

(الجزء التاسع)
من فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي عبد الله محمد بن اسمعيل
البخاري لشيخ الاسلام قاضي القضاة الحافظ أبي الفضل
شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن
حجر العسقلاني الشافعي نزيل القاهرة
المحررة سنة نفعا لله
بعمـلـه
آمين

(وبها مشه من الجامع الصحيح للامام البخاري)



(الطبعة الاولى)
(بالمطبعة الكبرى الميرية بيولا ق مصر المحمية)
(سنة ١٣٠١ هجرية)

• فهرست الجزء التاسع من فتح الباري •

صفحة	باب	صفحة	باب
٧٥	باب نسيان القرآن وهل يقول نسييت	٢	(كتاب فضائل القرآن) •
	آية كذا وكذا	٣	باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل
٧٦	باب من لم ير يا سان يقول سورة البقرة	٤	باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب
	وسورة كذا وكذا	٨	باب جمع القرآن
٧٧	باب الترتيل في القراءة الخ	١٩	باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم
٧٩	باب مد القراءة	٢٠	باب أنزل القرآن على سبعة أحرف
٨٠	باب الترجيع	٣٦	باب تأليف القرآن
٨٠	باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن	٣٩	باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي
٨١	باب من أحب أن يسمع القرآن من غيره		صلى الله عليه وسلم
٨١	باب قول المقرئ للمقارئ حسبك	٤٢	باب السراة من أحباب رسول الله صلى الله
٨٢	باب في كم يقرأ القرآن وقول الله تعالى		عليه وسلم
	فاقرأوا ما تيسر منه الخ	٤٩	باب فضل فاحصة الكتاب
٨٥	باب البكاء عند قراءة القرآن	٥٠	باب فضل سورة البقرة
٨٦	باب اثم من رأى بقراءة القرآن أو	٥٢	باب فضل الكهف
	تأكل به الخ	٥٢	باب فضل سورة الفتح
٨٧	باب اقرؤا القرآن ما أتلفت عليه	٥٣	باب فضل قل هو الله أحد
	قلوبكم	٥٦	باب فضل المعوذات
٨٨	(كتاب النكاح)	٥٦	باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة
٨٩	باب الترغيب في النكاح الخ		القرآن
٩١	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لم من	٥٨	باب من قال لم يترك النبي صلى الله عليه
	استطاع الباءة فليتزوج الخ		وسلم الاما بين الدفتين
٩٧	باب من لم يستطع الباءة فليصم	٥٨	باب فضل القرآن على سائر الكلام
٩٧	باب كثرة النساء	٦٠	باب الوصاة بكتاب الله عز وجل
١٠٠	باب من هاجراً وعمل خيراً التزويج	٦٠	باب من لم يمتن بالقرآن
	أمرأة فله ما نوى	٦٥	باب اغنياء صاحب القرآن
١٠٠	باب تزويج المعسر الذي معه القرآن	٦٦	باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه
	والاسلام	٦٩	باب القراءة عن ظهر القلب
١٠٠	باب قول الرجل لآخره انظر رأي	٧٠	باب استدكار القرآن وتعاهده
	زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها	٧٣	باب القراءة على الدابة
١٠١	باب ما يكره من التبتل	٧٤	باب تعليم الصبيان القرآن
١٠٤	باب نكاح الابكار		

صحيحة

صحيحة

باب تزويج الثيبات	١٠٤	باب قول الله عز وجل ولا جناح عليكم	١٥٤
باب تزويج الصغار من الكبار	١٠٦	فيماء عرضتم به من خطبة النساء الآية	
باب الى من ينكح وأى النساء خيرا الخ	١٠٧	باب النظر الى المرأة قبل التزويج	١٥٦
باب اتخاذ السرارى الخ	١٠٨	باب من قال لا نكاح الا بولي	١٥٧
باب من جعل عتق الامة صداقها	١١١	باب اذا كان الولي هو الخاطب	١٦١
باب تزويج المعسر	١١٢	باب انكاح الرجل ولده الصغار	١٦٣
باب الاكفاء في الدين	١١٣	باب تزويج الاب ابنته من الامام	١٦٣
باب الاكفاء في المال وتزويج المقل	١١٧	باب السلطان ولى	١٦٣
المثربة		باب لا ينكح الاب وغيره البكر والثيب	١٦٤
باب ما يتق من شؤم المرأة الخ	١١٨	الابرضاهما	
باب الحرة تحت العبد	١١٨	باب اذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة	١٦٦
باب لا يتزوج أكثر من أربع	١١٩	فكناحه مردود	
باب وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم	١١٩	باب تزويج اليتيم	١٦٩
ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب		باب اذا قال الخاطب زوجني فسلانة	١٧٠
باب من قال لا رضاع بعد الحولين	١٢٥	فقال قد زوجتك بكذا وكذا جاز	
باب لبن الفحل	١٢٩	النكاح وان لم يقل للزوج أرضيت	
باب شهادة المرضعة	١٣١	أو قبلت	
باب ما يحل من النساء وما يحرم وقوله	١٣٢	باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى	١٧٠
تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية		ينكح أو يدع	
باب ووراثتكم اللاتي في حجوركم من	١٣٦	باب تفسير ترك الخطبة	١٧٢
نساءكم اللاتي دخلتم بهن		باب الخطبة	١٧٣
باب وان تجمعوا بين الاختين	١٣٧	باب ضرب الدق في النكاح والوليمة	١٧٤
باب لا تنكح المرأة على عمتها	١٣٧	باب قول الله تعالى وآتوا النساء	١٧٥
باب الشغار	١٣٩	صدقاتهن نحلة وكثرة المهر وأدنى	
باب هل للمرأة ان تهب نفسها لاحد	١٤١	ما يجوز من الصداق وقوله تعالى وآتيتن	
باب نكاح المحرم	١٤٢	احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا	
باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن	١٤٣	وقوله جل ذكره أو تفرضوا الهن فريضة	
نكاح المتعة أخيرا		باب التزويج على القرآن وبغير صداق	١٧٥
باب عرض المرأة نفسها على الرجل	١٥١	باب المهر بالعروض وخاتم من حديد	١٨٧
الصالح		باب الشروط في النكاح	١٨٨
باب عرض الانسان ابنته أو أخته على	١٥٢	باب الشروط التي لا تحل في النكاح	١٩٠
أهل الخير		باب الصفرة للمتزوج	١٩١

صحيفة	باب	صحيفة
باب المداراة مع النساء وقول النبي صلى	باب	١٩١
الله عليه وسلم انما المرأة كالضلع	باب كيف يدعى للمتزوج	١٩٢
باب الوصاة بالنساء	باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين	١٩٣
باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا	العروس والعروض	
باب حسن المعاشرة مع الأهل	باب من أحب البناء قبل الغزو	١٩٣
باب موعظة الرجل ابنته لخال زوجها	باب من بنى بامرأة وهي بنت تسع	١٩٤
باب صوم المرأة بأذن زوجها تطوعا	سنين	
باب اذا باتت المرأة مهاجرة فراش	باب البناء في السفر	١٩٤
زوجها	باب البناء بالنهار بغيره كبل ولا نيران	١٩٤
باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لاحد	باب الاتعاط ونحوها للنساء	١٩٤
الاياته	باب النسوة اللاتي يهدين المرأة الى	١٩٤
باب	زوجها الخ	
باب كفران العشير	باب الهدية للعروس	١٩٦
باب لزوجهك عليك حق	باب استعارة الثياب للعروس وغيرها	١٩٦
باب المرأة راعية في بيت زوجها	باب ما يقول الرجل اذا أتى اهله	١٩٧
باب قول الله تعالى الرجال قوامون على	باب الوليمة حق	١٩٨
النساء	باب الوليمة ولو بشاة	١٩٩
باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نساءه	باب من أولم على بعض نساءه أكثر من	٢٠٥
في غير بيوتهن	بعض	
باب ما يكره من ضرب النساء	باب من أولم باقل من شاة	٢٠٦
باب لا تطيع المرأة زوجها في معصية الله	باب حق اجابة الوليمة والدعوة الخ	٢٠٨
باب وان امرأة خافت من بعلها نشوزا	باب من ترك الدعوة فقد عصى الله	٢١١
أو اعراضا	ورسوله	
باب العزل	باب من أجاب الى كراع	٢١٢
باب القرعة بين النساء اذا أراد سفرها	باب اجابة الداعي في العرس وغيره	٢١٣
باب المرأة تهب يومها من زوجها	باب ذهاب النساء والصبيان الى العرس	٢١٥
لضرتها	باب هل يرجع اذا رأى منكرا في الدعوة	٢١٥
باب العدل بين النساء ولن تستطيعوا	باب قيام المرأة على الرجال في العرس	٢١٧
ان تعدلوا بين النساء الا تية	وخدمتهم بالنفس	
باب اذا تزوج البكر على الثيب	باب النقيع والشراب الذي لا يسكر في	٢١٨
باب اذا تزوج الثيب على البكر	العرس	
باب من طاف على نساءه في غسل واحد		
٢١٨		

صحيفة	صحيفة
٢٧٧ باب دخول الرجل على نسائه في اليوم	٢٧٧ باب ولا يدين رينتهن الالبعولتهن
٢٧٧ باب اذا استأذن الرجل نساءه في ان	٢٧٧ باب والذين لم يبلغوا الحلم
يمرض في بيت بعضهن فأذن له	٢٧٧ باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند
٢٧٧ باب حب الرجل بعض نساءه أفضل من	العتاب
بعض	٣٠٠ (كتاب الطلاق) *
٢٧٨ باب المتشبيع عالم ينل وما ينهي من	٣٠٦ باب اذا طلقت الحائض تعتد بذلك
اقتحار الضرة	الطلاق
٢٧٩ باب الغيرة	٣١٠ باب من طلق وهـل يواجبه الرجل
٢٨٤ باب غيرة النساء ووجدهن	أمر أنه بالطلاق
٢٨٥ باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة	٣١٥ باب من جوز الطلاق الثلاث
والانصاف	٣٢١ باب من خسر أزواجه وقول الله تعالى
٢٨٨ باب يقل الرجال ويكثر النساء	فل لازواجه ان ارد كنتم ردة من الحياة
٢٨٩ باب لا يخلون رجل بامرأة الا ذو محرم	الدنيا وزينتها الخ
والدخول على المغيبة	٣٢٣ باب اذا قال فارضك أو سرحك أو
٢٩١ باب ما يجوز ان يخلوا الرجل بالمرأة عند	أنكيسة أو البرية أو ما عني به الطلاق
الناس	فهو على نيته
٢٩١ باب ما ينهي من دخول المتشبهين بالنساء	٣٢٥ باب من قال لامرأة أنت على حرام
على المرأة	٣٢٧ باب لم تحرم ما أحل الله لك
٢٩٤ باب نظر المرأة الى الحبشة ونحوهم من	٣٣٣ باب لا طلاق قبل نكاح وقول الله
غير ربية	تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم
٢٩٥ باب خروج النساء لحوائهن	المؤمنات الآية
٢٩٥ باب استئذان المرأة زوجها في الخروج	٣٤٠ باب اذا قال لامرأته وهو مراه هذه
الى المسجد وغيره	أختي فلا شيء عليه
٢٩٥ باب ما يحل من الدخول والنظر الى	٣٤٠ باب الطلاق في الاغلاق والسكره
النساء في الرضاع	والسكران والمجنون وأمرهما والعلة
٢٩٥ باب لا تبشر المرأة المرأة فتسعتها زوجها	والسيان في الطلاق والشره وغيره
٢٩٦ باب قول الرجل لا طوفى الليلة على	٣٤٦ باب الخلع
نساء	٣٥٤ باب الشقاق وهـل يشير بالخلع عند
٢٩٦ باب لا يطرق أهله ليلا اذا أطل العيبة	الضرورة وقوله تعالى وان خفتم شقاق
مخافة أن يتخونهم أو يلمس عوراتهم	بينهما الآية
٢٩٧ باب طلب الولد	٣٥٥ باب لا يكون بيع الأمة طلاقا
٢٩٨ باب تستحد المغيبة وتمشط الشعثة	٣٥٧ باب خيار الأمة تحت العبد

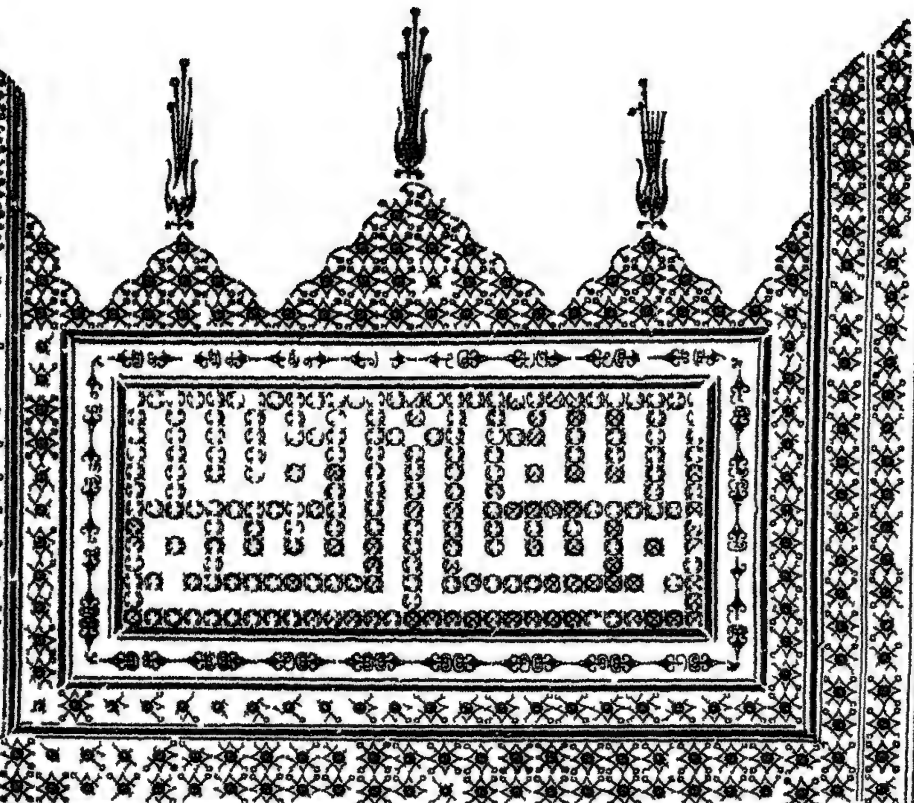
صحيحة	صحيحة
باب واللائي يتسنن من الحيض من نساكنكم ان ارتبتم ٤١٤	باب شعاعة النبي صلى الله عليه وسلم في زواج بريرة ٣٥٩
باب قول الله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ٤٢٠	باب ٣٦٠
(قصة فاطمة بنت قيس) وقول الله عز وجل واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن الآية ٤٢١	باب قول الله سبحانه وتعالى ولا تنكحوا المشركات ٣٦٧
باب المطلقة اذا خشي عليها في مسكن زوجها ان يقتحم عليها أو تبذروا على أهلها بفاحشة ٤٢٥	باب نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن ٣٦٨
باب قول الله تعالى ولا يحل لهن أن يكفنن ما خلق الله في أرحامهن ٤٢٥	باب اذا أسلمت المشركة أو النصرانية لمح الذم أو الحرى ٣٧٠
باب وبعولتهن أحق بردهن الخ ٤٢٥	باب قول الله تعالى للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر ٣٧٥
باب مراجعة الخائض ٤٢٦	باب حكم المفقود في أهله وماله ٣٧٩
باب تحدد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرا ٤٢٦	باب الطهار وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها الخ ٣٨١
باب الكحل للحادة ٤٣٢	باب الإشارة في الطلاق والامور ٣٨٤
باب القسط للحادة عند الطهر ٤٣٢	باب اللعان وقول الله تعالى والذين يرمون أزواجهم الخ ٣٨٦
باب تلبس الحادة ثياب العصب ٤٣٣	باب اذا عرّض بنفي الولد ٣٨٩
باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجهن قوله خير ٤٣٣	باب احلاف الملاعن ٣٩١
باب مهر البغي والنكاح الفاسد ٤٣٤	باب يبدأ الرجل بالتلاعن ٣٩٢
باب المهر للمدخل عليها ٤٣٥	باب اللعان ومن طلق بعد اللعان ٣٩٣
باب المتعة للتي لم يفرض لها ٤٣٥	باب التلاعن في المسجد ٣٩٩
(كتاب النفقات وفضل النفقة على الاهل) ٤٣٦	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كتب راجا بغير بينة ٤٠٠
باب وجوب النفقة على الاهل والعيال ٤٣٩	باب صداق الملاعنة ٤٠١
باب حبس الرجل قوت سنة على أهله وكيف نفقات العيال ٤٤٠	باب قول الامام للمتلاعنين ان احدا كما كاذب فهل منكم من تائب ٤٠٢
باب نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد ٤٤١	باب التفريق بين المتلاعنين ٤٠٣
	باب يلحق الولد بالملاعنة ٤٠٤
	باب قول الامام اللهم بين ٤٠٥
	باب اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة زوجها فلم يمسها ٤٠٨

صيفة	صيفة
٤٤٢ باب والوالدات يرضعن أولادهن حولين	٤٧٢ باب الاكل متكثرا
كاملين الى قوله بصير	٤٧٣ باب الشواء
٤٤٣ باب عمل المرأة في بيت زوجها	٤٧٣ باب الخزيرة
٤٤٣ باب خادم المرأة	٤٧٤ باب الاقط
٤٤٤ باب خدمة الرجل في أهله	٤٧٥ باب السلق والشعر
٤٤٤ باب اذا لم يتفق الرجل فللمرأة ان تأخذ الخ	٤٧٥ باب النهش وانتشال اللحم
٤٤٨ باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده	٤٧٦ باب تعرق العضد
والنفقة	٤٧٦ باب قطع اللحم بالسكين
٤٤٩ باب كسوة المرأة بالمعروف	٤٧٧ باب ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم
٤٤٩ باب عون المرأة زوجها في ولده	طعاما
٤٥٠ باب نفقة المعسر على أهله	٤٧٧ باب النفق في الشعر
٤٥٠ باب وعلى الوارث مثل ذلك الخ	٤٧٨ باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم
٤٥١ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك كلاً أو ضياً عاقلي	وأصحابه يأكلون
٤٥١ باب المراضع من المواليات وغيرهن	٤٧٩ باب التليينة
٤٥٢ (كتاب الاطعمة)	٤٧٩ باب الثريد
٤٥٥ باب التسمية على الطعام والاكل باليمين	٤٧٩ باب شاة مسمومة والكتف والجنب
٤٥٨ باب الاكل مما يليه وقال أنس الخ	٤٨٠ باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم
٤٥٨ باب من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه الخ	وأستأرهم من الطعام واللحم
٤٦٠ باب التمين في الاكل وغيره	٤٨١ باب الحيس
٤٦٠ باب من أكل حتى شبع	٤٨١ باب الاكل في اناء مفضض
٤٦٣ باب ليس على الاعمى حرج	٤٨١ باب ذكر الطعام
٤٦٣ باب الخبز المرقق والاكل على الخوان والسفرة	٤٨٢ باب الادم
٤٦٦ باب السويق	٤٨٣ باب الحلو والعسل
٤٦٦ باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم	٤٨٤ باب الدباء
لا يأكل حتى يسمي له فيعلم ما هو	٤٨٤ باب الرجل يتكلف الطعام لآخواته
٤٦٧ باب طعام الواحد يكتفي الاثنان	٤٨٧ باب من أضاف رجلاً وأقبل هو على عمله
٤٦٨ باب المؤمن يأكل في معا واحد	٤٨٧ باب المرق
٤٦٨ باب المؤمن يأكل في معا واحد الخ	٤٨٨ باب التقديد
	٤٨٨ باب من ناول أو قدم الى صاحبه على
	المائدة شيئاً
	٤٨٨ باب القشابة الرطب
	٤٨٩ باب

صيفة	صيفة
باب ما أصاب المعراض بعرضه ٥٢٢	باب الرطب والقر ٤٩٠
باب صيد القوس ٥٢٢	باب أكل الجوار ٤٩٢
باب الخنزف والبندقية ٥٢٤	باب العجوة ٤٩٣
باب من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية ٥٢٥	باب القران ٤٩٣
باب إذا أكل الكلب وقوله تعالى يسألونك ماذا أحل لهم الآية ٥٢٦	باب القضاء ٤٩٥
باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة ٥٢٧	باب بركة النخلة ٤٩٥
باب إذا وجد مع الصيد كلبا آخر ٥٢٨	باب جمع اللونين والطعامين بحرية ٤٩٥
باب ما جاء في التصيد ٥٢٨	باب من أدخل الضيقتان عشرة عشرة الخ ٤٩٦
باب التصيد على الجبال ٥٢٩	باب ما يكره من الثوم والبقول ٤٩٧
باب قول الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم ٥٢٩	باب الكباش ٤٩٨
باب أكل الجراد ٥٣٥	باب المضضة بعد الطعام ٤٩٨
باب آنية الجوس ٥٣٦	باب لعق الاصابع ومصها قبل ان تمسح بالمنديل ٤٩٩
باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمدا ٥٣٧	باب المنديل ٥٠١
باب ما ذبح على النصب والاصنام ٥٤٣	باب ما يقول اذا فرغ من طعامه ٥٠١
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبح على اسم الله ٥٤٣	باب الاكل مع الخادم ٥٠٢
باب ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد ٥٤٤	باب الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر ٥٠٣
باب ذبيحة الامة والمرأة ٥٤٤	باب الرجل يدعى الى طعام فيقول وهذا معي ٥٠٤
باب لا يذكي بالسن والعظم والظفر ٥٤٦	باب اذا حضر العشاء فلا يجلس عن عشاءه ٥٠٥
باب ذبيحة الاعراب ونحوهم ٥٤٦	باب قول الله تعالى فاذا طعمتم فانتشروا ٥٠٦
باب ذبايح أهل الكتاب وشعوذهم من أهل الحرب وغيرهم ٥٤٨	(كتاب العقيقة) ٥٠٦
باب ما نذ من البهائم فهو بمنزلة الوحش ٥٥٠	باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه ٥٠٧
باب النحر والذبح ٥٥١	باب اماطة الاذى عن الصبي في العقيقة ٥٠٩
باب ما يكره من المثلة والمصورة والمجسمة ٥٥٣	باب الفرع ٥١٥
باب لحم الدجاج ٥٥٥	باب العترة ٥١٥
باب لحوم الخيل ٥٥٨	(كتاب الذبايح والصيد) ٥١٧
	باب التسمية على الصيد ٥١٧
	باب صيد المعراض ٥٢٢

صفحة	صفحة
٥٧٦ باب اذا وقعت القارة في السمن الجامد	٥٦٣ باب لحوم الحجر الانسية
أو الذائب	٥٦٦ باب أكل كل ذي ناب من السباع
٥٧٩ باب الوسم والعلم في الصورة	٥٦٧ باب جلود الميتة
٥٨٠ باب اذا اصاب قوم غنمة الخ	٥٦٩ باب المسك
٥٨٠ باب اذا تدبّع ليقوم الخ	٥٧٠ باب الارنب
٥٨١ باب اكل المضطرا الخ	٥٧١ باب الضب

(تمت)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب فضائل القرآن)*

ثبتت البسمة وكتاب لابي ذر ووقع لغيره فضائل القرآن حسب (قوله يا كيف نزل الوحي وأول ما نزل) كذا لابي ذر نزل بلفظ الفعل الماضي ولغيره كيف نزل الوحي بصيغة الجمع وقد تقدم البحث في كيفية نزوله في حديث عائشة أن الحارث بن هشام سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي في أول الصحيح وكذا أول نزوله في حديثها أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصادقة لكن التعبير بأول ما نزل أخص من التعبير بأول ما بدئ لأن النزول يقتضي وجود من ينزل به وأول ذلك جئ الملك له عيانا مبلغا عن الله بما شاء من الوحي وإيحاء الوحي أعم من أن يكون بانزال أو بالهام سواء وقع ذلك في النوم أو في اليقظة وأما انتزاع ذلك من أحاديث الباب فساد كره ان شاء الله تعالى عهد شرح كل حديث منها (قوله قال ابن عباس المهين الأمين القرآن أمين على كل كتاب قبله) تقدم بيان هذا الاثر وذكر من وصله في تفسير سورة المائدة وهو يتعلق بأصل الترجمة وهي فضائل القرآن وتوجيه كلام ابن عباس ان القرآن تضمن تصديق جميع ما نزل قبله لان الاحكام التي فيه اما مقررة لما سبق واما ناسخة وذلك يستدعي اثبات المنسوخ واما مجمدة وكل ذلك دال على تفضيل المجدد ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث * الاول والثاني حديثا ابن عباس وعائشة معا (قوله عن شيبان) هو ابن عبد الرحمن * ويحيى هو ابن أبي كثير * وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب فضائل القرآن)

(باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل) * قال ابن عباس المهين الأمين القرآن أمين على كل كتاب قبله * حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى عن أبي سلمة قال أخبرني عائشة وابن عباس

(قوله لبث النبي صلى الله عليه وسلم بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن وبالمدينة عشر سنين) كذا للكشيميني وغيره وبالمدينة عشر اباءهم المعداد وهذا ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم عاش ستين سنة إذا انضم إلى المشهور أنه بعث على رأس الأربعين لكن يمكن أن يكون الراوي ألغى الكسر كما تقدم بيانه في الوفاة النبوية فإن كل من روى عنه أنه عاش ستين سنة أو أكثر من ثلاث وستين جاء عنه أنه عاش ثلاثاً وستين فالمعتمد أنه عاش ثلاثاً وستين وما يخالف ذلك إما أن يحمل على إلغاء الكسر في السنين وإما على جبر الكسر في المشهور وإما حديث الباب فيمكن أن يجمع بينه وبين المشهور بوجه آخر وهو أنه بعث على رأس الأربعين فكانت مدة وحى المنام ستة أشهر إلى أن نزل عليه الملك في شهر رمضان من غير فترة أو أنه على رأس الأربعين قرن به ميكائيل أو اسرافيل فكان وتابعه بمكة عشر سنين من غير فترة أو أنه على رأس الأربعين قرن به ميكائيل أو اسرافيل فكان يلقي إليه الكلمة أو الشيء مدة ثلاث سنين كما جاء من وجه مرسل ثم قرن به جبريل فكان ينزل عليه بالقرآن مدة عشر سنين بمكة ويؤخذ من هذا الحديث مما يتعلق بالترجمة أنه نزل مفرداً ولم ينزل جملة واحدة ولعله أشار إلى ما أخرجه النسائي وأبو عبيد والحاكم من وجه آخر عن ابن عباس قال أنزل القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا في ليلة القدر ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة وقرأوا فرقناه لتقرأ على الناس على مكث الآية وفي رواية للحاكم والبيهقي في الدلائل فرق في السنين وفي أخرى صحيحة لابن أبي شيبه والحاكم أيضاً وضع في بيت العزة في السماء الدنيا فجعل جبريل ينزل به على النبي صلى الله عليه وسلم واسناده صحيح ووقع في المنهاج للحلي أن جبريل كان ينزل منه من اللوح المحفوظ في ليلة القدر إلى السماء الدنيا فقرأ ما ينزل به على النبي صلى الله عليه وسلم في تلك السنة إلى ليلة القدر التي قلبها إلى أن أنزله كله في عشرين ليلة من عشرين سنة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهذا أورده ابن الأنباري من طريق ضعيفة ومنقطعة أيضاً وما تقدم من أنه نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ثم أنزل بعد ذلك مفرداً هو الصحيح المعتمد وحكي المأورد في تفسير ليلة القدر أنه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة وأن الحفظه فحتمته على جبريل في عشرين ليلة وإن جبريل نجاه على النبي صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة وهذا أيضاً غريب والمعتمد أن جبريل كان يعارض النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان بما ينزل به عليه في طول السنة كذا جزم به الشعبي فيما أخرجه عنه أبو عبيد وابن أبي شيبه بإسناد صحيح وسيأتي مزيد لذلك بعد ثلاثة أبواب وقد تقدم في بدء الوحي أن أول نزول جبريل بالقرآن كان في شهر رمضان وسيأتي في هذا الكتاب أن جبريل كان يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن في شهر رمضان وفي ذلك حكمتان أحدهما تعاوده والآخر تبقية ما لم ينسخ منه ورفع ما نسخ فكان رمضان ظرفاً لانه جملة وتفصيلاً وعرضا واحكاماً وقد أخرج أحمد والبيهقي في الشعب عن واثله بن الأسقع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنزلت التوراة لست مضى من رمضان والآنجيل لثلاث عشرة خلت منه والزبور لثمان عشرة خلت منه والقرآن لأربع وعشرين خلت من شهر رمضان وهذا كله مطابق لقوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ولقوله تعالى أنا أنزلناه في ليلة القدر فيحتمل أن تكون ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة فانزل فيها جملة إلى السماء الدنيا ثم أنزل في اليوم الرابع

قالا لبث النبي صلى الله عليه وسلم بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن وبالمدينة عشر سنين * حدثنا موسى بن اسمعيل

والعشرين الى الارض أول اقرأ باسم ربك ويستفاد من حديث الباب أن القرآن نزل كله بمكة والمدينة خاصة وهو كذلك لكن نزل كثير منه في غير الحرمين حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم في سفر حج أو عمرة أو غزاة ولكن الاصطلاح أن كل ما نزل قبل الهجرة فهو مكي وما نزل بعد الهجرة فهو مدني سواء نزل في البلد حال الإقامة أو في غيرها حال السفر وسيأتي من يدل ذلك في باب تأليف القرآن * الحديث الثالث (قوله حدثنا معتمر) هو ابن سليمان التيمي (قوله قال أنبئت أن جبريل قال هو أبو عثمان النهدي) (قوله أنبئت) بضم أوله على البناء المجهول وقد عينه في آخر الحديث ووقع عند مسلم في أوله زيادة حذفها البخاري عمدا لكونها موقوفة ولعدم تعاقبها بالباب وهي عن أبي عثمان عن سلمان قال لا تكونن أن استطعت أول من يدخل السوق الحديث موقوف وقد أورده البرقاني في مستخرجيه من طريق عاصم عن أبي عثمان عن سلمان مرفوعا (قوله فقال لام سلمة من هذا) فاعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم استفهم أم سلمة عن الذي كان يحدثه هل فطنت لكونه ملكا أولا (قوله أو كما قال) يريد أن الراوي شك في اللفظ مع بقاء المعنى في ذهنه وهذه الكلمة كثر استعمال الحديثين لها في مثل ذلك قال الداودي هذا السؤال انما وقع بعد ذهاب جبريل وظاهر سياق الحديث يخالفه كذا قال ولم يظهر لي ما ادعاه من الظهور بل هو محتمل للأميرين (قوله قالت هذا حجة) أي ابن خليفة الكلبي الصحابي المشهور وقد تقدم ذكره في حديث أبي سفيان الطويل في قصة هرقل أول الكتاب وكان موصوفا بالجمال وكان جبريل يأتي النبي صلى الله عليه وسلم غالبا على صورته (قوله فلما قام) أي النبي صلى الله عليه وسلم أي قام ذاهبا إلى المسجد وهذا يدل على أنه لم ينكر عليها ما ظنته من أنه دحية اكتفاء بما سبق منه في الخطبة مما أوضح لها المقصود (قوله ما حسبته الاياه) هذا كلام أم سلمة وعند مسلم فقالت أم سلمة أيمن الله ما حسبته الاياه وإيمن من حروف القسم وفيها لغات قد تقدم بيانها (قوله حتى سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يخبر بخبر جبريل أو كما قال) في رواية مسلم يخبرنا خبرنا وهو تصحيف نبه عليه عياض قال النووي وهو الموجد في نسخ بلادنا (قلت) ولم أر هذا الحديث في شيء من المسانيد الا من هذا الطريق فهو من غرائب الصحيح ولم أقف في شيء من الروايات على بيان هذا الخبر في أي قصة ويحتمل أن يكون في قصة بني قريظة فقد وقع في دلائل البيهقي وفي الغيلانيات من رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم يكلم رجلا وهو راكب فلما دخل قلت من هذا الذي كنت تكلمه قال بمن تشبهينه قلت بدحية بن خليفة قال ذلك جبريل أمرني أن أمضي إلى بني قريظة (قوله قال أي) يفتح الهمزة وكسر الموحدة الخفيفة والقاتل هو معتمر بن سليمان وقوله فقلت لأبي عثمان أي النهدي الذي حدثه بالحديث وقوله ممن سمعت هذا قال من أسامة بن زيد فيه الاستفسار عن اسم من أجهم من الرواة ولو كان الذي أجهم ثقة معتمدا وفائده احتمال أن لا يكون عند السامع كذلك ففي بيانه رفع لهذا الاحتمال قال عياض وغيره وفي هذا الحديث ان للملك أن يتصور على صورة آدمي وأن له هو في ذاته صورة لا يستطيع إلا آدمي أن يراه فيها الضعف القوي البشرية الا من يشاء الله أن يقويه على ذلك ولهذا كان غالب ما يأتي جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم في صورة الرجل كما تقدم في بدء

حدثنا معتمر سمعت أبي عن أبي عثمان قال أنبئت أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم وعنده أم سلمة فجعل يتحدث فقال لام سلمة من هذا أو كما قال قالت هذا حجة فلما قام قالت والله ما حسبته الاياه حتى سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يخبر خبر جبريل أو كما قال قال أبي قلت لأبي عثمان ممن سمعت هذا قال من أسامة بن زيد * حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا سعيد المقبري

الوحي وأحيانا يتمثل في الملك والرجلا ولم يرجع ريل على صورته التي خلق عليها الامرتين كما ثبت في
 الصحيحين ومن هنا تبين وجه دخول حديث أسامة هذا في هذا الباب قالوا وفيه فضيلة لام سلمة
 ولد حية وفيه نظر لان أكثر العجائب رأوا جبريل في صورة الرجل لما جاء فساله عن الايمان
 والاسلام والاحسان ولان اتفاق الشبه لا يستلزم اثبات فضيلة معنوية وغايته أن يكون له
 منزلة في حسن الصورة حسب وقد قال صلى الله عليه وسلم لابن قطن حين قال ان الدجال أشبه
 الناس به فقال أضرني شبهه قال لا الحديث الرابع (قوله عن أبيه) هو أبو سعيد المقبري
 كيسان وقد سمع سعيد المقبري الكثير من أبي هريرة وسمع من أبيه عن أبي هريرة ووقع
 الامر ان في الصحيحين وهو دال على ثبت سعيد وتحريره (قوله ما من الانبياء نبي الا أعطى) هذا
 دال على أن النبي لا بد له من معجزة تقضي ايمان من شاهدتها تصدقه ولا يضره من أصر على
 المعاندة (قوله من الآيات) أي المعجزات الخوارق (قوله ما مثله آمن عليه البشر) ما موصولة
 وقعت مفعولا ثانيا لا أعطى ومثله مبتدأ وآمن خبره والمثل يطلق ويراد به عين الشيء وما يساويه
 والمعنى أن كل نبي أعطى آية أو أكثر من شأن من يشاهدها من البشر أن يؤمن به لاجلها وعليه
 بمعنى اللام أو الباء الموحدة والنسبة في التعبير بها تضمنها معنى الغلبة أي يؤمن بذلك مغلوبا
 عليه بحيث لا يستطيع دفعه عن نفسه لكن قد يجحد فيعاند كما قال الله تعالى وجحدوا بها
 واستيقنتها أنفسهم ظلما وقال الطيبي الراجع الى الموصول ضمير المجرور في عليه وهو حال أي
 مغلوبا عليه في التحدي والمراد بالآيات المعجزات وموقع المثل موقعه من قوله فأوتوا بسورة مثله
 أي على صفته من البيان وعلو الطبقة في البلاغة (تنبيه) قوله آمن وقع في رواية حكاه ابن
 قرقول أو من بضم الهمزة ثم واو وسأني في كتاب الاعتصام قال وكتبها بعضهم بالياء الاخيرة بدل
 الواو وفي رواية القابسي آمن بغير مد من الامان والاول هو المعروف (قوله وانما كان الذي أوتيته
 وحيا أوحاه الله الي) أي ان معجزتي التي محدث بها الوحي الذي أنزل علي وهو القرآن لما اشتمل
 عليه من الاعجاز الواضح وليس المراد حصر معجزاته فيه ولا أنه لم يوت من المعجزات ما أوتي من
 تقدمه بل المراد أنه المعجزة العظمى التي اختص بها دون غيره لان كل نبي أعطى معجزة خاصة به
 لم يعطها بعينها غيره تحدى بها قومه وكانت معجزة كل نبي تقع مناسبة لحال قومه كما كان السحر
 فاشيا عند فرعون فجاءه موسى بالعصا على صورة ما يصنع السحرة لكنها تلعقت ما صنعوا
 ولم يقع ذلك بعينه لغيره وكذلك احياء عيسى الموتى وبراء الكه والابرص ليكون الاطباء
 والحكماء كانوا في ذلك الزمان في غاية الظهور فأوتاهم من جنس عملهم بما لم تصل قدرتهم اليه
 ولهذا لما كان العرب الذين بعث فيهم النبي صلى الله عليه وسلم في الغاية من البلاغة جاءهم
 بالقرآن الذي تحداهم أن يأتوا بسورة مثله فلم يقدر واعلى ذلك وقيل المراد أن القرآن ليس له
 مثل لاصورة ولا حقيقة بخلاف غيره من المعجزات فانها لا تخلو عن مثل وقيل المراد أن كل نبي
 أعطى من المعجزات ما كان مثله لمن كان قبله صورة أو حقيقة والقرآن لم يوت أحد قبله مثله فلهذا
 أردفه بقوله فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا وقيل المراد أن الذي أوتيته لا يتطرق اليه تخيل
 وانما هو كلام معجز لا يقدر أحد أن يأتي بما يتخيل منه التشبيه بخلاف غيره فانه قد يقع في
 معجزاتهم ما يقدر الساهر أن يتخيل شبهه فيحتاج من يميز بينهما الى نظر والنظر عرضة للخطا فقد

عن أبيه عن أبي هريرة
 رضى الله عنه قال قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ما من الانبياء نبي الا أعطى
 من الآيات ما مثله آمن عليه
 البشر وانما كان الذي
 أوتيته وحيا أوحاه الله الي

الزهري سألت أنس بن مالك هل قرأ الوحي عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت قال أكثر ما كان وأجبه أورده ابن يونس في تاريخ مصر في ترجمة محمد بن سعيد بن أبي مريم (قوله حتى توفاه أكثر ما كان الوحي) أي الزمان الذي وقعت فيه وفاته كان نزول الوحي فيه أكثر من غيره من الأزمنة (قوله ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد) فيه أظهر ما تضمنته الغاية في قوله حتى توفاه الله وهذا الذي وقع أخيراً على خلاف ما وقع أولاً فإن الوحي في أول البعثة فترترة ثم كثر وفي أثناء النزول بمكة لم ينزل من السور الطوال إلا القليل ثم بعد الهجرة نزلت السور الطوال المشتملة على غالب الأحكام إلا أنه كان الزمن الأخير من الحياة النبوية أكثر الأزمنة نزولاً بالسبب المتقدم وبهذا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة لتضمنه الإشارة إلى كيفية النزول الحديث السادس (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري وقد تقدم شرح الحديث قريانياً سورة والضحى ووجه إيراد في هذا الباب الإشارة إلى أن تأخير النزول أحياناً إنما كان يقع لحكمة تقتضي ذلك لا لقصد تركه أصلاً فكان نزوله على انجاش شتى تارة يتتابع وتارة يتراخي وفي إزاله مفرقا وجوه من الحكمة منها تسهيل حفظه لانه لو نزل بجملة واحدة على أمة أمية لا يقرأ غالبهم ولا يكتب لشق عليهم حفظه وأشار سبحانه وتعالى إلى ذلك بقوله رد على الكفار وقالوا لو أنزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك أي أنزلناه مفرقا لنثبت به فؤادك وبقوله تعالى وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ومنها ما يستلزمه من الشرف له والعناية به لكثرة ترد رسول ربه إليه يعلمه بأحكام ما يقع له وأجوبة ما يسئل عنه من الأحكام والحوادث ومنها أنه أنزل على سبعة أحرف فناسب أن ينزل مفرقا لئلا يزدحم دفعة واحدة لشق بيانها عادة ومنها أن الله قد رآن ينسخ من أحكامه ما شاء فكان إزاله مفرقا لينفصل الناسخ من المنسوخ أولى من إزاله مأمعا وقد ضبط النقلة ترتيب نزول السور كما سيأتي في باب تأليف القرآن ولم يضبطوا من ترتيب نزول الآيات إلا قليلا وقد تقدم في تفسيره أن أول سورة نزلت ومع ذلك فنزل من أولها أولا لخمس آيات ثم نزل باقيها بعد ذلك وكذلك سورة المدثر التي نزلت بعدها نزل أولها أولا ثم نزل سائرهما بعدوا وضح من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وصححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس عن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الآيات فيقول ضعوه في السورة التي يذكر فيها كذا إلى غير ذلك مما سيأتي بيانه أن شاء الله تعالى ﴿ (قوله ما نزل القرآن بلسان قريش والعرب قرا ناعرييا بلسان عربي مبين) في رواية أبي ذر لقول الله تعالى قرأنا له وأما نزوله بلغة قريش فذكر في الباب من قول عثمان وقد أخرج أبو داود ومن طريق كعب الانصاري أن عمر كتب إلى ابن مسعود أن القرآن نزل بلسان قريش فأقرئ الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل وأما عطف العرب عليه فن عطف العام على الخاص لأن قريشا من العرب وأما ما ذكره من الاتيين فهو وجه لذلك وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف من طريق أخرى عن عمر قال إذا اختلفتم في اللغة فآكتبوها بلسان مضر اه ومضر هو ابن نزار بن معد بن عدنان واليه ينتهي أنساب قريش وقيس وهذيل وغيرهم وقال القاضي أبو بكر بن الباقلاني معنى قول عثمان نزل القرآن بلسان قريش أي معظمه وأنه لم تقم دلالة قاطعة على أن جميعه بلسان قريش فإن ظاهر قوله تعالى أنا جعلناه قرآنا ناعرييا أنه نزل

حتى توفاه
ما كان الوحي ثم توفي رسول
الله صلى الله عليه وسلم به
* حدثنا أبو نعيم حدثنا
سفيان عن الأسود بن قيس
قال سمعت جنديا يقول
اشتكى النبي صلى الله عليه
وسلم فلم يقر له أوليتي
فأنته امرأة فقالت يا محمد
ما أرى شيطانك إلا قد
ترك فأمر الله عز وجل
والضحى والليل إذا سمى
ماودعك ربك وما قلني
* (باب) نزل القرآن بلسان
قريش والعرب قرا ناعرييا
بلسان عربي مبين * حدثنا
أبو اليمان أخبرنا شعيب
عن الزهري

وأخبرني أنس بن مالك قال قال فامر عثمان (٨) زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن

هشام أن ينسخوها في المصاحف وقال لهم إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش فان القرآن أنزل بلسانهم ففعلوا * حدثنا أبو نعيم حدثنا همام حدثنا عطاء وقال مسدد حدثنا يحيى عن ابن جريج قال أخبرني عطاء قال أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية أن يعلى كان يقول لبتني أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ينزل عليه الوحي فلما كان النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة وعليه ثوب قد أطل عليه ومعه الناس من أصحابه إذ جاءه رجل متضع بطيب فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم في جبة بعد ما تضع بطيب فنظر النبي صلى الله عليه وسلم ساعة فجاءه الوحي فأشار عمر إلى يعلى أي تعال فجاء يعلى فأدخل رأسه فاذا هو محتر الوجه يغط كذلك ساعة ثم سري عنه فقال أين الذي يسألني عن العمرة أنفا فالتمس الرجل فجىء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات وأما الجبة فانزعها ثم اصنع في عنقك كما تصنع في جبتك * (باب جمع القرآن) * حدثنا موسى بن اسمعيل عن إبراهيم بن سعيد حدثنا ابن شهاب عن عبيد بن السباق أن

بجميع السنة العرب ومن زعم أنه أراد مضر دون ربيعة أو همدان أو قريش دون غيرهم فعليه البيان لان اسم العرب يتناول الجميع تناولا واحدا ولو سأغت هذه الدعوى لسألت لا تخبر أن يقول نزل بلسان بني هاشم مثلا لانهم أقرب نسبا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من سائر قريش وقال أبو شامة يحتمل أن يكون قوله نزل بلسان قريش أي ابتداء نزوله ثم أبيع أن يقرأ بلغة غيرهم كما سيأتي تقريره في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف اه وتكلمته أن يقال انه نزل أولا بلسان قريش أحد الأحرف السبعة ثم نزل بالأحرف السبعة المأذون في قراءتها تسهلا ولا تسهرا كما سيأتي بيانه فلما جمع عثمان الناس على حرف واحد رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولا بلسانه أولى الأحرف فعمل الناس عليه لكونه لسان النبي صلى الله عليه وسلم ولما له من الأولية المدكورة وعليه يحمل كلام عمر لابن مسعود أيضا (قوله وأخبرني) في رواية أبي ذر فأخبرني أنس بن مالك قال قال فامر عثمان هو معطوف على شيء محذوف يأتي بيانه في الباب الذي بعده فاقصر المصنف من الحديث على موضع الحاجة منه وهو قول عثمان فاكتبوه بلسانهم أي قريش (قوله أن ينسخوها في المصاحف) كذلك كثر والضمير للسور أو الآيات أو العصف التي أحضرت من بيت حفصة والكشمية أن ينسخوها في المصاحف أي يتقلاوا الذي فيها إلى مصاحف أخرى والاول هو المعتمد لانه كان في مصحف لاصاحف (قوله وقال مسدد حدثنا يحيى) في رواية أبي ذر يحيى بن سعيد وهو القطان وهذا الحديث وقع لنا موصولا في رواية مسدد من رواية معاذ بن المثني عنه كما يثبت في تعليق التعليق (قوله ان يعلى) هو ابن أمية والصفوان (قوله) كان يقول لبتني أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا صورته مرسل لان صفوان بن يعلى ما حضر القصة وقد أوردته في كتاب العمرة من كتاب الحج بالاسناد الآخر المذكور هنا عن أبي نعيم عن همام فقال فيه عن صفوان بن يعلى عن أبيه فوضح انه ساقه هنا على لفظ رواية ابن جريج وقد أخرجه أبو نعيم من طريق محمد بن خالد عن يحيى بن سعيد بن نحو اللفظ الذي ساقه المصنف هنا وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الحج وقد خفي وجه دخوله في هذا الباب على كثير من الأئمة حتى قال ابن كثير في تفسيره ذكر هذا الحديث في الترجمة التي قبل هذه أظهر وأبين فلعل ذلك وقع من بعض النساخ وقيل بل أشار المصنف بذلك إلى أن قوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه لا يستلزم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أرسل بلسان قريش فقط لكونهم قومه بل أرسل بلسان جميع العرب لانه أرسل اليهم كلهم بدليل انه خاطب الاعراب الذي سأله بما يفهمه بعد ان نزل الوحي عليه بجواب مسئلته فدل على ان الوحي كان ينزل عليه بما يفهمه السائل من العرب قريشا كان أو غير قريش والوحي أعم من أن يكون قرآنا يتلى أو لا يتلى قال ابن بطال مناسبة الحديث للترجمة أن الوحي كله متلاوا كان أو غير متلاوا انما نزل بلسان العرب ولا يرد على هذا كونه صلى الله عليه وسلم بعث إلى الناس كافة عربا وعجماء وغيرهم لان اللسان الذي نزل عليه به الوحي عربي وهو يبلغه إلى طوائف العرب وهم يترجمونه لغير العرب بالسنتهم ولذا قال ابن المنير كان ادخال هذا الحديث في الباب الذي قبله أليق لكن لعله قصد التنبيه على أن الوحي بالقرآن والسنة كان على صفة واحدة ولسان واحد (قوله باب جمع القرآن) المراد بالجمع هنا جمع مخصوص وهو جمع متفرقه في مصحف ثم جمع

تلك الصحف في مصحف واحد مرتب السور وسياق بعد ثلاثة أبواب باب تأليف القرآن والمراد به هنالك تأليف الآيات في السورة الواحدة أو ترتيب السور في المصحف (قوله عن عبيد بن السباق) بفتح المهملة وتشديد الموحدة مدني يكنى أباسعيد ذكره مسلم في الطبقة الأولى من التابعين لكن لم أر له رواية عن أقدم من سهل بن حنيف الذي مات في خلافة علي وحديثه عنه عند أبي داود وغيره وليس له في البخاري سوى هذا الحديث لكنه ذكره في التفسير والاحكام والتوحيد وغيرهما مطولا ومختصرا (قوله ٢ عن زيد بن ثابت) هذا هو الصحيح عن الزهري ان قصة زيد بن ثابت مع أبي بكر وعمر عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت وقصة حذيفة مع عثمان عن أنس بن مالك وقصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الاحزاب في رواية عبيد بن السباق عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وقد رواه ابراهيم بن اسمعيل بن مجمع عن الزهري فادرج قصة آية سورة الاحزاب في رواية عبيد بن السباق وأغرب عبارة بن غزية فرواه عن الزهري فقال عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وساق القصص الثلاث بطولها قصة زيد مع أبي بكر وعمر ثم قصة حذيفة مع عثمان أيضا ثم قصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الاحزاب أخرجه الطبري وبين الخطيب في المدرج ان ذلك وهم منه وانه أدرج بعض الاسانيد على بعض (قوله أرسل الى أبو بكر الصديق) لم أقف على اسم الرسول اليه بذلك وروينا في الجزء الاول من فوائد الديرعاقولي قال حدثنا ابراهيم بن بشار حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد عن زيد بن ثابت قال قبض النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن القرآن جمع في شيء (قوله مقتل أهل اليمامة) أي عقب قتل أهل اليمامة والمراد بأهل اليمامة هنا من قتل بهم من الصحابة في الواقعة مع مسيلة الكذاب وكان من شأنهم ان مسيلة ادعى النبوة وقوى أمره بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بارتداد كثير من العرب فجهز اليه أبو بكر الصديق خالد بن الوليد في جمع كثير من الصحابة فخاربه أشد محاربة الى أن خذله الله وقتله وقتل في غضون ذلك من الصحابة جماعة كثيرة قليل سبعة مائة وقل أكثر (قوله قد استخر) بسين مهملة ساكنة ومثناة مفتوحة بعدها حاء مهملة مفتوحة ثم راء ثقيلة أي اشتد وكثر وهو استغفل من الخثر لان المكر وهغالبا يضاف الى الخثر كما ان المحبوب يضاف الى البرد يقولون أمخن الله عينه وأقر عينه ووقع من تسمية القراء الذين أراد عمر في رواية سفيان بن عيينة المذكورة قبل سالم مولى أبي حذيفة ولفظه فلما قتل سالم مولى أبي حذيفة خشى عمر أن يذهب القرآن فجاء الى أبي بكر وسأق أن سالما أحد من أمر النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ القرآن عنه (قوله بالقراء بالمواطن) أي في المواطن أي الاماكن التي يقع فيها القتال مع الكفار ووقع في رواية شعيب عن الزهري في المواطن وفي رواية سفيان وأنا أخشى أن لا يلقي المسلمون زحفا آخر الا استخر القتل بأهل القرآن (قوله فيذهب كثير من القرآن) في رواية يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه من الزيادة الا أن يجمعه وفي رواية شعيب قبل أن يقتل الباقر وهذا يدل على أن كثيرا ممن قتل في وقعة اليمامة كان قد حفظ القرآن لكن يمكن أن يكون المراد أن مجموعهم جمعه لان كل فرد فرده ووسياق يزيد بيان لذلك في باب من جمع القرآن ان شاء الله تعالى (قوله قلت لعمر) هو خطاب أبي بكر لعمر حكاه ثانيا زيدا بن ثابت لما أرسل اليه وهو كلام من يؤثر الاتباع وينفرون الابتداع (قوله لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم) تقدم من

٢ قوله عن زيد كذا بالنسخ
والذي في المتن ان زيد فعل
ما في الشارح رواية له اه

زيد بن ثابت رضي الله عنه
قال أرسل الى أبو بكر الصديق
مقتل أهل اليمامة فاذا عمر
ابن الخطاب عنده قال أبو
بكر رضي الله عنه ان عمر
أناني فقال ان القتل قد
استخري يوم اليمامة بقراء
القرآن واني أخشى ان
استخر القتل بالقراء بالمواطن
فيذهب كثير من القرآن
واني أرى أن تأمر بجمع
القرآن قلت لعمر كيف
تفعل شيأ لم يفعله رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال عمر
هذا والله خير فلم يزل عمر
يراجعني حتى شرح الله
صدرى لذلك ورأيت في
ذلك الذي رأى عمر

رواية سفيان بن عيينة تصريح زيد بن ثابت بذلك وفي رواية عمارة بن غزية فنقر منها أبو بكر وقال
 أقفل ما لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الخطابي وغيره يحتمل أن يكون صلى الله عليه
 وسلم انما لم يجمع القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته فلما
 انقضى نزوله بوفاته صلى الله عليه وسلم ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك وفاء لوعده الصادق بضمـان
 حفظه على هذه الامة المحمدية زادهـا الله شرفا فكان ابتداء ذلك على يد الصديق رضي الله عنه
 بمشورة عمرو بن لوثة ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف باسناد حسن عن عبد خير قال سمعت
 عليا يقول أعظم الناس في المصاحف أجرة أبو بكر رجة الله على أبي بكر هو أول من جمع كتاب الله
 وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسكتبوا عني
 شيئا غير القرآن الحديث فلا ينافي ذلك لان الكلام في كتاب مخصوصة على صفة مخصوصة وقد
 كان القرآن كله كتب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب
 السور وأما ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف من طريق ابن سيرين قال قال علي لما مات رسول
 الله صلى الله عليه وسلم آليت أن لا أخذ علي ردائي الا صلاة جمعة حتى أجمع القرآن فجمعه
 فاسناده ضعيف لا نقطاعه وعلى تقدير أن يكون محفوظا لم يرد به بجمعه حفظه في صدره قال
 والذي وقع في بعض طرقه حتى جمعه بين اللوحين وهم من راويه (قلت) وما تقدم من رواية عبد
 خير عن علي أصح فهو المعتقد ووقع عند ابن أبي داود أيضا بيان السبب في اشارة عمر بن الخطاب
 بذلك فأخرج من طريق الحسن ان عمر سأل عن آية من كتاب الله فقيل كانت مع فلان فقتل يوم
 اليمامة فقال انا لله وأمر بجمع القرآن فكان أول من جمعه في المصحف وهذا منقطع فان كان
 محفوظا حمل على ان المراد بقوله فكان أول من جمعه أي أشار بجمعه في خلافة أبي بكر فنسب
 الجمع اليه لذلك وقد تسول لبعض الروافض انه يتوجه الاعتراض على أبي بكر بما فعله من جمع
 القرآن في المصحف فقال كيف جاز أن يفعل شيئا لم يفعله الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام
 والجواب انه لم يفعل ذلك الا بطريق الاجتهاد السائغ الناشئ عن النص من الله ورسوله ولكتبه
 ولائمة المسلمين وعامتهم وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أذن في كتابة القرآن ونهى أن يكتب معه
 غيره فلم يأمر أبو بكر بالكتابة ما كان مكتوبا ولذلك توقف زيد عن كتابة الآية من آخر سورة براءة
 حتى وجدها مكتوبة مع انه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه واذا تأمل المنصف ما فعله أبو بكر
 من ذلك جزم بأنه بعد في فضائله وبنوه بعظيم منقبته لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم من سن سنة
 حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها فاجمع القرآن أحد بعده الا وكان له مثل أجره الى يوم القيامة
 وقد كان لأبي بكر من الاعتناء بقراءة القرآن ما اختار معه أن يرد على ابن الدغنة جوارحه ويرضى
 بجوار الله ورسوله وقد تقدمت القصة مبسوبة في فضائله وقد أعلم الله تعالى في القرآن بأنه مجموع
 في المصحف في قوله يتلو صحفا مطهرة الآية وكان القرآن مكتوبا في المصحف لكن كانت مفرقة فجمعهـا
 أبو بكر في مكان واحد ثم كانت بعده محفوظة الى أن أمر عثمان بالنسخ منها فسخ منها عدة
 مصاحف وأرسل بها الى الامصار كما سيأتي بيان ذلك (قوله قال زيد) أي ابن ثابت (قال أبو بكر)
 أي قال لي (انك رجل شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب الوحي) ذكره أربع صنات مقتضية
 خصوصيته بذلك كونه شابا فيكون أنشط لما يطلب منه وكونه عاقلا فيكون أوعى له وكونه لا يتهم

قال زيد قال أبو بكر انك
 رجل شاب عاقل لا نتهمك
 وقد كنت تكتب الوحي
 لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم فتتبع القرآن فاجعه

فتركن النفس اليه وكونه كان يكتب الوحي فيكون أكثر ممارسة له وهذه الصفات التي اجتمعت
له قد توجد في غيره لكن مفرقة وقال ابن بطال عن المهلب هذا يدل على أن العقل أصل الخصال
المجودة لانه لم يصف زيدا بأكثر من العقل وجعله سيلا لاثمائه ورفع التهمة عنه كذا قال وفيه
نظر وسياق مزيد البحث فيه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى ووقع في رواية سفيان بن عيينة
فقال أبو بكر أما اذا عزمنا على هذا فأرسل الى زيد بن ثابت فادعه فانه كان شاحداً ثانياً يكتب
الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل اليه فادعه حتى يجتمع معه فقال زيد بن ثابت
فأرسلنا الى قاتنهم فقالوا لا نأمر زيد أن يجمع القرآن في شيء فاجعه معنا وفي رواية عمارة بن غزية
فقال لي أبو بكر ان هذا دعائي الى أمر وأنت كاتب الوحي فان تلك معه اتعتسكا وان توافقني
لا أفعل فاقضى قول عمر فنفرت من ذلك فقال عمر كله وما عليك بالوفاة قال فنظرنا فقلنا لا شيء
والله ما علينا قال ابن بطال انما نقرأ أبو بكر أولاً ثم زيد بن ثابت ثانياً لانهم لم يجدا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فعلم فكرها أن يحلا أنفسهما محل من يزيد احتياطه للدين على احتياط الرسول
فلما تبهما عمر على فائدة ذلك وانه خشية أن يتغير الحال في المستقبل اذ لم يجمع القرآن فصير الى
حالة الخفاء بعد الشهرة رجعا اليه قال ودل ذلك على ان فعل الرسول اذا تجرد عن القرائن
وكذا تركه لا يدل على وجوب ولا تحريم انتهى وليس ذلك من الزيادة على احتياط الرسول بل هو
مستقدم من القواعد التي مهدها الرسول صلى الله عليه وسلم قال ابن الباقلاني كان الذي فعله أبو
بكر من ذلك فرض كفاية بدلالة قوله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن مع قوله
تعالى ان علينا جمعه وقرآنه وقوله ان هذا النبي الصحن الاول وقوله رسول من الله يتلو صحفا
مطهرة قال فكل أمر يرجع لاحصائه وحفظه فهو واجب على الكفاية وكان ذلك من النصيحة
لله ورسوله وكتابه وأئمة المسلمين وعامتهم قال وقد فهم عمر أن ترك النبي صلى الله عليه وسلم جمعه
لدلالة فيه على المنع ورجع اليه أبو بكر لما رأى وجهه الاصابة في ذلك وانه ليس في المنقول ولا في
المعقول ما ينافيه وما يترتب من ترك جمعه من ضياع بعضه ثم تابعهما زيد بن ثابت وسائر
الصحاب على تصويب ذلك (قوله فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما
أمرني به) كانه جمع أولاً باعتبار أبي بكر ومن وافقه وأفراداً اعتباراً به الأمر وحده بذلك ووقع
في رواية شعيب عن الزهري لو كلفني بالافراد أيضاً وانما قال زيد بن ثابت ذلك لما خشيه من
التقصير في احصاء ما أمر بجمعه لكن الله تعالى يسره له ذلك كما قال تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر
(قوله فتبعت القرآن أجمعه) أي من الاشياء التي عندي وعند غيري (قوله من العصب) بضم
المهملة ثم موحدة جمع عصب وهو جريد النخل كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف
العريض وقيل العصب طرف الجريدة العريض الذي لم ينبت عليه الخوص والذي ينبت عليه
الخوص هو السعف ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن شهاب القصب والعصب والكرائف
وجرائد النخل ووقع في رواية شعيب من الرقاع جمع رقعة وقد يكون من جلد أو ورق أو كاغد وفي
رواية عمارة بن غزية وقطع الاديم وفي رواية ابن أبي داود من طريق أبي داود الطيالسي عن
ابراهيم بن سعد والصحف (قوله والخاف) بكسر اللام ثم خاء معجمة خفيفة وآخره فاء جمع خلفه
بفتح اللام وسكون المعجمة ووقع في رواية أبي داود الطيالسي عن ابراهيم بن سعد والخف بضم الخاء
وفي آخره فاء قال أبو داود الطيالسي في روايته هي الحجارة الرقاق وقال الخطابي صفائح الحجارة

فوالله لو كلفوني نقل جبل
من الجبال ما كان أثقل علي
مما أمرني به من جمع القرآن
قلت كيف تفعلون شيئا لم
يفعله رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال هو والله
خير فلم يرز أبو بكر براجعني
حتى شرح الله صدرى للذي
شرح له صدر أبي بكر وعمر
رضي الله عنهما فتبعت
القرآن أجمعه من العصب
والخاف

الرفاق قال الأصمعي فيها عرض ودقة وسيأتي للمصنف في الأحكام عن أبي ثابت أحدث شيوخه أنه
فسره بالخرف بفتح المجهة والزاي ثم قام وهي الآية التي تصنع من الطين المشوي ووقع في رواية
شعيب والاكثاف جمع كتف وهو العظم الذي للبعير أو المشاة كانوا اذا جف كتبوا فيه وفي رواية
عمارة بن غزية وكسر الاكثاف وفي رواية ابن مجمع عن ابن شهاب عند ابن أبي داود والاضلاع
وعنده من وجه آخر والاقتاب بقاف ومثناة وآخره موحدة جمع قتب بفتح تين وهو الخشب الذي
يوضع على ظهر البعير ليركب عليه وعند ابن أبي داود أيضا في المصاحف من طريق يحيى بن عبد
الرحمن بن حاطب قال قام عمر فقال من كان تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا من القرآن
فليأت به وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والالواح والعصب قال وكان لا يقبل من أحدث شيئا حتى
يشهد شاهدان وهذا يدل على ان زيدا كان لا يكتب في حجره موحدة مكتوب با حتى يشهد به من
تلقاه سمعا مع كون زيد كان يحفظه وكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط وعند ابن أبي داود
أيضا من طريق هشام بن عروة عن أبيه ان أبابكر قال لعمر ولزيد اقعدا على باب المسجد فجاكبا
بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه ورجاله ثقات مع انقطاعه وكان المراد بالشاهدين الحفظ
والكتاب أو المراد انهما يشهدان على ان ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه
وسلم أو المراد انهما يشهدان على ان ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن وكان غرضهم أن
لا يكتب الا من عين ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لا من مجرد الحفظ (قوله وصدور
الرجال) أي حيث لا يجد ذلك مكتوبا أو الواو بمعنى مع أي أكتبه من المكتوب الموافق
للمحفوظ في الصدر (قوله حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الانصاري) ووقع في
رواية عبد الرحمن بن مهيدي عن ابراهيم بن سعد مع خزيمة بن ثابت أخرجه أحمد والترمذي
ووقع في رواية شعيب عن الزهري كما تقدم في سورة التوبة مع خزيمة الانصاري وقد أخرجه
الطبراني في مسند الشاميين من طريق أبي اليمان عن شعيب فقال فيه خزيمة بن ثابت الانصاري
وكذا أخرجه ابن أبي داود من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب وقول من قال عن ابراهيم بن
سعد مع أبي خزيمة أصح وقد تقدم البحث فيه في تفسير سورة التوبة والذي وجدته مع آخر
سورة التوبة غير الذي وجدته مع الآية التي في الأحزاب فالأول اختلف الرواة فيه على الزهري
فمن قائل مع خزيمة ومن قائل مع أبي خزيمة ومن شال فيه يقول خزيمة أو أبي خزيمة والارجح أن
الذي وجدته مع آخر سورة التوبة أبو خزيمة بالكنية والذي وجدته مع الآية من الأحزاب خزيمة
وأبو خزيمة قبل هو ابن أوس بن يزيد بن أصرم مشهور بكنيته دون اسمه وقيل هو الحرث بن
خزيمة وأما خزيمة فهو ابن ثابت ذو الشهادتين كما تقدم صريحاً في سورة الأحزاب وأخرج ابن
أبي داود من طريق محمد بن اسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال أتى الحرث
ابن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة فقال اشهد أني سمعتهما من رسول الله صلى الله عليه
وسلم ووعيتهما فقال عمر وأنا أشهد لقد سمعتهما ثم قال لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة
فانظروا سورة من القرآن فالحقوها في آخرها فهذا ان كان محفوظا احتمل أن يكون قول زيد بن
ثابت وجدته مع أبي خزيمة لم أجدها مع غيره أي أول ما كتبت ثم جاء الحرث بن خزيمة بعد ذلك
أو ان أبان خزيمة هو الحرث بن خزيمة لا ابن أوس وأما قول عمر لو كانت ثلاث آيات فظاهرها أنهم

وصدور الرجال حتى
وجدت آخر سورة التوبة
مع أبي خزيمة الانصاري

كانوا يؤلفون آيات السور باجتهادهم وسائر الاخبار تدل على أنهم لم يفعلوا شيئا من ذلك
 الا بتوقيف نعم ترتيب السور بعضها اثر بعض كان يقع بعضه منهم بالاجتهاد كما سيأتي في باب
 تأليف القرآن (قوله لم أجدها مع أحد غيره) أي مكتوبة لما تقدم من انه كان لا يكتبني بالحفظ
 دون الكتابة ولا يلزم من عدم وجوده اياها حينئذ ان لا تكون تواترت عندهم من لم يلقها من
 النبي صلى الله عليه وسلم وانما كان زيد يطلب التثبت عن تلقاها بغير واسطة ولعلهم لما وجدها
 زيد عند أي خزعة تذكرها كما تذكرها زيد وفائدة التبع المبالغة في الاستظهار والوقوف
 عند ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطابي هذا مما يخفى معناه ويوهم انه كان
 يكتبني في اثبات الآية بخبر الشخص الواحد وليس كذلك فقد اجتمع في هذه الآية زيد بن ثابت
 وأبو خزعة وعمر وحكي ابن التين عن الداودي قال لم يتفرد بها أبو خزعة بل شاركه زيد بن ثابت
 فعلى هذا تثبت برجلين اهـ وكأنه ظن أن قولهم لا يثبت القرآن بخبر الواحد أي الشخص
 الواحد وليس كما ظن بل المراد بخبر الواحد خلاف الخبر المتواتر فالويلغته رواة الخبر عددا كثيرا
 وفقد شيئا من شروط المتواتر لم يخرج عن كونه خبر الواحد والحق ان المراد بالنفي نفي وجودها
 مكتوبة لاني كونها محفوظة وقد وقع عند ابن أبي داود من رواية يحيى بن عبد الرحمن بن
 حاطب فجاء خزعة بن ثابت فقال اني رأيتكم تركتم آيتين فلم تكتبوهما قالوا وما هما قال
 تلقيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد جاءكم رسول من أنفسكم الى آخر السورة فقال
 عثمان وأنا أشهد فكيف ترى أن تجعلهما قال اختم بهما آخر ما نزل من القرآن ومن طريق
 أبي العالية انهم لما جمعوا القرآن في خلافة أبي بكر كان الذي على عليهم أبي بن كعب فلما انتهوا
 من براءة الى قوله لا يفقهون ظنوا أن هذا آخر ما نزل منها فقال أبي بن كعب أقرأني رسول
 الله صلى الله عليه وسلم آيتين بعدهن لقد جاءكم رسول من أنفسكم الى آخر السورة (قوله
 فكانت الصحف) أي التي جمعها زيد بن ثابت (قوله عند أبي بكر حتى توفاه الله) في موطن ابن
 وهب عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال جمع أبو بكر القرآن في قرطيس وكان
 سال زيد بن ثابت في ذلك فأبى حتى استعان عليه بعمر ففعل وعند موسى بن عقبة في المغازي
 عن ابن شهاب قال لما أصيب المسلمون باليمامة فزع أبو بكر وخاف أن يهلك من القراء طائفة
 فأقبل الناس بما كان معهم وعندهم حتى جمع على عهد أبي بكر في الورق فكان أبو بكر أول من
 جمع القرآن في الصحف وهذا كله أصح مما وقع في رواية عمار بن غزيرة أن زيد بن ثابت قال فأمرني
 أبو بكر فكتبت في قطع الاديم والعصب فلما هلك أبو بكر وكان عمر كتبت ذلك في صحيفة واحدة
 فكانت عنده وانما كان في الاديم والعصب أولا قبل أن يجمع في عهد أبي بكر ثم جمع في الصحف
 في عهد أبي بكر كما دلت عليه الاخبار الصحيحة المتراصة (قوله ثم عند حفصة بنت عمر) أي بعد عمر
 في خلافة عثمان الى أن شرع عثمان في كتابة المصحف وانما كان ذلك عند حفصة لانها كانت
 وصية عمر فاستقر ما كان عنده عندها حتى طلبه منها من له طلب ذلك (قوله حدثنا موسى) هو
 ابن اسمعيل وابراهيم هو ابن سعد وهذا الاسناد الى ابن شهاب هو الذي قبله بعينه أعاده إشارة الى
 أنهم ما حديثان لابن شهاب في قصتين مختلفتين وان اتفقتا في كتابة القرآن وجمعه وعن ابن شهاب
 قصة ثالثة كما ينه عن خارجة بن زيد عن أبيه في قصة الآية التي من الاحزاب وقد ذكرها في آخر

لم أجدها مع أحد غيره
 لقد جاءكم رسول من
 أنفسكم عزيز عليه ما عنتم
 حقي خاتمة براءة فكانت
 الصحف عند أبي بكر حتى
 توفاه الله ثم عند حفصة بنت عمر رضي
 الله عنه * حدثنا موسى
 حدثنا ابراهيم

هذه القصة الثانية هما وقد أخرجه المصنف من طريق شعيب عن ابن شهاب مفرقا فأخرج القصة الأولى في تفسير التوبة وأخرج الثانية قبل هذا باب لكن باختصار وأخرجها الطبراني في مسند الشاميين وابن أبي داود في المصاحف والخطيب في المدرج من طريق أبي اليمان بقسامه وأخرج المصنف الثالثة في تفسير سورة الاحزاب كما تقدم قال الخطيب روى ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب القصص الثلاث ثم ساقها من طريق ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب مساقا واحدا مفصلا للاسناد المذكورة قال وروى القصص الثلاث شعيب عن ابن شهاب وروى قصة آخر التوبة مفردا يونس بن يزيد (قلت) وروايته تأتي عقب هذا باختصار وقد أخرجها ابن أبي دؤاد من وجه آخر عن يونس مطولة وفاته رواية سفيان بن عيينة لها عن ابن شهاب أيضا وقد بينت ذلك قبل قال وروى قصة آية الاحزاب معمرو هشام بن الغاز ومعاوية بن يحيى ثلاثهم عن ابن شهاب ثم ساقها عنهم (قلت) وفاته رواية ابن أبي عمير لها عن ابن شهاب وهي عند المصنف في الجهاد **(قوله)** حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه في رواية يونس عن ابن شهاب ثم أخبرني أنس بن مالك **(قوله)** أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح ارمينية وأذربيجان مع أهل العراق في رواية الكشميهني في أهل العراق والمراد أن ارمينية فتحت في خلافة عثمان وكان أمير العسكر من أهل العراق سلمان بن ربيعة الباهلي وكان عثمان أمر أهل الشام وأهل العراق أن يجتمعوا على ذلك وكان أمير أهل الشام على ذلك العسكر حبيب ابن مسلمة الفهري وكان حذيفة من جملة من غزاهم وكان هو على أهل المدائن وهي من جملة أعمال العراق ووقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن ابراهيم بن سعد وكان يغازي أهل الشام في فرج ارمينية وأذربيجان مع أهل العراق قال ابن أبي داود الفرج الثغر وفي رواية يعقوب ابن ابراهيم بن سعد عن أبيه أن حذيفة قدم على عثمان وكان يغزو مع أهل العراق قبل ارمينية في غزوهم ذلك الفرج مع من اجتمع من أهل العراق وأهل الشام وفي رواية يونس بن يزيد اجتمع لغزو أذربيجان ورمينية أهل الشام وأهل العراق ورمينية بفتح الهمزة عند ابن السمعاني وبكسرها عند غيره وبه جزم الجواليقي وتبعه ابن الصلاح ثم النووي وقال ابن الجوزي من ضمها فقد غلط وبسكون الراء وكسر الميم بعدها تحتانية ساكنة ثم نون مكسورة ثم تحتانية مفتوحة خفيفة وقد تنقل قاله ياقوت والنسبة اليها أرمي بفتح الهمزة ضبطها الجوهري وقال ابن قرقول بالتخفيف لا غير وحكى ضم الهمزة وغلط وانما المضموم همزتها أرمية والنسبة اليها أرموى وهي بلدة أخرى من بلاد أذربيجان وأما ارمينية فهي مدينة عظيمة من نواحي خلاط ومد الاصيل والمهلب أوله وزاد المهلب الدال وكسر الراء وتقدير الموحدة تشتمل على بلاد كثيرة وهي من ناحية الشمال قال ابن السمعاني هي من جهة بلاد الروم يضرب بحسناها وطيب هوائها وكثرة مائها وشجرها المشل وقيل انها من بناء أرمين من ولد يافث بن نوح وأذربيجان بفتح الهمزة والذال المعجمة وسكون الراء وقيل بسكون الدال وفتح الراء وبكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم جيم خفيفة وآخره نون وحكى ابن مكى كسر أوله وضبطها صاحب المطالع ونقله عن ابن الاعرابي بسكون الدال وفتح الراء بلد كبير من نواحي جبال العراق غربي وهي الآن تبريز وقصباتها وهي تلي ارمينية من جهة غربيها واتفق غزوهم في سنة واحدة

حدثنا ابن شهاب أن أنس
ابن مالك حدثه أن حذيفة
ابن اليمان قدم على عثمان
وكان يغازي أهل الشام
في فتح ارمينية وأذربيجان
مع أهل العراق

بباض بالاصل

واجتمع في غزوة كل من أهل الشام وأهل العراق والذي ذكرته الأشهر في ضبطها وقد تعد
 الهمزة وقد تكسر وقد تحذف وقد تفتح الموحدة وقد يزداد بعدها ألف مع مد الأولى حكاه
 الهجري وأتكره الجواليقي ويؤكد أنه نسبوا إليها آذرى بالمد اقتصارا على الركن الأول كما
 قالوا في النسبة إلى بعلبك بعل وكان في هذه القصة في سنة خمس وعشرين في السنة الثالثة أو
 الثانية من خلافة عثمان وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي إسحق عن مصعب بن سعد بن
 أبي وقاص قال خطب عثمان فقال يا أيها الناس انما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة وقد
 اختلفتم في القراءة الحديث في جمع القرآن وكانت خلافة عثمان بعد قتل عمرو كان قتل عمر في
 أوخر ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث عشرة
 سنة الاثلاثة أشهر فان كان قوله خمس عشرة سنة أي كاملة فيكون ذلك بعد مضي سنتين وثلاثة
 أشهر من خلافته لكن وقع في رواية أخرى له منذ ثلاث عشرة سنة فيجمع بينهما بالغاء الكسر
 في هذه وجبهه في الأولى فيكون ذلك بعد مضي تسعة وأحد من خلافته فيكون ذلك في أوخر
 سنة أربع وعشرين واول سنة خمس وعشرين وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ ان ارمينية
 فتح فيه وذلك في أول ولاية الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان وغفل
 بعض من أدركاه فزعم أن ذلك كان في حدود سنة ثلاثين ولم يذكر ذلك مستندا (قوله فأفزع
 حذيفة اختلافهم في القراءة) في رواية يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه فيتنازعون في القرآن
 حتى سمع حذيفة من اختلافهم ما ذكره وفي رواية يونس فتذاكروا القرآن فاختلفوا فيه حتى
 كاد يكون بينهم قتلة وفي رواية عمار بن غزيرة أن حذيفة قدم من غزوة فلم يدخل بيته حتى أتى
 عثمان فقال يا أمير المؤمنين أدرك الناس قال وما ذاك قال غزوت فرج ارمينية فاذا أهل الشام
 يقرؤون بقراءة أبي بن كعب فيأتون بمال يسمع أهل العراق واذا أهل العراق يقرؤون بقراءة عبد
 الله بن مسعود فيأتون بمال يسمع أهل الشام فيكفر بعضهم بعضا وأخرج ابن أبي داود أيضا من
 طريق يزيد بن معاوية النخعي قال أتني في المسجد من الوليد بن عقبة في حلقة فيها حذيفة فسمع
 رجلا يقول قراءة عبد الله بن مسعود وسمع آخر يقول قراءة أبي موسى الأشعري فغضب ثم قام
 فحمد الله وأثنى عليه ثم قال هكذا كان من قبلكم اختلفوا والله لا ركن إلى أمير المؤمنين ومن
 طريق أخرى عنه ان اثنين اختلفا في آية من سورة البقرة قرأها هذا وأتموا الحج والعمرة لله وقرأ
 هذا وأتموا الحج والعمرة لله فغضب حذيفة واجرت عيناه ومن طريق أبي الشعثاء قال قال
 حذيفة يقول أهل الكوفة قراءة ابن مسعود ويقول أهل البصرة قراءة أبي موسى والله لئن
 قدمت على أمير المؤمنين لأمرته ان يجعلها قراءة واحدة ومن طريق أخرى أن ابن مسعود قال
 لحذيفة بلغني عنك كذا قال نعم كرهت أن يقال قراءة فلان وقراءة فلان فيختلفون كما اختلف
 أهل الكتاب وهذه القصة لحذيفة يظهر لي انها مقدمة على القصة التي وقعت له في القراءة
 فكأنه لما رأى الاختلاف أيضا بين أهل الشام والعراق اشتد خوفه فركب إلى عثمان وصادف
 أن عثمان أيضا كان وقع له فحو ذلك فأخرج ابن أبي داود أيضا في المصاحف من طريق أبي قلابة
 قال لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل والمعلم يعلم قراءة الرجل فجعل الغلمان
 يتلقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين حتى كفر بعضهم بعضا فبلغ ذلك عثمان فخطب

فأفزع حذيفة اختلافهم
 في القراءة فقال حذيفة
 لعثمان يا أمير المؤمنين أدرك
 هذه الأمة قبل أن يختلفوا
 في الكتاب اختلاف اليهود
 والنصارى

فقال أتمم عندي تختلفون فن نأى عني من الامصار اشد اختلافاً فكان الله أعلم لما جاءه
 حذيفة وأعلمه باختلاف أهل الامصار تحقق عنده ما ظننه من ذلك وفي رواية مصعب بن سعد
 فقال عثمان تقرأون القرآن تقولون قراءة أبي قراءة عبد الله ويقولون الاخر والله ما تقيم قراءة تلك
 ومن طريق محمد بن سيرين قال كان الرجل يقرأ حتى يقول الرجل لصاحبه كفرت بما تقول فرفع
 ذلك الى عثمان فتعاطف في نفسه وعند ابن أبي داود أيضاً من رواية بكر بن الأشج ان ناساً
 بالعراق يسأل أحدهم عن الآية فاذا قرأها قال ألا اني أكره هذه فقضوا ذلك في الناس فكلهم
 عثمان في ذلك (قوله فأرسل عثمان الى حفصة ان أرسلي اليها بالصحف ننسخها في المصاحف)
 في رواية يونس بن يزيد فاستخرج الصحيفة التي كان أبو بكر أمراً يزيداً يجمعها فنسخ منها
 مصاحف فبعث بها الى الآفاق والفرق بين الصحف والمصحف ان الصحف الاوراق المجردة التي
 جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر وكانت سوراً مفارقة كل سورة مرتبة بآياتها على حدة لكن لم
 يرتب بعضها اثر بعض فلما نسخت ورتب بعضها اثر بعض صارت مصحفاً وقد جاء عن عثمان انه
 انما فعل ذلك بعد ان استشار العصابة فانخرج ابن أبي داود باسناد صحيح من طريق سويد بن
 غفلة قال قال علي لا تقولوا في عثمان الا خيراً فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف الا عن
 ملائمة قال ما تقولون في هذه القراءة فقد بلغني ان بعضهم يقول ان قراءتي خير من قراءتك وهذا
 يكاد أن يكون ككفر اقلنا فأتري قال أرى ان نجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون
 فرقة ولا اختلاف قلنا فنعم ما رأيت (قوله فأمر يزيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن
 العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف) وعند ابن أبي داود من طريق
 محمد بن سيرين قال جمع عثمان اثني عشر رجلاً من قريش والانصار منهم أبي بن كعب وأرسل الى
 الرقعة التي في بيت عمر قال فحدثني كثير بن أفلح وكان ممن يكتب قال فكانوا اذا اختلفوا في
 الشيء ائخروه قال ابن سيرين أظنه ليكتبوه على العرضة الاخيرة وفي رواية مصعب بن سعد فقال
 عثمان من أكتب الناس قالوا كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد بن ثابت قال فأى الناس
 أعرب وفي رواية أفصح قالوا سعيد بن العاص قال عثمان فليمل سعيد وليكتب يزيد ومن طريق
 سعيد بن عبد العزيز ان عريضة القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص
 ابن أمية لانه كان أشبههم لهجة برسول الله صلى الله عليه وسلم وقتل أبوه العاصي يوم بدر مشركاً
 ومات جده سعيد بن العاص قبل بدر مشركاً (قلت) وقد أدرك سعيد بن العاص هذا من حياة
 النبي صلى الله عليه وسلم تسع سنين قاله ابن سعد وعد ذلك في الصحابة وحديثه عن عثمان
 وعائشة في صحيح مسلم واستعمله عثمان على الكوفة ومعاوية على المدينة وكان من أجواد
 قريش وحلمائها وكان معاوية يقول لكل قوم كرم وكريمين سعيد وسعيد وكانت وفاته بالمدينة سنة
 سبع أو ثمان أو تسع وخسين ووقع في رواية عمارة بن غزيرة أبان بن سعيد بن العاص بدل سعيد
 قال الخطيب ووهم عمارة في ذلك لان أبان قتل بالشام في خلافة عمر ولا مدخل له في هذه القصة
 والذي أقامه عثمان في ذلك هو سعيد بن العاص ابن أخي أبان المذكور اهـ ووقع من تسمية
 بقية من كتب أو أملا عند ابن أبي داود ومفرقاً جماعة منهم مالك بن أبي عامر جند مالك بن أنس
 من روايته ومن رواية أبي قلابه عنه ومنهم كثير بن أفلح كما تقدم ومنهم أبي بن كعب كما ذكرنا

فأرسل عثمان الى حفصة
 أن أرسلي اليها بالصحف
 ننسخها في المصاحف ثم
 تردها اليك فأرسلت بها
 حفصة الى عثمان فأمر يزيد
 ابن ثابت وعبد الله بن الزبير
 وسعيد بن العاص وعبد
 الرحمن بن الحارث بن هشام
 فنسخوها في المصاحف

ومنهم أنس بن مالك وعبد الله بن عباس وقع ذلك في رواية إبراهيم بن اسمعيل بن مجمع عن ابن شهاب في أصل حديث الباب فهو لا تسعة عرفنا تسميتهم من الاثنى عشر وقد أخرج ابن أبي داود من طريق عبد الله بن مغفل وجابر بن سمرة قال قال عمر بن الخطاب لا يملين في مصاحفنا إلا علمان قریش وثقیف ولیس فی الذین سمیناهم أحد من ثقیف بل کلهم إما قرشی أو أنصاری وكان ابتداء الامر كان لزيد وسعيد للمعنى المذكور فيهما في رواية مصعب ثم احتاجوا الى من يساعد في الكتابة بحسب الحاجة الى عدد المصاحف التي ترسل الى الاقاق فاضافوا الى زيد من ذكر ثم استظهروا بأبي بن كعب في الاملاء وقد شق على ابن مسعود صرفه عن كتابة المصحف حتى قال ما أخرجه الترمذي في آخر حديث إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب من طريق عبد الرحمن بن مهدي عنه قال ابن شهاب فاخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان عبد الله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف وقال يا معشر المسلمين أعزل عن نسخ كتابة المصاحف ويتولاها رجل والله لقد أسلمت وانه لي صلب رجل كافر يزد بن ثابت وأخرج ابن أبي داود من طريق خير بن مالك بالخاء مصغر سمعت ابن مسعود يقول لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة وان زيد بن ثابت لصبي من الصبيان ومن طريق أبي وائل عن ابن مسعود بضعا وسبعين سورة ومن طريق زر بن حبیش عنه مثله وزاد وان لزيد بن ثابت روايتين والعذر لعثمان في ذلك أنه فعله بالمدينة وعبد الله بالكوفة ولم يؤخر ما عزم عليه من ذلك الى أن يرسل اليه ويحضره أيضا فان عثمان انما أراد نسخ المصحف التي كانت جمعت في عهد أبي بكر وأن يجعلها مصحفا واحدا وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت كما قدم لكونه كان كاتب الوحي فكانت له في ذلك أولية ليست لغيره وقد أخرج الترمذي في آخر الحديث المذكور عن ابن شهاب قال بلغني انه كره ذلك من مقالة عبد الله بن مسعود رجال من أفاضل الصحابة (قوله وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة) يعني سعيدا وعبد الله وعبد الرحمن لان سعيدا أموى وعبد الله أسدى وعبد الرحمن مخزومي وكلها من بطون قریش (قوله في شيء من القرآن) في رواية شعيب في عريية من عريية القرآن وزاد الترمذي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد في حديث الباب قال ابن شهاب فاختلفوا يومئذ في التابوت والتابوت فقال القرشيون التابوت وقال زيد التابوت فرفع اختلافهم الى عثمان فقال اكتبوه التابوت فانه نزل بلسان قریش وهذه الزيادة أدرجها إبراهيم بن اسمعيل بن مجمع في روايته عن ابن شهاب في حديث زيد بن ثابت قال الخطيب وانما رواها ابن شهاب مرسله (قوله حتى اذا نسخوا المصحف في المصاحف رد عثمان المصحف الى حفصة) زاد أبو عبيد وابن أبي داود من طريق شعيب عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال كان مروان يرسل الى حفصة يعني حين كان أمير المدينة من جهة معاوية يسألها المصحف التي كتبت منها القرآن فتأبى أن تعطيه قال سالم فلما توفيت حفصة ورجعنا من دفنها أرسل مروان بالعزيمة الى عبد الله بن عمر ليرسل اليه تلك المصحف فأرسل بها اليه عبد الله بن عمر فأمر بها مروان فشقت وقال انما فعلت هذا لاني خشيت ان طال بالناس زمان ان يرتاب في شأن هذه المصحف مرتاب ووقع في رواية أبي عبيد فرقت قال أبو عبيد لم يسمع ان مروان منق المصحف الا في هذه الرواية (قلت) قد أخرجه ابن أبي داود من طريق يونس

وقال عثمان للرهط القرشيين
الثلاثة اذا اختلفتم أنتم
وزيد بن ثابت في شيء من
القرآن فاكتبوه بلسان
قریش فانما نزل بلسانهم
ففعلوها حتى اذا نسخوا
المصحف في المصاحف رد
عثمان المصحف الى حفصة

ابن يزيد عن ابن شهاب نحوه وفيه فلما كان مروان أمير المدينة أرسل إلى حفصة يسألها المصحف
فمنعته أياها قال فحدثني سالم بن عبد الله قال لما توفيت حفصة قد كرهه وقال فيه فشقها وحرقتها
ووقعت هذه الزيادة في رواية عمار بن غزيرة أيضا باختصار لكن أدرجها أيضا في حديث زيد
ابن ثابت وقال فيه فغسلها غسلا وعند ابن أبي داود من رواية مالك عن ابن شهاب عن سالم
أو خارجة أن أبا بكر لما جمع القرآن سأل زيد بن ثابت النظر في ذلك فذكر الحديث مختصرا إلى أن
قال فأرسل عثمان إلى حفصة فطلبها فابت حتى عاهدوا ليردنها إليها فأنسخ منها ثم ردها فلم تزل
عندها حتى أرسل مروان فأخذها فحرقها وجمع بأنه صنع بالمصحف جميع ذلك من تشقيق ثم
غسل ثم تحريق ويحتمل أن يكون بالخاء المعجمة فيكون مرقها ثم غسلها والله أعلم (قوله فأرسل
إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا) في رواية شعيب فأرسل إلى كل جنود من أجناد المسلمين بمصحف
واختلفوا في عدة المصاحف التي أرسل بها عثمان إلى الآفاق فالمشهور وأنها خمسة وأخرج ابن
أبي داود في كتاب المصاحف من طريق جزرة الزيات قال أرسل عثمان أربعة مصاحف وبعث منها
إلى الكوفة بمصحف فوقع عند رجل من مراد فبقي حتى كتبت مصحفي عليه قال ابن أبي داود
سمعت أبا حاتم السجستاني يقول كتبت سبعة مصاحف إلى مكة وإلى الشام وإلى اليمن وإلى
البحرين وإلى البصرة وإلى الكوفة وحبس بالمدينة واحدة وأخرج بإسناد صحيح إلى إبراهيم
النخعي قال قال لي رجل من أهل الشام مصحفنا ومصحف أهل البصرة أضبط من مصحف أهل
الكوفة قلت لم قال لأن عثمان بعث إلى الكوفة لما بلغه من اختلافهم بمصحف قبل أن
يعرض وبقي مصحفنا ومصحف أهل البصرة حتى عرضا (قوله وأمر بما سواه من القرآن في كل
صحيفة أو مصحف أن يحرق) في رواية الأكر أن يحرق بالخاء المعجمة والمراد بالمهملة ورواه
الاصمعي بالوجهين والمعجمة أثبت وفي رواية الأسماعيلي أن تحرق وقد وقع في رواية شعيب
عند ابن أبي داود والطبراني وغيرهما وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل
به قال فذلك زمان حرق المصاحف بالعراق بالنار وفي رواية سويد بن غنله عن علي قال لا تقولوا
لعثمان في أحراق المصاحف الأخيرة وفي رواية بكير بن الأشج فأمر بجمع المصاحف فأحرقها ثم
بث في الأجناد التي كتب ومن طريق مصعب بن سعد قال أدركت الناس متوافرين حين حرق
عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك أو قال لم ينكر ذلك منهم أحد وفي رواية أبي قلابة فلما فرغ عثمان
من المصحف كتب إلى أهل الأمصار أني قد صنعت كذا وكذا ومحوت ما عندى فأحرقوا ما عندكم
والمحو أعم أن يكون بالغسل أو التحريق وأكثر الروايات صريح في التحريق فهو الذي وقع
ويحتمل وقوع كل منهما بحسب ما رأى من كان بيده شيء من ذلك وقد جزم عياض بأنهم غسلوها
بالماء ثم أحرقوها بالغلة في أذهابها قال ابن بطال في هذا الحديث جواز تحريق الكتب التي فيها
اسم الله بالنار وأن ذلك أكرام لها ووصون عن وطئها بالأقدام وقد أخرج عبد الرزاق من طريق
طاوس أنه كان يحرق الرسائل التي فيها البسمة إذا اجتمعت وكذا فعل عروة وكرهه إبراهيم وقال
ابن عطية الرواية بالخاء المهملة أصح وهذا الحكم هو الذي وقع في ذلك الوقت وأما الآن فالغسل
أولى لما دعت الحاجة إلى إزالته وقوله وأمر بما سواه أي بما سوى المصحف الذي استكتبه
والمصاحف التي نقلت منه وسوى المصحف التي كانت عند حفصة وردها إليها ولهذا استدرك

فأرسل إلى كل أفق بمصحف
مما نسخوا وأمر بما سواه
من القرآن في كل صحيفة
أو مصحف أن يحرق

قال ابن شهاب وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال فقدت (١٩) آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف

قد كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها فالتسناها فوجدناها مع خزيم بن ثابت الانصاري من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فآلقناها في سورتها في المصحف * (باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم) * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب أن ابن السباق قال ان زيد بن ثابت قال أرسل الى أبو بكر رضي الله عنه قال انك كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فاتبع القرآن فتبعت حتى وجدت آخر سورة التوبة آيتين مع أبي خزيم الانصاري لم أجدهما مع أحد غيره لقد جاءكم رسول من أنففسكم عزيز عليه ما عنتم الى آخرها * حدثنا عبيد الله بن موسى عن اسرائيل عن أبي اسحق عن البراء قال لما نزلت لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله قال النبي صلى الله عليه وسلم ادع لي زيدا وليحيى بالسوح والوواة والكثف أو الكنف والدواة ثم قال اكتب لا يستوي القاعدون وخلف ظهر النبي صلى الله عليه وسلم عربون ام مكتوم الاعشى فقال يا رسول

الله وان الامر بعدها وأعدمها أيضا خشية أن يقع لاحد منها توهم أن فيها ما يخالف المصحف الذي استقر عليه الامر كما تقدم واستدل بتحريق عثمان المصحف على القائلين بقدم الحروف والاصوات لانه لا يلزم من كون كلام الله قديما أن تكون الاسطر المكتوبة في الورق قديمة ولو كانت هي عين كلام الله لم يستجز الصحابة اوراقها والله أعلم (قوله قال ابن شهاب وأخبرني خارجة الخ) هذه هي القصة الثالثة وهي موصولة الى ابن شهاب بالاسناد المذكور كما تقدم بيانه واضحا وقد تقدمت موصولة مفردة في الجهاد وفي تفسير سورة الأحزاب وظاهر حديث زيد بن ثابت هذا أنه فقد آية لأحزاب من المصحف التي كان نسخها في خلافة أبي بكر حتى وجدها مع خزيم بن ثابت ووقع في رواية ابراهيم بن اسمعيل بن مجمع عن ابن شهاب ان فقده اياها انما كان في خلافة أبي بكر وهو وهم منه والصحيح ما في الصحيح وان الذي فقده في خلافة أبي بكر الايتان من آخر برائة وأما التي في الأحزاب ففقدوها لما كتب المصحف في خلافة عثمان وجزم ابن كثير بما وقع في رواية ابن مجمع وليس كذلك والله أعلم قال ابن التين وغيره الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان ان جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء يذهب جملته لانه لم يكن مجموعا في موضع واحد فجمعه في صحائف مرتب بالآيات سورة على ما وقفهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القرآن حين قرأه بلغاتهم على اتساع اللغات فأدّى ذلك بعضهم الى تخطئة بعض نفي من تقاوم الامر في ذلك فنسخ تلك المصحف في مصحف واحد مرتب بالسورة كما سيأتي في باب تأليف القرآن واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجا بأنه نزل بلغتهم وان كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفعها للخرج والمشفة في ابتداء الامر فرأى ان الحاجة الى ذلك انتهت فاقتصر على لغة واحدة وكانت لغة قريش أرجح اللغات فاقتصر عليها وسيأتي مزيد بيان لذلك بعد باب واحد * (تنبيه) * قال ابن معين لم يرو أحد حديث جمع القرآن أحسن من سياق ابراهيم بن سعد وقد روى مالك طرفا منه عن ابن شهاب (قوله ما كاتب النبي صلى الله عليه وسلم) قال ابن كثير ترجم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذ كر سوى حديث زيد بن ثابت وهذا عجيب فكأنه لم يقع له على شرطه غير هذا ثم أشار الى أنه استوفى في بيان ذلك في السيرة النبوية (قلت) لم أقف في شيء من النسخ الا بلفظ كاتب بالافراد وهو مطابق لحديث الباب نعم قد كتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة غير زيد بن ثابت أما بمكة فلم يسمع ما نزل بها لان زيد بن ثابت انما أسلم بعد الهجرة وأما بالمدينة فأكثرا كان يكتب زيدوا لكثرة تعاطيه ذلك أطلق عليه الكاتب بلام العهد كما في حديث البراء بن عازب ثاني حديثي الباب ولهذا قال له أبو بكر انك كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زيد بن ثابت رعا عاب فكاتب الوحي غيره وقد كتب له قبل زيد بن ثابت أبي بن كعب وهو أول من كتب له بالمدينة وأول من كتب له بمكة من قريش عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم ارتد ثم عاد الى الاسلام يوم الفتح ومن كتب له في الجلالة الخلفاء الاربعة والزبير بن العوام وخاله وأبان ابن اسعبد بن العاص بن أمية وحنظلة بن الربيع الاسدي ومعقيب بن أبي فاطمة وعبد الله بن الأرقم الزهري وشريحيل بن حسنة وعبد الله بن رواحة في آخرين وروى أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عباس عن عثمان بن عفان قال

الله فأتا مني فاني رجل ضرير البصر فتركت مكانها لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غيراً ولي الضرر

* (باب أنزل القرآن على
سبعة أحرف) * حدثنا
سعيد بن عفير حدثني
الليث حدثني عقيل عن
ابن شهاب حدثني عبيد الله
ابن عبد الله أن ابن عباس
رضي الله عنهم ما حدثه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال أقرأني جبريل
على حرف

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يأتي عليه الزمان ينزل عليه من السور وذوات العدد
فكان إذا نزل عليه الشيء يدعو بعض من يكتب عنده فيقول ضعوا هذا في السورة التي
يذكر فيها كذا الحديث ثم ذكر المصنف في الباب حديثين * الأول حديث زيد بن ثابت
في قصته مع أبي بكر في جمع القرآن أو رده منه طرفاً وغرضه منه قول أبي بكر: يدانك كنت
تكتب الوحى وقدمه منى البحث فيه مستوفى في الباب الذي قبله * الثاني حديث البراء وهو
ابن عازب لما نزلت لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله قال النبي
صلى الله عليه وسلم ادع لي زيدا وقد تقدم في تفسير سورة النساء بلفظ ادع لي فلان من رواية
اسرائيل أيضا وفي رواية غيره ادع لي زيدا أيضا وتقدمت القصة هناك من حديث زيد بن
ثابت نفسه ووقع هنا فنزلت مكانها لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل
الله غير أولى الضرر هكذا وقع تأخير لفظ غير أولى الضرر والذي في التلاوة غير أولى الضرر قبل
والمجاهدون في سبيل الله وقد تقدم على الصواب من وجه آخر عن اسرائيل في (قوله
ما أنزل القرآن على سبعة أحرف) أي على سبعة أوجه يجوز أن يقرأ بكل وجه منها
وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه بل المراد أن غاية ما انتهى إليه عدد
القرآن في الكلمة الواحدة إلى سبعة فان قيل فأنما نجد بعض الكلمات يقرأ على أكثر من سبعة
أوجه فالجواب أن غالب ذلك إما لا يثبت الزيادة وإما أن يكون من قبيل الاختلاف في كيفية
الاداء كما في المد والامالة ونحوهما وقيل ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل المراد التسهيل
والتيسير ولفظ السبعة يطلق على ارادة الكثرة في الأحاد كما يطلق السبعين في العشرات
والسبعمائة في المئين ولا يراد العدد المعين وإلى هذا جنح عياض ومن تبعه وذكر القرطبي عن ابن
حبان أنه بلغ الاختلاف في معنى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً ولم يذكر القرطبي منها
سوى خمسة وقال المنذرى أكثرها غير مختار ولم أقف على كلام ابن حبان في هذا بعد تتبعي مظانه
من صحيحه وسأذكر ما انتهى إلى من أقوال العلماء في ذلك مع بيان المقبول منها والمردود ان شاء
الله تعالى في آخر هذا الباب ثم ذكر المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث ابن عباس (قوله
حدثنا سعيد بن عفير) بالمهملة والقاء مصغره وهو سعيد بن كثير بن عفير ينسب إلى جده وهو من
حفاظ المصريين وثقاتهم (قوله أن ابن عباس رضي الله عنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال) هذا مما لم يصرح ابن عباس بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه سمعه من أبي
ابن كعب فقد أخرج النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي
ابن كعب نحوه والحديث مشهور عن أبي آخرجه مسلم وغيره من حديثه كما سأذكره (قوله أقرأني
جبريل على حرف) في أول حديث النسائي عن أبي بن كعب أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم
سورة فينبأنا في المسجد إذ سمعت رجلاً يقرأها يخالف قرأتى الحديث ولمسلم من طريق عبد
الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن كعب قال كنت في المسجد فدخل رجل يصلى فقرأ قراءة أنكرتها
عليه ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقلت ان هذا أقرأ قراءة أنكرتها عليه ودخل آخر فقرأ أخرى صاحبه
فأمرهما فقرأ أحسن النبي صلى الله عليه وسلم شأنهما قال فسقط في نفسي ولا إذ كنت في الجاهلية

فضرب في صدرى ففضت عرقا وكانما أنظر الى الله فراقا فقال لي يا أباي أرسل الى أن أقرأ القرآن
على حرف الحديث وعند الطبرى في هذا الحديث فوجدت في نفسي وسوسة الشيطان حتى
أخرجني فضرب في صدرى وقال اللهم اخسأ عنه الشيطان وعند الطبرى من وجه آخر عن
أبي أن ذلك وقع بينه وبين ابن مسعود وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال كلا كما يحسن قال أبي
فقلت ما كلاً نأحسناً ولا أجل قال فضرب في صدرى الحديث وبين مسلم من وجه آخر عن
ابن أبي ليلى عن أبي المكان الذي نزل فيه ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم ولقظه ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان عند اصابة بنى عقار فأتاه جبريل فقال أن الله يأمر لك أن تقرئ أمثك القرآن
على حرف الحديث وبين الطبرى من هذه الطريق أن السورة المذكورة سورة النحل (قوله)
فراجعت في رواية مسلم عن أبي فرددت اليه أن هوّن على أمّتي وفي رواية له أن أمّتي لا تطيق ذلك
ولا يداود من وجه آخر عن أبي فقال لي الملك الذي معي قل على حرفين حتى بلغت سبعة أحرف
وفي رواية للنسائي من طريق أنس عن أبي بن كعب أن جبريل وميكائيل أتيا نبي فقال جبريل
اقرأ القرآن على حرف فقال ميكائيل استزده ولا جدم من حديث أبي بكره نحوه (قوله) فلم أزل
أستزده ويروى في حديث أبي ثم أتاه الثانية فقال على حرفين ثم أتاه الثالثة فقال على ثلاثة
أحرف ثم جاءه الرابعة فقال ان الله يأمر لك أن تقرئ أمثك على سبعة أحرف فأبى أحرف قرأوا
عليه فقد أصابوا وفي رواية للطبرى على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنة وفي أخرى له
من قرأ أحرفا منها فهو كقرأ وفي رواية أبي داود ثم قال ليس منها إلا شاف كاف ان قلت سمعنا
علما عزيزا حكيمًا ما لم تختم آية عذاب برجة أو آية رجة بعذاب وللا ترمذى من وجه آخر أنه
صلى الله عليه وسلم قال يا جبريل اني بعثت الى أمة أميين منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام
والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط الحديث وفي حديث أبي بكره عند أحمد كلها كاف
شاف كقولك هلم وتعال ما لم تختم الحديث وهذه الأحاديث تقوى أن المراد بالأحرف اللغات أو
القراآت أي أنزل القرآن على سبعة لغات أو قراآت والأحرف جمع حرف مثل فلس وأفلس
فعلى الأول يكون المعنى على سبعة أوجه من اللغات لان أحد معاني الحرف في اللغة الوجه
كقوله تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف وعلى الثاني يكون المراد من إطلاق الحرف
على الكلمة مجازا لكونه بعضها الحديث الثاني (قوله) أن المسور بن مخرمة أي ابن نوفل
الزهرى كذا رواه عقيل ويونس وشعيب وابن أخي الزهرى عن الزهرى واقتصر مالك عنه على
عروة فلم يذكر المسور في أسناده واقتصر عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى فيما أخرجه النسائي
عن المسور بن مخرمة فلم يذكر عبد الرحمن وذكره عبد الرزاق عن معمر أخرجه الترمذى
وأخرجه مسلم من طريقه لكن أحال به قال كرواية يونس وكأنه أخرجه من طريق ابن وهب
عن يونس فذكرهما وذكره المصنف في المحاربة عن الليث عن يونس تعليقا (قوله) وعبد الرحمن بن
عبد هو بالنسبين غير مضاف لشيء (قوله) القارى يتشديد الياء التحتية نسبة الى القارة بطن
من خزيمية بن مدركة والقارة لقب واسمه أبيع بالمثلثة مصغر بن مليح بالتصغير وآخره مهملة ابن
الهيون بضم الهاء ابن خزيمية وقيل بل التارة هو الديش بكسر الميم وسكون التحتية بعدها
مجمعة من ذرية أبيع المذكور وليس هو منسوب الى القراءة وكانوا قد حالفوا بنى زهرة وسكنوا

فراجعته فلم أزل أستزده
ويروى في حديثي حتى انتهت الى سبعة
أحرف حدثنا سعيد بن عفير
حدثني الليث حدثني عقيل
عن ابن شهاب قال حدثني
عروة بن الزبير أن المسور بن
مخرمة وعبد الرحمن بن عبد
القارى حدثاه أنهم سمعوا
عمر بن الخطاب يقول

سمعت هشام بن حكيم يقرأ
سورة الفرقان في حياة
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاستمعت لقراءته فاذا هو
يقرأ على حروف كثيرة لم
يقرئها رسول الله صلى الله
عليه وسلم فكذت أساوره
في الصلاة فتصبرت حتى سلم
فلبسته بردائه فقلت من
أقرأ هذه السورة التي
سمعتك تقرأ قال أقرأنيها
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقلت كذبت فان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قد أقرأنيها على
غير ما قرأت فانطلقت به
أقوده الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقلت اني
سمعت هذا يقرأ بسورة
الفرقان على حروف لم
تقرئها فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أرسله
اقرأ يا هشام فقرأ عليه
القراءة التي سمعته يقرأ فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم كذلك أنزلت ثم قال
اقرأ يا عمر فقرأت القراءة التي
أقرأني فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم كذلك أنزلت
ان هذا القرآن أنزل على
سبعة أحرف

معههم بالمدينة بعد الاسلام وكان عبد الرحمن من كبار التابعين وقد ذكر في الصحابة لكونه أتى به
الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير أخرج ذلك البخاري في مسند الصحابة باسناد لا بأس به ومات
سنة ثمان وعشرين في قول الاكثر وقيل سنة ثمانين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد
ذكره في الاشخاص وله عنده حديث آخر عن عمر في الصيام (قوله سمعت هشام بن حكيم)
أي ابن حزام الاسدي له ولاية صحبة وكان اسلامهما يوم الفتح وكان لهشام فضل ومات قبل
أييه وليس له في البخاري رواية وأخرج له مسلم حديثا واحدا من رواية عروة عنه وهذا
يدل على أنه تأخر الى خلافة عثمان وعلي ووهبهم من زعم أنه استشهد في خلافة أبي بكر أو عمر
وأخرج ابن سعد عن معن بن عيسى عن مالك عن الزهري كان هشام بن حكيم يأمر بالمعروف
فكان عمر يقول اذا بلغه الشيء أما ما عشت أنا وهشام فلا يصحكون ذلك (قوله يقرأ سورة
الفرقان) كذا الجميع وكذا في سائر طرق الحديث في المسانيد والجامع وذكر بعض الشراح
أنه وقع عند الخطيب في المهمات سورة الاحزاب بدل الفرقان وهو غلط من النسخة التي وقف
عليها فان الذي في كتاب الخطيب الفرقان كما في رواية غيره (قوله فكذت أساوره) بالسين المهملة
أي أخذ برأسه قاله الجرجاني وقال غيره أوأشبهه وهو أشبه قال النابغة

فبت كأتى ساورتني ضئيلة * من الرقش في أنيابها السم نافع

أي وابنتي وفي بابت سعاد * اذا بساور رقنا لا يحل له * أن يترك القرن الا وهو مخذول *
ووقع عند الكشميني والقاسبي في رواية شعيب الاسبغية بعد أبواب آثاره بالمثلثة عوض
المهملة قال عياض والمعروف الاول (قلت) لكن دعناها أيضا صحيح ووقع في رواية مالك أن الجمل
عليه (قوله فتصبرت) في رواية مالك ثم أمهلته حتى انصرف أي من الصلاة لقوله في هذه الرواية
حتى سلم (قوله فلبسته بردائه) بفتح اللام وموحدتين الاولى مشددة والثانية ساكنة أي جمعت
عليه ثيابه عند لبسته لئلا تقلت مني وكان عمر شديد في الامر بالمعروف وفعل ذلك عن اجتهاد منه
لظنه أن هشام خالف الصواب ولهذا لم يشكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم بل قال له أرسله
(قوله كذبت) فيه اطلاق ذلك على غلبة الظن أو المراد بقوله كذبت أي أخطأت لان أهل الحجاز
يطلقون الكذب في موضع الخطأ (قوله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها) هذا قاله
عمر استدل لا على ما ذهب اليه من تحطئة هشام وانما ساغ له ذلك لرسوخ قدمه في الاسلام
وسابقته بخلاف هشام فانه كان قريب العهد بالاسلام فخشي عمر من ذلك أن لا يكون آتقن
القراءة بخلاف نفسه فانه كان قد آتقن ما سمع وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر حفظ هذه
السورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قديما ثم لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده
ولان هشام من مسلمة الفتح فكان النبي صلى الله عليه وسلم أقرأه على ما نزل أخيرا فنتشأ
اختلافهما من ذلك ومبادرة عمر للانكار محمولة على أنه لم يكن سمع حديث أنزل القرآن على
سبعة أحرف الا في هذه الواقعة (قوله فانطلقت به أقوده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) كأنه
لما لبسه بردائه صار يجبره به فلهدأ صار قائدا له ولولا ذلك لكان يسوقه ولهذا قال له النبي صلى الله
عليه وسلم لما وصل اليه أرسله (قوله ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف) هذا أورده النبي صلى
الله عليه وسلم تطميناً لعمر لئلا ينكر تصويب الشيبين المختلفين وقد وقع عند الطبري من طريق

اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده قال قرأ رجل فغير عليه عمر فاختمها عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل ألم تقرئني يا رسول الله قال بلى قال فوقع في صدر عمر شيء عرفه النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه قال ف ضرب في صدره وقال ابعث شيطاناً قالها ثلاثاً ثم قال يا عمر القرآن كله صواب ما لم يجعل رجة عذاباً أو عذاباً رجة ومن طريق ابن عمر سمع عمر رجلاً يقرأ فذكر نحوه ولم يذ كر فوقع في صدر عمر لكن قال في آخره أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف شاف ووقع لمجاعة من الصحابة تطير ما وقع له مع مع هشام منها لابي بن كعب مع ابن مسعود في سورة النحل كما تقدم ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو أن رجلاً قرأ آية من القرآن فقال له عمرو انما هي كذا وكذا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأى ذلك قرأتم أصبتم فلا تماروا فيه اسناده حسن ولا جسد أيضاً وأبي عبيد والطبري من حديث أبي جهم بن الصمة أن رجلاً اختلف في آية من القرآن كلاهما يزعم انه تلقاها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر نحو حديث عمرو بن العاص والطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أقرأني ابن مسعود سورة أقرأنيها زيدوا أقرأنيها أبي بن كعب فاختلفت قراءتهم فبقراءة أيهم أخذ فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى إلى جنبه فقال علي ليقرأ كل انسان منكم كما علم فانه حسن جيل ولا بن حبان والحاكم من حديث ابن مسعود أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة من آل حم فرحت الى المسجد فقلت لرجل اقرأها فاذا هو يقرأ آخر وفاما أقرأها فقال أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فانطلقنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرناه فتغير وجهه وقال انما اهلك من كان قبلكم الاختلاف ثم أسر إلى علي شيئاً فقال علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم قال فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ آخر وفا لا يقرأها صاحبه وأصل هذا سيأتي في آخر حديث في كتاب فضائل القرآن وقد اختلف العلماء في المراد بالاحرف السبعة على أقوال كثيرة بلغها أبو حاتم بن حبان الى خمسة وثلاثين قولاً وقال المنذري أكثرها غير مختار (قوله فاقروا ما تيسر منه) أي من المنزل وفيه إشارة الى الحكمة في التعدد المذكور وأنه للتيسير على القارئ وهذا يقوى قول من قال المراد بالاحرف تادية المعنى باللفظ المرادف ولو كان من لغة واحدة لان لغة هشام بلسان قريش وكذلك عمرو مع ذلك فقد اختلفت قراءتهم مانه على ذلك ابن عبد البر ونقل عن أكثر أهل العلم ان هذا هو المراد بالاحرف السبعة وذهب أبو عبيدوا آخرون الى أن المراد اختلاف اللغات وهو اختيار ابن عطية وتعقب بأن لغات العرب أكثر من سبعة وأجيب بأن المراد أفصحها فجاء عن أبي صالح عن ابن عباس قال نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة الهجزي من هوازن قال والهجزي سعد بن بكر وجشم ابن بكر ونصر بن معاوية وثقيف وهؤلاء كلهم من هوازن ويقال لهم عليا هوازن ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم يعني بني دارم وأخرج أبو عبيد من وجه آخر عن ابن عباس قال نزل القرآن بلغة الكعبيين كعب قريش وكعب خزاعة قيل وكيف ذلك قال لان الدار واحدة يعني ان خزاعة كانوا جيران قريش فسهلت عليهم لغتهم وقال أبو حاتم السجستاني نزل بلغة قريش وهذا يدل وتيمم الباب والازدور سبعة وهوازن وسعد بن بكر

فاقروا ما تيسر منه

واستنكره ابن قتيبة واحتج بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه فعلى هذا فتكون اللغات السبع في بطون قريش وبذلك جزم أبو علي الا هو ازي وقال أبو عبيد ليس المراد ان كل كلمة تقرأ على سبع لغات بل اللغات السبع مفرقة فيه فبعضه بلغة قريش وبعضه بلغة هذيل وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة اليمن وغيرهم قال وبعض اللغات أسعد بها من بعض وأكثر نصيبا وقيل نزل بلغة مضر خاصة لقول عمر نزل القرآن بلغة مضر وعين بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر السبع من مضر أنهم هذيل وكذاتة وقيس وضبة وتيم الرباب وأسدي بن خزيمه وقريش فهذه قبائل مضر تستوعب سبع لغات ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال أنزل القرآن أولا بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء ثم أبيع للعرب أن يقرؤه بلغاتهم ثم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في اللفاظ والاعراب ولم يكلف أحد منهم الا نقاله من لعمته الى لغة أخرى للمشقة ولما كان فيهم من الحمية واطلب تسهيل فهم المراد كل ذلك مع اتفاق المعنى وعلى هذا يتنزل اختلافهم في القراءة كما تقدم وتصويب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلامهم (قلت) وتتم ذلك أن يقال ان الاباحة المذكورة لم تنبع بالتشهي أي ان كل أحد يغير الكلمة عما دلفها في لغته بل المراعى في ذلك السماع من النبي صلى الله عليه وسلم ويشير الى ذلك قول كل من عمرو وهشام في حديث الباب أقرأني النبي صلى الله عليه وسلم لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة انه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموعا له ومن ثم أنكروا عمر على ابن مسعود قراءته عني حين اى حتى حين وكتب اليه ان القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل وكان ذلك قبل أن يجمع عثمان الناس على قراءة واحدة قال ابن عبد البر بعد ان أخرجه من طريق أبي داود بسنده يحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار لان الذي قرأ به ابن مسعود لا يجوز قال واذا أبيت قراءته على سبعة أوجه أنزلت جازا لاختيار فيما أنزل قال أبو شامة ويحتمل أن يكون مراد عمر ثم عثمان بقوله لما نزل بلسان قريش ان ذلك كان أول نزوله ثم ان الله تعالى سوله على الناس فجوز لهم أن يقرؤه على لغاتهم على أن لا يخرج ذلك عن لغات العرب لكونه بلسان عربي مبين فأما من أراد قراءته من غير العرب فالاختيار له أن يقرأه بلسان قريش لانه الاولى وعلى هذا يحتمل ما كتب به عمر الى ابن مسعود لان جميع اللغات بالنسبة لغیر العرب مستوية في التعبير فاذا لا بد من واحدة فلتكن بلغة النبي صلى الله عليه وسلم وأما العربي المجبول على لغته فلو كلف قراءته بلغة قريش لعسر عليه التحول مع اباحة الله له أن يقرأه بلغته ويشير الى هذا قوله في حديث أبي كما تقدم هو ن على أمي وقوله ان أمي لا تطيق ذلك وكأنه انتهى عند السبع لعلمه أنه لا تحتاج لفظة من ألفاظه الى أكثر من ذلك العدد غايبا وليس المراد كما تقدم ان كل لفظة منه تقرأ على سبعة أوجه قال ابن عبد البر وهذا يجمع عليه بل هو غير ممكن بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه الا الشيء القليل مثل عبد الطاغوت وقد أنكروا ابن قتيبة أن يكون في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه ورد عليه ابن الانباري بمثل عبد الطاغوت ولا تقل لهما أف وجبريل ويديل على ما قرره انه أنزل أولا بلسان قريش ثم سهل على الامة أن يقرؤه بغير لسان قريش وذلك بعد ان كثر دخول العرب في الاسلام فقد ثبت ان ورود التخصيف بذلك كان بعد الهجرة كما تقدم في حديث أبي بن كعب أن جبريل لقي

النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند أضامة بنى غفار فقال ان الله يأمرك أن تقرئ أمثك القرآن على حرف فقال اسأل الله معافاته ومغفرته فان أمثي لا تطبق ذلك الحديث أخرجه مسلم وأضامة بنى غفار هي بفتح الهمزة والضاد الموحدة بغير همز وآخره تأنيث هو مستنقع الماء كالغدير وجعه أضامة وكسرها وقيل بالمد والهمز مثل انما هو موضع بالمدينة نسبة النبوية ينسب الي بنى غفار بكسر الموحدة وتخفيف الفاء لانهم نزلوا عنده وحاصل ما ذهب اليه هؤلاء ان معنى قوله أنزل القرآن على سبعة أحرف أى أنزل موسعا على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه أى يقرأ بأى حرف أراد منها على البدل من صاحبه كأنه قال أنزل على هذا الشرط وعلى هذه التوسعة وذلك لتسهيل قراءته اذ لو أخذوا بأن يقرؤهم على حرف واحد لشق عليهم كما تقدم قال ابن قتيبة في أول تفسير المشكل له كان من تفسير الله ان أمر نبيه أن يقرأ كل قوم بلغتهم فالهذلي يقرأ عتي حين يريد حتى حين والاسدي يقرأ تعلمون بكسر أوله والتميمي يهمز والقرشي لا يهمز قال ولو أراد كل فريق منهم أن يزل عن لغته وما جرى عليه لسانه طفلا وناشئا وكه لالشق عليه غاية المشقة فيفسر عليهم ذلك بمنه ولو كان المراد أن كل كلمة منه تقرأ على سبعة أوجه لقال مثلاً أنزل سبعة أحرف وانما المراد أن يأتي في الكلمة وجه أو وجهان أو ثلاثة أو أكثر الى سبعة وقال ابن عبد البر أنكسر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الاحرف اللغات لما تقدم من اختلاف هشام وعمر ولغتهم ما واحدة قالوا وانما المعنى سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالالفاظ المختلفة نحو أقبل وتعال وهلم ثم ساق الاحاديث الماضية الدالة على ذلك (قلت) ويمكن الجمع بين القولين بان يكون المراد بالاحرف تغاير الالفاظ مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات لكن لاختلاف القولين فائدة أخرى وهي ما نبه عليه أبو عمرو والداني أن الاحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلها ولا موجوده فيه في ختمه واحدة فاذا قرأ القارئ برواية واحدة فانما قرأ ببعض الاحرف السبعة لا بكلها وهذا انما يتأتى على القول بأن المراد بالاحرف اللغات وأما قول من يقول بالقول الآخر فيسألي ذلك في ختمه واحدة بل لا ريب بل يمكن على ذلك القول ان تحصل الواجهة السبعة في بعض القرآن كما تقدم وقد سجل ابن قتيبة وغيره العدد المذكور على الوجوه التي يقع بها التغير في سبعة أشياء * الاول ما يتغير حركته ولا يزل معناه ولا صورته مثل ولا يضار كآب ولا شهيد بنصب الراء ورفعها * الثاني ما يتغير بتغير الفعل مثل بعدين اسفارنا وبعدين اسفارنا بصيغة الطلب والفعل الماضي * الثالث ما يتغير بنقط بعض الحروف المهمة مثل ننشرها بالراء والزاي * الرابع ما يتغير بابدال حرف قريب من مخرج الآخر مثل طلع منضود في قراءة علي وطلع منضود * الخامس ما يتغير بالتقديم والآخر مثل وجاءت سكرة الموت بالحق في قراءه أبي بكر الصديق وطلحة بن مصرف وزين العابدين وجاءت سكرة الحق بالموت * السادس ما يتغير بزيادة أو نقصان كما تقدم في التفسير عن ابن مسعود وأبي الدرداء والليل اذا يغشى والنهار اذا تحللى والذكروا الاثنى هذا في النقصان واما في الزيادة فكما تقدم في تفسير تبت يدأبي لهب في حديث ابن عباس وأندرعشيرتك الاقربين ورهطك منهم المخلصين * السابع ما يتغير بابدال كلمة بكلمة ترادفها مثل العهن المنفوش في قراءة ابن مسعود وسعيد بن جبير كالصوف المنفوش وهذا وجه حسن لكن استبعده قاسم بن ثابت في الدلائل لكون الرخصة في القراءات انما وقعت

وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم وإنما كانوا يعرفون الحروف بمخارجها قال وإماما وجد
من الحروف المتباينة المخرج المتفقة الصورة مثل ننشرها وننشرها فان السبب في ذلك تقارب
معانيها واتفق تشابه صورتها في الخط (قلت) ولا يلزم من ذلك توهم ما ذهب اليه ابن قتيبة
لاحتتمال أن يكون الاختصار المذكور في ذلك وقع اتفاقا وإنما اطلع عليه بالاستقراء وفي ذلك
من الحكمة البالغة ما لا يخفى وقال أبو الفضل الرازي الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في
الاختلاف الأول اختلاف الاسماء من أفراد وتنسبة وجمع أو تذكير وتأنيث الثاني اختلاف
تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر الثالث وجوه الأعراب الرابع النقص والزيادة
الخامس التقديم والتأخير السادس الإبدال السابع اختلاف اللغات كالفتح والامالة والترقيق
والتفخيم والادغام والأظهار ونحو ذلك (قلت) وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقحه وذهب قوم إلى أن
السبعة أحرف سبعة أصناف من الكلام واحتجوا بحديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على
سبعة أحرف زاجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال فأحلوأ وحلاله وحرموا حرامه
وأفعلوا ما أمرتم به وانتهوا عما نهيتهم عنه واعتبروا بأمثاله وأعملوا بحكمه وآمنوا بعنانيه
وقولوا آمنا به كل من عند ربنا أخرجه أبو عبيد وغيره قال ابن عبد البر هذا حديث لا يثبت لانه
من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ولم يلق ابن مسعود وقد رده قوم من أهل النظر
منهم أبو جعفر أحمد بن أبي عمران (قلت) وأطنب الطبري في مقدمة تفسيره في الرد على من قال به
وحاصله أنه يستحيل أن يجتمع في الحرف الواحد هذه الأوجه السبعة وقد صحح الحديث المذكور
ابن حبان والحاكم وفي تصحيحه نظر لا نقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود وقد أخرجه البيهقي من
وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلًا وقال هذا مرسل جيد ثم قال ان صح ففعل في قوله في هذا
الحديث سبعة أحرف أي سبعة أوجه كما فسرت في الحديث وليس المراد الأحرف السبعة التي
تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى لان سياق تلك الأحاديث يأبى جملها على هذا بل هي ظاهرة في
أن المراد أن الكلمة الواحدة تقرأ على وجهين وثلاثة وأربعة إلى سبعة تهوينا وتيسيرا والشئ
الواحد لا يكون حراما وحلالا في حالة واحدة وقال أبو علي الأهوازي وأبو العلاء الهمداني
قوله زاجر وأمر استثناف كلام آخر أي هو زاجر أي القرآن ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة
وإنما توهم ذلك من توهمه من جهة الاتفاق في العدد ويؤيده أنه جاء في بعض طرقه زاجر وأمر
الح بالنصب أي نزل على هذه الصفة من الأبواب السبعة وقال أبو شامة يحتمل أن يكون التفسير
المذكور للأبواب للأحرف أي هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه وأنزله الله على
هذه الأصناف لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب (قلت) ومما يوضح أن قوله زاجر
وأمر الخ ليس تفسيرًا للأحرف السبعة ما وقع في مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عقب
حديث ابن عباس الأول من حديثي هذا الباب قال ابن شهاب بلغني أن تلك الأحرف السبعة
إنما هي في الأمر الذي يكون واحدا لا يختلف في حلال ولا حرام قال أبو شامة وقد اختلف
السلف في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس
اليوم أو ليس فيه الأحرف واحد منها مال ابن الباقلاني إلى الأول وصرح الطبري وجماعة

بالثاني وهو المعتمد وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف عن أبي الطاهر بن أبي السرح قال سألت
 ابن عيينة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين هل هي الحرف السبعة قال لا وإنما الحرف
 السبعة مثل هلم وتعال وأقبل أي ذلك قلت أجزألك قال وقال لي ابن وهب مثله والحق أن الذي
 جمع في المصحف هو المتفق على انزاله المقطوع به المكتوب بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وفيه
 بعض ما اختلف فيه الحرف السبعة لاجتماعها كما وقع في المصحف المكي تجري من تحتها الأنهار
 في آخر برءة وفي غيره بحذف من وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدة واوات
 ثابتة في بعضها دون بعض وعدة آت وعدة لامات وتحو ذلك وهو محمول على أنه نزل بالامر من
 معا وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكتابه لشخصين أو علم بذلك شخصاً واحداً وأمره بآياتهما على
 الوجهين وما عدا ذلك من القراءات مما لا يوافق الرسم فهو مما كانت القراءة جاوزت به توسعة
 على الناس وتسهيلاً فلما آل الحال إلى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان وكفر بعضهم ببعض
 اختار الاقتصار على اللفظ المأذون في كتابه وتركو الباقي قال الطبري وصار ما اتفق عليه
 الصحابة من الاقتصار كن اقتصر مما خيف فيه على خصلته واحدة لأن أمرهم بالقراءة على الوجه
 المذكور لم يكن على سبيل الإيجاب بل على سبيل الرخصة (قلت) ويدل عليه قوله صلى الله
 عليه وسلم في حديث الباب فاقروا ما تيسر منه وقد قرر الطبري ذلك تقريراً أطنب فيه وهو
 من قال بخلافه ووافقه على ذلك جماعة منهم أبو العباس بن عمار في شرح الهداية وقال أصح
 ما عليه الخذاق أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة المأذون في قراءتها كلها وضابطه
 ما وافق رسم المصحف قاماً ما خالفه مثل أن تبغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج ومثل إذا جاء فتح
 الله والنصر فهو من تلك القراءات التي تركت أنصح السند به ما ولا يكفي صحة سندها في إثبات
 كونها قرأنا ولا سيما والكثير منها مما يحتمل أن يكون من التأويل الذي قرن إلى التنزيل فصار
 يظن أنه منه وقال البغوي في شرح السنة المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العرضات
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر عثمان بنسخه في المصاحف وجع الناس عليه وأذهب
 ما سوى ذلك قطعاً المادة الخلاف فصار ما يخالف خط المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر
 ما نسخ ورفع فليس لاحد أن يعدد في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم وقال أبو شامة ظن قوم
 أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم
 قاطبة وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل وقال ابن عمار أيضاً لقد فعل مسبع هذه السبعة
 ما لا ينبغي له واشكل الأمر على العامة بأبهامه ككل من قل نظره أن هذه القراءات هي
 المذكورة في الخبر وليتسه إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة ووقع له أيضاً في
 اقتصاره عن كل امام على راو بين أنه صار من سمع قراءة راو ثالث غيرهما أبطلها وقد تكون هي
 أشهر وأصح وأظهر وربما بالغ من لا يفهم خطاً أو كفر وقال أبو بكر بن العربي ليست هذه
 السبعة متعينة للجواز حتى لا يجوز غيرها كقراءة أبي جعفر وشيبة والاعمش ونحوهم فان هؤلاء
 مثلهم أو فوقهم وكذا قال غير واحد منهم مكي بن أبي طالب وأبو العلاء الهمداني وغيرهم من أئمة
 القراء وقال أبو حيان ليس في كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلا التزوير ليسير
 فهذا أبو عمرو بن العلاء اشتهر عنه سبعة عشر راوياً ثم ساق أسماءهم واقتصر في كتاب ابن مجاهد

على الزيدى واشتهر عن الزيدى عشرة أنفس فكيف يقتصر على السوسى والدورى وليس
لهم منزلة على غيرهما لان الجميع مشتركون فى الضبط والاتقان والاشتراك فى الاختلاف
ولا أعرف لهذا سببا الا ما قضى من نقص العلم فاقتصر هؤلاء على السبعة ثم اقتصر من بعدهم
من السبعة على التزرايسير وقال أبو شامة لم يرد ابن مجاهد ما نسب اليه بل أخطأ من نسب اليه
ذلك وقد بالغ أبو طاهر بن أبي هاشم صاحب فى الرد على من نسب اليه ان مراده بالقراآت السبع
الاحرف السبعة المذكورة فى الحديث قال ابن أبي هاشم ان السبب فى اختلاف القراآت
السبع وغيرها ان الجهات التى وجهت اليها المصاحف كان بها من الصحابة من جعل عنه
أهل تلك الجهة وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل قال فثبت أهل كل ناحية على
ما كانوا تلقوه سماعا عن الصحابة بشرط موافقة الخط وتركوا ما يخالف الخط امتثالا لامر
عثمان الذى وافقه عليه الصحابة لما رأوا فى ذلك من الاحتياط للقرآن فمن نشأ الاختلاف بين
قراء الامصار مع كونهم متمسكين بحرف واحد من السبعة وقال مكى بن أبي طالب هذه القراآت
التي يقرأ بها اليوم وصحت رواياتهم عن الأئمة جزء من الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن ثم
ساق نحو ما تقدم قال وأما من ظن أن قراءة هؤلاء القراء ككافع وعاصم هي الاحرف السبعة التي
فى الحديث فقد غلط غلطا عظيما قال ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت
عن الأئمة غيرهم ووافق خط المصحف أن لا يكون قرأناوهذا غلط عظيم فان الذين صنعوا
القراآت من الأئمة المتقدمين كأبي عبيد القاسم بن سلام وأبي حاتم السجستاني وأبي جعفر
الطبرى واسماعيل بن اسحق والقاضي قد ذكروا أضعاف هؤلاء (قلت) اقتصر أبو عبيد فى كتابه
على خمسة عشر رجلا من كل مصر ثلاثة أنفس فذكر من مكة ابن كثير وابن يحيى بن جعيدا
الاعرج ومن أهل المدينة أبا جعفر وشيبة ونافعا ومن أهل البصرة أبا عمرو وعيسى بن عمر
وعبد الله بن أبي اسحق ومن أهل الكوفة يحيى بن وثاب وعاصم والاعشى ومن أهل الشام
عبد الله بن عامر ويحيى بن الحرث قال وذهب عنى اسم الثالث ولم يذكر فى الكوفيين حجة ولا
الكسائى بل قال ان جمهور أهل الكوفة بعد الثلاثة صاروا الى قراءة حجة ولم يجمع عليه
جماعتهم قال وأما الكسائى فكان يتخير القراآت فأخذ من قراءة الكوفيين بعضها وترك بعضها
وقال بعد ان ساق أسماء من نقلت عنه القراءات من الصحابة والتابعين فهو هؤلاء هم الذين يحكى عنهم
عظم القراءة وان كان الغالب عليهم الفقه والحديث قال ثم قام بعدهم بالقراآت قوم ليست لهم
اسنانهم ولا تقدمهم غير انهم تجردوا للتراث واشتدت عنايتهم بها وطلبهم لها حتى صاروا بذلك
أئمة يقتدى الناس بهم فيها فذكرهم وذكر أبو حاتم زيادة على عشرين رجلا ولم يذكر فيهم ابن
عامر ولا حجة ولا الكسائى وذكر الطبرى فى كتابه اثنين وعشرين رجلا قال مكى وكان الناس
على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب وبالكوفة على قراءة حجة وعاصم
وبالشام على قراءة ابن عامر وبمكة على قراءة ابن كثير وبالمدينة على قراءة نافع واستقر واصل ذلك
فلما كان على رأس الثلثة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائى وحذف يعقوب قال والسبب فى
الاقتصار على السبعة مع أن فى أئمة القراء من هو أجل منهم قدرا ومثلهم أكثر من عددهم أن
الرواة عن الأئمة كانوا كثيرا جدا فلما نقصت الهمم اقتصرنا مما يوافق خط المصحف على

ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به فنظرنا الى من اشتهر بالثقة والامانة وطول العمر في ملازمة
القراءة والاتفاق على الاخذ عنه فافردوا من كل مصر اماما واحدا ولم يتركوا مع ذلك نقل
ما كان عليه الاثمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءة به كقراءة يعقوب وعاصم الجحدري وأبي
جعفر وشيبة وغيرهم قال وعمن اختار من القراءات كما اختار الكسائي أبو عبيد وأبو حاتم والمفضل
وأبو جعفر الطبري وغيرهم وذلك واضح في تصانيفهم في ذلك وقد صنف ابن جبير المكي وكان
قبل ابن مجاهد كتابا في القراءات فاقصر على خمسة اختار من كل مصر اماما وانما اقتصر
على ذلك لان المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة الى هذه الامصار ويقال انه وجه بسبعة
هذه الخمسة ومصحفا الى اليمن ومصحفا الى البحرين لكن لم نسمع لهذين المصحفين خبرا وأراد ابن
مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف استبدلوا من غير البحرين واليمن قارئين يكملهم ما للعدد
فصادف ذلك موافقة العدد الذي ورد الخبر به او هو أن القرآن أنزل على سبعة أحرف فوقع
ذلك لمن لم يعرف أصل المسئلة ولم يكن له فطنة فظن أن المراد بالقراءات السبع الاحرف السبعة
ولاسيما وقد كثرت استعمالهم الحرف في موضع القراءة فقالوا اقرأ بحرف نافع بحرف ابن كثير
فتأ كذا لظن بذلك وليس الامر كما ظنه والاصل المعتمد عليه عند الاثمة في ذلك أنه الذي يصح
سنده في السماع ويستقيم وجهه في العربية ووافق خط المصحف وربما زاد بعضهم الاتفاق
عليه ونعني بالاتفاق كما قال مكي بن أبي طالب ما اتفق عليه قراء المدينة والكوفة ولا سيما اذا
اتفق نافع وعاصم قال وربما أرادوا بالاتفاق ما اتفق عليه أهل الحرمين قال وأصح القراءات
سندا نافع وعاصم وأصحها أبو عمرو والكسائي وقال ابن السمعاني القراءات في الشافي التمسك
بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة وانما هو من جمع بعض المتأخرين
فانتشروا بينهم أنه لا تجوز الزيادة على ذلك قال وقد صنف غيره في السبع أيضا فذكر شيئا كثيرا
من الروايات عنهم غير ما في كتابه فلم يقل احدا انه لا تجوز القراءة بذلك لخلاف ذلك المصحف
عنه وقال أبو الفضل الرازي في اللوائح بعد ان ذكر الشبهة التي من أجلها ظن الاغبياء ان
أحرف الاثمة السبعة هي المشار اليها في الحديث وان الاثمة بعد ابن مجاهد جعلوا القراءات
ثمانية أو عشرة لاجل ذلك قال واقفقت أثرهم لاجل ذلك وأقول لو اختار امام من أثمة القراء
حروفا وجرطريقا في القراءة بشرط الاختيار لم يكن ذلك خارجا عن الاحرف السبعة وقال
الكواشي كل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خط المصحف الامام فهو
من السبعة المنصوصة فعلى هذا الاصل بنى قبول القراءات عن سبعة كانوا أو سبعة آلاف
ومتي فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذ (قلت) وانما أوسعت القول في هذا لما تجد في هذه
الاعصار المتأخرة من توهم أن القراءات المشهورة منحصرة في مثل التيسير والشاطبية
وقد اشتد انكار أثمة هذا الشأن على من ظن ذلك كآبي شامة وآبي حيان وآخر من صرح بذلك
السبكي فقال في شرح المنهاج عند الكلام على القراءة بالشاذ صرح كثير من الفقهاء بأن ما عدا
السبعة شاذ توهم انه انحصار المشهور فيها والحق أن الخارج عن السبعة على قسمين الاول
ما يخالف رسم المصحف فلا شك في أنه ليس بقراء ولا الثاني ما لا يخالف رسم المصحف وهو على قسمين
أيضا الاول ما ورد من طريق غريبة فهذا ملحق بالاول والثاني ما اشتهر عند أثمة هذا الشأن

٣ قوله قال ابن السمعاني
القراءات في الشافي الخ
كذا في نسخة وفي أخرى
قال اسمعيل الخ وحرر هـ
مصحف

القراءة قديما وحديثا فهذا الوجه للمنع منه كقراءة يعقوب وأبي جعفر وغيرهما ثم نقل كلام
 البغوي وقال هو أولى من يعتمد عليه في ذلك فإنه فقيه محدث مقرئ ثم قال وهذا التفصيل بعينه
 وارد في الروايات عن السبعة فإن عنهم شيئا كثيرا من الشواذ وهو الذي لم يأت إلا من طريق
 غريبة وإن اشتهرت القراءة من ذلك المنفرد وكذا قال أبو شامة ونحن وإن قلنا أن القراءة
 الصحيحة اليهم نسبت وعندهم نقلت فلا يلزم أن جميع ما نقل عنهم بهذه الصفة بل فيه الضعيف
 لخروجه عن الأركان الثلاثة ولهذا ترى كتب المصنفين مختلفة في ذلك فالاعتماد في غير ذلك على
 الضابط المتفق عليه * (فصل) * لم أقف في شيء من طرق حديث عمر على تعيين الأحرف التي
 اختلف فيها عمر وهشام من سورة الفرقان وقد زعم بعضهم فيما حكاه ابن التين أنه ليس في هذه
 السورة عند القراء خلاف فيما ينقص من خط المصحف سوى قوله وجعل فيها سراجا وقري
 سراجا جمع سراج قال وباقي ما فيها من الخلاف لا يخالف خط المصحف (قلت) وقد تتبع أبو عمر
 ابن عبد البر ما اختلف فيه القراء من ذلك من لدن الصحابة ومن بعدهم من هذه السورة فأوردته
 ملخصا وزدت عليه قدر ما ذكره وزيادة على ذلك وفيه تعقب على ما حكاه ابن التين في سبعة
 مواضع أو أكثر * قوله تبارك الذي نزل الفرقان قرأ أبو الجوزاء وأبو السوار أنزل بألف
 * قوله على عبده قرأ عبد الله بن الزبير وعاصم الجحدري على عباده ومعاذ أبو حلينة وأبو نهيك
 على عبده * قوله وقالوا أساطير الأولين اكتبها قرأ طلحة بن مصرف ورويت عن إبراهيم
 النخعي بضم المثناة الأولى وكسر الثانية مبني للمفعول وإذا ابتدأتم آتله * قوله ملك فيكون
 قرأ عاصم الجحدري وأبو المتوكل ويحيى بن يعمر فيكون بضم النون * قوله أو تكون له جنسة
 قرأ الأعشى وأبو حصين يكون بالتحانية * قوله يأكل منها قرأ الكوفيون سوى عاصم نأكل
 بالنون ونقله في الكامل عن القاسم وابن سعد وابن مقسم * قوله ويجعل لك قصورا قرأ
 ابن كثير وابن عامر وحيدون تابعهم أبو بكر وشيبان عن عاصم وكذا محبوب عن أبي عمرو وورش
 يجعل برفع اللام والباقون بالجزم عطفًا على محل جعل وقيل لا دغامها وهذا يجري على طريقة
 أبي عمرو بن العلاء وقرأ ينصب اللام عمر بن ذر وابن أبي عبيدة وطلحة بن سليمان وعبد الله بن موسى
 وذكرها القراء جوازًا على ضمها وإن لم ينقلها وضعفها ابن جني * قوله مكانا ضيقا قرأ ابن
 كثير والأعشى وعلي بن نصر ومسلمة بن محارب بالتخفيف ونقلها عقبه بن يسار عن أبي عمرو وأيضًا
 * قوله مقرنين قرأ عاصم الجحدري ومحمد بن السميع مقرنون * قوله ثورا قرأ المذكوران
 بفتح المثناة * قوله ويوم نحشهم قرأ ابن كثير وحنص عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب والأعرج
 والجحدري وكذا الحسن وقتادة والأعشى على اختلاف عنهم بالتحانية وقرأ ٣ الأعرج
 بكسر الشين قال ابن جني وهي قوية في القياس متروكة في الاستعمال * قوله وما يعبدون من
 دون الله قرأ ابن مسعود وأبو نهيك وعمر بن ذر وما يعبدون من دوننا * قوله فيقول قرأ
 ابن عامر وطلحة بن مصرف وسلام وابن حسان وطلحة بن سليمان وعيسى بن عمر وكذا الحسن
 وقتادة على اختلاف عنهم ورويت عن عبد الوارث عن أبي عمرو وبالنون * قوله ما كان
 ينبغي قرأ أبو عيسى الأسواري وعاصم الجحدري بضم الياء وفتح الغين * قوله إن اتخذ قرأ
 أبو الدرداء وزيد بن ثابت والباقر وأخوه زيد وجعفر الصادق ونصر بن علقمة ومكحول وشيبة

٣ قوله الأعرج في نسخة
 الأعشى حرر من قرأ بكسر
 الشين منهما اهـ

وحفص بن جيسد وأبو جعفر القاري وأبو حاتم السجستاني والزعفراني وروى عن مجاهد وأبو
 وجاء الحسن بن بضم أوله وفتح الحاء على البناء للمفعول وأنكرها أبو عبيد وزعم القراء أن أبا
 جعفر تردبها * قوله فقد كذبوكم حكى القرطبي أنها قرئت بالتخفيف * قوله بما تقولون
 قرأ ابن مسعود ومجاهد وسعيد بن جبير والأعمش وجيسد بن قيس وابن جرير ويعمر بن ذر وأبو
 حيوه ورويت عن قبل بالتخاتية * قوله غايستطيعون قرأ حفص في الأكثر عنه عن
 عاصم بالقوافية وكذا الأعمش وطلحة بن مصرف وأبو حيوه * قوله ومن ينظلم منكم نذقه قري
 يذقه بالتخاتية * قوله إلا أنهم قرئ أنهم بفتح الهمزة والأصل لانهم فحذفت اللام نقل هذا
 والذي قبله من أعراب السمين * قوله ويعشون قرأ علي وابن مسعود وابنه عبد الرحمن وأبو
 عبد الرحمن السلمي بفتح الميم وتشديد الشين مبنيا للفاعل والمفعول أيضا * قوله حجرا محجورا
 قرأ الحسن والضياء وقتادة وأبو رجاء والأعمش حجر بضم أوله وهي لغة وحكى أبو البقاء الفتح
 عن بعض المصريين ولم أر من نقلها قراءة * قوله ويوم تشق قرأ الكوفيون وأبو عمرو
 والحسن في المشهور عنهم ما وعمر بن ميمون ونعيم بن ميسرة بالتخفيف وقرأ الباقر بتشديد
 ووافقهم عبد الوارث ومعاذ عن أبي عمرو وكذا محبوب وكذا الحصى من الشاميين في نقل
 الهذلي * قوله ونزل الملائكة قرأ الأكثر بضم النون وتشديد الزاي وفتح اللام الملائكة
 بالرفع وقرأ خارجه بن مصعب عن أبي عمرو ورويت عن معاذ أبي حليمه بتخفيف الزاي وضم
 اللام والأصل تنزل الملائكة فحذفت تخفيفا وقرأ أبو رجاء ويحيى بن يعمر وعمر بن ذر ورويت
 عن ابن مسعود ونقلها ابن مقسم عن المكي واختارها الهذلي بفتح النون وتشديد الزاي وفتح
 اللام على البناء للفاعل الملائكة بالنصب وقرأ جناح بن حبيش والخفاف عن أبي عمرو
 بالتخفيف الملائكة بالرفع على البناء للفاعل ورويت عن الخفاف على البناء للمفعول أيضا
 وقرأ ابن كثير في المشهور عنه وشعيب عن أبي عمرو وتنزل بنونين الثانية خفيفة الملائكة
 بالنصب وقرئ بالتشديد عن ابن كثير أيضا وقرأ هرون عن أبي عمرو بمثناة أوله وفتح النون وكسر
 الزاي الثقيلة الملائكة بالرفع أي تنزل ما أمرت به وروى عن أبي بن كعب مثله لكن بفتح الزاي
 وقرأ أبو السمال وأبو الأشهب كل مشهور عن ابن كثير لكن بألف أوله وعن أبي بن كعب نزلت
 بفتح وتخفيف وزيادة مثناة في آخره وعنه مثله لكن بضم أوله مشددا وعنه تنزل بمثناة في أوله
 وفي آخره بوزن تفعلت * قوله ياليتني اتخذت قرأ أبو عمرو بفتح الياء الأخيرة من ليتني * قوله
 يا ويلتي قرأ الحسن بكسر المثناة بالاضافة ومنهم من أمال * قوله ان قومي اتخذوا قرأ أبو عمرو
 وروح وأهل مكة الأرواية ابن مجاهد عن قبل بفتح الياء من قومي * قوله لنثبت قرأ ابن
 مسعود بالتخاتية بدل النون وكذا روى عن جيسد بن قيس وأبي حصين وأبي عمران الجوني
 * قوله فدمرناهم قرأ علي ومسلمة بن محارب فدمرناهم بكسر الميم وفتح الراء وكسر النون
 الثقيلة بينهما ألف تشنية وعن علي بغير نون والخطاب لموسى وهرون * قوله وعادا وثمود قرأ
 حمزة ويعقوب وحفص وثمود بغير صرف * قوله أمطرت قرأ معاذ أبو حليمه وزيد بن علي وأبو
 نهيك أمطرت بضم أوله وكسر الطاء مبنيا للمفعول وقرأ ابن مسعود أمطروا وعنه أمطروا
 * قوله مطرا سوء قرأ أبو السمال وأبو العالية وعاصم الجحدري بضم السين وأبو السمال

أيضاً مثله بغير همز وقرأ على وحفيدة زين العابدين وجعفر بن محمد بن زين العابدين بفتح السين
وتشديد الواو بلا همز وكذا قرأ الضحاك لكن بالتخفيف * قوله هزوا قرأ حجة واسماعيل بن
جعفر والمفضل بإسكان الزاي وحقق بالضم بغير همز * قوله أهذا الذي بعث الله قرأ ابن
مسعود وأبي بن كعب اختاره الله من بيننا * قوله عن آلهتنا قرأ ابن مسعود وأبي عن عبادة
آلهتنا * قوله أرايت من اتخذ الله قرأ ابن مسعود بعد الهمزة وكسر اللام والتنوين بصيغة
الجمع وقرأ الاعرج بكسراً وله وفتح اللام بعدها ألف وهاء تأنيث وهو اسم الشمس وعنه بضم
أوله أيضاً * قوله أم تحسب قرأ الشامي بفتح السين * قوله أويعللون قرأ ابن مسعود
أويصرون * قوله وهو الذي أرسل قرأ ابن مسعود جعل * قوله الرياح قرأ ابن كثير
وابن محيصن والحسن الرياح * قوله نشرنا قرأ ابن عامر وقتادة وأبو رجاء وعمرو بن ميمون
بسكون الشين وتابعهم هرون الاعور وخارجة بن مصعب كلاهما عن أبي عمرو وقرأ
الكوفيون سوى عاصم وطائفة بفتح أوله ثم السكون وكذا قرأ الحسن وجعفر بن محمد والعلاء
ابن شبيب وقرأ عاصم بوحدة بدل النون وتابعه عيسى الهمداني وأبان بن ثعلب وقرأ أبو عبد
الرحمن السلمي في رواية وابن السميع بضم الموحدة مقصور بوزن حيلي * قوله الخبي به قرأ
ابن مسعود لنشر به * قوله ميتا قرأ أبو جعفر بالتشديد * قوله ونسقيه قرأ أبو عمرو وأبو
حيوة وابن أبي عبيد بفتح النون وهي رواية عن أبي عمرو وعاصم والاعمش * قوله وأناسي
قرأ يحيى بن الحرث بتخفيف آخره وهي رواية عن الكسائي وعن أبي بكر بن عياش وعن قتيبة
الميال وذكرها القراء جواز الانقلا * قوله ولقد صرفناه قرأ عكرمة بتخفيف الراء * قوله
ليذكروا قرأ الكوفيون سوى عاصم بسكون الذال مخففا * قوله وهذا لي قرأ أبو حصين
وأبو الجوزاء وأبو المتوكل وأبو حيوة وعمرو بن ذر ونقلها الهذلي عن طلحة بن مصرف ورويت
عن الكسائي وقتيبة الميال بفتح الميم وكسر اللام واستنكرها أبو حاتم السجستاني وقال ابن
جنى يجوز أن يكون أراد ما لح حذف الألف تخفيفاً قال مع أن ما لح ليست فصيحة * قوله وحجرا
تقدم * قوله الرحمن فاسأل به قرأ زيد بن علي بجرا النون تعال الخي وابن معدان بالنصب قال
علي المدح * قوله فاسأل به قرأ المكيون والكسائي وخالف وأبان بن يزيد واسماعيل بن جعفر
ورويت عن أبي عمرو وعن نافع فسأل به بغير همز * قوله لما تأمرنا قرأ الكوفيون
بالتخانية لكن اختلف عن حفص وقرأ ابن مسعود لما تأمرنا به * قوله سراجا قرأ
الكوفيون سوى عاصم سرجا بضمين لكن سكن الراء الاعمش ويحيى بن وثاب وأبان بن ثعلب
والشرازي * قوله وقرأ قرأ الاعمش وأبو حصين والحسن ورويت عن عاصم بضم القاف
وسكون الميم وعن الاعمش أيضاً فتح أوله * قوله ان يذكروا قرأ حجة بالتخفيف وأبي بن كعب
يتذكروا ورويت عن علي وابن مسعود وقرأها أيضاً إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب والاعمش
وطلحة بن مصرف وعيسى الهمداني والباقر وأبو عبد الله بن إدريس ونعيم بن ميسرة * قوله
وعباد الرحمن قرأ أبي بن كعب بضم العين وتشديد الموحدة والحسن بضمين بغير ألف وأبو المتوكل
وأبو نهيك وأبو الجوزاء بفتح ثم كسر ثم تحتانية ساكنة * قوله يمشون قرأ علي ومعاذ القارئي
وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو المتوكل وأبو نهيك وابن السميع بالتشديد مبني للفاعل وعاصم

الجحدري وعيسى بن عمر مبنيا للمفعول * قوله سجدا قرأ إبراهيم النخعي سجودا * قوله
 ومقاما قرأ أبو زيد بفتح الميم * قوله ولم يقتروا قرأ ابن عامر والمديون وهي رواية أبي
 عبد الرحمن السلمي عن علي وعن الحسن وأبي رجا ونعيم بن ميسرة والمفضل والازرق والجعفي
 وهي رواية عن أبي بكر بضم أوله من الرباعي وأنكرها أبو حاتم وقرأ الكوفيون الامن تقدم
 منهم وأبو عمرو في رواية بفتح أوله وضم التاء وقرأ عاصم الجحدري وأبو حيوة وعيسى بن عمرو
 رواية عن أبي عمرو أيضا بضم أوله وفتح القاف وتشديد التاء والباقون بفتح أوله وكسر التاء
 * قوله قواما قرأ حسان بن عبد الرحمن صاحب عائشة بكسر القاف وأبو حصين وعيسى بن
 عمر بتشديد الواو مع فتح القاف * قوله ياق أنا ما قرأ ابن مسعود وأبو رجا يلقي بأشباع القاف
 وقرأ عمر بن ذر بضم أوله وفتح اللام وتشديد القاف بغير أشباع * قوله يضاعف قرأ أبو بكر
 عن عاصم برفع القاء وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر وشيبة ويعقوب يضعف بالتشديد وقرأ
 طلحة بن سليمان بالنون العذاب بالنصب * قوله ويخلد قرأ ابن عامر والاعمش وأبو بكر عن
 عاصم بالرفع وقرأ أبو حيوة بضم أوله وفتح الخاء وتشديد اللام ورويت عن الجعفي عن شعبة
 ورويت عن أبي عمرو ولكن بتخفيف اللام وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ القاري وأبو المتوكل
 وأبو نعيم وعاصم الجحدري بالمشناة مع الجزم على الخطاب * قوله فيسه مهانا قرأ ابن كثير
 بأشباع الهاء من فيه حيث جاء وتابعه حفص عن عاصم هنا فقط * قوله وذريتنا قرأ أبو عمرو
 والكوفيون سوى رواية عن عاصم بالافراد والباقون بالجمع * قوله قرّة أعين قرأ أبو الدرداء
 وابن مسعود وأبو هريرة وأبو المتوكل وأبو نعيم وحيد بن قيس وعمر بن ذر قرأت بصيغة الجمع
 * قوله يجزون الغرفة قرأ ابن مسعود يجزون الجنة * قوله ويلقون فيها قرأ الكوفيون
 سوى حفص وابن معدان بفتح أوله وسكون اللام وكذا قرأ النخعي عن المفضل * قوله فقد
 كذبت قرأ ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير فقد كذب الكافرون وحكى الواقدي عن
 بعضهم تخفيف الذال * قوله فسوف يكون قرأ أبو السمال وأبو المتوكل وعيسى بن عمر
 وأبان بن تغلب بالفوقانية * قوله لزما قرأ أبو السمال بفتح اللام أسنده أبو حاتم السجستاني
 عن أبي زيد عنه ونقلها الهذلي عن أبان بن تغلب قال أبو عمرو بن عبد البر بعدان أو رد بعض
 ما أورده هذا في سورة الفرقان من الحروف التي بأيدي أهل العلم بالقرآن والله أعلم بما أنكر
 منها عمر على هشام وما قرأ به عمر فقد يمكن أن يكون هناك حروف أخرى لم تصل إلى وليس كل من
 قرأ بشئ نقل ذلك عنه ولكن ان فات من ذلك شيء فهو التزوير ليسير كذا قال والذي ذكرناه يزيد
 على ما ذكره مثله أو أكثر ولا تتقلد عهدة ذلك ومع ذلك فنقول يحتمل أن تكون بقيت أشياء
 لم نطلع عليها على أني تركت أشياء مما يتعلق بصفة الاداء من الهمز والمد والروم والاشمام ونحو
 ذلك ثم بعد كتابتي هذا واسماعة وقفت على الكتاب الكبير المسمى بالجامع الاكبر والبحر الزخري
 تأليف شيخ شيوخنا أبي القاسم عيسى بن عبد العزيز النخعي الذي ذكر أنه جمع فيه سبعة آلاف
 رواية من طريق غير ما لا يليق وهو في نحو ثلاثين مجلدة فالتقطت منه ما لم يتقدم ذكره من
 الاختلاف فقارب قدر ما كنت ذكرته أولا وقد أوردته على ترتيب السورة * قوله ليكون
 للعالمين نذيرا قرأ أدهم السدوسي بالمشناة فوق * قوله واتخذوا من دونه آلهة قرأ سعيد بن

يوسف بكسر الهمزة وفتح اللام بعدها ألف * قوله ويعشى قرأ العلامة بن شبابة وموسى بن
 أسحق يضم أوله وفتح الميم وتشديد الشين المفتوحة ونقل عن الخجاج يضم أوله وسكون الميم
 وبالسین المهملة المكسورة وقالوا هو تخفيف * قوله ان تتبعون قرأ ابن أنعم بفتحانية أوله
 وكذا محمد بن جعفر بفتح المثناة الاولى وسكون الثانية * قوله فلا يستطيعون قرأ زهير بن
 أحمد بمثناة من فوق * قوله جنة ياء كل منها قرأ سالم بن عامر حنات بصيغة الجمع * قوله مكانا
 ضيقا مقرنين قرأ عبد الله بن سلام مقرنين بالتخفيف وقرأ سهل مقرنون بالتخفيف مع الواو
 * قوله أم جنة الخلد قرأ أبو هشام أم جنات بصيغة الجمع * قوله عبادى هؤلاء قرأها
 الوليد بن مسلم بضم ياء الياء * قوله نسوا الذكر قرأ أبو مالك بضم النون وتشديد السين
 * قوله فما يستطيعون صرفا قرأ ابن مسعود فما يستطيعون لكم وأبي بن كعب فما
 يستطيعون لك حكى ذلك أحمد بن يحيى بن مالك عن عبد الوهاب عن هرون الأعور وروى عن
 ابن الأصبهاني عن أبي بكر بن عياش وعن يوسف بن سعيد عن خلف بن عليم عن زائدة كلاهما عن
 الأعمش بن زيادة لكم أيضا * قوله ومن يظلم منكم قرأ يحيى بن واضح ومن يكذب بدل يظلم
 ووزنها وقرأها أيضا هرون الأعور يكذب بالتشديد * قوله عذابا كبيرا قرأ شعيب عن أبي
 حمزة بالمثلثة بدل الموحدة * قوله لولا أنزل قرأ جعفر بن محمد بفتح الهمزة والراء ونصب
 الملائكة * قوله عتوا كبيرا قرئ عتيا بفتحانية بدل الواو وقرأ أبو اسحق الكوفي كثيرا بالمثلثة
 بدل الموحدة * قوله يوم يرون الملائكة قرأ عبد الرحمن بن عبد الله ترون بالمثلثة من فوق
 * قوله ويقولون قرأ هشيم عن يونس وتقولون بالمثلثة من فوق أيضا * قوله وقدمنا قرأ سعيد
 ابن اسمعيل بفتح الدال * قوله الى ما عملوا من عمل قرأ الوكيعي من عمل صالح بن زيادة صالح
 * قوله هباء قرأ محارب بضم الهاء مع المد وقرأ نصر بن يوسف بالضم والقصر والتنوين وقرأ
 ابن دينار كذلك لكن بفتح الهاء * قوله مستقرا قرأ طلحة بن موسى بكسر القاف * قوله
 ويوم تشقق قرأ أبو ضمام ويوم بالرفع والتنوين وأبو بكرة بالرفع بلا تنوين وقرأ عصمة عن
 الأعمش يوم يرون السماء تشقق بحذف الواو وزيادة يرون * قوله الملك يومئذ قرأ سليمان
 ابن ابراهيم الملك بفتح الميم وكسر اللام * قوله الحق قرأ أبو جعفر بن يزيد بن صبالحق * قوله
 باليتنى اتخذت قرأ عامر بن نصر اتخذت * قوله وقالوا لولا نزل عليه القرآن قرأ المعلى عن
 الجحدري بفتح النون والراء مخففا وقرأ زيد بن علي وعبيد الله بن خلد كذلك لكن مثقلا * قوله
 وقوم نوح قرأها الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه بالرفع * قوله وجعلناهم للناس آية
 قرأ حامد الرامهرمزي آيات بالجمع * قوله ولقد أنزلنا على القرية قرأ سورة بن ابراهيم القرية
 بالجمع وقرأ بهرام القرية بالتصغير مثقلا * قوله أفلم يكونوا يرونها قرأ أبو حمزة عن شعبة بالمثلثة
 من فوق فيهما * قوله وسوف يعلمون حين يرون قرأ عثمان بن المبارك بالمثلثة من فوق فيهما
 * قوله أم تحسب قرأ حمزة بن حمزة يضم التثنية وفتح السين المهملة * قوله سباتا قرأ يوسف
 ابن أحمد بكسر المهملة أوله وقال معناه الراحة * قوله جهادا كبيرا قرأ محمد بن الحنفية بالمثلثة
 * قوله مرج البحرين قرأ ابن عرفة مرج بتشديد الراء * قوله هذا عذب قرأ الحسن بن محمد
 ابن أبي سعدان بكسر الدال المعجمة * قوله فجعله نسبا قرأ الخجاج بن يوسف سببا بضم السين

موحدين * قوله أنسجد قرأ أبو المتوكل بالناء المثناة من فوق * قوله وهو الذي جعل الليل
 والنهار خلفه قرأ الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه خلقه بفتح الحاء وبالناء ضمير يعود على
 الليل * قوله على الأرض هونا قرأ ابن السميع بضم الهاء * قوله قالوا سلاما قرأ حزة بن عروة
 سلميا بكسر السين وسكون اللام * قوله بين ذلك قرأ جعفر بن الياس بضم النون وقال هو
 اسم كان * قوله لا يدعون قرأ جعفر بن محمد بتشديد الدال * قوله ولا يقتلون قرأ ابن
 جامع بضم أوله وفتح القاف وتشديد الناء المكسورة وقرأها معاذ كذلك لكن بالفتح قبل المثناة
 * قوله أنا ما قرأ عبد الله بن صالح العجلي عن حزة أنما بكسر أوله وسكون ثانيه بغير ألف قبل
 الميم وروى عن ابن مسعود بصيغة الجمع أنا ما * قوله يدل الله قرأ عبد الحميد عن أبي بكر
 وابن أبي عسلة وأبان وابن مجالد عن عاصم وأبو عمارة والبرهمي عن الاعمش بسكون الموحدة
 * قوله لا يشهدون الزور قرأ أبو المظفر بنون بدل الراء * قوله ذكروا بآيات ربهم قرأ تميم بن
 زياد بفتح الدال والكاف * قوله بآيات ربهم قرأ سليمان بن يزيد بآية بالافراد * قوله قرّة
 أعين قرأ معروف بن حكيم قرّة عين بالافراد وكذا أبو صالح من رواية الكلبى عنه لكن قال
 قرأت عين * قوله واجعلنا للمتقين قرأ جعفر بن محمد وواجعل لنا من المتقين اماما * قوله
 يجزون قرأ أبي في رواية يجازون * قوله الغرفة قرأ أبو حامد الغرفات * قوله تحية قرأ
 ابن عمير تحيات بالجمع * قوله وسلاما قرأ الحرث وسلم في الموضعين * قوله مستقرا ومقاما
 قرأ عمير بن عمران ومقاما بفتح الميم * قوله فقد كذبتم قرأ عبد ربه بن سعيد بتخفيف الذال
 فهذه ستة وخمسون موضعا ليس فيها من المشهور شيء فليضف الى ما ذكرته أولا فتكون جللتها
 نحو من مائة وثلاثين موضعا والله أعلم واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم فاقروا ما تيسر منه
 على جواز القراءة بكل ما ثبت من القرآن بالشروط المتقدمة وهي شروط لا بد من اعتبارها حتى
 اختل شرط منها لم تكن تلك القراءة معقدة وقد قرر ذلك أبو شامة في الوجيز تقرير ابليغا وقال
 لا يقطع بالقراءة بانها منزلة من عند الله الا اذا اتفقت الطرق عن ذلك الامام الذي قام بامامة
 المصر بالقراءة وأجمع أهل عصره ومن بعدهم على امامته في ذلك قال أما اذا اختلفت الطرق عنه
 فلا فلو اشتملت الآية الواحدة على قراآت مختلفة مع وجود الشرط المذكور جازت القراءة بها
 بشرط أن لا يختل المعنى ولا يتغير الاعراب وذكروا أبو شامة في الوجيز أن فتوى وردت من العجم
 لدمشق سألو عن قارئ يقرأ عشرين القرآن فيخطئ القراآت فأجاب ابن الحاجب وابن الصلاح
 وغير واحد من أئمة ذلك العصر بالجواز بالشروط التي ذكرناها كمن يقرأ مثلاً فتلقى آدم من ربه
 كلمات فلا يقرأ إلا بـ كـ كثير ينصب آدم ولا بـ عمرو ينصب كلمات وكن يقرأ تغفر لكم بالنون
 خطاياتكم بالرفع قال أبو شامة لا شك في منع مثل هذا وما عدا ما جاز والله أعلم وقد شاع في
 زماننا من طائفة من القراء انكار ذلك حتى صرح بعضهم بتحريمه فظن كثير من الفقهاء ان لهم
 في ذلك معتمدا فتابعوهم وقالوا أهل كل فن أدري بفنهم وهذا ذهول عن قوله فان علم الحلال
 والحرام انما يتلقى من الفقهاء والذي منع ذلك من القراء انما هو محمول على ما اذا قرأ برواية
 خاصة فانه متى خلطها كان كاذبا على ذلك القارئ الخاص الذي شرع في اقراء روايته فنأقرأ
 رواية لم يحسن أن ينتقل عنها الى رواية أخرى كما قاله الشيخ محي الدين وذلك من الاولوية لا على

الحتم أما المنع على الإطلاق فلا والله أعلم ﴿قوله﴾ (تأليف القرآن) أي جمع آيات السورة الواحدة أو جمع السور مرتبة في المصحف (قوله) ان ابن جرير أخبرهم قال (وأخبرني يوسف) كذا عندهم وما عرفت ماذا عطف عليه ثم رأيت الواو ساقة في رواية النسفي وكذا ما وقفت عليه من طرق هذا الحديث (قوله) ان جاءه عراقي أي رجل من أهل العراق ولم أقف على اسمه (قوله) أي الكفن خير قالت ويحك وما يضرك لعل هذا العراقي كان سمع حديث سمرة المرفوع البسوا من ثيابكم البياض وكفنوا فيها موتاكم فانها أطهر وأطيب وهو عند الترمذي مصححاً وآخرجه أيضاً عن ابن عباس فلعل العراقي سمعه فاراد أن يستتبت عائشة في ذلك وكان أهل العراق اشتهروا بالتعنت في السؤال فلماذا قالت له عائشة وما يضرك تعني أي كفن كفنت فيه اجزأ وقول ابن عمر للذي سأله عن دم البعوض مشهور حيث قال انظروا إلى أهل العراق يسألون عن دم البعوض وقد قتلوا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) لعل أولف عليه القرآن فانه يقرأ غير مؤلف قال ابن كثير كان قصة هذا العراقي كانت قسلاً أن يرسل عثمان المصحف إلى الآفاق كذا قال وفيه نظر فان يوسف بن ماهك لم يدرك زمان أو رسل عثمان المصاحف إلى الآفاق فقد ذكر المزني أن روايته عن أبي بن كعب مرسله وأبي عاصم بعد ارسال المصاحف على الصحيح وقد صرح يوسف في هذا الحديث أنه كان عند عائشة حين سألها هذا العراقي والذي يظهر لي أن هذا العراقي كان ممن يأخذ بقراءة ابن مسعود وكان ابن مسعود لما حضر مصحف عثمان إلى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قراءته ولا على اعدام مصحفه كما سألني بيانه بعد الباب الذي يلي هذا فكان تأليف مصحفه مغايراً لتأليف مصحف عثمان ولا شك أن تأليف المصحف العثماني أكثر مناسبة من غيره فلماذا أطلق العراقي أنه غير مؤلف وهذا كله على أن السؤال انما وقع عن ترتيب السور ويدل على ذلك قولها له وما يضرك أية قرأت قبل ويحتمل أن يكون أراد تفصيل آيات كل سورة لقوله في آخر الحديث فاملت عليه أي السور أي آيات كل سورة كأن تقول له سورة كذا مثلاً كذا كذا الآية الأولى كذا الثانية الخ وهذا يرجع إلى اختلاف عدد الآيات وفيه اختلاف بين المدني والشامي والبصري وقد اعتنى أئمة القراء بجمع ذلك وبينان الخلاف فيه والاول أظهر ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الامرين والله أعلم قال ابن بطال لانعلم أحدنا قال بوجوب ترتيب السور في القراءة لا داخل الصلاة ولا خارجها بل يجوز أن يقرأ الكهف قبل البقرة والحج قبل الكهف مثلاً وأما ما جاء عن السلف من النهي عن قراءة القرآن منكوساً فالمراد به أن يقرأ من آخر السورة إلى أولها وكان جماعة يصنعون ذلك في التصديده من الشعر مبالغة في حفظها وتذليلها للسانه في سردها فنع السلف ذلك في القرآن فهو حرام فيه وقال القاضي عياض في شرح حديث حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلواته في الليل بسورة النساء قبل آل عمران هو كذلك في مصحف أبي بن كعب وفيه حجة لمن يقول ان ترتيب السور اجتهاد وليس بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول جمهور العلماء واختاره القاضي الباقلاني قال وترتيب السور ليس بواجب في التلاوة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التعليم فلذلك اختلفت المصاحف فلما كتب مصحف عثمان رتبوه على ما هو عليه الا أن فلذلك اختلف ترتيب مصاحف الصحابة ثم ذكر نحو كلام ابن بطال ثم قال ولا خلاف ان ترتيب آيات كل سورة على

(باب تأليف القرآن)
حدثنا ابراهيم بن موسى
أخبرنا هشام بن يوسف أن
ابن جرير أخبرهم قال
وأخبرني يوسف بن ماهك
قال اني عند عائشة أم
المؤمنين رضى الله عنها إذ
جاءه عراقي فقال أي
الكفن خير قالت ويحك
وما يضرك قال يا أم المؤمنين
أريني مصحفك قالت لم قال
لعل أولف القرآن عليه
فانه يقرأ غير مؤلف قالت
وما يضرك أية قرأت قبل

ما هي عليه الآن في المصحف توقيف من الله تعالى وعلى ذلك نقلته الامة عن نبيها صلى الله عليه وسلم (قوله) انما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار هذا ظاهره مغاير لما تقدم ان أول شيء نزل اقرأ باسم ربك وليس فيها ذكر الجنة والنار فعمل من مقدرة أي من أول ما نزل أو المراد سورة المدثر فانها أول ما نزل بعد فترة الوحي وفي آخرها ذكر الجنة والنار فعمل آخرها نزل قبل نزول بقية سورة اقرأ فان الذي نزل أولاً من اقرأ كما تقدم خمس آيات فقط (قوله) حتى اذا ثاب) بالثلثة ثم الموحدة أي رجع (قوله) نزل الحلال والحرام) اشارت الى الحكمة الالهية في ترتيب التنزيل وان أول ما نزل من القرآن الدعاء الى التوحيد والتبشير للمؤمن والمطيع بالجنة واللكافرو العاصي بالنار فلما اطعمت النفوس على ذلك أنزلت الاحكام ولهذا قالت ولونزل أول شيء لا تشربوا الخمر قالوا لاندعها وذلك لما طبعت عليه النفوس من النفرة عن ترك المألوف وسأني بيان المراد بالمفصل في الحديث الرابع (قوله) لقد نزل بحكمة الخ) اشارت بذلك الى تقوية ما ظهر لها من الحكمة المذكورة وقد تقدم نزول سورة القمرو وليس فيها شيء من الاحكام على نزول سورة البقرة والنساء مع كثرة ما اشتكتا عليه من الاحكام وأشار بقولها واناعنده أي بالمدينة لان دخولها عليه انما كان بعد الهجرة اتفاقاً وقد تقدم ذلك في مناقبها وفي الحديث رد على الخصام في زعمه ان سورة النساء مكية مستند الى قوله تعالى ان الله يا مريم ان تؤدوا الامانات الى أهلها نزلت بحكمة اتفاقاً في قصة مفتاح الكعبة لكنها حجة واهية فلا يلزم من نزول آية أو آيات من سورة طويلة بحكمة اذا نزل معظمها بالمدينة أن تكون مكية بل الأرجح أن جميع ما نزل بعد الهجرة معدود من المدني وقد اعتنى بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السور المكية وقد أخرج ابن الضريس في فضائل القرآن من طريق عثمان ابن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابن عباس أن الذي نزل بالمدينة البقرة ثم آل عمران ثم الانفال ثم الاحزاب ثم المائدة ثم الممتحنة والنساء ثم اذا نزلت ثم الحديد ثم القتال ثم الرعد ثم الرحمن ثم الانسان ثم الطلاق ثم اذا جاء نصر الله ثم النور ثم المنافقون ثم المجادلة ثم الحجرات ثم التبريم ثم الجاثية ثم التغابن ثم الصف ثم الفتح ثم براءة وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أنس أن سورة الكوثر مدنية فهو المعتمد واختلف في الفاتحة والرحمن والمطففين واذا نزلت والعاديات والقدر وأرايت والاخلاص والمعوذتين وكذا اختلف مما تقدم في الصف والجمعة والتغابن وهذا بيان ما نزل بعد الهجرة من الآيات مما في المكي فن ذلك الاعراف نزل بالمدينة منها واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر الى واذا خذربك * يونس نزل منها بالمدينة فان كنت في شك آيتان وقيل ومنهم من يؤمن به آية وقيل من رأس أربعين الى آخرها مدني * هود ثلاث آيات فعملك تاركة أفن كان على بينة من ربه وأقم الصلاة طرفي النهار * النحل ثم ان ربك للذين هاجروا الآية وان عاقبتهم الى آخر السورة * الاسراء وان كادوا ليستفزونك وقل رب أدخلني واذا قلنا لك ان ربك أحاط بالناس ويسئلونك عن الروح قل آمنوا به أو لا تؤمنوا * الكهف مكية الا أولها الى جزا وآخرها من ان الذين آمنوا هم من أولها الى شديد ومن كان يظن وان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وأذن للذين يقاتلون ولولا دفع الله وليعلم الذين أوثوا العلم والذين هاجروا وما بعدهم موضع السجدة فين وهذا من خصمان الفرقان والذين

انما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار حتى اذا ثاب الناس الى الاسلام نزل الحلال والحرام ولونزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لاندع الخمر أبداً ولونزل لاتنفلوا قالوا لاندع الزنا أبداً لقد نزل بحكمة على محمد صلى الله عليه وسلم واني بخارية ألعب بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر وما نزلت سورة البقرة والنساء الا وأنا عنده قال فأخرجته المصحف فأملت عليه آي السور * حدثنا آدم حدثنا شعبة عن أبي اسحق قال سمعت عبيد الرحمن بن يزيد قال سمعت ابن مسعود يقول في بني اسرائيل والكهف ومريم وطه والانبيا انهم من العتاق الاول وهن من تلادى * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة أنبأنا أبو اسحق سمع البراء رضي الله عنه قال تعلمت سبع اسم ربك الاعلى قبل أن يقدم النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا عبيد ان عن أبي حمزة عن الاعمش

لا يدعون مع الله الها آخر الى رحيم الشعراء آخرها من والشعراء يتبعهم القصص الذين آتيناهم الكتاب الى الجاهلين وان الذي فرض عليك القرآن العنكبوت من أولها الى ويعلم المنافقين لقمان ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام الم تنزيل أفن كان مؤمنا وقيل من تجافي سبوا ويرى الذين أو تو العلم الزمر قل يا عبادي الي يشعرون المؤمن ان الذين يجادلون في آيات الله والتي قلبها الشورى أم يقولون افترى وهو الذي يقبل التوبة الى شديد الجاثية قل للذين آمنوا يغفروا الاحقاف قل رأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به وقوله فاصبر ق ولقد خلقنا السموات الى لغوب النجم الذين يجتنبون الى اتقى الرحمن يسأله من في السموات والارض الواقعة وتجعلون رزقكم ن من انا بلونا هم الى يعلمون ومن فاصبر لحكم ربك الى الصالحين المرسلات واذ قيل لهم اركعوا لا يركعون فهذا منزل بالمدينة من آيات من سور تقدم نزولها بمكة وقدين ذلك حديث ابن عباس عن عثمان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ما ينزل عليه الايات فيقول ضعوه في السورة التي يذكر فيها كذا او ما عكس ذلك وهو نزول شيء من سورة بمكة تأخر نزول تلك السورة الى المدينة فلم أراه الا نادرا فقد انفقوا على أن الانتقال مدينة لكن قبل ان قوله تعالى واذ يكررك الذين كفروا الآية نزلت بمكة ثم نزلت سورة الانفال بالمدينة وهذا غريب جدا نعم نزل من السور المدينة التي تقدم ذكرها بمكة ثم نزلت سورة الانفال بعد الهجرة في العمرة والفتح والحج ومواقع متعددة في الغزوات كنبوك وغيرها أشياء كثيرة كلها تسمى المدني اصطلاحا والله أعلم * الحديث الثاني حديث ابن مسعود تقدم شرحه في تفسير سبجان وفي الانبياء والغرض منه هنا أن هذه السور نزلت بمكة وانها مرتبة في مصحف ابن مسعود كما هي في مصحف عثمان ومع تقديمهم في النزول فهن مؤخرات في ترتيب المصاحف والمراد بالعناق وهو بكسر الموحدة أنهم من قديم ما نزل * الحديث الثالث حديث البراء تعلمت سورة سجع اسم ربك الاعلى قبل ان يقدم النبي صلى الله عليه وسلم هو طرف من حديث تقدم شرحه في أحاديث الهجرة والعرض منه ان هذه السورة متقدمة النزول وهي في آخر المصحف مع ذلك * الحديث الرابع حديث ابن مسعود أيضا (قوله عن شقيق) هو ابن سلمة وهو أبو وائل مشهور بكنيته أكثر من اسمه وفي رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الاعمش سمعت أبا وائل أخرجه الترمذي (قوله قال عبد الله) سيأتي في باب الترتيل بلفظ غدوننا على عبد الله وهو ابن مسعود (قوله لقد تعلمت النظائر) تقدم شرحه مستوفي في باب الجمع بين سورتين في الصلاة من أبواب صفة الصلاة وفيه أسماء السور المذكورة وان فيه دلالة على أن تاليف مصحف ابن مسعود على غير تاليف العثماني وكان أوله الفاتحة ثم البقرة ثم النساء ثم آل عمران ولم يكن على ترتيب النزول ويقال ان مصحف على كان على ترتيب النزول أوله اقرأ ثم المدثر ثم والقلم ثم المنزل ثم تبت ثم التكويم ثم سجع وهكذا الى آخر المكي ثم المدني والله أعلم وأما ترتيب المصحف على ما هو عليه الآن فقال القاضي أبو بكر الباقلاني يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمر بترتيبه هكذا ويحتمل أن يكون من اجتهاد الصحابة ثم رجع الاول بما سيأتي في الباب الذي بعد هذا انه كان النبي صلى الله عليه وسلم يعارض به جبريل في كل سنة فالذي يظهر أنه عارضه به هكذا على هذا الترتيب وبه جزم ابن الأنباري وفيه نظر بل الذي يظهر انه كان يعارضه به على

عن شقيق قال قال عبد الله
لقد تعلمت النظائر التي
كان النبي صلى الله
عليه وسلم يقرأهن اثنتين
اثنتين في كل ركعة فقام عبد
الله ودخل معه علقمة
وخرج علقمة فسألناه فقال
عشرون سورة من أول
المفصل على تأليف ابن
مسعود آخرهن من الخواميم

ترتيب النزول نعم ترتيب بعض السور على بعض أو معظمها لا يمتنع أن يكون توقيفا وإن كان بعضه من اجتهاد بعض الصحابة وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس قال قلت لعثمان ما جعلكم على أن عمدتم إلى الانفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المبين فقرنتم بهما ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتموهما في السبع الطوال فقال عثمان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ما ينزل عليه السورة ذات العدد فإذا نزل عليه الشيء يعني منها دعاب بعض من كان يكتب فيقول ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكرونها كذا وكانت الانفال من أوائل ما نزل بالمدينة وبراءة من آخر القرآن وكان قصتها شبيهة بها فظننت أنها من قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لسانها منها اه فهذا يدل على أن ترتيب الآيات في كل سورة كان توقيفا ولم يفسح النبي صلى الله عليه وسلم بأمير براءة أضافها عثمان إلى الانفال اجتهادا منه رضي الله تعالى عنه ونقل صاحب الاقناع أن البسملة لبراءة ثابتة في مصحف ابن مسعود قال ولا يؤخذ بهذا وإن كان من علامة ابتداء السورة نزول بسم الله الرحمن الرحيم أول ما ينزل شيء منها كما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم ختم السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية فإذا نزلت بسم الله الرحمن الرحيم علوا أن السورة قد انقضت ويميل على أن ترتيب المصحف كان توقيفا ما أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما عن أوس بن أبي أوس حذيفة الثقفي قال كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف فذكر الحديث وفيه فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم طرأ على حزبي من القرآن فاردت أن لا أخرج حتى أقضيه قال فسلنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا كيف يحزبون القرآن قالوا تحزبه ثلاث سور وخمس سور وسبع سور وتسع سور وأحدى عشرة وثلاث عشرة وحزب المفصل من ق حتى تختم (قلت) فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن الذي كان مرتبا حينئذ حزب المفصل خاصة بخلاف ما عاده فيحتمل أن يكون كان فيه تقديم وتأخير كما ثبت من حديث حذيفة أنه صلى الله عليه وسلم قرأ النساء بعد البقرة قبل آل عمران ويستفاد من هذا الحديث حديث أوس أن الرايح في المفصل أنه من أول سورة إلى آخر القرآن لكنه مبني على أن الفاتحة لم تعد في الثلث الأول فإنه يلزم من عدها أن يكون أول المفصل من الجرات وبه جزم جماعة من الأئمة وقد نقلنا الاختلاف في تحديده في باب الجهر بالقراءة في المغرب من أبواب صفة الصلاة والله أعلم ﴿قوله﴾ كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم بكسر الراء من العرض وهو يفتح العين وسكون الراء أي يقرأ والمراد يستعرضه ما قرأه آياه ﴿قوله﴾ وقال مسروق عن عائشة عن فاطمة قالت أسرى النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل كان يعارضني بالقرآن هذا طرف من حديث وصله بتمامه في علامات النبوة وتقدم شرحه في باب الوفاة النبوية من آخر المغازي وتقدم بيان فائدة المعارضة في الباب الذي قبله والمعارضة مفاعلة من الجانين كأن كلامهم ما كان تارة يقرأ والاخر يستمع ﴿قوله﴾ وانه عارضني في رواية السرخسي واني عارضني ﴿قوله﴾ ابراهيم بن سعد عن الزهري تقدم في الصيام من وجه آخر عن

* (باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم) وقال مسروق عن عائشة رضي الله عنها عن فاطمة عليها السلام أسرى النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة وانه عارضني العام مرتين ولا أراه الا حضرا جلي * حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا ابراهيم بن سعد عن الزهري عن عبيد الله بن عبيد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما

ابراهيم بن سعد قال أبا نا الزهري وابراهيم بن سعد سمع من الزهري ومن صالح بن كيسان عن الزهري وروايته على الصفتين تكررت في هذا الكتاب كثيرا وقد تقدمت فوائد حديث ابن عباس هذا في بدء الوحي فقد ذكرهنا تكاملا لم يتقدم (قوله) كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس فيه احتراسا بليغ لئلا يتخيل من قوله وأجود ما يكون في رمضان أن الاجودية خاصة منه برمضان فثبت له الاجودية المطلقة أولا ثم عطف عليها زيادة ذلك في رمضان (قوله) وأجود ما يكون في رمضان) تقدم في بدء الوحي من وجه آخر عن الزهري بلفظ وكان أجود ما يكون في رمضان وتقدم أن المشهور في ضبط أجودانه بالرفع وأن النصب موجه وهذه الرواية مما تؤيد الرفع (قوله) لأن جبريل كان يلقاه) فيه بيان سبب الاجودية المذكورة وهي أبين من الرواية التي في بدء الوحي بلفظ وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل (قوله) في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ) أي رمضان وهذا ظاهر في أنه كان يلقاه كذلك في كل رمضان منذ أنزل عليه القرآن ولا يختص ذلك برمضانات الهجرة وإن كان صيام شهر رمضان انما فرض بعد الهجرة لانه كان يسمى رمضان قبل أن يفرض صيامه (قوله) يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن) هذا عكس ما وقع في الترجمة لأن فيها أن جبريل كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرض على جبريل وتقدم في بدء الوحي بلفظ وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن فيحمل على أن كلامهما كان يعرض على الآخر ويؤيده ما وقع في رواية أبي هريرة آخر أحاديث الباب كما سأوضحه وفي الحديث اطلاق القرآن على بعضه وعلى معظمه لأن أول رمضان من بعد البعثة لم يكن نزل من القرآن الا بعضه ثم كذلك كل رمضان بعده الى رمضان الاخير فكان قد نزل كله الا ما تأخر نزوله بعد رمضان المذكور وكان في سنة عشر الى أن مات النبي صلى الله عليه وسلم في ربيع الاول سنة إحدى عشرة وعما نزل في تلك المدة قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم فانها نزلت يوم عرفة والنبي صلى الله عليه وسلم بها بالاتفاق وقد تقدم في هذا الكتاب وكان الذي نزل في تلك الايام لما كان قليلا بالنسبة لما تقدم اغتفر أمر معارضته فيستفاد من ذلك أن القرآن يطلق على البعض مجازا ومن ثم لا يحنث من حلف ليقرأ القرآن فقرأ بعضه الا ان قصد الجميع واختلف في العزيمة الاخيرة هل كانت بجميع الاحرف المأذون في قراءتها أو بحرف واحد منها وعلى الثاني فهل هو الحرف الذي جمع عليه عثمان جميع الناس أو غيره وقد روى أحمد وابن أبي داود والطبري من طريق عبيدة ابن عمر السلماني أن الذي جمع عليه عثمان الناس يوافق العزيمة الاخيرة ومن طريق محمد بن سيرين قال كان جبريل يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن الحديث نحو حديث ابن عباس وزاد في آخره فيرون ان قراءتنا أحدث القراءات عهدا بالعزيمة الاخيرة وعند الحاكم نحوه من حديث سمرة واسناده حسن وقد صححه هو ولفظه عرض القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضا وعرضات ويقولون ان قراءتنا هذه هي العزيمة الاخيرة ومن طريق مجاهد عن ابن عباس قال أي القراءتين ترون كان آخر القراءات قالوا قراءة زيد بن ثابت فقال لا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل فلما كان في السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين وكانت قراءة ابن مسعود آخرهما وهذا يغاير حديث سمرة ومن وافقه وعند

قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالغير وأجود ما يكون في شهر رمضان لأن جبريل كان يلقاه في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن

مسند في مسنده من طريق ابراهيم النخعي أن ابن عباس سمع رجلا يقول الحرف الاول فقال ما الحرف الاول قال ان عمر بن الخطاب قال ان مسعود بن مسعود قال الكوفة معلمان فأخذوا بقراءته فغير عثمان القراءة فهم يدعون قراءة ابن مسعود الحرف الاول فقال ابن عباس انه لا يخرج حرف عرض به النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل وأخرج النسائي من طريق أبي طبيان قال قال لي ابن عباس أي القراءتين تقرأ قلت القراءة الاولى قراءة ابن أم عبد يعني عبد الله بن مسعود قال بل هي الاخيرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض على جبريل الحديث وفي آخره فحضر ذلك ابن مسعود فعلم ما نسخ من ذلك وما بدل واسناده صحيح ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون العرضتان الاخيرتان وقعتا بالحرفين المذكورين فيصح اطلاق الاخرية على كل منهما (قوله أجود بالخير من الريح المرسلة) فيه جواز المبالغة في التشبيه وجواز تشبيه المعنوي بالمحسوس ليقترب لفهم سامعه وذلك أنه أثبت له أولا وصف الاجودية ثم أراد أن يصفه بازدياد من ذلك فشبه جوده بالريح المرسلة بل جعله أبلغ في ذلك منها لان الريح قد تسكن وفيه الاحتباس لان الريح منها العقيم الضارة ومنها المبشرة بالخير فوصفها بالمرسلة ليعين الثانية وأشار الى قوله تعالى وهو الذي يرسل الرياح مبشرات ٢ الله الذي أرسل الرياح ونحو ذلك فالريح المرسلة تستمر مدة ارسالها وكذا كان عمله صلى الله عليه وسلم في رمضان ديمية لا ينقطع وفيه استعمال أفعل التفضيل في الاسناد الحقيقي والمجازي لان الجود من النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة ومن الريح مجاز فكأنه استعار للريح جودا باعتبار مجيئها بالخير فأثر لها منزلة من جاد وفي تقديم معمول أجود على المفضل عليه نكتة لطيفة وهي انه لو أخر ملظن تعلقه بالمرسلة وهذا وان كان لا يتغير به المعنى المراد بالوصف من الاجودية الا أنه تفوت فيه المبالغة لان المراد وصفه بزيادة الاجودية على الريح المرسلة مطلقا وفي الحديث من القوائد غير ما سبق تعظيم شهر رمضان لاختصاصه بابتداء نزول القرآن فيه ثم معارضته منازل منه فيه ويلزم من ذلك كثرة نزول جبريل فيه وفي كثرة نزوله من توارد الخيرات والبركات ما لا يحصى ويستفاد منه أن فضل الزمان انما يحصل بزيادة العبادة وفيه أن مداومة التلاوة توجب زيادة الخير وفيه استحباب تكرير العبادة في آخر العمر ومذاكرة الفاضل بالخير والعلم وان كان هو لا يخفى عليه ذلك لزيادة التدكرة والاتعاظ وفيه أن ليل رمضان أفضل من نهاره وأن المقصود من التلاوة الحضور والفهم لان الليل مظنة ذلك لما في النهار من الشواغل والعوارض الدنيوية والدينية ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم منازل من القرآن في كل سنة على ليل الى رمضان أجرا فيقرأ كل ليلة جزءا في جزء من الليلة والسبب في ذلك ما كان يشتغل به في كل ليلة من سوى ذلك من تهجد بالصلاة ومن راحة بدن ومن تعاهد أهل ولعله كان يعيد ذلك الجزء مرارا بحسب تعدد الحروف المأذون في قراءتها ولتستوعب بركة القرآن جميع الشهر ولولا التصريح بأنه كان يعرضه مرة واحدة وفي السنة الاخيرة عرضه مرتين لجازأته كان يعرض جميع ما نزل عليه كل ليلة ثم يعيده في بقية الليالي وقد أخرج أبو عبيد من طريق داود بن أبي هند قال قلت للشعبي قوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن اما كان ينزل عليه في سائر السنة قال بلى ولكن جبريل كان يعارض مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان ما أنزل الله فيحكم الله ما يشاء ويثبت ما يشاء

قوله مبشرات هكذا بنسخ الشرح وهو مخالف للتلاوة والتلاوة بشرا أو ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات اه

فاذا القيه جبريل كان أجود بالخير من الريح المرسلة

ففي هذا اشارة الى الحكمة في التقسيط الذي أشرت اليه لتفصيل ما ذكره من المحكم والمتسوخ
ويؤيده ايضا الرواية الماضية في بدء الخلق بلفظ فيدارسه القرآن فان ظاهره ان كلا منهما كان
يقرأ على الآخر وهي موافقة لقوله بعرضه فيستدعي ذلك زمانا زائدا على ما لو قرأ الواحد
ولا يعارض ذلك قوله تعالى سنفرئك فلا تنسى اذا قلنا ان لنافية كما هو المشهور وقول الاكثر
لان المعنى انه اذا قرأه فلا ينسى ما قرأه ومن جملة الاقراء مدارس جبريل أو المراد أن المنفي بقوله
فلا تنسى النسيان الذي لا ذكر بعده لا النسيان الذي يعقبه الذكرك في الحال حتى لو قدر أنه نسي
شيئا فإنه يذكره آياه في الحال وسيأتي مزيد بيان لذلك في باب نسيان القرآن ان شاء الله تعالى وقد
تقدمت بقية فوائد حديث ابن عباس في بدء الوحي (قوله حدثنا خالد بن يزيد) هو الكاهلي وأبو
بكر هو ابن عباس بالتحاينة والمجعة وأبو حصين بفتح أوله عثمان بن عاصم وذو كوان هو أبو صالح
السمان (قوله كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم) كذا الهب بضم أوله على البناء
للمجهول وفي بعض ما بفتح أوله بحذف الفاعل فالمحذوف هو جبريل صرح به إسرائيل في روايته
عن أبي حصين أخرجه الاسماعيلي ولفظه كان جبريل يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم
القرآن في كل رمضان والى هذه الرواية أشار المصنف في الترجمة (قوله القرآن كل عام مرة) سقط
لفظ القرآن لغير الكشميهني زاد إسرائيل عند الاسماعيلي فيصبح وهو أجدود بالخير من الريح
المرسلة وهذه الزيادة غريبة في حديث أبي هريرة وانما هي محقوقة من حديث ابن عباس
(قوله فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه) في رواية إسرائيل عرضتين وقد تقدم ذكر
الحكمة في تكرار العرض في السنة الأخيرة ويحتمل أيضا أن يكون السر في ذلك أن رمضان من
السنة الأولى لم يقع فيه مدارس لوقوع ابتداء النزول في رمضان ثم فتر الوحي ثم تابع فوقعت
المدارس في السنة الأخيرة مرتين ليستوي عدد السنين والعرض (قوله وكان يعتكف في كل
عام عشرة افاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه) ظاهره أنه اعتكف عشرين يوما من
رمضان وهو مناسب لفعل جبريل حيث ضاعف عرض القرآن في تلك السنة ويحتمل أن يكون
السبب ما تقدم في الاعتكاف أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف عشرة افسافر عما فلم
يعتكف فاعتكف من قابل عشرين يوما وهذا انما يتأتى في سفر ووقع في شهر رمضان وكان
رمضان من سنة تسع دخل وهو صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك وهذا بخلاف القصة المتقدمة
في كتاب الصيام انه شرع في الاعتكاف في أول العشر الاخير فلما رأى ما صنع أزواجه من
ضرب الاخيرة تركه ثم اعتكف عشر في شوال ويحتمل اتحاد القصة ويحتمل أيضا أن تكون
القصة التي في حديث الباب هي التي أوردها مسلم وأصلها عند البخاري من حديث أبي سعيد
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور العشر التي في وسط الشهر فاذا استقبل إحدى
وعشرين رجعا فأقام في شهر رجاور فبسه تلك الليلة التي كان يرجع فيها ثم قال اني كنت أجاور
هذه العشر الوسط ثم بدلى أن أجاور العشر الاواخر فجاور العشر الاخير الحديث
فيكون المراد بالعشرين العشر الاوسط والعشر الاخير (قوله ما القراء من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي الذين اشتهروا بحفظ القرآن والتصدى لتعليمه
وهذا اللفظ كان في عرف السلف أيضا لمن تفقه في القرآن وذكر فيه ستة أحاديث * الأول

* حدثنا خالد بن يزيد حدثنا
أبو بكر عن أبي حصين
عن ذكوان عن أبي
هريرة قال كان يعرض
على النبي صلى الله عليه
وسلم القرآن كل عام مرة
فعرض عليه مرتين في
العام الذي قبض فيه وكان
يعتكف في كل عام عشرة
فاعتكف عشرين في العام
الذي قبض فيه * (باب القراء
من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم) * حدثنا حفص
ابن عمر حدثنا شعبة عن
عمرو عن ابراهيم

عن عمرو هو ابن مرة وقد نسب المصنف في المناقب من هذا الوجه وذهل الكرماني فقال هو عمرو بن عبد الله أبو اسحق السبيعي وليس كما قال (قوله عن مسروق) جاء عن ابراهيم وهو النخعي فيه شيخ آخر أخرجه الحاكم من طريق أبي سعيد المؤدب عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله وهو مقلوب فان المحفوظ في هذا عن الاعمش عن أبي وائل عن مسروق كما تقدم في المناقب ويحتمل أن يكون ابراهيم جده عن شيخين والاعمش جده عن شيخين (قوله خذوا القرآن من أربعة) أي تعلموه منهم والأربعة المذكورون اثنان من المهاجرين وهما المبدأ بهما واثنان من الانصار وسالم هو ابن معقل مولى أبي حذيفة ومعاذ هو ابن جبل وقد تقدم هذا الحديث في مناقب سالم مولى أبي حذيفة من هذا الوجه وفي أوله ذكر عبد الله بن مسعود عند عبد الله بن عمرو فقال ذلك رجل لا أزال أحبه بعد ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خذوا القرآن من أربعة فبدأ به فذكر حديث الباب ويستفاد منه محبة من يكون ماهر في القرآن وأن البداية بالرجل في الذكر على غيره في أمر اشتراك فيه مع غيره يدل على تقدمه فيه وتقدم بقية شرحه هناك وقال الكرماني يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أراد الاعلام بما يكون بعده أي أن هؤلاء الأربعة يبقون حتى ينفردوا بذلك وتعقب بأنهم لم ينفردوا بل الذين مهروا في تجويد القرآن بعد العصر النبوي أضعاف المذكورين وقد قتل سالم مولى أبي حذيفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم في وقعة اليمامة ومات معاذ في خلافة عمرو مات أبي وابن مسعود في خلافة عثمان وقد تأخر زيد بن ثابت وانتهت اليه الرئاسة في القراءة وعاش بعدهم زمانا طويلا فالظاهر أنه أمر بالاختصاص في الوقت الذي صدر فيه ذلك القول ولا يلزم من ذلك أن لا يكون أحد في ذلك الوقت شاركهم في حفظ القرآن بل كان الذين يحفظون مثل الذين حفظوه وأزيد منهم جماعة من الصحابة وقد تقدم في غزوة بدر معونة أن الذين قبلوا بها من الصحابة كان يقال لهم القراءة وكانوا سبعين رجلا * الحديث الثاني (قوله حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي) كذا لا أكثر وحكى الحياني أنه وقع في رواية الاصيلي عن الجرجاني حدثنا حفص بن عمر حدثنا أبي وهو خطأ مقلوب وليس لحفص بن عمر أب يروي عنه في الصحيح وإنما هو عمر بن حفص ابن غياث بالغين المعجمة والتحتانية والمثلثة وكان أبوه قاضي الكوفة وقد أخرج أبو نعيم الحديث المذكور في المستخرج من طريق سهل بن جحر عن عمر بن حفص بن غياث ونسبه ثم قال أخرجه البخاري عن عمر بن حفص (قوله حدثنا شقيق بن سلمة) في رواية مسلم والنسائي جميعا عن اسحق عن عبدة عن الاعمش عن أبي وائل وهو شقيق المذكور وجاء عن الاعمش فيه شيخ آخر أخرجه النسائي عن الحسن بن اسمعيل عن عبدة بن سليمان عنه عن أبي اسحق عن هبيرة بن يريم ٢ عن ابن مسعود فان كان محفوظا حتم أن يكون للاعمش فيه طريقان والافاسحق وهو ابن راهويه أمثمن من الحسن بن اسمعيل مع أن المحفوظ عن أبي اسحق فيه ما أخرجه أحمد وابن أبي داود من طريق الثوري واسرائيل وغيرهما عن أبي اسحق عن خير بن الحاء المعجمة مصغر عن ابن مسعود فحصل الشذوذ في رواية الحسن بن اسمعيل في موضعين (قوله خطبنا عبد الله بن مسعود فقال والله لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعا وسبعين سورة) زاد عاصم عن بدر عن عبد الله وأخذت بقية القرآن عن أصحابه وعند اسحق بن راهويه في روايته المذكورة

عن مسروق ذكر
عبد الله بن عمرو عبد الله
ابن مسعود فقال لا أزال
أحبه سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يقول خذوا
القرآن من أربعة من عبد
الله بن مسعود وسالم ومعاذ
وأبي بن كعب * حدثنا عمر
ابن حفص حدثنا أبي حدثنا
الاعمش حدثنا شقيق بن
سلمة قال خطبنا عبد الله بن
مسعود فقال والله لقد
أخذت من في رسول الله
صلى الله عليه وسلم بضعا
وسبعين سورة

٢ قوله يريم بحتاية أوله
وزن عظيم اه تقريب
اه من هامش الاصل

والله لقد علم أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنى من أعلمهم بكتاب الله
وما أنا بخيرهم قال شقيق
جلس في الخلق أسمع
ما يقولون فما سمعت راداً
يقول غير ذلك * حدثنا محمد
ابن كثير أخبرنا سفيان عن
الاعمش عن ابراهيم عن
علقمة قال كذا بحمص
فقرأ ابن مسعود سورة
يوسف

في أوله ومن يغلل يات بما غل يوم القيامة ثم قال على قراءة من تأمر ونهى أن أقرأ وقد قرأت على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفي رواية النسائي وأبي عوانة وابن أبي داود
من طريق ابن شهاب عن الاعمش عن أبي وائل قال خطبنا عبد الله بن مسعود على المنبر فقال
ومن يغلل يات بما غل يوم القيامة غلوا مصاحفكم وكيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن
نابت وقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله وفي رواية خير بن مالك المذكورة بيان
السبب في قول ابن مسعود هذا ولفظه لما أمر بالمصاحف أن تغير سواء ذلك عبد الله بن مسعود
فقال من استطاع وقال في آخره أفأترك ما أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية
له فقال اني غال مصحفي فمن استطاع أن يغل مصحفه فليفعل وعند الحالك من طريق أبي ميسرة
قال رحلت فاذا أنا بالاشعري وحذيفة وابن مسعود فقال ابن مسعود والله لا أدفعه يعني مصحفه
أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره (قوله والله لقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم أنى من أعلمهم بكتاب الله) وقع في رواية عبدة وأبي شهاب جميعاً عن الاعمش أنى أعلمهم بكتاب
الله بحذف من وزادوا أعلم أن أحداً أعلم مني لرحلت اليه وهذا لا ينبغي اثبات من فاته نفي العلمية
ولم ينف المساواة وسببنا من يزيل ذلك في الحديث الرابع (قوله وما أنا بخيرهم) يستفاد منه أن
الزيادة في صفة من صفات الفضل لا تقضي الأفضلية المطلقة فالعلمية بكتاب الله لا تستلزم
العلمية المطلقة بل يحتمل أن يكون غيره أعلم منه بعلوم أخرى فلهذا قال وما أنا بخيرهم وسببنا
في هذا البحث في باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه ان شاء الله تعالى (قوله قال شقيق) أي بالاسناد
المذكور (جلس في الخلق) بفتح المهملة واللام (فأسمع راداً يقول غير ذلك) يعني لم يسمع
من يخالف ابن مسعود يقول غير ذلك أو المراد من يرد قوله ذلك ووقع في رواية مسلم قال شقيق
جلس في خلق أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فما سمعت أحداً يرد ذلك ولا يعيبه وفي رواية أبي
شهاب فلما نزل عن المنبر جلس في الخلق فما أحد ينكر ما قال وهذا يخص عموم قوله أصحاب
محمد صلى الله عليه وسلم من كان منهم بالكوفة ولا يعارض ذلك ما أخرجه ابن أبي داود من طريق
الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود فذكر نحو حديث
الباب وفيه قال الزهري فبلغني أن ذلك كرهه من قول ابن مسعود رجال من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم لأنه محمول على أن الذين كرهوا ذلك من غير الصحابة الذين شاهدتهم شقيق
بالكوفة ويحتمل اختلاف الجهة فالذي نفي شقيق أن أحداً رده أو عابه وصف ابن مسعود بأنه
أعلمهم بالقرآن والذي أثبتته الزهري ما يتعلق بأمره بغل المصاحف وكان من أمر ابن مسعود بغل
المصاحف كتبها وأخفاها ثلاثاً تخرج فتعدهم وكان ابن مسعود رأى خلاف ما رأى عثمان ومن
وافقه في الاقتصار على قراءة واحدة والغامع لذلك أو كان لا ينكر الاقتصار لما في عدمه من
الاختلاف بل كان يريد أن تكون قراءته هي التي يعول عليها دون غيرها لما له من المزية في ذلك
مما ليس لغيره كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلامه فلما فاته ذلك ورأى أن الاقتصار على قراءة زيد ترجيح
بغير مرجح عنده اختار استقرار القراءة على ما كانت عليه على أن ابن أبي داود ترجم باب رضى ابن
مسعود بعد ذلك بما صنع عثمان لكن لم يورد ما يصرح بمطابقة ما ترجم به * الحديث الثالث قوله
كذا بحمص فقرأ ابن مسعود سورة يوسف هذا ظاهره أن علقمة حضر القصة وكذا أخرجه

الاسماعيلي عن أبي خليفة عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه وأخرجه أبو نعيم من طريق يوسف
القاضي عن محمد بن كثير فقال فيه عن علقمة قال كان عبد الله بن جهمص وقد أخرجه مسلم
من طريق ٢ جري عن الأعمش ولفظه عن عبد الله بن مسعود قال كنت بجمص فقرأت فذكر
الحديث وهذا يقتضي أن علقمة لم يحضر القصة وانما نقلها عن ابن مسعود وكذا أخرجه أبو
عوانة من طريق عن الأعمش ولفظه كنت جالساً بجمص وعنداً جعد عن أبي معاوية عن الأعمش
قال عن عبد الله أنه قرأ سورة يوسف ورواية أبي معاوية عند مسلم لكن أحال بها (قوله) فقال
رجل ما هكذا أنزلت لم أقف على اسمه وقد قيل انه نبيك بن سنان الذي تقدمت له مع ابن مسعود
في القرآن قصة غير هذه لكن لم أر ذلك صريحاً وفي رواية مسلم فقال لي بعض القوم أقرأ علينا
فقرأت عليهم سورة يوسف فقال رجل من القوم ما هكذا أنزلت فان كان السائل هو القائل والا
ففيه مبهمة آخر (قوله) فقال قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية مسلم فقلت ويحك
والله لقد أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) ووجدته ربيع الخمر هي جملة حالية ووقع
في رواية مسلم فيمنعاً أنا كلمة اذ وجدت منه ربيع الخمر (قوله) فضر به الحد في رواية مسلم
فقلت لا تبرح حتى أجلدك قال جلده الحد قال النووي هذا محمول على أن ابن مسعود كانت له
ولاية اقامة الحد ونيابة عن الامام اعموماً واما خصوصاً وعلى أن الرجل اعترف بشربها
بلا عذر والا فلا يجب الحد بمجرد ربيعها وعلى أن التكذيب كان بانكار بعضه جاهلاً اذ لو
كذب به حقيقة لكفر فقد أجعوا على أن من جحد حرفاً مجمعاً عليه من القرآن كفر اه
والاحتمال الاول جيد ويحتمل أيضاً أن يكون قوله فضر به الحد أي رفعه الى الامير فضر به
فأسند الضرب الى نفسه مجاز الكونه كان سيفاً فيه وقال القرطبي انما أقام عليه الحد لانه جعل
له ذلك من له الولاية أو لانه رأى انه قام عن الامام بواجب أو لانه كان ذلك في زمان ولايته السكوفة
فانه وليها في زمن عمر وصدر من خلافة عثمان انتهى والاحتمال الثاني موجه وفي الاخير غفلة
عمافي أول الخبر ان ذلك كان بجمص ولم يلها ابن مسعود وانما دخلها غازيا وكان ذلك في خلافة
عمر وأما الجواب الثاني عن الرائحة فيرده النقل عن ابن مسعود انه كان يرى وجوب الحد
بمجرد وجود الرائحة وقد وقع مثل ذلك لعثمان في قصة الوليد بن عقبة ووقع عند اسماعيل اثر
هذا الحديث النقل عن علي أنه أنكر على ابن مسعود جلده الرجل بالرائحة وحدها اذ لم يقر ولم
يشهد عليه وقال القرطبي في الحديث حجة على من يمنع وجوب الحد بالرائحة كالخنفية وقد قال
به مالك وأصحابه وجماعة من أهل الحجاز (قلت) والمسئلة خلافة شهيرة وللمانع أن يقول اذا احتل
ان يكون أقر سقط الاستدلال بذلك ولما حكى الموفق في المغني الخلاف في وجوب الحد بمجرد
الرائحة اختار أن لا يحد بالرائحة وحدها بل لابد معها من قرينة كأن يوجد سكران أو يتيقأها
ولمحوه أن يوجد جماعة شهروا بالفسق ويوجد معهم خمر ويوجد من أحدهم رائحة الخمر
وحكى ابن المنذر عن بعض السلف ان الذي يجب عليه الحد بمجرد الرائحة من يكون مشهوراً
بأدمان شرب الخمر وقيل بنحو هذا التفصيل فيمن شك وهو في الصلاة هل خرج منه ربيع أو لا فان
فان ذلك وجود رائحة دل ذلك على وجود الحد فينوضاً وان كان في الصلاة فيلنصرف
ويحمل ما ورد من ترك الموضوع مع الشك على ما اذا تجرد الظن عن القرينة وسيكون لنا عودة الى

٢ قوله جري في نسخة
جري ويجري اه

فقال رجل ما هكذا أنزلت
فقال قرأت على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
أحسنتم ووجدته ربيع
الخمر فقال أتجمع أن
تكذب بكتاب الله وتشرب
الخمر فضر به الحد * حدثنا
عمر بن حفص حدثنا أبي
حدثنا الأعمش

حدثنا مسلم عن مسروق
قال قال عبد الله رضي الله
عنه والله الذي لا اله غيره
ما أنزلت سورة من كتاب
الله إلا أنا أعلم أين أنزلت ولا
أنزلت آية من كتاب الله إلا
أنا أعلم فيمن أنزلت ولولا علم
أحد أعلم مني بكتاب الله
تبلغه الأبل لركت إليه
* حدثنا حفص بن عمر
حدثناهمام حدثنا قتادة
قال سألت أنس بن مالك
رضي الله عنه من جمع
القرآن على عهد النبي صلى
الله عليه وسلم قال أربعة
كلهم من الأنصار أبي بن
كعب ومعاذ بن جبل وزيد
ابن ثابت وأبو زيد

هذه المسئلة في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى وأما الجواب عن الثالث فبيد أيضاً لكن يحتمل أن
يكون ابن مسعود كان لا يرى عواخذة السكران بما يصدر منه من الكلام في حال سكره وقال
القرطبي يحتمل أن يكون الرجل كذب ابن مسعود ولم يكذب بالقرآن وهو الذي يظهر من قوله
ما هكذا أنزلت فان ظاهره انه أثبت انزالها ونفي الكيفية التي أوردتها ابن مسعود وقال الرجل
ذلك اما جهلا منه أو قلة حفظ أو عدم ثبت بعنه عليه السكر وسيأتي مزيد بحث في ذلك في كتاب
الطلاق ان شاء الله تعالى * الحديث الرابع (قوله حدثنا مسلم) هو أبو الضحى الكوفي وقع كذلك
في رواية أبي حنيفة عن الأعمش عند الاسماعيلي وفي طبقة مسلم هذا رجلان من أهل الكوفة
يقال لكل منهما مسلم أحدهما يقال له الأعمش والآخر يقال له البطين فالأول هو مسلم بن كيسان
والثاني مسلم بن عمران ولم أر لهما أحداً منهما رواية عن مسروق فاذا أطلق مسلم عن مسروق
عرف انه هو أبو الضحى ولو اشتراكوا في أن الأعمش روى عن الثلاثة (قوله قال عبد الله) في رواية
قطبة عن الأعمش عند مسلم عن عبد الله بن مسعود (قوله والله) في رواية جريح عن الأعمش
عند ابن أبي داود قال عبد الله لما صنع بالمصاحف ما صنع والله إلى آخره (قوله فيمن أنزلت) في
رواية الكشميهني فيما أنزلت ومثله في رواية قطبة وجريح (قوله ولولا أعلم أحد أعلم مني بكتاب الله
تبلغه الأبل) في رواية الكشميهني تبلغني وهي رواية جريح (قوله لركت إليه) تقدم في
الحديث الثاني بلقظ لرحت إليه ولابي عبيد من طريق ابن سيرين ثبت أن ابن مسعود قال لو
أعلم أحد تبلغني الأبل لأحدث عهداً بالعريضة الأخيرة مني لأتيتته أو قال لتكلفت ان آتيت
وكأنه احتجز بقوله تبلغني الأبل عن لا يصل إليه على الواحد مال كونه كان لا يركب البحر
فقيده بالبر لأنه كان جازماً بأنه لا أحد يفوقه في ذلك من البشر فاحتجز عن سكان السماء وفي
الحديث جواز ذكر الانسان نفسه بما فيه من الفضيلة بقدر الحاجة ويحمل ما ورد من ذم ذلك
على من وقع ذلك منه خيراً أو عجباً * الحديث الخامس حديث أنس ذكره من وجهين (قوله
سألت أنس بن مالك من جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال أربعة كلهم من
الأنصار) في رواية الطبري من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في أول الحديث افتخر الحبيان
الأوس والخزرج فقال الأوس منا أربعة من أهله العرش سعد بن معاذ ومن عدلت شهادته
شهادة رجلين خزيمة بن ثابت ومن غسلته الملائكة حنظلة بن أبي عامر ومن حجتة الدبر عاصم بن
ثابت فقال الخزرج منا أربعة جمعوا القرآن لم يجمعهم غيرهم فذكرهم (قوله وأبو زيد) تقدم في
مناقب زيد بن ثابت من طريق شعبة عن قتادة قلت لأنس من أبو زيد قال احد عمو مني وتقدم بيان
الاختلاف في اسم أبي زيد هناك وجوزت هناك أن لا يكون لقول أنس أربعة مفهوم لكن رواية
سعيد التي ذكرتها الآن من عند الطبري صريحة في الحصر وسعيد ثبت في قتادة ويحتمل مع ذلك
ان مراد أنس لم يجمعهم غيرهم أي من الأوس بقية بقية المفارقة المذكورة ولم يردني ذلك عن
المهاجرين ثم في رواية سعيد أن ذلك من قول الخزرج ولم يفصح باسم قائل ذلك لكن لما أورده
أنس ولم يعقبه كان كانه قائل به ولا سيما وهو من الخزرج وقد أجاب القاضي أبو بكر الباقلاني
 وغيره عن حديث أنس هذا باجوبة * أحدها أنه لا مفهوم له فلا يلزم أن لا يكون غيرهم جمعه
* ثانيها المراد لم يجمعهم على جميع الوجوه والقراآت التي نزل بها الأولئك * ثالثها لم يجمع ما نسخ

منه بعد قلاوته وما لم ينسخ الأولئك وهو قريب من الثاني * رابعها أن المراد بجمعه تلقينه من
 في رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بواسطة بخلاف غيرهم فيجوز أن يكون تلقى بعضه بواسطة
 * خامسها أنهم تصدوا لآلقائه وتعلمه فاشتهروا به وخنى حال غيرهم عن عرف حالهم فحصر ذلك
 فيهم بحسب علمه وليس الأمر في نفس الأمر كذلك أو يكون السبب في خفائهم أنهم خافوا غائلة
 الرياء والعجب وأمن ذلك من أظهره * سادسها المراد بالجمع الكتابة فلا يتقن أن يكون غيرهم جمعه
 حفظاً عن ظهر قلب وأما هؤلاء فجمعه كتابة وحفظوه عن ظهر قلب * سابعها المراد أن أحدا
 لم ينسخ بأنه جمعه بمعنى أكمل حفظه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الأولئك بخلاف
 غيرهم فلم ينسخ بذلك لأن أحدا منهم لم يكمله الا عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين
 نزلت آخرة منه ففعل هذه الآية الأخيرة وما أشبهها ما حضرها الأولئك الأربعة ممن جمع
 جميع القرآن قبلها وإن كان قد حضرها من لم يجمع غيرها الجمع اليبين * ثامننا ان المراد بجمعه
 السمع والطاعة له والعمل بموجبه وقد أخرج أحمد في الزهد من طريق أبي الزاهد بن رجلا أن
 أبا الدرداء فقال ان ابنى جمع القرآن فقال اللهم غفرا انما جمع القرآن من سمع له وأطاع وفي غالب
 هذه الاحتمالات تكلف ولا سيما الاخير وقد أومت قبل هذا الى احتمال آخر وهو أن المراد اثبات
 ذلك للخروج دون الاوس فقط فلا يتقن ذلك عن غير القبيلتين من المهاجرين ومن جاء بعدهم
 ويحتمل أن يقال انما اقتصر عليهم أنس لتعلق غرضه بهم ولا يخفى بعده والذي يظهر من كثير من
 الاحاديث ان أبا بكر كان يحفظ القرآن في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد تقدم في المبعث
 انه بنى مسجدا بقناع داره فكان يقرأ فيه القرآن وهو محمول على ما كان نزل منه اذ ذاك وهذا
 مما لا يرتاب فيه مع شدة حرص أبي بكر على تلقى القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم و فراغ باله له
 وهما بمكة وكثرة ملازمة كل منهما للآخر حتى قالت عائشة كما تقدم في الهجرة انه صلى الله
 عليه وسلم كان يأتهم بكرة وعشية وقد صحح مسلم حديث يوم القوم اقرؤهم لكتاب الله
 وتقدمت الإشارة اليه وتقدم انه صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن يؤم في مكانه لما عرض فيدل
 على أنه كان أقرأهم وتقدم عن علي أنه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي صلى الله
 عليه وسلم وأخرج النسائي بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر قال جمعت القرآن فقرأت به كل ليلة
 فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقرأ في شهر الحديث وأصله في الصحيح وتقدم في الحديث الذي
 مضى ذكر ابن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة وكل هؤلاء من المهاجرين وقد ذكر أبو عبيد القراء
 من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فعند من المهاجرين الخلفاء الأربعة وطلحة وسعد وابن
 مسعود وحذيفة وسالم وأبا هريرة وعبد الله بن السائب والعبادلة ومن النساء عائشة وحفصة
 وأم سلمة ولكن بعض هؤلاء انما أكمل بعد النبي صلى الله عليه وسلم فلا يرد على الحصر المذكور
 في حديث أنس وعبد ابن أبي داود في كتاب الشريعة من المهاجرين أيضا عيم بن أوس الداري
 وعقبة بن عامر ومن الانصار عبادة بن الصامت ومعاذ الذي يكنى أبا حليمه وجمع بن حارثة وفضالة
 ابن عبيد ومسلمة بن مخلد وغيرهم وصرح بأن بعضهم انما جمعه بعد النبي صلى الله عليه وسلم ومن
 جمعه أيضا أبو موسى الأشعري ذكره أبو عمر والداني وعبد بعض المتأخرين من القراء عمرو بن
 العاص وسعد بن عباد وأم ورقة (قوله تابعه الفضل بن موسى عن حسين بن واقد عن ثمامة عن

* تابعه الفضل عن حسين
 ابن واقد عن ثمامة عن أنس
 * حدثنا علي بن أسد حدثنا
 عبد الله بن المنثني حدثني
 ثابت البناني وثمانية عن

أنس) هذا التعليق وصله اسحق بن راهويه في مسنده عن الفضل بن موسى به ثم أخرجه المصنف من طريق عبد الله بن المثنى حدثني ثابت البناني وثمالة عن أنس قال مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة فذكر الحديث في الفرواية قتادة من وجهين أحدهما التصريح بصيغة الحصر في الأربعة ثانيهما ذكر أبي الدرداء بدل أبي بن كعب فاما الأول فقد تقدم الجواب عنه من عدة أوجه وقد استنكره جماعة من الأئمة قال المازري لا يلزم من قول أنس لم يجمعه غيرهم أن يكون الواقع في نفس الامر كذلك لان التقدير انه لا يعلم ان سواهم جمعه والافكيكف الاحاطة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم في السلاوة وهذا لا يتم الا ان كان لقي كل واحد منهم على انفراده وأخبره عن نفسه أنه لم يكمل له جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا في غاية البعد في العادة واذا كان المرجح الى ما في علمه لم يلزم أن يكون الواقع كذلك قال وقد تقدم بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة ولا متمسك لهم فيه فانا لانسلم حمله على ظاهره سلمناه ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الامر كذلك سلمناه لكن لا يلزم من كون كل واحد من الجمل الغفير لم يحفظه كله أن لا يكون حفظ مجموعهم الجمل الغفير وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه بل اذا حفظ الكل السكلى ولو على التوزيع كفى واستدل القرطبي على ذلك ببعض ما تقدم من أنه قتل يوم اليمامة سبعون من القراء وقتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يثر معونة مثل هذا العدد قال وانما خص أنس الأربعة بالذكر لشدة تعلقه بهم دون غيرهم أو لكونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم وأما الوجه الثاني من المخالفة فقال الاسماعيلي هذان الحديتان مختلفان ولا يجوزان في الصحيح مع تباينهما بل الصحيح أحدهما وحرم البيهقي بان ذكر أبي الدرداء وهم والصواب أبي بن كعب وقال الداودي لا أرى ذكر أبي الدرداء محفوظا (قلت) وقد أشار البخاري الى عدم الترجيح باستواء الطرفين فطريق قتادة على شرطه وقدوافقه عليها في أحدي الروايتين عنه وطريق ثابت أيضا على شرطه وقدوافقه عليها أيضا ثمانية في الرواية الاخرى لكن مخرج الرواية عن ثابت وثمالة بموافقة وقد وقع عن عبد الله بن المثنى وفيه مقال وان كان عند البخاري مقبولا لكن لاتعادل روايته رواية قتادة ويرجح رواية قتادة حديث عمر في ذكر أبي بن كعب وهو خاتمة أحاديث الباب ولعل البخاري أشار بانخراجه الى ذلك لتصريح عمر بترجيحه في القراءة على غيره ويحتمل أن يكون أنس حدث بهذا الحديث في وقتين فذكر مرة أبي بن كعب ومرة بدله أبا الدرداء وقد روى ابن أبي داود من طريق محمد بن كعب القرظي قال جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة من الانصار معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأبي بن كعب وأبو الدرداء وأبو أيوب الانصاري واسناده حسن مع ارساله وهو شاهد جيد لحديث عبد الله بن المثنى في ذكر أبي الدرداء وان خالفه في العدد والمعدود من طريق الشعبي قال جمع القرآن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة منهم أبو الدرداء ومعاذ وأبو زيد بن ثابت وهوؤلاء الأربعة هم الذين ذكروا في رواية عبد الله بن المثنى واسناده صحيح مع ارساله فلهذا در البخاري ما أكثر اطلاعه وقد تبين بهذه الرواية المرسلة قوة رواية عبد الله بن المثنى وأن روايته أصلا والله أعلم وقال الكرماني لعل السامع كان يعتقد أن هؤلاء الأربعة لم يجمعوا وكان أبو الدرداء ممن جمع فقال أنس ذلك ردا عليه وأتى بصيغة الحصر ادعاء ومبالغة ولا يلزم منه النفي عن غيرهم

أنس قال مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة أبو الدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت

وأبو زيد قال ونحن ورثناه * حدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا يحيى عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال عمر بن الخطاب وأقرؤنا وألندع من نحن أبي وأبي يقول أخذته من في رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أتركه لشيء قال الله تعالى ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها * (باب فضل فاتحة الكتاب) * (٤٩) حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يحيى ابن سعيد أخبرنا شعبة قال

حدثني حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد بن المعلى قال كنت أصلي فدعاني النبي صلى الله عليه وسلم فلم أجبه قلت يا رسول الله اني كنت أصلي قال ألم يقل الله استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم ثم قال ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قبل أن تخرج من المسجد فأخذ بيدي فلما أردنا أن نخرج قلت يا رسول الله انك قلت ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قال الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته * حدثنا محمد بن المثنى حدثنا وهب حدثنا هشام عن محمد عن معبد عن أبي سعيد الخدري قال كفي مسير لنا فنزلنا فجاءت جارية فقالت ان سيدا حتى سليم وان نفرنا غيب فهل منكم راق فقام معهما رجل ما كنا نأمنه برقية فراه فبرأ فأمر لنا بثلاثين شاة وسقانا لبنا فلما رجع قلنا له أكنكت تحسن رقية أو كنت ترقى قال لا ما رقيت الا بأمر الكتاب قلنا لا نتحدثوا شيئا حتى نأتي

بطريق الحقيقة والله أعلم (قوله) وأبو زيد قال ونحن ورثناه (القائل ذلك هو أنس وقد تقدم وفي مناقب زيد بن ثابت قال قتادة قلت رمن أبو زيد قال أحد عومتي وتقدم في غزوة بدر من وجه آخر عن قتادة عن أنس قال مات أبو زيد وكان بدريا ولم يترك عقباً وقال أنس ونحن ورثناه وقوله أحد عومتي يرد قول من سمي أبازيد المذكور سعد بن عبيد بن النعمان أحد بني عمرو بن عوف لأن أنسا خزرجي وسعد بن عبيد أوسى وإذا كان كذلك أحق أن يكون سعد بن عبيد ممن جمع ولم يطلع أنس على ذلك وقد قال أبو أحمد العسكري لم يجمعهم من الأوس غيره وقال محمد بن حبيب في الخبر سعد بن عبيد ونسبه كان أحد من جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية الشعبي التي أشرت إليها المغيرة بن سعد بن عبيد وبين أبي زيد فانه ذكرهما جميعاً فدل على انه غير المراد في حديث أنس وقد ذكر ابن أبي داود في جمع القرآن قيس بن أبي صعصعة وهو خزرجي وقد تقدم انه يكنى أبازيد وسعد بن المذخر بن أوس بن زهير وهو خزرجي أيضاً لكن لم أر التصريح بأنه يكنى أبازيد ثم وجدت عند ابن أبي داود ما يرفع الاشكال من أصله فانه روى بإسناد على شرط البخاري الى عامة عن أنس ان أبازيد الذي جمع القرآن اسمه قيس بن السكن قال وكان رجلاً مناسن بن عدي بن النجار أحد عومتي ومات ولم يدع عقباً ونحن ورثناه قال ابن أبي داود حدثنا أنس بن خالد الانصاري قال هو قيس بن السكن من زعموا من بني عدي ابن النجار قال ابن أبي داود مات قريباً من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فذهب علمه ولم يؤخذ عنه وكان عقباً بدرياً * الحديث السادس (قوله يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري (قوله عن حبيب بن أبي ثابت) عند الاسماعيلي حدثه حبيب (قوله أبي أقرؤنا) كذا لا كثروبه جزم المزني في الاطراف فقال ليس في رواية صدقة ذكر علي (قلت) وقد ثبت في رواية النسفي عن البخاري فأول الحديث عنده على أقضانا وأبي أقرؤنا وقد أحق الديماطي في نسخته في حديث الباب ذكر علي وليس بجيد لانه ساقط من رواية الفربري التي عليها مدار روايته وقد تقدم في تفسير البقرة عن عمرو بن علي عن يحيى القطان بسنده هذا وفيه ذكر علي عند الجميع (قوله من نحن أبي) أي من قراءه ونحن القول فخواه ومعناه والمراد به هنا القول وكان أبي بن كعب لا يرجع عما حفظه من القرآن الذي تلقاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو أخبره غيره ان تلاوته نسخت لانه اذا سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم حصل عنده القطع به فلا يزول عنه ما أخبره غيره أن تلاوته نسخت وقد استدلل عليه عمر بالآية الدالة على النسخ وهو من أوضح الاستدلال في ذلك وقد تقدم بقية شرحه في التفسير (قوله يا) نزل فاتحة الكتاب ذكر فيه حديثين * أحدهما حديث أبي سعيد بن المعلى في انها أعظم سورة في القرآن والمراد بالعظم عظم القدر بالثواب المرتب على قراءتها وان كان غيرها أطول منها وذلك لما اشتملت عليه من المعاني المناسبة لذلك وقد تقدم شرح ذلك مبسوطاً في أول التفسير * ثانيهما

(٧ - فتح الباري سح)

أنسأل النبي صلى الله عليه وسلم فلما قدسنا المدينة ذكراه للنبي صلى الله عليه وسلم فقال وما كان يدريه أنها رقية أقسموا واضر بواي بسهم

حديث أبي سعيد الخدري في الرقية بفاتحة الكتاب وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاجارة وهو ظاهر الدلالة على فضل الفاتحة قال القرطبي اختصت الفاتحة بانها مبدأ القرآن وحاوية لجميع علومه واحتواها على الثناء على الله والاقرار بعبادته والاخلاص له وسؤال الهداية منه والاشارة الى الاعتراف بالعجز عن القيام بنعمه والى شأن المعاد وبيان عاقبة الجاحدين الى غير ذلك مما يقتضى أنها كلها موضع الرقية وذكر الرويانى فى البحران البسمله أفضل آيات القرآن وتعقب بمحدث آية الكرسي وهو الصحيح (قوله وقال أبو معمر حدثنا عبد الوارث الخ) أراد بهذا التعليق التصريح بالتحديث من محمد بن سيرين لهشام ومن معبد لمحمد فانه فى الاسناد الذى ساقه أولا بالنعنة فى الموضوعين وقد وصله الاسماعيلي من طريق محمد بن يحيى الذهلى عن أبي معمر كذلك وذكر أبو على الجبائى انه وقع عند القابسي عن أبي زيد السندى الى محمد بن سيرين وحدثني معبد بن سيرين بواو العطف قال والصواب حذفها (قوله يا) فضل سورة البقرة) أورد فيه حديثين الاول (قوله عن سليمان) هو الاعمش ولشعبة فيه شيخ آخر وهو منصور أخرجه أبو داود عن حفص بن عمر عن شعبة عنه وأخرجه النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة كذلك وجع غندر عن شعبة فأخرجه مسلم عن أبي موسى وبندار وأخرجه النسائي عن بشر بن خالد ثلاثتهم عن غندر أما الاولان فحالا عنه عن شعبة عن منصور وأما بشر فقال عنه عن شعبة عن الاعمش وكذا أخرجه أحمد عن غندر (قوله عن عبد الرحمن) هو ابن يزيد النخعي (قوله عن أبي مسعود) فى رواية أحمد عن غندر عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة عن أبي مسعود وقال فى آخره قال عبد الرحمن ولقيت أبا مسعود فحدثني به وسميت نحوه للمصنف من وجه آخر فى باب كم يقرأ من القرآن وأخرجه فى باب من لم يقرأ بأسان يقول سورة كذا من وجه آخر عن الاعمش عن ابراهيم عن عبد الرحمن وعلقمة جميعهما عن أبي مسعود فكان ابراهيم حمله عن علقمة أيضا بعد ان حدثه به عبد الرحمن عنه كمالى عبد الرحمن أبا مسعود فحمله عنه بعد ان حدثه به علقمة وأبو مسعود هذا هو عقبه بن عمرو والانصارى البدرى الذى تقدم بيان حاله فى غزوة بدر من المغازى ووقع فى رواية عبدوس بن بداه بن مسعود وكذا عند الاصيلي عن أبي زيد المروزي وصوبه الاصيلي فأخطأ فى ذلك بل هو تصحيف قال أبو على الجبائى الصواب عن أبي مسعود وهو عقبه بن عمرو (قلت) وقد أخرجه أحمد من وجه آخر عن الاعمش فقال فيه عن عقبه بن عمرو (قوله من قرأ بالآيتين) كذا اقتصر البخارى من المتن على هذا القدر ثم حول السند الى طريق منصور عن ابراهيم بالسند المذكور وأكمل المتن فقال من آخر سورة البقرة فى ليلة كئنتاه وقد أخرجه أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة فقال فيه من سورة البقرة لم يقل آخر فلعل هذا هو السر فى تحويل السند ليسوقه على لفظ منصور على انه وقع فى رواية غندر عند أحمد بلنظ من قرأ الآيتين فى الاخيرتين فعلى هذا فيكون اللفظ الذى ساقه البخارى لفظ منصور وليس بينه وبين لفظ الاعمش الذى حوله عنه مغايرة فى المعنى والله أعلم (قوله من آخر سورة البقرة) يعنى من قوله تعالى آمن الرسول الى آخر السورة وآخر الآية الاولى المصير ومن ثم الى آخر السورة آية واحدة وأما ما اكتسبت فليست رأس آية باتفاق العاديين وقد أخرج على بن سعيد العسكرى فى ثواب القرآن حديث الباب من طريق عاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش عن علقمة بن قيس عن

* وقال أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا هشام حدثنا محمد بن سيرين حدثنا معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري بهذا (باب فضل سورة البقرة) * حدثنا محمد بن كثير أخبرنا شعبة عن سليمان عن ابراهيم عن عبد الرحمن عن أبي مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأ بالآيتين * وحدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن منصور عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن أبي مسعود رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة فى ليلة

٢ قوله عن أبي زيد المروزي كذا فى نسخة وفى أخرى عن أبي أحمد الجرجاني

عقبه بن عمرو بلفظ من قرأه ما بعد العشاء الأخيرة أجزأنا آمن الرسول الى آخر السورة ومن
حديث النعمان بن بشير رفعه ان الله كتب كتاباً أنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة وقال في
آخره آمن الرسول وأصله عند الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم ولا يبيد في
فضائل القرآن من هرسل جبير بن نفير نحوه وزاد فأقرؤهما وعلوهما أبناءكم ونساءكم فانهما
قرآن وصلاة ودعاء (قوله كفتاه) أي أجزأنا عنه من قيام الليل بالقرآن وقيل أجزأنا عنه
عن قراءة القرآن مطلقاً سواء كان داخل الصلاة أم خارجها وقيل معناه أجزأناه فيما يتعلق
بالاعتقاد لما اشتملنا عليه من الايمان والاعمال اجالا وقيل معناه كفتاه كل سوء وقيل كفتاه
شر الشيطان وقيل دفعنا عنه شر الانس والجن وقيل معناه كفتاه ما حصل له بسببهما من
الثواب عن طلب شيء آخر وكانهما اختصتا بذلك لما تضمنتا من الشفاء على العبادة بحملي
اقتيادهم الى الله وابتهالهم ورجوعهم اليه وما حصل لهم من الاجابة الى مطلوبهم وذكر
الكرمانى عن النووى انه قال كفتاه عن قراءة سورة الكهف وآية الكرسي كذا نقل عنه جازما
به ولم يقل ذلك النووى وانما قال مانصه قيل معناه كفتاه من قيام الليل وقيل من الشيطان
وقيل من الآفات ويحتمل من الجميع هذا آخر كلامه وكان سبب الوهم ان عند النووى عقب
هذا باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي فلعل النسخة التي وقعت للكرمانى سقط منها لفظ
باب وصحفت فضل فصارت وقيل واقتصر النووى في الاذكار على الاول والثالث فقلنا ثم قال فات
ويجوز ان يراد الاولان انتهى وعلى هذا أقول يجوز ان يراد جميع ما تقدم والله أعلم والوجه
الاول ورد صريحاً من طريق عاصم عن علقمة عن أبي مسعود رفعه من قرأ خاتمة البقرة
أجزأت عنه قيام ليلة ويؤيد الرابع حديث النعمان بن بشير رفعه ان الله كتب كتاباً وأنزل
منه آيتين ختم بهما سورة البقرة لا يقرآن في دار فقر بهما الشيطان ثلاث ليال أخرجه الحاكم
وصححه وفي حديث معاذ لما أمسك الجنى وآية ذلك أنه لا يقرأ أحد منكم خاتمة سورة البقرة
فيدخل أحد منا بيته تلك الليلة أخرجه الحاكم أيضاً الحديث الثاني حديث أبي هريرة تقدم
شرحه في الوكالة وقوله في آخره صدقت وهو كذب وهو من التميم البليغ لأنه لما أوهم مدحه
بوصفه الصدق في قوله صدقت استدركني الصدق عنه بصيغة مباغلة والمعنى صدقت في هذا
القول مع ان عادته الكذب المستمر وهو كقولهم قد يصدق الكذوب وقوله ذاك شيطان كذا
لذا كثرت تقدم في الوكالة انه وقع هنا ذاك الشيطان واللام فيه للجنس أو العهد الذهني من الوارد
ان لكل آدمي شيطاناً وكل به أو اللام بدل من التضمير كأنه قال ذاك شيطانك أو المراد الشيطان
المذكور في الحديث الآخر حيث قال في الحديث ولا يقربك شيطان وشرحه الطيبي على هذا
فقال هو أي قوله فلا يقربك شيطان مطلق شائع في جنسه والثاني فرد من افراد ذلك الجنس وقد
استشكل الجمع بين هذه القصة وبين حديث أبي هريرة أيضاً الماضي في الصلاة وفي التفسير
وغيرهما انه صلى الله عليه وسلم قال ان شيطاناً ثقلت على البارحة الحديث وفيه ولو لا دعوة أخي
سليمان لا أصبح من بوطاسارية وتقرير الاشكال انه صلى الله عليه وسلم امتنع من امساكهم من أجل
دعوة سليمان عليه السلام حيث قال وهب لي ملكاً لا ينبغي لاحد من بعدي قال الله تعالى فسخرنا
له الريح ثم قال والشياطين وفي حديث الباب ان أباهريرة أمسك الشيطان الذي رآه وأراد حمله

كفتاه وقال عثمان
ابن الهيثم حدثنا عوف
عن محمد بن سيرين عن
أبي هريرة رضي الله عنه
قال وكاني رسول الله صلى
الله عليه وسلم يحفظ زكاة
رمضان فأنا أت فجعل
يحثون الطعام فأخذته
فقلت لا ترفعنك الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقص
الحديث فقال اذا أويت
الى فراشك فاقرأ آية الكرسي
لم يزل معك من الله حافظ
ولا يقربك شيطان حتى
تصبح فقال النبي صلى الله
عليه وسلم صدقت وهو
كذب ذاك الشيطان

الى النبي صلى الله عليه وسلم والجواب انه يحتمل أن يكون المراد بالشيطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم أن يوثقه هورأس الشياطين الذي يلزم من التمكن منه التمكن منهم فيضاهي حينئذ ما حصل لسليمان عليه السلام من تسخير الشياطين فيما يريد والتوقيع منهم والمراد بالشيطان في حديث الباب اما شيطانه بخصوصه أو آخر في الجمله لانه يلزم من تمكنه منه اتباع غيره من الشياطين في ذلك التمكن أو الشيطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم بربطه تبدى له في صفته التي خلق عليها وكذلك كانوا في خدمة سليمان عليه السلام على هبة منهم واما الذي تبدى لابي هريرة في حديث الباب فكان على هيئة الأدميين فلم يكن في امساكه مضاهاة لملك سليمان والعلم عند الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب فضل الكهف** في رواية أبي الوقت فضل سورة الكهف وسقط لفظ باب في هذا والذي قبله والثلاثة بعده لعبر أبي ذر **(قوله)** حدثنا زهير هو ابن معاوية **(قوله)** عن البراء في رواية الترمذي من طريق شعبة عن أبي اسحق سمعت البراء **(قوله)** كان رجل قيل هو أسيد بن حضير كما سيأتي من حديثه نفسه بعد ثلاثة أبواب لكن فيه أنه كان يقرأ سورة البقرة وفي هذا أنه كان يقرأ سورة الكهف وهذا ما هره التعداد وقد وقع قريب من القصة التي لا سيد لها ثبت بن قيس بن شماس لكن في سورة البقرة أيضا وأخرج أبو داود من طريق مرسله قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم ألم ترنا بن قيس لم تزل داره البارحة تزهق عصا بيح قال فله قرأ سورة البقرة فستل قال قرأت سورة البقرة ويحتمل أن يكون قرأ سورة البقرة وسورة الكهف جميعا أو من كل منهما **(قوله)** بشطين جمع شطن بفتح المعجمة وهو الحبل وقيل بشرط طوله وكأنه كان شديدا الصعوبة **(قوله)** وجعل فرسه يتقر بنون وفاء ومهملة وقد وقع في رواية لمسلم تنقز بقاف وزاي وخطأه عباس فان كان من حيث الرواية فذاك والافعناها هنا واضح **(قوله)** تلك السكينة بمهملة وزن عظيمة وحكى ابن قرقول والصغاني فيها كسرا ولها والتشديد بلفظ المراد في الممدية وقد نسب ابن قرقول للعربي وانه حكاه عن بعض أهل اللغة وتكرر لفظ السكينة في القرآن والحديث فروى الطبري وغيره عن علي قال هي ريح هفافة لها وجه كوجه الانسان وقيل لها رأسان وعن مجاهد لها رأس كراس الهرة وعن الربيع بن أنس لعينها شعاع وعن السدي السكينة طست من ذهب من الجنة يغسل فيها قلوب الانبياء وعن أبي مالك قال هي التي ألقى فيها موسى الألواح والنورا والعصى وعن وهب بن منبه هي روح من الله وعن الضمالي بن مزاحم قال هي الرحمة وعنه هي سكون القلب وهذا اختيار الطبري وقيل هي الطمانينة وقيل الوقار وقيل الملائكة ذكره الصغاني والذي يظهر أنهم مقولة بالاشتراك على هذه المعاني فيحمل كل موضع وردت فيه على ما يليق به والذي يليق بحديث الباب هو الاول وليس قول وهب يعيد وأما قوله فأرسل الله سكينة عليه وقوله هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين فيحتمل الاول ويحتمل قول وهب والضمالي فقد أخرج المصنف حديث الباب في تفسير سورة النجم كذلك وأما التي في قوله تعالى فيه سكينة من ربكم فيحتمل قول السدي وأبي مالك وقال النووي المختار أنها شيء من المخلوقات فيه طمأنينة ورجوة ومعه الملائكة **(قوله)** تنزلت في رواية الكشميهني تنزل بضم اللام بغير تاء والاصل تنزل وفي رواية الترمذي تنزلت مع القرآن أو على القرآن ﴿قوله﴾ **باب فضل سورة النجم** في رواية

(باب فضل الكهف)
حدثنا عمرو بن خالد حدثنا
زهير حدثنا أبو اسحق عن
البراء قال كان رجل يقرأ
سورة الكهف والى جانبه
حصان مربوط بشطينين
فتغشاه سجاجة فجعلت تدنو
وتدنو وجعل فرسه يتقر فلما
أصبح أتى النبي صلى الله عليه
وسلم فذكر ذلك له فقال تلك
السكينة تنزلت بالقرآن
(باب فضل سورة النجم)
حدثنا اسمعيل قال حدثني
مالك

عن زيد بن أسلم عن أبيه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يسير في بعض
أسفاره وعمر بن الخطاب
يسير معه ليلا فساله عمر عن
شيء فلم يجبه رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثم سأله فلم يجبه
ثم سأله فلم يجبه فقال عمر
ثكلتك أمك نزلت رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثلاث
مرات كل ذلك لا يجيبك قال
عمر فركت بعيري حتى كنت
أمام الناس وخشيت أن
ينزل في قرآن فأنشبت أن
سمعت صارخا يصرخ قال
فقلت لقد خشيت أن
يكون نزل في قرآن قال
فجئت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فسألت عليه فقال
لقد أنزل علي الليلة سورة
لهي أحب الي مما طلعت
عليه الشمس ثم قرأنا فتحنا
لك فتحا مبينا * (باب فضل
قل هو الله أحد) * فيه عمرة
عن عائشة عن النبي صلى الله
عليه وسلم * حدثنا عبد الله
ابن يوسف أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن عبد الله بن
عبد الرحمن بن أبي صعصعة
عن أبيه عن أبي سعيد
الخدري أن رجلا سمع رجلا
يقول قل هو الله أحد يرددها
فلما أصبح جاء إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فذكر
ذلك له وكان الرجل يتقالها
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذى نفسي بيده إنها تعدل ثلث القرآن * وزاد أبو عمر

غير أبي ذر فضل سورة الفتح بغير باب (قوله عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره) تقدم في غزوة الفتح وفي التفسير أن هذا السياق صورته الارسل وان الاسماعيلي والبرازا أخرجاه من طريق محمد بن خالد بن عثمان عن مالك بصريح الاتصال ولفظه عن أبيه عن عمر ثم وجدته في التفسير من جامع الترمذي من هذا الوجه فقال عن أبيه سمعت عمر ثم قال حديث حسن غريب وقد رواه بعضهم عن مالك فأسأله فأشار إلى الطريق التي أخرجه البخاري وما وافقها وقد بينت في المقدمة أن في أثناء السياق ما يدل على أنه من رواية أسلم عن عمر لقوله فيه قال عمر فركت بعيري إلى آخره وتقدمت بقية شرحه في تفسير سورة الفتح (قوله باب) فضل قل هو الله أحد فيه عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم) هو طرف من حديث أوله أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا على سرية فكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختم بقل هو الله أحد الحديث وفي آخره أخبر أنه أن الله يحبه وسيأتي موصولا في أول كتاب التوحيد بتمامه وتقدم في صفة الصلاة من وجه آخر عن أنس وبينت هناك الاختلاف في تسميته وذكر فيه بعض فوائده وأحلت ببقية شرحه على كتاب التوحيد وذهل الكرماني فقال قوله فيه عمرة أي روت عن عائشة حديثا في فضل سورة الاخلاص ولما لم يكن على شرطه لم يذكره بنصه واكتفى بالإشارة إليه اجمالا كذا قال وغنل عما في كتاب التوحيد والله أعلم (قوله عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة) هذا هو المحفوظ وكذا هو في الموطأ ورواه أبو صفوان الأموي عن مالك فقال عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه أخرجه الدارقطني وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن أبيه ومع من طريق يحيى القطان ثلاثتهم عن مالك وقال بعده ان الصواب عبد الرحمن بن عبد الله كما في الاصل وكذا قال الدارقطني وأخرجه النسائي أيضا من وجه آخر عن اسمعيل بن جعفر عن مالك كذلك وقال بعده الصواب عبد الرحمن بن عبد الله وقد تقدم مثل هذا الاختلاف في حديث آخر عن مالك في كتاب الاذان (قوله أن رجلا سمع رجلا يقرأ قل هو الله أحد يرددها) القارئ هو قتادة بن النعمان أخرجه أحمد من طريق أبي الهيثم عن أبي سعيد قال يأت قتادة بن النعمان يقرأ من الليل كله قل هو الله أحد لا يزيد عليها الحديث والذي سمعته لعنه أبو سعيد راوى الحديث لانه أخوه لأمه وكانا تجاورين وبذلك جزم ابن عبد البر فكانه أجهم نفسه وأخاه وقد أخرجه الدارقطني من طريق اسحق بن الطباع عن مالك في هذا الحديث بلفظ ان لي جار يقوم بالليل لي فليقرأ الا بقل هو الله أحد (قوله يقرأ قل هو الله أحد) في رواية محمد بن جهم يقرأ قل هو الله أحد كلها يرددها (قوله وكان الرجل) أي السائل (قوله يتقالها) بتشديد اللام وأصله يتقالها أي يعتقد أنها قليلة وفي رواية ابن الطباع المذكورة كأنه يقلها وفي رواية يحيى القطان عن مالك فكانت تستقلها والمراد استقلال العمل لا التقصيص (قوله وزاد أبو عمر) قال الدمياطي هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المنقري وخالفه المزني تبعه ابن عساكر فجزم بأنه اسمعيل بن ابراهيم الهذلي وهو الصواب وان كان كل من المنقري والهذلي يكنى أبا عمر وكلاهما من شيوخ البخاري لكن هذا الحديث انما يعرف بالهذلي بل لا يعرف للمنقري عن اسمعيل بن جعفر شيئا وقد وصله النسائي والاسماعيلي من طرق عن أبي

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذى نفسي بيده إنها تعدل ثلث القرآن * وزاد أبو عمر

معمر اسمعيل بن ابراهيم الهذلي (قوله) حدثنا اسمعيل بن جعفر عن مالك (هو من رواه) الاقران (قوله) أخبرني أخي قتادة بن النعمان (هو أخوه لأمه) أمهما أنيسة بنت عمرو بن قيس بن مالك من بني النجار (قوله) فلما أصبحنا أتى الرجل النبي صلى الله عليه وسلم نحوه) يعني نحوه الحديث الذي قبله ولفظه عند الاسماعيلي فقال يا رسول الله ان فلانا قام الليلة يقرأ من السجدة قل هو الله أحد فساق السورة يرددها لا ين يد عليها وكان الرجل يتقالتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم انها تعدل ثلث القرآن (قوله) ابراهيم (هو النخعي) والضمك المشرق بكسر الميم وسكون المجهمة وفتح الراء نسبة الى مشرق بن زيد بن جشم بن حاشد بطن من همدان قيده العسكري وقال من فتح الميم فقد صنف كأنه يشير الى قول ابن أبي حاتم مشرق موضع وقد ضبطه بفتح الميم وكسر الراء الدارقطني وابن ما كولا وتبعهما ابن السمعاني في موضع ثم غفل فذكره بكسر الميم كما قال العسكري لكن جعل قافه فاعو فعبه ابن الاثير فأصاب والضمك المذكور هو ابن شراحيل ويقال شراحيل وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر يأتي في كتاب الادب قرنه فيه بأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي سعيد الخدري وحكي البزاران بعضهم زعم أنه الضمك بن مزاحم وهو غلط (قوله) أي عجزاً أحدكم (بكسر الجيم) (قوله) أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة) لعل هذه قصة أخرى غير قصة قتادة بن النعمان وقد أخرج أحد والنسائي من حديث أبي مسعود الانصاري مثل حديث أبي سعيد بهذا (قوله) فقال الله الواحد الصمد ثلث القرآن) عند الاسماعيلي من رواية أبي خالد الجرجاني عن الاعمش فقال يقرأ قل هو الله أحد فهي ثلث القرآن فكان رواية الباب بالمعنى وقد وقع في حديث أبي مسعود المذكور نظير ذلك ويحتمل أن يكون سمي السورة بهذا الاسم لاشتغالها على الصفتين المذكورتين أو يكون بعض رواه كان يقرأها كذلك فقد جاء عن عمر أنه كان يقرأ الله أحد الله الصمد بغير قل في أولها (قوله) قال الفريرى سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم وراق أبي عبد الله يقول قال أبو عبد الله عن ابراهيم مرسل وعن الضمك المشرق مسند) ثبت هذا عند أبي ذر عن شيوخي والمراد أن رواية ابراهيم النخعي عن أبي سعيد منقطعة ورواية الضمك عنه متصلة وأبو عبد الله المذكور هو البخاري المصنف وكان الفريرى ماسمع هذا الكلام منه فحمله عن أبي جعفر عنه وأبو جعفر كان يورق البخاري أي ينسخه وكان من الملازمين له والعارفين به والمكثرين عنه وقد ذكر الفريرى عنه في الحج والمظالم والاعتماد وغيرها فواتد عن البخاري ويؤخذ من هذا الكلام أن البخاري كان يطلق على المنقطع لفظ المرسل وعلى المتصل لفظ المسند والمشهور في الاستعمال أن المرسل ما يضيفه التابعي الى النبي صلى الله عليه وسلم والمسند ما يضيفه الصحابي الى النبي صلى الله عليه وسلم بشرط أن يكون ظاهر الاسناد اليه الاتصال وهذا الثاني لا ينافي ما أطلقه المصنف (قوله) ثلث القرآن) حمله بعض العلماء على ظاهره فقال هي ثلث باعتبار معاني القرآن لانه أحكام وأخبار وتوجيه وقد اشتملت هي على القسم الثالث فكانت ثلثاً بهذا الاعتبار ويستأنس لهذا بما أخرجه أبو عبيدة من حديث أبي الدرداء قال جزأ النبي صلى الله عليه وسلم القرآن ثلاثة أجزاء فجعل قل هو الله أحد جزءاً من أجزاء القرآن وقال القرطبي اشتملت هذه السورة على اسمين من أسماء الله تعالى يتضمنان جميع أوصاف الكمال لم يوجد في غيرها من السور وهما الاحد الصمد لانهما

حدثنا اسمعيل بن جعفر عن مالك بن أنس عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أخبرني أخي قتادة بن النعمان أن رجلاً قام في زمن النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ من السجدة قل هو الله أحد لا يزيد عليها فلما أصبحنا أتى الرجل النبي صلى الله عليه وسلم نحوه حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الاعمش حدثنا ابراهيم والضمك المشرق عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصحبه أي عجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة فشق ذلك عليهم وقالوا أي نأ يطبق ذلك يا رسول الله فقال الله الواحد الصمد ثلث القرآن قال الفريرى سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم وراق أبي عبد الله يقول قال أبو عبد الله عن ابراهيم مرسل وعن الضمك المشرق مسند

يدلان على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال وبيان ذلك أن الواحد يشعر بوجوده الخاص الذي لا يشاركه فيه غيره والصمد يشعر بجميع أوصاف الكمال لانه الذي انتهى اليه سودده فكان مرجع الطلب منه واليه ولا يتم ذلك على وجه التحقيق الا لمن حاز جميع خصال الكمال وذلك لا يصلح الا لله تعالى فلما اشتملت هذه السورة على معرفة الذات المقدسة كانت بالنسبة الى تمام المعرفة بصفات الذات وصفات الفعل ثلثا اه وقال غيره تضمنت هذه السورة توجيه الاعتقاد وصدق المعرفة وما يجب اثباته لله من الاحدية المنافية لمطلق الشراكة والصمدية المنبثقة له جميع صفات الكمال الذي لا يلحقه نقص وثنى الولد والوالد المقرر لكمال المعنى وثنى الكف المتضمن لنفى الشبهة والنظير وهذه مجامع التوحيد الاعتقادي ولذلك عادت ثلث القرآن لان القرآن خبر وانشاء والانشاء أمر ونهى وإباحة والخبر خبر عن الخالق وخبر عن خلقه فاخلاصت سورة الاخلاص الخبر عن الله وخلصت قارئها من الشرك الاعتقادي ومنهم من جعل المثلية على تحصيل الثواب فقال معنى كونها ثلث القرآن أن ثواب قرائتها يحصل للقارئ مثل ثواب من قرأ ثلث القرآن وقيل مثله بغير تضعيف وهي دعوى بغير دليل ويؤيد الاطلاق ما أخرجه مسلم من حديث أبي الدرداء قد كره نحو حديث أبي سعيد الاخير وقال فيه قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن ولمسلم أيضا من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احشدوا قساقرا عليكم ثلث القرآن فخرج فقرأ قل هو الله أحد ثم قال ألا انها تعدل ثلث القرآن ولاي عبس من حديث أبي بن كعب من قرأ قل هو الله أحد فكاثما قرأ ثلث القرآن واذا حمل ذلك على ظاهره فهل ذلك اثلث من القرآن معين أو لاى ثلث فرض منه فيه نظروا يلزم على الثاني أن من قرأها ثلاثا كان كمن قرأ ختمة كاملة وقيل المراد من عمل بما تضمنته من الاخلاص والتوحيد كان كمن قرأ ثلث القرآن وادعى بعضهم أن قوله تعدل ثلث القرآن يختص بصاحب الواقعة لانه لما رتدها في ليلته كان كمن قرأ ثلث القرآن بغير ترديد قال القاسمي ولعل الرجل الذي جرى له ذلك لم يكن يحفظ غيرها فلذلك استقل عمله فقال له الشارع ذلك ترغيبا له في عمل الخير وان قل وقال ابن عبد البر من لم يتأول هذا الحديث أخلص عن أجاب فيه بالرأى وفي الحديث اثبات فضل قل هو الله أحد وقد قال بعض العلماء انها تضاهي كلمة التوحيد لما اشتملت عليه من الجمل المثبتة والنافية مع زيادة تعليل ومعنى النفي فيها أنه الخالق الرزاق المعبود لانه ليس فوقه من يمنعه كالوالد ولا من يساويه في ذلك كالكف ولا من يعينه على ذلك كالولد وفيه القاء العالم المسائل على أصحابه واستعمال اللفظ في غير ما يتبادر للفهم لان المتبادر من اطلاق ثلث القرآن أن المراد ثلث حجه المكتوب مثلا وقد ظهر أن ذلك غير مراد * (تبسيه) * أخرج الترمذي والحاكم وأبو الشيخ من حديث ابن عباس رفعه اذا زلزلت تعدل نصف القرآن والكافرون تعدل ربع القرآن وأخرج الترمذي أيضا وابن أبي شيبه وأبو الشيخ من طريق سلمة بن وردان عن أنس أن الكافرون والنصر تعدل كل منهم ما ربع القرآن واذا زلزلت تعدل ربع القرآن زاد ابن أبي شيبه وأبو الشيخ وآية الكريسي تعدل ربع القرآن وهو حديث ضعيف لضعف سلمة وان حسنه الترمذي فلعله تساهل فيه لكونه من فضائل الاعمال وكذا صحح الحاكم حديث ابن عباس وفي سنده بيان بن المغيرة وهو ضعيف عندهم ﴿ قوله ﴾

(باب فضل المعوذات)
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب
 عن عروة عن عائشة رضي
 الله عنها أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان إذا
 اشكى يقرأ على نفسه
 بالمعوذات وينفث فلما اشتد
 وجعه كنت أقرا عليه
 وأمسح بيده رجاء بركتها
 * حدثنا قتيبة بن سعيد
 حدثنا المنفل بن فضالة عن
 عقيل عن ابن شهاب عن
 عروة عن عائشة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان إذا
 أوى إلى فراشه كل ليلة جمع
 كففيه ثم نفث فيهما فقرأ فيهما
 قل هو الله أحد وقل أعوذ
 برب الفلق وقل أعوذ برب
 الناس ثم مسح بهما
 ما استطاع من جسده يبدأ
 بهما على رأسه ووجهه
 وما أقبل من جسده يفعل
 ذلك ثلاث مرات *(باب
 نزول السكينة والملائكة
 عند قراءة القرآن * وقال
 الليث حدثني يزيد بن الهاد
 عن محمد بن إبراهيم عن
 أسيد بن حضير قال

باب فضل المعوذات أي الإخلاص والفلق والناس وقد كنت جاوزت في باب الوفاة
 النبوية من كتاب المغازي أن الجمع فيه بناء على أن أقل الجمع اثنان ثم ظهر من حديث هذا الباب
 أنه على الظاهر وأن المراد بأنه كان يقرأ بالمعوذات أي السور الثلاث وذو سورة الإخلاص
 معها ما تغلبها لما اشتملت عليه من صفة الرب وإن لم يصرح فيها بلفظ التعويذ وقد أخرج
 أصحاب السنن الثلاثة وأحمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث عقبة بن عامر قال قال لي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس تعوذ
 بهن فإنه لم يتعوذ بمثلهن وفي لفظ أقرأ المعوذات دبر كل صلاة فذكرهن (قوله) كان إذا اشكى
 يقرأ على نفسه بالمعوذات الحديث تقدم في الوفاة النبوية من طريق عبد الله بن المبارك عن
 يونس عن ابن شهاب وأحلت بشرحه على كتاب الطب ورواية عقيل عن ابن شهاب في هذا
 الباب وإن اتحد سندهما الذي قبله من ابن شهاب فصاعدا لكان فيهما أنه كان يقرأ المعوذات عند
 النوم فهي مغايرة لحديث مالك المذكور والذي يترجح أنهما حديثان عند ابن شهاب بسند واحد
 عن بعض الرواة عنه مالم يس عند بعض فأما مالك ومعه يونس وزيد بن سعد عند مسلم فلم
 يختلف الرواة عنهم في أن ذلك كان عند الوجع ومنهم من قيده بمرض الموت ومنهم من زاد فيه فعل
 عائشة ولم يفسر أحد منهم المعوذات وأما عقيل فلم يختلف الرواة عنه في ذلك عند النوم ووقع في
 رواية يونس من طريق سليمان بن بلال عنه أن فعل عائشة كان بأمره صلى الله عليه وسلم وسيأتي
 في كتاب الطب وقد جعلهما أبو مسعود حديثا واحدا وتعقبه أبو العباس لطريق وفتق بينهما
 خلف وتبعه المزني والله أعلم وسيأتي شرحه في كتاب الطب إن شاء الله تعالى (قوله) ما
 نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن كذا جمع بين السكينة والملائكة ولم يقنع في
 حديث الباب ذكر السكينة ولا في حديث البراء الماشني في فضل سورة الكهف ذكر الملائكة
 ففعل المصنف كان يرى أنهما قصة واحدة ولعله أشار إلى أن المراد بالظلة في حديث الباب
 السكينة لكن ابن بطلال جزم بأن الظلة السحابة وأن الملائكة كانت فيها ومعها السكينة قال
 ابن بطلال قضية الترجمة أن السكينة تنزل أبداع الملائكة وقد تقدم بيان الخلاف في السكينة
 ما هي وما قال النووي في ذلك (قوله) وقال الليث (الح) واصله أبو عبيد في فضائل القرآن عن يحيى
 ابن بكير عن الليث بالاسنادين جميعا (قوله) حدثني يزيد بن الهاد هو ابن أسامة بن عبد الله بن
 شداد بن الهاد (قوله) عن محمد بن إبراهيم هو التميمي وهو من صغار التابعين ولم يدرك أسيد بن
 حضير فروايت عنه منقطعة لكن الاعتماد في وصل الحديث المذكور على الاسناد الثاني قال
 الاسماعيلي محمد بن إبراهيم عن أسيد بن حضير مرسل وعبد الله بن خباب عن أبي سعيد متصل ثم
 ساقه من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن يزيد بن الهاد بالاسنادين جميعا وقال هذه
 الطريق على شرط البخاري (قلت) وجاء عن الليث فيه اسناد ثالث أخرجه النسائي من طريق
 شعيب بن الليث وداود بن منصور كلاهما عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال
 عن يزيد بن الهاد بالاسناد الثاني فقط وأخرجه مسلم والنسائي أيضا من طريق إبراهيم بن
 سعد عن يزيد بن الهاد بالاسناد الثاني لكن وقع في روايته عن أبي سعيد عن أسيد بن حضير
 وفي لفظ عن أبي سعيد أن أسيد بن حضير قال لكن في سياقه ما يدل على أن أباسعيد إنما جله عن

أسيدفائه قال في أثناؤه قال أسيدنفشيت أن يطايحي فغدوت على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فالحديث من مسند أسيد بن خضير وليحي بن بكير فيه عن الليث اسناد آخر أخرجه أبو عبيد
 أيضا من هذا الوجه فقال عن ابن شهاب عن أبي بن كعب بن مالك عن أسيد بن خضير (قوله) بينما
 هو يقرأ من الليل سورة البقرة في رواية ابن أبي ليلى عن أسيد بن خضير بينما أنا أقرأ سورة فلما
 انتهت إلى آخرها أخرجه أبو عبيد ويستفاد منه أنه ختم السورة التي ابتدأها ووقع في رواية
 إبراهيم بن سعد المذكورة بينما هو يقرأ في مرده أي في المكان الذي فيه القمر وفي رواية أبي بن
 كعب المذكورة أنه كان يقرأ على ظهر بيته وهذا مغاير للقصة التي فيها أنه كان في مرده وفي
 حديث الباب أن ابنه كان إلى جانبه وفرسه مربوطة بنفسه أن تطأه وهذا كله مخالف لكونه
 كان حينئذ على ظهر البيت الآن يراد بظهر البيت خارجه لأعلاه فتحد القصة (قوله) إذ
 جالت الفرس فسكت فسكت في رواية إبراهيم بن سعد أن ذلك تكرر ثلاث مرار وهو يقرأ
 وفي رواية ابن أبي ليلى سمعت رجعة من خلفي حتى ظننت أن فرسي تنطلق (قوله) فلما اجتريه بجيم
 ومثناة وراء ثقيله والضمير لولده أي اجتري ولده من المكان الذي هو فيه حتى لا تطأه الفرس ووقع في
 رواية القابسي أخرجه بحجة ثقيلة وراة خفيفة أي عن الموضع الذي كان به خشية عليه (قوله) رفع
 رأسه إلى السماء حتى ما يراها كذا فيه باختصار وقد أورد أبو عبيد كاملا ولفظه رفع رأسه
 إلى السماء فاذا هو يمثل الظلة فيها أمثال المصابيح عرجت إلى السماء حتى ما يراها وفي رواية
 إبراهيم بن سعد فقامت إليه فاذا مثل الظلة فوق رأسي فيها أمثال السرج فعرجت في الجحوق حتى
 ما أراها (قوله) أقرأ ابن خضير أي كان ينبغي أن تستمر على قراءتك وليس أمره بالقراءة في حالة
 التحديث وكأنه استحضر صورة الحال فصار كأنه حاضر عنده لما رأى ما رأى فكانه يقول
 استمر على قراءتك لتستمر لك البركة بنزول الملائكة واستماعها لقراءتك وفهم أسيد ذلك فأجاب
 بعذره في قطع القراءة وهو قوله خفت أن تطايحي أي خشيت أن استمرت على القراءة أن تطأ
 الفرس ولدي ودل سياق الحديث على محافضة أسيد على خشوعه في صلاته لأنه كان يمكنه أول
 ما جالت الفرس أن يرفع رأسه وكأنه كان بلغه حديث النهي عن رفع المصلي رأسه إلى السماء فلم
 يرفعها حتى اشتد به الخطب ويحتمل أن يكون رفع رأسه بعد انتهاء صلاته فلهذا غامد به الحال
 ثلاث مرات ووقع في رواية ابن أبي ليلى المذكورة أقرأ بأبعينك وهي كنية أسيد (قوله) دنت
 لصوتك في رواية إبراهيم بن سعد تستمع لك وفي رواية ابن كعب المذكورة وكان أسيد حسن
 الصوت وفي رواية يحيى بن أيوب عن يزيد بن الهاد عند الاستماع لي أيضا أقرأ أسيد فقد أوتيت
 من مزامير آل داود وفي هذه الزيادة إشارة إلى الباعث على استماع الملائكة لقراءته (قوله) ولو
 قرأت في رواية ابن أبي ليلى أما أنك لو مضيت (قوله) ما يتوارى ٢ منهم في رواية إبراهيم بن سعد
 ما تستمر منهم وفي رواية ابن أبي ليلى لرأيت إلا عجب قال النووي في هذا الحديث جواز رؤية
 اتحاد الأمة للملائكة كذا أطلق وهو صحيح لكن الذي يظهر التقييد بالصالح مثلا والحسن
 الصوت قال وفيه فضيلة القراءة وانها سبب نزول الرحمة وحضور الملائكة (قلت) الحكم
 المذكور أعم من الدليل فالذي في الرواية انما نشأ عن قراءة خاصة من صورة خاصة بصفة خاصة
 ويحتمل من الخصوصية ما لم يذكر والاولو كان على الإطلاق لحصل ذلك لكل قارئ وقد أشار في

بينما هو يقرأ من الليل سورة
 البقرة وفرسه مربوطة عنده
 إذ جالت الفرس فسكت
 فسكنت فسكت فسكت
 الفرس ثم قرأ جالت الفرس
 فانصرف وكان ابنه يحيى
 قريبا منها فأشفق أن تصيبه
 فلما اجتريه رفع رأسه إلى
 السماء حتى ما يراها فلما
 أصبح حدث النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال له أقرأ يا ابن
 خضير أقرأ يا ابن خضير قال
 فأشفقت يا رسول الله أن
 تطأيحي وكان منها قريبا
 فرفعت رأسي فانصرفت إليه
 فرفعت رأسي إلى السماء
 فاذا مثل الظلة فيها أمثال
 المصابيح فخرجت حتى
 لا أراها قال وتدرى ما ذلك
 قال لا قال تلك الملائكة
 دنت لصوتك ولو قرأت
 لاصحبت ينظر الناس إليها
 لا تتوارى منهم قال ابن
 الهاد وحدثني هذا الحديث
 عبد الله بن خباب عن أبي
 سعيد الخدري عن أسيد بن
 خضير

٢ قوله ما يتوارى هكذا
 بنسخ الشرح والذي في
 المتن بايدينا لا تتوارى كما تراه
 بالهامش اه

آخر الحديث بقوله ما يتوارى منهم الى أن الملائكة لا تستغراقهم في الاستماع كانوا يسقرون على عدم الاختفاء الذي هو من شأنهم وفيه منقبة لاسيد بن حضير وفضل قراءة سورة البقرة في صلاة الليل وفضل الخشوع في الصلاة وان التشاغل بشئ من أمور الدنيا ولو كان من المباح قد يفتوت الخير الكثير فكيف لو كان بغير الامر المباح **(قوله ما)** من قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم الاماين الدفتين) أي ما في المصحف وليس المراد أنه ترك القرآن مجوعا بين الدفتين لان ذلك يخالف ما تقدم من جمع أبي بكر ثم عثمان وهذه الترجمة للرد على من زعم أن كثيرا من القرآن ذهب لذهاب جلته وهو شئ اختلقه الروافض لتصحیح دعواهم أن التنصيص على امامة علي واستحقاقه الخلافة عند موت النبي صلى الله عليه وسلم كان ثابتا في القرآن وأن العصاية كتموه وهي دعوى باطلة لانهم لم يكتفوا مثل أمت عندي بمنزلة هرون من موسى وغيرهما من الطواهر التي قد تسلبهم امن يدعى امامته كالم يكتفوا ما يعارض ذلك أو يخصص عمومه أو يقيد مطلقه وقد تلطف المصنف في الاستدلال على الرافضة بما أخرجهم عن أحد أئمتهم الذين يدعون امامته وهو محمد بن الحنفية وهو ابن علي بن أبي طالب فلو كان هناك شئ مائة معلق بأبيه لكان هو أحق الناس بالاطلاع عليه وكذلك ابن عباس فإنه ابن عم علي وأشد الناس له لزوما واطلاعا على حاله **(قوله عن عبد العزيز بن رفيع)** في رواية علي بن المديني عن سفيان حدثنا عبد العزيز أخرجه أبو نعيم في المستخرج **(قوله دخلت أنا وشداد بن معقل)** هو الاسدي الكوفي تابعي كبير من أصحاب ابن مسعود وعلى ولم يقع له في رواية البخاري ذكر الا في هذا الموضع وأبوه بالمهملة والقاف وقد أخرج البخاري في خلق أفعال العباد من طريق عبد العزيز بن رفيع عن شداد بن معقل عن عبد الله بن مسعود حديثا غير هذا **(قوله أترك النبي صلى الله عليه وسلم من شئ)** في رواية الاسماعيلي شب أسوى القرآن **(قوله الاماين الدفتين)** بالقاء تنسبة دفعة بفتح أوله وهو اللوح ووقع في رواية الاسماعيلي بين اللوحين **(قوله قال ودخلنا)** القائل هو عبد العزيز ووقع عند الاسماعيلي لم يدع الا ما في هذا المصحف أي لم يدع من القرآن ما يتلى الاما هو داخل المصحف الموجود ولا يرد على هذا ما تقدم في كتاب العلم عن علي أنه قال ما عندنا الا كتاب الله وما في هذه الصحيفة لان عليا أراد الاحكام التي كتبها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينف أن عنده أشياء أخرى من الاحكام التي لم يكن كتبها وأما جواب ابن عباس وابن الحنفية فانما أرادوا من القرآن الذي يتلى أو أرادوا ما يتعلق بالامامة أي لم يترك شيئا يتعلق بأحكام الامامة الاما هو بأيدي الناس ويؤيد ذلك ما ثبت عن جماعة من الصحابة من ذكر أشياء نزلت من القرآن فنسخت تلاوتها وبقي حكمها أو لم يبق مثل حديث عمر الشخ والشخ إذا زينا فارجوها البتة وحديث أنس في قصة القراء الذين قتلوا في بئر معونة قال فأزل الله فيهم قرآنا بلغوا عننا قومنا اننا لقد لقينا ربنا وحديث أبي بن كعب كانت الاحزاب قد راى البقرة وحديث حذيفة ما يقرؤون ربها يعني براءة وكلها أحاديث صحيحة وقد أخرج ان الضريس من حديث ابن عمر أنه كان يكره ان يقول الرجل قرأت القرآن كله ويقول ان منه قرآنا قدر رفع وليس في شئ من ذلك ما يعارض حديث الباب لان جميع ذلك مما نسخت تلاوته في حياة النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله باب فضل القرآن على سائر الكلام)** هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الترمذي عنه

(باب من قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم الاماين الدفتين) * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان عن عبد العزيز بن رفيع قال دخلت أنا وشداد ابن معقل على ابن عباس رضي الله عنه فقال له شداد ابن معقل أترك النبي صلى الله عليه وسلم من شئ قال ما ترك الاماين الدفتين قال ودخلنا على محمد بن الحنفية فسألناه فقال ما ترك الاماين الدفتين **(باب فضل القرآن على سائر الكلام)** * حدثنا هبة بن خالد أبو خالد حدثنا همام حدثنا قتادة حدثنا أنس بن مالك عن أبي موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

من حديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرب عز وجل من شغلته القرآن عن ذكرى وعن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ورجاله ثقات الاعطية العوفي فقيه ضعيف وأخرجه ابن عدى من رواية شهر بن حوشب عن أبي هريرة مرفوعاً فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه وفي اسناده عمر بن سعيد الأشج وهو ضعيف وأخرجه ابن الضريس من وجه آخر عن شهر بن حوشب مرسلاً ورجاله لا بأس بهم وأخرجه يحيى بن عبد الجيد الجاني في مسنده من حديث عمر بن الخطاب وفي اسناده صفوان بن أبي الصهباء مختلف فيه وأخرجه ابن الضريس أيضاً من طريق الجراح بن الضحاك عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رفعه خيركم من تعلم القرآن وعلمه ثم قال وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه وذلك أنه منه وحديث عثمان هذا سياً بعد أبواب بدون هذه الزيادة وقد بين العسكري أنها من قول أبي عبد الرحمن السلمي وقال المصنف في خلق أفعال العباد وقال أبو عبد الرحمن السلمي فذكره وأشار في خلق أفعال العباد إلى أنه لا يصح مرفوعاً وأخرجه العسكري أيضاً عن طاوس والحسن من قولهما ثم ذكر المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث أبي موسى (قوله مثل الذي يقرأ القرآن كالاترجة) بضم الهمزة والراء بينهما مائة ساكنة وآخره جيم ثقيلة وقد تخفف ويزاد قبلها نون ساكنة ويقال بحذف الالف مع الوجهين فتلك أربع لغات وتبلغ مع التخفيف إلى ثمانية (قوله طعمها طيب وريحها طيب) قيل خص صفة الايمان بالطعم وصفة التلاوة بالريح لان الايمان ألزم للمؤمن من القرآن اذ يمكن حصول الايمان بدون القراءة وكذلك الطعم ألزم للجوهر من الريح فقد يذهب ريح الجوهر ويبقى طعمه ثم قيل الحكمة في تخصيص الاترجة بالتمثيل دون غيرها من الفاكهة التي تجمع طيب الطعم والريح كالتفاحه لانه يتداوى بقشرها وهو مفرح بالخاصية ويستخرج من جهادها له منافع وقيل ان الجن لا تقرب البيت الذي فيه الاترجة فيناسب أن يمثل به القرآن الذي لا تقربه الشياطين وغلاف حبه أبيض فيناسب قلب المؤمن وفيها أيضاً من المزايا كبرجرمها وحسن منظرها وتفرح لونها ولين ملمسها وفي أكلها مع الالتذاذ طيب نكهة ودباغ معدة وجودة هضم ولها منافع أخرى مذكورة في المقررات ووقع في رواية شعبة عن قتادة كما سياً بعد أبواب المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل به وهي زيادة مفسرة للمراد وأن التمثيل وقع بالذي يقرأ القرآن ولا يخالف ما اشتمل عليه من أمر ونهي لا مطلق التلاوة فان قيل لو كان كذلك لكثر التقسيم كأن يقال الذي يقرأ ويعمل وعكسه والذي يعمل ولا يقرأ وعكسه والاقسام الاربعة ممكنة في غير المنافق وأما المنافق فليس له الاقسامان فقط لانه لا اعتبار بعمله اذا كان نفاقه نفاق كفر وكان الجواب عن ذلك أن الذي حذف من التمثيل قسمان الذي لا يعمل والذي لا يعمل ولا يقرأ وهما شبيهان بحال المنافق فيمكن تشبيه الاول بالريحانة والثاني بالحنظلة فاكنتي بذكر المنافق والقسمان الآخران قد ذكرا (قوله ولا ريح فيها) في رواية شعبة لها (قوله ومثل الفاجر الذي يقرأ) في رواية شعبة ومثل المنافق في الموضعين (قوله ولا ريح لها) في رواية شعبة وريحها مرسلاً واستشكلت هذه الرواية من جهة أن المرارة من أوصاف الطعوم فكيف يوصف بها الريح

مثل الذي يقرأ القرآن كالاترجة طعمها طيب وريحها طيب والذي لا يقرأ القرآن كالثمرة طعمها طيب ولا ريح فيها ومثل الفاجر الذي يقرأ القرآن كمثل الريحانة وريحها طيب وطعمها مرسلاً ومثل الفاجر الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة طعمها مرسلاً ولا ريح لها * حدثنا مسدد عن يحيى عن سفيان حدثني عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما أجلكم في أجل من خلا من الامم كما بين صلاة العصر ومغرب الشمس ومثلكم ومثل اليهود والنصارى كمثل رجل استعمل عمالاً فقال من يعمل لي الى نصف النهار على قيراط قيراط فعملت اليهود فقال من يعمل لي من نصف النهار الى العصر فعملت النصارى ثم أنتم تعملون من العصر الى المغرب بقيراطين قيراطين قالوا نحن أكثر عملاً وأقل عطاء قال هل ظلمتكم من حقكم قالوا لا قال فذلك فضلي أوتيته من شئت

وأجيب بأن رويها لما كان كرمها استعير له وصف المارة وأطلق الزركشي هنا أن هذه الرواية
 وهم وأن الصواب ما في رواية هذا الباب ولا ريب لها ثم قال في كتاب الاطعمة لما جاء فيه ولا ريب
 لها هذا أصوب من رواية الترمذي طعمها مروي بها ثم ذكر توجيهها وكأنه ما استحضر أنها
 في هذا الكتاب وتكلم عليها فلذلك نسبها للترمذي وفي الحديث فضيلة حامل القرآن وضرب
 المثل للتقريب للفهم وأن المقصود من تلاوة القرآن العمل بمآدله عليه * الحديث الثاني حديث
 ابن عمر أنما أجلكم في أجل من قبلكم الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في المواقيت من
 كتاب الصلاة ومطابقة الحديث الاول للترجمة من جهة ثبوت فضل قارئ القرآن على غيره
 فيستلزم فضل القرآن على سائر الكلام كما فضل الاترجيح على سائر القوا كدوم مناسبة الحديث
 الثاني من جهة ثبوت فضل هذه الامة على غيرها من الامم وثبوت الفضل لها بما ثبت من فضل
 كتابها الذي أمرت بالعمل به ﴿ قوله ﴾ **باب الوصاة بكتاب الله** في رواية الكشميني
 الوصية وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الوصايا وتقدم فيه حديث الباب مشروحا وقوله فيه
 أوصي بكتاب الله بعد قوله لا حين قال له هل أوصي بشئ ظاهرها الاتخاف وليس كذلك
 لانه في ما يتعلق بالامارة ونحو ذلك لا مطلق الوصية والمراد بالوصية بكتاب الله حفظه حسا ومعنى
 فيكرم ويصان ولا يسافر به الى أرض العدو وينبع ما فيه فيعمل بأوامره ويحجب نواهيه
 ويدوم تلاوته وتعلمه وتعليقه ونحو ذلك ﴿ قوله ﴾ **باب** من لم يتغن بالقرآن هذه
 الترجمة لنظ حديث أو رده المصنف في الاحكام من طريق ابن جريج عن ابن شهاب بسند
 حديث الباب بلفظ من لم يتغن بالقرآن فليس منا وهو في السنن من حديث سعد بن أبي وقاص
 وغيره ﴿ قوله ﴾ وقوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم أشار بهذه الآية الى
 ترجيح تفسير ابن عيينة يتغن يستغنى كما سيأتي في هذا الباب عنه وأخرجه أبو داود عن ابن عيينة
 وكيع جميعا وقد بين اسحق بن راهويه عن ابن عيينة انه استغناء خاص وكذا قال أحمد عن
 وكيع يستغنى به عن أخبار الامم الماضية وقد أخرج الطبري وغيره من طريق عمر وابن دينار
 عن يحيى بن جعدة قال جاء ناس من المسلمين بكتب وقد كتبوا فيها بعض ما سعه من اليهود فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم كفى بقوم ضلالة أن يرغبوا عما جاء به نبيهم اليهم الى ما جاء به غيره الى
 غيرهم فنزل أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم وقد خفي وجه مناسبة تلاوة هذه الآية
 هنا على كثير من الناس كابن كثير فني أن يكون لذكرها وجه على أن ابن بطال مع تقدمه قد
 أشار الى المناسبة فقال قال أهل التأويل في هذه الآية قد كرر أثر يحيى بن جعدة مختصرا قال
 فالمراد بالآية الاستغناء عن أخبار الامم الماضية وليس المراد الاستغناء الذي هو ضد الفقر قال
 واتباع البخاري الترجمة بالآية يدل على أنه يذهب الى ذلك وقال ابن التين يفهم من الترجمة أن
 المراد بالتغن الاستغناء لكونه آتبعه الآية التي تضمن الانكار على من لم يستغن بالقرآن عن
 غيره فحمله على الاكتفاء وعدم الافتقار الى غيره وحمله على ضد الفقر من جهة ذلك ﴿ قوله ﴾
 عن أبي هريرة في رواية شعيب عن ابن شهاب حدثني أبو سلمة أنه سمع أبا هريرة أخرجه
 الاسماعيلي ﴿ قوله ﴾ لم يأذن الله لنبي وكذا الهه بنون وموحدة وعند الاسماعيلي لشيئين مجبة
 وكذا عند مسلم من جميع طرقه ووقع في رواية سفيان التي تلي هذه في الاصل كالجهور وفي

* (باب الوصاة بكتاب الله عز وجل) * حدثنا محمد بن يوسف حدثنا مالك بن مغول حدثنا طلحة قال سألت عبد الله بن أبي أوفى أوصى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا فقلت كيف كتب على الناس الوصية أمروا بها ولم يوص قال أوصي بكتاب الله * (باب من لم يتغن بالقرآن وقوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم) * حدثنا يحيى بن بكير قال حدثني الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأذن الله لنبي

رواية الكشميهني كرواية عقيل (قوله ما أذن لنبي) كذا لاكثر وعند أبي ذر للنبي زيادة اللام فان كانت محفوظة فهي للجنس ووجه من ظنها للعهد ولوهم أي المراد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فقال ما أذن للنبي صلى الله عليه وسلم وشرحه على ذلك (قوله أن يتغنى) كذا لهم وأخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه بدون أن وزعم ابن الجوزي أن الصواب حذف أن وأن أثباتهم ووجه من بعض الرواة لأنهم كانوا يرون بالمعنى فربما ظن بعضهم المساواة فوقع في الخطأ لأن الحديث لو كان بلفظ أن لكان من الأذن بكسر الهمزة وسكون الذال بمعنى الإباحة والاطلاق وليس ذلك مرادنا وإنما هو من الأذن بفحشته وهو الاستماع وقوله أذن أي اسقع والحاصل أن لفظ أذن بفحشة ثم كسرة في الماضي وكذا في المضارع مشترك بين الإطلاق والاستماع تقول أذن بالمدفان أردت الإطلاق فالمصدر بكسرة ثم سكون وان أردت الاستماع فالمصدر بفحشتين قال عدي بن زيد

أيها القلب تعلل بددن * انهمي في سماع وأذن

أي في سماع واستماع وقال القرطبي أصل الأذن بفحشتين أن المستمع يميل بأذنه إلى جهة من يسمعه وهذا المعنى في حق الله لا يراد به ظاهره وإنما هو على سبيل التوسع على ما جرى به عرف المخاطب والمراد به في حق الله تعالى إكرام القارئ وإجزال ثوابه لأن ذلك ثمرة الأصغاء ووقع عند مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في هذا الحديث ما أذن لنبي كأنه بفحشتين ومثله عند ابن أبي داود من طريق محمد بن أبي حفصة عن عمرو بن دينار عن أبي سلمة وعند أحمد وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث فضالة بن عبيد الله أشد أذنا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القيسية إلى قيسية (قلت) ومع ذلك كله فليس ما أنكره ابن الجوزي عنكر بل هو موجه وقد وقع عند مسلم في رواية أخرى كذلك ووجهها عياض بأن المراد الحث على ذلك والامر به (قوله وقال صاحب له يجهر به) الضمير في له لأبي سلمة والصاحب المذکور هو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب بينه وبين أبي سلمة في هذا الحديث أخرجه ابن أبي داود عن محمد بن يحيى الذهلي في الزهريات من طريقه بلفظ ما أذن الله لنبي يتغنى بالقرآن قال ابن شهاب وأخبرني عبد الحميد بن عبد الرحمن عن أبي سلمة يتغنى بالقرآن يجهر به فكان هذا التفسير لم يسمعه ابن شهاب من أبي سلمة وسمعه من عبد الحميد عنه فكان تارة يسميه وتارة يسميه وقد أدرجه عبد الرزاق عن معمر عنه قال الذهلي وهو غير محفوظ في حديث معمر وقد رواه عبد الأعلى عن معمر بدون هذه الزيادة (قلت) وهي ثابتة عن أبي سلمة من وجه آخر أخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ ما أذن الله لنبي كأنه لنبي يتغنى بالقرآن يجهر به وكذا ثبت عنده من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة (قوله عن سفيان) هو ابن عيينة (قوله عن الزهري) هو ابن شهاب المذکور في الطريق الأولى ونقل ابن أبي داود عن علي بن المديني شيخ البخاري فيه قال لم يقل لنا سفيان قط في هذا الحديث حدثنا ابن شهاب (قلت) قد رواه الحميدي في مسنده عن سفيان قال سمعت الزهري ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج والحميدي من أعرف الناس بحديث سفيان وأكثرهم تبتاعه للسمع من شيوخهم (قوله قال سفيان تفسيره يستغنى به) كذا أفسره

ما أذن لنبي أن يتغنى
بالقرآن وقال صاحب له
يريد يجهر به * حدثنا علي بن
عبد الله عن سفيان عن
الزهري عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ما أذن الله لنبي ما أذن
لنبي أن يتغنى بالقرآن * قال
سفيان تفسيره يستغنى به

سفيان ويمكن ان يستأنس بما أخرجه أبو داود وابن الضريس وصححه أبو عوانة عن ابن أبي
 مليكة عن عبيد الله بن أبي نهيك قال لقيني سعد بن أبي وقاص وأنا في السوق فقال تجار كسبة
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس منّا من لم يتغن بالقرآن وقد ارتضى أبو عبيد
 تفسير يتغنى يستغنى وقال انه جائز في كلام العرب وأنشد الاعشى
 وكنت احمرأزمنابالعراق * خفيف المناخ طويل التغنى
 أي كثيرا الاستغناء وقال المغيرة بن حنينة

كلانا غنى عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشد تغنيا

قال فعلى هذا يكون المعنى من لم يستغن بالقرآن عن الاكثار من الدنيا فليس منّا أي على طريقتنا
 واحتج أبو عبيد الله بصاحب قول ابن مسعود من قرأ سورة آل عمران فهو غني ونحو ذلك وقال ابن
 الجوزي اختلفوا في معنى قوله يتغنى على أربعة أقوال أحدها تحسين الصوت والثاني الاستغناء
 والثالث التحزن قاله الشافعي والرابع التشاغل به تقول العرب تغنى بالمكان أقام به (قلت) وفيه
 قول آخر حكاه ابن الأنباري في الزاهر قال المراد به التلذذ والاستحالة كما يستلذ أهل الطرب
 بالغناء فأطلق عليه تغنيا من حيث انه يفعل عنده ما يفعل عند الغناء وهو كقول النابغة

بكاء حامة تدعو هذيانا * مقبحة على فن تغنى

أطلق على صوتها غناء لانه يطرب كما يطرب الغناء وان لم يكن غناء حقيقة وهو كقولهم العمام
 تيجان العرب لكونها تقوم مقام التيجان وفيه قول آخر - سن وهو أن يجعله هجيرا كما يجعل
 المسافر والفارغ هجيرا الغناء قال ابن الأعرابي كانت العرب اذا ركبت الابل تتغنى واذا جلست
 في أفنية ما وفي أكثر أحوالها فلما نزل القرآن أحب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون هجيرا هم
 القراءة مكان التغنى ويؤيد القول الرابع بيت الاعشى المتقدم فانه أراد بقوله طويل التغنى
 طول الإقامة لا الاستغناء لانه أليق بوصف الطول من الاستغناء يعنى انه كان ملازما لوطنه
 بين أهله وكانوا يتمدحون بذلك كما قال حسان

أولاد جفنة حول قبر أبيهم * قبر ابن مارية الكريم المنفل

أراد أنهم لا يحتاجون الى الاتجاع ولا يبرحون من أوطانهم فيكون معنى الحديث الحديث على
 ملازمة القرآن وأن لا يتعدى الى غيره وهو يؤل من حيث المعنى الى ما اختاره البخاري من
 تخصيص الاستغناء وانه يستغنى به عن غيره من الكتب وقيل المراد من لم يغنه القرآن وينقعه
 في إيمانه ويصدق بما فيه من وعد ووعد وقيل معناه من لم يرتح لقراءته وسماعه وليس المراد ما
 اختاره أبو عبيد الله يحصل به الغنى دون الفقر لكن الذي اختاره أبو عبيد غير مدفوع اذا أراده
 الغنى المعنوي وهو غنى النفس وهو القناعة لا الغنى المحسوس الذي هو ضد الفقر لان ذلك
 لا يحصل بمجرد ملازمة القراءة الا ان كان ذلك بالخاصة وسياق الحديث يأبي الجمل على ذلك فان
 فيه إشارة الى الحديث على تكلف ذلك وفي توجيهه تكلف كآته قال ليس منّا من لم يتطلب الغنى
 بملازمة تلاوته وأما الذي نقله عن الشافعي فلم أره صريحا عنه في تفسير الخبر وإنما قال في مختصر
 المزني وأحب أن يقرأ أحدا وتحزينا انتهى قال أهل اللغة حذرت القراءة أدرجتها ولم أمططها وقرأ
 فلان تحزينا اذا رقق صوته وصيره كصوت الحزين وقد روى ابن أبي داود بإسناد حسن عن أبي

هريرة أنه قرأ سورة فخرتها شبه الرثي وأخرجه أبو عوانة عن الليث بن سعد قال يتغنى به يحزن به ويرقق به قلبه وذكر الطبري عن الشافعي أنه سئل عن تأويل ابن عيينة التغنى بالاستغناء فلم يرتضه وقال لو أراد الاستغناء لقال لم يستغن وإنما أراد تحسين الصوت قال ابن بطال وبذلك فسر ابن أبي مليكة وعبد الله بن المبارك والنضر بن شميل ويؤيده رواية عبد الأعلى عن معمر عن ابن شهاب في حديث الباب بلفظ ما أذن لنبي في الترم في القرآن أخرجه الطبري وعنده في رواية عبد الرزاق عن معمر ما أذن لنبي حسن الصوت وهذا اللفظ عند مسلم من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة وعند ابن أبي داود والطحاوي من رواية عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة حسن الترم بالقرآن قال الطبري والترم لا يكون إلا بالصوت إذا حسنه القارئ وطرب به قال ولو كان معناه الاستغناء لما كان ذكر الصوت ولأن ذكر الجهر معني وأخرج ابن ماجه والكشي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد مر قوعا الله أشد أذنا أي استماعا للرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته والقينة المغنية وروى ابن أبي شيبة من حديث عقبة بن عامر رفعه تعلموا القرآن وغنوا به وأفشوه كذا وقع عنده والمشهور عند غيره في الحديث وتغنوا به والمعروف في كلام العرب أن التغنى الترجيع بالصوت كما قال حسان

تغن بالشعرا ما أنت قائله * ان الغناء بهذا الشعر مضمار

قال ولا نعلم في كلام العرب تغنى بمعنى استغنى ولا في أشعارهم بيت الأعشى لاجحة فيه لأنه أراد طول الإقامة ومنه قوله تعالى كأن لم يغنوا فيها قال وبيت المغيرة أيضا لاجحة فيه لأن التغنى تفاعل بين اثنين وليس هو بمعنى تغنى قال وانما يأتي تغنى من الغنى الذي هو ضد الفقر بمعنى تفعل أي يظهر خلافا ما عنده وهذا فاسد المعنى (قلت) ويمكن أن يكون بمعنى تكلفه أي تطلبه وجل نفسه عليه ولوشق عليه كما تقدم قريبا ويؤيده حديث فان لم تبكوا فتبنا كواو هو في حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي عوانة وأما إنكاره أن يكون تغنى بمعنى استغنى في كلام العرب فردود ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وقد تقدم في الجهاد في حديث الخيل ورجل ربطها تعففا وتعنينا وهذا من الاستغناء بالارباب والمراد به بطلب الغنى بها عن الناس بقريضة قوله تعففا وعن أنكر تفسير تغنى يستغنى أيضا الاسماعيلى فقال الاستغناء به لا يحتاج إلى استماع لأن الاستماع أمر خاص زائد على الاكتفاء به وأيضا فالإكتفاء به عن غيره أمر واجب على الجميع ومن لم يفعل ذلك خرج عن الطاعة ثم ساق من وجه آخر عن ابن عيينة قال يقولون إذا رفع صوته فقد تغنى (قلت) الذي نقل عنه أنه بمعنى يستغنى أتقن لحديثه وقد نقل أبو داود عنه مثله ويمكن الجمع بينهما بأن تفسير يستغنى من جهته ويرفع عن غيره وقال عمر بن سبته ذكرت لابي عاصم النبيل تفسير ابن عيينة فقال لم يصنع شيئا حدثني ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير قال كان داود عليه السلام يتغنى يعني حين يقرأ ويكي ويكي وعن ابن عباس أن داود كان يقرأ الزبور بسبعين لحنا ويقرأ قراءة يطرب بها المحموم وكان إذا أراد أن يكي نفسه لم يتبق دابة في بر ولا بحر الا انصتت له واستمعت وبكت وسيأتي حديث أن أبا موسى أعطى من مارا من هن امير داود في باب حسن الصوت بالقراءة وفي الجمله ما فسر به ابن عيينة ليس بمدفوع وان كانت ظواهر

الأخبار ترجح أن المراد تحسين الصوت ويؤيده قوله بجهر به فأنها إن كانت هر فوعة قامت الحجة وإن كانت غير هر فوعة فالراوى أعرف بمعنى الخبر من غيره ولا سيما إذا كان فقهائا وقد جزم الحلبي بأنهم من قول أبي هريرة والعرب تقول سمعت فلانا يتغنى بكذا أى بجهر به وقال أبو عاصم أخذ يندى ابن جريح فأوقفنى على أشعب فقال غنّ ابن أخى ما بلغ من طمعك فدرك قصة فقوله غنّ أى أخبرنى جهر اصريحا ومنه قول ذى الرمة

أحب المكان القفر من أجل أنى * به أتغنى باسمها غير مجبى

أى أجهر ولا أكنى والحاصل أنه يمكن الجمع بين أكثر التآويلات المذكورة وهو أنه يحسن به صوته جهره مترغما على طريق التحزين مستغنيا به عن غيره من الأخبار طالبا به غنى النفس راجيا به غنى اليد وقد نطمت ذلك في بيتين

تغن بالقرآن حسن به الصوت خزينا جاهر رارم

واستغن عن كتب الأئمة طالبا * غنى يد والنفس ثم الزم

وسياقى ما يتعلق بحسن الصوت بالقرآن في ترجمة مفردة ولا شك أن النفوس تميل إلى سماع القراءة بالترنم أكثر من ميلها لمن لا يترنم لأن للتطريب تأثيرا في رقة القلب وإجراء الدمع وكان بين السلف اختلاف في جواز القرآن بالالحن أما تحسين الصوت وتقديم حسن الصوت على غيره فلا نزاع في ذلك فحكى عبد الوهاب المالكي عن مالك تحريم القراءة بالالحن وحكاها أبو الطيب الطبري والماوردي وابن جسدان الحنبلي عن جماعة من أهل العلم وحكى ابن بطال وعياض والقرطبي من المالكية والماوردي والبنسندني والغازي من الشافعية وصاحب الذخيرة من الحنفية الكراهة واختاره أبو يعلى وابن عقيل من الحنابلة وحكى ابن بطال عن جماعة من الصحابة والتابعين الجواز وهو المنصوص للشافعية ونقله الطحاوي عن الحنفية وقال الفوراني من الشافعية في الإبانة يجوز بل يستحب ومحل هذا الاختلاف إذا لم يختل بشئ من الحروف عن مخرجه فلو تغير قال النووي في التبيان أجمعوا على تحريمه ولفظه أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقرآن ما لم يخرج عن حد القراءة بالتقطيع فان خرج حتى زاد حرفا أو أخفاه حرم قال وأما القراءة بالالحن فقد نص الشافعي في موضع على كراهته وقال في موضع آخر لا بأس به فقال أصحابه ليس على اختلاف قولين بل على اختلاف حالين فان لم يخرج بالالحن عن المنهج القويم جاز والاحرم وحكى الماوردي عن الشافعية أن القراءة بالالحن إذا انتهت إلى إخراج بعض اللفاظ عن محارجها حرم وكذا حكى ابن جسدان الحنبلي في الرعاية وقال الغازي والبنسندني وصاحب الذخيرة من الحنفية أن لم يقرط في التقطيع الذي يشوش النظم استحباب والافلا وأغرب الراقي فحكى عن أمالي السرخسي أنه لا يضر التقطيع مطلقا وحكاها ابن جسدان رواية عن الحنابلة وهذا شذوذا لا يرجح عليه والذي يحصل من الأدلة أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب فان لم يكن حسنا فليحسنه ما استطاع كما قال ابن أبي مليكة أحذر واة الحديث وقد أخرج ذلك عنه أبو داود وبأسناد صحيح ومن جملة تحسينه أن يراعى فيه قوانين النغم فان الحسن الصوت يزاد حسنا بذلك وان خرج عنها أثرد ذلك في حسنه وغير الحسن ربما انجبر بمراعاتها لم يخرج عن شرط الاداء المعبر عند أهل القراآت فان خرج عنها لم يف تحسين الصوت

بواضح لانها ليست علة قاذحة (قوله فهو يهلكه في الحق) فيه احتراص ببلغ كانه لما أوهم
 الاتفاق في التبذير من جهة عموم الاهلاك قدسده بالحق والله أعلم (قوله ما
 خيركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا ترجم بلفظ المتن وكأنه أشار الى ترجيح الرواية بالواو (قوله عن
 سعد بن عبيدة) كذا يقول شعبة يدخل بين علقمة بن مرثد وأبي عبد الرحمن سعد بن عبيدة
 وخالفه سفيان الثوري فقال عن علقمة عن أبي عبد الرحمن ولم يذكر سعد بن عبيدة وقد أطنب
 الحافظ أبو العلاء العطار في كتابه الهادي في القرآن في تخريج طرقه فذكر من تابع شعبة ومن
 تابع سفيان جميعا كثيرا وأخرجه أبو بكر بن أبي داود في أول الشريعة له وأكثر من تخريج
 طرقه أيضا ورجح الحفاظ رواية الثوري وعدوا رواية شعبة من المزني في متصل الاسانيد وقال
 الترمذي كأن رواية سفيان أصح من رواية شعبة وأما البخاري فأخرج الطريقين فكأنه
 ترجح عنده أنهم جميعا محفوظان فيحمل على أن علقمة سمعه أولا من سعد ثم تلقى أبا عبد الرحمن
 فحدثه به أو سمعه مع سعد من أبي عبد الرحمن فثبت فيه سعد ويؤيد ذلك ما في رواية سعد بن
 عبيدة من الزيادة الموقوفة وهي قول أبي عبد الرحمن فذلك الذي أقعدني هذا المقعد كما سيأتي
 البحث فيه وقد شدت رواية عن الثوري بن سعد بن عبيدة فيه قال الترمذي حدثنا محمد بن
 بشار حدثنا يحيى القطان حدثنا سفيان وشعبة عن علقمة عن سعد بن عبيدة به وقال النسائي
 أنبأنا عبيد الله بن سعيد حدثنا يحيى عن شعبة وسفيان أن علقمة حدثهما عن سعد قال
 الترمذي قال محمد بن بشار أصحاب سفيان لا يذكرون فيه سعد بن عبيدة وهو الصحيح اهـ وهكذا
 حكم على ابن المديني على يحيى القطان فيه بالوهم وقال ابن عدي جع يحيى القطان بين شعبة
 وسفيان فالثوري لا يذكروا في اسناده سعد بن عبيدة وهذا مما عدى في خطا يحيى القطان على الثوري
 وقال في موضع آخر جعل يحيى القطان رواية الثوري على رواية شعبة فساق الحديث عنهما
 وجعل احدي الروايتين على الأخرى فساقه على لفظ شعبة والى ذلك أشار الدارقطني وتعقب بانه
 فصل بين القطين ما في رواية النسائي فقال قال شعبة خيركم وقال سفيان أفضلكم (قلت) وهو
 تعقب واه اذ لا يلزم من تفصيله للفظهما في المتن أن يكون فصل لفظهما في الاسناد قال ابن عدي
 يقال ان يحيى القطان لم يخطئ قط الا في هذا الحديث وذكر الدارقطني أن خلاصه يحيى تابع
 يحيى القطان عن الثوري على زيادة سعد بن عبيدة وهي رواية شاذة وأخرج ابن عدي من طريق
 يحيى بن آدم عن الثوري وقيس بن الربيع وفي رواية عن يحيى بن آدم عن شعبة وقيس بن الربيع
 جميعا عن علقمة عن سعد بن عبيدة قال وكذا رواه سعد بن سالم القداح عن الثوري ومحمد بن
 أبان كلاهما عن علقمة بن زيادة سعد بن عبيدة زاد في اسناده رجلا آخر كما سيأتي وكل هذه الروايات وهم
 والصواب عن الثوري بدون ذكر سعد بن عبيدة بانه (قوله عن عثمان) في رواية شريك عن
 عاصم بن بهدلة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود أخرجه ابن أبي داود بلفظ خيركم من
 قرأ القرآن وأقرأه وذكره الدارقطني وقال الصحيح عن أبي عبد الرحمن عن عثمان وفي رواية
 خلاصه يحيى عن الثوري بسنده قال عن أبي عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن عثمان قال
 الدارقطني هذا وهم فان كان محفوظا احتمل أن يكون السلي أخذ من أبان بن عثمان عن عثمان
 ثم تلقى عثمان فأخذه عنه وتعقب بأن أبا عبد الرحمن أكثر من أبان وأبان اختلف في سماعه من

فهو يهلكه في الحق فقال
 رجل ليتنى أوتيت مثل
 ما أوتي فلان فعملت
 مثل ما يعمل * (باب
 خيركم من تعلم القرآن
 وعلمه) * حدثنا حجاج بن
 منهال حدثنا شعبة قال
 أخبرني علقمة بن مرثد
 سمعت سعد بن عبيدة عن
 أبي عبد الرحمن السلمي عن
 عثمان رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال

أبيه أشد مما اختلف في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان فبعد هذا الاحتمال وجاء من وجه آخر كذلك أخرجه ابن أبي داود من طريق سعيد بن سلام عن محمد بن أبيان سمعت علقمة يحدث عن أبي عبد الرحمن عن أبيان بن عثمان عن عثمان فذكره وقال تفرد به سعيد بن سلام يعني عن محمد بن أبيان (قلت) وسعيد ضعيف وقد قال أحمد حدثنا حجاج بن محمد عن شعبة قال لم يسمع أبو عبد الرحمن السلمي من عثمان وكذا نقله أبو عوانة في صحيحه عن شعبة ثم قال اختلف أهل التمييز في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان ونقل ابن أبي داود عن يحيى بن معين مثل ما قال شعبة وذكر الحافظ أبو العلاء أن مسلماً سكت عن إخراج هذا الحديث في صحيحه (قلت) قد وقع في بعض الطرق التصريح بتحديث عثمان لأبي عبد الرحمن وذلك فيما أخرجه ابن عدي في ترجمة عبد الله بن محمد بن أبي مريم من طريق ابن جريج عن عبد الكريم عن أبي عبد الرحمن حدثني عثمان وفي أسناده مقال لكن ظهري أن البخاري اعتمد في وصاله وفي ترجيح لقاء أبي عبد الرحمن لعثمان على ما وقع في رواية شعبة عن سعد بن عبيدة من الزيادة وهي أن أبا عبد الرحمن أقرأ من زمن عثمان الحزمن الحجاج وإن الذي حمله على ذلك هو الحديث المذكور فدل على أنه سمعه في ذلك الزمان وإذا سمع في ذلك الزمان ولم يوصف بالتدليس اقتضى ذلك سماعه ممن عنعن عنه وهو عثمان رضي الله عنه ولا سيما مع ما اشتهر بين القراء أنه قرأ القرآن على عثمان وأسنده وأذلك عنسه من رواية عاصم بن أبي النجود وغيره فكان هذا أولى من قول من قال أنه لم يسمع منه (قوله خيركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا لاكثر وللسرخسي أو علمه وهي للتنويع لا للشك وكذا لا جد عن غندر عن شعبة وزاد في أوله أن وأكثر الرواة عن شعبة يقولونه بالواو وكذا وقع عند أحمد عن بهز وعند أبي داود عن حفص بن عمر كلاهما عن شعبة وكذا أخرجه الترمذي من حديث علي وهي أظهر من حيث المعنى لأن التي بأو تقتضي إثبات الخيرية المذكور قلن فعل أحد الأمرين فيلزم أن من تعلم القرآن ولم يعلم غيره أن يكون خيراً ممن عمل بما فيه مشلاً وان لم يتعلمه ولا يقال يلزم على رواية الواو أيضاً أن من تعلمه وعلمه غيره أن يكون أفضل ممن عمل بما فيه من غير أن يتعلمه ولم يعلمه غيره لا نأقول يحتمل أن يكون المراد بالخيرية من جهة حصول التعليم بعد العلم والذي يعلم غيره يحصل له النفع المتعدى بخلاف من يعمل فقط بل من أشرف العمل تعليم الغير فعمل غيره يستلزم أن يكون تعلمه وتعليمه لغيره عمل وتحصيل نفع متعدد ولا يقال لو كان المعنى حصول النفع المتعدى لاشتراك كل من علم غيره علماً ما في ذلك لا نأقول القرآن أشرف العلوم فيه كون من تعلمه وعلمه لغيره أشرف ممن تعلم غير القرآن وإن علمه فيثبت المدعى ولا شك أن الجامع بين تعلم القرآن وتعليمه مكمل لنفسه ولغيره جامع بين النفع القاصر والنفع المتعدى ولهذا كان أفضل وهو من جملة من عني سبحانه وتعالى بقوله ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين والدعاء إلى الله يقع بأمور شتى من جللتها تعليم القرآن وهو أشرف الجميع وعكسه الكافر المانع لغيره من الإسلام كما قال تعالى فمن أظلم ممن كذب بآيات الله وصدف عنها فان قيل فيلزم على هذا أن يكون المقرئ أفضل من الفقيه قلنا لا لأن الخطابين بذلك كانوا فقهاء النفوس لأنهم كانوا أهل اللسان فكانوا يديرون معاني القرآن بالسليقة أكثر مما يديرونها من بعدهم بالاكساب فكان الفقه لهم سجية فمن كان في مثل شأنهم

خيركم من تعلم القرآن وعلمه

شاركهم في ذلك لامن كان قارئاً ومقرئاً محضاً لا يفهم شيئاً من معاني ما يقرؤه أو يقرئه فان قيل
 فيلزم أن يكون المقرئ أفضل ممن هو أعظم غناء في الاسلام بالمجاهدة والرباط والامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر مثلاً قلنا حرف المسئلة يدور على النفع المتعدي فمن كان حصوله عنده أكثر
 كان أفضل فلعل من مضرة في الخبر ولا بد مع ذلك من مراعاة الاخلاص في كل صنف منهم
 ويحتمل أن تكون الخبرية وان أطلقت لكنها مقيدة بناس مخصوصين خوطبوا بذلك كان
 اللائق بحالهم ذلك أو المراد خبر المتعلمين من يعلم غيره لا من يقتصر على نفسه أو المراد مراعاة
 الحديث لان القرآن خير الكلام فعمله خير من متعلم غيره بالنسبة الى خبرية القرآن وكيفية ما كان
 فهو مخصوص بمن علم وتعلم بحيث يكون قد علم ما يجب عليه عينا (قوله) قال وأقرأ أبو عبد الرحمن
 في امره عثمان حتى كان الحجاج (أى حتى ولى الحجاج على العراق (قلت) بين أول خلافة عثمان
 وآخر ولاية الحجاج اثنتان وسبعون سنة الاثلاثة أشهر وبين آخر خلافة عثمان وأول ولاية الحجاج
 العراق ثمان وثلاثون سنة ولم أقف على تعيين ابتداء اقراء أبي عبد الرحمن وآخره قاله أعلم بقدر
 ذلك ويعرف من الذى ذكرته أقصى المدة وأدناها والقائل وأقرأ الخ هو سعد بن عبيدة
 فأنى لم أر هذه الزيادة الا من رواية شعبة عن علقمة وقائل وذلك الذى أقعدنى مقعدى هذا
 هو أبو عبد الرحمن وحكى الكرماني أنه وقع في بعض نسخ البخارى قال سعد بن عبيدة وأقرأنى
 أبو عبد الرحمن قال وهى أنسب لقوله وذلك الذى أقعدنى الخ أى أن اقراءه اياى هو الذى
 جلى على أن قعدت هذا المقعد الجليل اه والذى في معظم النسخ وأقرأ بجذف المفعول وهو
 الصواب وكان الكرماني ظن ان قائل وذلك الذى أقعدنى هو سعد بن عبيدة وليس كذلك بل
 قائله أبو عبد الرحمن ولو كان كما ظن للزم أن تكون المدة الطويلة سبقت لبيان زمان اقراء أبي
 عبد الرحمن لسعد بن عبيدة وليس كذلك بل انما سبقت لبيان طول مدته لاقراء الناس القرآن
 وأيضاً فكان يلزم أن يكون سعد بن عبيدة قرأ على أبي عبد الرحمن من زمن عثمان وسعد لم يدركه
 زمان عثمان فان أكبر شيخ له المغيرة بن شعبة وقد عاش بعد عثمان خمس عشرة سنة وكان يلزم أيضاً
 أن تكون الإشارة بقوله وذلك الى صنيع أبي عبد الرحمن وليس كذلك بل الإشارة بقوله ذلك الى
 الحديث المرفوع أى أن الحديث الذى حدث به عثمان في أفضلية من تعلم القرآن وعلمه جل أبا عبد
 الرحمن أن قعد يعلم الناس القرآن لتحصيل تلك الفضيلة وقد وقع الذى جلنا كلامه عليه صريحاً
 في رواية أحمد عن محمد بن جعفر وحجاج بن محمد جميعاً عن شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن
 عبيدة قال قال أبو عبد الرحمن فذاك الذى أقعدنى هذا المقعد وكذا أخرجه الترمذى من رواية
 أبي داود الطيالسي عن شعبة وقال فيه مقعدى هذا قال وعلم أبو عبد الرحمن القرآن في زمن
 عثمان حتى بلغ الحجاج وعنده أبي عوانة من طريق بشر بن أبي عرو و أبي غياث وأبي الوليد ثلاثتهم
 عن شعبة بلفظ قال أبو عبد الرحمن فذاك الذى أقعدنى مقعدى هذا وكان يعلم القرآن والإشارة
 بذلك الى الحديث كما قرئته واسناده اليه اسناد مجازى ويحتمل أن تكون الإشارة به الى عثمان
 وقد وقع في رواية أبي عوانة أيضاً عن يوسف بن مسلم عن حجاج بن محمد بلانظ قال أبو عبد الرحمن
 وهو الذى أجلسنى هذا المجلس وهو محتمل أيضاً (قوله) حدثنا سفيان (هو الثوري وعلقمة بن
 مرثد بمثلثة بوزن جعفر ومنهم من ضبطه بكسر المثناة وهو من ثقات أهل الكوفة من طبقة

قال وأقرأ أبو عبد الرحمن
 في امره عثمان حتى كان
 الحجاج قال وذلك الذى
 أقعدنى مقعدى هذا
 * حدثنا أبو نعيم حدثنا
 سفيان عن علقمة بن مرثد
 عن أبي عبد الرحمن السلمي
 عن عثمان بن عفان رضى
 الله عنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم

ان افضلكم من تعلم القرآن وعلمه * حدثنا عمرو بن عون حدثنا جناد عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال أتت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت انها قد وهبت نفسها لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم فقال ما لي (٢٩) في النساء من حاجة فقال رجل زوجني

قال أعطها ثوبا قال لا أجا
قال أعطها ولو خاتما من
حديد فاعتسل له فقال
ما معك من القرآن قال كذا
وكذا قال فقد زوجتك
بما معك من القرآن * (باب
القراءة عن ظهر القلب) *
حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا
يعقوب بن عبد الرحمن عن
أبي حازم عن سهل بن سعد
أن امرأة جاءت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله جئت لأهب
لك نفسي فظن اليها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فصعد النظر إليها وصوبه
طائفا رأسه فلما رأت المرأة
أنه لم يقض فيها شيئا جلست
فقام رجل من أصحابه فقال
يا رسول الله ان لم يكن لك
حاجة فزوجنيها فقال
هل عندك من شيء فقال
لا والله يا رسول الله قال
اذهب الى أهلك فانظر هل
تجد شيئا فذهب ثم رجع
فقال لا والله يا رسول الله
ما وجدت شيئا قال انظر
واخاتما من حديد فذهب
رجع فقال لا والله يا رسول
الله ولا خاتما من حديد
ولكن هذا الزاري قال سهل

الاعمش وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الجنائز من روايته عن سعد بن عبيدة
أيضا وثالث في مناقب الصحابة وقد تقدم ما (قوله ان افضلكم من تعلم القرآن أو علمه) كذا
ثبت عندهم بلفظ أو وفي رواية الترمذي من طريق بشر بن السري عن سفیان بن عيينة عن أبي عبد الله
أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه فاختلف في رواية سفیان أيضا في أن الرواية بأو أو بالواو وقد
تقدم توجيهه وفي الحديث الحديث على تعليم القرآن وقد مثل الثوري عن الجهاد وأقراء القرآن
فرج الثاني واحتج بهذا الحديث أخرجه ابن أبي داود وأخرج عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه
كان يقرئ القرآن خمس آيات خمس آيات وأسند من وجه آخر عن أبي العالية مثل ذلك وذكر أن
جبريل كان ينزل به كذلك وهو مرسل جيد وشاهده ما قدمته في تفسير المندثر وفي تفسير سورة
اقرأ ثم ذكر المصنف طرفا من حديث سهل بن سعد في قصة التي وهبت نفسها قال ابن بطال وجه
ادخاله في هذا الباب أنه صلى الله عليه وسلم زوجه المرأة لحرمته القرآن وتعقبه ابن التين بأن
السياق يدل على أنه زوجها له على أن يعلمها وسياق البحث فيه مع استيفاء شرحه في كتاب
النكاح وقال غيره وجه دخوله أن فضل القرآن ظهر على صاحبه في العاجل بأن قام له مقام
المال الذي يتوصل به الى بلوغ الغرض واما نفعه في الاجل فظاهر لا خفاء به (قوله وهبت
نفسها لله ولرسوله) في رواية الجوى وللرسول (قوله ما معك من القرآن قال كذا وكذا) ووقع
في الباب الذي يلي هذا سورة كذا وسورة كذا وسياق بيان ذلك عند شرحه ان شاء الله تعالى
﴿قوله ما﴾ القراءة عن ظهر القلب ذكر فيه حديث سهل في الواهبة مطولا
وهو ظاهر فمما ترجم له لقوله فيه أنقرؤهن عن ظهر قلبك قال نعم فدل على فضل القراءة عن ظهر
القلب لانها أمكن في التوصل الى التعليم وقال ابن كثير ان كان البخاري أراد بهذا الحديث
الدلالة على أن تلاوة القرآن عن ظهر قلب أفضل من تلاوته نظرا من المصحف ففيه نظر لانها
قضية عين فيحتمل أن يكون الرجل كان لا يحسن الكتابة وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فلا
يدل ذلك على أن التلاوة عن ظهر قلب أفضل في حق من يحسن ومن لا يحسن وأيضا فان سياق
هذا الحديث انما هو لاستنبات أنه يحفظ تلك السور عن ظهر قلب ليمكن من تعليمه لزوجته
وليس المراد أن هذا أفضل من التلاوة نظرا ولا عدمه (قلت) ولا يرد على البخاري شيء مما ذكر
لان المراد بقوله باب القراءة عن ظهر قلب مشروعيته أو استحبابها والحديث مطابق لما ترجم به
ولم يتعرض لكونها أفضل من القراءة نظرا وقد صرح كثير من العلماء بأن القراءة من المصحف
نظرا أفضل من القراءة عن ظهر قلب وأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن من طريق عبيد الله بن
عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رفعه قال فضل قراءة القرآن نظرا على من
يقرؤه ظهرا كفضل الفريضة على النافلة واسناده ضعيف ومن طريق ابن مسعود موقوفا
أدعى النظر في المصحف واسناده صحيح ومن حيث المعنى أن القراءة في المصحف أسلم من الغلط
لكن القراءة عن ظهر قلب أبعد من الرياء وأمكن للخشوع والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف

ماله ردائها نصفه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تصنع بازارك ان لبسته لم يكن عليها منه شيء وان لبسته لم يكن عليك شيء
جلس الرجل حتى طال مجلسه ثم قام فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم موليا فأمر به فدعى فلما جاء قال ماذا معك من القرآن قال
معى سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا عدها قال أنقرؤهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد ملكتكمها بما معك من القرآن

الاحوال والاشخاص وأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح عن أبي أمامة أقرؤ القرآن ولا تغترنكم هذه المصاحف المعلقة فإن الله لا يعذب قلبا وعى القرآن وزعم ابن بطلان أن في قوله أن تقرؤهن عن ظهر قلب رد الماتأوله الشافعي في انكاح الرجل على أن صداقها أجرة تعليمها كذا قال ولادلالة فيه لما ذكر بل ظاهر سياقه أنه استنبته كما تقدم والله أعلم (قوله يا استذكار القرآن) أي طلب ذكره بضم الذا (وتعاهده) أي تجديد العهد به بجملة تلاوته ودكر في الباب ثلاثة أحاديث * الأول (قوله انما مثل صاحب القرآن) أي مع القرآن والمراد بالصاحب الذي ألفه قال عياض الموالفة المصاحبة وهو كقوله أصحاب الجنة وقوله أنه أي ألف تلاوته وهو أعم من أن يألّفها نظرا من المصحف أو عن ظهر قلب فإن الذي يداوم على ذلك يذل له لسانه ويسهل عليه قراءته فاذا هجره ثقلت عليه القراءة وشقت عليه وقوله انما يقتضي الحصر على الرابع لكنه حصر مخصوص بالنسبة إلى الحفظ والنسيان بالتلاوة والترك (قوله كمثل صاحب الابل المعقلة) أي مع الابل المعقلة والمعقلة بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد القاف أي المشدودة بالعقال وهو الحبل الذي يشد في ركة البعير شبه درس القرآن واستمرار تلاوته بربط البعير الذي يخشى منه الشراد فيزال التعاهد موجودا لحفظ موجود كما أن البعير مادام مشدودا بالعقال فهو محفوظ وخص الابل بالذكرا لأنها أشد الحيوان الانسي تقورا وفي تحصيلها بعد استمساكها بنورها صعبة (قوله ان عاهد عليها أمسكها) أي استمراسا كملها وفي رواية أيوب عن نافع عن عبد مسلم فان عقلاها حفظها (قوله وان أطلقها ذهبت) أي انفلتت وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد مسلم ان تعاهد صاحبها فعقلها أمسكها وان أطلق عقلها ذهبت وفي رواية موسى بن عقبة عن نافع اذا قام صاحب القرآن فقرأه بالليل والنهار ذكره واذا لم يقم به نسيه * الحديث الثاني (قوله حدثنا محمد بن عرعة) بعين مهملة مفتوحة ورأسها كنة مكررتين ومنصور هو ابن المعتمر وأبو وائل هو شقيق ابن سلمة وعبد الله هو ابن مسعود وسيأتي في الرواية المعلقة التصريح بسماع شقيق له من ابن مسعود (قوله بنس ما لاحدهم أن يقول) قال القرطبي بنس هي أخت نعم فالاولى للذم والآخرى للمدح وهم أفعال غير متصرفين يرفعان الفاعل ظاهرا ومضمر الا أنه اذا كان ظاهرا لم يكن في الامر العام الا بالالف واللام الجنس أو مضاف الى ما هو مافيه حتى يشتمل على الموصوف بأحدهما ولا بد من ذكره تعيينا كقوله نعم الرجل زيد وبنس الرجل عمرو فان كان الفاعل مضمرا فلا بد من ذكر اسم نكرة ينصب على التفسير للضمير كقوله نعم رجلا زيد وقد يكون هذا التفسير ما على ما نص عليه سيبويه كافي هذا الحديث وكافي قوله تعالى فنعمما هي وقال الطيبي وما نكرة موصوفة وأن يقول بخصوص بالذم أي بنس شيئا كان الرجل يقول (قوله نسيت) بفتح النون وتحتيف السين اتفاقا (قوله آية كيت وكيت) قال القرطبي كيت وكيت يعبر بهما عن الجمل الكثيرة والحديث الطويل ومثلهم ما ذيت وذيت وقال نعلب كيت للفاعلات وذيت للاسماء وحكي ابن التين عن الداودي أن هذه الكلمة مثل كذا الا أنها خاصة بالموثوث وهذا من مفردات الداودي (قوله بل هو نسي) بضم النون وتشديد المهملة المكسورة قال القرطبي رواه بعض رواة مسلم مخففا (قلت) وكذا هو في مسند أبي يعلى وكذا أخرجه ابن أبي داود في كتاب الشريعة من طرق متعددة مضبوطة بخط موثوق به على كل

* (باب استذكار القرآن وتعاهده) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الابل المعقلة ان عاهد عليها أمسكها وان أطلقها ذهبت * حدثنا محمد بن عرعة حدثنا شعبة عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم بنس ما لاحدهم أن يقول نسيت آية كيت وكيت بل نسي

سين علامة التخفيف وقال عياض كان الكافي يعني أبا الوليد القشبي لا يجوز في هذا غير التثنية
 (قلت) والتثنية هو الذي وقع في جميع الروايات في البخاري وكذا في أكثر الروايات في غيره
 ويؤيده ما وقع في رواية أبي عبيد في الغريب بعد قوله كيت وكيت ليس هو نسي ولكن نسي
 الأول بفتح النون وتخفيف السين والثاني بضم النون وتثنية السين قال القرطبي التثنية
 معناه أنه عوقب بوقوع النسيان عليه لتفريطه في معاهدته واستدكاره قال ومعنى التخفيف
 أن الرجل ترك غير ملتفت إليه وهو كقوله تعالى نسوا الله فنسيهم أي تركهم في العذاب أو
 تركهم من الرحمة واختلف في متعلق الذم من قوله نسي على أوجه * الأول قيل هو على نسبة
 الإنسان إلى نفسه النسيان وهو لا يصنع له فيه فإذا نسبته إلى نفسه أوهم أنه انفرده بفعله فكان
 ينبغي أن يقول نسيت أو نسيت بالتثنية على البناء للمجهول فيهما أي إن الله هو الذي أنساني
 كما قال وما رميت أذريت ولكن الله رمى وقال أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون وبهذا الوجه
 جزم ابن بطال فقال أراد أن يجري على ألسن العباد نسبة الأفعال إلى خالقها لما في ذلك من
 الإقرار له بالعبودية والاستسلام لقدرته وذلك أولى من نسبة الأفعال إلى مكتسبها مع أن نسبتها
 إلى مكتسبها جائز بدليل الكتاب والسنة ثم ذكر الحديث الآتي في باب نسيان القرآن قال وقد
 أضاف موسى عليه السلام النسيان مرة إلى نفسه ومرة إلى الشيطان فقال اني نسيت الحوت
 وما أنسانيه إلا الشيطان ولكل إضافة منهما معنى صحيح فالإضافة إلى الله بمعنى أنه خالق الأفعال
 كلها وإلى النفس لأن الإنسان هو المكتسب لها وإلى الشيطان بمعنى الوسوسة اه ووقع له ذهول
 فيما نسبته لموسى وإنما هو كلام فتهاه وقال القرطبي ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نسب النسيان
 إلى نفسه يعني كما سيأتي في باب نسيان القرآن وكذا نسبته يوشع إلى نفسه حيث قال نسيت
 الحوت وموسى إلى نفسه حيث قال لا تؤاخذني بما نسيت وقد سبق قول الصحابة ربنا لا تؤاخذنا
 إن نسينا مساق المدح قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله فالذي
 يظهر أن ذلك ليس متعلق الذم وخرج إلى اختيار الوجه الثاني وهو كالاول لكن سبب الذم
 ما فيه من الأشعار بعدم الاعتناء بالقرآن إذ لا يقع النسيان إلا بترك التعاهد وكثرة الغفلة فلو
 تعاهده بتلاوته والقيام به في الصلاة لدام حفظه وتذكره فإذا قال الإنسان نسيت الآية القلانية
 فكأنه شهد على نفسه بالتفريط فيكون متعلق الذم ترك الاستدكار والتعاهد لانه الذي يورث
 النسيان * الوجه الثالث قال الاسماعيلي يحتمل أن يكون كرهه أن يقول نسيت بمعنى تركت
 لا بمعنى السهو والعارض كما قال تعالى نسوا الله فنسيهم وهذا اختيار أبي عبيد وطائفة * الوجه
 الرابع قال الاسماعيلي أيضا يحتمل أن يكون فاعل نسيت النبي صلى الله عليه وسلم كأنه قال
 لا يقل أحد عنى أنى نسيت آية كذا فإن الله هو الذي أنساني ذلك لحكمة نسخها ورفع تلاوته
 وليس لي في ذلك صنع بل الله هو الذي ينسني لما تنسخ تلاوته وهو كقوله تعالى سنقرئك فلا
 تنسى إلا ما شاء الله فإن المراد بالنسي ما ينسخ تلاوته فينسى الله نبيه ما يريد نسخ تلاوته * الوجه
 الخامس قال الخطابي يحتمل أن يكون ذلك خاصا بزمان النبي صلى الله عليه وسلم وكان من
 ضروب النسخ نسيان الشيء الذي ينزل ثم ينسخ منه بعد نزوله الشيء فيذهب رسمه وترفع تلاوته
 ويسقط حفظه عن جلته فيقول القائل نسيت آية كذا فنحو ذلك لئلا يتوهم على محكم

المتروك الضياع وأشار لهم إلى أن الذي يقع من ذلك إنما هو بإذن الله لما رآه من الحكمة
 والمصلحة * الوجه السادس قال الاسماعيلي وفيه وجه آخر وهو أن النسيان الذي هو خلاف
 الذكراضا فته إلى صاحبه مجاز لانه عارض له لا عن قصد منه لانه لو قصد نسيان الشيء لكان ذا كرا
 له في حال قصده فهو كما قال مامات فلان ولكن أميت (قلت) وهو قريب من الوجه الاول وأرجح
 الوجه الثاني ويؤيده عطف الامر باستدكار القرآن عليه وقال عياض أولى ما يتأول
 عليه ذم الحال لاذم القول أي بشئ الحال حال من حفظه ثم غفل عنه حتى نسيه وقال النووي
 الكراهة فيه للتنزيه (قوله واستدكر القرآن) أي واطبوا على تلاوته واطلبوا من أنفسكم
 المذاكرته قال الطيبي وهو عطف من حيث المعنى على قوله بشئ ما لا أحدكم أي لا تقصروا في
 معاهدته واستدكره وزاد ابن أبي داود من طريق عاصم عن أبي وائل في هذا الموضع فان هذا
 القرآن وحديثي وكذا أخرجهما من طريق المسيب بن رافع عن ابن مسعود (قوله فانه أشد تفصيا)
 بفتح الفاء وكسر الصاد المهملة الثقيلة بعدها تحتانية خفيفة أي تغفلنا وتخلصنا تقول تفصيت
 كذا أي أحطت بتفاصيله والاسم الفصصة ووقع في حديث عقبة بن عامر بلفظ تغفلنا وكذا
 وقعت عند مسلم في حديث أبي موسى ثالث أحاديث الباب ونصب على التمييز وفي هذا الحديث
 زيادة على حديث ابن عمر لان في حديث ابن عمر تشبيه أحد الامرين بالآخر وفي هذا أن هذا بلغ
 في النقص من الابل ولذا أفصح به في الحديث الثالث حيث قال لهوا أشد تفصيا من الابل في
 عقلها لان من شأن الابل تطلب التفلت ما أمكنها حتى لم يتعاهدها بباطها تغفلت فكذلك حافظ
 القرآن ان لم يتعاهده تغفلت بل هو أشد في ذلك وقال ابن بطلان هذا الحديث يوافق اليتين قوله
 تعالى انا سنلقي عليك قولاً ثقيلاً وقوله تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكري فقل عليه بالمحافظة
 والتعاهده يسره ومن أعرض عنه تغفلت منه (قوله حدثنا عثمان) هو ابن أبي شيبة وجرير هو
 ابن عبد الحميد ومنصور هو المذكور في الاسناد الذي قبله وهذه الطريق ثبتت عند الكشيميني
 وحده وثبتت أيضا في رواية النسفي وقوله مثله الضمير للحديث الذي قبله وهو يشعر بأن سياق
 جرير مساو لسباق شعبة وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة مقرونا بسحق بن رباحويه
 وزهير بن حرب ثلاثتهم عن جرير ولفظه مساو للفظ شعبة المذكور الا أنه قال استدكر وابتغى
 واو وقال فلهوا أشد بدل قوله فانه وزاد بعد قوله من النعم بعقلها وقد أخرجه الاسماعيلي عن
 الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة بإثبات الواو وقال في آخره من عقله وهذه الزيادة ثابتة
 عنده في حديث شعبة أيضا من رواية غندر عنه بلفظ بئسما لا أحدكم أو لا أحدهم أن يقول اني
 نسيت آية كيت وكيت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو نسي ويقول استدكر والقرآن
 الخ **ك**ذا ثبتت عنده في رواية الاعمش عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود (قوله تابعه بشر
 عن ابن المبارك عن شعبة) يريد أن عبد الله بن المبارك تابع محمد بن عرعة في رواية هذا الحديث
 عن شعبة وبشر هو ابن محمد المروزي شيخ البخاري قد أخرج عنه في بدء الوحي وغيره ونسبة
 المتابعة اليه مجازية وقد يوهم أنه تفرد بذلك عن ابن المبارك وليس كذلك فان الاسماعيلي أخرج
 الحديث من طريق حبان بن موسى عن ابن المبارك ويوهم أيضا أن ابن عرعة وابن المبارك انفردا
 بذلك عن شعبة وليس كذلك لما ذكر فيه من رواية غندر وقد أخرجهما أجدأ يضاعه وأخرجه

واستدكر القرآن فانه
 أشد تفصيا من صدور
 الرجال من النعم * حدثنا
 عثمان حدثنا جرير عن
 منصور مثله * تابعه بشر
 عن ابن المبارك عن شعبة

عن حجاج بن محمد وأبي داود الطيالسي كلاهما عن شعبة وكذا أخرجه الترمذي من رواية الطيالسي (قوله) وتابعه ابن جرير عن عبدة عن شقيق سمعت عبد الله (أما عبدة فهو يسكون الموحدة وهو ابن أبي لبابة بضم اللام وموحدتين مختلفا وشقيق هو أبو وائل وعبد الله هو ابن مسعود وهذه المتابعة وصلها مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جرير قال حدثني عبدة ابن أبي لبابة عن شقيق بن سلمة سمعت عبد الله بن مسعود فذكر الحديث إلى قوله بل هو نسي ولم يذكر ما بعده وكذا أخرجه أحمد عن عبد الرزاق وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق محمد بن بريدة عن عبدة وكان البخاري أراد بإيراد هذه المتابعة دفع تعاميل من أعل الخبير رواية جاد بن زيد وأبي الاحوص له عن منصور موقوفة على ابن مسعود قال الاسماعيلي روى جاد بن زيد عن منصور وعاصم الحديثين معاموقوفين وكذا رواهما أبو الاحوص عن منصور وأما ابن عيينة فاسند الاول ووقف الثاني قال ورفعها جميعا ابراهيم بن طهمان وعبدة بن جبير عن منصور وهو ظاهر ساق سفيان الثوري (قلت) ورواية عبدة أخرجه ابن أبي داود ورواية سفيان ستأتي عند المصنف قريبا مرفوعة لكن اقتصر على الحديث الاول وأخرج ابن أبي داود عن طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعة الحديثين معا وفي رواية عبدة بن أبي لبابة تصريح ابن مسعود بقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يقوى روايته من رفعه عن منصور والله أعلم الحديث الثالث (قوله عن بريدة) بالموحدة هو ابن عبد الله بن أبي بريدة وشيخه أبو بريدة هو جده المذكور وأبو موسى هو الاشعري (قوله في عقابها) بضميتين ويجوز سكون القاف جمع عقاب بكسر أوله وهو الحبل ووقع في رواية الكشميهني من عقابها وذكر الكرماني انه وقع في بعض النسخ من عقابها بلامين ولم أقف على هذه الرواية بل هي تصحيف ووقع في رواية الاسماعيلي بعقابها قال القرطبي من رواه من عقابها فهو على الاصل الذي يقتضيه التعدى من لفظ التقلت وأما من رواه بالباء أو بالفاء فيجتمل أن يكون بمعنى من أو لامصاحبة أو ظرفية والحاصل تشبيهه من يتقلت منه القرآن بالناقة التي تقلت من عقابها وبقيت متعلقة به كذا قال والتحرير أن التشبيه وقع بين ثلاثة ثلاثة فحامل القرآن شبه بصاحب الناقة والقرآن بالناقة والحفظ بالربط قال الطيبي ليس بين القرآن والناقة مناسبة لانه قديم وهي حادثة لكن وقع التشبيه في المعنى وفي هذه الاحاديث الحظ على محافظة القرآن بدوام دراسته وتكرار تلاوته وضرب الامثال لايضاح المقاصد وفي الاخير القسم عند الخبر المقطوع بصدقه مبالغة في تثبيته في صدور سامعيه وحكى ابن التين عن الداودي ان في حديث ابن مسعود حجة لمن قال فبين ادعى عليه بما لا تذكر وحلف ثم قامت عليه البينة فقال كنت نسيت أو ادعى بينة أو ابراء أو التمس بين المدعى أن ذلك يكون له ويعذر في ذلك كذا قال (قوله) **باب القراءة على الدابة** أي لا كبها وكأنه أشار إلى الرد على من كره ذلك وقد نقله ابن أبي داود عن بعض السلف وتقدم البحث في كتاب الطهارة في قراءة القرآن في الحمام وغيرها وقال ابن بطلان انما أراد بهذه الترجمة أن في القراءة على الدابة سنة موجودة وأصل هذه السنة قوله تعالى لتستوا على ظهوره ثم تذكروا نعمته ربكم اذا سويتم عليه الآية ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل مختصرا وقد تقدم بتمامه في تفسير سورة الفتح ويأتي بعد أبواب

وتابعه ابن جرير عن عبدة عن شقيق سمعت عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن بريدة عن أبي بريدة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعاهدوا القرآن فوالذي نفسي بيده لهو أشد تفصيا من الابل في عقابها (باب القراءة على الدابة) حدثنا حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني أبو أياس قال سمعت عبد الله بن مغفل قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وهو يقرأ على راحلته سورة الفتح

(قوله يا - تعليم الصبيان القرآن) كأنه أشار إلى الرد على من كره ذلك وقد جاءت كراهية ذلك عن سعيد بن جبيرة وأبي داود عنهما ولقظ إبراهيم كانوا يكرهون أن يعلموا الغلام القرآن حتى يعقل وكلام سعيد بن جبيرة يدل على أن كراهية ذلك من جهة حصول الملل له ولقظه عند ابن أبي داود أيضا كانوا يحبون أن يكون يقرأ الصبي بعد حين وأخرج بإسناد صحيح عن الأشعث بن قيس أنه قدم غلاما صغيرا فباعوا عليه فقال ما قدمته ولكن قدمه القرآن وحجة من أجاز ذلك أنه أدعى إلى ثبوته ودرسه عنده كما يقال التعلم في الصغر كالنقش في الحجر وكلام سعيد بن جبيرة يدل على أنه يستحب أن يترك الصبي أو لا يقرأه في يؤخذ بالجد على التدريج والحق أن ذلك يختلف بالشخص والله أعلم **(قوله عن سعيد بن جبيرة قال ان الذي تدعونه المفصل هو المحكم قال وقال ابن عباس توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشرين سنين وقد قرأت المحكم)** كذا فيه تفسير المفصل بالمحكم من كلام سعيد بن جبيرة وهو دال على أن الضمير في قوله في الرواية الأخرى فقلت له وما المحكم لسعيد بن جبيرة وفاعل قلت هو أبو بشر بخلاف ما يتبادر أن الضمير لابن عباس وفاعل قلت سعيد بن جبيرة ويحتمل أن يكون كل منهما سأل شخصه عن ذلك والمراد بالمحكم الذي ليس فيه منسوخ ويطلق المحكم على ضد المتشابه وهو اصطلاح أهل الأصول والمراد بالمفصل السور التي كثرت فصولها وهي من الحرات إلى آخر القرآن على الصحيح ولعل المصنف أشار في الترجمة إلى قول ابن عباس سلوني عن التفسير فاني حفظت القرآن وأنا صغير أخرجه ابن سعيد وغيره بإسناد صحيح عنه وقد استشكل عياض قول ابن عباس توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشرين سنين بما تقدم في الصلاة من وجه آخر عن ابن عباس أنه كان في حجة الوداع ناهز الاحتلام وسيأتي في الاستئذان من وجه آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم مات وأنا ختي وكانوا لا يحتنون الرجل حتى يدرك وعنه أيضا أنه كان عند موت النبي صلى الله عليه وسلم ابن خمس عشرة سنة وسبق إلى استكمال ذلك السماء علي فقال حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس يعني الذي مضى في الصلاة يخالف هذا وبالع دأودي فقال حديث أبي بشر يعني الذي في هذا الباب وهم وأجاب عياض بأنه يحتمل أن يكون قوله وأنا ابن عشرين سنين راجع إلى حفظ القرآن لا إلى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ويكون تقدير الكلام توفي النبي صلى الله عليه وسلم وقد جعت المحكم وأنا ابن عشرين سنين ففيه تقديم وتأخير وقد قال عمرو بن علي الفلاس الصحيح عندنا ان ابن عباس كان له عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة قد استكملها ونحوه لا يعبى وأسند البيهقي عن مصعب الزبيري أنه كان ابن أربع عشرة سنة وبه جزم الشافعي في الام ثم حكى أنه قبل ست عشرة سنة وحكى قول ثلاث عشرة وهو المشهور وأورد البيهقي عن أبي العباس عن ابن عباس قرأت المحكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن ثنتي عشرة فهذه ستة أقوال ولو ورد إحدى عشرة لكانت سبعة لانها من عشر إلى ست عشرة (قلت) والاصل فيه قول الزبيري بكار وغيره من أهل النسب ان ولادة ابن عباس كانت قبل الهجرة ثلاث سنين وبنوها ثم في الشعب وذلك قبل وفاة أبي طالب ونحوه لا يعبى ويمكن الجمع بين مختلف الروايات الاست عشرة وثنتي عشرة فان كلامهما لم يثبت سندهما والاشهر بأن يكون ناهز الاحتلام لما قارب ثلاث عشرة ثم بلغ لما استكملها

* (باب تعليم الصبيان القرآن) * حدثني موسى ابن اسمعيل حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبيرة قال ان الذي تدعونه المفصل هو المحكم قال وقال ابن عباس توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشرين سنين وقد قرأت المحكم * حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما جمعت المحكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له وما المحكم قال المفصل

ودخل في التي بعدها فاطلاق خمس عشرة بالنظر الى جبر الكسرين واطلاق العشر والثلاث
عشر بالنظر الى الغاء الكسر واطلاق أربع عشرة بجبر أحدهما وسيأتي مزيد لهذا في باب
الختان بعد الكبر من كتاب الاستئذان ان شاء الله تعالى واختلف في أول المفصل مع الاتفاق
على أنه آخر جزء من القرآن على عشرة أقوال ذكرتها في باب الجهر بالقراءة في المغرب وذكر
قولا شاذا انه جميع القرآن ﴿ **قوله** يا نسيان القرآن وهل يقول نسيان آية
كذا وكذا) كأنه يريد أن النسي عن قول نسي آية كذا وكذا ليس للزجر عن هذا اللفظ بل
للزجر عن تعاطي أسباب النسيان المقتضية لقول هذا اللفظ ويحتمل أن ينزل المنع والاباحة على
حالتين فمن نشأ نسيانه عن اشتغاله بامر ديني كالجهد لم يمنع عليه قول ذلك لأن النسيان لم ينشأ
عن اهمال ديني وعلى ذلك يحمل ما ورد من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من نسبة النسيان
الى نفسه ومن نشأ نسيانه عن اشتغاله بامر دنيوي ولا سيما ان كان محظورا امتنع عليه لتعاطيه
أسباب النسيان **(قوله** وقول الله تعالى سنقرئك فلا تنسى الا ما شاء الله) هو مصير منه الى اختيار
ما عليه الا كثر أن لافي قوله فلا تنسى نافية وأن الله أخبره أنه لا ينسى ما أقرأه اياه وقد دل ان لا
ناهية وانما وقع الاشباع في السين لتناسيب رؤس الآي والاول أكثر واختلف في الاستثناء
فقال الفراء هو للتبرك وليس هناك شيء استثنى وعن الحسن وقادة الا ما شاء الله أي قضى أن
ترفع تلاوته وعن ابن عباس الا ما أراد الله أن ينسكه لتسن وقيل لما جلت عليه من الطباع
البشرية لكن سند كره بعد وقيل المعنى فلا تنسى أي لا تترك العمل به الا ما أراد الله أن ينسخه
فتترك العمل به **(قوله** سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا) أي صوت رجل وقد تقدم بيان
اسمه في كتاب الشهادات **(قوله** لقد أذكرني كذا وكذا آية من سورة كذا) لم أقف على تعيين
الآيات المذكورة وأغرب من زعم أن المراد بذلك إحدى وعشرون آية لأن ابن عبد الحكم قال
فمن أقرآن عليه كذا وكذا درهم ما أنه يلزمه أحد وعشرون درهما وقال الداودي يكون مقرا
بدرهمين لانه أقل ما يقع عليه ذلك قال فان قال له على كذا درهم كان مقرا بدرهم واحد **(قوله**
في الطريق الثانية حدثنا عيسى) هو ابن يونس بن أبي اسحق **(قوله** عن هشام وقال أسقطتهن)
يعنى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بالمتن المذكور وزاد فيه هذه اللفظة وهي أسقطتهن
وقد تقدم في الشهادات من هذا الوجه بلفظ فقال رجلا الله لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطتهن
من سورة كذا وكذا **(قوله** تابعه على بن مسهر وعبد بن هشام) كذا لاكثر ولاي ذرعن
الكشميهني تابعه على بن مسهر عن عبد بن مسهر وهو غلط فان عبد بن مسهر لا شيخه وقد
أخرج المصنف طريقا على بن مسهر في آخر الباب الذي يلي هذا بلفظ أسقطتها وأخرج طريق
عبد وهو ابن سليمان في الدعوات ولفظه مثل لفظ على بن مسهر سواء **(قوله** في الرواية الثالثة
كنت أنسيتها) هي مفسرة لقوله أسقطتها فكأنه قال أسقطتها نسيانا لا عدا وفي رواية معمر
عن هشام عند الاسماعيلي كنت نسيتها بفتح النون ليس قبلها همزة قال الاسماعيلي النسيان
من النبي صلى الله عليه وسلم لشيء من القرآن يكون على قسمين أحدهما نسيانه الذي يتذكره عن
قرب وذلك قائم بالطباع البشرية وعليه يدل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود في
السهو انما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون والثاني أن يرفعه الله عن قلبه على ارادة نسخ تلاوته

* (باب نسيان القرآن وهل
يقول نسي آية كذا وكذا
وقول الله تعالى سنقرئك فلا
تنسى الا ما شاء الله) * حدثنا
ربيع بن يحيى حدثنا زائدة
حدثنا هشام عن عروة عن
عائشة رضي الله عنها قالت
سمع النبي صلى الله عليه وسلم
رجلا يقرأ في المسجد فقال
يرجعه الله لقد أذكرني كذا
وكذا آية من سورة كذا
* حدثنا محمد بن عبيد بن
ميمون حدثنا عيسى عن
هشام وقال أسقطتهن من
سورة كذا * تابعه على بن
مسهر وعبد بن هشام
* حدثنا أحمد بن أبي
رجاء حدثنا أبو أسامة عن
هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة قالت سمع
رسول الله صلى الله عليه
وسلم رجلا يقرأ في سورة
بالليل فقال يرجعه الله لقد
أذكرني آية كذا وكذا
كنت أنسيتها من سورة
كذا وكذا * حدثنا أبو نعيم
حدثنا سفيان عن منصور
عن أبي وائل عن عبد الله
قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم بئس ما لأحدكم
يقول نسي آية كيت
وكيت بل هو نسي

(باب من لم ير بأساً أن يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا)
 حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثني إبراهيم عن علقمة وعبد الرحمن بن يزيد عن أبي مسعود الأنصاري قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الأيتان من آخر سورة البقرة من قرأ بهما في ليلة كفتاه * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن حديث المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القاري أنهما سمعا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حرف كثيرة لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذت أساوره في الصلاة فانتظرت حتى سلم فليته فقلت من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ قال أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له كذبت فوالله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لهو أقرأني هذه السورة التي سمعتك

فانتظرت به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أقوده

وهو المشار إليه بالاستثناء في قوله تعالى سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله قال فأما القسم الأول فعارض سريع الزوال لظاهر قوله تعالى أنا نحن نزلنا الذكروا ناله لحافظون وأما الثاني فداخل في قوله تعالى ما ننسخ من آية أو ننسها على قراءة من قرأ بضم أوله من غيرهمز (قلت) وقد تقدم توجيه هذه القراءة وبيان من قرأ بها في تفسير البقرة وفي الحديث حجة لمن أجاز النسيان على النبي صلى الله عليه وسلم فيما ليس طريقه البلاغ مطلقاً وكذا فيما طريقه البلاغ لكن بشرطين أحدهما أنه بعد ما يقع منه تبليغه والآخر أنه لا يستمر على نسيانه بل يحصل له تذكرة ما ينقسه وما يغيره وهل يشترط في هذا الضرور قولان فأما قبل تبليغه فلا يجوز عليه فيه النسيان أصلاً وزعم بعض الأصوليين وبعض الصوفية أنه لا يقع منه نسيان أصلاً وإنما يقع منه صورته ليسن قال عياض لم يقل به من الأصوليين أحد إلا أبا المظفر الأسفرايني وهو قول ضعيف وفي الحديث أيضاً جواز رفع الصوت بالقراءة في الليل وفي المسجد والدعاء لمن حصل له من جهته خير وإن لم يقصد المحصول منه ذلك واختلف السلف في نسيان القرآن فنهى من جعل ذلك من الكبائر وأخرج أبو عبيد عن طريق الفخخال بن مزاحم موقوفاً قال ما من أحد تعلم القرآن ثم نسيه إلا بذنب أحدثه لأن الله يقول وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ونسيان القرآن من أعظم المصائب واحتجوا أيضاً بما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس مرفوعاً عرضت على ذنوب أمي فلم أر ذنباً أعظم من سورة من القرآن أو نسيها من حامل القرآن وتاركه ومن طريق أبي العباس موقوفاً كما تقدم من أعظم الذنوب أن يتعلم الرجل القرآن ثم ينسى عنه حتى ينساه وأسناده جيد ومن طريق ابن سيرين بإسناد صحيح في الذي ينسى القرآن كانوا يكرهونه ويقولون فيه قولاً شديداً ولأبي داود عن سعد بن عباد مرفوعاً من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله وهو أجزم وفي أسناده أيضاً مقال وقد قال به من الشافعية أبو المكارم والروائي وأحجج بأن الأعراض عن التلاوة تسبب عنه نسيان القرآن ونسيانه يدل على عدم الاعتناء به والتمهاتون بأمره وقال القرطبي من حفظ القرآن أو بعضه فقد علت رتبته بالنسيان إلى من لم يحفظه فإذا أدخل به هذه الرتبة الدينية حتى تزحزح عنها ناسب أن يعاقب على ذلك فإن ترك معاهدة القرآن يفضي إلى الرجوع إلى الجهل والرجوع إلى الجهل بعد العلم شديد وقال اسحق بن راهوي يكره للرجل أن يمر عليه أربعون يوماً لا يقرأ فيها القرآن ثم ذكر حديث عبد الله وهو ابن مسعود بنس ما لأحدهم أن يقول نسيت آية كيت وكيت وقد تقدم شرحه قريباً وسفيان في السندهو الثوري واختلف في معنى أجزم فقليل مقطوع اليد وقليل مقطوع الحجة وقليل مقطوع السبب من الخير وقليل خالي اليد من الخير وهي متقاربة وقليل يحشر مجذوماً حقيقة وتؤيده أن في رواية زائدة بن قدامة عند عبد بن حماد في الله يوم القيامة وهو مجذوم وفيه جواز قول المرء أسقطت آية كذا من سورة كذا إذا وقع ذلك منه وقد أخرج ابن أبي داود عن طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال لا تقل أسقطت كذا بل قل أغفلت وهو أدب حسن وليس واجباً

❦ (قوله) من لم ير بأساً أن يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا أشار بذلك إلى الرد على من كره ذلك وقال لا يقال إلا السورة التي يذكر فيها كذا وقد تقدم في الحجج من طريق

الاعشى انه سمع الحاج بن يوسف على المنبر يقول السورة التي يذكرها كذا وانه رد عليه بحديث
 أبي مسعود قال عياض حديث أبي مسعود حجة في جواز قول سورة البقرة ونحوها وقد اختلف
 في هذا فأجاز بعضهم وكرهه بعضهم وقال تقول السورة التي تذكرها البقرة (قلت) وقد تقدم
 في أبواب الرمي من كتاب الحج أن أراهم النخعي أنكر قول الحاج لا تقولوا سورة البقرة وفي
 رواية مسلم أنها سبعة وأورد حديث أبي مسعود وأقوى من هذا في الحجة ما أورده المصنف من
 لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وجاءت فيه أحاديث كثيرة صحيحة من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم
 قال الترمذي في الأذكار يجوز أن يقول سورة البقرة إلى أن قال وسورة العنكبوت وكذلك
 السابق ولا كراهة في ذلك وقال بعض السلف يكره ذلك والصواب الأول وهو قول الجاهليين
 والأحاديث فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من أن تحصر وكذلك عن الصحابة فمن
 بعدهم (قلت) وقد جاء فيما وافق ما ذهب إليه البعض المشار إليه حديث مرفوع عن أنس
 رفعه لا تقولوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء وكذلك القرآن كله أخرجه
 أبو الحسين بن قانع في فوائده والطبراني في الأوسط وفي مسنده عيسى بن ميمون العطار وهو
 ضعيف وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ونقل عن أحمد أنه قال هو حديث منكر (قلت)
 وقد تقدم في باب تأليف القرآن حديث يزيد الضارسي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يقول ضعوها في السورة التي يذكرها كذا قال ابن كثير في تفسيره ولا شك أن ذلك أحوط
 ولكن استقر الاجماع على الجواز في المصاحف والتفاسير (قلت) وقد تسلك بالاحتياط
 المذكور جماعة من المفسرين منهم أبو محمد بن أبي حاتم ومن المتقدمين الكلبى وعبد الرزاق
 ونقله القرطبي في تفسيره عن الحكيم الترمذي أن من حرمة القرآن أن لا يقال سورة كذا
 كقولك سورة البقرة وسورة النحل وسورة النساء وإنما يقال السورة التي يذكرها كذا وتعقبه
 القرطبي بأن حديث أبي مسعود يعارضه ويمكن أن يقال لامعارضته مع إمكان الجمع فيكون
 حديث أبي مسعود ومن وافقه دالا على الجواز وحديث أنس أن ثبت محمول على أنه خلاف
 الأولى والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث تشهد لما ترجم له * أحدها حديث أبي
 مسعود في الآيتين من آخر سورة البقرة وقد تقدم شرحه قريبا * الثاني حديث عمر سمعت هشام
 ابن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان وقد تقدم شرحه في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف
 * الثالث حديث عائشة المذكور في الباب قبله وقد تقدم التنبيه عليه (قوله) **باب**
 الترتيل في القراءة) أي تبين حروفها والأتى في أدائها ليكون أدعى إلى فهم معانيها (نحو) وقوله
 تعالى ورتل القرآن ترتيلا) كأنه يشير إلى ما ورد عن السلف في تفسيره ما فعمد الطبري بسند
 صحيح عن مجاهد في قوله تعالى ورتل القرآن قال بعضه أثر بعض على تؤدة وعن قتادة قال بينه
 بينا والآخر بذلك أن لم يكن للوجوب يكون مستحباً (قوله) وقوله تعالى وقرأنا فرقناه لتقرأه على
 الناس على مكث) سبأ في توجيهه (نحو) وما يكره أن يهذله (الشعر) كأنه يشير إلى أن استحباب
 الترتيل لا يستلزم كراهة الأسراع وإنما الذي يكره الهذو هو الأسراع المفرط بحيث يحفى كثير
 من الحروف أو لا يخرج من مخارجها وقد ذكر في الباب أنكار ابن مسعود على من يهذله القراءة
 كهذا الشعر ودليل جواز الأسراع ما تقدم في أحاديث الأنبياء من حديث أبي هريرة رفعه خفف

فقلت يا رسول الله انى
 سمعت هذا يقرأ سورة
 الفرقان على حروف لم
 تقرئها وانك أقرأ في سورة
 الفرقان فقال يا هشام
 اقرأها فقرأها القراءة التي
 سمعته فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هكذا أنزلت
 ثم قال اقرأ يا عمر فقرأتها التي
 أقرأتها فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هكذا أنزلت
 ثم قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان القرآن أنزل
 على سبعة أحرف فاقروا
 ما تيسر منه * حدثنا بشر
 ابن آدم أخبرنا علي بن مسهر
 أخبرنا هشام عن أبيه عن
 عائشة رضي الله عنها قالت
 سمع النبي صلى الله عليه
 وسلم قارئاً يقرأ من الليل في
 المسجد فقال يرحمه الله لقد
 أذكرني كذا وكذا آية
 أسقطتها من سورة كذا وكذا
 * (باب الترتيل في القراءة
 وقوله تعالى ورتل القرآن
 ترتيلاً وقوله تعالى وقرأنا فرقناه
 لتقرأه على الناس على مكث
 وما يكره أن يهذله الشعر

علي داود القرآن فكان يأمر بدوا به فتسرج فيفرغ من القرآن قبل أن تسرج (قوله فيها يفرق
يفصل) هو تفسير أبي عبدة (قوله قال ابن عباس فرقناه فصلناه) وصله ابن جرير من طريق علي
ابن أبي طلحة عنه وعند أبي عبدة من طريق مجاهد أن رجلا سأله عن رجل قرأ البقرة وآل عمران
ورجل قرأ البقرة فقط قيامهما واحد وركوعهما واحد وسجودهما واحد فقال الذي قرأ
البقرة فقط أفضل ثم تلى وقرأ نافرقتاه لتقرأه على الناس على مكث ومن طريق أبي حمزة قلت
لابن عباس اني سريع القراءة واني لا أقرأ القرآن في ثلاث فقال لأن أقرأ البقرة أرتلها فأتدبرها
خير من أن أقرأ كما تقول وعند ابن أبي داود من طريق أخرى عن أبي حمزة قلت لابن عباس
انني رجل سريع القراءة اني لا أقرأ القرآن في ليلة فقال ابن عباس لأن أقرأ سورة أحب الي أن
كنت لا بدفاعا فقرأ قراءة تسمعها أذنيك ويوعها قلبك والتحقيق أن لكل من الاسراع والترتيل
جهة فضل بشرط أن يكون المسرع لا يخل بشيء من الحروف والحركات والسكون الواجبات
فلا يتنع أن يفضل أحدهما الآخر وأن يستويا فان من رتل وتأمل كن تصدق بجوهرة واحدة
مئة ومن أسرع كن تصدق بعدة جواهر لكن قيمتها قيمة الواحدة وقد تكون قيمة الواحدة
أكثر من قيمة الآخرين وقد يكون بالعكس ثم ذكر المصنف في الباب حديثين أحدهما حديث
ابن مسعود (قوله حدثنا واصل) هو ابن حبان بهمله وتحتانية ثقيلة الاحدب الكوفي ووقع
صريحاً عند الاسماعيلي وزعم خلف في الاطراف انه واصل مولى أبي عيينة بن المهلب وغلطوه
في ذلك فان مولى أبي عيينة بصري وروايته عن البصريين وليست له رواية عن الكوفيين وأبو
وائل شيخ واصل هذا كوفي (قوله عن أبي وائل عن عبد الله قال غدوناً على عبد الله) أي ابن
مسعود (فقال رجل قرأت المفضل) كذا أورده مختصراً وقد أخرجه مسلم من الوجه الذي أخرجه
منه البخاري فزاد في أوله غدوناً على عبد الله بن مسعود يوماً بعد ما صلينا الغداة فسلمنا بالباب
فأذن لنا فكشنا بالباب هنيئة فخرجت الجارية فقالت ألا تدخلون فدخلنا فاذا هو جالس يسبح
فقال ما منعكم أن تدخلوا وقد أذن لكم قلنا ظننا أن بعض أهل البيت نائم قال ظننتم يا كأم عبد
غفلة فقال رجل من القوم قرأت المفضل البارحة كله فقال عبد الله هذا كهذا الشعر ولا تجد
من طريق الاسود بن يزيد عن عبد الله بن مسعود أن رجلاً أتاه فقال قرأت المفضل في ركعة
فقال بل هذنت كهذا الشعر وكثرت الدقل وهذا الرجل هو نهيك بن سنان كما أخرجه مسلم من
طريق منصور عن أبي وائل في هذا الحديث وقوله هذا يفتح الهاء وبالذال المعجمة المنونة قال
الخطابي معناه سرعة القراءة بغير تأمل كما ينشد الشعر وأصل الهمزة سرعة الدفع وعند سعيد بن
منصور من طريق يسار عن أبي وائل عن عبد الله أنه قال في هذه القصة انما فصل لتفصلوه (قوله
ثمانى عشرة) تقدم في باب تأليف القرآن من طريق الاعمش عن شقيق فقال فيه عشرين سورة
من أول المفضل والجمع بينهما أن الثمان عشرة غير سورة الدخان والتي معها واطلاق المفضل
على الجميع تغليباً والافعال الدخان ليست من المفضل على المرجح لكن يحتمل أن يكون تأليف ابن
مسعود على خلاف تأليف غيره فان في آخر رواية الاعمش على تأليف ابن مسعود آخره من حم
الدخان وعم نعلي هذا التعليب (قوله من آل حاتم) أي السورة التي أولها حم وقيل يريد حم
نفسها كما في حديث أبي موسى أنه أوفى من ماراً من حمير آل داود يعني داود نفسه قال

فيها يفرق ينصل قال ابن
عباس فرقناه فصلناه *
حدثنا أبو النعمان حدثنا
مهدي بن ميمون حدثنا
واصل عن أبي وائل عن
عبد الله قال غدوناً على
عبد الله فقال رجل قرأت
المفضل البارحة فقال هذا
كهذا الشعر انما قد سمعنا
القراءة واني لا حفظ القرآن
التي كان يقرأ بها النبي صلى
الله عليه وسلم ثمانى عشرة
سورة من المفضل وسورتين
من آل حاتم * حدثنا قتيبة
ابن سعيد حدثنا جرير عن
موسى بن أبي عائشة عن
سعيد بن جبير عن ابن
عباس رضى الله عنهما في
قوله لا تحرك به لسانك
لتجمل به قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا
نزل عليه جبريل بالوحي
وكان مما يحرك به لسانه
وشفتيه فيشتد عليه وكان
يعرف منه فأنزل الله الآية
التي في لا أقسم بيوم القيامة
لا تحرك به لسانك لتجمل به
انا علمنا جعه وقرآنه فان
علمنا أن نجعله في صدره
وقرآنه فاذا قرأناه فاتبع
قرآنه فاذا أنزلناه فاستمع ثم
ان علمنا بيانه قال ان علمنا
أن ننسبه بلسانك قال وكان
اذا أتاه جبريل أطرق فاذا
ذهب قرأه كما وعده الله

الخطابي قوله آل داود يديه داود نفسه وهو كقوله تعالى أدخلوا آل فرعون أشد العذاب
وتعقبه ابن التين بأن دليله يخالف فأويله قال وانما يتم مراده لو كان الذي يدخل أشد العذاب
فرعون وحده وقال الكرماني لولا أن هذا الحرف ورد في الكتابة منفصلا يعني آل وحدها وحده
وحدها لجاز أن تكون الالف واللام التي لتعريف الجنس والتقدير وسورتين من الحواميم
(قلت) لكن الرواية أيضا ليست فيها واو نعم في رواية الاعمش المذكورة آخره من الحواميم
وهو يؤيد الاحتمال المذكور والله أعلم وأغرب الداودي فقال قوله من آل حاميم من كلام أبي
وائل والافان أول المفصل عند ابن مسعود من أول الجائمية اه وهذا انما يريد لو كان ترتيب
مصحف ابن مسعود كترتيب المصحف العثماني والامر بخلاف ذلك فان ترتيب السور في مصحف
ابن مسعود يغير الترتيب في المصحف العثماني فلعل هذا منها ويكون أول المفصل عنده أول
الجائمية والدخان متأخرة في ترتيبه عن الجائمية لامانع من ذلك وقد أجاب النووي على طريق
التنزل بأن المراد بقوله عشرين من أول المفصل أي معظم العشرين * الحديث الثاني حديث ابن
عباس في نزول قوله تعالى لا تحرك به لسانك لتعجل به وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير القيامة
وجري المذكور في اسناده هو ابن عبد الحميد بخلاف الذي في الباب بعده وقوله فيه وكان مما
يحرك به لسانه وشقيقه كذا اللاد كثر وتقدم توجيهه في بدء الوحي ووقع عند المستمل هنا وكان ممن
يحرك ويتعين أن يكون من فيه للتبعض ومن موصولة والله أعلم وشاهد الترجمة منه النهي
عن تحريكه بالثلاوة فإنه يقتضي استحباب الثاني فيه وهو المناسب للترتيب وفي الباب حديث
حفصة أم المؤمنين أخرجه مسلم في أثناء حديث وفيه كان النبي صلى الله عليه وسلم يرتل السورة
حتى تكون أطول من أطول منها وقد تقدم في آخر المغازي حديث علقمة أنه قرأ على ابن
مسعود فقال رتل فذاك أبي وأمي فإنه زينة القرآن وان هذه الزيادة وقعت عند أبي نعيم في
المستخرج وأخرجها ابن أبي داود أيضا والله أعلم **(قوله با)** مد القراءة المتعددة
القراءة على ضربين أصلي وهو اشباع الحرف الذي بعده ألف أو واو أو ياء وغير أصلي وهو ما اذا
أعقب الحرف الذي هذه صفته همزة وهو متصل ومنفصل فالمتصل ما كان من نفس الكلمة
والمنفصل ما كان بكلمة أخرى فالاول يؤتى فيه بالالف والواو والياء بمكانات من غير زيادة والثاني
يزاد في تمكين الالف والواو والياء زيادة على المد الذي لا يمكن النطق بها الا به من غير اسراف
والمذهب الاعدل أنه يمد كل حرف منها ضعف ما كان يمده أولا وقد زاد على ذلك قليلا وما أفرط
فهو غير محمود والمراد من الترجمة الضرب الاول **(قوله في الرواية الثانية)** حدثنا عمرو بن عاصم
وقع في بعض النسخ عمرو بن حفص وهو غلط ظاهر **(قوله سئل أنس)** ظهر من الرواية الاولى أن
قتادة الراوي هو السائل وقوله في الرواية الاولى كان يمد مدا بين في الرواية الثانية المراد بقوله
يد بسم الله الى آخره يمد اللام التي قبل الهاء من الجلالة والميم التي قبل النون من الرحمن والحاء
من الرحيم وقوله في الرواية الاولى كانت مدا أي كانت ذات مد ووقع عند أبي نعيم من طريق أبي
النعمان عن جري بن حازم في هذه الرواية كان يمد صوته مدا وكذا أخرجه الاسماعيلي من ثلاثة
طرق أخرى عن جري بن حازم وكذا أخرجه ابن أبي داود من وجه آخر عن جري وفي رواية له
كان يمد قراءته وأفاد أنه لم يرو هذا الحديث عن قتادة الا جري بن حازم وهمام بن يحيى وقوله

* (باب مد القراءة) * حدثنا
مسلم بن ابراهيم حدثنا جري
ابن حازم الازدي حدثنا
قتادة قال سالت أنس بن
مالك عن قراءة النبي صلى
الله عليه وسلم فقال كان يمد
مدا * حدثنا عمرو بن عاصم
حدثنا همام عن قتادة قال
سئل أنس كيف كانت
قراءة النبي صلى الله عليه
وسلم فقال كانت مدا ثم قرأ
بسم الله الرحمن الرحيم
يمد بسم الله ويمد بالرحمن
ويمد بالرحيم

٣ قوله في الرواية الاولى
كانت مدا ~~هكذا~~ بنسخ
الشرح التي بايدنا وهو
سبق قلم أو تحريف من النسخ
والصواب في الرواية الثانية
كما هو ظاهر اه مصححه

في الثانية بعد بسم الله كذا وقع بموحدة قبل الموحدة التي في بسم الله كأنه حكى لفظ بسم الله كما
 حكى لفظ الرحمن في قوله ويمد بالرحن أو جعله كالكلمة الواحدة علماً لذلك ووقع عند أبي نعيم
 من طريق الحسن الخلواني عن عمرو بن عاصم شيخ البخاري فيه بعد بسم الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم
 من غير موحدة في الثلاثة وأخرجه ابن أبي داود عن يعقوب بن اسحق عن عمرو بن عاصم عن
 همام وجريج عاين قتادة بلفظ يتدبسم الله الرحمن الرحيم بإثبات الموحدة في أوله أيضاً وزاد
 في الاسناد جريز مع همام في رواية عمرو بن عاصم وأخرج ابن أبي داود من طريق قطبة بن مالك
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الفجر ق فتر هذا الحرف لها طلع نصيذ فتنصيد وهو
 شاهد جيد لحديث أنس وأصله عند مسلم والترمذي والنسائي من حديث قطبة نفسه * (تنبيه) *
 استدل بعضهم بهذا الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في
 الصلاة ورام بذلك معارضة حديث أنس أيضاً المخرج في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان
 لا يقرأها في الصلاة وفي الاستدلال لذلك بحديث الباب نظر وقد أوضحت فيما كتبت من النسكت
 على علوم الحديث لابن الصلاح وحاصله أنه لا يلزم من وصفه بأنه كان إذا قرأ البسملة يتدفق بأن
 يكون قرأ البسملة في أول النافحة في كل ركعة ولأنه انما ورد بصورة المثال فلا تعين البسملة
 والعلم عند الله تعالى ﴿قوله﴾ (الترجييع) هو تقارب ضروب الحركات في القراءة
 وأصله التردد وترجييع الصوت ترديدة في الحلق وقد فسره كما سيأتي في حديث عبد الله بن مغفل
 المذكور في هذا الباب في كتاب التوحيد بقوله أأبهمزة مفتوحة بعدها ألف ساكنة ثم همزة
 أخرى ثم قالوا يحتمل أمرين أحدهما أن ذلك حدث من هز الناقه والاخر أنه أشبع المذني
 موضعه فحدث ذلك وهذا الثاني أشبه بالسباق فان في بعض طرقه لولا أن يجتمع الناس لقراءت
 لكم بذلك اللحن أي النغم وقد ثبت الترجيع في غير هذا الموضع فأخرج الترمذي في الشمائل
 والنسائي وابن ماجه وابن أبي داود واللفظ له من حديث أم هانئ كنت أسمع صوت النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو يقرأ وأنا نائمة على فراشي يرجع القرآن والذي يظهر أن الترجيع قد را
 زائد على الترتيل فعند ابن أبي داود من طريق أبي اسحق عن علقمة قال بت مع عبد الله بن
 مسعود في داره فنام ثم قام فكان يقرأ قراءة الرجل في مسجد حبه لا يرفع صوته ويسمع من حوله
 ويرتل ولا يرجع وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة معنى الترجيع تحسين التلاوة لا ترجيع الغناء
 لان القراءة بترجييع الغناء تنافي الخشوع الذي هو مقصود التلاوة قال وفي الحديث ملازمته
 صلى الله عليه وسلم للعبادة لانه حاله ركوبه الناقه وهو يسير لم يترك العبادة بالتلاوة وفي جهره
 بذلك ارشاد الى أن الجهر بالعبادة قد يكون في بعض المواضع أفضل من الاسرار وهو عند
 التعليم وإيقاظ الغافل ونحو ذلك ﴿قوله﴾ (الترجييع) حسن الصوت بالقراءة للقرآن
 كذا لا يذر وسقط قوله للقرآن لغيره وقد تقدم في باب من لم يتغن بالقرآن نقل الاجماع على
 استحباب سماع القرآن من ذي الصوت الحسن وأخرج ابن أبي داود من طريق ابن أبي مسجعة
 قال كان عمر يقدم الشاب الحسن الصوت لحسن صوته بين يدي القوم (قوله) حدثنا محمد بن
 خلف أبو بكر هو الحدادي بالمهملات وفتح أوله والتثقيب بغدادى مقرئ من صغار شيوخ
 البخاري وعاش بعد البخاري خمس سنين وأبو يحيى الجاني بكسر المهملة وتشديد الميم اسمه

* (باب الترجيع) * حدثنا
 آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة
 حدثنا أبو إياس قال سمعت
 عبد الله بن مغفل قال رأيت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يقرأ وهو على ناقته أو جملته
 وهي تسير به وهو يقرأ سورة
 الفتح أو من سورة الفتح قراءة
 لينة يقرأ وهو يرجع * (باب
 حسن الصوت بالقراءة
 للقرآن) * حدثنا محمد بن
 خلف أبو بكر حدثنا أبو
 يحيى الجاني

عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفي وهو والدي يحيى بن عبد الحميد الكوفي الحافظ صاحب المسند
وليس لمحمد بن خلف ولا لشيخه أبي يحيى في البخاري الا هذا الموضع وقد أدرك البخاري أبي يحيى
بالسنن لكنه لم يلقه **(قوله)** حدثني بريد في رواية الكشميهني سمعت بريد بن عبد الله **(قوله)** يا أبا
موسى لقد أوتيت من مارا من مز امير آل داود كذا وقع عنده مختصرا من طريق بريد وأخرجه
مسلم من طريق طلحة بن يحيى عن أبي بريدة بلفظ لورأيتني وأنا أستمع قراءتك البارحة الحديث
وأخرجه أبو يعلى من طريق سعيد بن أبي بريدة عن أبيه بن يادة فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم
وعائشة من ابني موسى وهو يقرأ في بيته فقاما يستمعان لقراءته ثم انهما مضيا فلما أصبح لقي أبو
موسى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أبا موسى مررت بك فذكر الحديث فقال أما لي لو
علمت بمكانك لخبرته لك تحميرا ولا بن سعد من حديث أنس باسناد على شرط مسلم أن أبا موسى قام
ليلة يصلي فسمع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم صوته وكان حلوا الصوت فقمين يستمعين فلما أصبح
قبل له فقال لو علمت لخبرته لهن تحميرا والروائي من طريق مالك بن مغول عن عبد الله بن بريدة
عن أبيه نحو ساق سعيد بن أبي بريدة وقال فيه لو علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستمع
قراءتي لخبرتها تحميرا وأصلها عند أجدو عند الدارمي من طريق الزهري عن أبي سلمة بن عبد
الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول لأبي موسى وكان حسن الصوت بالقرآن
لقد أوتي هذا من مز امير آل داود فكان المصنف أشار إلى هذه الطريق في الترجمة وأصل هذا
الحديث عند النسائي من طريق عمرو بن الحارث عن الزهري موصولا بذلك كراهي هريرة فيه
ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع قراءة أبي موسى فقال لقد أوتي من مز امير آل داود وقد
اختلف فيه على الزهري فقال معمر وسفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة أخرجه النسائي
وقال الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب مرسل ولا يعل من طريق عبد الرحمن بن
عوسجة عن البراء سمع النبي صلى الله عليه وسلم صوت أبي موسى فقال كان صوت هذا من
مز امير آل داود وأخرج ابن أبي داود من طريق أبي عثمان النهدي قال دخلت دار أبي موسى
الاشعري فاسمعت صوت صبي ولا يربط ولا نأى أحسن من صوته سنده صحيح وهو في الحلية لأبي
نعيم والصحيح بفتح المهملة وسكون النون بعد هاجيم هو آلة تتخذ من نحاس كالطباقين يضرب
أحدهما بالآخر والربط بالموحدتين بينهما راسا كنية ثم طامهم ملة توزن جعفر هو آلة تشبه
العود فارسي معرب والنأى بنون بغير همز هو المزمارة قال الخطابي قوله آل داود يريد داود نفسه
لأنه لم ينقل أن أحدا من أولاد داود ولا من أقاربه كان أعطي من حسن الصوت ما أعطي
(قلت) ويؤيده ما أورده من الطريق الأخرى وقد تقدم في باب من لم يتغن بالقرآن ما نقل عن
السلف في صفة صوت داود والمراد بالمزمارة الصوت الحسن وأصله الآلة أطلق اسمه على
الصوت للشابهة وفي الحديث دلالة بينة على أن القراءة غير المقروء وسيأتي مز يد بحث في ذلك
في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى **(قوله)** باب من أحب أن يستمع القرآن من
غيره في رواية الكشميهني القراءة ذكر فيه حديث ابن مسعود قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم
اقرأ على القرآن أو رده مختصرا ثم أورده مطولا في الباب الذي بعده باب قول المقرئ للقارئ
حسبك والمراد بالقرآن بعض القرآن والذي في معظم الروايات اقرأ على ليس فيه لفظ القرآن بل

حدثني بريد بن عبد الله بن
أبي بريدة عن جده عن أبي
بريدة عن أبي موسى أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
له يا أبا موسى لقد أوتيت
من مارا من مز امير آل داود
(باب من أحب أن يستمع
القرآن من غيره) * حدثنا
عمر بن حفص بن غياث
حدثنا أبي عن الأعمش
حدثني ابراهيم عن عبيدة
عن عبد الله رضى الله عنه
قال قال لي النبي صلى الله
عليه وسلم اقرأ على القرآن
قلت اقرأ عليك وعليك
أنزل قال اني أحب أن
أسمعه من غيري **(باب**
قول المقرئ للقارئ حسبك) *
حدثنا محمد بن يوسف حدثنا
سفيان عن الأعمش عن
ابراهيم عن عبيدة عن عبد
الله بن مسعود قال قال لي
النبي صلى الله عليه وسلم
اقرأ على قلت يا رسول الله
اقرأ عليك وعليك أنزل
قال نعم فقرأت سورة النساء
حتى أتيت على هذه الآية
فكيف اذا جئنا من كل
أمة بشهيد وجئناك على
هؤلاء شهيدا قال حسبك
الا أن فالتفت اليه فاذا
عيناه تذرفان

أطلق فيصدق بالبعض قال ابن بطال يحتمل أن يكون أحب أن يسمعه من غيره ليكون عرض القرآن سنة ويحتمل أن يكون لكي يتدبره ويتفهمه وذلك أن المستمع أقوى على التدبر ونفسه أخلى وأنشط لذلك من القارئ لاشتغاله بالقراءة واحكامها وهذا بخلاف قراءته هو صلى الله عليه وسلم على أبي بن كعب كما تقدم في المناقب وغيرها فإنه أراد أن يعلمه كيفية أداء القراءة ومخارج الحروف ونحو ذلك ويأتي شرح الحديث بعد أبواب في باب البكاء عند قراءة القرآن ﴿قوله﴾ في كم يقرأ القرآن وقول الله تعالى فاقروا ما تيسر منه (كانه أشار إلى الرد على من قال أقل ما يجزئ من القراءة في كل يوم وليلة جزء من أربعين جزءا من القرآن وهو منقول عن اسحق ابن راهويه والحنابلة لأن عموم قوله فاقروا ما تيسر منه يشمل أقل من ذلك فمن ادعى التحديد فعليه البيان وقد أخرج أبو داود من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو في كم يقرأ القرآن قال في أربعين يوما ثم قال في شهر الحديث ولا دلالة فيه على المدعى ﴿قوله﴾ حدثنا علي هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وابن شبرمة هو عبد الله قاضي الكوفة ولم يخرج له البخاري إلا في موضع واحد يأتي في الأدب شاهد وأخرج من كلامه غير ذلك ﴿قوله﴾ كم يكفي الرجل من القرآن (أي في الصلاة) ﴿قوله﴾ قال علي هو ابن المديني وهو موصول من تمة الخبر المذكور ومنصور هو ابن المعتمر وابراهيم هو النخعي وقد تقدم نقل الاختلاف في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن ابن يزيد وعن عاقمة في باب فضل سورة البقرة وتقدم بيان المراد بقوله كفتاه وما استدلل به ابن عيينة انما يجيء على أحد ما قيل في تأويل كفتاه أي في القيام في الصلاة بالليل وقد خفيت مناسبة حديث أبي مسعود بالترجمة على ابن كثير والذي يظهر انهما من جهة أن الآية المترجم بها تناسب ما استدلل به ابن عيينة من حديث أبي مسعود والجامع بينهما أن كلام الآية والحديث يدل على الاكتفاء بخلاف ما قال ابن شبرمة ﴿قوله﴾ حدثنا موسى هو ابن اسمعيل التبريزي ومغيرة هو ابن مقسم ﴿قوله﴾ أنكحني أي أي زوجني وهو محمول على أنه كان المشير عليه بذلك والاف عبد الله بن عمرو حينئذ كان رجلا كاملا ويحتمل أن يكون قام عنه بالصداق ونحو ذلك ﴿قوله﴾ امرأه ذات حسب في رواية أحمد عن هشيم عن مغيرة وحسين عن مجاهد في هذا الحديث امرأه من قريش وأخرجها النسائي من هذا الوجه وهي أم محمد بنت محبة بفتح الميم وسكون المهملة وكسر الميم بعدها تحتانية مفتوحة خفيفة ابن جرير الزبيري حليف قريش ذكرها الزبير وغيره ﴿قوله﴾ كنهه بفتح الكاف وتشديد النون هي زوج الولد ﴿قوله﴾ نعم الرجل من رجل لم يطلنا فراشا قال ابن مالك يستفاد منه وقوع التمييز بعد فاعل نعم الظاهر وقدمه سبويه وأجازة المبرد وقال الكرماني يحتمل أن يكون التقدير نعم الرجل من الرجال قال وقد تنبى يد السكر في الإثبات التعميم كما في قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت قال ويحتمل أن يكون من التجريد كأنه جرد من رجل موصوف بكذا وكذا رجلا فقال نعم الرجل المجرد من كذا رجل صفته كذا ﴿قوله﴾ لم يطلنا فراشا أي لم يضا جعنا حتى يطا فراشنا ﴿قوله﴾ ولم يفتش لنا كنفا كذا لاكثر بقاء ومشاه ثقيلة وشين معجمة وفي رواية أحمد والنسائي والكشميهني ولم يفتش بغين معجمة ساكنة بعد هاشين معجمة وكيفا بفتح الكاف والنون بعدها فاء هو الستر والجانب وأرادت بذلك الكناية عن عدم جماعه لها لأن عادة الرجل أن يدخل يده مع زوجته في دواخل أمرها وقال الكرماني يحتمل أن يكون

﴿باب في كم يقرأ القرآن﴾ وقول الله تعالى فاقروا ما تيسر منه ﴿حدثنا علي حدثنا سفيان قال لي ابن شبرمة نظرت كم يكفي الرجل من القرآن فلم أجد سورة أقل من ثلاث آيات فقلت لا ينبغي لأحد أن يقرأ أقل من ثلاث آيات قال علي حدثنا سفيان أخبرنا منصور عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد أخبره علقمة عن أبي مسعود ولقيته وهو يطوف بالبيت فذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم أنه من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه ﴿حدثنا موسى حدثنا أبو عوانة عن مغيرة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال أنكحني أبي امرأه ذات حسب فكان يتعاهد كنهه فيسألها عن بعلها فتقول نعم الرجل من رجل لم يطلنا فراشا ولم يفتش لنا كنفا منذ أتيناها

المراد بالكشف الكسيف وأرادت أنه لم يطعم عندها حتى يحتاج إلى أن يفتش عن موضع قضاء الحاجة كذا قال والأول أولى وزاد في رواية هشيم فاقبل على يلو منى فقال أنكحتك امرأة من قريش ذات حسب فعصمتها وفعلت ثم انطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاشكاه (قوله فلما طال ذلك) أي على عمروذ كذا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وكأنه تأني في شكواه رجاء أن يتدارك فلما عمادى على حاله خشى أن يلحقه أثم بتضييع حق الزوجة فشكاه (قوله فقال القنى) أي قال لعبد الله بن عمرو وفي رواية هشيم فارسل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويجمع بينهما بأنه أرسل إليه أولاً ثم لقيه اتفاقاً فقال له اجتمع بي (قوله فقال كيف تصوم قلت أصوم كل يوم) تقدم ما يتعلق بالصوم في كتاب الصوم مشروحاً وقوله في هذه الرواية صم ثلاثة أيام في الجمعة قلت أطيق أكثر من ذلك قال صم يوماً وأفطر يومين قلت أطيق أكثر من ذلك قال الداودي هذا وهم من الراوى لأن ثلاثة أيام من الجمعة أكثر من فطر يومين وصيام يوم وهو انما يدرجه من الصيام القليل إلى الصيام الكثير (قلت) وهو اعتراض متجه فلعله وقع من الراوى فيه تقديم وتأخير وقد سلمت رواية هشيم من ذلك فان لفظه صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت انى أقوى أكثر من ذلك فلم يزل يرفعى حتى قال صم يوماً وأفطر يوماً (قوله واقرأنى كل سبع ليال مرة) أي اختمنى في كل سبع فليتنى قلت كذا وقع في هذه الرواية اختصاراً وفي غيرها ما رجعت كثيرة في ذلك كما سأبينه (قوله فكان يقرأ) هو كلام مجاهد يصف صنيع عبد الله بن عمرو لما كبر وقد وقع مصرحاً به في رواية هشيم (قوله على بعض أهله) أي على من تبسر منهم وانما كان يصنع ذلك بالنهار ليتذكر ما يقرأ به في قيام الليل خشية أن يكون خفى عليه شيء عنه بالنسيان (قوله واذا أراد أن يتقوى أفطر أياماً إلى آخره) يؤخذ منه أن الأفضل لمن أراد أن يصوم صوم داود أن يصوم يوماً ويفطر يوماً دائماً يؤخذ من صنيع عبد الله بن عمرو أن من أفطر من ذلك وصام قدر ما أفطر أنه يجزئ عنه صيام يوم وأفطار يوم (قوله وقال بعضهم في ثلاث أو في سبع) كذا لا يذر وغيره في ثلاث وفي خمس وسقط ذلك للنسقى وكان المصنف أشار بذلك إلى رواية شعبة عن مغيرة بهذا الاسناد فقال اقرأ القرآن في كل شهر قال انى أطيق أكثر من ذلك فإزال حتى قال في ثلاث فان الخمس تؤخذ منه بطريق التضمن وقد تقدم للمصنف في كتاب الصيام ثم وجدت في مسند الدارمى من طريق أبي فروة عن عبد الله بن عمرو قال قلت يا رسول الله في كم اختم القرآن قال اختمه في شهر قلت انى أطيق قال اختمه في خمسة وعشرين قلت انى أطيق قال اختمه في عشرين قلت انى أطيق قال اختمه في خمس عشرة قلت انى أطيق قال اختمه في خمس قلت انى أطيق قال لا وأبو فروة هذا هو الجهنى واسمه عروة بن الحرث وهو كوفي ثقة ووقع في رواية هشيم المذكورة قال فاقراه في كل شهر قلت انى أجسدنى أقوى من ذلك قال فاقراه في كل عشرة أيام قلت انى أجسدنى أقوى من ذلك قال أحدهما ما حصين وما مغيرة قال فاقراه في كل ثلاث وعند ابى داود والترمذى صحيحاً من طريق يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عبد الله بن عمرو ومرفوعاً لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث وشاهده عند سعيد بن منصور باسناد صحيح من وجه آخر عن ابن مسعود اقرؤا القرآن في سبع ولا تقرؤوه في أقل من ثلاث ولا يابى عبد من طريق الطيب ابن سلمان عن عمرة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يختم القرآن في أقل من ثلاث

فلما طال ذلك عليه ذكر النبي
صلى الله عليه وسلم فقال القتي
به فلقيته بعد فقال كيف
تصوم قلت أصوم كل يوم قال
وكيف تختم قلت كل ليلة
قال صم في كل شهر ثلاثة
واقرا القرآن في كل شهر
قال قلت أطيق أكثر من
ذلك قال صم ثلاثة أيام في
الجمعة قال قلت أطيق أكثر
من ذلك قال أفطر يومين
وصم يوما قال قلت أطيق
أكثر من ذلك قال صم
أفضل الصوم صوم داود
صيام يوم وافتار يوم واقرا
في كل سبع ليال مرة
فليتني قبلت رخصة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وذاك أني كبرت وضعفت
فكان يقرأ على بعض أهله
السبع من القرآن بالنهار
والذي يقرؤه يعرضه من
النهار ليكون أخف عليه
بالليل وإذا أراد أن يتقوى
أفطرا يوما وأحصى وصام
مثلهن كراهية أن يترك
شيأ فارق النبي صلى الله
عليه وسلم عليه قال أبو عبد
الله وقال بعضهم في ثلاث
أو في سبع

وهذا اختيار أجدوا في عبيدوا إسحق بن راهويه وغيرهم وثبت عن كثير من السلف أنهم قرؤوا القرآن في دون ذلك قال النووي والاختصار أن ذلك يختلف بالاشخاص فمن كان من أهل الفهم وتدقيق الفكر استحب له أن يقتصر على القدر الذي لا يختل به المقصود من التدبر واستخراج المعاني وكذا من كان له شغل بالعلم أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة يستحب له أن يقتصر منه على القدر الذي لا يختل بما هو فيه ومن لم يكن كذلك فالأولى له الاستكثار ما أمكنه من غير خروج إلى الملل ولا يقرؤه هزيمة والله أعلم (قوله وأكثروا) أي أكثر الرواية عن عبد الله بن عمرو (قوله على سبع) كأنه يشير إلى رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو الموصولة عقب هذا فان في آخره ولا يزد على ذلك أي لا يغير الحال المذكورة إلى حالة أخرى فأطلق الزيادة والمراد النقص والزيادة هنا بطريق التسديلي أي لا يقرؤه في أقل من سبع ولا يداود والترمذي والنسائي من طريق وهب بن منبه عن عبد الله بن عمرو أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في كم يقرأ القرآن قال في أربعين يوماً ثم قال في شهر ثم قال في عشرين ثم قال في خمس عشرة ثم قال في عشر ثم قال في سبع ثم لم ينزل عن سبع وهذا إن كان محفوظاً احتمل في الجمع بينه وبين رواية أبي فروة تعدد القصة فلا مانع أن يتعدد قول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو ذلك تأكيذاً أو يؤيده الاختلاف الواقع في السياق وكأن النهي عن الزيادة ليس على التحريم كما أن الأمر في جميع ذلك ليس للوجوب وعرف ذلك من قرائن الحال التي أرشد إليها السياق وهو النظر إلى مجزئه عن سوى ذلك في الحال أو في المآل وأغرب بعض الظاهرية فقال يحرم أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث وقال النووي أكثر العلماء على أنه لا تقدير في ذلك وإنما هو بحسب النشاط والقوة فعلى هذا يختلف باختلاف الأحوال والاشخاص والله أعلم (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير ومحمد بن عبد الرحمن وقع في الاسناد الثاني أنه مولى زهرة وهو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان فقد ذكر ابن حبان في الثقات أنه مولى الأخنس بن شريق الثقفي وكان الأخنس ينسب زهرياً لأنه كان من حلفائهم وجرم جماعة ابن ثوبان عامرياً قلعه كان ينسب عامرياً بالاصالة وزهرياً بالحلف ولحق ذلك والله أعلم (تنبيه) * هذا التعليق وهو قوله وقال بعضهم الخ ذهلت عن تخريجها في تعليق التعليق وقد يسر الله تعالى تكثيره هنا والله الحمد (قوله في كم تقرأ القرآن) كذا اقتصر البخاري في الاسناد العالي على بعض المتن ثم حوله إلى الاسناد الآخر وإسحق شيخه فيه هو ابن منصور وعبيد الله هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري إلا أنه ربما حدث عنه بواسطة كما هنا (قوله عن أبي سلمة قال وأحسبني قال سمعت أنا من أبي سلمة) قائل ذلك هو يحيى بن أبي كثير قال الأسماعيلي خالف أبان بن يزيد العطار شيبان بن عبد الرحمن في هذا الاسناد عن يحيى بن أبي كثير ثم ساقه من وجهين عن أبان عن يحيى عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة وزاد في سياقه بعد قوله أقرأه في شهر قال أبي أجد قوة قال في عشرين قال أبي أجد قوة قال في عشر قال أبي أجد قوة قال في سبع ولا ترد لي ذلك قال الأسماعيلي ورواه ~~عمر~~ كرمة بن عمار عن يحيى قال حدثنا أبو سلمة بن عمرو واسطة وساقه من طريقه قالت كان يحيى بن أبي كثير كان يتوقف في حديث أبي سلمة له ثم تذكر أنه حدث به أو بالعكس كان يصرح بتحديثه ثم توقف وتحقق أنه سمعه بواسطة فمحمد بن عبد الرحمن ولا يقدح في ذلك مخالفة أبان لأن شيبان أحفظ

وأكثرهم على سبع * حدثنا سعد بن حفص حدثنا شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم في كم تقرأ القرآن * حدثني إسحق أخبرنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهرة عن أبي سلمة قال وأحسبني قال سمعت أنا من أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأ القرآن في شهر قلت أبي أجد قوة قال فأقرأه في سبع ولا ترد على ذلك

* (باب البكاء عند قراءة القرآن) * حدثنا صدقة أخبرنا يحيى عن سفيان عن سليمان عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال يحيى بعض الحديث عن عمرو بن مرة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا مسدد عن يحيى عن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال الأعمش * وبعض الحديث حدثني عمرو بن مرة عن إبراهيم وعن أبيه عن أبي الضحى عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ على قال قلت أقرأ عليك وعليك أنزل قال إني أشتهي أن أسمعه من غيري قال فقرأت النساء حتى إذا بلغت فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا قال لي ككف أو أمسك فسرأيت عينيه تذر فان * حدثنا قيس بن حفص حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة السلمي عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم اقرأ على قلت أقرأ عليك وعليك أنزل قال إني أحب أن أسمعه من غيري

من أبان أو كان عندي يحيى عنهم أو يؤيده اختلاف ساقهما وقد تقدم في الصيام من طريق الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مخرجاً بالسماع بغير توقف لكن لبعض الحديث في قصة الصيام حسب قال الأسماعيلي قصة الصيام لم تختلف على يحيى في روايته إياه عن أبي سلمة عن عبد الله ابن عمرو بغير واسطة * (تنبيه) * المراد بالقرآن في حديث الباب جميعه ولا يرد على هذا أن القصة وقعت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بمدة وذلك قبل أن ينزل بعض القرآن الذي تأخر نزوله لا نأقول سلماً لذلك لكن العبرة بما دل عليه الاطلاق وهو الذي فهم الصحابي فكان يقول ليتني لو قبلت الرخصة ولا شك أنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم كان قد أضاف الذي نزل آخر إلى ما نزل أولاً فالمراد بالقرآن جميع ما كان نزل اذ ذلك وهو معظمه ووقعت الإشارة إلى أن ما نزل بعد ذلك يوزع بقسطه والله أعلم * (قوله يا البكاء عند قراءة القرآن) قال النووي البكاء عند قراءة القرآن صفة العارفين وشعار الصالحين قال الله تعالى ويخترون للآذان يكون خروا سجداً وبكاءاً والحديث فيه كثرة قال الغزالي يستحب البكاء مع القراءة وعندها وطريق تحصيله أن يحضر قلبه الحزن والخوف بتأمل ما فيه من التهديد والوعيد الشديد والوثنائق والعهود ثم ينظر تقصيره في ذلك فإن لم يحضره حزن فليبدك على فقد ذلك وأنه من أعظم المصائب ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن مسعود المذکور في تفسير سورة النساء وساق المتن هناك على لفظ شيخه صدقة بن الفضل المروزي وساقه هنا على لفظ شيخه مسدد كلاهما عن يحيى القطان وعرف من هنا المراد بقوله بعض الحديث عن عمرو بن مرة وحاصله أن الأعمش سمع الحديث المذکور من إبراهيم النخعي وسمع بعضه من عمرو بن مرة عن إبراهيم وقد أوضحت ذلك في تفسير سورة النساء أيضاً ويظهر لي أن القدر الذي عند الأعمش عن عمرو بن مرة من هذا الحديث من قوله فقرأت النساء إلى آخر الحديث وأما ما قبله إلى قوله أن أسمعه من غيري فهو عند الأعمش عن إبراهيم كما هو في الطريق الثانية في هذا الباب وكذا أخرجه المصنف من وجه آخر عن الأعمش قبل يباين وتقدم قبل يباب واحد عن محمد بن يوسف القريابي عن سفيان الثوري مقتصر على طريق الأعمش عن إبراهيم من غير تبين التفصيل الذي في رواية يحيى القطان عن الثوري وهو يقتضي أن في رواية القريابي ادراجاً وقوله في هذه الرواية وعن أبيه هو معطوف على قوله عن سليمان وهو الأعمش وحاصله أن سفيان الثوري روى هذا الحديث عن الأعمش ورواه أيضاً عن أبيه وهو سعيد بن مسروق الثوري عن أبي الضحى ورواية إبراهيم عن عبيدة بن عمرة عن ابن مسعود موصولة ورواية أبي الضحى عن عبد الله بن مسعود منقطعة ووقع في رواية أبي الأحوص عن سعيد بن مسروق عن أبي الضحى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن مسعود فذكره وهذا أشد انقطاعاً أخرجه سعيد بن منصور وقوله أقرأ على وقع في رواية علي بن مسهر عن الأعمش بلفظ قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر أقرأ على ووقع في رواية محمد بن فضالة الطبري أن ذلك كان وهو صلى الله عليه وسلم في بني ظفر أخرجه ابن أبي حاتم والطبراني وغيرهما من طريق يونس بن محمد بن فضالة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاهم في بني ظفر ومعه ابن مسعود وناس من أصحابه فأمر قارئاً فقرأ فأتى على هذه الآية فكف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً فبكى حتى ضرب لحياه وجئناه فقال يا رب

القرآن أو تأكل به أو يجربه) *
 حدثنا محمد بن كثير أخبرنا
 سفيان حدثنا الاعمش عن
 خيثمة عن سويد بن غفلة
 قال قال علي سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول
 يأتي في آخر الزمان قوم
 حديثاء الاسنان سفهاء
 الاسلام يقولون من خير
 قول البرية يسرقون من
 الاسلام كما يرق السهم من
 الرمية لا يجاوز ايمانهم
 حناجرهم فأينما القيتوهم
 فاقتلوهم فان قتلهم أجزل
 قتلهم يوم القيامة * حدثنا
 عبد الله بن يوسف أخبرنا
 مالك عن يحيى بن سعيد عن
 محمد بن ابراهيم بن الحرث
 التيمي عن أبي سلمة بن عبد
 الرحمن عن أبي سعيد
 الخدري رضي الله عنه أنه
 قال سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول يخرج
 فيكم قوم يتحرقون
 صلاتكم مع صلاتهم
 وصيامكم مع صيامهم
 وعملكم مع عملهم ويقرؤون
 القرآن لا يجاوز حناجرهم
 يرقون من الدين كما يرق
 السهم من الرمية ينظر في
 النصل فلا يرى شيئا وينظر
 في القدح فلا يرى شيئا
 وينظر في الريش فلا يرى
 شيئا وينظر في الفسوق

هذا على من اتابن ظهره فكيف بمن لم أره وأخرج ابن المبارك في الزهد من طريق سعيد
 ابن المسيب قال ليس من يوم الا يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم أمتة غدوة وعشية فيعرفهم
 بسيماهم وأعمالهم فلذلك يشهد عليهم في هذا المرسل ما يرفع الاشكال الذي تضمنه حديث
 ابن فضالة والله أعلم قال ابن بطال انما بكى صلى الله عليه وسلم عند تلاوته هذه الآية لانه مثل
 لنفسه أهوال يوم القيامة وشدة الحال الداعية له الى شهادته لامتة التصديق وسؤاله الشفاعة
 لاهل الموقف وهو أمر يحق له طول البكاء انتهى والذي يظهر انه بكى رحمة لامتة لانه علم انه لا بد
 أن يشهد عليهم بعملهم وعملهم قد لا يكون مستقيما فقد يفضي الى تعذيبهم والله أعلم
 (قوله ما اثم من رأى بقراءة القرآن أو تأكل به) كذا لا كثر وفي رواية رايا
 بحتانية بدل الهمزة وتأكل أي طاب الاكل وقوله أو يجربه لا كثر بالجيم وحكى ابن التسين ان
 في رواية بالخاء المعجمة ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث * أحدها حديث علي في ذكر الخوارج وقد
 تقدم في علامات النبوة وأغرب الداودي فزعم انه وقع هنا عن سويد بن غفلة قال سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم قال واختلف في صحة سويد الصحيح ما هنا انه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم
 كذا قال معتمدا على الغلط الذي نشأ له عن السقط والذي في جميع نسخ صحيح البخاري عن سويد
 ابن غفلة عن علي ولم يسمع سويد من النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح وقد قيل انه صلى مع النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا يصح والذي يصح انه قدم المدينة حين نفضت الايدي من دفن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وصح سماعه من الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة وصح انه أدى صدقة ماله في
 حياة النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو نعيم مات سنة ثمانين وقال أبو عبيد سنة احدى وقال عمرو
 ابن علي سنة اثنتين وبلغ مائة وثلاثين سنة وهو جعفي يكنى أبا أمية نزل الكوفة ومات بها
 وسيأتي البحث في قتال الخوارج في كتاب المحاربين وقوله الاحلام أي العقول وقوله يقولون
 من قول خير البرية هو من المقالوب والمراد من قول خير البرية أي من قول الله وهو المناسب
 للترجمة وقوله لا يجاوز حناجرهم قال الداودي يريد أنهم تعلقوا بشئ منه (قلت) ان كان
 مراده بالتعلق الحفظ فقط دون العلم بدلوله فعسى أن يتم له مراده والا فالذي فهمه الائمة من
 السياق ان المراد ان الايمان لم يرسخ في قلوبهم لان ما وقف عند الحلقوم فلم يتجاوز ولا يصل
 الى القلب وقد وقع في حديث حذيفة فتوح حديث أبي سعيد من الزيادة لا يجاوز تراقيمهم
 ولا تعب قلوبهم * الحديث الثاني حديث أبي سلمة عن أبي سعيد في ذكر الخوارج أيضا
 وسيأتي شرحه أيضا في استتابة المرتدين وتقدم من وجه آخر في علامات النبوة ومناسبة
 هذين الحديثين للترجمة ان القراءة اذا كانت لغیر الله فهي للرياء أو للتأكل كل به ونحو ذلك
 فالأحاديث الثلاثة دالة لاركان الترجمة لان منهم من رايابه واليه الاشارة في حديث أبي موسى
 ومنهم من تأكل به وهو مخرج من حديثه أيضا ومنهم من يجربه وهو مخرج من حديث علي
 وأبي سعيد وقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن من وجه آخر عن أبي سعيد وصححه الحاكم
 رفعه تعلموا القرآن واسألوا الله به قبل أن يتعلمه قوم يسألون به الدنيا فان القرآن يتعلمه ثلاثة
 نفر رجل يباهي به ورجل يستأكل به ورجل يقرؤه لله وعند ابن أبي شيبة من حديث ابن

النبي صلى الله عليه وسلم
قال المؤمن الذي يقرأ
القرآن ويعمل به كالأجر
طعمها طيب وريحها
طيب والمؤمن الذي لا يقرأ
القرآن ويعمل به كالتمر
طعمها طيب ولا ربح لها
ومثل المنافق الذي يقرأ
القرآن كالريحانة ريحها
طيب وطعمها مر ومثل
المنافق الذي لا يقرأ القرآن
كالخطلة طعمها مر أو
خبث وريحها مر * (باب
أقرأ القرآن ما اتلفت
عليه قلوبكم) * حدثنا
أبو النعمان حدثنا جاد عن
أبي عمران الجوني عن
جندب بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
أقرأ القرآن ما اتلفت
قلوبكم فاذا اختلفتم فقوموا
عنه * حدثنا عمرو بن علي
حدثنا عبد الرحمن بن مهدي
حدثنا سلام بن أبي مطيع
عن أبي عمران الجوني عن
جندب قال النبي صلى الله
عليه وسلم أقرأ القرآن
ما اتلفت عليه قلوبكم
فاذا اختلفتم فقوموا عنه
* تابعه الحرث بن عبيد
وسعيد بن زيد عن أبي
إمران ولم يرفعه جاد بن سلمة
وأبان وقال غندر عن شعبة
عن أبي عمران سمعت جندبا
قوله وقال ابن عون عن أبي

عباس موقوفا لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض فان ذلك يوقع الشك في قلوبكم وأخرج أحمد
وأبو يعلى من حديث عبد الرحمن بن شبل رفعه أقرأوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تحفوا عنه
ولأنما كلوا به الحديث وسنده قوى وأخرج أبو عبيد عن عبد الله بن مسعود سيحى زمان
بمثل فيه بالقرآن فاذا سألوكم فلا تعطوهم * الحديث الثالث حديث أبي موسى الذي تقدم
مشروحا في باب فضل القرآن على سائر الكلام وهو ظاهر فيما ترجم له ووقع هنا عند الاسماعيلي
من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة بسنده قال شعبة وحدثني شبل يعني ابن عزرة انه سمع أنس بن
مالك بهذا (قلت) وهو حديث آخر أخرجه أبو داود في مثل الجليس الصالح والجليس السوء
* (قوله يا) أقرأوا القرآن ما اتلفت عليه قلوبكم أى اجتمعت (قوله فاذا
اختلفتم أى في فهم معانيه (فقوموا عنه) أى تفرقوا لئلا يتبادى بكم الاختلاف الى الشرف
عباس يحتمل أن يكون النهى خاصا بمنه صلى الله عليه وسلم لئلا يكون ذلك سببا لتزول
ما يسوهم كما في قوله تعالى لا تسألوا عن أشياء ان تبدلكم تسوكم ويحتمل أن يكون المعنى أقرأوا
والزموا الاتفاق على ما دل عليه وقاد إليه فاذا وقع الاختلاف أو عرض عارض شبهة يقتضى
المنازعة الداعية الى الافتراق فاتركوا القراءة وتسكروا بالمحكم الموجب للالتفات وأعرضوا عن
المتشابه المؤدى الى الفرقة وهو كقوله صلى الله عليه وسلم فاذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه
فاحذروهم ويحتمل انه ينهى عن القراءة اذا وقع الاختلاف في كيفية الاداء بأن يتفرقوا عند
الاختلاف ويستكمل منهم على قراءته ومثله ما تقدم عن ابن مسعود لما وقع بينه وبين الصحابين
الآخرين الاختلاف في الاداء فترافعوا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال كلكم محسن وبهذه
النكتة تظهر الحكمة في ذكر حديث ابن مسعود عقيب حديث جندب (قوله تابعه الحرث
ابن عبيد وسعيد بن زيد عن أبي عمران) أى في رفع الحديث فأما متابعة الحرث وهو ابن قدامة
البادى فوصلها الدارمي عن أبي غسان مالك بن اسمعيل عنه ولفظه مثل رواية جاد بن زيد وأما
متابعة سعيد بن زيد وهو أخو جاد بن زيد فوصلها الحسن بن سفيان في مسنده من طريق أبي
هشام المخزومي عنه قال سمعت أبا عمران قال حدثنا جندب فذكر الحديث مر فوعا في آخره فاذا
اختلفتم فيه فقوموا (قوله ولم يرفعه جاد بن سلمة وأبان) يعنى ابن يزيد العطار أمار رواية جاد
ابن سلمة فلم تقع لي موصولة وأما رواية أبان فوقعت في صحيح مسلم من طريق حبان بن هلال عنه
ولفظه قال لنا جندب ونحن غلمان فذكره لسكن مر فوعا أيضا فاعله وقع للمصنف من وجه آخر
عنه موقوفا (قوله وقال غندر عن شعبة عن أبي عمران سمعت جندبا قوله) وصله الاسماعيلي
من طريق بندار عن غندر (قوله وقال ابن عون عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر
قوله) ابن عون هو عبد الله البصرى الامام المشهور وهو من أقران أبي عمران وروايته هذه
وصلها أبو عبيد عن معاذ بن معاذ عنه وأخرجها النسائي من وجه آخر عنه (قوله وجندب
أصح وأكثر) أى أصح اسنادا وأكثر طرقا وهو كما قال فان الجهم الغفيري روى عن أبي عمران
عن جندب الا أنهم اختلفوا عليه في رفعه وقفوه والذين رفعوه ثقات حفاظ فالحكم لهم وأما
رواية ابن عون فشاذة لم يتابع عليها قال أبو بكر بن أبي داود لم يخطئ ابن عون قط الا في هذا
والصواب عن جندب انتهى ويحتمل أن يكون ابن عون حفظه ويكون لابي عمران فيه شيء آخر
إمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر قوله وجندب أصح وأكثر * حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عبد الله

وانما توارد الرواية على طريق جندب لعلوها والتصريح برفعها وقد أخرج مسلم من وجه آخر
عن أبي عمران هذا حديثنا آخر في المعنى أخرجه من طريق حماد عن أبي عمران الجوني عن
عبد الله بن رباح عن عبد الله بن عمر قال هاجرت الى النبي صلى الله عليه وسلم فسمع رجلين يختلفان
في آية تخرج يعرف العصب في وجهه فقال انما هلك من كان قبلكم بالاختلاف في الكتاب وهذا
مما يقوى أن يكون لطريق ابن عون أصل والله أعلم (قوله الزال) بفتح النون وتشديد الزاي
وآخره لام (ابن سيرة) بفتح المهملة وسكون الموحدة الهلالي تابعي كبير قد قيل انه له صحبة وذهل
المزي بخبره في الاطراف بأن له صحبة وجرم في التهذيب بأن له رواية عن أبي بكر الصديق مرسله
(قوله انه سمع رجلا يقرأ آية سمع النبي صلى الله عليه وسلم قرأ خلافها) هذا الرجل يحتمل أن يكون
هو أبي بن كعب فقد أخرج الطبري من حديث أبي بن كعب انه سمع ابن مسعود يقرأ آية قرأ
خلافها وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كلا كما يحسن الحديث وقد تقدم في باب أنزل
القرآن على سبعة أحرف بيان عدة ألفاظ لهذا الحديث (قوله فاقرا) بصيغة الامر للثنين
(قوله أكبر على) هذا الشك من شعبة وقد أخرجه أبو عبيد عن ججاج بن محمد عن شعبة قال
أ أكبر على اني سمعته وحدثني عنه مسعود فذكره (قوله فان من كان قبلكم اختلفوا فاهلكهم)
في رواية المستمل فأهلكوا بضم أوله وعند ابن حبان والحاكم من طريق زر بن حبيش عن ابن
مسعود في هذه القصة فانما هلك من كان قبلكم الاختلاف وقد تقدم القول في معنى الاختلاف
في حديث جندب الذي قبله وفي رواية زر المذكورة من الفائدة ان السورة التي اختلف فيها أبي
وابن مسعود كانت من آل حم وفي المهمات الخطيب انها الاحقاف ووقع عند عبد الله بن أحمد
في زيادات المسند في هذا الحديث ان اختلافهم كان في عدد اهل هي خمس وثلاثون آية وأوست
وثلاثون الحديث وفي هذا الحديث والذي قبله الحضر على الجماعة والألفة والتحذير من
الفرقة والاختلاف والنهي عن المراءى في القرآن بغير حق ومن شذ ذلك ان تظهر دلالة الآية على
شيء يخالف الرأي فبتوسل بالنظر وتدقيقه الى تأويلها وحملها على ذلك الرأي ويقع اللجاج في
ذلك والمناضلة عليه * (خاتمة) * اشتمل كتاب فضائل القرآن من الاحاديث المرفوعة على تسعة
وتسعين حديثا المعلق منها وما التحق به من المتابعات تسعة عشر حديثا والباقي موصولة المكرر
منها فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثا والباقي خالص وافقه مسلم على تحريجها سوى
حديث أنس في جمع القرآن وحديث قتادة بن النعمان في فضل قل هو الله أحد وحديث أبي
سعيد في ذلك وحديثه أيضا أيحجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن وحديث عائشة في قراءة المعوذات
عند النوم وحديث ابن عباس في قراءة المفصل وحديثه لم يترك الا ما بين الدفتين وحديث
أبي هريرة لا حسد الا في اثنين وحديث عثمان ان خيركم من تعلم القرآن وحديث أنس كانت
قراءته مدا وحديث عبد الله بن مسعود انه سمع رجلا يقرأ آية وفيه من الآثار عن الصحابة فمن
بعدهم سبعة آثار والله أعلم

ابن ميسرة عن الزال بن سيرة
عن عبد الله انه سمع رجلا
يقرأ آية سمع النبي صلى الله
عليه وسلم قرأ خلافها فاخذت
بيده فانطلقت به الى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
كلا كما يحسن فاقرا أكبر
على قال فان من كان قبلكم
اختلفوا فاهلكهم

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب النكاح)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب النكاح)

كذلك النسفي وعن رواية القرري تأخير البسلة والنكاح في اللغة الضم والتداخل وتجوز من
قال انه الضم وقال القراء النكح بضم ثم سكن اسم الفرج ويجوز كسر أوله وكثر استعماله في
الوطء وسعى به العقد لكونه سببه قال أبو القاسم الزجاجي هو حقيقة فيهما وقال الفارسي اذا
قالوا نكح فلانة أو بنت فلان فالمراد العقد واذا قالوا نكح زوجته فالمراد الوطء وقال آخرون
أصله لزوم شيء لشيء مستعلياً عليه ويكون في المحسوسات وفي المعاني قالوا نكح المطر الأرض
ونكح النعاس عينه ونكحت القمح في الأرض اذا حرثتها وبذرت فيها ونكحت الحصاة أخفاف
الابل وفي الشرع حقيقة في العقد مجاز في الوطء على الصحيح والحجة في ذلك كثرة ورود
في الكتاب والسنة للعقد حتى قيل انه لم يرد في القرآن الا للعقد ولا يرد مثل قوله حتى تنكح زوجا
غيره لان شرط الوطء في التحليل انما ثبت بالسنة والا فالعقد لا بد منه لان قوله حتى تنكح معناه
حتى تتزوج أي يعقد عليها ومفهومه ان ذلك كاف بمجرده لكن يثبت السنة أن لا عبرة بمفهوم
الغاية بل لا بد بعد العقد من ذوق العسيلة كما انه لا بد بعد ذلك من التطبيق ثم العدة نعم أفاد أبو
الحسن بن فارس ان النكاح لم يرد في القرآن الا للزواج الا في قوله تعالى وابتلوا النساء حتى اذا
بلغوا النكاح فان المراد به الحلم والله أعلم وفي وجهه للشافعية كقول الحنفية انه حقيقة في الوطء
مجاز في العقد وقيل مقول بالاشتراك على كل منهما وبه جزم الزجاجي وهذا الذي يترجح في نظري
وان كان أكثر ما يستعمل في العقد ويرجح بعضهم الاول بأن اسماء الجماع كلها كليات لاستقباح
ذكره فيبعد أن يستعمل من لا يقصد فحشا اسم ما يستقطعه لما لا يستقطعه فدل على انه في الاصل
للعقد وهذا يتوقف على تسليم المدعى انها كلها كليات وقد جمع اسم النكاح ابن القطاع فزادت
على الالف **قوله** باب الترغيب في النكاح لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم
من النساء زاد الاصيلي وأبو الوقت الآية ووجه الاستدلال انها صيغة أمر تقتضي الطلب
وأقل درجاته التدب فثبت الترغيب وقال القرطبي لا دلالة فيه لان الآية سبقت لبيان ما يجوز
الجمع بينه من اعداد النساء ويحتمل أن يكون البخاري انتزع ذلك من الامر بنكاح الطيب مع
ورود النهي عن ترك الطيب ونسبة فاعله الى الاعتداء في قوله تعالى لا تحرموا طيبات ما أحل
الله لكم ولا تعتدوا وقد اختلف في النكاح فقال الشافعية ليس عبادة واهذا الوزن لم يعقد
وقال الحنفية هو عبادة والتحقيق ان الصورة التي يستحب فيها النكاح كما سيأتي بيانه تستلزم أن
يكون حينئذ عبادة من ثنى نظر اليه في حسداته ومن أثبت نظرا الى الصورة المخصوصة ثم ذكر
المصنف في الباب حديثين الأول حديث أنس وهو من المتفق عليه لكن من طريقين الى أنس
قوله جاء ثلاثة رهط كذا في رواية جيد وفي رواية ثابت عند مسلم ان نفرا من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم ولا منافاة بينهما فالرهط من ثلاثة الى عشرة والنفر من ثلاثة الى تسعة وكل
منهما اسم جمع لا واحد له من لفظه ووقع في هرسل سعيد بن المسيب عند عبد الرزاق ان الثلاثة
المذكورين هم علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعثمان بن مظعون وعند ابن
مردويه من طريق الحسن العدني كان علي في أناس ممن أرادوا أن يحرموا والشهوات فنزلت
الآية في المائدة ووقع في أسباب الواحدى بغير اسناد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر
الناس وخوفهم فاجتمع عشرة من الصحابة وهم أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وأبو ذر وسالم

* (باب الترغيب في النكاح
لقوله تعالى فانكحوا ما طاب
لكم من النساء) * حدثنا سعيد
ابن أبي هريرة أخبرنا محمد بن
جعفر أخبرنا جيسد بن أبي
جيد الطويل أنه سمع أنس
ابن مالك رضي الله عنه يقول
جاء ثلاثة رهط الى بيوت
أزواج النبي صلى الله عليه
وسلم

مولي أبي حذيفة والمقداد وسلمان وعبد الله بن عمرو بن العاص ومعقل بن مقرن في بيت عثمان
ابن مظعون فاتفقوا على أن يصوموا النهار ويقوموا الليل ولا يناموا على الفراش ولا يأكلوا
اللحم ولا يقربوا النساء ويحبوا هذا كبرهم فان كان هذا محفوظا احتمل أن يكون الرهط الثلاثة
هم الذين باشروا السؤال فنسب ذلك اليهم بخصوصهم تارة ونسب تارة للجميع لا شرا كهم في
طلبه ويؤيد أنهم كانوا أكثر من ثلاثة في الجلة ما روى مسلم من طريق سعيد بن هشام أنه قدم
المدينة فأراد أن يبيع عقاره فيجعل في سبيل الله ويجاهد لروم حتى يموت فلقى ناسا بالمدينة
فنهوه عن ذلك وأخبروه أن رهطاً ستة أرادوا ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاهم
فلما حدثوا ذلك راجع امرأته وكان قد طلقها يعني بسبب ذلك لكن في عهد عبد الله بن عمرو معهم
نظر لآن عثمان بن مظعون مات قبل أن يهاجر عبد الله فيما أحسب (قوله يسألون عن عبادة
النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم عن علقمة في السر (قوله كأنهم تقالوها) بتشديد اللام
المضمومة أي استقلوها وأصل تقالوها تمالوها أي رأى كل منهم أنها قليلة (قوله فقالوا وأين
نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر الله له) في رواية الجوى والكشميني قد غفر له بضم أوله
والمعنى ان من لم يعلم بحصول ذلك له يحتاج الى المبالغة في العبادة عسى أن يحصل بخلاف من
حصل له لكن قديين النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك ليس بلازم فأشار الى هذا بأنه أشدهم
خشية وذلك بالنسبة لمقام العبودية في جانب الربوبية وأشار في حديث عائشة والمعيرة كما تقدم
في صلاة الليل الى معنى آخر بقوله أفلا أكون عبداً شكوراً (قوله فقال أحدهم أما أنا فأنا صلى
الليل أبداً) هر قيد الليل لا لأصلي وقوله فلا أتزوج أبداً كذا المصلي ومعتزل النساء بالتأبيد ولم
يؤكد الصيام لأنه لا بد له من فطر الليالي وكذا أيام العبد ووقع في رواية مسلم فقال بعضهم
لا أتزوج النساء وقال بعضهم لا أكل اللحم وقال بعضهم لا أنام على الفراش وظاهره مما يؤكده
زيادة عدد القائلين لان ترك أكل اللحم أخص من مداومة الصيام واستغراق الليل بالصلاة
أخص من ترك النوم على الفراش ويمكن التوفيق بضر وبمن التجوز (قوله جاء اليهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال أنتم الذين قلتم) في رواية مسلم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فحمد
الله وأثنى عليه وقال ما بال أقوام قالوا كذا وجمع بأنه منع من ذلك عموماً جهرامع عدم تعيينهم
وخصوصاً فيما بينه وبينهم وفقاً بهم وستر الهيم (قوله أما والله) بتخفيف الميم حرف تنبيه
بخلاف قوله في أول الخبر أما أنا فإنها بتشديد الميم للتقسيم (قوله اني لا أخشاكم لله وأتقاكم له)
فيه إشارة الى رد ما بنوا عليه أمرهم من ان المغفور له لا يحتاج الى مزيد في العبادة بخلاف غيره
فأعلمهم أنه مع كونه يبالغ في التشديد في العبادة أخشى الله وأتقى من الذين يشددون وإنما كان
كذلك لان المشدد لا يأمن من الملل بخلاف المعتد فإنه أمكن لاستمراره وخير العمل ما دام
عليه صاحبه وقد أُرشد الى ذلك في قوله في الحديث الآخر المنيب لا أرضا قطع ولا ظهراً أبقى
وسبأني مز يدلك في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى وتقدم في كتاب العلم شيء منه (قوله لكني)
استدراك من شيء محذوف دل عليه السياق أي أنا وأنتم بالنسبة الى العبودية سواء لكن أنا أعمل
كذا (قوله فمن رغب عن سنتي فليس مني) المراد بالسنة الطريقة التي تقابل الفرض والرغبة
عن الشيء الاعراض عنه الى غيره والمراد من ترك طريقي وأخذ بطريقة غيري فليس مني ولمح

يسألون عن عبادة النبي
صلى الله عليه وسلم فلما
أخبروا كأنهم تقالوها
فقالوا وأين نحن من النبي
صلى الله عليه وسلم قد غفر الله
له ما تقدم من ذنبه وما تأخر
فقال أحدهم أما أنا فأنا
أصلي الليل أبداً وقال آخر
أنا أصوم الدهر ولا أفطر
وقال آخر أنا أعتزل النساء
فلا أتزوج أبداً جاء اليهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال أنتم الذين قلتم كذا وكذا
أما والله اني لا أخشاكم لله
وأتقاكم له لكني أصوم
وأفطر وأصلي وأرقد
وأزوج النساء فمن رغب
عن سنتي فليس مني

بذلك الى طريق الرهبانية فانهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد عابهم بانهم ما وفوه بما التزموه وطريقة النبي صلى الله عليه وسلم الخفيفة السمحة فيفطر ليقوى على الصوم وينام ليقوى على القيام ويتزقح لكسر الشهوة واعفاف النفس وتكثير النسل وقوله فليس مني ان كانت الرغبة بضرب من التأويل يعذر صاحبها فيه فعني فليس مني أي على طريقتي ولا يلزم أن يخرج عن الملة وان كان اعراضا وتنطعا يقضى الى اعتقاد أرجحية عمله فعني فليس مني ليس على ملتي لان اعتقاد ذلك نوع من الكفر وفي الحديث دلالة على فضل النكاح والترغيب فيه وفيه تتبع أحوال الاكابر للتأسي بافعالهم وانه اذا عذرت معرفته من الرجال جاز استكشافه من النساء وان من عزم على عمل بر واحتياج الى اظهاره حيث يأمن الرياء لم يكن ذلك ممنوعا وفيه تقديم الحمد والثناء على الله عند اقام مسائل العلم وبيان الاحكام للمكلفين وازالة الشبهة عن المجتهدين وان المباحات قد تنقلب بالقصد الى الكراهة والاستحباب وقال الطبري فيه الرد على من منع استعمال الحلال من الاطعمة والملابس وآثر غليظ الثياب وخشن المأكل قال عياض هذا مما اختلف فيه السلف فنهى من فحالى ما قال الطبري ومنهم من عكس واحتج بقوله تعالى اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا قال والحق ان هذه الآية في الكفار وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بالامرين (قلت) لا يدل ذلك لاحد الفريقين ان كان المراد المداومة على أحد الصفتين والحق ان ملازمة استعمال الطيبات تقضى الى الترفه والبطر ولا يأمن من الوقوع في الشبهات لان من اعتاد ذلك قد لا يجده أحيانا فلا يستطيع الاقلال عنه فيقع في المحذور كما ان منع تناول ذلك أحيانا يقضى الى التنطع المنهى عنه ويرد عليه صريح قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق كما ان الاخذ بالتشديد في العبادة يقضى الى الملل القاطع لاصلها وملازمة الاقتصار على الفرائض مثلا وترك التنقل يقضى الى ايشار البطالة وعدم النشاط الى العبادة وخير الامور الوسط وفي قوله اني لا خشاكم لله مع ما انضم اليه اشارة الى ذلك وفيه أيضا اشارة الى أن العلم بالله ومعرفة ما يجب من حقه أعظم قدرا من مجرد العبادة البدنية والله أعلم * الحديث الثاني (قوله) حدثنا علي سمع حسان بن ابراهيم لم أر عليا هذا منسوب في شيء من الروايات ولابنه عليه أبو علي الغساني ولا نسبه أبو نعيم كعادته نكسب جزم المزني تعالى مسعود بأنه علي بن المديني وكان الحامل على ذلك شهرة علي بن المديني في شيوخ البخاري فاذا أطلق اسمه كان الجمل عليه أولى من غيره والا فتدروى عن حسان ممن يسمى عليا علي بن حجر وهو من شيوخ البخاري أيضا وكان حسان المذكور قاضي كرمان ووثقه ابن معين وغيره ولكن له افراد قال ابن عدى هو من أهل الصدق الا أنه ربما غلط (قلت) ولم أره في البخاري شيئا انفرد به وقد أدركه بالسبب الا أنه لم يلقه لانه مات سنة ست ومائتين قبل أن يرتحل البخاري وقد تقدم شرح الحديث المذكور فيه مستوفى في تفسير سورة النساء

❦ (قوله) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع البائة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج) وقع في رواية السرخسي لانه والاول أولى لانه بقية لفظ الحديث وان كان تصرف فيه فاخصر منه لفظ منكم وكأنته أشار الى ان الشفاهي لا يخص وهو كذلك اتفاقا وانما الخلاف هل يعمن نساء واستنباطا ثم رأيت في الصيام أخرجه من وجه آخر عن الاعمش

* حدثنا علي سمع حسان بن ابراهيم عن يونس بن يزيد عن الزهري قال أخبرني عروة أنه سأل عائشة عن قوله تعالى وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكسروا ما طاب لكم من النساء من ثلث ورباع فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى أن لا تعولوا قالت يا ابن أخي اليتمة تكون في حجر وليها فغرب في مالها وجمالها يريد أن يتزوجها بأدنى من سنة صداقها فنهوا أن ينكحوهن الا أن يقسطوا له من فيكموا الصداق وأمر وانكاح من سواهن من النساء * (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع البائة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج)

بلفظ من استطاع الباءة كما ترجمه ليس فيه منكم (قوله وهل يتزوج من لأرب له في النكاح) كانه يشير الى ما وقع بين ابن مسعود وعثمان فعرض عليه عثمان فأجابته بالحديث فاحتمل أن يكون لأرب فيه له فلم يوافقوه واحتمل أن يكون وافقه وان لم ينقل ذلك ولعله رمز الى ما بين العلماء فمين لا يتوق الى النكاح هل ينذب اليه أم لا وسأذكر ذلك بعد (قوله حدثني ابراهيم) هو النخعي وهذا الاسناد مما ذكر أنه أصح الاسانيد وهي ترجمة الاعمش عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود وللاعمش في هذا الحديث اسناد آخر ذكره المصنف في الباب الذي يليه باسناد بهينه الى الاعمش (قوله كنت مع عبد الله) يعني ابن مسعود (قوله فلقبه عثمان بمخني) كذا وقع في أكثر روايات وفي رواية يزيد بن أبي أنيسة عن الاعمش عند ابن حبان بالمدينة وهي شاذة (قوله فقال يا أبا عبد الرحمن) هي كنية ابن مسعود ووطن ابن المنير أن المخاطب بذلك ابن عمر لانها كنيته المشهورة وكذا ذلك عنده انه وقع في نسخته من شرح ابن بطل عقيب الترجمة فيه ابن عمر لقبه عثمان بمخني وقص الحديث فكتب ابن المنير في حاشيته هذا يدل على ان ابن عمر شد على نفسه في زمن الشباب لانه كان في زمن عثمان شابا كذا قال ولا مدخل لابن عمر في هذه القصة أصلا بل القصة والحديث لابن مسعود مع ان دعوى ان ابن عمر كان شابا اذذاك فيه نظر لما سأئنه قريبا فانه كان اذذاك جاوز الثلاثين (قوله خليا) كذا للاكثر وفي رواية الاصيلي نخلوا قال ابن التين وهي الصواب لانه واوى يعني من الخلوة مثل دعوا قال الله تعالى فلما أتت دعوات الله انتهت ووقع في رواية جرير عن الاعمش عند مسلم اذلقه عثمان فقال له يا أبا عبد الرحمن فاستخلاه (قوله فقال عثمان هل لك يا أبا عبد الرحمن في أن تزوجك بكراتك كرك ما كنت تعهد فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة الى هذا أشار الى فقال يا علقمة فأنتهت اليه وهو يقول أما المئن قلت ذلك لقد هكذا عندنا لا أكثر ان مراجعة عثمان لابن مسعود في أمر التزويج كانت قبل استدعائه لعلقمة ووقع في رواية جرير عند مسلم وزيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان بالعكس وانظر جرير بعد قوله فاستخلاه فلما رأى عبد الله ان ليس له حاجة قال لي تعال يا علقمة قال فجلت فقال له عثمان ألا تزوجك وفي رواية زيد بن علي عثمان فأخذه فقاما وتحدثت عنهما فلما رأى عبد الله أن ليست له حاجة يسرها قال ادن يا علقمة فأنتهت اليه وهو يقول ألا تزوجك ويحتمل في الجمع بين الروايتين أن يكون عثمان أعاد على ابن مسعود ما كان قال له بعد أن استدعى علقمة لكونه فهم منه ارادة اعلام علقمة بما كان فيه (قوله لقد قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب) في رواية زيد لقد كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم شبابا فقال لنا وفي رواية عبد الرحمن بن يزيد في الباب الذي يليه دخلت مع علقمة والاسود على عبد الله فقال عبد الله كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم شبابا لا نجد شيئا فقال لنا يا معشر الشباب وفي رواية جرير

وسئل يزوج من لأرب
في النكاح) * حدثنا
عمر بن حفص حدثنا
أبي حدثنا الاعمش قال
حدثني ابراهيم عن علقمة
قال كنت مع عبد الله
فلقبه عثمان بمخني فقال يا أبا
عبد الرحمن ان لي اليك حاجة
نخلها فقال عثمان هل لك
يا أبا عبد الرحمن في أن
تزوجك بكراتك كرك
ما كنت تعهد فلما رأى عبد
الله أن ليس له حاجة الى هذا
أشار الى فقال يا علقمة
فأنتهت اليه وهو يقول أما
لئن قلت ذلك لقد قال لنا
النبي صلى الله عليه وسلم
يا معشر الشباب

عن الاعمش عنده مسلم في هذه الطريق قال عبد الرحمن وأباؤهم شباب فحدث بحديث رأيت أنه حدث به من أجلي وفي رواية وكيع عن الاعمش وأنا أحدث القوم (قوله يا معشر الشباب) المعشر جماعة يشملهم وصف ما والشباب جمع شاب ويجمع أيضا على شديدة وشبان بضم أوله والشقيل وذو كرا الزهري أنه لم يجمع فاعل على فعال غيره وأصله الحركة والنشاط وهو اسم لمن بلغ إلى أن يكمل ثلاثين هكذا أطلق الشافعية وقال القرطبي في المفهم يقال له حدث إلى ستة عشر سنة ثم شاب إلى اثنين وثلاثين ثم كهل وكذا ذكر الزمخشري في الشباب أنه من لدن البلوغ إلى اثنين وثلاثين وقال ابن شاس المالكي في الجواهر إلى أربعين وقال النووي الأصح المختار أن الشاب من بلغ ولم يجاوز الثلاثين ثم هو كهل إلى أن يجاوز الأربعين ثم هو شيخ وقال الروياني وطائفة من جاوز الثلاثين سمى شيخا زاد ابن قتيبة إلى أن يبلغ الخمسين وقال أبو اسحق الاسفرايني عن الأصحاب المرحع في ذلك إلى اللغة وأما بياض الشعر فيختلف باختلاف الأزمنة (قوله من استطاع منكم الباءة) خص الشباب بالخطاب لأن الغالب وجود قوة الداعي فيهم إلى النكاح بخلاف الشيوخ وإن كان المعنى معتبرا إذا وجد السبب في الكهول والشيوخ أيضا (قوله الباءة) بالهمز وتاء تأنيث ممدود وفيها لغة أخرى بغير همز ولا مدود قديم مزوم يدبلاها ويقال لها أيضا الباءة كالأول لكن بهاء بدل الهمزة وقيل بالمدة القدرة على مؤن النكاح وبالقصر الوطء قال الخطابي المراد بالباءة النكاح وأصله الموضع الذي يتبوؤه ويأوى إليه وقال المازري اشتق العقد على المرأة من أصل الباءة لأن من شأن من يتزوج المرأة أن يتوآها منزلا وقال النووي اختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد أحدهما ما أن المراد معناها اللغوي وهو الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنه وهي مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شرمه كما يقطعها الوجاء وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم منظمة شهوة النساء ولا ينفكون عنها غالبا والقول الثاني أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح سميت باسم ما يلزمها وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم ليدفع شهوته والذي حمل القائلين بهذا على ما قالوه قوله ومن لم يستطع فعليه بالصوم قالوا والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة فوجب تأويل الباءة على المؤن وانفصل القائلون بالأول عن ذلك بالتقدير المذكور انتهى والتعليل المذكور للمازري وأجاب عنه عياض بأنه لا يبعد أن يختلف الاستطاعتان فيكون المراد بقوله من استطاع الباءة أي بلغ الجماع وقدر عليه فليتزوج ويكون قوله ومن لم يستطع أي من لم يقدر على التزويج (قلت) وتهيا له هذا الحذف المنعول في المنفى فيحتمل أن يكون المراد من لم يستطع الباءة أو من لم يستطع التزويج وقد وقع كل منهما صريحا فعند الترمذي في رواية عبد الرحمن بن يزيد من طريق الثوري عن الاعمش ومن لم يستطع منكم الباءة وعند الاسماعيلي من هذا الوجه من طريق أبي عوانة عن الاعمش من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج وبؤيده ما وقع في رواية للنسائي من طريق أبي معشر عن إبراهيم النخعي من كان ذا طول فلينسكح ومثله لابن ماجه من حديث عائشة والبخاري من حديث أنس وأما تعليل المازري فيعكر عليه قوله في الرواية الأخرى التي في الباب الذي يليه بلفظ كما مع النبي صلى الله عليه وسلم

من استطاع منكم الباءة

فليتزوج ومن لم يستطع
فعليه بالصوم

شبابا لا تجد شيئا فانه يدل على أن المراد بالبيعة الجماع ولا مانع من الحل على المعنى الاعم بان يراد بالبيعة القدرة على الوطء ومؤون التزويج والجواب عما استشكله المازري انه يجوز ان يرشد من لا يستطيع الجماع من الشباب لفرط حياء أو عدم شهوة أو عتة مثلا الى ما يهيئ له استقرار تلك الحالة لان الشباب مظنة ثوران الشهوة الداعية الى الجماع فلا يلزم من كسرها في حالة ان يستقر كسرها فلذلك أرشد الى ما يستقر به الكسر المذكور فيكون قسم الشباب الى قسمين قسم يتوقون اليه ولهم اقتدار عليه فنذهبهم الى التزويج يدفعوا للمعذور بخلاف الآخر من فنذهبهم الى أمر تستقر به حالهم لان ذلك أرفق بهم للعلة التي ذكرت في رواية عبد الرحمن بن يزيد وهي أنهم كانوا لا يجدون شيئا ويستفاد منه أن الذي لا يجد أهبة الكاح وهو تائق اليه يندب له التزويج يدفعوا للمعذور (قوله فليتزوج) زاد في كتاب الصيام من طريق أبي حنيفة عن الاعمش هافانه أغض للبصر وأحصن للفرج وكذا ثبتت هذه الزيادة عند جميع من أخرج الحديث المذكور من طريق الاعمش بهذا الاسناد وكذا ثبت باسناده الآخر في الباب الذي يليه ويغلب على ظني أن حذفها من قبل حفص بن غياث شيخ البخاري وانما أثر البخاري روايته على رواية غيره لوقوع النص صريح فيها من الاعمش بالحديث فاعتقره اختصار المتن لهذه المصلحة وقوله أغض أى أشد غضا وأحصن أى أشد احصانا له ومنعاه من الوقوع في الفاحشة وما أظف ما وقع لمسلم حيث ذكر عقب حديث ابن مسعود هذا يسير حديث جابر رفعه اذا أحدكم أعجبهته المرأة فوقع في قلبه فليعصم مد الى امرأته فليواقعها فان ذلك يرد ما في نفسه فان فيه إشارة الى المراد من حديث الباب وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن تكون أفعل على بابها فان التقوى سبب لغض البصر وتحصين الفرج وفي معارضتها الشهوة الداعية وبعد حصول التزويج يضعف هذا العارض فيكون أغض وأحصن مما لم يكن لان وقوع الفعل مع ضعف الداعي أنذر من وقوعه مع وجود الداعي ويحتمل أن يكون أفعل فيه لغير المبالغة بل اخبار عن الواقع فقط (قوله ومن لم يستطع فعليه بالصوم) في رواية مغيرة عن ابراهيم عند الطبراني ومن لم يقدر على ذلك فعليه بالصوم قال المازري فيه اغراء بالغائب ومن أصول النحويين أن لا يغري الغائب وقد جاء شاذ أقول بعضهم عليه رجلا ليسنى على جهة الاغراء وتعقبه عياض بأن هذا الكلام موجود لابن قتيبة والزجاجي ولكن فيه غلط من أوجه أما أولها فن التعبير بقوله لا اغراء بالغائب والصواب فيه اغراء الغائب فأما الاغراء بالغائب فخاير ونص سيبويه أنه لا يجوز دونه زيدا ولا يجوز عليه زيد عند ارادة غير الخاطب وانما جاز للعاظر لما فيه من دلالة الحال بخلاف الغائب فلا يجوز له عدم حضوره ومعرفة به بالحالة الدالة على المراد وأما ثانيا فان المثال ما فيه حقيقة الاغراء وان كانت صورته فلم يرد القائل بتليغ الغائب وانما أراد الاخبار عن نفسه بأنه قليل المبالاة بالغائب ومثله قولهم اليك عني أى اجعل شغلك بنفسك ولم يرد أن يغريه به وانما امرأه دعني وكن كمن شغل عني وأما ثالثا فليس في الحديث اغراء بالغائب بل الخطاب للعاشرين الذين خاطبهم أو لا بقوله من استطاع منكم فالها في قوله فعليه ليست لغائب وانما هي للعاشر المهم اذ لا يصح خطابه بالكاف وتظهر هذا قوله كتب عليكم القصاص في القتلى الى أن قال فن عني له من أخيه شي ومثله لو قلت لاثنتين من قام منكم فله درهم فالها للمهم من

المخاطبين للغائب اه ملخصا وقد استحسنه القرطبي وهو حسن بالغ وقد نطن له الطيبي فقال
قال أبو عبيد قوله فعليه بالصوم اغراء غائب ولا تكاد العرب تغري الا الشاهد تقول عليك زيدا
ولا تقول عليه زيدا الا في هذا الحديث قال وجوابه انه لما كان الضمير الغائب راجعا الى لفظة
من وهي عبارة عن المخاطبين في قوله يامعشر الشباب ويبان لقوله منكم جاز قوله عليه لانه بمنزلة
الخطاب وقد أجاب بعضهم بأن اراد هذا اللفظ في مثال اغراء الغائب هو باعتبار اللفظ وجواب
عياض باعتبار المعنى وأكثر كلام العرب اعتبار اللفظ كذا قال والحق مع عياض فان الالفاظ
توابع للمعاني ولا معنى لاعتبار اللفظ مجزأ هنا (قوله بالصوم) عدل عن قوله فعليه بالصوم
وقلة ما يشير الشهوة ويستدعي طغيان الماء من الطعام والشراب الى ذكر الصوم اذ ما جاء
لتحصيل عبادة هي برأسها مطلوبة وفيه اشارة الى أن المطلوب من الصوم في الاصل كسر الشهوة
(قوله فانه) أي الصوم (قوله له وجاء) بكسر الواو والمد أصله الغمز ومنه وجي في عنقه اذا غمز
دافعه له ووجأه بالسيف اذا طعنه به ووجأاً ثنيه غزهما حتى رضهما ووقع في رواية ابن حبان
المذكورة فانه له وجاء وهو الاختصاص وهي زيادة مدرجة في الخبر لم تقع الا في طريق زيد بن أبي
أنيسة هذه وتفسير الوجاء بالاختصاص فيه نظر فان الوجاء رض الانثيين والاختصاص لهما واطلاق
الوجاء على الصيام من مجاز المشابهة وقال أبو عبيد قال بعضهم وجاء فتح الواو مقصور والاول
أكثر وقال أبو زيد لا يقال وجاء الا في المبرأ وكان قريب العهد بذلك واستدل بهذا الحديث
على أن من لم يستطع الجماع فالمطلوب منه ترك التزويج لانه أرشده الى ما ينافيه ويضعف دواعيه
وأطلق بعضهم انه يكره في حقه وقد قسم العلماء الرجل في التزويج الى أقسام الاول التائق اليه
القادر على مؤنه الخائف على نفسه فهذا يندب له النكاح عند الجميع وزاد الحنابلة في رواية
انه يجب وبذلك قال أبو عوانة الاسفراييني من الشافعية وصرح به في صحيحه ونقله المصيصي في
شرح مختصر الجويني وجها وهو قول داود وأتباعه ورد عليهم عياض ومن تبعه بوجهين
* أحدهما أن الآية التي احتجوا بها خبرت بين السكاح والتسري يعني قوله تعالى فواحدة أو
ما ملكك أيما فكم قالوا والتسري ليس واجبا اتفاقا فيكون التزويج غير واجب اذا يقع
التخير بين واجب وندوب وهذا الرتبة تعقب فان الدين قالوا بوجوبه قيدوه بما اذا لم يتدفع
التوقان بالتسري فاذا لم يتدفع تعين التزويج وقد صرح بذلك ابن حزم فقال وفرض على كل
قادر على الوطء ان وجده ما يتروج به أو يتسري أن يفعل أحدهما فان عجز عن ذلك فليكثر من
الصوم وهو قول جماعة من السلف * الوجه الثاني أن الواجب عندهم العقد لا الوطء والعقد
بمجرده لا يدفع مشقة التوقان قال فما ذهبوا اليه لم يتناولوا الحديث وما تناوله الحديث لم يذهبوا
اليه كذا قال وقد صرح أكثر المخالفين بوجوب الوطء فاندفع الايراد وقال ابن بطال احتج من لم
يوجب بقوله صلى الله عليه وسلم ومن لم يستطع فعليه بالصوم قال فلما كان الصوم الذي هو بدله
ليس بواجب فبدله مثله وتعقب بأن الامر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة ولا استحالة أن
يقول القائل أوجبت عليك كذا فان لم تستطع فأندبك الى كذا والمشهور عن أحمد انه لا يجب
للقادر التائق الا اذا خشى العنت وعلى هذه الرواية اقتصر ابن هبيرة وقال المازري الذي نطق به
مذهب مالك أنه مندوب وقد يجب عندنا في حق من لا ينكح عن الزنا الا به وقال القرطبي

فانه له وجاء

المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة بحيث لا يرتفع عنه ذلك الا بالتزويج
لا يختلف في وجوب التزويج عليه ونبي ابن الرفعة على صورة يجب فيها وهي ما اذا نذر حيث
كان مستحباً وقال ابن دقيق العيد قسم بعض الفقهاء النكاح الى الاحكام الخمسة وجعل
الوجوب فيما اذا خاف العنت وقدر على النكاح وتعدر التسري وكذا حكاه القرطبي عن بعض
علمائهم وهو المازري قال فالوجوب في حق من لا يتكف عن الزنا الا به كما تقدم قال والتحريم في
حق من يخل بالزوجة في الوطء والاتفاق مع عدم قدرته عليه وتوقانه اليه والكراهة في حق
مثل هذا حيث لا اضرار بالزوجة فان انقطع بذلك عن شيء من أفعال الطاعة من عبادة أو
اشتغال بالعلم اشتدت الكراهة وقيل الكراهة فيما اذا كان ذلك في حال العزوبة أجمع منه في
حال التزويج والاستحباب فيما اذا حصل به معنى مقصودا من كسر شهوة واعفاف نفس
وتحصين فرج ونحو ذلك والاباحية فيما انتفت الدواعي والموانع ومنهم من استمر يدعوى
الاستحباب فيمن هذه صنفه للظواهر الواردة في الترغيب فيه قال عياض هو مندوب في حق كل
من يرجى منه النسل ولولم يكن له في الوطء شهوة لقوله صلى الله عليه وسلم فاني مكاثربكم
ولظواهر الخض على النكاح والامر به وكذا في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غير
الوطء فأما من لا ينسل ولا أرب له في النساء ولا في الاستمتاع فهذا مباح في حقه اذا علمت المرأة
بذلك ورضيت وقد يقال انه مندوب أيضا لعموم قوله لارهبانية في الاسلام وقال الغزالي في
الاحياء من اجتمعت له فوائد النكاح وانتفت عنه آفاته فالمستحب في حقه التزويج ومن لا
فالترك له أفضل ومن تعارض الامر في حقه فليجتمد ويعمل بالراجح (قلت) الاحاديث
الواردة في ذلك كثيرة فأما حديث فاني مكاثربكم فصح من حديث أنس بلفظ تزوجوا الودود
الود فاني مكاثربكم يوم القيامة أخرجه ابن حبان وذكره الشافعي بلاغا عن ابن عمر بلفظ
تناكحوا تكاثروا فاني أباهي بكم الامم والبيهقي من حديث أبي أمامة تزوجوا فاني مكاثربكم
بكم الامم ولا تكونوا كرهبانية النصارى وورد فاني مكاثربكم أيضا من حديث الحسن بن
ابن الاعسر ومعقل بن يسار وسهل بن حنيف وحرمله بن النعمان وعائشة وعياض بن
غنم ومعاوية بن حيدة وغيرهم وأما حديث لارهبانية في الاسلام فلم أره بهذا اللفظ لكن في
حديث سعد بن أبي وقاص عند الطبراني ان الله أبدانا بالرهبانية الخفيفة السمحة وعن ابن
عباس رفعه لضرورة في الاسلام أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم وفي الباب حديث
النهى عن التبتل وسيأتي في باب فرد حديث من كان موسرا فلم ينكح فليس منا أخرجه
الدارمي والبيهقي من حديث ابن أبي نجيح ويزم بأنه مرسل وقد أورد البغوي في معجم الصحابة
وحديث طاوس قال عمر بن الخطاب لأبي الزوائد انما يمنعك من التزويج عجز أو فجور أخرجه
ابن أبي شيبة وغيره وقد تقدم في الباب الاول الاشارة الى حديث عائشة النكاح سنتي فمن رغب
عن سنتي فليس مني وأخرج الحاكم من حديث أنس رفعه من رزقه الله امرأة سالحة فقد أعانه
على شطر دينه فليست في الشطر الثاني وهذه الاحاديث وان كان في الكثير منها ضعف
فجموعها يدل على أن لما يحصل به المقصود من الترغيب في التزويج أصلا لكن في حق من يتأني
منه النسل كما تقدم والله أعلم وفي الحديث أيضا ارشاد العاجز عن مؤن النكاح الى الصوم لان

* (باب من لم يستطع الباءة فليصم) * حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثني عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد قال دخلت مع علقمة والاسود على عبد الله فقال عبد الله كأمع النبي صلى الله عليه وسلم شبابا لا نجد شيئا فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء * (باب كثرة النساء) * حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني عطاء قال حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة بسرف فقال ابن عباس هذه زوجة النبي صلى الله عليه وسلم فإذا رفعت نعشها فلا تزعموها ولا تزلوها وارفقوا فإنه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم تسع

٢ قوله تسع نسوة هكذا بنسخ الشرح بأيدينا والذي في المتن بأيدينا حذف نسوة كما تراها بالهامش فاعمل ما في الشارح رواية له اه

شهوة النكاح تابعة لشهوة الاكل تقوى بقوته وتضعف بضعفه واستدل به الخطابي على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالادوية وحكاية البغوى في شرح لسنة وينبغي أن يحمل على دواء يسكن الشهوة دون ما يقطعها أصالة لأنه قد يقدر بعد فيندم لقوات ذلك في حقه وقد صرح الشافعية بأنه لا يكسر لها بالكافور ونحوه والحجة فيه أنهم اتفقوا على منع الحب والخصاء فيلحق بذلك ما في معناه من التداوى بالقطع أصلا واستدل به الخطابي أيضا على أن المقصود من النكاح الوطء ولهذا شرع الخيار في العنة وفيه الحث على غض البصر وتخصيص الفرج بكل ممكن وعدم التكليف بغير المستطاع ويؤخذ منه أن حفظ الفوس والشهوات لا تقدم على أحكام الشرع بل هي دائرة معها واستنبط القرافي من قوله فإنه له وجاء أن التشريك في العبادة لا يقدح فيها بخلاف الرياء لأنه أمر بالصوم الذي هو قربة وهو بهذا القصد صحيح مثاب عليه ومع ذلك فأرشد إليه لتحصيل غض البصر وكف الفرج عن الوقوع في المحرم اه فان أراد تشريك عبادة بعبادة أخرى فهو كذلك وليس محل النزاع وان أراد تشريك العبادة بأمر مباح فليس في الحديث ما يساعده واستدل به بعض المالكية على تحريم الاستئناء لأنه أرشد عند العجز عن التزويج إلى الصوم الذي يقطع الشهوة فلو كان الاستئناء مباحا لكان الارشاد إليه أسهل وتعقب دعوى كونه أسهل لأن التزويج أسهل من الفعل وقد أباح الاستئناء طائفة من العلماء وهو عند الحنابلة وبعض الحنفية لاجل تسكين الشهوة وفي قول عثمان لابن مسعود أن تزوجك شابة استحباب نكاح الشابة ولا سيما ان كانت بكر أو سيأتى بسط القول فيه بعد أبواب * (قوله باب من لم يستطع الباءة فليصم) * أورده فيه حديث ابن مسعود المذكور في الباب قبله وهذا اللفظ ورد في رواية الثوري عن الأعمش في حديث الباب فعند الترمذى عنه بلفظ من لم يستطع الباءة فعليه بالصوم وعند النسائي عنه بلفظ ومن لا فليصم وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله * (قوله باب كثرة النساء) * يعني لمن قدر على العدل بينهن ذكر فيه ثلاثة أحاديث * الحديث الأول حديث عطاء قال حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة زاد مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج زوج النبي صلى الله عليه وسلم * (قوله بسرف) * بفتح المهملة وكسر الراء بعدها فاء مكان معروف بظاهر مكة تقدم بيانه في الحج وأخرج ابن سعد بإسناد صحيح عن يزيد بن الأصم قال دفنا ميمونة بسرف في الظلة التي بنى بها فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن وجه آخر عن يزيد بن الأصم قال صلى عليها ابن عباس ونزل في قبرها عبد الرحمن بن خالد بن الوليد (قلت) وهي خالة أبيه وعبيد الله الخولاني (قلت) وكان في حجرها ويزيد بن الأصم (قلت) وهي خالته كما هي خالة ابن عباس * (قوله فإذا رفعت نعشها) * بعين مهملة وشين مهملة السرير الذي يوضع عليه الميت * (قوله فلا تزعموها) * بزائين مجتمعتين وعينين مهملتين والزعمزة تحريك الشيء الذي يرفع وقوله ولا تزلوها الزلزلة الاضطراب * (قوله وارفقوا) * إشارة إلى أن مراده السير الوسط المعتدل ويستفاد منه أن حرمة المؤمن بعدموته باقية كما كانت في حياته وفيه حديث كسر عظم المؤمن ميتا ككسره حيا أخرجه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان * (قوله فإنه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم ٢ تسع نسوة) * أي عند موته وهن سودة وعائشة وحفصة وأم سلمة وزينب بنت جحش وأم حبيبة وجويرة وصفية وميمونة هذا ترتيب تزويجه

أياهن رضي الله عنهن ومات وهر في عصمته واختلف في ريحانة هل كانت زوجة أو سيرة وهل ماتت قبله أولا (قوله كان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة) زاد مسلم في روايته قال عطاء التي لا يقسم لها صغية بن جبري بن أحطب قال عياض قال الطحاوي هذا وهم وصوابه سودة كما تقدم أنها وهبت يومها لعائشة وانما غلط فيه ابن جبري راووه عن عطاء كذا قال قال عياض قد ذكر في قوله تعالى ترجى من تشاء منهمن أنه آوى عائشة وحفصة وزينب وأم سلمة فكان يستوفي لهن القسم وأرجا سودة وجويرية وأم حبيبة وميمونة وصغية فكان يقسم لهن ماشاء قال فيحتمل أن تكون رواية ابن جبري صحيححة ويكون ذلك في آخر أمره حيث آوى الجميع فكان يقسم لجميعهن الا لصغية (قلت) قد أخرج ابن سعد من ثلاثة طرق أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم لصغية كما يقسم لنسائه لكن في الاسانيد الثلاثة الواقدي وليس بحجة وقد تعصب مغلطى الواقدي فنقل كلام من قواه وثقه وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه وهم أكثر عددا وأشد اتنا وأقوى معرفة به من الأولين ومن جملة ما قواه به أن الشافعي روى عنه وقد أسند البيهقي عن الشافعي أنه كذبه ولا يقال فكيف روى عنه لا نأقول رواية العدل ليست بمجرد هاتونبتا فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي وثبت عنه أنه قال ما رأيت أ كذب منه فترجح أن مراد ابن عباس بالتي لا يقسم لها سودة كما قاله الطحاوي لحديث عائشة أن سودة وهبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة وسيأتي في باب مفرد وهو قبل كتاب الطلاق بأربعة وعشرين بابا ويأتي بسط القصة هناك ان شاء الله تعالى لكن يحتمل أن يقال لا يلزم من أنه كان لا يبيت عند سودة أن لا يقسم لها بل كان يقسم لها لكن يبيت عند عائشة لما وقع من تلك الهبة نعم يجوز أني القسم عنها اجازا والراجح عندي ما ثبت في الصحيح ولعل البخاري حذف هذه الزيادة عمدا وقد وقع عند مسلم أيضا فيه زيادة أخرى من رواية عبد الرزاق عن ابن جبري قال عطاء كانت آخرهن موتا ماتت بالمدينة كذا قال فاما كونها آخرهن موتا فقد وافق عليه ابن سعد وغيره قالوا وكانت وفاتها سنة احدى وستين وخالفهم آخرون فقالوا ماتت سنة ست وخسين ويعكر عليه أن أم سلمة عاشت الى قتل الحسين ابن علي وكان قتله يوم عاشوراء سنة احدى وستين وقيل بل ماتت أم سلمة سنة تسع وخسين والاول أرجح ويحتمل أن تكونا مائتا في سنة واحدة لكن تأخرت ميمونة وقد قيل أيضا انها ماتت سنة ثلاث وستين وقيل سنة ست وستين وعلى هذا لا ترد في آخريتها في ذلك وأما قوله وماتت بالمدينة فقد تكلم عليه عياض فقال ظاهره أنه أراد ميمونة وكيف ياتم مع قوله في أول الحديث انها ماتت بسرف وسرف من مكة بلا خلاف فيكون قوله بالمدينة نسوة وهما (قلت) يحتمل أن يريد بالمدينة البلده وهي مكة والذي في أول الحديث أنهم حضروا جنازتها بسرف ولا يلزم من ذلك أنها ماتت بسرف فيحتمل أن تكون ماتت داخل مكة وأوصت أن تدفن بالمكان الذي دخل به رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه فنفذ ابن عباس وصيتها ويؤيد ذلك أن ابن سعد لما ذكر حديث ابن جبري هذا قال بعده وقال غير ابن جبري في هذا الحديث توفيت بمكة فحملها ابن عباس حتى دفنها بسرف الحديث الثاني حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في ليلة واحدة يغسل واحدة وتسعة تسعة تقدم شرحه في كتاب الغسل وهو ظاهر فيما

كان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة * حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في ليلة واحدة وله تسعة نسوة * وقال لي خليفة حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة أن أنسا حديثهم عن النبي صلى الله عليه وسلم

ترجم له وقد اتفق العلماء على أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم الزيادة على أربع نسوة يجمع
 بينهم واختلفوا هل الزيادة انتهاء أولا وفيه دلالة على أن القسم لم يكن واجبا عليه وسياق
 البحث فيه في بابه وقوله وقال لي خليفة إلى آخره قصدي به بيان تصريح بقادة بتحديث أنس له بذلك
 * الحديث الثالث (قوله) حدثنا علي بن الحكم الانصاري (هو المروزي مات سنة ست وعشرين
 (قوله عن رقية) بفتح القاف والموحدة هو ابن مصقلة بصاد مهملة ساكنة ثم قاف ويقال
 بالسين المهملة بدل الصاد وطلحة هو ابن مصرف الباهلي بتحتانية مخففا (قوله) قال لي ابن عباس
 هل تزوجت قلت لا زاد فيه أحد بن منيع في مسنده من طريق أخرى عن سعيد بن جبيرة قال
 لي ابن عباس وذلك قبل أن يخرج وجهي أي قبل أن يلتقي هل تزوجت قلت لا وما أريد ذلك يومى
 هذا وفي رواية سعيد بن منصور من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبيرة قال لي ابن عباس هل
 تزوجت قلت ما ذاك في الحديث (قوله) فان خير هذه الامة أكثرها نساء) قديم هذه الامة ليخرج
 مثل سليمان عليه السلام فانه كان أكثر نساء كما تقدم في ترجمته وكذلك أبوه داود ووقع عند
 الطبراني من طريق أيوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس تزوجوا فان خيرنا كان أكثرنا نساء
 قيل المعنى خير أمة محمد من كان أكثر نساء من غيره من يتساوى معه فيما عند ذلك من الفضائل
 والذي يظهر أن مراد ابن عباس بالخير النبي صلى الله عليه وسلم وبالامة اخصاء أصحابه وكأنه أشار
 إلى أن تركه التزويج مرجوح اذ لو كان راجحا لآثر النبي صلى الله عليه وسلم غيره وكان مع كونه
 أخشى الناس لله وأعلمهم به يكثر التزويج لمصلحة تبليغ الاحكام التي لا يطلع عليها الرجال
 ولاظهار المجهزة البالغة في خرق العادة لكونه كان لا يجد ما يشبع به من القوت غالبا وان وجد
 كان يؤثر بأكثره ويصوم كثيرا ويواصل ومع ذلك فكان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة
 ولا يطاق ذلك لامع قوة البدن وقوة البدن كما تقدم في أول أحاديث الباب تابعة لما يقوم به
 من استعمال المقويات من مأكول ومشروب وهي عنده نادرة أو معدومة ووقع في الشفاء
 أن العرب كانت تمدح بكثرة الكاح لدلالته على الرجولية إلى أن قال ولم تشغله كثرتهم عن عبادة
 ربه بل زاده ذلك عبادة لتحصينهم وقيامه بحقوقهن واكتسابهن لهن وهدايته إياهن وكأنه أراد
 بالتحسين قصر طرفهن عليه فلا يتطلعن إلى غيره بخلاف العزبة فان العفيفة تتطلع بالطبع
 البشرية إلى التزويج وذلك هو الوصف اللائق بهن والذي تحصل من كلام أهل العلم في الحكمة
 في استكثاره من النساء عشرة أوجه تقدمت الإشارة إلى بعضها * أحدها أن يكثر من يشاهد
 أحواله الباطنة فينتن عنه ما يظن به المشركون من أنه ساحر أو غير ذلك * ثانيها التشرف به
 قبائل العرب بمصاهرته فيهم * ثالثها الزيادة في تألفهم لذلك * رابعها الزيادة في التكليف حيث
 كان أن لا يشغله ما حجب اليه منهم عن المبالغة في التبليغ * خامسها التكثر عشيرته من جهة
 نسائه فتزاد أعوانه على من يحاربه * سادسها نقل الاحكام الشرعية التي لا يطلع عليها الرجال
 لأن أكثر ما يقع مع الزوجة مما شأنه أن يتخفى مثله * سابعها الاطلاع على محاسن أخلاقه
 الباطنة فقد تزوج أم حبيبة وأبوها اذ ذاك يعاديه وصفية بعد قتل أبيها وعمها وزوجها فلولم
 يكن أكمل الخلق في خلقه لنفرن منه بل الذي وقع أنه كان أحب اليهن من جميع أهلهن * ثامنها
 ما تقدم مبسوطا من خرق العادة له في كثرة الجماع مع التقليل من المأكول والمشروب وكثرة

* حدثنا علي بن الحكم
 الانصاري حدثنا أبو
 عوانة عن رقية عن طلحة
 الباهلي عن سعيد بن جبيرة قال
 قال لي ابن عباس هل
 تزوجت قلت لا قال فتزوج
 فان خير هذه الامة أكثرها
 نساء

* (باب من هاجر أو عمل خيرا أو تزوج امرأة فله مانوى) * حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحرث عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم العمل بالنية وانما لأمرى مانوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه * (باب تزويج المعسر الذى معه القرآن والاسلام فيه سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم) * حدثنا محمد بن المنثرى حدثنا يحيى حدثنا اسمعيل حدثني قيس عن ابن مسعود رضى الله عنه قال كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء فقلنا يا رسول الله ألا نستخصى فنهانا عن ذلك * (باب قول الرجل لأخيه انظر أرى زوجتى شئت حتى أنزل لك عنها

الصيام والوصال وقد أمر من لم يقدر على مؤن النكاح بالصوم وأشار إلى أن كثرة تكسرها شهوته فافترقت هذه العادة في حقه صلى الله عليه وسلم * تاسعها وعاشرها ما تقدم نقله عن صاحب الشفاء من تحصينهن والقيام بحقوقهن والله أعلم ووقع عند أحمد بن منيع من الزيادة في آخره اما انه يستخرج من صلبك من كان مستودعا وفي الحديث الخض على التزويج وترك الرهبانية (قوله يا) من هاجر أو عمل خيرا أو تزوج امرأة فله مانوى ذكر فيه حديث عمر بلفظ العمل بالنية وانما لأمرى مانوى وقد تقدم شرحه مستوفى في أول الكتاب وما ترجم به من الهجرة منصوص في الحديث ومن عمل الخير مستنبط لان الهجرة من جملة أعمال الخير فكما عم في الخير في شق المطلوب وتعمه بلفظ فهاجرته إلى ما هاجر إليه فكذلك شق الطلب يشمل أعمال الخير هجرة أو حجامت أو صلاة أو صدقة وقصة مهاجر أم قيس أو ردها الطبراني مسنده والآخرى في كتاب الشريعة بغير اسناد ويدخل في قوله أو عمل خيرا ما وقع بغير أم سليم في امتناعها من التزويج بأبي طلحة حتى يسلم وهو في الحديث الذى أخرجه النسائي بسند صحيح عن أنس قال خطب أبو طلحة أم سليم فقالت والله ما مثلك يا أبا طلحة يريدونك رجل كافر أو امرأة مسلمة ولا يحل لي أن أتزوجك فان تسلم فذاك مهري فاسلم فكان ذلك ههنا الحديث ووجه دخوله أن أم سليم رغبت في تزويج أبنى طلحة ومنعهما من ذلك ككفره فتوصلت إلى بلوغ غرضها بسذل نفسها فظفرت بالخيرين وقد استشكله بعضهم بأن تحريم المسلمات على الكفار انما وقع في زمن الحديبية وهو بعد قصة تزويج أبي طلحة بأم سليم عدة ويمكن الجواب بأن ابتداء تزويج الكافر بالمسلمة كان سابقا على الآية والذى دللت عليه الآية الاستمرار فذلك وقع التقريب بعد ان لم يكن ولا يحفظ بعد الهجرة ان مسلمة ابتدأت بتزويج كافر والله أعلم (قوله يا) تزويج المعسر الذى معه القرآن والاسلام فيه سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم) يعني حديث سهل بن سعد في قصة التى وهبت نفسها وما ترجم به مأخوذ من قوله التمس ولو خاتما من حديد فالتمس فلم يجد شيئا ومع ذلك زوجها قال الكرمانى لم يسق حديث سهل هنا لانه ساقه قبل وبعد اكتفاء بذكره أولان شيخه لم يروه في سياق هذه الترجمة اه والثاني بعيد جدا فلم أجده من قال ان البخارى يقيس في تراجم كتابه بما يترجم به شايخه بل الذى صرح به الجمهور أن غالب تراجمه من تصرفه فلا وجه لهذا الاحتمال وقد لهج الكرمانى به في مواضع وليس بشئ ثم ذكر طرفا من حديث ابن مسعود كنا نغزو وليس لنا نساء فقال يا رسول الله نستخصى فيها ناعن ذلك وقد تطف المصنف في استنباطه الحكم كأنه يقول لما نهاهم عن الاختصاص مع احتياجهم إلى النساء وهم مع ذلك لا شئ لهم كما صرح به في نفس هذا الخبر كما سأتى تاما بعد باب واحد وكان كل منهم لابد وأن يكون حفظ شيئا من القرآن فعين التزويج بما معهم من القرآن فحكممة الترجمة من حديث سهل بالتصميم ومن حديث ابن مسعود بالاستدلال وقد أغرب المهلب فقال في قوله تزويج المعسر دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزوج الرجل على أن يعلم المرأة القرآن اذ لو كان كذلك ما سمها معسرا قال وكذا قوله والاسلام لان الواهبة كانت مسلمة اه والذى يظهر أن مراد البخارى المعسر من المال بدليل قول ابن مسعود وليس لنا شئ والله أعلم (قوله يا) قول الرجل لأخيه انظر أرى زوجتى شئت حتى أنزل لك عنها هذه الترجمة لفظ

رواه عبد الرحمن بن عوف)*

حدثنا محمد بن كثير عن
سفيان عن جند الطويل
قال سمعت أنس بن مالك
قال قدم عبد الرحمن بن
عوف فأخى النبي صلى الله
عليه وسلم بينه وبين سعد بن
الربيع الأنصاري وعنده
الأنصاري امرأتان فعرض
عليه أن ينافقه أهله وماله
فقال بارك الله لك في أهلك
ومالك دلوني على السوق
فأتى السوق فرح شيأ من
أقط وشيأ من سمين فراه النبي
صلى الله عليه وسلم بعد أيام
وعليه وضر من صفرة فقال
مهيمن يا عبد الرحمن فقال
تزوجت أنصارية قال فما
سقت قال وزن نواة من
ذهب قال أولم ولو بشاة
*(باب ما يكره من التبتل
والخصاء)* حدثنا أحمد بن
يونس حدثنا إبراهيم بن
سعد أخبرنا ابن شهاب سمع
سعيد بن المسيب يقول
سمعت سعد بن أبي وقاص
يقول ردد رسول الله صلى الله
عليه وسلم على عثمان بن
منطعون التبتل ولو أذن له
لاختصينا * حدثنا أبو
اليمان أخبرنا شعيب عن
الزهري قال أخبرني سعيد
ابن المسيب أنه سمع سعد بن
أبي وقاص يقول لقد ردد
ذلك يعني النبي صلى الله

حديث عبد الرحمن بن عوف في البيوع (قوله رواه عبد الرحمن بن عوف) وصله في البيوع عن
عبد العزيز بن عبد الله عن إبراهيم بن سعد أي ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن
جده قال قال عبد الرحمن بن عوف وأورده في فضائل الأنصار عن اسمعيل بن أبي أويس عن
إبراهيم وقال في روايته انظر أعجبهم ما إليك فسمها إلى أطلقها فإذا انقضت عدتها فترزق بها وهو
معنى ما ساقه موصولاً في الباب عن أنس بلفظ فعرض عليه أن ينافقه أهله وماله ويأتي في
الولية من حديث أنس بلفظ أقاسمك مالي وأنزل لك عن إحدى امرأتي وسياً في بقية شرح
الحديث المذكور في أبواب الولية وفيه ما كانوا عليه من الأيتار حتى بالنفس والأهل وفيه جواز
نظر الرجل إلى المرأة عند ارادة تزويجها وجواز المواعدة بطلاق المرأة وسقوط الغيرة في مثل ذلك
وتنزه الرجل عما يبذل له من مثل ذلك وترجيح الاكتساب بنفسه بتجارة أو صناعة وفيه مباعدة
الكبار التجارة بأنفسهم مع وجود من يكفيهم ذلك من وكيل وغيره وقد أخرج الزبير بن بكار في
الموفقيات من حديث أم سلمة قالت خرج أبو بكر الصديق رضي الله عنه تاجراً إلى بصرى في
عهد النبي صلى الله عليه وسلم ما منع أبابكر حبه للملازمة النبي صلى الله عليه وسلم ولا منع النبي صلى
الله عليه وسلم حبه لقرب أبي بكر عن ذلك لخبثتهم في التجارة هذا أو معناه وبقية الحديث في قصة
سويط بن حرملة والنعمان وأصلها عند ابن ماجه وقد تقدم بيان البحث في أفضل الكسب
بما يغني عن اعادته والله أعلم ﴿قوله﴾ ما يكره من التبتل المراد بالتبتل هنا
الانقطاع عن النكاح وما يتبعه من الملاذ في العبادة وأما الأمور به في قوله تعالى وتبتل إليه
تبتلاً فقد فسرهم مجاهد فقال أخلص له اخلاصاً وهو تفسير معنى والأفصل التبتل الانقطاع
والمعنى انقطع إليه انقطاعاً لكن لما كانت حقيقة الانقطاع إلى الله انما تقع باخلاص العبادة
له فسرهاب ذلك ومنه صدقة بته أي منقطعة عن الملك ومريم البتول لانقطاعها عن التزويج
إلى العبادة وقيل لفاطمة البتول اما لانقطاعها عن الأزواج غير علي أو لانقطاعها عن نظراتها
في الحسن والشرف (قوله والخصاء) هو الشق على الاثنين وانتراعهما وانما قال ما يكره من
التبتل والخصاء للإشارة إلى أن الذي يكره من التبتل هو الذي يفضي إلى التنطع وتحريم ما أحل
الله وليس التبتل من أصله مكروه وأعطى الخصاء عليه لان بعضه يجوز في الحيوان المأكول
ثم أورد المصنف ثلاثة أحاديث * أحدها حديث سعد بن أبي وقاص في قصة عثمان بن مظعون
أورده من طريقين إلى ابن شهاب الزهري وقد أوردته مسلم من طريق عقيل عن ابن شهاب بلفظ أراد
عثمان بن مظعون أن يتبتل فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرف أن معنى قوله ردد على
عثمان أي لم ياذن له بل نهاه وأخرج الطبراني من حديث عثمان بن مظعون نفسه أنه قال
يا رسول الله أتني رجل يشق علي العزوبة فأذن لي في الخصاء قال لا ولكن عليك بالصيام الحديث
ومن طريق سعيد بن العاص أن عثمان قال يا رسول الله أئذن لي في الاختصاص فقال إن الله قد
أبدلنا بالربانية الحنيفية السمعة فيحتمل أن يكون الذي طلبه عثمان هو الاختصاص حقيقة فغير
عنه الراوي بالتبتل لانه ينشأ عنه فذلك قال ولو أذن له لاختصينا ويحتمل عكسه وهو أن المراد
بقول سعد ولو أذن له لاختصينا فلعنا فعل من يختصى وهو الانقطاع عن النساء قال الطبري
التبتل الذي أراد عثمان بن مظعون تحريم النساء والطيب وكل ما يلبذه فلهذا أنزل في حقه بأبيها
عليه وسلم على عثمان بن مظعون ولو أجاز له التبتل لاختصينا * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا

الذين آمنوا لا تحرموا طبيبات ما أحل الله لكم وقد تقدم في الباب الاول من كتاب النكاح تحسية من أراد ذلك مع عثمان بن مظعون ومن واقفه وكان عثمان من السابقين الى الاسلام وقد تقدمت قصته مع ليلى بن ربيعة في كتاب المبعث وتقدمت قصة وفاته في كتاب الجنائز وكانت في ذي الحجة سنة اثنتين من الهجرة وهو أول من دفن بالبقيع وقال الطيبي قوله ولو أذن له لاختصنا كان الظاهر أن يقول ولو أذن له لتبتلنا لكنه عدل عن هذا الظاهر الى قوله لاختصنا لارادة المبالغة أى لبالغنا في التبتل حتى يفرض بنا الامر الى الاختصاص ولم يرد به حقيقة الاختصاص لانه حرام وقيل بل هو على ظاهره وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص ويؤيده توارده استئذان جماعة من الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كما في هريرة وابن مسعود وغيرهما وانما كان التعبير بالاختصاص أبلغ من التعبير بالتبتل لان وجود الالة يقتضي استقرار وجود الشهوة ووجود الشهوة ينافي المراد من التبتل فيستعين الاختصاص طريقا الى تحصيل المطلوب وغايته أن فيه ألبا عظيما في العاجل يغتفر في جنب ما يندفع به في الآجل فهو كقطع الاصبع اذا وقعت في اليد الا كلة صيانة لبقية اليد وليس الهلاك بالاختصاص محققا بل هو نادر ويشهد له كثرة وجوده في البهائم مع بقائها وعلى هذا فلعل الراوى عبر بالاختصاص عن الحب لانه هو الذي يحصل المقصود والحكمة في منعهم من الاختصاص ارادة تكثير النسل ليستمر جهاد الكفار وهو خلاف المقصود من البعثة المحمدية فينقطع النسل فيقل المسلمون بانقطاعه وتكثر الكفار فهو وخلاف المقصود من البعثة المحمدية * الحديث الثاني (قوله جرير) هو ابن عبد الحميد واسماعيل هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم وعبد الله هو ابن مسعود وقد تقدم قبل يساب من وجه آخر عن اسمعيل بن عطاء عن ابن مسعود ووقع عند اسمعيل بن عطاء عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بلفظ سمعت عبد الله وكذا المسلم من وجه آخر عن اسمعيل (قوله الاستخصي) أى ألا نستدعى من يفعل بنا الاختصاص أو نعالج ذلك بانفسنا وقوله فنهانا عن ذلك هو نهى تحريم بخلافه في بنى آدم لما تقدم وفيه أيضا من المناسد تعذيب النفس والتشويه مع ادخال الضرر الذي قد ينضى الى الهلاك وفيه ابطال معنى الرجولية وتغيير خلق الله وكفر النعمة لان خلق الشخص رجلا من النعم العظيمة فاذا أزال ذلك فقد تشبه بالمرأة واختار النقص على الكمال قال القرطبي الاختصاص في غير بنى آدم ممنوع في الحيوان والمنفعة حاصله في ذلك كتطبيب اللحم أو قطع ضرر عنه وقال النووي يحرم خصاء الحيوان غير المأ كول مطلقا واما المأ كول فيجوز في صغيره دون كبيره وما أظنه يدفع ما ذكره القرطبي من اباحة ذلك في الحيوان الكبير عند ازالة الضرر (قوله ثم رخص لنا) في الرواية السابقة في تفسير المائدة ثم رخص لنا بعد ذلك (قوله أن نكح المرأة بالثوب) أى الى أجل في نكاح المتعة (قوله ثم قرأ) في رواية مسلم ثم قرأ علينا عبد الله وكذا وقع عند اسمعيل بن عطاء في تفسير المائدة (قوله يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبيبات ما أحل الله لكم الآية) ساق اسمعيل الى قوله المعتدين وظاهر استشهاد ابن مسعود بهذه الآية هنا يشعر بأنه كان يرى بجواز المتعة فقال القرطبي لعله لم يكن حينئذ بلغه الناسخ ثم بلغه فرجع بعد (قلت) يؤيده ما ذكره اسمعيل أنه وقع في رواية أى معاوية عن اسمعيل بن أبي خالد ففعله ثم ترك ذلك قال وفي رواية لابن عينة عن اسمعيل ثم جاء تحريمها بعد وفي رواية معمر عن اسمعيل ثم نسخ وسيأتى مزيد البحث في حكم المتعة بعد أربعة

بحرير عن اسمعيل عن قيس قال قال عبد الله كأنعزومع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس لنا شيء فقلنا ألا نستخصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن نكح المرأة بالثوب ثم قرأ علينا يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبيبات ما أحل الله لكم الآية

وعشرين بابا الحديث الثالث (قوله وقال أصبغ) كذا في جميع الروايات التي وقعت عليها وكلام أبي نعيم في المستخرج يشعر بأنه قال فيه حديثنا وقد وصله جعفر القرياني في كتاب القدر والجوزقي في الجمع بين الصحيحين والاسماعيلي من طرق عن أصبغ وأخرجه أبو نعيم من طريق حرملة عن ابن وهب وذكروا مغلطاي أنه وقع عند الطبري رواه البخاري عن أصبغ بن محمد وهو غلط هو أصبغ بن الفرج ليس في آباءه محمد (قوله اني رجل شاب وأنا أخاف) في رواية الكشميهني واني أخاف وكذا في رواية حرملة (قوله العنت) بفتح المهملة والنون ثم مشتاة هو الزنا هنا يطلق على الاثم والفجور والامر الشاق والمكروه وقال ابن الانباري أصل العنت الشدة (قوله ولا أجد) ما أترج ورج النساء فسكت عني كذا وقع وفي رواية حرملة ولا أجد ما أترج النساء فاتنن لي أختصي وبهذا يرتفع الاشكال عن مطابقة الجواب للسؤال (قوله جف القلم بما أنت لاق) أي نفذنا قدور بما كتب في اللوح المحفوظ فبقى القلم الذي كتب به جافا لا ممداد فيه لفرغ ما كتب به قال عياض كتابة الله ولوحه وقلمه من غيب علمه الذي تؤمن به وتكمل علمه اليه (قوله فاخصص على ذلك أودر) في رواية الطبري وحكاها الجيـدي في الجمع ووقعت في المصاييح فاقتصر على ذلك أودر قال الطيبي معناه اقتصر على الذي أمرتك به أو أتركه وافعل ما ذكرت من الاختصاص اهـ واما اللفظ الذي وقع في الاصل فمعناه فافعل ما ذكرت أو أتركه واتبع ما أمرتك به وعلى الروايتين فليس الاخص فيه لطلب الفعل بل هو للتهديد وهو كقوله تعالى وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر والمعنى ان فعلت أو لم تفعل فلا بد من نفوذ القدر وليس فيه تعرض لحكم الاختصاص ومحصل الجواب أن جميع الامور بتقدير الله في الازل فالاختصاص وتركه سواء فان ادى قدر لا بد أن يقع وقوله على ذلك هي متعلقة بمقدرا أي اختص حال استعلائك على العلم بان كل شيء بقضاء الله وقدره وليس اذنا في الاختصاص بل فيه اشارة الى النهي عن ذلك كانه قال اذا علمت أن كل شيء بقضاء الله فلا فائدة في الاختصاص وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عثمان بن مظعون لما استأذنه في ذلك وكانت وفاته قبل هجرة أبي هريرة بمدة وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال شكا رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم العزوبة فقال ألا أختصي قال ليس منام من خصي أو اختصي وفي الحديث ذم الاختصاص وقد تقدم ما فيه وأن القدر اذا نفذ لا تنفع الخيل وفيه مشروعية شكوى الشخص ما يقع له الكبير ولو كان مما يستعجن ويستعجب وفيه اشارة الى أن من لم يجد الصداق لا يتعرض للتزويج وفيه جواز تكرار الشكوى الى ثلاث والجواب لمن لا يقنع بالشكوى بالسكوت وجواز السكوت عن الجواب لمن يظن به أنه يفهم المراد من مجرد السكوت وفيه استحباب أن يقدم طالب الحاجة بين يدي حاجته عذره في السؤال وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة تمنع الله به ويؤخذ منه أن مهما أمكن المكلف فعل شيء من الاسباب المشروعة لا يتوكل الا بعد علمه التلاخي الخالف الحكمه فاذا لم يقدر عليه وطن نفسه على الرضا بما قدره عليه مولا ولا يتكلف من الاسباب ما لا طاقة به وفيه أن الاسباب اذا لم تصادف القدر لا تجدي فان قيل لم يؤمر أبو هريرة بالصيام لسكس شهوته كما أمر غيره فالجواب أن أبا هريرة كان الغالب س حاله ملازمة الصيام لانه كان من أهل الصفقة (قلت) ويحتمل أن يكون أبو هريرة سمع يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج

* وقال أصبغ أخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله اني رجل شاب وأنا أخاف على نفسي العنت ولا أجد ما أترج به النساء فسكت عني ثم قلت مثل ذلك فسكت عني ثم قلت مثل ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أبا هريرة جف القلم بما أنت لاق فاخصص على ذلك أودر

٢ قوله ما أترج النساء كذا بنسخ الشرح بأيدينا والذي في المتن بأيدينا ما أترج به النساء بزيادة به كما ترى بالهامش فاحترز الرواية اهـ

* (باب نكاح الابكار) وقال ابن أبي مليكة (١٠٤) قال ابن عباس لعائشة لم ينكح النبي صلى الله عليه وسلم بكرا غيرك

* حدثنا اسمعيل بن عبد الله قال حدثني أخي عن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله أ رأيت لو نزلت واديا وفيه شجرة قد أكل منها ووجدت شجرة لم يؤكل منها في أيها كنت ترتع بعيرك قال في التي لم يرتع منها يعني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتزوج بكرا غيرها * حدثنا عبد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أريت في المنام مرتين إذا رجل يحملك في سرقة حرير فيقول هذه امرأتك فما كشفها فاذا هي أنت فأقول ان يكن هذا من عند الله يعضه * (باب تزويج الثيبات) * وقالت أم حبيبة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم لا تعرضن على بناتك ولا أخواتك * حدثنا أبو النعمان حدثنا هشيم حدثنا سيار عن الشعبي عن جابر ابن عبد الله قال قلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة فتجملت على بعيري قطوف فلحقني راكب من خلفي فخنس بعيري بعثرة كانت معه فانطلق بعيري كما جود ما أنت را من الابل

الحديث لكنه انما سأل عن ذلك في حال الغزو كما وقع لابن مسعود وكانوا في حال الغزو يؤثرون الفطر على الصيام للتقوى على القتال فأداه اجتماده الى حسم مادة الشهوة بالاختصاص كما ظهر لعثمان فذعه صلى الله عليه وسلم من ذلك وانما لم يرشه الى المتعة التي رخص فيها غيره لانه ذكر أنه لا يجحد شيئا ومن لم يجحد شيئا أصلا لا ثوبا ولا غيره فكيف يستمتع والتي يستمتع به لا بد لها من شيء * (قوله بـ نكاح الابكار) جمع بكروهي التي لم توطأ واستمرت على حالتها الاولى (قوله) وقال ابن أبي مليكة قال ابن عباس لعائشة لم ينكح النبي صلى الله عليه وسلم بكرا غيرك هذا طرف من حديث وصله المصنف في تفسير سورة النور وقد تقدم الكلام عليه هناك (قوله حدثني أخي) هو عبد الحميد وسليمان هو ابن بلال (قوله) فيه شجرة قدأكل منها ووجدت شجرة لم يؤكل منها) كذا الابن ذرول وغيره ووجدت شجرة وذكره الحميدى بلفظ فيه شجرة قدأكل منها وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج بصيغة الجمع وهو أصوب لقوله بعد في أيها أي في أي الشجر ولو أراد الموضوعين لقال في أيهما (قوله ترتع) بضم أوله أرتع بعيره اذا تركه يرمي ماشاء ورتع البعير في المرمى اذا كمل ماشاء ورتعه الله أي أثبت له ما يرعاه على سعة (قوله قال في التي لم يرتع منها) في رواية أبي نعيم قال في الشجرة التي وهو أوضح وقوله يعني الى آخره زاد أبو نعيم قبل هذا قالت فاناهيه بكسر الهاء وفتح الحائية وسكون الهاء وهي للسكت وفي هذا الحديث مشروعية ضرب المثل وتشبيه شيء موصوف بصفة بمثله مساو بصفة وفيه بلاغة عائشة وحسن تأنيها في الامور ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم في التي لم يرتع منها أي أو نزلت في الاختيار على غيره فلا يرد على ذلك كون الواقع منه أن الذي تزوج من الثيبات أكثر ويحتمل أن تكون عائشة كانت بذلك عن المحبة بل عن أدق من ذلك ثم ذكر المصنف حديث عائشة أيضا أريت في المنام وسيأتي شرحه بعد ستة وعشرين بابا ووقع في رواية الترمذي أن الملك الذي جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بصورتها جبريل * (قوله بـ تزويج الثيبات) جمع ثيبة بمثلثة ثم تحتاية ثقيلة مكسورة ثم وحدة ضد البكر (قوله) وقالت أم حبيبة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم لا تعرضن على بناتك ولا أخواتك (هذا طرف من حديث سيأتي موصولا بعد عشرة أبواب واستنبط المصنف الترجمة من قوله بناتك لانه خاطب بذلك نساءه فاقضى أن لهن بنات من غيره فيستلزم انهن ثيبات كما هو الاكثر العالب ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة بعيره وقد تقدم شرحه في الشروط فيما يتعلق بذلك (قوله ما يجملك) بضم أوله أي ما سبب اسراعاك (قوله) كنت حديث عهد بعمرس أي قريب عهد بالدخول على الزوجة وفي رواية عطاء عن جابر في الوكالة فلما دونان من المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام والتحية والاكرام أخذت أرتحل قال أين تريد قلت تزوجت وفي رواية أبي عقيل عن أبي المتوكل عن جابر من أحب أن يتجمل الى أهله فليتعجل أخرجه مسلم (قوله) قال أ بكرا أم ثيبا قلت ثيبا هو منصوب بفعل محذوف تقديره أ تزوجت وتزوجت وكذا وقع في ثاني حديثي الباب فقلت تزوجت ثيبا في رواية الكشي عن في الوكالة من طريق وهب بن كيسان عن جابر قال أ تزوجت نعم قال بكرا أم ثيبا قلت ثيبا وفي المغازي عن قتيبة عن سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بلفظ هل نكحت

يا جابر قلت نعم قال ماذا أبكر أم ثيبا قلت لا بل ثيبا ووقع عند أجدع عن سفيان في هذا الحديث قلت ثيب وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره التي تزوجتها ثيب وكذا وقع لمسلم من طريق عطاء عن جابر (قوله فهلا جارية) في رواية وهب بن كيسان أفلا جارية وهما بالنصب أي فهلا تزوجت وفي رواية يعقوب الدورقي عن هشام بأسناد حديث الباب هلا بكرا وسيأتي قبيل أبواب الطلاق وكذا المسلم من طريق عطاء عن جابر وهو معنى رواية محارب المذكورة في الباب بلفظ العذاري وهو جمع عذراء بالمد (قوله تلاعبها وتلاعبك) زاد في رواية النفقات وتضاحكها وتضاحكك وهو مما يؤيد أنه من اللعب ووقع عند الطبراني من حديث كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل فذكر نحو حديث جابر وقال فيه وتعضها وتعضك ووقع في رواية لابي عبيدة تلاعبها وتلاعبك بالذال المهجبة بدل اللام وأما ما وقع في رواية محارب بن دينار عن جابر ثاني حديث الباب بلفظ مالك وللعذاري ولعابها فقد ضبطه الأكثر بكسر اللام وهو مصدر من الملاعبة أيضا يقال لاعب لعابا وملاعبة مثل قاتل قاتلا ومقاتلة ووقع في رواية المسقلى بضم اللام والمراد به الرقيق وفيه إشارة إلى مص لسانها ورشف شفيتها وذلك يقع عند الملاعبة والتقبيل وليس هو بعبء كما قال القرطبي ويؤيد أنه بمعنى آخر غير المعنى الأول قول شعبة في الباب أنه عرض ذلك على عمرو بن دينار فقال اللفظ الموافق للجماعة وفي رواية مسلم التلويح بانكار عمرو رواية محارب بهذا اللفظ ولقظه انما قال جابر تلاعبها وتلاعبك فلو كانت الروايتان متحدين في المعنى لما تكرر عمر وذلك لانه كان ممن يميز الرواية بالمعنى ووقع في رواية وهب بن كيسان من الزيادة قلت كن لي اخوات فأحييت أن أتزوج امرأة تجتمعهن وتمسطنهن وتقوم عليهن أي في غير ذلك من مصالحهن وهو من العام بعد الخاص وفي رواية عمرو عن جابر الآتية في النفقات هلك أي وترك سبع بنات أو تسع بنات فتزوجت ثيبا فكرهت أن أجعلنهن بمنلهن فقال بارك الله لك أو قال خيرا وفي رواية سفيان عن عمرو في المغازي وترك تسع بنات كن لي تسع اخوات فكرهت أن أجمع اليهن جارية خرافا مثلهن ولكن امرأة تقوم عليهن وتمسطنهن قال أصبت وفي رواية ابن جريج عطاء وغيره عن جابر فأردت أن أنكح امرأة قد جربت خلا منها قال فذلك وقد تقدم التوفيق بين مختلف الروايات في عدد اخوات جابر في المغازي ولم أقف على تسميتهن وأما امرأة جابر المذكورة فامها سله بنت مسعود بن أوس بن مالك الانصارية الأوسية ذكره ابن سعد (قوله فلما ذهبنا لدخل قال امهلوا حتى تدخلوا ليلا أي عشاء) كذا هنا ويعارضه الحديث الآخر الآتي قبل أبواب الطلاق لا يطرق أحدكم أهله ليلا وهو من طريق الشعبي عن جابر أيضا ويجمع بينهما أن الذي في الباب لمن علم خبر بحبيته والعلم بوصوله والآتي لمن قدم بغتة ويؤيده قوله في الطريق الاخرى يتخونهم بذلك وسيأتي مزيد بحث فيه هناك وفي الحديث الحث على تكاح البكر وقد ورد بأسرح من ذلك عند ابن ماجه من طريق عبيد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده بلفظ عليكم بالابكار فانهم أعذب أفواها واتقأر حامأى أكثر حركة والنسق بنون ومثناة الحركة ويقال أيضا للمرحى فلعله يريد أنها كثيرة الاولاد وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود نحوه وزاد وأرضى باليسير ولا يعارضه الحديث السابق عليكم بالولود من جهة أن كونه أبكر لا يعرف به كونها كثيرة

قال فهلا جارية تلاعبها
وتلاعبك قال فلما ذهبنا
لدخل قال امهلوا حتى
تدخلوا ليلا أي عشاء

الولادة فان الجواب عن ذلك ان البكر مظنة فيكون المراد بالولود من هي كثيرة الولادة بالتجربة
أو بالمظنة وأما من جربت فظهرت عقيما وكذا الآية فالحبر ان متفقان على مرجوحيتها ما وفيه
فضيلة للحبر لشفقته على أخواته وإيثاره مصلحتهن على حظ نفسه ويؤخذ منه أنه اذا تراحت
مصلحتان قدم أهمهما لان النبي صلى الله عليه وسلم صوب فعل جابر ودعاه لا لجل ذلك ويؤخذ
منه الدعاء لمن فعل خيرا وان لم يتعلق بالداعي وفيه سؤال الامام أصحابه عن أمورهم وقت قدده
أحوالهم وارشاده الى مصالحهم وتنبيههم على وجه المصلحة ولو كان في باب النكاح وفيما يستحبها
من ذكره وفيه مشروعية خدمة المرأة زوجها ومن كان منه بسبيل من ولد وأخ وعائلة وأنه
لا حرج على الرجل في قصده ذلك من امرأته وان كان ذلك لا يجب عليها لكن يؤخذ منه ان
العادة جارية بذلك فلذلك لم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في الرواية المتقدمة خرقاء بفتح
الخاء المعجمة وسكون الراء بعدها قاف هي التي لا تعمل بيدها شيئا وهي تأنيث الاخرق وهو
الجامع بمصلحة نفسه وغيره (قوله تقتشط الشعثة) بفتح المعجمة وكسر العين المهملة ثم مثلثة أطلق
عليها ذلك لان التي يغيب زوجها في مظنة عدم التزين (قوله تستحد) بجاء مهملة أي تستعمل
الحديدة وهي الموسى والمغيبة بضم الميم وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم موحددة مفتوحة
أي التي غاب عنها زوجها والمراد ازالة الشعر عنها وعبر بالاستحدا لانه الغالب استعماله في ازالة
الشعر وليس في ذلك منع ازالته بغير الموسى والله أعلم (قوله في الرواية الثانية تزوجت فقال لي
رسول الله صلى الله عليه وسلم مات زوجتي) هذا ظاهره ان السؤال وقع عقب تزوجه وليس كذلك
لما دل عليه سياق الحديث الذي قبله وقد تقدم في الكلام على حديث جابر في كتاب الشروط
في آخره أن بين تزوجه والسؤال الذي دار بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك مدة طويلة
﴿ قوله باب تزويج الصغار من الكبار ﴾ أي في السن (قوله عن يزيد) هو ابن أبي
حبيب وعرائك بكسر المهملة وتخفيف الراء ثم كافى هو ابن مالك تابعي شهير وعروة هو ابن الزبير
(قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب عائشة) قال الاسماعيلي ليس في الرواية ما ترجم به
الباب وصغر عائشة عن كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم معلوم من غير هذا الخبر ثم الخبر الذي
أورده مرسل فان كان يدخل مثل هذا في الصحيح فيلزمه في غيره من المراسيل قلت الجواب عن
الاول يمكن أن يؤخذ من قول أبي بكر انما أنا أخوك فان العباب في بنت الأخ أن تكون أصغر
من عها وإضافتي ما ذكر في مطابقة الحديث للترجمة ولو كان معلوما من خارج وعن الثاني انه
وان كان صورة ساقه الارسل فهو من رواية عروة في قصة وقعت لخالته عائشة وجدته لأمه أي
بكر فالظاهر انه جل ذلك عن خالته عائشة أو عن أمه أسماء بنت أبي بكر وقد قال ابن عبد البر اذا
علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه ولم يكن مدلسا جل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه ولو لم يأت بصيغة
تدل على ذلك ومن أمثلة ذلك رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم مولى أبي حذيفة
قال ابن عبد البر هذا يدخل في المسند للقاء عروة وعائشة وغيرهما من نساء النبي صلى الله عليه وسلم
وللقائه سلمة زوج أبي حذيفة أيضا وأما الالزام فالجواب عنه أن القصة المذكورة لا تشتمل
على حكم متأصل فوقع فيها التساهل في صريح الاتصال فلا يلزم من ذلك ايراد جميع المراسيل
في الكتاب الصحيح نعم الجمهور على ان السياق المذكور مرسل وقد صرح بذلك الدارقطني وأبو

لكي تقتشط الشعثة
وتستحد المغيبة * حدثنا
آدم حدثنا شعبة حدثنا
محارب قال سمعت جابر بن
عبد الله رضي الله عنهما
يقول تزوجت فقال لي
رسول الله صلى الله عليه
وسلم مات زوجت فقلت
تزوجت ثيبا فقال مالك
والله عذاري ولعابها فذكرت
ذلك لعروة بن دينار فقال
عمر وسمعت جابر بن عبد الله
يقول قال لي رسول الله
صلى الله عليه وسلم هلا جارية
تلاعبها وتلاعبك * (باب
تزويج الصغار من الكبار) *
حدثنا عبد الله بن يوسف
حدثنا الليث عن يزيد عن
عرائك عن عروة أن النبي
صلى الله عليه وسلم خطب
عائشة الى أبي بكر فقال له
أبو بكر انما أنا أخوك فقال
أنت أخي في دين الله وكأبه
وهي لي حلال

مسعود وأبو نعيم والحميدى وقال ابن بطال يجوز تزويج الصغيرة بالكبر إجماعا ولو كانت في المهد
 لكن لا يمكن منها حتى تصلح للوطء فمنهم من هذا إلى أن لا فائدة للترجمة لأنه أمر مجمع عليه قال
 ويؤخذ من الحديث أن الأب يزوج البكر الصغيرة بغير استئذانها (قلت) كأنه أخذ ذلك من عدم
 ذكره وليس بواضح الدلالة بل يحتمل أن يكون ذلك قبل ورود الأمر باستئذان البكر وهو الظاهر
 فإن القصة وقعت بمكة قبل الهجرة وقول أبي بكر إنما أنا أخوك حصر مخصوص بالنسبة إلى
 تحريم نكاح بنت الأخ وقوله صلى الله عليه وسلم في الجواب أنت أخي في دين الله وكنا به إشارة إلى
 قوله تعالى إنما المؤمنون أخوة ونحو ذلك وقوله وهي لي حلال معناها وهي مع كونها بنت أخي
 يحل لي نكاحها لأن الأخوة المانعة من ذلك أخوة النسب والرضاع لا أخوة الدين وقال مغلطاي
 في صحة هذا الحديث نظرا لأن الخلعة لا يكرها كانت بالمدينة وخطبة عائشة كانت بمكة
 فكيف يلتزم قوله إنما أنا أخوك وأيضا فالنبي صلى الله عليه وسلم ما باشر الخطبة بنفسه كما أخرجه
 ابن أبي عاصم من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أرسل خولة بنت حكيم إلى أبي بكر يخطب عائشة فقال لها أبو بكر وهل تصلح له إنما هي بنت
 أخيه فرجعت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ارجعي فقولي له أنت أخي في
 الإسلام وابتك تصلح لي فأنت أبا بكر فذكرت ذلك له فقال ادعي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فجاء فأنكحه قلت اعترضه الثاني رد الاعتراض الأول من وجهين أحدهما أن الذي وقع بالمدينة
 الأخوة وهي أخوة الدين والذي اعترض به الخلعة وهي أخوة النسب والذى وقع بالمدينة
 إنما هو قوله صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذًا خليلا الحديث الماضي في المناقب من رواه أبي
 سعيد فليس فيه إثبات الخلعة إلا بالقوة لا بالفعل الوجه الثاني أن في الثاني إثبات مانعاه في
 الأول والجواب عن اعتراضه بالمباشرة إمكان الجمع بأنه خاطب بذلك بعد أن راسله (قوله)
 إلى من ينكح وأي النساء خير وما يستحب أن يتخير لنطقه من غير إيجاب
 اشتملت الترجمة على ثلاثة أحكام وتناول الأول والثاني من حديث الباب واضح وأن الذي يريد
 التزويج ينبغي أن ينكح إلى قریش لأن نساءهن خير النساء وهو الحكم الثاني وأما الثالث
 فيؤخذ منه بطريق الزوم لأن من ثبت أنه خير من غيره استحب تخيرهن للأولاد وقد ورد
 في الحكم الثالث حديث صريح أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عائشة مرفوعا
 تخيروا النطفكم وأنكحوا الأكناء وأخرجه أبو نعيم من حديث عمر أيضا وفي أسناده مقال
 ويقوى أحد الأسانيد بالآخر (قوله خير نساء ركن الأبل) تقدم في آخر أحاديث الأنبياء في
 ذكر مريم عليها السلام قول أبي هريرة في آخره ولم تركب مريم بنت عمران بغير أقط فكانه أراد
 إخراج مريم من هذا التفضيل لأنها لم تركب بغير أقط فلا يكون فيه تفضيل نساء قریش عليها
 ولا يشك أن لمريم فضلا وانها أفضل من جميع نساء قریش إن ثبت أنها نبية أو من أكثرهن إن لم
 تكن نبية وقد تقدم بيان ذلك في المناقب في حديث خير نساء مريم وخير نساءها خديجة وإن
 معناها أن كل واحدة منهما خير نساء الأرض في عصرها ويحتمل أن لا يحتاج في إخراج مريم من
 هذا التفضيل إلى الاستنباط من قوله ركن الأبل لأن تفضيل الجملة لا يستلزم ثبوت كل فرد فرد
 منها فإن قوله ركن الأبل إشارة إلى العرب لأنهم الذين يكثر منهم ركوب الأبل وقد عرف أن

*(باب إلى من ينكح وأي
 النساء خير وما يستحب
 أن يتخير لنطقه من غير
 إيجاب)* حدثنا أبو اليمان
 أخبرنا شعيب حدثنا
 أبو الزناد عن الأعرج عن
 أبي هريرة رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال خير نساء ركن الأبل

صالح نساء قريش أخناه
 علي ولد في صغره وأرعاه علي
 زوج في ذات يده * (باب
 اتخاذ السراري ومن أعتق
 جارية ثم تزوجها) * حدثنا
 موسى بن اسمعيل حدثنا
 عبد الواحد حدثنا صالح بن
 صالح الهمداني حدثنا
 الشعبي حدثني أبو بردة عن
 أبيه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أيام رجل
 كانت عنده وليدة فعلمها
 فأحسن تعليمها وأدها
 فأحسن تأديتها ثم أعتقها
 وتزوجها فله أجران وأما
 رجل من أهل الكتاب آمن
 بنبيه وآمن بعني في فله
 أجران وأما مملوك أتى حق
 مواله وحق ربه فله أجران
 قال الشعبي خذها بغير شيء
 قد كان الرجل يرحل
 فيمادونها إلى المدينة

العرب خير من غيرهم مطلقا في الجلالة فيستفاد منه تفضيلهن مطلقا على نساء غيرهن مطلقا
 ويمكن أن يقال أيضا أن الظاهر أن الحديث سيق في معرض الترغيب في نكاح القرشيات فليس
 فيه التعرض لمريم ولا غيرها ممن انقضت زمنهن (قوله صالح نساء قريش) كذا لا كثيرا للأفراد
 وفي رواية غير الكشميهني صلح بضم أوله وتشديد اللام بصيغة الجمع وسيأتي في أواخر النفقات
 من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ نساء قريش والمطلق محمول على المقيسد فالمحكوم له بالخيرية
 الصالحات من نساء قريش لا على العموم والمراد بالصلاح هنا صلاح الدين وحسن الخالطة مع
 الزوج ونحو ذلك (قوله أخناه) بسكون المهملة بعدها نون أكثره شفقة والحانية على ولدها
 هي التي تقوم عليهم في حال اتهامهم فلا تزوج فإن تزوجت فليست بحانية قاله الهروي وجاء
 الضمير مذكرا وكان القياس إحناهن وكأنه ذكر باعتبار اللفظ أو الجنس أو الشخص
 أو الإنسان وجاء نحو ذلك في حديث أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس وجها
 وأحسنه خلقا بالأفراد في الثاني وحديث ابن عباس في قول أبي سفيان عندي أحسن العرب
 وأجله أم حبيبة بالأفراد في الثاني أيضا قال أبو حاتم السجستاني لا يكادون يتكلمون به إلا مقردا
 (قوله علي ولده) في رواية الكشميهني علي ولد بلا ضمير وهو وجه ووقع في رواية لمسلم على بتم
 وفي أخرى على طفل والتقييد باليتم والصغير يحتمل أن يكون معتبرا ويحتمل أن يكون من ذكر
 بعض أفراد العموم لأن صفة الخنوع على الولد ثابتة لها لكن ذكرت الحالتان لتكونها أظهر في
 ذلك (قوله وأرعاه علي زوج) أي أحفظ وأصون له بالامانة فيه والصيانة له وترك التبذير
 في الانفاق (قوله في ذات يده) أي في ماله المضاف إليه ومنه قولهم فلان قليل ذات البدائي
 قليل المال وفي الحديث الحث على نكاح الاشراف خصوصا القرشيات ومقتضاه أنه كلما كان
 نسبها أعلى تأكد الاستحباب ويؤخذ منه اعتبار الكفاءة في النسب وان غير القرشيات ليس
 كفألهن وفضل الخنوع والشفقة وحسن التربية والقيام على الاولاد وحفظ مال الزوج
 وحسن التدبير فيه ويؤخذ منه مشروعية انفاق الزوج على زوجته وسيأتي في أواخر النفقات
 بيان سبب هذا الحديث (قوله يا — اتخاذ السراري) جمع سرية بضم
 السين وكسر الراء الثقيلة ثم تحتانية ثقيلة وقد كسر السين أيضا سميت بذلك لأنها
 مشتقة من التسرر وأصله من السر وهو من أسماء الجماع ويقال له الاستسرار أيضا وأطلق
 عليها ذلك لأنها في الغالب يكتنم أمرها عن الزوجة والمراد بالاتخاذ الاقتناء وقد ورد الأمر بذلك
 صريحا في حديث أبي الدرداء مر فوعا عليكم بالسراي فان هن مباركات الارحام آخرجه
 الطبراني واسناده واه ولا حدم حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مر فوعا انكحوا
 أمهات الاولاد فاني أباهي بكم يوم القيامة واسناده أصح من الاول لكنه ليس بصريح في
 التسري (قوله ومن أعتق جارية ثم تزوجها) عطف هذا الحكم على الاقتناء لأنه قد يقع
 بعد التسري وقبله وأول أحاديث الباب منطبق على هذا الشق الثاني ثم ذكر في الباب ثلاثة
 أحاديث الأول حديث أبي موسى وقد تقدم شرحه في كتاب العلم وقوله في هذه الطريق أيما
 رجل كانت عنده وليدة أي أمة وأصلها ما ولد من الاماء في ملك الرجل ثم أطلق ذلك على كل
 أمة (قوله فله أجران) ذكر من يحصل لهم تضعيف الأجر مرتين ثلاثة أصناف متزوج

الامة بعد عتقها ومؤمن أهل الكتاب وقد تقدم البحث فيه في كتاب العلم والمملوك الذي
يؤدى حق الله وحق مواليه وقد تقدم في العتق ووقع في حديث أبي امامة رفعه عند الطبراني
أربعة يؤتون أجرهم مرتين فذكر الثلاثة كالذي هنا وزاد أزواج النبي صلى الله عليه
وسلم وتقدم في التفسير حديث الماهر بالقرآن والذي يقرأ وهو عليه شاق وحديث زينب
امراه ابن مسعود في التي تصدق على قريبها لها أجران أجر الصدقة وأجر الصلاة وقد
تقدم في الزكاة وحديث عمرو بن العاص في الحاكم اذا أصاب له أجران وسبأ في الاحكام
وحديث جرير من سن سنة حسنة وحديث أبي هريرة من دعا الى هدى وحديث أبي مسعود
من دل على خير والثلاثة بمعنى وهن في الصحيحين ومن ذلك حديث أبي سعيد في الذي يتم ثم
وجد الماء فاعاد الصلاة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لك الاجر مرتين أخرجه أبو داود وقد
يحصل بمزيد التبع أكثر من ذلك وكل هذا دل على أن لا مفهوم للعدد المذكور في حديث أبي
موسى وفيه دليل على مزيد فضل من أعتق أمته ثم تزوجها سواء أعتقها ابتداء لله أو لسبب وقد
بالغ قوم ففكره ففكاهم لم يبلغهم الخبر فن ذلك ما وقع في رواية هشيم عن صالح بن صالح
الراوى المذكور وفيه قال رأيت رجلا من أهل خراسان سأل الشعبي فقال ان من قبلنا من أهل
خراسان يقولون في الرجل اذا أعتق أمته ثم تزوجها فهو كالأب يدته فقال الشعبي فذكر
هذا الحديث وأخرج الطبراني بإسناد رجاله ثقات عن ابن مسعود أنه كان يقول ذلك وأخرج
سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله وعند ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أنس أنه سئل عنه فقال اذا
أعتق أمته فلا يعود فيها ومن طريق سعيد بن المسيب وأبراهيم النخعي انهما كرها ذلك
وأخرج أيضا من طريق عطاء والحسن انهما كانا لا يريان بذلك بأسا (قوله وقال أبو بكر) هو
ابن عباس بختمانية وآخره معجزة وأبو حصين هو عثمان بن عاصم (عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى
وهذا الاسناد مسلسل بالكوفيين وبالكني (قوله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتهقها ثم
أصدقها) كأنه أشار بهذه الرواية الى أن المراد بالتزويج في الرواية الاخرى أن يقع بمهر جديد
سوى العتق لا كما وقع في قصة صفية كما سأتى في الباب الذي بعده فافادت هذه الطريق ثبوت
الصداق فانه لم يقع التصريح به في الطريق الاولي بل ظاهرا أن يكون العتق نفس المهر وقد
وصل طريق أبي بكر بن عباس هذه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه فقال حدثنا أبو بكر الخياط
فذكره بإسناده بلفظ اذا أعتق الرجل أمته ثم أمهرها بمهر جديد اكان له أجران وكان أبا بكر كان
يتعاني الخياط في وقت وهو أحد الحفاظ المشهورين في الحديث والقراء المذكورين في القراءة
وأحد الرواة عن عاصم وله اختيار وقد احتج به البخاري ووصله من طريقه أيضا الحسن بن سفيان
وأبو بكر البزار في مسنديهما عنه وأخرجه الاسماعيلي عن الحسن ولفظه عنده ثم تزوجها بمهر
جديد وكذا أخرجه يحيى بن عبد الحميد الجاني في مسنده عن أبي بكر بهذا اللفظ ولم يقع لابن حزم
الامن رواية الجاني فضعف هذه الزيادة به ولم يصب وذكرا أبو نعيم أن أبا بكر تفردها عن أبي حصين
وذكر الاسماعيلي أن فيه اضطرابا على أبي بكر بن عباس كأنه عني في سياق المتن لافي الاسناد
وليس ذلك الاختلاف اضطرابا لانه يرجع الى معنى واحد وهو ذكر المهر واستدل به على أن
عتق الامة لا يكون نفس الصداق ولا دالة فيه بل هو شرط لما يترتب عليه الاجران المذكوران

وقال أبو بكر عن أبي حصين
عن أبي بردة عن أبيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
أعتقها ثم أصدقها

* حدثنا سعيد بن تلبد قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني جرير بن حازم عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا سليمان عن حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات بينما إبراهيم مترجبار ومعه سارية فذكر الحديث فاعطاها هاجر قالت كف الله يد الكافر وأخضعني آجر قال أبو هريرة فقتلك أمكم يا بني ماء السماء * حدثنا قتيبة حدثنا اسمعيل بن جعفر عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاثين ليلة بصفية بنت حيي فدعوت المساكين إلى وليته فما كان فيها خبز ولا لحم أمر بالانطاع فالتقى فيها من التمر والأقط والسمن فكانت وليته فقال المسلمون إحدى أمهات المؤمنين أو مما ملكت يمينه فقالوا ان حجبهما فهي من أمهات المؤمنين وإن لم يحجبهما فهي مما ملكت يمينه فلما ارحل وطأ لها خلفه ومدا الحجاب بينها وبين الناس

وليس قيد في الجواز * (تنبيه) * وقع في رواية أبي زيد المروزي عن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى والصواب ما عند الجماعة عن أبيه أبي موسى بخنف عن أبي موسى * الحديث الثاني (قوله) حدثنا سعيد بن تلبد بفتح المثناة وكسر اللام الخفيفة وسكون التختانية بعدها مهملة مصري مشهور وكذا شيخه وبقية الاسناد إلى أبي هريرة من أهل البصرة ومحمد هو ابن سيرين وقوله في الرواية الثانية عن أيوب عن محمد كذا لا كثر ووقع لابي ذر بنده عن مجاهد وهو خطأ وقد تقدم في أحاديث الانبياء عن محمد بن محبوب عن حماد بن زيد على الصواب لكنه ساقه هنالك موقوفا واختلف هنا الرواة فوقع في رواية كريمة والنسب موقوفا أيضا ولغيرهما مرفوعا وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه موقوفا وكذا ذكر أبو نعيم أنه وقع هنا البخاري موقوفا وبذلك جزم الحميدي وأظنه الصواب في رواية حماد عن أيوب وإن ذلك هو السر في إيراد رواية جرير بن حازم مع كونها نازلة ولكن الحديث في الأصل ثابت الرفع لكن ابن سيرين كان يقف كثيرا من حديثه تخفيفا وأغرب المزني فعزاه رواية حماد هذه هنا إلى رواية ابن رميح عن الفربري وغفل عن ثبوتها في رواية أبي ذر والاصيلي وغيرهما من الرواة من طريق الفربري حتى في رواية أبي الوقت وهي ثابتة أيضا في رواية النسفي فها أدري ما وجهه تخصيص ذلك برواية ابن رميح (قوله) لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات الحديث ساقه مختصرا هنا وقد تقدم شرحه مستوفي في ترجمة إبراهيم من أحاديث الانبياء قال ابن المنير مطابقة حديث هاجر للترجمة أنها كانت مملوكة وقد صح أن إبراهيم أولدها بعد أن ملكها فهي سريّة (قلت) إن أراد أن ذلك وقع صريحا في الصحيح فليس بصحيح وإنما الذي في الصحيح أن سارية مملكتها وأن إبراهيم أولدها اسمعيل وكونه ما كان بالذي يستولد أمة أمر أنه لا يملك مأخوذا من خارج الحديث غير الذي في الصحيح وقد ساقه أبو يعلى في مسنده من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره فاستوهبها إبراهيم من سارية فوهبته له ووقع في حديث حارثة بن مضرب عن علي عند الفاكهي أن إبراهيم استوهبها هاجر من سارية فوهبته له وشرطت عليه أن لا يسرها فالتزم ذلك ثم غارت منها فكان ذلك السبب في تحويلها مع ابنها إلى مكة وقد تقدم شيء من ذلك في أحاديث الانبياء * الحديث الثالث حديث أنس قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاثا الحديث وفيه فقال المسلمون إحدى أمهات المؤمنين أو مما ملكت يمينه ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن مسلم فقال الناس لا ندري أتزوجها أم اتخذها أم ولد وشاهد الترجمة منه تردد الصحابة في صفية هل هي زوجة أو سريّة فطبق إحدى ركني الترجمة قال بعض الشراح دل تردد الصحابة في صفية هل هي زوجة أو سريّة على أن عتقها لم يكن نفس الصداق كذا قال وهو متعقب بأن التردد إنما كان في أول الحال ثم ظهر بعد ذلك أنها زوجة وليس فيه دلالة لما ذكر واستدل به على صحة النكاح بغير شهود لانه لو حضر في تزويج صفية شهود لما خفي عن الصحابة حتى يترددوا ولا دلالة فيه أيضا لاحتمال أن الذين حضروا التزويج غير الذين تردوا وعلى تسليم أن يكون الجميع تردوا فذلك مذكور من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه يتزوج بلا ولي ولا شهود كما وقع في قصة زينب بنت جحش وقد سبق شرح أول الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي وباقي ما يتعلق بالعتق في الذي

بعده **قوله** **باب** من جعل عتق الأمة صداقها كذا أورده غير جازم بالحكم وقد أخذ بظاهره من القسمة سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وطائوس والزهرى ومن فقهاء الأمصار الثوري وأبو يوسف وأحمد واسحق قالوا إذا أعتق أمته على أن يجعل عتقها صداقها صح العقد والعتق والمهر على ظاهر الحديث وأجاب الباقر عن ظاهر الحديث بأجوبة أقربها إلى لفظ الحديث أنه أعتقها بشرط أن يتزوجها فوجب له عليها قيمتها وكانت معلومة فتزوجها بها ويؤيده قوله في رواية عبد العزيز بن صهيب سمعت أنسا قال سبي النبي صلى الله عليه وسلم صفية فاعتقها وتزوجها فقال ثابت لانس ما أصدقها قال نفسها فاعتقها هكذا أخرجه المصنف في المغازي وفي رواية حماد عن ثابت وعبد العزيز عن أنس في حديث قال وصارت صفية لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها فقال عبد العزيز لثابت يا أبا محمد أنت سالت أنسا ما أمهرها قال أمهرها بنفسها فتبسم فهو ظاهر جذا في أن المجهول مهرها ونفس العتق قال التاريل الأول لانس به فإنه لا منافاة بينه وبين القواعد حتى لو كانت القيمة مجهولة فإن في صحة العقد بالشرط المذكور وجه عند الشافعية وقال آخرون بل جعل نفس العتق المهر ~~ولكنه~~ من خصائصه ومن جزم بذلك الماوردي وقال آخرون قوله أعتقها وتزوجها معناه أعتقها ثم تزوجها فلم يعلم أنه ساق لها صداقا قال أصدقها بنفسها أي لم يصدقها شيئا فيما أعلم ولم ينف أصل الصداق ومن ثم قال أبو الطيب الطبري من الشافعية وابن المراتب من المالكية ومن تبعهما أنه قول أنس قاله ظننا من قبل نفسه ولم يرفعه وربما يأن ذلك عندهم بما أخرجه البيهقي من حديث أمية ويقال أمة الله بنت ربيعة عن أمها أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفية وخطبها وتزوجها وأمهرها ربيعة وكان أنى بها ميسرة من قرينة والنضير وهذا لا يقوم به حجة لضعف أسناده وبعارضه ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفية نفسها قالت أعتقني النبي صلى الله عليه وسلم وجعل عتقي صداقي وهذا موافق للحديث أنس وفيه رد على من قال أن أنسا قال ذلك بناء على ما ظننه وقد خالف هذا الحديث أيضا ما عليه كافة أهل السير أن صفية من سبي خيبر ويحتمل أن يكون أعتقها بشرط أن ينكحها بغير مهر فلزمها الوفاء بذلك وهذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وقيل يحتمل أنه أعتقها بغير عوض وتزوجها بغير مهر في الحال ولا في المال قال ابن الصلاح معناه أن العتق يحل محل الصداق وإن لم يكن صداقا قال وهذا كقولهم الجوع زاد من لازادله قال وهذا الوجه أصح الوجه وأقربها إلى لفظ الحديث وتبعه النووي في الروضة ومن المستغربات قول الترمذي بعد أن أخرج الحديث وهو قول الشافعي وأحمد واسحق قال وكره بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صداقها حتى يجعل لها مهر أسوى العتق والقول الأول أصح وكذا نقل ابن حزم عن الشافعي والمعروف عند الشافعية أن ذلك لا يصح لكن لعل مراد من نقله عنه صورة الاحتمال الأول ولا سيما نص الشافعي على أن من أعتق أمته على أن يتزوجها فقبلت عتقت ولم يلزمها أن تتزوج به لكن يلزمها له قيمتها لأنه لم يرض بعتقها مجانا فصار كسائر الشروط الفاسدة فإن رضيت وتزوجته على مهر يتفقان عليه كان لها ذلك المسمى وعليها له قيمتها فإن اتحد اتفاقا ومن قال بقول أحمد من الشافعية ابن حبان صرح بذلك في صحيحه قال ابن دقيق العيد الظاهر مع أحمد

(باب من جعل عتق الأمة صداقها)
 *حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا حماد عن ثابت وشعيب بن الحجاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق صفية وجعل عتقها صداقها

(باب تزويج المعسر)

ومن وافقه والقياس مع الآخر فيتردد الحال بين ظن نشأ عن قياس وبين ظن نشأ عن ظاهر الخبر مع ما تحمله الواقعة من الخصوصية وهي وإن كانت على خلاف الأصل لكن يتقوى ذلك بكثرة خصائص النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح وخصوصا خصوصيته بتزويج الواهبة من قوله تعالى وأمرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي الآية وعن جزم بأن ذلك كان من الخصائص بحسب بن أكرم فيما أخرجه البيهقي قال وكذا نقله المزني عن الشافعي قال وموضع الخصوصية أنه أعتقها مطلقا وتزوجها بغير مهر ولا ولي ولا شهود وهذا بخلاف غيره وقد أخرج عبد الرزاق جواز ذلك عن علي وجماعة من التابعين ومن طريق إبراهيم النخعي قال كانوا يكرهون أن يعتق أمته ثم يتزوجها ولا يرون بأسا أن يجعل عتقها صداقها وقال القرطبي منع من ذلك مالك وأبو حنيفة لاستحالة وتقرر استحالة بوجهين أحدهما أن عتقها على نفسها ما أن يقع قبل عتقها وهو محال لتناقض الحكمين الحرية والرق فإن الحرية حكمها الاستقلال والرق ضده وأما بعد العتق فلزوال حكم الجبر عنها بالعتق فيجوز أن لا ترضى وحينئذ لا تسكن إلا برضاها الوجه الثاني أما إذا جعلنا العتق صداقا فاما ما أن يتقرر العتق حالة الرق وهو محال لتناقضهما أو حالة الحرية فيلزم سبقه على العقد فيلزم وجود العتق حالة فرض عدمه وهو محال لأن الصداق لا بد أن يتقدم تقررره على الزوج أما نساها وما حكى حتى تلك الزوجة طلبه فان اعتلوا بنكاح التقويض فقد تحترزنا عنه بقولنا حكما فانها وإن لم ينعين لها حالة العقد شيء لكنها تلك المطالبة فنبت أنه يثبت لها حالة العقد شيء تطالب به الزوج ولا يأتى مثل ذلك في العتق فاستحال أن يكون صداقا وتغيب ما ادعاه من الاستحالة بجواز تعليق الصداق على شرط اذا وجد استحقته المرأة كأن يقول تزوجتك على ما سيستحق لي عند فلان وهو كذا فاذا حل المال الذي وقع العقد عليه استحقته وقد أخرج الطحاوي من طريق نافع عن ابن عمر في قصة جويرية بنت الحارث أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عتقها صداقها وهو مما يتأيد به حديث أنس لكن أخرج أبو داود ومن طريق عروة عن عائشة في قصة جويرية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لما جاءت تستعين به في كتابتها هل لك أن أقضي عنك كتابتك وأتزوجك قالت قد فعلت وقد استشكله ابن حزم بأنه يلزم منه أن كان أدى عنها كتابتها أن يصبر ولاؤها لمكاتبها وأجيب بأنه ليس في الحديث التصريح بذلك لأن معنى قولها قد فعلت رضيت فيحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم عوض ثابت بن قيس عنها فصارت له فاعتقها وتزوجها كما صنع في قصة صفية أو يكون ثابت لما بلغته رغبة النبي صلى الله عليه وسلم وهبها له وفي الحديث أن للسيد تزويج أمته إذا أعتقها من نفسه ولا يحتاج إلى ولي ولا حاكم وفيه اختلاف يأتي في باب إذا كان الولي هو الخاطب بعد نيف وعشرين بابا قال ابن الجوزي فان قيل ثواب العتق عظيم فكيف فوته حيث جعله مهرا وكان يمكن جعل المهر غيره فالجواب ان صفية بنت ملك ومثلها لا يقنع إلا بالمهر الكثير ولم يكن عنده صلى الله عليه وسلم اذ ذلك ما يرضى به ولم ير أن يقتصر فجعل صداقها نفسها وذلك عندها أشرف من المال الكثير ﴿قوله﴾ (باب تزويج المعسر) تقدم في أوائل كتاب النكاح باب تزويج المعسر الذي معه القرآن والاسلام وهذه الترجمة أخص من ذلك وعلق هناك حديث سهل الذي أورده في هذا الباب مبسوطا وسيا في شرحه بعد ثلاثين بابا

لقوله تعالى ان يكونوا فقرا يغنهم الله من فضله * حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن ابيه عن سهل بن سعد الساعدي قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت اهب لك نفسي قال فنظر اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصعد النظر فيها وصوره ثم طأطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم (١١٣) رأسه فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا

جلست فقام رجل من أصحابه فقال يا رسول الله ان لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال وهل عندك من شيء قال لا والله يا رسول الله فقال اذهب الى أهلك فانظر هل تجد شيئا فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر ولو خاتما من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ولا خاتما من حديد ولكن هذا ازارى قال سهل ماله ردا فلهما نصفه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تصنع بازارك ان لبسته لم يكن عليم منه شيء وان لبسته لم يكن عليك منه شيء فجلس لرجل حتى اذا طال مجلسه قام فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم موليا فأمر به فدعى فلما جاء قال ماذا عدك من القرآن قال معي سورة كذا وسورة كذا عددها فقال تقرؤون عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد لمسكتكها بما عدك من القرآن * (باب الاكفاء في الدين) * وقوله وهو الذي خلق من الماء

(قوله لقوله تعالى ان يكونوا فقرا يغنهم الله من فضله) هو تعليل لحكم الترجة ومحصله ان الفقر في الحال لا يمنع التزويج لاحتمال حصول المال في المال والله أعلم (قوله با) الاكفاء في الدين) جمع كف بضم أوله وسكون الفاء بعدها همزة مثل والنظر واعتبار الكفاءة في الدين متفق عليه فلا تحل المسلمة لكافر أصلا (قوله وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا الآية) قال الفراء النسب من لا يحل نكاحه والصهر من يحل نكاحه فكان المصنف لما رأى الحصر وقع بالقسمين صلح التمسك بالعمل لوجود الصلاحية الاما دل الدليل على اعتباره وهو اعتناء الكافر وقيد جزم بان اعتبار الكفاءة تختص بالدين مالمالك ونقل عن ابن عمر وابن مسعود ومن التابعين عن محمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز واعتبر الكفاءة في النسب بالجمهور وقال أبو حنيفة قريش أكفاء بعضهم بعضا والعرب كذلك وليس أحد من العرب كف لقريش كما ليس أحد من غير العرب كف للعرب وهو وجه للشافعية والصحيح تقديم بني هاشم والمطلب على غيرهم ومن عدا هؤلاء أكفاء بعضهم لبعض وقال الثوري اذا نكح المولى العريضة يفسخ النكاح وبه قال أحمد في رواية وتوسط الشافعي فقال ليس نكاح غير الاكفاء حراما فأردبه النكاح وانما هو تقصير بالمرأة والاولياء فاذا رضوا صح ويكون حقها لهم تركوه فاورضوا الا واحدا فله فسخه وذكر أن المعنى في اشتراط الولاية في النكاح كلاتصريح المرأة نفسها في غير كف انتهى ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالنسب حديث وأما ما أخرجه البراز من حديث معاذ رفعه العرب بعضهم أكفاء بعض والموا الى بعضهم أكفاء بعض فاسناده ضعيف واحتج البيهقي بحديث واثله مرفوعا ان الله اصطفى بني كنانة من بني اسمعيل الحديث وهو صحيح أخرجه مسلم لكن في الاحتجاج به لذلك نظر لكن ضم بعضهم اليه حديث قدموا قريشا ولا تقدموها ونقل ابن المنذر عن البويطي ان الشافعي قال الكفاءة في الدين وهو كذلك في مختصر البويطي قال الرافعي وهو خلاف مشهور ونقل الأبري عن الربيع ان رجلا سأل الشافعي عنه فقال أنا عربي لا تسألني عن هذا ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث * الحديث الاول حديث عائشة (قوله أن أباحذيفة) اسمه مهشم على المشهور وقيل هاشم وقيل غير ذلك وهو خال معاوية بن أبي سفيان (قوله تبنى) بفتح المثناة والموحدة وتشديد النون بعدها ألف أى اتخذها ولدا وسلم هو ابن معقل مولى أبي حذيفة ولم يكن مولاة وانما كان يلزمه بل كان من خلفائه كما وقع في رواية لمسلم وكان استشهاده أبي حذيفة وسالم جميعا يوم اليمامة في خلافة أبي بكر (قوله وأنكحه) أى زوجه (هندا) كذا في هذه الرواية ووقع عند مالك فاطمة فلعل لها اسمين والوليد ابن عتبة أحد من قتل بيدركافرا وقوله بنت أخيه بفتح الهمزة وكسر المعجمة ثم تحتانية هو الصحيح وحكى ابن التين ان في بعض الروايات بضم الهمزة وسكون الخاء ثم مثناة وهو غلط (قوله وهو مولى امرأته من الانصار) تقدم بيان اسمها في غزوة بدر (قوله كما تبنى النبي صلى الله عليه وسلم

(١٥ - فتح الباري سع) بشرافه نسبا وصهرا الآية * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أن أباحذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس وكان من شهد بدر مع النبي صلى الله عليه وسلم تبنى سالما وأنكحه بنت أخيه هند ابنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى لامرأة من الانصار كما تبنى النبي صلى الله عليه وسلم

زيداً) أي ابن حارثة وقد قدم خبره بذلك في تفسير سورة الاحزاب (قوله فن لم يعلم له أب) بضم أول يعلم وفتح اللام على البناء للمجهول (قوله كان مولى وأخافى الدين) لعل في هذا إشارة إلى قولهم مولى أي حذيفة وإن سلم المانزلت ادعوههم لا بآتهم كان عن لا يعلم له أب فقيس له مولى أي حذيفة (قوله أنا كثرى) بفتح النون أي نعتقد (قوله سلم المولدا) زاد البرقاني من طريق أبي اليمان شيخ البخاري فيه وأبو داود من رواية يونس عن الزهري فكان يأوى معي ومع أي حذيفة في بيت واحد فإني فضلاً وفضلاً بضم الفاء والمجعة أي متبذلة في ثياب المهنة يقال تفضلت المرأة إذا فعلت ذلك هذا قول الخطابي وتبعه ابن الأثير وزادو كانت في ثوب واحد وقال ابن عبد البر قال الخليل رجل فضل متوشح في ثوب واحد يخالف بين طريقه قال فعلى هذا فعنى الحديث أنه كان يدخل عليها وهي منكشف بعضها وعن ابن وهب فضل مكشوفة الرأس والصدر وقيل الفضل الذي عليه ثوب واحد ولا أزار تحته وقال صاحب الصحاح تفضلت المرأة في بيتها إذا كانت في ثوب واحد كقميص لا كين له (قوله وقد أنزل الله فيه ما قد علمت) أي الآية التي ساقها قبل وهي ادعوههم لا بآتهم وقوله وما جعل أديعاً كم أبناء كم (قوله فذكر الحديث) ساق بقية البرقاني وأبو داود فكيف ترى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضعته فارضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة فبذلك كانت عائشة قامة بنات أخوتها وبنات أخواتها أن يرضعن من أحب عائشة أن يراها ويدخل عليها وإن كان كبيراً خمس رضعات ثم يدخل عليها وأب أم سلمة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس حتى يرضع في المهد وقلن لعائشة والله ما ندري لعلها رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلم دون الناس ووقع عند اسماعيل من طريق فياض بن زهير عن أبي اليمان فيه مع عروة أو عائدة الله بن ربيعة ومع عائشة أم سلمة وقال في آخره لم يذكروهما البخاري في أسناده (قلت) وقد أخرجه النسائي عن عمران بن بكار عن أبي اليمان مختصراً كرواية البخاري وأخرجه البخاري في غزوة بدر من طريق عقيل عن الزهري كذلك واختصر المتن أيضاً وأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن الزهري فقال عن عروة وابن عبد الله بن ربيعة كلاهما عن عائشة عن عائشة وأم سلمة وأخرجه أبو داود من طريق يونس كجاري وأخرجه عبد الرزاق عن معمر والنسائي من طريق جعفر بن ربيعة والذهلي من طريق ابن أخي الزهري كلهم عن الزهري كما قال عقيل وكذا أخرجه مالك وابن اسحق عن الزهري لكنه عند أكثر الرواة عن مالك مرسل وخالف الجميع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري فقال عن عروة وعمره كلاهما عن عائشة أخرجه الطبراني قال الذهلي في الزهريات هذه الروايات كلها عندنا محفوظة إلا رواية ابن مسافر فانها غير محفوظة أي ذكر عروة في أسناده قال والرجل المذكور مع عروة لا أعرفه إلا أنني أتوهم أنه إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة فإن أمه أم كلثوم بنت أبي بكر فهو ابن أخت عائشة كما أن عروة ابن أختها وقد روى عنه الزهري حديثين غير هذا قال وهو بر رواية يحيى بن سعيد أشبه حيث قال ابن عبد الله بن أبي ربيعة فنسب به لجدّه وأما قول شعيب أبو عائدة الله فهو مجهول (قلت) لعلها كنية إبراهيم المذكور وقد نقل المزي في التهذيب قول الذهلي هذا وأقره وخالف في الأطراف فقال أظنه الحرث بن عبد الله بن أبي ربيعة يعني عم إبراهيم المذكور

زيداً وكان من تبني رجلاً في الجاهلية دعاه الناس إليه وورث من ميراثه حتى أنزل الله ادعوههم لا بآتهم إلى قوله ومواليكم فردوا إلى آباءهم فن لم يعلم له أب كان مولى وأخافى الدين فجاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشي ثم العاصري وهي امرأة أبي حذيفة بن عتبة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أنا كثرى سالما ولدا وقد أنزل الله فيه ما قد علمت فذكر الحديث * حدثنا عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها العلك أردت الحلي قالت والله لا أجـدني إلا وجعة فقال لها حيي واشترطي قولي اللهم محلي حيث حبستني

والذي أظن ان قول الذهلي أشبه بالصواب ثم ظهر لي انه أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة فان هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريقه من وجه آخر فهذا هو المعتمد وكان ما عداه تكميل والله أعلم وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق القاسم بن محمد عن عائشة ومن طريق زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة فله أصل من حديثيها ففي رواية للقاسم عنده جاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو فقالت يا رسول الله ان في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال أرضعنيه فقالت وكيف أرضعنه وهو رجل كبير فقبضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت أنه رجل كبير وفي لفظ فقالت ان سالم ما يبلغ ما يبلغ الرجال وانه يدخل علينا واني أظن ان في نفس أبي حذيفة شيئا من ذلك فقال أرضعنيه بحرمي عليه فرجعت اليه فقالت اني قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة وفي بعض طرق حديث زينب قالت أم سلمة لعائشة انه يدخل عليك الغلام الذي ما أحب أن يدخل علي فقالت أم المالك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة ان امرأته أبي حذيفة فذكرت الحديث مختصرا وفي رواية الغلام الذي قد استغنى عن الرضاعة وفيها فقال أرضعنيه قالت انه ذو لحية فقال أرضعنيه يذهب ما في وجه أبي حذيفة قالت فوالله ما عرفته في وجه أبي حذيفة وفي لفظ عن أم سلمة أبي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن أحدا بتلك الرضاعة وقلن لعائشة والله ما نرى هذا الا رخصة لسالم فما هو بداخل علينا أحدهم هذه الرضاعة ولا رأتينا (قالت) وهذا العموم مخصوص بغير حفصة كما سيأتي في أبواب الرضاع ونذكر هناك حكم هذه المسئلة أعني ارضاع الكبير ان شاء الله تعالى * الحديث الثاني حديث عائشة في قصة ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمية بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم في الاشتراط في الحج وقد تقدم البحث فيه في أبواب المحصر من كتاب الحج وقوله في هذا الحديث ما أجده في أي ما أجده نفسي واتحاد الفاعل والمفعول مع كونهما ضميرين لشيء واحد من خصائص أفعال القلوب وفي الحديث جواز اليمين في درج الكلام بغير قصد وفيه ان المرأة لا يجب عليها أن تستامر زوجها في حج القرض كذا قيل ولا يلزم من كونه لا يجوز له منعها أن يسقط عنها استئذانه (قوله في آخره وكانت تحت المقداد بن الاسود) ظاهر سياقه انه من كلام عائشة ويحتمل انه من كلام عروة وهذا القدر هو المقصود من هذا الحديث في هذا الباب فان المقداد وهو ابن عمرو الكندي نسب الى الاسود بن عبيد يغوث الزهري لكونه تبناه فكان من حلفاء قريش وتزوج ضباعة وهي هاشمية فلولا أن الكفاءة لا تعتبر بالنسب لما جاز له أن يتزوجها لانها فوقه في النسب والذي يعتبر الكفاءة في النسب أن يجيب بانها رضيت هي وأولياؤها فسقط حقهم من الكفاءة وهو جواب صحيح ان ثبت أصل اعتبار الكفاءة في النسب * الحديث الثالث حديث أبي هريرة (قوله تنكح المرأة لأربع) أي لأجل أربع (قوله لما لها والحسب) بفتح المهملة أي شرفها والحسب في الأصل الشرف بالأب وبالأقارب مأخوذ من الحساب لانهم كانوا اذا تفاخروا عدا وامنابهم وما تراثهم وقومهم وحسبوا فيحكم لمن زاد عدده على غيره وقيل المراد بالحسب هنا الفعالي الحسنة وقيل المال وهو مردود لذ كالمال قبله وذكره معطوفا عليه وقد وقع في مرسل يحيى بن جعدة عند سعيد بن منصور على دينها وما لها وعلى حسبها ونسبها وذكر النسب على هذا تأكيد ويؤخذ منه أن الشريف النسيب يستحب له أن يتزوج نسيبة الا ان تعارض نسيبة غير نسيبة

وكانت تحت المقداد بن
الاسود * حديثنا مسدد
حديثنا يحيى عن عبيد الله
قال حدثني سعيد بن
أبي سعيد عن أبيه عن
أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال تنكح المرأة لأربع
لما لها والحسبها

وغير نسيبة ذنية فيقدم ذات الدين وهكذا في كل الصفات وأما قول بعض الشافعية يستحب أن لا تكون المرأة ذات قرابة قريبة فإن كان مستنداً إلى الخبر فلا أصل له أو إلى التجربة وهو أن الغالب أن الولدين القرينين يكون أحق فهو متجه وأما ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه أن أحساب أهل الدنيا الذي يذهبون إليه المال فيحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له فيقوم النسب الشريف فأصاحبه مقام المال لمن لا نسب له ومنه حديث سمرة رفعه الحسب المال والكرم التقوى أخرجه أحمد والترمذي وصححه هو والحاكم وبهذا الحديث تسلك من اعتبار الكفاءة بالمال وسيأتي في الباب الذي بعده أو أن من شأن أهل الدنيا رفعة من كان كثير المال ولو كان وضعاً ووضعه من كان مقلاً ولو كان رفيع النسب كما هو موجود مشاهد فعلى الاحتمال الأول يمكن أن يؤخذ من الحديث اعتبار الكفاءة بالمال كما سيأتي البحث فيه لا على الثاني لكونه سيق في الإنكار على من يفعل ذلك وقد أخرج مسلم الحديث من طريق عطاء عن جابر وليس فيه ذكر الحسب اقتصر على الدين والمال والجمال (قوله وجمالها) يؤخذ منه استحباب تزوج الجميلة إلا أن تعارض الجميلة الغير دينية والغير جميلة الدينية نعم لو تساوت في الدين فالجميلة أولى ويلتحق بالحسنة الذات الحسنة الصفات ومن ذلك أن تكون خفيفة الصداق (قوله فأنظر بذات الدين) في حديث جابر فعليك بذات الدين والمعنى أن اللاتق بذات الدين والمرادة أن يكون الدين مطمح نظره في كل شيء لا سيما فيما تطول صحبته فامر به النبي صلى الله عليه وسلم بتحصيل صاحبة الدين الذي هو غاية البغية وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو عن ابن ماجة رفعه لا تزوجوا النساء الحسنهن فغسي حسنهن أن يردين أي يهلكهن ولا تزوجوهن لأموالهن فغسي أموالهن أن تطفين ولكن تزوجوهن على الدين ولائمة سوداء ذات دين أفضل (قوله تربت يدك) أي لصقت بالتراب وهي كناية عن الفقر وهو خبر بمعنى الدعاء لكن لا يراد به حقيقته وبهذا جزم صاحب العمدة زاد غيره أن صدور ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم في حق مسلم لا يستجاب بشرطه ذلك على ربه وحكي ابن العربي أن دعاءه استغنت ورد بان المعروف أثرب إذا استغنى وترب إذا افتقر ووجهه أن الغنى الناشئ عن المال تراب لأن جميع ما في الدنيا تراب ولا يخفى بعده وقيل معناه ضعف عقلك وقيل افتقرت من العلم وقيل فيه تقدير شرط أي وقع لك ذلك أن لم تفعل وربحه ابن العربي وقيل معنى افتقرت خابت وصحفه بعضهم فقال له بالثناء المثلثة ووجهه بأن معنى تربت تفرقت وهو مشل حديث نهى عن الصلاة إذا صارت الشمس كالأثرب وهو جمع ثروب وأثرب مثل فلوس وأفلس وهو جمع ثرب بفتح أوله وسكون الراء وهو الشحم الرقيق المتفرق الذي يغشى الكرش وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الأدب قال القرطبي معنى الحديث أن هذه الخصال الأربع هي التي يرغب في نكاح المرأة لأجلها فهو خير عما في الوجود من ذلك لأنه وقع الأمر بذلك بل ظاهره بأباحة النكاح لقصد كل من ذلك لكن قصد الدين أولى قال ولا يظن من هذا الحديث أن هذه الأربع تؤخذ منها الكفاءة أي تنحصر فيها فان ذلك لم يقبل به أحد فيما علمت وإن كانوا اختلفوا في الكفاءة ما هي وقال المهلب في هذا الحديث دليل على أن للزوج الاستمتاع بمال الزوجة فان طابت نفسها بذلك حل له والأقله من ذلك قدر ما بذل لها من الصداق وتعب بان هذا التفصيل

وجالها ولدينها فأنظر
بذات الدين تربت يدك

* حدثنا ابراهيم بن حجة حدثنا ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما تقولون في هذا قالوا حري أن يخطب أن ينكح وأن شفيع أن يشفع وأن قال (١١٧) أن يستمع قال ثم سكت فمر رجل من فقراء المسلمين فقال ما تقولون في هذا قالوا حري أن يخطب أن لا ينكح وأن شفيع أن لا يشفع وأن قال أن لا يسمع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا خير من ملء الأرض مثل هذا * (باب

المقل المثريه) * حدثني يحيى ابن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة أنه سأل عائشة رضى الله عنها وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى قالت يا ابن أخي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها فيرغب في جمالها وما لها ويريد أن ينقص صداقها فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا في الكمال الصداق وأمروا بنكاح من سواهن قال واستفتى الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فأنزل الله تعالى ويستفتونك في النساء الى وترغبون أن تنكحوهن فأنزل الله لهم أن اليتيمة اذا كانت ذات جمال ومال رغبوا في نكاحها ونسبها في الكمال الصداق واذا كانت مرغوبة عنها في قلة المال والجمال تركوها

ليس في الحديث ولم ينحصر قصد نكاح المرأة لأجل مالها في استمتاع الزوج بل قد يقصد تزويج ذات الغنى لماعساه يحصل له منها من ولد فيعود اليه ذلك المال بطريق الارث ان وقع أولسكونها تستغنى بماله عن كثرة مطالبته بما يحتاج اليه النساء ونحو ذلك وأعجب منه استدلال بعض المالكية به على ان للرجل أن يجبر على امرأته في مالها قال لانه انما تزوج لأجل المال فليس لها تفويته عليه ولا يحق وجه الرد عليه والله أعلم * الحديث الرابع حديث سهل وهو ابن سعد (قوله ابن أبي حازم) هو عبد العزيز (قوله مر رجل) لم أقف على اسمه (قوله حري) بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد التحتانية أى تحقيق وجدير (قوله يشفع) بضم أوله وتشديد الفاء المفتوحة أى تقبل شفاعته (قوله فمر رجل من فقراء المسلمين) لم أقف على اسمه وفي مسند الرويانى وفتوح مصر لابن عبد الحكم ومسند الصحابة الذين دخلوا مصر من طريق أبي سالم الجিশانى عن أبي ذر انه جعيل بن سراقه (قوله فمر رجل) في رواية الرقاق قال فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ثم مر رجل (قوله فقال) وقع في طريق أخرى تأتى في الرقاق بلفظ فقال لرجل عنده جالس ما رأيك في هذا وكأنه جمع هنا باعتبار ان الجالسين عنده كانوا جماعة لكن الجيب واحد وقد سمي من المجيبين أبو ذر فمما أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عنه (قوله أن لا يسمع) زاد في رواية الرقاق أن لا يسمع لقوله (قوله هذا) أى الفقير (خير من ملء الأرض مثل هذا) أى العى وملء بالهمز ويجوز في مثل النصب والجرح قال السكرماني ان كان الاول كافرا فوجهه ظاهر والا فيكون ذلك معلوما رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوحي (قلت) يعرف المراد من الطريق الاخرى التى ستأتى في كتاب الرقاق بلفظ قال رجل من أشرف الناس هذا والله حري الخ خلاص الجواب انه أطلق تفضيل الفقير المذكور على الغنى المذكور ولا يلزم من ذلك تفضيل كل غنى على كل فقير وقد ترجم عليه المصنف في كتاب الرقاق فضل الفقرو يأتى البحث في هذه المسئلة هناك ان شاء الله تعالى

❦ (قوله ما) الا كفاءة في المال وتزويج المقل المثريه) أما اعتبار الكفاءة بالمال فختلف فيه عند من يشترط الكفاءة والاشهر عند الشافعية أنه لا يعتبر ونقل صاحب الافصاح عن الشافعي انه قال الكفاءة في الدين والمال والنسب وجزم باعتبارها أبو الطيب والصميرى وجماعة واعتبره الماوردى في اهل الامصار وخص الخلاف بأهل البوادي والقرى المتفاهرين بالنسب دون المال وأما المثريه فبضم الميم وسكون المشدة وكسر الراء وفتح التحتانية هى التى لها ثراء بفتح أوله والمد وهو الغنى ويؤخذ ذلك من حديث عائشة الذى في الباب من عموم التقسيم فيه لاشتماله على المثري والمقل من الرجال والمثريه والمقله من النساء فدل على جواز ذلك وإنه لا يرد على من يشترطه لاحتمال اضممار رضا المرأة ورضا الاولياء وقد تقدم شرح الحديث في تفسير سورة النساء ومضى من وجه آخر في أوائل النكاح واستدل به على ان للولى أن يزوج محجورته من نفسه وسيأتى البحث فيه قريبا وفيه ان للولى حق فى التزويج لان الله خاطب

وأخذوا غيرها من النساء قالت فسكايتن كونها حين يرغبون عنها فليس لهم أن ينكحوها اذا رغبوا فيها إلا أن يقسطوا لها ويعطوها حقها الا وفي من الصداق

(باب ما يتق من شؤم المرأة وقوله تعالى ان من أزواجكم وأولادكم عدو لكم) حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله (١١٨) بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشؤم

في المرأة والدار والفرس
* حدثنا محمد بن منهل حدثنا
يزيد بن زريع حدثنا عمر
ابن محمد العسقلاني عن
أبيه عن ابن عمر قال ذكروا
الشؤم عند النبي صلى الله
عليه وسلم فقال النبي صلى
الله عليه وسلم ان كان الشؤم
في شيء ففني الدار والمرأة
والفرس * حدثنا عبد الله
ابن يوسف أخبرنا مالك عن
أبي حازم عن سهل بن سعد
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ان كان في شيء ففني
الفرس والمرأة والمسكن
* حدثنا آدم حدثنا شعبة
عن سليمان التيمي قال
سمعت أبا عثمان النهدي
عن أسامة بن زيد رضي
الله عنهما عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال ما تركت
بعدي فتنة أضر على الرجال
من النساء * (باب الحرمة
تحت العبد) * حدثنا عبد
الله بن يوسف أخبرنا مالك
عن ربيعة بن أبي عبد
الرحمن عن القاسم بن محمد
عن عائشة رضي الله عنها
قالت كانت في بركة ثلاث
سبعين عتقت فخيرت وقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الولاء لمن أعتق ودخل

الاولياء بذلك والله أعلم ﴿ قوله ﴾ ما يتق من شؤم المرأة الشؤم بضم الميم
بعدها واوسا كنه وقد تمز وهو ضد التين يقال تشاءمت بكذا وتيمنت بكذا (قوله وقوله تعالى
ان من أزواجكم وأولادكم عدو لكم) كأنه يشير الى اختصاص الشؤم ببعض النساء دون
بعض مما دلت عليه الآية من التبعض وذكر في الباب حديث ابن عمر من وجهين وحديث
سهل من وجه آخر وقد تقدم شرحهما مبسوطا في كتاب الجهاد وقد جاء في بعض
الاحاديث ما لعله يفسر ذلك وهو ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث سعد
مر فوعا من سعادة ابن آدم ثلاثة المرأة الصالحة والمسكن الصالح والمركب الصالح ومن شقاوة
ابن آدم ثلاثة المرأة السوء والمسكن السوء والمركب السوء وفي رواية لابن حبان المركب الهنيئ
والمسكن الواسع وفي رواية للحاكم وثلاثة من الشقاء المرأة تراها فتسوءك وتحمل لسانها عليك
والدابة تكون قطوفا فان ضربتها أتعبتك وان تركتها لم تلحق أصحابك والدار تكون ضيقة قليلة
المرافق وللطيراني من حديث أسماء ان من شقاء المرأة في الدنيا سوء الدار والمرأة والدابة وفيه سوء
الدار ضيق ساحتها وخيب جيرانها وسوء الدابة منعها ظهرها وسوء طبعها وسوء المرأة عقم رجها
وسوء خلقها (قوله عن أسامة بن زيد) زاد مسلم من طريق معمر بن سليمان عن أبيه مع أسامة
سعيد بن زيد وقد قال الترمذي لا نعلم أحدا قال فيه عن سعيد بن زيد غير معمر بن سليمان
(قوله ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء) قال الشيخ تقي الدين السبكي في إيراد
البخاري هذا الحديث عقب حديثي ابن عمر وسهل بعد ذكر الآية في الترجمة اشارة الى تخصيص
الشؤم عن تحصل منها العداوة والفتنة لا كما يفهمه بعض الناس من الشؤم بكعبها أو أن لها
تأثيرا في ذلك وهو شيء لا يقول به أحد من العلماء ومن قال انها سبب في ذلك فهو جاهل وقد أطلق
الشارع على من ينسب المطر الى النوء الكفر فكيف بمن ينسب ما يقع من الشر الى المرأة مما ليس
لها فيه مدخل وانما يتفق موافقة فضاء وقدر فتستقر النفس من ذلك فن وقع له ذلك فلا يضره
أن يتركها من غير أن يعتقد نسبة الفعل اليها (قلت) وقد تقدم تقرير ذلك في كتاب الجهاد وفي
الحديث أن الفتنة بالنساء أشد من الفتنة بغيرهن ويشهد له قوله تعالى زين للناس حب
الشهوات من النساء فجعلن من عين الشهوات وبدأهن قبل بقية الانواع اشارة الى انهن
الاصل في ذلك ويقع في المشاهدة حب الرجل ولده من امرأته التي هي عنده أكثر من حبه ولده
من غيرها ومن أمثلة ذلك قصة النعمان بن بشير في الهبة وقد قال بعض الحكماء النساء شر كلهن
وأشر ما فيهن عدم الاستغناء عنهن ومع أنها ناقصة العقل والدين تحمل الرجل على تعاطي ما فيه
نقص العقل والدين كشتغله عن طلب أمور الدين وجعله على التهالك على طلب الدنيا وذلك أشد
الفساد وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد في انشاء حديث واتقوا النساء فان أول فتنة بني
اسرائيل كانت في النساء ﴿ قوله ﴾ الحرمة تحت العبد أي جواز تزويج
العبد الحر ان رضيت به وأورد فيه طرفا من قصة بركة حيث خيرت حين عتقت وسأني شرحه
مستوفي في كتاب الطلاق وهو مصير من المصنف الى أن زوج بركة حين عتقت كان عبدا

وسأني

رسول الله صلى الله عليه وسلم وبرمة على النار فقرب اليه خبز وادم من آدم البيت فقال ألم أرا البرمة
فقبل لحم تصدق به على بركة وأنت لا تأكل الصدقة فقال هو عليها صدقة ولنا هدية

وساقى البحث فيه هنالك ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب لا يتزوج أكثر من أربع** لقوله تعالى مشى (ثلاث ورباع) أما حكم الترتبة فبالاجماع الأقول من لا يعتد بخلافه من رافضي ونحوه وأما انتزاعه من الآية فلا أن الظاهر منها التخيير بين الاعداد المذكورة بدليل قوله تعالى في الآية نفسها فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة ولأن من قال جاء القوم مشى وثلاث ورباع أراد أنهم جاؤا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فالمراد تبين حقيقة محبتهم وانهم لم يجيؤا بجملة ولا فرادى وعلى هذا معنى الآية انكحوا اثنتين اثنتين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فالمراد الجميع لا المجموع ولو أراد مجموع العدد المذكور لكان قوله مثلاً تسعاً أرشق وأبلغ وأيضا فان لفظ مشى معدول عن اثنين اثنين كما تقدم تقريره في تفسير سورة النساء فدل إرادته أن المراد التخيير بين الاعداد المذكورة واحتجاجهم بأن الواو للجمع لا يفيد مع وجود القرينة الدالة على عدم الجمع وبكونه صلى الله عليه وسلم جمع بين تسع معارض بأمره صلى الله عليه وسلم من أسلم على أكثر من أربع بمفارقة من زاد على الأربع وقد وقع ذلك لغيلان بن سلمة وغيره كما خرج في كتب السنن فدل على خصوصيته صلى الله عليه وسلم بذلك وقوله أولى أجنحة مشى وثلاث ورباع تقدم الكلام عليه في تفسير فاطر وهو ظاهر في أن المراد به تنويع الاعداد لأن لكل واحد من الملائكة مجموع العدد المذكور (قوله وقال على بن الحسين) أي ابن علي بن أبي طالب (يعني مشى أو ثلاث أو رباع) أراد أن الواو بمعنى أو فهي للتوسيع أو هي عاطفة على العامل والتقدير فانكحوا ما طاب لكم من النساء مشى وانكحوا ما طاب من النساء ثلاث الخ وهذا من أحسن الأدلة في الرد على الرافضة لكونه من تفسير زين العابدين وهو من أئمتهم الذين يرجعون إلى قولهم ويعتقدون عصمتهم ثم ساق المصنف طرفاً من حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وان خفتم أن لا تعدلوا في التامى وقد سبق قبل هذا باب أتم سياقا من الذي هنا وباللغة التوفيق ﴿قوله﴾ **باب وأمهاتكم اللائق أرضعنكم ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب** * حدثنا اسمعيل حدثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عسرة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عندها وأنهم سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك فقال النبي صلى الله عليه وسلم أراه فلان لم حفصة من الرضاعة قالت عائشة لو كان فلان حيا لعمها من الرضاعة كما سيأتي أنه عاش حتى جاء يستأذن على عائشة فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تاذن له بعد أن امتنعت وقولها هنا لو كان حيا يدل على أنه كان مات فيحتمل أن يكون أحدهما آخر ويحتمل أن تكون ظنت أنه مات بعد عهد هبابة ثم قدم بعد ذلك فاستأذن وقال

وساقى البحث فيه هنالك ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب لا يتزوج أكثر من أربع** لقوله تعالى مشى (ثلاث ورباع) أما حكم الترتبة فبالاجماع الأقول من لا يعتد بخلافه من رافضي ونحوه وأما انتزاعه من الآية فلا أن الظاهر منها التخيير بين الاعداد المذكورة بدليل قوله تعالى في الآية نفسها فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة ولأن من قال جاء القوم مشى وثلاث ورباع أراد أنهم جاؤا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فالمراد تبين حقيقة محبتهم وانهم لم يجيؤا بجملة ولا فرادى وعلى هذا معنى الآية انكحوا اثنتين اثنتين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فالمراد الجميع لا المجموع ولو أراد مجموع العدد المذكور لكان قوله مثلاً تسعاً أرشق وأبلغ وأيضا فان لفظ مشى معدول عن اثنين اثنين كما تقدم تقريره في تفسير سورة النساء فدل إرادته أن المراد التخيير بين الاعداد المذكورة واحتجاجهم بأن الواو للجمع لا يفيد مع وجود القرينة الدالة على عدم الجمع وبكونه صلى الله عليه وسلم جمع بين تسع معارض بأمره صلى الله عليه وسلم من أسلم على أكثر من أربع بمفارقة من زاد على الأربع وقد وقع ذلك لغيلان بن سلمة وغيره كما خرج في كتب السنن فدل على خصوصيته صلى الله عليه وسلم بذلك وقوله أولى أجنحة مشى وثلاث ورباع تقدم الكلام عليه في تفسير فاطر وهو ظاهر في أن المراد به تنويع الاعداد لأن لكل واحد من الملائكة مجموع العدد المذكور (قوله وقال على بن الحسين) أي ابن علي بن أبي طالب (يعني مشى أو ثلاث أو رباع) أراد أن الواو بمعنى أو فهي للتوسيع أو هي عاطفة على العامل والتقدير فانكحوا ما طاب لكم من النساء مشى وانكحوا ما طاب من النساء ثلاث الخ وهذا من أحسن الأدلة في الرد على الرافضة لكونه من تفسير زين العابدين وهو من أئمتهم الذين يرجعون إلى قولهم ويعتقدون عصمتهم ثم ساق المصنف طرفاً من حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وان خفتم أن لا تعدلوا في التامى وقد سبق قبل هذا باب أتم سياقا من الذي هنا وباللغة التوفيق ﴿قوله﴾ **باب وأمهاتكم اللائق أرضعنكم ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب** * حدثنا اسمعيل حدثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عسرة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عندها وأنهم سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك فقال النبي صلى الله عليه وسلم أراه فلان لم حفصة من الرضاعة قالت عائشة لو كان فلان حيا لعمها من الرضاعة كما سيأتي أنه عاش حتى جاء يستأذن على عائشة فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تاذن له بعد أن امتنعت وقولها هنا لو كان حيا يدل على أنه كان مات فيحتمل أن يكون أحدهما آخر ويحتمل أن تكون ظنت أنه مات بعد عهد هبابة ثم قدم بعد ذلك فاستأذن وقال

الرضاعة تحترم ما تحترم
الولادة

ابن التين سئل الشيخ أبو الحسن عن قول عائشة لو كان فلان حياً أين هو من الحديث الآخر الذي فيه قايت ان آذن له فالاول ذكر كرت أنه ميت والثاني ذكر كرت أنه حي فقال هما عمان من الرضاعة أحدهما رضع مع أبي بكر الصديق وهو الذي قالت فيه لو كان حياً والآخر أخو أبيهما من الرضاعة (قلت) الثاني ظاهر من الحديث والاول حسن محتمل وقد ارتضاه عياض الا أنه يحتاج الى نقل لكونه جازماً قال وقال ابن أبي حازم أرى أن المرأة التي أرضعت عائشة امرأة أخي الذي استأذن عليها (قلت) وهذا بين في الحديث الثاني لا يحتاج الى ظن ولا هو مشكل انما المشكل كونها سألت عن الاول ثم توقفت في الثاني وقد أجاب عنه القرطبي قال هما سوألان وقعاً مرتين في زمنين عن رجلين وتكرر منها ذلك اما لانها نسيت القصة الاولى واما لانها جاوزت تغير الحكم فاعادت السؤال اه وتامه أن يقال السؤال الاول كان قبل الوقوع والثاني بعد الوقوع فلا استبعاد في تجويز ما ذكر من نسيان أو تجويز النسخ ويؤخذ من كلام عياض جواب آخر وهو أن أحد العمين كان أعلى والآخر أدنى أو أحدهما كان شقيقاً والآخر لاب فقط أو لأم فقط أو أرضعتها زوجة أخيه بعد موته والآخر في حياته وقال ابن المربوط حديث عم حفصة قبل حديث عم عائشة وهما متعارضان في الظاهر لافي المعنى لان عم حفصة أرضعته المرأة مع عمها الرضاعة فيهما من قبل المرأة وعم عائشة انما هو من قبل النخل كانت امرأة أبي القعيس أرضعتها فجاء أخوه يستأذن عليها فابت فآخبرها الشارع أن لبن النخل يحرم كما يحرم من قبل المرأة اه فكأنه جوز أن يكون عم عائشة الذي سألت عنه في قصة عم حفصة كان نظير عم حفصة في ذلك فلذلك سألت ثانياً في قصة أبي القعيس وهذا ان كان وجده منقولاً فلا محيد عنه والاف هو حل حسن والله أعلم (قوله الرضاعة تحترم ما تحرم الولادة) أي وتبيح ما تبيح وهو بالاجماع فيما يتعلق بتحريم النكاح وتوابعه وانتشار الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة وتزويلهم منزلة الأقارب في جواز النظر والخلوة والمسافرة ولا يمكن لا يترتب عليه باقي أحكام الامومة من التوارث ووجوب الانفاق والعق بملك والشهادة والعقل واسقاط القصاص قال القرطبي ووقع في رواية ما تحرم الولادة وفي رواية ما يحرم من النسب وهو دال على جواز نقل الرواية بالمعنى قال ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قال اللغظين في وقتين قلت الثاني هو المعتمد فان الحديثين مختلفان في القصة والسبب والراوى وانما يأتي ما قال اذا اتحد ذلك وقد وقع عند أحد من وجه آخر عن عائشة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من خال أو عم أو أخ قال القرطبي في الحديث دلالة على أن الرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع والمرضعة وزوجها يعني الذي وقع الارضاع بلبن ولده منها أو السيد فتحرم على الصبي لانها تصير أمه وأمهالانها جدته فصاعداً وأختها لانها خالته وبناتها لانها أخته وبناتها ففاضل لانها بنت أخته وبنات صاحب اللبن لانها أخته وبنات بنته ففاضل لانها بنت أخته وأمه فصاعداً لانها جدته وأخته لانها عمته ولا يتعدى التحريم الى أحد من قرابة الرضيع فليست أخته من الرضاعة أختاً لآخيه ولا بنتاً لآبيه اذ الارضاع بينهم والحكمة في ذلك أن سبب التحريم ما يتفصل من أجزاء المرأة وزوجها وهو اللبن فاذا اعتدى به الرضيع صار جزءاً من أجزائها فانتشر التحريم بينهم بخلاف قرابات الرضيع لانه ليس بينهم وبين المرضعة ولا زوجها نسب ولا سبب والله أعلم * الحديث الثاني

حديث ابن عباس (قوله عن جابر بن زيد) هو أبو الشعثاء البصري مشهور بكنيته وأما جابر بن زيد الكوفي فأول اسم أبيه تحتانية وليس له في الصحيح شيء (قوله قيل للنبي صلى الله عليه وسلم) القائل له ذلك هو علي بن أبي طالب كما أخرجه مسلم من حديثه قال قلت يا رسول الله مالك تنوق في قريش وتدعنا قال وعندكم شيء قلت نعم ابنة حمزة الحديث وقوله تنوق ضبط بفتح المثناة والنون وتشديد الواو بعدها قاف أي تختار مشتق من النسقة بكسر النون وسكون النحتانية بعدها قاف وهي الخيار من الشيء يقال تنوق تنوقاً أي بالغ في اختيار الشيء واتقائه وعند بعض رواة مسلم تنوق بمثناة مضمومة بدل النون وسكون الواو من التوق أي تميل وتشتهي ووقع عند سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب قال علي بن زيد عن جابر بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أن جارة من أحسن فتاة في قريش وكانت علياً لم يعلم بان حمزة رضيع النبي صلى الله عليه وسلم أو جوار الخصومة أو كان ذلك قبل تقرير الحكم قال القرطبي وبعبارة أخرى يقال عن علي لم يعلم بتحرير ذلك (قوله أنها ابنة أخي من الرضاعة) زادهمام عن قتادة ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وقد تقدم من طريقه في كتاب الشهادات وكذا عند مسلم من طريق سعيد عن قتادة وهو المطابق للفظ الزبجة قال العلماء يستثنى من عموم قوله يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب أربع نسوة يحرم في النسب مطلقاً وفي الرضاعة قد لا يحرم من الأولى أم الأخ في النسب حرام لأنها أم أم وأما زوج أب وفي الرضاعة قد تكون أجنبية فترضع الأخ فلا تحرم على أخيه الثانية أم الحفيد حرام في النسب لأنها أم بنت أو زوج ابن وفي الرضاعة قد تكون أجنبية فترضع الحفيد فلا تحرم على جده الثالثة جدة الولد في النسب حرام لأنها أم أم أو أم زوجة وفي الرضاعة قد تكون أجنبية أرضعت الولد فيجوز ولده أن يتزوجها الرابعة أخت الولد حرام في النسب لأنها بنت أو ربيبة وفي الرضاعة قد تكون أجنبية فترضع الولد فلا تحرم على الوالد وهذه الصور الأربع اقتصر عليها جماعة ولم يستثن الجمهور شيئا من ذلك وفي التحقيق لا يستثنى شيء من ذلك لأنهم لم يحرم من جهة النسب وانما حرم من جهة المصاهرة واستدرك بعض المتأخرين أم العم وأم العمة وأم الخال وأم الخالة فانهن يحرم في النسب لا في الرضاعة وليس ذلك على عمومهم والله أعلم قال مصعب الزبيري كانت ثوية يعني الآتي ذكرها في الحديث الذي بعده أرضعت النبي صلى الله عليه وسلم بعدما أرضعت حمزة ثم أرضعت أبا سلمة (قلت) وبنت حمزة تقدم ذكرها وتسميتها في كتاب المغازي في شرح حديث البراء بن عازب في قوله فتبعته بنت حمزة تنادي يا عم الحديث وجملة ما تحصل لنا من الخلاف في اسمها سبعة أقوال أمامة وعمارة وسلي وعائشة وفاطمة وأمة الله ويعلي وحكي المزني في اسمائها أم الفضل لكن صرح ابن بشكوال بأنها كنية الحديث الثالث حديث أم حبيبة وهي زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أنك أختي) أي زوج (قوله بنت أبي سفيان) في رواية يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عند مسلم والنسائي في هذا الحديث أنك أختي عزة بنت أبي سفيان وابن ماجه من هذا الوجه أنك أختي عزة وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث عند الطبراني أنها قالت يا رسول الله هل لك في جنة بنت أبي سفيان قال أصنع ماذا قالت تنكحها وقد أخرجه المصنف بعد أبواب من رواية هشام لكن لم يسم بنت أبي سفيان ولفظه فقال فأفعل ماذا وفيه شاهد على جواز تقديم الفعل

* حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم ألا تزوج ابنة حمزة قال أنها ابنة أخي من الرضاعة * وقال بشر بن عمر حدثنا شعبة سمعت قتادة سمعت جابر بن زيد مثله * حدثنا الحكم بن نافع أخبرنا شعب عن الزهري قال أخبرني عروة ابن الزبير أن زينب ابنة أبي سلمة أخبرته أن أم حبيبة بنت أبي سفيان أخبرتها أنها قالت يا رسول الله أنكح أختي بنت أبي سفيان فقال

على ما الاستفهامية خلافا لمن أنكره من النحاة وعند أبي موسى في الذيل درة بنت أبي سفيان
وهذا وقع في رواية الحمدي في مسنده عن سفيان عن هشام وأخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريق
الحمدي وقال أخرجه البخاري عن الحمدي وهو كما قال قد أخرجه عنه لكن حذف هذا الاسم
وكأنه عمدا وكذا وقع في هذه الرواية زينب بنت أم سلمة وحذفه البخاري أيضا منها ثم نبه على أن
الصواب درة وسبأني بعد أربعة أبواب وجرم المنذري بأن اسمها حنسة كما في الطبراني وقال
عياض لأنه لم يزد ذكر أبي سفيان إلا في رواية يزيد بن أبي حبيب وقال أبو موسى الأشهر
فيها عزة (قوله أو تحيين ذلك) هو استفهام تعجب من كونها تطلب أن يتزوج غيرها مع ما طبع
عليه النساء من الغيرة (قوله لست لك بمخلية) بضم الميم وسكون الميم وكسر اللام اسم فاعل
من أدخل يخل إلى أي لست بمنفردة بك ولا خالية من ضرة وقال بعضهم هو بوزن فاعل الاخلاء
متعديا ولا زمان أدخلت بمعنى خلوت من الضرة أي لست بمنفردة ولا خالية من ضرة وفي
بعض الروايات بفتح اللام بلفظ المنعول حكاه الكرماني وقال عياض مخلية أي منفردة يقال
أدخل امرأته وأدخل به أي انفرد به وقال صاحب النهاية معناه لم أجعل خالبا من الزوجات وليس
هو من قولهم امرأته مخلية إذا خلعت من الأزواج (قوله وأحب من شاركني) مرفوع بالابتداء
أي إلى وفي رواية هشام الآتية قريبا من شركني بغير ألف وكذا في الباب الذي بعده وكذا عند
مسلم (قوله في خير) كذا لا كثيرا لتسكير أي أي خير كان وفي رواية هشام في الخير قيل المراد
به صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتضمنة لسعادة الدارين الساترة لما لعله يعرض من الغيرة
التي جرت بها العادة بين الزوجات لكن في رواية هشام المذكورة وأحب من شركني فيك أختي
فعرّف أن المراد بالخير ذاته صلى الله عليه وسلم (قوله فانا نتحدث) بضم أوله وفتح الحاء على البناء
للمجهول وفي رواية هشام المذكورة قلت بلغني وفي رواية عقيل في الباب الذي بعدها قلت
يا رسول الله فوالله أنا نتحدث وفي رواية وهب عن هشام عند أبي داود فوالله لقد أخبرت (قوله
أنك تريد أن تنكح) في رواية هشام الآتية بلغني أنك تخطب ولم أقف على اسم من أخبر بذلك
وأعله كان من المنافقين فإنه قد ظهر أن الخبر لا أصل له وهذا مما يستدل به على ضعف المراسيل
(قوله بنت أبي سلمة) في رواية عقيل الآتية وكذا أخرجه الطبراني من طريق ابن أخي الزهري
عن الزهري ومن طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبيه ومن طريق عراك عن زينب بنت أم
سلمة درة بنت أبي سلمة وهي بضم المهملة وتشديد الراء وفي رواية حكاه عياض وخطأها بفتح
المعجمة وعند أبي داود من طريق هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة درة أو ذرة على الشك شك
زهير راويه عن هشام ووقع عند البيهقي من رواية الحمدي عن سفيان عن هشام بلغني أنك
تخطب زينب بنت أبي سلمة وقد تقدم التنبيه على خطئه ووقع عند أبي موسى في ذيل المعرفة حنة
بنت أبي سلمة وهو خطأ وقوله بنت أم سلمة هو استفهام استنبات لرفع الاشكال أو استفهام انكار
والمعنى أنها إن كانت بنت أبي سلمة من أم سلمة فيكون تحريرا من وجهين كما سيأتي بيانه وإن
كانت من غيرها فن وجه واحد وكأن أم حبيسة لم تطلع على تحرير ذلك إما لأن ذلك كان قبل
نزل آية التحريم وإما بعد ذلك وظنت أنه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال
الكرماني والاحتمال الثاني هو المعتمد والاول يدفعه سياق الحديث وكأن أم حبيسة استدل

أو تحيين ذلك فقلت نعم لست
لك بمخلية وأحب من شاركني
في خير أختي فقال النبي صلى
الله عليه وسلم إن ذلك
لا يحمل لي قلت فانا نتحدث
أنك تريد أن تنكح بنت أبي
سلمة قال بنت أم سلمة قلت نعم

على جواز الجمع بين الاختين بجواز الجمع بين المرأة وابنتها بطريق الاولى لان الربيعة حُرمت على التأييد والاخت حُرمت في صورة الجمع فقط فأجابها صلى الله عليه وسلم بان ذلك لا يحل وأن الذي بلغها من ذلك ليس بحق وانما تحرم عليه من جهتين (قوله) لو أنهم لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي (قوله) قال القرطبي فيه تعليل الحكم بعلمتين فانه على تحريمها بكونها ربيعة وبكونها بنت أخ من الرضاة كذا قال والذي يظهر أنه نبه على أنه لو كان بها مانع واحد لكتفى في التحريم فكيف وبها مانعان فليس من التعليل بعلمتين في شيء لان كل وصفين يجوز أن يضاف الحكم الى كل منهما لو انفرد فاما أن يتعاقبا فيضاف الحكم الى الاول منهما كما في السبين اذا اجتمعا ومثاله لو أحدث ثم أحدث بغير تخلط طهارة فالحدث الثاني لم يعمل شيئا أو يضاف الحكم الى الثاني كما في اجتماع السبب والمباشرة وقد يضاف الى أشبههما وأنسبهما سواء كان الاول أم الثاني فعلى كل تقدير لا يضاف اليهما جميعا وان قدر أنه يوجد فالإضافة الى المجموع ويكون كل منهما حراما عله لعله مستقلة فلا يجمع علمتان على معلول واحد وهذا الذي يظهر والمسئلة مشهورة في الأصول وفيها خلاف قال القرطبي والصحيح جوازه لهذا الحديث وغيره وفي الحديث اشارة الى أن التحريم بالربيعة أشد من التحريم بالرضاة وقوله ربيتي أى بنت زوجتي مشتقة من الرب وهو الاصلاح لانه يقوم بأمرها وقيل من التربية وهو غلط من جهة الاشتقاق وقوله في حجرى راعى فيه لفظ الآية والافلام مفهوم له كذا عند الجمهور وأنه خرج مخرج الغالب وسيأتى البحث فيه في باب مفرد وفي رواية عراك عن زينب بنت أم سلمة عند الطبراني لو أنى لم أتكنح أم سلمة ما حلت لي ان أباهما أخى من الرضاة ووقع في رواية ابن عيينة عن هشام والله لو لم تكن ربيتي ما حلت لي فذكر ابن حزم أن منهم من احتج به على أن لا فرق بين اشتراط كونها في الحجر أولا وهو ضعيف لان القصة واحدة والذين زادوا فيها لفظ في حجرى حفاظ أثبات (قوله) أرضعتى وأبا سلمة أى وأرضعت أباسلمة وهو من تقديم المفعول على الفاعل (قوله) ثوية بمثلثة وموحدة مصغرة كانت مولاة لابي لهب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتى في الحديث (قوله) فلا تعرضن (قوله) بفتح أوله وسكون العين وكسر الراء بعدها معجمة ساكنة ثم نون على الخطاب للجماعة النساء وبكسر المعجمة وتشديد النون خطاب لام حبيبة وحدها والاول أوجه وقال ابن التين ضبط بضم الضاد في بعض الامهات ولا أعلم له وجها لانه ان كان الخطاب للجماعة النساء وهو الابن فهو يسكون الضاد لانه فعل مستقبل مبني على أصله ولو أدخلت عليه التأكيد فشددت النون لكان تعرضان لانه يجمع ثلاث نونات فيفترق بينهما باللف وان كان الخطاب لام حبيبة خاصة فتسكون الضاد مكسورة والنون مشددة وقال القرطبي جاء بلفظ الجمع وان كانت القصة لاثنتين وهما أم حبيبة وأم سلمة ردعا وزجرا أن تعودوا واحدة منهما أو غيرهما الى مثل ذلك وهذا كما لو رأى رجل امرأة تكلم رجلا فقال لها أتكلمين الرجال فانه مستعمل شائع وكان لام سلمة من الاخوات قريية زوج زمعة بن الاسود وقريية الصغرى زوج عمر ثم معاوية وعزة بنت أبي أمية زوج منبسه بن الحجاج ولها من البنات زينب رواية الخبر ودررة التي قيل انها مخطوبة وكان لام حبيبة من الاخوات هند زوج الحرث بن نوفل وجويرية زوج السائب بن أبي حبيش وأميمة زوج صفوان بن أمية وأم الحكم زوج عبد الله بن عثمان وصخرة زوج سعيد بن الاخضر

فقال لو أنهم لم تكن ربيتي
في حجرى ما حلت لي انها
لأنه أخى من الرضاة
أرضعتى وأباسلمة ثوية فلا
تعرضن على بناتكن

وميمونة تزوج عروة بن مسعود ولها من البنات حبيبة وقد روت عنها الحديث ولها صحبة وكان
 لغيرهما من أمهات المؤمنين من الاخوات أم كلثوم وأم حبيبة ابنتا زمعة أختا سودة وأسماء
 أخت عائشة وزينب بنت عمر أخت حفصة وغيرهن والله أعلم **(قوله قال عروة)** هو بالاسناد
 المذكور وقد علق المصنف طرفا منه في آخر النفقات فقال قال شعيب عن الزهري قال عروة
 فذكره وأخرجه الاسماعيلي من طريق الذهلي عن أبي اليمان باسناده **(قوله)** وثوية مولاة لابي
 لهب **(قوله)** قلت ذكرها ابن منده في الصحابة وقال اختلف في اسلامها وقال أبو نعيم لا نعلم أحدا ذكر
 اسلامها غيره والذي في السير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكرمها وكانت تدخل عليه بعد
 ما تزوج خديجة وكان يرسل اليها الصلة من المدينة إلى أن كان بعد فتح خيبر ماتت ومات ابنها
 مسروح **(قوله)** وكان أبو لهب أعتقها فأرضعت النبي صلى الله عليه وسلم ظاهره أن عتقه لها
 كان قبل ارضاعها والذي في السير يخالفه وهو أن أبا لهب أعتقها قبل الهجرة وذلك بعد
 الارضاع بدهر طويل وحكى السهيلي أيضا أن عتقها كان قبل الارضاع وسأذكر كلامه **(قوله)**
 أريه يضم الهمزة وكسر الراء وقع تحتانية على البناء للمجهول **(قوله)** بعض أهله بالرفع على
 أنه النائب عن الناعل وذكر السهيلي أن العباس قال لما مات أبو لهب رأيته في منامي بعد حول
 في شرط فقال ما لقيت بعدكم راحة إلا أن العذاب يخفف عني كل يوم اثنين قال وذلك أن النبي
 صلى الله عليه وسلم ولد يوم الاثنين وكانت ثوية بشرت أبا لهب بمولده فاعتقها **(قوله)** بشر حبيبة
 بكسر المهملة وتسكون تحتانية بعد هاء موحدة أي سوء حال وقال ابن فارس أصلها الحوبة
 وهي المسكنة والحاجة فالباء في حبيبة منقلبة عن واو لا نسكسار ما قبلها ووقع في شرح السنة
 للبخاري بفتح الحاء ووقع عند المستمل بفتح الحاء الموحدة أي في حالة خائبة من كل خير وقال ابن
 الجوزي هو تصحيف وقال القرطبي يروي بالمعجمة ووجدته في نسخة معتمدة بكسر المهملة وهو
 المعروف وحكى في المشارق عن رواية المستمل بالجرم ولا أظنه إلا تصحيفا وهو تصحيف كما قال
(قوله) ماذا لقيت أي بعد الموت **(قوله)** لم ألق بعدكم غيراني كذا في الاصول بحذف المفعول
 وفي رواية الاسماعيلي لم ألق بعدكم رخاء وعند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري لم ألق بعدكم
 راحة قال ابن بطل سقط المفعول من رواية البخاري ولا يستقيم الكلام إلا به **(قوله)** غيراني
 سقيت في هذه كذا في الاصول بالحذف أيضا ووقع في رواية عبد الرزاق المذكورة وأشار إلى
 النقرة التي تحت ابهامه وفي رواية الاسماعيلي المذكورة وأشار إلى النقرة التي بين الابهام
 والتي تليها من الاصابع والبيهقي في الدلائل من طريق ٣ كذا مثله بلفظ يعني النقرة الخ
 وفي ذلك إشارة إلى حقارة ما سقى من الماء **(قوله)** بعثاقتي بفتح العين في رواية عبد الرزاق
 بعثتي وهو أوجه والوجه الأول أن يقول بعثاقتي لأن المراد التخلص من الرق وفي الحديث
 دلالة على أن الكافر قد نفعه العمل الصالح في الآخرة لكنه يخالف لظاهر القرآن قال الله
 تعالى وقد مننا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا وأجيب أولا بأن الخبر مرسل أرسله
 عروة ولم يذكر من حدثه به وعلى تقدير أن يكون موصولا فالذي في الخبر رؤيا منام فلا حجة فيه
 ولعل الذي رآه لم يكن اذذاك أسلم بعد فلا يحتاج به وثنا على تقدير القبول فيحتمل أن يكون
 ما يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم مخصوصا من ذلك بدليل قصة أبي طالب كما تقدم أنه خفف عنه

ولا اخواتكن قال عروة
 وثوية مولاة لابي لهب وكان
 أبو لهب أعتقها فأرضعت
 النبي صلى الله عليه وسلم فلما
 مات أبو لهب أريه بعض
 أهله بشر حبيبة قال له ماذا
 لقيت قال أبو لهب لم ألق
 بعدكم غيراني سقيت في هذه
 بعثاقتي ثوية

٣ قوله من طريق كذا هكذا
 في نسخ الشرح التي بأيدينا
 وحررها

فقل من الغمرات الى الضحاح وقال البيهقي ما ورد من بطلان الخير للكفار فعناهم لا يكون لهم التخلص من النار ولا دخول الجنة ويجوز أن يخفف عنهم من العذاب الذي يستوجبونه على ما ارتكبوه من الجرائم سوى الكفر بما علموه من الخيرات وأما عياض فقال انعقد الاجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم ولا يتأبون عليها بنعيم ولا تخفيف عذاب وان كان بعضهم أشد عذابا من بعض (قلت) وهذا لا يرد الاحتمال الذي ذكره البيهقي فان جميع ما ورد من ذلك فيما يتعلق بنبذ الكفر وما ذنب غير الكفر فالمانع من تخفيفه وقال القرطبي هذا التخفيف خاص بهذا ومن ورد النص فيه وقال ابن المنير في الحاشية هنا قضيتان احدهما محال وهي اعتبار طاعة الكافر مع كفره لان شرط الطاعة أن تقع بقصد صحيح وهذا مفقود من الكافر الثانية اثابة الكافر على بعض الاعمال تفضلا من الله تعالى وهذا لا يحيله العقل فاذا تقرر ذلك لم يكن عتق أي لهب لثوية قريبة معتبرة ويجوز أن يفضل الله عليه بما شاء كما يفضل على أبي طالب والمتبع في ذلك التوقيف نصيا واثباتا (قلت) وتمة هذا أن يقع التفضل المذكور اكراما لمن وقع من الكافر البرّ له ونحو ذلك والله أعلم **(قوله ما)** من قال لارضاع بعد حولين لقوله عز وجل حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) أشار بهذا الى قول الحنفية ان أقصى مدة الرضاع ثلاثون شهرا وحبثهم قوله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون شهرا أي المدة المذكورة لكل من الحمل والفصال وهذا تأويل غريب والمشهور عند الجمهور أنها تتدبر مدة أقل من الحمل وأكثر مدة الرضاع والى ذلك صار أبو يوسف ومحمد بن الحسن وبؤيد ذلك ان أبا حنيفة لا يقول ان أقصى الحمل سنتان ونصف وعند المالكية رواية توافق قول الحنفية لكن منزعهم في ذلك أنه يغفر بعد الحولين مدة يد من الطفل فيها على الطعام لان العادة أن الصبي لا يقطم دفعة واحدة بل على التدريج في أيام قليلة فللايام التي يحاول فيها فطامه حكم الحولين ثم اختلفوا في تقدير تلك المدة قيل يغفر نصف سنة وقيل شهران وقيل شهر ونحوه وقيل أيام يسيرة وقيل شهر وقيل لا يراد على الحولين وهي رواية ابن وهب عن مالك وبه قال الجمهور ومن حجتهم حديث ابن عباس رفعه لارضاع الاما كان في الحولين أخرجه الدارقطني وقال لم يسنده عن ابن عيينة غير الهيثم بن جميل وهو ثقة حافظ وأخرجه ابن عدي وقال غير الهيثم يوقفه على ابن عباس وهو المحفوظ وعندهم متى وقع الرضاع بعد الحولين ولو لحظة لم يترقب عليه حكم وعند الشافعية لو ابتداء الوضع في أثناء الشهر جبر المنكسر من شهر آخر ثلاثين يوما وقال زفر يستقر الى ثلاث سنين اذا كان يجتزئ باللبن ولا يجتزئ بالطعام وحكي ابن عبد البر عنه أنه يشترط مع ذلك أن يكون يجتزئ باللبن وحكي عن الاوزاعي مثله لكن قال بشرط أن لا يقطم في فطمه ولو قبل الحولين فارضع بعده لا يكون رضاعا **(قوله وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره)** هذا مصير منه الى التمسك بالعموم الوارد في الاخبار مثل حديث الباب وغيره وهذا قول مالك وأبي حنيفة والثوري والاوزاعي والليث وهو المشهور وعند أحمد وذهب آخرون الى أن الذي يحرم ما زاد على الرضعة الواحدة ثم اختلفوا فجاء عن عائشة عشر رضعات أخرجه مالك في الموطأ وعن حفصة كذلك وجاء عن عائشة أيضا سبع رضعات أخرجه ابن أبي خيثمة بإسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير عنها وعبد الرزاق من طريق عروة كانت عائشة تقول لا يحرم دون سبع رضعات أو خمس رضعات وجاء عن عائشة

* (باب من قال لارضاع بعد حولين لقوله عز وجل حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره) *

أيضا خمس رضعات فعند مسلم عنها كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات ثم نسخت بخمس رضعات معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ وعند عبد الرزاق بأسناد صحيح عنها قالت لا يحرم دون خمس رضعات معلومات وإلى هذا ذهب الشافعي وهي رواية عن أحمد وقال به ابن حزم وذهب أحمد في رواية واسحق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر وداود وأتباعه إلا ابن حزم إلى أن الذي يحرم ثلاث رضعات لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحرم الرضعة والرضعتان فإن مفهومه أن الثلاث تحرم وأغرب القرطبي فقال لم يقل به إلا داود ويخرج مما أخرجه البيهقي عن زيد بن ثابت بأسناد صحيح أنه يقول لا تحرم الرضعة والرضعتان والثلاث وأن الأربع هي التي تحرم والثابت من الأحاديث حديث عائشة في الخمس وأما حديث لا تحرم الرضعة والرضعتان فلهذه مثال لما دون الخمس والإفالة تحريم بالثلاث فافوقها انما يؤخذ من الحديث بالمفهوم وقد عارضه مفهوم الحديث الآخر المخرج عند مسلم وهو الخمس فمفهوم لا تحرم المصاة ولا المصتان أن الثلاث تحرم ومفهوم خمس رضعات أن الذي دون الأربع لا يحرم فتعارض فيرجع إلى الترجيح بين المفهومين وحديث الخمس جاء من طرق صحيحة وحديث المصتان جاء أيضا من طرق صحيحة لكن قد قال بعضهم أنه مضطرب لأنه اختلف فيه هل هو عن عائشة أو عن الزبير أو عن ابن الزبير أو عن أم الفضل ~~لكن~~ لم يقدح الاضطراب عند مسلم فأخرجه من حديث أم الفضل زوج العباس أن رجلا من بني عامر قال يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة قال لا وفي رواية له عنها لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصاة والمصتان قال القرطبي هو أنص ما في الباب لأنه يمكن جملة على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع وقوى مذهب الجمهور بأن الأخبار اختلفت في العدد وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها فيما يعتبر من ذلك فوجب الرجوع إلى أقل ما ينطلق عليه الاسم ويعضده من حيث النظر أنه معنى طارئ يقتضي تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصهر أو يقال مانع بل الباطن فيحرم فلا يشترط فيه العدد كالمنى والله أعلم وأيضا فقول عائشة عشر رضعات معلومات ثم نسخت بخمس معلومات فمات النبي صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ لا ينتض للاحتجاج على الأصح من قول الأصوليين لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر والراوى روى هذا على أنه قرآن لا خبر فلم يثبت كونه قرآنا ولا ذكر الراوى أنه خبر ليقبل قوله فيه والله أعلم (قوله عن الأشعث) هو ابن أبي الشعثاء واسمه سليم بن الأسود المحاربي الكوفي (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعند هارجل) لم أقف على اسمه وأظنه ابن أبي القعيس وغلط من قال هو عبد الله بن يزيد رضيع عائشة لأن عبد الله هذا تابعي باتفاق الأئمة وكان أمه التي أرضعت عائشة عاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم فولدته فلهذا قيل له رضيع عائشة (قوله فكأنه تغير وجهه كأنه كره ذلك) كذا فيه ووقع في رواية مسلم من طريق أبي الأحوص عن أشعث وعندى رجل قاعدا فاشتد ذلك عليه ورأيت الغضب في وجهه وفي رواية أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة فشق ذلك عليه وتغير وجهه وتقدم من رواية سفيان المصمفي في الشهادات فقال لعائشة من هذا (قوله فقالت أنه أخي) في رواية غندر عن شعبة أنه أخي من الرضاعة أخرجه الاسماعيلي وقد أخرجه أحمد عن غندر وبهونها وتقدم في الشهادات من طريق سفيان الثوري عن أشعث فذكرها وكذا ذكرها أبو داود في روايته من طريق شعبة وسفيان جميعا عن الأشعث (قوله أنظرن ما أخواتكن) في رواية

حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن الأشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعند هارجل فكأنه تغير وجهه كأنه كره ذلك فقالت أنه أخي فقال انظرن ما أخواتكن

الكشميني من اخوانكن وهي أوجه والمعنى تاملن ما وقع من ذلك هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاعة ومقدار الارتضاع فان الحكم الذي ينشأ من الرضاع انما يكون اذا وقع الرضاع المشترط قال المهلب معناه انظرن ما سبب هذه الاخوة فان حرمة الرضاع انما هي في الصغير حتى تسد الرضاعة للمجاعة وقال أبو عبيد معناه ان الذي جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع لا حيث يكون الغداء بغير الرضاع (قوله فانما الرضاعة من المجاعة) فيه تعليل الباعث على امعان النظر والفكر لان الرضاعة تثبت بالنسب وتجعل الرضيع محرما وقوله من المجاعة أي الرضاعة التي تثبت بها الحرمة وتحل بها الخلوة هي حيث يكون الرضيع طفلا لسد اللبن جوعته لان معدته ضعيفة يكفيها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير كجزء من المرضعة فيشترك في الحرمة مع أولادها فكانت له قال لارضاعة معتبرة الا المغنية عن المجاعة أو المطعمة من المجاعة كقوله تعالى أطعمهم من جوع ومن شواهد حديث ابن مسعود لارضاع الاما شد العظم وأثبت اللحم أخرجه أبو داود ومروقا وموقوفا وحديث أم سلمة لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الامعاء أخرجه الترمذي وصححه ويمكن أن يستدل به على أن الرضعة الواحدة لا تحرم لانها لا تغني من جوع واذا كان يحتاج الى تقدير فأولى ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة وهو خمس رضعات واستدل به على أن التغذية بلبن المرضعة يحرم سواء كان يشرب أم أكل بأي صفة كان حتى الوجور والسعوط والترد والطبخ وغير ذلك اذا وقع ذلك بالشرط المذكور من العدد لان ذلك يطرد الجوع وهو موجود في جميع ما ذكر فيوافق الخبر والمعنى وبهذا قال الجمهور لكن استثنى الحنفية الحقةنة وخالف في ذلك الليث وأهل الظاهر فقالوا ان الرضاعة المحرمة انما تكون بالتقام الثدي ومص اللبن منه وأورد على ابن حزم أنه يلزم على قوله هم اشكال في التقام سالم ثدي سهله وهي اجنبية منه فان عياضا أجاب عن الاشكال باحتمال أنها حلبته ثم شربه من غير أن يمسه ثديها قال النووي وهو احتمال حسن لكنه لا يفيد ابن حزم لانه لا يكتفي في الرضاع الا بالتقام الثدي لكن أجاب النووي بأنه عني عن ذلك الحاجة واما ابن حزم فاستدل بقصة سالم على جواز مس الاجنبى ثدى الاجنبية والتقام ثديها اذا أراد أن يرتضع منها مطلقا واستدل به على أن الرضاعة انما تعتبر في حال الصغير لانها الحال الذي يمكن طرد الجوع فيها باللبن بخلاف حال الكبير وضابط ذلك تمام الحولين كما تقدم في الترجة وعليه دل حديث ابن عباس المذكور وحديث أم سلمة لارضاع الامعاء وكان قبل القطام وصححه الترمذي وابن حبان قال القرطبي في قوله فانما الرضاعة من المجاعة تثبت قاعدة كلية صريحة في اعتبار الرضاع في الزمن الذي يستغنى به الرضيع عن الطعام باللبن ويعتضد بقوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة فانه يدل على أن هذه المدة أقصى مدة الرضاع المحتاج اليه عادة المعتبر شرعا فإزاد عليه لا يحتاج اليه عادة فلا يعتبر شرعا اذ لا حكم للنادر وفي اعتبار ارضاع الكبير انما حرمة المرأة بارتضاع الاجنبى منها لا اطلاع على عورتها ولو بالتقامه ثديها (قلت) وهذا الاخير على الغالب وعلى مذهب من يشترط التقام الثدي وقد تقدم قبل خمسة أبواب أن عائشة كانت لا تفرق في حكم الرضاع بين حال الصغير والكبير وقد اشتشكل ذلك مع كون هذا الحديث من روايتها واحتجت هي بقصة سالم مولى أبي حذيفة فلعلها فهمت من قوله انما

فانما الرضاعة من المجاعة

الرضاعة من الجماعة اعتبار مقدار ما يسد الجوعة من لبن المرصعة ابن يرتضع منها وذلك أعم من أن يكون المرتضع صغيراً أو كبيراً فلا يكون الحديث نصاً في منع اعتبار رضاع الكبير وحديث ابن عباس مع تقدير ثبوته ليس نصاً في ذلك ولا حديث أم سلمة لجواز أن يكون المراد أن الرضاع بعد القطام ممنوع ثم لو وقع رتب عليه حكم التحريم فما في الأحاديث المذكورة ما يدفع هذا الاحتمال فلهذا عمات عائشة بذلك وحكامه النووي تبعه ابن الصباغ وغيره عن داود وفيه نظر وكذا نقل القرطبي عن داود أن رضاع الكبير يفيد رفع الاحتجاب منه ومال إلى هذا القول ابن المواز من المالكية وفي نسبة ذلك لداود نظر فإن ابن حزم ذكر عن داود أنه مع الجمهور وكذا نقل غيره من أهل الظاهر وهم أخيراً بذهب صاحبهم وانما الذي نصر مذهب عائشة هذا بالغ في ذلك هو ابن حزم ونقله عن علي وهو من رواية الحرث الأعور عنه ولذلك ضعفه ابن عبد البر وقال عبد الرزاق عن ابن جريج قال رجل لعطاء إن امرأة سقتني من لبنها بعد ما كبرت أفأنتكحها قال لا قال ابن جريج فقلت له هذا رأيك قال نعم كانت عائشة تأمر بذلك بنات أخيها وهو قول الليث بن سعد وقال ابن عبد البر لم يختلف عنه في ذلك (قلت) وذكر الطبري في تهذيب الآثار في مسند علي هذه المسئلة وساق بإسناده الصحيح عن حفصة مثل قول عائشة وهو مما يخص به عموم قول أم سلمة أبي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحداً أخرجه مسلم وغيره ونقله الطبري أيضاً عن عبد الله بن الزبير والقاسم بن محمد وعروة في آخرين وفيه تعقب علي القرطبي حيث خص الجواز بعد عائشة بـ داود وذهب الجمهور إلى اعتبار الصغر في الرضاع المحرم وقد تقدم ضبطه وأجابوا عن قصة سالم بأجوبة منها أنه حكم منسوخ وبه جزم المحب الطبري في أحكامه وقرره بعضهم بأن قصة سالم كانت في أوائل الهجرة والأحاديث الدالة على اعتبار الحولين من رواية أحداث الصحابة قد دل على تأخرها وهو مستند ضعيف إذ لا يلزم من تأخر إسلام الراوي ولا صغره أن لا يكون ما رواه متقدماً وإضافتي سياق قصة سالم ما يشعر بسبق الحكم باعتبار الحولين لقول امرأة أبي حذيفة في بعض طرقه حيث قال لها النبي صلى الله عليه وسلم أرضعيه قالت وكيف أرضعه وهو رجل كبير فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت أنه رجل كبير وفي رواية لمسلم قالت أنه ذو لحية قال أرضعيه وهذا يشعر بأنها كانت تعرف أن الصغر معتبر في الرضاع المحرم ومنها دعوى الخصوصية بسالم وأمرأة أبي حذيفة والأصل فيه قول أم سلمة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ما نرى هذا إلا رخصة أو رخصاً رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم خاصة وقرره ابن الصباغ وغيره بأن أصل قصة سالم ما كان وقع من التبن الذي أدى إلى اختلاط سالم بسهله فلما نزل الاحتجاب ومنعوا من التبن شق ذلك على سهله فوقع الترخيص لها في ذلك لرفع ما حصل لها من المشقة وهذا فيه نظر لأنه يقتضي الحاق من يساوي سهله في المشقة والاحتجاج بها يقتضي الخصوصية ويثبت مذهب المخالف لكن يفيد الاحتجاج وقرره آخرون بأن الأصل أن الرضاع لا يحرم فلما ثبت ذلك في الصغر خولف الأصل له وبقي ما عداه على الأصل وقصة سالم واقعة عين يطرقها احتمال الخصوصية فيجب الوقوف عن الاحتجاج بها ورأيت بخط تاج الدين السبكي أنه رأى في تصنيف لمحمد بن خليل الأندلسي في هذه المسئلة أنه توقف في أن عائشة وإن صح عنها الفتيا بذلك ~~لكن~~ لم يقع منها إدخال أحد من

الاجانب تلك الرضاعة قال تاج الدين ظاهر الاحاديث ترد عليه وليس عندى فيه قول
 جازم لامن قطع ولا من ظن غالب كذا قال وفيه غفلة عما ثبت عند أبي داود في هذه القصة
 فكادت عائشة تأمر بنات اخواتها وبنات اخواتها أن يرضعن من أحببت أن يدخل عليها ويراها
 وان كان كبيرا خسر رضعات ثم يدخل عليها واسناده صحيح وهو صريح فأى ظن غالب ورا هذا
 والله سبحانه وتعالى أعلم وفي الحديث أيضا جواز دخول من اعترفت المرأة بالرضاعة معه عليها
 وانه يصير أختها وقبول قولها فيمن اعترفت به وان الزوج يسأل زوجته عن سبب ادخال الرجال
 بينهم والاحتياط في ذلك والنظر فيه وفي قصة سالم جواز الارشاد الى الحبل وقال ابن الرفعة يؤخذ
 منه جواز تعاطي ما يحصل الحل في المستقبل وان كان ليس حلالا في الحال ﴿ قوله ﴾
باب ابن الفحل بفتح الفاء وسكون المهملة أى الرجل ونسبة اللبن اليه مجازية لكونه
 السبب فيه **﴿ قوله عن ابن شهاب ﴾** لما لك فيه شيخ آخر وهو هشام بن عروة وسياقه للحديث
 عن عروة أتم وسيأتي قبيل كتاب الطلاق **﴿ قوله ان أفلق أخا أبي القعيس ﴾** بقاف وعين وسين
 مهملتين مصغر وتقدم في الشهادات من طريق الحكم عن عروة استأذن على أفلق فلم أذن له وفي
 رواية مسلم من هذا الوجه أفلق بن قعيس والحفوظ أفلق أخو أبي القعيس ويحتمل أن يكون اسم
 أبيه قعيسا واسم جده فنسب اليه فتسكون كنية أبي القعيس وافقت اسم أبيه واسم جده
 ويؤيده ما وقع في الادب من طريق عقيل عن الزهري بلفظ فان أخا بنى القعيس وكذا وقع عند
 النسائي من طريق وهب بن كيسان عن عروة وقد مضى في تفسير الاحزاب من طريق شعيب
 عن ابن شهاب بلفظ ان أفلق أخا أبي القعيس وكذا المسلم من طريق يونس ومعمر عن الزهري
 وهو المحفوظ عن أصحاب الزهري لكن وقع عند مسلم من رواية ابن عيينة عن الزهري أفلق بن
 أبي القعيس وكذا لا يروى عن طريق الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه ولمسلم من طريق ابن
 جريج عن عطاء أخبرني عروة أن عائشة قالت استأذن على عمي من الرضاعة أبو الجعد قال
 فقال لي هشام انما هو أبو القعيس وكذا وقع عند مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام استأذن
 عليها أبو القعيس وسائر الرواة عن هشام قالوا أفلق أخو أبي القعيس كما هو المشهور وكذا قال
 سائر أصحاب عروة ووقع عند سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد ان أبا قعيس أتي عائشة
 يستأذن عليها وأخرجه الطبراني في الاوسط من طريق القاسم عن أبي قعيس والمحفوظ أن الذي
 استأذن هو أفلق وأبو القعيس هو أخوه قال القرطبي كل ما جاء من الروايات وهم الامن قال أفلق
 أخو أبي القعيس أو قال أبو الجعد لانها كنية أفلق (قلت) واذا تدبرت ما حرت عرفت ان كثيرا
 من الروايات لا وهم فيه ولم يخطئ عطاء في قوله أبو الجعد فانه يحتمل أن يكون حفظ كنية أفلق
 وأما اسم أبي القعيس فلم أقف عليه الا في كلام الدارقطني فقال هو وائل بن أفلق الاشعري وحكى
 هذا ابن عبد البر ثم حكى أيضا ان اسمه الجعد فعلى هذا يكون أخوه وافق اسمه اسم أبيه ويحتمل
 أن يكون أبو القعيس نسب لجده ويكون اسمه وائل بن قعيس بن أفلق بن القعيس وأخوه أفلق
 ابن قعيس بن أفلق أبو الجعد قال ابن عبد البر في الاستيعاب لا أعلم لابي القعيس ذكرا الا في هذا
 الحديث **﴿ قوله وهو عها من الرضاعة ﴾** فيه التفتات وكان السياق يقتضى أن يقول وهو عمي
 وكذا وقع عند النسائي من طريق معن عن مالك وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم وكان
 أبو القعيس أخا عائشة من الرضاعة **﴿ قوله فأيت ان آذن له ﴾** في رواية عزالماضي في

* **باب ابن الفحل** * حدثنا
 عبد الله بن يوسف أخبرنا
 مالك عن ابن شهاب عن
 عروة بن الزبير عن عائشة
 أن أفلق أخا أبي القعيس جاء
 يستأذن عليها وهو عها من
 الرضاعة بعد أن نزل الحجاب
 فأيت أن آذن له فلما جاء
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أخبرته بالذي صنعت

الشهادات فقال أتحجبين مني وأنا عمك وفي رواية شعيب عن الزهري كما مضى في تفسير سورة الاحزاب فقلت لا آذن له حتى استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان أخاه أبا القعيس ليس هو أرضعني ولكن أرضعتني امرأة أبي القعيس وفي رواية معمر عن الزهري عند مسلم وكان أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة (قوله فأمرني أن آذن له) في رواية شعيب أئذني له فانه عمك تربت يمينك وفي رواية سفيان يذال أو يمينك وقد تقدم شرح هذه اللفظة في باب الاكفاء في الدين وفي رواية مالك عن هشام بن عروة انه عمك فليج عليك وفي رواية الحكم صدق أفلح أئذني له ووقع في رواية سفيان الثوري عن هشام عند أبي داود دخل على أفلح فاستترت منه فقال أئستترين مني وأنا عمك قلت من أين قال أرضعتك امرأة أختي قلت انما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل الحديث و يجمع بانه دخل عليها أولا فاستترت ودار بينهما الكلام ثم جاء يستأذن ظنا منه أنها قبلت قوله فلم تأذن له حتى تستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية شعيب في آخره من الزيادة قال عروة فبذلك كانت عائشة تقول حرموا من الرضاع ما يحرم من النسب ووقع في رواية سفيان بن عيينة ما يحرم من النسب وهذا ظاهره الوقف وقد أخرجه مسلم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن عروة عن هذه القصة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحجبي منه فانه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وقد تقدمت هذه الزيادة عن عائشة أيضا مر فوعة من وجه آخر في أول أبواب الرضاع وفي الحديث ان لبن الفحل يحرم قسنتشر الحرمه لمن ارتضع الصغير بلبنه فلا تحل له بنت زوج المرأة التي أرضعته من غير هامثلا وفيه خلاف قديم حكى عن ابن عمرو ابن الزبير ورافع بن خديج وزينب بنت أم سلمة وغيرهم ونقله ابن بطال عن عائشة وفيه نظروا من التابعين عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة والقاسم وسالم وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار والشعبي وابراهيم النخعي وأبي قلابة وایاس ابن معاوية آخرجهما ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن المنذر وعن ابن سيرين نبئت أن ناسا من أهل المدينة اختلفوا فيه وعن زينب بنت أبي سلمة أنها سألت والصحابة متوافرون وأمهاات المؤمنين فقالوا الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئا وقال به من الفقهاء ربيعة الرأي وابراهيم بن عليه وابن بنت الشافعي وداود واتباعه وأغرب عياض ومن تبعه في تخصيصهم ذلك بذاود وابراهيم مع وجود الرواية عن ذلك وحيثهم في ذلك قوله تعالى وأمهااتكم اللاتي أرضعنكم ولم يذكرا العمه ولا البنت كما ذكرهما في النسب وأجيبوا بان تخصيص الشيء بالذکر لا يدل على نفي الحكم عما عداه ولا سيما وقد جاءت الاحاديث الصحيحة واحتج بعضهم من حيث النظر بان اللبن لا ينقل من الرجل وانما ينقل من المرأة فكيف تنتشر الحرمه الى الرجل والجواب أنه قياس في مقابلة النص فلا يلتفت اليه وأيضا فان سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معا فوجب أن يكون الرضاع منهما كالجمل كما كان سبب الولد أو جوب تحريم ولد الولد به لتعلقه بولده والى هذا أشار ابن عباس بقوله في هذه المسئلة اللقاح واحدا أخرجه ابن أبي شيبة وأيضا فان الوطء يدر اللبن فلا فحل فيه نصيب وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار كالوزاعي في أهل الشام والثوري وأبي حنيفة وصاحبيه في أهل الكوفة وابن جرير في أهل مكة ومالك في أهل المدينة والشافعي وأحمد واسحق وأبي ثور وأتباعهم الى أن لبن الفحل

فأمرني أن آذن له

يحترم وجهتهم هذا الحديث الصحيح وألزم الشافعي المالكية في هذه المسئلة بتردأصلهم بتقديم عمل أهل المدينة ولو خالف الحديث الصحيح إذا كان من الآحاد لما رواه عن عبد العزيز بن محمد عن أبيه عن ربيعة من أن لبن الفعل لا يحرم قال عبد العزيز بن محمد وهذا رأي فقهاءنا إلا الزهري فقال الشافعي لا نعلم شيئا من علم الخاصة أولى بأن يكون عاما ظاهرا من هذا وقد تركوه الخبر الوارد فيلزمهم على هذا أما أن يردوا هذا الخبر وهم لم يردوه أو يردوا ما خالف الخبر وعلى كل حال هو المطلوب قال القاضي عبد الوهاب يتصور تجربيد بن الفعل برجل له امرأتان ترضع أحدهما صبيبا والآخرى صبية فالجمهور قالوا يحرم على الصبي تزويج الصبية وقال من خالفهم يجوز واستدل به على أن من ادعى الرضاع وصدق الرضيع ثبت حكم الرضاع بينهم ولا يحتاج إلى بينة لأن أفح ادعى وصدقته عائشة وأذن الشارع بمجرد ذلك وتعقب باحتمال أن يكون الشارع أطلع على ذلك من غير دعوى أفح وتسليم عائشة واستدل به على أن قليل الرضاع يحرم كما يحترم كثيره لعدم الاستفصال فيه ولا حجة فيه لأن عدم الذي لا يدل على عدم المحض وفيه ان من شك في حكم يتوقف عن العمل حتى يسأل العلماء عنه وان من اشتبه عليه الشيء طأب المدعى ببيانه ليرجع إليه أحدهما وان العالم إذا مثل يصدق من قال الصواب فيها وفيه وجوب احتجاب المرأة من الرجال الأجانب ومشروعية استئذان المحرم على محرمه وان المرأة لا تأذن في بيت الرجل إلا بإذنه وفيه جواز التسمية بأفح ويؤخذ منه أن المستفتي إذا بدر بالتعديل قبل سماع الفتوى أنكر عليه لقوله لها تريت عيئك فإن فيه إشارة إلى أنه كان من حقها أن تسأل عن الحكم فقط ولا تعلل وألزم به بعضهم من أطلق من الحنفية القائلين أن الصحابي إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا وصح عنه ثم صح عنه العمل بخلافه أن العمل بما رأى لا بما روى لأن عائشة صح عنها أن لا اعتبار بلبن الفعل ذكره مالك في الموطأ وسعيد بن منصور في السنن وأبو عبيد في كتاب التكاثر بإسناد حسن وأخذ الجمهور ومنهم الحنفية بخلاف ذلك وعملا بروايتها في قصة أخي أبي القعيس وحرموه بلبن الفعل فكان يلزمهم على قاعدتهم أن يتبعوا عمل عائشة ويعرضوا عن روايتها ولو كان روى هذا الحكم غير عائشة لكان لهم معذرة لكنه لم يروه غيرها وهو الزام قوي **قوله** (شهادة المرضعة) أي وحدها وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك في كتاب الشهادات وأغرب ابن بطال هنا فقلل الإجماع على أن شهادة المرأة وحدها لا تجوز في الرضاع وشبهه وهو عجيب منه فإنه قول جماعة من السلف حتى أن عند المالكية رواية أنها تقبل وحدها لكن بشرط فقول ذلك في الجيران **قوله** (علي بن عبد الله) هو ابن المديني واسم عيل ابن إبراهيم هو المعروف بابن علي وعبيد بن أبي مریم مكي ماله في الصحيح سوى هذا الحديث ولأعرف من حاله شيئا إلا أن ابن حبان ذكره في نقات التابعين وقد أوضحت في الشهادات بيان الاختلاف في أسناده على ابن أبي مليكة وإن العمدة فيه على سماع ابن أبي مليكة له من عقبة بن الحرث نفسه وتقدمت تسمية المرأة المعبر عنها هنا بفلانة بنت فلان وتسمية أبيها وأما المرضعة السوداء فاعرفت اسمها بعد **قوله** (فأعرض عني) في رواية المستملي فأعرض عنه وفيه التفات **قوله** (دعها عنك وأشار بأصبعه السبابة والوسطى يحكي أيوب) يعني يحكي إشارة أيوب والقائل على والحاكي اسم عيل والمراد حكاية فعل النبي صلى الله عليه وسلم حيث أشار

(باب شهادة المرضعة)

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا اسمعيل بن إبراهيم أخبرنا أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة قال حدثني عبيد بن أبي مریم عن عقبة بن الحرث قال وقد سمعته من عقبة لكتي الحديث عبيد حفظ قال تزوجت امرأة فأتنا امرأة سوداء فقالت أرضعتكما فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت تزوجت فلانة بنت فلان فجاءتنا امرأة سوداء فقالت لي أني قد أرضعتكما وهي كاذبة فأعرض عني فأبى من قبل وجهه قلت انها كاذبة قال كيف بها وقد زعمت أنها قد أرضعتكما دعها عنك وأشار اسمعيل بأصبعه السبابة والوسطى يحكي أيوب

بيده وقال بلسانه دعها عندك فحكي ذلك كل راو لمن دونه واستدل به على ان الرضاعة لا يشترط فيها عدد الرضعات وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم ذكرها عدم الاشتراط لاحتمال أن يكون ذلك قبل تقرير حكم اشتراط العدد أو بعد اشتهاؤه فلم يحتج لذكره في كل واقعة وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك ويؤخذ من الحديث عند من يقول ان الامر بفرأها لم يكن التحريم عليها بقول المرضعة بل للاحتياط أن يحتاط من يريد أن يتزوج أو يزوجه ثم اطلع على أمر فيه خلاف بين العلماء كمن زنى بها أو باشرها بشهوة أو زنى بها أصله أو فرعه أو خلقت من زناه بأمها أو وشك في تحريمها عليه بصهر أو قرابة ونحو ذلك والله أعلم ﴿ **قوله ما** ما يحل من النساء وما يحرم وقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الآية الى عليهما حكيماً ﴾ وقال أنس والمحصنات من النساء ذوات الأزواج الحرائر حرام الا ما ملكت أيما نكح لا يرى بأساً أن ينزع الرجل جاريته من عبده وقال ولا تشكوا المشركات حتى يؤمن وقال ابن عباس ما زاد على أربع فهو حرام كامه وابنته وأخته وقال لنا أحمد بن حنبل حدثنا يحيى ابن سعيد عن سفيان حدثني حبيب عن سعيد عن ابن عباس حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع ثم قرأ حرمت عليكم أمهاتكم الآية

بيده وقال بلسانه دعها عندك فحكي ذلك كل راو لمن دونه واستدل به على ان الرضاعة لا يشترط فيها عدد الرضعات وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم ذكرها عدم الاشتراط لاحتمال أن يكون ذلك قبل تقرير حكم اشتراط العدد أو بعد اشتهاؤه فلم يحتج لذكره في كل واقعة وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك ويؤخذ من الحديث عند من يقول ان الامر بفرأها لم يكن التحريم عليها بقول المرضعة بل للاحتياط أن يحتاط من يريد أن يتزوج أو يزوجه ثم اطلع على أمر فيه خلاف بين العلماء كمن زنى بها أو باشرها بشهوة أو زنى بها أصله أو فرعه أو خلقت من زناه بأمها أو وشك في تحريمها عليه بصهر أو قرابة ونحو ذلك والله أعلم ﴿ **قوله ما** ما يحل من النساء وما يحرم وقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الآية الى عليهما حكيماً ﴾ وقال أنس والمحصنات من النساء ذوات الأزواج الحرائر حرام الا ما ملكت أيما نكح لا يرى بأساً أن ينزع الرجل جاريته من عبده وقال ولا تشكوا المشركات حتى يؤمن وقال ابن عباس ما زاد على أربع فهو حرام كامه وابنته وأخته وقال لنا أحمد بن حنبل حدثنا يحيى ابن سعيد عن سفيان حدثني حبيب عن سعيد عن ابن عباس حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع ثم قرأ حرمت عليكم أمهاتكم الآية

بيده وقال بلسانه دعها عندك فحكي ذلك كل راو لمن دونه واستدل به على ان الرضاعة لا يشترط فيها عدد الرضعات وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم ذكرها عدم الاشتراط لاحتمال أن يكون ذلك قبل تقرير حكم اشتراط العدد أو بعد اشتهاؤه فلم يحتج لذكره في كل واقعة وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك ويؤخذ من الحديث عند من يقول ان الامر بفرأها لم يكن التحريم عليها بقول المرضعة بل للاحتياط أن يحتاط من يريد أن يتزوج أو يزوجه ثم اطلع على أمر فيه خلاف بين العلماء كمن زنى بها أو باشرها بشهوة أو زنى بها أصله أو فرعه أو خلقت من زناه بأمها أو وشك في تحريمها عليه بصهر أو قرابة ونحو ذلك والله أعلم ﴿ **قوله ما** ما يحل من النساء وما يحرم وقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الآية الى عليهما حكيماً ﴾ وقال أنس والمحصنات من النساء ذوات الأزواج الحرائر حرام الا ما ملكت أيما نكح لا يرى بأساً أن ينزع الرجل جاريته من عبده وقال ولا تشكوا المشركات حتى يؤمن وقال ابن عباس ما زاد على أربع فهو حرام كامه وابنته وأخته وقال لنا أحمد بن حنبل حدثنا يحيى ابن سعيد عن سفيان حدثني حبيب عن سعيد عن ابن عباس حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع ثم قرأ حرمت عليكم أمهاتكم الآية

حكيمافانها آخرالايتين ووقع عند الطبراني من طريق عمير مولى ابن عباس عن ابن عباس في آخر الحديث ثم قرأ حرمت عليكم أمهاتكم حتى بلغ وبنات الاخ وبنات الاخت ثم قال هذا النسب ثم قرأ وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم حتى بلغ وأن تجمعوا بين الاختين وقرأوا لا تنكحوا ما تنكح آبائكم من النساء فقال هذا الصهر انتهى فاذا جمع بين الروايتين كانت الجملة خمس عشرة امرأة وفي تسمية ما هو بالرضاع صهرًا تجاوز وكذلك امرأة الغير وجيعهن على التأييد الا الجمع بين الاختين وامرأة الغير يلتحق بمن ذكر موطوءة الجد وان علا وأم الام ولولعلت وكذا أم الاب وبنت الابن ولولسفلت وكذا بنت البنت وبنت بنت الاخت ولولسفلت وكذا بنت بنت الاخ وبنت ابن الاخ والاخت وعمة الاب ولولعلت وكذا عمة الام وخالة الام ولولعلت وكذا خالة الاب وجددة الزوجة ولولعلت وبنت الربيبة ولولسفلت وكذا بنت الربيب وزوجة ابن الابن وابن البنت والجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وسيأتي في باب مفرد ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وقد قدم في باب مفرد ويان ما قيل انه يستثنى من ذلك (قوله وجمع عبد الله بن جعفر) أي ابن أبي طالب (بين بنت علي وامرأة علي) كانه أشار بذلك الى دفع من يتخيل ان العلة في منع الجمع بين الاختين ما يقع بينهما من القطيعة فيطرده الى كل قرينتين ولو بالصحارة فمن ذلك الجمع بين المرأة وبنت زوجها والاثرا المذكور وصله البغوي في الجعديات من طريق عبد الرحمن بن مهران أنه قال جمع عبد الله بن جعفر بين زينب بنت علي وامرأة علي ليلي بنت مسعود وأخرج سعيد بن منصور من وجه آخر فقال ليلي بنت مسعود النشلية وأم كلثوم بنت علي لفاطمة فكانتا امرأتيه وقوله لفاطمة أي من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تعارض بين الروايتين في زينب وأم كلثوم لانه تزوجهما واحدة بعد أخرى مع بقاء ليلي في عصمته وقد وقع ذلك مبيناً عند ابن سعد (قوله وقال ابن سيرين لا بأس به) وصله سعيد بن منصور عنه بسند صحيح وأخرج جده ابن أبي شيبه مطولاً من طريق أيوب عن عكرمة بن خالد أن عبد الله بن صفوان تزوج امرأة رجل من ثقف وابنته أي من غيرها قال أيوب فستل عن ذلك ابن سيرين فلم ير به بأساً وقال بنبت أن رجلاً كان بمصر اسمه جبله جمع بين امرأة رجل وبنته من غيرها وأخرج الدارقطني من طريق أيوب أيضاً عن ابن سيرين أن رجلاً من أهل مصر كانت له صحبة يقال له جبله فذكره (قوله وكرهه الحسن) مرة ثم قال لا بأس به وصله الدارقطني في آخر الاثر الذي قبله بلفظ وكان الحسن يكرهه وأخرجه أبو عبيد في كتاب النكاح من طريق سلمة بن علقمة قال اني بالخلس عند الحسن اذ سأله دجل عن الجمع بين البنت وامرأة زوجها فكرهه فقال له بعضهم يا أبا سعيد هل ترى به بأساً فنظر ساعة ثم قال ما أرى به بأساً وأخرج ابن أبي شيبه عن عكرمة أنه كرهه وعن سليمان بن يسار ومجاهد والشعبي انهم قالوا لا بأس به (قوله وجمع الحسن بن الحسن بن علي بين بنتي عم في ليلة) وصله عبد الرزاق وأبو عبيد من طريق عمرو بن دينار بهذا وزاد في ليلة واحدة بنت محمد بن علي وبنت عمر بن علي فقال محمد بن علي هو أحب اليهما وأخرج عبد الرزاق أيضاً والشافعي من وجه آخر عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي فلم ينسب المرأتين ولم يذكر قول محمد بن علي وزاد فأصبح النساء لا يدرين أين يذهبن (قوله وكرهه جابر بن زيد للقطيعة) وصله أبو عبيد من طريقه وأخرج عبد الرزاق نحوه عن قتادة وزاد اوليس بحرام (قوله وليس فيه تحريم لقوله

و جمع عبد الله بن جعفر
بين ابنة علي وامرأة علي
وقال ابن سيرين لا بأس به
وكرهه الحسن مرة ثم
قال لا بأس به وجمع الحسن
ابن الحسن بن علي بين ابنتي
عم في ليلة وكرهه جابر بن زيد
للقطيعة وليس فيه تحريم
لقوله

تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم) هذا من تفقه المصنف وقد صرح به قتادة قبله كما ترى وقد قال ابن المنذر لا أعلم أحدا أبطل هذا النكاح قال وكان يلزم من يقول بدخول القياس في مثل هذا أن يحرمه وقد أشار جابر بن زيد إلى العلة بقوله للقطيعة أي لأجل وقوع القطيعة بينهما مما يوجب التنافس بين الضريقتين في العادة وسبب إتيان التصريح بهذه العلة في حديث النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها بل جاء ذلك منصوصا في جميع القبرابات فأخرج أبو داود وابن أبي شيبه من مرسل عيسى بن طلحة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على قرابتها مخافة القطيعة وأخرج الحلال من طريق اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يكرهون الجمع بين القرابة مخافة الضغائن وقد نقل العمل بذلك عن ابن أبي ليلى وعن زفر أيضا ولكن انعقد الاجماع على خلافه فقله ابن عبد البر وابن حزم وغيرهما (قوله) وقال عكرمة عن ابن عباس اذا زني بأخت امرأته لم تحرم عليه امرأته (قوله) هذا مضمون ابن عباس الى ان المراد بالنهي عن الجمع بين الاختين اذا كان الجمع بعقد التزويج وهذا الاثر واصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في رجل زني بأخت امرأته قال تخطى حرمة الى حرمة ولم تحرم عليه امرأته قال ابن جريج وبلغني عن عكرمة مثله وأخرج ابن أبي شيبه من طريق قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال جاوز حرمتين الى حرمة ولم تحرم عليه امرأته وهذا قول الجمهور وخالف فيه طائفة كما سيأتي (قوله) ويروي عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فيمن يلعب بالصبي ان أدخله فيه فلا يزوج أمه ويحیی هذا غير معروف ولم يتابع عليه وقال عكرمة عن ابن عباس اذا زني بها لا تحرم عليه امرأته ويذكر عن

تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وقال عكرمة عن ابن عباس اذا زني بأخت امرأته لم تحرم عليه امرأته ويروي عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فيمن يلعب بالصبي ان أدخله فيه فلا يزوج أمه ويحیی هذا غير معروف ولم يتابع عليه وقال عكرمة عن ابن عباس اذا زني بها لا تحرم عليه امرأته ويذكر عن

أبي نصر عن ابن عباس أنه حرمه (وصله الثوري في جامعه من طريقه ولفظه ان رجلا قال انه
 أصاب أم امرأته فقال له ابن عباس حرمت عليك امرأتك وذلك بعد أن ولدت منه سبعة أولاد
 كلهم بلغ مبالغ الرجال (قوله) وأبو نصر هذا لم يعرف بسماعه من ابن عباس) كذا لاكثر وفي
 رواية ابن المهدى عن المستملي لا يعرف سماعه وهي أوجه وأبو نصر هذا بصري أسدي وثقه
 أبو زرعة وفي الباب حديث ضعيف أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أم هانئ أم هانئ من فروع من نظر إلى
 فرج امرأته لم تحل له أمها ولا بنتها أو اسناده مجهول قاله البيهقي (قوله) ويروى عن عمران بن حصين
 والحسن وجابر بن زيد وبعض أهل العراق أنها تحرم عليه) أما قول عمران فوصله عبد الرزاق
 من طريق الحسن البصري عنه قال فيمن فجر بأم امرأته حرمتا عليه جميعا ولا بأس باسناده
 وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن عمران وهو منقطع وأما قول جابر بن زيد والحسن
 فوصله ابن أبي شيبة من طريق قتادة عنهما قال حرمت عليه امرأته قال قتادة لا تحرم غيرها
 لا يغشي امرأته حتى تنقضي عده التي زنى بها وأخرجه أبو عبيد من وجه آخر عن الحسن بلفظ
 اذا فجر بأم امرأته أو ابنة امرأته حرمت عليه امرأته وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة
 قال قال يحيى بن يعمر الشعبي والله ما حرم حرام قط حلالا قط فقال الشعبي بلى لو صبت خمر
 على ماء حرم شرب ذلك الماء قال قتادة وكان الحسن يقول مثل قول الشعبي وأما قوله وقال بعض
 أهل العراق فلعله عنى به الثوري فإنه ممن قال بذلك من أهل العراق وقد أخرج ابن أبي شيبة
 من طريق حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج
 امرأته أو بنتها ومن طريق مغيرة عن إبراهيم وعامر هو الشعبي في رجل وقع على أم امرأته قال
 حرمتا عليه كتمانها وهو قول أبي حنيفة وأصحابه قالوا اذا زنى بامرأة حرمت عليه أمها وبنتها
 وبه قال من غير أهل العراق عطاء والاوزاعي وأحمد واسحق وهي رواية عن مالك وأبي ذلك
 الجمهور ووجههم ان النكاح في الشرع انما يطلق على المعقود عليها لا على مجرد الوطء وأيضا
 فالزنا لا صدق فيه ولا عدة ولا ميراث قال ابن عبد البر وقد أجمع أهل الفتوى من الامصار على
 انه لا يحرم على الزاني تزوج من زنى بها فنكاح أمها وابنتها أجوز (قوله) وقال أبو هريرة لا تحرم
 عليه حتى يلزق بالارض يعني حتى يجامع) قال ابن التين يلزق بفتح أوله وضبطه غيره بالضم وهو
 أوجه وبالفتح لازم وبالضم متعد يقال لزق به لزوقا والرقه بغيره وهو كناية عن الجماع كما قال المصنف
 وكأنه أشار إلى خلاف الحنفية فانهم قالوا تحرم عليه امرأته بمجرد لمس أمها والنظر إلى فرجها
 فالخاصل أن ظاهر كلام أبي هريرة انها لا تحرم الا ان وقع الجماع فيكون في المسئلة ثلاثة آراء
 فذهب الجمهور لا تحرم الا بالجماع مع العقد والحنفية وهو قول عن الشافعي تلحق المباشرة
 بشهوة بالجماع لكونه استمناعا ومحل ذلك اذا كانت المباشرة بسبب مباح أما المحرم فلا يؤثر كالزنا
 والمذهب الثالث اذا وقع الجماع حلالا أو زنا أثر بخلاف مقدماته (قوله) وجوزة سعيد بن
 المسيب وعروة والزهرى) أي أجاز والرجل أن يقيم مع امرأته ولو زنى بأمها أو أختها سواء
 فعل مقدمات الجماع أو جامع ولذلك أجازوا له أن يتزوج بنت أو أم من فعل بها ذلك وقد روى
 عبد الرزاق من طريق الحرث بن عبد الرحمن قال سألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير عن
 الرجل يزني بالمرأة هل تحل له أمها فقال لا لا يحترم الحرام الحلال وعن معمر عن الزهرى مثله وعند

أبي نصر أن ابن عباس حرمه
 وأبو نصر هذا لم يعرف بسماعه
 من ابن عباس ويروى عن
 عمران بن حصين وجابر بن
 زيد والحسن وبعض أهل
 العراق قال يحرم عليه وقال
 أبو هريرة لا تحرم عليه حتى
 يلزق بالارض يعني حتى
 يجامع وجوزة ابن المسيب
 وعروة والزهرى

البيهقي من طريق يونس بن يزيد عن الزهري أنه سئل عن الرجل يفجر بالمرأة فيتزوج ابنتها فقال
قال بعض العلماء لا يفسد الله حلالا لا يحرام (قوله وقال الزهري قال علي لا يحرم وهذا مرسل)
أما قول الزهري فوصله البيهقي من طريق يحيى بن أيوب عن عقيل عنه أنه سئل عن رجل وطئ أم
امراة فقال قال علي بن أبي طالب لا يحرم الحرام الحلال وأما قوله وهذا مرسل ففي رواية
الكشيميني وهو مرسل أي منقطع فأطلق المرسل على المنقطع كما تقدم في فضائل القرآن
والخطب فيه سهل والله أعلم (قوله باب وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم
اللاتي دخلتم بهن) هذه الترجمة معقودة لتفسير الربيبة وتفسير المراد بالدخول فاما الربيبة فهي
بنت امرأة الرجل قيل لها ذلك لانها امرؤ بوجه وبغلة من قال هو من التريبة وأما الدخول ففيه
قولان أحدهما ان المراد به الجماع وهو أصح قول الشافعي والقول الآخر وهو قول الأئمة
الثلاثة المراد به الخلوة (قوله وقال ابن عباس الدخول والميسس واللماس هو الجماع) تقدم
ذكر من وصله عنه في تفسير المائدة وفيه زيادة وروى عبد الرزاق من طريق بكر بن عبد الله
المرزقي قال قال ابن عباس الدخول والتغشي والافضاء والمباشرة والرفق واللمس الجماع الا ان
الله حي كريم يكتفي بما شاء عما شاء (قوله ومن قال بنات ولدها هن من بناتها في التحريم) سقط
من هنا الى آخر الترجمة من رواية أبي ذر عن السرخسي وقد تقدم حكم ذلك في الباب الذي قبله
(قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم لام حبيبة الخ) قد وصله في الباب ووجه الدلالة من عموم
قوله بناتكن لان بنت الابن بنت (قوله وكذلك حلائل ولد البنات هن حلائل البنات) أي
مثلهن في التحريم وهذا بالاتفاق فكذلك بنات البنات (قوله وهل تسمى
الربيبة وان لم تكن في حجره) أشار بهذا الى ان التقييد بقوله في حجوركم هل هو للعالم أو يعتبر فيه
مفهوم المخالفة وقد ذهب الجمهور الى الاول وفيه خلاف قديم أخرجه عبد الرزاق وابن المنذر
 وغيرهما من طريق ابراهيم بن عبيد عن مالك بن أنس قال كانت عندي امرأة قد ولدت لي فأتت
فوجدت عليها فلقبت علي بن أبي طالب فقال لي مالك فأخبرته فقال ألهما ابنة يعني من غيرك قلت
نعم قال كانت في حجرك قلت لا هي في الطائف قال فانكحها قلت فأين قوله تعالى وربائبكم قال
انه لم تكن في حجرك وقد دفع بعض المتأخرين هذا الاثر وادعى نفي ثبوته بان ابراهيم بن عبيد
لا يعرف وهو عجيب فان الاثر المذكور عند ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق ابراهيم بن عبيد بن
رفاعة وابراهيم ثقة تابعي معروف وأبوه وجده صحابييان والاثري صحيح عن علي وكذا صح عن عمر
انه أفقي من سألته اذ تزوج بنت رجل كانت تحته جدتها ولم تكن البنت في حجره أخرجه أبو عبيد
وهذا وان كان الجمهور على خلافه فقد احتج أبو عبيد للجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم فلا
تعرضن علي بناتكن قال فعم ولم يقيد بالحجر وهذا فيه نظر لان المطلق محمول على المقيد ولولا
الاجماع الحادث في المسئلة ونسبة المخالف لكان الاخذ به أولى لان التحريم جاء مشروطا بأمرين
أن تكون في الحجر وان يكون الذي يريد التزويج قد دخل بالام فلا تحرم بوجود أحد الشرطين
واحتجوا أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم لولم تكن ربيتي ما حلت لي وهذا وقع في بعض طرق
الحديث كما تقدم وفي أكثر طرقه لولم تكن ربيتي في حجرى فقيد بالحجر كما قيده القرآن فقوى
اعتباره والله أعلم (قوله ودفع النبي صلى الله عليه وسلم ربيته الى من يكفلها) هذا طرف

وقال الزهري قال علي
لا يحرم وهذا مرسل * (باب
وربائبكم اللاتي في حجوركم
من نسائكم اللاتي دخلتم
بهن) * وقال ابن عباس
الدخول والميسس واللماس
هو الجماع ومن قال بنات
ولدها هن من بناتها في التحريم
لقول النبي صلى الله عليه
وسلم لام حبيبة لا تعرضن
علي بناتكن ولا اخواتكن
وكذلك حلائل ولد البنات
هن حلائل البنات وهل
تسمى الربيبة وان لم تكن
في حجره ودفع النبي صلى الله
عليه وسلم ربيته الى من
يكفلها

وسمى النبي صلى الله عليه وسلم ابن ابنته ابناً * حدثنا الحميدى (١٣٧) حدثنا سفيان حدثنا هشام عن أبيه عن

زينب عن أم حبيبة قالت قلت يا رسول الله هل لك في بنت أبي سفيان قال فأفعل ماذا قلت تنكح قال أتحبين قلت لست لك بمخلية وأحب من شركني فيك أختي قال إنها لا تحل لي قلت بلغني أنك تخطب قال ابنة أم سلمة قلت نعم قال لو لم تكن ربيتي ما حلت لي أرضعتني وأبأها نويبة فلا تعرضن عليّ بناتكن ولا أخواتكن * وقال الليث حدثنا هشام درة بنت أم سلمة * (باب وأن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف) * حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن عروة بن الزبير أخبره أن زينب ابنة أبي سلمة أخبرته أن أم حبيبة قالت قلت يا رسول الله انكح أختي بنت أبي سفيان قال وتحمين قلت نعم لست لك بمخلية وأحب من شاركني في خير أختي فقال النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك لا يحل لي قلت يا رسول الله فوالله أنا لتحدث أنك تريد أن تنكح درة بنت أبي سلمة قال بنت أم سلمة فقلت نعم قال فوالله لو لم تكن في حجرى ما حلت لي إنها لابنة أخي من الرضاعة

من حديث وصله البزار والحاكم من طريق أبي اسحق عن فروة بن نوفل الأشجعي عن أبيه وكان النبي صلى الله عليه وسلم دفع إليه زينب بنت أم سلمة وقال انما أنت ظفري قال فذهب بها ثم جاء فقال ما فعلت الجويرية قال عند أمها يعني من الرضاعة وجئت لتعلمني فذكر حديثاً فيما يقرأ عند النوم وأصله عند أصحاب السنن الثلاثة بدون القصة وأصل قصة زينب بنت أم سلمة عند أحمد وصححه ابن حبان من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث أن أم سلمة أخبرته أنهم لما قدمت المدينة فذكرت القصة في هجرتها ثم موت أبي سلمة قالت فلما وضعت زينب جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبني الحديث وفيه فجعل يأتينا فيقول أين زينب حتى جاء عمار هو ابن ياسر فاختلجها وقال هذه تمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجتها وكانت ترضعها فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أين زينب فقالت قريبة بنت أبي أمية وهي أخت أم سلمة وافقتهما عند ما أخذها عمار بن ياسر فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني أتاكم الليلة وفي رواية لأحمد في عمار وكان أخاها لا مها يعني أم سلمة فدخل عليها فاتسشطها من حجرها وقال دعي هذه المقبوحة الحديث (قوله وسمى النبي صلى الله عليه وسلم ابن ابنته ابناً) هذا طرف من حديث تقدم موصولاً في المناقب من حديث أبي بكره وفيه ان ابني هذا سيدي يعني الحسن بن عليّ وأشار المصنف بهذا إلى تقوية ما تقدم ذكره في الترجمة أن بنت ابن الزوجة في حكم بنت الزوجة ثم ساق حديث أم حبيبة قلت يا رسول الله هل لك في بنت أبي سفيان وقد تقدم شرحه مستوفى قبل هذا وقوله أرضعتني وأبأها نويبة هو بفتح الهمزة والموحدة الخفيفة ونويبة بالرفع الفاعل والضمير لبنت أم سلمة والمعنى أرضعتني نويبة وأرضعت والدرة بنت أبي سلمة وقد تقدم في الباب الماضي التصريح بذلك فقال أرضعتني وأبأها نويبة وانما نهيت على ذلك لان صاحب المشرق نقل أن بعض الرواة عن أبي ذر رواها بكسر الهمزة وتشديد التثنية فصحف ويكفي في الرد عليه قوله في الرواية الاخرى انها ابنة أخي من الرضاعة ووقع في رواية لمسلم أرضعتني وأبأها نويبة (قوله وقال الليث حدثنا هشام درة بنت أم سلمة) يعني أن الليث رواه عن هشام بن عروة قال لا سند المذكور فسمى بنت أم سلمة درة وكانته رمز بذلك إلى غلط من سماها زينب وقد قدمت أنها في رواية الحميدى عن سفيان وأن المصنف أخرجه عن الحميدى فلم يسمها وقد ذكر المصنف الحديث أيضاً في الباب الذي بعده من طريق الليث أيضاً عن ابن شهاب عن عروة فسماها أيضاً درة * (قوله وأن تجمعوا بين الاختين) أو رده عن حديث أم حبيبة المذكور لقوله فلا تعرضن عليّ بناتكن ولا أخواتكن والجمع بين الاختين في التزويج حرام بالإجماع سواء كانتا شقيقتين أم من أب أم من أم وسواء النسب والرضاع واختلف فيما إذا كانتا عمات أو أعماماً فجاز به بعض السلف وهو رواية عن أحمد والجمهور وفقهاء الأمصار على المنع ونظيره الجمع بين المرأة وعمتها وأختها وحكاية الثوري عن الشيعة * (قوله) لا تنكح المرأة على عمتها ماى ولا على خالتها وهذا اللفظ رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن المبارك بإسناد حديث الباب وكذا هو عند مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة (قوله عاصم) هو ابن سليمان البصري الاحول (قوله الشعبي

(١٨ - فتح الباري سع)

أرضعتني وأبأها نويبة فلا تعرضن عليّ بناتكن ولا أخواتكن * (باب لا تنكح المرأة على عمتها) * حدثنا عبد الله بن عمار عن عاصم عن الشعبي

سمع جابرا) كذا قال عاصم وحده (قوله وقال داود ابن عون عن الشعبي عن أبي هريرة) أما
رواية داود وهو ابن أبي هند فوصلها أبو داود والترمذي والدارمي من طريقه قال حدثنا عاصم
هو الشعبي أبنا أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تنكح المرأة على عمتها أو المرأة
على خالتها أو العمة على بنت أخيها أو الخالة على بنت أختها أو الصغرى على الكبرى ولا الكبرى
على الصغرى لفظ الدارمي والترمذي نحوه ولفظ أبي داود لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها
وأخرجه مسلم من وجه آخر عن داود بن أبي هند فقال عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فكان
لداود فيه شيخين وهو محفوظ لابن سيرين عن أبي هريرة من غير هذا الوجه وأما رواية ابن عون
وهو عبد الله فوصلها النسائي من طريق خالد بن الحارث عنه بلفظ لا تزوج المرأة على عمتها ولا
على خالتها ووقع لنا في فوائد أبي محمد بن أبي شريح من وجه آخر عن ابن عون بلفظ نهى أن
تنكح المرأة على ابنة أخيها أو ابنة أختها والذي يظهر أن الطريقين محفوظان وقدرناه جادين
سلمة عن عاصم عن الشعبي عن جابر وأبي هريرة لكن نقل البيهقي عن الشافعي أن هذا الحديث
لم يرو من وجه يثبت أهل الحديث إلا عن أبي هريرة وروى من وجوه لا يثبت أهل العلم بالحديث
قال البيهقي هو كما قال قد جاء من حديث علي وابن مسعود وابن عمرو وابن عباس وعبد الله بن عمرو
وأنس وأبي سعيد وعائشة وليس فيها شيء على شرط الصحيح وإنما اتفقوا على إثبات حديث أبي
هريرة وأخرج البخاري رواية عاصم عن الشعبي عن جابر وبين الاختلاف على الشعبي فيه قال
والحفاظ يرون رواية عاصم خطأ والصواب رواية ابن عون وداود بن أبي هند اه وهذا
الاختلاف لم يقدح عند البخاري لأن الشعبي أشهر بحابر منه بأبي هريرة وللحديث طرق أخرى
عن جابر بشرط الصحيح أخرجهما النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر والحديث
محفوظ أيضا من أوجه عن أبي هريرة فلكل من الطريقين ما يعضده وقول من نقل البيهقي عنهم
تضعيف حديث جابر معارض بتصحیح الترمذي وابن حبان وغيرهما له وكفى بتخريج البخاري له
موصولا قوة قال ابن عبد البر كان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة
يعني من وجه يصح وكأنه لم يصح حديث الشعبي عن جابر وصححه عن أبي هريرة والحديثان
جميعا صحيحان وأما من نقل البيهقي أنهم روه من الصحابة غير هذين فقد ذكر مثل ذلك الترمذي
بقوله وفي الباب لكن لم يذكر ابن مسعود ولا ابن عباس ولا أنساو زاددهم أبا موسى وأبا مامة
وسمرة ووقع لي أيضا من حديث أبي الدرداء ومن حديث عتاب بن أسيد ومن حديث سعد بن
أبي وقاص ومن حديث زينب امرأة ابن مسعود فصار عدة من رواه غير الأولين ثلاثة عشر
نفسا وأحاديثهم موجودة عند ابن أبي شيبة وأحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وأبي يعلى
والبرار والطبراني وابن حبان وغيرهم ولولا خشية التطويل لأوردتها مفصلة لكن في لفظ
حديث ابن عباس عند ابن أبي داود أنه كره أن يجمع بين العمة والخالة وبين العمتين والخاليتين
وفي روايته عند ابن حبان نهى أن تزوج المرأة على العمة والخالة وقال اتكن إذا فعلت ذلك قطع عن
أرحامك قال الشافعي تحريم الجمع بين من ذكره وقول من لقيته من المفتين لا اختلاف
بينهم في ذلك وقال الترمذي بعد تخريج العمل على هذا عند عامة أهل العلم لأنهم يثبتون اختلافها
أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ولأن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها وقال

سمع جابرا رضى الله
عنه قال نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن
تنكح المرأة على عمتها أو
خالها وقال داود وابن عون
عن الشعبي عن أبي هريرة
* حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال

ابن المنذر لست أعلم في منع ذلك اختلافا اليوم وانما قال بالجواز فرقة من الخوارج واذا ثبت الحكم بالسنة وافترق أهل العلم على القول به لم يضره خلاف من خالفه وكذا نقل الاجماع ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي لكن استثنى ابن حزم عثمان البتي وهو أحد الفقهاء القدماء من أهل البصرة وهو يفتح الموحدة وتشديد المثناة واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة واستثنى القرطبي الخوارج ولفظه اختار الخوارج الجمع بين الاختين وبين المرأة وعمتها وخالتها ولا يعتد بخلافهم لانهم مرقوم من الدين اه وفي نقله عنهم جواز الجمع بين الاختين غلط بين فان عمدتهم التمسك بأدلة القرآن لا يخالفونها البتة وانما يردون الاحاديث لا اعتقادهم عدم الثقة بنقلها وتحريم الجمع بين الاختين بتصوص القرآن ونقل ابن دقيق العيد تحريم الجمع بين المرأة وعمتها عن جمهور العلماء ولم يعين الخالف (قوله لا يجمع ولا ينكح) كله في الروايات بالرفع على الخبر عن المشروع عمة وهو يتضمن النهي قاله القرطبي (قوله على عمها) ظاهره تخصيص المنع بما اذا تزوج احداها على الاخرى ويؤخذ منه منع تزويجها معا فان جمع بينهما بعد بطلان أو مرتب بطلان الثاني (قوله في الرواية الاخيرة قري) بضم النون أي تظن وبفتقها أي تعتقد (قوله خالة أيها بتلك المنزلة) أي من التحريم (قوله لان عروة حدثني الخ) في أخذ هذا الحكم من هذا الحديث نظروا كانه أراد الحاق ما يحرم بالصهر بما يحرم بالنسب كما يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب ولما كانت خالة الاب من الرضاع لا يحل نكاحها فكذلك خالة الاب لا يجمع بينها وبين بنت ابن أخيها وقد تقدم شرح حديث عائشة المذكور قال النووي احتج الجمهور بهذه الاحاديث وخصوصا بها عموم القرآن بخبر الاحاد وانفصل صاحب الهداية من الحنفية عن ذلك بأن هذا من الاحاديث المشهورة التي تجوز الزيادة على الكتاب بعلمها والله أعلم

❦ (قوله باب الشغار) بمجهتين مكسورا الاولى (قوله نهى عن الشغار) في رواية ابن وهب عن مالك نهى عن نكاح الشغار ذكره ابن عبد البر وهو مراد من حذفه (قوله والشغار أن يزوج الرجل ابنته الخ) قال ابن عبد البر ذكر تفسير الشغار جميع رواة مالك عنه (قلت) ولا يرد على اطلاقه أن أبا داود أخرجه عن القعني فلم يذكر التفسير وكذا أخرجه الترمذي من طريق معن بن عيسى لانهم ما اختصرا ذلك في تصنيفهما والافقد أخرجه النسائي من طريق معن بالتفسير وكذا أخرجه الخطيب في المدرج من طريق القعني نعم اختلف الرواة عن مالك فيمن ينسب اليه تفسير الشغار فالأكثر لم ينسبوه لاحد ولهذا قال الشافعي فيما حكاه البيهقي في المعرفة لا أدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك ونسبه محرز بن عون وغيره لمالك قال الخطيب تفسير الشغار ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو قول مالك وصل بالمتن المرفوع وقد بين ذلك ابن مهدي والقعني ومحرز بن عون ثم ساقه كذلك عنهم ورواية محرز بن عون عند الاسماعلي والدارقطني في الموطآت وأخرجه الدارقطني أيضا من طريق خالد بن محمد عن مالك قال سمعت أن الشغار أن يزوج الرجل الى آخره وهذا دل على أن التفسير من منقول مالك لان مقوله ووقع عند المصنف كما سيأتي في كتاب ترك الحيل من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث تفسير

لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها * حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله قال أخبرني يونس عن الزهري قال حدثني قبيصة بن ذؤيب أنه سمع أبا هريرة يقول نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمها والمرأة وخالتها فري خالة أيها بتلك المنزلة لان عروة حدثني عن عائشة قالت حرموا من الرضاعة ما يحرم من النسب * (باب الشغار) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الاخر ابنته ليس بينهما صداق

الشغار من قول نافع ولفظه قال عبید الله بن عمر قلت لنافع ما الشغار فذكره فلهل مال الكأ أيضا نقله عن نافع وقال أبو الوليد الباجي الظاهر أنه من جله الحديث وعليه يحمل حتى يتبين أنه من قول الراوي وهو نافع قلت قد تبين ذلك ولكن لا يلزم من كونه لم يرفعه أن لا يكون في نفس الأمر مرفوعا فقد ثبت ذلك من غير رواية فعند مسلم من رواية أبي أسامة وابن عمير عن عبید الله بن عمر أيضا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثله سواء قال وزاد ابن عمير والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي وزوجني أختك وأزوجك أختي وهذا يحتمل أن يكون من كلام عبید الله بن عمر فيرجع الى نافع ويحتمل أن يكون تلقاه عن أبي الزناد ويؤيد الاحتمال الثاني وروده في حديث أنس وجابر وغيرهما أيضا فأخرج عبد الرزاق عن معمر عن ثابت وأبان عن أنس مرفوعا لا شغار في الاسلام والشغار أن يزوج الرجل الرجل أخته بأخته وروى البيهقي من طريق نافع بن يزيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا نهى عن الشغار والشغار أن ينكح هذه بهذه بغير صداق بضع هذه صدق هذه وبضع هذه صدق هذه وأخرج أبو الشيخ في كتاب النكاح من حديث أبي ربحانة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المشاغرة والمشاغرة أن يقول زوج هذا من هذه وهذه من هذا بلامهر قال القرطبي تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعا فهو المقصود وإن كان من قول الصحابي فقبول أيضا لأنه أعلم بالمقال وأقعد بالحال اه وقد اختلف الفقهاء هل يعتبر في الشغار الممنوع ظاهر الحديث في تفسيره فإن فيه وصفين أحدهما تزويج كل من الوليين وليته للآخر بشرط أن يتزوج به وليته والثاني خلو بضع كل منهما من الصداق فنهى من اعتبرهما معا حتى لا يمنع مثلا إذا زوج كل منهما الآخر بغير شرط وإن لم يذكرا الصداق أو زوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر الصداق وذهب أكثر الشافعية الى أن هذه النهي الاشتراكي في البضع لا بضع كل منهما يصير مورد العقد وجعل البضع صداقا مخالفا لما لا يراد عقد النكاح وليس المقتضى للبطلان ترك ذكر الصداق لأن النكاح يصح بدون تسمية الصداق واختلفوا فيما إذا لم يصرحا بذلك بذكر البضع فالأصح عندهم الصحة ولكن وجد نص الشافعي على خلافه ولفظه إذا زوج الرجل ابنته أو المرأة بلى أمرها من كانت لا آخر على أن صداق كل واحدة بضع الأخرى أو على أن ينكحه الأخرى ولم يسم أحدهما الواحدة منهما صداقا فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منسوخ هكذا ساقه البيهقي بإسناده الصحيح عن الشافعي قال وهو الموافق للتفسير المنقول في الحديث واختلف نص الشافعي فيما إذا سمى مع ذلك مهورا فنص في الاملاء على البطلان وظاهر نصه في المختصر الصحة وعلى ذلك اقتصر في النقل عن الشافعي من نقل الخلاف من أهل المذاهب وقال الفقهاء العلة في البطلان التعليق والتوقيف فكانه يقول لا ينعد ذلك نكاح بنتي حتى ينعد لي نكاح بنتك وقال الخطابي كان ابن أبي هريرة يشبهه بزوج تزوج امرأة ويستثنى عضوا من أعضائها وهو ما لا خلاف في فساده وتقرير ذلك أنه يزوج وليته ويستثنى بضعها حيث يجعله صداقا للآخرى وقال الغزالي في الوسيط صورته الكاملة أن يقول زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك على أن يكون بضع كل واحدة منهما صداقا للآخرى ومهما انعقد نكاح ابنتي انعقد نكاح ابنتك قال شيخنا في شرح الترمذي ينبغي أن

يزاد ولا يكون مع البضع شيء آخر ليكون متفقاً على تحريمه في المذهب ونقل الخرق أن أجد نص على أن علة البطلان ترك ذكر المهر وريح ابن نيمية في المحرر أن العلة التشريك في البضع وقال ابن دقيق العيد مانص عليه أجد هو ظاهر التفسير المذكور في الحديث لقوله فيه ولا صدق بينهما فإنه يشعر بأن جهة الفساد ذلك وإن كان يحتمل أن يكون ذلك ذكر الملامته لجهة الفساد ثم قال وعلى الجملة ففيه شعور بأن عدم الصداق له مدخل في النهي ويؤيده حديث أبي ربحانة الذي تقدم ذكره وقال ابن عبد البر أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته فالجمهور على البطلان وفي رواية عن مالك يفسخ قبل الدخول لا بعده وحكاها ابن المنذر عن الأوزاعي وذهب الحنفية إلى صحته وجوب مهر المثل وهو قول الزهري ومكحول والثوري والليث ورواية عن أحمد واسحق وأبي ثور وهو قول على مذهب الشافعي لاختلاف الجهة لكن قال الشافعي إن النساء محررات إلا ما أحل الله أو ملك يمين فإذا ورد النهي عن نكاح تأكد التحريم * (تبينه) * ذكر البنت في تفسير الشغار مثال وقد تقدم في رواية أخرى ذكر الاخت قال النووي أجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن كالبنات في ذلك والله أعلم * (قوله) **باب** هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد) أي فيحل له نكاحها بذلك وهذا تناول صورتين أحدهما مجرد الهبة من غير ذكر مهر والثاني العقد بلفظ الهبة فالصورة الأولى ذهب الجمهور إلى بطلان النكاح وأجازه الحنفية والأوزاعي ولكن قالوا يجب مهر المثل وقال الأوزاعي إن تزوج بلفظ الهبة وشرط أن لا مهر لم يصح النكاح وحجة الجمهور قوله تعالى خالصة لك من دون المؤمنين فعدوا ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم وأنه يتزوج بلفظ الهبة بغير مهر في الحال ولا في المال وأجاب المجيزون عن ذلك بأن المراد أن الواهبة تختص به لا مطلق الهبة والصورة الثانية ذهب الشافعية وطائفة إلى أن النكاح لا يصح إلا باقظ النكاح أو التزويج لأنهما الصريحان اللذان ورد بهما القرآن والحديث وذهب الأكرالى أنه يصح بالكفايات واحتج الطحاوي لهم بالقياس على الطلاق فإنه يجوز بصرائحه وبكفاياته مع القصد (قوله حديث هشام) هو ابن عروة عن أبيه (قال كانت خولة) هذا مرسل لأن عروة لم يدرك زمن القصة لكن السياق يشعر بأنه حمله عن عائشة وقد ذكر المصنف عقب هذه الطريق رواية من صرح فيه بذكر عائشة تعليقا وقد تقدم في تفسير الأحزاب من طريق أبي أسامة عن هشام كذلك موصولاً (قوله بنت حكيم) أي ابن أمية بن الأوقص السلمية وكانت زوج عثمان بن مظعون وهي من السابقات إلى الإسلام وأمها من بني أمية (قوله من اللاتي وهبن) وكذا وقع في رواية أبي أسامة المذكورة قالت كنت أعا من اللاتي وهبن أنفسهن وهذا يشعر بتعدد الواهبات وقد تقدم تفسيرهن في تفسير سورة الأحزاب ووقع في رواية أبي سعيد المؤدب الآتي ذكرها في العلاقات عن عروة عن عائشة قالت التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم خولة بنت حكيم وهذا محمول على تأويل أنها السابقة إلى ذلك أو نحو ذلك من الوجوه التي لا تقتضي الحصر المطلق (قوله فقالت عائشة أما تستحي المرأة أن تهب نفسها) وفي رواية محمد بن بشر الموصولة عن عائشة أنها كانت تعير اللاتي وهبن أنفسهن (قوله أن تهب نفسها) زاد في رواية محمد بن بشر بغير صداق (قوله فلما نزلت ترجي من تشاء) في رواية عبيدة بن سليمان فأنزل

* (باب هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد) * حديثنا محمد ابن سلام حديثنا ابن فضيل حديثنا هشام عن أبيه قال كانت خولة بنت حكيم من اللاتي وهبن أنفسهن للنبي صلى الله عليه وسلم فقالت عائشة أما تستحي المرأة أن تهب نفسها للرجل فلما نزلت ترجي من تشاء منهن قلت يا رسول الله -

الله ترجى وهذا أظهر في أن نزول الآية بهذا السبب قال القرطبي حلت عائشة على هذا التقبيح
 الغيرة التي طبعت عليها النساء والافقد علمت أن الله أباح لنبية ذلك وأن جميع النساء لو لم يكن له
 رقهن لكان قليلا (قوله ما أرى ربك الا يسارع في هوالك) في رواية محمد بن بشراني لا أرى ربك
 يسارع لك في هوالك أي في رضائك قال القرطبي هذا قول أبرزه الدلال والغيرة وهو من نوع قولها
 ما أحدكم ولا أحد الا الله والافاضة الهوى الى النبي صلى الله عليه وسلم لا تحمّل على ظاهره لانه
 لا ينطق عن الهوى ولا يفعل بالهوى ولو قالت الى مرضاتك لكان أليق ولكن الغيرة بغتفر
 لاجلها اطلاق مثل ذلك (قوله رواه أبو سعيد المؤدب ومحمد بن بشر وعبدية عن هشام عن أبيه
 عن عائشة يزيد بعضهم على بعض) أما رواية أبي سعيد واسمه محمد بن مسلم بن أبي الوضاح فوصلها
 ابن مردويه في التفسير والبيهقي من طريق منصور بن أبي مزاحم عنه مختصرا كما نهت عليه
 قالت التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم خولة بنت حكيم حسب وأما رواية محمد بن بشر
 فوصلها الامام أحمد عنه بتمام الحديث وقد بينت ما فيه من زيادة وفائدة وأما رواية عبدية وهو
 ابن سليمان فوصلها مسلم وابن ماجه من طريقه وهي تخور رواية محمد بن بشر (قوله
 ما **نكاح المحرم**) كأنه يخرج الى الجواز لانه لم يذكّر في الباب شيئا غير حديث ابن عباس
 في ذلك ولم يخرج حديث المنع كأنه لم يصح عنده على شرطه (قوله أخبرنا عمرو) هو ابن دينار وجابر
 ابن زيد هو أبو الشعثاء (قوله تزوج النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم) تقدم في أواخر الحج من
 طريق الازاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ تزوج ميمونة وهو محرم وفي رواية عطاء المذكورة
 عن ابن عباس عند النسائي تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم جعلت أمرها
 الى العباس فأنكحها اياه وتقدم في عمرة القضاء من رواية عكرمة بلفظ حديث الازاعي وزاد
 وبنابها وهي حلال وماتت بسرف قال الأثرم قلت لاجدان أبا توري يقول بأى شيء يدفع حديث
 ابن عباس أى مع صحته قال فقال الله المستعان ابن المسيب يقول وهم ابن عباس وميمونة تقول
 تزوجني وهو حلال اه وقد عارض حديث ابن عباس حديث عثمان لا ينكح المحرم ولا ينكح
 أخرجه مسلم ويجمع بينهما وبين حديث ابن عباس بحمل حديث ابن عباس على أنه من خصائص
 النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن عبد البر اختلفت الآثار في هذا الحكم لكن الرواية أنه
 تزوجها وهو حلال جاءت من طرق شتى وحديث ابن عباس صحيح الاسناد لكن الوهم الى
 الواحد أقرب الى الوهم من الجماعة فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضوا فطلب الحجة من غيرهما
 وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم فهو المعتمد اه وقد تقدم في أواخر كتاب الحج
 البحث في ذلك ملخصا وان منهم من حل حديث عثمان على الوطء وتعقب بأنه ثبت فيه لا ينكح
 بفتح أوله ولا ينكح بضم أوله ولا يخطب ووقع في صحيح ابن حبان زيادة ولا يخطب عليه ويترج
 حديث عثمان بأنه تقعيد قاعدة وحديث ابن عباس واقعة عين تحتل أنواعا من الاحتمالات
 فنها أن ابن عباس كان يرى أن من قلد الهدى يصير محرما كما تقدم تقرير ذلك عنه في كتاب الحج
 والنبي صلى الله عليه وسلم كان قلد الهدى في عمرته تلك التي تزوج فيها ميمونة فيكون اطلاقه أنه
 صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم أى عقد عليها بعد أن قلد الهدى وان لم يكن تلبس بالاحرام
 وذلك أنه كان أرسل اليها أبا رافع يخطبها فجعلت أمرها الى العباس فزوجهما النبي صلى الله

ما أرى ربك الا يسارع في
 هوالك رواه أبو سعيد
 المؤدب ومحمد بن بشر وعبدية
 عن هشام عن أبيه عن
 عائشة يزيد بعضهم على
 بعض* (باب نكاح المحرم)*
 حدثنا مالك بن اسمعيل
 أخبرنا بن عيينة أخبرنا عمرو
 حدثنا جابر بن زيد قال أبا أنا
 ابن عباس رضى الله عنهما
 تزوج النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو محرم

عليه وسلم وقد أخرج الترمذي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من طريق مطر الوراق عن
 ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج
 ميمونة وهو حلال وبني بها وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما قال الترمذي لا نعلم أحدا أسنده
 غير جاد بن زيد عن مطر ورواه مالك عن ربيعة عن سليمان مرسلا ومنها أن قول ابن عباس تزوج
 ميمونة وهو محرم أي داخل الحرام أو في الشهر الحرام قال الأعشى * قتلوا كسرى بليل محرما *
 أي في الشهر الحرام وقال آخر * قتلوا ابن عفان الخليفة محرما * أي في البلد الحرام وإلى هذا
 التأويل جنح ابن حبان فجزم به في صحيحه وعارض حديث ابن عباس أيضا حديث يزيد بن الأصم
 أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال أخرجه مسلم من طريق الزهري قال وكانت
 خالته كما كانت خالة ابن عباس وأخرج مسلم من وجه آخر عن يزيد بن الأصم قال حدثتني ميمونة
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس وأما أثر ابن
 المسيب الذي أشار إليه أحد فأخرجه أبو داود وأخرج البيهقي من طريق الأوزاعي عن عطاء عن
 ابن عباس الحديث قال وقال سعيد بن المسيب ذهل ابن عباس وإن كانت خالته ما تزوجها إلا
 بعدما أحل قال الطبري الصواب من القول عندنا أن نكاح المحرم فاسد لصحة حديث عثمان
 وأما قصة ميمونة فتعارضت الأخبار فيها ثم ساق من طريق أيوب قال أنبت أن الاختلاف في
 زواج ميمونة إنما وقع لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعث إلى العباس لينكحها إياه فأنكحه
 فقال بعضهم أنكحها قبل أن يحرم النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم بعدما أحرم وقد ثبت أن
 عمر وعلي وغيرهما من الصحابة قرؤا بين محرم نكح وبين امرأته ولا يكون هذا إلا عن ثبت
 * (تنبيه) * قدمت في الحج أن حديث ابن عباس جاء مثله صحيحا عن عائشة وأبي هريرة فأما
 حديث عائشة فأخرجه النسائي من طريق أبي سلمة عنه وأخرجه الطحاوي والبراز من طريق
 مسروق عنها وصححه ابن حبان وأكثرا ما أعل بالارسال وليس ذلك بقادح فيه وقال النسائي
 أخبرنا عمرو بن علي أن أبا عاصم عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة مثله قال
 عمرو بن علي قلت لأبي عاصم أنت أمليت علينا من الرقعة ليس فيه عائشة فقال دع عائشة حتى
 أظرفيه وهذا السناد صحيح لولا هذه القصة لكن هو شاهد قوي أيضا وأما حديث أبي هريرة
 أخرجه الدارقطني وفي أسنده كامل أبو العلام وفيه ضعف لكنه يعتضد بحديثي ابن عباس
 وعائشة وفيه رد على قول ابن عبد البر أن ابن عباس تفرد من بين الصحابة بأن النبي صلى الله عليه
 وسلم تزوج وهو محرم وجاء عن الشعبي ومجاهد مرسلا مثله أخرجهما ابن أبي شيبة وأخرج
 الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال سألت أنسا عن نكاح المحرم فقال لا بأس به
 وهل هو كالبيع وأسنده قوي لكنه قياس في مقابل النص فلا عبرة به وكان أنسا لم يبلغه حديث
 عثمان **❦ (قوله ما)** نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة أخيرا) يعني
 تزويج المرأة إلى أجل فاذا انقضى وقعت الفرقة وقوله في الترجمة أخيرا يفهم منه أنه كان مباحا
 وأن النهي عنه وقع في آخر الأمر وليس في أحاديث الباب التي أوردها التصريح بذلك لكن
 قال في آخر الباب إن عليا بين أنه منسوخ وقد وردت عدة أحاديث صحيحة صريحة بالنهي عنها
 بعد الاذن فيها وأقرب ما فيها عهدا بالوفاة النبوية ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري قال كذا

* (باب نهى النبي صلى الله
 عليه وسلم عن نكاح المتعة
 أخيرا) * حدثنا مالك بن
 اسمعيل حدثنا ابن عيينة
 أنه سمع الزهري يقول

عند عمر بن عبد العزيز فتذاكرنا متعة النساء فقال رجل يقال له ربيع بن سبرة أشهد على أبي
 أنه حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع وسأذكر الاختلاف في
 حديث سبرة هذا وهو ابن محمد بعد هذا الحديث الأول (قوله أخبرني الحسن بن محمد بن علي)
 أي ابن أبي طالب وأبوه محمد هو الذي يعرف بابن الحنفية وأخوه عبد الله بن محمد أما الحسن
 فأخرج له البخاري غير هذا منها ما تقدم له في الغسل من روايته عن جابر ويأتي له في هذا الباب آخر
 عن جابر وسلمة بن الأكوع وأما أخوه عبد الله بن محمد فكنيته أبو هاشم وليس له في البخاري
 سوى هذا الحديث وثقه ابن سعد والنسائي والجلي وقد تقدمت له طريق أخرى في غزوة
 خيبر من كتاب المغازي وتأتي أخرى في كتاب الذبايح وأخرى في ترك الحيل وقرنه في المواضع
 الثلاثة بأخيه الحسن وذكر في التاريخ عن ابن عيينة عن الزهري أخبرنا الحسن وعبد الله ابنا
 محمد بن علي وكان الحسن أوثقهما ولا جد عن سفيان وكان الحسن أرضاهما إلى أنفسنا وكان
 عبد الله يتبع السبئية اهـ والسبئية بجملة ثم موحدة ينسبون إلى عبد الله بن سبأ وهو من
 رؤساء الروافض وكان المختار بن أبي عبيد على رأيه ولما غلب على الكوفة وتبع قتله الحسين
 فقتلهم أحبته الشيعة ثم فارقهم أكثرهم لما ظهر منه من الأكاذيب وكان من رأى السبئية موالاته
 محمد بن علي بن أبي طالب وكانوا يزعمون أنه المهدي وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان ومنهم
 من أقرب موته وزعم أن الأمر بعده صار إلى ابنه أي هاشم هذا ومات أبو هاشم في آخر ولاية
 سليمان بن عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين (قوله عن أبيهما) في رواية الدارقطني في
 الموطآت من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن مالك عن الزهري أن عبد الله والحسن ابني
 محمد أخبراه أن أباهما محمد بن علي بن أبي طالب أخبرهما (قوله أن عليا قال لابن عباس) سيأتي
 أن يتحدث به في هذا الحديث في ترك الحيل بلفظ أن عليا قيل له أن ابن عباس لا يرى بمتعة النساء
 بأسا وفي رواية الثوري ويحيى بن سعيد كلاهما عن مالك عند الدارقطني أن عليا سمع ابن عباس
 وهو يفتي في متعة النساء فقال أما علمت وأخرجه سعيد بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد
 عن الزهري بدون ذكر مالك ولفظه أن عليا مر بابن عباس وهو يفتي في متعة النساء أنه لا بأس
 بها ولمسلم من طريق جويرية عن مالك بسنده أنه سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان إنك رجل
 تائه وفي رواية الدارقطني من طريق الثوري أيضا تكلم علي وابن عباس في متعة النساء فقال له
 علي إنك امرؤ تائه ولمسلم من جهة آخر أنه سمع ابن عباس يلين في متعة النساء فقال له مهلا يا ابن
 عباس ولا جدم من طريق معمر رخص في متعة النساء (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 عن المتعة) في رواية أحمد عن سفيان نهى عن نكاح المتعة (قوله وعن لحوم الجراة اهلية زمن
 خيبر) هكذا الجميع الرواة عن الزهري خيبر بالمجبة أوله والراء آخره لا ما رواه عبد الوهاب
 الثقفي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فإنه قال حنين بجملة أوله ونونين أخرجه
 النسائي والدارقطني ونها على أنه وهم تفرد به عبد الوهاب وأخرجه الدارقطني من طريق
 أخرى عن يحيى بن سعيد فقال خيبر على الصواب وأغرب من ذلك رواية اسحق بن راشد عن
 الزهري عنه بلفظ نهى في غزوة تبوك عن نكاح المتعة وهو خطأ أيضا (قوله زمن خيبر) الظاهر
 أنه ظرف للأميرين وحكى البيهقي عن الجسدي أن سفيان بن عيينة كان يقول قوله يوم خيبر

أخبرني الحسن بن محمد بن
 علي وأخوه عبد الله عن
 أبيهما أن عليا رضي الله عنه
 قال لابن عباس إن النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى
 عن المتعة وعن لحوم الجراة
 الأهلية زمن خيبر حدثنا
 محمد بن بشار حدثنا غندر

يتعلق بالجر الاهلية لا بالمتعة قال البيهقي وما قاله محتمل يعني في روايته هذه وأما غيره فصريح أن
الظرف يتعلق بالمتعة وقد مضى في غزوة خيبر من كتاب المغازي ويأتي في الذبايح من طريق مالك
بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء وعن لحوم الجر الاهلية
وهكذا أخرجه مسلم من رواية ابن عيينة أيضاً وسيأتي في ترك الحيل في رواية عبيد الله بن عمر عن
الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وكذا أخرجه مسلم وزاد من طريقه
فقال مهلا يا ابن عباس ولا جدم من طريق معمر بن سنده أنه بلغه أن ابن عباس رخص في متعة
النساء فقال له إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الجر الاهلية
وأخرجه مسلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري مثل رواية مالك والدارقطني من طريق ابن
وهب عن مالك ويونس وأسامه بن زيد ثلاثهم عن الزهري كذلك وذكر السهيلي أن ابن عيينة
رواه عن الزهري بلفظ نهى عن أكل الجر الاهلية عام خيبر وعن المتعة بعد ذلك أو في غير ذلك
اليوم اه وهذا اللفظ الذي ذكره لم أره من رواية ابن عيينة فقد أخرجه أحمد وابن أبي عمر
والجدي واسحق في مسانيدهم عن ابن عيينة باللفظ الذي أخرجه البخاري من طريقه لكن منهم
من زاد لفظ نكاح كما بينته وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وابراهيم بن
موسى والعباس بن الوليد وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن غير وزهير
ابن حرب جميعاً عن ابن عيينة بمثل لفظ مالك وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة لكن
قال زمن بدل يوم قال السهيلي ويتصل بهذا الحديث تنبيه على أشكال لأن فيه النهي عن نكاح
المتعة يوم خيبر وهذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ورواة الاثر قال فالذي يظهر أنه وقع
تقديم وتأخير في لفظ الزهري وهذا الذي قاله سبقه اليه غيره في النقل عن ابن عيينة فذكر ابن
عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ أن الحميدي ذكر عن ابن عيينة أن النهي زمن خيبر عن لحوم
الجر الاهلية وأما المتعة فكان في غير يوم خيبر ثم راجعت مسند الحميدي من طريق قاسم بن
أصبغ عن أبي اسمعيل السلي عنه فقال بعد سياق الحديث قال ابن عيينة يعني أنه نهى عن
لحوم الجر الاهلية زمن خيبر ولا يعني نكاح المتعة قال ابن عبد البر وعلى هذا أكثر الناس وقال
البيهقي يشبه أن يكون كما قال لصحة الحديث في أنه صلى الله عليه وسلم رخص فيها بعد ذلك ثم نهى
عنها فلا يتم احتجاج على الا اذا وقع النهي أخيراً لتقوم به الحاجة على ابن عباس وقال أبو عوانة
في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي أنه نهى يوم خيبر عن لحوم الجر وأما المتعة
فسكت عنها وانما نهى عنها يوم الفتح اه والحامل لهؤلاء على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد
زمن خيبر كما أشار اليه البيهقي لكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن علياً لم تبلغه الرخصة فيها يوم
الفتح لوقوع النهي عنها عن قرب كما سيأتي بيانه ويؤيد ظاهر حديث علي ما أخرجه أبو عوانة
وصححه من طريق سالم بن عبد الله أن رجلاً سأل ابن عمر عن المتعة فقال حرام فقال أن فلانا
يقول فيها فقال والله لقد علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمها يوم خيبر وما كما مساقين
قال السهيلي وقد اختلف في وقت تحريم نكاح المتعة فأغرب ما روي في ذلك رواية من قال
في غزوة تبوك ثم رواية الحسن أن ذلك كان في عمرة القضاء والمشهور في تحريمها أن ذلك كان
في غزوة الفتح كما أخرجه مسلم من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه وفي رواية عن الربيع

أخرجها أبو داود أنه كان في حجة الوداع قال ومن قال من الرواة كان في غزوة أوطاس فهو موافق لمن قال عام الفتح اه فتحصل مما أشار إليه ستة مواطن خير ثم مرة القضاء ثم الفتح ثم أوطاس ثم تبوك ثم حجة الوداع وبقي عليه حديثان لأنها وقعت في رواية قد نبت عليها قبل فأما أن يكون ذهل عنها أو تركها عمد الخطار واتها أو لكون غزوة أوطاس وحديث واحدة فأما رواية تبوك فأخرجها اسحق بن راهويه وابن حبان من طريقه من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل بنية الوداع رأى مصابيح وسمع نساء يبكين فقال ما هذا فقالوا يا رسول الله نساء كانوا تمتعوا منهم فقال هدم المتعة النكاح والطلاق والميراث وأخرجها الحازمي من حديث جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غزوة تبوك حتى إذا كنا عند العقبة مما يلي الشام جاءت نسوة قد كاتمت عنا بهن يطفن برحلتنا فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا ذلك له قال فغضب وقام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه ونهى عن المتعة فتوادعنا يومئذ فسميت نية الوداع وأما رواية الحسن وهو البصري فأخرجها عبد الرزاق من طريقه وزاد ما كانت قبلها ولا بعدها وهذه الزيادة منكورة من راويها عمرو بن عبيد وهو ساقط الحديث وقد أخرجها سعيد بن منصور من طريق صحيحة عن الحسن يدون هذه الزيادة وأما غزوة الفتح فثبتت في صحيح مسلم كما قال وأما أوطاس فثبتت في مسلم أيضاً من حديث سلمة بن الأكوع وأما حجة الوداع فوقع عند أبي داود من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه وأما قوله لا مخالفة بين أوطاس والفتح ففيه نظر لأن الفتح كان في رمضان ثم خرجوا إلى أوطاس في شوال وفي سياق مسلم أنهم لم يخرجوا من مكة حتى حرمت ولفظه أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتح فأذن لنا في متعة النساء فخرجت أنا ورجل من قومي فذكر قصة المرأة إلى أن قال ثم استمتعت منها فلم أخرج حتى حرمها وفي لفظه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً بين الركن والباب وهو يقول بمثل حديث ابن عمر وكان تقدم في حديث ابن عمر أنه قال يا أيها الناس اني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة وفي رواية أمرنا بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم نخرج حتى نهانا عنها وفي رواية له أمر أصحابه بالتمتع من النساء فذكر القصة قال فكن معنا ثلاثاً ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقهن وفي لفظ فقال إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة فأما أوطاس فلفظ مسلم رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنها وظاهر الحديثين المغايرة لكون يحتمل أن يكون أطلق على عام الفتح عام أوطاس لتقاربهما ولو وقع في سياقه أنهم تمتعوا من النساء في غزوة أوطاس لما حسن هذا الجمع نعم ويعد أن يقع الاذن في غزوة أوطاس بعد أن يقع التصريح قبلها في غزوة الفتح بأنها حرمت إلى يوم القيامة وإذا تقرر ذلك فلا يصح من الروايات شيء يغير علة الاغزوة الفتح وأما غزوة خيبر وإن كانت طرق الحديث فيها صحيحة ففيها من كلام أهل العلم ما تقدم وأما مرة القضاء فلا يصح الاثرفيها لكونه من مرسل الحسن ومراسيله ضعيفة لأنه كان يأخذ عن كل أحد وعلى تقدير ثبوته فلعله أراد أيام خيبر لأنهم كانوا في سنة واحدة كما في الفتح وأوطاس سواء وأما قصة تبوك فليس في حديث أبي هريرة التصريح بأنهم استمتعوا منهم في تلك الحالة فيحتمل أن يكون ذلك وقع قديماً ثم وقع التوديع منهم حينئذ والنهي أو كان النهي وقع قديماً

فلم يبلغ بعضهم فاستقر على الرخصة فلذلك قرن النهي بالغضب لتقدم النهي في ذلك على أن في
 حديث أبي هريرة مقلاته من رواية مؤمل بن اسمعيل عن عكرمة بن عمار وفي كل منهما مقال
 وأما حديث جابر فلا يصح فانه من طريق عباد بن ~~كثير~~ وهو متروك وأما حجة الوداع فهو
 اختلاف على الربيع بن سبرة والرواية عنه بانها في الفتح أصح وأشهر فان كان حفظه فليس في
 سياق أبي داود سوى مجرد النهي فلعله صلى الله عليه وسلم أراد إعادة النهي ليشيع ويسمعه من
 لم يسمعه قبل ذلك فلم يبق من المواطن كما قلنا صحاح صريحاً سوى غزوة خيبر وغزوة الفتح وفي
 غزوة خيبر من كلام أهل العلم ما تقدم وزاد ابن القيم في الهدى أن الصحابة لم يكونوا يستمعون
 باليهوديات يعني فيقوى أن النهي لم يقع يوم خيبر أو لم يقع هناك نكاح متعة لكن يمكن أن
 يجاب بأن يوم خيبر كانوا يصاهرون الأوس والخزرج قبل الإسلام فيجوز أن يكون هناك من
 نسائهم من وقع التمتع بهن فلا ينهض الاستدلال بما قال قال الماوردي في الحاوي في تعيين
 موضع تحريم المتعة وجهان أحدهما أن التحريم تكرار ليكون أظهر وأشرح حتى يعلمه من لم يكن
 علمه لانه قد يحضر في بعض المواطن من لا يحضر في غيرها والثاني أنها أبيت حرارا ولهذا قال
 في المرة الأخيرة الى يوم القيامة اشارة الى أن التحريم الماضي كان مؤذناً بأن الاباحة تعقبه
 بخلاف هذا فانه تحريم مؤبد لا تعقبه اباحة أصلاً وهذا الثاني هو المعتمد ويرد الأول التصريح
 بالاذن فيها في الموطن المتأخر عن الموطن الذي وقع التصريح فيه بتحريمها كما في غزوة خيبر ثم
 الفتح وقال النووي الصواب أن تحريمها وابطاحتها وقعا مرتين فكانت مباحة قبل خيبر ثم
 حرمت فيها ثم أبيت عام الفتح وهو عام أو طامس ثم حرمت تحريماً مؤبداً قال ولا مانع من تكرير
 الاباحة ونقل غيره عن الشافعي أن المتعة نسخت مرتين وقد تقدم في أوائل النكاح حديث ابن
 مسعود في سبب الاذن في نكاح المتعة وأنهم كانوا اذا غزوا اشتدت عليهم العزبة فأذن لهم في
 الاستمتاع فلعل النهي كان يتكرر في كل موطن بعد الاذن فلما وقع في المرة الأخيرة أنها حرمت
 الى يوم القيامة لم يقع بعد ذلك اذن والله أعلم والحكمة في جمع على بين النهي عن الجروا المتعة أن
 ابن عباس كان يرخص في الامرين معا وسبأ في النقل عنه في الرخصة في الجرا الهلية في أوائل
 كتاب الاطعمة فرد عليه على في الامرين معا وأن ذلك وقع يوم خيبر فاما أن يكون على ظاهره
 وأن النهي عنه ما وقع في زمن واحد واما أن يكون الاذن الذي وقع عام الفتح لم يبلغ عليا القصر
 مدة الاذن وهو ثلاثة أيام كما تقدم والحديث في قصة تبوك على نسخ الجواز في السفر لانه نهى
 عنها في أوائل انشاء السفر مع أنه كان سفراً بعيداً والمشقة فيه شديدة كما صرح به في الحديث في
 توبة كعب وكان علة الاباحة وهي الحاجة الشديدة انتهت من بعد فتح خيبر وما بعدها والله أعلم
 والجواب عن قول السهيلي انه لم يكن في خيبر نساء يستمتع بهن ظاهر مما يثبت من الجواب عن
 قول ابن القيم لم تكن الصحابة يتمتعون باليهوديات وأيضاً يقال كما تقدم لم يقع في الحديث
 التصريح بأنهم استمتعوا في خيبر وانما فيه مجرد النهي فيؤخذ منه أن التمتع من النساء كان
 حلالاً وسبب تحليله ما تقدم في حديث ابن مسعود حيث قال كأن غزوا وليس لنا شيء ثم قال
 فرخص لنا أن نتكح المرأة بالثوب فأشار الى سبب ذلك وهو الحاجة مع قلة الشيء وكذا في
 حديث سهل بن سعد الذي أخرجه ابن عبد البر بلفظ انما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في

المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها فلما اقتضت خبير وسع عليهم من المال ومن السبي
فناسب النهي عن المتعة لارتفاع سبب الإباحة وكان ذلك من تمام شكر نعمة الله على التوسعة
بعد الضيق أو كانت الإباحة إنما تقع في المغازي التي يكون في المسافة إليها بعد ومشتة وخير
بخلاف ذلك لأنها بقرب المدينة فوقع النهي عن المتعة فيها إشارة إلى ذلك من غير تقدم إذن فيها
ثم لما عادوا إلى سفرة بعيدة المدة وهي غزاة الفتح وشقت عليهم العزوبة أذن لهم في المتعة لكن
مقيدين بثلاثة أيام فقط دفعا للحاجة ثم نهاهم بعد انقضائها عنها كما سأتى من رواية سلمة وهكذا
يجاب عن كل سفرة ثبت فيها النهي بعد الأذن وأما حجة الوداع فالذي يظهر أنه وقع فيها النهي
مجرد أن ثبت الخبر في ذلك لأن الصحابة حجوا فيها بنسائهم بعد أن وسع عليهم فلم يكونوا في شدة
ولا طول عزبة ولا فخر حديث سيرة راويه هو من طريق ابنه الربيع عنه وقد اختلف عليه
في تعيينها والحديث واحد في قصة واحدة فتعين الترجيح والطريق التي أخرجها مسلم مصرحة
بانها في زمن الفتح أرجح فتعين المصير إليها والله أعلم الحديث الثاني (قوله عن أبي جرة) هو
الضبي بالجيم والراورأيته بخط بعض من شرح هذا الكتاب بالمهملة والزاي وهو تعجيف (قوله
سمعت ابن عباس يستل) بضم أوله (قوله فرخص) أي فيها وثبتت في رواية الاسماعيلي (قوله
فقال له مولى له) لم أقف على اسمه صريحا وأظنه مكرمه (قوله إنما ذلك في الحال الشديد وفي
النساء قلته أو نحوه) في رواية الاسماعيلي إنما كان ذلك في الجهاد والنساء قليل (قوله فقال ابن
عباس نعم) في رواية الاسماعيلي صدق وعند مسلم من طريق الزهري عن خالد بن المهاجر وأبو
أبي عمرة الانصاري قال رجل يعني لابن عباس وصرح به البيهقي في روايته إنما كانت يعني
المتعة رخصة في أول الاسلام لمن اضطر إليها كالميتة والدم ولحم الخنزير ويؤيده ما أخرجه
الخطابي والفاكهى من طريق سعيد بن جبيرة قال قلت لابن عباس لقد سارت بقسيالك الركب
وقال فيها الشعراء يعني في المتعة فقال والله ما بهذا أفقت وما هي الا كالميتة لا تحل الا للمضطر
وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة وزاد في آخره ألا إنما هي كالميتة والدم ولحم
الخنزير وأخرجه محمد بن خلف المعروف بوكيع في كتاب الغرر من الاخبار بإسناد أحسن منه
عن سعيد بن جبيرة بالقصة لكن ليس في آخره قول ابن عباس المذكور وفي حديث سهل بن سعد
الذي أشرت إليه قريبا نحوه فهذه أخبار تقوى بعضها ببعض وحاصلها أن المتعة إنما رخص
فيها بسبب العزبة في حال السفر وهو وافق حديث ابن مسعود الماضي في أوائل النكاح وأخرج
البيهقي من حديث أبي ذر بإسناد حسن إنما كانت المتعة لحرينا وخوفنا وأما ما أخرجه
الترمذي من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس قال إنما كانت المتعة في أول الاسلام كان
الرجل يقدم البلديس له فيها معرفة في تزوج المرأة بقدر ما يقيم فتحفظ له متاعه فإسناده ضعيف
وهو شاذ يخالف لما تقدم من علة إباحتها الحديث الثالث (قوله قال عمرو) هو ابن دينار في
رواية الاسماعيلي من طريق ابن أبي الوزير عن سفيان عن عمرو بن دينار وهو غريب من حديث
ابن عينة قل من رواه من أصحابه عنه وإنما أخرجه البخاري مع كونه معنعنا لوروده عن عمرو
ابن دينار من غير طريق سفيان نبه على ذلك الاسماعيلي وهو كما قال قد أخرجه مسلم من طريق
شعبة وروح بن القاسم وأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج كلهم عن عمرو (قوله عن الحسن

حدثنا شعبة عن أبي جرة
قال سمعت ابن عباس يستل
عن متعة النساء فرخص
فقال له مولى له إنما ذلك
في الحال الشديد وفي
النساء قلته أو نحوه فقال ابن
عباس نعم * حدثنا علي
حدثنا سفيان قال عمرو عن
الحسن

ابن محمد) أي ابن علي بن أبي طالب ووقع في رواية ابن جريج الحسن بن محمد بن علي وهو الماضي ذكره في الحديث الأول وفي رواية شعبة المذكورة عن عمرو سمعت الحسن بن محمد (قوله عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع) في رواية روح بن القاسم تقديم سلمة على جابر وقد أدرتهما الحسن بن محمد جميعا لكن روايته عن جابر أشهر (قوله كافي جيش) لم أقف على تعيينه لكن عند مسلم من طريق أبي العيمس عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أو طاس في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها * (تنبيه) ضبط جيش في جميع الروايات بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها مجمة وحكى الكرماني أن في بعض الروايات حين بالمهملة ونونين باسم مكان الوقعة المشهورة ولم أقف عليه (قوله فأنا نار رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم أقف على اسمه لكن في رواية شعبة خرج علينا من أدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فيشبه أن يكون هو بلال (قوله أنه قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا) زاد شعبة في روايته يعني متعة النساء وضبط فاستمتعوا بفتح المثناة وكسرها بلفظ الأمر و بلفظ الفعل الماضي وقد أخرج مسلم حديث جابر من طرق أخرى منها عن أبي نضرة عن جابر أنه سئل عن المتعة فقال فعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن طريق عطاء عن جابر استمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وأخرج عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير سمعت جابرا نحوه وزاد حتى نهى عنها عمر في شأن عمرو بن حريث وقصة عمرو بن حريث أخرجها عبد الرزاق في مصنفه بهذا الإسناد عن جابر قال قدم عمرو بن حريث الكوفة فاستمتع بمولاه فأقى بها عمرو وحبل فساءله فاعترف قال فذلك حين نهى عنها عمر قال البيهقي في رواية سلمة ابن الأكوع التي حكيناها عن تخريج مسلم ثم نهى عنها ضبطناه نهى بفتح النون ورأيت في رواية معتمدة أنها بالالف قال فان قيل بل هي بضم النون والمراد بالنهي في حديث سلمة عمر كافي حديث جابر قلنا هو محتمل لكن ثبت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها في حديث الربيع ابن سبرة بن معبد عن أبيه بعد الأذن فيه ولم نجد عنه الأذن فيه بعد النهي عنه فنهى عمر موافق لنهي صلى الله عليه وسلم (قلت) وتماه أن يقال لعل جابرا ومن نقل عنه استمرارهم على ذلك بعده صلى الله عليه وسلم إلى أن نهى عنها عمر لم يبلغهم النهي ومما يستفاد أيضا أن عمر لم ينه عنها اجتهادا وانما نهى عنها مستندا إلى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وقع التصريح عنه بذلك فيما أخرجه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن حفص عن ابن عمر قال لما ولي عمر خطب فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثا ثم حرّمها وأخرج ابن المنذر والبيهقي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال صعد عمر المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال رجال ينكحون هذه المتعة بعد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وفي حديث أبي هريرة الذي أشرت إليه في صحيح ابن حبان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هدم المتعة النكاح والطلاق والعدة والميراث وله شاهد صحيح عن سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي * الحديث الرابع تقدمت له طريق في الذي قبله (قوله وقال ابن أبي ذئب الخ) وصله الطبراني والاسماعيلي وأبو نعيم من طرق عن ابن أبي ذئب (قوله إيمان رجل وامرأة توافقا فعشرة ما بينهما ثلاث ليال) وقع في رواية المستقلى بعشرة بالموحدة المكسورة بدل الفاء المفتوحة وبالفاء أصح وهي رواية

ابن محمد عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع قال كافي جيش فأنا نار رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنه قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا وقال ابن أبي ذئب حدثني إياس ابن سلمة بن الأكوع عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إيمان رجل وامرأة توافقا فعشرة ما بينهما ثلاث ليال

الاسماعيلي وغيره والمعنى أن اطلاق الاجل محمول على التقييد بثلاثة أيام بلياليهن (قوله فان أحبا) أي بعد انقضاء الثلاث (أن يتزايد) أي في المدة بمعنى تزايداً ووقع في رواية الاسماعيلي التصريح بذلك وكذا في قوله أن يتناركا أي يتفارقا تناركا وفي رواية أبي نعيم أن يتناقضا تنافضا والمراد به التفارق (قوله فما أدري أشئ) كان لنا خاصة أم للناس عامة (ووقع في حديث أبي ذر التصريح بالاختصاص أخرجه البيهقي عنه قال انما أحلت لنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متعة النساء ثلاثة أيام ثم نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وقد بينه على عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه منسوخ) يريد بذلك تصريح على عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عنها بعد الاذن فيها وقد بسطناه في الحديث الاول وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن علي قال نسخ رمضان كل صوم ونسخ المتعة الطلاق والعدة والميراث وقد اختلف السلف في نكاح المتعة قال ابن المنذر جاء عن الاوائل الرخصة فيها ولا أعلم اليوم أحدا يجيزها الا بعض الرافضة ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله وقال عياض ثم وقع الاجماع من جميع العلماء على تحريمها الا الروافض وأما ابن عباس فروى عنه أنه أباحها وروى عنه أنه رجع عن ذلك قال ابن بطال روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس إباحة المتعة وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة وإجازة المتعة عنه أصح وهو مذهب الشيعة قال وأجمعوا على أنه متى وقع الآن أبطل سواء كان قبل الدخول أم بعده الا قول زفرانه جعلها كالشروط الفاسدة ويردّه قوله صلى الله عليه وسلم فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها (قلت) وهو في حديث الربيع بن سبرة عن أبيه عندهم سلم وقال الخطابي تحريم المتعة كالاجماع الا عن بعض الشيعة ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المختلفات الى علي وآل بيته فقد صرح عن علي أنها نسخت ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال هي الزنا بعينه قال الخطابي ويحكى عن ابن جريج جوازها اهـ وقد نقل أبو عوانة في صحيحه عن ابن جريج أنه رجع عنها بعد أن روى بالبصرة في إباحتها ثمانية عشر حديثا وقال ابن دقيق العيد ما حكمه بعض الخنفية عن مالك من الجواز خطأ فقد بالغ المالكية في منع النكاح المؤقت حتى أبطلوا توقيت الحل بسببه فقالوا لو علق على وقت لا بد من مجيئه وقع الطلاق الآن لانه توقيت للحل فيكون في معنى نكاح المتعة قال عياض وأجمعوا على أن شرط البطلان التصريح بالشروط فلونوى عند العقد أن يفارق بعد مدة صح نكاحه الا الاوزاعي فأبطله واختلفوا هل يحمدنا كح المتعة أو يعزى على قولين مأخذهما أن الاتفاق بعد الخلاف هل يرفع الخلاف المتقدم وقال القرطبي الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحة المتعة لم يطل وأنه حرم ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها الا من لا يلتفت اليه من الروافض وجرم جماعة من الأئمة بتفرد ابن عباس بإباحتها فهي من المسئلة المشهورة وهي بذرة المخالف ولكن قال ابن عبد البر أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن على إباحتها ثم اتفق فقهاء الامصار على تحريمها وقال ابن حزم ثبت على إباحتها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن مسعود ومعاوية وأبو سعيد وابن عباس وسلمة ومعبدا بن أمية بن خلف وجابر وعمر بن حريث ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر الى قرب آخر خلافة عمر قال ومن التابعين طاوس وسعيد بن جبير وعطاء وسائر فقهاء مكة (قلت) وفي جميع ما أطلقه نظراً ما ابن

فان أحبا أن يتزايد أو يتناركا
تناركا فما أدري أشئ كان
لنا خاصة أم للناس عامة
قال أبو عبد الله وقد بينه
على عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه منسوخ

مسعود فسندده فيه الحديث الماضي في أوائل النكاح وقد بينت فيه ما نقله الاسماعيلي من الزيادة فيه المصروفة عنه بالتحريم وقد أخرجه أبو عوانة من طريق أبي معاوية عن اسمعيل بن أبي خالد في آخره ففعلنا ثم ترك ذلك وأما معاوية فأخرجه عبد الرزاق من طريق صفوان بن يعلى بن أمية أخبرني يعلى بن معاوية استمتع بأمرأة بالطائف واسناده صحيح لكن في رواية أبي الزبير عن جابر عند عبد الرزاق أيضاً أن ذلك كان قديماً ولفظه استمتع معاوية بمقدمه الطائف بمولاة لبني الحضرمي يقال لها معانة قال جابر ثم عاشت معانة إلى خلافة معاوية فكان يرسل إليها بجايزة كل عام وقد كان معاوية متبعاً لعمر مقتدياً به فلا يشك أنه عمل بقوله بعد التهنيتي ومن ثم قال الطحاوي خطب عرفني عن المتعة ونقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليه ذلك منكر وفي هذا دليل على متابعتهم له على ما نهى عنه وأما أبو سعيد فأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أن عطاء قال أخبرني من شئت عن أبي سعيد قال لقد كان أحدنا يستمتع على القدح سويقاً وهذا مع كونه ضعيفاً للجهل بأحد رواياته ليس فيه التصريح بأنه كان بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأما ابن عباس فتقدم النقل عنه والاختلاف هل يرجع أولاً وأما سلمة ومعبدة فقصةهما واحدة اختلف فيها هل وقعت لهذا أولها فروي عبد الرزاق بسند صحيح عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال لم يرع عمر الأم أراك قد خرجت حبلي فساألها عن فقالت استمتع بي سلمة بن أمية وأخرج من طريق أبي الزبير عن طاوس فسماه معبد بن أمية وأما جابر فسندده قوله فعلناها وقد بينته قبل ووقع في روايته أبي نصر عن جابر عند مسلم فنهانا عمر فلم تفعله بعد فان كان قوله فعاننا يعم جميع الصحابة فقله ثم لم نعد يعم جميع الصحابة فيكون اجماعاً وقد ظهر أن مستنده الأحاديث الصحيحة التي بينها وأما عمرو بن حريث وكذا قوله رواه جابر عن جميع الصحابة فمجيبة وإنما قال جابر فعلناها وذلك لا يقتضي تعميم جميع الصحابة بل يصدق على فعل نفسه وحده وأما ما ذكره عن التابعين فهو عند عبد الرزاق عنهم بأسانيد صحيحة وقد ثبت عن جابر عند مسلم فعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نهانا عمر فلم نفعلها فهذا برده جابراً فيمن ثبت على تحليلها وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بتحريمها لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم أمها حرام إلى يوم القيامة قال فأمناب هذا القول نسخ التحريم والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح قال ابن المنبر في الحاشية من لطائف البخاري أنه لما علم الخصوصية في قصة الواهبة استنبط من الحديث ما لا خصوصية فيه وهو جواز عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح رغبة في صلاحه فيجوز لها ذلك وإذا رغب فيها تزوجها بشرطه (قوله) حدثنا مرحوم زاد أبو ذر بن عبد العزيز بن مهران وهو بصري وولي آل أبي سفيان ثقة مات سنة سبع وثمانين ومائة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد أوردته عنه في كتاب الأدب أيضاً وذكر البراز أنه تفرد به عن ثابت (قوله) وعنده ابنته (قوله) لم أقف على اسمها وأظنها أمينة بالتصغير (قوله) جاءت امرأة (قوله) لم أقف على تعيينها وأشبه من رأيت بقصتها من تقدم ذكر اسمهن في الواهبات لبني بنت قيس بن الخطيم ويظهر لي أن صاحبة هذه القصة غير التي في حديث سهل (قوله) واسوأتاه واسوأتاه أصل السوء وهي بفتح المهملة وسكون الواو بعدها همزة الفعل القبيحة وتطلق على الفرج والمراد هنا الأول والالف للنسبة والهاء للمسكت ثم ذكر المصنف

* (باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح) * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا مرحوم قال سمعت ثابتاً البناني قال كنت عند أنس وعنده ابنته قال أنس جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تعرض عليه نفسها قالت يا رسول الله ألبني حاجة فقالت بنت أنس ما أقبل حياها واسوأتاه واسوأتاه قال هي خير منك رغبت في النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت عليه نفسها * حدثنا سعد ابن أبي مريم حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد أن امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رجل يا رسول الله تزوجنيها فقال ما عندك قال ما عندي شيء قال اذهب فالتمس ولو خاتماً من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئاً ولا خاتماً من حديد ولكن هذا أزارى ولها نصفه قال سهل وماله رداء فقال النبي صلى الله عليه وسلم وما تصنع بأزارك أن لبسته لم يكن عليها منه شيء

وان لبسته لم يكن عليك منه شيء فجلس الرجل حتى اذا طال مجلسه قام فراه النبي صلى الله عليه وسلم فدعاه اودعي له فقال له ماذا معك من القرآن فقال له معي سورة كذا وسورة كذا لسور يعددها فقال النبي صلى الله عليه وسلم املكها كلها بجامعك من القرآن * (باب عرض الانسان ابنته أو أخته على أهل الخير) * حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا ابراهيم بن سعد عن صالح ابن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يحدث أن عمر بن الخطاب حين تأيت حفصة بنت عمر من خنيس بن حذافة السهمي وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فتوفي بالمدينة فقال عمر بن الخطاب أتيت عثمان فعرضت عليه حفصة فقال سأنظر في أمرى فلبثت ليالي ثم لقيني فقال قد بدد لي أن لا أتزوج يوحى هذا

حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة مطولا وسيأتي شرحه بعد ستة عشر بابا وفي الحديثين جواز عرض المرأة نفسها على الرجل وتعريفه رغبته فيها وأن لا غضاضة عليها في ذلك وأن الذي تعرض المرأة نفسها عليه بالاختيار لكن لا ينبغي أن يصرح لها بالرد بل يكفي السكوت وقال المهلب فيه أن على الرجل أن لا ينكحها الا اذا وجد في نفسه رغبة فيها ولذلك صعد النظر فيها وصوبه انتهى وليس في القصة دلالة لما ذكره قال وفيه جواز سكوت العالم ومن سئل حاجة اذا لم يرد الا سعاف وأن ذلك ألين في صرف السائل وأآدب من الرد بالقول ﴿ (قوله باب عرض الانسان ابنته أو أخته على أهل الخير) أورده عرض البنت في الحديث الأول وعرض الاخت في الحديث الثاني (قوله حين تأيت) بهمة مفتوحة وتحتانية ثقيلة أي صارت أيا وهي التي يموت زوجها أو تبين منه وتنتقض عدتها وأكثر ما تطلق على من مات زوجها وقال ابن بطال العرب تطلق على كل امرأة لا زوج لها وكل رجل لا امرأته أي ازا في المشارق وان كان بكرا وسيأتي مزيد هذا في باب لا ينكح الاب وغيره البكر ولا الثيب الا برضاها (قوله من خنيس) بخاء معجمة ونون وسين مهملة مصغر (قوله ابن حذافة) عند أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب وهي رواية يونس عن الزهري ابن حذافة أو حذيفة والصواب حذافة وهو أخو عبد الله بن حذافة الذي تقدم ذكره في المغازي ومن الرواة من فتح أول خنيس وكسر ثانيه والاول هو المشهور بالتصغير وعند معمر كالاول لكن بخاء مهملة وموحدة وشين معجمة وقال الدارقطني اختلف على عبد الرزاق فروى عنه على الصواب وروى عنه بالشك (قوله وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية معمر كاسيأتي بعد أبواب من أهل بدر (قوله فتوفي بالمدينة) قالوا مات بعد غزوة أحد من جراحة أصابته بها وقيل بل بعد بدر وعلله أولى فانهم قالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها بعد خمسة وعشرين شهرا من الهجرة وفي رواية بعد ثلاثين شهرا وفي رواية بعد عشرين شهرا وكانت أحد بعد بدر بأكثر من ثلاثين شهرا ولكنه يصح على قول من قال بعد ثلاثين على الغاء الكسر وجزم ابن سعد بأنه مات عقب قدوم النبي صلى الله عليه وسلم من بدر وبه جزم ابن سيد الناس وهو قول ابن عبد البر انه شهد أحدًا ومات من جراحة بها وكانت حفصة أسن من أخيهما عبد الله فانها ولدت قبل البعثة بخمسة سنين وعبد الله ولد بعد البعثة ثلاث أو أربع (قوله فقال عمر بن الخطاب) أعاد ذلك لوقوع الفصل والافقوله أولا ان عمر بن الخطاب لا بد له من تقدير قال ووقع في رواية معمر عند النسائي وأحمد عن ابن عمر عن عمر قال تأيت حفصة (قوله أتيت عثمان فعرضت عليه حفصة فقال سأنظر في أمرى الى ان قال قد بدد لي أن لا أتزوج) هذا هو الصحيح ووقع في رواية ربيعي بن حراش عن عثمان عند الطبري وصححه هو والحاكم أن عثمان خطب الى عمر بقرعة فبذل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلما راح اليه عمر قال يا عمر ألا أدلك على ختن خير من عثمان وأدل عثمان على ختن خير منك قال نعم يا بني الله قال تزوجني بنتك وأنزوج عثمان بنتي قال الحافظ الضياء اسناده لا بأس به لكن في الصحيح أن عمر عرض على عثمان حفصة فرد عليه قد بدد لي أن لا أتزوج (قلت) أخرج ابن سعد من مرسل الحسن نحو حديث ربيعي ومن مرسل سعيد بن المسيب أنهم من زاده في آخره فخار الله لهما جميعا ويحتمل في الجمع بينهما أن يكون عثمان خطب أولا الى عمر فردده كما في رواية ربيعي

وسبب رده يحتمل أن يكون من جهتها وهي أنها لم ترغب في التزوج عن قرب من وفاة زوجها
ويحتمل غير ذلك من الأسباب التي لا غضاضة فيها على عثمان في رد عمر له ثم لما ارتفع السبب بادر
عمر فعرضها على عثمان رعايته لظاهرة كما في حديث الباب ولعل عثمان بلغه ما بلغ أبا بكر من ذكر
النبي صلى الله عليه وسلم لها فاصنع كما صنع من ترك إفشاء ذلك ورد على عمر بحميل ووقع في
رواية ابن سعد فقال عثمان ما لي في انفساء من حاجة وذكر ابن سعد عن الواقدي بسنده أن عمر
عرض حفصة على عثمان حين توفيت رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان يومئذ يريد
أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم (قالت) وهذا مما يؤيد أن موت خنيس كان بعد بدر فإن رقية
ماتت ليلا وبدر وتختلف عثمان عن بدر لا ترضيها وقد أخرج اسحق في مسنده وابن سعد من
مرسل سعيد بن المسيب قال تأيت حفصة من زوجها وأيم عثمان من رقية فمر عمر بعثمان وهو
حزين فقال هل لك في حفصة فقد انقضت عدتها من فلان واستشكل أيضا بأنه لو كان مات بعد
أحد الزمان أن لا تنقض عدتها إلا في سنة أربع وأجيب باحتمال أن تكون وضعت عقب وفاته
ولو سقطا فحلت (قوله سأظرفي أمرى) أي أتفكر ويستعمل النظر أيضا بمعنى الرأفة لكن
تعديته باللام وجمعى الرؤية وهو الأصل ويعدي بالي وقد يأتي بغير صلة وهو بمعنى الانتظار
(قوله قال عمر فلقت أبا بكر) هذا يشعر بأنه عقب رد عثمان له بعرضها على أبي بكر (قوله
فصمت أبو بكر) أي سكت وزناومعنى وقوله بعد ذلك فلم يرجع إلى شيئا كما يدل رفع الجواز
لاحتمال أن يظن أنه صمت زمانا ثم تكلم وهو بفتح الياء من يرجع (قوله وكنت أوجد عليه)
أي أشد موجودة أي غضبا على أبي بكر من غضبي على عثمان وذلك لامرين أحدهما ما كان
بينهما من أكيد المودة ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان آخى بينهما وأما عثمان فلهل كان تقدم
من عمر رده فلم يعتب عليه حيث لم يجبه لما سبق منه في حقه والناسي لكون عثمان أجابه أولا ثم
اعتذر له ثانيا ولكون أبي بكر لم يعد عليه جوابا ووقع في رواية ابن سعد فغضب على أبي بكر
وقال فيها كنت أشد غضبا حين سكت عنى على عثمان (قوله لقد وجدت على) في رواية
الكشيبي لعلى وجدت وهي أوجه (قوله فلم أرجع) بكسر الجيم أي أعد عليك الجواب
(قوله إلا أنى كنت علت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكرها) في رواية ابن سعد فقال أبو
بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان ذكرها شيئا وكان سرا (قوله فلم أكن لأفشي سر
رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية ابن سعد وكرهت أن أفشي سر رسول الله صلى الله
عليه وسلم (قوله ولو تركها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلتها) في رواية معمر المذكورة
نكحتها وفيه أنه لو لا هذا العذر لقبلتها فيسبغ فادمنه عذره في كونه لم يقبل كما قال عثمان قد
بدى أن لا أتزوج وفيه فضل كتمان السر فإذا أظهره صاحبه ارتفع الخرج عن سمعه وفيه
عتاب الرجل لا خيمه وعتبه عليه واعتذاره إليه وقد جبلت الطباع البشرية على ذلك ويحتمل
أن يكون سبب كتمان أبي بكر ذلك أنه خشي أن يبدل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
لا يتزوجها فيقع في قلب عمر انكسار ولعل اطلاع أبي بكر على أن النبي صلى الله عليه وسلم قصد
خطبة حفصة كان بإخباره صلى الله عليه وسلم ما على سبيل الاستشارة وأمال أنه كان لا يكتف
عنه شيئا مما يريده حتى ولا ما في العادة عليه غضاضة وهو كون ابنته عائشة عنده ولم يمنعه ذلك من

قال عمر فلقت أبا بكر الصديق
فقلت ان شئت زوجتك
حفصة بنت عمر فصمت أبو
بكر فلم يرجع إلى شيئا وكنت
أوجد عليه منى على عثمان
فلبت ليالى ثم خطبها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فأنكحها إياه فلقيني أبو
بكر فقال لقد وجدت على
حين عرضت على حفصة فلم
أرجع اليك شيئا قال عمر قلت
ثم قال أبو بكر فانه لم يعنى
أن أرجع اليك فيما عرضت
على إلا أنى كنت علت أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قد ذكرها فلم أكن
لأفشي سر رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولو تركها
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قبلتها * حدثنا قتيبة
حدثنا الليث عن يزيد بن أبي
حبيب عن عراك بن مالك
أن زينب بنت أبي سلمة
أخبرته أن أم حبيبة قالت
لرسول الله صلى الله عليه
وسلم أنا قد تحدثنا أنك ناكح
درة بنت أبي سلمة فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم أعل
ثم سلمة لولم أنكح أم سلمة
ما حلت لي أن أبأها أخى من
الرضا

اطلاعه على ما يريد لئلا يوقعه بما يشاره ايامه على نفسه ولهذا اطلع أبو بكر على ذلك قبل اطلاقه عن الذي يقع الكلام معه في الخطبة ويؤخذ منه ان الصغير لا ينبغي له أن يخاطب امرأة أراد الكبير أن يتزوجها ولولم تقع الخطبة فضلا عن الركون وفيه الرخصة في تزويج من عرض النبي صلى الله عليه وسلم بخطبتها أو أراد أن يتزوجها القول الصديق لو تركها قبلتها وفيه عرض الانسان بنته وغيرها من مولياته على من يعتقد خيره وصلاحه لما فيه من النفع العائد على المعروضة عليه وانه لا احتياج في ذلك وفيه انه لا بأس بعرضها عليه ولو كان متزوجا لان أبا بكر كان حينئذ متزوجا وفيه ان من حلف لا يفشي سر فلان فافشى فلان سر نفسه ثم تحدث به الخالف لا يحدث لان صاحب السر هو الذي أفشاه فلم يكن الافشاء من قبل الخالف وهذا بخلاف ما لو حدث واحد آخر بشيء واستخطفه ليكتمه فلم يقيه رجل فذكر له أن صاحب الحديث حدثه بمثل ما حدثه به فأظهر التعجب وقال ما ظننت انه حدث بذلك غيري فان هذا يحدث لان تخليفه وقع على انه يكتم انه حدثه وقد أفشاه وفيه ان الاب لا يخاطب اليه بنته التي لا يخاطب اليه البكر ولا يخاطب اليه نفسها كذا قال ابن بطال وقوله لا تخاطب اليه نفسها ليس في الخبر ما يدل عليه قال وفيه أنه يزوج بنته التي من غير أن يستأمرها اذا علم أنها لا تكره ذلك وكان الخاطب كفوا لها وليس في الحديث تصريح بالقي المذكور الا أنه يؤخذ من غيره وقد ترجم له النسائي انكاح الرجل بنته الكبيرة فان أراد بالارضالم يخالف القواعد وان أراد بالاجبار فقد يمنع والله أعلم ثم ذكر المصنف طرفا من حديث أم حبيبة في قصة بنت أم سلمة وقد تقدم شرحه قريبا ولم يذكر فيه هنا مقصود الترجمة استغناء بالاشارة اليه وهو قولها أنكح أختي بنت أبي سفيان والله أعلم **(قوله)** قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم علم الله الآية الى قوله غفور حلیم) كذا لا كثر وحذف ما بعداً كنتم من رواية أبي ذر ووقع في شرح ابن بطال سياق الآية والتي بعدها الى قوله أجله الآية قال ابن التين تضمنت الآية أربعة أحكام اثنان مباحان التعريض والا كنان واثنان ممنوعان النكاح في العدة والمواعدة فيها **(قوله)** أضرتم في أنفسكم وكل شيء صننته وأضرتمه فهو مكسوف) كذا الجمع وعند أبي ذر بعده الى آخر الآية والتفسير المذكور لابي عبيدة **(قوله)** وقال لي طلق) هو ابن غنم ففتح المجمة وتشديد الون **(قوله)** عن ابن عباس فيما عرضتم) أي انه قال في تفسير هذه الآية **(قوله)** يقول اني أريد التزويج الخ) وهو تفسير للتعريض المذكور في الآية قال الزمخشري التعريض أن يذكر المتكلم شيئا يدل به على شيء لم يذكره وتعقب بأن هذا التعريف لا يخرج الجواز وأجاب سعد الدين بأنه لم يقصد التعريف ثم حقق التعريض بأنه ذكر شيء مقصود بلفظ حقيق أو مجازي أو كافي ليدل به على شيء آخر لم يذكر في الكلام مشل أن يذكر المجيء للتسليم ومراده التقاضي فالسلام مقصوده والتقاضي عرض أي أميل اليه الكلام عن عرض أي جانب واستازن الكتابة فلم يشتمل على جميع أقسامها والحاصل انهما يجتمعان ويفترقان فمثل جئت لاسلم عليك كناية وتعريض ومثل طويل النجاد كناية لا تعريض ومثل آذيتني فستعرف خطابا لغير المؤذي تعريض بتمديد المؤذي لا كناية انتهى لمخا وهو تحقيق بالغ **(قوله)** ولوددت انه يسر) بضم التحتية وفتح أخرى مثلها بعدد ها وفتح المهملة وفي رواية الكشميهني يسر تحتانية واحدة

(باب قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم علم الله الآية الى قوله غفور حلیم)
 كنتم أضرتم في أنفسكم
 وكل شيء صننته وأضرتمه
 فهو مكسوف وقال لي طلق
 حدثنا زائدة عن منصور
 عن مجاهد عن ابن عباس
 فيما عرضتم به من خطبة
 النساء يقول اني أريد
 التزويج ولوددت انه يسر
 لي امرأة صالحة

وكسر المهملة وهكذا اقتصر المصنف في هذا الباب على حديث ابن عباس الموقوف وفي الباب حديث صحيح مرفوع وهو قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس اذا حلت فاذا نيتي وهو عند مسلم وفي لفظ لا تفوتينا بنفسك أخرجه أبو داود واتفق العلماء على ان المراد من هذا الحكم من مات عنها زوجها واختلفوا في المعتدة من الطلاق البائن وكذا من وقف نكاحها وأما الرجعية فقال الشافعي لا يجوز لاحد أن يعرض لها بالخطبة فيها والحاصل ان التصريح بالخطبة حرام لجميع المعتدات والتعريض مباح للأولى حرام في الأخيرة مختلف فيه في البائن (قوله وقال القاسم) يعني ابن محمد (انك على كريمة) أي يقول ذلك وهو تفسير آخر للتعريض وكلاهما مثله ولهذا قال في آخره أو نحو هذا وهذا الاثر وصله مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه انه كان يقول في قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أن يقول الرجل للمرأة وهي في عدتها من وفاة زوجها انك الى آخره وقوله في الامثلة اني فيك لراغب يدل على ان تصريحه بالرغبة فيها لا يمتنع ولا يكون صريحا في خطبتها حتى يصرح بمعلق الرغبة كان يقول اني في نكاحك لراغب وقد نص الشافعي على ان ذلك من صور التعريض أعنى ما ذكره القاسم وأما ما مثلت به فحكى الرواي في فيه زوجها وعبر انووي في الروضة بقوله رب راغب فيك فأوهم انه لا يصرح بالرغبة مطلقا وليس كذلك وأخرج البيهقي من طريق مجاهد من صور التصريح لا تسبقني بنفسك فاني ناكحك ولولم يقل فاني ناكحك فهو من صور التعريض لحديث فاطمة بنت قيس كما بينته قريبا وقد ذكر الرافي من صور التصريح لا تفوق على نفسك وتعقبوه وروى الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل عن عمته سكينه قالت استأذن علي أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ولم تنقض عدتي من مهلك زوجي فقال قد عرفت قرأتني من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي وموضعي في العرب فقلت غفر الله لك يا أبا جعفر أنت رجل يؤخذ عنك خطبتي في عدتي قال انما أخبرتك بقرايتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي (قوله وقال عطاء يعرض ولا يوح) أي لا يصرح يقول ان لي حاجة وأبشري (قوله نافقة) بنون وفاء وفاق أي رانجة بالتحمانية والجيم (قوله ولا تعد شيئا) بكسر المهملة وتخفيف الدال وأثر عطاء هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه مرفقا وأخرجه الطبري من طريق ابن المبارك عن ابن جريج قال قلت لعطاء كيف يقول الخاطب قال يعرض تعريضا ولا يوح بشيئ فذكر مثله الى قوله ولا تعد شيئا (قوله وان واعدت رجلا في عدتها ثم نكحها) أي تزوجها (بعد) أي عند انقضاء العدة (لم يفرق بينهما) أي لم يقدح ذلك في صحة النكاح وان وقع الاثم وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عقب أثر عطاء قال وبلغني عن ابن عباس قال خير لك أن تفارقها واختلف فممن صرح بالخطبة في العدة لكن لم يعقد الا بعد انقضائها فقال مالك يفارقها دخل بها ولم يدخل وقال الشافعي صح العقد وان اركب النهي بالتصريح المذكور لاختلاف الجهة وقال المهلب عله المص من التصريح في العدة أن ذلك ذريعة الى الواقعة في العدة التي هي محبوسة فيها على ماء الميت أو المطلق انتهى وتعقب بان هذه العلة تصلح أن تكون لمنع العقد لا لجزء التصريح الا أن يقال التصريح ذريعة الى العقد والعقد ذريعة الى الوقاع وقد اختلفوا في الوقع العقد في العدة ودخل فاتفقوا على انه يفرق بينهما وقال مالك والليث والاوزاعي

وقال القاسم يقول انك على كريمة وان فيك لراغب وان الله لسائق اليك خيرا أو نحو هذا وقال عطاء يعرض ولا يوح يقول ان لي حاجة وأبشري وأنت بحمد الله نافقة وتقول هي قد أسمع ما أقول ولا تعد شيئا ولا يواعد وليا بغير علمها وان واعدت رجلا في عدتها ثم نكحها يعدل يفرق بينهما

لا يحل له نكاحها بعد وقال الباقر بن بل يحل له اذا انقضت العدة ن يتزوجها اذا شاء (قوله وقال الحسن لا تواعدوهن سر الزنا) وصله عبد بن حميد من طريق عمران بن حدير عنه بلنظفه وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال هو الفاحشة قال قتادة قوله سر أي لا تأخذ عهدا في عدتها أن لا تتزوج غيره وأخرجه اسمعيل القاضي في الاحكام وقال هذا أحسن من قول من فسر الزنا لان ما قبل الكلام وما بعده لا يدل عليه ويجوز في اللغة أن يسمى الجماع سرا فلذلك يجوز اطلاقه على العقد ولا شك أن المواعدة على ذلك تزيد على التعريض المأذون فيه واستدل بالآية على أن التعريض في القذف لا يوجب الحد لان خطبة المعتدة حرام وفرق فيها بين التصريح والتعريض فمنع التصريح وأجيز التعريض مع ان المقصود مفهوم منها فما فكذلك يفرق في ايجاب حد القذف بين التصريح والتعريض واعترض ابن بطل فقال يلزم الشافعية على هذا أن يقولوا باباحة التعريض بالقذف وهذا ليس بلازم لان المراد أن التعريض دون النصريح في الافهام فلا يلتحق به في ايجاب الحد لان الذي يعرض أن يقول لم أورد القذف بخلاف المصرح (قوله ويذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب أجله انتضاء العدة) وصله الطبري من طريق عطاء الخراساني عن ابن عباس في قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله يقول حتى تنقضي العدة (قوله ما) النظر الى المرأة قبل (التزويج) استنبط البخاري جواز ذلك من حديثي الباب لكون التصريح الوارد في ذلك ليس على شرطه وقد ورد ذلك في أحاديث أصحها حديث أبي هريرة قال رجل انه تزوج امرأة من الانصار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنتظرت اليها قال لا قال فاذهب فانظر اليها فان في أعين الانصار شيئا أخرجه مسلم والنسائي وفي لفظه صحيح أن رجلا أراد أن يتزوج امرأة فذكره قال الغزالي في الاحياء اختلف في المراد بقوله شيئا ففعل عثم وقيل صغر (قلت) الثاني وقع في رواية أبي عوانة في مستخرجه فهو المعقد وهذا الرجل يحتمل أن يكون المغيرة فقد أخرج الترمذي والنسائي من حديثه انه خطب امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انظر اليها فانه أخرى أن يدوم بينكما وصححه ابن حبان وأخرج أبو داود والحاكم من حديث جابر مرفوعا اذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر الى ما يدعوه الى نكاحها فليفعل وسنده حسن وله شاهد من حديث محمد بن مسلمة وصححه ابن حبان والحاكم وأخرجه أحمد وابن ماجه ومن حديث أبي حميد أخرجه أحمد والبخاري ثم ذكر المصنف فيه حديثين * الاول حديث عائشة (قوله أريته) بضم الهمزة (في المنام) زاد في رواية أبي أسامة في أوائل النكاح مرتين (قوله بجي بك الملك) وقع في رواية أبي أسامة اذا رجل يحملك فكان الملك تمثل له حينئذ رجلا ووقع في رواية ابن حبان من طريق أخرى عن عائشة جابى جبريل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله في سرقة من حرير) السرقة بفتح المهملة والراء والقاف هي القطعة ووقع في رواية ابن حبان في خرقة حرير وقال الداودي السرقة الثوب فان أراد نفسه يره هنا فصحيح والا فالسرقة أعم وأغرب المهلب فقال السرقة كالكلبة أو كالبرقع وعند الأجرى من وجه آخر عن عائشة لقد نزل جبريل بصورتى في راحته حين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزوجني ويجمع بين هذا وبين ما قبله بان المراد أن صورتها كانت في الخرقة والخرقة في راحته ويحتمل أن يكون نزل بالكيفيتين لقوله في نفس

وقال الحسن لا تواعدوهن سر الزنا ويذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب أجله انتضاء العدة * (باب النظر الى المرأة قبل التزويج) * حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أريتك في المنام بجي بك الملك في سرقة من حرير فقال لي هذه امرأتك

مستعت عن وجهك الثوب فاذا آتت هي فقات ان يك هذا من عند الله (١٥٧) يحضه * حديثا قتيبة حديثا يعقوب عن

أبي حازم عن سهل بن سعد
أن امرأة جاءت الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله جئت لاهب لك
نفسى فنظر اليها رسول الله
صلى الله عليه وسلم فصعد
النظر اليها وصوبه ثم
طأأ رأسه فلما رأت
المرأة أنه لم يقض فيها شيئا
جلست فقام رجل من
أصحابه فقال أى رسول الله
ان لم تكن لك بها حاجة
فزوجنيها فقال وهل عندك
من شيء قال لا والله يا رسول
الله قال اذهب الى أهلك
فانظر هل تجد شيئا فذهب ثم
رجع فقال لا والله يا رسول
الله ما وجدت شيئا قال انظر
ولكن كان خاتما من حديد فذهب
ثم رجع فقال لا والله يا رسول
الله ولا خاتم من حديد
ولكن هذا ازارى قال
سهل ماله ردا فلها نصفه
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما تصنع بازارك
ان لبسته لم يكن عليها منه
شيء وان لبسته لم يكن عليك
شيء فجلس الرجل حتى طال
مجلسه ثم قام فراء رسول الله
صلى الله عليه وسلم موليا
فأمر به فدعى فلما جاء قال
ما ذامعك من القسر ان قال
معى سورة كذا وسورة كذا
وسورة كذا عاذا قال

الخبير نزل مرتين (قوله فكشفت عن وجهك الثوب) في رواية أبي أسامة فاكشفها فعب
بلفظ المضارع استحضار الصورة الحال قال ابن المنير يحتمل أن يكون رأى منها ما يجوز للخاطب
أن يراه ويكون الضمير في كشفها للسرقه أى كشفها عن الوجه وكأنه جلد على ذلك أن رؤيا
الانبياء وحى وان عصمتهم في المنام كالقطة وسياق في اللباس في الكلام على تحريم التصوير ما
يتعلق بشئ من هذا وقال أيضا في الاحتجاج بهذا الحديث للترجمة نظرا لان عائشة كانت اذذاك
في سن الطفولية فلا عورة فيها البتة ولكن يستأنس به في الجملة في ان النظر الى المرأة قبل العقد
فيه مصلحة ترجع الى العقد (قوله فاذا أنت هي) في رواية الكشميني فاذا هي أنت وكذا
تقدم من رواية أبي أسامة (قوله يحضه) بضم أوله قال عياض يحتمل أن يكون ذلك قبل البعثة فلا
اشكال فيه وان كان بعدها ففيه ثلاث احتمالات أحدها التردد هل هي زوجته في الدنيا والآخرة
أو في الآخرة فقط ثانيا انه لفظ شك لا يراد به ظاهره وهو أبلغ في التحقيق ويسمى في الب لاغة
مزج الشك باليقين * ثالثا وجه التردد هل هي رؤيا وحى على ظاهرها وحقيقة لها أو هي رؤيا
وحى لها تعبير وكذا الامر من جائز في حق الانبياء (قلت) الاخير هو المعتمد وبه جزم السهيلي عن
ابن العربي ثم قال وتفسيره باحتمال غيرها الارضاء والاول برده أن السياق يقتضى أنها كانت
قد وجدت فان ظاهر قوله فاذا هي أنت مشعر بأنه كان قد رآها وعرفها قبل ذلك والواقع أنها
ولدت بعد البعثة ويرد أول الاحتمالات الثلاث رواية ابن حبان في آخر حديث الباب هي
زوجتك في الدنيا والآخرة والثاني بعيد والله أعلم * الحديث الثاني حديث سهل في قصة الواهب
والشاهد منه للترجمة قوله فيه فصعد النظر اليها وصوبه وسأنى شرحه في باب التزويج على
القرآن وبغير صدق (قوله ثم طأأ رأسه) وذكر الحديث كله كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي
وساق الباقر الحديث بطوله قال الجمهور لا بأس أن ينظر الخاطب الى المخطوبة قالوا ولا ينظر
الى غير وجهها وكفيها وقال الازاعي يجتهد وينظر الى ما يريد منها الا العورة وقال ابن حزم
ينظر الى ما أقبل منها وما أدبر منها وعن أحمد ثلاث روايات * الاولى كالجمهور * والثانية ينظر
الى ما ينظر غالبا * والثالثة ينظر اليها متجردة وقال الجمهور أيضا يجوز أن ينظر اليها اذا أراد ذلك
بغير اذنها وعن مالك رواية يشترط اذنها ونقل الطحاوى عن قوم أنه لا يجوز النظر الى المخطوبة
قبل العقد بحال لانها حينئذ أجنبية ورد عليهم بالا حديث المذكورة (قوله ما
من قال لا نكاح الا بولي) استنبط المصنف هذا الحكم من الآيات والحديث التي ساقها
لكون الحديث الوارد بلفظ الترجمة على غير شرطه والمشهور فيه حديث أبي موسى مرفوعا
بلفظه أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم لكن قال الترمذي بعد
ان ذكر الاختلاف فيه وأن من جملة من وصله اسرائيل عن أبي اسحق عن أبي بردة عن أبيه
ومن جملة من أرسله شعبة وسفيان الثوري عن أبي اسحق عن أبي بردة عن أبيه
ومن رواه موصولا أصح لانهم سمعوه في أوقات مختلفة وشعبة وسفيان وان كانا أحفظ وأثبت
من جميع من رواه عن أبي اسحق لكنهما سمعاه في وقت واحد ثم ساق من طريق أبي داود
الطيب السبي عن شعبة قال سمعت سفيان الثوري يسأل أبا اسحق أبا بردة يقول قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي قال نعم قال واسرائيل ثبت في أبي اسحق ثم ساق من

أقرؤهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فتدملكسكها بما معك من القرآن (باب من قال لا نكاح الا بولي) *

لقول الله تعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن فدخل فيه الثيب وكذلك البكر وقال ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا وقال وأنكحوا الأيامي منكم * حدثنا يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب عن يونس وحدثنا أحمد بن صالح حدثنا عنبسة حدثنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء فنكاح • منها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها ونكاح الآخر كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه ويعتزلها زوجها ولا يمسها أبدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب

طريق ابن مهدي قال ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي اسحق اللمائي اتكلت به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم وأخرج ابن عدي عن عبد الرحمن بن مهدي قال إسرائيل في أبي اسحق أثبت من شعبة وسفيان وأسسند إلحاحكم من طريق علي بن المديني ومن طريق البخاري والذهلي وغيرهم أنهم صححوا حديث إسرائيل ومن تأمل ما ذكرته عرف أن الذين صححوا وصله لم يستندوا في ذلك إلى كونه زيادة ثقة فقط بل للقراثة المذكورة المقتضية لترجيح رواية إسرائيل الذي وصله على غيره وسأشير إلى بقية طرق هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب على أن في الاستدلال بهذه الصيغة في منع النكاح بغير ولي نظرا لأنها تحتاج إلى تقدير فمن قدره نفى الصحة استقام له ومن قدره نفى الكمال عكرا عليه فيحتاج إلى تأييد الاحتمال الأول بالأدلة المذكورة في الباب وما بعده (قوله لقول الله تعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن) أي لا تمنعهن وسياقي في حديث معقل آخر أحاديث الباب بيان سبب نزول هذه الآية ووجه الاحتجاج منها للترجمة (قوله فدخل فيه الثيب وكذلك البكر) ثبت هذا في رواية الكشميني وعليه شرح ابن بطلال وهو ظاهر لعموم لفظ النساء (قوله وقال ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) ووجه الاحتجاج من الآية والتي بعدها أنه تعالى خاطب بالنكاح الرجال ولم يخاطب به النساء فكانه قال لا تنكحوا أيها الأولياء موليائكم للمشركين (قوله وقال وأنكحوا الأيامي منكم) والأيامي جمع أيام وسياقي القول فيه بعد ثلاثة أبواب ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث • الأول حديث عائشة ذكره من طريق ابن وهب ومن طريق عنبسة بن خالد جميعا عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب الزهري وقوله وقال يحيى بن سليمان هو الجعفي من شيوخ البخاري وقد ساقه المصنف على لفظ عنبسة وأما لفظ ابن وهب فلم أره من رواية يحيى بن سليمان إلى الآن لكن أخرجه الدارقطني من طريق أصبغ وأبو نعيم في المستخرج من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب والاسماعيلي والجوزقي من طريق عثمان بن صالح ثلاثهم عن ابن وهب (قوله على أربعة أنحاء) جمع نحو أي ضرب وزنا ومعنى ويطلق النحوا أيضا على الجهة والنوع وعلى العلم المعروف اصطلاحاً (قوله أربعة) قال الداودي وغيره بقي عليها أنحاء لم تذكرها • الأول نكاح الخدن وهو في قوله تعالى ولا متخذات أخدان كانوا يقولون ما استترفلا بأس به وما ظهر فهو لوم • الثاني نكاح المتعة وقد تقدم بيانه • الثالث نكاح البدل وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة كان البدل في الجاهلية أن يقول الرجل للرجل انزل لي عن امرأتك وأنزل لك عن امرأتي وأزيدك ولكن أسنده ضعيف جدا (قلت) والأول لا يرد لأنها أرادت ذكر بيان نكاح من لا زوج لها أو من أذن لها زوجها في ذلك والثاني يحتمل أن لا يرد لأن المنوع منه كونه مقدرًا بوقت لأن عدم الولي فيه شرط وعدم ورود الثالث أظهر من الجميع (قوله وليته أو ابنته) هو للتبويب لا للشك (قوله فيصدقها) بضم أوله (ثم ينكحها) أي يعين صداقها ويسمى مقدره ثم يعقد عليها (قوله ونكاح الآخر) كذا في الأبي ذر بالاضافة أي ونكاح الصنف الآخر وهو من اضافة الشيء لنفسه على رأى الكوفيين ووقع في رواية الباقي ونكاح آخر بالتسوين بغير لام وهو الأشهر في الاستعمال (قوله إذا طهرت من طمثها) بفتح المهملة وسكون الميم بعدها مثناة أي حيضها وكان السرف في ذلك أن يسرع علوقها منه (قوله فاستبضعي منه) بموحدة بعدها

وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة
الولد فكان هذا النكاح
نكاح الاستبضاع ونكاح
آخر يجتمع الرهط مادون
العشرة فيدخلون على المرأة
كلهم يصيبها فإذا حلت
ووضعت وهر ليال بعد أن
تضع حملها أرسلت إليهم فلم
يستطع رجل منهم أن يتنفع
حتى يجتمعوا عندها تقول
لهم قد عرفت الذي كان من
أمركم وقد ولدت فهو ابنك
يا فلان تسمى من أحببت
باسمه فيلحق به ولدها
لا يستطيع أن يتنفع به
الرجل ونكاح الرابع يجتمع
الناس الكثير فيدخلون
على المرأة لا تمتنع من جاءها
وهن البغايا كن ينصبن على
أبوابهن رايات تكون علما
لمن أرادهن دخل عليهن
فإذا حلت أحدهن
ووضعت حملها جعوا لها
ودعوا لهم القافة ثم ألحقوا
ولدها بالذي يرون فالناتبة به
ودعى ابنه لا يتنفع من ذلك
فلما بعث محمد صلى الله عليه
وسلم بالحق هدم نكاح
الجاهلية كله الانكاح
الناس اليوم

ضاد من جهة أي اطلب منه المباذعة وهو الجماع ووقع في رواية أصبح عند الدارقطني استرضى
برأى بدل الموحدة قال راويه محمد بن اسحق الصغاني الأول هو الصواب يعني بالموحدة والمعنى
اطلب منه الجماع لتحمل منه والمباذعة المجامعة مشتقة من البضع وهو الفرج **(قوله)** وإنما يفعل
ذلك رغبة في نجابة الولد أي اكتسابا من ماء الفعل لأنهم كانوا يطلبون ذلك من أكبرهم
ورؤسائهم في الشجاعة أو الكرم أو غير ذلك **(قوله)** فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع
بالنصب والتقدير يسمى وبالرفع أي هو **(قوله)** ونكاح آخر يجتمع الرهط مادون العشرة تقدم
تفسير الرهط في أوائل الكتاب ولما كان هذا النكاح يجتمع عليه أكثر من واحد كان لابد من
ضبط العدد الزائد لئلا يتشتر **(قوله)** كلهم يصيبها أي يطؤها والظاهر أن ذلك إنما يكون عن
رضا منها وتواطئ بينهم وبينها **(قوله)** وهر ليال كذا لا يذروا في رواية غيره وهر عليها ليال
(قوله) قد عرفت كذا لاكثر بصيغة الجمع في رواية الكشميهني عرفت على خطاب الواحد **(قوله)**
وقد ولدت بالضم لأنه كلامها **(قوله)** فهو ابنك أي أن كان ذكرا فلو كانت أنثى لقالت هي ابنتك
لكن يحتمل أن يكون لا تفعل ذلك إلا إذا كان ذكر الماعرف من كراهتهم في البنت وقد كان
منهم من يقتل بنته التي يتحقق أنها بنت فضلا عن تحجب بهذه الصفة **(قوله)** فيلحق به ولدها
كذا لا يذروا وغيره فيلحق بن لدة منثاة **(قوله)** لا يستطيع أن يتنفع به في رواية الكشميهني منه
(قوله) ونكاح الرابع تقدم توجيهه **(قوله)** لا تمتنع من جاءها ولا أكثر لا تمتنع من جاءها **(قوله)**
وهن البغايا كن ينصبن على أبوابهن رايات يكون علما بفتح اللام أي علامة وأخرج الفقه
من طريق ابن أبي مليكة قال تبرز عمر بأجساد فدعا جماعة فأتته أم مهزول وهي من البغايا التسع
اللاتي كن في الجاهلية فقالت هذا ماء ولكنه في أناء لم يدبغ فقال هل فإن الله جعل الماء طهورا
ومن طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن عمر أن امرأة كانت يقال لها أم مهزول تسافح في
الجاهلية فأراد بعض العجماء أن يتزوجها فقررت الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ومن طريق
جماعة في هذه الآية قال هر بغايا كن في الجاهلية معلومات لهن رايات يعرفن بها ومن طريق
عاصم بن المنذر عن عروة بن الزبير مثله وزاد كرايات البيطار وقد ساق هشام بن الكلبي في كتاب
المثالب أسامى صواحيبات الرايات في الجاهلية فسمى منهن أكثر من عشرين نسوة مشهورات
تركت ذكرهن اختيارا **(قوله)** لمن أرادهن في رواية الكشميهني فمن أرادهن **(قوله)** القافة جمع
قائف بقاف ثم فاء وهو الذي يعرف شبه الولد بالوالد بالآثار الخفية **(قوله)** فالناتبة في رواية
الكشميهني فالناتبة بغير منثاة أي استلحقته به وأصل اللواط بفتح اللام اللصوق **(قوله)** هدم نكاح
الجاهلية في رواية الدارقطني نكاح أهل الجاهلية **(قوله)** كله دخل فيه ما ذكرت
وما استدرل عليها **(قوله)** الانكاح الناس اليوم أي الذي بدأت بذكره وهو أن يخطب الرجل
إلى الرجل فيزوجه احتج بهذا على اشتراط الولي وتعقب بأن عائشة وهي التي روت هذا الحديث
كانت تجيز النكاح بغير ولي كما روى مالك أنها تزوجت بنت عبد الرحمن أخيها وهو غائب فلما
قدم قال مثل يفتات عليه في بناته وأجيب بأنه لم يرد في الخبر التصريح بأنها باشرت العقد فقد
يحتمل أن تكون البنت المذكورة ثيبا ودعت إلى كف وأبوها غائب فالتقت بالولاية إلى الولي
الأبعد أو إلى السلطان وقد صح عن عائشة أنها أنكحت رجلا من بني أخيها فضربت بينهم بستر ثم

حدثنا يحيى حدثنا وكيع عن هشام ١٦٠ بن عروة عن أبيه عن عائشة وما يتلى عليكم في الكتاب في بنات النساء اللاتي لا تؤتون من

ما كتب لهن وترغبون أن
تسكنوهن قالت هذا في
التيمة التي تكون عند
الرجل لعلها أن تكون
شريكتها في ماله وهو أولى
بها فيرغب عنها أن ينكحها
فيعضلها الماله ولا ينكحها
غيره كراهية أن يشركه
أحد في ماله * حدثنا عبد
الله بن محمد * حدثنا هشام
أخبرنا معمر حدثنا الزهري
قال أخبرني سالم أن ابن عمر
أخبره أن عمر بن الخطاب تأييت حفصة
بنت عمر من ابن حفصة
السهمي وكان من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم من
أهل بدر توفي بالمدينة فقال
عمر لقيت عثمان بن عفان
فعرضت عليه فقلت ان
شئت انكحتك حفصة
فقال سأنظر في امرى
فلبثت ليالي ثم لقيني فقال
يأني أن لا تزوج بومي هذا
قال عرف لقيت أبا بكر فقلت
ان شئت انكحتك حفصة
* حدثنا أحمد بن أبي عمر قال
حدثني أبي قال حدثني
ابراهيم عن يونس عن
الحسن قال فلا تفضلوهم
قال حدثني معقل بن يسار
أنها تزالت فيه قال زوجت
أختي من رجل فطلقها
حتى اذا انقضت عدتها جاء
يخطبها فقلت له زوجتك
وأفرشتك وأكرمك فطلقها

تكلمت حتى اذا لم يبق الا العقد أمرت رجلا فأنكح ثم قالت ليس الى النساء نكاح أخرجه عبد
الرزاق * الحديث الثاني (قوله حدثنا يحيى) هو ابن موسى أو ابن جعفر كما بينته في المقدمة
وساق الحديث عن عائشة مختصرا وقد تقدم شرحه في كتاب التفسير * الحديث الثالث حديث
ابن عمر تأييت حفصة تقدم شرحه قريبا ووجه الدلالة منه اعتبار الولي في الجملة * الحديث
الرابع حديث معقل بن يسار (قوله حدثنا أحمد بن أبي عمر) وهو النيسابوري فاضمه يا يكتي أبا علي
واسم أبي عمر حفص بن عبد الله بن راشد (قوله حدثني ابراهيم) هو ابن طهمان ويونس هو ابن
عبيد والحسن هو البصري (قوله فلا تفضلوهم) أي في تفسير هذه الآية ووقع في تفسير الطبري
من حديث ابن عباس أنها تزالت في ولي النكاح أن يضار وليته فيمنعهما من النكاح (قوله حدثني
معقل بن يسار أنها تزالت فيه) هذا مروي في رفع هذا الحديث ووصله وقد تقدم في تفسير البقرة
معلقا لابراهيم بن طهمان وموصولا أيضا لعباد بن راشد عن الحسن وبصورة الارسل من طريق
عبد الوارث بن سعيد عن يونس وقويت رواية ابراهيم بن طهمان بوصلا بمطابقة عباد بن راشد
على تصريح الحسن بقوله حدثني معقل بن يسار (قوله زوجت أختي) اسمها جميل بالجم
مصغر بنت يسار ووقع في تفسير الطبري من طريق ابن جريج وبه جزم ابن مالك وسماها ابن
فكحون كذلك لكن بغير تدوير وسيأتي مستنده وقيل اسمها ليلى حكاه السهيلي في مهمات
القرآن وتبعه البدرى وقيل فاطمة ووقع ذلك عند ابن اسحق ويحتمل التعدد بأن يكون لها اسمان
ولقب أولقبان واسم (قوله من رجل) قيل هو أبو البداح بن عاصم الانصاري هكذا وقع في
أحكام القرآن لاسماعيل القاضي من طريق ابن جريج أخبرني عبد الله بن معقل أن جميل بنت
يسار أخت معقل كانت تحت أبي البداح بن عاصم فطلقها فانقضت عدتها فخطبها وذكر ذلك أبو
موسى في ذيل الصحابة وذكره أيضا الثعلبي ولنظمه نزلت في جميلة بنت يسار أخت معقل وكانت
تحت أبي البداح بن عاصم بن عدي بن الجحلان واستشكله الذهلي بأن البداح تابعي على
الصواب فيحتمل أن يكون صحابيا آخر وجزم بعض المتأخرين بأنه البداح بن عاصم وكنيته أبو
عمر وفان كان محفوفا فهو أخو البداح التابعي ووقع لنا في كتاب المجاز للشيخ عز الدين بن عبد
السلام أن اسم زوجها عبد الله بن رواحة ووقع في رواية عباد بن راشد عن الحسن عند البزار
والدارقطني فأتاني ابن عمر في خطبها مع الخطاب وفي هذا نظر لان معقل بن يسار مزي وأبو
البداح انصاري فيحتمل أنه ابن عمه لأمه أو من الرضاة (قوله حتى اذا انقضت عدتها) في رواية
عباد بن راشد فاصدحبا ما شاء الله ثم طلقها طلاقا رجعة ثم تركها حتى انقضت عدتها فخطبها
(قوله جاء يخطبها) أي من وليها وهو أخوها كما قال أولاد زوجت أختي من رجل (قوله
وأفرشتك) أي جعلتم الك فراشا في روايتي الثعلبي وأفرشتك كريمة وآثرتك بها على قومي وهذا
مما يبعد أنه ابن عمه (قوله لا والله لا تعود إليك أبدا) في رواية عباد بن راشد لا أزوجه أبدا زاد
الثعلبي وحزة آتسا وهو بفتح الهمزة والنون والفاء (قوله وكان رجلا لا بأس به) في رواية الثعلبي
وكان رجل صدق قال ابن التيسر أي كان جيدا وهذا مما غيروه العامة فكنوا به عن لا خير فيه كذا
قال ووقع في رواية مبارك بن فضالة عن الحسن عند أبي مسلم الكبي قال الحسن علم الله حاجة
الرجل الى امرأته وحاجة المرأة الى زوجها فأنزل الله هذه الآية (قوله فأنزل الله هذه الآية

ثم جئت يخطبها لا والله لا تعود إليك أبدا وكان رجلا لا بأس به وكانت المرأة تريد أن ترجع اليه فأنزل الله هذه الآية فلا

فلا تعضواهن) هذا صريح في نزول هذه الآية في هذه القصة ولا يمنع ذلك كون ظاهر الخطاب في السياق للزواج حيث وقع فيها وإذا طلقتم النساء لكن قوله في بقيتها أن يسكن أزواجهن ظاهر في أن العضل يتعلق بالاولياء وقد تقدم في التفسير بيان العضل الذي يتعلق بالاولياء في قوله تعالى لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن فيستدل في كل مكان بما يليق به (قوله فقلت الآن أفعل يا رسول الله قال فزوجها اياه) أي أعادها اليه بعقد جديد وفي رواية أبي نعيم في المستخرج فقلت الآن أقبل أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية أبي مسلم الكجي من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن فسمع ذلك معقل بن يسار فقال سمعنا ربي وطاعة فدعا زوجهما فزوجها اياه ومن رواية الثعلبي فأتى أومن بالله فأنكحها اياه وكفر عن يمينه وفي رواية عباد بن راشد فكفرت عن يميني وأنكحها اياه قال الثعلبي ثم هذا قول أكثر المفسرين وعن السدي نزلت في جابر بن عبد الله زوج بنت عمه فطلقها زوجهما تطلقه وانقضت عدتها ثم أراد تزويجها وكانت المرأة تريد فأتى جابر فنزلت قال ابن بطال اختلفوا في الولي فقال الجمهور ومنهم مالك والثوري والليث والشافعي وغيرهم الاولياء في النكاح هم العصبة وليس للخال ولا والد الام ولا الاخوة من الام ونحو هؤلاء ولاية وعن الحنفية هم من الاولياء واحتج الابهرى بأن الذي يرث الولا هم العصبة دون ذوى الارحام قال فذلك عقدة النكاح واختلفوا فيما اذا مات الاب فأوصى رجلا على أولاده هل يكون أولى من الولي القريب في عقدة النكاح أم مثله أو لا ولاية له فقال ربيعة وأبو حنيفة ومالك الوصي أولى واحتج لهم بأن الاب لو جعل ذلك لرجل بعينه في حياته لم يكن لاحد من الاولياء أن يعترض عليه فكذلك بعد موته ونعقب بأن الولاية انتقلت بالموت فلا يقاس بحال الحياة وقد اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فذهب الجمهور الى ذلك وقالوا لا تزوج المرأة نفسها أصلا واحتجوا بالاحاديث المذكورة ومن أقواها هذا السبب المذكور في نزول الآية المذكورة وهي أصرح دليل على اعتبار الولي والام ما كان لعضله معنى ولا نه لو كان لها أن تزوج نفسها لم تحتج الى أخيها ومن كان أمره اليه لا يقال ان غيره منعه منه وذكر ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك وعن مالك رواية أنهم ان كانت غير شريفة تزوجت نفسها وذهب أبو حنيفة الى أنه لا يشترط الولي أصلا ويجوز أن تزوج نفسها ولو بغير اذن ولها اذا تزوجت كفوا واحتج بالقياس على البيع فانها تستقل به وجل الاحاديث الواردة في اشتراط الولي على الصغيرة وخص بهذا القياس عمومها وهو عمل سائغ في الاصول وهو جواز تخصيص العموم بالقياس لكن حديث معقل المذكور رفع هذا القياس ويدل على اشتراط الولي في النكاح دون غيره ليندفع عن موليته العار باختيار الكف وان فصل بعضهم عن هذا الايراد بالتزامهم اشتراط الولي ولكن لا يمنع ذلك تزويجها نفسها ويتوقف ذلك على اجازة الولي كما قالوا في البيع وهو مذهب الاوزاعي وقال أبو ثور فحواه لكن قال يشترط اذن الولي لها في تزويج نفسها وتعقب بأن اذن الولي لا يصح الا لمن ينوب عنه والمرأة لا تنوب عنه في ذلك لان الحق لها ولو اذن لها في انكاح نفسها صارت كمن اذن لها في البيع من نفسها ولا يصح وفي حديث معقل أن الولي اذا عضل لا يزوج السلطان الا بعد أن يأمره بالرجوع عن العضل فان أجاب فذاك وان أصر زوج عليه الحاكم والله أعلم ﴿ قوله باب اذا كان الولي ﴾ أي في النكاح

فلا تعضواهن فقلت الآن
افعل يا رسول الله قال
فزوجها اياه* (باب اذا كان
الولي*)

هو الخاطب وخطب المغيرة بن
شعبة امرأة هو أولى الناس
بها فأمر رجلا فزوجها
وقال عبد الرحمن بن عوف
لام حكيم بنت قارظ أتجعلن
أمر لك ألي قالت نعم فقال
قد تزوجتك وقال عطاء
ليشهد ألي قد نكحتك
أوليا أمر رجلا من عشيرتها
وقال سهل قالت امرأة
للنبي صلى الله عليه وسلم
أهب لك نفسي فقال رجل
يا رسول الله ان لم تكن لك
بها حاجة فزوجنيها * حدثنا
ابن سلام أخبرنا أبو معاوية
حدثنا هشام عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها في
قوله ويستفتونك في النساء
قل الله يفتيكم فيهن الى آخر
الآية قال هي اليتيمة تكون
في حجر الرجل قد شركتها في
ماله فيرغب عنها أن يتزوجها
ويكره أن يزوجه غيرها
فيدخل عليه في ماله
فيحبسها فنهاهم الله عن
ذلك * حدثنا أحمد بن
المقدام حدثنا فضيل بن
سليمان حدثنا أبو حازم
حدثنا سهل بن سعد قال كنا
عند النبي صلى الله عليه وسلم
جالوسا فجاءت امرأة تعرض
نفسها عليه فخفض فيها
البصر ورفعها فلم يرد فقال
رجل من أصحابه زوجنيها
يا رسول الله قال أعندك من
شيء قال ما عندي من شيء

(هو الخاطب) أي هل يزوج نفسه أو يحتاج الى ولي آخر قال ابن المنذر كفي الترجمة ما يدل على
الجواز والمنع معا بكل الأمر في ذلك الى نظر المجتهدين كذا قال وكأنته أخذه من تركه الجزم بالحكم
لكن الذي يظهر من صنيعه أنه يرى الجواز فان الاثار التي فيها أمر الولي غيره أن يزوجه ليس
فيها التصريح بالمنع من تزويجه نفسه وقد ورد في الترجمة أثر عطاء الدال على الجواز وان كان
الاولى عنده أن لا يتولى أحد طرفي العقد وقد اختلف السلف في ذلك فقال الاوزاعي وربيعة
والثوري ومالك وأبو حنيفة وأكثرا أصحابه واليثة يزوج الولي نفسه ووافقهم أبو ثور وعن
مالك لو قالت الثيب لوليها زوجني عن رأي فتزوجها من نفسه أو بمن اختار لزوجها ذلك ولو لم تعلم
عين الزوج وقال الشافعي يزوجهما السلطان أو ولي آخر مثله أو أقعد منه ووافقهم زفروداد
وحجتهم ان الولاية شرط في العقد فلا يكون الباكي منكما كما لا يبيع من نفسه (قوله) وخطب
المغيرة بن شعبة امرأة هو أولى الناس بها فأمر رجلا فزوجها هذا الاثر وصله وكسيع في مصنفه
والبيهقي من طريقه عن الثوري عن عبد الملك بن عير أن المغيرة بن شعبة أراد أن يتزوج امرأة
وهو وليها فجعل أمرها الى رجل المغيرة أولى منه فزوجها وأخرج عبد الرزاق عن الثوري وقال
فيه فأمر أبعد منه فزوجها وأخرج سعيد بن منصور عن طريق الشعبي ولقظه ان المغيرة خطب
بنت عمه عروة بن مسعود فأرسل الى عبد الله بن أبي عقيل فقال زوجنيها فقال ما كنت لأفعل
أنت أمير البلد وابن عمها فأرسل المغيرة الى عثمان بن أبي العاص فزوجها منه انتهت والمغيرة هو
ابن شعبة بن مسعود بن معتب من ولد عوف بن ثقيف فهي بنت عمه لحاء عبد الله بن أبي عقيل هو
ابن عمها معاً أيضا لان جده هو مسعود المذكور وأما عثمان بن أبي العاص فهو وان كان ثقيفيا
أيضا لكنه لا يجتمع معهم الا في جدتهم الاعلى ثقيف لانه من ولد جشم بن ثقيف فوضح ان المراد
بقوله هو أولى الناس وعرف اسم الرجل المبهمة في الاثر المعلق (قوله) وقال عبد الرحمن بن عوف
لام حكيم بنت قارظ أتجعلن أمر لك ألي قالت نعم فقال قد تزوجتك (قوله) وقال ابن أبي ذئب
ابن أبي ذئب عن سعيد بن خالد ان أم حكيم بنت قارظ قالت لعبد الرحمن بن عوف انه قد خطبني
غير واحد فزوجني أيهم رأيت قال وتجلين ذلك الى فقال نعم قال قد تزوجتك قال ابن أبي ذئب
فجازنكاحه وقد ذكر ابن سعد أم حكيم في النساء اللواتي لم يروين عن النبي صلى الله عليه وسلم
وروين عن أزواجه ولم يرد في التعريف بها على ما في هذا الخبر وقد ذكرها في تسمية أزواج عبد الرحمن
ابن عوف في ترجمته ففسها فقال أم حكيم بنت قارظ بن خالد بن عبيد حليف بن زهرة (قوله) وقال
عطاء ليشهد ألي قد نكحتك أوليا أمر رجلا من عشيرتها (قوله) وقال سهل قالت امرأة للنبي صلى الله عليه
قلت لعطاء امرأة خطبها ابن عم لها لا رجل لها غيره قال فلتشهد ان فلانا خطبها واني أشهدكم
اني قد نكحتك أوليا أمر رجلا من عشيرتها (قوله) وقال سهل قالت امرأة للنبي صلى الله عليه
وسلم أهب لك نفسي فقال رجل يا رسول الله ان لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها هذا طرف من
حديث الواهبة وقد تقدم موصولا في باب تزويج المعسر وفي باب النظر الى المرأة قبل التزويج
وغيرهما ووصله في الباب بلفظ آخر وأقربها الى لفظ هذا التعليق رواية يعقوب بن عبد الرحمن
عن أبي حازم بلفظ ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت
لاهب لك نفسي وفيه فقام رجل من أصحابه فقال أي رسول الله مثله ثم ذكر المصنف حديث

عائشة في قوله تعالى ويستفتونك في النساء وأورده مختصرا وقد تقدم شرحه مستوفى في التفسير
 ووجه الدلالة منه ان قوله فرغب عنها أن يتزوجها أعم من أن يتولى ذلك بنفسه أو بأمر غيره
 فيزوج به وبه احتج محمد بن الحسن على الجواز لان الله لما عاتب الاولياء في تزويج من كانت
 من أهل المال والجمال بدون سنتها من المصداق وعاتبهم على ترك تزويج من كانت ثلثة
 المال والجمال دل على ان الولي يصح منه تزويجها من نفسه اذ لا يعاتب أحد على ترك
 ما هو حرام عليه ودل ذلك أيضا على انه يتزوجها ولو كانت صغيرة لانه أمر أن يقسط لها في
 المصداق ولو كانت بالغ لما منع أن يتزوجها بما تراضيا عليه فعلم أن المراد من لأمر لها في نفسها
 وقد أجيب باحتمال أن يكون المراد بذلك السفينة فلا أثر لرضاها بدون مهر مثلها كالبركر ثم ذكر
 المصنف حديث سهل بن سعد في الواهبة وسيأتي شرحه قريبا ووجه الاخذ منه الاطلاق أيضا
 لكن انفصل من منع ذلك بانه معدود من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن يزوج نفسه وبغير
 ولي ولا شهود ولا استئذان وبلغت الهبة كما يأتي تقريره وقوله فيه فلم يردها بسكون الدال من
 الارادة وحكي بعض الشراح تشديد الدال وفتح أوله وهو محتمل ﴿قوله﴾ **باب**
 انكاح الرجل ولده الصغار ضبط ولده بضم الواو وسكون اللام على الجمع وهو واضح ويقتضيهما
 على انه اسم جنس وهو أعم من الذكور والاناث ﴿قوله﴾ لقول الله تعالى واللائي لم يحضن فجعل
 عدتها ثلاثة أشهر قبل البلوغ) أي فدل على ان تكاها قبل البلوغ جائز وهو استنباط حسن
 لكن ليس في الآية تخصيص ذلك بالوالد ولا بالبكر ويمكن أن يقال الاصل في الابضاع التحريم
 الا ما دل عليه الدليل وقد ورد حديث عائشة في تزويج أبي بكر لها وهي دون البلوغ فبقي ما عداه
 على الاصل ولهذا السرأورد حديث عائشة قال المهلب أجعوا انه يجوز للاب تزويج ابنته
 الصغيرة البكر ولو كانت لاوطأ مثلها الا ان الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منعه فيمن لاوطأ وحكى
 ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقا ان الاب لا يزوج بنته البكر الصغيرة حتى تبلغ وتأذن وزعم أن
 تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصه ومقابله تجوز
 الحسن والنخعي للاب اجبار بنته كبيرة كانت أو صغيرة بكرا كان أو ثيبا ﴿تنبيه﴾ وقع في
 حديث عائشة من هذا الوجه ادراج يظهر من الطريق التي في الباب الذي بعده ﴿قوله﴾ **باب**
 تزويج الاب ابنته من الامام في هذه الترجمة اشارة الى ان الولي الخاص يقدم
 على الولي العام وقد اختلف فيه عن المالكية ﴿قوله﴾ وقال عمر الخ (هو طرف من حديثه الذي
 تقدم موصولا قريبا ثم ذكر حديث عائشة وقوله فيه قال هشام يعني ابن عروة وهو موصول
 بالاسناد المذكور وقوله وأبنت الى آخره لم يسم من أنباء بذلك ويشبهه أن يكون جملة عن
 أمرأة فاطمة بنت المنذر عن جدتها أسماء قال ابن بطلال دل حديث الباب على ان الاب أولى في
 تزويج ابنته من الامام وان السلطان ولي من لا ولي لها وان الولي من شرط النكاح (قلت) ولا
 دلالة في الحديثين على اشتراط شيء من ذلك وانما فيهما وقوع ذلك ولا يلزم منه منع ما عداه وانما
 يؤخذ ذلك من أدلة أخرى وقال وفيه ان النهي عن انكاح ابكر حتى تستأذن مخصوص بالبالغ
 حتى يتصور منها الاذن وأما الصغيرة فلا اذن لها وسيأتي الكلام على ذلك في باب مفردة ﴿قوله﴾ **باب**
 السلطان ولي لقول النبي صلى الله عليه وسلم زوجنا كهبا بما معك من القرآن)

قال ولا خاتم من حديد قال
 ولا خاتم ولكن أشق بردق
 هذه فأعطيا النصف وأخذ
 النصف قال لاهل معك من
 القرآن شيء قال نعم قال
 اذهب فقد زوجتكها بما
 معك من القرآن ﴿باب انكاح
 الرجل ولده الصغار لقول
 الله تعالى واللائي لم يحضن
 فجعل عدتها ثلاثة أشهر قبل
 البلوغ﴾ حدثنا محمد بن
 يوسف حدثنا سفيان عن
 هشام عن أبيه عن عائشة
 رضي الله عنها أن النبي صلى
 الله عليه وسلم تزوجها وهي
 بنت ست سنين وأدخلت
 عليه وهي بنت تسع ومكنت
 عنده تسعا ﴿باب تزويج
 الاب ابنته من الامام وقال
 عمر خطب النبي صلى الله
 عليه وسلم الى حفصة
 فانكحته﴾ حدثنا معلى بن
 أسد حدثنا وهيب عن هشام
 ابن عروة عن أبيه عن عائشة
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 تزوجها وهي بنت ست
 سنين وبني بها وهي بنت تسع
 سنين فقال هشام وأبنت انها
 كانت عنده تسع سنين
 ﴿باب السلطان ولي لقول
 النبي صلى الله عليه وسلم
 زوجنا كهبا بما معك من
 القرآن﴾

ثم ساق حديث سهل بن سعد في الواهبة من طريق مالك بلفظ زوجتها بالافراد وقد وقع في رواية أبي ذر من هذا الوجه بلفظ زوجنا كهاتون التعظيم وقد ورد التصريح بأن السلطان ولي في حديث عائشة المرفوع أيها امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل الحديث وفيه والسلطان ولي من لا ولي لها أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه أبو عوانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم لكنه لما لم يكن على شرطه استنبطه من قصة الواهبة وعند الطبراني من حديث ابن عباس رفعه لانكاح الابوي والسلطان ولي من لا ولي له وفي اسناده المحتاج بن أرطاه وفيه مقال وأخرجه سفيان في جامعه ومن طريقه الطبراني في الاوسط باسناد آخر حسن عن ابن عباس بلفظ لانكاح الابوي مرشد أو سلطان **(قوله باب لا ينكح الاب وغيره البكر والتيب الابرضاهما)** في هذه الترجمة أربع صور تزويج الاب البكر وتزويج الاب النيب وتزويج غير الاب البكر وتزويج غير الاب النيب وإذا اعتبرت البكر والصغير زادت الصور فالتيب البالغ لا يزوجهما الاب ولا غيره الابرضاهما اتفاقا الا من شذ كما تقدم والبكر الصغيرة يزوجهما أبوها اتفاقا الا من شذ كما تقدم والتيب غير البالغ اختلف فيها فقال مالك وأبو حنيفة يزوجهما أبوها كما يزوح البكر وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد لا يزوجهما إذا زالت البكارة بالوطء لا بغيره والعلة عندهم ان ازالة البكارة تزيد الحياء الذي في البكر والبكر البالغ يزوجهما أبوها وكذا غيره من الاولياء واختلف في استئمانها والحديث دال على انه لا اجبار للاب عليها اذا امتنعت وحكاها الترمذي عن أكثر أهل العلم وساذكر من يذهب فيه وقد ألحق الشافعي الجد بالاب وقال أبو حنيفة والاوزاعي في التيب الصغيرة يزوجهما كل ولي فاذا بلغت ثبت لها الخيار وقال أحمد اذا بلغت تسعاً جاز للاولياء غير الاب نكاحها وكأنه أقام المنطة مقام المثنية وعن مالك يلتحق بالاب في ذلك وصي الاب دون بقية الاولياء لانه أقامه مقامه كما تقدمت الإشارة اليه ثم ان الترجمة معقودة لاشتراط رضا المروجة بكراً كانت أو ثيباً صغيرة كانت أو كبيرة وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث لكن تسنن في الصغيرة من حيث المعنى لانها لا عبارة لها **(قوله حديثنا هشام)** هو الدستواني ويحيى هو ابن أبي كثير **(قوله عن أبي سلمة)** في رواية مسلم من طريق خالد بن الحرث عن هشام عن يحيى حديثاً بوسلة **(قوله لا تنكح)** بكسر الحاء للنهي ويرفعها الخبر وهو أبلغ في المنع وتقدم تفسير الايم في باب عرض الانسان ابنته وظاهر هذا الحديث ان الايم هي التيب التي فارقت زوجها بموت أو طلاق لمقابلتها بالبكر وهذا هو الاصل في الايم ومنه قولهم العزومأئمة أي يقتل الرجال فتصير النساء أياحى وقد تطلق على كل من لا زوج لها أصلاً ونقله عياض عن ابراهيم الحربي واسمعيل القاضي وغيرهما انه يطلق على كل من لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة بكراً كانت أو ثيباً وحكي الماوردي القولين لاهل اللغة وقد وقع في رواية الاوزاعي عن يحيى في هذا الحديث عند ابن المنذر والدارمي والدارقطني لا تنكح التيب ووقع عند ابن المنذر في رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه في هذا الحديث التيب تشاور **(قوله حتى تستأمر)** أصل الاستئمان طلب الامر فالمنع لا يعقد عليها حتى يطلب الامر منها ويؤخذ من قوله تستأمر انه لا يعقد الا بعد أن تأمر بذلك وليس فيه دلالة على عدم اشتراط الولي في حقها بل فيه اشعار باشتراطه **(قوله ولا تنكح البكر حتى تستأذن)** كذا وقع في هذه الرواية

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني وهبت من نفسي فقامت طويلاً فقال رجل تزوجنيها ان لم تكن لك بها حاجة فقال عليه الصلاة والسلام هل عندك من شيء تصدقها قال ما عندي الا ازارى فقال ان أعطيتهما اياه جلست لا ازار لك فالتمس شياف فقال ما أجدياً فقال التمس ولو كان خاتماً من حديد فلم يجد فقال أمعك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور سماها فقال قد زوجنا كهاتين بما معك من القرآن **(باب لا ينكح الاب وغيره البكر والتيب الابرضاهما)** * حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة أن أبا هريرة حدثهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن

التفرقة بين الثيب والبكر فعبّر الثيب بالاستثمار والبكر بالاستئذان فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة ان الاستثمار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الامر الى المستأمرة ولهذا يحتاج الولي الى صريح اذنها في العقد فاذا صرحت بمنعها امتنع اتفاقا والبكر بخلاف ذلك والاذن دائر بين القول والسكوت بخلاف الامر فانه صريح في القول وانما جعل السكوت اذنا في حق البكر لانها قد تستحي أن تفصح **(قوله)** قالوا يا رسول الله في رواية عمر بن أبي سلمة قلنا وحديث عائشة صريح في أنها هي السائلة عن ذلك **(قوله)** وكيف اذنها في حديث عائشة قلت ان البكر تستحي ويستأني ألقاظه الحديث الثاني **(قوله)** حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق (أي ابن قررة الهلالي أبو حفص المصري أصله كوفي سمع من مالك والديث ويحيى بن أيوب وغيرهم روى عنه القدماء مثل يحيى بن معين واسحق الكوسج وأبي عبيد وأبراهيم بن هانئ وهو من قدماء شيوخ البخاري ولم أر له عنه في الجامع الا هذا الحديث وقد وثقه العجلي والدارقطني ومات سنة تسع عشرة ومائتين **(قوله)** حدثنا الليث في رواية الكشميهني انبأنا **(قوله)** عن أبي عمرو ومولى عائشة في رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ذكوان وسبأ في ترك الحيل ويأتى في الاكراه من هذا الوجه بلفظ عن أبي عمرو وهو ذكوان **(قوله)** أنها قالت يا رسول الله ان البكر تستحي هكذا أوردته من طريق الليث مختصرا وقع في رواية ابن جريج في ترك الحيل قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البكر تستأذن قلت فذكر مثله وفي الاكراه بلفظ قلت يا رسول الله تستأمر النساء في أضياعهن قال نعم قلت فان البكر تستأمر فتستحي فتسكت وفي رواية مسلم من هذا الوجه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينسكحها أهلها أتستأمر أم لا قال نعم تستأمر قلت فانها تستحي **(قوله)** قال رضاها صحتها في رواية ابن جريج قال سكتها اذنها وفي لفظ له قال اذنها صحتها وفي رواية مسلم من طريق ابن جريج أيضا قال فذلك اذنها اذا هي سكتت ودلت رواية البخاري على أن المراد بالجارية في رواية مسلم البكر دون الثيب وعند مسلم أيضا من حديث ابن عباس والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صحتها وفي لفظ له والبكر يستأذنها أبوها في نفسها قال ابن المنذر يستحب اعلام البكر أن سكوتها اذن لكن لو قالت بعد العقد ما علمت أن صحت اذن لم يطل العقد بذلك عند الجمهور وأبطله بعض المالكية وقال ابن شعبان منهم يقال لها ذلك ثلاثا ان رضيت فاسكتي وان كرهت فانطقي وقال بعضهم يطل المقام عندها ثلاثا تجل فيمنعها ذلك من المسارعة واختلّف فيما اذا لم تتكلم بل ظهرت منها قرينة السخط أو الرضا بالتبسم مثلاً أو البكاء عند المالكية ان نفرت أو بك أو قامت أو ظهر منها ما يدل على الكراهة لم تزوج وعند الشافعية لا أثر لشي من ذلك في المنع إلا أن قرنت مع البكاء الصباح ونحوه وفرق بعضهم بين الدمع فان كان حار ادل على المنع وان كان باردا دل على الرضا قال وفي هذا الحديث اشارة الى أن البكر التي أمر بالاستئذان هي البالغ اذا لمعنى الاستئذان من لا تدرى ما الاذن ومن يستوى سكوتها وسخطها ونقل ابن عبد البر عن مالك أن سكوت البكر اليتمية قبل اذنها وتقويضها لا يكون رضاً منها بخلاف ما اذا كان بعد تقويضها الى وليها وخص بعض الشافعية الاكتفاء بسكوت البكر البالغ بالنسبة الى الاب والجد دون غيرها لانها تستحي منهما أكثر من غيرها والصحيح الذي عليه الجمهور استعمال الحديث في جميع الابكار بالنسبة

قالوا يا رسول الله وكيف اذنها قال أن تسكت
حدثنا عمرو بن الربيع
ابن طارق حدثنا الليث
عن ابن أبي مليكة عن أبي
عمرو ومولى عائشة عن
عائشة رضي الله عنها أنها
قالت يا رسول الله ان البكر
تستحي قال رضاها صحتها

لجميع الاولياء واختلفوا في الاب يزوج البكر البالغ بغير اذنها فقال الاوزاعي والثوري
والخنفية ووافقه هم أبو ثور يشترط استئذانها فلو عدا عليها بغير استئذان لم يصح وقال
الآخرين يجوز للاب أن يزوجه ولو كانت بالغاً بغير استئذان وهو قول ابن أبي ليلى ومالك
والليث والشافعي وأحمد وإسحق ومن حجتهم مفهوم حديث الباب لانه جعل الثيب أحق بنفسها
من وليها فدل على أن ولي البكر أحق بها منها واحتج بعضهم بحديث يونس بن أبي اسحق عن أبي
بردة عن أبي موسى مرفوعاً تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فهو اذنها قال فقيد ذلك باليتيمة
فيحمل المطلق عليه وفيه نظر لحديث ابن عباس الذي ذكرته بلفظ يستأذنها أبوها فنص على
ذكر الاب وأجاب الشافعي بان المأمرة قد تكون عن استطابة النفس ويؤيده حديث ابن عمر
رفعه وأمر والنساء في بناتهن أخرجه أبو داود وقال الشافعي لا خلاف أنه ليس للام أمر لكنه
على معنى استطابة النفس وقال البيهقي زيادة ذكر الاب في حديث ابن عباس غير محفوظة قال
الشافعي زادها ابن عيينة في حديثه وكان ابن عمر والقاسم وسالم يزوجون الابكار لا يستأمر ونهن
قال البيهقي والمحفوظ في حديث ابن عباس البكر تستأمر ورواه صالح بن كيسان بلفظ واليتيمة
تستأمر وكذلك رواه أبو بردة عن أبي موسى ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فدل على
أن المراد بالبكر اليتيمة (قلت) وهذا لا يدفع زيادة الثقة الحافظ بلفظ الاب ولو قال قائل بل المراد
باليتيمة البكر لا يدفع وتستأمر بضم أوله يدخل فيه الاب وغيره فلا تعارض بين الروايات ويبقى
النظر في أن الاستمرار هل هو شرط في صحة العقد أم مستحب على معنى استطابة النفس كما قال
الشافعي كل من الامرين محتمل وسياق من يد بحث فيه في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى
واستدل به على أن الصغيرة الثيب لا اجبار عليها لعموم كونها أحق بنفسها من وليها وعلى أن
من زالت بكارتها بوطء ولو كان زناً لا اجبار عليها لاب ولا غيره لعموم قوله الثيب أحق بنفسها
وقال أبو حنيفة هي كالبكر وخالفه حتى صاحباه واحتج له بأن علة الاكتفاء بسكوت البكر هو
الحياء وهو باق في هذه لان المسئلة مفروضة فيمن زالت بكارتها بوطء لا فيمن اتخذت الزنا ديدنا
وعادة وأجيب بأن الحديث نص على أن الحياء يتعلق بالبكر وقابلها بالثيب فدل على أن
حكمهما مختلف وهذه ثيب لغة وشرعاً دليل أنه لو أوصى بعق كل ثيب في ملكه دخلت اجماعاً
وأما بقاء حياؤها كالبكر فمنوع لانها تستحي من ذكر وقوع الفجور منها وأما ثبوت الحياء من
أصل النكاح فليست فيه كالبكر التي لم تجرب قط والله أعلم واستدل به لمن قال ان للثيب أن
تتزوج بغير ولي ولكنهم الاتزوج نفسها بل تجعل أمرها الى رجل فيزوجها حكاه ابن حزم عن
داود وتعقبه بحديث عائشة أم المؤمنين أنها تكهت بغير اذن وليها نكاحها باطل وهو حديث صحيح
كما تقدم وهو يبين أن معنى قوله أحق بنفسها من وليها أنه لا ينفذ عليها أمره بغير اذنها ولا يجبرها
فاذا أرادت أن تتزوج لم يجز لها الا باذن وليها واستدل به على أن البكر اذا أعلنت بالمنع لم يحز
النكاح والى هذا أشار المصنف في الترجة وان أعلنت بالرضا فيجوز بطريق الاولى وشذ بعض
أهل الظاهر فقال لا يجوز أيضاً وقفاً عند ظاهر قوله واذنها أن تسكت **(نقله ما إذا**
زوجه الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود) هكذا أطلق فشم البكر والثيب لكن حديث الباب
مصرح فيه بالثبوت فكأنه أشار الى ما ورد في بعض طرقه كما سأينه ورد النكاح اذا كانت ثيباً

* (باب اذا تزوج الرجل ابنته
وهي كارهة فنكاحه
مردود) * حدثنا اسمعيل
قال حدثني مالك عن عبد
الرحمن بن القاسم عن أبيه
عن عبد الرحمن

فزوجت بغير رضا اجماع الاما نقل عن الحسن أنه أجاز اجبار الاب للثيب ولو كرهت كما تقدم
وعن الثخني أن كانت في عبالة جاز والارث واختلفوا اذا وقع العقد بغير رضاها فقالت الخنيفة
ان اجازته جاز وعن المالكية ان اجازته عن قريب جاز والا فلا ورده الباكون مطلقا (قوله ومجمع)
بضم الميم وفتح الجيم وكسر الميم الثقيلة ثم عين هـ مـ لـ (قوله ابني يزيد بن جارية) بالجيم أي ابن
عاهر بن العطاف الانصاري الاوسى من بني عمرو بن عوف وهو ابن أخي مجمع بن جارية الصحابي
الذي جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج له أصحاب السنن وقدوهم من زعم
أنهم ما واحد ومنه قيل ان لمجمع بن يزيد صحبة وليس كذلك وإنما الصحبة لعمه مجمع بن جارية وليس
لمجمع بن يزيد في البخاري سوى هذا الحديث وقد قرنه فيه بأخيه عبد الرحمن بن يزيد وعبد الرحمن
ولاعلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيما جزم به العسكري وغيره وهو أخو عاصم بن عمرو بن
الخطاب لأمه قال ابن سعد ولي القضاء لعمر بن عبد العزيز يعني لما كان أمير المدينة ومات سنة
ثلاث وتسعين وقليل سنة ثمان ووثقه جماعة وماله في البخاري أيضا سوى هذا الحديث وقد وافق
مالك على اسناد هذا الحديث سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم وان اختلف الرواة
عنهما في وصل هذا الحديث عن خنساء وفي ارساله حيث قال بعضهم عن عبد الرحمن ومجمع
أن خنساء زوجت وكذا اختلفوا عنهما في نسب عبد الرحمن ومجمع فتنهم من أسقط يزيد وقال
ابني جارية والصواب وصله وإمات يزيد في نسبهما وقد أخرج طريق ابن عيينة المصنف في ترك
الحيل بصورة الارسال كما سأتى وأخرجها أجد عنه كذلك وأوردها الطبراني من طريقه
موصولة وأخرجه الدارقطني في الموطآت من طريق معلى بن منصور عن مالك بصورة الارسال
أيضا والاكثر وصلوه عنه وخالفهما مع سفيان الثوري في راو من السند فقال عن عبد الرحمن
ابن القاسم عن عبد الله بن يزيد بن وديعة عن خنساء أخرجه النسائي في الكبرى والطبراني من
طريق ابن المبارك عنه وهي رواية شاذة لكن يبعد أن يكون لعبد الرحمن بن القاسم فيه شيخان
وعبد الله بن يزيد بن وديعة هذا المأرم من ترجمه له ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان
الا عبد الله بن وديعة بن خدام الذي روى عن سلمان الفارسي في غسل الجمعة وعنه المقبري وهو
تابعي غير مشهور والافى هذا الحديث ووثقه الدارقطني وابن حبان وقد ذكره ابن منده في الصحابة
وخطأه أبو نعيم في ذلك وأظن شيخ عبد الرحمن بن القاسم ابن أخيه وعبد الله بن يزيد بن وديعة
هذا من أغفله المزني ومن تبعه فلم يذكره في رجال الكتب الستة (قوله عن خنساء بنت خدام)
بعجبة ثم نون ثم مهملة وزن جراء وأبوها بكسر الميم وتخفيف المهملة قيل اسم أبيه وديعة
والصحيح أن اسم أبيه خالد وديعة اسم جده فيما أحسب وقع ذلك في رواية لا جدم من طريق محمد بن
اسحق عن الحجاج بن السائب مرسل في هذه القصة ولكن قال في تسميتها خنساء بتخفيف النون
وزن فلان ووقع في رواية الدارقطني والطبراني وابن السكن خنساء ووصل الحديث عنهما فقال
عن حجاج بن السائب بن أبي لبابة عن أبيه عن جدته خنساء وخناس مشتق من خنساء كما يقال
في زينب زئاب وكنية خدام والد خنساء أبو وديعة كناه أبو نعيم وقد وقع ذلك عند عبد الرزاق
من حديث ابن عباس أن خداما أبو وديعة أنكح ابنته رجلا الحديث ووقع عند المستنقري من
طريق ربيعة بن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية أن وديعة بن خدام زوج ابنته وهو هوهم في اسمه

ومجمع ابني يزيد بن جارية
عن خنساء بنت خدام
الانصارية

قوله بنت خدام ضبطها
القسط لاني بكسر الخاء
وتخفيف الذال المجتسبين
وقال وفي الفتح وبالذال
المهملة

ولعله كان أن خداما أبودبيعة فأنقلب وقد ذكرت في كتاب الصحابة ما يدل على أن لودبيعة ابن
 خدام أيضا صحبة وله قصة مع عمر في ميراث سالم مولى أبي حذيفة ذكرها البخاري في تاريخه وقد
 أطلت في هذا الموضع لكن جر الكلام بعضه بعضا ولا يخلو من فائدة (قوله أن أباهاز زوجها
 وهي ثيب فكرهت ذلك) ووقع في رواية الثوري المذكورة قالت أنكحني أبي وأنا كارهة وأنا
 بكر والاقول أرجح فقد ذكر الحديث الاسماعيلي من طريق شعبة عن يحيى بن سعيد عن القاسم
 فقال في روايته وأنا أريد أن تزوج عمي ولدي وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن سعيد بن
 عبد الرحمن الجحشي عن أبي بكر بن محمد أن رجلا من الانصار تزوج خنساء بنت خدام فقتل عنها
 يوم أحد فأنكحها أبوهارجلا فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان أي أنكحني وان عم
 ولدي أحب اليّ فلهذا يدل على انها كانت ولدت من زوجها الاول واستفدتا من هذه الرواية
 نسبة زوجها الاول واسمه أنيس بن قنادة سماه الواقدي في روايته من وجه آخر عن خنساء
 ووقع في المبهمة للقطب القسطلاني ان اسمه أسير وانه استشهد بدير ولم يذكركه مستندا وأما
 الثاني الذي كرهته فلم أقف على اسمه الا ان الواقدي ذكره بأسناده أنه من بني مزينة ووقع في
 رواية ابن اسحق عن الحجاج بن السائب بن أبي لبابة عن أبيه عن أنه من بني عمرو بن عوف
 وروى عبد الرزاق عن ابن جرير عن عطاء الخراساني عن ابن عباس ان خداما أبودبيعة أنكح
 ابنته رجلا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تكرهوهن فنكحت بعد ذلك أبا لبابة وكانت ثيبا
 وروى الطبراني بأسناده آخر عن ابن عباس فذكر نحوه القصة وقال فيه فنزعها من زوجها وكانت
 ثيبا فنكحت بعده أبا لبابة وروى عبد الرزاق أيضا عن الثوري عن أبي الخويرث عن نافع بن
 جبير قال تأميت خنساء فزوجها أبوها الحديث فحواه وفيه فردنكاحه ونكحت أبا لبابة وهذه
 أسانيد تقوى بعضها بعضا وكلها دالة على أنها كانت ثيبا ثم أخرج النسائي من طريق الاوزاعي
 عن عطاء عن جابر أن رجلا زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم
 ففرق بينهما وهذا سند ظاهر الصحة ولكن له علة أخرجه النسائي من وجه آخر عن الاوزاعي
 فأدخل بينه وبين عطاء ابراهيم بن مرة وفيه مقال وأرسله فلم يذكر في اسناده جابرا وأخرج
 النسائي أيضا وابن ماجة من طريق جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن جارية
 بكر أمت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباهاز زوجها وهي كارهة فخيرها ورجاله ثقات
 لكن قال أبو حاتم وأبو زرعة انه خطأ وأن الصواب ارساله وقد أخرجه الطبراني والدارقطني
 من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ردنكاح بكر وثيب أنكحهما أبوهم ماوهما كارهتان قال الدارقطني تفرد به عبد الملك
 الدماري وفيه ضعف والصواب عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة مرسل وقال البيهقي
 ان ثبت الحديث في البكر جل على أنها زوجت بغير كف والله أعلم (قلت) وهذا الجواب هو
 المعتمد فانها واقعة عين فلا يثبت الحكم فيها تعميما وأما الطعن في الحديث فلامعنى له فان طرقة
 تقوى بعضها بعضا وقصة خنساء بنت خدام طريق أخرى أخرجه الدارقطني والطبراني من
 طريق هشيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة أن خنساء بنت خدام زوجها أبوها وهي
 كارهة فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فردنكاحها ولم يقل فيه بكر ولا ثيبا قال الدارقطني رواه

أن أباهاز زوجها وهي ثيب
 فكرهت ذلك فأتت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فرد
 نكاحه

أبو عوانة عن عمر بن سلا م يذكر أبا هريرة (قوله حدثنا اسحق) هو ابن راهويه ويزيد هو ابن هرون ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري (قوله أن رجلا يدعى خداما أنكح ابنته نحوه) ساق أحد لفظه عن يزيد بن هرون بهذا الاسناد أن رجلا منهم يدعى خداما أنكح ابنته فمكرهت نكاح أبيها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فرد عنها نكاح أبيها فتروجت أبا البابه بن عبد المنذر فذكر يحيى بن سعيد أنه بلغه أنها كانت ثيبا وهذا يوافق ما تقدم وكذا أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هرون وأخرجه الاسماعيلي من طريق عن يزيد كذلك وأخرجه الطبراني والاسماعيلي من طريق محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد نحوه وأخرجه الطبراني من طريق عيسى بن يونس عن يحيى كذلك وأخرجه أحمد عن أبي معاوية عن يحيى كذلك لكن اقتصر على ذكر جمع بن يزيد والذي بلغ يحيى ذلك يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن القاسم فسأني في تركه الخيل من طريق ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن القاسم أن امرأته من ولد جعفر تخوفت أن يزوجه أهلها وهي كارهة فأرسلت إلى شيخين من الأنصار عبد الرحمن وجمع ابني جارية قالوا فلا تخشين فإن خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهي كارهة فرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك قال سفيان وأما عبد الرحمن بن القاسم فسمعتة يقول عن أبيه أن خنساء انتهى وقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن عن أبيه عن خنساء موصولا والمرأة التي من ولد جعفر هي أم جعفر بنت القاسم بن محمد بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب ووليها هو عم أبيها معاوية بن عبد الله بن جعفر أخرجه المستغفري من طريق يزيد ابن الهاد عن ربيعة باسناده أنها تأميت من زوجها حمزة بن عبد الله بن الزبير فأرسلت إلى القاسم ابن محمد وإلى عبد الرحمن بن يزيد فقالت إني لا آمن معاوية أن يضعني حيث لا يوافقني فقال لها عبد الرحمن ليس له ذلك ولو صنع ذلك لم يجز فذكر الحديث إلا أنه لم يضبط اسم والد خنساء ولا سمي بنته كما قدمته وكنت ذكرت في المقدمة في تسمية المرأة من ولد جعفر ومن ذكر معها غير الذي هنا والمذكور هنا هو المعتد وقد حصل من تحرير ذلك ما لا أظن أنه يزاد عليه فقلت الحمد على جميع مننه

(قوله باب تزويج اليتيمة لقول الله تعالى وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا وإذا قال للولي زوجي فلانة فكث ساعة وقال مامعك فقال معي كذا وكذا أولبنا ثم قال تزويجكما فهو جائز) * فيه سهل عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري وقال الليث حدثني

* حدثنا اسحق أخبرنا يزيد
أخبرنا يحيى أن القاسم بن
محمد حدثه أن عبد الرحمن
ابن يزيد وجمع ابن يزيد حدثاه
أن رجلا يدعى خداما أنكح
ابنته نحوه * (باب تزويج
اليتيمة لقول الله تعالى
وإن خفتم أن لا تقسطوا في
اليتامى فانكحوا وإذا قال
للولي زوجي فلانة فكث
ساعة وقال مامعك فقال
معي كذا وكذا أولبنا ثم قال
تزويجكما فهو جائز) * فيه
سهل عن النبي صلى الله عليه
وسلم * حدثنا أبو اليمان
أخبرنا شعيب عن الزهري
وقال الليث حدثني

عقيل عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أنه سأل عائشة رضي الله عنها قال لها يا أمته وإن خفتم أن لا تقسطوا في الشاخي إلى ما ملكت أيمانكم قالت عائشة ابن أختي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها فيرغب في جالها وما لها ويريد أن ينتقص من صداقتها فهو عن تكاثرهن الآن يقسطوا الهن في أكمل الصداق وأمر وانكاح من سواهن من النساء قالت عائشة استنقى الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٧٠) بعد ذلك فانزل الله ويستفتونك في النساء إلى وترغبون أن

تسكوهن فانزل الله لهم في هذه الآية أن اليتيمة إذا كانت ذات مال وجمال وغبوا في نكاحها ونسبها والصداق وإذا كانت مرغوبا عنها في قلبه المال والجمال تركوها وأخذوا غيرها من النساء قالت فكما يتركونها حين يرغبون عنها فليس لهم أن ينكحوها إذا رغبوا فيها الآن يقسطوا لها ويعطوها حقها إلا وفي من الصداق * (باب إذا قال الخاطب زوجه جنى فلانة فقال قد زوجت بكذا وكذا أجاز النكاح وإن لم يقل للزوج أرضيت أو قبالت) * حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن أبي حازم عن سهل رضي الله عنه أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت عليه نفسها فقال مالي اليوم في النساء من حاجة فقال رجل يا رسول الله زوجنيها قال ما عندك قال ما عندي

عقيل عن ابن شهاب) تقدم طريق الليث موصولا في باب الاكفاء في المال وساق المتن هناك على لفظه وهناك على لفظ شعيب وقد أفرد به بالذكري كتاب الوصايا كما تقدم والله أعلم (قوله) **باب إذا قال الخاطب زوجه جنى فلانة فقال قد زوجت بكذا وكذا أجاز النكاح وإن لم يقل للزوج أرضيت أو قبالت** في رواية الكشميهني إذا قال الخاطب للولي وبه يتم الكلام وهو الفاعل في قوله وإن لم يقل وأورد المصنف فيه حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة أيضا وهذه الترجمة معتودة لمسألة هل يقوم الالتباس مقام القبول فيصير كما لو تقدم القبول على الإيجاب كان يقول تزوجت فلانة على كذا فيقول الولي زوجتكمها بذلك أو لا بد من إعادة القبول فاستنبط المصنف من قصة الواهبة أنه لم ينقل بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم زوجتكمها بما معك من القرآن أن الرجل قال قد قبالت لكن اعترضه المهلب فقال بساط الكلام في هذه القصة أغنى عن توقيف الخاطب على القبول لما تقدم من المرافضة والطلب والمعاودة في ذلك فمن كان في مثل حال هذا الرجل الراغب لم يحتج إلى تصريح بمنه بالقبول لسبق العلم برغبته بخلاف غيره ممن لم تقم القرائن على رضائه انتهى وغايته أنه يسلم الاستدلال لكن يخصه بخاطب دون خاطب وقد قدمت في الذي قبله وجه الخدش في أصل الاستدلال (قوله في هذه الرواية فقال مالي اليوم في النساء من حاجة) فيه اشكال من جهة أن في حديث فصعد النظر إليها وصوبه فهذا دال على أنه كان يريد التزويج لو أعجبته فكان معنى الحديث مالي في النساء إذا كن بهذه الصفة من حاجة ويحتمل أن يكون جواز النظر مطلقا من خصائصه وإن لم ير التزويج ويجوز أن يكون فائده احتمال أنها تعجبه فيتزوجها مع استعنائها حينئذ عن زيادة على من عنده من النساء صلى الله عليه وسلم (قوله) **باب لا يخاطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع** كذا أورده بلفظ أو يدع وذكره في الباب عن أبي هريرة بلفظ أو يترك وأخرجه مسلم من حديث عقبة بن عامر بلفظ حتى يذر وقد أخرجه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق عبد الوارث عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ حتى ينكح أو يدع واسناده صحيح (قوله نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضكم على بيع بعض) تقدم شرحه في البيوع والبحث في اختصاص ذلك بالمسلم وهذا اللفظ لا يعارض ذلك من جهة أن المخاطبين هم المسلمون (قوله ولا يخاطب) بالخزم على النهي أي وقال لا يخاطب ويجوز الرفع على أنه نفي وساق ذلك بصيغة الخبر أبلغ في المنع ويجوز النصب عطفا على قوله يبيع على أن لا في قوله ولا يخاطب زائدة ويؤيد الرفع قوله في رواية عبدة الله بن عمر عن نافع عن مسلم ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخاطب برفع العين

من شيء قال أعطها ولو خاتما من حديث قال ما عندي شيء قال فاعندك من القرآن قال كذا وكذا قال فقد ملكتها كما بما معك من القرآن * (باب لا يخاطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع) * حدثنا مكي بن إبراهيم حدثنا ابن جريج قال سمعت نافعا يحدث أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخاطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله

من يبيع والباء من يخطب وإثبات التخصانية في بيع (قوله أو يأذن له الخطاطب) أي حتى يأذن
 الاول للثاني (قوله في حديث أبي هريرة الليث عن جعفر بن ربيعة) الليث فيه اسناد آخر أخرجه
 مسلم من طريقه عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس عن عقبة بن عامر في قصة
 الخطبة فقط وسأذكر لفظه (قوله قال قال أبو هريرة ياتر) بفتح أوله وضم المثلثة تقول أثرت
 الحديث أثره بالمدح أو بفتح أوله ثم سكون اذا ذكرته عن غيرك ووقع عند الناس من طريق
 محمد بن يحيى بن حسان ٢ عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره
 مختصراً (قوله أياكم والظن الخ) يأتي من وجه آخر عن أبي هريرة في كتاب الأدب مع شرحه وقد
 أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملهان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه فزاد في
 المتن زيادات ذكرها البخاري مفرقة لكن من غير هذا الوجه قال الجمهور هذا النهي للتحريم
 وقال الخطابي هذا النهي للتأديب وليس ينهي تحريم يبطل العقد عند كثر الفقهاء كذا قال
 ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عندهم للتحريم ولا يبطل العقد
 بل حكى النووي أن النهي فيه للتحريم بالاجماع ولكن اختلفوا في شروطه فقال الشافعية
 والحنابلة محل التحريم ما اذا صرح بالخطوبة أو وليها الذي أذنت له حيث يكون اذنها معتبرا
 بالاجابة فلو وقع التصريح بالرد فلا تحريم فلو لم يعلم الثاني بالحال فيجوز الهجوم على الخطبة
 لان الاصل الاباحة وعند الحنابلة في ذلك روايتان وان وقعت الاجابة بالتعريض كقولها
 لا رغبة عنك فقولان عند الشافعية الاصح وهو قول المالكية والحنفية لا يحرم أيضا واذ لم ترد
 ولم تقبل فيجوز والحجة فيه قول فاطمة خطبتي معاوية وأبو جهم فلم ينكر النبي صلى الله عليه
 وسلم ذلك عليهما بل خطبها الاسامة وأشار النووي وغيره الى أنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون
 خطبا معا ولم يعلم الثاني بخطبة الاول والنبي صلى الله عليه وسلم أشار باسمه ولم يخطب وعلى
 تقدير أن يكون خطب فكانت لما ذكر لها في معاوية وأبي جهم ظهر منها الرغبة عنهما فخطبها
 لاسامة وحكى الترمذي عن الشافعي أن معنى حديث الباب اذا خطب الرجل المرأة فرضيت به
 وركنت اليه فليس لاحد أن يخطب على خطبته فاذا لم يعلم برضاها ولا ركونها فلا بأس أن يخطبها
 والحجة فيه قصة فاطمة بنت قيس فانهم لم يخبروها برضاها ولا ركونها بذلك لم يشر عليها
 بغير من اختارت فلو لم توجد منها اجابة ولارده فقطع بعض الشافعية بالجواز ومنهم من أجرى
 القولين ونص الشافعي في البكر على أن سكوتها رضا بالخطاطب وعن بعض المالكية لا تمنع
 الخطبة الاعلى خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق واذ وجدت شروط التحريم ووقع
 العقد للثاني فقال الجمهور يصح مع ارتكاب التحريم وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول
 وبعده وعند المالكية خلاف ككقولين وقال بعضهم يفسخ قبله لا بعده وحجة الجمهور
 ان المنهي عنه الخطبة والخطبة ليست شرطا في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها
 غير صحيحة وحكى الطبري ان بعض العلماء قال ان هذا النهي منسوخ بقصة فاطمة بنت قيس
 ثم رده وغلطه بانها جات مستشيرة فأشير عليها بما هو الاولى ولم يكن هناك خطبة على خطبة
 كما تقدم ثم ان دعوى النسخ في مثل هذا غلط لان الشارع أشار الى علة النهي في حديث
 عقبة بن عامر بالاخوة وهي صفة لازمة وعلة مطلوبة للدوام فلا يصح أن يلحقها النسخ والله

أو يأذن له الخطاطب حدثنا
 يحيى بن بكير حدثنا الليث
 عن جعفر بن ربيعة
 عن الأعرج قال قال أبو
 هريرة ياتر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال أياكم والظن
 فان الظن أكذب الحديث
 ولا تجسسوا ولا تحسسوا
 ولا تباغضوا وكونوا
 اخوانا ولا يخطب الرجل
 على خطبة أخيه

٢ قوله ابن حبان في نسخة
 بدله ابن حسان

أعلم واستدل به على أن الخطاب الاول اذا أذن للخطاب الثاني في التزويج ارتفع التحريم ولكن هل يختص ذلك بالمأذون له أو يتعدى لغيره لان مجرد الاذن الصادر من الخطاب الاول دال على اعراضه عن تزويج تلك المرأة وباعراضه يجوز لغيره أن يخطبها الظاهر الثاني فيكون الجواز له أذن له بالنصيص ولغيره المأذون له باللاحاق ويؤيده قوله في الحديث الثاني من الباب أو يترك وصرح الرواي من الشافعية بأن محل التحريم اذا كانت الخطبة من الاول جائزة فان كانت ممنوعة كخطبة المعتدة لم يضر الثاني بعد انقضاء العدة أن يخطبها وهو واضح لان الاول لم يثبت له بذلك حتى واستدل بقوله على خطبة أخيه أن محل التحريم اذا كان الخطاب مسلما فلو خطب الذي ذميه فأراد المسلم أن يخطبها جازله ذلك مطلقا وهو قول الاوزاعي ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابي ويؤيده قوله في أول حديث عقبة بن عامر عنده مسلم المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته حتى يذرو وقال الخطابي قطع الله الاخوة بين الكافر والمسلم فيختص النهي بالمسلم وقال ابن المنذر الاصل في هذا الاباحة حتى يرد المانع وقد ورد المانع مقيدا بالمسلم فبقى ما عدا ذلك على أصل الاباحة وذهب الجمهور الى الحاق الذي بالمسلم في ذلك وأن التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له وهو كقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم وكقوله وربكم لا تقتلوا أنفسكم فيجوزكم ونحو ذلك وبناء بعضهم على أن هذا المنهي عنه هل هو من حقوق العقد واحترامه أو من حقوق المتعاقدين فعلى الاول فالراجح ما قال الخطابي وعلى الثاني فالراجح ما قال غيره وقريب من هذا البناء اختلافهم في ثبوت الشفعة للكافر فن جعلها من حقوق الملك أثبت له ومن جعلها من حقوق المالك منع وقريب من هذا البحث ما نقل عن ابن القاسم صاحب مالك أن الخطاب الاول اذا كان فاسقا جاز للعفيف أن يخطب على خطبته ورجحه ابن العربي منهم وهو متجه فيما اذا كانت المخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كف لها فتكون خطبته كالا خطبة ولم يعتبر الجمهور ذلك اذا صدرت منها علامة القبول وقد أطلق بعضهم الاجماع على خلاف هذا القول ويلحق به اذا ما حكمه بعضهم من الجواز اذا لم يكن الخطاب الاول أهلا في العادة للخطبة تلك المرأة كما لو خطب سوقي بنت ملك وهذا يرجع الى التكافؤ واستدل به على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى الحاق الحكم للنساء بحكم الرجال وصورته أن ترغب امرأة في رجل وتدعوه الى تزويجها فيجيبها كما تقدم فتجيء امرأة أخرى فتدعوه وترغبه في نفسها وترهده في التي قبلها وقد صرحوا باستحباب خطبة أهل الفضل من الرجال ولا يخفى أن محل هذا اذا كان المخطوب عزم أن لا يتزوج الا واحدة فاما اذا جاع بينهم فلا تحريم وسأني بعد ستة أبواب في باب الشروط التي لا تحل في النكاح من يذهب في هذا (قوله حتى ينكح) أي حتى يتزوج الخطاب الاول فيحصل اليأس المحض وقوله أو يترك أي الخطاب الاول التزويج فيجوز حينئذ للثاني الخطبة فالغايان مختلفتان الاولى ترجع الى اليأس والثانية ترجع الى الرجاء وتطير الاولى قوله تعالى حتى يلج الجمل في سم الخياط ﴿١﴾ (قوله ما) تفسير ترك الخطبة ذكر فيه طرفان حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفي آخره قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ولو تركها قبلتها وقد تقدم شرحه مستوفى قبل أبواب قال ابن بطال ما لم يخصه تقدم

حتى ينكح أو يترك * (باب تفسير ترك الخطبة) * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يحدث أن عمر بن الخطاب حين تأييت حفصة قال عمر لقيت أبا بكر فقلت ان شئت أنكحتك حفصة بنت عمر فلبثت ليالى ثم خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلقيني أبو بكر فقال انه لم يمنعني أن أزوجك اليك فيما عرضت الا أني قد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكرها فلم أكن لأفشي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو تركها قبلتها

في الباب الذي قبله تفسير ترك الخطبة صريحاً في قوله حتى يشكح أو يترك وحديث عمر في قصة حفصة لا يظهر منه تفسير ترك الخطبة لأن عمر لم يكن عم أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب حفصة قال ولكنه قصد معنى دقيقاً يدل على ثقب ذهنه ورسوخه في الاستنباط وذلك أن أبا بكر علم أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب إلى عمر أنه لا يريده بل يرغب فيه ويشكر الله على ما أنعم الله عليه به من ذلك فقام علم أبي بكر بهذا الحال مقام الركون والتراضي فكانه يقول كل من علم أنه لا يصرف إذا خطب لا ينبغي لأحد أن يخطب على خطبته وقال ابن المنير الذي يظهر لي أن البخاري أراد أن يحقق امتناع الخطبة على الخطبة مطلقاً لأن أبا بكر امتنع ولم يكن أن يرمي الأمر بين الخطاطب والولي فكيف لو أن يرمي تركاً فكأنه استدلال منه بالاولى (قلت) وما أبداه ابن بطال أدق وأولى والله أعلم (قوله) تابعه يونس وموسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري أي بإسناده أماً متابعه يونس وهو ابن يزيد فوصلها الدارقطني في العلل من طريق أبي بصير عن ابن وهب عنه وأماً متابعه الآخر بن فوصلها الذهلي في الزهريات من طريق سليمان بن بلال عنهما وقد تقدم لله صنف هذا الحديث من رواية معمر بن رواية صالح بن كيسان أيضاً عن الزهري أيضاً (قوله) بالخطبة بضم أوله أي عند العقد ذكر فيه حديث ابن عمر جاء رجلان من المشرق فخطبا فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن من البيان لسحرا وفي رواية الكشميهني سحرا بغير لام وهو طرف من حديث سيأتي بقامه في الطب مع شرحه قال ابن التين أدخل هذا الحديث في كتاب النكاح وليس هو موضعه قال والبيان نوعان الأول ما يبين به المراد والثاني تحسين اللفظ حتى يستميل قلوب السامعين والثاني هو الذي يشبهه بالسحر والمذموم منه ما يقصده الباطل وشبهه بالسحر لأن السحر صرف الشيء عن حقيقته (قلت) فن هنا تؤخذ المناسبة ويعرف أنه ذكره في موضعه وكأنه أشار إلى أن الخطبة وإن كانت مشروعة في النكاح فينبغي أن تكون مقصودة ولا يكون فيها ما يقتضي صرف الحق إلى الباطل بتحسين الكلام والعرب تطلق لفظ السحر على الصرف تقول ما سحرنا عن كذا أي ما صرفنا عنه وأخرجه أبو داود من حديث جابر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده رفعه أن من البيان سحرا قال فقال صعصعة بن صوحان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يكون عليه الحق وهو ألعن بالجنة من صاحب الحق فيسحر الناس ببيانه فيذهب بالحق وقال المهلب وجه ادخال هذا الحديث في هذه الترجمة أن الخطبة في النكاح إنما شرعت للخطاب ليسهل أمره فشبهه بحسن التوصل إلى الحاجة بحسن الكلام فيها باستئزال المرغوب إليه بالبيان بالسحر وإنما كان كذلك لأن النفوس طبعته على الانفسه من ذكرا الموليات في أمر النكاح فكان حسن التوصل لرفع تلك الانفة وجهها من وجوه السحر الذي يصرف الشيء إلى غيره وورد في تفسير خطبة النكاح أحاديث من أشهرها ما أخرجه أصحاب السنن وصححه أبو عوانة وابن حبان عن ابن مسعود مرفوعاً أن الحمد لله فحمده ونستعينه ونستغفره الحديث قال الترمذي حسن رواه الأعمش عن أبي اسحق عن أبي الاحوص عن ابن مسعود وقال شعبة عن أبي اسحق عن أبي عبيدة عن أبيه قال فكلا الحديثين صحيح لأن إسرائيل رواه عن أبي اسحق فجمعهما قال وقد قال أهل العلم أن النكاح جائز بغير خطبة وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم اه وقد

تابعه يونس وموسى بن
عقبة وابن أبي عتيق عن
الزهري * (باب الخطبة) *
حدثنا قبيصة حدثنا سفيان
عن زيد بن أسلم قال سمعت
ابن عمر يقول جاء رجلان من
المشرق فخطبا فقال النبي
صلى الله عليه وسلم إن من
البيان لسحرا

شرطه في النكاح بعض أهل الظاهر وهو شاذ **(قوله باب ضرب الدف في النكاح والولية)** يجوز في الدف ضم الدال وفتحها وقوله والولية معطوف على النكاح أي ضرب الدف في الولية وهو من العام بعد الخاص ويحتمل أن يريد ولاية النكاح خاصة وان ضرب الدف يشرع في النكاح عند العقد وعند الدخول مثلاً وعند الولية كذلك والاول أشبه وكأنه أشار بذلك إلى ما في بعض طرقه على ما سأبينه **(قوله)** حدثنا خالد بن ذكوان (هو المديني يكنى أبا الحسن وهو من صغار التابعين **(قوله)** جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدخل على) في رواية الكشميهني فدخل على ووقع عند ابن ماجه في أوله قصة من طريق حماد بن سلمة عن أبي الحسين واسمه خالد المديني قال كان بالمدينة يوم عاشوراء والجواري يضربن بالدف ويتغنين فدخلن على الربيع بنت معوذ بن ذكوان فدخلها فقلت دخل على الحديث هكذا أخرجه من طريق يزيد بن هرون عنه وأخرجه الطبراني من طريق عن حماد بن سلمة فقال عن أبي جعفر الخطمي يدل أبي الحسين **(قوله)** حين بنى على في رواية حماد بن سلمة صبيحة عرسى والبناء الدخول بالزوجة وبين ابن سعد أنها تزوجت حينئذ أياس بن البكير اللبثي وانها ولدت له محمد بن أياس قيل له صحبة **(قوله)** مجلسك بكسر اللام أي مكائك قال الكرماني هو محمول على أن ذلك كان من وراء حجاب أو كان قبل نزول آية الحجاب أو جاز النظر للحاجة أو عند الأمن من الفتنة اهـ والاخير هو المعتمد والذي وضع لنا بالدلة القوية أن من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز الخلوة بالاجنية والنظر اليها وهو الجواب الصحيح عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها ونومه عندها وتغلبت رأسه ولم يكن بينهما محرمة ولا زوجية وجوز الكرماني أن تكون الرواية مجلسك بفتح اللام أي جالسك ولا إشكال فيها **(قوله)** فجعلت جواريات لنا لم أقف على اسمهن ووقع في رواية حماد بن سلمة بلفظ جاريتان تعنيان فيحتمل أن تكون الثنتان هما المغنيتان ومعهما من يتبعهما أو يساعدهما في ضرب الدف من غير غناء وسيأتى في باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها زيادة في هذا **(قوله)** ويندبن من الندبة بضم النون وهي ذكر أو صاف الميت بالثناء عليه وتعيد محاسنه بالكرم والشجاعة ونحوها **(قوله)** من قتل من آبائي يوم بدر تقدم بيان ذلك في المغازي وان الذي قتل من آبائنا ما قتل باحد أو بأوها الذين شهدوا بدرامعوذومعاذ وعوف وأحدهم أبوها والاخران عماتها أطلقت الابوة عليهما تعليلها **(قوله)** فقال دعي هذه أي اتركي ما يتعلق بدعي الذي فيه الاطراء المنهي عنه زاد في رواية حماد بن سلمة لا يعلم ما في غد الا الله فأشار إلى علة المنع **(قوله)** وقولي بالذي كنت تقولين فيه إشارة إلى جواز سماع المدح والمرثية مما ليس فيه مبالغة تفضي إلى الغلو وأخرج الطبراني في الاوسط بإسناد حسن من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم من نساء من الانصار في عرس لهن وهن يغنين

وأهدى لها كبشاً تنخج في المريد * وزوجك في البادية وتعلم ما في غد

فقال لا يعلم ما في غد الا الله قال المهلب في هذا الحديث اعلان النكاح بالدف وبالغناء المباح وفيه اقبال الامام الى العرس وان كان فيه لهو مالم يخرج عن حد المباح وفيه جواز مدح الرجل في وجهه مالم يخرج الى ما ليس فيه وأغرب ابن التين فقال انما نهاها لان مدحها حق والمطلوب في النكاح اللهو فلما أدخلت الجدي اللهو منعها كذا قال وتعام الخبر الذي أشرت اليه يرد عليه

باب ضرب الدف في النكاح والولية * حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا خالد بن ذكوان قال قال الربيع بنت معوذ بن عفراء جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدخل حسين بن علي فجلس على فراشي مجلسك مني فجعلت جواريات لنا يضربن بالدف ويندبن من قتل من آبائي يوم بدر اذ قالت احداهن * وفيما نبي يعلم ما في غد * فقال دعي هذه وقولي بالذي كنت تقولين

وسباق القصة يشعر بانهم مالوا استمرتا على المرائي لم ينهها وغالب حسن المرائي جدلا لهو وانما
 أنكرا عليها ما ذكر من الاطراف حيث أطلق علم الغيب له وهو صفة تقتض بالله تعالى كما قال تعالى
 قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وقوله لنبيه قل لا أم لك لنفسى نفعوا ولا ضرا
 الا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وسائر ما كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يخبر به من الغيوب باعلام الله تعالى اياه لا أنه يستقل بعلم ذلك كما قال تعالى عالم الغيب فلا يظهر
 على غيبه أحد الا من ارتضى من رسول وسأيت من يد بحث في مسئلة الغناء في العرس بعد اثني
 عشر بابا **(قوله باب)** قول الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وكثرة المهر وأدنى
 ما يجوز من الصداق وقوله تعالى وآتيتن احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا وقوله جل ذكره أو
 تفرضوا لهن فريضة هذه الترجمة معقودة لان المهر لا يتقدر أقله والمخالف في ذلك المالكة
 والخففة ووجه الاستدلال بما ذكره الاطلاق من قوله صدقاتهن ومن قوله فريضة وقوله في
 حديث سهل ولو خاتم من حديد وأما قوله وكثرة المهر فهو بالجر عطف على قول الله في الآية التي
 تلاها وهو قوله وآتيتن احداهن قنطارا فيه اشارة الى جواز كثرة المهر وقد استدل بذلك المرأة
 التي نازعت عمر رضي الله تعالى عنه في ذلك وهو ما أخرجه عبد الرزاق من طريق عبد الرحمن
 السلمي قال قال عمر لا تغالوا في مهور النساء فقالت امرأة ليس ذلك لك يا عمر ان الله يقول وآتيتن
 احداهن قنطارا من ذهب قال وكذلك هي في قراءة ابن مسعود فقال عمر امرأة خاصمت عمر
 نخصمته وأخرجه الزبير بن بكار من وجه آخر منقطع فقال عمر امرأة أصابت ورجل أخطأ
 وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن مسروق عن عمر فذكره متصلا مطولا وأصل قول عمر
 لا تغالوا في صدقات النساء عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم لكن ليس فيه قصة المرأة
 ومحصل الاختلاف أنه أقل ما يتم وقيل أقله ما يجب فيه القطع وقيل أربعون وقيل خمسون
 وأقل ما يجب فيه القطع مختلف فيه فقيل ثلاثة دراهم وقيل خمسة وقيل عشرة **(قوله)** وقال سهل
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ولو خاتم من حديد هذا طرف من حديث الواهبة وسأيت شرحه
 مستوفي بعد هذا ويأتي مزيد في هذه المسئلة بعد قليل أيضا ثم ذكر حديث أنس في قصة تزويج
 عبد الرحمن بن عوف وفيه قوله تزوجت امرأة علي وزن نواة وسأيت شرحه مستوفي في باب
 الوليمة ولو بشاة بعد بضعة عشر بابا **(قوله)** وعن قتادة عن أنس هو معطوف على قوله عن عبد
 العزيز بن صهيب وهو من رواية شعبة عنهما في أن عبد العزيز بن صهيب أطلق عن أنس
 المواة و قتادة زاد أنهما من ذهب ويحمل أن يكون قوله وعن قتادة معلقا وقد أخرج الاسماعيلي
 الحديث عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب بطريق عبد العزيز فقط وأخرج طريق قتادة
 من رواية علي بن الجعد وعاصم بن علي كلاهما عن شعبة وكذا يصحح أبو نعيم أخرج من رواية
 سليمان طريق عبد العزيز وحده وأخرج طريق قتادة من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة
 والله أعلم **(قوله باب)** التزويج على القرآن وبغير صداق أي على تعليم القرآن
 وبغير صداق مالى عيني ويحتمل غير ذلك كما سأيت البحث فيه **(قوله)** حدثنا سفيان هو ابن عيينة
 وقد ذكره المصنف من رواية سفيان الثوري بعد هذا لكن باختصار وأخرجه ابن ماجه من
 روايته أتم منه والاسماعيلي أتم من ابن ماجه والطبراني مقرونا برواية معمر وأخرج رواية ابن

* (باب قول الله تعالى
 وآتوا النساء صدقاتهن
 نحله وكثرة المهر وأدنى
 ما يجوز من الصداق وقوله
 تعالى وآتيتن احداهن
 قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا
 وقوله جل ذكره أو تفرضوا
 لهن فريضة) * وقال سهل قال
 النبي صلى الله عليه وسلم ولو
 خاتم من حديد * حدثنا سليمان
 ابن حرب حدثنا شعبة عن
 عبد العزيز بن صهيب عن
 أنس أن عبد الرحمن بن
 عوف تزوج امرأة علي
 وزن نواة فرأى النبي صلى
 الله عليه وسلم بشاة العرس
 فسأله فقال اني تزوجت
 امرأة علي وزن نواة وعن
 قتادة عن أنس أن عبد
 الرحمن بن عوف تزوج
 امرأة علي وزن نواة من
 ذهب * (باب التزويج على
 القرآن وبغير صداق) *
 حدثنا علي بن عبد الله
 حدثنا سفيان سمعت أبا
 حازم يقول

عينه أيضاً مسلم والنسائي وهذا الحديث مداره على أبي حازم سلمة بن دينار المدني وهو من صغار التابعين حدث به كبار الأئمة عنه مثل مالك وقد تقدمت روايته في الوكاة وقبل أبواب هنا و يأتي في التوحيد وأخرجه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي والثوري كما ذكرته وجاد بن زيد وروايته في فضائل القرآن وتقدمت قبل أبواب هنا أيضاً وأخرجهما مسلم وفضيل بن سليمان ومحمد بن مطرف أبي غسان وقد تقدمت روايتهما قريبا في النكاح ولم يخرجهما مسلم ويعقوب بن عبد الرحمن الأسكندراني وعبد العزيز بن أبي حازم وروايتهما في النكاح أيضاً ويعقوب أيضاً فضائل القرآن وعبد العزيز يأتي في اللباس وأخرجهما مسلم وعبد العزيز بن محمد الدراوردي وزائدة بن قدامة وروايتهما عند مسلم ومعمرو روايته عند أحمد والطبراني وهشام بن سعد وروايته في صحيح أبي عوانة والطبراني ومبشر بن مبشر وروايته عند الطبراني وعبد الملك ابن جريح وروايته عند أبي الشيخ في كتاب النكاح وقد روى طرفاً منه سعد بن المسيب عن سهل بن سعد أخرجه الطبراني وجاءت القصة أيضاً من حديث أبي هريرة عند أبي داود باختصار والنسائي مطولا وابن مسعود عند الدارقطني ومن حديث ابن عباس عند أبي عمر بن حيوة في فوائده وضميمة جده حسين بن عبد الله عند الطبراني وجاءت مختصرة من حديث أنس كما تقدم قبل أبواب وعند الترمذي طرف منه آخر ومن حديث أبي أمامة عند عمار في فوائده ومن حديث جابر وابن عباس عند أبي الشيخ في كتاب النكاح وسأذكر ما في هذه الروايات من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى (قوله عن سهل بن سعد) ٣ في رواية ابن جريح حدثني أبو حازم أن سهل بن سعد أخبره (قوله اني لقي القوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قامت امرأة) في رواية فضيل ابن سليمان كما عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوسا فجاءته امرأة وفي رواية هشام بن سعد بينهما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم أتت اليه امرأة وكذا في معظم الروايات أن امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم ويمكن رد رواية سفيان إليها بأن يكون معنى قوله قامت وقفت والمراد أنها جاءت الى أن وقفت عندهم لأنها كانت جالسة في المجلس فقامت وفي رواية سفيان الثوري عند الاسماعيلي جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فأقادت تعين المكان الذي وقعت فيه القصة وهذه المرأة لم أقف على اسمها ووقع في الاحكام لابن القطاع أنها خولة بنت حكيم أو أم ثمر يك وهذا نقل من اسم الواهبة الوارد في قوله تعالى و امرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي وقد تقدم بيان اسمها في تفسير الاحزاب وما يدل على تعدد الواهبة (قوله فقالت يا رسول الله انها قد وهبت نفسها لك) كذا فيه على طريق الالتفات وكذا في رواية حماد بن زيد لكن قال انها قد وهبت نفسها لله ولرسوله وكان السياق يقتضي أن تقول اني قد وهبت نفسي لك وبهذا اللفظ وقع في رواية مالك وكذا في رواية زائدة عند الطبراني وفي رواية يعقوب وكذا الثوري عند الاسماعيلي فقالت يا رسول الله جئت أهب نفسي لك وفي رواية فضيل بن سليمان فجاءته امرأة تعرض نفسها عليه وفي كل هذه الروايات حذف مضاف تقديره امرأته نفسي أو نحوه والافا الحقيقة غير مرادة لان رقبته الحرة لا تملك فكانها قالت أتزوجك من غير عوض (قوله فرفها رأيك) كذا لاكثر برام واحدة مفتوحة بعدها فاء التعقيب وهي فعل أمر من رأى ولبعضهم بهمزة ساكنة بعد الراء وكل صواب ووقع باثبات الهمزة في حديث ابن مسعود أيضاً

سمعت سهلاً بن سعد
الساعدي يقول اني لقي
القوم عند رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذ قامت
امرأة فقالت يا رسول الله
انها قد وهبت نفسها لك
فرفها رأيك

٣ قوله عن سهل بن سعد
هذه رواية الشارح ونسخ
الصحيح التي بايدنهاهي التي
تراها بالهامش فهي رواية
أخرى وروايات الصحيح كثيرة
اه معجمه

(قوله فلم يجبهاشيا) في رواية معمر والثوري وزائدة فصمت وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم وهشام بن سعد فنظر إليها فصعد النظر إليها وصوبه وهو يتشديد العين من صعود الواد من صوب والمراد أنه نظر أعلاها وأسفلها والتشديد إما المبالغة في التأمل وإما للتسكير وبالنسبة جزم القرطبي في المفهم قال أي نظر أعلاها وأسفلها مرارا ووقع في رواية فضيل بن سليمان خفض فيها البصر ورفعها وهما بالتشديد أيضا ووقع في رواية الكشميني من هذا الوجه النظر يدل البصر وقال في هذه الرواية ثم طأ طأ رأسه وهو بمعنى قوله فصمت وقال في رواية فضيل بن سليمان فلم يرد لها وقد قدمت ضبط هذه اللفظة في باب إذا كان الولي هو الخاطب (قوله ثم قامت فقالت) وقع هذا في رواية المستملي والكشميني وسياق لفظها كالأول وعندهما أيضا ثم قامت الثالثة وسياقها كذلك وفي رواية معمر والثوري معا عند الطبراني فصمت ثم عرضت نفسها عليه فصمت فلقدر أيتها قائمة مليا تعرضت نفسها عليه وهو صامت وفي رواية مالك فقامت طويلا ومثله للثوري عنه وهو نعت مصدر محذوف أي قيا ما طويلا أو لطرف محذوف أي زما ما طويلا وفي رواية مبشر فقامت حتى رثينا لها من طول القيام زاد في رواية يعقوب وابن أبي حازم فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيا جلست ووقع في رواية حماد بن زيد أنها وهبت نفسها لله ولرسوله فقال مالي في النساء حاجة ويجمع بينهما وبين ما تقدم أنه قال ذلك في آخر الحال فكانت صمت أو لا تفهم أنه لم يرد لها فلما أعادت الطلب أقصع لها بالواقع ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها عليه فقال لها اجلسي فجلست ساعة ثم قامت فقال اجلسي بارك الله فيك أما نحن فلا حاجة لنا فيك فيؤخذ منه وفور أدب المرأة مع شدة رغبة أهلها في ما بلغ في الإلحاح في الطلب وفهم من السكون عدم الرغبة لكنها لم تياس من الرد جلست تنتظر الفرج وسكونه صلى الله عليه وسلم أما حياء من مواجهتها بالرد وكان صلى الله عليه وسلم شديد الحياء جدا كما تقدم في صفته أنه كان أشد حياء من العذراء في خدرها وأما انتظار اللوحى وأما تفكر في جواب يناسب المقام (قوله فقام رجل) في رواية فضيل بن سليمان من أصحابه ولم أقف على اسمه لكن وقع في رواية معمر والثوري عند الطبراني فقام رجل أحسبه من الانصار وفي رواية زائدة عنده فقال رجل من الانصار ووقع في حديث ابن مسعود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ينكح هذه فقام رجل (قوله فقال يا رسول الله أنكعنيها) في رواية مالك زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة ونحوه ليعقوب وابن أبي حازم ومعمر والثوري وزائدة ولا يعارض هذا قوله في حديث حماد بن زيد لا حاجة لي بها وإن تجددت الرغبة فيها بعد أن لم تكن (قوله قال هل عندك من شيء) زاد في رواية مالك تصديقها وفي حديث ابن مسعود أنك مال (قوله قال لا) في رواية يعقوب وابن أبي حازم قال لا والله يا رسول الله زاد في رواية هشام ابن سعد قال فلا بد لها من شيء وفي رواية الثوري عند الاسماعيلي عندك شيء قال لا قال أنه لا يصلح ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي بعد قوله لا حاجة لي ولكن تملكيني أمرك قالت نعم فنظر في وجوه القوم فدعاهم فقال لا أريد أن أزوجهن هذا إن رضيت قالت ما رضيت لي فقد رضيت وهذا أن كانت القصة متحدة يحتمل أن يكون وقع نظره في وجوه القوم بعد أن سأل الرجل أن يزوجهها فاسترضاها أولا ثم تكلم معه في الصداق وإن كانت القصة متعددة فلا

فلم يجبهاشيا ثم قامت فقالت
يا رسول الله انها قد وهبت
نفسها لك فرفيها رأيك فلم
يجبهاشيا ثم قامت الثالثة
فقالت انها قد وهبت
نفسها لك فرفيها رأيك
فقام رجل فقال يا رسول الله
أنكعنيها قال هل عندك من
شيء قال لا

اشكال ووقع في حديث ابن عباس في فوائد أبي عمر بن حيوة أن رجلاً قال ان هذه امرأة
رضيت في فزوجها مني قال فسامها قال ما عندي شيء قال امهرها ما اقل أو كثر قال والذي بعثك
بالحق ما أملك شيئاً وهذه الاظهر فيها التعدد (قوله) قال اذهب فاطلب ولو خاتماً من حديد في
رواية يعقوب وابن أبي حازم وابن جرير اذهب الى أهلك فاطرهل تجد شيئاً فذهب ثم رجع فقال
لا والله يا رسول الله ما وجدت شيئاً قال انظر ولو خاتماً من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله
يا رسول الله ولا خاتماً من حديد وكذا وقع في رواية مالك ثم ذهب يطلب مرتين لكن باختصار
وفي رواية هشام بن سعد فذهب فالتمس فلم يجد شيئاً فرجع فقال لم أجده شيئاً فقال له اذهب فالتمس
وقال فيه فقال ولا خاتماً من حديد لم أجده ثم جلس ووقع في خاتم النصب على المفعولية لا التمس
والرفع على تقدير ما حصل لي ولا خاتماً ولو في قوله ولو خاتماً تعاقيلية قال عياض ووهب من زعم
خلاف ذلك ووقع في حديث أبي هريرة قال قم الى النساء فقام اليهن فلم يجد عندهن شيئاً والمراد
بالنساء أهل الرجل كما دلت عليه رواية يعقوب (قوله) قال هل معك من القرآن شيء كذا وقع
في رواية سفيان بن عيينة باختصار ذكر الازار وثبت ذكره في رواية مالك وجماعة منهم من قدم
ذكره على الأمر بالتمس الشيء أو الخاتم ومنهم من أخره ففي رواية مالك قال هل عندك من شيء
تصدقها اياه قال ما عندي الا ازارى هذا فقال ازارك ان أعطيتكها جلست لا ازارك فالتمس شيئاً
ويجوز في قوله ازارك الرفع على الابتداء والجملة الشرطية الخبر والمفعول الشأن محذوف
تقديره اياه وثبت كذلك في رواية ويجوز النصب على أنه مفعول ثان لا عطيتها والارازيد
ويؤنث وقد جاء هنا مذكراً ووقع في رواية يعقوب وابن أبي حازم بعد قوله اذهب الى أهلك الى أن
قال ولا خاتماً من حديد ولكن هذا ازارى قال سهل أي ابن سعد الراوى ماله رداً فلها نصفه قال
ما تصنع بازارك ان لبسته الحديث ووقع للقرطبي في هذه الرواية وهل فانه ظن ان قوله فلها
نصفه من كلام سهل بن سعد فشرحه بما صه وقول سهل ماله رداً فلها نصفه ظاهر ولو كان له رداً
ان مركها النبي صلى الله عليه وسلم فيه وهذا بعيد اذ ليس في كلام النبي ولا الرجل ما يدل على شيء
من ذلك قال ويمكن أن يقال ان هذا سهل انه لو كان عليه رداً مضاف الى الارازل كان للمرأة
نصف ما عليه الذي هو اما الرداً واما الارازل لتعليه المنع بقوله ان لبسته لم يكن عليها منه شيء وان
لبسته لم يكن عليه منه شيء فكانه قال لو كان عليه ثوب تنفرداً بت بلبسه وثوب آخر تأخذه
هي تنفرد بلبسه لكان لها أخذه فأما اذا لم يكن ذلك فلا انتهى وقد أخذ كلامه هذا بعض
المتأخرين فذكره ملخصاً وهو كلام صحيح لكنه مبني على الفهم الذي دخله الوهم والذي قال فلها
نصفه هو الرجل صاحب القصة وكلام سهل انما هو قوله ماله رداً فقط وهي جملة معترضة وتقدير
الكلام ولكن هذا ازارى ولها نصفه وقد جاء لك صريحاً في رواية أبي غسان محمد بن مطرف
ولفظه ولكن هذا ازارى ولها نصفه قال سهل وماله رداً ووقع في رواية الثوري عند الاسماعيلي
فقام رجل عليه ازار وليس عليه رداً ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ان لبسته الى آخره أي
ان لبسته كاملاً والا فمنا المعلوم من ضيق هاهم وقلة الثياب عندهم انها لو لبسته بعد أن تشقه لم
يسترها ويحتمل أن يكون المراد بالنفي نفي الكمال لان العرب قد تنفي جملة الشيء اذا تنفي كماله
والمعنى لو شققته بينك انصفي لم يحصل كمال ستره بالصف اذا لبسته ولا هي وفي رواية معمر عند

قوله على المفعولية لا التمس
كذا في نسخ الشارح وتأمل
اه - صححه

قال اذهب فاطلب ولو خاتماً
من حديد فذهب وطلب ثم
جاء فقال ما وجدت شيئاً ولا
خاتماً من حديد قال هل
معك من القرآن شيء قال
معي

الطبراني والله ما وجدت شيئا غير ثوبي هذا أشقته بيني وبينها قال ما في ثوبك فضل عنك وفي رواية فضيل بن سليمان ولكنني أشق بردي هذه فأعطيها النصف وأخذ النصف وفي رواية الدراوردي قال ما أملك الا ازارى هذا قال أرايت ان لبسته فأى شيء تبلس وفي رواية مبشر هذه الشملة التي على ليس عندي غيرها وفي رواية هشام بن سعد ما عليه الا ثوب واحد عاقد طرفيه على عنقه وفي حديث ابن عباس وجابر والله ما لي ثوب الا هذا الذي على وكل هذا مما يرجح الاحتمال الاول والله أعلم ووقع في رواية جناد بن زيد فقال أعطها ثوبا قال لا أجده قال أعطها ولو خاتما من حديد فاعتل له ومعنى قوله فاعتل له أى اعتذر بعدم وجدانه كما دلت عليه رواية غيره ووقع في رواية أبي غسان قبل قوله هل معك من القرآن شيء فجلس الرجل حتى اذا طال مجلسه قام فقرأه النبي صلى الله عليه وسلم فدعاه أودعى له وفي رواية الثوري عند الاسماعيلي فقام طويلا ثم ولى فقال النبي صلى الله عليه وسلم على الرجل وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب مثله لكن قال فقرأه النبي صلى الله عليه وسلم موليا فأمر به فدعى له فلما جاء قال ماذا معك من القرآن ويحتمل أن يكون هذا بعد قوله كما في رواية مالك هل معك من القرآن شيء فاستقهمه حينئذ عن كتيبه ووقع الامر ان في رواية معمر قال فهل تقرأ من القرآن شيئا قال نعم قال ماذا قال سورة كذا وعرف بهذا المراد بالمعصية وان معناها الحفظ عن ظهر قلبه وقد تقدم تقرير ذلك في فضائل القرآن وبيان من زاد فيه أتقرؤهن عن ظهر قلبك وكذا وقع في رواية الثوري عند الاسماعيلي قال معي سورة كذا ومعني سورة كذا قال عن ظهر قلبك قال نعم (قوله سورة كذا وسورة كذا) زاد مالك تسميتها وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم عدهن وفي رواية أبي غسان لسور يعددها وفي رواية سعيد بن المسيب عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا امرأته على سورتين من القرآن يعلمها اياهما ووقع في حديث أبي هريرة قال ما تحفظ من القرآن قال سورة البقرة والتي تليها كذا في كتابي أي داود والنسائي بلفظ أو وزعم بعض من لقيناه انه عند أبي داود والواو وعند النسائي بلفظ أو ووقع في حديث ابن مسعود قال نعم سورة البقرة وسورة المفضل وفي حديث ضميرة أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا على سورة البقرة لم يكن عنده شيء وفي حديث أبي أمامة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من أصحابه امرأته على سورة من المفضل جعلها مهرها وأدخلها عليه وقال عليها وفي حديث أبي هريرة المذكور فعلها عشرين آية وهي امرأتك وفي حديث ابن عباس أزوجهامك على أن تعلمها أربع أو خمس سور من كتاب الله وفي مرسل أبي النعمان الازدى عند سعيد بن منصور زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأته على سورة من القرآن وفي حديث ابن عباس وجابر هل تقرأ من القرآن شيئا قال نعم انا أعطيناك الكوثر قال أصدقها اياهما ويجمع بين هذه الالفاظ بان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو أن القصص متعددة (قوله اذهب فقد أنكحتكها بما معك من القرآن) في رواية زائدة مثله لكن قال في آخره فعلها من القرآن وفي رواية مالك قال له قد زوجتكمها بما معك من القرآن ومثله في رواية الدراوردي عند اسحق بن راهويه وكذا في رواية فضيل بن سليمان ومبشر وفي رواية الثوري عند ابن ماجه قد زوجتكمها على ما معك من القرآن ومثله في رواية هشام بن سعد وفي رواية الثوري عند الاسماعيلي أنكحتكمها بما معك من القرآن وفي رواية

سورة كذا وسورة كذا قال
اذهب فقد أنكحتكمها بما
معك من القرآن

الثوري ومعه عند الطبراني قد ملكتها بجامعك القرآن وكذا في رواية يعقوب وابن أبي حازم وابن جريح وجاد بن زيد في إحدى الروايتين عنه وفي رواية معمر عند أحمد قد ملكتها والباقي مثله وقال في أخرى قرأته يضي وهي تتبعه وفي رواية أبي غسان أمكاكها والباقي مثله وفي حديث ابن مسعود قد أنكحتكها على أن تقرها وتعلمها وإذا رزقك الله عوضتها فترزوها الرجل على ذلك وفي هذا الحديث من القوائد أشياء غير ما ترجم به البخاري في كتاب الوكالة وقضائل القرآن وعدة تراجم في كتاب النكاح وقد بينت في كل واحد توجيهه الترجمة ومطابقته للحديث ووجه الاستنباط منها وترجم عليه أيضا في كتاب اللباس والتوحيد كما سيأتي تقريره وفيه أيضا أن لا حد لأقل المهر قال ابن المنذر فيه رد على من زعم أن أقل المهر عشرة دراهم وكذا من قال ربع دينار قال لان خاتم من حديد لا يساوي ذلك وقال المازري تعلق به من أجاز النكاح بأقل من ربع دينار لانه خرج مخرج التعليل ولكن مالك قاسه على القطع في السرقة قال عياض تفرد بهذا مالك عن الجازيين لكن مستندهم الالتفات الى قوله تعالى ان تبغوا بأموالكم وبقوله ومن لم يستطع منكم طولا فانه يدل على أن المراد ماله بال من المال وأقله ما استيج به قطع العضو المحترم قال وأجازته الكافة بما تراضى عليه الزوجان أو من العقد اليه بما فيه منفعة كالسوط والنعل وان كانت قيمته أقل من درهم وبه قال يحيى بن سعيد الانصاري وأبو الزناد وربيعة وابن أبي ذئب وغيرهم من أهل المدينة غير مالك ومن تبعه وابن جريح ومسلم بن خالد وغيرهما من أهل مكة والأوزاعي في أهل الشام والليث في أهل مصر والثوري وابن أبي ليلى وغيرهما من العراقيين غير أبي حنيفة ومن تبعه والشافعي وداد ودفقه أهل أصحاب الحديث وابن وهب من المالكية وقال أبو حنيفة أقله عشرة وابن شبرمة أقله خمسة ومالك أقله ثلاثة أو ربع دينار بناء على اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القطع وقد قال الدراوردي لمالك لما سمعه يذكر هذه المسئلة تعرفت يا أبا عبد الله أي سلكت سبيل أهل العراق في قياسهم مقدار الصداق على مقدار نصاب السرقة وقال القرطبي استدل من قاسه بنصاب السرقة بأنه عضو آدمي محترم فلا يستباح بأقل من كذا قياسا على يد السارق وتعقبه الجمهور بأنه قياس في مقابل النص فلا يصح وبأن اليد تقطع وتبين ولا كذلك الفرج وبأن القدر المسروق يجب على السارق رده مع القطع ولا كذلك الصداق وقد ضعف جماعة من المالكية أيضا هذا القياس فقال أبو الحسن اللخمي قياس قدر الصداق بنصاب السرقة ليس بالبين لأن اليد انما قطعت في ربع دينار كالا للمعصية والسكاح مستباح بوجه جائز ونحوه لا يبيح الله بن الفخار منهم نعم قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا يدل على أن صداق الحرة لا بد وأن يكون ما ينطلق عليه اسم مال له قدر ليحصل الفرق بينه وبين مهر الامة وأما قوله تعالى ان تبغوا بأموالكم فانه يدل على اشتراط ما يسمى مالا في الجملة قل أكثر وقد حده بعض المالكية بما تجب فيه الزكاة وهو أقوى من قياسه على نصاب السرقة وأقوى من ذلك رده الى المتعارف وقال ابن العربي وزن الخاتم من الحديد لا يساوي ربع دينار وهو مما لا جواب عنه ولا عذر فيه لكن المحققين من أصحابنا نظروا الى قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا فأنقذ الله القادر على الطول من نكاح الامة فلو كان الطول درهما ماتعذر على أحد ثم تعقبه بأن ثلاثة دراهم كذلك يعني فلا حجة فيه للتحديد ولا سيما مع الاختلاف في المراد

بالطول وفيه أن الهبة في النكاح خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم لقول الرجل زوجنيها ولم يقل
 هبها لي ولقولها هي وهبت نفسي لك وسكت صلى الله عليه وسلم على ذلك فدل على جواز له خاصة
 مع قوله تعالى خالصه لك من دون المؤمنين وفيه جواز انعقاد نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ
 الهبة دون غيره من الأمة على أحد الوجهين للشافعية والآخر لا بد من لفظ النكاح أو التزويج
 وسيأتي البحث فيه وفيه أن الامام يزقح من ليس لها ولي خاص لمن يراه كقوله هاو ولكن لا بد من
 رضاها بذلك وقال الداودي ليس في الخبر أنه استأذنها ولا أنها وكلته وانما هو من قوله تعالى النبي
 أولى بالمؤمنين من أنفسهم يعني فيكون خاصا به صلى الله عليه وسلم أنه يزوج من شاء من النساء
 بغير استئذانها لمن شاء وبخبره قال ابن أبي زيد وأجاب ابن بطال بأنها لما قالت له وهبت نفسي
 لك كان كالأذن منها في تزويجها لمن أراد لانها لا تملك حقيقة فيصير المعنى جعلت لك أن
 تتصرف في تزويجي اهـ ولوراجع حديث أبي هريرة لما احتاجا إلى هذا التكلف فان فيه كما
 قدمته أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمرأة اني أريد أن أزوجه هذا ان رضيت فقالت
 ما رضيت لي فقد رضيت وفيه جواز تأمل محاسن المرأة لا رادة تزويجها وان لم تتقدم الرغبة في
 تزويجها ولا وقعت خطبتها لانه صلى الله عليه وسلم سعد فيها النظر وصوبه وفي الصيغة ما يدل
 على المبالغة في ذلك ولم يتقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ثم قال لا حاجة لي في النساء ولولم يقصد أنه
 اذا رأى منها ما يحببه أنه يقبلها ما كان للمبالغة في تأملها فائدة ويحتمل الانفصال عن ذلك
 بدعوى الخصوصية له محل العصمة والذي تحرر عندنا أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يحرم عليه
 النظر إلى المؤمنات الاجنبيات بخلاف غيره وسلك ابن العربي في الجواب مسلكا آخر فقال
 يحتمل أن ذلك قبل الحجاب أو بعده لكنها كانت متلففة وسيأتي الحديث في بعد ما قال وفيه أن
 الهبة لا تتم الا بالقبول لانها لما قالت وهبت نفسي لك ولم يقل قبلت لم يتم مقصودها ولو قبلها
 لصارت زوجها ولذلك لم يشكر على القائل زوجنيها وفيه جواز الخطبة على خطبة من خطب اذا لم
 يقع بينهما ركون ولا سيما اذا احتج بخايل الرد قاله أبو الوليد الباجي وتعقبه عياض وغيره بأنه لم
 يتقدم عليها خطبة لاحد ولا ميل بل هي أرادت أن يتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت
 نفسها مجانا بمبالغة منها في تحصيل مقصودها فلم يقبل ولما قال ليس لي حاجة في النساء عرف
 الرجل أنه لم يقبلها فقال زوجنيها ثم بالغ في الاحتراز فقال ان لم يكن لك بها حاجة وانما قال ذلك
 بعد تصريحه بنفي الحاجة لاحتمال أن يدوله بعد ذلك ما يدعو الى اجابتها فكان ذلك دالا على
 وفور فطنة الصحابي المذكور وحسن أدبه (قلت) ويحتمل أن يكون الباجي أشار الى أن الحكم
 الذي ذكره يستنبط من هذه القصة لان الصحابي لو فهم أن النبي صلى الله عليه وسلم فيها رغبة
 لم يطلبها فكذلك من فهم أن له رغبة في تزويج امرأة لا يصلح لغيره أن يزوجه فيها حتى يظهر عدم
 رغبته فيها اما بالتصريح أو ما في حكمه وفيه أن النكاح لا بد فيه من الصداق لقوله هل عندك من
 شيء تصدقها وقد أجمعوا على أنه لا يجوز لاحد أن يطأ فراجا وهب له دون الرقبة بغير صداق وفيه
 أن الاولى أن يذكر الصداق في العقد لانه لا يقطع للنزاع وأنفع للمرأة فلو عده بغير ذكر صداق صح
 ووجب لها مهر المنزل بالدخول على الصحيح وقيل بالعقد ووجه كونه أنفع لها أنه ثبت لها نصف
 المسمى أن لو طلقت قبل الدخول وفيه استحباب تعجيل تسليم المهر وفيه جواز الخلاف بغير

استحلاف للتأكد لكنه يكره لغير ضرورة وفي قوله أعندك شيء فقال لا دليل على تخصيص العموم
بالقرينة لأن لفظ شيء يشمل الخطير والتافه وهو كان لا يعدم شيئاً تافهاً كالنواة ونحوها لكنه
فهم أن المراد ماله قيمة في الجملة فلذلك نفى أن يكون عنده ونقل عياض الإجماع على أن مثل
الشيء الذي لا يتحول ولا له قيمة لا يكون صدقاً ولا يحل به النكاح فإن ثبت نقله فقد حرق هذا
الإجماع أبو محمد بن حزم فقال يجوز بكل ما يسمى شيئاً ولو كان حبة من شعير ويؤيد ما ذهب إليه
الكافة قوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتماً من حديد لأنه أوردته مورد التقليل بالنسبة لما فوقه
ولاشك أن الخاتم من الحديد له قيمة وهو أعلى خطراً من النواة وحبة الشعير ومساوق الخبر يدل على
أنه لا شيء عدونه يستحل به البضع وقد وردت أحاديث في أقل الصداق لا يثبت منها شيء منها عند
ابن أبي شيبة من طريق أبي ليبيبة رفعه من استحل بدرهم في النكاح فقد استحل ومنها عند أبي
داود عن جابر رفعه من أعطى في صداق امرأة سويقاً أو تمراً فقد استحل وعند الترمذي من
حديث عامر بن ربيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز نكاح امرأة على نعلين وعند الدارقطني
من حديث أبي سعيد في أثناء حديث المهر ولو على سواك من أراك وأقوى شيء ورد في ذلك
حديث جابر عند مسلم كأنه استمتع بالقبضة من التمر والدقيق على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم حتى نهى عنها عمر قال البيهقي انما نهى عمر عن النكاح إلى أجل لا عن قدر الصداق وهو كما
قال وفيه دليل للجمهور لجواز النكاح بالخاتم الحديد وما هو نظير قيمته قال ابن العربي من
المالكية كما تقدم لاشك أن خاتم الحديد لا يساوي ربع دينار وهذا الجواب عنه لا أحد
ولا هذرفيه وانفصل بعض المالكية عن هذا إلا راد مع قوته بأجوبة منها أن قوله ولو
خاتماً من حديد خرج مخرج المبالغة في طلب التيسير عليه ولم يرد عين الخاتم الحديد ولا قدر قيمته
حقيقة لأنه لما قال لا أجد شيئاً عرف أنه فهم أن المراد بالشيء ماله قيمة فقليل له ولو أقل ماله قيمة
كنخاتم الحديد ومثله تصدقوا ولو بظلف محرق ولو بقرسن شاة مع أن الظلف والقرسن لا ينتفع
به ولا يتصدق به ومنها احتمال أنه طلب منهم ما يعجل نقده قبل الدخول لأن ذلك جميع
الصداق وهذا جواب ابن القصار وهذا يلزم منه الرد عليهم حيث استحبوا تقديم ربع دينار
أو قيمته قبل الدخول لأقل ومنها دعوى اختصاص الرجل المذكور بهذا القدر دون غيره
وهذا جواب الأبهري وتعقب بأن الخصوصية تحتاج إلى دليل خاص ومنها احتمال أن تكون
قيمه آنذاك ثلاثة دراهم أو ربع دينار وقد وقع عند الحاكم والطبراني من طريق الثوري عن
أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً بخاتم من حديد قصه فضة
واستدل به على جواز اتخاذ الخاتم من الحديد وسيأتي البحث فيه في كتاب اللباس إن شاء الله
تعالى وعلى وجوب تجهيل الصداق قبل الدخول إذ لو سأل تأخيرها لسأله هل يقدر على تحصيل
ما يهرها بعد أن يدخل عليها ويتقرر ذلك في ذمته ويمكن الانفصال عن ذلك بأنه صلى الله عليه
وسلم أشار بالاولى والحامل على هذا التأويل ثبوت جواز نكاح المفوضة بثبوت جواز النكاح
على معنى في الزمة والله أعلم وفيه أن اصدقا ما يتمل يخرجهم عن يد مالكة حتى ان من اصدق
جارية مثلاً حرم عليه وطؤها وكذا استخدمها بغير اذن من اصدقها وأن صحة المبيع تتوقف على
صحة تسليمه فلا يصح ما تعذر اما حسا كالطير في الهواء واما شرعا كالمرهون وكذا الذي لو زال

ازاره لانكشفت عورته كذا قال عياض وفسه نظير واستدل به على جواز جعل المنفعة
 صداقا ولو كان تعليم القرآن قال المازري هذا ينبغي على أن الباء للتعويض كقولك بعثت ثوبي
 بدينار وهذا هو الظاهر والاول كانت بمعنى اللام على معنى تكريمه لكونه حاملا للقرآن لصارت
 المرأة بمعنى الموهوبة والموهوبة خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم ٥١ وانفصل الابهرى وقوله
 الطحاوى ومن تبعهما كآبي محمد بن أبي زيد عن ذلك بأن هذا خاص بذلك الرجل لكون النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يجوز له نكاح الواهبة فكذلك يجوز له أن يشكها لمن شاء بغير صداق
 ونحوه للدأوى وقال أنكحها اياه بغير صداق لانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وقواه بعضهم بأنه
 لما قال له ملكتكها لم يشاورها ولا استأذنها وهذا ضعيف لانها هي أولا فوضت أمرها الى
 النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في رواية الباب فرقي رأيك وغير ذلك من ألفاظ الخبر اتي
 ذكرناها فلذلك لم يحتاج الى مراجعتها في تقدير المهر وصارت كن قالت لوليها زوجتي بما ترى من
 قليل الصداق وكثيره واحتج لهذا القول بما أخرجه سعيد بن منصور من مرسل أبي النعمان
 الأزدي قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال لا تكون
 لاحد بعدك مهرا وهذا مع ارساله فيه من لا يعرف وأخرج أبو داود من طريق مكحول قال ليس
 هذا لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج أبو عوانة من طريق الليث بن سعد نحوه وقال
 عياض يحتمل قوله بما معك من القرآن وجهين أظهرهما أن يعلمها ما معه من القرآن أو مقدارا
 معيناً منه ويكون ذلك صداقا وقد جاء هذا التفسير عن مالك ويؤيده قوله في بعض طرقه
 الصحيحة فعلمها من القرآن كما تقدم وعين في حديث أبي هريرة مقدار ما يعلمها وهو عشرين آية
 ويحتمل أن تكون الباء بمعنى اللام أي لأجل ما معك من القرآن فأكرمه بأن زوجته المرأة بلا
 مهر لأجل كونه حافظا للقرآن أو لبعضه ونظيره قصة أبي طلحة مع أم سليم وذلك فيما أخرجه
 النسائي وصححه من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال خطب أبو طلحة أم سليم
 فقالت والله ما مثلك يرثي ولكنك كافر وأما سلمة ولا يحل لي أن أتزوجك فان تسلم فذاك مهري
 ولا أسألك غيره فأسلم فكان ذلك مهرها وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن عبيد الله بن أبي
 طلحة عن أنس قال تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الاسلام فدكر القصة وقال في
 آخره فكان ذلك صداق ما بينهما ترجم عليه النسائي التزويج على الاسلام ثم ترجم على حديث
 سهل التزويج على سورة من القرآن فكانه مال الى ترجيح الاحتمال الثاني ويؤيد أن الباء
 للتعويض لا للسياسة ما أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه
 وسلم سأل رجلا من أصحابه يا فلان هل تزوجت قال لا وليس عندي ما أتزوج به قال أليس معك
 قل هو الله أحد الحديث واستدل الطحاوى للقول الثاني من طريق النظر بأن النكاح اذا وقع
 على مجهول كان كالم يسم فيحتاج الى الرجوع الى المعلوم قال والاصل المجمع عليه لو أن رجلا
 استأجر رجلا على أن يعاه سورة من القرآن بدرهم لم يصح لان الاجارة لا تصح الاعلى عمل معين
 كغسل الثوب أو وقت معين والتعليم قد لا يعلم مقدار وقته فقد يتعلم في زمان يسير وقد يحتاج
 الى زمان طويل ولهذا الوباعدة داره على أن يعلم سورة من القرآن لم يصح قال فاذا كان التعليم
 لا تملك به الاعيان لا تملك به المنافع والجواب عما ذكره أن المشرط تعليمه معين كما تقدم في بعض

قوله فرقي رأيك هي روايته
 والا فالذي في رواية الباب
 فرقي رأيك ٥١

طرقه وأما الاحتجاج بالجهل بمدة التعليم فيحتمل أن يقال اغتفر ذلك في باب الزوجين لأن الأصل استمرار عشرتهم ما ولا من مقدار تعليم عشرين آية لا يختلف فيه أفهام النساء غالباً خصوصاً مع كونهم أعرابية من أهل لسان الذي يتزوجها كما تقدم وتفصل بعضهم بأنه زوجها إياه لأجل ما معه من القرآن الذي حفظه وسكت عن المهر فيكون ثابتاً لها في ذمتها إذا أيسر كنكاح التفويض وإن ثبت حديث ابن عباس المتقلم حيث قال فيه فإذا رزقك الله فعوضها كان فيه تقوية لهذا القول لكنه غير ثابت وقال بعضهم يحتمل أن يكون زوجه لأجل ما حفظه من القرآن وأصدق عنه كما كفر عن الذي وقع على امرأته في رمضان ويكون ذكر القرآن وتعليمه على سبيل التحريض على تعلم القرآن وتعليمه وتنويعها بفضله أهله قالوا ومما يدل على أنه لم يجعل التعليم صداقاً أنه لم يقع معرفة الزوج بفهم المرأة وهل فيها قابلية التعليم بسرعة أو يبطئ ونحو ذلك مما تفاوت فيه الأغراض والجواب عن ذلك قد تقدم في بحث الطحاوي ويؤيد قول الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم أولاً هل معك شيء تصدقها ولو قصد استكشاف فضله لسأله عن نسبه وطريقته ونحو ذلك فإن قيل كيف يصح جعل تعليمها القرآن مهراً وقد لا تتعلم أجيب كما يصح جعل تعليمها الكتابة مهراً وقد لا تتعلم وانما وقع الاختلاف عند من أجاز جعل المنفعة مهراً هل يشترط أن يعلم حذق المتعلم أولاً كما تقدم وفيه جواز كون الاجارة صداقاً ولو كانت المصدوقة المستأجرة فتقوم المنفعة من الاجارة مقام الصداق وهو قول الشافعي وإسحق والحسن بن صالح وعند المالكية فيه خلاف ومنعه الحنفية في الحر وأجازوه في العبد إلا في الاجارة في تعليم القرآن فذهبوا مطلقاً بناء على أصلهم في أن أخذ الاجرة على تعليم القرآن لا يجوز وقد نقل عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة إلا الحنفية وقال ابن العربي من العلماء من قال زوجه على أن يعلمها من القرآن فكأنها كانت اجارة وهذا كرهه مالك ومنعه أبو حنيفة وقال ابن القاسم يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده قال والصحيح جوازه بالتعليم وقد روى يحيى بن مضر عن مالك في هذه القصة أن ذلك أجرة على تعليمها وبذلك جاز أخذ الاجرة على تعليم القرآن وبالوجهين قال الشافعي وإسحق وإذا جاز أن يؤخذ عنه العوض جاز أن يكون عوضاً وقد أجاز مالك من إحدى الجهتين فيلزم أن يجيزه من الجهة الأخرى وقال القرطبي قوله علمها نص في الأمر بالتعليم والسياق يشهد بأن ذلك لأجل النكاح فلا يلتفت لقول من قال إن ذلك كان إكراً للرجل فإن الحديث يصرح بخلافه وقولهم إن الباء بمعنى اللام ليس بصحيح لغة ولا مساقاً واستدل به على أن من قال زوجه في فلاة فقال زوجه كما بكذا كفى ذلك ولا يحتاج إلى قول الزوج قبلت قاله أبو بكر الرازي من الحنفية وذكره الرافعي من الشافعية وقد استشكل من جهة طول الفصل بين الاستيجاب والإيجاب وفراق الرجل المجلس لالتماس ما يصدقها إياه وأجاب المهلب بأن بساط القصة أغنى عن ذلك وكذا كل راغب في التزويج إذا استوجب فأجيب بشئ معين وسكت كفى إذا ظهرت قرينة القبول والافيشترط معرفة رضاه بالقدر المذكور واستدل به على جواز ثبوت العقد بدون لفظ النكاح والتزويج وخالف ذلك الشافعي ومن المالكية ابن دينار وغيره والمثهور عن المالكية جوازه بكل لفظ دل على معناه إذا قرن بذكر الصداق أو قصد النكاح كالتعليك والهبة والصدقة والبيع ولا يصح عندهم بلفظ

الاجارة ولا العارية ولا الوصية واختلف عندهم في الاحلال والاباحة واجازة الحنفية بكل لفظ يقتضى التأيد مع القصد وموضع الدليل من هذا الحديث ورود قوله صلى الله عليه وسلم ملكتكها لكن وردا أيضا بلفظ زوجتكها قال ابن دقيق العيد هذه لفظة واحدة في قصة واحدة واختلف فيها مع اتحاد مخرج الحديث قال ظاهر أن الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم أحد اللفاظ المذكورة فالصواب في مثل هذا النظر إلى الترجيح وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى زوجتكها وانهم أكثر وأحفظ قال وقال بعض المتأخرين يحتمل صحة اللفظين ويكون قال لفظ التزويج أولاً ثم قال اذهب فقد ملكتكها بالتزويج السابق قال ابن دقيق العيد وهذا بعيد لأن سياق الحديث يقتضى تعيين لفظة قبلت لا تعدد عاوانها هي التي انعقد بها النكاح وما ذكره يقتضى وقوع أمر آخر انعقده النكاح والذي قاله بعيد جداً وأيضاً لمخصمه أن يعكس ويدعى أن العقد وقع بلفظ التملك ثم قال زوجتكها بالتكليف السابق قال ثم انه لم يتعرض لرواية أمكنا كلها مع ثبوتها وكل هذا يقتضى تعيين المصير إلى الترجيح اه وأشار بالمتأخر إلى النووي فإنه كذلك قال في شرح مسلم وقد قال ابن التبري لا يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم عقد بلفظ التملك والتزويج معاً في وقت واحد فليس أحد اللفظين بأولى من الآخر فسقط الاحتجاج به هذا على تقدير تساوى الروايتين فكيف مع الترجيح قال ومن زعم أن معمر أو هم فيه ورد عليه أن البخاري أخرجه في غير موضع من رواية غير معمر مثل معمر اه وزعم ابن الجوزي في التحقيق أن رواية أبي غسان أنكحتكها ورواية الباقرين زوجتكها الثلاثة أنفس وهم معمر ويعقوب وابن أبي حازم قال ومعمر كثير الغلط والأخران لم يكونا حافظين اه وقد غلط في رواية أبي غسان فانها بلفظ أمكنا كلها في جميع نسخ البخاري نعم وقعت بلفظ زوجتكها عند الاسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن أبي غسان والبخاري أخرجه عن سعيد بن أبي مريم عن أبي غسان بلفظ أمكنا كلها وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق يحيى بن عثمان بن صالح عن سعيد شيخ البخاري فيه بلاط أنكحتكها فهذه ثلاثة ألفاظ عن أبي غسان ورواية أنكحتكها في البخاري لابن عيينة كما حررته وما ذكره من الطعن في الثلاثة مردود ولا سيما عبد العزيز فان روايته ترجح بكون الحديث عن أبيه وآل المرء أعرف بحديثه من غيرهم نعم الذي تحرر عما قدمته أن الذين روه بلفظ التزويج أكثر عدداً من رواده بغير لفظ التزويج ولا سيما وفيهم من الحفاظ مثل مالك ورواية سفيان بن عيينة أنكحتكها مساوية لروايتهم ومنلهارواية زائدة وعد ابن الجوزي فيمن رواه بلفظ التزويج جاد بن زيد وروايته بهذا اللفظ في فضائل القرآن وأما في النكاح فبلفظ ملكتكها وقد تبع الحفاظ صلاح الدين العلائي ابن الجوزي فقال في ترجيح رواية التزويج ولا سيما وفيهم مالك وجاد بن زيد اه وقد تحرر أنه اختلف على جاد فيها كما اختلف على الثوري فظهر أن رواية التملك وقعت في إحدى الروايتين عن الثوري وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن وجاد بن زيد وفي رواية معمر ملكتكها وهي بمعناها وانفرد أبو غسان برواية أمكنا كلها وأخلق بها أن تكون تصيفاً من ملككها فرواية التزويج أو الانكاح أرجح وعلى تقدير أن تساوى الروايات يقف الاستدلال بها الكل من الفريقين وقد قال البغوي في شرح السنة لا حجة في هذا

الحديث لمن أجاز انعقاد النكاح بلفظ التملك لان العقد كان واحدا فلم يكن اللفظ الا واحدا واختلاف الرواية في اللفظ الواقع والذي يظهر أنه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخاطب زوجتها اذ هو الغالب في أمر العقود اذ قلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين ومن روى بلفظ غير لفظ التزويج لم يقصد مراعاة اللفظ الذي انعقده العقد وانما أراد الخبر عن جريان العقد على تعليم القرآن وقيل ان بعضهم رواه بلفظ الامكان وقد اتفقوا على أن هذا العقد بهذا اللفظ لا يصح كذا قال وما ذكر كاف في دفع احتجاج المخالف بان انعقاد النكاح بالتملك ونحوه وقال العلائي من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم يقل هذه الالفاظ كلها تلك الساعة فلم يبق الا أن يكون قال لفظة منها وعبر عنه بقية الرواية بالمعنى فن قال بان النكاح ينعقد بلفظ التملك ثم احتج بجيئه في هذا الحديث اذا عورض بقية الالفاظ لم ينتهض احتجاجه فان جزم بأنه هو الذي تلفظ به النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال غيره ذكره بالمعنى قلبه عليه مخالفته وادعى ضد دعواه فلم يبق الا الترجيح بأمر خارجي ولكن القلب الى ترجيح رواية التزويج أسهل لكونها رواية الاكثرين ولقرينة قول الرجل الخاطب زوجتها يا رسول الله (قلت) وقد تقدم النقل عن الدارقطني أنه رجح رواية من قال زوجتكها وبالغ ابن التين فقال أجمع أهل الحديث على أن الصحيح رواية زوجتكها وان رواية ملكتكها وهم وتعلق بعض المتأخرين بان الذين اختلفوا في هذه اللفظة أئمة فلولا أن هذه الالفاظ عندهم مترادفة ما عبروا بها فدل على أن كل لفظ منها يقوم مقام الآخر عند ذلك الامام وهذا لا يكتفي في الاحتجاج بجواز انعقاد النكاح بكل لفظة منها الا أن ذلك لا يدفع مطالبهم بدليل الحصر في اللفظين مع الاتفاق على ايقاع الطلاق بالكليات بشرطها ولا حصر في الصريح وقد ذهب جمهور العلماء الى أن النكاح ينعقد بكل لفظ يدل عليه وهو قول الحنفية والمالكية واحدى الروايتين عن أحمد واختلف الترجيح في مذهبه فأكثر نصوصه تدل على موافقة الجمهور واختار ابن حامد وأتباعه الرواية الاخرى الموافقة للشافعية واستدل ابن عقيل منهم لصحة الرواية الاولى بحديث أعنى صفة وجعل عتقها صداقها فان أحمد نص على أن من قال عتقت أمتي وجعلت عتقها صداقها أنه ينعقد نكاحها بذلك واشترط من ذهب الى الرواية الاخرى بأنه لا بد أن يقول في مثل هذه الصورة تزوجتها وهي زيادة على ما في الخبر وعلى نص أحمد وأصوله يشهد بأن العقود تنعقد بما يدل على مقصودها من قول أو فعل وفيه أن من رغب في تزويج من هو أعلى قدر منه لا لوم عليه لانه يصدد أن يجاب الا ان كان عمة قطع العادة برده كالسوق يخطب من السلطان بنته أو أخته وان من رغب في تزويج من هو أعلى منها الا عار عليها أصلا ولا سيما ان كان هناك غرض صحيح أو قصد صالح اما الفضل ديني في المخطوب أو لهوى فيه يخشى من السكوت عنه الوقوع في محذور واستدل به على صحة قول من جعل عتق الاممة عوضا عن بضعها كذا ذكره الخطابي ولفظه ان من أعنى أمة كان له أن يتزوجها ويجعل عتقها عوضا عن بضعها وفي أخذه من هذا الحديث بعد وقد تقدم البحث فيه مفصلا قبل هذا وفيه أن سكوت من عقد عليها وهي ساكنة لازم اذا لم يمنع من كلامها خوف أوحيا أو غيرهما وفيه جواز نكاح المرأة دون أن تسأل هل لها ولي خاص أو لا ودون أن تسأل هل هي في عصمة رجل أو في عدته قال الخطابي ذهب الى ذلك جماعة جملا على ظاهر الحال

ولكن الحكماء يمتطون في ذلك ويسألونها (قلت) وفي أخذ هذا الحكم من هذه القصة نظر
 لاحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على جليلة أمرها وأخبره بذلك من حضر
 مجلسه ممن يعرفها ومع هذا الاحتمال لا ينتقض الاستدلال به وقد نص الشافعي على أنه ليس
 للحاكم أن يزوج امرأة حتى يشهد عدلان أنها ليس لها ولي خاص ولا أنهم في عصمة رجل ولا في
 عدته لكن اختلف أصحابه هل هذا على سبيل الاشتراط أو الاحتياط والثاني المصحح عندهم
 وفيه أنه لا يشترط في صحة العقد تقدم الخطبة اذ لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقوع جد
 ولا تشهد ولا غيرهما من أركان الخطبة وخالف في ذلك النظارية فجعلوها واجبة ووافقهم من
 الشافعية أبو عوانة فترجم في صحيحه باب وجوب الخطبة عند العقد وفيه أن الكفاءة في الحرية
 وفي الدين وفي النسب لا في المال لأن الرجل كان لا شيء له وقدر ضيت به كذا قال ابن بطال
 وما أدري من أين له أن المرأة كانت ذات مال وفيه أن طالب الحاجة لا ينبغي له أن يلج في طلبها بل
 يطلبها برفق وتأن ويدخل في ذلك طالب الدنيا والدين من مستفت وسائل وباحث عن علم وفيه
 أن الفقير يجوز له نكاح من عات بحاله ورضيت به إذا كان واجها للمهر وكان عاجزا عن غيره من
 الحقوق لأن المراجعة وقعت في وجدان المهر وفقدته لا في قدر زائد قاله الباجي وتعقب باحتمال
 أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع من حال الرجل على أنه يقدر على اكتساب قوته وقوت
 امرأته ولا سيما مع ما كان عليه أهل ذلك العصر من قلة الشيء والقناعة باليسير واستدل به على
 صحة النكاح بغير شهود ورد بأن ذلك وقع بحضرة جماعة من الصحابة كما تقدم ظاهرا في أول
 الحديث وقال ابن حبيب هو منسوخ بحديث لانكاح الابولي وشاهدي عدل وتعقب واستدل
 به على صحة النكاح بغير ولي وتعقب باحتمال أنه لم يكن لها ولي خاص والامام ولي من لا ولي له
 واستدل به على جواز استمتاع الرجل بشرة امرأته وما يشتري بصداقها لقوله ان لبسته مع أن
 النصف لها ولم يمنع مع ذلك من الاستمتاع بنصفه الذي وجب لها بل جوز له لبسه كله وانما وقع
 المنع لكونه لم يكن له ثوب آخر قاله أبو محمد بن أبي زيد وتعقبه عياض وغيره بأن السياق يرشد
 الى أن المراد تعذرا لا كفاة بنصف الا زارا في اباحة لبسه كله وما المانع أن يكون المراد ان كلا
 منهما ما يلبسه مهاياة لثبوت حقه فيه لكن لما لم يكن للرجل ما يستتر به إذا جاءت نوبته في لبسه
 قال له ان لبسته جلست ولا ازار لك وفيه نظر الامام في مصالح رعيته وارشاده الى ما يصلحهم وفي
 الحديث أيضا المأروضة في الصداق وخطبة المرأة لنفسه وأنه لا يجب اعفاف المسلم بالنكاح
 كوجوب اطعامه الطعام والشراب قال ابن التين بعد ان ذكر فوائد الحديث فهذه احدى
 وعشرون فائدة بتوب البخاري على أكثرها (قلت) وقد فصلت ما ترجم به البخاري من غيره ومن
 تأمل ما جمعه هنا علم أنه يزيد على ما ذكره مقدار ما ذكر أو أكثر ووقع التخصيص على أن النبي
 صلى الله عليه وسلم زوج رجلا امرأته بخاتم من حديد وهذا هو النكحة في ذكر الخاتم دون غيره
 من العروص أخرجه البغوي في معجم الصحابة من طريق القعني عن حسين بن عبد الله بن ضمرة
 عن أبيه عن جده أن رجلا قال يا رسول الله أنكحني فلانة قال ما تصدقها قال ما معي شيء قال
 لمن هذا الخاتم قال لي قال فاعطها اياه فانكحه وهذا وان كان ضعيف السند لكنه يدخل في
 مثل هذه الامهات ﴿ **قوله** باب المهر بالعروض وخاتم من حديد) العروض

* (باب المهر بالعروض
 وخاتم من حديد) *

حدثنا يحيى حدثنا وكيع
عن سفيان عن أبي حازم
عن سهل بن سعد أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
لرجل تزوج ولو بخاتم من
حديد * (باب الشروط في
النكاح) * وقال عمر مقاطع
الحقوق عند الشروط
وقال المسور بن مخرمة
سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم ذكر صهره فأتني عليه
في مصاهرته فاحسن قال
حدثني فصدقني ووعدني
فوفى لي * حدثنا أبو الوليد
هشام بن عبد الملك حدثنا
الليث عن يزيد بن أبي حبيب
عن أبي الخير عن عقبة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
أحق ما أوفيت من الشروط
أن توفوا به ما استحلتم
به الفروج

بضم العين والراء المهملتين جمع عرض بفتح أوله وسكون ثانيته والصاد مبهمة ما يقابل النقد
وقوله بعده وخاتم من حديد هو من الخاص بعد العام فإن الخاتم من حديد من جملة العروض
والترجمة ما خوذ من حديث الباب للخاتم بالنصيص والعروض بالالحاق وتقديم في أوائل
النكاح حديث ابن مسعود فأرخص لنا أن نذكر المرأة بالشوب وتقديم في الباب قبله عدة
أحاديث في ذلك (قوله حدثنا يحيى) هو ابن موسى كما صرح به ابن السكن وسفيان هو الثوري
(قوله قال لرجل تزوج ولو بخاتم من حديد) هذا مختصر من الحديث الطويل الذي قبله وقد
ذكرت من ساقه عن الثوري مطولا وهو عبد الرزاق لكنه قرنه في روايته بمعمر وأخرجه ابن
ماجه من رواية سفيان الثوري أممهما هنا وقد ذكرت ما في روايته من فائدة زائدة في الحديث
الذي قبله وتقديم من الكلام فيه ما يغني عن اعادته والله أعلم * (قوله باب
الشروط في النكاح) أي التي تحمل وتعتبر وقد ترجم في كتاب الشروط الشروط في المهر عند عقدة
النكاح وأورد الآثار المعلقة والحديث الموصول المذكور هنا (قوله وقال عمر مقاطع الحقوق
عند الشروط) وصله سعيد بن منصور من طريق اسمعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر عن عبد
الرحمن بن غنم قال كنت مع عمر حيث تمس ركبتى ركبتة فجاءه رجل فقال يا أبا عبد الله المؤمنين تزوجت
هذه وشرطت لها دارها واني أجمع لأمرى أولشأنى أنا تنقل إلى أرض كذا وكذا فقال لها
شرطها فقال الرجل هلك الرجال أذلا تشاء امرأه أن تطلق زوجها لا تطلق فقال عمر المؤمنين
على شروطهم عند مقاطع حقوقهم وتقدم في الشروط من وجه آخر عن ابن أبي المهاجر نحوه
وقال في آخره فقال عمر ان مقاطع الحقوق عند الشروط ولها ما اشترطت (قوله وقال المسور
ابن مخرمة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ذكر صهره فأتني عليه) تقدم موصولا في المناقب في
ذكر أبي العاص بن الربيع وهو الصهر المذكور وينت هنا نسبة والمراد بقوله حدثني
فصدقني وسيأتي شرحه مستوفى في أبواب الغيرة في أواخر كتاب النكاح والغرض منه هنا ثناء
النبي صلى الله عليه وسلم عليه لاجل وفائه بما شرط له (قوله حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي
(قوله عن يزيد بن أبي حبيب) تقدم في الشروط عن عبد الله بن يوسف عن الليث حدثني يزيد بن
أبي حبيب (قوله عن أبي الخير) هو مرثد بن عبد الله الزني وعقبة هو ابن عامر الجهني (قوله
أحق ما أوفيت من الشروط أن توفوا به) في رواية عبد الله بن يوسف أحق الشروط أن توفوا به
وفي رواية مسلم من طريق عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب أنه أحق الشروط أن
توفى به (قوله ما استحلتم به الفروج) أي أحق الشروط بالوفاء بشرط النكاح لأن أمره أحوط
وبابه أضيق وقال الخطابي الشروط في النكاح مختلفة فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقا وهو ما أمر
الله به من أمسك بمعروف أو تسرى بإحسان وعليه جل بعضهم هذا الحديث ومنها ما لا يوفى به
اتفاقا كسؤال طلاق أو تسرى أو لا ينقلها من منزلها إلى منزلها وعند الشافعية الشروط في
النكاح على ضربين منها ما يرجع إلى الصداق فيجب الوفاء به وما يكون خارجا عنه فيختلف
الحكم فيه فنه ما يتعلق بحق الزوج وسيأتي بيانه ومنه ما يشترطه العاقد لنفسه خارجا عن
الصداق وبعضهم يسميه الحلوان فقبل هو للمرأة مطلقا وهو قول عطاء وجاعة من التابعين وبه

قال الثوري وأبو عبيد وقيل هو لمن شرطه قاله مسروق وعلى بن الحسين وقيل يخص ذلك بالاب دون غيره من الأولياء وقال الشافعي ان وقع في نفس العقد وجب للمرأة مهر مثلها وان وقع خارجا عنه لم يجب وقال مالك ان وقع في حال العقد فهو من جملة المهر أو خارجا عنه فهو لمن وهب له وجاء ذلك في حديث مرفوع أخرجه النسائي من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأة نكحت على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها ما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه وأحق ما أكرم به الرجل ابنته أو أخته وأخرجه البيهقي من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة نحوه وقال الترمذي بعد تخريجها والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال اذا تزوج الرجل المرأة وشرط أن لا يخرجها الزم وبه يقول الشافعي وأحمد واسحق كذا قال والنقل في هذا عن الشافعي غريب بل الحديث عندهم محمول على الشروط التي لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف والانفاق والكسوة والسكنى وأن لا يقصر في شيء من حقها من قسمة ونحوها وكشرطه عليها أن لا تخرج الا باذنه ولا تمنعه نفسها ولا تتصرف في مناعه الا برضاه ونحو ذلك وأما شرط ينافي مقتضى النكاح كأن لا يقسم لها أو لا يتسرى عليها أو لا ينفق أو نحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل ان وقع في صلب العقد كفي وصح المصالح بمهر المثل وفي وجهه يجب المسمى ولا أثر للشرط وفي قول للشافعي يبطل النكاح وقال أحمد وجاعة يجب الوفاء بالشرط مطلقا وقد استشكل ابن دقيق العيد جل الحديث على الشروط التي هي من مقتضيات النكاح وقال تلك الامور لا تؤثر الشروط في ايجابها فلا تشتمل الحاجة الى تعليق الحكم باشتراطها وسباق الحديث يقتضي خلاف ذلك لان لفظ أحق الشروط يقتضي أن يكون بعض الشروط يقتضي الوفاء بها وبعضها أشد اقتضاء والشروط التي هي من مقتضى العقد مستوية في وجوب الوفاء بها قال الترمذي وقال على سبق شرط الله شرطها قال وهو قول الثوري وبه ض أهل الكوفة والمراد في الحديث الشروط الحائرة لا المنهية عنها اه وقد اختلف عن عمر فروى ابن وهب باسناد جيد عن عبيد بن السباق أن رجلا تزوج امرأة فشرط لها أن لا يخرجها من دارها فارتفعوا الى عمر فوضع الشرط وقال المرأة مع زوجها قال أبو عبيد تضادت الروايات عن عمر في هذا وقد قال بالقول الاول عمرو بن العاص ومن التابعين طاوس وأبو الشعثاء وهو قول الاوزاعي وقال الليث والثوري والجمهور بقول علي حتى لو كان صداق مثلها مائة مثلا فرضيت بخمسين على أن لا يخرجها فله اخراجها ولا يلزمه الا المسمى وقالت الخنسية لها أن ترجع عليه بما نقصته له من الصداق وقال الشافعي يصح النكاح ويلغو الشرط ويلزمه مهر المثل وعنه يصح وتستحق الكل وقال أبو عبيد والذي نأخذ به اننا امرء بالوفاء بشرطه من غير أن يحكم عليه بذلك قال وقد أجمعوا على أنها لو اشترطت عليه أن لا يطأها لم يجب الوفاء بذلك الشرط فكذلك هذا ومما يقوى جل حديث عقبة على النذب ما سياتي في حديث عائشة في قصة برة كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو طه والاسكان وغيرهما من حقوق الزوج اذا شرط عليه اسقاط شيء منها كان شرطا ليس في كتاب الله فيبطل وقد تقدم في البيوع الاشارة الى حديث المسلمون

عند شر وطهم الا شرطاً حل حراماً أو حرم حلالاً وحديث المسلمون عند شر وطهم ما وافق الحق
وأخرج الطبراني في الصغير بإسناد حسن عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب أم مبشر
بنت البراء بن معرور فقالت أفى شرطت لزواجي أن لا أتزوج بعده فقال النبي صلى الله عليه وسلم
ان هذا لا يصلح وقد ترجم الحب الطبري على هذا الحديث استحباب تقديمه شيء من المهر قبل
الدخول وفي انتزاعه من الحديث المذكور غموض والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب**
الشروط التي لا تحل في النكاح في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص الحديث الماضي في عموم
الحث على الوفاء بالشرط بما يباح لا بما نهى عنه لان الشروط الفاسدة لا يحل الوفاء بها فلا
يناسب الحث عليها ﴿قوله﴾ وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاقاً اختها كذا أو رده معلقاً
عن ابن مسعود وسأى بن أن هذا اللفظ بعينه وقع في بعض طرق الحديث المرفوع عن
أبي هريرة ولعله لم يقع له اللفظ مرفوعاً أشار إليه في المعلق إذا بان المعنى واحد ﴿قوله﴾
لا يحل لامرأة تسأل طلاقاً اختها تستفرغ صحفتها فأنما لها ما قدر لها هكذا أو رده البخاري
بهذا اللفظ وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق ابن الجنيدي عن عبيد الله بن موسى شيخ
البخاري فيه بلفظ لا يصلح لامرأة أن تشترط طلاقاً اختها لتكفي أنماها وكذلك أخرجه البيهقي
من طريق أبي حاتم الرازي عن عبيد الله بن موسى لكن قال لا ينبغي بدل لا يصلح وقال لتكفي
وأخرجه الاسماعيلي من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن أبيه بلفظ ابن الجنيدي لكن قال
لتكفي فهذا هو المحفوظ من هذا الوجه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وأخرج البيهقي من
طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة في
حديث طويل أوله أياكم والنظن وفيه ولا تسأل المرأة طلاقاً اختها تستفرغ أنماها صاحبها
ولتنكح فأنما لها ما قدر لها وهذا قريب من اللفظ الذي أورده البخاري هنا وقد أخرجه البخاري
من أول الحديث إلى قوله حتى ينكح أو يترك ونهت على ذلك فيما تقدم قريبا في باب لا يخطب
على خطبة أخيه فاما أن يكون عبيد الله بن موسى حدث به على اللفظين أو اتقل ذهن من متن
إلى متن وساق في كتاب القدر من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ لا تسأل المرأة
طلاقاً اختها تستفرغ صحفتها ولتنكح فأنما لها ما قدر لها وتقدم في البيوع من رواية الزهري
عن ابن المسيب عن أبي هريرة في حديث أوله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر
لباد وفي آخره ولا تسأل المرأة طلاقاً اختها لتكفي مافي أنماها ﴿قوله﴾ لا يحل ظاهر في تحريم ذلك
وهو محمول على ما إذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كرية في المرأة لا ينبغي معها أن تستقر في عصمة
الزوج ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة أو لضرر يحصل لها من الزوج أو للزوج منها
أو يكون سؤا لها ذلك بعوض وللزوج رغبة في ذلك فيكون كالخلع مع الأجنبية إلى غير ذلك
من المقاصد المختلفة وقال ابن حبيب جل العلماء هذا النهي على الندب فلو فعل ذلك لم يفسخ
النكاح وتعبه ابن بطلان أن في الحل صريح في التحريم ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح وإنما
فيه التغليظ على المرأة أن تسأل طلاقاً الأخرى وتعرض بما قسم الله لها ﴿قوله﴾ اختها قال
النووي معنى هذا الحديث نهى المرأة الأجنبية أن تسأل رجلاً طلاقاً زوجته وأن يتزوجها
هي فيصير لها من نفقة ومعرفة ومعاشه ما كان للمطلقة فعبر عن ذلك بقوله تكفي مافي

﴿باب الشروط التي لا تحل في
النكاح﴾ وقال ابن مسعود
لا تشترط المرأة طلاقاً
اختها * حدثنا عبيد الله
ابن موسى عن زكريا هو ابن
أبي زائدة عن سعد بن إبراهيم
عن أبي سلمة عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا يحل
لامرأة تسأل طلاقاً اختها

صحفتها قال والمراد باختها غير هاسواء كانت أختها من النسب أو الرضاع أو الدين ويلحق بذلك الكافرة في الحكم وإن لم تكن أختا في الدين أما لان المراد الغالب أو أنها أختها في الجنس الأدنى وجعل ابن عبيد البر الاخت هنا على الضرة فقال فيه من الفقه أنه لا ينبغي أن تسال المرأة زوجها أن يطلق ضررتها لتنفرد به وهذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ لا تسال المرأة طلاق أختها وأما الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهرها أنها في الأجنبية ويؤيده قوله فيها ولتتزوج أي ولتتزوج الزوج المذكور من غير أن يشترط أن يطلق التي قبلها وعلى هذا فالمراد هنا بالاخت الاخت في الدين ويؤيده زيادة ابن حبان في آخره من طريق أبي كثير عن أبي هريرة بلفظ لا تسال المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها فإن المسلمة أخت المسلمة وقد تقدم في باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه نقل الخلاف عن الأوزاعي وبعض الشافعية أن ذلك مخصوص بالمسلمة وبه جزم أبو الشيخ في كتاب النكاح ويأتى مثله هنا ويحيى على رأى ابن القاسم أن يستثنى ما إذا كان المسئول طلاقها فاسقة وعند الجمهور لا فرق (قوله لتستفرغ صحفتها) يفسر المراد بقوله تكتفى وهو بالهمز اقتعال من كفأت الاناء إذا قلبته وأفرغت ما فيه وكذا يكفأ وهو يفتح أوله وسكون الكاف وبالهمز وجاءت كفأت الاناء إذا أملتته وهو في رواية ابن المسيب لتكتفى بضم أوله من أ كفأت وهي بمعنى أملتته ويقال بمعنى أكبته أيضا والمراد بالصحفة ما يحصل من الزوج كما تقدم من كلام النووي وقال صاحب النهاية الصحفة اناء كالقصعة المبسوطة قال وهذا مثل يريد الاستئثار عليها بحفظها فيكون كمن قلب اناء غيره في انائه وقال الطيبي هذه استعارة مستملحة تمثيلية شبه النصب والنجس بالصحفة وحظوظها وتمتعها بما يوضع في الصحفة من الاطعمة اللذيذة وشبه الاقتراق المسبب عن الطلاق باستفراغ الصحفة عن تلك الاطعمة ثم أدخل المشبه في جنس المشبه به واستعمل في المشبه ما كان مستملا في المشبه به (قوله ولتتزوج) بكسر اللام وباسكانها وبسكون الحاء على الامر ويحتمل النصب عطفًا على قوله لتكتفى فيكون تعليلا لسؤال طلاقها ويتعين على هذا كسر اللام ثم يحتمل أن المراد ولتتزوج ذلك الرجل من غير أن تتعرض لاجراء الضرة من عصمته بل تكل الامر في ذلك الى ما يقدره الله ولهذا ختم بقوله فانما لها ما قدر لها إشارة الى أنها وإن سألت ذلك وألحت فيه واشترطته فانه لا يقع من ذلك الا ما قدره الله فينبغي أن لا تتعرض هي لهذا المحذور الذي لا يقع منه شيء بمجرد ارادتها وهذا مما يؤيد أن الاخت من النسب أو الرضاع لا تدخل في هذا ويحتمل أن يكون المراد ولتتزوج غيره وتعرض عن هذا الرجل أو المراد ما يشمل الامر بن والمعنى ولتتزوج من تبسر لها فان كانت التي قبلها أجنبية فلتتزوج الرجل المذكور وإن كانت أختا فلتتزوج غيره والله أعلم ﴿ (قوله باب) الصفة للمتزوج ﴾ كذا أقامه بالمتزوج إشارة الى الجمع بين حديث الباب وحديث النهي عن التزجر للرجال وسيأتى البحث فيه بعد أبواب (قوله رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم) يشير الى حديثه الذي تقدم موصولا في أول البيوع قال لما قدمنا المدينة فذكر الحديث بطوله وفيه جاء عبد الرحمن بن عوف وعليه أثر صفة فقال تزوجت قال نعم وأورد المصنف هذه القصة في هذا الباب من طريق مالك عن حميد مختصرة وسيأتى شرحها في باب الوليمة ولو بشاة مستوفى ان شاء الله تعالى ﴿ (قوله باب) ﴾ كذا لهم بغير ترجمة وسقط لفظ باب من

٢ قوله ولتتزوج الخ هذا اللفظ وكذا لفظ تكتفى ليس في مستن الصحيح الذي يندنا فلعلها رواية للشارح وحرر نظمها اه معججه

لتستفرغ صحفتها فانما لها ما قدر لها ﴿ (باب الصفة للمتزوج) ﴾ رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ حديثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عبد الرحمن بن عوف جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أثر صفة فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره أنه تزوج امرأة من الانصار قال كم سقت اليها قال زينة نواة من ذهب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة ﴿ (باب) ﴾ حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن حميد عن أنس قال أولم النبي صلى الله عليه وسلم بزيب فأوسع المسلمين خيرا فخرج كما يصنع اذا تزوج فأتى حجر أمهات المؤمنين يدعو ويدعون له ثم انصرف فرأى رجلين فرجع لأدري أخبرته أو أخبر بجر وجهها

رواية النسقي وكذا من شرح ابن بطال ثم استشكله بان الحديث المذكور لا يتعلق بترجمة الصخرة للمتزوج وأجيب بما ثبت في أكثر الروايات من لفظ ياب والسؤال باق فان الاتيان بلفظ ياب وان كان بغير ترجمة لكنه كالفصل من الباب الذي قبله كما تقرر غير مرة والحديث المذكور هنا حديث أنس أولم النبي صلى الله عليه وسلم بن يئب يعني بنت بحش أو رده مختصراً وقد تقدم مطولاً في تفسير سورة الاحزاب مع شرحه ومناسبته للترجمة من جهة انه لم يقع في قصة تزويج بن يئب بنت بحش ذكر للصخرة فكأنه يقول الصخرة للمتزوج من الجاهل من المشروط لكل متزوج

❦ (قوله باب كيف يدعى للمتزوج) ذكر فيه قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف مختصرة من طريق ثابت عن أنس وفيه قال بارك الله لك قال ابن بطال انما أراد بهذا الباب والله أعلم رد قول العامة عند العرس بالرفاء والبنين فكأنه أشار الى تضعيفه ونحو ذلك كحديث معاذ بن جبل انه شهد املاً رجلاً من الانصار خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنسك الانصارى وقال على الالف والخير والبركة والطير الميمون والسعة في الرزق الحديث أخرجه الطبراني في الكبير بسند ضعيف وأخرجه في الاوسط بسند أضعف منه وأخرجه أبو عمرو والبرقاني في كتاب معاشره الاهلين من حديث أنس وزاد فيه والرفاء والبنين وفي سنده آبان العبدى وهو ضعيف وأقوى من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفاً انساناً قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينك في خير وقوله رفاً بفتح الراء وتشديد الفاء مهموز معناه دعاه في موضع قولهم بالرفاء والبنين وكانت كلمة تقولها أهل الجاهلية فورد النهي عنها كما روى يقي بن مخلد من طريق غالب عن الحسن عن رجل من بني تميم قال كنا نقول في الجاهلية بالرفاء والبنين فلما جاء الاسلام علمنا نبينا قال قولوا بارك الله لكم وبارك فيكم وبارك عليكم وأخرج النسائي والطبراني من طريق أخرى عن الحسن عن عقيل بن أبي طالب انه قدم البصرة فترجى امرأته فقالوا له بالرفاء والبنين فقال لا تقولوا هكذا وقولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بارك لهم وبارك عليهم ورجاله ثقات الا ان الحسن لم يسمع من عقيل فيما يقال ودل حديث أبي هريرة على ان اللفظ كان مشهوراً عندهم غالباً حتى سمي كل دعاء للمتزوج ترفية واختلف في علته النهي عن ذلك فقيل لانه لا جد فيه ولا ثناء ولا ذكر لله وقيل لما فيه من الإشارة الى بغض البنات لتخصيص البنين بالذكر وأما الرفاء فعناه الالتئام من رفات الثوب ورفوته رفوا ورفاء وهو دعاء للزوج بالالتئام والالتئام فلا كراهة فيه وقال ابن المنير الذي يظهر انه صلى الله عليه وسلم كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لانهم كانوا يقولونه قفاً ولا دعاء فيظهر انه لو قيل للمتزوج بصورة الدعاء لم يكره كأن يقول اللهم ألف بينهم وارزقهما بنين صالحين مثلاً أو ألف الله بينك وارزقك اولاداً ذكراً ونحو ذلك وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عمر بن قيس الماضي قال شهدت شريحا وأما رجل من أهل الشام فقال انى تزوجت امرأته فقال بالرفاء والبنين الحديث وأخرجه عبد الرزاق من طريق عدى بن أرطاة قال حدثت شريحا انى تزوجت امرأته فقال بالرفاء والبنين فهو محمول على أن شريحا لم يبلغه النهي عن ذلك ودل صنيع المؤلف على ان الدعاء للمتزوج بالبركة هو المشروع

❦ (باب كيف يدعى للمتزوج) *
حدثنا سليمان بن حرب
حدثنا جاد هو ابن زيد عن
ثابت عن أنس رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه وسلم
رأى على عبد الرحمن بن
عوف أثر صخرة قال ما هذا
قال انى تزوجت امرأة
على وزن نواة من ذهب قال
بارك الله لك أولم ولو يشاة

ولاشك أنها الفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود من ولد وغيره ويؤيد ذلك ما تقدم من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له تزوجت بكراً أو ثيباً قال له بارك الله لك والاحاديث في ذلك معروفة **(قوله باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس والعروس)** في رواية الكشميري للنساء بدل النسوة وأورد فيه حديث عائشة تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم فاتتني أمي فادخلتني الدار فاذا نسوة من الانصار فقلن على الخير والبركة وهو مختصر من حديث مطول تقدم بتمامه بهذا السند بعينه في باب تزويج عائشة قبيل أبواب الهجرة الى المدينة وظاهر هذا الحديث مخالف للترجمة فان فيه دعاء النسوة لمن أهدي العروس لا الدعاء لهن وقد استشكله ابن التين فقال لم يذكر في الباب الدعاء للنسوة ولعله أراد كيف صفقة دعائهن للعروس لكن اللفظ لا يساعد على ذلك وقال الكرماني الام هي الهادية للعروس المجهزة فهن دعون لها ولن معها والعروس حيث قلن على الخير جثن أو قدمن على الخير قال ويحتمل أن تكون اللام في النسوة للاختصاص أي الدعاء المختص بالنسوة اللاتي يهدين ولكن يلزم منه المخالفة بين اللام التي للعروس لانها بمعنى المدعولها والتي في النسوة لانها الداعية وفي جواز مثله خلاف انتهى والجواب الاول أحسن ما توجه به الترجمة وحاصله أن مراد البخاري بالنسوة من يهدي العروس سواء كن قليلاً أو كثيراً وان من حضر ذلك يدعو لمن أحضر العروس ولم يرد الدعاء للنسوة الحاضرات في البيت قبل أن تأتي العروس ويحتمل أن تكون اللام بمعنى الباع على حذف أي المختص بالنسوة ويحتمل أن الالف واللام بدل من المضاف اليه والتقدير دعاء النسوة الداعيات للنسوة المهديات ويحتمل أن تكون بمعنى من أي الدعاء الصادر من النسوة وعند أبي الشيخ في كتاب النكاح من طريق يزيد بن حفصة عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بجوار بناحية بني جذرة وهن يلقن فحونا نحييكم فقال قلن حيانا الله وحياكم فهذا فيه دعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وقوله يهدين بفتح أوله من الهداية وبضعه من الهدية ولما كانت العروس تجهز من عند أهلها الى الزوج احتاجت الى من يهديها الطريق اليه أو أطلقت عليها انها هدية فالضبط بالوجهين على هذين المعنيين وأما قوله وللعروس فهو اسم للزوجين عند أول اجتماعهما يشمل الرجل والمرأة وهو داخل في قول النسوة على الخير والبركة فان ذلك يشمل المرأة وزوجها ولعله أشار الى ما ورد في بعض طرق حديث عائشة كما نبت عليه هناك وفيه أن أمها لما أجلسته في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هؤلاء أهالك يا رسول الله بارك الله لك فيهم وقوله في حديث الباب فاذا نسوة من الانصار سمى منهن أسماء بنت يزيد بن السكن الانصارية فقد أخرج جعفر المستغفري من طريق يحيى بن أبي كثير عن كلاب بن تلاذ عن تلاد عن أسماء مقيمة عائشة قالت لما أقعدنا عائشة لتجليها على رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءنا فقرب الينا ثم أولبنا الحديث وأخرج أحمد والطبراني هذه القصة من حديث أسماء بنت يزيد بن السكن ووقع في رواية للطبراني أسماء بنت عيسى ولا يصح لانها حينئذ كانت مع زوجها جعفر ابن أبي طالب بالحشة والمقيمة بقاف ونون التي تزين العروس عند دخولها على زوجها **(قوله باب من أحب البناء)** أي بزوجه التي لم يدخل بها (قبل الغزو) أي اذا حضر الجهاد ليكون فكره محتملاً كرفيه حديث أبي هريرة الماضي في كتاب الجهاد ثم في فرض الخس وقد

*** (باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس والعروس)**
 حدثنا فروة بن أبي المغراء
 حدثنا علي بن مسهر عن
 هشام عن أبيه عن عائشة
 رضى الله عنها تزوجني
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فاتتني أمي فادخلتني الدار
 فاذا نسوة من الانصار في
 البيت فقلن على الخير
 والبركة وعلى خير طائر
*** (باب من أحب البناء)**
 (الغزو) * حدثنا محمد بن
 العلاء حدثنا عبد الله بن
 المبارك عن معمر عن همام
 عن أبي هريرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال غزاني
 من الانبياء فقال لقومه
 لا يتبعني رجل ملك بضع
 امرأته وهو يريد أن يبي بها
 ولم يرب بها

* (باب من بنى بامرأة وهي بنت تسع سنين) * حدثنا قبيصة بن عقبة حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن عروة بن ترويح النخعي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين وبنى بها وهي بنت تسع ومكثت عنده تسعا * (باب البناء في السفر) * حدثنا محمد بن سلام أخبرنا اسمعيل بن جعفر عن حميد عن أنس (١٩٤) قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاثا ببنى عليه

بصفية بنت حيي فدعوت المسلمين على وليته فما كان فيها من خبز ولا لحم أمر بالانطاع فالتقى فيها من التمر والاقط والسمن فكانت وليته فقال المسلمون احدي أمهات المؤمنين أو مما ملكت عينه فقالوا أن حجبا فهي من أمهات المؤمنين وإن لم يحجبها فهي مما ملكت عينه فلما ارتحل وطأ لها خلفه ومدا الحجاب بينها وبين الناس * (باب البناء بالنهار بغير مركب ولا نيران) * حدثنا فروة بن أبي المعراء حدثنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم فأتني أعي فادخلتني الدار فلم يرعني إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم فخصني * (باب الانمط ونحوها للنساء) * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل اتخذتم أنمطا قلت يا رسول الله وأني لنا أنمط قال إنها

شرحه فيه وبينت الاختلاف في اسم النبي الذي غزا هل هو يوشع أو داود قال ابن المنير يستفاد منه الرد على العامة في تقديمهم الحج على الزواج ظنا منهم أن التعفف انما يتأكد بعد الحج بل الأولى أن يتعفف ثم يجمع * (قوله ما) من بنى بامرأة وهي بنت تسع سنين ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في مناقبها * (قوله ما) البناء أي بالمرأة (في السفر) ذكر فيه حديث أنس في قصة صفية بنت حيي وقد تقدم في أول النكاح وقوله ثلاثا يعني عليه بصفية أي تجلي عليه وفيه إشارة إلى أن سنة الإقامة عند الثيب لا تختص بالحضر ولا تنقضي بغيرها ولا يزوجها ويؤخذ منه جواز تأخير الاشغال العامة للشغل الخاص إذا كان لا يقوت به غرض والاهتمام بوليمة العرس وإقامة سنة النكاح بإعلامه وغير ذلك مما تقدم ويأتي إن شاء الله تعالى * (قوله ما) البناء بالنهار بغير مركب ولا نيران ذكر فيه طرفا من حديث عائشة في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بها وأشار بقوله بالنهار إلى أن الدخول على الزوجة لا يختص بالدليل وبقوله وبغير مركب ولا نيران إلى ما أخرجه سعيد بن منصور ومن طريقه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق عروة بن رويان عن عبد الله بن قرط الثمالي وكان عامل عمر على حصرت به عروسهم وهم يوقدون النيران بين يديها فضر بهم بدرتة حتى تفرقوا عن عروسهم ثم خطب فقال ان عروسكم أوقدوا النيران وتشبهوا بالكفرة والله مطفى نورهم * (قوله ما) الانمط ونحوه ٢ للنساء أي من الكل والاسرار والقرش وما في معناه والانمط جمع غلط بفتح النون والميم تقدم بيانه في علامات النبوة وقوله ونحوه أعاد الضمير مفردا على مفرد الانمط وتقدم بيان وجه الاستدلال على الجواز من هذا الحديث ولعل المصنف أشار إلى ما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاته فأخذت غطاء فغطته على الباب فلما قدم فرأى الخط عرف الكراهة في وجهه فغذبه حتى هتكه فقال ان الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين قال فقطعت منه وسادتين فلم يعجب ذلك على فيؤخذ منه ان الانمط لا يكره اتخاذها لثيابها بل لما يصنع بها وسأني البحث في ستر الجدر في باب هل يرجع إذا رأى منكرا من أبواب الولية قال ابن بطال يؤخذ من الحديث ان المشورة للمرأة دون الرجل لقول جابر لا أمر الله أنى أخرى عني أنمطك كذا قال ولادلالة في ذلك لانها كانت لامرأة جابر حقيقة فلذلك أضافها لها والاف في نفس الحديث انه ستكون لكم أنمط فأضافها إلى أحد من ذلك وهو الذي استدلت به امرأة جابر على الجواز قال وفيه ان مشورة النساء للبيوت من الأمور القديمة المتعارف كذا قال ويعكر عليه حديث عائشة وسأني البحث فيه * (قوله ما) النسوة التي يهدين المرأة إلى زوجها في رواية الكشميهني اللاتي بصيغة الجمع وهو أولي * (قوله ودعائهن بالبركة) ثبتت هذه الزيادة في رواية أبي ذر وحده وسقطت لغيره ولم يذكرها إلا اسمعيل ولا أبو نعيم ولا وقع في حديث عائشة الذي ذكره المصنف في الباب ما يتعلق

بها

ستكون * (باب النسوة التي يهدين المرأة إلى زوجها ودعائهن بالبركة) * حدثنا الفضل بن يعقوب حدثنا محمد بن سابق حدثنا إسرائيل عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة

٢ قوله ونحوه بالأفراد هي له فقط ولغيره ونحوها كما تراها بالهامش اه محكيه

بها لکن ان كانت محفوظة فلهذا أشار الى ما ورد في بعض طرق حديث عائشة وذلك فيما أخرجه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق بهية عن عائشة أنها زوجت يثيمة كانت في حجرها رجلا من الانصار قالت وكنت فمين أهدها الى زوجها فلما رجعنا قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قلتم يا عائشة قالت قلت سلمنا ودعونا لله بالبركة ثم انصرفنا (قوله) أنها زفت امرأة الى رجل من الانصار لم أقف على اسمها صريحا وقد تقدم أن المرأة كانت يثيمة في حجر عائشة وكذا للطبراني في الاوسط من طريق شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ووقع عند ابن ماجه من حديث ابن عباس أنكمت عائشة قرابة لها ولابي الشيخ من حديث جابر أن عائشة زوجت بنت أخيها أو ذات قرابة منها وفي أمالي المحاملي من وجه آخر عن جابر نكح بعض أهل الانصار بعض أهل عائشة فاهدتها الى قباء وكنت ذكرت في المقدمة تبعا لابن الاثير في أسد الغابة فإنه قال ان اسم هذه اليتيمة المذكورة في حديث عائشة الفارعة بنت أسعد بن زرارة وان اسم زوجها نبط بن جابر الانصاري وقال في ترجمة الفارعة ان أباه أسعد بن زرارة أوصى بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم نبط بن جابر ثم ساق من طريق المعافي بن عمران الموصلي حديث عائشة الذي ذكرته أولا من طريق بهية عنها ثم قال هذه اليتيمة هي الفارعة المذكورة كذا قال وهو محتمل لكن منع من تفسيرها بما وقع من الزيادة أنها كانت قرابة عائشة فيجوز التعدد ولا يبعد تفسير المهمة في حديث الباب بالفارعة اذ ليس فيه تقييد بكونها قرابة عائشة (قوله ما كان معكم لهو) في رواية شريك فقال فهل بعثتم معها جارية تضرب بالدف وتغني قلت تقول ماذا قال تقول

أتيناكم أتيناكم * فبانا وحياءكم
ولولا الذهب الا حشر ما حلت بواديكم
ولولا الحنطة السمرا * ما سمحت عذارىكم

وفي حديث جابر بعضه وفي حديث ابن عباس أوله الى قوله وحياءكم (قوله فان الانصار يعجبهم اللهو) في حديث ابن عباس وجابر قوم فيهم غزل وفي حديث جابر عند المحاملي أدركها يا زينب امرأة كانت تغني بالمدينة ويستفاد منه تسمية المغنية الثانية في القصة التي وقعت في حديث عائشة الماضي في العيدين حيث جاء فيه دخل عليها وعند هاجريتان تغنيان وكنت ذكرت هنالك ان اسم احدهما حامة كما ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب العيدين له باسناد حسن واني لم أقف على اسم الاخرى وقد جوزت الآن أن تكون هي زينب هذه وأخرج النسائي من طريق عامر بن سعد عن قرظة بن كعب وأبي مسعود الانصاريين قال انه رخص انسا في اللهو عند العرس الحديث وصححه الحاكم والطبراني من حديث السائب بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل له أترخص في هذا قال نعم انه نكاح لاسفاح أشيدوا النكاح وفي حديث عبد الله بن الزبير عند أحمد وصححه ابن حبان والحاكم أعلنوا النكاح زاد الترمذي وابن ماجه من حديث عائشة واضربوا عليه بالدف وسنده ضعيف ولا جد والتزمذي والنسائي من حديث محمد بن حاطب فصل ما بين الحلال والحرام الضرب بالدف واستدل بقوله واضربوا على أن ذلك لا يختص بالنساء لكنه ضعيف والاحاديث القوية فيها الاذن في ذلك للنساء فلا يلتحق بهن الرجال

أنها زفت امرأة الى رجل
من الانصار فقال نبي الله
صلى الله عليه وسلم يا عائشة
ما كان معكم لهو فان
الانصار يعجبهم اللهو

*(باب الهدية للعروس) * وقال ابراهيم عن ابي عثمان واسمه الجعد عن أنس بن مالك قال مر بنا في مسجد بني رفاعه فسمعته يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا امر بجنابات أم سليم دخل عليها فسلم عليها ثم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم عروسا بنيت فقالت لي أم سليم لو أهدى بنا الرسول الله (١٩٦) صلى الله عليه وسلم هدية فقلت لها افعلي فجدت الى عروسم وأقطا فتخذت

حيسة في برمة فارسلت بها معي اليه فانطلقت بها اليه فقال لي ضعها ثم أمرني فقال ادع لي رجالا منهم ففعلت الذي أمرني فريجت فاذا البيت غاص بأهله فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم وضع يديه على تلك الحيسة وتكلم بها ما شاء الله ثم جعل يدعو عشرة عشرة يا كلون منه ويقول لهم اذكروا اسم الله وليأكل كل رجل مما يليه قال حتى تصدعوا كلهم عنها فخرج منهم من خرج وبقي نفر يتحدثون قال وجعلت أغتم ثم خرج النبي صلى الله عليه وسلم نحو الحجرات وخرجت في أثره فقلت انهم قد ذهبوا فرجع قد دخل البيت وأرخت السترواني لني الحجرة وهو يقول يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه ولكن اذا دعيتهم فادخلوا فاذا طعمتم فانتشروا ولا مستأنسين لحديث ان ذلكم كان يؤذي النبي فيستحي منكم والله

لعموم النهي عن التشبه بهن (قوله يا) الهدية للعروس) أي صبيحة بنائه بأهله (قوله وقال ابراهيم) بن طهمان (عن أبي عثمان واسمه الجعد عن أنس بن مالك قال مر بنا في مسجد بني رفاعه) يعني بالبصرة قال (فسمعته يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا امر بجنابات أم سليم) كذا فيه والجنابات بفتح الجيم والنون ثم موحدة جمع جنبسة وهي الناحية (قوله دخل عليها فسلم عليها) هذا القدر من هذا الحديث مما تفرده ابراهيم ابن طهمان عن أبي عثمان في هذا الحديث وشاركه في بقيته جعفر بن سليمان ومعمربن راشد كلاهما عن أبي عثمان أخرجه مسلم من حديثهما ولم يقع لي موصول من حديث ابراهيم بن طهمان إلا أن بعض من لقيناه من الشراح زعم ان النسائي أخرجه عن أحمد ابن حفص بن عبيد الله بن راشد عن أبيه عنه ولم أقف على ذلك بعد (قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسا بنيت) يعني بنت جحش وقد تقدم بيان آيته صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام واضحا في علامات النبوة وقد استشكل عياض ما وقع في هذا الحديث من أن الوليمة بنيت بنت جحش كانت من الخيم الذي أهدته أم سليم وان المشهور من الروايات أنه أهدى لها الخبز واللحم ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وانما فيه أشبع المسلمين خبزاً ولحماً وذكر في حديث الباب أن أنسا قال فقال لي ادع رجالا منهم وادع من لقيت وأنه أدخلهم ووضع صلى الله عليه وسلم يده على تلك الحيسة وتكلم بما شاء الله ثم جعل يدعو عشرة عشرة حتى تصدعوا كلهم عنها يعني تفرقوا قال عياض هذا وهم من رواه وتركيب قصة على أخرى وتعبه القرطبي بأنه لا مانع من الجمع بين الروايتين والاولى أن يقال لا وهم في ذلك فلعل الذين دعوا الى الخبز واللحم فأكلوا حتى شبعوا وذهبوا لم يرجعوا ولم يبق النفر الذين كانوا يتحدثون جاء أنس بالحيسة فأمر بأن يدعو ناسا آخرين ومن لقي فدخلوا فأكلوا أيضا حتى شبعوا واستقر أولئك النفر يتحدثون وهو جمع لأبأس به وأولى منه أن يقال ان حضورا بالحيسة صادف حضورا لخبز واللحم فأكلوا كلهم من كل ذلك وجعلت أغتم هو من انكار عياض وقوع تكثير الطعام في قصة الخبز واللحم مع أن أنسا يقول أنه أهدى لها خبزاً ولحماً وما الذي يكون قدر الشاة حتى يشبع المسلمين جميعا وهم يومئذ نحو الالف لا البركة التي حصلت من جلالة آياته صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام وقوله فيه وبقى نفر يتحدثون تقدم بيان عدمهم في تفسير سورة الاحزاب وقوله وجعلت أغتم هو من الغم وسببه ما فهمه من النبي صلى الله عليه وسلم من حياته من أن يأمرهم بالقيام ومن غفلتهم بالحدث عن العمل بما يليق من التخفيف حينئذ وقوله في آخره قال أبو عثمان قال أنس انه خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشرين سنين تقدم بيانه قبل قليل وسيأتي الامام به أيضا في كتاب الادب ان شاء الله تعالى (قوله يا) استعارة الثياب للعروس وغيرها) أي وغير الثياب ذكر فيه حديث عائشة أنها استعارت من أسماء

لا يستحي من الحق قال أبو عثمان قال أنس انه خدم رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين سنين (باب قلادة استعارة الثياب للعروس وغيرها) * حدثني عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها استعارت من أسماء قلادة فهدتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا من أصحابه في طلبها فأدركتهم الصلاة فصاوا بغير وضوء

قلادة وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب التيمم ووجه الاستدلال به من جهة المعنى الجامع بين
القلادة وغيرها من أنواع الملبوس الذي يتزين به للزوج أعم من أن يكون عند العرس أو بعده
وقد تقدم في كتاب الهبة لعائشة حديث أخر من هذا وهو قولها كان لي منهن أي من الدروع
القطنية درع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت امرأة تقي بالمدينة أي تزين
الأرسلت إلى تستعيره وترجم عليه الاستعارة للعرس عند البناء وينبغي استحضار هذه الترجمة
وحديثنا هنا **(قوله باب ما يقول الرجل إذا أتى أهله)** أي جامع **(قوله عن**
شيبان) هو ابن عبد الرحمن النخوي ومنصور هو ابن المعتمر وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق
هو أولهم **(قوله أمالو أن أحدهم)** كذا للكشيميني هنا ولغيره بحذف أن وتقدم في بدء الخلق
من رواية همام عن منصور بحذف لو ولفظه أمان أحدكم إذا أتى أهله وفي رواية جرير عن
منصور عن أبي داود وغيره لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله وهي مفسرة لغيرها من الروايات
دالة على أن القول قبل الشروع **(قوله حين يأتي أهله)** في رواية إسرائيل عن منصور عن
الاسماعيلي أمان أحدكم لو يقول حين يجامع أهله وهو ظاهر في أن القول يكون مع الفعل
لكن يمكن جملة على الجواز وعند في رواية روح بن القاسم عن منصور لو أن أحدهم إذا جامع
امرأته ذكر الله **(قوله بسم الله اللهم جنبني)** في رواية روح ذكر الله ثم قال اللهم جنبني وفي
رواية شعبة عن منصور في بدء النطق جنبني بالافراد أيضا وفي رواية همام جنبنا **(قوله**
الشيطان) في حديث أبي امامة عند الطبراني جنبني وجنب مارزقني من الشيطان الرجيم
(قوله ثم قدر بينهما ولد أو قضى ولد) كذا بالشك وزاد في رواية الكشيميني ثم قدر بينهما في ذلك
أي الحال ولد وفي رواية سفيان بن عيينة عن منصور فان قضى الله بينهما ولد أو مثله في رواية
إسرائيل وفي رواية شعبة فان كان بينهما ولد ولمسلم من طريقه فانه ان يقدر بينهما ولد في ذلك
وفي رواية جرير ثم قدر أن يكون والباقي مثله ونحوه في رواية روح بن القاسم وفي رواية همام
فرزقا ولدا **(قوله لم يضره شيطان أبدا)** كذا بالتسكير ومثله في رواية جرير وفي رواية شعبة عند
مسلم وأحمد لم يسلط عليه الشيطان أو لم يضره الشيطان وتقدم في بدء الخلق من رواية همام
وكذا في رواية سفيان بن عيينة وإسرائيل وروح بن القاسم بلفظ الشيطان واللام للعهد
المذكور في لفظ الدعاء ولا جد عن عبد العزيز العمي عن منصور لم يضر ذلك الولد الشيطان أبدا
وفي مرسل الحسن عن عبد الرزاق إذا أتى الرجل أهله فليقل بسم الله اللهم بارك لنا فيما رزقنا
ولا تجعل للشيطان نصيبا فيما رزقنا فكان يرحى ان جلت أن يكون ولدا صالحا واختلف في
الضرر المنع بعد الاتفاق على ما نقل عياض على عدم الحمل على العموم في أنواع الضرر وان كان
ظاهرا في الحمل على عموم الاحوال من صيغة النفي مع التأنيد وكان سبب ذلك ما تقدم في بدء
النطق أن كل بني آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد الا من استثنى فان في هذا الطعن نوع
ضرر في الجملة مع أن ذلك سبب صراخه ثم اختلفوا فقيس المعنى لم يسلط عليه من أجل بركة
التسمية بل يكون من جملة العباد الذين قيسل فيهم ان عبادي ليس لك عليهم سلطان ويؤيده
مرسل الحسن المذكور وقيل المراد لم يطعن في بطنه وهو بعيد لما بذته ظاهرا الحديث المتقدم
وليس تخصيصه بأولى من تخصيص هذا وقيل المراد لم يضره وقيل لم يضره في بدنه وقال ابن

فلما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم شكوا ذلك إليه فنزلت
آية التيمم فقال أسيد بن
حضير جزاك الله خيرا فوالله
ما نزل بك أمر قط الا جعل
الله لك منه مخرجا وجعل
للمسلمين فيه بركة **(باب**
ما يقول الرجل اذا أتى
أهله) * حدثنا سعد بن
حفص حدثنا شيبان عن
منصور عن سالم بن أبي
الجعد عن كريب عن ابن
عباس قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم أمالو أن
أحدهم يقول حين يأتي أهله
بسم الله اللهم جنبني
الشيطان وجنب الشيطان
مارزقنا ثم قدر بينهما في
ذلك أو قضى ولد لم يضره
شيطان أبدا

٢ لعل زيادة ولد الاول في
الحديث رواية له فقط والذي
بالحامش رواية أخرى اه
مصححه

دقيق العيد يحتمل أن لا يضره في دينه أيضا ولكن يبعده اتقاء العصمة وتعقب بان اختصاص
من خص بالعصمة بطريق الوجوب لا بطريق الجواز فلا مانع أن يوجد من لا يصدر منه معصية
عمدا وإن لم يكن ذلك واجبا له وقال الداودي معنى لم يضره أي لم يقتسه عن دينه إلى الكفر
وليس المراد عصمته منه عن المعصية وقيل لم يضره بمشاركته فيه في جماع أمه كما جاء عن مجاهد أن
الذي يجامع ولا يسمى يلتف الشيطان على أحليله فيجامع معه وأهل هذا أقرب الأجوبة ويتأيد
الجل على الأول بأن الكثير ممن يعرف هذا الفضل العظيم يذلل عنه عند ارادة الواقعة والقليل
الذي قد يستحضره ويفعله لا يقع معه الجل فإذا كان ذلك نادرا لم يبعد وفي الحديث من الفوائد
أيضا استحباب التسمية والدعاء والمحافظة على ذلك حتى في حالة الملاذ كالوقوع وقد ترجم عليه
المصنف في كتاب الطهارة وتقدم ما فيه وفيه الاعتصام بذكر الله ودعائه من الشيطان والتبرك
بأمره والاستعاذة به من جميع الأسواء وفيه الاستشعار بأنه الميسر لذلك العمل والمعين عليه
وفيه إشارة إلى أن الشيطان ملازم لابن آدم لا ينظر عنه إلا إذا ذكر الله وفيه رد على منع المحدث
أن يذكر الله ويحدث فيه الرواية المتقدمة إذا أراد أن يأتي وهو نظير ما وقع من القول عند
الخلاص وقد ذكر المصنف ذلك وأشار إلى الرواية التي فيها إذا أراد أن يدخل وتقدم البحث فيه في
كتاب الطهارة بما يغني عن إعادته ﴿قوله﴾ **باب** (الولية حق) هذه الترجمة لفظ
حديث أخرجه الطبراني من حديث وحشي بن حرب رفعه الولية حق والثانية معروف
والثالثة نخرولمسلم من طريق الزهري عن الأعرج وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال
شر الطعام طعام الولية يدعى المغني ويترك المسكين وهي حق الحديث ولابي الشيخ والطبراني
في الاوسط من طريق مجاهد عن أبي هريرة رفعه الولية حق وسنة فن دعي فلم يجب فقد عصى
الحديث وسأذ كر حديث زهير بن عثمان في ذلك وشواهد بعد ثلاثة أبواب وروى أحمد من
حديث بريدة قال لما خطب على قاطمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا بد للعروس من
ولية وسنده لا بأس به قال ابن بطال قوله الولية حتى أي ليست يبطل بل ينذب إليها وهي سنة
فضيلة وليس المراد بالحق الوجوب ثم قال ولا أعلم أحدا أوجبها كذا قال وغفل عن رواية في
مذهبه بوجوبها نقلها القرطبي وقال ان مشهور المذهب أنها مندوبة وابن التين عن أحمد
اكس الذي في المغني أنها سنة بل وافق ابن بطال في نفي الخلاف بين أهل العلم في ذلك قال وقال
بعض الشافعية هي واجبة لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها عبد الرحمن بن عوف ولان
الاجابة إليها واجبة فكانت واجبة وأجاب بأنه طعام لسرور حادث فأشبهه سائر الأطعمة والأمر
محمول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه ولكونه أمره بشاة وهي غير واجبة اتفاقا وأما البناء
فلا أصل له (قلت) وسأذ كر مزيدا في باب اجابة الداعي قريبا والبعض الذي أشار إليه من
الشافعية هو وجه معروف عندهم وقد جزم به سليم الرازي وقال انه ظاهر نص الام ونقله عن
النص أيضا الشيخ أبو اسحق في المهذب وهو قول أهل الظاهر كما صرح به ابن حزم وأما سائر
الدعوات غيرها فسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب (قوله) وقال عبد الرحمن بن عوف قال لي
النبي صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة) هذا طرف من حديث طويل وصله المصنف في أول
البوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ومن حديث أنس أيضا وسأذ كر شرحه مستوفي

﴿باب الولية حق﴾ * وقال
عبد الرحمن بن عوف قال
لي النبي صلى الله عليه وسلم
أولم ولو بشاة * حدثنا يحيى
ابن بكير حدثني الليث عن
عقيل عن ابن شهاب

قال أخبرني أنس بن مالك أنه كان ابن عشرين سنين مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فكن أمهاتى يواظبني على خدمة النبي صلى الله عليه وسلم فخدمته عشرين سنين وتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشرين سنة فكننت أعلم الناس بشأن الحجاب حين أنزل وكان أول ما أنزل في أمية تي رسول الله صلى الله عليه وسلم بزيذب بنت جحش أصبح النبي صلى الله عليه وسلم بها عروسا فدعا القوم فأصابوا من الطعام ثم خرجوا وبقي رهط منهم عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتوا الممكت فقام النبي صلى الله عليه وسلم فخرج معه لكي يخرجوا فشى النبي صلى الله عليه وسلم ومشيته حتى جاء عتبة حجرة عائشة ثم ظن أنهم خرجوا فرجع ورجعت معه حتى إذا دخل علي زينب فاذا هم جلوس لم يقوموا فرجع النبي صلى الله عليه وسلم ورجعت معه حتى إذا بلغ عتبة حجرة عائشة وظن أنهم خرجوا فرجع ورجعت معه فاذا هم قد خرجوا فاضرب النبي صلى الله عليه وسلم بيني وبينه بالسترو أنزل الحجاب * (باب الوليمة ولو بشاة) * حدثنا علي

أن شاء الله تعالى في الباب الذي يليه والمراد منه ورود صيغة الأمر بالوليمة وأنه لو رخص في تركها لما وقع الأمر باستدراكها بعد انقضاء الدخول وقد اختلف السلف في وقتها هل هو عند العقد أو عقبه أو عند الدخول أو عقبه أو موسع من ابتداء العقد إلى انتهاء الدخول على أقوال قال النووي اختلفوا في عياض أن الأصح عند المالكية استحبابه بعد الدخول وعن جماعة منهم أنه عند العقد وعند ابن حبيب عند العقد وبعد الدخول وقال في موضع آخر يجوز قبل الدخول وبعده وذكر ابن السكيت أن أباة قال لم أرفي كلام الأصحاب تعيين وقتها وأنه استنبط من قول البغوي ضرب الدف في النكاح جائز في العقد والزفاف قبل وبعد قريبا منه أن وقتها موسع من حين العقد قال والمنقول من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أنها بعد الدخول كأنه يشير إلى قصة زينب بنت جحش وقد ترجم عليه البيهقي في وقت الوليمة اهـ وما انفاه من تصريح الأصحاب متعقب بان الماوردي صرح بأنها عند الدخول وحديث أنس في هذا الباب صريح في أنها بعد الدخول لقوله فيه أصبح عروسا زينب فدعا القوم واستحب بعض المالكية أن تكون عند البناء ويقع الدخول عقبها وعليه عمل الناس اليوم ويؤيد كونها الدخول لالاملاك أن الصحابة بعد الوليمة ترددوا هل هي زوجة أو سرية فلو كانت الوليمة عند الاملاك لعرفوا أنها زوجة لأن السرية لا وليمة لها فدل على أنها عند الدخول أو بعده (قوله في حديث أنس مقدم النبي صلى الله عليه وسلم) بالنصب على الطرف أي زمان قدومه وسيأتي في الاشارة من طريق شعيب عن الزهري عن أنس قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وأنا ابن عشرين سنين ومات وأنا ابن عشرين وتقدم قبل يابن في الحديث المعلق عن أبي عثمان عن أنس أنه خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشرين سنين ويأتي في كتاب الادب من طريق سلام بن مسكين عن ثابت عن أنس قال خدمت النبي صلى الله عليه وسلم عشرين سنين والله ما قال لي أف قط الحديث ولمسلم من رواية اسحق بن أبي طلحة عن أنس في حديث آخره قال أنس والله لقد خدمته تسع سنين ولا منافاة بين الروايتين فإن مدة خدمته كانت تسع سنين وبعض أشهر فأعني الزيادة تارة وجبر الكسر أخرى (قوله فكن أمهاتى) يعني أمه وخالته ومن في معناهما وإن ثبت كون مليكة جده فهي مرادة هنا لا محالة (قوله يواظبني) كذا لا كتر بظاء مشالة وموحدة ثم نونين من المواظبة والكشميهني بظاء مهملة بعدها تحتانية مهموزة بدل الموحدة من المواظبة وهي الموافقة وفي رواية الاسماعيلي يوطنني بتشديد الطاء المهملة ونونين الاولى مشددة بغير ألف بعد الواو ولا حرف آخر بعد الطاء من التوطن وفي لفظ له مشله لكن بهمزة ساكنة بعدها النونان من التوطئة تقول ووطأته على كذا أي حرّضته عليه (قوله وكنتم أعلم الناس بشأن الحجاب) تقدم البحث فيه وبسط شرحه في تفسير سورة الاحزاب ﴿ (قوله باب الوليمة ولو بشاة) أي لمن كان موسرا كما سيأتي البحث فيه وذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث كلها عن أنس * الاول والثاني قصة عبد الرحمن بن عوف قطعها قطعتين (قوله حدثنا علي) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وقد صرح بتحديث حميد له وسماع حميد عن أنس فأمن تدليس ما لکنه فرقه حديثين فذكر في الاول سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن عن قدر الصداق وفي الثاني أول القصة قال لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الانصار وعبر في هذا بقوله

حدثنا سفيان قال حدثني
 حميد أنه سمع أنس رضي الله
 عنه قال سأل النبي صلى الله
 عليه وسلم عبد الرحمن بن
 عوف وتزوج امرأة من
 الانصار كم أصدقتهما قال
 وزن نواة من ذهب وعن
 حميد قال سمعت أنس قال
 لما قدموا المدينة نزل
 المهاجرون على الانصار
 فنزل عبد الرحمن بن عوف
 على سعد بن الربيع فقال
 أفا سمك مالي وأنزل لك عن
 احدي امرأتى

وعن حميد قال سمعت أنس وفي رواية الكشي هي أنه سمع أنس كما قال في الذي قبله وهذا
 معطوف فيما جزم به المزني وغيره على الاول ويحتمل أن يكون معلقا والاول هو المعتقد وقد
 أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن خالد عن سفيان حدثنا حميد سمعت
 أنس وساق الحديثين معا وأخرجه الحميدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج عن
 سفيان بالحديث كله مرفوعا وقال في كل منهما حدثنا حميد أنه سمع أنس وقد أخرجه ابن أبي
 عمير في مسنده عن سفيان ومن طريقه الاسماعيلي فقال عن حميد عن أنس وساق الجميع حديثنا
 واحدا وقدم القصة الثانية على الاولى كما في رواية غير سفيان فقد تقدم في أوائل النسخ من
 طريق الثوري وفي باب الصفرة للمتزوج من رواية مالك وفي فضل الانصار من طريق اسمعيل
 ابن جعفر وفي أول البيوع من رواية زهير بن معاوية ويأتي في الادب من رواية يحيى
 القطان كلهم عن حميد وأخرجه محمد بن سعد في الطبقات عن محمد بن عبد الله الانصاري عن
 حميد وتقدم في باب ما يدعى للمتزوج من رواية ثابت وفي باب وآتوا النساء صدقاتهن من رواية
 عبد العزيز بن صهيب وقمادة كلهم عن أنس وأوردته في أول كتاب البيوع من حديث عبد الرحمن
 ابن عوف نفسه وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة وتقدم في البيوع في الكلام على حديث
 أنس بيان من زاد في روايته فجعله من حديث أنس عن عبد الرحمن بن عوف وأكثر الطرق
 تجعله من مسند أنس والذي يظهر من مجموع الطرق أنه حضر القصة وانما نقل عن عبد الرحمن
 منها ما لم يقع له عند النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لما قدموا المدينة) أي النبي صلى الله عليه
 وسلم وأصحابه وفي رواية ابن سعد لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة (قوله نزل المهاجرون
 على الانصار) تقدم بيان ذلك في أول الهجرة (قوله فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن
 الربيع) في رواية زهير لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة أخى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
 وبين سعد بن الربيع الانصاري وفي رواية اسمعيل بن جعفر قدم علينا عبد الرحمن فأتى ونحوه
 في حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه وفي رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن حميد عند
 النسائي والطبراني أخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين فريش والانصار فأتى بين سعد وعبد
 الرحمن وفي رواية اسمعيل بن جعفر قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأتى زاد زهير في روايته
 وكان سعدا غنا وفي رواية اسمعيل بن جعفر لقد علمت الانصار أني من أكثرهما مالا وكان
 كثير المال وفي حديث عبد الرحمن أني أكثر الانصار مالا وقد تقدمت ترجمة سعد بن الربيع
 في فضائل الانصار وقصة موته في غزوة أحد ووقع عند عبد بن حميد من طريق ثابت عن أنس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بين عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان فقال عثمان لعبد
 الرحمن ان لي حائطين الحديث وهو وههم من رواية عمارة بن زاذان (قوله قال أفا سمك مالي
 وأنزل لك عن احدي امرأتى) في رواية ابن سعد فانطلق به سعد الى منزله فدعا بطعام فأكل
 وقال لي امرأتان وأنت أخي لا امرأة لك فأمرني عن احدهما ففتزوجها قال لا والله قال هلم الى
 حديقتي أشاطر كهاتين فقال لا وفي رواية الثوري فعرض عليه أن يتقاسمه أهله وماله وفي
 رواية اسمعيل بن جعفر ولي امرأتان فانظر أعجبهما اليك فأطلقها فإذا حلت تزوجها وفي
 حديث عبد الرحمن بن عوف فأقسم لك نصف مالي وانظر أي زوجتي تهويت فانزل لك عنها

فإذا حلت تزوجتها ونحوه في رواية يحيى بن سعيد وفي لفظ فأنظر أعجبهما إليك فسمها إلى
فأطلقها فإذا انقضت عدتها فتزوجها وفي رواية جاد بن سلمة عن ثابت عند أحمد فقال له سعد
أي أخي أنا أكثر أهل المدينة مالا فأنظر شرط ما لي فخذته ويحيى امرأتان فأنظر أيهما أعجب
إليك حتى أطلقها ولم أقف على اسم امرأتي سعد بن الربيع إلا أن ابن سعد ذكر أنه كان له من
الولد أم سعد واسمها جميلة وامها عمرة بنت حزم وتزوج زيد بن ثابت أم سعد فولدت له ابنه
خارجة فيؤخذ من هذا تسمية إحدى امرأتي سعد وأخرج الطبراني في التفسير قصة
يحيى امرأته سعد بن الربيع بآبتي سعد لما استشهد فقالت إن عمهما أخذ ميراثهما فزلت آية
المواريث وسمها اسم جميل القاضي في أحكام القرآن بسند له مرسل عمرة بنت حزم (قوله بارك
الله لك في أهلك ومالك) في حديث عبد الرحمن لاحقاً في ذلك هل من سوق فيه بحارة قال
سوق بني قينقاع وقد تقدم ضبط قينقاع في أول البيوع وكذا في رواية زهير دلفي على السوق زاد
في رواية جاد فدله (قوله نخرج إلى السوق فباع واشترى فأصاب شيئاً من أقط وسمن) في رواية
جاد فاشترى وباع فربح فباع بشئ من سمن وأقط وفي رواية الثوري دلفي على السوق فربح
شيئاً من أقط وسمن وفيه حذف بينته الرواية الأخرى وفي رواية زهير فارجع حتى استفضل
أقطاً وسمناً فأتى به أهل منزله ونحوه ليحيى بن سعيد وكذا لا أحمد عن ابن عليه عن جاد (قوله
فتزوج) زاد في حديث عبد الرحمن بن عوف ثم تابع الغدوي يعني إلى السوق في رواية زهير
فكشنا ما شاء الله ثم جاء وعليه وضرة صفرة ونحوه لابن عليه وفي رواية الثوري والانصاري فلقبه
النبي صلى الله عليه وسلم زاد ابن سعد في سكة من سكك المدينة وعليه وضرة صفرة وفي رواية
جاد بن زيد عن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة وفي
رواية جاد بن سلمة وعليه ردع زعفران وفي رواية معمر عن ثابت عند أحمد وعليه وضرة من
خلوق وأول حديث مالك أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أثر
صفرة ونحوه في رواية عبد الرحمن نفسه وفي رواية عبد العزيز بن صهيب فرأى النبي صلى
الله عليه وسلم بشاشة العرس والوضر بفتح الواو والضاد المعجمة وآخره راء هو في الأصل الأثر
والردع جمعهملات مفتوح الأول ساكن الثاني هو أثر الزعفران والمراد بالصفرة صفرة الخلوق
والخلوق طيب يصنع من زعفران وغيره (قوله في أول الرواية الأولى سألت النبي صلى الله عليه
وسلم عبد الرحمن بن عوف وتزوج امرأة من الانصار) هذه الجملة حاله أي سأله حين تزوج
وهذه المرأة جزم الزبير بن بكار في كتاب النسب أنها بنت أبي الحيسر أنس بن رافع بن امرئ
القيس بن زيد بن عبد الأشهل وفي ترجمة عبد الرحمن بن عوف من طبقات ابن سعد أنها بنت
أبي الحشاش وساق نسبه وأظنهما نيتين فإن في رواية الزبير قال ولدت لعبد الرحمن القاسم
وعبد الله وفي رواية ابن سعد ولدت له اسمعيل وعبد الله وذكر ابن القداح في نسب الاوس
أنها أم إياس بنت أبي الحيسر بفتح المهملة بين سميحتانية ساكنة وآخره راء واسمه أنس بن
رافع الاوسي وفي رواية مالك فسأله فأخبره أنه تزوج امرأة من الانصار وفي رواية زهير
وابن عليه وابن سعد وغيرهم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بهم ومعناه ما شأنك أو ما هذا
وهي كلمة استفهام مبنية على السكون وهل هي بسيطة أو مركبة قولان لاهل اللغة وقال

قال بارك الله لك في أهلك
ومالك نخرج إلى السوق
فباع واشترى فأصاب شيئاً
من أقط وسمن فتزوج فقال
النبي صلى الله عليه وسلم

ابن مالك هي اسم فعل بمعنى أخبر ووقع في رواية الطبراني في الاوسط فقال له مهيم وكانت كلته
 اذا أراد أن يسأل عن الشيء ووقع في رواية ابن السكن مهين بنون آخره بدل الميم والاول
 هو المعروف ووقع في رواية حماد بن زيد عن ثابت عند المصنف وكذا في رواية عبد العزيز
 ابن صهيب عند أبي عوانة قال ما هذا وقال في جوابه تزوجت امرأة من الانصار وللطبراني في
 الاوسط من حديث أبي هريرة بسند فيه ضعف أن عبد الرحمن بن عوف أتى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وقد خضب بالصفرة فقال ما هذا الخضب أعرست قال نعم الحديث (قوله كم
 أصدقتها) كذا في رواية حماد بن سلمة ومعمر عن ثابت وفي رواية الطبراني على كم وفي رواية
 الثوري وزهير ما سقت اليها وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه وفي رواية مالك كم سقت اليها
 (قوله وزن نواة) بنصب النون على تقدير فعل أي أصدقتها ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ أي
 الذي أصدقتها هو (قوله من ذهب) كذا وقع الجزم به في رواية ابن عيينة والثوري وكذا
 في رواية حماد بن سلمة عن ثابت وحجسد وفي رواية زهير وابن علية نواة من ذهب أو وزن نواة
 من ذهب وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه بالشك وفي رواية شعبة عن عبد العزيز بن
 صهيب على وزن نواة وعن قتادة على وزن نواة من ذهب ومثله الاخير في رواية حماد بن زيد
 عن ثابت وكذا أخرجه مسلم من طريق أبي عوانة عن قتادة ولمسلم من رواية شعبة عن
 أبي حنيفة عن أنس على وزن نواة قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن من ذهب وروح الداودي
 رواية من قال على نواة من ذهب واستنكر رواية من روى وزن نواة واستنكره هو المنكر لان
 الذين جزموا بذلك أئمة حفاظ قال عياض لا وهم في الرواية لانها ان كانت نواة تمر أو غيره أو كان
 للنواة قدر معلوم صلح أن يقال في كل ذلك وزن نواة واختلف في المراد بقوله نواة فقيس المراد
 واحدة نوى التمر كما يوزن بنوى الخروب وأن القيمة عنها يومئذ كانت خمسة دراهم وقيل كان
 قدرها يومئذ ربع دينار وربع دينار نوى التمر يختلف في الوزن فكيف يجعل معيارا لما يوزن
 به وقيل لفظ النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق وجزم به الخطابي واختاره
 الأزهرى ونقله عياض عن أكثر العلماء ويؤيده أن في رواية للبيهقي من طريق سعيد بن بشر
 عن قتادة وزن نواة من ذهب قومت خمس دراهم وقيل وزنها من الذهب خمسة دراهم حكاه
 ابن قتيبة وجزم به ابن فارس وجعله البيضاوى الظاهر واستبعد لانه يستلزم أن يكون ثلاثة
 مثاقيل ونصفا ووقع في رواية حجاج بن أرطاة عن قتادة عند البيهقي قومت ثلاثة دراهم وثلاثا
 واستناده ضعيف ولكن جزم به أحمد وقيل ثلاثة ونصف وقيل ثلاثة وربع وعن بعض
 المالكية النواة عند أهل المدينة ربع دينار ويؤيد هذا ما وقع عند الطبراني في الاوسط في
 آخر حديث قال أنس جاء وزنهار ربع دينار وقد قال الشافعي النواة ربع الدش والدش نصف أوقية
 والاقوية أربعون درهما فيكون خمسة دراهم وكذا قال أبو عبيد أن عبد الرحمن بن عوف
 دفع خمسة دراهم وهي تسمى نواة كما تسمى الاربعون أوقية وبه جزم أبو عوانة وآخرون
 (قوله في آخر الرواية الثانية فقال النبي صلى الله عليه وسلم أولم ولوبشة) ليست لوهذه
 الامتناعية وانما هي التي للتقليل وزاد في رواية حماد بن زيد فقال بارك الله لك قبل قوله أولم
 وكذا في رواية حماد بن سلمة عن ثابت وحجسد وزاد في آخر الحديث قال عبد الرحمن فلقد رأيتني

ولوزفت حجر الرجوت ان أصيب ذهباً وفضة فكأنه قال ذلك إشارة الى اجابة الدعوة النبوية بأن يبارك الله له ووقع في حديث أبي هريرة بعد قوله أعمرت قال نعم قال أولدت قال لا فرجى اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بنوأة من ذهب فقال أولم ولو بشاة وهذا الوصح كان فيه أن الشاة من اعانة النبي صلى الله عليه وسلم وكان يعكر على من استدل به على أن الشاة أقل ما يشرع للموسر ولكن الاسناد ضعيف كما تقدم وفي رواية معمر عن ثابت قال أنس فلقد رأيته قسم لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة ألف (قلت) مات عن أربع نسوة فيكون جميع تركته ثلاثة آلاف ومائتي ألف وهذا بالنسبة لتركه الزبير التي تقدم شرحها في فرض الخمس قليل جدا فيحتمل أن تكون هذه ذنانير وتلك دراهم لان كثرة مال عبد الرحمن مشهورة جدا واستدل به على تأكيد أمر الوليمة وقد تقدم البحث فيه وعلى أنها تكون بعد الدخول ولادلالة فيه وانما فيه أنها تستدرك اذا قامت بعد الدخول وعلى أن الشاة أقل ما تجزئ عن الموسر ولو لا ثبوت أنه صلى الله عليه وسلم أولم على بعض نسائه كما سيأتي بأقل من الشاة لكان يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما تجزئ في الوليمة ومع ذلك فلا بد من تقييده بالقادر عليها وأيضاً فعكر على الاستدلال أنه خطاب واحد وفيه اختلاف هل يستلزم العموم أولاً وقد أشار الى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال لا أعلمه أمر بذلك غير عبد الرحمن ولا أعلمه أنه صلى الله عليه وسلم ترك الوليمة فجعل ذلك مستنداً في كون الوليمة ليست بحتم ويستفاد من السباق طلب تكثير الوليمة من يقدر قال عياض وأجمعوا على أن لا حدلاً كثرتها وأما أقلها فكذلك ومهم ما تيسر أجراً والمستحب أن أعلى قدر حال الزوج وقد تيسر على الموسر الشاة فافوقها وسيأتي البحث في تكرارها في الايام بعد قليل وفي الحديث أيضاً منقبة لسعد بن الربيع في اتياره على نفسه بما ذكر ولعبد الرحمن بن عوف في تنزهه عن شيء يستلزم الحياء والمرواة اجتنابه ولو كان محتاجاً اليه وفيه استحباب المواخاة وحسن الايثار من الغنى للفقير حتى باحدى زوجتيه واستحباب رد مثل ذلك على من أثر به لما يغلب في العادة من تكلف مثل ذلك فلو تحقق أنه لم يتكلف جاز وفيه أن من ترك ذلك بقصد صحيح عوضه الله خيرا منه وفيه استحباب التكسب وان لا نقص على من يتعاطى من ذلك ما يليق بمرؤة مثله وكرهه قبول ما يتوقع منه الذل من هبة وغيرها وان العيش من عمل المرء بتجارة أو حرفة أولى لتزاهة الاخلاق من العيش بالهبة ونحوها وفيه استحباب الدعاء للمتزوج وسؤال الامام والكبير أصحابه وأتباعه عن أحوالهم ولا سيما اذا رأى منهم ما لم يعهد وجواز حرج العروس وعليه أثر العرس من خلوق وغيره واستدل به على جواز التزعمر للعروس وخص به عموم النهي عن التزعمر للرجال كما سيأتي بيانه في كتاب اللباس وتعقب باحتمال أن تكون تلك الصفرة كانت في ثيابه دون جسده وهذا الجواب للمالكية على طريقته في جوازه في الثوب دون البدن وقد نقل ذلك مالك عن علماء المدينة وفيه حديث أبي موسى رفعه لا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من خلوق أخرجه أبو داود وفان مفهومه أن ما عدا الجسد لا يتناوله الوعيد ومنع من ذلك أبو حنيفة والشافعي ومن تبعهما في الثوب أيضاً وتسكوا بالاحاديث الواردة في ذلك وهي صحيحة وفيها ما هو صريح في المدعى كما سيأتي بيانه وعلى هذا فاجيب عن قصة عبد الرحمن باجوبة * أحدها

أن ذلك كان قبل النهي وهذا يحتاج الى تاريخ ويؤيده أن سياق قصة عبد الرحمن يشعر بانها كانت في أوائل الهجرة وأكثر من روى النهي عن تأخرت هجرته * ثانيها أن أثر الصفرة التي كانت على عبد الرحمن تعلقت به من جهة زوجته فكان ذلك غير مقصوده ورجحه النووي وعزاه للمحققين وجعله البيضاوي أصلاً ردّ إليه أحد الاحتمالين أبداً هما في قوله مهيم فقال معناه ما السبب في الذي أراه عليك فلذلك أجاب بأنه تزوج قال ويحتمل أن يكون استفهام انكار لما تقدم من النهي عن التضيغ بالخلاق فأجاب بقوله تزوجت أي فتعلق بي منها ولم أقصد إليه * ثالثها أنه كان قد احتاج الى التطيب للدخول على أهله فلم يجد من طيب الرجال حينئذ شيئاً فطيب من طيب المرأة وصادف أنه كان فيه صفرة فاستباح القليل منه عند عدم غيره جمعاً بين الدليلين وقد ورد الأمر في التطيب للجمعة ولو من طيب المرأة فبقى أثر ذلك عليه * رابعها كان يسيراً ولم يبق الأثر فلذلك لم ينسك * خامسها وبه جزم الباجي أن الذي يكره من ذلك ما كان من زعفران وغيره من أنواع الطيب وأما ما كان ليس بطيب فهو جائز * سادسها أن النهي عن التزعر للرجال ليس على التحريم بدلالة تقريره لعبد الرحمن بن عوف في هذا الحديث * سابعها أن العروس يستثنى من ذلك ولا سيما إذا كان شاباً ذلك أبو عبيد قال وكانوا يرخصون للشاب في ذلك أيام عرسه قال وقيل كان في أول الاسلام من تزوج لبس ثوباً مصبوغاً علامته لزوجاه ليعان على وليمة عرسه قال وهذا غير معروف (قلت) وفي استفهام النبي صلى الله عليه وسلم له عن ذلك دلالة على أنه لا يختص بالتزويج لكن وقع في بعض طرقه عند أبي عوانة من طريق شعبة عن حميد بن بليظ فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم قرأى على بشاشة العرس فقال أتزوجت قلت تزوجت امرأة من الانصار فقديتمك بهذا السياق للمدعي ولكن القصة واحدة وفي أكثر الروايات أنه قال له مهيم أو ما هذا فهو المعتدو بشاشة العرس أثره وحسنه أو فرحه وسروره يقال بش فلان بفلان أي أقبل عليه فرحاً به ملطفاً به واستدل به على أن النكاح لا بد فيه من صداق لاستفهامه على الكمية ولم يقل هل أصدقته أم لا ويشعر ظاهره بأنه يحتاج الى تقدير لا إطلاق لفظ كم الموضوع للتقدير كذا قال بعض المالكية وفيه نظر لا احتمال أن يكون المراد الاستخبار عن الكثرة أو القلة فيخبره بعد ذلك بما يليق بحال مثله فلما قال له القدر لم ينكر عليه بل أقره واستدل به على استحباب تقليل الصداق لان عبد الرحمن ابن عوف كان من مياسير الصحابة وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على اصدائه وزن نواة من ذهب وتعقب بأن ذلك كان في أول الامر حين قدم المدينة وانما حصل له اليسار بعد ذلك من ملازمة التجارة حتى ظهرت منه من الاعانة في بعض الغزوات ما اشتهر وذلك بركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له كما تقدم واستدل به على جواز المواعدة لمن يريد أن يتزوج بها اذا طلقها زوجها وأوفت العدة لقول سعد بن الربيع انظر أي زوجتي أعجب اليك حتى أطلقها فاذا انقضت عدتها تزوجتها ووقع تقرير ذلك ويعكر على هذا أنه لم ينقل أن المرأة علمت بذلك ولا سيما ولم يتبع تعيينها لكن الاطلاع على أحوالهم اذ ذلك يقتضي انهما علمتا معا لان ذلك كان قبل نزول آية الحجاب فكانوا يجتمعون ولولا وثوق سعد بن الربيع من كل منهما بالرضا ما جزم بذلك وقال ابن المنير لا يستلزم المواعدة بين الرجلين وقوع المواعدة بين الاجنبي والمرأة لأنها اذا منع

وهي في العدة من خطبتها قصر يحا في هذا يكون بطريق الأولى لانه اذا اطلقت دخلت العدة قطعاً قال ولكنها وان اطلقت على ذلك فهي بعد انقضاء عدتها بالخيار والنهي انما وقع عن المواعدة بين الاجنبي والمرأة أو وليها لا مع اجنبي آخر وفيه جواز فطر الرجل الى المرأة قبل أن يتزوجها * (تنبيه) * حقه أن يذكر في مكانه من كتاب الادب لكن يجعله هنا لتكميل فوائد الحديث وذلك أن البخاري ترجم في كتاب الادب باب الاخاء والخلق ثم ساق حديث الباب من طريق يحيى بن سعيد القطان عن حميد واختصره فاقتصر منه على قوله عن أنس قال لما قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة فرأى ذلك المحب الطبري فظن أنه حديث مستقل فترجم في أبواب الوليمة ذكر الوليمة للاخاء ثم ساق هذا الحديث بهذا اللفظ وقال أخرجه البخاري وكون هذا طرفاً من حديث الباب لا يخفى على من له أدنى محارسة بهذا الفن والبخاري يصنع ذلك كثيراً والامر لعبد الرحمن بن عوف بالوليمة انما كان لاجل الزواج لاجل الاخاء وقد تعرض المحب لشيء من ذلك لكنه أبداه احتمالاً ولا يحتل بحريان هذا الاحتمال من يكون محدثاً قاله أعلم بالصواب * الحديث الثالث حديث ما أولم النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من نسائه ما أولم على زينب هي بنت جحش كما في الباب الذي بعده وجاد المذكور في اسناده هو ابن زيد وهذا الذي ذكره بحسب الاتفاق لا التحديد كما سأبينه في الباب الذي بعده وقد يؤخذ من عبارة صاحب التنبيه من الشافعية أن الشاة حد لا كثر الوليمة لانه قال وأكلها شاة لكن نقل عياض الاجاع على أنه لا حد لا كثرها وقال ابن أبي عسرون أقلها للموسر شاة وهذا موافق لحديث عبد الرحمن بن عوف الماضي وقد تقدم ما فيه * الحديث الرابع (قوله حديثنا عبد الوارث) في رواية الكشميهني عن عبد الوارث وشعيب هو ابن الحجاب وقد تقدم شرح الحديث في باب من جعل عتق الأمة صداقها وقوله في آخره وأولم عليها بجحش تقدم في باب اتخاذ السراير من طريق حميد عن أنس أنه أمر بالانطاع فالقي فيها من التمر والاقط والسمن فكانت وليتمه ولا تخالفه بينهما لان هذه من أجزاء الحليس قال أهل اللغة الحليس يؤخذ الترفيز ع نوا و يخلط بالاقط أو الدقيق أو السويق اه ولو جعل فيه السمن لم يخرج عن كونه حيساً * الحديث الخامس (قوله زهير) هو ابن معاوية الجعفي (قوله عن بيان) هو ابن بشر الاجسي ووقع في رواية ابن خزيمة عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي عن مالك بن اسمعيل شيخ البخاري فيه عن زهير حديثا بيان (قوله بامرأة) يغلب على الظن أنها زينب بنت جحش لما تقدم قريبا في روايه أبي عثمان عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه يدعو رجلاً الى الطعام ثم تبين ذلك واضحا من رواية الترمذي لهذا الحديث تاماً من طريق أخرى عن بيان بن بشر فزاد بعد قوله الى الطعام فلما أكلوا خرجوا فام رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى رجلين جالسين فذكر قصة نزول يأبى الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الآية وهذا في قصة زينب بنت جحش لا محالة كما تقدم سياقها مطولاً وشرحه في تفسير الاحزاب ﴿ (قوله ما) من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض (بعض) ذكر فيه حديث أنس في زينب بنت جحش أولم عليها بشاة وهو ظاهر فيما ترجم لما يقتضيه سياقه وأشار ابن بطل الى أن ذلك لم يقع قصد التفضيل لبعض النساء

* حديثنا سليمان بن حرب
حديثنا حماد عن ثابت
عن أنس قال ما أولم النبي
صلى الله عليه وسلم على شيء
من نسائه ما أولم على زينب
أولم بشاة * حديثنا مسدد
حديثنا عبد الوارث عن
شعيب عن أنس أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أعتق صفية وتزوجها
وجعل عتقها صداقها وأولم
عليها بجحش * حديثنا مالك
ابن اسمعيل حديثنا زهير عن
بيان قال سمعت أنس يقول
بني النبي صلى الله عليه وسلم
بامرأة فأرسلني فدعوت
رجلاً الى الطعام * (باب من
أولم على بعض نسائه أكثر
من بعض) * حديثنا مسدد
حديثنا حماد بن زيد عن ثابت
قال ذكر تزويج زينب بنت
جحش عند أنس فقال
ما رأيت النبي صلى الله عليه
وسلم أولم على أحد من نسائه
ما أولم عليها أولم بشاة

على بعض بل باعتبار ما اتفق وأنه لو وجد الشاة في كل منهن لأولم بها لانه كان أجود الناس
ولكن كان لا يبالغ فيما يتعلق بأمور الدنيا في التأني وجوز غيره أن يكون فعل ذلك لبيان الجواز
وقال الكرماني لعل السبب في تفضيل زينب في الوليمة على غيرها كان للشكر لله على ما أنعم به
عليه من تزويجها إياها بالوحي (قلت) ونفي أنس أن يكون لم يولم على غير زينب بأكثر مما أولم عليها
محمول على ما انتهت إليه علمه أو لما وقع من البركة في ولیمتها حيث أشبع المسلمين خبزاً ولحمًا من
الشاة الواحدة والافالذي يظهر أنه لما أولم على ميمونة بنت الحارث لما تزوجها في عمرة القضية
بعكة وطلب من أهل مكة أن يحضروا وليمتها فامتنعوا أن يكون ما أولم به عليها أكثر من شاة
لوجود التوسعة عليه في تلك الحالة لأن ذلك كان بعد فتح خيبر وقد وسع الله على المسلمين منذ
فتحها عليهم وقال ابن المنير يؤخذ من تفضيل بعض النساء على بعض في الوليمة جواز تخصيص
بعضهن دون بعض بالتحاف والالطاف والهدايا (قلت) وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب
الهبة ﴿قوله﴾ **باب** من أولم بأقل من شاة هذه الترجمة وإن كان حكمها مستفادا
من التي قبلها لكن الذي وقع في هذه بالنسب خص (قوله) حدثنا محمد بن يوسف هو القريابي
كما جزم به الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ومن تبعهما وسفيان هو الثوري لما سياتي
من كلام أهل النقد وجوز الكرماني أن يكون سفيان هو ابن عينة ومحمد بن يوسف هو
البيكندي وأيد ذلك بأن السفيانيين روي عن منصور بن عبد الرحمن والجزم به عندنا أنه
القريابي عن الثوري قال البرقاني روى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي ووكيع والقريابي
وروح بن عبادة عن الثوري فجعلوه من رواية صفية بنت شيبة ورواه أبو أحمد الزبيري
ومؤمل بن اسمعيل ويحيى بن اليمان عن الثوري فقالوا فيه عن صفية بنت شيبة عن عائشة قال
والاول أصح وصفية ليست بحجامة وحديثها مرسل قال وقد نصرت النسائي قول من لم يقل
عن عائشة وأورده عن بندار عن ابن مهدي وقال انه مرسل ٥ ورواية وكيع أخرجهما
ابن أبي شيبة في مصنفه عنه وأصلح في بعض النسخ بذكر عائشة وهو وهم من فاعله وأخرجه
الاسماعيلي من رواية يزيد بن أبي حكيم العدني وأخرجه اسمعيل القاضي في كتاب أخلاق
النبي صلى الله عليه وسلم عن محمد بن كثير العدني كلاهما عن الثوري كما قال القريابي وأخرجه
الاسماعيلي أيضا من رواية يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الثوري بذكر عائشة فيه وزعم
ابن المواق أن النسائي أخرجه من رواية يحيى بن آدم عن الثوري وقال ليس هو بدون القريابي
كذا قال ولم يخرج النسائي الا من رواية يحيى بن اليمان وهو ضعيف وكذلك مؤمل بن اسمعيل
في حديثه عن الثوري ضعف وأقوى من زاد فيه عائشة أبو أحمد الزبيري أخرجه أحمد في
مسنده عنه ويحيى بن أبي زائدة والذين لم يذكروا فيه عائشة أكثر عددا وأحفظ وأعرف
بحديث الثوري عن زاذف الذي يظهر على قواعد الحديث أنه من المزيد في متصل الاسانيد وذكر
الاسماعيلي أن عمر بن محمد بن الحسن بن التل رواه عن أبيه عن الثوري فقال فيه عن منصور
ابن صفية عن صفية بنت يحيى قال وهو غلط لاشك فيه ويحتمل أن يكون مراد بعض من
أطلق أنه مرسل يعني من مراسيل الصحابة لأن صفية بنت شيبة ما حضرت قصة زواج المرأة
المذكورة في الحديث لأنها كانت بمكة طفلة أولم تولد بعد تزويج المرأة كان بالمدينة كما سياتي

* (باب من أولم بأقل من
شاة) * حدثنا محمد بن
يوسف حدثنا سفيان

بأنه وما جزم البرقاني بأنه إذا كان بدون ذكر عائشة يكون مرسلًا فسبقه إلى ذلك النسائي
ثم الدارقطني فقال هذا من الأحاديث التي تعد فيما أخرج البخاري من المراسيل وكذا جزم
ابن سعد وابن حبان بأن صفية بنت شيبة تابعية لكن ذكر المزني في الأطراف أن البخاري
أخرج في كتاب الحج عقب حديث أبي هريرة وابن عباس في تحريم مكة قال وقال أبيان بن
صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم منه قال
ووصله ابن ماجه من هذا الوجه (قلت) وكذا وصله البخاري في التاريخ ثم قال المزني لوصح هذا
لكن صريحه في صحبتها لكن أبيان بن صالح ضعيف كذا أطلق هنا ولم ينقل في ترجمة أبيان بن
صالح في التهذيب تضعيفه عن أحد بل نقل توثيقه عن يحيى بن معين وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم
وقال الذهبي في مختصر التهذيب ما رأيت أحدًا ضعف أبيان بن صالح وكأنه لم يقف على قول ابن
عبد البر في التهذيب لما ذكر حديث جابر في استقبال قاضي الحاجة القبلة من رواية أبيان بن صالح
المذكور هذا ليس صحيحًا لأن أبيان بن صالح ضعيف كذا قال وكأنه التبس عليه بابان بن أبي
عياش البصري صاحب أنس فإنه ضعيف باتفاق وهو أشهر وأكثر حديثًا ورواه من أبيان بن صالح
ولهذا المأذون ابن حزم الحديث المذكور عن جابر قال أبيان بن صالح ليس بالمشهور (قلت) ولكن
يكنى توثيق ابن معين ومن ذكره وقد روى عنه أيضًا ابن جريح وأسماعيل بن زيد الليثي وغيرهما
وأشهر من روى عنه محمد بن اسحق وقد ذكر المزني أيضًا حديث صفية بنت شيبة قالت طاف النبي
صلى الله عليه وسلم على بعير يستلم الحجر ٢ بمحجن وأنا أنظر إليه أخرجه أبو داود وابن ماجه قال
المزني هذا يضعف قول من أمكر أن يكون له أثر في إسناده حسن (قلت) وإذا ثبتت رؤيته له
صلى الله عليه وسلم وضبط ذلك فما المانع أن تسمع خطبته ولو كانت صغيرة (قوله) عن منصور بن
صفية) هي أمه واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحرث بن أبي طلحة القرشي العبدي
الحجبي قتل جده الأعلى الحرث يوم أحد كافرًا وكذا أبو طلحة بن أبي طلحة وبلده الأدنى طلحة بن
الحرث روية وقد أغفل ذكره من صنف في الصحابة وهو وارد عليهم ووقع في رجال البخاري
للكلاباذي أنه منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن عمر بن عبد الرحمن التيمي ووهب في ذلك كما نبه عليه
الرضي الشاطبي فيما قرأت بخطه (قوله) أولم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه) لم أقف على
تعيين اسمها صريحًا وأقرب ما يفسر به أم سلمة قد أخرج ابن سعد عن شيخه الواقدي بسنده إلى
أم سلمة قالت لما خطبني النبي صلى الله عليه وسلم فذكر قصة تزويجه بها فادخلني بيت زينب
بنت خزيمة فاذا جرة فيها شئ من شعير فاخذته فطحنته ثم عصده في البرمة وأخذت شيئًا من أهالة
فأدمته فكان ذلك طعام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج ابن سعد أيضًا وأحمد بأسناد صحيح
إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث أن أم سلمة أخبرته فذكر قصة خطبتها وتزويجها وفيه قالت
فاخذت ثقال ٣ وأخرجت حبات من شعير كانت في جرتي وأخرجت شعيرًا فصعدته له ثم بات ثم
أصبح الحديث وأخرجه النسائي أيضًا لكن لم يذكر المقصود هنا وأصله في مسلم من وجه آخر بدونه
وأما ما أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق شريك عن حميد عن أنس قال أولم رسول الله صلى
الله عليه وسلم على أم سلمة بقر ومن فهو وهم من شريك لأنه كان سبي الحفظ أو من الراوي عنه
وهو جندل بن وائل قال ابن الزبير ضعفاء وقواء أبو حاتم الرازي والبسقي وإنما هو المحفوظ من

عن منصور بن صفية عن
أمه صفية بنت شيبة قالت
أولم النبي صلى الله عليه وسلم
على بعض نسائه

٢ قوله يستلم الحجر في نسخة
يستلم الركن

٣ الشقال بالكسر جلد
تسط تحت رجلي البدليق
عليها الدقيق أه نهاية

حديث جيد عن أنس أن ذلك في قصة صفية كذلك أخرجه النسائي من رواية سليمان بن بلال وغيره عن جيد عن أنس مختصراً وقد تقدم مطولاً في أوائل النكاح البخاري من وجه آخر عن جيد عن أنس وأخرج أصحاب السنن من رواية الزهري عن أنس نحوه في قصة صفية ويحتمل أن يكون المراد بنسائه ما هو أعم من أزواجه أي من ينسب إليه من النساء في الجملة فقد أخرج الطبراني من حديث أسماء بنت عيسى قالت لقد أولم علي بفاطمة فكانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليمة رهن درعه عندهم يهودي بشر شعير ولا شك أن المدين نصف الصاع فكانت قال شطر صاع فينطبق على القصة التي في الباب ويكون نسبة الوليمة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مجازية إما لكونه الذي وفي اليهودي عن شعيره أو لغير ذلك (قوله بعدين من شعير) كذا وقع في رواية كل من رواه عن الثوري فيما وقفت عليه من قدمت ذكره إلا عبد الرحمن بن مهدي فوقع في روايته بصاعين من شعير أخرجه النسائي والاسماعيلي من روايته وهو وإن كان أحفظ من رواه عن الثوري لكن العدد الكثير أولى بالضبط من الواحد كما قال الشافعي في غير هذا والله أعلم ﴿قوله ما﴾ حق أجابة الوليمة والدعوة كذا عطف الدعوة على الوليمة فأشار بذلك إلى أن الوليمة مختصة بطعام العرس ويكون عطف الدعوة عليها من العام بعد الخاص وقد تقدم بيان الاختلاف في وقته وأما اختصاص اسم الوليمة به فهو قول أهل اللغة فيما نقله عنهم ابن عبد البر وهو المنقول عن الخليل بن أحمد وثعلب وغيرهما وجرم به الجوهري وابن الأثير وقال صاحب المحكم الوليمة طعام العرس والاملاك وقيل كل طعام صنع لعرس وغيره وقال عياض في المشارق الوليمة طعام النكاح وقيل الاملاك وقيل طعام العرس خاصة وقال الشافعي وأصحابه تقع الوليمة على كل دعوة تتخذ لسرور وحادث من نكاح أو ختان وغيرهما لكن الأشهر استعمالها عند الإطلاق في النكاح وتقيد في غيره فيقال وليمة الختان ونحو ذلك وقال الأزهرى الوليمة ما خوذت من الولم وهو الجمع وزنا ومعنى لأن الزوجين يجتمعان وقال ابن الأعرابي أصلها من تميم الشيء واجتماعه وجرم الماوردي ثم القرطبي بأنهم لا تطلق في غير طعام العرس إلا بقرينة وأما الدعوة فهي أعم من الوليمة وهي بفتح الدال على المشهور وضمها قطرب في مثلثه وغلطوه في ذلك على ما قال النووي قال ودعوة النسب بكسر الدال وعكس ذلك بنو تميم الرباب ففتحوا دال دعوة النسب وكسروا دال دعوة الطعام انتهى وبأنسبه لبني تميم الرباب نسبة صاحب الصحاح والمحكم لبني عدي الرباب قاله أعلم وذكر النووي تبعاً لعياض أن الولا ثم ثمانية الأعذار بعين مهملة وذال مجة للختان والعقيقة للولادة والخرس بضم المعجمة وسكون الراء ثم سين مهملة لتسليم المرأة من الطلق وقيل هو طعام الولادة والعقيقة تختص بيوم السابع والنقعة لتقوم المسافر مشتقة من النقع وهو الغبار والوكرة للسكن المتجدد ما خوذ من الوكر وهو المأوى والمستقر والوضيعة بضاد مجة لما يتخذ عند المصيبة والمأدبة لما يتخذ بلا سبب ودالها مضمومة ويجوز فتحها انتهى والأعذار يقال فيها أيضاً العذرة بضم ثم سكون والخرس يقال فيه أيضاً بالصاد المهملة بدل السين وقد ترادف آخرها فها فيقال خرسه وخرسه وقيل إنها سلامة المرأة من الطلق وأما التي للولادة بمعنى الفرح بالمولود فهي العقيقة واختلاف في النقعة هل التي يصنعها القادم من السفر أو تصنع له قولان وقيل النقعة التي يصنعها

بعدين من شعير * (باب حق
اجابة الوليمة والدعوة

القادم والتي تصنع له تسمى التحفة وقيل ان الولية خاص بطعام الدخول وأما طعام الاملاك فيسمى الشدخ بضم الميم وسكون النون وفتح الدال المهمة وقد تظم وآخره خاء مجمة مأخوذ من قولهم فرس شدخ أى يتقدم غيره سمي طعام الاملاك بذلك لانه يتقدم الدخول وأغرب شيخنا في التدريب فقال الولائم سبع وهو وليمة الاملاك وهو التزوج ويقال لها التقيعة بنون وقاف ووليمة الدخول وهو العرس وقل من غاير بينهما انتهى وموضع اغراب تسمي ووليمة الاملاك تقيعة ثم رأيت في تتبع ذلك المنذرى في حواشيه وقد شذبت ذلك وقد فاتهم ذكر الحذاق بكسر المهملة وتخفيف الذال المجمة وآخره قاف الطعام الذى يتخذ عند حذق الصي ذكره ابن الصباغ في الشامل وقال ابن الرفعة هو الذى يصنع عند الختم أى ختم القرآن كذا قيده ويحتمل ختم قدر مقصود منه ويحتمل أن يطرد ذلك فى حذقه لكل صناعة وذكر المحاملى فى الروق فى الولائم العتيرة بفتح المهملة ثم منانة مكسورة وهى شاة تذبج فى أول رجب وتعقب بانها فى معنى الاضحية فلا معنى لذكرها مع الولائم وسيأتى حكمها فى أواخر كتاب العقيدة والافتساذ كفى الاضحية وأما المادة فقها تفصيل لانها ان كانت اقوم مخصوصين فهى النقرى بفتح النون والقاف مقصور وان كانت عامة فهى الحقلى بجمع وفاه بوزن الاول قال الشاعر

نحس فى المشتاة ندعو الحقلى * لا ترى الآدب سنا ينتقر

وصف قومه بالجلود وأنهم اذا صنعوا مادة دعوا اليها عموما لا خصوصا وخص الشتاء لانها مظنة قلة الشئ وكثرة احتياج من يدعى والآدب بوزن اسم الفاعل من المأذبة ويقتره مشتق من النقرى وقد وقع فى آخر حديث أبى هريرة الذى أوله الوليمة حق وسنة كما أشرت اليه فى باب الوليمة حق قال والخرس والاعذار والتوكيرات فيه بالخيار وفيه تفسير ذلك وطاهر سياقه الرفع ويحتمل الوقف وفى مسند أحمد من حديث عثمان بن أبى العاص فى وليمة الختان لم يكن يدعى لها واما قول المصنف حق اجابة فيشير الى وجوب الاجابة وقد نقل ابن عبد البر ثم عياض ثم النووى الاتفاق على القول بوجوب الاجابة لوليمة العرس وفيه نظر نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب وصرح جهور الشافعية والحنابلة بانها فرض عين ونص عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة وذكر النخعي من المالكية أنه المذهب وكلام صاحب الهداية يقتضى الوجوب مع تصريحه بأنها سنة فكانه أراد أنها وجبت بالسنة وليست فرضا كما عرف من قاعدتهم وعن بعض الشافعية والحنابلة هى فرض كفاية وحكى ابن دقيق العيد فى شرح الامام أن محل ذلك اذا عمت الدعوة أmaalوخص كل واحد بالدعوة فان الاجابة تتعين وشرط وجوبها أن يكون الداعى مكلفا حار شيدا وأن لا يخص الاغنياء دون الفقراء وسيأتى البحث فيه فى الباب الذى يليه وأن لا يظهر قصد التودد لشخص بعينه لرغبة فيه أو رهبة منه وأن يكون الداعى مسلما على الاصح وأن يختص باليوم الاول على المشهور وسيأتى البحث فيه وأن لا يسبق فى سبق تعيينت الاجابة له دون الثانى وان جا أمعا قدم الاقرب رجاء على الاقرب جوارا على الاصح فان استويا اقرع وأن لا يكون هنالك من يتأذى بحضوره من منكر وغيره كما سيأتى البحث فيه بعد أربعة أبواب وأن لا يكون له عذر وظيفه الماوردى بما يرخص به فى ترك الجماعة هذا كله فى وليمة العرس فاما الدعوة فى غير العرس فسيأتى البحث فيها بعد بابين (قوله ومن أولم سبعة أيام ونحوه)

ومن أولم سبعة أيام ونحوه *

ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوماً ولا يومين * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها * حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني منصور عن أبي وائل عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فكوا العاني وأجيبوا الداعي وعودوا المريض * حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا أبو الأحوص عن الأشعث عن معاوية بن سويد قال السراة بن عازب رضي الله عنهما أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع أمرنا بعبادة المريض واتباع الجنائز وتشميت العاطس وإبرار المقسم ونصر المظلوم وإقضاء السلام وإجابة الداعي ونهانا عن خواتيم الذهب وعن آية النضة وعن المياثر والقسيمة والاستبرق والدياح * تابعه أبو عوانة والشيخاني عن أشعث في إقضاء السلام * حدثنا قتيبة بن سعيد

يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت لما تزوج أبي دعا الصحابة سبعة أيام فلما كان يوم الانصار دعا أبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما فكان أبي صائماً فلما طعموا دعا أبي وأثنى وأخرجه البيهقي من وجه آخر أتم سماعاً منه وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر إلى حفصة وقال فيه ثمانية أيام واليه أشار المصنف بقوله ونحوه لأن القصة واحدة وهذا وإن لم يذكره المصنف لكنه جنح إلى ترجيحه لاطلاق الأمر بإجابة الدعوة بغير تقييد كما سيظهر من كلامه الذي سأذكره وقد نبه على ذلك ابن المنير (قوله ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوماً ولا يومين) أي لم يجعل للوليمة وقتاً معيناً يختص به الإيجاب أو الاستقبال وأخذ ذلك من الإطلاق وقد أفصح بمراده في تاريخه فإنه أورده في ترجمة زهير بن عثمان الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الله بن عثمان الثقفي عن رجل من ثقف كان يثني عليه أن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه يقول قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوليمة أول يوم حق * والثاني معروف * والثالث رياء وسمعة قال البخاري لا يصح إسناداه ولا يصح له صحبة يعني زهير قال وقال ابن عمر وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليجب ولم يخص ثلاثة أيام ولا غيرها وهذا أوضح قال وقال ابن سيرين عن أبيه أنه لما بنى بأهله أول سبعة أيام فدعا في ذلك أبي بن كعب فاجابه اه وقد خالف يونس بن عبيد قتادة في إسناده فرواه عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل أو معضلاً لم يذكره عبد الله بن عثمان ولا زهيراً أخرجه النسائي ورجحه على الموصول وأشار أبو حاتم إلى ترجيحه ثم أخرج النسائي عقبه حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام على صفة ثلاثة أيام حتى أعرض بها فأشار إلى تضعيفه وإلى تخصيصه وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو يعلى بسند حسن عن أنس قال تزوج النبي صلى الله عليه وسلم صفة وجعل عتقهها صداقها وجعل الوليمة ثلاثة أيام الحديث وقد وجدنا الحديث زهير بن عثمان شواهد منها عن أبي هريرة مثله أخرجه ابن ماجه وفيه عبد الملك بن حسين وهو ضعيف جداً وله طريق أخرى عن أبي هريرة أشربت إليها باب الوليمة حتى وعن أنس مثله أخرجه ابن عدي والبيهقي وفيه بكر بن خنيس وهو ضعيف وله طريق أخرى ذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أبيه عن حديث رواه مروان بن معاوية عن عوف عن الحسن عن أنس نحوه فقال انما هو عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وعن ابن مسعود أخرجه الترمذي بلفظ طعام أول يوم حق وطعام يوم الثاني سنة وطعام يوم الثالث سمعة ومن سمع سمع الله به وقال لا نعرفه إلا من حديث زياد بن عبد الله البكائي وهو كثير الغرائب والمأكبر (قلت) وشيخه فيه عطاء بن السائب وسماع زياد منه بعد اختلاطه فهذه عاتمه وعن ابن عباس رفعه طعام في العرس يوم سنة وطعام يومين فضل وطعام ثلاثة أيام رياء وسمعة أخرجه الطبراني بسند ضعيف وهذه الأحاديث وإن كان كل منها لا يتخلو عن مقال فجموعها يدل على أن الحديث أصلاً وقد وقع في رواية أبي داود والدارمي في آخر حديث زهير بن عثمان قال ذادة بلعن عن سعيد بن المسيب أنه دعى أول يوم وأجاب ودعى ثاني يوم فاجاب ودعى ثالث يوم فلم يجب وقال أهل رياء وسمعة فكانت بلغه الحديث فعمل بظاهره أن ثبت ذلك عنه وقد عمل به الشافعية والحنابلة قال النووي إذا أولم ثلاثاً فالاجابة في اليوم الثالث مكروهة وفي الثاني

لا تجب قطعاً ولا يكون استحبها فيه كاستحبها في اليوم الاول وقد حكى صاحب التيجاني وجوبها في اليوم الثاني وجهين وقال في شرحه أحدهما الوجوب وبه قطع الجرجاني لوصفه بأنه معروف أو سنة واعتبر الحنا بآلة الوجوب في اليوم الاول وأما الثاني فقالوا سنة تمسكاً بظاهر لفظ حديث ابن مسعود وفيه بحث وأما الكراهة في اليوم الثالث فاطلقه بعضهم لظاهر الخبر وقال العمري إنما كرهه إذا كان المدعو في الثالث هو المدعو في الاول وكذا صورته الروياني واستبعده بعض المتأخرين وليس يعيد لان اطلاق كونه رياءً وسمعة يشعربان ذلك صنع للمباهاة وإذا كثرت الناس فدعا في كل يوم فرقة لم يكن في ذلك مباهاة غالباً وإلى ما خرج إليه البخاري ذهب المالكية قال عياض استحب أصحابنا لاهل السعة كونها أسبوعاً قال وقال بعضهم محله إذا دعا في كل يوم من لم يدع قبله ولم يكره عليهم وهذا شبيه بما تقدم عن الروياني وإذا جعلنا الامر في كراهة الثالث على ما إذا كان هنالك رياءً وسمعة ومباهاة كان الرابع وما بعده كذلك فيمكن حمل ما وقع من السلف من الزيادة على اليومين عند الامن من ذلك وانما أطلق ذلك على الثالث لكونه الغالب والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث * أحدها حديث ابن عمر أورده من طريق مالك عن نافع بلفظ إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها وسيأتي البحث فيه بعد بابين وقوله فليأتها أي فليأت مكانها والتقدير إذا دعي إلى مكان وليمة فليأتها ولا بضراً عادة الضمير مؤنثاً * ثانيها حديث أبي موسى أورده لقوله فيه وأجيبوا الداعي وقد تقدم في الجهاد قال ابن التين قوله وأجيبوا الداعي يريد إلى وليمة العرس كما دل عليه حديث ابن عمر الذي قبله يعني في تخصيص الامر بالاتيان بالدعاء إلى الوليمة وقال الكرماني قوله الداعي عام وقد قال الجمهور تجب في وليمة النكاح وتستحب في غيرها فيلزم استعمال اللفظ في الإيجاب والندب وهو متنع قال والجواب ان الشافعي أجاز له وجهه غيره على عموم المجاز اهـ ويحتمل أن يكون هذا اللفظ وإن كان عاماً فالمراد به خاص وأما استحباب اجابة طعام غير العرس فمن دليل آخر * ثالثها حديث البراء بن عازب أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع منها وفي آخره واجابة الداعي أورده من طريق أبي الاحوص عن الأشعث وهو ابن أبي الشعثاء مسلم البخاري ثم قال بعده تابعه أبو عوانة والشيبياني عن أشعث في إفشاء السلام فأما متابعة أبي عوانة فوصلها المؤلف في الاشرية عن موسى بن اسمعيل عن أبي عوانة عن أشعث بن سليم به وأما متابعة الشيبياني وهو أبو اسحق فوصلها المؤلف في كتاب الاستئذان عن قتيبة عن جرير عن الشيبياني عن أشعث بن أبي الشعثاء به وسيأتي شرحه مستوفى في آخر كتاب الادب ان شاء الله تعالى وقد أخرج في مواضع أخرى من غير رواية هؤلاء الثلاثة فذكر بلفظ رد السلام بدل إفشاء السلام فهذه نكتة الإقتصار * رابعها حديث سهل بن سعد (قوله) حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه (في رواية المستطلي عن أبي حازم) وذكر الكرماني أنه وقع في رواية عن عبد العزيز بن أبي حازم عن سهل وهو سهو أو لا بد من واسطة بينهما ما أمأوه أو غيره (قلت) لعل الرواية عن عبد العزيز عن أبي حازم فتصحفت عن فصارت ابن وسيأتي شرح الحديث بعد خمسة أبواب

❦ (قوله) باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله) أورده فيه حديث ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أنه كان يقول شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء ويترك الفقراء

حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد قال دعا أبو أسيد الساعدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في عرسه وكانت امرأته يومئذ خادمهم وهي العروس قال سهل تدرون ما سقت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنقعت له تمرات من الليل فلما أكل سقته أياه * (باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول

ومن ترك الدعوة فقد عصي الله ورسوله ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق معن بن عيسى عن مالك المساكين بدل الفقراء وأول هذا الحديث موقوف ولكن آخره يقتضي رفعه كذا قال ابن بطال قال ومثله حديث أبي الشعثاء أن أبا هريرة أبصر رجلاً خارجاً من المسجد بعد الأذان فقال أما هذا فقد عصي أبا القاسم قال ومثل هذا لا يكون رأياً ولهذا أدخله الأئمة في مسانيدهم انتهى وذاكر ابن عبد البر أن جل رواية مالك لم يصرحوا برفعها وقال فيه روح بن القاسم عن مالك بسنده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى وكذا أخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق اسمعيل بن مسلمة بن قعنب عن مالك وقد أخرجه مسلم من رواية معمر وسفيان بن عيينة عن الزهري شيخ مالك كما قال مالك ومن رواية أبي الزناد عن الأعرج كذلك والأعرج شيخ الزهري فيه هو عبد الرحمن كما وقع في رواية سفيان قال سألت الزهري فقال حدثني عبد الرحمن الأعرج أنه سمع أبا هريرة قد ذكره لسفيان فيه شيخ آخر بإسناد آخر إلى أبي هريرة صرح فيه برفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم أيضاً من طريق سفيان سمعت زيار بن سعد يقول سمعت ثابناً الأعرج يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فذكر نحوه وكذا أخرجه أبو الشيخ من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً صريحاً وأخرجه له شاهدان حديث ابن عمر كذلك والذي يظهر أن اللام في الدعوة للعهد من الولية المذكورة أولاً وقد تقدم أن الولية إذا اطلقت جاءت على طعام العرس بخلاف سائر الولا ثم فأنها تقييد وقوله يدعى لها الاغنياء أي أنها تكون شراً لطعام إذا كانت بهذه الصفة ولهذا قال ابن مسعود إذا خض الغنى وترك الفقير أمر نأى لا يجيب قال ابن بطال وإذا ميز الداعي بين الاغنياء والفقراء فاطعم كلا على حدة لم يكن به بأس وقد فعله ابن عمر وقال البيضاوي من مقدرة كما يقال شرا الناس من أكل وحده أي من شرهم وانما سماه شراً لما ذكر عقبه فكأنه قال شرا الطعام الذي شأنه كذا وقال الطيبي اللام في الولية للعهد الخارجي إذا كان من عادة الجاهلية أن يدعوا الاغنياء ويتركوا الفقراء وقوله يدعى إلى آخره استئناف وبيان لكونها شراً لطعام وقوله ومن ترك إلى آخره حال والعامل يدعى أي يدعى الاغنياء والحال أن الاجابة واجبة فيكون دعاؤه سبباً لاكل المدعو شر الطعام ويشهده ما ذكره ابن بطال أن ابن حبيب روى عن أبي هريرة أنه كان يقول أنتم العاصون في الدعوة تدعون من لا يأتي وتدعون من يأتي يعني بالاول الاغنياء وبالثاني الفقراء (قوله شر الطعام) في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك بنس الطعام والاول رواية الاكثر وكذا في بقية الطرق (قوله يدعى لها الاغنياء) في رواية ثابت الأعرج يمنعها من يأتيها ويدعى اليها من ياباها والجملة في موضع الحال لطعام الولية فلودعا الداعي عاماً لم يكن طعامه شراً لطعام ووقع في رواية للطبراني من حديث ابن عباس بنس الطعام طعام الولية يدعى اليه الشعبان ويحبس عنه الجميعان (قوله ومن ترك الدعوة) أي ترك اجابة الدعوة وفي رواية ابن عمر المذكورة ومن دعى فلم يجب وهو نفس للرواية الاخرى (قوله فقد عصي الله ورسوله) هذا دليل وجوب الاجابة لان العصيان لا يطلق الا على ترك الواجب ووقع في رواية لابن عمر عند أبي عوانة من دعى إلى وليمة فلم يأتها فقد عصي الله ورسوله (قوله باب من أجاب إلى كراع) بضم الكاف وتخفيف الراء وآخره عين مهملة هو مستدق الساق من الرجل ومن حد الرسغ من اليد وهو من البقر والغنم

شر الطعام طعام الولية يدعى لها الاغنياء ويترك الفقراء ومن ترك الدعوة فقد عصي الله ورسوله صلى الله عليه وسلم (باب من أجاب إلى كراع) *

بمنزلة الوظيف من الفرس والبغير وقيل الكراع مادون الكعب من الدواب وقال ابن فارس كراع كل شيء طرفه **(قوله)** حدثنا عبدان) هو عبد الله بن عثمان وأبو حمزة بالمهملة والزاي هو اليشكري **(قوله)** عن أبي حازم) تقدم في الهبة من رواية شعبة عن الأعمش وهو لا يروى عن مشايخه إلا ما ظهر له سماعهم فيه وأبو حازم هذا هو سلمان بسكون اللام مولى عزة بفتح المهملة وتشديد الزاي وهم من زعم أنه سلمة بن دينار الراوى عن سهل بن سعد المقدم ذكره قريبا فانهما وإن كانا مدنيين لكن راوى حديث الباب أكبر من ابن دينار **(قوله)** ولوأهدى إلى كراع لقبلت) كذا اللات أكثر من أصحاب الأعمش وتقدم في الهبة من طريق شعبة عن الأعمش بلفظ ذراع وكراع بالتغير والذراع أفضل من الكراع وفي المثل أتفق العبد كراعاً وطلب ذراعاً وقد زعم بعض الشراح وكذا وقع للغزالي أن المراد بالكراع في هذا الحديث المكان المعروف بكراع الغميم بفتح المعجمة وهو موضع بين مكة والمدينة تقدم ذكره في المغازي وزعم أنه أطلق ذلك على سبيل المبالغة في الإجابة ولو بعد المكان لكن المبالغة في الإجابة مع حقارة الشيء أوضح في المراد ولهذا ذهب الجمهور إلى أن المراد بالكراع هنا كراع الشاة وقد تقدم توجيه ذلك في أوائل الهبة في حديث يانساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرس شاة وأغرب الغزالي في الأحياء فذكر الحديث بلفظ ولودعيت إلى كراع الغميم ولا أصل لهذه الزيادة وقد أخرج الترمذي من حديث أنس وصححه مرفوعاً ولوأهدى إلى كراع لقبلت ولودعيت لمثله لاجبت وأخرج الطبراني من حديث أم حكيم بنت وادع أنها قالت يا رسول الله أتكره الهدية فقال ما أقبح رد الهدية فذكر الحديث ويستفاد سببه من هذه الرواية وفي الحديث دليل على حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وتواضعه وجبره لقلوب الناس وعلى قبول الهدية وإجابة من يدعو الرجل إلى منزله ولو علم أن الذي يدعو إليه شيء قليل قال المهلب لا يبعث على الدعوة إلى الطعام إلا صدق المحبة وسرور الداعي بكل المدعو من طعامه والتحبب إليه بالموأكلة وتوكيد الذمام معه بها فلذلك حض صلى الله عليه وسلم على الإجابة ولو نزل المدعو إليه وفيه الحضر على المواصلة والتحاب والتألف وإجابة الدعوة لما قل أو أكثر وقبول الهدية كذلك **(قوله)** باب إجابة الداعي في العرس وغيره) ذكر فيه حديث ابن عمر أجيبوا هذه الدعوة وهذه اللام يحتمل أن تكون للعهد والمراد وليمة العرس ويؤيده رواية ابن عمر الأخرى إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها وقد تقرر أن الحديث الواحد إذا تعددت ألفاظه وأمكن جعل بعضها على بعض تعين ذلك ويحتمل أن تكون اللام للعموم وهو الذي فهمه راوى الحديث فكان يأتي الدعوة للعرس وغيره **(قوله)** حدثنا علي بن عبد الله بن إبراهيم) هو البغدادي أخرج عنه البخاري هنا فقط وقد تقدم في فضائل القرآن روايته عن علي بن إبراهيم عن روح بن عبادة فقيل هو هذا نسبه إلى جده وقيل غيره كما تقدم بيانه وذكر أبو عمرو والمستمل أن البخاري لما حدث عن علي بن عبد الله بن إبراهيم هذا سئل عنه فقال متقن **(قوله)** عن نافع) في رواية فضيل بن سليمان عن موسى بن عقبة حدثني نافع أخرجه الأسماعيلي **(قوله)** قال كان عبد الله) القائل هو نافع وقد أخرج مسلم من طريق عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع بلفظ إذا دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجب وأخرجه مسلم وأبو داود من طريق أيوب عن نافع بلفظ إذا دعى أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو نحوه ولمسلم من طريق

* حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو دعيت إلى كراع لاجبت ولوأهدى إلى كراع لقبلت * (باب إجابة الداعي في العرس وغيره) * حدثنا علي بن عبد الله بن إبراهيم حدثنا الجراح ابن محمد قال قال ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة عن نافع قال سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أجيبوا هذه الدعوة إذا دعيت لها قال كان عبد الله ياتي الدعوة

في العرس وغير العرس وهو
صائم

الزبيدي عن نافع بلفظ من دعي الى عرس أو نحوه فليجب وهذا يؤيد ما فهمه ابن عمر وأن الأمر
بالاجابة لا يختص بطعام العرس وقد أخذ بظاهر الحديث بعض الشافعية فقال بوجوب الاجابة
الى الدعوة مطلقا عرسا كان أو غيره بشرطه ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن العنبري
قاضي البصرة وزعم ابن حزم انه قول جمهور الصحابة والتابعين ويعكر عليه ما نقلناه عن عثمان
ابن أبي العاص وهو من مشاهير الصحابة أنه قال في وليمة الحتان لم يكن يدعي لها لكن يمكن
الاتصال عنه بان ذلك لا يمنع القول بالوجوب لودعوا وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر
انه دعا لطعام فقال رجل من القوم اعفني فقال ابن عمر انه لا عاقبة لك من هذا فقم وأخرج
الشافعي وعبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس أن ابن صفوان دعا فقال اني مشغول وان لم
تعفني جئتته وجرم بعدم الوجوب في غير وليمة النكاح المالكية والحنفية والحنابلة وجمهور
الشافعية وبالغ السرخسي منهم فنقل فيه الاجماع ولفظ الشافعي اتيان دعوة الوليمة حق والوليمة
التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة دعي اليها رجل وليمة فلا أرخص لاحد في تركها ولو تركها لم
يتبين لي أنه عاص في تركها كما تبين لي في وليمة العرس (قوله في العرس وغير العرس وهو صائم)
في رواية مسلم عن هرون بن عبد الله عن حجاج بن محمد ويأتيها وهو صائم ولا يبي عوانة من وجه
آخر عن نافع وكان ابن عمر يجيب صائما ومفطرا ووقع عند أبي داود من طريق أبي أسامة عن
عبيد الله بن عمر عن نافع في آخر الحديث المرفوع فان كان مفطرا فليطعم وان كان صائما فليدع
ولمسلم من حديث أبي هريرة فان كان صائما فليصل ووقع في رواية هشام بن حسان في آخره
والصلاة الدعاء وهو من تفسير هشام راويه ويؤيده الرواية الأخرى وحله بعض الشراح على
ظاهره فقال ان كان صائما فليستغل بالصلاة ليحصل له فضلها ويحصل لاهل المنزل والحاضرين
بركتها وفيه نظر لعدم قوله بالصلاة بمحضرة طعام لكن يمكن تخصيصه بغير الصائم وقد تقدم في باب
حق اجابة الوليمة أن أبي بن كعب لما حضر الوليمة وهو صائم أثنى ودعا وعند أبي عوانة من طريق
عمر بن محمد عن نافع كان ابن عمر اذا دعي أجاب فان كان مفطرا أكل وان كان صائما دعا لهم
وبترك ثم انصرف وفي الحضور فوائد أخرى كال تبرك بالمدعو والتجمل به والاتقاء بإشارته
والصيانة عما لا يحصل له الصيانة لو لم يحضر وفي الاخلال بالاجابة تفويت ذلك ولا يخفى ما يقع
للداعي من ذلك من التشويش وعرف من قوله فليدع لهم حصول المقصود من الاجابة بذلك وأن
المدعو لا يجب عليه الاكل وهل يستحب له أن يفطر ان كان صومه تطوعا قال أكثر الشافعية
وبعض الحنابلة ان كان يشق على صاحب الدعوة صومه فالافضل الفطر والا فالصوم وأطلق
الروائي وابن القراء استحباب الفطر وهذا على رأي من يجوز اخرج من صوم النفل وأما من
يوجب فلا يجوز عنده الفطر كافي صوم الفرض ويبعد اطلاق استحباب الفطر مع وجود
الاخلاف ولا سيما ان كان وقت الافطار قد قرب ويؤخذ من فعل ابن عمر أن الصوم ليس عدرا في
ترك الاجابة ولا سيما مع ورود الأمر للصائم بالحضور والدعاء نعم لو اعتذره المدعو فقبل الداعي عذره
لكونه يشق عليه أن لا ياكل اذا حضر أو لغير ذلك كان ذلك عذرا له في التأخر ووقع في حديث
جابر عند مسلم اذا دعي أحدكم الى طعام فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك فيؤخذ منه أن المفطر
ولو حضر لا يجب عليه الاكل وهو أصح الوجهين عند الشافعية وقال ابن الحاجب في مختصره

ووجوب أكل المقطر محقق وصرح الحنابلة بعدم الوجوب واختار النووي الوجوب وبه قال أهل الظاهر واجبة لهم قوله في إحدى روايات ابن عمر عند مسلم فإن كان مقطرًا فليطعم قال النووي وتحمل رواية جابر على من كان صائمًا ويؤيده رواية ابن ماجه فيه بلفظ من دعى إلى طعام وهو صائم فليجب فإن شاء طعم وإن شاء ترك ويتعين حله على من كان صائمًا ففلا ويكون فيه حجة على استحبابه أن يخرج من صيامه لذلك ويؤيده ما أخرجه الطيالسي والطبراني في الأوسط عن أبي سعيد قال دعا رجل إلى طعام فقال رجل إن صائم فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعاكم أباكم وتكلف لكم افطروا صم يومًا مكانه إن شئت في أسناده راو ضعيف لكنه توبع والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** ذهاب النساء والصبيان إلى العرس ﴿قوله﴾ حدثنا عبد الرحمن بن المبارك حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس ابن مالك رضى الله عنه قال أبصر النبي صلى الله عليه وسلم نساء وصبيانًا مقبلين من عرس فقام فمنا فمنا فقال اللهم أنتم من أحب الناس إلى ﴿باب هل يرجع إذا رأى منكرا في الدعوة﴾ ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع

ووجوب أكل المقطر محقق وصرح الحنابلة بعدم الوجوب واختار النووي الوجوب وبه قال أهل الظاهر واجبة لهم قوله في إحدى روايات ابن عمر عند مسلم فإن كان مقطرًا فليطعم قال النووي وتحمل رواية جابر على من كان صائمًا ويؤيده رواية ابن ماجه فيه بلفظ من دعى إلى طعام وهو صائم فليجب فإن شاء طعم وإن شاء ترك ويتعين حله على من كان صائمًا ففلا ويكون فيه حجة على استحبابه أن يخرج من صيامه لذلك ويؤيده ما أخرجه الطيالسي والطبراني في الأوسط عن أبي سعيد قال دعا رجل إلى طعام فقال رجل إن صائم فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعاكم أباكم وتكلف لكم افطروا صم يومًا مكانه إن شئت في أسناده راو ضعيف لكنه توبع والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** ذهاب النساء والصبيان إلى العرس ﴿قوله﴾ حدثنا عبد الرحمن بن المبارك حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس ابن مالك رضى الله عنه قال أبصر النبي صلى الله عليه وسلم نساء وصبيانًا مقبلين من عرس فقام فمنا فمنا فقال اللهم أنتم من أحب الناس إلى ﴿باب هل يرجع إذا رأى منكرا في الدعوة﴾ ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع

* (باب ذهاب النساء والصبيان إلى العرس) *
حدثنا عبد الرحمن بن المبارك
حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد
العزيز بن صهيب عن أنس
ابن مالك رضى الله عنه قال
أبصر النبي صلى الله عليه
وسلم نساء وصبيانًا مقبلين
من عرس فقام فمنا فمنا فقال
اللهم أنتم من أحب الناس
إلى * (باب هل يرجع إذا
رأى منكرا في الدعوة) *
ورأى ابن مسعود صورة في
البيت فرجع

وودعا ابن عمر أبا أيوب فرأى في البيت ستر على الجدار فقال ابن عمر غلبنا عليه النساء فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك والله لا أطعم لكم طعاما فرجع * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أخبرته أنها اشترت غرقة فيها تصاوير فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الباب فلم يدخل فعرفت في وجهه الكراهية فقلت يا رسول الله أتوب إلى الله وإلى رسوله ماذا أذنبت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال هذه الغرقة قالت فقلت اشتريته لك لتقعد عليها وتوسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة ويقال لهمم أحيوا ما خلقتم وقال إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة

وفي رواية الباقي أبو مسعود والاول تصحيف فيما أظن فأنى لم أر الاثر المعلق الا عن أبي مسعود عقبة بن عمرو وأخرجه البيهقي من طريق عدي بن ثابت عن خالد بن سعد عن أبي مسعود أن رجلا صنع طعاما فدعاه فقال أفي البيت صورة قال نعم فإني أن يدخل حتى تكسر الصورة وسنده صحيح وخالد بن سعد هو مولى أبي مسعود عقبة بن عمرو والانصاري ولا أعرف له عن عبد الله بن مسعود رواية ويحتمل أن يكون ذلك وقع لعبد الله بن مسعود أيضا لكن لم أقف عليه (قوله وودعا ابن عمر أبا أيوب فرأى في البيت ستر على الجدار فقال ابن عمر غلبنا عليه النساء فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك والله لا أطعم لكم طعاما فرجع) وصلة أحمد في كتاب الورع ومسند في مسنده ومن طريقه الطبراني من رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال أعرضت في عهد أبي فاذن أبي الناس فكان أبو أيوب فيمن آذنا وقد استروا يبقى بجادا أخضر فأقبل أبو أيوب فاطلع فرآه فقال يا عبد الله أتسترون الجدر فقال أبي واستحيا غلبنا عليه النساء يا أبا أيوب فقال من خشيت أن تعلبه النساء فذكره ووقع لنا من وجه آخر من طريق الليث عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سالم بن جهم وفيه فاقبل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يدخلون الاول فالاول حتى أقبل أبو أيوب وفيه فقال عبد الله أقسمت عليك لترجعن فقال وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل بومي هذا ثم انصرف وقد وقع فحو ذلك لابن عمر فيما بعد فأنكره وأزال ما أنكره ولم يرجع كما صنع أبو أيوب فروينا في كتاب الزهد لأحمد من طريق عبد الله بن عتبة قال دخل ابن عمر بيت رجل دعاه إلى عرس فاذا بيته قد ستر بالكرور فقال ابن عمر يا فلان متى تحوأت الكعبة في بيتك ثم قال لنفر معي من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ليهتك كل رجل ما يليه وأخرج ابن وهب ومن طريقه البيهقي أن عبيد الله بن عبد الله بن عمر دعى لعرس فرأى البيت قد ستر فرجع فسئل فذكر قصة أبي أيوب ثم ذكر المصنف حديث عائشة في الصور وسيأتي شرحه وبيان حكم الصور مستوفى في كتاب اللباس وموضع الترجمة منه قولها قام على الباب فلم يدخل قال ابن بطال فيه أنه لا يجوز الدخول في الدعوة يكون فيها منكر مما نهى الله ورسوله عنه لما في ذلك من اظهار الرضا بها ونقل مذاهب القدماء في ذلك وحاصله ان كان ذلك محترما وقدر على ازالته فأزاله فلا بأس وان لم يقدر فليرجع وان كان مما يكره كراهة تنزيه فلا يخفى الورع ومما يؤيد ذلك ما وقع في قصة ابن عمر من اختلاف الصحابة في دخول البيت الذي سترت جدره ولو كان حراما ما قعد الدين قعدوا ولا فعله ابن عمر فيحمل فعل أبي أيوب على كراهة التنزيه جمع بين الفعلين ويحتمل أن يكون أبو أيوب كان يرى التحريم والذين لم ينكروا كانوا يرون الاباحة وقد فصل العلماء ذلك على ما أشرت اليه قالوا ان كان لهو واما اختلاف فيه فيجوز الحضور والاولى الترك وان كان حراما كسرب الخمر نظر فان كان المدعو ممن اذا حضر رفع لاجله فليحضر وان لم يكن كذلك ففيه للشافعية وجهان أحدهما يحضرون وينكر بحسب قدرته وان كان الاول أن لا يحضر قال البيهقي وهو ظاهر نص الشافعي وعليه جرى العراقيون من أصحابه وقال صاحب الهداية من الحنفية لا بأس أن يقعد ويا كل أذا لم يكن يقتدى به فان كان ولم يقدر على منعهم فليخرج لمناقضه من شين الدين وفتح باب المعصية وحكى عن أبي حنيفة أنه قعد وهو محمول على أنه وقع له ذلك قبل أن يصير مقتدى به قال وهذا كله بعد

الحضور فان علم قبل لم تلزمه الاجابة والوجه الثاني للشافعية تحريم الحضور لانه كالرضا بالمنكر وصححه المروزة فان لم يعلم حتى حضر فليتهم فان لم ينتهوا فليخرج الا ان خاف على نفسه من ذلك وعلى ذلك جرى المناظرة وكذا اعتبر المالكية في وجوب الاجابة ان لا يكون هنالك منكر واذا كان من اهل الهيئة لا ينبغي له ان يحضر موضع عافيه له واصل حكاية ابن بطال وغيره عن مالك ويؤيد منع الحضور حديث عمران بن حصين نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اجابة طعام الفاسقين أخرجه الطبراني في الاوسط ويؤيده مع وجود الامر المحرم ما أخرجه النسائي من حديث جابر مرفوعا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مأذنة يدار عليها النحر واسناده جيد وأخرجه الترمذي من وجه آخر فيه ضعف عن جابر وأبو داود ومن حديث ابن عمر بسنده انقطاع وأحمد من حديث عمر وأما حكم ستر البيوت والحدان ففي جوازه اختلاف قديم وحزم جمهور الشافعية بالكراهة وصرح الشيخ أبو نصر المقدسي منهم بالتحريم واحتج بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لم يأمرنا أن نكسو الخمار والطيبين وجذب الستر حتى هتكه وأخرجه مسلم قال البيهقي هذه اللفظة تدل على كراهة ستر الحداد وان كان في بعض ألفاظ الحديث أن المنع كان بسبب الصورة وقال غيره ليس في السياق ما يدل على التحريم وانما فيه نفي الامر بذلك ونفي الامر بالاستئذان ثبوت النهي لكن يمكن أن يحتج بفعله صلى الله عليه وسلم في هتكه وجاء النهي عن ستر الحداد صريحاً منها في حديث ابن عباس عند أبي داود وغيره ولا تستروا الحد بالثياب وفي اسناده ضعف وله شاهد مرفوع عن علي بن الحسين أخرجه ابن وهب ثم البيهقي من طريقه وعند سعيد بن منصور من حديث سلمان موقوفاً أنه أنكر ستر البيت وقال أحموم يتكلم وأنحوأت الكعبة عندكم قال لا أدخله حتى يهتك وتقدم قرياً خبر أبي أيوب وابن عمر في ذلك وأخرج الحاكم والبيهقي من حديث محمد بن كعب عن عبد الله بن يزيد الخطمي أنه رأى ينام مستورا فقعده ويكي وذكر حديثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم لم فيه كيف بكم اذا سترتم بيوتكم الحديث وأصله في النسائي (قوله) **باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس** أي بنفسها ذكر فيه حديث سهل بن سعد في قصة عرس أبي أسيد وترجم عليه في الذي بعده النقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس وتقدم قبل أبواب في اجابة الدعوة (قوله عن سهل) في الرواية التي بعدها سمعت سهل بن سعد (قوله لما عرس) كذا وقع بتشديد الراء وقد أنكره الجوهري فقال عرس ولا تقل عرس (قوله أبو أسيد) في الرواية الماضية دعاً أبو أسيد النبي صلى الله عليه وسلم لم في عرسه وزاد في هذه الرواية وأصحابه ولم يقع ذلك في الروايتين الأخريين (قوله) فاصنع لهم طعاما ولاقربه اليهم الامر أنه أم أسيد) بضم الهمزة وهي عن وافقت كنيها كنية زوجها واسمها سلامة بنت وهيب (قوله بلت عرات) بموحدة ثم لام ثقيله أي أنقعت كما في الرواية التي بعدها وانما ضبطته لاني رأيت في شرح ابن التين ثلاث بلفظ العسود وهو تعصيف وزاد في الرواية التي بعدها فقالت أو قال كذا بالشك لغير التثنية وله فقالت أو ماتندرون بالجزم وتقدم في الرواية الماضية قال سهل وهي المعتمدة فالحديث من رواية سهل وليس لام أسيد فيه رواية وهي هذا فقوله أتندرون ما أنقعت يكون بفتح العين وسكون التاء في الموضعين وعلى رواية

* (باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس) * حديثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل قال لما عرس أبو أسيد الساعدي دعا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فاصنع لهم طعاما ولاقربه اليهم الامر أنه أم أسيد بلت عرات

فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من الطعام أمأته له فسقته تحفة بذلك * (باب النقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس) * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبي حازم قال سمعت سهل بن سعد أن أبا سعيد الساعدي دعا النبي صلى الله عليه وسلم لعرضه فكانت امرأته خادمة لهم ومثدوهي العروس فهالت أو قال أتدرون ما أنقعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنقعت له تمرات من الليل في ثور * (باب المداراة مع النساء وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما المرأة كالضلع) * حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المرأة كالضلع ان أقمها كسرتها وان استمتعت بها استمتعت بها وفيها عوج * (باب الوصاة بالنساء) * حدثنا اسحق بن نصر حدثنا حسين الجعفي عن زائدة عن ميسرة عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره واستوصوا بالنساء خيرا

الكشميهني يكون بسكون العين وضم التاء (قوله في ثور) بالمشناة اناه يكون من نحاس وغيره وقد بين هنا أنه كان من حجارة (قوله أمأته) بثلاثة ثم مشناة قال ابن التين كذا وقع رباعيا وأهل اللغة يقولونه ثلاثا ماأته بغير ألف أي مرسته بيدها يقال ماأته يموته ويميشه بالواو وبالياء وقال الخليل مئت الملح في الماء مشاة أذنته وقد انما هو اه وقد أثبت الهروي اللغتين ماأته وأما ثلثا وارباعيا (قوله تحفة بذلك) كذا للمستمل والسر خسي تحفة بوزن لقمة وللأصلي مثله وعنه بوزن تحفه وهو كذلك لابن السكن بالخاء والصاد الثقيلة وكذا هو لمسلم وفي رواية الكشميهني أن تحفته بذلك وفي رواية النسفي تحفه بذلك وفي الحديث جواز خدمة المرأة زوجها ومن يدعو ولا يخفى أن محل ذلك عند أم من الفتنة ومراعاة ما يجب عليها من الستر وجواز استخدام الرجل امرأته في مثل ذلك وشرب ما لا يسكر في الوالمة وفيه جواز ايتار كبير القوم في الوالمة بشئ دون من معه * (قوله بالنقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس) تقدم في الذي قبله وقوله الذي لا يسكر استنبطه من قرب العهد بالنقيع لقوله أنقعت من الليل لانه في مثل هذه المدة من أثناء الليل الى أثناء النهار لا يتخمر واذ لم يتخمر لم يسكر * (قوله بالمدارة) هو بغير همز بمعنى المحاملة والملاينة وأما بالهمز فمعناه المدافعة وليس مرادها هنا وقوله مع النساء وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما المرأة كالضلع أورده في الباب عن أبي هريرة بلفظ المرأة كالضلع وقد أخرجه الاسماعيلي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بلفظ انما في أوله وذلك أن البخاري قال حدثنا عبد العزيز بن عبد الله وهو الاويسى قال حدثني مالك وأخرجه الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد ومن طريق اسحق بن ابراهيم بن سويد عن الاويسى كلاهما عن مالك وأوله انما وكذا أخرجه الدارقطني من طريق أي اسعيل الترمذي عن الاويسى وأخرجه من طريق خالد بن مخلد وأوله ان المرأة وكذا أخرجه مسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد بلفظ ان المرأة خلقت من ضلع لن تستقيم لك على طريقه (قوله عن أبي الزناد عن الأعرج) في رواية سعيد بن داود عند الدارقطني في الغرائب عن مالك أخبرني أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز وهو الأعرج أخبره أنه سمع أبا هريرة وساق المتن بنحو لفظ سفيان لكن قال على خليفة واحدة انما هي كالضلع الحديث ووقع لنا بلفظ المداراة من حديث سمرة رفعه خلقت المرأة من ضلع فان تقسمها تسكسرها فادارها تعش بها أخرجه ابن حبان والحاكم والطبراني في الاوسط وقوله وفيها عوج بكسر العين وفتح الواو بعد هاجم للاكثر وبالفتح لبعضهم وقال أهل اللغة العوج بالفتح في كل منتصب كالخائط والعود وشبهه بالكسر ما كان في بساط أو أرض أو معاش أو دين ونقل ابن قرقول عن أهل اللغة أن الفتح في الشخص المرفي والكسر فيما ليس عمرى وقال القرطبي بالفتح في الاجسام وبالكسر في المعاني وهو نحو الذي قبله وانفرد أبو عمر والشيباني فقال كلاهما بالكسر ومصدرهما بالفتح * (قوله بالوصاة بالنساء) بفتح الواو والصاد المهملة مقصور وهي لغة في الوصية كما تقدم وفي بعض الروايات الوصاية (قوله عن ميسرة) هو ابن عمار الاشجعي وقد تقدم ذكره في بدء الخلق وأبو حازم هو الاشجعي سلمان مولى عزة بمحلة مفتوحة ثم زاي ثقبه (قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره واستوصوا بالنساء خيرا) الحديث

هما حديثان يأتي شرح الاول منهما في كتاب الادب وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة
عن حسين بن علي الجعفي شيخ البخاري فيه فلم يذكر الحديث الاول وذكر بدله من كان يؤمن
بالله واليوم الآخر فاذا شهد امرؤ فليتكلم بخيرا وليسكت والذي يظهر أنها أحاديث كانت عند
حسين الجعفي عن زائدة بهذا الاسناد فربما جمع وربما أفرد وربما استوعب وربما اقتصر وقد
تقدم في بدء الخلق من وجه آخر عن حسين بن علي مقتصر على الثاني وكذا أخرجه النسائي عن
القاسم بن زكريا عن حسين بن علي وأخرجه الاسماعيلي عن أبي يعلى عن اسحق بن أبي
اسرائيل عن حسين بن علي بالأحاديث الثلاثة وزادومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فليحسن قرى ضيفه الحديث (قوله فانهم خلقن من ضلع) بكسر الصاد المعجمة وفتح اللام وقد
تسكن وكان فيه إشارة الى ما أخرجه ابن اسحق في المبتدأ عن ابن عباس أن حواء خلقت من
ضلع آدم الا قصر الايسر وهونائم وكذا أخرجه ابن أبي حازم وغيره من حديث مجاهد
وأغرب النووي فعزاه للفقهاء أو بعضهم فكان المعنى أن النساء خلقن من أصل خلق من شيء
معوج وهذا يخالف الحديث الماضي من تشبه المرأة بالضلع بل يستفاد من هذا أن كتبة
التشبيه وانما عوجاء مثله لكون أصلها منه وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب بدء الخلق (قوله)
وان أعوج شيء في الضلع أعلاه ذكر ذلك تأكيد المعنى الكسر لان الإقامة أمرها أظهر في
الجهة العليا وإشارة الى أنها خلقت من أعوج أجزاء الضلع مباغلة في إثبات هذه الصفة لهن
ويحتمل أن يكون ضرب ذلك مثلا لعل المرأة لان أعلاها رأسها وفيه لسانها وهو الذي يحصل
منه الاذى واستعمل أعوج وان كان من العيوب لانه أفعل للصفة وأنه شاذ وانما يمنع عند
الالتباس بالصفة فاذا تميز عنه بالقرينة جاز البناء (قوله فان ذهبت تقيمه كسرتة) الضمير للضلع
لا على الضلع وفي الرواية التي قبله ان أقمتها كسرتها والضمير أيضا للضلع وهو يذ كر ويؤث
ويحتمل أن يكون للمرأة ويؤيده قوله بعده وان استمعت بها ويحتمل أن يكون المراد بكسره
الطلاق وقد وقع ذلك صريحا في رواية سفينان عن أبي الزناد عن مسلم وان ذهبت تقيمها
كسرتها وكسرها طلاقها (قوله وان تركته لم يزل أعوج) أي وان لم تقيمه وقوله فاستوصوا
أي أوصيكم بهن خيرا فاقبلوا وصيتي فيهن واعملوا بها قاله البيضاوي والحامل على هذا التقدير
أن الاستمعاء استفعال وظاهره طلب الوصية وليس هو المراد وقد تقدم له توجيهات أخر في بدء
الخلق (قوله بالنساء خيرا) كأن فيه رمز الى التقويم برفق بحيث لا يبالغ فيه فيكسر ولا يتركه
فيستقر على عوجه والى هذا أشار المؤلف باتباعه بالترجمة التي بعده باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا
فيؤخذ منه أن لا يتركها على الأعوج جاح اذا تعدت ما طبع عليه من النقص الى تعاطي
المعصية بمباشرتها وترك الواجب وانما المراد أن يتركها على أعوجا جهافي الامور المباحة وفي
الحديث التدب الى المداراة لاستمالة النفوس وتألف القلوب وفيه سياسة النساء بأخذ العفو
منهن والصبر على عوجهن وان من رام تقويمهن فانه الاتقاع بهن مع انه لا غنى للانسان عن امرأة
يسكن اليها ويستعين بها على معاشه فكانه قال الاستمتاع بها لا يتم الا بالصبر عليها (قوله حدثنا
سفينان) هو الثوري (قوله عن عبد الله بن دينار) (قوله كاتفي) أي تجنب وقد بين سبب ذلك
بقوله هيبه أن ينزل فينا شيء أي من القرآن ووقع صريحا في رواية ابن مهدي عن الثوري عند ابن

فانهم خلقن من ضلع
وان أعوج شيء في الضلع
أعلاه فان ذهبت تقيمه
كسرتة وان تركته لم يزل
أعوج فاستوصوا بالنساء
خيرا * حدثنا أبو نعيم حدثنا
سفينان عن عبد الله بن
دينار عن ابن عمر رضي الله
عنهما قال كاتفي الكلام
والان تبساط الى نساءنا على
عهد النبي صلى الله عليه
وسلم هيبه أن ينزل فينا شيء
فلما توفي النبي صلى الله عليه
وسلم تكلمنا وانما بسطنا

هكذا يباض باصله

ماجه وقوله فلما توفي يشعر بان الذي كانوا يتركونه كان من المباح لكن الذي يدخل تحت البراءة
الاصلية فكانوا يخافون أن ينزل في ذلك منع أو تحريم وبعد الوفاة النبوية أمنوا ذلك ففعلوه
تمسكا بالبراءة الاصلية **(قوله يا قوا أنفسكم وأهليكم نارا)** تقدم تفسيرها في تفسير
سورة التحريم وأورد فيه حديث ابن عمر كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ومطابقته ظاهرة
لأن أهل المرمون نفسه من جملة رعيته وهو مسؤول عنهم لأنه أمر أن يحصر على وقايتهم من النار
وامتنال أو امر الله واجتناب مناهيه وسيأتي شرح الحديث في أول كتاب الاحكام مستوفى
ان شاء الله تعالى **(قوله يا حسن المعاشرة مع الاهل)** قال ابن المنير به هذه
الترجمة على أن أراد النبي صلى الله عليه وسلم هذه الحكاية يعني حديث أم زرع ليس خليا عن
فائدة شرعية وهي الاحسان في معاشرة الاهل (قلت) وليس فيما ساقه البخاري التصريح بأن
النبي صلى الله عليه وسلم أو رد الحكاية وسيأتي بيان الاختلاف في رفعه ووقفه وليست القائدة
من الحديث محصورة فيما ذكر بل سيأتي له فوائد أخرى منها ما ترجم عليه النسائي والترمذي
وقد شرح حديث أم زرع اسمعيل بن أبي أويس شيخ البخاري روى ذلك في جزء ابراهيم
ابن دينيل الحافظ من روايته عنه وأبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث وذكر أنه نقله
عن عدة من أهل العلم لا يحفظ عددهم وتعقب عليه فيه مواضع أبو سعيد الضرير النيسابوري
وأبو محمد بن قتيبة كل منهما في تأليف مفرد والخطابي في شرح البخاري وثابت بن قاسم
وشرحه أيضا الزبير بن بكار ثم أحمد بن عبيد بن ناصح ثم أبو بكر بن الانباري ثم اسحق الكاذبي
في جزء مفرد وذكر أنه جمعه عن يعقوب بن السكيت وعن أبي عبيدة وعن غيرهما ثم أبو القاسم
عبد الحكيم بن حبان المصري ثم الرخشي في الفائق ثم القاضي عياض وهو أجمعها وأوسعها
وأخذ منه غالب الشراح بعده وقد نلصحت جميع ما ذكره **(قوله)** حدثنا سليمان بن عبد الرحمن
في رواية أبي ذر حدثني وهو المعروف بابن بنت شرحبيل الدمشقي (وعلى بن حجر) بضم المهملة
وسكون الجيم وعيسى بن يونس أي ابن أبي اسحق السيبتي ووقع منسوبا كذلك عن
الاسماعيلي **(قوله)** حدثنا هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة (في رواية مسلم وأبي يعلى عن أحمد
ابن حنبل بجم ونون خفيفة عن عيسى بن يونس عن هشام أخبرني أخي عبد الله بن عروة وهذا
من نوادر ما وقع له هشام بن عروة في حديثه عن أبيه حيث أدخل بينهما أخاه واسطة ومثله
ما سيأتي في اللباس من طريق وهيب عن هشام بن عروة عن أخيه عثمان عن عروة ومضت له في
المهبة رواية بواسطة اثنين بينه وبين أبيه ولم يختلف على عيسى بن يونس في اسناده وسيأق
حكي عياض عن أحمد بن داود الحارثي أنه روى عن عيسى فقال في أوله عن عائشة عن النبي صلى
الله عليه وسلم وساقه بطوله مرفوعا كله وكذا حكاه أبو عبيد أنه بلغه عن عيسى بن يونس
وتابع عيسى بن يونس على روايته مفصلا فيما حكاه الخطيب سويدين عبد العزيز وكذا سعيد
ابن سلمة عن أبي الحسام كلاهما عن هشام وسيأتي روايته تعليقا وأذكر من وصلها عند الفراغ
من شرح الحديث وخالفهم الهيثم بن عدي فيما أخرجه الدارقطني في الجزء الثاني من الأفراد
فرواه عن هشام بن عروة عن أخيه يحيى بن عروة عن أبيه وخطأه الدارقطني في العمل وصوب أنه
عبد الله بن عروة وقال عقبه بن خالد وعبد بن منصور وروايتهم عن عبد الله بن النسائي والدراوردي

(باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا) * حدثنا أبو النعمان
حدثنا جاد بن زيد عن
أيوب عن نافع عن عبد
الله قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم كلكم راع
وكلكم مسؤول فالامام راع
وهو مسؤول والرجل راع
على أهله وهو مسؤول والمرأة
راعية على بيت زوجها
وهي مسؤلة والعبد راع
على مال سيده وهو مسؤول
ألا فكلكم راع وكلكم
مسؤول * (باب حسن
المعاشرة مع الاهل) * حدثنا
سليمان بن عبد الرحمن
وعلى بن حجر قال أخبرنا
عيسى بن يونس حدثنا
هشام بن عروة عن عبد الله
ابن عروة عن عروة عن عائشة

وعبد الله بن مصعب وروايتهما عند الزبير بن بكار وأبو أويس فيما أخرجه ابنه عنه وعبد
الرحمن بن أبي الزناد وروايتهم عند الطبراني وأبو معاوية وروايتهم عند أبي عوانة في صحيحهم كلهم
عن هشام بن عروة عن أبيه بغير واسطة وأدخل بينهما واسطة أيضا عقبه بن خالد أيضا فرواه عن
هشام بن عروة عن يزيد بن رومان عن عروة لكن اقتصر على المرفوع وبين ذلك البراءة قال الدارقطني
وليس ذلك بحد فروع فقد رواه أبو أويس أيضا وأبراهيم بن أبي يحيى عن يزيد بن رومان اه ورواه
عن عروة أيضا حفيده عمر بن عبد الله بن عروة وأبو الزناد وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل
الأنه كان يقتصر على المرفوع منه وينسكرك على هشام بن عروة سياقه بطوله ويقول إنما كان
عروة يحدثنا بذلك في السفر بقطعة منه ذكره أبو عبيد الله الأجرى في أسئلته عن أبي داود (قلت) ولعل
هذا هو السبب في تركه أحدث تخريجه في مسنده مع كبره وقد حدث به الطبراني عن عبد الله بن أحمد
لكن عن غير أبيه وقال العقيلي قال أبو الأسود لم يرفعه إلا هشام بن عروة (قلت) المرفوع منه في
الصحيحين كذا لك كآبي زرع لا مزرع وباقية من قول عائشة وجاء خارج الصحيح مرفوعا كله من
رواية عباد بن منصور عند النسائي وساقه بسياق لا يقبل التأويل ولفظه قال لي رسول الله صلى
الله عليه وسلم كنت لك كآبي زرع لا مزرع قالت عائشة بآبي وأحيى يا رسول الله ومن كان أبو زرع
قال اجتمع نساء فساق الحديث كله وجاء مرفوعا أيضا من رواية عبد الله بن مصعب والدروري
عند الزبير بن بكار وكذا رواه أبو معشر عن هشام وغيره من أهل المدينة عن عروة وهي رواية
الهيثم بن عدي أيضا وكذا أخرجه النسائي من رواية القاسم بن عبد الواحد عن عمر بن عبد الله بن
عروة وقد قدمت ذكر رواية أحمد بن داود عن عيسى بن يونس كذلك قال عياض وكذا ظاهر
رواية حنبل بن اسحق عن موسى بن اسمعيل عن سعيد بن سلمة بسنده المتقدم فان أوله عنده قال
لي رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت لك كآبي زرع لا مزرع ثم أنشأ يحدث حديث أم زرع
قال عياض يحتمل أن يكون فاعل أنشأ هو عروة فلا يكون مرفوعا وأخذ القرطبي هذا الاحتمال
فجزم به وزعم ان ما عدها وهم وسبقه الى ذلك ابن الجوزي لكن يعكرك عليه أن في بعض طرقه
الصحيحة ثم أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث وذلك في رواية القاسم بن عبد الواحد التي
أشرت اليها ولفظه كنت لك كآبي زرع لا مزرع ثم أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث
فاتننى الاحتمال ويقوى رفع جميعه أن التشبيه المتفق على رفعه يقتضى أن يكون النبي صلى الله
عليه وسلم سمع القصة وعرفها فافقها فيكون كله مرفوعا من هذه الحثمة ويكون المراد بقول
الدارقطني والخطيب وغيرهما من النقاد أن المرفوع منه ما ثبت في الصحيحين والباقي موقوف
من قول عائشة هو أن الذي تلفظه النبي صلى الله عليه وسلم لما سمع القصة من عائشة هو التشبيه
فقط ولم يريدوا أنه ليس بمرفوع حكما ويكون من عكس ذلك فنسب قص القصة من ابتدائها الى
انتهائها الى النبي صلى الله عليه وسلم وأما كما سياتى بيانه (قوله جلس إحدى عشرة) قال ابن
الدين المقدير جلس جماعة إحدى عشرة وهو مثل وقال نسوة في المدينة وفي رواية أبي عوانة
جلس في رواية أبي علي الطبري في مسلم جلس بالنون وفي رواية للنسائي اجتمع وفي رواية
أبي عبيد اجتمعت وفي رواية أبي يعلى اجتمع قال القرطبي زيادة النون على لغة كلوني البراءة
وقد أثبت جماعة من أئمة العربية واستشهدوا لها بقوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا وقوله

قالت جلس إحدى عشرة
امرأة

تعالى فعموا ووهوا كثير منهم وحديث يتعاقبون فيكم ملائكة وقول الشاعر
* بجوران يعصرن السلطاناً قاريه * وقوله

يلوموني في اشتراء النخيل قومي فكلهم يعدل

وقد تكلف بعض النحاة رد هذه اللغة الى اللغة المشهورة وهي أن لا يلحق علامة الجمع ولا التثنية
ولا التأنيث في الفعل اذا تقدم على الاسماء وخرج لها وجوها وتقديرات في غالبها نطر ولا يحتاج
الى ذلك بعد ثبوتها نقلاً وصحتها استعمالاً والله أعلم وقال عياض الاشهر ما وقع في الصحيحين وهو
توحيد الفعل مع الجمع قال سيبويه حذف اكتفاء بما ظهر تقول مثلاً قام قومك فلو تقدم الاسم لم
يحذف فتقول قومك قام بل قاموا ومما يوجه ما وقع هنا أن يكون احدى عشرة بدل من الضمير
في اجتماع النون على هذا ضمير لا حرف علامة أو على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل من هن
فقبل احدى عشرة أو باضمار أعني وذكر عياض أن في بعض الروايات احدى عشرة نسوة قال
فإن كان بالنسب احتياج الى اضممار أعني أو بالرفع فهو بدل من احدى عشرة ومنه قوله تعالى
وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً قال الفارسي هو بدل من قطعناهم وليس يتميزاها وقد جوز غيره
أن يكون تمييزاً بآويل يطول شرحه ووقع لهذا الحديث سبب عند النسائي من طريق عمر بن
عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة قالت نخرت جمال أبي في الجاهلية وكان ألف ألف أوقية وفيه
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسكتي يا عائشة فاني كنت لك كآبي زرع لام زرع ووقع له سبب آخر
فما أخرجه أبو القاسم عبد الحكيم بن حبان بسنده مرسل من طريق سعيد بن عفيرة عن القاسم بن
الحسن عن عمرو بن الحرث عن الأسود بن جبر المغافري قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم
على عائشة وفاطمة وقد جرى بينهما كلام فقال ما أنت بمنية يا جبراء عن ابنتي ان مثلي ومثلك
كآبي زرع مع أم زرع فقالت يا رسول الله حدثنا عنهما فقال كانت قرية فيها احدى عشرة امرأة
وكان الرجال خلوفاً فقلن تعالين ننذاكر أزواجنا بما فيهم ولا نكذب ووقع في رواية أبي معاوية عن
هشام بن عروة عن أبي عوانة في صحيحه بلفظ كان رجلاً يكنى أبا زرع وامرأته أم زرع فتقول
أحسن لي أبو زرع وأعطاني أبو زرع وأكرمني أبو زرع وفعل بي أبو زرع ووقع في رواية الزبير بن
بكار دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي بعض نساءه فقال يخصني بذلك يا عائشة أما
لك كآبي زرع لام زرع قلت يا رسول الله ما حديث أبي زرع وأم زرع قال ان قرية من قرى اليمن كان
بها بطن من بطون اليمن وكان منهن احدى عشرة امرأة وانهم خرجوا الى مجلس فقلن تعالين
فلنذاكر بعولتنا بما فيهم ولا نكذب فيستفاد من هذه الرواية معرفة جهة قبيلتين وبلادهن
لكن وقع في رواية الهيثم انه كن بمكة وأفاد أبو محمد بن حزم فيما نقله عياض انه كن من
خثعم وهو به افتقر رواية الزبير انه من أهل اليمن ووقع في رواية ابن أبي أويس عن أبيه انه
كن في الجاهلية وكذا عند النسائي في رواية عقبة بن خالد عن هشام وحكي عياض ثم النووي
قول الخطيب في المبهمات لا أعلم أحداً سمى النسوة المذكورات في حديث أم زرع الامن
الطريق الذي أذكره وهو غريب جداً ثم ساقه من طريق الزبير بن بكار (قلت) وقد ساقه أيضاً
أبو القاسم عبد الحكيم المذكور من الطريق المرسل التي قدمت ذكرها فانه ساقه من طريق
الزبير بن بكار بسنده ثم ساقه من الطريق المرسل وقال فذكر الحديث نحوه وسمى ابن دريد في
الوشاح أم زرع عائكة ثم قال النووي وفيه معنى سياق الزبير بن بكار أن الثانية اسمها عمرة بنت

٢ قوله ابن عبد في نسخة
أخرى عبدود

فتعاهدن وتعاقدن أن لا
يكن من أخبار
أزواجهن شيئاً قالت
الاولى زوجي لحم جبل غث
على رأس جبل لاسهل

عمره واسم الثالثة حى يضم المهملة وتشديد الموحدة مقصور بنت كعب والرابعة مهند بنت
أبي هزومة والخامسة كبشة والسادسة هند والسابعة حى بنت علقمة والثامنة بنت أوس
ابن عبد ٣ والعاشر كبشة بنت الارقم اه ولم يسم الاولى ولا التاسعة ولا أزواجهن ولا بنت
أبي زرع ولا أمه ولا الجارية ولا المرأة التي تزوجها أبو زرع ولا الرجل الذي تزوجته أم زرع
وقد تبعه جماعة من الشراح بعده وكلامهم يوهم أن ترتيبهن في رواية الزبير كترتيب رواية
الصحيحين وليس كذلك فإن الاولى عند الزبير هي التي لم يسمها هي الرابعة هنا والثانية في رواية
الزبير هي الثامنة هنا والثالثة عند الزبير هي العاشرة هنا والرابعة عند الزبير هي الاولى هنا
والخامسة عنده هي التاسعة هنا والسادسة عنده هي السابعة هنا والسابعة عنده هي الخامسة
هنا والثامنة عنده هي السادسة هنا والتاسعة عنده هي الثانية هنا والعاشر عنده هي الثالثة
هنا وقد اختلف كثير من رواة الحديث في ترتيبهن ولا ضير في ذلك ولا أثر للتقديم والتأخير فيه
اذ لم يقع تسميتهن نعم في رواية سعيد بن سلمة مناسبة وهي سياق الخمسة اللاتي ذمن أزواجهن على
حدة والخمسة اللاتي مدحن أزواجهن على حدة وسأشير الى ترتيبهن في الكلام على قول
السادسة هنا وقد أشار الى ذلك في قول عروة عند ذكر الخامسة فهو لا خمس يشكون وانما
نبت على رواية الزبير بخصوصها لما فيها من التسمية مع المخالفة في سياق الاعداد فيظن من
لم يقف على حقيقة ذلك أن الثانية التي سميت عمة بنت عمرو هي التي قالت زوجي لأبث خبره
وليس كذلك بل هي التي قالت زوجي المس مس أرنب وهكذا الخ فالتبسيب عليه فائدة من هذه
الحيثية (قوله فتعاهدن وتعاقدن) أي ألزمن أنفسهن عهداً وعقدن على الصدق من
ضماثرهن عقداً (قوله أن لا يكنن) في رواية أبي أويس وعقبته أن يتصادقن بينهن ولا
يكنن وفي رواية سعيد بن سلمة عند الطبراني أن ينعن أزواجهن ويصدقن وفي رواية الزبير
فتبايعن على ذلك (قوله قالت الاولى زوجي لحم جبل غث) بفتح الميم وتشديد المثلثة ويجوز
جره صفة للجمل ورفع صفة للحم قال ابن الجوزي المشهور في الرواية الخفض وقال ابن ناصر
الجيد الرفع ونقله عن التبريزي وغيره والغث الهزيل الذي يستغث من هزاله أي يستترك
ويستكره مأخوذ من قولهم غث الجرح غثا وغثيا إذا سال منه القمح واستغنه صاحبه ومنه
أغث الحديث ومنه غث فلان في خلقه وكثر استعماله في مقابلة السمين فيقال للحديث المختلط
فيه الغث والسمين (قوله على رأس جبل) في رواية أبي عبيدو الترمذي وعمر وفي رواية الزبير
بكاروعت وهي أوفق للصبح والاول ظاهر أي كثير الضجر شديد الغلظة يصعب الرقي اليه
والوعت بالمثلثة الصعب المرتقى بحيث توحد فيه الاقدام فلا يتخلص منه ويشق فيه المشي ومنه
وعناء السفر (قوله لاسهل) بالفتح بلا تنوين وكذا ولا سمين ويجوز فيهما الرفع على خبر مبتدا
مضمرا أي لاهوسهل ولا سمين ويجوز الجر على أنهم ما صفة جبل وجبل ووقع في رواية عقبته بن
خالد عن هشام عند النسائي بالنصب منونا فيهما لاسهلا ولا سميئا وفي رواية عمر بن عبد الله
ابن عروة عنده لا بالسمين ولا بالاسهل قال عياض أحسن الاوجه عندى الرفع في الكلمتين من
جهة سياق الكلام وتعميم المعنى لاسن جهة تقويم اللفظ وذلك أنها أودعت كلامها تشبيه شبتين
بشبتين شبت زوجها بالحلم الغث وشبت سوء خلقه بالجبل الوعر ثم فسرت ما أجلت فكأنها

قالت لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لا خذا اللحم ولو كان هز يلا ان الشئ المزهود فيه قد يؤخذ اذا وجد بغير نصب ثم قالت ولا اللحم حين فيتحمّل المشقة في صعود الجبل لاجل تحصيله (قوله فيرتقى) أي فيصعد فيه وهو وصف الجبل وفي رواية للطبراني لا سهل فيرتقى اليه (قوله ولا سمين فينتقل) في رواية أبي عبيد فينتقى وهذا وصف اللحم والاول من الانتقال أي أنه لهزاله لا يرغب أحد فيقله فينتقل اليه يقال انتقلت الشئ أي نقلته ومعنى ينتقى ليس له نقي يستخرج والنقي المخ يقال تقوت العظم وتقيته واتقيته اذا استخرجت مخه وقد كثر استعماله في اختصار الجيد من الردي قال عياض أرادت أنه ليس له نقي فيطلب لاجل ما فيه من النقي وليس المراد أنه فيه نقي يطلب استخراجة قالوا آخر ما يبقى في الجبل مخ عظم المفاصل ومخ العين واذا نفذ المبقى فيه خير قالوا وصفته بقله الخير وبعدمه مع القلة فشبهته باللحم الذي صغرت عظامه عن النقي وخبث طعمه ويرى مع كونه في مرتقى يشق الوصول اليه فلا يرغب أحد في طلبه لينقله اليه مع توفر دواعي أكثر الناس على تناول الشئ المبذول مجانا وقال النووي فسر الجهور بأنه قليل الخير من أوجه منها كونه لحم الجبل لا لحم الضأن مثلا ومنها أنه مع ذلك مهزول ردي ويؤيده قول أبي سعيد الضرير ليس في اللحوم أشد غثاثة من لحم الجبل لانه يجمع خبث الطعم وخبث الریح ومنها أنه صعب التناول لا يوصل اليه الا بمشقة شديدة وذهب الخطابي الى أن تشبيهها بالجبل الوعر إشارة الى سوء خلقه وأنه يترفع ويتكبر ويسمو بنفسه فوق موضعها فيجمع البخل وسوء الخلق وقال عياض شبهت وعورة خلقه بالجبل وبعد خيره بعد اللحم على رأس الجبل والزهد في ما يربح منه مع قلته وتعدده بالزهد في لحم الجبل الهزيل فاعطت التشبيه حقه ووفقه قسطه (قوله قالت الثانية زوجي لأبث خبره) بالوحدة ثم المثلثة وفي رواية حكاه عياض أنث بالنون بدل الموحدة أي لأظهر حديثه وعلى رواية النون فرادها حديثه الذي لا خريفه لان النث بالنون أكثر ما يستعمل في الشر ووقع في رواية للطبراني لأنهم بنون وميم من النعمة (قوله اني أخاف أن لأذره) أي أخاف أن لأترك من خبره شيئا فالضمير للخبر أي أنه لطوله وكثرته ان بداته لم أقدر على تكميله فاكثفت بالإشارة الى معاييه خشية أن يطول الخطب بايراد جميعها ووقع في رواية عباد بن منصور عند النسائي أخشى أن لأذره من سوء وهذا تفسير ابن السكيت ويؤيده أن في رواية عقبة بن خالد اني أخاف أن لأذره أذكره وأذكر بحره وبحره وقال غيره الضمير لزوجها وعليه يعود ضمير بحره وبحره بلاشك كأنها خشيت اذا ذكرت ما فيه أن يبلغه فيفارقه فكانها قالت أخاف أن لأقدر على تركه لعلاقتي به وأولادى منه وأذره بمعنى أفارقه فاكثفت بالإشارة الى أن له معائب وفاء بما التزمته من الصدق وسكنت عن تفسيرها للمعنى الذي اعتذرت به ووقع في رواية الزبير زوجي من لأذكره ولأبث خبره والاول أليق بالجمع (قوله بحره وبحره) بضم أوله وفتح الجيم فهما الاول بعين مهملة والثاني بموحدة جمع بحرة وبحرة بضم ثم تكون العجزة تعدد العصب والعروق في الجسد حتى تصير نائسة والبحر مثلها الا أنها مختصة بالتى تكون في البطن قاله الاصمعي ونسبه وقال ابن الاعرابي البحرة نفخة في الظهر والبحرة نفخة في السرة وقال ابن أبي أويس العجزة العقد التي تكون في البطن واللسان والبحر العيوب وقيل العجزة

فيرتقى ولا سمين فينتقل
قالت الثانية زوجي لأبث
خبره اني أخاف أن لأذره
ان أذكره أذكر بحره وبحره

في الجنب والبطن والجبر في السرة هذا أصلهما ثم استعملتا في الهشوم والاحزان ومنه قول علي يوم الجمل أشكو إلى الله عجري وبجري وقال الأصمعي استعمالاً في المعاييب وبه جزم ابن حبيب وأبو عبيد الهروي وقال أبو عبيد بن سلام ثم ابن السكيت استعمالاً فيما يكتبه المرء ويخفيه عن غيره وبه جزم المبرد قال الخطابي أرادت عيوبه الظاهرة وأسراره الكامنة قال ولعله كان مستورا للظاهر ردى الباطن وقال أبو سعيد الضرير عنت أن زوجها كثير المعاييب متعقد النفس عن المكارم وقال الأخفش العجر العقد تكون في سائر البدن والجبر تكون في القلب وقال ابن فارس يقال في المنسل أقضيت السمة بعجري وبجري أي بأمرى كله (قوله) قالت الثالثة زوجي العشيق يفتح المهمة ثم المجمة وتشديد النون المفتوحة وآخره قاف قال أبو عبيد وجاعة هو الطويل زاد الثعالبي المذموم الطول وقال الخليل هو الطويل العنق وقال ابن أبي أويس الصقر من الرجال المقدم الحري وحكي ابن الأنباري عن ابن قتيبة أنه قال هو القصير ثم قال كانه عنده من الاضداد قال ولم أره لغيره انتهى والذي يظهر أنه تصحيف عليه بما قال ابن أبي أويس قاله عياض وقد قال ابن حبيب هو المقدم ع من ما يريد الشرس في أموره وقيل السبي الخلق وقال الأصمعي أرادت أنه ليس عنده أكثر من طوله بغير رفع وقال غيره هو المستكره الطول وقيل ذمته بالطول لأن الطول في الغالب دليل السفة وعلى بعد الدماغ عن القلب وأعرب من قال مدحته بالطول لأن العرب تتمدح بذلك وتعقب بأن سياقها يقتضي أنها ذمته وأجاب عنه ابن الأنباري باحتمال أن تكون أرادت مدح خلقه وذم خلقه فكانها قالت له منظر بلا مخبر وهو محتمل وقال أبو سعيد الضرير الصحيح أن العشيق الطويل النجيب الذي يلازم امرئ نفسه ولا يحكم النساء فيه بل يحكم فيهن بما شاء من زوجته تها به أن تنطق بحضرة فهى تسكت على مضض قال الزمخشري وهى من الشكاية البليغة انتهى ويؤيده ما وقع في رواية يعقوب بن السكيت من الزيادة في آخره وهو على حد السنان المذكور بفتح المجمة وتشديد اللام أي المجرى بوزنه ومعناه تشير إلى أنها منه على حذر ويحتمل أن تكون أرادت بهذا أنه أخرج لا يستقر على حال كالسنان الشديد الحدة (قوله) ان أنطق أطلق وان أسكت أعلق أي أن ذكرت عيوبه فيبلغه طلقني وان سكنت عنها فانا عنده معلقة لا ذات زوج ولا أيم كما وقع في تفسير قوله تعالى فتذروها كالمعلقة فكانها قالت أنا عنده لا ذات بعل فاتفع به ولا معلقة فاتفرغ لغيره فهي كالمعلقة بين العلو والسفل لا تستقر باحدهما هكذا نوارده عليه أكثر السراخ تبعاً لابن عبيد وفي الشق الثاني عندي نظراً لأنه لو كان ذلك مرادها لانطلقت ليطلقها فتستريح ويحتمل أن يظهر لي أيضاً أنها أرادت وصف سوء حالها عنده فأشارت إلى سوء خلقه وعدم احتمالها لكلامها ان شكت له حالها وأنها تعلم أنها متى ذكرت له شيئاً من ذلك يادر إلى طلاقها وهي لا تؤثر تطليقه لمحبتها فيه ثم عبرت بالجملة الثانية إشارة إلى أنها ان سكنت صابرة على تلك الحال كانت عنده كالمعلقة التي لا ذات زوج ولا أيم ويحتمل أن يكون قولها أعلق مشتقاً من علاقة الحب أو من علاقة الوصلة أي ان نطقت طلقني وان سكنت استمر بي زوجة وأنا لا أوثر تطليقه لي فلذلك أسكت قال عياض أو ضحت بقولها على حد السنان المذكور مرادها بقولها قبل ان أسكت أعلق وان أنطق أطلق أي أنها ان حادت عن السنان سقطت فهلكت وان استمرت عليه

قالت الثالثة زوجي العشيق
ان أنطق أطلق وان أسكت
أعلق

أهلكها (قوله) قالت الرابعة زوجي كليل تهامة لآخر ولا قرو ولا مخافة ولا سامة) بالفتح بغير تنوين مبنية مع لا على الفتح وجاء الرفع مع التنوين فيها وهي رواية أبي عبيد قال أبو البقاء وكان أشبع بالمعنى أي ليس فيه حر فهو اسم ليس وخبرها محذوف قال ويقويه ما وقع من التكرير كذا قال وقد وقع في القراءات المشهورة البناء على الفتح في الجميع والرفع مع التنوين وفتح البعض ورفع البعض وذلك في مثل قوله تعالى لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاعاة ومثل فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي ولا يرد بدل ولا قر زاد في رواية الهيثم ولا خامة بالخاء المعجمة أي لا ثقل عنده تصف زوجها بذلك وأنه لين الجانب خفيف الوطأة على صاحب ويحتمل أن يكون ذلك من بقية صفة الليل وفي رواية الزبير بن بكار والغيث غيث عامة قال أبو عبيد أرادت أنه لا شرف فيه يخاف وقال ابن الأنباري أرادت بقولها ولا مخافة أي أن أهل تهامة لا يخافون لتحصنهم بحبها لها وأرادت وصف زوجها بأنه حامي الذمار مانع لداره وجاره ولا مخافة عذ من يأوي إليه ثم وصفته بالجلود وقال غيره قد ضربوا المثل بليل تهامة في الطيب لأنها بلاد حارة في غالب الزمان وليس فيها رياح باردة فإذا كان الليل كان وهج الحر ساكنا فيطيب الليل لأهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أذى حر النهار فوصفت زوجها بجميل العشرة واعتدال الحال وسلامة الباطن فكانت لها قالت لا أذى عنده ولا مكروه وأنا آمنة منه فلا أخاف من شره ولا ملل عنده فيسأم من عشرين أو ليس بسبي الخلق فأسام من عشرينه فأنا بالذينة العيش عنده كذمة أهل تهامة بليلهم المعتدل (قوله) قالت الخامسة زوجي ان دخل فهد وان خرج أسد ولا يسأل عما عهد) قال أبو عبيد فهد بفتح الفاء وكسر الهمزة مشتق من الفهد وصفته بالغفلة عند دخول البيت على وجه المدح له وقال ابن حبيب شبهته في لينه وغفله بالفهد لأنه يوصف بالحياء وقلة الشر وكثرة النوم وقوله أسد بفتح الالف وكسر السين مشتق من الاسد أي يصير بين الناس مثل الاسد وقال ابن السكيت تصفه بالنشاط في الغزو وقال ابن أبي أويس معناه ان دخل البيت وثب على وتوب الفهد وان خرج كان في الاقدام مثل الاسد فعلى هذا يحتمل قوله وثب على المدح والذم فالاول تشير الى كثرة جماعه لها اذا دخل فينطوي تحت ذلك تمدحها بانها محبوبة لديه بحيث لا يصبر عنها اذا رآها والذم اما من جهة أنه غليظ الطبع ليست عنده مداعة ولا ملاعبة قبل المواقعة بل يثب وتوبا كالوحش أو من جهة أنه كان سبي الخلق يبطش بهم ويضربها واذا خرج على الناس كان أمره أشد في الجرأة والاقدام والمهابة كالاسد قال عياض فيه مطابقة بين خرج ودخل لفظة وبين فهد وأسد معنوية ويسمى أيضا المقابلة وقولها ولا يسأل عما عهد يحتمل المدح والذم أيضا فالمدح بمعنى انه شديد الكرم كثير التغاضي لا يتفقد ما ذهب من ماله واذا جاء بشئ ليئنه لا يسأل عنه بعد ذلك أو لا يلتفت الى ما يرى في البيت من المعاييب بل يسامح ويغضي ويحتمل الذم بمعنى انه غير مبال بجمالها حتى لو عرف أنها مريضة أو مهوزة وغاب ثم جاء لا يسأل عن شيء من ذلك ولا يتفقد حال أهلها ولا يبتله بل ان عرضت له بشئ من ذلك وثب عليها بالبطش والضرب وأكثر الشراخ شرحوه على المدح فالتمثيل بالفهد من جهة كثرة التكرم والوثوب وبالاسد من جهة الشجاعة وبعدم السؤال من جهة المسامحة وقال عياض جملة الاكثر على الاشتقاق من خلق الفهد اما من جهة قوة وثوبه واما من كثرة

قالت الرابعة زوجي كليل
تهامة لآخر ولا قرو ولا مخافة
ولا سامة قالت الخامسة
زوجي ان دخل فهد
وان خرج أسد ولا يسأل
عما عهد

نومه ولهذا ضربوا المثل به فقالوا أنوم من فهد قال ويحتمل أن يكون من جهة كثرة كسبه لانهم قالوا في المثل أيضاً كسب من فهد وأصله ان الفهود الهرمة تجتمع على فهد منها فتصيدها عليها كل يوم حتى يشبعها فكانها قالت اذا دخل المنزل دخل معه بالكسب لاهله كما يجي الفهد لمن يلوذ به من الفهود الهرمة ثم لما كان في وصفها له بخلق الاسد فافحمت ان الاول سمحة كرم وزاهة شمائل ومسامحة في العشرة لاسيحية جبن وجور في الطبع قال عياض وقد قلب الوصف بعض الرواة يعني كما وقع في رواية الزبير بن بكار فقال اذا دخل اسد واذا خرج فهد فان كان محفوظا فعناه انه اذا خرج الى مجلسه كان على غاية الرزاة والوفار وحسن السمات او على الغاية من تحصيل الكسب واذا دخل منزله كان متفضلا ومواسيا لان الاسد يوصف بانه اذا اقترب من كل من فريسته بعضا وترك الباقي لمن حوله من الوحوش ولم يهاوشهم عليها وزاد في رواية الزبير بن بكار في آخره ولا يرفع اليوم لغده يعني لا يدخر ما حصل عنده اليوم من أجل الغد فكانت بذلك عن غاية جوده ويحتمل أن يكون المراد انه يأخذ بالحزم في جميع أموره فلا يؤخر ما يجب عمله اليوم الى غده (قوله) قالت السادسة زوجي ان كل لف وان شرب اشتف وان اضطجع التف ولا يوج الكف لي علم البث في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي اذا كل اقتف وفيه واذا نام بدل اضطجع وزاد واذا ذبح اغتت أي تحرى الغت وهو الهزيل كما تقدم في شرح كلام الاولى وفي رواية للطبراني ولا يدخل بدل يوج واذا رقد بدل اضطجع وفي رواية الترمذي والطبراني فيعلم بالقام بدل اللام في رواية غيره والمراد باللف الاكثار منه واستقصاؤه حتى لا يترك منه شيئا وقال أبو عبيد الاكثار مع التخليط يقال لف الكتيبة بالآخرى اذا خلطها في الحرب ومنه اللقيف من الناس فأرادت أنه يخلط صنوف الطعام من نهمته وشهره ثم لا يبقى منه شيئا وحكي عياض رواية من رواه راف بالراء بدل اللام قال وهي بعناها ورواية من رواه اقنف بالقاف قال ومعناه التجميع قال الخليل قفاف كل شيء جماعه واستعبابه ومنه سميت القفة لجمعها ما وضع فيها والاشتقاق في الشرب استقصاؤه مأخوذ من الشفافة بالضم والتخفيف وهي البقية تبقى في الاناء فاذا شربها الذي شرب الاناء قبل اشتفها ومنهم من رواها بالمهملة وهي بعناها وقوله الف أي رقدنا حية وتلف بكسائه وحده وانقبض عن أهله اعراضا فهي كتيبة خزينة لذلك ولذلك قالت ولا يوج الكف لي علم البث أي لا يعيده لي علم ما هي عليه من الحزن فيزيله ويحتمل أن تكون أرادت أنه ينام نوم العابر الفشل الكسل والمراد بالبث الحزن ويقال شدة الحزن ويطلق البث أيضا على الشكوى وعلى المرض وعلى الامر الذي لا يصبر عليه فأرادت أنه لا يسأل عن الامر الذي يقع اهتمامها به فوصفته بقلة الشفقة عليها وانه أن لو رآها عليه لم يدخل يده في ثوبها ليتفقد خبرها كعادة الاجانب فضلا عن الأزواج أو هو كناية عن ترك الملاعبة أو عن ترك الجماع كما سأل وقد اختلفوا في هذا فقال أبو عبيد كان في جسدها عيب فكان لا يدخل يده في ثوبها لئلا يمس ذلك العيب لئلا يشق عليها فحدثه بذلك وقد تعقبه كل من جاء بعده الا النادر وقالوا انما شكت منه وذمتها واستقصرت حظها منه ودل على ذلك قولها قبل واذا اضطجع التف كأنها قالت انه يتجنبها ولا يدقها منه ولا يدخل يده في جنبها فيلمسها ولا يباشرها ولا يكون منه ما يكون من

قالت السادسة زوجي ان
أ كل لف وان شرب اشتف
وان اضطجع التف ولا يوج
الكف لي علم البث

قالت السابعة زوجي
غيايا أو عيايا طباء كل
دائه داء شجيك أو فلك أو
جمع كلاك

الرجال فيعلم بذلك محبتها له وحرزها لقله حفظها منه وقد جعت في وصفها له بين اللوم والجل والنهمة والمهانة وسوء العشرة مع أهله فان العرب تزدم بكثرة الاكل والشرب وتمدح بقلة ما وبكثرة الجماع لدلالتها على صحة الذكورية والفجولية واتصرا بن الانبارى لابي عبيد فقال لا مانع من أن تجمع المرأة بين مثالب زوجها ومناقبه لان من كن تعاهدن أن لا يكتن من صفاتهن شيئا فتن من وصفته زوجها بالخير في جميع أموره ومنهن من وصفته بضد ذلك ومنهن من جعت وارتضى القرطبي هذا الاتصار واستدل عياض للجمهور وبما وقع في رواية سعيد بن سلمة عن أبي الحسام أن عروضة ذكره في الخمس اللاتي يشكون أزواجهن فانه ذكر في روايته الثلاث المذكورات هنا أو لا على الولاء ثم السابعة المذكورة عقب هذا ثم السادسة هذه فهي خامسة عنده والسابعة رابعة قال ويؤيد أيضا قول الجمهور كثرة استعمال العرب لهذه الكتابة عن ترك الجماع والملاعبة وقد سبق في فضائل القرآن في قصة عمرو بن العاص مع زوج ابنته عبد الله ابن عمرو حيث سألهما عن حالهما مع زوجها فقالت هو خير الرجال من رجل لم يفتش لنا كنفنا وسبق أيضا في حديث الافك قول صفوان بن المعطل ما كشفت كنف أي قط فعب عن الاشتغال بالنساء بكشف الكنف وهو الغطاء ويحتمل أن يكون معنى قولها ولا يولج الكف كناية عن ترك تفقده أمورها وماتت به من مصالحها وهو كقولهم لم يدخل يده في الأمر أي لم يشتغل به ولم يتفقدوه وهذا الذي ذكره احتملا لاجرم بعناها بن أبي أوس فانه قال معناه لا ينظر في أمر أهله ولا يبالى أن يجوعوا وقال أحمد بن عبيد بن ناصح معناه لا يتفقد أمورى ليعلم ما كرهه فزيه يقال ما أدخل يده في الأمر أي لم يتفقدوه (قوله قالت السابعة زوجي غيايا أو عيايا) كذا في الصحيحين بفتح المعجمة بعدها تحتانية خفيفة ثم أخرى بعد الالف الاولى والتي بعدها بهملة وهو شأن من راوى الخبر عيسى بن يونس وقد صرح بذلك أبو يعلى في روايته عن أحمد بن حنبل عنه ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي غيايا بمعجمة بغير شك والغيايا الطباق الاحق الذي ينطبق عليه أمره وقال أبو عبيد العيايا بالمهملة الذي لا يضرب ولا يلقح من الابل وبالمعجمة ليس بشيء والطباق الاحق القدم وقال ابن فارس الطباق الذي لا يحسن الضراب فعلى هذا يكون تأكيدها لاختلاف اللفظ كقولهم بعدا وسحقا وقال الداودي قوله غيايا بالمعجمة ما خوذ من النقي بفتح المعجمة وبالمهملة ما خوذ من النقي بكسر المهملة وقال أبو عبيد العيايا بالمهملة النقي الذي تعييه مياضعة النساء وأراه مبالغته من النقي في ذلك وقال ابن السكيت هو النقي الذي لا يهتدى وقال عياض وغيره الغيايا بالمعجمة يحتمل أن يكون مشتقا من الغياية وهو كل شيء أظل الشخص فوق رأسه فكأنه مغطى عليه من جهله وهذا الذي ذكره احتملا لاجرم به الزمخشري في الفائق وقال النووي قال عياض وغيره غيايا بالمعجمة صحيح وهو ما خوذ من الغياية وهي الطلة وكلما أظل الشخص ومعناه لا يهتدى إلى مسلك أو أنها وصفته بقل الروح وأنه كالظل المتكاثف الظلمة الذي لا اشراق فيه أو أنها أرادت أنه غطيت عليه أموره أو يكون غيايا من النقي وهو الانهمال في الشرا ومن النقي الذي هو الخيبة قال تعالى فسوف يلقون غيا وقال ابن الاعرابي الطباق المطبق عليه حقا وقال ابن دريد الذي تنطبق عليه أموره وعن الجاحظ الثقيل الصدر عند الجماع ينطبق صدره على صدر المرأة فيرفع سفلها عنها وقد ذمت امرأة القيس فقالت

له ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الارقاة بطي الافاقة قال عياض ولا منافاة بين وصفها له
بالعجز عند الجوع وبين وصفها بثقل الصدر فيه لاحتمال تنزله على حالتين كل منهما مذموم
أو يكون أطباق صدره من جلة عيبه وعجزه وعاطيه ما لا قدره له عليه لكن كل ذلك يرد على
من فسر عيايا بأنه العنين وقولها أكل داءه أي كل شيء تفرق في الناس من المعاييب موجود
فيه وقال الرنخشري يحتمل أن يكون قولها له داء خبر السكل أي أن كل داء تفرق في الناس فهو
فيه ويحتمل أن يكون له صفة له داء داء خبر لكل أي كل داء فيه في غاية التناهي كما يقال ان زيد الزيد
وان هذا الفرس لفرس قال عياض وفيه من لطيف الوحي والاشارة الغاية لانه انطوى تحت
هذه الكلمة كلام كثير وقولها شجك بعجمة أوله وجيم ثقيله أي جرحك في رأسك وجراحات
الرأس تسمى شججا وقولها أوفلك بقاء ثم لام ثقيله أي جرح جسدك ومنه قول الشاعر
بهن فلول * أي ثم جمع ثلمة ويحتمل أن يكون المراد نزع منك كل ما عندك أو كسر لك بسلاطة
لسانه وشدة خصومته زاد ابن السكيت في روايته أو بجك بموحدة ثم جيم أي طعنك في جواحتك
فشقها والبعج شق القرحة وقيل هو الطعنة وقولها أوجع كلالك وقع في رواية الزبير ان
حدثه سبك وان مازحته فلما والاجع كلالك وهي توضيح أن أوفى رواية الاصيلي للتقسيم
لالتخير وقال الرنخشري يحتمل أن تكون أرادت أنه ضروب للنساء فاذا ضرب اما أن يكسر
عظمها أو يشجر رأسا أو يجمعهما قال ويحتمل أن يريد بالفصل الطرد والابعاد وبالشيخ الكسر
عند الضرب وان كان الشيخ انما يستعمل في جراحة الرأس قال عياض وصفته بالحق
والتناهي في سوء العشرة وجمع النقائص بأن يعجز عن قصا وطرها مع الأذى فاذا حدثت سبها
واذا مازحته شجها واذا أغضبه كسر عضوا من أعضائها وشق جلدها وأغار على مالها أوجع
كل ذلك من الضرب والجرح وكسر العضو وموجع الكلام وأخذ المال (قوله قالت الثامنة
زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرنب) زاد الزبير في روايته وأنا أغلبه والناس يغلب وكذا
في رواية عقبية عند النسائي وفي رواية عمر عنده وكذا الطبراني لكن بلفظ ونعليه بنون
الجمع والارنب دويبة لينة المس ناعمة الوبر جدا والرنب بوزن الارنب لكن أوله زاي وهونبت
طيب الريح وقيل هو شجرة عظيمة بالشام بجبل لبنان لا تثمر لها ورق بين الخضرة والصفرة
كذا ذكره عياض واستنكره ابن البيطار وغيره من أصحاب المفردات وقيل هو حشيشة
دقيقة طيبة الرائحة وليست ببلاد العرب وان كانوا ذكروها قال الشاعر

يا باني أنت وفولك الاشنب * كأنما ذر عليه الزرنب

وقيل هو الزعفران وليس بشيء واللام في المس والريح نائبة عن الضمير أي مسه وريحه أوفيهما
حذف تقديره الريح منه والمس منه كقولهم السمن منوان بدرهم وصفته بأنه ابن الجسد ناعمه
ويحتمل أن تكون كنت بذلك عن حسن خلقه ولين عريته بأنه طيب العرق لكثرة نطاقتة
واستعماله الطيب تطرفا ويحتمل أن تكون كنت بذلك عن طيب حديثه أو طيب الشاة عليه
بليل عاشرة وأما قولها وأنا أغلبه والناس يغلب فوصفته مع جيل عشرته لها وصبره عليها
بالشجاعة وهو كما قال معاوية يغلبن الكرام ويغلبن اللثام قال عياض هذا من التشبيه بغير
أداة وفيه حسن المناسبة والموازاة والتسجيع وأما قولها والناس يغلب ففيه نوع من

قالت الثامنة زوجي المس
مس أرنب والريح ريح
زرنب

البديع يسمى التسميم لأنها واقتصرت على قولها وأما أغلبه لظن أنه جبان ضعيف فلما قالت والناس يغلب دل على أن أغلبها إياه انما هو من كرم سجاياها فتمت بهذه الكلمة المبالغة في حسن أوصافه (قوله) قالت التاسعة زوجي رفيع العماد طويل النجاد عظيم الرماد قريب البيت من الناد (زاد الزبير بن بكار في روايته لا يشبع ليله يضاف ولا ينام ليله يخاف وصفته بطول البيت وعلوه فان بيوت الاشراف كذلك يعاونها ويضربونها في المواضع المرتفعة ليقتصد هم الطارقون والوافدون فطول بيوتهم اما الزيادة شرفهم أو لطول قاماتهم وبيوت غيرهم قصار وقد لهج الشعراء بمدح الاول وضم الثاني كقوله * قصار البيوت لا ترى صهواتها * وقال آخر

اذا دخلوا بيوتهم أكبوا * على الركبات من قصر العماد

ومن لازم طول البيت أن يكون متسعا فيدل على كثرة الخاشية والغاشية وقيل كنت بذلك عن شرفه ورفعة قدره والنجاد بكسر النون وجيم خفيفة جمالة السيف تريد أنه طويل القامة يحتاج الى طول نجاهه وفي ضمن كلامها أنه صاحب سيف فاشارت الى شجاعته وكانت العرب تمدح بالطول وتذم بالقصر وقولها عظيم الرماد تعني أن نارقها للاضياف لا تطفئ لتهتدي الضيفان اليها فيصير رماد النار كثير لذلك وقولها قريب البيت من الناد وقعت عليها بالسكون لمواخاة السجع والنادى والنسدى مجلس القوم وصفته بالشرف في قومهم فهم اذا تفاوضوا واشتوروا في أمر أو اختلفوا قريبا من بيته فاعتمدوا على رأيه وامتلأوا أمره وأنه وضع بيته في وسط الناس ليسهل لقاءه ويكون أقرب الى الوارد وطالب القرى قال زهير

يسط البيوت لكي يكون مظنة * من حيث توضع جفنة المسترفد

ويحتمل أن تريد أن أهل النادى اذا أتوه لم يصعب عليهم لقاءه لكونه لا يحتجب عنهم ولا يتباعد منهم بل يقرب ويتلقاهم ويبادر لاكرامهم وضده من يتوارى باطراف الحلال واغوار المنازل ويبعد عن سمم الضيف لئلا يهتدوا الى مكانه فاذا استبعدوا موضع صدوعته ومالوا الى غيره وحصل كلامها أنها وصفته بالسيادة والكرام وحسن الخلق وطيب المعاشرة (قوله) قالت العاشرة زوجي مالك وما مالك خير من ذلك له ابل كثيرات المبارك قليلات المسارح واذا سمع صوت المزهر أيقن أنهم هوالك) وقع في رواية عمر بن عبد الله عن عبد الله بن الزبير المبارح بدل المبارك وفي رواية أبي يعلى المزاهر بصيغة الجمع وعند الزبير الضيف بدل المزهر والمبارك بفتحين جمع مبرك وهو موضع نزول الابل والمسارح جمع مسرح وهو الموضع الذي تطلق لترعى فيه والمزهر بكسر الميم وسكون الزاي وفتح الهاء آلة من آلات اللهو وقيل هي العود وقيل دف مربع وأنكر أبو سعيد الضرير تفسير المزهر بالعود فقال ما كانت العرب تعرف العود الا من خالط الحضر منهم وانما هو بضم الميم وكسر الهاء وهو الذي يوقد النار فيزهرها للضيف فاذا سمعت الابل صوته ومعهم ان النار عرفت أن ضيفا طرق فتيقنت الهلاك وتعبه عياض بأن الناس كلهم روه بكسر الميم وفتح الهاء ثم قال ومن الذي أخبره أن مالكا المذكور لم يخالط الحضر ولا سيما مع ما جاء في بعض طرق هذا الحديث انهم كن من قرية من قرى اليمن وفي الاخرى انهم من أهل مكة وقد كثرت كرامتهم في أشعار العرب جاهليتها واسلامها بدويها وحضرها اه ويرد عليه أيضا ورود بصيغة الجمع فانه بعينه للآلة ووقع في رواية يعقوب

قالت التاسعة زوجي
رفيع العماد طويل
النجاد عظيم الرماد قريب
البيت من الناد قالت
العاشرة زوجي مالك وما
مالك خير من ذلك له
ابل كثيرات المبارك
قليلات المسارح واذا سمع
صوت المزهر أيقن انهم
هوالك

ابن السكيت وابن الانباري من الزيادة وهو امام القوم في الممالك فجمعت في وصفها له بين
الثروة والكرم وكثرة القرى والاستعداد له والمبالغة في صفاته ووصفته أيضا مع ذلك بالشجاعة
لان المراد بالممالك الحروب وهو لثقتة بشجاعته يتقدم رفقة وقيل أرادت أنه هاد في السبيل
الخفية عالم بالطرق في البيداء فالمراد على هذا بالممالك المفاوز والاقول أليق والله أعلم وما في قولها
وما مالك استقها مية يقال للتعظيم والتعجب والمعنى وأي شيء هو مالك ما أعظمه وأكرمه وتكرير
الاسم أدخل في باب التعظيم وقولها مالك خير من ذلك زيادة في الاعظام وتفسير لبعض الابهام
وأنه خير مما أشير اليه من ثناء وطيب ذكر وفوق ما اعتقد فيه من سودد وتقر وهو أجل من أصفه
لشهرة فضله وهذا بناء على أن الإشارة بقولها ذلك الى ما تعتقد فيه من صفات المدح ويحتمل
أن يكون المراد مالك خير من كل ممالك والتعميم يستفاد من المقام كإقيل ثمرة خير من جرادة أي
كل ثمرة خير من كل جرادة وهذا إشارة الى ما في ذهن المخاطب أي مالك خير مما في ذهنك من
مالك الاموال وهو خير مما أصفه به ويحتمل أن تكون الإشارة الى ما تقدم من الثناء على
الذين قبله وأن ماله كالأجمع من الذين قبله لخصال السيادة والفضل ومعنى قولها قليلات المسارح
أنه لاستعداد له للضيقات بها لا يوجه منهن الى المسارح الا قليلا ويترك سائرهن بقنائه فان
فاجاه ضيف وجد عنده ما يقريه به من لحومها وألبانها ومنه قول الشاعر

حبسنا ولم نسرح لكي لا يلوينا * على حكمه صبرا معودة الحبس

ويحتمل أن تريد بقولها قليلات المسارح الإشارة الى كثرة طروق الضيقات فالיום الذي يطرقه
الضيف فيه لا تسرح حتى يأخذ منها حاجته للضيقات واليوم الذي لا يطرقه فيه أحد أو يكون
هو فيه غائبا تسرح كلها فأيام الطروق أكثر من أيام عدمه فهي لذلك قليلات المسارح وبهذا
يندفع اعتراض من قال لو كانت قليلات المسارح لكانت في غاية الهزال وقيل المراد بكثرة
المبارك أنها كثيرا ما تشارف تحلب ثم تترك فتكثر مباركها لذلك وقال ابن السكيت ان المراد
أن مباركها على العطايا والجمالات وأداء الحقوق وقرى الاضياف كثيرة وانما يسرح منها ما فضل
عن ذلك فالخاصل أنها في الاصل كثيرة ولذلك كانت مباركها كثيرة ثم اذا سرحت صارت
قليلة لاجل ما ذهب منها وأما رواية من روى عظيمات المبارك فيحتمل أن يكون المعنى أنها
من سمها وعظم جثتها تعظم مباركها وقيل المراد أنها اذا بركت كانت كثيرة لكثرة من ينضم
اليها ممن يلتمس القرى واذا سرحت صارت وحدها فكانت قليلة بالنسبة لذلك ويحتمل أن
يكون المراد بقله مسارحها قللة الامكنة التي ترعى فيها من الارض وأنها لا تمكن من الرعى
الا بقرب المنازل لثلايشق طلبها اذا احتيج اليها ويكون ما قريب من المنزل كثيرا لخصب لثلاتهزل
ووقع في رواية سعيد بن سلمة عند الطبراني أبو مالك وما أبو مالك ذوايل كثيرة المسالك قليلة المبارك
قال عياض ان لم تكن هذه الرواية وهما فالمعنى أنها كثيرة في حال رعيها اذا ذهبت قليلة
في حال مباركها اذا قامت لكثرة ما ينجر منها وما يسلك منها فيه من مسالك الجود من رفد ومعوقة
وحل وحالة ونحو ذلك وأما قولها أيقن انهن هوالك فالعنى انه لما كثرت عادته بنحر الابل لقرى
الضيقات ومن عادته أن يسقيهم ويلهيهم أو يملأهم بالغناء مبالغة في الفرح بهم صارت الابل اذا
سمعت صوت الغناء عرفت أنها تنحر ويحتمل أنها لم تردفهم الابل لهلاكها ولكنها لما كان ذلك

يعرفه من يعقل أضيف الى الابل والاول أولى (قوله قالت الحادية عشرة) قال النووي وفي بعض النسخ الحادي عشرة وفي بعضها الحادية عشر والصحيح الاول وفي رواية الزبير وهي أم زرع بنت أكيمل بن ساعدة (قوله زوجي أبو زرع) في رواية النسائي نكحت أبو زرع (قوله فما أبو زرع) في رواية أبي ذر وما أبو زرع وهو المحفوظ للاكثر زاد الطبراني في رواية صاحب نعم وزرع (قوله أناس) بفتح الهمزة وتحفيم النون وبعد الالف مهملة أي حركة (قوله من حل) بضم المهملة وكسر اللام (أذني) بالثنية والمراد أنه ملا أذنيه بما جرت عادة النساء من التحلي به من قرط وشنف من ذهب ولؤلؤ ونحو ذلك وقال ابن السكيت أناس أي أثقل حتى تدلى واضطرب والنوس حركة كل شيء متدل وقد تقدم حديث ابن عمر أنه دخل على حفصة ونوساتها تنطف مع شرح المراد به في المعازي ووقع في رواية ابن السكيت أذني وفعري بالثنية قال عياض يحتمل أن تريد بالفرعين اليدين لانهما كالفرعين من الجسد تعني أنه حل أذنيه ومعصميه أو أرادت العنق واليدين وأقامت اليدين مقام فرع واحد أو أرادت اليدين والرجلين كذلك أو الغديرين وقرني الرأس فقد جرت عادة المترفات بتنظيم غداثرهن وتحليتهن نواصيهن وقروهن ووقع في رواية ابن أبي أويس فرعي بالافراد أي حل رأسي فصار يتدلى من كثرته وثقله والعرب تسمى شعر الرأس فرعا قال امرؤ القيس * وفرع يغشى المتن أسود فاحم * (قوله وملا من شحم عضدي) قال أبو عبيد لم ترد العضد وحده وانما أرادت الجسد كله لان العضد اذا امتلأ من سائر الجسد وخصت العضد لانه أقرب ما يلي بصر الانسان من جده (قوله ويحجني) بوحدة ثم جيم خفيفة وفي رواية للنسائي ثقيلة ثم مهملة (قوله فبيحت) بسكون المثناة وفي رواية لمسلم فبيحت الى بالتشديد نفسى هذا هو المشهور في الروايات وفي رواية للنسائي ويحج نفسى فبيحت الى وفي أخرى له ولابي عبيد فبيحت بضم التاء والى بالتحفيف والمعنى أنه فرحها ففرحت وقال ابن الانباري المعنى عظمى فعضمت الى نفسى وقال ابن السكيت المعنى خفرت ففخرت وقال ابن أبي أويس معناه وسع على وترقى (قوله وجدني في أهل غنمة) بالمجعة والنون مصغر (قوله بشق) بكسر المعجمة قال الخطابي هكذا الرواية والصواب شق الشين وهو موضع بعينه وكذا قال أبو عبيد وصوبه الهروي وقال ابن الانباري هو بالفتح والكسر موضع وقال ابن أبي أويس وابن حبيب هو بالكسر والمراد شق جبل كانوا فيه لقلتهم وسعهم سكنى شق الجبل أي ناحيته وعلى رواية الفتح فالمراد شق في الجبل كالغار ونحوه وقال ابن قتيبة وصوبه نقطويه المعنى بالشق بالكسر أنهم كانوا في شطف من العيش يقال هو بشق من العيش أي بشطف وجهه ومنه لم تكونوا بالغية الا بشق الانفس وبهذا جزم الزمخشري وضعف غيره (قوله فجعلني في أهل صهيل) أي خيل (وأطيط) أي ابل زاد في رواية للنسائي وجامل وهو جمع جبل والمراد اسم فاعل للمالك الجمال كقوله لابن وناهر وأصل الاطيط صوت أعواد المحامل والرجال على الجمال فأرادت أنهم أصحاب محامل تشير بذلك الى رفاهيتهم ويطلق الاطيط على كل صوت نشأ عن ضغط كافي حديث باب الجنة ليأتين عليه زمان وله أطيط ويقال المراد بالاطيط صوت الجوف من الجوع (قوله ودائس) اسم فاعل من الدوس وفي رواية للنسائي وداس قال ابن السكيت الدائس الذي يدوس الطعام

قالت الحادية عشرة
زوجي أبو زرع فما أبو زرع
أناس من حل أذني وملا
من شحم عضدي ويحجني
فبيحت الى نفسي وجدني
في أهل غنمة بشق فجعلني
في أهل صهيل وأطيط
ودائس

وقال أبو عبيد تناوله بعضهم من دياس الطعام وهو دراسه وأهل العراق يقولون الدياس وأهل الشام الدراس فكانها أرادت أنهم أصحاب زرع وقال أبو سعيد المراد أن عندهم طعاما منقيا وهم في دياس شئ آخر غيرهم متصل (قوله ومنق) بكسر النون وتشديد القاف قال أبو عبيد لا أدري معناه وأظنه بأنفتح من تنقي الطعام وقال ابن أبي أويس المنق بالكسر نقيق أصوات المواشي تصف كثرة ماله وقال أبو سعيد الضري هو بالكسر من نقيقة الدجاج يقال أنق الرجل إذا كان له دجاج قال القرطبي لا يقال لشئ من أصوات المواشي نق وإنما يقال نق الضفدع والعقرب والدجاج ويقال في الهر بقلته وأما قول أبي سعيد فبعبيد لان العرب لا تمدح بالدجاج ولا تذكرها في الأموال وهذا الذي أنكره القرطبي لم يرده أبو سعيد وإنما أراد ما فهمه الزمخشري فقال كأنها أرادت من يطرد الدجاج عن الحب فينق وحكي الهروي أن المنق بالفتح العربال وعن بعض المغاربة يجوز أن يكون بسكون النون وتخفيف القاف أي له انعام ذات نق أي سمان والحاصل أنهم اذ كرت أنه نقلها من شطف عيش أهلها إلى الثروة الواسعة من الخيل والابل والزرع وغير ذلك ومن أمثالهم ان كنت كاذبا خلبت قاعدا أي صار مالك غنما يخلبها القاعد وبالضد أهل الابل والخيول (قوله فعنده أقول) في رواية للنسائي أنطق وفي رواية الزبير أنكم (قوله فلا أقبح) أي فلا يقال لي قبحك الله أو لا يقيم قولي ولا يرد على أي لكثرة كرامه لها وتدل لها عليه لا يرد لها قول ولا يقيم عليها ما أتى به ووقع في رواية الزبير فيمنأ أنا عنده نام إلى آخره (قوله وأرقد فأصبح) أي أنا الصبح وهي نوم أول النهار فلا أوقط إشارة إلى أن لها من يكفيها مؤنة بيتها ومهنة أهلها (قوله وأشرب فأنتقم) كذا وقع بالقاف والنون الثقيلة ثم المهملة قال عياض لم يقع في الصحيحين الا بالنون ورواه الاكثر في غيرهما بالميم (قلت) وسيأتي بيان ذلك في آخر الكلام على هذا الحديث حيث نقل البخاري أن بعضهم رواه بالميم قال أبو عبيد أنتقم أي أروي حتى لأحب الشرب مأخوذة من الناقة القاصح وهي التي ترد الحوض فلا تشرب وترفع رأسها رياء وأما بالنون فلا أعرفه انتهى وأثبت بعضهم أن معنى أنتقم بمعنى أنتقم لان النون والميم يتعاقبان مثل امتقع لونه وانتقع وحكي شعر عن أبي زيد التميمي الشرب بعد الري وقال ابن حبيب الري بعد الري وقال أبو سعيد هو الشرب على مهل لكثرة اللبن لأنها كانت آمنة من قلته فلا تبادر إليه مخافة عجزه وقال أبو حنيفة الدينوري قبحت من الشراب تكارها عليه بعد الري وحكي القالي قبحت الابل تقبح بفتح النون في الماضي والمستقبل فتصاب بسكون النون وبفتحها أيضا إذا تكارها الشرب بعد الري وقال أبو زيد وابن السكيت أكثر كلامهم تقحت تقحها بالتحديد وقال ابن السكيت معنى قولها فأنتقم أي لا يقطع على شربي فتوارد هؤلاء كلهم على أن المعنى أنها تشرب حتى لا تجرد مساعا وأنها لا يقلل مشروبها ولا يقطع عليها حتى تتم شهوتها منه وأغرب أبو عبيد فقال لأراها قالت ذلك العزة الماء عندهم أي فلذلك نفرت بالري من الماء وتعقبوه بأن السياق ليس فيه التقييد بالماء فيجتمل أن تريد أنواع الاشربة من لبن وخمر ونبذ وسويق وغير ذلك ووقع في رواية الاسماعيلي عن البغوي فأنتقم بالفاء والمنشأة قال عياض ان لم يكن وهما فعناء التكبر والزهو يقال في فلان فحمة إذا تاه وتكبر ويكون ذلك تحصل لها من نشأة الشراب أو يكون راجعا إلى جميع ما تقدم أشارت به إلى عزتها عنده وكثرة الخير لديها فهي

ومنق فعنده أقول فلا أقبح
وأرقد فأصبح وأشرب
فأنتقم

تزهو لذلك أو معنى أن تفتح كناية عن سمن جسمها ووقع في رواية الهيثم وآكل فانتج أي أطمع غيره
يقال منحه يمنحه إذا أعطاه وأنت بالالفاظ كلها بوزن أن تفعل إشارة إلى تكرار الفعل وملازمته
ومطالبة نفسها أو غيرها بذلك فإن ثبتت هذه الرواية والافقي الاقتصار على ذكر الشرب إشارة
إلى أن المراد به اللبن لأنه هو الذي يقوم مقام الشراب والطعام (قوله أم أبي زرع فأم أبي زرع
عكومها رداح وبيتها فاساح) في رواية أبي عبيد فباح بفتح فاح خفيفة من فاح يفتح إذا اتسع
ووقع في رواية أبي العباس العذري فيما حكاه عياض أم زرع و أم زرع يحذف أداة الكنية قال
عياض وعلى هذا فتكون كنت بذلك عن نفسها (قلت) والاول هو الذي تظافرت به الروايات
وهو المعتمد وأما قوله فأم أبي زرع فتقدم بيانه في قول العاشرة والعكوم بضم المهملة جمع عكم
بكسر هاء رسكون الكاف هي الاعدال والاحمال التي تجمع فيها الامتعة وقيل هي غط تجعل
المرأة فيها ذخيرتها حكاها الزمخشري ورداح بكسر الراء وبفتحها وآخره مهملة أي عظام كثيرة
الحشو قاله أبو عبيد وقال الهروي معناه ثقيلة يقال للكتيبة الكبيرة رداح إذا كانت بطيئة
السير لكثرة من فيها ويقال للمرأة إذا كانت عظيمة الكفل ثقيلة الورك رداح وقال ابن حبيب
انما هو رداح أي ملائي قال عياض رأيت مضبوطا وذكر أنه سمعه من ابن أبي أويس كذلك قال
وليس كما قاله شارح العراقيين قال عياض ومأدري ما أنكره ابن حبيب مع أنه فسره بما فسره به
أبو عبيد مع مساعده سائر الرواة قال ويحتمل أن يكون مراده أن يضبطها بكسر الراء لا بفتحها
جمع رادح كقائم وقيام ويصح أن يكون رداح خبر عكوم في خبر عن الجمع بالجمع ويصح أن يكون
خبر المبتدأ المحذوف أي عكومها كلها رداح على أن رداح واحد جمع رداح بضمين وقد سمع الخبر
عن الجمع بالواحد مثل أدرع دلاص فيحتمل أن يكون هذا منه ومنه أولياؤهم الطاغوت أشار
إلى ذلك عياض قال ويحتمل أن يكون مصدرا مثل طلاق وكال أو على حذف المضاف أي
عكومها ذات رداح قال الزمخشري لوجاهت الرواية في عكوم بفتح العين لكان الوجه على أن
يكون المراد بها الجفنة التي لا تزول عن مكانها أما العظمها وأما لان القرى متصل دائم من
قولهم وردو لم يعكم أي لم يقف أو التي كثر طعامها وتراكم كما يقال اعتكم الشيء وارتكم قال
والرداح حينئذ تكون واقعة في مصابها من كون الجفنة موصوفة بها وفساح بفتح الفاء
والمهملة أي واسع يقال بيت فسيح وفساح وفساح معناه ومنهم من شدد الياء مبالغة والمعنى أنها
وصفت والددة زوجها بأنها كثيرة الآلات والآثاق والقماش واسعة المال كبيرة البيت أما
حقيقة فيدل ذلك على عظم الثروة وأما كناية عن كثرة الخير ورغد العيش والبر بمن ينزل بهم
لأنهم يقولون فلان ربح المنزل أي يكرم من ينزل عليه وأشارت بوصف والددة زوجها إلى أن
زوجها كثير البر لأمه وأنه لم يطعن في السن لأن ذلك هو الغالب بمن يكون له والددة توصف
بمثل ذلك (قوله ابن أبي زرع فإب أبي زرع مضجعه كسل شطبة ويشبعه ذراع الجفرة)
زاد في رواية لابن التماري وترويه فيقة اليعرة ويميس في حلق النشرة فأما مسل الشطبة
فقال أبو عبيد أصل الشطبة ماشط من الجريد وهو وسعفه فيشق منه قضبان رفاق تنسج منه
الحصر وقال ابن السكيت الشطبة من سدى الحصر وقال ابن حبيب هي العود المحدد كالمسلة
وقال ابن الأعرابي أرادت بمسل الشطبة سيفاسل من غمده فضجعه الذي ينام فيه في الصغر

أم أبي زرع فإب أم أبي
زرع عكومها رداح
وبيتها فاساح ابن أبي زرع فإب
ابن أبي زرع مضجعه كسل
شطبة ويشبعه ذراع الجفرة

كقدر مسل شطبة واحدة أما على ما قال الاولون فعلى قدر ما يسئل من الحصر فيبقى مكانه فارغا وأما على قول ابن الاعرابي فيكون كعمد السيف وقال أبو سعيد الضرير شبهته بسيف مسلول ذي شطب وسيوف اليمن كلها ذات شطب وقد شبهت العرب الرجال بالسيوف أما نخشونة الجانب وشدة المهابة وأما الجمال الرونق وكال اللاء وأما الكمال صورتها في اعتدالها واستوائها وقال الزمخشري المسل مصدر بمعنى السئل يقام مقام المسلول والمعنى كمسلول الشطبة وأما الجفرة بفتح الجيم وسكون الفاء فهي الاتى من ولد المعز إذا كان ابن أربعة أشهر وفصل عن أمه وأخذ في الرعي قاله أبو عبيد وغيره وقال ابن الأنباري وابن دريد يقال لولد الضأن أيضا إذا كان ثنيا وقال الخليل الجفرة من أولاد الشاء ما استجف رأي صار له بطن والفيقة بكسر الفاء وسكون التحتية بعد ها قاف ما يجتمع في الضرع بين الحلبتين والقواق بضم الفاء الزمان الذي بين الحلبتين والبعرة بفتح التحتية وسكون المهملة بعد هاء العناق ويمس بالمهملة أى يتجتر والمراد بخلق السترة وهي بالنون المفتوحة ثم المثناة الساكنة الدرع اللطيفة أو القصيرة وقيل اللينة اللبس وقيل الواسعة والحاصل أنهم اوصفوه بهيف القد وأنه ليس بطين ولا جاف قليل الأكل والشرب ملازم لآلة الحرب يختال في موضع القتال وكل ذلك مما تماشى به العرب ويظهر لى أنهم اوصفوه بأنه خفيف الوطاة عليهم لان زوج الاب غالبيا يستثقل ولده من غيرها فكان هذا يخفف عنها فإذا دخل بيتها فاتفق انه قال فيه مثلاً لم يضطجع الا قدر ما يسئل السيف من غمده ثم يستيقظ مبالغته في التخفيف عنها وكذا قولها يشبعه ذراع الجفرة انه لا يحتاج ما عندها بالاكل فضلا عن الاخذ بل لو طعم عندها لاقتنع باليسير الذي يسد الرق من الماء كقول والمشروب (قوله بنت أى زرع فبانت أى زرع) في رواية مسلم ومابا الواو بدل الفاء (قوله طوع أيها وطوع أمها) أى أنها بارعة بما زاد في رواية الزبير وزين أهلها ونسائها أى يتجملون بها وفي رواية للنسائي زين أمها وزين أيها بدل طوع في الموضعين وفي رواية للطبراني وقرعة عين لامها وأبيها وزين لاهلها وزاد الكاذي في روايته عن ابن السكيت وصفه رداً لها وزاد في رواية قباء هضمة الحشاجالة الوشاح عكاه فعماء نجلاء دججاء رجاء فنوا مؤنقة مفنقة (قوله ومل كسائها) كتابة عن كمال شخصها ونعمة جسمها (قوله وغيظ جارتها) في رواية سعيد بن سلمة عند مسلم وعقر جارتها بفتح المهملة وسكون القاف أى دهشها وأوقلتها وفي رواية للنسائي والطبراني وحير جارتها بالمهملة ثم التحتية من الخيرة وفي آخره وحين جارتها بفتح المهملة وسكون التحتية بعد هانون أى هلاكها وفي رواية الهيثم بن عدي وعبر جارتها بضم المهملة وسكون الموحدة وهو من العبرة بالفتح أى تبكي حسد الماتراة منها أو بالكسر أى تعتبر بذلك وفي رواية سعيد بن سلمة وحير نسائها واختلاف في ضبطه فقليل بالمهملة والموحدة من التحير وقيل بالمججمة وال التحتية من الخيرية والمراد بجارتها ضرتها أو هو على حقيقته لان الحارات من شأنهن ذلك ويؤيد الاول ان في رواية حنبل وغير جارتها بالغين المججمة وسكون التحتية من الغيرة وسأني قريبا قول عمر الخفصة لا يغرنك أن كانت جارتك أضوا منك يعنى عائشة وقولها صفر بكسر الصاد المهملة وسكون الفاء أى خال فارغ والمعنى أن رداءها كالفارغ الخالى لانه لا يمس من جسمها شيئا لان ردفها وكتفها يمنع مسه من خلفها شيئا من جسمها ونهدا يمنع مسه شيئا من مقدمها وفي كلام

بنت أبي زرع فبانت أبي
زرع طوع أيها وطوع أمها
ومل كسائها وغيظ جارتها

ابن أبي أويس وغيره معنى قولها صفر رداً لها تصفها بأنها خفيفة موضع التردية وهو أعلى بدنّها
ومعنى قوله مل كسائها أى ممثلة موضع الازرة وهو أسفل بدنّها والصفر الشئ القارخ قال
عبّاس والاولى أنه أراد أن امتلاء منكبها وقيام نهديها يرفعان الرداء عن أعلى جسدها فهو
لا يمس فيصير كالقارخ منها بخلاف أسفلها ومنه قول الشاعر

أبت الروادف والنهود لقمصها * من أن تمس بطونها وظهورها

وقولها قباء بفتح القاف وبتشديد الموحدة أى ضامرة البطن وهضمة الحشا هو معنى الذى قبله
وجائلة الشواح أى يدور وشاحها الضمور بطنها وعكاه أى ذات أعكان وفعمام بالمهملة أى ممثلة
الجسم وشجلاء بنون وجيم أى واسعة العين ودعما أى شديدة سواد العين ورجاء بتشديد الجيم أى
كبيرة السكفل ترجع من عظمه ان كانت الرواية بالراء فان كانت بالزاي فالمراد فى حاجبها نقويس ٣
ومؤتقة بنون ثقيلة وقاف ومفتقة بوزنه أى مغذية بالعيش الناعم وكلها أوصاف حسان وفى رواية
ابن الأنبارى برود الظل أى أنها حسنة العشرة كريمة الحوار وفى الآلى بتشديد التحيانية والالى
بكسر الهمزة أى العهد والقربة كريم الخل بكسر المعجمة أى صاحب زوجا كان أو غيره وانما
ذكرت هذه الأوصاف مع أن الموصوف مؤنث لأنها ذهبت به مذهب التشبيه أى هى كرجل فى
هذه الأوصاف أو جلته على المعنى كشخص أو شئ ومنه قول عروة بن حرام

* وعفراء عنى المعرض المتوانى * قال الزمخشري ويحتمل أن يكون بعض الرواة نقل هذه العبارة
من الابن الى البنت وفى أكثر هذه الأوصاف رد على الزاجى فى انكاره مثل قولهم مررت برجل
حسن وجهه وزعم أن سيبويه انفرد بإجازة مثل ذلك وهو متبع لانه أضاف الشئ الى نفسه قال
القرطبي أخطأ الزاجى فى مواضع فى منعه وتعليله وتخطئته ودعواه الشذوذ وقد نقل ابن
خروف أن القائلين به لا يحصى عندهم وكيف يخطئ من تسلك السماع الصحيح كما جاء فى هذا
الحديث الصحيح المتفق على صحته وكما جاء فى صفة النبي صلى الله عليه وسلم شئ أصابعه (تبيينه)
سقط من رواية الزبير ذكر ابن أبي زرع ووصف بنت أبي زرع فجعل وصف ابن أبي زرع لبنت أبي
زرع ورواية الجماعة أولى وأتم (قوله جارية أبي زرع فاجارية أبي زرع) فى رواية الطبرانى خادم
أبي زرع وفى رواية الزبير وليد أبي زرع والوليد الخادم يطلق على الذكور والائى (قوله لا تبث
حديثنا تبشيشا) بالموحدة ثم المثلثة وفى رواية بالنون بدل الموحدة وهما بمعنى بث الحديث ونث
الحديث أظهره ويقال بالنون فى الشر خاصة كما تقدم فى كلام الاول ٤ وقال ابن الاعرابى النثا
المغتاب ووقع فى رواية الزبير ولا يخرج (قوله ولا تنقث) بتشديد القاف بعدها مثلثة أى تسرع
فيه بالخيانة وتذهب بالسرقة كذا فى البخارى وضبطه عبّاس فى مسلم بفتح أوله وسكون النون
وضم القاف قال وجاء تنقيشاً مصدر على غير الأصل وهو جأز كفى قوله تعالى فقبلها ربهما بقبول
حسن وأثبتنا بائناً حسناً ووقع عنده سلم فى الطريق التى بعده هذه وهى رواية سعيد بن سلمة ولا تنقث
بالتشديد كما فى رواية البخارى انتهى وضبطه الزمخشري بالقاء الثقيلة بدل القاف وقال فى شرحه
النفث والتفصل بمعنى وأرادت المبالغة فى براعتها من الخيانة فيحتمل أن كان محفوظاً أن تكون
احدى الروايتين فى مسلم بالقاف كما فى رواية البخارى والاخرى بالقاء والميرة بكسر الميم وسكون
التحيانية بعد هاء الزاد وأصله ما يحصله البدوى من الخضرو يحمله الى منزله لينتفع به أهله

جارية أبي زرع فاجارية
أبى زرع لا تبث حديثنا
تبشيشاً ولا تنقث ميرتنا تنقيشاً

٣ قوله ومؤتقة الخ ترك
الشارح الكلام على قنواء
وعبارة القسط لاني وقنواء
بفتح القاف وسكون النون
والمسند من القسوطول فى
الافت ودقة الاربسة مع
حذف فى وسطه اه

٤ قوله فى كلام الاول كذا
بالنسخ التى بايدينا والصواب
فى كلام الثانية كما هو
واضح اه

وقال أبو سعيد التنقيث اخراج ما في منزل أهلها إلى غيرهم وقال ابن حبيب معناه لا تفسده
ويؤيده أن رواية الزبير ولا تفسد وذ كر مسلم أن في رواية سعيد بن سلمة بالقاء في الموضوعين
وفي رواية أبي عبيد ولا تنقل وكذلك الزبير عن عمه مصعب ولا ي عوانة ولا تنقل وفي رواية عن
ابن التباري ولا تعث بعجة ومثلثة أي تفسد وأصله من الغثة بالضم وهي الوسوسة وفي رواية
للنسائي ولا تفش ميرتنا تفشيشا بقاء ومجتهين من الإفشاش طلب الأكل من هنا وهنا ويقال
فش ما على الخوان إذا كله أجمع ووقع عند الخطابي ولا تفسد ميرتنا تفشيشا بعجات وقال
ما خوذ من غشيش الخبز إذا فسد تريد أنها تحسن مراعاة الطعام وتعااهده بأن تطعم منه أولا
طريا ولا تغفله فيفسد وقال القرطبي فسر الخطابي بأنها لا تفسد الطعام الخبز بل تعهده
بأن تطعمهم منه أولا فاولا وتبعه المازري وهذا انما يتشبه على الرواية التي وقعت للخطابي وأما
على رواية الصحيح ولا تملأ فلا يستقيم وانما معناه أنها تعهده بالتنظيف والحاصل أن الرواية
في الأولى كما في الأصل ولا تنقث ميرتنا تنقشا وعند الخطابي ولا تفسد ميرتنا تفشيشا بالغين
المجعة واتفقت في الثانية على ولا تملأ يبتنا تفشيشا وهي بالعين المهملة وعلى رواية الخطابي هي
أقعد بالسجع أعنى تفشيشا من تنقشا والله أعلم (قوله ولا تملأ يبتنا تفشيشا) بالمهملة ثم مجتهين
أي أنها مصلحة للبيت مهمة بتنظيفه والقاء كاسته وابعاده هامة وأنها لا تكفي بقم كاسته
وتركها في جوانبه كأنها الأعشاش وفي رواية الطبراني ولا تعش بدل ولا تملأ ووقع في
رواية سعيد بن سلمة التي علقها البخاري بعد بالغين المجعة بدل المهملة وهو من الغش ضد
الخالص أي لا تملأه بالخيانة بل هي ملازمة للنصيحة فيما هي فيه وقال بعضهم هو كناية عن عفة
فرجها والمراد أنها لا تملأ البيت وسخا بأطفالها من الزنا وقال بعضهم كناية عن وصفها بأنها
لا تأتهم بشروا لاتهم وقال الزمخشري في تفشيشا بالعين المهملة يحتمل أن يكون من عشت
النخلة إذا قل سعفها أي لا تملأه اخترا لا وتقليل ما فيه ووقع في رواية الهيثم ولا تنجث
أخبارنا تنجثا بنون وجيم ومثلثة أي تستخرجها وأصل النجثة ما يخرج من البئر من تراب
ويقال أيضا بالموحدة بدل الجيم زاد الحارث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر الوركاني عن عيسى
ابن نونس قالت عائشة حتى ذكرت كلب أبي زرع وكذا ذكره الاسماعيلي عن البغوي عن
الوركاني وزاد الهيثم بن عدي في روايته ضيف أبي زرع فاضيف أبي زرع في شبع وري
ورتع * طهارة أبي زرع فطهارة أبي زرع لا تفتر ولا تعدي تقدر وتصب أخرى فتلق
الآخر بالاولى * مال أبي زرع فمال أبي زرع على الجهم معكوس وعلى العفاة محبوس وقوله رى
ورتع بفتح الراءو بالمشاة أي تنعم ومسرة والطهارة بضم المهملة الطباخون وقوله لا تفتر بالقاء
الساكنة ثم المثناة المضمومة أي لا تسكن ولا تضعف وقوله ولا تعدي بمهملة أي تصرف وتقدر
بالقاء والحاء المهملة أي تفرق وتنصب أي ترفع على النار والجهم بالجيم جمع جنة هم القوم
يسألون في الدية ومعكوس أي مردود والعفاة السائلون ومحبوس أي موقوف عليهم (قوله
قالت خرج أبو زرع) في رواية النسائي خرج من عندي وفي رواية الحارث بن أبي أسامة ثم خرج
من عندي (قوله والاطاب تخض) الاطاب جمع وطب بفتح أوله وهو وعاء اللبن وذ كر أبو
سعيد أن جمعه على اوطاب على خلاف قياس العربية لان فعلا لا يجمع على أفعال بل على فعال

ولا تملأ يبتنا تفشيشا قالت
خرج أبو زرع والاطاب
تخض

وتعقب بانه قال الخليل جمع الوطب وطاب وأوطاب وقد جمع فرد على أفراد فبطل الحصر الذي ادعاه نعم القياس في فعل أفعل في القلة وفعل أو فاعول في السكرة قال عياض ورأيت في رواية حمزة عن النسائي والاطاب بغير واو فان كان مضبوطا فهو على ابدال الواو وهمزة كما قالوا اكاف وكاف قال يعقوب بن السكيت أرادت أنه يبكر بخروجه من منزلها غدوة وقت قيام الخدم والعبيد لاشغالهم وانطوى في خبرها كثرة خير داره وغزلبنيه وأن عندهم ما يكفيهم ويفضل حتى يخضوه ويستخرجوا زبده ويحتمل أن يكون أنها أرادت أن الوقت الذي خرج فيه كان في زمن الخصب وطيب الربيع (قلت) وكان سبب ذلك توطئة للبائع على رؤية أي زرع للمرأة على الحالة التي رآها عليها أي أنها من مخض اللبن تعبت فاستقأت تستريح فقرأها أبو زرع على ذلك (قوله فلقى امرأة معها ولدان لها كالفهدين) في رواية الطبراني فابصر امرأة لها ابنان كالفهدين وفي رواية ابن الأنباري كالصقرين وفي رواية الكاذي كالشبلين ووقع في رواية اسمعيل ابن أبي أويس سارين حسنين قيسيين وفائدة وصفها لهما التشبيه على أسباب تزويج أبي زرع لهما لأنهم كانوا يرغبون في أن تكون أولادهم من النساء المنجيات فلذلك حرص أبو زرع عليها لما رآها وفي رواية للنسائي فاذا هو بأم غلامين ووصفها لهما بذلك للإشارة إلى صغر سنهما واشتداد خلقهما وتواردت الروايات على أنهما ابناها الأمازواه أبو معاوية عن هشام فانه قال فقرأ على جارية معها أخوها قال عياض يتاول بان المراد أنهما ولداها ولكنهما جعلوا أخويهما في حسن الصورة وكال الخلقة فان جعل على ظاهره كان أدل على صغر سنهما ويؤيده قوله في رواية غندر فربما جارية شابة كذا قال وليس لغندر في هذا الحديث رواية وانما هذه رواية الحرث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر وهو الوركاني ولم يدرك الحرث محمد بن جعفر غندرا ويؤيد أنه الوركاني أن غندرا ما له رواية عن عيسى بن يونس وقد أخرجه الاسماعيلي عن البغوي عن محمد بن جعفر الوركاني ولكن لم يسق لفظه ثم أن كونهما أخويهما يدل على صغر سنهما فيه نظر لاحتمال أن يكونا من أيهاا وولداه بعد أن طعن في السن وهي بكر أولاده فلا تكون شابة ويمكن الجمع بين كونهما أخويهما ولديها بأن تكون لما وضعت ولديها كانت أمها ترضع فأرضعتهما (قوله يلعبان من تحت خصرها برماتين) في رواية الحرث من تحت درعها وفي رواية الهيثم من تحت صدرها قال أبو عبيد يري أنها ذات كفل عظيم فاذا استلقت ارتفع كفلها بهما من الأرض حتى يصير تحتها خوة تجرى فيها الرمانه قال وذهب بعض الناس إلى الشديين وليس هذا موضعه اه وأشار بذلك إلى ما جزم به اسمعيل بن أبي أويس ويؤيد قول أبي عبيد ما وقع في رواية أبي معاوية وهي مستلقية على قفاها ومعها رمانة يرميان بهما من تحتها فتخرج من الجانب الآخر من عظم أليتيها لكن رجع عياض تاويل الرماتين بالنهدين من جهة أن سياق أبي معاوية هذا لا يشبهه كلام أم زرع قال فلعله من كلام بعض رواة أو رده على سبيل التفسير الذي ظنه فأدرج في الخبر والالم تجر العادة بلعب الصبيان ورميهم الرمان تحت أصلاب أمهاتهم وما الحامل لهما على الاستلقاء حتى يصنعان ذلك ويرى الرجال منها ذلك بل الاشبه أن يكون قولها يلعبان من تحت خصرها أو صدرها أي أن ذلك مكان الولدين منها وأنهما كانا في حضنيها أو جنيها وفي تشبيه النهدين بالرماتين إشارة إلى صغر سنهما

فلقى امرأة معها ولدان لها
كالفهدين يلعبان من
تحت خصرها برماتين

سناها وانهم لم يترهل حتى تنكسر ثدياها وتتدلى اه ومارده ليس يبيعد أمان في العادة فسلم لكن
من أين له أن ذلك لم يقع اتصافا بأمر تكون لما استلقت وولداها معها شغلتم ساعتهما بالرمانة
يلعبان بها لئلا يتركها تستريح فاتفق أنهما لعبا بالهيئة التي حكيت وأما الحامل لها على الاستلقاء
فقد قدمت احتمال أن يكون من التعب الذي حصل لها من الخوض وقد يقع ذلك للشخص
فيستلقي في غير موضع الاستلقاء والاصل عدم الادراج الذي تحمله وان كان ما اختاره من أن
المراد بالرمانة تديها أولى لانه أدخل في وصف المرأة بصغر سنها والله أعلم (قوله فطلقني ونكحها)
في رواية الحرث فأعجبته فطلقني وفي رواية أبي معاوية فخطبها أبو زرع فترجها فلم تزل به
حتى طلق أم زرع فأفاد السبب في رغبة أبي زرع فيها ثم في تطليقه أم زرع (قوله فنكحت بعده
رجلا) في رواية النسائي فاستبدلت وكل بدل أعور وهو مثل معناه أن البدل من الشيء غالبا
لا يقوم مقام المبدل منه بل هو دونه وأنزل منه والمراد بالاعور المغيب قال يعلى الأعور الردي
من كل شيء كما يقال كلمة عوراء أي قبيحة وهذا انما هو على الغالب وبالنسبة فأخبرت أم زرع
أن الزوج الثاني لم يسد مسد أي زرع (قوله سريا) بهمله ثم راء ثم تحتانية ثقيلة أي من سرارة
الناس وهم كبار وهم في حسن الصورة والهيئة والسري من كل شيء خياره وفسره الحربي بالسخى
ووقع في رواية الزبير شاب سريا (قوله ركب سريا) بحجة ثم راء ثم تحتانية ثقيلة قال ابن السكيت
تعني فرسا خيارا فائقا وفي رواية الحرث ركب فرسا عربيا وفي رواية الزبير أعوجيا وهو
منسوب الى أعوج فرس مشهور تنسب اليه العرب جياد الخيل كان لبني كندة ثم لبني سليم ثم
لبني هلال وقيل لبني غني وقيل لبني كلاب وكل هذه القبائل بعد كندة من قبس قال ابن خالويه
كان لبعض ملوك كندة فغزا قوما من قبس فتسلوه وأخذوا فرسه وقيل انه ركب صغيرا رطبا
قبل أن يشتد فأعوج وكبر على ذلك والشرى الذي يستشري في سببه أي يمضي فيه بلا فتور
وشرى الرجل في الأمر اذا الج فيه وتنادى وشرى البرق اذا كثرت لمعانه (قوله وأخذ خطيا) بفتح
الخاء المعجمة وكسر الطاء المهملة نسبة الى الخط صفة موصوف وهو الرمح ووقع في رواية
الحرث وأخذ رمحا خطيا والخط موضع بنواحي البحر ين تجلب منه الرماح ويقال أصلها من
الهند تحمل في البحر الى الخط المكان المذكور وقيل ان سفينة في أول الزمان كانت مملوءة رماحا
قد دفنها البحر الى الخط فخرجت رماحها فيها فنسبت اليها وقيل ان الرماح اذا كانت على جانب
البحر تصير كالخط بين البر والبحر فقل لها الخطية لذلك وقيل الخط منبت الرماح قال عياض
ولا يصح وقيل الخط الساحل وكل ساحل خط (قوله وأراح) بهمليتين من الرواح ومعناه أتى بها
الى المراح وهو موضع مييت الماشية قال ابن أبي أويس معناه أنه غزا فغنم فأتى بالانعم الكثيرة
(قوله على) بالتشديد وفي رواية الطبراني وأراح على بيتي (قوله نعمما) بفتحين وهو جمع
لا واحد له من لفظه وهو الابل خاصة ويطلق على جميع المواشي اذا كان فيها ابل وفي رواية
حكاه عياض نعمما بكسر أوله جمع نعمة والاشهر الاول (قوله ثريا) بمنثثة أي كثيرة والثري
المال الكثير من الابل وغيره يقال أترى فلان فلانا اذا كثره فكان في شيء من الاشياء أكثر منه
وذكر ثريا وان كان وصف مؤنث لمراعاة السجع ولان كل ما ليس تأنيته حقيقة يمجوز فيه
التذكير والتأنيث (قوله وأعطاني من كل رائحة) براء وتحتانية ومهملة في رواية لمسلم ذابحة

فطلقني ونكحها فنكحت
بعده رجلا سريا ركب سريا
وأخذ خطيا وأراح على
نعمما ثريا وأعطاني من كل
رائحة

بجمعة ثم موحدة ثم مهملة أي مذبوحة مثل عيشة راضية أي مرضية فالمعنى أعطاني من كل شيء
 يذبح زوجا وفي رواية الطبراني من كل سائمة والسائمة الراعية والرائحة الآتية وقت الرواح
 وهو آخر النهار (قوله زوجا) أي اثنين من كل شيء من الحيوان الذي يرعى والزوج يطلق على
 الاثنين وعلى الواحد أيضا وأرادت بذلك كثرة ما أعطاه وأنها لم يقتصر على الفرد من ذلك (قوله)
 وقال كلى أم زرع وميرى أهلك أي صليهم وأوسعي عليهم بالميرة بكسر الميم وهي الطعام
 والحاصل أنها وصفتها بالسود في ذاته والشجاعة والفضل والجود بكونه أبا حنيفة لها أن تأكل
 ما شاءت من ماله وتهدى منه ما شاءت لاهلها ما بالغت في إكرامها ومع ذلك فكانت أحواله عندها
 محترمة بالنسبة لأبي زرع وكان سبب ذلك أن أبا زرع كان أول أزواجها فسكنت محبته في قلبها
 كما قيل * ما الحب إلا اللبيب الأول * زاد أبو معاوية في روايته فتزوجها رجل آخر فأكرمها
 أيضا فكانت تقول أكرمني وفعل بي وتقول في آخر ذلك لو جمع ذلك كله (قوله قالت فلو
 جمعت) في رواية الهيثم جمعت ذلك كله وفي رواية الطبراني فقلت لو كان هذا أجمع في أصغر
 (قوله كل شيء) في رواية للنسائي كل الذي (قوله أعطانيه) في رواية مسلم أعطاني بلاها (قوله)
 ما بلغ أصغرا آية أبي زرع) في رواية ابن أبي أويس ما ملأنا من آية أبي زرع وفي رواية
 للنسائي ما بلغت أنا وفي رواية الطبراني فلو جمعت كل شيء أصبته منه فجعلته في أصغر وعام من
 أوعية أبي زرع ما ملأه لأن الأنا والوعاء لا يسع ما ذكرت أنه أعطاه من أصناف النعم ويظهر
 لي جملة على معنى غير مستحيل وهي أنها أرادت أن الذي أعطاهما جلة أراد أنها توزعه على المدة إلى
 أن يحيى أو أن العزوف لوزعته لكان حظ كل يوم مثلاً لا يملأ أصغرا آية أبي زرع التي كان يطبخ
 فيها في كل يوم على الدوام والاستقرار بغير نقص ولا قطع (قوله قالت عائشة قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم) في رواية الترمذي فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد السكاذبي روايته
 يا عائش وفي رواية ابن أبي أويس يا عائشة (قوله كنت لك) في رواية للنسائي فكنت لك وفي
 رواية الزبير أنا لك وهي تفسير المراد برواية كنت كما جاء في تفسير قوله تعالى كنتم خير أمة أي أنتم
 ومنه من كان في المهد أي من هو في المهد ويحتمل أن يكون كان هنا على بابها والمراد بها الاتصال
 كما في قوله تعالى وكان الله غفورا رحيما إذا المراد بيان زمان ماض في الجملة أي كنت لك في سابق
 علم الله (قوله كآبي زرع لا زرع) زاد في رواية الهيثم بن عدي في اللفظ والوفاء لافي القرعة
 والجلاء وزاد الزبير في آخره لأنه أطلقها وإني لأطلقك ومثله في رواية للطبراني وزاد
 النسائي في روايته والطبراني قالت عائشة يا رسول الله بل أنت خير من أبي زرع وفي أول رواية
 الزبير بآبي وأبي لا أنت خير لي من أبي زرع لا زرع وكأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك تطيبا لها
 وطمأينة لقلبها ودفعاً لآيها مغموم التشبيه بجملة أحوال أبي زرع إذ لم يكن فيه ما تدمه النساء
 سوى ذلك وقد وقع الإفصاح بذلك وأجابت هي عن ذلك جواب مثلها في فضلها وعلمها
 * (تنبيه) * وقع عند أبي يعلى عن سويد بن سعيد عن سفيان بن عيينة عن داود بن شاور عن عمر بن
 عبد الله بن عروة عن جده عروة عن عائشة أنها حدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 أبي زرع وأم زرع وذكرت شعراً أبي زرع في أم زرع كذا فيه ولم يسق لفظه ولم أقف في شيء من
 طرقه على هذا الشعر وأخرجه أبو عوانة من طريق عبد الله بن عمران والطبراني من طريق ابن

زوجا وقال كلى أم
 زرع وميرى أهلك قالت
 فلو جمعت كل شيء أعطانيه
 ما بلغ أصغرا آية أبي زرع
 قالت عائشة قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 كنت لك كآبي زرع لا زرع
 زرع

ابن عمر كلاهما عن ابن عيينة باسناده ولم يسق لفظه أيضا (قوله قال سعيد بن سلمة) هو ابن أبي الحسام وهو مدني صدوق ماله في البخاري الا هذا الموضع (قوله قال هشام) هو ابن عروة يعني بهذا الاسناد وقد وصله مسلم عن الحسن بن علي عن موسى بن اسمعيل عنه ولم يسق لفظه بتمامه بل ذكر أن عنده عمارا ولم يشك وأنه قال وصفه ردا عنها وخبر نساءها وعقر جارتها وقال ولا تنقث ميرتنا تنقشا وقال وأعطاني من كل رائحة وقد بينت ذلك كله وهذا الذي به عليه البخاري من قوله ولا تعشش يتنا تعششا اختلف في ضبطه فقبل بالغين المعجمة وقيل بالمهملة وقد تقدم بيانه وقد وصله أبو عرواة في صحيحه والطبراني بطوله واسناده موافق لعيسى بن يونس وأشرت الى ما في روايته من المخالفة فيما تقدم مفصلا وذكر الجاني أنه وقع عند أبي زيد المروزي بلفظ قال سعيد بن سلمة عن أبي سلمة وعشش يتنا تعششا وهو خطأ في السند والمتن والصواب ولا تعشش وقال موسى حدثنا سعيد بن هشام (قوله قال أبو عبد الله وقال بعضهم فاتقمع بالميم وهذا أصح) أبو عبد الله المذکور هو البخاري المصنف وهو يوضح أن الذي وقع في أصل روايته اتقمع بالنون وقد رواه اتقمع بالميم من طريق عيسى بن يونس أيضا النسائي وأبو يعلى وابن حبان والجزوزي وغيرهم وكذا وقع في رواية سعيد بن سلمة المذكورة وفي رواية أبي عبيد أيضا وقد تقدم بيان الاختلاف في ضبطها ومعناها وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم حسن عشرة المرأة له بالتأنيس والمحاذنة بالامور المباحة ما لم يفرض ذلك الى ما يمنع وفيه المنزح أحيانا وبسط النفس به ومداعبة الرجل أهله واعلامه بحبته لها ما لم يؤد ذلك الى مقسدة تترتب على ذلك من عجزها عليه واعراضها عنه وفيه منع الفجر بالمال وبيان جواز ذلك الفضل بامور الدين واخبار الرجل أهله بصورة حاله معهم وتذكيرهم بذلك لاسيما عند وجود ما طبع عن عليه من كفر الاحسان وفيه ذكر المرأة احسان زوجها وفيه اكرام الرجل بعض نساءه بحضور ضرائرها بما يخصها به من قول أو فعل ومحله عند السلامة من الميل المتفضي الى الجور وقد تقدم في أبواب الهبة جواز تخصيص بعض الزوجات بالتكف والطف اذا استوفى للآخرى حقها وفيه جواز تحدث الرجل مع زوجته في غير نوبتها وفيه الحديث عن الامم الخالية وضرب الامثال بهم اعتبارا وجواز الانبساط بذك طرف الاخبار ومستطابات النوادر تنشيطا للنفوس وفيه حض النساء على الوفاء لبعولتهن وقصر الطرف عليهن والشكر لجميلهن ووصف المرأة زوجها بما تعرفه من حسن وسوء وجواز المبالغة في الاوصاف ومحله اذا لم يصر ذلك دينا لانه يفضي الى خرم المروءة وفيه تفسير ما يحمله الخبر من الخبر اما بالسؤال عنه واما ابتداء من تلقاء نفسه وفيه أن ذكر المرء بما فيه من العيب جائز اذا قصد التنفير عن ذلك الفعل ولا يكون ذلك غيبة أشار الى ذلك الخطأ وتعبه أبو عبد الله التميمي شيخ عياض بأن الاستدلال بذلك انما يتم أن لو كان النبي صلى الله عليه وسلم سمع المرأة تغتاب زوجها فأقرها وأما الحكاية عن ليس بحضور فليس كذلك وانما هو تظير من قال في الناس شخص بشئ ولعل هذا هو الذي أراد الخطابي فلا تعقب عليه وقال المازري قال بعضهم ذكر بعض هؤلاء النسوة أزواجهن بما يكرهون ولم يكن ذلك غيبة لكونهم لا يعرفون بأعيانهم وأسمائهم قال المازري وانما يحتاج الى هذا الاعتذار لو كان من تحدث عنده بهذا الحديث سمع كلامهن في اغتياب

قال سعيد بن سلمة قال هشام
ولا تعشش يتنا تعششا
قال أبو عبد الله وقال
بعضهم فاتقمع بالميم وهذا
أصح * حدثنا عبد الله بن
محمد

أزواجهن فاقهرهن على ذلك فاما والواقع خلاف ذلك وهو أن عائشة حكمت قصة عن نساء
 مجهولات غائبات فلا ولو أن امرأة وصفت زوجها بما يكرهه لكان غيبة محرمة على من يقوله
 ويسمعه إلا أن كانت في مقام الشكوى منه عند الحاكم وهذا في حق المعين فأما المجهول الذي
 لا يعرف فلا حرج في سماع الكلام فيه لأنه لا يتأذى إلا إذا عرف أن من ذكر عنده يعرفه ثم إن
 هؤلاء الرجال مجهولون لا تعرف أسمائهم ولا أعيانهم فضلا عن أسمائهم ولم يثبت للنسوة
 اسلام حتى يجزى عليهن حكم الغيبة فطل الاستدلال به لما ذكر وفيه تقوية لمن كره نكاح من
 كان لها زوج لما ظهر من اعتراف أم زرع بأكرام زوجها الثاني لها بقدر طاقته ومع ذلك
 فخبرته وصغرته بالنسبة إلى الزوج الأول وفيه أن الحب يستر الأساءة لأن أم زرع مع أساءته
 لها بتطبيقها لم يمنعها ذلك من المبالغة في وصفه إلى أن بلغت حد الإفراط والغلو وقد وقع في
 بعض طرقه إشارة إلى أن أم زرع ندم على طلاقها وقال في ذلك شعرا ففي رواية عمر بن عبد الله
 ابن عروة عن جده عن عائشة أنها حدثت عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي زرع وأم زرع
 وذكرت شعرا أبي زرع على أم زرع وفيه جواز وصف النساء ومحاسنهن للرجل لكن محله إذا
 كن مجهولات والذي يمنع من ذلك وصف المرأة المعينة بحضرة الرجل أو أن يذكر من وصفها
 ما لا يجوز للرجال تعمد النظر إليه وفيه أن التشبيه لا يستلزم مساواة المشبه به بالمشبه به من كل
 جهة لقوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كآبي زرع والمراد ما بينه بقوله في رواية الهيثم
 في الألف إلى آخره لا في جميع ما وصف به أبو زرع من الثروة الزائدة والابن والخادم وغير ذلك
 وما لم يذكر من أمور الدين كلها وفيه أن كناية الطلاق لا توقعه إلا مع صاحبة النية فإنه صلى الله
 عليه وسلم تشبه بأبي زرع وأبو زرع قد طلق فلم يستلزم ذلك وقوع الطلاق لكونه لم يقصد إليه
 وفيه جواز التأسي بأهل الفضل من كل أمة لأن أم زرع أخبرت عن أبي زرع بجميع عشرته
 فأمثله النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال المهلب واعترضه عياض فاجاد وهو أنه ليس في السياق
 ما يقتضي أنه تأسي به بل فيه أنه أخبر أن حاله معها مثل حال أم زرع نعم ما استنبطه صحيح باعتبار
 أن الخبر إذا سبق وظهر من الشارع تقريره مع الاستحسان له جاز التأسي به ونحو مما قاله المهلب
 قول آخر أن فيه قبول خبر الواحد لأن أم زرع أخبرت بحال أبي زرع فأمثله النبي صلى الله
 عليه وسلم وتعقبه عياض أيضا فاجاد نعم يؤخذ منه القبول بطريق أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أقره ولم ينكره وفيه جواز قول بآبي وأمي ومعناه فسدك أي وأمي وسيأتي تقريره في كتاب
 الأدب إن شاء الله تعالى وفيه مدح الرجل في وجهه إذا علم أن ذلك لا يفسده وفيه جواز القول
 للمتزوج بالرفاع والبنين أن ثبت اللفظة الزائدة أخيرا وقد تقدم البحث فيه قبل أبواب وفيه أن
 من شأن النساء إذا تحدثن أن لا يكون حديثهن غالبا إلا في الرجال وهذا بخلاف الرجال فإن غالب
 حديثهم انما هو فيما يتعلق بأمور المعاش وفيه جواز الكلام بالالفاظ الغريبة واستعمال السجع
 في الكلام إذا لم يكن مكلفا قال عياض ما لم يخصصه في كلام هؤلاء النسوة من فصاحة الالفاظ
 وبلاغة العبارة والبديع ما لا مزيد عليه ولا سيما كلام أم زرع فإنه مع كثرة قصوله وقلة فضوله
 مجتاز الكلمات واضح السمات نبر التسمات قد قدرت ألفاظه قدر معانيه وقررت قواعده
 وشيدت مبانيه وفي كلامهن ولا سيما الأولى والعاشرة أيضا من فنون التشبيه والاستعارة

والكتابة والاشارة والموازنة والترصيع والمناسبة والتوشيع والمبالغة والتسجيع والتوليد وضرب المثل وأنواع المجانسة والزام الالزام والايغال والمقابلة والمطابقة والاحتباس وحسن النفسير والترديد وغرابة التقسيم وغير ذلك أشياء ظاهرة لمن تأملها وقد أشرنا الى بعضها فيما تقدم وكل ذلك أن غالب ذلك أفرغ في قالب الانسجام وأتى به الخاطر بغير تكلف وجاء لفظه تابعاً لمعناه منقاداً له غير مستكره ولا منافراً والله عمن على من يشاء بما شاء لا اله الا هو (قوله) حديثنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني (قوله) قدر الجارية الحديثة السن) أي القرينة العهد بالصغر وقد بينت في شرح المتن في العبيد أنها كانت يومئذ بنت خمس عشرة سنة أو تزيد ووقع عند مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن الزهري الجارية العربية وهي بفتح المهملة وكسر الراء بعدها موحدة وتقدم تفسيره في صفة الجنة من بدء الخلق ﴿ (قوله) باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها) أي لاجل زوجها (قوله) عن ابن عباس قال لم أزل حريصاً على أن أسأل عمر) في رواية عبيد بن حنين الماضية في تفسير التصرم عن ابن عباس مكنت سنة أريد أن أسأل عمر (قوله) عن المرأتين) في رواية عبيد عن آية (قوله) اللتين) كذا في جميع النسخ ووقع عند ابن التين التي بالافراد خطأ فقال الصواب اللتين بالتثنية (قلت) ولو كانت محفوظة لا يمكن توجيهها (قوله) حتى حج وبحثت معه) في رواية عبيد فما أستطيع أن أسأله هيبة له حتى خرج حاجاً وفي رواية يزيد بن رومان عند ابن مردويه عن ابن عباس أردت أن أسأل عمر فكنت أهابه حتى حججنا معه فلما قضينا حجنا قال مرحبا يا بن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حاجتك (قوله) وعدل) أي عن الطريق الجادة المسلوكة الى طريق لا يسلك غالباً بقضى حاجته ووقع في رواية عبيد فخرجت معه فلما رجعنا وكنا بعض الطريق عدل الى الاراء الحاجة له وبين مسلم في رواية عبيد بن حنين من طريق جاد بن سلمة وابن عيينة أن المكان المذكور هو مر الظهران وقد تقدم ضبطه في المغازي (قوله) وعدلت معه بأداة فتبرز) أي قضى حاجته وتقدم ضبط الاداة وتفسيرها في كتاب الطهارة وأصل تبرز من البراز وهو الموضع الخالي البارز عن البيوت ثم أطلق على نفس الفعل وفي رواية جاد بن سلمة المذكور فعند الطيالسي فدخل عمر الاراء ففطن حاجته ووقعت له حتى خرج فيؤخذ منه أن المسافر اذا لم يجد القضاء لقضاء حاجته استتر بما يمكنه السترة من شجر البادية (قوله) فسكنت على يديه منها فتوضاً) في رواية عقيـل عن الزهري الماضية في المطالم فسكنت من الاداة (قوله) فقلت له يا أمير المؤمنين من المرأتان) في رواية الطيالسي فقلت يا أمير المؤمنين أريد أن أسألك عن حديث منذ سنة فتمنعني هيبة لك أن أسألك وتقدم في التفسير من رواية عبيد بن حنين فوقفت له حتى فرغ ثم سرت معه فقلت يا أمير المؤمنين من اللتان تطاهرتا على النبي صلى الله عليه وسلم من أزواجه قال تلك حفصة وعائشة فقلت والله ان كنت لا أريد أن أسألك عن هذا منذ سنة فما أستطيع هيبة لك قال فلا تفعل ما ظننت أن عندي من علم فأسألكي فإن كان لي علم خبرتك به وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة فقال ما تسأل عنه أحداً أعلم بذلك مني (قوله) اللتان) كذا في الاصول وحكي ابن التين أنه وقع عنده التي بالافراد قال والصواب اللتان بالتثنية وقوله قال الله تعالى ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما أي قال الله تعالى لهـ ما ان تتوبا

حديثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان الحبش يلعبون بحراهم فيسترنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أنظر فما زلت أنظر حتى كنت أنا أنصرف فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن تسمع الله (باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها) * حديثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبيد الله بن أبي ثور عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لم أزل حريصاً على أن أسأل عمر بن الخطاب عن المرأتين من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اللتين قال الله تعالى ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما حتى حج وبحثت معه وعدلت معه بأداة فتبرز ثم جاء فسكنت على يديه منها فتوضاً فقلت له يا أمير المؤمنين من المرأتان من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اللتان قال الله تعالى ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما قال

من التعاون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدل عليه قوله بعدوان تظاهر عليه أى تعاونا
كما تقدم تفسيره في تفسير السورة ومعنى تظاهروا أى تعاونا حتى حرم رسول الله صلى الله
عليه وسلم على نفسه ما حرم كما سيأتي بيانه وقوله قلوبكم كثيرا استمعنا لهم في موضع التثنية بلفظ
الجمع كقولهم وضعا راحلتهما أى رحلى راحلتيهما (قوله) وأعجبك يا ابن عباس) تقدم شرحه في
العلم وأن عمر تعجب من ابن عباس مع شهرته بعلم التفسير كيف خفي عليه هذا القدر مع شهرته
وعظمته في نفس عمر وتقديعه في العلم على غيره كما تقدم بيان ذلك وانحطاف تفسير سورة النصر
ومع ما كان ابن عباس مشهورا به من الحرص على طلب العلم ومداخله بكار الصحابة وأمهات
المؤمنين فيه أو تعجب من حرصه على طلب فنون التفسير حتى معرفة المبهم ووقع في الكشف
كانه كره ما سأل عنه (قلت) وقد جزم بذلك الزهري في هذه القصة بعينها فيما أخرجه مسلم من
طريق معمر عنه قال بعد قوله قال عمر وأعجبك يا ابن عباس قال الزهري كره والله ما سأل عنه ولم
يكتمه واستبعد القرطبي ما فهمه الزهري ولا بعده في (قلت) ويجوز في عجب التنوين وعدمه قال
ابن مالك وفي قوله وأعجبك أن كان منونا فهو اسم فعل بمعنى أعجب ومثله واهواوى وقوله بعده عجب
جى مبهات عجباً تو كيدا وان كان بعير تنوين فالأصل فيه وأعجبى فأبدلت الكسرة فتحقة فصارت
الساء ألفا كقولهم يا أسفاويا حسرتا وفيه شاهد لجواز استعمال وا في ماضى غير مندوب وهو
مذهب المبرد وهو مذهب صحيح اه ووقع في رواية معمر وأعجبك لك (قوله) عائشة وحفصة
كذا في أكثر الروايات ووقع في رواية جاد بن سلمة وحفصة وأم سلمة كذا أحكا
عنه مسلم وقد أخرجه الطيالسي في مسنده عنه فقال عائشة وحفصة مثل الجماعة * (تنبيه) *
هذا هو المعتمد أن ابن عباس هو المبتدئ بسؤال عمر عن ذلك ووقع عند ابن مردويه من وجه
آخر ضعيف عن عمر أن بن الحكم السلي حدثني ابن عباس قال كانا نسير فلحقنا عمر ونحن نتحدث
في شأن حفصة وعائشة فسكتنا حين لحقنا فعزم علينا أن نخبره فقلنا تداكرنا شأن عائشة
وحفصة وسودة فذكر طرفا من هذا الحديث وليس بتمامه ويمكن الجمع بأن هذه القصة كانت
سابقة ولم يتمكن ابن عباس من سؤال عمر عن شرح القصة على وجهها إلا في الحال الثانية
(قوله) ثم استقبل عمر الحديث يسوقه أى القصة التي كانت سبب نزول الآية المسؤول عنها
(قوله) كنت أنا وجارلي من الانصار) تقدم بيانه في العلم ومضى في المظالم بلفظ انى كنت وجارلي
بالرفع ويجوز فيه نصب عطف على الضمير المنصوب في قوله انى (قوله) فى بنى أمية بن زيد) أى
ابن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف من الأوس (قوله) وهم من عوالى المدينة) أى السكان
ووقع في رواية عقيل وهى أى القرية والعوالى جمع عالية وهى قرى بقرب المدينة مما يلي
المشرق وكانت منازل الأوس واسم الجار المذكو كورأوس بن خولى بن عبد الله بن الحرث
الانصارى سماه ابن سعد من وجه آخر عن الزهري عن عروة عن عائشة فذكر حديثا وفيه وكان
عمر مؤاخيا لأوس بن خولى لا يسمع شيئا أحدثه ولا يسمع عمر شيئا أحدثه فهذا هو المعتمد وأما
ما تقدم في العلم عن قال انه عتب بن مالك فهو من تركيب ابن بشكوال فإنه يجوز أن يكون
الجار المذكو رعتبان لأن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بينه وبين عمر لكن لا يلزم من الإخاء أن
يتجاورا والاخذ بالنص مقدم على الأخذ بالاستنباط وقد صرح الرواية المذكو كورة عن ابن

وأعجبك يا ابن عباس هما
عائشة وحفصة ثم استقبل
عمر الحديث يسوقه قال
كنت أنا وجارلي من
الانصار فى بنى أمية بن زيد
وهم من عوالى المدينة وكذا
تناوب النزول على السبي
صلى الله عليه وسلم فينزل
يوما وأنزل يوما

سعد أن عمر كان مؤاخيا لاوس فهذا بمعنى الصداقة لا بمعنى الاخاء الذي كانوا يتوارثون به ثم نسخ
وقد صرح به ابن سعد بن النبي صلى الله عليه وسلم آخى ببر أوس بن خولي وشجاع بن وهب كما
صرح به بأنه آخى بين عمر وعثمان بن مالك فبين ان معنى قوله كان مؤاخيا أى مصادقا ويؤيد ذلك
ان في رواية عبيد بن حنين وكان لي صاحب من الانصار (قوله فاذا نزلت) الظاهر ان اذا شرطية
ويجوز أن تكون ظرفية (قوله جثته بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحي أو غيره) أى من
الحوادث الكائنة عند النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن سعد المذكورة لا يسمع شيئا الا
حدثه به ولا يسمع عمر شيئا الا حدثه به وسيأتي في خبر الواحد في رواية عبيد بن حنين بلفظ اذا غاب
وشهدت آيته بما يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية الطيالسي يحضر رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا غابت وأحضره اذا غاب ويخبرني وأخبره (قوله وكأما معشر قريش تغلب
النساء) أى تحكم عليهن ولا يحكمن علينا بخلاف الانصار فكانوا بالعكس من ذلك وفي رواية
يزيد بن رومان كانوا نحن بمكة لا يكلم أحدا منكم الا اذا كانت له حاجة قضى منها حاجته وفي
رواية عبيد بن حنين ما نعد للنساء أمرا وفي رواية الطيالسي كالأعتد بالنساء ولا ندخلهن في
أمرنا (قوله فطفق) بكسر الفاء وقد تفتح أى جعل أو أخذ والمعنى انهم أخذوا في تعلم ذلك
(قوله من أدب نساء الانصار) أى من سيرتهن وطريقتهن وفي الرواية التي في المطالم من أرب بالراء
وهو العقل وفي رواية معمر عند مسلم يتعلمن من نساءهم وفي رواية يزيد بن رومان فلما قدمنا المدينة
تزوجنا من نساء الانصار فجعلن يكلمنا ويراجعنا (قوله فسخطت) بسين مهملة ثم خاء معجمة
ثم موحدة وفي رواية ٢ الكشميري بالصاد المهملة بدل السين وهما بمعنى والصحب والسحب
الزجر من الغضب ووقع في رواية عقيل عن الزهري الماضية في المطالم فسخطت بحاء مهملة من
الصباح وهو رفع الصوت ووقع في رواية عبيد بن حنين فينما أنا في امرأتها امرأ أى أتفكر
فيه وأقدره فقالت امرأتى لو صنعت كذا وكذا (قوله فأنكرت أن تراجعني) أى تراددنى
في القول وتناظرني فيه ووقع في رواية عبيد بن حنين فقلت لها وما تكلفك في أمر أريده
فقلت لي عجبا لك يا ابن الخطاب ما تريد أن تراجع وسيأتي في اللباس من هذا الوجه بلفظ فلما جاء
الاسلام وذكرهن رأيناهن بذلك حقا علينا من غير أن ندخلهن في شيء من أمورنا وكان بيني
وبين امرأتى كلام فاعلظت لي وفي رواية يزيد بن رومان فقامت اليها بقضيب فضر به فقلت
يا عجبا لك يا ابن الخطاب (قوله ولم) بكسر اللام وفتح الميم (قوله تنكرت أن تراجعك فوالله ان
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه وان احداهن تهجره اليوم حتى الليل) في رواية عبيد
ابن حنين وان ابتك لتراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل يوما غضبان ووقع في
المطالم بلفظ غضبانا وفيه نظر وفي روايته التي في اللباس قالت تقول لي هذا وابتك تؤذى رسول
الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية الطيالسي فقلت متى كنت تدخلين في أمورنا فقالت يا ابن
الخطاب ما يستطيع أحد أن يكلمك وابتك تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل
غضبان (قوله تهجره اليوم حتى الليل) بالنصب فيهما وبالجر في الليل أيضا أى من أول النهار الى
أن يدخل الليل ويحتمل أن يكون المراد حتى انها تهجره الليل مضافا الى اليوم (قوله فقلت لها
قد خاب) كذا لا كثر خاب بخاء معجمة ثم موحدة وفي رواية عقيل فقلت قد جاءت من فعلت ذلك

فاذا نزلت جثته بما حدث
من خبر ذلك اليوم من
الوحي أو غيره واذا نزل
فعل مثل ذلك وكأما معشر
قريش تغلب النساء فلما
قدمنا على الانصار اذا قوم
تغلبهم نساؤهم فطفق
نساؤنا يأخذن من أدب
نساء الانصار فصنبت على
امرأتى فراجعتني فأنكرت
أن تراجعني قالت ولم تنكر
أن أراجعك فوالله ان
أزواج النبي صلى الله عليه
وسلم ليراجعنه وان احداهن
تهجره اليوم حتى الليل
فأفرعن ذلك فقلت لها قد
خاب

٢ قوله رواية الكشميري
هى مافى الهامش

منهم بعضهم بالجيم ثم مشاة فعل ماض من المجي * وهذا هو الصواب في هذه الرواية التي فيها بعضهم
وأما سائر الروايات ففيها خائب وخسرت ثقابت بانحاء المجبة لعطف وخسرت عليها وقد أغفل
من جرم أن الصواب بالجيم والمثناة مطلقا (قوله من فعل ذلك) وفي رواية أخرى من فعلت
فالتذكير بالنظر إلى اللفظ والتأنيث بالنظر إلى المعنى (قوله ثم جعلت على ثيابي) أي لبستها جميعها
فيه إيماء إلى أن العادة أن الشخص يضع في البيت بعض شابه فاذا خرج إلى الناس لبسها (قوله
فدخلت على حفصة) يعني ابنته وبدأ بها المنزلة ثم منه (قوله قالت نعم) في رواية عبيد بن حنبل أنا
لنراجع وفي رواية حماد بن سلمة فعلت ألا تتقين الله (قوله أقتامين أن يغضب الله لغضب رسول الله
صلى الله عليه وسلم فتهلكي) كذا هو بالنصب للذكر ووقع في رواية عقيل فتهلكين وهو على تقدير
محذوف وتقدم في باب المعرفة ٣ من كتاب المطالم اقتامين أن يغضب الله لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتهلكين قال
أبو علي الصدفي الصواب أقتامين وفي آخره فتهلكي كذا قال وليس بخطا لا مكان توجيهه وفي رواية
عبيد بن حنبل فتهلكين بسكون الكاف على خطاب جماعة النساء وعنده فقلت تعلمين وهو بتشديد
اللام إني أحذرك عقوبة الله وغضب رسوله (قوله لاستكثري النبي صلى الله عليه وسلم) أي
لا تطلبيني منه الكثير وفي رواية يزيد بن رومان لا تكلمي رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن رسول
الله ليس عنده ذناب ولا دراهم فما كان لك من حاجة حتى ذهبة فسليني (قوله ولا تراجعني في شيء)
أي لا تراديني في الكلام ولا تردني عليه قوله (قوله ولا تهجريه) أي ولو هجرته (قوله ما بدالك) أي
طهر لك (قوله ولا يغرنك أن) بفتح الالف وبكسر هاء أيضا (قوله جار بك) أي ضربك أو هو على
حقيقته لأنها كانت مجاورة لها والاولى أن يحمل اللفظ هنا على معنيته لصلاحيته لكل منهما
والعرب تطلق على الضرة جارة لتجاورهما المعنوي لكونهما عند شخص واحد وان لم يكن حسبا
وقد تصدمتني من هذا في آخر شرح حديث أم زرع ووقع في حديث جل بن مالك كنت بين
جارتين يعني ضربتين فانه فسر في الرواية الاخرى فقال امرأتين وكان ابن سيرين يكره تسميتهما
ضرة ويقول انها لا تضرب ولا تنفع ولا تذهب من رزق الاخرى بشيء وانما هي جارة والعرب تسمى
صاحب الرجل وخليفته جارا وتسمى الزوجة أيضا جارة لخاطمتها الرجل وقال القرطبي اختار عمر
تسميتهما جارة أدباً منه أن يضاف لفظ الضر إلى أحد من أمهات المؤمنين (قوله أو ضاً)
من الوضأة ووقع في رواية معمر أو سم بالمهملة من الوضأة وهي العلامة والمراد أبجل كان الجبال
وسمه أي أعلمه بالعلامة (قوله وأحب إلى النبي صلى الله عليه وسلم) المعنى لا تغتري بكون عائشة
تفعل ما نهيتك عنه فلا يؤاخذها بذلك فانها تبدل بحماتها ومحبة النبي صلى الله عليه وسلم فيها فلا
تغتري أنت بذلك لاحتمال أن لا تكوني عنده في تلك المنزلة فلا يكون لك من الادلال مثل الذي لها
ووقع في رواية عبيد بن حنبل أي من هذا ولقطه ولا يغرنك هذه التي أعجبها حسنهما حب رسول
الله صلى الله عليه وسلم إياها ووقع في رواية سليمان بن بلال عندهم سلم أعجبها حسنهما وحب رسول
الله صلى الله عليه وسلم بوا والعطف وهي أبي وفي رواية الطيالسي لا تغتري بحسن عائشة وحب
رسول الله إياها وعند ابن سعد في رواية أخرى انه ليس لك مثل حظوة عائشة ولا حسن زينب يعني
بنت جحش والذي وقع في رواية سليمان بن بلال والطيالسي يؤيد ما حكاه السهيلي عن بعض
المشايخ أنه جعله من باب حذف حرف العطف واستحسنه من سمعه وكتبوه حاشية قال السهيلي

من فعل ذلك منهم ثم
جعلت على ثيابي فنزلت
فدخلت على حفصة فقلت
لها أي حفصة أتعاضب
أحدا كن النبي صلى الله
عليه وسلم اليوم حتى الليل
قالت نعم فقلت قد خبت
وخسرت أقتامين أن
يغضب الله لغضب رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فتهلكي لا تستكثري
النبي صلى الله عليه وسلم ولا
تراجعني في شيء ولا تهجريه
وسليني ما بدالك ولا يغرنك
إن كانت جار بك أو ضامنك
وأحب إلى النبي صلى الله
عليه وسلم يريد عائشة

٣ قوله في باب المعرفة من
كتاب المطالم هكذا في الاصول
ولم نر باب المعرفة في كتاب
المطالم في نسخ الصحيح فخر
اه مصححه

وليس كما قال بل هو مرفوع على البديل من الفاعل الذي في أول الكلام وهو هذنه من قوله لا يغرنك هذه فهذه فاعل والتي نعت وحب بدل اشتغال كما تقول أعجبتني يوم الجمعة صوم فيه وسرني زيد حب الناس له اه وثبت الواو ويرد على رده وقد قال عياض يجوز في حب الرفع على أنه عطف بيان أو بدل اشتغال أو على حذف حرف العطف قال وضبطه بعضهم بالنصب على نزع الخافض وقال ابن التين حب فاعل وحسنها بالنصب بمفعول من أجله والتقدير أعجبها حب رسول الله أياها من أجل حسنها قال والضمير الذي يلي أعجبها منصوب فلا يصح بدل الحسن منه ولا الحب وزاد عيسى في هذه الرواية ثم خرجت حتى دخلت على أم سلمة لقرأتني منها يعني لان أم عمر كانت مخزومة مثل أم سلمة وهي أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة والدته عمر حنيفة بنت هاشم بن المغيرة فهي بنت عم أمه وفي رواية يزيد بن رومان ودخلت على أم سلمة وكانت خالتي وكانت أطلق عليها خالة لكونها في درجة أمه وهي بنت عمها ويحتمل أن تكون ارتضعت معها أو أختها من أمها (قوله دخلت في كل شيء) ٢ يعني من أمور الناس وأرادت الغالب بدليل قولها حتى يتبين أن تدخل بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه فان ذلك قد دخل في عموم قولها كل شيء لكنهم لم يردوه (قوله فأخذتني والله أخذنا) أي منعتني من الذي كنت أريده تقول أخذ فلان على يد فلان أي منعه عما يريد أن يفعله (قوله كسرتني عن بعض ما كنت أجد) أي أخذتني بلسانها أخذتني عن مقصدي وكلامي وفي رواية لابن سعد فقالت أم سلمة أي والله أنا لنكلمه فان تحمل ذلك فهو أولى به وإنها ناعنه كان أطوع عندنا منك قال عمر فندمت على كلامي لهن وفي رواية يزيد بن رومان ما يعنيني أن نغار على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجهكم يغرن عليكم وكان الحامل لعمر على ما وقع منه شدة شفقتة وعظم نصيحتة فكان يبسط على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول له افعل كذا ولا تفعل كذا كقوله احجب نساءك وقوله لا تصل على عبد الله بن أبي وغير ذلك وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل ذلك لعله بصحة نصيحتة وقوته في الاسلام وقد أخرج المصنف في تفسير سورة البقرة من حديث أنس عن عمر قال وافقت الله في ثلاث الحديث وفيه وبلغني معاذة النبي صلى الله عليه وسلم بعض نساءه فدخلت عليهن فقلت لئن انتهيتن أوليبدلن الله رسوله خيرا منكن حتى أتيت إحدى نساءه فقالت يا عمر أمان في رسول الله ما يعط نساءه حتى تعظهن أنت وهذه المرأة هي زينب بنت جحش كما أخرج الخطيب في المبهمات وجوز بعضهم أنها أم سلمة لكلامها المذكور وفي رواية ابن عباس عن عمر هنا لكن التعدد أولى فان في بعض طرق هذا الحديث عند أحمد وابن مردويه وبلغني من كان من أمهات المؤمنين فاستقريتن أقول لتكفن الحديث ويؤيد التعدد اختلاف الالفاظ في جوابي أم سلمة وزينب والله أعلم (قوله وكأقدتحدثنا أن غسان تنعل الخيل) في المظالم بلفظ تنعل النعال أي تستعمل النعال وهي نعال الخيل ويحتمل أن يكون بالموحدة ثم المجعولة ويؤيده لفظ الخيل في هذه الرواية وتنعل في الموضعين بفتح أوله وأنكر الجوهري ذلك في الدابة فقال أنعلت الدابة ولا تنعل نعلت فيكون على هذا بضم أوله وحكي عياض في تنعل الخيل الوجهين وغفل بعض المتأخرين فرد عليه وقال الموجود في البخاري تنعل النعال فاعتمد على الرواية التي في المظالم ولم يستحضر التي هنا وهي التي تكلم عليها عياض (قوله لتغزونا) وقع في رواية عبيد بن

قال عمر وكأقدتحدثنا أن
غسان تنعل الخيل لتغزونا

٢ قوله دخلت في كل شيء وقوله
فأخذتني والله أخذنا وقوله
كسرتني عن بعض ما كنت
أجد هذه الكلمات لم توجد
في نسخ الصحيح التي بأيدينا
فلعلها رواية للشارح وحرر
نظمها اه

حنين ونحن نتخوف ملكا من ملوك غسان ذكركنا أنه يريد أن يسير اليها فقد امتلأت صدورنا منه وفي روايته التي في اللباس وكان من حول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقام له فلم يبق الاملك غسان بالشام كما تخاف أن يأتيها وفي رواية الطيالسي ولم يكن أحداً خوف عندنا من أن يغزونا ملك من ملوك غسان (قوله قتل صاحب الانصارى يوم نوبته فرجع اليها عشاء فضرِب بابي ضرباً شديداً وقال أثم هو) أي في البيت وذلك لبطء اجابتهم له فظن أنه خرج من البيت وفي رواية عقيل أنا ثم هو وهي أولى (قوله ففرغت) أي خفت من شدة ضرب الباب بخلاف العادة (قوله فخرجت اليه فقال قد حدث اليوم أمر عظيم قلت ما هو أجا غسان) في رواية معمر أجا غسان وفي رواية عبيد بن حنين أجا غسان وقد تقدمت تسميته في كتاب العلم (قوله لا بل أعظم من ذلك وأهول) هو بالنسبة الى عمر لكون حفصة بنته منهن (قوله طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه) كذا وقع في جميع الطرق عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور طلق بالجزم ووقع في رواية عمرة عن عائشة عند ابن سعد فقال الانصارى أمر عظيم فقال عمر لعل الحارث بن أبي شمر سار اليها فقال الانصارى أعظم من ذلك قال ما هو قال ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا قد طلق نسائه وأخرج نحوه من رواية الزهري عن عروة عن عائشة وسمى الانصارى أو من بن خولي كما تقدم ووقع قوله طلق مقروناً بالظن (قوله وقال عبيد بن حنين سمع ابن عباس عن عمر) يعني بهذا الحديث (فقال) يعني الانصارى (اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه) لم يذكر البخاري هنا من رواية عبيد بن حنين الا هذا القدر وما بعده هو قوله فقلت خابت حفصة وخسرت فهو بقية رواية ابن أبي ثور لأن هذا التعليق قد وصله المؤلف في تفسير سورة التحريم بلفظ فقلت جاء الغساني فقال بل أشد من ذلك اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه فقلت رغم أنف حفصة وعائشة وظن بعض الناس أن من قوله اعتزل الى آخر الحديث من سياق الطريق المعلق وليس كذلك لما بينته والموقع في ذلك ايراد البخاري بهذه اللفظة المعلقة عن عبيد بن حنين في أثناء المتن المساق من رواية ابن أبي ثور فصار الظاهر أنه تحول الى سياق عبيد بن حنين وقد سلم من هذا الاشكال التفسير فلم يسبق المتن ولا القدر المعلق بل قال فذكر الحديث واجترأ بما وقع من طريق ابن أبي ثور في المظالم ومن طريق عبيد بن حنين في تفسير التحريم ووقع في مستخرج أبي نعيم ذكر القدر المعلق عن عبيد بن حنين في آخر الحديث ولا اشكال فيه وكان البخاري أراد أن يبين أن هذا اللفظ وهو طلق نسائه لم تتفق الروايات عليه فلعل بعضهم رواها بالمعنى نعم وقع عند مسلم من طريق سماعة بن زميل عن ابن عباس أن عمر قال فدخلت المسجد فإذا الناس يقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه وعند ابن مردويه من طريق سلمة بن كهيل عن ابن عباس أن عمر قال لقيني عبد الله بن عمر ببعض طرق المدينة فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق نسائه وهذا ان كان محفوظاً لعل على أن ابن عمر لاقى أباه وهو جاء من منزله فأخبره بمثل ما أخبر به الانصارى ولعل الجزم وقع من اشاعة بعض أهل النفاق فتناقله الناس وأصله ما وقع من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نسائه ولم تجر عادته بذلك فظنوا أنه طلقهن ولذلك لم يعاتب عمر الانصارى على ما جرّم له من وقوع ذلك وقد وقع في حديث سماعة بن الوليد عند مسلم في آخره ونزلت هذه الآية واذا جاءهم أمر من الأمر

قتل صاحب الانصارى يوم نوبته فرجع اليها عشاء فضرِب بابي ضرباً شديداً وقال أثم هو ففرغت فخرجت اليه فقال قد حدث اليوم أمر عظيم قلت ما هو أجا غسان قال لا بل أعظم من ذلك وأهول طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه وقال عبيد بن حنين سمع ابن عباس عن عمر فقال اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه فقلت

أو الخوف إذا عوا به إلى قوله يستنبطونه منهم قال فكنت أنا أستنبط ذلك الأمر والمعنى لوردوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكون هو المخبر به أو إلى أولى الأمر كأبرار الصحابة لعلومهم لفهم المراد منه باستخراجهم بالفهم والتلفظ ما يخفى عن غيرهم وعلى هذا فالمراد بالادعاء قولهم وإشاعتهم أنه طلق نساءه بغير تحقق ولا ثبت حتى شقي عرفي الاطلاع على حقيقة ذلك وفي المراد بالمذاع وفي الآية أقوال أخرى ليس هذا موضع بسطها (قوله خابت حفصة وخسرت) إنما خصها بالذكر لكانت أمانته لكونها بنته ولكونه كان قريب العهد بتخديرها من وقوع ذلك ووقع في رواية عبيد بن حنن فقلت رغم أنف حفصة وعائشة وكأنه خصهما بالذكر لكونهما كانتا السبب في ذلك كما سيأتي بيانه (قوله قد كنت أظن هذا يوشك أن يكون) يكسر الشين من يوشك أي يقرب وذلك لما كان تقدم له من أن مراجعتهم قد تفضي إلى الغضب المفضي إلى الفرقة (قوله فصليت صلاة الفجر مع النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية سمك دخلت المسجد فإذا الناس يكتفون الحصى ويقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه وذلك قبل أن يؤمرن بالحجاب كذا في هذه الرواية وهو غلط بين فان نزول الحجاب كان في أول زواج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش كما تقدم بيانه وإضافتي تفسير سورة الأحزاب وهذه القصة كانت سبب نزول آية التخيير وكانت زينب بنت جحش فبين خير وقد تقدم ذكر عمر لها في قوله ولا حسن زينب بنت جحش وسيأتي بعد ثمانية أبواب من طريق أبي الفتح عن ابن عباس قال أصحنا يوما نساء النبي صلى الله عليه وسلم يكنن فخرجت إلى المسجد فجاء عمر فصرعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في غرفته فذكر هذه القصة مختصرا بحضور ابن عباس ومشاهدته لذلك يقتضي تأخر هذه القصة عن الحجاب فان بين الحجاب وانتقال ابن عباس إلى المدينة مع أبيه نحو أربع سنين لأنهم قدموا بعد فتح مكة فآية التخيير على هذا نزلت سنة تسع لأن الفتح كان سنة ثمان والحجاب كان سنة أربع أو خمس وهذا من رواية عكرمة بن عمار بالاسناد الذي خرج به مسلم أيضا قول أبي سفيان عندي أجمل العرب أم حبيبة أزواجكم قال نعم وأنكره الأئمة وبالغ ابن حزم في إنكاره وأجابوا بتاويلات بعيدة ولم يتعرض لهذا الموضع وهو نظير ذلك الموضع والله الموفق وأحسن محامله عندي أن يكون الراوي لما رأى قول عمر أنه دخل على عائشة ظن أن ذلك كان قبل الحجاب فحزم به لكن جوابه أنه لا يلزم من الدخول رفع الحجاب فقد يدخل من الباب ويتخاطبه من وراء الحجاب كما لا يلزم من وهم الراوي في لفظة من الحديث أن يطرح حديثه كله وقد وقع في هذه الرواية موضع آخر مشكك وهو قوله في آخر الحديث بعد قوله ففتحك النبي صلى الله عليه وسلم قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزلت أنشب بالجذع ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنما عشي على الأرض ما عيشه بيده فقلت يا رسول الله إنما كنت في الغرفة تسعاً وعشرين فان ظاهره أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل عقب ما خاطبه عمر فيلزم منه أن يكون عمر تأخر كلامه معه تسعاً وعشرين يوماً وسياق غيره ظاهر في أنه تكلم معه في ذلك اليوم وكيف يجهل عمر تسعاً وعشرين يوماً لا يتكلم في ذلك وهو مصرح بأنه لم يصبر ساعة في المسجد حتى يقوم ويرجع إلى الغرفة ويستأذن ولكن تأويل هذا سهل وهو أن يحمل قوله فنزل أي بعد أن مضت المدة ويستفاد منه أنه كان يتردد إلى النبي صلى

خابت حفصة وخسرت
قد كنت أظن هذا يوشك
أن يكون جُمعت على
مباي فصليت صلاة الفجر
مع النبي صلى الله عليه وسلم
فدخل النبي صلى الله عليه
وسلم مشربة له فاعتزل فيها

الله عليه وسلم في تلك المدة التي حلف عليها فاتفق أنه كان عنده عند إرادته النزول فنزل معه ثم خشي أن يكون نسي فذكره كما ذكرته عائشة كما سألني ومما يؤيد تأخر قصة التخيير ما تقدم من قول عمر في رواية عبيد بن حنبل التي قدمت الإشارة إليها في المطالم وكان من حول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقام له الأملك غسان بالشام فإن الاستقامة التي أشار إليها انما وقعت بعد فتح مكة وقد مضى في غزوة الفتح من حديث عمرو بن سلمة الجرمي وكانت العرب تلوم بإسلامهم الفتح فيقولون اتركوه وقومه فإن ظهر عليهم فهو نبي فلما كانت وقعة الفتح بادر كل قوم بإسلامهم ٥٥ والفتح كان في رمضان سنة ثمان ورجوع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة في أوخر ذي القعدة منها فلما كان في سنة تسع تسمى سنة الوفود لكثرة من وفد عليه من العرب فظهر أن استقامة من حوله صلى الله عليه وسلم انما كانت بعد الفتح فافتضى ذلك أن التخيير كان في أول سنة تسع كما قدمته وعن جزم بأن آية التخيير كانت سنة تسع الدماطي وأتباعه وهو المعتمد (قوله) ودخلت على حفصة فاذا هي تبكي في رواية سمالة أنه دخل أولا على عائشة فقال يا بنت أبي بكر أفد بلغ من شأنك أن تؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت مالي ولك يا ابن الخطاب عليك بعيبك وهي بعين مهمل مفتوحة وتحتانية ساكنة بعدها موحدة ثم مثناة أي عليك بخاصتك وموضع سرلك وأصل العيبة الوعاء الذي يجعل فيه الثياب ونفيس المتاع فاطلقت عائشة على حفصة أنها عيبة عمر بطريق التشبيه ومرادها عليك بوعظ ابتك (قوله) ألم أكن حذرتك زاد في رواية سمالة لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحبك ولولا أنا لطلقت فيك أشد البكاء لما اجتمع عندهما من الحزن على فراق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما توقعه من شدة غضب أبيها عليها وقد قال لها فيما أخرجه ابن مردويه والله إن كان طلقك لأكلك أبدا وأخرج ابن سعد والدارمي والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها ولابن سعد مثله من حديث ابن عباس عن عمرو أسنده حسن ومن طريق قيس بن زيد مثله وزاد فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن جبريل أتاني فقال لي راجع حفصة فإنها صوامة قوامة وهي زوجتك في الجنة وقيس مختلف في صحبته ونحوه عنده من مرسل محمد بن سيرين (قوله) ها هوذا معتزل في المشربة في رواية سمالة فقلت لها أين رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هو في خزانته في المشربة وقد تقدم ضبط المشربة وتفسيرها في كتاب المطالم وانها بضم الراء وبفتحها وجعها مشارب ومشربات (قوله) فخرجت فجئت إلى المنبر فاذا حوله رهط يبكي بعضهم لم أقف على تسميتهم وفي رواية سمالة بن الوليد دخلت المسجد فاذا الناس ينكثون بالحصى أي يضربون به الأرض كفعل المهوم المفكر (قوله) ثم غلبني ما أجد أي من شغل قلبه بما بلغه من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نسائه وأن ذلك لا يكون إلا عن غضب منه ولا احتمال صحة ما أشيع من تطليق نسائه ومن جلتن حفصة بنت عرقنقطع الوصلة بينهما وفي ذلك من المشقة عليه ما لا يخفى (قوله) فقلت لغلाम له أسود في رواية عبيد بن حنبل فاذا رسول الله في مشربة يرقى عليها بالجملة وغلाम لرسول الله صلى الله عليه وسلم أسود على رأس الجملة واسم هذا الغلام رباح بفتح الراء وتخفيف الموحدة سمالة في روايته ولفظه فدخلت فاذا أنا برباح غلام رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد على أسكفة المشربة مدلى رجله على تقير من خشب

ودخلت على حفصة فاذا هي تبكي فقلت ما يبكيك ألم أكن حذرتك هذا أطلقكن النبي صلى الله عليه وسلم قالت لا أدري ها هوذا معتزل في المشربة فخرجت فجئت إلى المنبر فاذا حوله رهط يبكي بعضهم فجلست معهم قليلا ثم غلبني ما أجد فجئت المشربة التي فيها النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لغلाम له أسود

استأذن لعمر فدخل الغلام فكلّم النبي صلى الله عليه وسلم ثم رجع فقال كلمت النبي صلى الله عليه وسلم وذكرتك له فصمت فأنصرفت

حتى جلست مع الرهط الذين
عند المنبر ثم غلبني ما أجد
فجئت فقلت للغلام استأذن
لعمر فدخل ثم رجع فقال
قد ذكرتك له فصمت
فرجعت فجلست مع الرهط
الذين عند المنبر ثم غلبني
ما أجد فجئت للغلام فقلت
استأذن لعمر فدخل ثم
رجع إلى فقال قد ذكرتك له
فصمت فلما وليت منصرفا
قال إذا الغلام يدعوني
فقال قد أذن لك النبي صلى
الله عليه وسلم فدخلت على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فإذا هو مضطجع على
رمال حصير ليس بينه وبينه
فراش قد أثار الرمال بجنبه
متكئا على وسادة من آدم
حشوها ليف فسلمت عليه
ثم قلت وأنا قائم يا رسول
الله أطلقت نساءك فرفع
إلى بصره فقال لا فقلت
الله أكبر ثم قلت وأنا قائم
أستأنس يا رسول الله لو
رأيتني وكما معشر قريش
تغلب النساء فلما قدما
المدنية إذا قوم تغلبهم
نساء وهم فتبسم النبي صلى
الله عليه وسلم

٢ قوله فكنت منصرفا
فإذا الغلام هكذا بنسخ
الشرح التي بأيدينا والذي
في المتن بأيدينا فلما وليت
منصرفا قال إذا الغلام

وهو جذع يرقى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخدر وعرف بهذا تفسير العجالة المذكورة
في رواية غيره وسأني في حديث أبي الغضن الذي أشرت إليه بحث في ذلك والاسكفة في روايته
بضم الهمزة والكاف بينهما مهملة ثم جاء مشددة هي عتبة الباب السفلى وقوله على نقير بنون
ثم قاف بوزن عظيم أي منقور ووقع في بعض روايات مسلم بفاء بدل النون وهو الذي جعلت
فيه فقر كالدرج (قوله استأذن لعمر) في رواية عبيد بن حنين فقلت له قل هذا عمر بن الخطاب
(قوله فصمت) بفتح الميم أي سكت وفي رواية سمالك فنظر رباح إلى الغرفة ثم تطرأ فلم يقل
شيئا واتفقت الروايات على أنه أعاد الذهاب والمجي ثلاث مرات لكن ليس ذلك صريحا في
رواية سمالك بل ظاهر روايته أنه أعاد الاستئذان فقط ولم يقع شيء من ذلك في رواية عبيد بن
حنين ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم في المرتين
الاولتين كان نائما أو ظنا أن عمر جاء يستعطفه على أزواجه لكون حفصة ابنته منهن (قوله
فكنت منصرفا) أي رجعت إلى ورائي (فإذا الغلام يدعوني) وفي رواية معمر فوليت مدبرا
وفي رواية سمالك ثم رفعت صوتي فقلت يا رباح استأذن لي فأني أظن أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ظن أنني جئت من أجل حفصة والله لئن أمرني بضرب عنقه لاضرب عنقه وهذا يقوى
الاحتمال الثاني لأنه لما صرح في حق ابنته بما قال كان أبعد أن يستعطفه لضراؤها (قوله فإذا
هو مضطجع على رمال) بكسر الراء وقد تضمن وفي رواية معمر على رمال يسكون الميم والمراد به
النسيج تقول رملت الحصير وأرملته إذا نسجته وحصير مرمول أي منسوج والمراد هنا أن سريره
كان مرمولا بجوار مل به الحصير ووقع في رواية أخرى على رمال سرير ووقع في رواية سمالك
على حصير وقد أثار الحصير في جنبه وكأنه أطلق عليه حصيرا تغلبا وقال الخطابي رمال الحصير
ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيوط في الثوب فكانه عنده اسم جمع وقوله ليس بينه وبينه فراش قد
أثار الرمال بجنبه يؤيد ما قدمته أنه أطلق على نسج السرير حصيرا (قوله فقلت وأنا قائم أطلقت
نساءك فرفع إلى بصره فقال لا فقلت الله أكبر) قال الكرماني لما ظن الانصاري أن الاعتزال
طلاق أو ناشئ عن طلاق واخبر عمر بوقوع الطلاق جازما به فلما استفسر عمر عن ذلك فلم يجده
حقيقة كبر تجمعا من ذلك اه ويحتمل أن يكون كبر الله حامدا له على ما أنعم به عليه من عدم وقوع
الطلاق وفي حديث أم سلمة عند ابن سعد فكبر عمر تكبيرة سمعناها ونحن في بيوتنا فلعنا أن عمر
سأله أطلقت نساءك فقال لا فكبر حتى جاءنا الخبر بعد ووقع في رواية سمالك فقلت يا رسول
الله أطلقتن قال لا فقلت اني دخلت المسجد والمسلمون يسكنون الحصا يقولون طلق رسول
الله صلى الله عليه وسلم نساءه أفأنزل فأخبرهم أنك لم تطلقهن قال نعم ان شئت وفيه فقامت
على باب المسجد فنادت باعلى صوتي لم يطلق نساءه (قوله ثم قلت وأنا قائم أستأنس يا رسول الله
لورأيتني) يحتمل أن يكون قوله استفهاما بطريق الاستئذان ويحتمل أن يكون حالا من القول
المذكور بعده وهو ظاهر سياق هذه الرواية وجزم القرطبي بأنه للاستفهام فيكون أصله
بهمزتين تسهل احداهما وقد تحذف تخفيفا ومعناه أنبسط في الحديث واستأذن في ذلك
لقربة الحال التي كان فيها العله بأن بنته كانت السبب في ذلك فخشى أن يلحقه هوشى من
المعتبة فبقى كالمقبض عن الابتداء بالحديث حتى استأذن فيه قوله يا رسول الله لورأيتني وكما

وكذا قوله الا اني فقلت وأنا قائم أطلقت والذي في المتن بأيدينا ثم قلت وأنا قائم يا رسول الله أطلقت فلعن ما في الشارح رواية له اه

معشر قريش تغلب النساء فساق مائة دم وكذا في رواية عقيل ووقع في رواية معمر أن قوله
 استأنس بعد سياق القصة ولفظه فقلت الله أكبر لو رأيتما يا رسول الله وكما معشر قريش فساق
 القصة فقلت استأنس يا رسول الله قال نعم وهذا بين الاحتمال الاول وهو أنه استأذن في
 الاستئناس فلما أذن له فيه جلس (قوله) ثم قلت يا رسول الله لو رأيتني ودخلت على حفصة الى قوله
 فتبسم تبسمه أخرى) الجملة حاله أي حال دخولي عليها وفي رواية عبيد بن حنن فذكرت له الذي
 قلت لحفصة وأم سلمة والذي ردت على أم سلمة فضحك وفي رواية سمالك فلم أزل أحدثه حتى تحسر
 العصب عن وجهه وحتى كثر فضحك وكان من أحسن الناس ثغرا صلى الله عليه وسلم وقوله
 تحسر بهما لتي أي تكشف وزنا ومعنى وقوله كثر بفتح الكاف والمجبة أي أبدى أسنانه ضاحكا
 قال ابن السكيت كثر وتبسم وتبسم وافترج عني فإذا زاد قيل قهقهه وكركر وقد جافى صفته
 صلى الله عليه وسلم كان ضحكة تبسما (قوله) فتبسم النبي صلى الله عليه وسلم تبسمة) بتشديد
 السين والكشميني تبسمة (قوله) فرفعت بصري في بيته أي نظرت فيه (قوله) غير أهبة ثلاثة
 في رواية الكشميني ثلاث الأهبة بفتح الهمزة والهاء وبضمهما أيضا بمعنى الأهب والهاء فيه
 للمبالغة وهو جمع أهاب على غير قياس وهو الجلد قبل الدباغ وقيل هو الجلد مطلقا دبغ أول دبغ
 والذي يظهر أن المراد به هنا جلد شرع في دبغه ولم يكمل لقوله في رواية سمالك بن الوليد فإذا
 أفق معلق والأفقي بوزن عظيم الجلد الذي لم يتم دبأغه يقال آدم وأديم وأفق وأفقي وأهاب
 وأهب وعاد وعود وعاد ولم يجي فعمل وفعل على فعل بفتحين في الجمع الأهذه الأخرى
 والاكثر أن يجي فعل بضمين وزاد في رواية عبيد بن حنن وان عند رجله قرظا بقاف وظاء
 مججمة مصبورا بجمع حدين وفي رواية أبي ذر مصبور ابراء قال النووي ووقع في بعض الأصول
 مصبور ابراء مججمة وهي لغة والمراد بالمصبور بالمهملة والمججمة المجموع ولا ينافي كونه مصبورا بل
 المراد أنه غير منشتر وان كان في غير وعاء بل هو مصبوب بمجتمعه وفي رواية سمالك فنظرت في خزانة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا بأقبضة من شعر نحو الصاع ومثلها قرظا في ناحية الغرفة
 (قوله) ادع الله فليوسع علي أمتك في رواية عبيد بن حنن فبكيت فقال وما يبكيك فقلت
 يا رسول الله ان كسري وقصير فيما هما فيه وأنت رسول الله وفي رواية سمالك فأبتدرت
 عيناى فقال ما يبكيك يا ابن الخطاب فقلت وما لي لأبكي وهذا الحصر قد أثر في جنبك وهذه
 خزانة لا أرى فيها إلا ما أرى وذلك قصير وكسري في النهار والثمار وأنت رسول الله
 وصغوته (قوله) جلس النبي صلى الله عليه وسلم وكان متكئا فقال أو في هذا أنت يا ابن
 الخطاب في رواية معمر عند مسلم أو في شئت أنت يا ابن الخطاب وكذا في رواية عقيل الماضية
 في كتاب المظالم والمعنى أنت في شئت في أن التوسع في الآخرة خير من التوسع في الدنيا وهذا شعر
 بانه صلى الله عليه وسلم ظن أنه بكى من جهة الأمر الذي كان فيه وهو غضب النبي صلى الله عليه
 وسلم على قسائه حتى اعتزلهن فلما ذكر له أمر الدنيا أجابه بما أجابه (قوله) ان أولئك قوم قد عجلوا
 طيباتهم في الحياة الدنيا وفي رواية عبيد بن حنن أن لا ترضى أن تكون لهم الدنيا ولنا الآخرة
 وفي رواية له لهما بالنسبة على ارادة كسري وقصير لتخصيصهما بالذكر والاخرى بارادتهما ومن
 تبهما أو كان عنى مثل حالهما زاد في رواية سمالك فقلت بلى (قوله) فقلت يا رسول الله استغفر لي

ثم قلت يا رسول الله لو رأيتني
 ودخلت على حفصة فقلت
 ها لا يغرنك أن كانت جارتك
 أو ضامنك وأحب إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم يريد
 مأثمة فتبسم النبي صلى الله
 عليه وسلم تبسمة أخرى
 بقلت حين رأيت تبسم
 فرفعت بصري في بيته
 فوالله ما رأيت في بيته شأ
 يرذل البصر غير أهبة ثلاثة
 فقلت يا رسول الله ادع الله
 فليوسع علي أمتك فأت
 فارس والروم قدوسع عليهم
 وأعطوا الدنيا وهم
 لا يعبدون الله فجلس النبي
 صلى الله عليه وسلم وكان
 متكئا فقال أو في هذا أنت
 يا ابن الخطاب ان أولئك قوم
 قد عجلوا طيباتهم في الحياة
 الدنيا فقلت يا رسول الله
 استغفر لي

أى عن جراحى بهذا القول بحضرتك أوعن اعتقادي أن التجملات الدنيوية مرغوب فيها أو
عن ارادى ما فيه مشابهة الكفار في ملابسهم ومعائشهم (قوله فاعتزل النبي صلى الله عليه
وسلم نساءه من أجل ذلك الحديث الذى أفشته ٢ حفصة الى عائشة) كذا فى هذه الطريق لم يفسر
الحديث المذكور الذى أفشته حفصة وفيه أيضا وكان قال ما أبدا داخل عليهن شهر من شدة
موجده عليهن حين عاتبه الله وهذا أيضا مبهم ولم أره مفسرا وكان اعتزاله فى المشربة كفاى
حديث ابن عباس عن عمر فافاد محمد بن الحسن الخزرجى فى كتابه أخبار المدينة بسنده مرسل
أنه صلى الله عليه وسلم كان يبيت فى المشربة ويقيم على خلوته بئر كانت هناك وليس
فى شئ من الطرق عن الزهرى بأسناد حديث الباب الا ما رواه ابن اسحق كما أشرت اليه فى تفسير
سورة التحريم والمراد بالمعاتبه قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الايات وقد اختلف فى
الذى حرم على نفسه وعوتب على تحريمه كما اختلف فى سبب حلفه على أن لا يدخل على نساءه على
أقوال فالذى فى الصحيحين أنه العسل كما مضى فى سورة التحريم مختصر من طريق عبيد بن عمير
عن عائشة وسأنى بأبسط منه فى كتاب الطلاق وذكرت فى التفسير قول آخر أنه فى تحريم
جاريته مارية وذكرت هناك كثيرا من طرقه ووقع فى رواية يزيد بن رومان عن عائشة عند ابن
مردويه ما يجمع القولين وفيه أن حفصة أهديت لها عكة فيها عسل وكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا دخل عليها حبسته حتى تلعه أو تسقيه منها فقالت عائشة لجارية عندها حبسة
يقال لها خضراء اذا دخل على حفصة فانطرى ما يصنع فأخبرتها الجارية بشأن العسل فأرسلت
الى صواحبها فقالت اذا دخل عليكم فقلن انا نجد منك ريح مغافير فقال هو عسل والله
لا أطعمه أبدا فلما كان يوم حفصة استأذنته أن تأتى أباها فأذن لها فذهبت فأرسل الى جاريته
مارية فأدخلها بيت حفصة قالت حفصة فرجعت فوجدت الباب مغلقا فخرج ووجهه يقطر
وحفصة تبكي فعاتبته فقال أشهدك أنها على حرام انطرى لا تخبرى بهذا امرأته وهى عندك
أمانة فلما خرج قرعت حفصة الجدار الذى بينها وبين عائشة فقالت ألا أبشرك ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد حرم أمته فزلت وعند ابن سعد من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه
خرجت حفصة من بيتها يوم عائشة فدخل رسول الله بجاريته القبطية بيت حفصة فجاءت
فرقبته حتى خرجت الجارية فقالت له أما اتى قدرأت ما صنعت قال فأكتفى على وهى حرام
فانطلقت حفصة الى عائشة فأخبرتها فقالت له عائشة أما يوحى فتعرس فيه بالقبطية وبسمل
لنساءك سائرا يامهن فزلت الآية وجاء فى ذلك ذكر قول ثالث أخرجه ابن مردويه من طريق
الضحاك عن ابن عباس قال دخلت حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم ينها فوجدت معه
مارية فقال لا تخبرى عائشة حتى أبشرك ببشارة أن أبالك على هذا الامر بعد أبى بكر اذا نامت
فذهبت الى عائشة فأخبرتها فقالت له عائشة ذلك والتمست منه أن يحرم مارية فخرمها ثم جاء
الى حفصة فقال أمرتك أن لا تخبرى عائشة فأخبرتها فعاتبها ولم يعاتبها على أمر الخلافة فلماذا
قال الله تعالى عرف بعضه وأعرض عن بعض وأخرج الطبرانى فى الاوسط وفى عشرة النساء عن
أبي هريرة نحوه بتمامه وفى كل منهم ما ضعف وجاء فى سبب غضبه منهن وحلفه أن لا يدخل عليهن
شهر اقصه أخرى فأخرج ابن سعد من طريق عمرة عن عائشة قالت أهديت لرسول الله صلى الله

فاعتزل النبي صلى الله
عليه وسلم نساءه من
أجل ذلك الحديث حين
أفشته حفصة الى عائشة
تسعا وعشرين ليلة

٢ قوله الذى أفشته هكذا
بالنسخ بأيدينا والذى فى
المتن بأيدينا حين أفشته
فعل مافى الشارح رواية
له اه

عليه وسلم هدية فارسل الى كل امرأة من نساءه نصيبها فلم ترض زينب بنت جحش نصيبها فزادها مرة أخرى فلم ترض فقالت عائشة لقد أقات وجهك ترد عليك الهدية فقال لانتن أهون على الله من أن تقمثنى لا أدخل عليك شهر الحديت ومن طريق الزهري عن عروة عن عائشة فحواه وفيه ذبح ذبحا فقسمه بين أزواجه فارسل الى زينب نصيبها فردته فقال زيدوها ثلثا كل ذلك ترده فذكر فحواه وفيه قول آخر أخرجه مسلم من حديث جابر قال جاء أبو بكر والناس جلوس بياب النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤذن لاحد منهم فاذن لابي بكر فدخل ثم جاء عمر فاستاذن فاذن له فوجد النبي صلى الله عليه وسلم جالسا وحوله نساؤه فذكر الحديث وفيه من حولى كما ترى يسألنى النفقة فقام أبو بكر الى عائشة وقام عمر الى حفصة ثم اعتزلهن شهرا فاذن كنزول آية التخيير ويحتمل أن يكون مجموع هذه الاشياء كان سببا لاعتزالهن وهذا هو اللائق بحكاهم أخلاقه صلى الله عليه وسلم وسعة صدره وكثرة صفحه وأن ذلك لم يقع منه حتى تكرر موجهه منهن صلى الله عليه وسلم ورضى عنهن وقصر ابن الجوزي فنسب قصة الذبح لابن حبيب بغير اسناد وهي مستندة عند ابن سعد وأبهم قصة النفقة وهي في صحيح مسلم والراجح من الاقوال كلها قصة مارية لاخصاص عائشة وحفصة بهما بخلاف العسل فإنه اجتمع فيه جماعة منهن كما سيأتى ويحتمل أن تكون الاسباب جميعها اجتمعت فأشير الى أهمها ويؤيده شمول الحلف للجميع ولو كان مثلا في قصة مارية فقط لاخص بصفصة وعائشة ومن اللطائف أن الحكمة في الشهر مع أن مشروعية الهجر ثلاثة أيام أن عددتهن كانت تسعة فاذا ضربت في ثلاثة كانت تسعة وعشرين واليومان لمارية لكونها كانت أمة فنقصت عن الحرائر والله أعلم (قوله فاعتزل النبي نساءه من أجل ذلك الحديث الذي أفنسته حفصة الى عائشة تسعة وعشرين ليلة) العدد متعلق بقوله فاعتزل نساءه (قوله وكان قال ما أبدا دخل عليهن شهرا) في رواية حماد بن سلمة عند مسلم في طريق عبيد بن حنين وكان آلى منهن شهرا أى حلف أو أقسم وليس المراد به الايلاء الذى في عرف الفقهاء اتفاقا وسيأتى بعد تسعة أبواب من حديث أنس قال آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساءه شهرا وهذا موافق للنظر رواية حماد بن سلمة هنا وان كان أكثر الرواة في حديث عمر لم يعبروا بلفظ الايلاء (قوله من شدة موجدته عليهن) أى غضبه (قوله دخل على عائشة) فيه أن من غاب عن أزواجه ثم حضر يريد أبى شاء منهن ولا يلزمه أن يبدأ من حيث بلغ ولا أن يقرع كذا قيل ويحتمل أن تكون البداية بعائشة لكونه اتفق أنه كان يومها (قوله فقالت له عائشة يا رسول الله انك كنت قد أقسمت أن لا تدخل علينا شهرا) تصدم أن في رواية سماعة بن الوليد أن عمر ذكره صلى الله عليه وسلم بذلك ولا منافاة بينهما لأن في سياق حديث عمر أنه ذكره بذلك عند نزوله من الغرفة وعائشة ذكرته بذلك حين دخل عليها فكانت تسموا تواردا على ذلك وقد أخرج مسلم من حديث جابر في هذه القصة قال فقلنا فظا هرا هذا السياق يوهم أنه من تمة حديث عمر فيكون عمر حضر ذلك من عائشة وهو محتمل عندى لكن يقوى أن يكون هذا من تعالين الزهري في هذه الطريق فان هذا القدر عمنه عن عروة عن عائشة أخرجه مسلم من رواية معمر عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أقسم أنه لا يدخل على نساءه شهرا قال الزهري فاخبرني عروة عن عائشة قالت فذكره (قوله وانما أسبجت من تسع وعشرين ليلة) في رواية عقيب

وكان قال ما أبدا دخل عليهن شهرا من شدة موجدته عليهن حين عاتبه الله عز وجل فلما مضت تسع وعشرون ليلة دخل على عائشة فبدا بها فقالت له عائشة يا رسول الله انك كنت قد أقسمت أن لا تدخل علينا شهرا وانما أصبحت من تسع وعشرين ليلة أعداء عدا

لتسع باللام وفي رواية السرخسي فيها تسع بالموحدة وهي متقاربة قال الاسماعيلي من
هنا الى آخر الحديث وقع مدرجاً في رواية شعيب عن الزهري ووقع مفصلاً في رواية معمر
قال الزهري فأخبرني عروة عن عائشة قالت لما مضت تسع وعشرون ليلة دخل علي
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث (قلت) ونسبة الادراج الى شعيب فيه نظرفقد
تقدم في المظالم من رواية عقيل عن الزهري كذلك وأخرج مسلم طريق معمر كما قال
الاسماعيلي مفصلة والله أعلم وقد تقدم في تفسير الاحزاب أن الجاري حكى الاختلاف
على الزهري في قصة التخيير هل هي عن عروة عن عائشة أو عن أبي سلمة عن عائشة (قوله)
فقال الشهر تسع وعشرون ليلة وكان ذلك الشهر تسعاً وعشرين ليلة في هذا الإشارة الى
تاويل الكلام الذي قبله وأنه لا يراد به الحصر أو ان اللام في قوله الشهر للعهد من الشهر المحلوف
عليه ولا يلزم من ذلك أن تكون الشهور كلها كذلك وقد أنكرت عائشة على ابن عمر روايته
المطلقة أن الشهر تسع وعشرون فأخرج أحمد من طريق يحيى بن عبد الرحمن عن ابن عمر
رفعه الشهر تسع وعشرون قال فذكروا ذلك لعائشة فقالت يرحم الله أباعبد الرحمن انما
قال الشهر قد يكون تسعاً وعشرين وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عمر بن الخطاب في هذا اللفظ الاخير
الذي جزمته به عائشة وبينته قبل هذا عند الكلام على ما وقع في رواية سمك بن الوليد من
الاشكال (قوله) قالت عائشة ثم أنزل الله آية التخيير في رواية عقيل فأزلت وسياتي الكلام
عليه مستوفى في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى وفي الحديث سؤال العالم عن بعض أمور
أهله وان كان عليه فيه غضاضة اذا كان في ذلك سنة تنقل ومسئله تحفظ قاله المهلب قال
وفيه توقير العالم ومهابته عن استفسار ما يخشى من تغييره عند ذكره وترقب خلوات العالم
ليسأل عما له لوسئل عنه بحضرة الناس أنكره على السائل ويؤخذ من ذلك مراعاة المروءة
وفيه ان شدة الوطأة على النساء مذموم لان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بسيرة الانصار في
نساءهم وترك سيرة قومه وفيه تاديب الرجل ابنته وقرابته بالقول لاجل اصلاحها وزوجها
وفيه سياق القصة على وجهها وان لم يسأل السائل عن ذلك اذا كان في ذلك مصلحة من زيادة
شرح وبيان وخصوصاً اذا كان العالم يعلم أن الطالب يؤثر ذلك وفيه مهابة الطالب للعالم
وتواضع العالم له وصبره على مسألته وان كان عليه في شيء من ذلك غضاضة وفيه جواز ضرب
الباب ودقه اذا لم يسمع الداخل بغير ذلك ودخول الاباء على البنات ولو كان بغير اذن الزوج
والتنقيب عن أحوالهن لاسيما ما يتعلق بالمتزوجات وفيه حسن تطفن ابن عباس وشدة حرصه
على الاطلاع على فنون التفسير وفيه طلب علو الاسناد لان ابن عباس أقام مدة طويلة ينتظر
خلوة عمر ليأخذ عنه وكان يمكنه يأخذ ذلك بواسطة عنه عن لايهاب سؤاله كما كان يهاب عمر وفيه
حرص الصحابة على طلب العلم والضبط باحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وفيه أن طالب العلم
يجعل لنفسه وقتاً يفرغ فيه لأمور معاشه وحال أهله وفيه البحث في العلم في الطرق والخلوات
وفي حال القعود والنسي وفيه إثارة الاستجمار في الاسفار وابقاء الماء للوضوء وفيه ذكر العالم
ما يقع من نفسه وأهله بما يترتب عليه فائدة دينية وان كان في ذلك حكاية ما يستهجن وجواز
ذكر العمل الصالح لسياق الحديث على وجهه وبيان ذكر وقت التحمل وفيه الصبر على الزوجات

فقال الشهر تسع وعشرون
ليلة وكان ذلك الشهر تسعاً
وعشرين ليلة قالت
عائشة ثم أنزل الله تعالى
آية التخيير فبدأني أول
امرأته من نسائه فأخترته
ثم خيرت نساءه كلهن فقلن
مثل ما قالت عائشة

والاغضاء عن خطاهن والصقح عما يقع منهن من زلل في حق المرء دون ما يكون من حق الله تعالى وفيه جواز اتخاذ الحماكم عند الخلوة بواب يمنع من يدخل اليه بغير اذنه ويكون قول أنس الماضي في كتاب الجسائر في المرأة التي وعظها النبي صلى الله عليه وسلم فلم تعرفه ثم جاءت اليه فلم تجد له بوابين محجولا على الاوقات التي يجلس فيها للناس قال المهلب وفيه ان للامام أن يتحجب عن بطاته وخاصة عند الامر بطرقه من جهة أهله حتى يذهب غيظه ويخرج الى الناس وهو منبسط اليهم فان الكبير اذا احتجب لم يحس الدخول اليه بغير اذن ولو كان الذي يريد أن يدخل جليل القدر عظيم المنزلة عنده وفيه الرفق بالاصهار والحياء منهم اذا وقع للرجل من أهله ما يقتضي معاتبته وفيه أن السكوت قد يكون أبلغ من الكلام وأفضل في بعض الاحيان لانه عليه الصلاة والسلام لو أمر غلامه برد عمر لم يحز لعمر العود الى الاستئذان مرة بعد أخرى فلما سكنت فهم عمر من ذلك انه لم يؤثر رده مطلقا أشار الى ذلك المهلب وفيه أن الحاجب اذا علم منع الاذن بسكوت المحجوب لم ياذن وفيه مشروعية الاستئذان على الانسان وان كان وحده لاحتمال أن يكون على حالة يكره الاطلاع عليها وفيه جواز تكرار الاستئذان متى لم يؤذن له اذا رجا حصول الاذن وأن لا يتجاوز به ثلاث مرات كما سيأتي ايضا في كتاب الاستئذان في قصة أبي موسى مع عمر ولا استدراك على عمر من هذه القصة لان الذي وقع من الاذن له في المرة الثالثة وقع اتفاقا ولو لم يؤذن له فالذي يظهر أنه كان يعود الى الاستئذان لانه صرح كما سيأتي بأنه لم يبلغه ذلك الحكم وفيه ان كل لذة أو شهوة قضاه المرء في الدنيا فهو استعجال له من نعيم الآخرة وأنه لو ترك ذلك لادخر له في الآخرة أشار الى ذلك الطبري واستنبط منه بعضهم ايثار الفقر على الغنى وخصه الطبري بمن لم يصرفه في وجوهه ويفرقه في سبله التي أمر الله بوضعه فيها قال وأما من فعل ذلك فهو من منازل الامتحان والصبر على المحن مع الشكر أفضل من الصبر على الضراء وحده انتهى قال عياض هذه القصة مما يحتاج به من يفضل الفقير على الغنى لما في مفهوم قوله ان من تنعم في الدنيا يقوته في الآخرة بمقداره قال وحاوله الآخرون بأن المراد من الآية أن حظ الكفار هو ما نالوه من نعيم الدنيا اذا لاحظ لهم في الآخرة انتهى وفي الجواب نظروا هي مسئلة اختلاف فيها السلف والخلف وهي طويلة الذيل سيكون لنا بها المام ان شاء الله تعالى في كتاب الرقاق وفيه ان المرء اذا رأى صاحبه مهموما استحب له أن يحدثه بما يزيل هممه ويطيب نفسه لقول عمر لا قولن شيئا يضحك النبي صلى الله عليه وسلم ويستحب أن يكون ذلك بعد استئذان الكبير في ذلك كما فعل عمر وفيه جواز الاستعانة في الوضوء بالصبي المتوضي وخدمة الصغير الكبير وان كان الصغير أشرف نسباً من الكبير وفيه التجميل بالثوب والعمامة عند لقاء الأكبر وفيه تدكير الخائف بيمينه اذا وقع منه ما ظاهره نسيانها لاسيما من له تعلق بذلك لان عائشة خشيت أن يكون صلى الله عليه وسلم نسي مقدار ما حلف عليه وهو شهر والشهر ثلاثون يوماً وتسعة وعشرون يوماً فلما نزل في تسعة وعشرين ظنت انه ذهل عن القدر وأن الشهر لم يهل فأعلمها أن الشهر استهل فان الذي كان الحلف وقع فيه جاء تسعا وعشرين يوماً وفيه تقوية لقول من قال ان يمينه صلى الله عليه وسلم اتفق أنها كانت في أول الشهر ولهذا اقتصر على تسعة وعشرين والافلو اتفق ذلك في أثناء الشهر فالجمهور على أنه لا يقع البر الا بثلاثين وذهبت طائفة

في الاكتفاء بتسعة وعشرين أخذ باقل ما ينطلق عليه الاسم قال ابن بطال يؤخذ منه أن من حلف على فعل شيء غير الفعل أقل ما ينطلق عليه الاسم والقصة محمولة عند الشافعي ومالك على أنه دخل أول الهلال وخرج به فلو دخل في أثناء الشهر لم يبر إلا ثلاثين وفيه سكنى الغرفة ذات الدرج واتخذ الخزانة لآفات البيت والامتعة وفيه التناوب في مجلس العالم اذا لم يتيسر المواظبة على حضوره لشاغل شرعي من أمر ديني أو دنيوي وفيه قبول خبر الواحد ولو كان الاخذ فاضلا والمأخوذ عنه فضولا ورواية الكبير عن الصغير وان الاخبار التي تشاع ولو كثرت ناقلوها ان لم يكن مرجعها الى أمر حسي من مشاهدة أو سماع لا تستلزم الصدق فان جرم الانصاري في رواية وقوع التطليق وكذا جرم الناس الذين رأهم عمر عند المنبر بذلك محمول على أنهم شاع بينهم ذلك من شخص بناه على التوهم الذي توهمه من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نساءه فظن أن يكون له تجربة عادته بذلك أنه طلقهن فاشاع أنه طلقهن فاشاع ذلك فتحدث الناس به وأخلق بهذا الذي ابتدأ بأشاعة ذلك أن يكون من المنافقين كما تقدم وفيه الاكتفاء بمعرفة الحكم بأخذه عن القرين مع امكان أخذه عاليا عن أخذه عنه القرين وأن الرغبة في العلم لوحيث لا يعوق عنه عائق شرعي ويمكن أن يكون المراد بذلك أن يستفيد منه أصول ما يقع في غيبته ثم يسأل عنه بعد ذلك شافهة وهذا أحد فوائد كتابة أطراف الحديث وفيه ما كان العناية عليه من محبة الاطلاع على أحوال النبي صلى الله عليه وسلم جلست أو قلت واهتمامهم بما هم لهم لا طلاق الانصاري اعتزاله نساءه الذي أشعر عنده بأنه طلقهن المقتضى وقوع عهده صلى الله عليه وسلم بذلك أعظم من طروق ملك الشام الغساني بجيوشه المدينة لغزو ومن بها وكان ذلك بالنظر الى أن الانصاري كان يتحقق أن عدوهم ولو طرقتهم مغلوب ومهزوم واحتمال خلاف ذلك ضعيف بخلاف الذي وقع بما توهمه من التطليق الذي يتحقق معه حصول الغم وكاونا في الطرف الأقصى من رعاية خاطره صلى الله عليه وسلم أن يحصل له تشويش ولو قل والقلق لما يلققه والغضب لما يغضبه والهم لما يهمهم رضي الله عنهم وفيه ان الغضب والحزن يحتمل الرجل الوقور على تركه الثاني المألوف منه لقول عمر ثم غلبني ما أجد ثلاث مرات وفيه شدة الفزع والجزع للامور المهمة وجواز نظر الانسان الى نواحي بيت صاحبه وما فيه اذا علم أنه لا يكره ذلك وبهذا يجمع بين ما وقع لعمر وبين ما ورد من النهي عن فضول الطرأ أشار الى ذلك النووي ويحتمل أن يكون نظر عمر في بيت النبي صلى الله عليه وسلم وقع أولا اتفاقا فقرأ أي الشعر والقرظ مثلا فاستقله فرفع رأسه لينظر هل هناك شيء أنفوس منه فلم ير الا الاله فقال ما قال ويكون النهي محمولا على من تعمد النظر في ذلك والتفتيش ابتداء وفيه كراهة سخط النعمة واحتقار ما أنعم الله به ولو كان قليلا والاستغفار من وقوع ذلك وطلب الاستغفار من أهل الفضل واينار القساعة وعدم الالتفات الى ما خص به الغير من أمور الدنيا القانية وفيه المعاقبة على افشاء السر بما يليق بمن افشاء الصيام وذكره أبو مسعود في أفراد البخاري من حديث أبي هريرة وليس كذلك فان سلماذ كره في أثناء حديث في كتاب الزكاة ووقع للمزى في الاطراف فيه وهم يثبت فيما كتبه عليه (تأوله لا تصوم) كذا لا كثر وهو بلفظ الخبر والمراد به النهي وأغرب ابن التين والقرطبي خطأ رواية

* (باب صوم المرأة باذن زوجها تطوعا) * حدثنا محمد بن مقاتل حدثنا عبد الله أخبرنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد الا باذنه

الرفع ووقع في رواية المستملى لا تصوم من زيادة نون التوكيد ولمسلم من طريق عبد الرزاق عن
 معمر بلفظ لا تصم وسيأتي شرحه مستوفى بعد باب واحد ﴿قوله باب﴾ اذابات
 المرأة مهاجرة فراش زوجها) أى بغير سبب لم يجز لها ذلك (قوله حديثنا محمد بن بشار) هو
 بسندار وذكرا أبو علي الجبائي أنه وقع في بعض النسخ عن أبي زيد المروزي بن سنان بجملة ثم
 نون وهو غلط (تقوله عن سليمان) هو الأعمش وأبو حازم هو سليمان الأشجعي وقوله في الرواية
 الثانية عن زرارة هو ابن أبي أوفى قاضي البصرة يكنى أبا حبيب له عن أبي هريرة في الصحيحين
 حديثان فقط هذا وآخر مضى في العتق وله في البخاري عن عمران بن حصين حديث آخر يأتي في
 الديات وتقدم له في تفسير عيسى حديث من روايته عن سعد بن هشام عن عائشة وهذا جميع ماله
 في الصحيح وكلها من رواية قتادة عنه (قوله اذ ادعا الرجل امرأته إلى فراشه) قال ابن أبي جرة
 الطاهر أن الفرائش كناية عن الجماع ويقويه قوله الولد للفراش أى لمن يطأ في الفراش والكناية
 عن الأشياء التي يستحي منها كثيرة في القرآن والسنة قال وظاهر الحديث اختصاص اللعن بما
 اذا وقع منها ذلك ليلا لقوله حتى تصبح وكأن السرta كذلك الشأن في الليل وقوة الباعث عليه
 ولا يلزم من ذلك أنه يجوز لها الامتناع في النهار وانما خص الليل بالذكر لانه المنظنة لذلك اه
 وقد وقع في رواية يزيد بن كيسان عن أبي حازم عند مسلم بلفظ والذي نفسي بيده ما من رجل
 يدعو امرأته إلى فراشها فتأبى عليه الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها ولا ين
 خزية وابن حبان من حديث جابر رفعه ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا يصعد لهم إلى السماء حسنة
 العبد الا بقى حتى يرجع والسكران حتى يصح والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى فهذه
 الاطلاقات تتناول الليل والنهار (قوله فابت أن تجي) زاد أبو عوانة عن الأعمش كما تقدم في
 بدء الخلق فبات غضبان عليها وبهذه الزيادة يتجه وقوع اللعن لأنها حينئذ يتحقق ثبوت مصيبتها
 بخلاف ما اذا لم يغضب من ذلك فإنه يكون امالانه عذرها واما لانه ترك حقه من ذلك وأما قوله في
 رواية زرارة اذابات المرأة مهاجرة فراش زوجها فليس هو على ظاهره في لفظ المفاعلة بل المراد
 أنها هي التي هجرت وقد تاق لفظ المفاعلة ويراد بها نفس الفعل ولا يتجه عليها اللوم الا اذابت
 هي بالهجر فغضب هو لذلك أو هجرها وهي ظالمة فلم تستنصل من ذنبها وهجرته أما لو بدأ هو بهجرها
 ظالمها فلا ووقع في رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة اذابات المرأة مهاجرة بلفظ اسم
 الذاعل (قوله لعنتها الملائكة حتى تصبح) في رواية زرارة حتى ترجع وهي أكثر فائدة والاولى
 محمولة على الغالب كما تقدم وللطبراني من حديث ابن عمر رفعه اثنان لا تجاوزا صلتهما رؤسهما
 عبد أبق وامرأة غضب زوجها حتى ترجع وصححه الحاكم قال المهلب هذا الحديث يوجب أن
 منع الحقوق في الابدان كانت أو في الاموال مما يوجب سخط الله الا أن يتغمد بها بعفوه وفيه
 جواز لعن العاصي المسلم اذا كان على وجه الارهاب عليه لئلا يواقع الفعل فاذا واقع فأتا يدعى
 له بالتوبة والهداية (قات) ليس هذا التقييد مستفاد من هذا الحديث بل من أدلة أخرى وقد
 ارتضى بعض مشايخنا ما ذكره المهلب من الاستدلال بهذا الحديث على جواز لعن العاصي
 المعين وفيه نظر والحق أن من منع اللعن أراد به معناه اللغوي وهو الابعاد من الرحمة وهذا
 لا يليق أن يدعى به على المسلم بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية والذي

﴿باب اذابات المرأة مهاجرة
 فراش زوجها﴾ حديثنا محمد
 ابن بشار حديثنا ابن أبي عدي
 عن شعبة عن سليمان عن
 أبي حازم عن أبي هريرة
 رضى الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال اذ ادعا
 الرجل امرأته إلى فراشه
 فابت أن تجي لعنتها الملائكة
 حتى تصبح * حديثنا محمد بن
 عروة حديثنا شعبة عن
 قتادة عن زرارة عن أبي
 هريرة قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم اذابات المرأة
 مهاجرة فراش زوجها
 لعنتها الملائكة حتى ترجع

أجازها أراد به معناه العرفي وهو مطلق السب ولا يحق أن محله إذا كان بحيث يرتدع العاصي به
وينزجر وأما حديث الباب فليس فيه إلا أن الملائكة تفعل ذلك ولا يلزم منه جوازه على
الاطلاق وفيه أن الملائكة تدعو على أهل المعصية ماداموا فيها وذلك يدل على أنهم يدعون
لأهل الطاعة ماداموا فيها كذا قال المهلب وفيه نظراً أيضاً قال ابن أبي جرة وهمل الملائكة التي
تلعنهم الحفظة أو غيرهم يحتمل الأمرين (قلت) يحتمل أن يكون بعض الملائكة موكلاً بذلك
ويرشد إلى التعميم قوله في رواية مسلم الذي في السماء إن كان المراد به سكانها قال وفيه دليل على
قبول دعاء الملائكة من خيراً وأشر لكونه صلى الله عليه وسلم خوف بذلك وفيه الإرشاد إلى
مساعدة الزوج وطلب مرضاته وفيه أن صبر الرجل على ترك الجماع أضعف من صبر المرأة قال
وفيه أن أقوى التشويشات على الرجل داعية النكاح ولذلك حض الشارع النساء على مساعدة
الرجال في ذلك أه أو السبب فيه الحض على التماسل ويرشد إليه الأحاديث الواردة في الترغيب
في ذلك كما تقدم في أوائل النكاح قال وفيه إشارة إلى ملازمة طاعة الله والصبر على عبادته جزاء
على مراعاته لعبده حيث لم يترك شيئاً من حقوقه إلا جعل له من يقوم به حتى جعل ملائكة تلعن
من أغضب عبده بمنع شهوة من شهواته فعلى العبد أن يوفي حقوق ربه التي طلبها منه والافأ أقبح
الجفاء من الفقير المحتاج إلى الغنى الكثير الاحسان أه ملخصاً من كلام ابن أبي جرة رحمه الله
❦ (قوله ما لا تأذن المرأة في بيت زوجها لا أحد الأباذنه) المراد ببيت زوجها
سكنه سواء كان ملكه أولاً (قوله عن الأعرج) كذا يقول شعيب عن أبي الزناد وقال ابن
عينة عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة وقد بينه المصنف بعد (قوله
لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها) يلحق به السيد بالنسبة لامته التي يحل له وطؤها ووقع في رواية
همام وبعلمها وهي أفيد لان ابن حزم نقل عن أهل اللغة أن البعل اسم للزوج والسيد فان ثبت
والألق السيد بالزوج للاشتراك في المعنى (قوله شاهد) أي حاضر (قوله الأباذنه) يعني في
غير صيام أيام رمضان وكذا في غير رمضان من الواجب إذا تضيق الوقت وقد خصه المصنف في
الترجمة الماضية قبل باب بالتطوع وكأنه تلقاه من رواية الحسن بن علي عن عبد الرزاق فان فيها
لا تصوم المرأة غير رمضان وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس مر فوعاً في أثناء حديث
ومن حق الزوج على زوجته أن لا تصوم تطوعاً إلا باذنه فان فعلت لم يقبل منها وقد قدمت
اختلاف الروايات في لفظ ولا تصوم ودلت رواية الباب على تحريم الصوم المذكور عليها وهو قول
الجمهور قال النووي في شرح المذهب وقال بعض أصحابنا يكره والصحيح الأول قال فلو صامت
بغير إذنه صح وأتمت لاختلاف الجهة وأمر قبوله إلى الله قاله العسمراني قال النووي ومقتضى
المذهب عدم الثواب ويؤى كذا التحريم ثبوت الخبر بلفظ النهي ووروده بلفظ الخبر لا يمنع ذلك
بل هو أبلغ لانه يدل على تأكد الأمر فيه فيكون تأكده بحمله على التحريم قال النووي في
شرح مسلم وسبب هذا التحريم أن للزوج حق الاستمتاع بها في كل وقت وحقه واجب على الفور
فلا يفوته بالتطوع ولا بواجب على التراخي وانما لم يجز لها الصوم بغير إذنه وإذا أراد الاستمتاع
بها جاز ويفسد صومها لان العادة أن المسلم يهاب انتهاك الصوم بالافساد ولا شأن أن الأولى له
خلاف ذلك ان لم يثبت دليل كراهته نعم لو كان مسافراً ففهم الحديث في تقييده بالشاهد يقتضي

❦ (باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لا أحد الأباذنه) حدثننا أبو اليمان حدثنا شعيب حدثننا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا باذنه

جواز التطوع لها إذا كان زوجها مسافرا فلو صامت وقدم في أثناء الصيام فله افساد صومها ذلك من غير كراهة وفي معنى الغيبة أن يكون مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع وحمل المهلب النهي المذكور على التنزيه فقال هو من حسن المعاشرة ولها أن تفعل من غير القرائض بغير اذنه ما لا يضره ولا يمنعه من واجباته وليس له أن يسطل شيئاً من طاعة الله إذا دخلت فيه بغير اذنه اه وهو خلاف الظاهر وفي الحديث أن حق الزوج أكد على المرأة من التطوع بالخير لأن واجب حقه والقيام بالواجب مقدم على القيام بالتطوع (قوله ولا تأذن في بيته) زاد مسلم من طريقهما عن أبي هريرة وهو شاهد الأباذنه وهذا القيد لا مفهوم له بل خرج مخرج الغالب والافغية الزوج لا تقتضي الإباحة للمرأة أن تأذن لمن يدخل بيته بل يتأكد حينئذ عليها المنع لثبوت الاحاديث الواردة في النهي عن الدخول على المغيبات أي من غاب عنها زوجها ويحتمل أن يكون له مفهوم وذلك أنه إذا حضر تيسر استئذانه وإذا غاب تعذر فلو دعت الضرورة إلى الدخول عليها لم تقتصر إلى استئذانه لتعذره ثم هذا كله فيما يتعلق بالدخول عليها أما مطلق دخول البيت بأن تأذن لشخص في دخول موضع من حقوق الدار التي هي فيها أو إلى دار منفردة عن سكنها فالذي يظهر أنه ملحق بالاول وقال النووي في هذا الحديث إشارة إلى أنه لا يقتات على الزوج بالاذن في بيته إلا باذنه وهو محمول على ما لا تعلم رضا الزوج به أما لو علمت رضا الزوج بذلك فلا حرج عليها كمن جرت عادته بإدخال الضيفان موضعاً بعد الهم سواء كان حاضراً أم غائباً فلا يفتراد خالهم إلى اذن خاص لذلك وحاصله أنه لا بد من اعتبار اذنه تفصيلاً أو اجمالاً (قوله إلا باذنه) أي الصريح وهل يقوم ما يقترن به علامة رضاه مقام التصريح بالرضاء فيه نظر (قوله وما أنفقت من نفقة عن غير أمره فانه يؤدى إليه شطره) أي نصفه والمراد نصف الاجر كما جاء واضحاً في رواية همام عن أبي هريرة في البيوع ويأتي في النفقات بلفظ إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فله نصف أجره في رواية أبي داود فله نصف أجره وأغرب الخطابي فحمل قوله يؤدى إليه شطره على المال المنفق وأنه يلزم المرأة إذا أنفقت بغير أمر زوجها زيادة على الواجب لها أن تغرم القدر الزائد وأن هذا هو المراد بالشرطي الخبر لأن الشرطي يطلق على النصف وعلى الجزء قال ونفقة معاوضة فتقدر بما يوازيها من القرض وترد الفضل عن مقدار الواجب وانما جازلها في قدر الواجب لقصة هند خذني من ماله بالمعروف اه وما ذكرناه من الرواية الأخرى يرد عليه وقد استشعر الأيراد حمل الحديث الآخر على معنى آخر وجعلهما حديثين مختلفي الدلالة والحق أنهما حديث واحد ورواها بالفاظ مختلفة وأما تنقيده بقوله عن غير أمره فقال النووي عن غير أمره الصريح في ذلك القدر المعين ولا ينفي ذلك وجود اذن سابق عام يتناول هذا القدر وغيره أما بالصريح وأما بالعرف قال ويتعين هذا التأويل لجعل الاجر بينهما نصفين ومعلوم أنها إذا أنفقت من ماله بغير اذنه لا الصريح ولا المأخوذ من العرف لا يكون لها أجر بل عليها وزر فتعين تأويله قال واعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به عرفاً فان زاد على ذلك لم يحجز ويؤيده قوله يعني كما مر في حديث عائشة في كتاب الزكاة والبيوع إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة فاشار إلى أنه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة قال ونبه بالطعام أيضاً على ذلك لأنه مما يسمع به عادة بخلاف النقدين في حق كثير من الناس وكثير

ولا تأذن في بيته إلا باذنه
وما أنفقت من نفقة عن
غير أمره فانه يؤدى إليه
شطره

ورواه أبو الزناد أيضا عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم * (باب) * ٢٦١ حدثنا مسدد حدثنا أسعبل أخبرنا النعمي

عن أبي عثمان عن أسامة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قالت علي باب الجنة
فكان عامة من دخلها
المساكين وأصحاب الجسد
محبوسون غير أن أصحاب
النار قد أهرسهم إلى النار
وقت علي باب النار فإذا
عامة من دخلها النساء
* (باب كفران العشير وهو
الزوج وهو الخليلط من
المعاشرة فيه عن أبي سعيد
عن النبي صلى الله عليه
وسلم) * حدثنا عبد الله بن
يوسف أخبرنا مالك عن زيد
ابن أسلم الفقيه العمري عن
عطاء بن يسار عن عبد الله
ابن عباس أنه قال خسفت
الشمس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فصلى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم والناس معه فقام قياما
طويلا نحو من سورة
البقرة ثم ركع ركوعا طويلا
ثم رفع فقام قياما طويلا
وهودون القيام الأول ثم
ركع ركوعا طويلا وهودون
الركوع الأول ثم رفع ثم
سجد ثم قام فقام قياما
طويلا وهودون القيام
الأول ثم ركع ركوعا طويلا
وهودون الركوع الأول ثم

من الأحوال (قلت) وقد تقدمت في شرح حديث عائشة في الزكاة مباحث لطيفة وأجوبة
في هذا ويحتمل أن يكون المراد بالنص في حديث الباب الجمل على المال الذي يعطيه
الرجل في نفقة المرأة فإذا أنفقت منه بغير علمه كان الجرح بينهما للرجل لكونه الأصل في اكتسابه
ولكونه يؤجر على ما ينفقه على أهله كما ثبت من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره والمرأة
لكونه من النفقة التي تحتص بها ويؤيد هذا الجمل ما أخرجه أبو داود وعقب حديث أبي هريرة
هذا قال في المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا إلا من قوتها والجرح بينهما ولا يحل لهما أن تصدق
من مال زوجها إلا بإذنه قال أبو داود وفي رواية أبي الحسن بن العبد عقبه هذا يضعف حديث
همام اه ومراده أنه يضعف جملة على التعميم أما الجمع بينهما بما عدل عليه هذا الثاني فلا وأما
ما أخرجه أبو داود وابن خزيمة من حديث سعد قال قالت امرأة أبي أناني الله أنا كل على آبائي
وأزواجنا وأبنائنا فيجعل لنا من أموالهم قال الربطنا كنهه وتهدينه وأخرج الترمذي وابن
ماجه عن أبي أمامة رفعه لا تنفق امرأة شيئا من بيت زوجها إلا بإذنه قيل ولا الطعام قال ذلك
أفضل أموالنا وظاهرهما التعارض ويمكن الجمع بأن المراد بالربط ما يتسارع إليه الفساد فإذا
فيه بخلاف غيره ولو كان طعاما والله أعلم (قوله) ورواه أبو الزناد أيضا عن موسى عن أبيه عن
أبي هريرة في الصوم) يشير إلى أن رواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج اشتملت على ثلاثة
أحكام وإن لابي الزناد في أحد الثلاثة وهو صيام المرأة أسنادا آخر وموسى المذكور هو ابن أبي
عثمان وأبوه أبو عثمان يقال له التبان بمائة ثم موحدة ثقيلة واسمه سعد ويقال عمران وهو مولى
المغيرة بن شعبه ليس له في البخاري سوى هذا الموضع وقد وصل حديثه المذكور أجود والنسائي
والدارمي والحاكم من طريق الثوري عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان بقصة الصوم فقط
والدارمي أيضا وابن خزيمة وأبو عوانة وابن حبان من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد
عن الأعرج به قال أبو عوانة في رواية علي بن المديني حديثا به سفيان بعد ذلك عن أبي الزناد
عن موسى بن أبي عثمان فراجعته فيه فثبت على موسى ورجع عن الأعرج ورويناه عاليا
في جزء اسمعيل بن نجيد من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد وفي الحديث حجة
على المالكية في تجوز دخول الأب ونحوه بيت المرأة بغير إذن زوجها وأجابوا عن الحديث
بأنه معارض بصله الرحم وأن بين الحديثين عمومًا وخصوصًا وجهها فيحتاج إلى مخرج ويمكن أن
يقال صلة الرحم أغما تنذب بما يملكه الواصل والتصرف في بيت الزوج لا يملكه المرأة إلا بإذن
الزوج فكما لا هلهما أن لا تصلهم بما له إلا بإذنه فأنهم الهسم في دخول البيت كذلك (قوله)
بأ (كذا الهسم بغير ترجية وأورد فيه حديث أسامة لقوله فيه وقفت على باب النار
فإذا عامة من دخلها النساء وسقط للنسائي لفظ باب فصار الحديث الذي فيه من جملة الباب الذي
قبله ومناسبتة له من جهة الإشارة إلى أن النساء غالبًا يرتكن إلى النهي المذكور ومن ثم كن أكثر
من دخل النار والله أعلم (قوله) كفرا العشير وهو الزوج والعشير هو الخليلط
من المعاشرة) أي أن لفظ العشير يطلق بأزاء شيتين فالمراد به هنا الزوج والمراد به في الآية وهي
قوله تعالى ولبئس العشير المخالط وهذا تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى ولبئس
العشير المولى هنا ابن العم والعشير المخالط المعاشر وقد تقدم شيء من هذا في كتاب الأيمان

٢ قوله والعشير هو الخليلط

كذا في شرح الشرح بأيدينا والذي في المتن بأيدينا هو الخليلط بدون لفظ العشير فلهذا ما في الشارح رواية له اه

ورفع مقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم رفع ثم سجد ثم انصرف وقد نجلت الشمس فقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا يالحية فاذا رأيتم ذلك فاذكروا الله قالوا يا رسول الله رأيناك تناولت شيئا في مقامك هذا ثم رأيناك تكلمت فقال اني رأيت الجنة أو رأيت الجنة فتناولت منها عنقا فودوا ولو أخذته لا كلمت منه ما بقيت الدنيا (٢٦٢) ورأيت النار فلم أركا اليوم منظرا قط ورأيت أكثر أهلها النساء قالوا لم

يا رسول الله قال يكفر من
 قيل يكفر بالله قال يكفر من
 العشير ويكفر من الاحسان
 لو احسنت الى احد ادهن
 الدهر ثم رأت منك شيئا قالت
 ما رأيت منك خيرا قط
 * حدثنا عثمان بن الهيثم
 حدثنا عوف عن أبي رجا
 عن عمران عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال اطلعت
 في الجنة فرأيت أكثر أهلها
 الفقهراء واطلعت في النار
 فرأيت أكثر أهلها النساء
 تابعه أيوب وسلم بن زهير
 * (باب لزوجك عليك حق
 قاله أبو جحيفة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم) * حدثنا
 محمد بن مقاتل أخبرنا عبد
 الله أخبرنا الاوزاعي قال
 حدثني يحيى بن أبي كثير
 قال حدثني أبو سلمة بن عبد
 الرحمن قال حدثني عبد الله
 ابن عمرو بن العاص قال قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يا عبد الله ألم أخبر أنك
 تصوم النهار وتقوم الليل
 قلت بلى يا رسول الله قال

ثم ذكر فيه حديث ابن عباس في خسوف الشمس بطوله وقد تقدم شرحه مستوفى في آخر أبواب الكسوف وقوله فيه لو أحسنت إلى أحداهن الدهرية إشارة إلى وجود سبب التعذيب لأنها بذلك كالمصرة على كفر النعمة والاصرار على المعصية من أسباب العذاب أشار إلى ذلك المهلب وذكر بعده حديث عمران بن حصين بمعنى حديث أسامة الماضي في الباب قبله وقوله تابعه أيوب وسلم بن زرير يعني أنهم ما تابعوا عوفا عن أبي رجا وهو العطاردي في رواية هذا الحديث عن عمران بن حصين وسيأتي في باب فضل الفقر من الرقاق أن حماد بن نجيح وصخر بن جويرية خالفاه ذلك عن أبي رجا فقالا عنه عن ابن عباس ومتابعة أيوب وصلها النسائي واختلف فيه على أيوب فقال عبد الوارث عنه هكذا وقال الثقي وابن علية وغيرهما عن أيوب عن أبي رجا عن ابن عباس وأما متابعة سلم بن زرير فوصلها المصنف في صفة الجنة من بدء الخلق وفي باب فضل الفقر من الرقاق ويأتي شرح الحديث مع حديث أسامة في باب صفة الجنة والنار من كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب** لزوجه عليا حق قاله أبو جحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو طرف من حديثه في قصة سلمان وأبي الدرداء وقد مضى موصولا لمشروحا في كتاب الصيام ثم ذكر بعده حديث عبد الله بن عمرو في ذلك وقد تقدم شرحه أيضا قال ابن بطال لما ذكر في الباب قبله حق الزوج على الزوجة ذكر في هذا عكسه وأنه لا ينبغي له أن يجهد بنفسه في العبادة حتى يضعف عن القيام بحقوقها من جماع واكتساب واختلف العلماء فهم كف عن جماع زوجته فقال مالك إن كان غير ضرورة ألزم به أو يفرق بينهما ونحوه عن أحمد والمشهور عند الشافعية أنه لا يجب عليه وقيل يجب مرة وعن بعض السلف في كل أربع ليلة وعن بعضهم في كل طهر مرة ﴿قوله﴾ **باب** المرأة راعية في بيت زوجها ذكر فيه حديث ابن عمرو وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب** قول الله تعالى الرجال قوامون على النساء إلى هنا عند أي ذكر زاد غيره بما فضل الله بعضهم على بعض في قوله عليا كبيرا وبسياق الآية تظهر مطابقة الترجمة لأن المراد منها قوله تعالى فعظوهن بهجروهن في المضاجع فهو الذي يطابق قوله آلى النبي صلى الله عليه وسلم من نسائه شهر الانة قضاء أنه هجرهن وخفي ذلك على الاسماعيلي فقال لم يتضح لي دخول هذا الحديث في هذا الباب ولا تفسير الآية التي ذكرها وقد تقدم شرح حديث أنس المذكور في باقي آخر حديث عمر الطويل وقوله فيه أنك آليت شهرافى رواية المستمل والكشميني آليت على شهر وقوله فقيل رسول الله قائل ذلك عائشة كما تقدم وضحافى آخر حديث عمر المذكور وتقدم فيه أن عمر

فلا تفعل صم وأفطر وقم ونم قال بحسبك عليك حقواوان لعينك عليك حقواوان لزوجهك عليك حقا * (باب وغيره
 المرأة راعية في بيت زوجها) * حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته والامير راع والرجل راع على أهل بيته والمرأة راعية على بيت
 زوجها وولده فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته * (باب قول الله تعالى الرحال قوامون على النساء) * حدثنا خالد بن محمد
 حدثنا سليمان قال حدثني جند عن أنس رضي الله عنه قال آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه شهرا وقعد في مشربة له

وغيره أيضا سالوه عن ذلك **(قوله باب)** هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في غير بيوتهن) كأنه يشير إلى أن قوله واهجروهن في المضاجع لا مفهوم له وأنه تجوز الهجرة فيما زاد على ذلك كما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم من هجره لأزواجه في المشربة والعلماء في ذلك اختلاف أذكره بعد **(قوله)** ويدكر عن معاوية بن حيدة) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية صحابي مشهور وهو جد بن حكيم بن معاوية **(قوله)** رفعه ولا تهجر الألفي البيت) في رواية الكشي في غير أن لا تهجر الألفي البيت وهذا طرف من حديث طويل أخرجه أحمد وأبو داود والخرائط في مكارم الأخلاق وابن منسدة في غرائب شعبة كلهم من رواية أبي قزعة سويد عن حكيم بن معاوية عن أبيه وفيه ما حق المرأة على الزوج قال يطعمهما إذا طعم ويكسوها إذا اكتسى ولا يضرب الوجه ولا يقبح ولا يهجر الألفي البيت **(قوله)** والاول أصح) يعني حديث أنس أصح من حديث معاوية بن حيدة وهو كذلك ولكن يمكن الجمع بينهما كما سأذكره واقتضى صنيعه أن هذه الطريق تصلح للاحتجاج بها وإن كانت دون غيرها في الصحة وإنما صدرها بصيغة التريض إشارة إلى انحطاط رتبته ووقع في شرح الكرماني قوله ويدكر عن معاوية بن حيدة رفعه ولا تهجر الألفي البيت أي ويدكر عن معاوية ولا تهجر الألفي البيت مر فوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم والاول أي الهجرة في غير البيوت أصح إسنادا وفي بعضها أي بعض النسخ من البخاري غير أن لا تهجر الألفي البيت قال فحينئذ ففعل يدكر هجر النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في غير بيوتهن أي ويدكر عن معاوية رفعه غير أن لا تهجر أي رويت قصة الهجرة عنه مر فوعة إلا أنه قال لا تهجر الألفي البيت وهذا الذي تلحقه غلط محض فإن معاوية بن حيدة ما روى قصة هجر النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه ولا يوجد هذا في شيء من المسانيد ولا للأجزاء وليس مراد البخاري ما ذكره وإنما مراده حكاية ما ورد في سياق حديث معاوية بن حيدة فإن في بعض طرقه ولا يقبح ولا يضرب الوجه غير أن لا تهجر الألفي البيت فظن الكرماني أن الاستثناء من تصرف البخاري وليس كذلك بل هو حكاية منه عما ورد من لفظ الحديث والله أعلم قال المهلب هذا الذي أشار إليه البخاري كأنه أراد أن تستن الناس بما فعله النبي صلى الله عليه وسلم من الهجرة في غير البيوت رفقا بالنساء لأن هجرتهن مع الإقامة معهن في البيوت آلم لانهن وأوجع لقلوبهن بما يقع من الأعراض في تلك الحال ولما في الغيبة عن الأعيان من التسلية عن الرجال قال وليس ذلك بواجب لأن الله قد أمر بهجرتهم في المضاجع فضلا عن البيوت وتعقبه ابن المنير بأن البخاري لم يرد ما فهمه وإنما أراد أن الهجرة يجوز أن يكون في البيوت وفي غير البيوت وأن الحصر المذكور في حديث معاوية بن حيدة غير معمول به بل يجوز الهجرة في غير البيوت كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم اه والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال فربما كان الهجرة في البيوت أشد من الهجرة في غيرها وبالعكس بل الغالب أن الهجرة في غير البيوت آلم للنفوس وخصوصا للنساء أضعف نفوسهن واختلاف أهل التفسير في المراد بالهجران فالجمهور على أنه ترك الدخول عليهن والإقامة عندهن على ظاهر الآية وهو من الهجرة وهو البعد وظاهره أنه لا يضاجعها وقيل المعنى يضاجعها ويوليها ظهره وقيل يمنع من جماعها وقيل يجامعها ولا يكلمها وقيل اهجروهن مشتق من الهجرة يضم الهاء وهو الكلام القبيح أي أغلظوا

فنزول لتسع وعشرين فتيل
بارسول الله انك آليت شهرا
قال ان الشهر تسع
وعشرون * (باب هجرة
النبي صلى الله عليه وسلم
نساءه في غير بيوتهن) *
ويدكر عن معاوية بن
حيدة رفعه ولا تهجر
الألفي البيت والاول أصح
* حدثنا أبو عاصم عن ابن
جريح وحدثني محمد بن
مقاتل أخبرنا عبد الله
أخبرنا ابن جريح قال
أخبرني يحيى بن عبد الله بن
صفي

أن عكرمة بن عبد
الرحمن بن الحرث أخبره أن
أم سلمة أخبرته أن النبي صلى
الله عليه وسلم حلف
لا يدخل على بعض نسائه
شهرًا فلما مضى تسعة
وعشرون يومًا غدا عليهن
أوراح فقبل له يابى الله
حلفت أن لا تدخل عليهن
شهرًا قال إن الشهر يكون
تسعة وعشرين يومًا حدثنا
علي بن عبد الله حدثنا
هروان بن معاوية حدثنا
أبو يعقوب قال تذاكرنا عند
أبي الضحى فقال حدثنا
ابن عباس قال أصبحنا يومًا
ونساء النبي صلى الله عليه
وسلم يكن عند كل امرأة
منهن أهلها فخرجت إلى
المسجد فإذا هو ملآن من
الناس فجاء عمر بن الخطاب
فصعد إلى النبي صلى الله
عليه وسلم وهو في غرفة له
فسلم فلم يجبه أحد ثم سلم فلم
يجبه أحد ثم سلم فلم يجبه
أحد فناده فدخل على
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال أطلقت نسائي فقال
لا ولكن آليت منهن شهرًا
فحكّت تسعًا وعشرين ثم
دخل على نسائه * (باب
ما يكره من ضرب النساء) *

٢ قوله فدخلت المسجد هكذا
في نسخ الشرح التي بأيدينا
والذي في المتن بأيدينا
فخرجت إلى المسجد فقلع
ما في الشارح رواية له

لهن في القول وقيل مشتق من الهجار وهو الخيل الذي يشد به البعير يقال هجر البعير أي ربطه
فالمعنى أو ثقبوهن في البيوت واضربوهن قاله الطبري وقواه واستدل له وهما ابن العربي فاجاد
ثم ذكر في الباب حديثين الأول حديث أم سلمة (قوله عكرمة بن عبد الرحمن بن الحرث) أي ابن
هشام بن المغيرة وهو أخو أبي بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة وليس له في البخاري سوى
هذا الحديث وقد أخرجه في الصيام عن أبي عاصم وحده به وقوله في هذه الطريق لا يدخل على
بعض نسائه كذا في هذه الرواية وهو يشعر بأن اللاتي أقسم أن لا يدخل عليهن هن من وقع منهن
ما وقع من سبب القسم لاجتماع النسوة لكن اتفق أنه في تلك الحالة انفكت رجليه كما في حديث
أنس المتقدم في أوائل الصيام فاستقر مقيم في المشربة ذلك الشهر كله وهو يؤيد أن سبب القسم
ما تقدم في قصة مارية فإنها تقتضى اختصاص بعض النسوة دون بعض بخلاف قصة العسل
فانهم اشتهر كن فيها الاصابة بالعسل وإن كانت احداهن بدأت بذلك وكذلك قصة طلب النفقة
والغيرة فانهم اجتمعن فيها * الحديث الثاني (قوله أبو يعقوب) بفتح التحتانية وسكون المهملة
وضم الفاء وسكون الواو وآخره راء هو الأصغر واسمه عبد الرحمن بن عبيد كوفي ثقة ليس له في
البخاري إلا هذا الحديث وآخر تقدم في آخر ليلته التدرج به أيضا عن أبي الضحى (قوله)
تذاكرنا عند أبي الضحى فقال حدثنا ابن عباس) لم يذكروا تذاكرنا به وقد أخرجه النسائي عن
أحمد بن عبد الحكم عن مروان بن معاوية بالاسناد الذي أخرجه البخاري فأوضحه ولفظه
تذاكرنا الشهر فقال بعضنا ثلاثين وقال بعضنا تسعًا وعشرين فقال أبو الضحى حدثنا ابن
عباس وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن مروان بن معاوية وقال فيه تذاكرنا الشهر عند
أبي الضحى (قوله فدخلت المسجد ٢) فذا هو ملائمة من الناس) هذا ظاهر في حضور ابن عباس
هذه القصة وحديثه الطويل بل الذي مضى قريبا يشعر بأنه ما عرف القصة إلا من عمر لكن يحتمل
أن يكون عرفها بحجة تفصلها عمره لما سأله عن المظاهرتين (قوله في غرفة) في رواية النسائي
في عليه بمهمة مضمومة وقد تكسرو بلام ثم تحتانية ثقيلتين هي المكان العالي وهي الغرفة
وتقدم أنها كانت مشربة وفسرت فيما مضى وزاد الاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن سليمان
عن أبي يعقوب في غرفة ليس عنده فيها إلا بلال (قوله فناده فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم)
كذا في جميع الأصول التي وقفت عليها من البخاري بحذف فاعل فناده فان الصمير امر وهو
الذي دخل وقد وقع ذلك سبينا في رواية أبي نعيم ولفظه بعد قوله فسلم فلم يجبه أحد فانصرف
فناده بلال فدخل ومثله للنسائي لكن قال فناده بلال بحذف المفعول وهو الضمير في رواية
غيره وعند الاسماعيلي فسلم فلم يجبه أحد فانحط فدعاه بلال فسلم ثم دخل وقد تقدم في الحديث
الطويل أن في رواية سماعة بن الوليد عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب أن اسم الغلام الذي أذن
له رباح فلولا قوله في هذه الرواية ليس عنده فيها إلا بلال لحوزت أن يكونا جميعا كما عنده لكن
يجوز أن يكون الحصر للعندية الداخلة ويكون رباح كان على أسكفة الباب كما تقدم وعند الأذن
ناده بلال فاسمعه رباح فيجتمع الخبران (قوله فقال لأولكن آليت منهن شهرًا) أي حلفت أن
لا أدخل عليهن شهرًا كما تقدم بيانه وانحذف في شرح حديث عمر الطويل * (قوله ما
ما يكره من ضرب النساء) فيه إشارة إلى أن ضربهن لا يباح مطلقا بل فيه ما يكره كراهة تنزيه أو

تحريم على ما سنفصله (قوله) وقول الله تعالى واضربوهن أي ضربا غير مبرح) هذا التفسير منتزع من المفهوم من حديث الباب من قوله ضرب العبد كما سوضحه وقد جاء ذلك صريحا في حديث عمرو بن الاحوص أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا طويلا وفيه فان فعلن فاهجر وهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح الحديث أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي واللقطه وفي حديث جابر الطويل عند مسلم فان فعلن فاضربوهن ضربا غير مبرح (قلت) وسبق التنصيص في حديث معاوية بن حيدة على النهي عن ضرب الوجه (قوله سفيان) هو الثوري وهشام بن عروة وعبد الله بن زمعة تقدم بيان نسبه في تفسير سورة الشمس (قوله لا يجلد أحدكم) كذا في نسخ البخاري بصيغة النهي وقد أخرجه الاسماعيل من رواية أحمد بن سفيان النسائي عن القرياني وهو محمد بن يوسف شيخ البخاري فيه بصيغة الخبر وليس في أوله بصيغة النهي وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن القرياني وكذا توارده عليه أصحاب هشام بن عروة وتقدم في التفسير من رواية وهيب ويأتي في الادب من رواية ابن عيينة وكذا أخرجه أحمد بن عيسى عن ابن عيينة وعن وكيع وعن أبي معاوية وعن ابن غير وأخرجه مسلم وابن ماجه من رواية ابن غير والترمذي والنسائي من رواية عبدة بن سليمان ففي رواية أبي معاوية وعبد الله بن ميمون لا يجلد وفي رواية وكيع وابن غير لا يجلد وفي رواية ابن عيينة وعظمهم في النساء فقال يضرب أحدكم امرأته وهو موافق لرواية أحمد بن سفيان وليس عند واحد منهم بصيغة النهي (قوله جلد العبد) بالنصب أي مثل جلد العبد وفي إحدى روايات ابن غير عند مسلم ضرب الامه والنسائي من طريق ابن عيينة كما يضرب العبد والامة وفي رواية أحمد بن سفيان جلد البعير والعبد وسأقي في الادب من رواية ابن عيينة ضرب الفحل أو العبد والمراد بالفحل البعير وفي حديث لقيط بن صبرة عند أبي داود ولا تضرب طعنك ضربك أمتك (قوله ثم يجامعها) في رواية أبي معاوية ولعله أن يضاجعها وهي رواية الأكثر وفي رواية لابن عيينة في الادب ثم لعله يعانقها وقوله في آخر اليوم في رواية ابن عيينة عند أحمد من آخر الليل وله عند النسائي آخر النهار وفي رواية ابن غير والأكثر في آخر يومه وفي رواية وكيع آخر الليل أو من آخر الليل وكلها متقاربة وفي الحديث جواز تاديب الرقيق بالضرب الشديد والايحاء الى جواز ضرب النساء دون ذلك واليه أشار المصنف بقوله غير مبرح وفي سياقه استبعاد وقوع الامر من العاقل أن يبالغ في ضرب امرأته ثم يجامعها من بقية يومه وأوليلته والجماعة أو المضاجعة انما تستحسن مع ميل النفس والرغبة في العشرة والمجاود غالباً يفر من جلدته فوقعت الاشارة الى ذم ذلك وأنه ان كان ولا بد فليكن التاديب بالضرب اليسير بحيث لا يحصل منه النفور التام فلا يفرط في الضرب ولا يفرط في التاديب قال المهلب بين صلى الله عليه وسلم بقوله جلد العبد ان ضرب الرقيق فوق ضرب الحر لتباين حالتهما ولان ضرب المرأة انما أبيع من أجل عصيانها زوجها فيما يجب من حقه عليها اه وقد جاء النهي عن ضرب النساء مطلقا فعند أحمد وأبي داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث اياس بن عبد الله بن أبي ذباب بضم المجهمة ومجموع حديثين الاولى خفيفة رفعه لا تضربوا ماء الله فداء عمر فقال قد ذر النساء على أزواجهن فاذن لهم فضر بوهن فاطاف بالرسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير فقال

وقول الله تعالى واضربوهن
أي ضربا غير مبرح * حدثنا محمد
ابن يوسف حدثنا سفيان عن
هشام عن أبيه عن عبد الله
ابن زمعة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا يجلد
أحدكم امرأته جلد العبد
ثم يجامعها في آخر اليوم

لقد اُطاف بالرسول الله صلى الله عليه وسلم سبعون امرأة كلهن يشكين أزواجهن ولا يتجدون أولئك خياركم وله شاهد من حديث ابن عباس في صحيح ابن حبان وآخر مرسل من حديث أم كلثوم بنت أبي بكر عند البيهقي وقوله ذر بفتح الميم وكسر الهمزة بعدها رأ أي نشر بنون ومعجمة وزاى وقيل معناه غضب واستب قال الشافعي يحتمل أن يكون النهي على الاختيار والأذن فيه على الإباحة ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية بضربهن ثم أذن بعد نزولها فيه وفي قوله إن يضرب خياركم دلالة على أن ضربهن مباح في الجملة ومحمل ذلك أن يضربها تاديبا إذا رأى منها ما يكره فيما يجب عليها فيه طاعته فإن اكتفى بالتهديد ونحوه كان أفضل ومهما أمكن الوصول إلى الغرض بالإيهام لا يعدل إلى الفعل لما في وقوع ذلك من النفرة المضادة لحسن المعاشرة المطلوبة في الزوجة إلا إذا كان في أمر يتعلق بمعصية الله وقد أخرج النسائي في الباب حديث عائشة ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة ولا خادما قط ولا ضرب بيده شيا قط إلا في سبيل الله صلى الله عليه وسلم أو تنتهك حرما لله فينتقم الله وسيأتي مزيد في ذلك في كتاب الأدب أن شاء الله تعالى • (قوله يا) لا تطيع المرأة زوجها ٢ في معصية الله لما كان الذي قبله يشعر بنسب المرأة إلى طاعة زوجها في كل ما يرومه خصص ذلك بما لا يكون فيه معصية الله فلو دعاها الزوج إلى معصية فعليها أن تمتنع فإن أدبها على ذلك كان الاثم عليه ثم ذكر فيه طرفا من حديث التي طلبت أن فصل شعر ابنتها وسيأتي شرحه في كتاب اللباس أن شاء الله تعالى (قوله أنه قد لعن الموصلات) كذا بالبناء للمجهول والموصلات بتشديد الصاد المكسورة ويجوز فتحها وفي رواية الكشميهني الموصولات وهو يؤيد رواية الفتح • (قوله يا) وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو أعرضا) ليس في رواية أبي ذر أو أعرضا وقد تقدم الباب وحديثه في تفسير سورة النساء وسيأتي هنا ثم ذكرت هناك سبب نزولها وفيمن نزلت واختلف السلف فيما إذا تراخى على أن لا قسمه لها هل لها أن ترجع في ذلك فقال الثوري والشافعي وأحمد وأخوه البيهقي عن علي وحكاه ابن المنذر عن عبيدة بن عمرو وإبراهيم ومجاهد وغيرهم أن رجعت فعليه أن يقسم لها وإن شاء فارقها وعن الحسن ليس لها أن تنقض وهو قياس قول مالك في الانتظار والعارية والله أعلم • (قوله يا) العزل) أي النزاع بعد الإيلاج لينزل خارج القرح والمراد هنا بيان حكمه وذكر فيه حديثين الأول حديث جابر (قوله يحيى بن سعيد) هو القطان (قوله عن ابن جريج) عن عطاء عن جابر كان عزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية أحمد عن يحيى بن سعيد الأموي عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع جابرا سئل عن العزل فقال كان صنعته (قوله حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة (قال قال عمرو) هو ابن دينار (أخبرني عطاء أنه سمع جابرا يقول) هذا مما نزل فيه عمرو بن دينار فإنه سمع الكثيرين جابرا بنفسه ثم أدخل في هذا بينهما واسطة وقد تواردت الروايات من أصحاب سفيان على ذلك إلا ما وقع في مسند أحمد في النسخ المتأخرة فإنه ليس في الأسانيد عطاء لكنه أخرجه أبو نعيم من طريق المسند بإثباته وهو المعتمد (قوله كنا نعزل والقرآن ينزل وعن عمرو عن عطاء عن جابر كان عزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل) وقع في رواية الكشميهني كان يعزل بضم أوله وفتح الزاى على البناء للمجهول وكان

عن صفية عن عائشة أن امرأة من الأنصار زوجت ابنتها فمقطع شعر يأمرها فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقالت إن زوجها أمرني أن أصل في شعرها فقال لأنه قد لعن الموصلات • (باب وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو أعرضا) • حدثنا ابن سلام أخبرنا أبو معاوية عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو أعرضا قالت هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها فبيد طلاقها ويتزوج غيرها تقول له أمسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيري فانت في حل من النفقة علي والقسمه لي فذلك قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير • (باب العزل) • حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عطاء عن جابر كان عزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم • حدثنا علي بن عبد الله • حدثنا سفيان قال قال عمرو أخبرني عطاء أنه سمع جابرا رضي الله عنه يقول كان نعزل والقرآن ينزل وعن عمرو عن

ابن عيينة حدث به مرتين فمرة ذكر فيها الاخبار والسماع فلم يقل فيها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومرة ذكره بالنعنة فذكرها وقد أخرجه الاسماعيلي من طرق عن سفيان صرح فيها بالحديث قال حدثنا عمر بن دينار وزاد ابن أبي عمري روايته عن سفيان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد ابراهيم بن موسى في روايته عن سفيان أنه قال حين روى هذا الحديث أي لو كان حراما لنزل فيه وقد أخرج مسلم هذه الزيادة عن اسحق بن راهويه عن سفيان فساقه بلفظ كأنه عزل والقرآن ينزل قال سفيان لو كان شيئا ينهى عنه لنهاه الله القرآن فهذا ظاهر في أن سفيان قاله استنباطا وأوهم كلام صاحب العمدة ومن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فادرجها وليس الامر كذلك فإني تتبعته من المسانيد فوجدت أكثر رواته عن سفيان لا يذكرون هذه الزيادة وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في العمدة فقال استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ويمكن أن يكون استدلال بتقرير الرسول لكنه مشروط بعلمه بذلك انتهى ويكفي في علمه به قول الصحابي أنه فعله في عهده والمسئلة مشهورة في الأصول وفي علم الحديث وهي أن الصحابي إذا أضافه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع عند الأكثر لان الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وأقره لتوفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام وإذا لم يضفه فله حكم الرفع عند قوم وهذا من الأول فان جابر اصرح بوقوعه في عهده صلى الله عليه وسلم وقد وردت عدة طرق تصرح بإطلاعه على ذلك والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابر أو سفيان أراد بنزول القرآن ما يقرأ أعم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما يوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكانه يقول فعلناه في زمن التشريع ولو كان حراما لم نقر عليه وإلى ذلك يشير قول ابن عمر كاتفي الكلام والانبساط إلى نساء ناهية أن ينزل فينا شيء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم تكلمنا وانبسطنا أخرجه البخاري وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق أبي الزبير عن جابر قال كأنه عزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا ومن وجه آخر عن أبي الزبير عن جابر أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن لي جارية وأنا أطوف عليها وأنا أكره أن تحمّل فقال اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها فلبث الرجل ثم أتاه فقال إن الجارية قد حمّلت قال قد أخبرتك ووقعت هذه القصة عنده من طريق سفيان بن عيينة بإسناد له آخر إلى جابر وفي آخره فقال أنا عبد الله ورسوله وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن أبي شيبة بإسناد آخر على شرط الشيخين بمعناه ففي هذه الطرق ما أغنى عن الاستنباط فان في أحداها التصريح بإطلاعه صلى الله عليه وسلم وفي الأخرى أنه في ذلك وإن كان السياق يشعر بأنه خلاف الأولى كما سأذكر البحث فيه * الحديث الثاني حديث أبي سعيد (قوله جويرية) هو ابن أسماء الضبي يشارك مالك في الرواية عن نافع وتفرّد عنه بهذا الحديث وبغيره وهو من الثقات الأثبات قال الدارقطني بعد أن أخرجه من طريقه صحيح غريب تفرد به جويرية عن مالك (قلت) ولم أره إلا من رواية ابن أخيه عبد الله بن محمد بن أسماء عنه (قوله عن الزهري) لما لك فيه إسناد آخر أخرجه المصنف في العتق وأبو داود وابن حبان من طريق عنه عن ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز وكذا هو في الموطأ (قوله عن ابن محيريز) بحامه محله ثم رآه ثم زاي مصغرا سمع

* حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن مالك بن أنس عن الزهري عن ابن محيريز

عن أبي سعيد الخدري قال
أصبناسيا فكان عزل فسالنا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال أو انكم لتفعلون
قالها ثلاثا ما من نسمة
كأنسمة الى يوم القيامة
إلا هي كأنسمة

عبد الله ووقع كذلك في رواية يونس كما سياتي في القدر عن الزهري أخبرني عبد الله بن محيرز
النجعي وهو مدني سكن الشام ومخيرز أبوه هو ابن جنادة بن وهب وهو من رباط أبي محذورة
المؤذن وكان يقيم في حجره ووافق مالك على هذا السند شعيب كما مضى في البيوع ويونس
كما سياتي في القدر وعقيل والزبيدي كلاهما عند النسائي وخالفهم معمر فقال عن الزهري عن
عطاء بن يزيد عن أبي سعيد أخرجه النسائي وخالف الجميع إبراهيم بن سعد فقال عن الزهري
عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد أخرجه النسائي أيضا قال النسائي رواية مالك
ومن وافقه أولى بالصواب (قوله عن أبي سعيد) في رواية يونس أن أباسعيد الخدري أخبره وفي
رواية ربيعة في المغازي عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيرز أنه قال دخلت المسجد فرأيت
أباسعيد الخدري فجلست اليه فسألته عن العزل كذا عند البخاري ووقع عند مسلم من هذا
الوجه دخلت أنا وأبو صرمة على أبي سعيد فسأله أبو صرمة فقال بأباسعيد هل سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل وأبو صرمة بكسر الميم وتسكون الراء اسمه مالك وقيل
قيس صحابي مشهور من الانصار وقد وقع في رواية للنسائي من طريق الضحاك بن عثمان عن
محمد بن يحيى عن ابن محيرز عن أبي سعيد وأبي صرمة قال أصبناسيا والمحافظة الاول (قوله
أصبناسيا) في رواية شعيب في البيوع ويونس المذكورة أنه ينهاه جالس عند النبي صلى
الله عليه وسلم زاد يونس جاء رجل من الانصار وفي رواية ربيعة المذكورة خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق فسينا كرائم العرب وطالت علينا العزبة ورغبنا في
القتاء فاردنا أن نستمتع ونعزل فقلنا نفعل ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا
لأنسأله فسألناه (قوله فكان عزل) في رواية يونس وشعيب فقال أنا نصيب سيبا ونحب المال
فكيف ترى في العزل ووقع عند مسلم من طريق عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد قال ذكر
العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وما ذلككم قالوا الرجل تكون له المرأة ترضع له
فيصيب منها ويكره أن تحمل منه والرجل تكون له الأمة فيصيب منها ويكره أن تحمل منه ففي
هذه الرواية إشارة الى أن سبب العزل شيان أحدهما كراهة محبي الولد من الأمة وهو ما أنفة
من ذلك وما لا يتعذر بيع الأمة إذا صارت أم ولد وما لا غير ذلك كما ساذكره بعد والثاني كراهة
أن تحمل الموطوءة وهي ترضع فيضر ذلك بالولد المرضع (قوله أو انكم لتفعلون) هذا الاستفهام
يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم ما كان اطلع على فعلهم ذلك ففيه تعقب على من قال ان قول
الصحابي كان نفعل كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صرفوع معتل بان الظاهر اطلاع
النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في هذا الخبر أنهم فعلوا العزل ولم يعلم به حتى سأله عنه نعم
للقائل أن يقول كانت دواعيهم متوفرة على سؤاله عن أمور الدين فإذا فعلوا الشيء وعلموا أنه لم
يطلع عليه يادروا الى سؤاله عن الحكم فيه فيكون الظهور من هذه الحديث ووقع في رواية
ربيعة لا عليكم أن لا تفعلوا ووقع في رواية مسلم من طريق أخرى عن محمد بن سيرين عن
عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد لا عليكم أن لا تفعلوا ذلك قال ابن سيرين قوله لا عليكم أقرب
الى النهي وله من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين نحوه دون قول محمد قال ابن عون فحدثت به
الحسن فقال والله لكان هذا زجر قال القرطبي كأن هؤلاء فهموا من لا النهي عما سألوه عنه

فكان عندهم بعد لاحذ فتقديره لاتعزلوا وعليكم أن لاتفعلوا ويكون قوله وعليكم الخ
تأكيدهم بالنهي وتعقب بأن الاصل عدم هذا التقدير وانما عناءه ليس عليكم أن تتركوا وهو
الذي يساوي أن لاتفعلوا وقال غيره قوله لا عليكم أن لاتفعلوا أي لا حرج عليكم أن لاتفعلوا
ففيه نفي الحرج عن عدم الفعل فافهم ثبوت الحرج في فعل العزل ولو كان المراد نفي الحرج عن
الفعل لقال لا عليكم أن تفعلوا الا ان ادعى أن لازائدة فيقال الاصل عدم ذلك ووقع في رواية
مجاهد الاية في التوحيد تعليقاً ووصلها مسلم وغيره ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال ولم يفعل ذلك أحدكم ولم يقل لا يفعل ذلك فأشار الى أنه لم يصرح لهم بالنهي وانما
أشار أن الاولى ترك ذلك لان العزل انما كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك لان الله ان
كان قدر خلق الولد لم يمنع العزل ذلك فقد يسبق الماء ولا يشعر العازل فيحصل العلوق ويلحقه الولد
ولا راد لما قضى الله والفرار من حصول الولد يكون لاسباب منها خشية علوق الزوجة الامة لثلا
يصير الولد رقيقاً أو خشية دخول الضرر على الولد الموضع اذا كانت الموطوءة ترضعه أو فراراً من
كثرة العيال اذا كان الرجل مقللاً فيرغب عن قلة الولد لئلا يتضرر بتحصيل الكسب وكل ذلك
لا يغني شيئاً وقد أخرج أحمد والبخاري وصححه ابن حبان من حديث أنس أن رجلاً سأل عن
العزل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لا خرج الله
منها ولداً وله شاهدان في الكبير للطبراني عن ابن عباس وفي الاوسط له عن ابن مسعود
وسياقي من يدل ذلك في كتاب القدر ان شاء الله تعالى وليس في جميع الصور التي يقع العزل
بسيما ما يكون العزل فيه راجحاً سوى الصورة المتقدمة من عدم مسلم في طريق عبد الرحمن بن بشر
عن أبي سعيد وهي خشية أن يضر الحمل بالولد الموضع لانه مما حرج فضرراً غالباً لكن وقع في بقية
الحديث عند مسلم أن العزل بسبب ذلك لا يقيد لا حتماً أن يقع الحمل بغير الاختيار ووقع عند
مسلم في حديث أسامة بن زيد جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني أعزل عن
امرأتى شفقة على ولدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان كذلك فلا مضر ذلك فارس
ولا روم وفي العزل أيضاً ادخال ضرر على المرأة لما فيه من تقويت لذتها وقد اختلف السلف في
حكم العزل قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا باذنها لان الجماع
من حفظها ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف الا ما يلحقه عزل ووافقه في نقل هذا الاجماع
ابن هبيرة وتعقب بان المعروف عند الشافعية أن المرأة لا حق لها في الجماع أصلاً ثم في خصوص
هذه المسئلة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير اذنها قال الغزالي وغيره
يجوز وهو الصحيح عند المتأخرين واحتج الجمهور لذلك بحديث عن عمر أخرجه أحمد وابن
ماجه بلفظ نهى عن العزل عن الحرة الا باذنها وفي اسناده ابن لهيعة والوجه الآخر للشافعية
الجزم بالمنع اذا امتنعت وفيما اذا رضيت وجهان أحدهما الجواز وهذا كله في الحرة وأما الامة
فان كانت زوجة فهي مرتبة على الحرة ان جاز فيها في الامة أولى وان امتنع فوجهان أحدهما
الجواز تحرراً من ارقاق ولدوان كانت سرية جاز بلا خلاف عندهم الا في وجه حكاها الرويان
في المنع مطلقاً كذهب ابن حزم وان كانت السرية مستولدة قال راجح الجواز فيه مطلقاً لانها
ليست راسخة في الفراش وقيل حكمها حكم الامة المزوجة وهذا وافقت المذاهب الثلاثة على

أن الحرية لا يعزل عنها إلا بذنها وأن الأمة يعزل عنها بغير إذنها واختلافوا في المروجة فعند المالكية يحتاج إلى إذن سيدها وهو قول أبي حنيفة والراجح عن أحمد وقال أبو يوسف ومحمد الإذن لها وهي رواية عن أحمد وعنه باذنها وعنه بإباح العزل مطلقا وعنه المنع مطلقا والذي احتج به من جنح إلى التفصيل لا يصح إلا عند عبد الرزاق عنه بسند صحيح عن ابن عباس قال تستأمر الحرية في العزل ولا تستأمر الأمة السرية فإن كانت أمة تحت حرف عليه أن يستأمرها وهذا نص في المسئلة فلو كان مرفوعا لم يحجز العدول عنه وقد استنكر ابن العربي القول بمنع العزل عن يقول بأن المرأة لاحق لها في الوطء ونقل عن مالك أن لها حق المطالبة به إذا قصد بتركها ضرارها وعن الشافعي وأبي حنيفة لاحق لها فيه إلا في وطئة واحدة يستقر بها المهر قال فإذا كان الأمر كذلك فكيف يكون لها حق في العزل فإن خصوه بالوطئة الأولى فيمكن والأفلا يسوغ فيما بعد ذلك الأعلى مذهب مالك بالشرط المذكور اهـ وما نقله عن الشافعي غريب والمعروف عند أصحابه أنه لاحق لها أصلا نعم حزم ابن حزم يوجب الوطء ويحرم العزل واستند إلى حديث جذامة بنت وهب أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العزل فقال ذلك الوأد الخفي أخرجه مسلم وهذا معارض بحديثين أحدهما أخرجه الترمذي والنسائي وصححه من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال كانت لنا جوارى وكانت تعزل فقالت اليهود أن تلك المؤودة الصغرى فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال كذبت اليهود لو أراد الله خلقه لم تستطع رده وأخرجه النسائي من طريق هشام وعلي بن المبارك وغيرهما عن يحيى بن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مطيع بن رفاعة عن أبي سعيد نحوه ومن طريق أبي عامر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة نحوه ومن طريق سلمان الأحول أنه سمع عمرو بن دينار يسأل أبا سلمة بن عبد الرحمن عن العزل فقال زعم أبو سعيد فذكر نحوه قال فسالت أبا سلمة أسمعته من أبي سعيد قال لا ولكن أخبرني رجل عنه والحديث الثاني في النسائي من وجه آخر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وهو هذه طرق يقوى بعضها ببعض وجع بينها وبين حديث جذامة بحمل حديث جذامة على التنزيه وهذه طريقة البيهقي ومنهم من ضعف حديث جذامة بأنه معارض بما هو أكثر طرافته وكيف يصرح بتكذيب اليهود في ذلك ثم يثبتوه هذا دفع للأحاديث الصحيحة بالتهوهم والحديث صحيح لا ريب فيه والجمع ممكن ومنهم من ادعى أنه منسوخ ورد بعدم معرفة التاريخ وقال الطحاوي يحتمل أن يكون حديث جذامة على وفق ما كان عليه الأمر أولا من موافقة أهل الكتاب وكان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ثم أعلمه الله بالحكم فكذب اليهود فيما كانوا يقولونه وتعقبه ابن رشد ثم ابن العربي بأنه لا يجوز بشئ تبعا لليهود ثم يصرح بتكذيبهم فيه ومنهم من رجع حديث جذامة بثبوته في الصحيح وضعف مقابله بأنه حديث واحد اختلف في أسنده فاضطرب ورد بأن الاختلاف إنما يقدح حيث لا يقوى بعض الوجوه فتقوى بعضها عمل به وهو هنا كذلك والجمع ممكن ورجح ابن حزم العمل بحديث جذامة بأن أحاديث غيرها موافق أصل الإباحة وحديثها يدل على المنع قال فن ادعى أنه أيجب بعد أن منع فعله البيان وتعقب بأن حديثها ليس صريحا في المنع إذ لا يلزم من تسميته وأداخيا على طريق التشبيه أن يكون

حراما وخصه بعضهم بالعزل عن الحامل لزوال المعنى الذي كان يحذره الذي يعزل من حصول
الحمل لكن فيه تضيق الحمل لان المني يغذوه فقد يؤدي العزل الى موته أو الى ضعفه المقتضى الى
موته فيكون وأدخفا وجمعوا أيضا بين تكذيب اليهود في قولهم المؤودة الصغرى وبين اثبات
كونه وأدخفا في حديث جذامة بان قولهم المؤودة الصغرى يقتضى أنه وأدظاهر لكنه
صغير بانفسه الى دفن المولود بعد وضعه حيا فلا يعارض قوله ان العزل وأدخفي فانه يدل على أنه
ليس في حكم الظاهر أصلا فلا يترتب عليه حكم وانما جعله وأدامن جهة اشتراكهما في قطع
الولادة وقال بعضهم قوله الوأد الخفي ورد على طريق التشبيه لانه قطع طريق الولادة قبل مجيئه
فاشبهه قتل الولد بعد مجيئه قال ابن القيم الذي كذبت فيه اليهود زعمهم أن العزل لا يتصور معه
الحمل أصلا وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالوأد فا كذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل اذا شاء الله خلقه
واذا لم يرد خلقه لم يكن وأد حقيقة وانما سماه وأد خفيا في حديث جذامة لان الرجل انما يعزل
هر با من الحمل فاجرى قصده لذلك مجرى الوأد لكن الفرق بينهما أن الوأد ظاهر بالمباشرة واجتمع
فيه القصد والفعل والعزل يتعلق بالقصد صرفا فذلك وصفه بكونه خفيا فهذه عدة أجوبة
يقف معها الاستدلال بحديث جذامة على المنع وقد جنح الى المنع من الشافعية ابن حبان فقال
في صحيحه ذكر الخبر الدال على أن هذا الفعل من جور عنه لا يباح استعماله ثم ساق حديث أبي ذر
رفعه ضعه في حلاله وجنبه حرامه وأقرره فان شاء الله أحياه وان شاء أماته ولك أجور اه
ولادلالة فيما ساقه على ما ادعاه من التحريم بل هو أمر ارشاد لما دلت عليه بقية الاخبار والله
أعلم ومن عند عبد الرزاق وجه آخر عن ابن عباس أنه أنكر أن يكون العزل وأد وقال المني
يكون نطفة ثم علقه ثم مصغة ثم عظما ثم يكسى لحما قال والعزل قبل ذلك كله وأخرج الطحاوى
من طريق عبد الله بن عدى بن الخيار عن علي بن النخوع في قصة حرب عند عمر وسنده جيد واختلفوا
في عمله النهى عن العزل فقبل لتفويت حق المرأة وقيل لمعاندة القدر وهذا الثاني هو الذى
يقتضيه معظم الاخبار الواردة في ذلك والاول مبنى على صحة الخبر المفرق بين الحرمة والامة وقال
امام الحرمين وضع المنع أنه ينزع بقصد الانزال خارج الفرج خشية العلوق ومتى فقه ذلك
لم يمنع وكأنه راعى سبب المنع فاذا فقه سبق أصل الاباحه فله أن ينزع متى شاء حتى لو نزع فازل
خارج الفرج اتفقا فلم يتعلق به النهى والله أعلم ويشترع من حكم العزل حكم معالجة المرأة
اسقاط النطفة قبل نفخ الروح فن قال بالمنع هناك في هذه أولى ومن قال بالجواز يمكن أن
يلتحق به هذا ويمكن أن يفرق بانه أشد لان العزل لم يقع فيه تعاطى السبب ومعالجة السقط تقع
بعد تعاطى السبب ويأتى هذه المسئلة تعاطى المرأة ما يقطع الحمل من أصله وقد أفق بعض
متأخرى الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم باباحة العزل مطلقا والله أعلم واستدل بقوله في
حديث أبي سعيد وأصبنا كرائم العرب وطالت علينا العزبة وأردنا أن نستمتع وأحبينا القداء لمن
أجاز استرقاق العرب وقد تقدم بيانه في باب من ملك من العرب رقيقا في كتاب العتق ولمن أجاز
وطه المشركات بملك اليه وان لم يكن من أهل الكتاب لان بنى المصطاق كانوا أهل أو ثمان وقد
انفصل عنه من منع باحتمال أن يكونوا من دانييل الذين يدين أهل الكتاب وهو باطل وباحتمال أن
يكون ذلك في أول الامر ثم نسخ وفيه نظر اذا النسخ لا يثبت بالاحتمال وباحتمال أن تكون

المسيبات أسلمن قبل الوطء وهذا لا يتم مع قوله في الحديث وأحببنا الفداء فان المسئلة لا تعود
للمشرك نعم يمكن حمل الفداء على معنى أخص وهو انهم يفسدون أنفسهم فيعتقن من الرق
ولا يلزم منه اعادتهم للمشركين وحله بعضهم على ارادة الثمن لان الفداء المتخوف من فوته هو
الثمن ويؤيد هذا الحمل قوله في الرواية الاخرى فقال يا رسول الله انا أصبنا سبيا ونحب الاثمان
فكيف ترى في العزل وهذا أقوى من جميع ما تقدم والله أعلم ﴿قوله﴾ باب
القرعة بين النساء اذا أراد سفرها تقدم في حديث الافك في التفسير مثل ذلك من حديث عائشة
أيضا وساق المصنف في الباب قصة أخرى واعلمها كانت أيضا في تلك السفرة ولكن بينت في
شرح حديث الافك في التفسير أنه لم يكن معه في عزوة المر يسبع الاعائشة وقد تقدم في الهبة
والشهادات مثل ذلك في أول حديث آخر عن عائشة أيضا ﴿قوله﴾ ابن أبي مليكة عن القاسم
هو ابن محمد بن أبي بكر وابن أبي مليكة يروى عن عائشة نارة بالواسطة وتارة بغيرها ﴿قوله﴾ اذا أراد
سفرها مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر وليس على عموم بل لتعين القرعة من يسافر
بها وتجري القرعة أيضا فيها اذا أراد أن يقسم بين زوجاته فلا يبدأ بأبىهن شاء بل يقرع بينهما
فيبدأ بالتي تخرج لها القرعة الا أن يرضى بشئ فيجوز بلا قرعة ﴿قوله﴾ أقرع بين نسائه زاد ابن
سعد من وجه آخر عن القاسم عن عائشة فكان اذا خرج سهم غيبي عرف فيه الكراهية
واستدل به على مشروعية القرعة في القسمة بين الشركاء وغير ذلك كما تقدم في أواخر الشهادات
والمشهور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة قال عياض هو مشهور عن مالك وأصحابه
لأنه من باب الخطر والغمار وحكي عن الحنفية جازتها اه وقد قالوا به في مسئلة الباب واحتج
من منع من المالكية بان بعض النسوة قد تكون أنفع في السفر من غيرها فلو خرجت القرعة
لتي لا نفع بها في السفر لاضرر بحال الرجل وكذا بالعكس قد يكون بعض النساء أقوم بيت
الرجل من الاخرى وقال القرطبي ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال النساء ويختص
مشروعية القرعة بما اذا اتفقت أحوالهن لئلا تخرج واحدة معه فيكون ترجيحها بغير مرجح
اه وفيه مراعاة للمذهب مع الامن من رد الحديث أصلا لجله على التخصيص فكانه خصص
العموم بالمعنى ﴿قوله﴾ فطارت القرعة لعائشة وحفصة أي في سفرة من السفرات والمراد بقولها
طارت أي حصلت وطير كل انسان نصيبه وقد تقدم في الجناز قول أم العلاما اقتسم الانصار
المهاجرين قالت وطار لنا عثمان بن مظعون أي حصل في نصيبنا من المهاجرين ﴿قوله﴾ وكان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان بالليل سار مع عائشة وتحديث استدل به المهلب على أن القسم
لم يكن واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم ولا دلالة فيه لان عماد القسم الليل في الحضر وأما في
السفر فعماد القسم فيه النزول وأما حالة السير فليست منه لاليل ولا النهارا وقد أخرج أبو داود
والبيهقي واللفظ له من طريق ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قل يوم الا
ورسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جعاعا فيقبل ويلبس مادون الوقاع فاذا جاء الى التي
هو يومها بات عندها ﴿قوله﴾ فقالت حفصة أي لعائشة ﴿قوله﴾ ألا تركين اللبلة بعيري الخ
كانت عائشة أجابت الى ذلك لما شوقتها اليه من النظر الى ما لم تكن هي تنظر وهذا مشعر بانهما لم
يكونا حال السير متقاربتين بل كانت كل واحدة منهما من جهة كما جرت العادة من السير

﴿باب القرعة بين النساء اذا
أراد سفرها﴾ حدثنا أبو نعيم
حدثنا عبد الواحد بن أيمن
قال حدثني ابن أبي مليكة
عن القاسم عن عائشة أن
النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا أراد سفره أقرع
بين نسائه فطارت القرعة
لعائشة وحفصة وكان النبي
صلى الله عليه وسلم اذا كان
بالليل سار مع عائشة
يتحدث فقالت حفصة
ألا تركين اللبلة بعيري
وأركب بعيرك تنظرين
وأنظر فقالت بلى فركبت

قطارين والافلو كانتا معاً لم تختص احداهما بنظر مالم تنظره الاخرى ويحتمل أن تريد بالنظر
وطأة البعد ووجوده سيره (قوله جاء النبي صلى الله عليه وسلم الى جبل عائشة وعليه) في رواية
حكاهما الكرمانى وعليها وكأنه على ارادة الناقة (قوله فسلم عليها) لم يذكر في الخبر أنه تحدث
معهما فيحتمل أن يكون ألهم ما وقع ويحتمل أن يكون وقع ذلك اتفاقاً ويحتمل أن يكون تحدث
ولم يتقل (قوله وافتقدته عائشة) أى حالة المسيرة لان قطع المألوف صعب (قوله فلما نزلوا
جعلت رجلها بين الاذخر) كأنها الماعرفت أنها الجانية فيما أجابت اليه حفصة عاتبت نفسها
على تلك الجناية والاذخر بنت معروف توجد فيه الهوام غالباً في البرية (قوله وتقول رب سلط)
في رواية المستقلى يارب سلط باثبات حرف النداء وهي رواية مسلم (قوله تلدغنى) بالغين المجمة
(قوله ولا أستطيع أن أقول له شيئاً) قال الكرمانى الظاهر أنه كلام حفصة ويحتمل أن يكون
كلام عائشة ولم يظهر لي هذا الظاهر بل هو كلام عائشة وقد وقع في رواية مسلم في جميع ما وقعت
عليه من طرقة الاما سأذكره بعد قوله تلدغنى رسولك لأستطيع أن أقول له شيئاً ورسولك
بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو رسولك ويجوز ان نصب على تقدير فعل وانما لم
تعرض لحفصة لانها هى التي أجابتها طائفة فعادت على نفسها باللوم ووقع عند الاسماعيلي من
وجهين عن أنى نعيم شيخ البخارى فيه بعد قوله تلدغنى ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر
ولا أستطيع أن أقول له شيئاً وعلى هذا فيحتمل أن يكون المراد بالقول في قولها أن أقول أى
أحكي له الواقعة لانه ما كان يعذرني في ذلك وظاهر رواية غيره تفهم أن مرادها بالقول أنها
لا تستطيع أن تقول في حقه شيئاً كما تقدم قال الداودى يحتمل أن تكون المسيرة في ليلة عائشة
ولذلك غلبت عليها الغيرة فدعت على نفسها بالموت وتعقب بانه يلزم منه أنه يوجب القسم في
المسيرة وليس كذلك اذ لو كان لما كان يخص عائشة بالمسيرة دون حفصة حتى تحتاج حفصة
تحميل على عائشة ولا يتجه القسم في حالة السير الا اذا كانت الخلوقة لا تحصل الا فيه بان يركب
معهما في الهودج وعند النزول يجمع الكل في الخيمة فيكون حينئذ عماد القسم السيراً أما المسيرة
فلا وهذا كله مبنى على أن القسم كان واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذى يدل عليه
معظم الاخبار ويؤيد القول بالقرعة أنهم اتفقوا على أن مدة السفر لا يحاسب بها المقيمة بل
يتبدى اذا رجع بالقسم فيما يستقبل فلوسافر عن شاء بغير قرعة فقدم بعضهم في القسم للزم منه اذا
رجع أن يوفى من تخلف حقها وقد نقل ابن المنذر الاجماع على أن ذلك لا يجب فظهر أن للقرعة
فائدة وهي أن لا يؤثر بعضهم بالتشهي لما يترتب على ذلك من ترك العدل بينهم وقد قال
الشافعي في القديم لو كان المسافر يقسم لمن خلف لما كان للقرعة معنى بل معناها أن تصير هذه
الايام لمن خرج سهمها خالصة انتهى ولا يخفى أن محل الاطلاق في ترك القضاء في السفر مادام
اسم السفر موجودا فلوسافر الى بلدة فأقام هازماً طويلاً ثم سافر راجعاً فعليه قضاء مدة
الاقامة وفي مدة الرجوع خلاف عند الشافعية والمعنى في سقوط القضاء أن التي سافرت وفازت
بالصحة لحقها من تعب السفر ومشقة ما يقابل ذلك والمقيمة عكسها في الاخرين معا (قوله
باب المرأة تهب يومها من زوجها الضرتها) من يتعلق بيومها لا تهب أى يومها الذى
يختص بها (قوله وكيف يقسم ذلك) قال العلماء اذا وهبت يومها لزوجها تقسم الزوج لها يوم

جاء النبي صلى الله عليه وسلم الى جبل عائشة وعليه
حفصة فسلم عليها ثم سار حتى
نزلوا وافتقدته عائشة فلما
جعلت رجلها بين
الاذخر وتقول رب سلط
على عقرباً وأوحى تلدغنى
ولا أستطيع أن أقول له
شيئاً (باب المرأة تهب يومها
من زوجها الضرتها وكيف
يقسم ذلك) *

ضرتها فان كان نالها اليومها فذاك والالم يقدمه عن رتبته في القسم الابرضامن بقي وقالوا اذا
وهبت المرأة يومها لضرتها فان قبل الزوج لم يكن للموهوبة أن تمتنع وان لم يقبل لم يكره على
ذلك واذا وهبت يومها لزوجها ولم تتعرض للضرة فهل له أن يخص واحدة ان كان عنده أكثر
من اثنتين أو يوزعه بين من بقي وللواهبه في جميع الاحوال الرجوع عن ذلك متى أحبت لكن
فيما يستقبل لافيما مضى وأطلق ابن بطال أنه لم يكن لسودة الرجوع في يومها الذي وهبت به
لعائشة (قوله حديث مالك بن اسمعيل) هو أبو غسان النهدي وزهير هو ابن معاوية (قوله أن
سودة بنت زمعة) هي زوج النبي صلى الله عليه وسلم وكان تزوجها وهو بمكة بعد موت خديجة
ودخل عليها بها وهاجرت معه ووقع لمسلم من طريق شريك عن هشام في آخر حديث الباب قالت
عائشة وكانت أول امرأته تزوجها بعدى ومعناه عقد عليها بعد أن عقد على عائشة وأما دخوله
عليها فكان قبل دخوله على عائشة بالاتفاق وقد نبه على ذلك ابن الجوزي (قوله وهبت يومها
لعائشة) تقدم في الهبة من طريق الزهري عن عروة بلفظ يومها وليلتها وزاد في آخره فتبني بذلك
رضار رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية مسلم من طريق عقبة بن خالد عن هشام لما أن
كبرت سودة وهبت وله نحوه من رواية جابر عن هشام وآخر جابودا وهذا الحديث وزاد فيه
بيان سببه أو ضح من رواية مسلم فروى عن أحمد بن يونس عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام
ابن عروة بالسند المذكور كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضنا على بعض في القسم
الحديث وفيه ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أسنت وخافت أن يفارقها رسول الله صلى الله
عليه وسلم يارسول الله يومى لعائشة فقبل ذلك منها فقبها وأشباهها نزلت وان امرأة خافت من
بعلهما نشوز الآية وتابعه ابن سعد عن الواقدي عن ابن أبي الزناد في وصلة ورواه سعيد بن
منصور عن ابن أبي الزناد عن سلام بن كرفيه عن عائشة وعند الترمذي من حديث ابن عباس
موصولا نحوه وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن معمر عن ذلك فتواردت هذه الروايات على أنها
خشيت الطلاق فوهبت وأخرج ابن سعد بسند رجاله ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة عن سلام
ابن النبي صلى الله عليه وسلم طلقها فقعدت له على طريقه فقالت والذي بعثك بالحق مالى في
الرجال حاجة ولكن أحب أن أبعث مع نسائك يوم القيامة فأنشده بالذي أنزل عليك الكتاب
هل طلقتنى لموجدة وجدتها على قال لا قالت فأنشده لما راجعتنى فراجعها قالت فاني قد
جعلت يومى وليلى لعائشة حبة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وكان النبي صلى الله عليه
وسلم يقسم لعائشة بيومها ويوم سودة) في رواية جابر عن هشام عن مسلم فكان يقسم
لعائشة يومين يومها ويوم سودة وقد بينت كلامهم في كيفية هذا القسم أول الباب ﴿قوله﴾
باب العدل بين النساء ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء) أشار به كراية الآية إلى أن
المنفى فيها العدل بينهما من كل جهة وبالحديث إلى أن المراد بالعدل التسوية بينهما بما يليق بكل
منهن فاذا وفى لكل واحدة منهن كسوتهما ونفقتهم والايواء اليها لم يضره ما زاد على ذلك من ميل
قلب أو تبرع بحففة وقد روى الاربعة وصححه ابن حبان والحاكم من طريق جابر بن سلمة عن
أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين
نساءه فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تاني فيما تملك ولا أملك قال الترمذي يعنى به

حديث مالك بن اسمعيل
حديثنا زهير عن هشام
عن أبيه عن عائشة أن
سودة بنت زمعة وهبت
يومها لعائشة وكان النبي
صلى الله عليه وسلم يقسم
لعائشة بيومها ويوم سودة
(باب العدل بين النساء
ولن تستطيعوا أن تعدلوا
بين النساء إلى رومه واسعا
حكيم) * (باب اذا تزوج
البكر على الثيب) *

الحب والمودة كذلك فسرهم أهل العلم قال الترمذي رواه غير واحد عن جاد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابه مرسل وهو أصح من رواية جاد بن سلمة وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ولن تستطيعوا الآية قال في الحب والجماع وعن عبيدة بن عمرو السلماني مثله (قوله بشر) هو ابن المفضل وخالد هو ابن مهران الخذاء (قوله ولوشئت أن أقول قال النبي صلى الله عليه وسلم ولكن قال السنة) في رواية مسلم وأبي داود من طريق هشيم عن خالد في آخر الحديث قال خالد لوشئت أن أقول رفعه لصدقت ولكنه قال السنة فيمن أنه قول خالد وهو ابن مهران الخذاء راويه عن أبي قلابه وقد اختلف على سفيان الثوري في تعيين قائل ذلك هل هو خالد أو شيخه أبو قلابه ويأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه مع شرح الحديث ﴿قوله﴾ اذا تزوج الثيب على البكر (أي أو عكس كيف يصنع) (قوله) حدثنا يوسف (ابن راشد) هو يوسف بن موسى بن راشد نسب لجدده (قوله) حدثنا أبو أسامة عن سفيان (في رواية أبي نعيم من طريق حمزة بن عون عن أبي أسامة) حدثنا سفيان (قوله) حدثنا أيوب (هو السخستاني وخالد هو الخذاء) (قوله) عن أبي قلابه (أي انهما جاعلا روايا عن أبي قلابه لكن الذي يظهر أنه ساقه على لفظ خالد) (قوله) قال من السنة (أي سنة النبي صلى الله عليه وسلم هذا الذي يتبادر للفهم من قول الصحابي وقد مضى في الحجج قول سلام بن عبد الله بن عمر لما سأله الزهري عن قول ابن عمر للججاج ان كنت تريد السنة هل تريد سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقال له سالم وهل يغنون بذلك الاستنساخ (قوله) اذا تزوج الرجل البكر على الثيب (أي يكون عنده امرأة فيتزوج معها بكرة كما سيأتي البحث عنه) (قوله) أقام عندها سبعا وقسم ثم قال أقام عندها ثلاثا ثم قسم) كذا في البخاري بالواو في الأولى وبلغف ثم في الثانية ووقع عند الاسماعيلي وأبي نعيم من طريق حمزة بن عون عن أبي أسامة بلفظ ثم في الموضعين (قوله) قال أبو قلابه ولوشئت لقلت ان أنسارفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم) كأنه يشير الى أنه لو صرح برفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم لكان صادقا ويكون روي بالمعنى وهو جائز عنده لكنه رأى أن المحافظة على اللفظ أولى وقال ابن دقيق العيد قول أبي قلابه يحتمل وجهين أحدهما أن يكون ظن أنه سمعه عن أنس من فروع اللفظ فحترز عنه تورعا والثاني أن يكون رأى أن قول أنس من السنة في حكم المرفوع فلو عبر عنه بأنه من فروع على حسب اعتقاده لصح لأنه في حكم المرفوع قال والاول اقرب لان قوله من السنة يقتضي أن يكون من فروع بطريق اجتهادي محتمل وقوله أنه رفعه نص في رفعه وليس للراوى أن ينقل ما هو ظاهر محتمل الى ما هو نص غير محتمل انتهى وهو بحث متجسس ولم يصب من رده بان الاكثر على أن قول الصحابي من السنة كذا في حكم المرفوع لا تجزأ الفرق بين ما هو من فروع وما هو في حكم المرفوع لكن باب الرواية بالمعنى متسع وقد وافق هذه الرواية ابن علية عن خالد في نسبة هذا القول الى أبي قلابه أخرجه الاسماعيلي ونسبه بشري بن المفضل وهشيم الى خالد ولا منافاة بينهما كما تقدم لاحتمال أن يكون كل منهما قال ذلك (قوله) وقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب وخالد (يعني بهذا الاسناد والمتن) (قوله) قال خالد لوشئت لقلت رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم) كأن البخاري أراد أن يبين أن الرواية عن سفيان الثوري اختلفت في نسبة هذا القول هل هو قول أبي قلابه أو قول خالد ويظهر لي أن هذه الزيادة في رواية خالد عن أبي قلابه

حدثنا مسدد حدثنا بشر حدثنا خالد عن أبي قلابه عن أنس ولوشئت أن أقول قال النبي صلى الله عليه وسلم ولكن قال السنة اذا تزوج البكر أقام عندها سبعا واذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا * (باب اذا تزوج الثيب على البكر) * حدثنا يوسف بن راشد حدثنا أبو أسامة عن سفيان حدثنا أيوب وخالد عن أبي قلابه عن أنس قال من السنة اذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا وقسم واذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا ثم قسم قال أبو قلابه ولوشئت لقلت ان أنسارفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب وخالد قال خالد لوشئت لقلت رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم

دون رواية أيوب ويؤيده أنه أخرجه في الباب الذي قبله من وجه آخر عن خالد بن خالد في زيادة في صدر الحديث وقد وصل طريق عبد الرزاق المذكور مسام فقال حدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق ولقطه من السنة أن يقيم عند البكر سبعة عا قال خالد إلى آخره وقد رواه أبو داود الحفري والقاسم بن يزيد الجرمي عن الثوري عنهما أخرجه الاسماعيلي ورواه عبد الله بن الوليد العدني عن سفیان كذلك أخرجه البيهقي وشذأبو قلابه الرقاشي فرواه عن أبي عاصم عن سفیان عن خالد وأيوب جميعا وقال فيه قال النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو عوانه في صحيحه عنه وقال حدثنا الصغاني عن أبي قلابه وقال هو غريب لا أعلم من قاله غير أبي قلابه انتهى وقد أخرج الاسماعيلي من طريق أيوب من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبي قلابه عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فصرح برفعه وهو يؤيد ما ذكرته أن السياق في رواية سفیان لخالد ورواية أيوب هذه ان كانت محفوظة احتمل أن يكون أبو قلابه لما حدث به أيوب جزم برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه ابن حبان أيضا عنه عن عبد الجبار بن العلاء عن سفیان بن عيينة عن أيوب وصرح برفعه وأخرجه الدارقي والدارقطني من طريق محمد بن اسحق عن أيوب مثله فبينت ان رواية خالد هي التي قال فيها من السنة وأن رواية أيوب قال فيها قال النبي صلى الله عليه وسلم واستدل به على ان هذا العدل يختص بمن له زوجة قبل الجديدة وقال ابن عبد البر جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف وسواء كان عنده زوجة أم لا وحكي النووي أنه يستحب اذا لم يكن عنده غيرها أو الا فيجب وهذا يوافق كلام أكثر الاصحاب واختار النووي أن لا فرق واطلاق الشافعي يعضده ولكن يشهد للدول قوله في حديث الباب اذا تزوج البكر على الثيب ويمكن أن يتمسك للآخر سياق بشرع عن خالد الذي في الباب قبله فانه قال اذا تزوج البكر أقام عندها سبعة الحديث ولم يقيده بما اذا تزوجها على غيرها لكن القاعدة أن المطلق محمول على المقيد بل ثبت في رواية خالد التقييد فعند مسلم من طريق هشيم عن خالد اذا تزوج البكر على الثيب الحديث ويؤيده أيضا قوله في حديث الباب ثم قسم لان القسم انما يكون لمن عنده زوجة أخرى وفيه حجة على الكوفيين في قولهم ان البكر والثيب سواء في الثلاث وعلى الاوزاعي في قوله للبكر ثلاث وللثيب يومان وفيه حديث مرفوع عن عائشة أخرجه الدارقطني بسند ضعيف جدا وخص من عموم حديث الباب ما لو أرادت الثيب أن يكمل لها السبع فانه اذا أجابها سقط حقها من الثلاث وقضى السبع غيرها لما أخرجه مسلم من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها أقام عندها ثلاثا وقال انه ليس بك على أهالك هو ان ان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت لنسائي وفي رواية له ان شئت ثلثت ثم درت قالت ثلث وحكي الشيخ أبو اسحق في المذهب وجهين في أنه يقضى السبع أو الاربع المزیدة والذي قطع به الاكثر ان اختارت السبع قضاها كلها وان أقامها بغیر اختيارها قضی الاربع المزیدة * (تنبيه) * يكره أن يتأخر في السبع أو الثلاث عن صلاة الجماعة وسائر أعمال البر التي كان يفعلها نص عليه الشافعي وقال الرافعي هذا في النهار وأما في الليل فلا لان المندوب لا يترك له الواجب وقد قال الاصحاب يسوي بين الزوجات في الخروج إلى الجماعة وفي سائر أعمال البر فيخرج في ليالي الكل أو لا يخرج أصلا فان خصص حرم عليه

* (باب من طاف على نسائه في غسل واحد) * حدثنا عبد الأعلى بن حماد حدثنا زيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك حدثهم أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة * (باب دخول الرجل على نسائه في اليوم) * حدثنا فروة حدثنا علي بن مسهر عن هشام (٢٧٧) عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيمدن من أحداهن فدخل على حفصة فاحتبس أكثر ما كان يحتبس * (باب إذا استأذن الرجل نسائه في أن يمرض في بيت بعضهن فأذن له) * حدثنا اسمعيل قال حدثني سليمان بن بلال قال هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسأل في مرضه الذي مات فيه أين أنا غدا أين أنا غدا يريد يوم عائشة فأذن له أزواجه فيكون حيث شاء فكان في بيت عائشة حتى مات عندها قالت عائشة غات في اليوم الذي كان يدور على فيه في بيتي فقبضه الله وإن رأسه لين تحرى ويحمرى وخالط ريقه ريقى * (باب حب الرجل بعض نسائه أفضل من بعض) * حدثنا عبد

وعندوا هذا من الاعتذار في ترك الجماعة وقال ابن دقيق العيد أفرط بعض الفقهاء فجعل مقامه عندها عذرا في إسقاط الجمعة وبالغ في التشنيع وأجيب بأنه قياس قول من يقول بوجوب المقام عندها وهو قول الشافعية ورواه ابن القاسم عن مالك وعنه يستحب وهو وجه للشافعية فعلى الأصح يتعارض عنده الواجبان فقدم حتى لا أدى هذا توجيهه فليس بشنيع وإن كان مرجوحا ويجب الموالاة في السبع وفي الثلاث فلوفر لم يحسب على الرابع لأن الحشمة لا تزول به ثم لا فرق في ذلك بين الحرة والامة وقيل هي على النصف من الحرة ويجب بالكمسار ﴿قوله﴾ من طاف على نسائه في غسل واحد ذكر فيه حديث أنس في ذلك وقد تقدم سندنا ومتنا في كتاب الغسل مع شرحه وفوائده والاختلاف على قتادة في كونهن تسعا أو إحدى عشرة وبين الجمع بين الحديثين وتعلق به من قال إن القسم لم يكن واجبا عليه وتقدم أن ابن العربي نقل أنه كانت له ساعة من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر وقلت أني لم أجده ذلك دليلا ثم وجدت حديث عائشة الذي في الباب بعد هذا بلفظ كان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيمدن من أحداهن الحديث وليس فيه بقية ما ذكر من أن تلك الساعة هي التي لم يكن القسم واجبا عليه فيها وأنه ترك إتيان نسائه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة ويرد عليه قوله في حديث أنس كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وقد تقدمت له توجيهات غير هذه هناك وذكر عياض في الشفاء أن الحسكة في طوافه عليهن في الليلة الواحدة كان لتحسينهن وكأنه أراد به عدم تشوفهن للزواج إذا لاحصان له معان منها الاسلام والحرية والعفة والذي يظهر أن ذلك إنما كان لارادة العدل بينهما في ذلك وإن لم يكن واجبا كما تقدم شيء من ذلك في باب كثرة النساء وفي التعليل الذي ذكره نظر لانهم حرم عليهن التزويج بعده وعاش بعضهن بعده خمسين سنة فمادونها وزادت آخرهن موتا على ذلك ﴿قوله﴾ دخول الرجل على نسائه في اليوم ذكر فيه طرفا من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من العصر دخل على نسائه الحديث وساقى بآتم من هذا في باب لم تحرم ما أحل الله لك من كتاب الطلاق وقوله فيمدن من أحداهن زاد فيه ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة بغير وقاع وقد بينته في باب القرعة بين النساء وهو مما يؤكده الرد على ابن العربي فيما ادعاه ﴿قوله﴾ إذا استأذن الرجل نسائه في أن يمرض في بيت بعضهن فأذن له ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في الوفاة النبوية في آخر المغازي والغرض منه هنا أن القسم لهن يسقط بأذنهن في ذلك فكانت هن وهن أيامهن تلك التي هو في بيتها وقد تقدم في بعض طرقه التصريح بذلك ﴿قوله﴾ حب الرجل بعض نسائه أفضل من بعض ذكر فيه طرفا من حديث ابن عباس عن عمر الذي تقدم في باب موئظة

العزير بن عبد الله حدثنا سليمان بن يحيى عن عبيد بن حنين سمع ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم دخل على حفصة فقال يا بنت لا يغرنك هذه التي أعجبها حسناتها حب رسول الله صلى الله عليه وسلم أياها يريد عائشة فقضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فتبسم

قوله وأنه ترك إتيان نسائه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة كذا في نسخ الشرح التي بأيدينا ولعل فيه سقطا وتحريفا والاصل وإن ترك نسائه كلهن في ساعة واحدة محمول على تلك الساعة أو نحو ذلك وحرر اه

الرجل ابنته وهو ظاهر فيما ترجم له وقد تقدم شرحه هناك ﴿قوله﴾ **باب المتشبع**
 بما لم ينل وما ينهي من افتخار الضرة) أشار بهذا الى ما ذكره أبو عبيد في تفسير الخبر قال قوله
 المتشبع أى المتزين بما ليس عنده يتكبر بذلك ويتزين بالباطل كالمراة تكون عند الرجل ولها
 ضرة فتدعى من الخطوة عند زوجها أكثر مما عنده تريد بذلك غيظ خسرته وكذلك هذا فى الرجال
 قال وأما قوله كلابس ثوبى زور فإنه الرجل يلبس الثياب المشبهة لثياب الزهاد يوهم أنه منهم
 ويظهر من التشبع والتخشف أكثر مما فى قلبه منه قال وفيه وجه آخر أن يكون المراد بالثياب
 النفس كقولهم فلان نقي الثوب اذا كان بريئاً من الدنس وفلان دنس الثوب اذا كان مغموصاً
 عليه فى دينه وقال الخطابي الثوب مثل ومعناه أنه صاحب زور وكذب كما يقال لمن وصف بالبرائة
 من الناس طاهر الثوب والمراد به نفس الرجل وقال أبو سعيد الضرير المراد به أن شاهد الزور
 قد يستعير ثوبين يتجمل بهما ليوهم أنه يقبل الشهادة اهـ وهذا نقله الخطابي عن نعم بن
 حاد قال كان يكون فى الحى الرجل له هيئة وشارة فاذا احتجج الى شهادة زور لبس ثوبيه وأقبل
 فشهد فقبل ليل هيئة وحسن ثوبيه فيقال أمضاها بثوبيه يعنى الشهادة فاضيف الزور اليهما
 فقبل كلابس ثوبى زور وأما حكم التثنية فى قوله ثوبى زور فلاشارة الى أن كذب المتحلى مشى
 لانه كذب على نفسه عاملاً يأخذ على غيره بما لم يعط وكذلك شاهد الزور يظلم نفسه ويظلم المشهود
 عليه وقال الداودى فى التثنية اشارة الى أنه كالذى قال الزور مرتين مبالغته فى التحذير من ذلك
 وقيل ان بعضهم كان يجعل فى السكم كما آخر يوهم أن الثوب ثوبان قاله ابن المنير (قلت) ونحو
 ذلك ما فى زماننا هذا فيما يعمل فى الاطواق والمعنى الاول أليق وقال ابن التين هو أن يلبس ثوبى
 ودعيرة وعارية يظن الناس أنهم ماله ولباسهما لا يدوم ويفتضح بكذبه وأراد بذلك تنفير المرأة عما
 ذكرت خوفاً من الفساد بين زوجها وضرتها ويورث بينهما البغضاء فيصير كالسحر الذى يفرق
 بين المرء وزوجه وقال الرمحسرى فى الفائق المتشبع أى المتشبه بالشبعان وليس به واستعير
 للتحلى بفضيلة لم يرزقها وشبهه بلبس ثوبى زور رأى ذى زور وهو الذى يتزيا بزي أهل الصلاح
 رياءً وأضاف الثوبين اليه لانهما كاللبوسين وأراد بالتثنية أن المتحلى بما ليس فيه كن لبس
 ثوبى الزور ارتدى باحدهما واتزى بالآخر كما قيل * اذ هو بالمجد ارتدى وتآزرا * فالأشارة بالآزار
 والرداء الى أنه متصف بالزور من رأسه الى قدمه ويحتمل أن تكون التثنية اشارة الى أنه حصل
 بالتشبع حالتان مذمومتان فقد انما يتشبع به واطهار الباطل وقال المطرزي هو الذى يرى أنه
 شبعان وليس كذلك (قوله عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير ويحيى فى الرواية الثانية هو ابن
 سعيد القطان وأفاد تصريح هشام بتحديث فاطمة وهى بنت المنذر بن الزبير وهى بنت عمه
 وزوجته وأسماء هى بنت أبي بكر الصديق جدهما معا وقد اتفق الاكثر من أصحاب هشام على
 هذا الاسناد وانفرد معمر والمبارك بن فضالة بروايته عن هشام بن عروة فقالا عن أبيه عن عائشة
 وأخرجه النسائي من طريق معمر وقال انه خطأ والصواب حديث أسماء ذكر الدارقطني فى
 التبع أن مسلماً أخرجه من رواية عبدة بن سليمان ووكيعة كلاهما عن هشام بن عروة مثل
 رواية معمر قال وهذا لا يصح واحتاج أن أنظر فى كتاب مسلم فأتى وجدته فى رقعة والصواب عن
 عبدة ووكيعة عن فاطمة عن أسماء لا عن عروة عن عائشة وكذا قال سائر أصحاب هشام (قلت)

* (باب المتشبع بما لم ينل
 وما ينهي من افتخار الضرة) *
 حدثنا سليمان بن حرب
 حدثنا حماد بن زيد عن
 هشام عن فاطمة عن أسماء
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وحدثني محمد بن المنفى حدثنا
 يحيى عن هشام

هو ثابت في النسخ الصحيحة عن مسلم في كتاب الباس أو رده عن ابن عمر عن عبدة ووكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة ثم أو رده عن ابن عمر عن عبدة وحده عن هشام عن فاطمة عن أسماء فاقضى أنه عند عبدة على الوجهين وعند وكيع بطريق عائشة فقط ثم أو رده مسلم من طريق أبي معاوية ومن طريق أبي أسامة كلاهما عن هشام عن فاطمة وكذا أو رده النسائي عن محمد بن آدم وأبو عوانة في صحيحه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن عبدة عن هشام وكذا هو في مسند ابن أبي شيبة وأخرجه أبو عوانة أيضاً من طريق أبي ضمرة ومن طريق علي بن مسهر وأخرجه ابن حبان من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوى وأبو نعيم في المستخرج من طريق هريج بن رجاء كلهم عن هشام عن فاطمة فالظاهر أن المحفوظ عن عبدة عن هشام عن فاطمة وأما وكيع فقد أخرج روايته الجوزقي من طريق عبد الله بن حاشم الطومى عنه مثل ما وقع عند مسلم فليضم إلى معمر ومبارك بن فضالة ويستدرك على الدارقطني (قوله) أن امرأة قالت لم أقف على تعيين هذه المرأة ولا على تعيين زوجها (قوله) أن امرأة قالت يا رسول الله أعطاني ما لم يعطني (قوله) المتشبع بما لم يعطه (قوله) باب الغيرة) بفتح المجمة وسكون التمانية بعد هاءه قال عياض وغيره هي مشتقة من تغيير القلب وهيجان الغضب بسبب المشاركة فيما به الاختصاص وأشد ما يكون ذلك بين الزوجين هذا في حق الآدمي وأما في حق الله فقال الخطابي أحسن ما ينسب به ما فسر به في حديث أبي هريرة يعني الآتي في هذا الباب وهو قوله وغيره الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله عليه قال عياض ويحتمل أن تكون الغيرة في حق الله الإشارة إلى تعير حال فاعل ذلك وقيل الغيرة في الأصل الحية والانتفة وغوة تفسير بل لازم التغيير فيرجع إلى الغضب وقد نسب سبحانه وتعالى إلى نفسه في كتابه الغضب والرضا وقال ابن العربي التغيير محال على الله بالدلالة القطعية فيجب تأويله بلازمه كالوعيد أو إيقاع العقوبة بالفاعل ونحو ذلك اه وقد تقدم في كتاب الكسوف شيء من هذا ينبغي استحضاره هنا ثم قال ومن أشرف وجوه غيرته تعالى اختصاصه قوما بعصمه يعني فمن ادعى شيئا من ذلك لنفسه عاقبه قال وأشد الآدميين غيرته رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان يغار لله ولدينه ولهذا كان لا ينتقم لنفسه اه وأورد المصنف في الباب تسعة أحاديث * الحديث الأول (قوله) وقال وراد) بفتح الواو وتشديد الراء هو كاتب المغيرة بن شعبه ومولاه وحدينه هذا المعلق عن المغيرة سيباني موصول في كتاب الحدود من طريق عبد الملك بن عمير عنه بلفظه لكن فيه فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم واختصرها هنا وبأنى إضافي كتاب التوحيد من هذا الوجه أتم سياقا وأغفل المزى التنبيه على هذا التعليق في النكاح (قوله) قال سعد بن عبادة هو سيد الخزرج وأشد نقباءهم (قوله) لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربتة) عند مسلم من حديث أبي هريرة ولفظه قال سعد بن رسول الله لو وجدت مع أهلي رجلا أمهله حتى آتي بأربعة شهداء قال نعم وزاد في رواية من هذا الوجه قال كلا والذي بعثك بالحق إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك وفي حديث ابن عباس عند أحمد واللفظه وأبي داود والحاكم لما نزل هذه الآية والذين يرمون

حدثتني فاطمة عن أسماء أن امرأة قالت يا رسول الله إن لي ضرة فهل علي جناح أن تشبعت من زوجي غير الذي يعطيني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور * (باب الغيرة) * وقال وراد عن المغيرة قال سعد بن عبادة لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربتة بالسيف

المحسنت الآية قال سعد بن عباد أهكذا أنزلت فلو وجدت لكاع متفخذها رجل لم يكن لي أن
أحر كولا أهيجبه حتى آتي بأربعة شهداء فوالله لا آتي بأربعة شهداء حتى يقضى حاجته فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ألا تسمعون ما يقول سيدكم قالوا يا رسول الله لا تله
فانه رجل غيور والله ما تزوج امرأة قط الا عذراء ولا طلق امرأه فاجترأ رجل منا أن يتزوجها
من شدة غيرة فقال سعد والله اني لاعلم يا رسول الله أنها الحق وأنهم من عند الله ولكني عجت
(قوله غير مصفح) قال عياض هو بكسر الفاء وسكون الصاد المهملة قال وروينا أيضا بفتح الفاء
فن فتح جعله وصفًا للسيف وحالاً منه ومن كسر جعله وصفًا للضارب وحالاً منه اه وزعم ابن
النين أنه وقع في سائر الامهات بتشديد الفاء وهو من صفح السيف أي عرضه وحده ويقال له غرار
بالعين المججمة والسيف صفحان وحدان وأراد أنه يضربه بحده لا بعرضه والذي يضرب بالحسد
يقصد الى القتل بخلاف الذي يضرب بالصفح فانه يقصد التأديب ووقع عند مسلم من رواية أبي
عوانة غير مصفح عنه وهذا يترجح فيها كسر الفاء ويجوز الفتح أيضا على البناء المجهول وقد
أنكرها ابن الجوزي وقال طن الراوي أنه من الصفح الذي هو بمعنى العفو وليس كذلك انما هو
من صفح السيف (قلت) ويمكن توجيهها على المعنى الاول والصفح والصفحة بمعنى وقد أورد
مسلم من طريق زائدة عن عبد الملك بن عمار وغيره ليس في روايته لفظه عنه وكذا سائر من
رواه عن أبي عوانة في البخاري وغيره لم يذكرها (تقوله) أن عجبون من غيرة سعد (تسلك بهذا
التقرير من أجاز فعل ما قال سعد وقال ان وقع ذلك ذهب دم المقتول هدرًا نقل ذلك عن ابن
المواز من المالكية وسيأتي بسط ذلك وبيانه في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى * الحديث
الثاني (قوله شقيق) هو أبو وائل الاسدي وعبد الله هو ابن مسعود (تقوله) ما من أحد غير من
الله من زائدة بدليل الحديث الذي بعده ويجوز في غير الرفع والنصب على اللغتين الجازية
والتميمية في ما ويجوز في النصب أن يكون أغير في موضع خفض على النعت لا حذو في الرفع
أن يكون صفة لا حذو الخبر محذوف في الحالين تقديره موجود ونحوه والكلام على غيرة الله
ذكر في الذي قبله وبقية شرح الحديث يأتي في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى * (تنبيه) * وقع
عند الاسماعيلي قبل حديث ابن مسعود ترجمة صورتها في الغيرة والمدح وما رأيت ذلك في شيء
من نسخ البخاري * الحديث الثالث حديث عائشة (تقوله) يا أمة محمد ما أحد غير من الله أن يرزني
عبداه أو أمته ترزني كذا وقع عنده هنا عن عبد الله بن سلمة وهو القعني عن مالك ووقع في سائر
الروايات عن مالك أو ترزني أمته على وزان الذي قبله وقد تقدم في كتاب الكسوف عن عبد الله
ابن مسleme هذا بهذا الاسناد كالجاعة فيظهر أنه من سبق القلم هنا ولعل لفظه ترزني سقطت غلطا
من الاصل ثم ألحقت فآخرها النسخ عن محلها وهذا القدر الذي أوردته المصنف من هذا الحديث
هو طرف من الخطبة المذكورة في كتاب الكسوف وقد تقدم شرحه مستوفى في هنالك بحمد
الله تعالى * الحديث الرابع (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة) هو ابن عبد
الرحمن (قوله أن عروة) في رواية عجاج بن أبي عثمان عن يحيى بن أبي كثير عند مسلم حدثني
عروة ورواية أبي سلمة عن عروة من رواية القرين عن القرين لانهم ممتقاربان في السن واللقاء
وان كان عروة أسن من أبي سلمة قليلا (قوله عن أمه أسماء) هي بنت أبي بكر ووقع في رواية مسلم

غير مصفح فقال النبي صلى
الله عليه وسلم أتعجبون من
غيرة سعد لا نا غير منه والله
أعجب مني * حدثنا عمر بن
حفص حدثنا أبي حدثنا
الاعمش عن شقيق عن عبد
الله بن مسعود عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال ما من
أحد أعير من الله من أجل
ذلك حرم الفواحش وما
أحد أحب اليه المدح من
الله * حدثنا عبد الله بن مسلمة
عن مالك عن هشام عن أبيه
عن عائشة رضي الله عنها
ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال يا أمة محمد ما أحد
أعير من الله ان يرزني عبده أو
أمته ترزني يا أمة محمد لو تعلمون
ما أعلم لخصمكم قليلا ولبيكم
كثيرا * حدثنا موسى بن
اسماعيل حدثنا همام عن
يحيى عن أبي سلمة أن عروة
ابن الزبير حدثه عن أمه
أسماء أنها سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول

المذكورة أن أسماء بنت أبي بكر الصديق حدثته (قوله لاشئ أغير من الله) في رواية حجاج
 المذكورة ليس شئ أغير من الله وهما بمعنى الحديث الخامس (قوله وعن يحيى أن أباسلمة حدثه
 أن أباه هريرة حدثه) هكذا أورده وهو معطوف على السند الذي قبله فهو موصول ولم يسبق
 البخارى المتن من رواية همام بل يحول الى رواية شيبان فساقه على روايته والذي يظهر أن
 لفظهما واحد وقد وقع في رواية حجاج بن أبي عثمان عند مسلم بتقديم حديث أبي سلمة عن
 عروة على حديثه عن أبي هريرة عكس ما وقع في رواية همام عند البخارى وأورده مسلم أيضا من
 رواية حرب بن شداد عن يحيى بحديث أبي هريرة فقط مثل ما أورده البخارى من رواية شيبان
 عن يحيى ثم أورده مسلم من رواية هشام الدستوائى عن يحيى بحديث أسماء فقط فكان يحيى
 كان يجمعهما تارة ويفرد أخرى وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية الاوزاعى عن يحيى بحديث
 أسماء فقط وزاد في اوله على المنبر (قوله ان الله يغفار) زاد في رواية حجاج عند مسلم وأن المؤمن
 يغفار (قوله وغيره الله ان يأتى المؤمن ما حرم الله) كذا لاكثر وكذا هو عند مسلم لكن بلفظ
 ما حرم عليه على البناء للفاعل وزيادة عليه والضمير للمؤمن ووقع في رواية أبي ذر وغيره الله
 أن لا يأتى بزيادة لا وكذا رأيتها ثابتة في رواية النسبى واقرط الصغاني فقال كذا للجميع
 والصواب حذف لا كذا قال وما أدري ما أراد بالجميع بل أكثر رواية البخارى على حذفها وفاقا
 لمن رواه غير البخارى كسلم والترسذى وغيرهما وقد وجهها الكرماني وغيره بما حاصله ان غير
 الله ليست هي الايمان ولا عدمه فلا بد من تقدير مثل لان لا يأتى أى غير الله على النهى عن
 الايمان أو نحو ذلك وقال الطيبى التقدير غير الله ثابتة لاجل أن لا يأتى قال الكرماني وعلى
 تقدير أن لا يستقيم المعنى باثبات لا فذلك دليل على زيادتها وقد عرفت زيادتها في الكلام كثيرا
 مثل قوله ما منعك أن لا تسجد لئلا يعلم أهل الكتاب وغير ذلك * الحديث السادس (قوله حدثني
 محمود) هو ابن غيلان المروزي (قوله أخبرني أبي عن أسماء) هي أمه المقدم ذكرها قبل
 (قوله تزوجني الزبير) أى ابن العوام (وماله في الارض من مال ولا مملوك ولا شئ غير ناضح وغير
 فرسه) أما عطف المملوك على المال فعلى أن المراد المال الابل أو الاراضى التي تزرع وهو
 استعمال معروف للعرب يطلقون المال على كل من ذلك والمراد بالمملوك على هذا الرقيق من
 العبيد والاماء وقولها بعد ذلك ولا شئ من عطف العام على الخاص يشمل كل ما يملك أو يتمول
 لكن الظاهر أنهم ترداد خال ما لا بد له منه من مسكن وملبس ومطعم ورأس مال تجارة ودل
 سياقها على أن الارض التي يأتى ذكرها لم تكن مملوكة للزبير وإنما كانت أقطاعا فهو يملك
 منفعتها لا رقبته ولذلك لم تستثنها كما استثنى الفرس والناضح وفي استثنائها الناضح والفرس
 نظرا لتشككه الداودى لان تزويجها كان بمكة قبل الهجرة وهاجرت وهي حامل بعبد الله بن
 الزبير كما تقدم ذلك صريحا في كتاب الهجرة والناضح وهو الجمل الذى يسقى عليه الماء انما حصل له
 بسبب الارض التي أقطعها قال الداودى ولم يكن له بمكة فرس ولا ناضح والجواب منع هذا النقي
 وأنه لا مانع أن يكون الفرس والجمل كانا له بمكة قبل أن يهاجر فقد ثبت أنه كان في يوم بدر على
 فرس ولم يكن قبل بدر غزوة حصلت لهم منها غنمية والجمل يحتمل أن يكون كان له بمكة ولما قدم به
 المدينة وأقطع الارض المذكورة أعده لسقيها وكان ينتفع به قبل ذلك في غير السقى فلا اشكال

لا شئ أغير من الله وعن
 يحيى ان أباسلمة حدثه ان
 أباه هريرة حدثه انه سمع
 النبي صلى الله عليه وسلم
 * حدثنا أبو نعيم حدثنا
 شيبان عن يحيى عن أبي
 سلمة انه سمع أباه هريرة رضى
 الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال ان الله
 يغفار وغيره الله ان يأتى
 المؤمن ما حرم الله * حدثني
 محمود حدثنا أبو أسامة
 حدثنا هشام قال أخبرني أبي
 عن أسماء بنت أبي بكر رضى
 الله عنهما قالت تزوجني
 الزبير وماله في الارض من
 مال ولا مملوك ولا شئ غير
 ناضح وغير فرسه

فكنت أعلف فرسه وأستقي الماء وأخر زغبه وأعجن ولم أكن أحسن أخبز فكان يخبز جارات لي من الانصار وكن نسوة صدق وكنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله صلى الله عليه وسلم على رأسي وهي منى على ثلاث فرسخ فجئت يوما والنوى على رأسي فلقبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه نفر من الانصار فدعاني ثم قال اخ اخ لي حملني خلفه فاستحييت أن أسير مع الرجال وذكرت الزبير وغيره وكان أغبر الناس فعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم أنني قد استحييت فغضى فجئت الزبير فقلت لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى رأسي النوى ومعه نفر من أصحابه فأناخ لاركب فاستحييت منه وعرفت غيرتك فقال والله لجلالك النوى كان أشد على من ركوبك معه قالت

٣ قوله النوى على رأسك كان هكذا نسخ الشرح التي بأيدينا والذي في المتن بأيدينا النوى كان فاعل مافى الشارح رواية له اهـ

(قوله فكنت أعلف فرسه) زاد مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة وأكفبه مؤتمه وأسوسه وأدق النوى لناضحه وأعلفه ولمسلم أيضا من طريق ابن أبي مليكة عن أسماء كنت أخدم الزبير خدمة البيت وكان له فرس وكنت أسوسه فلم يكن من خدمته شيء أشد على من سياسة الفرس كنت أحس له وأقوم عليه (قوله وأستقي الماء) كذلك كثير ولا سرخسي وأسقى بغير مشاة وهو على حذف المفعول أي وأسقى الفرس أو الناضح الماء والاول أشمل معنى وأكثر فائدة (قوله وأخرز) بخاء بحجة ثم راء ثم زاي (غربه) بفتح المجهمة وسكون الراء بعدهما موحدة هو الدلو (قوله وأعجن) أي الدقيق وهو يؤيد ما حملنا عليه المال اذ لو كان المراد نقي أنواع المال لالتقى الدقيق الذي يعجن لكن ليس ذلك مرادها وقد تقدم في حديث الهجرة أن الزبير لاقى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر راجعا من الشام بتجارة وأنه كساهما ثيابا (قوله ولم أكن أحسن أخبز فكان يخبز جارات لي) في رواية مسلم فكان يخبز لي وهذا يحتمل على أن في كلامها شيئا محذوفا تقديره تزوجني الزبير بمكة وهو بالصفة المذكورة واستمر على ذلك حتى قدمنا المدينة وكنت أصنع كذا إلى آخره لأن النسوة من الانصار انما جاورن بها بعد قدومها المدينة قطعا وكذلك ما ساقى من حكاية نقالها النوى من أرض الزبير (قوله وكن نسوة صدق) اضافتهن إلى الصدق مبالغة في تلبسهن به في حسن العشرة والوفاء بالعهد (قوله وكنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله صلى الله عليه وسلم) تقدم في كتاب فرض الخس بيان حال الأرض المذكورة وانها كانت مما آفاه الله على رسوله من أموال بني النضير وكان ذلك في أوائل قدومه المدينة كما تقدم بيان ذلك هناك (قوله وهي منى) أي من مكان سكنها (قوله فدعاني ثم قال اخ اخ) بكسر الهمزة وسكون الخاء كلمة تقال للبعير لمن أراد أن ينحيه (قوله لي حملني خلفه) كأنها فهمت ذلك من قرينة الحال والافحتم أن يكون صلى الله عليه وسلم أراد أن يركبها وما معها ويركب هو شيئا آخر غير ذلك (قوله فاستحييت ان أسير مع الرجال) هذا بنته على ما فهمته من الارتداف والافعل الاحتمال الآخر ما تعين المرافقة (قوله وذكرت الزبير وغيره) وكان أغبر الناس هو بالنسبة إلى من علمته أي أرادت تفضيله على أبناء جنسه في ذلك أو من مرادة ثم رأيتها نابتة في رواية الاسماعيلى ولفظه وكان من أغبر الناس (قوله والله لجلالك) النوى على رأسك كان أشد على من ركوبك معه) كذلك كثير وفي رواية السرخسي كان أشد عليك وسقطت هذه اللفظة من رواية مسلم ووجه المقاضلة التي أشار إليها الزبير أن ركوبها مع النبي صلى الله عليه وسلم لا ينشأ منه كبير أمر من الغيرة لانها أخت امرأته فهي في تلك الحالة لا يحل له تزويجها ان لو كانت خلية من الزوج وجوز أن يقع لها ما وقع لزيب بنت جحش بعيد جدا لانه يزدها له لزوم فراقه لاختلاف باقي الاحتمال أن يقع لها من بعض الرجال من حاجة بغير قصد وأن يتكشف منها حالة السر ما لا تريد ان تكشفه ونحو ذلك وهذا كله أخف مما تحقق من تبذرها بحمل النوى على رأسها من مكان بعيد لانه قد يتوهم خسة النفس ودناءة المهمة وقلة الخيرة ولكن كان السبب الحامل على الصبر على ذلك شغل زوجها وأبيها بالجهاد وغيره مما يأمرهم به النبي صلى الله عليه وسلم ويقمهم فيه وكانوا لا يتفرغون للقيام بأمور البيت بأن يتعاطوا ذلك بأنفسهم ولضيق ما بأيديهم عن استخدام من يقوم بذلك عنهم فالتخصر الامر في نسايتهم فكن

يكفيهم مؤنة المنزل ومن فيه ليتوفروا هم على ما هم فيه من نصر الاسلام مع ما ينضم الى ذلك من العادة المانعة من تسمية ذلك عاراً محضاً (قوله حتى أرسل الى (٢) أبو بكر بخادم تكفيني سياسة الفرس فكأنما أعتقني) في رواية مسلم فكفتني وهي أوجه لان الاولى تقتضي أنه أرسلها لذلك خاصة بخلاف رواية مسلم وقد وقع عنده في رواية ابن أبي مليكة جاء النبي صلى الله عليه وسلم سبي فاعطاها خادماً قالت كفتني سياسة الفرس فألقت عن مؤنته ويجمع بين الروايتين بان السبي لما جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أبا بكر منه خادماً ليس له الى ابنته أسماء فصدق أن النبي صلى الله عليه وسلم هو المعطى ولكن وصل ذلك اليها بواسطة ووقع عنده في هذه الرواية أنها باعته بعد ذلك وتصدق بفتحها وهو محمول على أنها استغنت عنها بغيرها واستبدل بهذه القصة على أن على المرأة القيام بجميع ما يحتاج اليه زوجها من الخدمة واليه ذهب أبو ثور وجهه الباقر على أنها تطوعت بذلك ولم يكن لازماً أشار اليه المهلب وغيره والذي يظهر أن هذه الواقعة وأمثالها كانت في حال ضرورة كما تقدم فلا يطرده الحكم في غيرها من لم يكن في مثل حالهم وقد تقدم أن فاطمة سيدة نساء العالمين شكت ما تلقى يداها من الرحي وسألت أباها خادماً فدلها على خير من ذلك وهو ذكر الله تعالى والذي يترجح جل الأمر في ذلك على عوائد البلاد فانها مختلفة في هذا الباب قال المهلب وفيه أن المرأة الشريفة اذا تطوعت بخدمة زوجها بشئ لا يلزمها لم ينكر عليها ذلك أب ولا سلطان وتعقب بأنه بناء على ما أصله من أن ذلك كان تطوعاً ولخصمه أن يعكس فيقول لو لم يكن لازماً ما سكنت أبوها مثلاً على ذلك مع ما فيه من المشقة عليه وعابها ولا أقر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك مع عظمة الصديق عنده قال وفيه جواز ارتداف المرأة خلف الرجل في موكب الرجال قال وليس في الحديث أنها استترت ولا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك فيؤخذ منه أن الحجاب انما هو في حق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة اه والذي يظهر أن القصة كانت قبل نزول الحجاب ومشرعته وقد قالت عائشة كما تقدم في تفسير سورة النور لما نزلت وليضربن بخمرهن على جيوبهن أخذن أزهرن من قبل الحواشي فشققتهن فاخمرن بها ولم تزل عادة النساء قديماً وحديثاً يسترن وجوههن عن الاجانب والذي ذكره عياض ان الذي اختص به أمهات المؤمنين ستر شخصهن زيادة على ستر أجسامهن وقد ذكرت البحث معه في ذلك في غير هذا الموضع قال المهلب وفيه غير الرجل عند ابتدال أهله فيما يشق من الخدمة وأنفة نفسه من ذلك لاسيما اذا كانت ذات حسب انتهى وفيه منقبة لاسماء والزبير ولا يبي بكر ونساء الانصار * الحديث السابع (قوله حدثنا على) هو ابن المديني وابن عليه اسمها اسمعيل وقوله عن أنس تقدم في المظالم بيان من صرح عن حميد بسماعه له من أنس وكذا تسمية المرأتين المذكورتين وأن التي كانت في بيتها هي عائشة وأن التي هي أرسلت الطعام زينب بنت جحش وقيل غير ذلك (قوله غارت أمكم) الخطاب لمن حضر والمراد بالأم هي التي كسرت الصحفة وهي من أمهات المؤمنين كما تقدم سيانه وأغرب الداودي فقال المراد بقوله أمكم سارة وكأن معنى الكلام عنده لا تتعجبوا مما وقع من هذه من الغيرة فقد غارت قبل ذلك أمكم حتى أخرج إبراهيم ولده اسمعيل وهو طفيل مع أمه الى واد غير ذي زرع وهذا وان كان له بعض توجيه لكن المراد خلافه وان المراد كاسرة

قوله أبو بكر بخادم هكذا
بنسخ الشرح بايدينا والذي
في المتن بايدينا أبو بكر بعد
ذلك بخادم فلعن مافي
الشارح رواية له اه

حتى أرسل الى أبو بكر بعد
ذلك بخادم تكفيني سياسة
الفرس فكأنما أعتقني
حدثنا على حدثنا ابن عليه
عن حميد عن أنس قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم عند
بعض نساءه فارسلت إحدى
أمهات المؤمنين بصحفة فيها
طعام فضربت التي النبي
صلى الله عليه وسلم في بيتها
يد الخادم فسقطت الصحفة
فانقلقت فجمع النبي صلى
الله عليه وسلم فلق الصحفة ثم
جعل يجمع فيها الطعام الذي
كان في الصحفة ويقول غارت
أمكم ثم حبس الخادم حتى
أتى بصحفة من عند التي هو
في بيتها فدفن الصحفة الصحفة
الى التي كسرت صحفتها
وأمسك المكسورة في بيت
التي كسرت فيه

* حدثنا محمد بن أبي
 بكر المسمى حدثنا
 معمر عن عبيد الله عن محمد
 ابن المنكر عن جابر بن عبد
 الله رضي الله عنهما عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال
 دخلت الجنة أو أتيت الجنة
 فابصرت قصراً فقلت لمن
 هذا قالوا العمر بن الخطاب
 فاردت أن أدخله فلم يعنني
 إلا على بغيرتك قال عمر بن
 الخطاب يا رسول الله بأبي
 أنت وأمي يا نبي الله أو عليك
 أغار * حدثنا عبد الله بن
 عبيد الله عن يونس عن
 الزهري أخبرني ابن المسيب
 عن أبي هريرة قال بينما
 نحن عند رسول الله صلى الله
 عليه وسلم جلوس فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بينما أنا نائم رأيتني في
 الجنة فإذا امرأة تتوضأ إلى
 جانب قصر فقلت لمن هذا
 قال هذا العمر فذكرت غيره
 فقلت مدبراً فبكي عمر وهو
 في المجلس ثم قال أو عليك
 يا رسول الله أغار * (باب
 غيرة النساء ووجدهن) *

الصفحة وعلى هذا كله جميع من شرح هذا الحديث وقالوا فيه إشارة إلى عدم مؤاخذه
 الغيرة بما يصدر منها لأنها في تلك الحالة يكون عقلها محجوباً بشدة الغضب الذي أثارته
 الغيرة وقد أخرج أبو يعلى بسند لا بأس به عن عائشة مرفوعة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الوادي من أعلاه قاله في قصة وعن ابن مسعود رفعه أن الله كتب الغيرة على النساء فمن
 صبر منهن كان لها أجر شهيد أخرجه البزار وأشار إلى صحته ورجاله ثقات لكن اختلف في
 عبيد بن الصباح منهم وفي إطلاق الداودي على سارة أنها أتم الخطابين نظراً أيضاً فانهم ان
 كانوا من بني اسمعيل فأمهم هاجر لا سارة ويعد أن يكونوا من بني إسرائيل حتى يصح أن أمهم
 سارة * الحديث الثامن (قوله معمر) هو ابن سليمان التيمي وعبيد الله هو ابن عمر العمري وقد
 تقدم الحديث عن جابر مطولاً في مناقب عمر مع شرحه * الحديث التاسع (قوله بينما أنا نائم
 رأيتني في الجنة) هذا يعين أحد الاحتمالين في الحديث الذي قبله حيث قال فيه دخلت الجنة أو
 أتيت الجنة وأنه يحتمل أن ذلك كان في الميمنة أو في النوم فبين هذا الحديث أن ذلك كان في النوم
 (قوله فإذا امرأة تتوضأ) تقدم النقل عن الخطابي في زعمه أن هذه اللفظة تصحيف وأن القرطبي
 عزاه هذا الكلام لابن قتيبة وهو كذلك أورده في غريب الحديث من طريق أخرى عن الزهري
 عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وتلقاه عنه الخطابي فذكره في شرح البخاري وارتضاه ابن
 بطل فقال يشبهه أن تكون هذه الرواية الصواب وتتوضأ تصحيف لأن الحور طهارات لا وضوء
 عليهن وكذا كل من دخل الجنة لا تلزمه طهارة وقد قدمت البحث مع الخطابي في هذا في مناقب
 عمر عما أغنى عن أعادته وقد استدل الداودي بهذا الحديث على أن الحور في الجنة يتوضأ
 ويصلين (قلت) ولا يلزم من كون الجنة لا تكليف فيها بالعبادة أن لا يصدر من أحد من العباد
 باختياره ما شاء من أنواع العبادة ثم قال ابن بطل يؤخذ من الحديث أن من علم من صاحبه خلقاً
 لا ينبغي أن يتعرض لما ينافره أو فيه أن من نسب إلى من اتصف بصفة صلاح ما يغير ذلك ينكر
 عليه وفيه أن الجنة موجودة وكذلك الحور وقد تقدم تقرير ذلك في بدء الخلق وسائر فوائد
 تقدمت في مناقب عمر * (قوله بأبي) غيرة النساء ووجدهن هذه الترجمة أخص
 من التي قبلها والوجد بفتح الواو الغضب ولم يبت المصنف فيكم الترجمة لأن ذلك يختلف
 باختلاف الأحوال والأشخاص وأصل الغيرة غير مكتسب للنساء لكن إذا أفرط في ذلك
 بقدر زائد عليه تلام وضابط ذلك ما ورد في الحديث الآخر عن جابر بن عبد الله الانصاري رفعه
 أن من الغيرة ما يحب الله ومنها ما يبغض الله فاما الغيرة التي يحب الله فالغيرة في الرية وأما الغيرة
 التي يبغض الله فالغيرة في غير رية وهذا التفصيل يتعمد في حق الرجال لضرورة امتناع اجتماع
 زوجين للمرأة بطريق الخل وأما المرأة فبغيت غارت من زوجها في ارتكاب محرم ما بالزنا مثلاً واما
 بنقص حقها وجوره عليها لضررتها وإيثارها عليها فإذا تحققت ذلك أو ظهرت القرائن فيه فهي
 غيرة مشروعة فلو وقع ذلك بمجرد التوهم عن غير دليل فهي الغيرة في غير رية وأما إذا كان الزوج
 مقبلاً عادلاً وأدى لكل من الضررين حقها فالغيرة منهما أن كانت لما في الطباع البشرية التي
 لم يسلم منها أحد من النساء فتعذر فيها ما لم تتجاوز إلى ما يحرم عليها من قول أو فعل وعلى هذا يحمل
 ما جاء عن السلف الصالح من النساء في ذلك ثم ذكر المصنف في الباب حديثين عن عائشة أحدهما

(قوله حدثنا عبيد) في رواية أبي ذر حدثني بالافراد (قوله اني لاعلم اذا كنت عنى راضية الخ) يؤخذ منه استقرار الرجل حال المرأة من فعلها وقولها فيما يتعلق بالليل اليه وعدمه والحكم بما يقتضيه القرائن في ذلك لانه صلى الله عليه وسلم جزم برضا عائشة وغضبها بمجرد ذكرها لاسمه وسكوتها فبنى على تغير الحالتين من الذكر والسكوت تغير الحالتين من الرضا والغضب ويحتمل أن يكون انضم الى ذلك شيء آخر أصرح منه لكن لم ينقل وقول عائشة أجل يارسول الله ما أهرج الاسم قال الطيبي هذا الحصر لطيف جدا لانها أخبرت أنها اذا كانت في حال الغضب الذي يسلب العاقل اختياره لا تتغير عن المحبة المستقرة فهو كما قيل

اني لا منحك الصدود وانى * قسما اليك مع الصدود لا ميل

وقال ابن المنير مرادها أنها كانت تترك التسمية اللفظية ولا تترك قلبها التعلق بذاته الكريمة مودة ومحبة اه وفي اختيار عائشة ذكر ابراهيم عليه الصلاة والسلام دون غيره من الانبياء دلالة على مزيد فطنتها لان النبي صلى الله عليه وسلم أولى الناس به كائنص عليه القرآن فلما لم يكن لها بد من هجر الاسم الشريف أبدله بمن هو منه بسبيل حتى لا يخرج عن دائرة التعلق في الجملة وقال المهلب يستدل بقول عائشة على أن الاسم غير المسمى اذ لو كان الاسم عين المسمى لكانت بهجرة تهمجراته وليس كذلك ثم أطل في تقرير هذه المسئلة ومحل البحث فيها كتاب التوحيد حيث ذكرها المصنف أعان الله تعالى على الوصول الى ذلك بحوله وقوته * ثانيهما (قوله حدثني أجد بن أبي رجاه) هو أبو الوليد الهروي واسم أبي رجاه عبد الله بن أيوب (قوله ما غرت على امرأة) ينت سبب ذلك وأنه كثرة ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لها وهي وان لم تكن موجودة وقد أمنت مشاركتها لها فيه لكن ذلك يقتضى ترجيحها عنده فهو الذي هيغ الغضب الذي ينير الغيرة بحيث قالت ما تقدم في مناقب خديجة أبدلك الله خيرا منها فقال ما أبدلني الله خيرا منها ومع ذلك فلم ينقل أنه واخذ عائشة لقيام معذرتها بالغيرة التي جبل عليها النساء وقد تقدمت مباحث الحديث في كتاب المناقب مستوفاة (قوله ما ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والانصاف) أى في دفع الغيرة عنها وطلب الانصاف لها (قوله عن ابن أبي مليكة عن المسور) كذا رواه الليث وتابعه عمرو بن دينار وغير واحد وخالفهم أيوب فقال عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير أخرجه الترمذى وقال حسن وذكر الاختلاف فيه ثم قال يحتمل أن يكون ابن أبي مليكة حمله عنهم جميعا اه والذي يظهر ترجيح رواية الليث لكونه توبع ولكون الحديث قد جاء عن المسور من غير رواية ابن أبي مليكة فقد تقدم في فرض الخمس وفي المناقب من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي عن المسور وزاد فيه في الخمس قصة سيف النبي صلى الله عليه وسلم وذلك سبب تحديث المسور لعلي بن الحسين بهذا الحديث وقد ذكرت ما يتعلق بقصة السيف عنه هنالك ولا أزال أتعجب من المسور كيف بالغ في تعصبه لعلي بن الحسين حتى قال انه لو أودع عنده السيف لا يمكن أحدا منه حتى ترهق روحه رعاية لكونه ابن ابن فاطمة محتجا بحديث الباب ولم يراع خاطره في أن ظاهرا سياق الحديث المذكور غضاضة على علي بن الحسين لما فيه من إيهام غرض من جسده على بن أبي طالب حيث أقدم على خطبة بنت أبي جهل على فاطمة حتى اقتضى أن يقع من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك من الانكار ما وقع بل أتعجب

حدثنا عبيد بن اسمعيل
حدثنا أبو أسامة عن هشام
عن أبيه عن عائشة رضى
الله عنها قالت قال لى رسول
صلى الله عليه وسلم انى لاعلم
اذا كنت عنى راضية واذا
كنت على غضبي قالت
فقلت من أين تعرف ذلك
فقال اما اذا كنت عنى
راضية فانك تقولين لا ورب
محمد واذا كنت غضبي
قلت لا ورب ابراهيم
قالت قلت أجعل والله
يارسول الله ما أهرج الاسم
* حدثني احمد بن أبي رجاه
حدثنا النضر عن هشام قال
أخبرني أبي عن عائشة أنها
قالت ما غرت على امرأة
لرسول الله صلى الله عليه
وسلم كما غرت على
خديجة لكثرة ذكر رسول
الله صلى الله عليه وسلم اياها
وشأنه عليها وقد أوصى الى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يبشرها ببيت لها
في الجنة من قصب * (باب
ذب الرجل عن ابنته في
الغيرة والانصاف) * حدثنا
قتيبة حدثنا الليث عن
ابن أبي مليكة عن المسور بن
مخرمة

من المسور ترجبا آخر أبلغ من ذلك وهو أن يبذل نفسه دون السيف رعاية لخاطر ولدا بن فاطمة
وما يبذل نفسه دون ابن فاطمة نفسه أعنى الحسين والذي وقعت له معه القصة حتى قتل
بأيدي ظلمة الولاية لكن يحتمل أن يكون عذره أن الحسين لما خرج الى العراق ما كان المسور
وغيره من أهل الحجاز يظنون أن أمره يؤل الى ما آل اليه والله أعلم وقد تقدم في فرض الخس
وجه المناسبة بين قصة السيف وقصة الخطبة بما يغني عن اعادته (قوله سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول وهو على المنبر) في رواية الزهري عن علي بن حسين عن المسور الماضية في
فرض الخس يخطب الناس على منبره هذا أو أنابو من هذا محتمل قال ابن سيد الناس هذا غلط
والصواب ما وقع عند الاسماعيلي بلفظ كالمحتمل أخرجه من طريق يحيى بن معين عن يعقوب بن
ابراهيم بسنده المذکور الى علي بن الحسين قال والمسور لم يحتمل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم
لانه ولد بعد ابن الزبير فيكون عمره عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين (قلت) كذا جزم
به وفيه نظر فان الصحيح ان ابن الزبير ولد في السنة الاولى فيكون عمره عند الوفاة النبوية تسع
سنين فيجوز أن يكون احتمل في أول سني الامكان أو يحتمل قوله محتمل على المبالغة والمراد التشبيه
فتمثل الروايتان والافان ثمان سنين لا يقال له محتمل ولا كالمحتمل إلا أن يريد بالتشبيه أنه كان
كالمحتمل في الحدق والفهم والحفظ والله أعلم (قوله ان بن هشام بن المغيرة) وقع في رواية مسلم
هاشم بن المغيرة والصواب هشام لانه جسد المخطوبة (قوله استأذنوا) في رواية الكشي عن
استاذنوني (في أن ينكحوا ابنتهم على بن أبي طالب) هكذا في رواية ابن أبي مليكة أن سبب الخطبة
استئذان بن هشام بن المغيرة وفي رواية الزهري عن علي بن الحسين بسبب آخر ولفظه أن عليا
خطب بنت أبي جهل على فاطمة فلما سمعت بذلك فاطمة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان
قومك يتحدثون كذا في رواية شعيب وفي رواية عبيد الله بن أبي زياد عنه في صحيح ابن حبان
فبلغ ذلك فاطمة فقالت ان الناس يزعمون أنك لا تغضب لبنائك وهذا على ناكح بنت أبي جهل
هكذا أطلقت عليه اسم فاعل مجازا لكونه أراد ذلك وصمم عليه فنزلته منزلة من فعله ووقع في
رواية عبيد الله بن أبي زياد خطب ولا اشكال فيها قال المسور فقام النبي صلى الله عليه وسلم فذكر
الحديث ووقع عند الحاكم من طريق اسمعيل بن أبي خاله عن أبي حنظلة أن عليا خطب بنت
أبي جهل فقال له أهلها لا تزوجك على فاطمة (قلت) فكان ذلك كان سبب استئذانهم وجاء أيضا
أن عليا استأذن بنفسه فأخرج الحاكم باسناد صحيح الى سويد بن غفلة وهو أحد المخضرمين
عن أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه قال خطب علي بنت أبي جهل الى عمها الحرث بن
هشام فاستشار النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعن حسبها تسألني فقال لا ولكن أأمرني بها قال
لا فاطمة مضغة مني ولا أحسب إلا أنها تحزن أو تجزع فقال على لا أتى شيئا تكرهه ولعل هذا
الاستئذان وقع بعد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بما خطب ولم يحضر على الخطبة المذكورة
فاستشار فلما قال له لا لم يتعرض به بذلك لطلبها ولهذا جاء في آخر حديث شعيب عن الزهري
فترك على الخطبة وهي بكسر الخاء المعجمة ووقع عند ابن أبي داود من طريق معمر عن الزهري عن
عروة فسكت على عن ذلك النكاح (قوله فلا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن) كر ذلك تا كيدا وفيه
إشارة الى تأييد مدة منع الاذن وكأنه أراد دفع المجاز لا احتمال أن يحمل النفي على مدة بعينها

قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول وهو
على المنبر ان بن هشام بن
المغيرة استأذنوا في أن
ينكحوا ابنتهم على بن أبي
طالب فلا آذن ثم لا آذن
ثم لا آذن

فقال ثم لا آذن أي ولو مضت المدة المفروضة فتقدير الآذن بعدها ثم كذلك أبدا وفيه إشارة إلى ما في حديث الزهري من أن بني هشام بن المغيرة استأذنوا وبنو هشام هم أعمام بنت أبي جهل لأنه أبو الحكم عمرو بن هشام بن المغيرة وقد أسلم أخوه الحرث بن هشام وسلمة بن هشام عام الفتح وحسن إسلامهما ويؤيد ذلك جوابهما المتقدم على ومن يدخل في إطلاق بني هاشم بن المغيرة عكرمة بن أبي جهل بن هشام وقد أسلم أيضا وحسن إسلامه واسم المخطوبة تقدم بيانه في باب ذكر أصهار النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب المناقب وأنه تزوجها عتاب بن أسيد بن أبي العيص لما تزكها على وتقدم هناك زيادة في رواية الزهري في ذكر أبي العاص بن الربيع والكلام على قوله صلى الله عليه وسلم حدثني فصدقني ووعدني ووفى لي وتوجيه ما وقع من علي في هذه القصة أغنى عن أعادته (قوله الآن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم) هذا محمول على أن بعض من يغيض عليا وشي به أنه مصمم على ذلك والافلايظن به أنه يستمر على الخطبة بعد أن استشار النبي صلى الله عليه وسلم فنهى وسياق سويد بن غفلة يدل على أن ذلك وقع قبل أن نعلم به فاطمة فكأنه لما قيل لها ذلك وشكت إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أعلمه - لي أنه ترك أنكر عليه ذلك وزاد في رواية الزهري واني لست أحرم حلالا ولا أحلل حراما ولكن والله لا تجمع بنت رسول الله و بنت عدو الله عند رجل أبدا وفي رواية مسلم مكانا واحدا أبدا وفي رواية شعيب عند رجل واحد أبدا قال ابن التين أصح ما تحمل عليه هذه القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم على علي أن يجمع بين ابنته وبين ابنة أبي جهل لأنه علل بأن ذلك يؤذيه وأذيته حرام بالاتفاق ومعنى قوله لا أحرم حلالا أي هي له حلال لولم تكن عنده فاطمة وأما الجمع بينهما الذي يستلزم تأذي النبي صلى الله عليه وسلم لتأذي فاطمة به فلا وزعم غيره أن السياق يشعر بأن ذلك مباح لعلي لكنه منعه النبي صلى الله عليه وسلم رعاية لخاطر فاطمة وقبل هو ذلك أمثالا لأمر النبي صلى الله عليه وسلم والذي يظهر لي أنه لا يعد أن يعد في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يتزوج على بناته ويحتمل أن يكون ذلك خاصا بفاطمة عليها السلام (قوله فاطمة هي بضعة مني) بفتح الموحدة وسكون الضاد الموحدة أي قطعة ووقع في حديث سويد بن غفلة كما تقدم مضغة بضم الميم وبغين موحدة والسبب فيه ما تقدم في المناقب أنها كانت أصيبت بأمها ثم أخواتها واحدة بعد واحدة فلم يبق لها من تستأنس به من يخفف عليها الأمر من تفضي إليها بسرها إذا حصلت لها الغيرة (قوله يريدني ما أراها) كذا هنا من أرباب رباعيا وفي رواية مسلم ما أراها من راب ثلاثيا وزاد في رواية الزهري وأنا أتخوف أن تفتن في دينها يعني أنها لا تصبر على الغيرة فيقع منها في حق زوجها في حال الغضب ما لا يليق بحالها في الدين وفي رواية شعيب وأنا أكره أن يسواها أي تزويج غيرها عليها وفي رواية مسلم من هذا الوجه أن يقتنوها وهي يعني أن تفتن (قوله ويؤذي ما آذاها) في رواية أبي حنظلة فن آذاها فقد آذاني وفي حديث عبد الله بن الزبير يؤذي ما آذاها وينصبني ما أنصبها وهو بنون ومهملة وده واحدة من النصب بفتحين وهو التعب وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن المسور يقبضني ما يقبضها ويسطني ما يسطها أخرجهما الحاكم ويؤخذ من هذا الحديث أن فاطمة لو رضيت بذلك لم يمنع على من التزويج غيرها وبغيرها وفي الحديث تحريم آذي من يتأذى النبي صلى الله عليه وسلم

الآن يريد ابن أبي طالب
أن يطلق ابنتي وينكح
ابنتهم فاطمة هي بضعة
منني يريدني ما أراها
ويؤذي ما آذاها

بناذيه لان أذى النبي صلى الله عليه وسلم حرام اتفاقا قليله وكثيره وقد جزم بانه يؤذيه ما يؤذى
فاطمة فكل من وقع منه في حق فاطمة شئ فتأذت به فهو يؤذى النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة
هذا الخبر الصحيح ولا شئ أعظم في ادخال الأذى عليها من قتل ولدها ولهذا عرف بالاستقراء
معاجلة من تعاطى ذلك بالعقوبة في الدنيا ولعذاب الآخرة أشد وفيه حجة لمن يقول بسد
الذريعة لان تزويج ما زاد على الواحدة حلال للرجال ما لم يجاوز الاربع ومع ذلك فقد منع
من ذلك في الحال لما يترتب عليه من الضر في المآكل وفيه بقاء عارا لآباءه في أعقابهم لقوله بنت
عدو الله فان فيه اشعارا بأن للوصف تأثيرا في المنع مع أنها هي كانت مسلمة حسنة الاسلام وقد
احتج به من منع كفارة من مس آباء الرق ثم أعقب بمن لم يمس آباها الرق ومن مسه الرق بمن لم يمسها
هي بل مس آباها فقط وفيه أن العبراء اذا خشى عليها أن تفتن في دينها كان لوليها أن يسهى في
ازالة ذلك كما في حكم الناشز كذا قيل وفيه نظرو يمكن أن يراد فيه شرط أن لا يكون عندها من
تتسلى به ويحتنف عنها الجملة كما تقدم ومن هنا يؤخذ جواب من استشكل اختصاص فاطمة
بذلك مع أن الغيرة على النبي صلى الله عليه وسلم أقرب الى خشية الاقتتان في الدين ومع ذلك
فكان صلى الله عليه وسلم يستكثر من الزوجات وتوجد منهن الغيرة كما في هذه الاحايث ومع ذلك
مارأى ذلك صلى الله عليه وسلم في حقهن كما رآه في حق فاطمة وحصل الجواب أن فاطمة
كانت اذذاك كما تقدم فاقدة من تركن اليه ممن يؤنسها ويزيل وحشتها من أم وأخت بخلاف
أمهات المؤمنين فان كل واحدة منهن كانت ترجع الى من يحصل لها معه ذلك وزيادة عليه وهو
زوجهن صلى الله عليه وسلم لما كان عنده من الملاطفة وتطبيب القلوب وجبر الخواطر بحيث
أن كل واحدة منهن ترضى منه لحسن خلقه وجبل خلقه بجميع ما يصدر منه بحيث لو وجد
ما يخشى وجوده من الغيرة لزال عن قريب وقيل فيه حجة لمن منع الجمع بين الحرية والامة ويؤخذ
من الحديث اكرام من يتسب الى الخمر أو الشرف أو الديانة ﴿ قوله ﴾ **باب** يقل
الرجال ويكثر النساء اي في آخر الزمان **قوله** وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم
وترى الرجل الواحد يتبعه أربعون نسوة في رواية الكشي في امرأة والاو على حذف
الموصوف وقوله يلذن به قيل لكونهن نساء وسرايه أولسكنهن قربانه او من الجميع
وروى علي بن معبد في كتاب الطاعة والمعصية من حديث حذيفة قال اذا غمت الفتنة ميراث الله
أولياؤه حتى يتبع الرجل خسون امرأة تقول يا عبد الله استرني يا عبد الله اوني وقد تقدم
حديث أبي موسى موصولا في باب الصدقة قبل الرد من كتاب الزكاة في حديث أوله لياتين علي
الساس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة الحديث **قوله** حدثنا هشام هو الدستوائي كذا لاكثر
ووقع في رواية أبي أحمد الجرجاني همام والاول أولى وهمام وهشام كلاهما من شيوخ حفص
ابن عمر المذكور وهو الحوضي وسيأتي في الاشربة عن مسلم بن ابراهيم عن هشام **قوله** ان
من اشراط الساعة الحديث تقدم في كتاب العلم من رواية شعبة عن قتادة كذلك
قوله حتى يكون الخمسين امرأة هذا لا ينافي الذي قبله لان الاربعين داخله في الخمسين ولعل
العدد بعينه غير مراد بل أريد المبالغة في كثرة النساء بالنسبة للرجال ويحتمل أن يجمع بينهما بان
الاربعين عد من يلذن به والخمسين عد من يتبعه وهو أعم من أنهن يلذن به فلا منافاة

(باب يقل الرجال ويكثر النساء) وقال أبو موسى
عن النبي صلى الله عليه وسلم
وترى الرجل الواحد يتبعه
أربعون نسوة يلذن به من
قله الرجال وكثرة النساء
***(حدثنا حفص بن عمر
الحوضي حدثنا هشام عن
قتادة عن أنس رضي الله
عنه قال لا حدثكم حديثا
سمعته من رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يحدثكم به
أحد غيري سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول ان
من اشراط الساعة أن يرفع
العلم ويكثر الجهل ويكثر
الزنا ويكثر شرب الخمر
ويقل الرجال ويكثر النساء
حتى يكون الخمسين امرأة**

(قوله القيم الواحد) أي الذي يقوم بأمورهن ويحتمل أن يكنى به عن أتباعهن له لطلب النكاح حلالاً أو حراماً وفي الحديث الأخبار بما سيقع فوقه كما أخبر والصحيح من ذلك ما ورد مطلقاً وأما ما ورد من قدر الوقت معين فقال أجد لا يصح منه شيء وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في كتاب العلم ﴿قوله باب﴾ لا يدخلون رجل بامرأة الا ذو محرم والدخول على المغيبة) يجوز في لام الدخول الخفض والرفع وأحد ركني الترجة أو رده المصنف صريحاً في الباب والثاني يؤخذ بطريق الاستنباط من أحاديث الباب وقد ورد في حديث هر فروع صريحاً أخرجه الترمذي من حديث جابر رفعه لا تدخلوا على المغيبات فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم ورجاله موثقون لكن مجاهد بن سعيد مختلف فيه ولمسلم من حديث عبد الله بن عمرو وهو فروع لا يدخل رجل على مغيبة الا ومعه رجل أو اثنان ذكره في اثناء حديث والمغيبة بضم الميم ثم غين معجمة مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم ووحدة من غاب عنها زوجها يقال أغابت المرأة اذا غاب زوجها ثم ذكر المصنف في الباب حديثين أحدهما (قوله) عريز بن زيد بن أبي حبيب في رواية مسلم من طريق ابن وهب عن الليث وعمر بن الحرث وحيوة وغيرهم أن يزيد بن أبي حبيب حدثهم (قوله عن أبي الخير) هو مرثد بن عبد الله الزني (قوله عقبه بن عامر) في رواية ابن وهب عند أبي نعيم في المستخرج سمعت عقبه بن عامر (قوله) أياكم والدخول بالنصب على التحذير وهو تنبيه المخاطب على محذور ليحترز عنه كما قلنا أياكم والأسد وقوله أياكم مفعول بفعل مضمر تقديره اتقوا وتقدير الكلام اتقوا أنفسكم ان تدخلوا على النساء والنساء أن يدخلن عليكم ووقع في رواية ابن وهب باقظ لا تدخلوا على النساء وتضمن منع الدخول منع الخلوة بها بطريق الأولى (قوله فقال رجل من الانصار) لم أقف على تسميته (قوله) أقرأيت الجوهري زاد ابن وهب في روايته عند مسلم سمعت الليث يقول الجوهري أخو الزوج وما أشبهه من أقارب الزوج ابن العم ونحوه ووقع عند الترمذي بعد تخريج الحديث قال الترمذي يقال هو أخو الزوج كره له أن يخلو بها قال ومعنى الحديث على نحو ما روي لا يدخلون رجل بامرأة فان ثالثهما الشيطان اه وهذا الحديث الذي أشار إليه أخرجه أحمد من حديث عامر بن ربيعة وقال النووي اتفق أهل العلم باللغة على أن الاحياء أقارب زوج المرأة كإبيه وعمه وأخيه وابن أخيه وابن عمه ونحوهم وان الاختان أقارب زوجة الرجل وأن الاصهار تقع على النوعين اه وقد اقتصر أبو عبيد و تبعه ابن فارس والداودي على أن الجوهري وأبو الزوجة زاد ابن فارس وأبو الزوج يعني أن والد الزوج جوهري والمرأة والد الزوجة جوهري الرجل وهذا الذي عليه عرف الناس اليوم وقال الاصمعي وتبعه الطبري والخطابي ما نقله النووي وكذا نقل عن الخليل ويؤيده قول عائشة ما كان بيني وبين علي الا ما كان بين المرأة وأحباتها وقد قال النووي المراد في الحديث أقارب الزوج غير آبائه وأبائهن لانهم محارم للزوجة يجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت قال وانما المراد الاخ وابن الاخ والعلم وابن العم وابن الاخت ونحوهم مما يحل لها تزويجها ولم تكن متزوجة وحرمت العادة بالتساهل فيه فيخلو الاخ بامرأة أخيه فشبهه بالموت وهو ولي بالمنع من الاجتناب اه وقد جزم الترمذي وغيره كما تقدم وتبعه المازري بأن الجوهري وأبو الزوج وأشار المازري الى أنه ذكر للتنبيه على منع غيره بطريق الأولى وتبعه ابن الاثير في النهاية ورده النووي فقال هذا كلام

القيم الواحد (باب لا يدخلون رجل بامرأة الا ذو محرم والدخول على المغيبة) * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبه بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أياكم والدخول على النساء فقال رجل من الانصار يا رسول الله أقرأيت الجوهري

فاسد مردود ولا يجوز حمل الحديث عليه اهـ وسيظهر في كلام الأئمة في تفسير المراد بقوله الجوارح الموت ما تبين منه أن كلام المازري ليس بفساد واختلف في ضبط الجوارح فصرح القرطبي بأن الذي وقع في هذا الحديث حم بالهمز وأما الخطابي ف ضبطه بواو بغير همز لأنه قال وزن دلوه وهو الذي اقتصر عليه أبو عبيد الهروي وابن الأثير وغيرهما وهو الذي ثبت عندنا في روايات البخاري وفيه لغتان أخريان أحدهما حم بوزن أخ والآخرى جى بوزن عصا ويخرج من ضبط المهموز بتحريك الميم لغة أخرى خامسة حكاه صاحب المحكم (قوله الجوارح الموت) قيل المراد أن الخلوة بالجوارح قد تؤدي إلى هلاك الدين ان وقعت المعصية أو إلى الموت حقيقة ان وقعت المعصية ووجب الرجم أو إلى هلاك المرأة بفراق زوجها اذا جلسته الغيرة على تطبيقها أشار إلى ذلك كله القرطبي وقال الطبري المعنى أن خلوة الرجل بامرأة أخيه أو ابن أخيه تنزل منزلة الموت والعرب تصف الشيء المكروه بالموت قال ابن الأعرابي هي كلمة تقولها العرب مثلاً كما تقول الاسد الموت أى لقاءه فيه الموت والمعنى احذروه كما تحذرون الموت وقال صاحب مجمع الغرائب يحتل أن يكون المراد أن المرأة اذا اخت فمحل الآفة ولا يؤمن عليها أحد فليكن جوارح الموت أى لا يجوز لأحد أن يخلو بها الا الموت كما قيل نعم الصهر القبر وهذا لا يثق بكال الغيرة والحجة وقال أبو عبيد معنى قوله الجوارح الموت أى فليمت ولا يفعل هذا وتعقبه النووي فقال هذا كلام فاسد وإنما المراد أن الخلوة بقريب الزوج أكثر من الخلوة بغيره والشر يتوقع منه أكثر من غيره والفتنة به أمكن لتمكنه من الوصول إلى المرأة والخلوة بهما من غير تكبير عليه بخلاف الأجنبية وقال عباس معناه أن الخلوة بالاجام مؤدية إلى الفتنة والهلاك في الدين فجعله كهلاك الموت وأورد الكلام مورد التغليظ وقال القرطبي في المفهم المعنى أن دخول قريب الزوج على امرأة الزوج يشبه الموت في الاستقباح والمفسدة أى فهو محرم معلوم التحريم وانما بالغ في الزجر عنه وشبهه بالموت لتساخ الناس به من جهة الزوج والزوجة لافهم بذلك حتى كأنه ليس بأجنبي من المرأة فخرج هذا مخرج قول العرب الاسد الموت والحرب الموت أى لقاءه يقضى إلى الموت وكذلك دخوله على المرأة قد يقضى إلى موت الدين أو إلى موتها بطلاقها عند غيرة الزوج أو إلى الرجم ان وقعت الفاحشة وقال ابن الأثير في النهاية المعنى أن خلوة المحرم بها أشد من خلوة غيره من الأجانب لأنه ربما حسس لها أشياء وجلها على أمور تنقل على الزوج من التماس ما ليس في وسعه فتسوء العشرة بين الزوجين بذلك ولان الزوج قد لا يؤثر أن يطلع والد زوجته أو أخوها على باطن حاله ولا على ما شتم عليه اهـ فكانه قال الجوارح الموت أى لا بد منه ولا يمكن حجبها عنها كما أنه لا بد من الموت وأشار إلى هذا الأخير الشيخ تقي الدين في شرح العمدة (تنبيه) * محرم المرأة من حرم عليه نكاحها على التأيد الأم الموطوءة بشبهة والملاعة فانها محرمان على التأيد ولا محرمية هناك وكذا أمهات المؤمنين وأخرجهن بعضهم بقوله في التعريف بسبب مباح لا حرمتها وخرج بقيد التأيد أخت المرأة وعمتها وخالتها وبناتها اذا عقد على الام ولم يدخل بها * الحديث الثاني (قوله سفیان) هو ابن عيينة وقوله حدثنا عمرو وهو ابن دينار وقد وقع في الجهاد بعض هذا الحديث عن أبي نعيم عن سفیان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار وسفیان المذکور هو الثوري لا ابن عيينة وقد تقدمت مباحث الحديث المذکور مستوفاة في آخر كتاب الحج

قال الجوارح الموت * حدثنا
 علي بن عبد الله حدثنا
 سفیان حدثنا عمرو عن أبي
 معبد عن ابن عباس عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا يخلو رجل بامرأة
 الا مع ذي محرم فقام رجل
 فقال يا رسول الله امرأتى
 خرجت حاجة واكتب
 في غزوة كذا وكذا قال
 ارجع فخرج مع امرأتك

وسياقه هناك أم والله أعلم ﴿قوله﴾ ما يجوز أن يخلوا الرجل بالمرأة عند الناس
 أي لا يخلوها بحيث تحجب أشخاصها عنهم بل بحيث لا يسمعون كلامهما إذا كان بما يخافت
 به كالشيء الذي تستحي المرأة من ذكره بين الناس وأخذ المصنف قوله في الترجمة عند الناس من
 قوله في بعض طرق الحديث فخلابها في بعض الطرق أو في بعض السكك وهي الطرق المسلوكة
 التي لا تنفك عن مرور الناس غالبا (قوله عن هشام) هو ابن زيد بن أنس وقد تقدم في فضائل
 الانصار من طريق بهز بن أسد عن شعبة أخبرني هشام بن زيد وكذا وقع في رواية مسلم (قوله)
 جاءت امرأة من الانصار الى النبي صلى الله عليه وسلم زاد في رواية بهز بن أسد ومعهما صبي لها
 فكلمها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) فخلابها رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في بعض
 الطرق قال المهلب لم يرد أنس أنه خلابها بحيث غاب عن أبصار من كان معه وانما خلابها بحيث
 لا يسمع من حضر شكواها ولا ما دار بينهما من الكلام ولهذا سمع أنس آخر الكلام فنقله ولم
 ينقل ما دار بينهما لأنه لم يسمعه اهـ ووقع عند مسلم من طريق جاد بن سلة بن ثابت عن أنس
 أن امرأة كانت في عقلها شيء قالت يا رسول الله ان لي اليك حاجة فقال يا أم فلان انظري أي
 السكك شئت حتى أقضي لك حاجتك وأخرج أبو داود ونحو هذا السياق من طريق حميد عن أنس
 لكن ليس فيه أنه كان في عقلها شيء (قوله) فقال والله انكم لا تحب الناس الى زاد في رواية بهز
 مرتين وأخرجه في الايمان والنذور من طريق وهب بن جرير عن شعبة بلفظ ثلاث مرات وفي
 الحديث منقبة للانصار وقد تقدم في فضائل الانصار توجيه قوله أنهم أحب الناس الى وقد
 تقدم فيه حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس مثل هذا اللفظ أيضا في حديث آخر وفيه سعة
 حمله وتواضعه صلى الله عليه وسلم وصبره على قضاء حوائج الصغير والكبير وفيه أنه فواضة
 المرأة الاجنبية سرا لا يقدح في الدين عندا من القسنة ولكن الامر كما قالت عائشة وأيكم يملك
 اربه كما كان صلى الله عليه وسلم يملك اربه ﴿قوله﴾ ما ينهي من دخول
 المتشبهين بالنساء على المرأة أي بغير اذن زوجها وحيث تكون مسافرة مثلا (قوله) حدثنا عبدة
 هو ابن سليمان (عن هشام) هو ابن عروة (عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة) في رواية
 سفيان عن هشام في غزوة الطائف عن أمها أم سلمة هكذا قال أكثر أصحاب هشام بن عروة وهو
 المحفوظ وسياق في اللباس من طريق زهير بن معاوية عن هشام أن عروة أخبره أن زينب بنت
 أم سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرتها وخالفهم جاد بن سلة عن هشام فقال عن أبيه عن عمرو بن أبي
 سلمة وقال معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ورواه معمر أيضا عن الزهري عن عروة
 وأرسله مالك فلم يذكر فوق عروة أحدا أخرجهما النسائي ورواية معمر عن الزهري عند مسلم
 وأبي داود أيضا (قوله) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها في البيت أي التي هي فيه (قوله)
 مخنت) تقدم في غزوة الطائف أن اسمه هيت وان ابن عيينة ذكره عن ابن جرير بغير اسناد وذكر
 ابن حبيب في الواضحة عن حبيب كاتب مالك قال قلت لمالك ان سفيان بن عيينة زاد في حديث
 بنت غيلان أن المخنت هيت وليس في كتابك هيت فقال صدق هو كذلك وأخرج الجوزجاني في
 تاريخه من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي قال كان مخنت يدخل على أزواج النبي
 صلى الله عليه وسلم يقال له هيت وأخرج أبو يعلى وأبو عوانة وابن حبان كلهم من طريق يونس

* (باب ما يجوز أن يخلوا
 الرجل بالمرأة عند الناس) *
 حدثنا محمد بن بشار حدثنا
 غندر حدثنا شعبة عن هشام
 قال سمعت أنس بن مالك
 رضي الله عنه قال جاءت
 امرأة من الانصار الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فخلابها
 فقال والله انكم لا تحب
 الناس الى * (باب ما ينهي
 من دخول المتشبهين
 بالنساء على المرأة) * حدثنا
 عثمان بن أبي شيبة حدثنا
 عبدة عن هشام بن عروة
 عن أبيه عن زينب بنت أم
 سلمة عن أم سلمة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان
 عندها وفي البيت مخنت

عن الزهري عن عروة عن عائشة أن هيتا كان يدخل الحديث وروى المستغفري من مرسل
 محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم نفي هيتا في كلتيه فكلهم بهم ما من أمر النساء قال
 لعبد الرحمن بن أبي بكر إذا قهستم الطائف غدا فعليك بانه غيلان فذكر نحو حديث الباب
 وزاد أشد غضب الله على قوم رغبوا عن خلق الله وتشبهوا بالنساء وروى ابن أبي شيبه
 والدورقي وأبو يعلى والبخاري عن طريق عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن اسم المخنث هيت
 أيضا لكن ذكر فيه قصة أخرى وذكر ابن اسحق في المغازي أن اسم المخنث في حديث الباب
 مانع وهو بمثناة وقيل بنون فروى عن محمد بن ابراهيم التيمي قال كان مع النبي صلى الله عليه وسلم
 في غزوة الطائف مولى لخالتة فاخته بنت عمرو بن عائذ مخنث يقال له مانع يدخل على نساء النبي
 صلى الله عليه وسلم ويكون في بيته لا يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقطن لشيء من أمر
 النساء مما يقطن له الرجال ولا أن له أربة في ذلك فسمعه يقول لخالد بن الوليد يا خالد ان اقتحم
 الطائف فلا تنفلت منك بادية بنت غيلان بن سلمة فانها تقبل بأربع وتدبر بثمان فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حين سمع ذلك منه لا أرى هذا الخبيث يقطن لما أسمع ثم قال لنسائه
 لا تدخلن هذا عليكن فحجب عن بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكى أبو موسى المديني في
 كون مانع لقب هيت أو بالعكس أو انهما اثنان خلافا وجرم الواقدي بالتعدد فانه قال كان
 هيت مولى عبد الله بن أبي أمية وكان مانع مولى فاختة وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم نفاهما
 معا إلى الحبي وذكر البا وروى في الصحابة من طريق ابراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن حفص أن
 عائشة قالت لمخنث كان بالمدينة يقال له أنه بفتح الهمزة وتشديد النون ألا تدلنا على امرأة فخطبها
 على عبد الرحمن بن أبي بكر قال بلى فوصف امرأة تقبل بأربع وتدبر بثمان فسمعه النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال يا أئمة اخرج من المدينة إلى جراء الاسد وليكن بهما من ذلك والراجح أن اسم
 المذكور في حديث الباب هيت ولا يتنع أن يتواردوا في الوصف المذكور وقد تقدم في غزوة
 الطائف ضبط هيت ووقع في أول رواية الزهري عن عروة عن عائشة عند مسلم كان يدخل على
 أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مخنث وكانوا يعتونه من غير أولى الأربة فدخل النبي صلى الله
 عليه وسلم يوما وهو عند بعض نسائه وهو يعتنه فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 المرأة وأنها أم سلمة والمخنث بكسر النون وبفتحها من يشبه خلقه النساء في حر كانه وكلامه وغير
 ذلك فان كان من أصل الخلقة لم يكن عليه لوم وعليه ان يتكلف إزالة ذلك وان كان بقصد منه
 وتكلف له فهو المذموم ويطلق عليه اسم مخنث سواء فعل الفاحشة أو لم يفعل قال ابن حبيب
 المخنث هو المؤث من الرجال وان لم تعرف منه الفاحشة ما أخذ من التكسر في المشي وغيره
 وسأني في كتاب الادب لعن من فعل ذلك وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة أن النبي صلى
 الله عليه وسلم أتى بمخنث قد خضب يديه ورجليه فقبل يارسل الله ان هذا يتشبه بالنساء فقفاه
 إلى النقيع فقبل ألا تقتله فقال اني نهيت عن قتل المصلين (قوله فقال لاخي أم سلمة) تقدم شرح
 حاله في غزوة الطائف ووقع في مرسل ابن المنكدر أنه قال ذلك لعبد الرحمن بن أبي بكر فيعمل
 على تعدد القول منه لكل منهما لاخي أم سلمة والعجب أنه لم يقدر أن المرأة الموصوفة
 حصلت لواحد منهما الا ان الطائف لم يفتح حينئذ وقتل عبد الله بن أبي أمية في حال الحصار ولما أسلم

فقال المخنث لاخي أم سلمة
 عبد الله بن أبي أمية

غيلان بن سلمة وأسلمت بنته بادية تزوجها عبد الرحمن بن عوف فقد رآها استحيضت عنده
وسالت النبي صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في كتاب الطهارة
وتزوج عبد الرحمن بن أبي بكر ليلى بنت اليهودي وقصته معهما مشهورة وقد وقع في حديث سعد
ابن أبي وقاص أنه خطب امرأته بمكة فقال من يخبرني عنها فقال نخبت يقال له هت أنا أصفها
لك فهذه قصص وقعت لهيت (قوله ان فتح الله لكم الطائف غدا) وقع في رواية أبي أسامة عن
هشام في أوله وهو محاصر الطائف يومئذ وقد تقدم ذلك في غزوة الطائف واصلها (قوله ٢ فعليك)
هو اغرام معناه احرص على تحصيلها والزمها (قوله غيلان) في رواية حماد بن سلمة لوقد فتحت
لكم الطائف لقد أريتك بادية بنت غيلان واختلف في ضبط بادية فالأكثر بموحدة ثم تحتانية
وقيل بتون بدل التحتانية حكاه أبو نعيم ولبادية ذكر في المعازي ذكر ابن إسحق أن خولة بنت
حكيم قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان فتح الله عليكم الطائف أعطني حلي بادية بنت غيلان
وكانت من أحلى نساء ثقيف وغيلان هو ابن سلمة بن معتب بهمة حمله ثم مشاة ثقبه ثم موحدة
ابن مالك الثقفي وهو الذي أسلم وتحتة عشر نسوة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار أربعاً
وكان من رؤساء ثقيف وعاش إلى آخر خلافة عمر رضي الله عنه (قوله تقبل بأربع وتدبر
بثمان) قال ابن حبيب عن مالك معناه أن أمكانها يعطف بعضها على بعض وهي في بطنها أربع
طرائق وتبلغ أطرافها إلى خصرتها في كل جانب أربع ولا رادة العكن ذكر الأربع والثمان
فلو أراد الأطراف لقال بثمانية ثم رأيت في باب اخراج المنشبين بالنساء من البيوت عقب هذا
الحديث من وجه آخر عن هشام بن عروة في غير رواية أبي ذر قال أبو عبد الله تقبل بأربع يعني
بأربع عكن بطنها فهي تقبل بهن وقوله وتدبر بثمان يعني أطراف هذه العكن الأربع
لأنها محيطة بالجانب حين يتجعد ثم قال وإنما قال بثمان ولم يقل بثمانية وواحد الأطراف مذكر
لأنه لم يقل ثمانية أطراف اه وحاصله أن لقوله ثمان بدون الهاء توجيهين أما لكونه لم يصرح
بلفظ الأطراف وأما لأنه أراد العكن وتفسير مالك المذكر كونه فيه الجمهور قال الخطابي
يريد أن لها في بطنها أربع عكن فإذا أقبلت رؤيت مواضعها بارزة متمسكة ببعضها على
بعض وإذا أدبرت كانت أطراف هذه العكن الأربع عند منقطع جنبها ثمانية وحاصله أنه
وصفها بأنها مملوءة البطن بحيث يكون لبطنها عكن وذلك لا يكون إلا للسمينة من النساء
وجرت عادة الرجال غالباً في الرغبة فيمن تكون تلك الصفة وعلى هذا فقوله في حديث سعد
ان أقبلت قلت عشى بست وان أدبرت قلت عشى بأربع كأنه يعني يديها ورجليها وطرفي
ذلك منها مقبلة ورفيعاً مدبرة وإنما نقص إذا أدبرت لأن الشديين يحتجبان حينئذ وذكر
ابن الكلبي في الصفة المذكورة زيادة بعد قوله وتدبر بثمان بغير كالاخوان ان فعدت تثنت
وان تكلمت تغت وبين رجليها مثل الاناء المكفوء مع شعر آخر وزاد المسدي من طريق
يزيد بن رومان عن عروة عن سلاف في هذه القصة أسفلها كتيب وأعلىها عيب (قوله)
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هذا عليكم في رواية الكشي عن علي بن وهب
رواية مسلم وزاد في آخر رواية الزهري عن عروة عن عائشة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
لا أرى هذا يعرف ما ههنا لا يدخل عليكن قالت فجبوه وزاد أبو يعلى في روايته من طريق

ان فتح الله لكم الطائف
غدا أدلك على ابنة غيلان
فانها تقبل بأربع وتدبر
بثمان فقال النبي صلى الله
عليه وسلم لا يدخلن هذا
عليكم

٢ قوله فعليك كذا بالنسخ
التي بأيدينا وأصلها رواية
وقعت له والذي في المتن
بأيدينا أدلك على ابنة كما
تري بالهامش اه معجمه

يونس عن الزهري في آخره وأخرجه فكان بالبصرة يدخل كل يوم جمعة يستطعم وزاد ابن الكلبي في حديثه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد غفلت النظر إليها بعدوا الله ثم أجلاه عن المدينة إلى الحبي ووقع في حديث سعد الذي أشرت إليه أنه خطب امرأته بمكة فقال هيت أنا أنعمها لك إذا أقبلت قلت تشي بست وإذا أدبرت قلت تشي بأربع وكان يدخل على سودة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أراه إلا منكرا فمعه ولما قدم المدينة نفاه وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة فقال النبي صلى الله عليه وسلم مالك قاتلك الله إن كنت لا تحسبك من غير أولي الأربعة من الرجال وسيره إلى خاخ عججتين وقد ضبطت في حديث علي في قصة المرأة التي حلت كتاب حاطب إلى قريش قال المهلب انما حجه عن الدخول إلى النساء لما سمعه يصف المرأة به هذه الصفة التي تهيج قلوب الرجال فنعه لئلا يصف الأزواج للناس فيسقط معنى الحجاب اه وفي سياق الحديث ما يشعر بأنه حجه لذاته أيضا لقوله لا أرى هذا يعرف ما همنا ولقوله وكانوا يعدونه من غير أولي الأربعة قلنا ذكر الوصف المذكور دل على أنه من أولي الأربعة فنفاه لذلك ويستفاد منه حجب النساء عن يقطن لمحسنين وهذا الحديث أصل في إبعاد من يستراب به في أمر من الأمور قال المهلب وفيه حجة لمن أجاز بيع العين الموصوفة بدون الرؤية أقيام الصفة مقام الرؤية في هذا الحديث وتعبه ابن المنير بأن من اقتصر في بيع جارية على ما وقع في الحديث من الصفة لم يكف في صحة البيع اتفاقا فلا دلالة فيه (قلت) انما أراد المهلب أنه يستفاد منه أن الوصف يقوم مقام الرؤية فإذا استوعب الوصف حتى قام مقام الرؤية المعتبرة اجزا هذا امراده وارتفاعه من الحديث طاهر وفي الحديث أيضا تعزيز من يشبه بالنساء بالآخر من البيوت والنق إذا تعين ذلك طريقا لردعه وظاهر الامر وجوب ذلك وتشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء من قاصد مختار حرام اتفاقا وسأق لعن من فعل ذلك في كتاب اللباس ﴿قوله﴾ **باب** نظر المرأة إلى الحبشة ونحوهم من غير رية (وظاهر الترجمة أن المصنف كان يذهب إلى جواز نظر المرأة إلى الأجنبية بخلاف عكسه وهي مسئلة شهيرة واختلف الترجيح فيها عند الشافعية وحديث الباب يساعدهم أجاز وقد تقدم في أبواب العديد من جواب النووي عن ذلك بأن عائشة كانت صغيرة دون البلوغ أو كان قبل الحجاب وقواه بقوله في هذه الرواية فاقدر وواقدر الجارية الحديثة السن لكن تقدم ما يعكر عليه وإن في بعض طرقه أن ذلك كان بعد قدوم وفد الحبشة وأن قدومهم كان سنة سبع ولعائشة يومئذت عشرة سنة فكانت بالعة وكان ذلك بعد الحجاب وحجة من منع حديث أم سلمة الحديث المشهور أفعما وان أثما وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري عن نهبان مولى أم سلمة عنها واسناده قوى وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نهبان وليس بعله فادحة فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يجرحه أحد لا تروايته والجمع بين الحديثين احتمال تقدم الواقعة أو أن يكون في قصة الحديث الذي ذكره نهبان شيء يمنع النساء من رؤيته لكون ابن أم مكتوم كان أعمى فلعله كان منه شيء ينكشف ولا يشعر به ويقوى الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار منتقيات لئلا يراهن الرجال ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب لئلا يراهن النساء فدل على تغاير الحكم بين الطائفتين وبهذا احتج الغزالي على الجواز فقال لسننا نقول إن وجه الرجل في حقها عورة كوجه المرأة في حقه بل هو

* (باب نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير رية) * حدثنا اسحق بن ابراهيم الحنظلي عن عيسى عن الاوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يستترني بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد حتى أكون أنا الذي أسام فاقدر واقدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو

«(باب خروج النساء لحواءنجهن)» حدثنا فروة بن أبي المغراء حدثنا علي (٢٩٥) بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة

قالت خرجت سودة بنت زمعة ليلا فراءها عرفت ففها فقال انك والله ياسودة ما تخفين علينا فخرجت الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له وهو في حجرتي يتعشى واذا في يده اعرافا فنزل عليه فرفع عنه وهو يقول قد آذن الله اكن أن تخرجن لحواءنجهن» (باب استئذان المرأة زوجها في الخروج الى المسجد وغيره)» حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا استأذنت امرأته اذنك الى المسجد فلا يمنعها» (باب ما يحل من الدخول والنظر الى النساء في الرضاع)» حدثنا عبد الله ابن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت جاء عبي من الرضاة فاستاذن علي فايت أن آذن له حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال انه عمك فأذني له قالت فقلت يا رسول الله انما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه عمك فليج عليك قالت عائشة وذلك

هو كوجه الامر في حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفتنة فقط وان لم تكن فتنة فلا اذ لم تزل الرجال على عمر الزمان مكشوف في الوجوه والنساء يخرجن منتقيات فلو استووا لاهر الرجال بالتعقب أو منعن من الخروج اه وتقدمت سائر مباحث حديث الباب في أبواب العيدين ﴿قوله﴾ (باب خروج النساء لحواءنجهن) قال الداودي في صيغة هذا الجمع نظر لان جمع الحاجة حاجات وجمع الجمع حاج ولا يقال حوائج وتعقبه ابن التين فاجاد وقال الحوائج جمع حاجة أيضا ودعوى ان حاج جمع الجمع ليس بصحيح وذكر المصنف في الباب حديث عائشة خرجت سودة لحاجة وقد تقدم شرحه وتوجيه الجمع بينه وبين حديثها الاخر في نزول الحجاب في تفسير سورة الاحزاب وذكر هناك التعقب على عياض في زعمه ان أمهات المؤمنين كان يحرم عليهن ابراز أشخاصهن ولو كن منتقيات متلفعات والحاصل في رد قوله كثرة الاخبار الواردة انهن كن يحججن ويظفن ويخرجن الى المساجد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبعده ﴿قوله﴾ (باب استئذان المرأة زوجها في الخروج الى المسجد وغيره) قال ابن التين ترجم بالخروج الى المسجد وغيره واقتصر في الباب على حديث المسجد وأجاب الكرمانى بأنه قاسه عليه والجامع بينهما ظاهر ويشترط في الجميع أمن الفتنة وقد قدمت مباحث حديث ابن عوف في ذلك في كتاب الصلاة ﴿قوله﴾ (باب ما يحل من الدخول والنظر الى النساء في الرضاع) ذكر فيه حديث عائشة قالت جاء عبي من الرضاة فاستاذن علي وقد قدمت مباحثه مستوفاة في أوائل التكاح وهو أصل في أن للرضاع حكم النسب من اباحة الدخول على النساء وغير ذلك من الاحكام ﴿قوله﴾ (باب لا تبشر المرأة المرأة قنعتها زوجها) كذا استعمل لفظ الحديث في الترجمة بغير زيادة وذكر الحديث من وجهين منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود والاعمش حدثني شقيق سمعت عبد الله وهو ابن مسعود وشقيق هو أبو وائل (قوله لا تبشر المرأة المرأة) زاد النسائي في روايته في الثوب الواحد (قوله قنعتها زوجها) كأنه ينظر اليها قال القاسبي هذا أصل لمالك في سد الذرائع فان الحكمة في هذا النهي خشية أن يعجب الزوج الوصف المذكور فيفضي ذلك الى تطابق الواصفة أو الاقتتان بالموصوفة ووقع في رواية النسائي من طريق مسروق عن ابن مسعود بلفظ لا تبشر المرأة المرأة ولا الرجل الرجل وهذه الزيادة ثبتت في حديث ابن عباس عنده وعند مسلم وأصحاب السنن من حديث أبي سعيد بأبسط من هذا ولفظه لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا ينظر المرأة الى عورة المرأة ولا يفيض الرجل الى الرجل في الثوب الواحد ولا تفيض المرأة الى المرأة في الثوب الواحد قال النووي فيه تحريم نظر الرجل الى عورة الرجل والمرأة الى عورة المرأة وهذا لا خلاف فيه وكذا الرجل الى عورة المرأة والمرأة الى عورة الرجل حرام بالاجماع وبه صلى الله عليه وسلم سطر الرجل الى عورة الرجل والمرأة الى عورة المرأة على ذلك بطريق الاولى ويستثنى الزوجان فلكل منهما النظر الى عورة صاحبه الا أن في السوأة اختلافا فالاصح الجواز لكن يكره حيث لا سبب وأما المحارم فالصحيح أنه يباح نظر بعضهم الى بعض لما فوق السرة وتحت الركبة قال وجميع ما ذكرنا من التحريم حيث لا حاجة ومن الجواز حيث لا شهوة وفي الحديث يحرم ملاقاة بشر في الرجلين بغير حائل الا عند ضرورة ويستثنى المصافحة ويحرم لمس عورة غيره بأي موضع

بعد أن ضرب علينا الحجاب قالت عائشة يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة» (باب لا تبشر المرأة المرأة قنعتها زوجها)»

قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تبأثر المرأة المرأة قننه تهازل زوجها كانه ينظر اليها * حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الاعمش قال حدثني شقيق قال سمعت عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تبأثر المرأة المرأة قننه تهازل زوجها كانه ينظر اليها * (باب قول الرجل لا طوفى الليلة على نسائي) * حدثني محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال سليمان بن داود عليهما السلام لا طوفن الليلة بمائة امرأة تلد كل امرأة غلاما يقا تل في سبيل الله فقال له الملك قل ان شاء الله فلم يقل ونسي فأطاف بهن ولم تلدمنهن الا امرأة نصف انسان قال النبي صلى الله عليه وسلم لو قال ان شاء الله لم يحنت وكان أربحي لحاجته * (باب لا يطرق أهله لسلاما اذا أطال الغيبة مخافة أن يحقنهم أو يلقس عثراتهم) * حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محارب ابن دثار قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يكره أن يأتي الرجل أهله طروفا

من بدنه كان بالاتفاق قال النووي ومما تم به البلوى ويتساهل فيه كثير من الناس الاجماع في
الحمام فيجب على من فيه أن يصون نظره ويده وغيره ما عن عورة غيره وأن يصون عورته عن
بصر غيره ويجب الانتكار على من فعل ذلك لمن قدر عليه ولا يسقط الانتكار بظن عدم القبول الا
ان خاف على نفسه أو غيره فقتله وقد تقدم كثير من مسائل هذا الباب في كتاب الطهارة ﴿قوله﴾
باب قول الرجل لا طوفن الليلة على نسائي (تقدم في كتاب الطهارة باب من دار على نسائه
في غسل واحد وهو قريب من معنى هذه الترجمة والحكم في الشريعة المحمدية أن ذلك لا يجوز في
الزواج الا ان ابتدأ الرجل القسم بان تزوج دفعة واحدة أو يقدم من سفره وكذا يجوز اذا
أذن له ورضي بذلك (قوله) حد ثنا محمود) هو ابن غيلان وقدر واه عن عبد الرزاق شيخه عبد
ابن حميد عنده مسلم وعباس العنبري عند النسائي فقالا تسعين امرأة وتقدم في ترجمة سليمان بن
داود عليهما السلام من أحاديث الانبياء بيان الاختلاف في ذلك مستوفى وكيفية الجمع بين
المختلف مع شرح بقية الحديث قال ابن التين قوله في هذه الرواية لم يحنث أى لم يتخلف مراده
لان الحنث لا يكون الا عن عيّن قال ويحتمل أن يكون سليمان حلف على ذلك (قلت) أو نزل
التأكيّد المستفاد من قوله لا طوفن منزلة اليمين واستدل به على جواز الاستثناء بعد تخلل الكلام
اليسير وفيه نظرياً أى ايضاحه في كتاب الايمان والنذور ان شاء الله تعالى وقال ابن الرفعة
يستفاد منه أن اتصال الاستثناء بالخلف يؤثر فيه وان لم يقصده قبل فراغ اليمين ﴿قوله﴾
باب لا يطرق أهله ليلاً اذا أطل الغيبة مخافة أن يتخونهم أو يلقس عثرتهم) كذا بالميم
في يتخونهم وعثرتهم وقال ابن التين الصواب بالنون فيهما قلت بل ورد في الصحيح بالميم فيهما على
ما سأذكره وتوجيه ظاهر وهذه الترجمة لفظ الحديث الذي أورده في الباب في بعض طرقه لكن
اختلف في ادراجها فاقصر البخارى على القدر المتفق على رفعه واستعمل بقتيته في الترجمة فقد
جاء من رواية وكيع عن سفيان الثوري عن محارب عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يطرق الرجل أهله ليلاً يتخونهم أو يطلب عثرتهم أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شعبة
عنه وأخرجه النسائي من رواية أبي نعيم عن سفيان كذلك وأخرجه أبو عوانة من وجه آخر
عن سفيان كذلك وأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان به لكن قال في آخره
قال سفيان لا أدري هذا في الحديث أم لا يعنى يتخونهم أو يطلب عثرتهم ثم ساقه مسلم من
رواية شعبة عن محارب مقتصر على المرفوع كرواية البخارى وقوله عثرتهم بفتح المهملة
والمثلثة جمع عثرة وهى الزلة ووقع عند أحد والترمذى في رواية من طريق أخرى عن الشعبي
عن جابر بلفظ لا تجوا على المغييات فان الشيطان يمجرى من ابن آدم مجرى الدم (قوله) يكره أن
يأتى الرجل أهله طروقاً في حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يطرق أهله ليلاً وكان
يأتيهم غدوة أو عشية أخرجه مسلم قال أهل اللغة الطروق بالضم المجىء بالليل من سفر أو من غيره
على غفلة ويقال لكل آت بالليل طارق ولا يقال بالنهار الا مجازاً كما تقدم تقريره في آخر الحج في
الكلام على الرواية الثانية حيث قال لا يطرق أهله ليلاً ومنه حديث طرق علياً وفاطمة وقال
بعض أهل اللغة أصل الطروق الدفع والضرب وبذلك سميت الطريق لان المارة تدقها بارجلها
وسمى الآتى بالليل طارقالا لانه يحتاج غالباً الى دق الباب وقيل أصل الطروق السكون ومنه

أطرق رأسه فلما كان الليل يسكن فيه سمى الآتي فيه طارقا وقوله في طريق عاصم عن الشعبي
عن جابر إذا طال أحدكم العيبة فلا يطرق أهله ليلا التقييد فيه بطول الغيبة يشير إلى أن علة
النهي إنما توجد حينئذ فالحكم يدور مع علته وجودا وعدمًا فليما كان الذي يخرج لحاجته مثلا
نهارا ويرجع ليلا لا يتأني له ما يحسد من الذي يطيل الغيبة كان طول الغيبة مظنة الأمن من
الهجوم فيقع للذي يهجم بعد طول الغيبة غالبًا ما يكره أما أن يجد أهله على غير أهبة من التسطف
والتزين المطلوب من المرأة فيكون ذلك سبب النفرة بينهما وقد أشار إلى ذلك بقوله في حديث الباب
الذي بعده بقوله كي تستجد المغيبة وتمشط الشعثة ويؤخذ منه كراهة مباشرة المرأة في الحالة
التي تكون فيها غير منسطفة لئلا يطلع منها على ما يكون سبب النفرة منها وأما أن يجدها على حالة
غير مرضية والشرع محرض على الستر وقد أشار إلى ذلك بقوله أن يخفونهم ويتطلب عثراتهم
فعلى هذا من أعلم أهله بوصوله وأنه يقدم في وقت كذا مثلا لا يتناول هذا النهي وقد صرح
بذلك ابن خزيمة في صحيحه ثم ساق من حديث ابن عمر قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة
فقال لا تطرقوا النساء وأرسل من يؤذن الناس انهم قادمون قال ابن أبي جرة نفع الله به فيه
النهي عن طروق المسافر أهله على غرة من غير تقديم اعلام منه لهم بقدمه والسبب في ذلك
ما وقعت إليه الإشارة في الحديث قال وقد خالف بعضهم فرأى عند أهله رجلا فعوقب بذلك على
مخالفته اه وأشار بذلك إلى حديث أخرجه ابن خزيمة عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن تطرق النساء ليلا فطرق رجلان كلاهما وجد مع امرأته ما يكره وأخرجه
من حديث ابن عباس نحوه وقال فيه فكلاهما وجد مع امرأته رجلا ووقع في حديث
مخاربه عن جابر أن عبد الله بن رواحة أتى امرأته ليلا وعندها امرأة تمشطها فظن أنها رجلا فأشار
إليها بالسيف فلما ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يطرق الرجل أهله ليلا أخرجه أبو عوانة
في صحيحه وفي الحديث الحث على التواد والتحاب خصوصًا بين الزوجين لان الشارع راعى ذلك
بين الزوجين مع اطلاع كل منهما على ما جرت العادة بستره حتى أن كل واحد منهما لا يخفى عنه
من عيوب الآخر شيء في الغالب ومع ذلك فنهي عن الطروق لئلا يطلع على ما تنفر نفسه عنه
فيكون مراعاة ذلك في غير الزوجين بطريق الأولى ويؤخذ منه أن الاستجداد ونحوه مما تزين
به المرأة ليس داخلًا في النهي عن تغير الخلقة وفيه التحريض على ترك التعرض لما يوجب سوء
الظن بالمسلم (تموله باب طلب الولد) أي بالاستكثار من جماع الزوجة أو المراد
الحث على قصد الاستيلاء بالجماع لا الاقتصار على مجرد اللذة وليس ذلك في حديث الباب صريحًا
لكن البخاري أشار إلى تفسير الكيس كما ساذكره وقد أخرج أبو عمرو والنوفاي في كتاب معاشر
الاهل من وجه آخر عن مخاربه رفعه قال اطلبوا الولدوا وتمسوه فانه ثرة القلوب وقررة الاعين
واياكم والعاقرو وهو مرسل قوى الاسناد (قوله عن سيار) بفتح المهملة وتشديد الحائية وقد
تقدم في باب تزويج الثيبات عن أبي النعمان عن هشيم قال حدثنا سيار وكذا في الباب الذي
بعده حدثنا يعقوب الدورقي حدثنا هشيم أبنا سيار (قوله عن الشعبي) في رواية أبي عوانة
من طريق شريح بن النعمان عن هشيم حدثنا سيار حدثنا الشعبي ولا جد من وجه آخر
سمعت الشعبي (قوله ٢ قفلسا مع النبي صلى الله عليه وسلم) بفتح القاف وتخفيف الفاء أي رحلما

* حدثنا محمد بن مقاتل
أخبرنا عبد الله أخبرنا
عاصم بن سليمان عن الشعبي
أنه سمع جابر بن عبد الله يقول
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا طال أحدكم
الغيبة فلا يطرق أهله ليلا
(باب طلب الولد) حدثنا
مسدد عن هشيم عن سيار
عن الشعبي عن جابر قال
كنت مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في غزوة فلما قفلنا
تجلت على بعير قطوف
فلحقني راكب من خلفي
فالتفت فإذا أنا برسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
ما يجعلك قلت أي حديث
عهد بعيرس قال فيكره
تزويج أم ثيبا قلت بسل
ثيبا قال فهل جارية تلاعبها
وتلاعبك قال فلما قفلنا
ذهبنا لدخل فقال أمهلوا

٢ قوله قفلسا مع النبي صلى
الله عليه وسلم هكذا بنسخ
الشرح التي بأيدينا زيادة
مع النبي صلى الله عليه وسلم
والذي في المتن بأيدينا حذفها
فلعل ما في الشارح رواية له

اه

حتى تدخلوا ليلاً أي عشاء لكي تمتشط الشعثة وتستجد المغيبة قال وحدثني الثقة أنه قال في هذا الحديث الكيس الكيس

يا جابر يعني الولد حدثنا محمد بن الوليد حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا دخلت ليلاً فلا تدخل على أهلك حتى تستجد المغيبة وتمتشط الشعثة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فعليك بالكيس الكيس * تابعه عبيد الله عن وهب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكيس * (باب تستجد المغيبة وتمتشط الشعثة) * حدثني يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم أخبرنا سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال كما مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فلما قفلنا كنا قريباً من المدينة فجعلت علي بعيري قطوف فلحقني راكب من خلفي فخنس بعيري بعزّة كانت معه فسار بعيري كأنه حسن ما أنت راك من الابل فالتفت فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أتزوجت قلت نعم قال أبكر أم ثيبا قال قلت بل ثيبا قال فهلا بكراً أتلاعها وتلاعك قال فلما قدمنا ذهبننا لدخل فقال أمهاوا حتى تدخلوا ليلاً أي عشاء لكي تمتشط الشعثة وتستجد المغيبة

وقد تقدم شرحه في باب تزويج الثيبات (قوله حتى تدخلوا ليلاً أي عشاء) هذا التفسير في نفس الخبر وفيه إشارة إلى الجمع بين هذا الأمر بالدخول ليلاً والنهي عن الطروق ليلاً بأن المراد بالأمر الدخول في أول الليل وبالنهي الدخول في أثناؤه وقد تقدم في أواخر أبواب العمرة في طريق الجمع بينهما أن الأمر بالدخول ليلاً لمن أعلم أهله بقدمه فاستعدوا له والنهي عن لم يفعل ذلك (قوله وحدثني الثقة أنه قال في هذا الحديث الكيس الكيس يا جابر يعني الولد) القائل وحدثني هو هشيم قال الأسماعيلي كأن البخاري أشار إلى أن هشيم أحل هذه الزيادة عن شعبة لأنه أورد طريق شعبة على أثر حديث هشيم وأغرب الكرماني فقال القائل وحدثني هو هشيم أو البخاري اه وهو جازع على ظاهر اللفظ والمعتقد أن القائل هشيم كما أشار إليه الأسماعيلي (قوله إذا دخلت ليلاً فلا تدخل على أهلك) معنى الدخول الأول القدوم أي إذا دخلت البلد فلا تدخل البيت (قوله قال قال) في رواية النسائي عن أحمد بن عبد الله بن الحكم عن محمد بن جعفر قال وقال بإثبات الواو وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر ولفظه قال وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخلت فعليك بالكيس الكيس (قوله تابعه عبيد الله عن وهب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكيس) عبيد الله هو ابن عمر العمري وهو ابن كيسان والمتابع في الحقيقة هو وهب لكنه نسبها إلى عبيد الله لتفرده بذلك عن وهب نعم قد روى محمد بن اسحق عن وهب بن كيسان هذا الحديث مطوّل وفيه مقصود الباب لكن بلنظ آخر كما سمينه ورواية عبيد الله بن عمر تقدمت موصولة في أوائل البيوع في أثنا حديث أوله كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة فأبطأ بي جلي فذكر الحديث في قصة الجبل بطولها وفيه قصة تزويج جابر وقوله أفلا جارية تلاعها وتلاع بك وفيه أما أنك قادم فإذا قدمت فالكيس الكيس وقوله فالكيس بالفتح فيهما على الأغراء وقيل على التحذير من ترك الجماع قال الخطابي الكيس هنا بمعنى الحذر وقد يكون الكيس بمعنى الرفق وحسن التاني وقال ابن الأعرابي الكيس العقل كأنه جعل طلب الولد عقلاً وقال غيره أراد الحذر من العجز عن الجماع فكانه حث على الجماع (قلت) جزم ابن حبان في صحيحه بعد تخريج هذا الحديث بأن الكيس الجماع وتوجيهه على ما ذكره ويؤيده قوله في رواية محمد بن اسحق فإذا قدمت فاعمل عملاً كيساً وفيه قال جابر فدخلنا حين أمسينا فقلت للسرّة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أعمل عملاً كيساً قالت سمعنا وطاعة قد ونك قال فبنت معها حتى أصبحت أخرجه ابن خزيمة في صحيحه قال عياض فسر البخاري وغيره الكيس بطلب الولد والنسل وهو صحيح قال صاحب الأفعال كاس الرجل في عمله حذق وكاس ولدك كاس ولدك كاس الرجل ولدك كاس الكيس اه وأصل الكيس العقل كما ذكر الخطابي لكنه بمجرد ليس المراد هنا والشاهد لكون الكيس يراد به العقل قول الشاعر

وانما الشعر لب المرء يعرضه * على الرجال فان كيسان حقا

فقابل به الحق وهو ضد العقل ومنه حديث الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت والاحق من أتبع نفسه هواها أو ما حديث كل شيء بقدر حتى العجز والكيس فالمراد به القطنة (قوله) باب تستجد المغيبة وتمتشط الشعثة ضبط ذلك في أواخر أبواب العمرة وقد تقدم شرح

الحديث في الباب الذي قبله ﴿قوله﴾ **باب** ولا يدين زينتهن (الابعولتهن) في رواية أبي ذر إلى قوله عورات النساء بهذه الزيادة تظهر المطابقة بين الحديث والترجمة (قوله) سفيان) هو ابن عيينة (قوله عن أبي حازم) هو سفيان بن دينار ووقع في رواية علي بن عبد الله عن سفيان حدثنا أبو حازم تقدم في أواخر الجهاد (قوله) اختلف الناس (الخ) فيه اشعار بان الصحابة والتابعين كانوا يتبعون أحوال النبي صلى الله عليه وسلم في كل شيء حتى في مثل هذا فان الذي يدأوى به الجرح لا يختلف الحكم فيه اذا كان طاهرا ومع ذلك فترددوا فيه حتى سألوا من شاهد ذلك (قوله) وكان من آخر ٢ من بقي من الصحابة بالمدينة فيه احتراز عن بقي من الصحابة بالمدينة وبغير المدينة فأما المدينة فكان بها في آخر حياة سهل بن سعد ومحمد بن الربيع ومحمد بن يزيد وكلاهما له رؤية وعُد في الصحابة وأما من الصحابة الذين ثبت سمعهم من النبي صلى الله عليه وسلم فما كان بقي بالمدينة حيثئذ الأسهل بن سعد على الصحيح وأما بغير المدينة فبقي أنس بن مالك بالبصرة وغيره بغيرها وقد استوعبت الكلام على ذلك في الكلام على علوم الحديث لابن الصلاح (قوله) ما بقي للناس أحد أعلم به مني أن يكون بقي أحد أعلم منه فلا ينبغي أن يكون بقي مثله ولكن كثر استعمال هذا التركيب في نفي المثل أيضا وقد تقدم الكلام على شرح الحديث في باب غزوة أحد والغرض منه هنا كون فاطمة عليها السلام باشرت ذلك من أبيها صلى الله عليه وسلم فيطبق الآية وهي جواز ابداء المرأة زينتها لبيها وسائر من ذكر في الآية وقد استشكل مغلطاي الاحتجاج بقصة فاطمة هذه لأنها صدرت قبل الحجاب وأجيب بان التمسك منها بالاستحجاب ونزول الآية كان متراخيا عن ذلك وقد وقع مطابقا فان قيل لم يذكر في الآية العلم والخال فالجواب أنه استغنى عن ذكرهما بالاشارة اليهما لان العلم بمنزلة منزلة الاب والخال منزلة الام وقيل لانهما ينعتانها الولديهما قاله عكرمة والشعبي وكرها لذلك أن تضع المرأة تجارتها عند عمها وخالها أخرجه ابن أبي شيبة عنهم ما وخالفهما الجمهور (قوله) فأخذ حصير فخرق بضم المهمله وتشديد الراء وضم طه بعضهم بالتخفيف ﴿قوله﴾ **باب** والذين لم يبلغوا الحلم كذا الجميع والمراد بيان حكمهم بالنسبة الى الدخول على النساء ورؤيتهم إياهن (قوله) حدثنا أحمد بن محمد) هو المروزي وعبد الله هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري (قوله) ولولا مكاني منه أي منزلي من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) يعني من صغره) فيه التفات ووقع في رواية السرخسي من صغري وهو على الأصل (قوله) فرائيتهن بهوين) بكسر الواو وفتح أوله هوى بفتح الواو وهوى بكسرهما (قوله) الى آذانهم وحلقهم) أي يخرج من الحلق (قوله) يدفعن) أي ذلك (الى بلال) (قوله) ثم ارتفع هو وبلال الى بيته) أي رجع وقد تقدم شرح الحديث مستوفي في كتاب العيدين والحجة منه هنا مشاهدة ابن عباس ما وقع من النساء حينئذ وكان صغيرا فلم يحتج به منه وأما بلال فكان من ملك اليمن كذا أجاب بعض الشراح وفيه نظر لانه كان حينئذ حرا والجواب أنه يجوز أن لا يكون في تلك الحالة يشاهدهن مسفرا وقد أخذ بعض الظاهريه بظاهره فقال يجوز للاجنبي رؤية وجه الاجنبية وكفيها واحتج بأن جابر روى الحديث وبلال بسط ثوبه للاخذ منهن وظاهر الحال أنه لا يتأتى ذلك الا بظهور وجوههن وأكفهن ﴿قوله﴾ **باب** طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب

الحديث في الباب الذي قبله ﴿قوله﴾ **باب** ولا يدين زينتهن (الابعولتهن) في رواية أبي ذر إلى قوله عورات النساء بهذه الزيادة تظهر المطابقة بين الحديث والترجمة (قوله) سفيان) هو ابن عيينة (قوله عن أبي حازم) هو سفيان بن دينار ووقع في رواية علي بن عبد الله عن سفيان حدثنا أبو حازم تقدم في أواخر الجهاد (قوله) اختلف الناس (الخ) فيه اشعار بان الصحابة والتابعين كانوا يتبعون أحوال النبي صلى الله عليه وسلم في كل شيء حتى في مثل هذا فان الذي يدأوى به الجرح لا يختلف الحكم فيه اذا كان طاهرا ومع ذلك فترددوا فيه حتى سألوا من شاهد ذلك (قوله) وكان من آخر ٢ من بقي من الصحابة بالمدينة فيه احتراز عن بقي من الصحابة بالمدينة وبغير المدينة فأما المدينة فكان بها في آخر حياة سهل بن سعد ومحمد بن الربيع ومحمد بن يزيد وكلاهما له رؤية وعُد في الصحابة وأما من الصحابة الذين ثبت سمعهم من النبي صلى الله عليه وسلم فما كان بقي بالمدينة حيثئذ الأسهل بن سعد على الصحيح وأما بغير المدينة فبقي أنس بن مالك بالبصرة وغيره بغيرها وقد استوعبت الكلام على ذلك في الكلام على علوم الحديث لابن الصلاح (قوله) ما بقي للناس أحد أعلم به مني أن يكون بقي أحد أعلم منه فلا ينبغي أن يكون بقي مثله ولكن كثر استعمال هذا التركيب في نفي المثل أيضا وقد تقدم الكلام على شرح الحديث في باب غزوة أحد والغرض منه هنا كون فاطمة عليها السلام باشرت ذلك من أبيها صلى الله عليه وسلم فيطبق الآية وهي جواز ابداء المرأة زينتها لبيها وسائر من ذكر في الآية وقد استشكل مغلطاي الاحتجاج بقصة فاطمة هذه لأنها صدرت قبل الحجاب وأجيب بان التمسك منها بالاستحجاب ونزول الآية كان متراخيا عن ذلك وقد وقع مطابقا فان قيل لم يذكر في الآية العلم والخال فالجواب أنه استغنى عن ذكرهما بالاشارة اليهما لان العلم بمنزلة منزلة الاب والخال منزلة الام وقيل لانهما ينعتانها الولديهما قاله عكرمة والشعبي وكرها لذلك أن تضع المرأة تجارتها عند عمها وخالها أخرجه ابن أبي شيبة عنهم ما وخالفهما الجمهور (قوله) فأخذ حصير فخرق بضم المهمله وتشديد الراء وضم طه بعضهم بالتخفيف ﴿قوله﴾ **باب** والذين لم يبلغوا الحلم كذا الجميع والمراد بيان حكمهم بالنسبة الى الدخول على النساء ورؤيتهم إياهن (قوله) حدثنا أحمد بن محمد) هو المروزي وعبد الله هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري (قوله) ولولا مكاني منه أي منزلي من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) يعني من صغره) فيه التفات ووقع في رواية السرخسي من صغري وهو على الأصل (قوله) فرائيتهن بهوين) بكسر الواو وفتح أوله هوى بفتح الواو وهوى بكسرهما (قوله) الى آذانهم وحلقهم) أي يخرج من الحلق (قوله) يدفعن) أي ذلك (الى بلال) (قوله) ثم ارتفع هو وبلال الى بيته) أي رجع وقد تقدم شرح الحديث مستوفي في كتاب العيدين والحجة منه هنا مشاهدة ابن عباس ما وقع من النساء حينئذ وكان صغيرا فلم يحتج به منه وأما بلال فكان من ملك اليمن كذا أجاب بعض الشراح وفيه نظر لانه كان حينئذ حرا والجواب أنه يجوز أن لا يكون في تلك الحالة يشاهدهن مسفرا وقد أخذ بعض الظاهريه بظاهره فقال يجوز للاجنبي رؤية وجه الاجنبية وكفيها واحتج بأن جابر روى الحديث وبلال بسط ثوبه للاخذ منهن وظاهر الحال أنه لا يتأتى ذلك الا بظهور وجوههن وأكفهن ﴿قوله﴾ **باب** طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب

٢ قوله من بقي من الصحابة الذي في نسخ المتن بأيدينا من بقي من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلعلم ما في الشارح رواية له ٥١

زاد ابن بطال في شرحه هنا وقول الرجل لصاحبه هل أعرضتم الليلة قال ابن المنير ذكر فيه حديث عائشة في قصة أبي بكر معها وهو مطابق للركن الأول من الترجمة قال ويستفاد الركن الثاني منها من جهة أن الجامع بينهما أن كلا الأمرين مستثنى في بعض الحالات فامسك الرجل خاصرة ابنته ممنوع في غير حالة التأديب وسؤال الرجل عما جرى له مع أهله ممنوع في غير حالة المباشطة أو التسلية أو البشارة (قلت) وجدت هذه الزيادة في نسخة الصغاني مقدمة ولفظه باب قول الرجل إلى آخره وبعده وطعن الرجل إلى آخره والذي يظهر لي أن المصنف أدخل بيضا ليكتب فيه الحديث الذي أشار إليه وهو هل أعرضتم أو شيئا مما يدل عليه وقد وقع ذلك في قصة أبي طلحة وأم سليم عند موت ولديهما وكتما ذلك عنه حتى تعشى ويات معها فأخبر بذلك أبو طلحة النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعرضتم الليلة قال نعم وسأتي هذا اللفظ في أوائل كتاب العقبة وقوله يطعن هو بضم العين وسياقي بقية شرحه في كتاب الحدود وفي باب من أدب أهله دون السلطان * (خاتمة) اشتمل كتاب النكاح من الأحاديث المرفوعة على ما تبين وغاية وعشرين حديثا المعلق منها والمتابعات خمسة وأربعون والبقية موصولة والمكرر منه فيه وفيما مضى مائة واثنان وستون حديثا والمتابعات ستة وستون حديثا وافقه مسلم على تخريجها سوى اثنين وعشرين حديثا وهي حديث ابن عباس خير هذه الأمة أكثرها نساء وحديث أبي هريرة أني شاب أخاف العت وحديث عائشة لو نزلت واديا وحديث خطب عائشة فقال أبو بكر انما أنا أخوك وحديث أبي هريرة تسكح المرأة لأربع وحديث سهل مر رجل فقالوا هذا حري ان خطب أن ينكح وحديث ابن عباس حرم من النسب سبع وحديث دفع النبي صلى الله عليه وسلم ربيته إلى من يكفلها وهو معلق وحديث جابر في الجمع بين المرأة وعمتها وحديث ابن عباس في المتعة وحديث سلمة أيمار رجل وامرأة توافقا الحديث في المتعة معلق وحديث ابن عباس في تفسير التعريض بالخطبة وحديث عائشة كان السكاح على أربع عشرة امرأة وحديث خنساء بنت خدام في تزويجها وحديث الربيع بنت معوذ في ذكر الضرب بالدق صبيحة العرس وحديث عائشة فان الانصار يهجمهم الله وحديث أنس كان اذا امر بجنابات أم سليم دخل عليها وهو معلق وبقينه متفق عليه وحديث صفية بنت شيبة في الوليمة وحديث لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يعني في الوليمة وهو معلق وحديث أبي هريرة في إكرام الجار وحديث معاوية بن حيدة لا هجر الا في البيت وهو معلق وحديث ابن عباس في قصة هجر النساء وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة وثلاثون أثرا والله سبحانه وتعالى أعلم

* (قوله بسم الله الرحمن الرحيم)*

* (كتاب الطلاق)*

الطلاق في اللغة حل الوثاق مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك وفلان طلق السيد بالخير أي كثير البذل وفي الشرع حل عقدة التزويج فقط وهو موافق لبعض أفراد مدلوله اللغوي قال امام الحرمين هو لفظ جاهلي ورد الشرع بتقريره وطلقت المرأة بفتح الطاء وضم اللام وبفتحة الضمة وهو أفصح وطلقت أيضا بضم أوله وكسر اللام الثقيلة فان خفت فهو خاص بالولادة والمضارع فيهما بضم اللام والمصدر في الولادة طلقا ساكنة اللام فهي طالق فيهما ثم

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت عاتني أبو بكر وجعل يطعنني بيده في خاصرتي فلا يمنعني من التحرك الا مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأسه على فخذي

* (بسم الله الرحمن الرحيم)*
* (كتاب الطلاق)*

الطلاق قد يكون حراماً أو مكروهاً أو واجباً أو مندوباً أو جائزاً أما الأول ففيما إذا كان بدعيًا وله صور وأما الثاني ففيما إذا وقع بغير سبب مع استقامة الحال وأما الثالث ففي صور منها الشقاق إذا رأى ذلك الحَكَمَان وأما الرابع ففيما إذا كانت غير عفيفة وأما الخامس فنقاه النووى وصورة غيره بما إذا كان لا يريدها ولا تطيب نفسه أن يتحمل مؤنتها من غير حصول غرض الاستمتاع فقد صرح الامام أن الطلاق في هذه الصورة لا يكره (قوله) وقول الله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة) أما قوله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن للنبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الجمع تعظيماً أو على إرادة ضم أمته إليه والتقدير يا أيها النبي وأمنه وقيل هو على ضمها قل أى قل لا تمتك والثاني أليق نقض النبي عليه الصلاة والسلام بالنداء لأنه إمام أمته اعتباراً بتقديمه وعم بالخطاب كما يقال لا مير القوم يا فلان أفعولوا كذا وقوله إذا طلقتم أى إذا أردتم التطليق جزماً ولا يمكن حله على ظاهره وقوله لعدتهن أى عند ابتداء شر وعهن في العدة واللام للتوقيت كما يقال لقيته ليلة بقيت من الشهر قال مجاهد في قوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن قال ابن عباس في قبل عدتهن أخرجه الطبري بسند صحيح ومن وجه آخر أنه قرأها كذلك وكذا وقع عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن عمر في آخر حديثه قال ابن عمر وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن ونقلت هذه القراءة أيضاً عن أبي عثمان وجابر وعلى بن الحسين وغيرهم وسأيت في حديث ابن عمر في الباب مزياً في ذلك (قوله أحصيناها حفظناه) هو تفسير أى عبيدة وأخرج الطبري معناه عن السدي والمراد الأمر بحفظ ابتداء وقت العدة لئلا يلبس الأمر بطول العدة فتتأذى بذلك المرأة (قوله وطلاق السنة أن يطلقها طاهر من غير جاع) روى الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن قال في الطهر من غير جاع وأخرجه عن جمع من الصحابة ومن بعدهم كذلك وهو عند الترمذي أيضاً (قوله ويشهد شاهدان) مأخوذ من قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وهو واضح وكاف لما أخرجه ابن مردويه عن ابن عباس قال كان نفر من المهاجرين يطلقون لغير عدة ويراجعون بغير شهود فزلت وقد قسم الله تعالى الطلاق إلى سني وبدعي وإلى قسم ثالث لا وصف له فالأول ما تقدم والثاني أن يطلق في الحيض أو في طهر جامعها فيه ولم يتبين أمرها أجملت أم لا ومنهم من أضاف له أن يزيد على طلبة ومنهم من أضاف له الخلع والثالث تطليق الصغيرة والآنيسة والحامل التي قربت ولادتها وكذا إذا وقع السؤال منها في وجه بشرط أن تكون عاتمة بالأمر وكذا إذا وقع الخلع بسؤالها وقتلناه طلاق ويستثنى من تحريم طلاق الحائض صور منها ما لو كانت حاملاً ورأت الدم وقتلناه الحامل تحمض فلا يكون طلاقاً بدعيًا ولا سميًا ان وقع بقرب الولادة ومنها إذا طلق الحاكم على المولى وأتفق وقوع ذلك في الحيض وكذا في صورة الحكمين إذا تعين ذلك طريقاً لرفع الشقاق وكذلك الخلع والله أعلم (قوله أنه طلق امرأته) في مسلم من رواية الليث عن نافع أن ابن عمر طلق امرأته وعنده من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر طلقت امرأتى وكذا في رواية شعبة عن أنس ابن سيرين عن ابن عمر قال النووى في تهذيبه اسمها آمنسة بنت غفار قاله ابن بابويه ونقله عن النووى جماعة ممن بعده منهم الذهبي في تجريد الصحابة لكن قال في مبهمات فكذا أنه أراد مبهمات

وقول الله تعالى يا أيها النبي
إذا طلقتم النساء فطلقوهن
لعدتهن وأحصوا العدة *
أحصيناها حفظناه وعددناه
وطلاق السنة أن يطلقها
طاهر من غير جاع ويشهد
شاهدان * حدثنا اسمعيل بن
عبد الله قال حدثني مالك
عن نافع عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما أنه طلق
امرأته

وهي حائض على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم فسأل
عمر بن الخطاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ذلك
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم مره

التمذيب وأوردتها الذهبي في آمنة بالمد وكسر الميم ثم نون وأبوها غفار ضبطه ابن يقظة بكسر الميم
وتحقيق الفاء ولكن رأيت مستند ابن باطيش في أحاديث قتيبة جع سعيد العيار بسند فيه ابن
لهيعة أن ابن عمر طلق امرأته آمنة بنت عمار كذا رأيتها في بعض الأصول بمهمة مفتوحة ثم ميم
ثقبه والاول أولى وأقوى من ذلك ما رأيت في مسند أحمد قال حدثنا يونس حدثنا الليث
عن نافع أن عبد الله طلق امرأته وهي حائض فقال عمر يا رسول الله إن عبد الله طلق امرأته
النوار فأمره أن يراجعها الحديث وهذا الاسناد على شرط الشيخين ويونس شيخ أحمد هو ابن
محمد المؤدب من رجالهما وقد أخرجه الشيخان عن قتيبة عن الليث ولكن لم نسم عندهما
ويمكن الجمع بأن يكون اسمها آمنة ولقبها النوار (قوله وهي حائض) في رواية قاسم بن
أصبع من طريق عبد الجسد بن جعفر عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي في دمها حائض
وعند البيهقي من طريق ميمون بن مهران عن ابن عمر أنه طلق امرأته في حيضها (قوله على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا في رواية مالك ومثله عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن
عمر وأكثروا ولم يذكر ذلك استغناء بما في الخبر أن عمر سأل عن ذلك رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاستأزم أن ذلك وقع في عهده وزاد الليث عن نافع تطليقة واحدة أخرجه مسلم وقال
في آخره جود الليث في قوله تطليقة واحدة اهـ وكذا وقع عند مسلم من طريق محمد بن سيرين
قال مكنت عشرين سنة يحدثني من لا أتهم أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فأمر أن
يراجعها فكنت لا أتهمهم ولا أعرف وجه الحديث حتى لقيت أبا غلاب يونس بن جبير وكان
ذا نبت فحدثني أنه سأل ابن عمر فحدثه أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض وأخرجه الدارقطني
والبيهقي من طريق الشعبي قال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض واحدة ومن طريق عطاء
الخراساني عن الحسن عن ابن عمر أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض (قوله فسأل عمر بن
الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) في رواية ابن أبي ذئب عن نافع فأتى عمر النبي
صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك أخرجه الدارقطني وكذا سألني للمصنف من رواية قتادة عن
يونس بن جبير عن ابن عمر وكذا عند مسلم من رواية يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن يونس بن
جبير وكذا عنده في رواية طاوس عن ابن عمر وكذا في رواية الشعبي المذكورة وزاد فيه الزهري
في روايته كما تقدم في التفسير عن سالم أن ابن عمر أخبره فتغيظ فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم أر هذه الزيادة في رواية غير سالم وهو أجل من روى الحديث عن ابن عمر وفيه اشعار بأن
الطلاق في الحيض كان تقدم النهي عنه والام يقعه التغيظ على أمر لم يسبق النهي عنه ولا يعكر
على ذلك مبادرة عمر بالسؤال عن ذلك لاحتمال أن يكون عرفكم الطلاق في الحيض
وأنه منهي عنه ولم يعرف ماذا يصنع من وقع له ذلك قال ابن العربي سؤال عمر محتمل لأن يكون
أنهم لم يروا قبلها مثلها فسأل ليعلم ويحتمل أن يكون لما رأى في القرآن قوله فطلقوهن لعدتهن
وقوله يترصن بأنفسهن ثلاثة قروء أراد أن يعلم أن هذا قرء أم لا ويحتمل أن يكون سمع من النبي
صلى الله عليه وسلم النهي فجاء ليسأل عن الحكم بعد ذلك وقال ابن دقيق العيد وتغيظ النبي صلى
الله عليه وسلم أمالا المعنى الذي يقتضي المنع كان ظاهرا فكان مقتضى الحال الثبوت في ذلك
أولاً لأنه كان مقتضى الحال مشاورة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك إذا عزم عليه (قوله مره

فليراجعها

فليراجعها) قال ابن دقيق العيد يتعلق به مسئلته أصولية وهي أن الأمر بالأمر بالشئ هل هو أمر بذلك أم لا فإنه صلى الله عليه وسلم قال لعمره فأمره بأن يأمره (قلت) هذه المسئلة ذكرها ابن الحاجب فقال الأمر بالأمر بالشئ ليس أمرا بذلك الشئ لنا لو كان كان من عبدة بكذا تعديا وكان يناقض قولك للعبدة لا تفعل قالوا فهم ذلك من أمر الله ورسوله ومن قول الملك لوزيره قل لفلان افعل قلنا العلم بأنه مبلغ (قلت) والحاصل أن النبي إنما هو حيث تجرد الأمر وأما إذا وجدت قرينة تدل على أن الأمر الأول أمر بالمأمور الأول أن يبلغ المأمور الثاني فلا ينبغي أن ينزل كلام القرينين على هذا التفصيل فيرتفع الخلاف ومنهم من فرق بين الأمرين فقال إن كان الأمر الأول بحيث يسوغ له الحكم على المأمور الثاني فهو أمر له والأفلا وهذا أقوى وهو مستفاد من الدليل الذي استدله ابن الحاجب على النبي لأنه لا يكون متعديا إلا إذا أمر من لا حكم له عليه لئلا يصير متصرفا في ملك غيره بغير إذنه والشارع حاكم على الأمر والمأمور فوجد فيه سلطان التكليف على القرينين ومنه قوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة فإن كل أحد يفهم منه أمر الله لأهل بيته بالصلاة ومثله حديث الباب فإن عمر إنما استغنى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ليشمل ما يأمر به ويلزم ابنه به فن مثل بهذا الحديث لهذه المسئلة فهو غلط فإن القرينة واضحة في أن عمر في هذه الكائنات كان مأمورا بالتبليغ ولهذا وقع في رواية أيوب عن نافع فأمره أن يراجعها وفي رواية أنس بن سيرين ويونس بن جبير وطاوس عن ابن عمر وفي رواية الزهري عن سالم فليراجعها وفي رواية لمسلم فراجعها عبد الله كما أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية أبي الزبير عن ابن عمر ليراجعها وفي رواية الليث عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا وقد اقتضى كلام سليم الرازي في التقريب أنه يجب على الثاني الفعل جزما وإنما الخلاف في تسميته أمر افرج الخلاف عنده لفظيا وقال الفخر الرازي في المحصول الحق أن الله تعالى إذا قال لزيد أوجب على عمر وكذا وقال لعمر وكذا أوجب عليك زيد فهو واجب عليك كان الأمر بالأمر بالشئ أمرا بالشئ (قلت) وهذا يمكن أن يؤخذ منه التفرقة بين الأمر الصادر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن غيره فهما أمر الرسول أحدا أن يأمر به غيره ووجب لأن الله أوجب طاعته وهو أوجب طاعة أميره كما ثبت في الصحيح من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني وأما غيره ممن بعده فلا وفيهم تظهر صورة التعدي التي أشار إليها ابن الحاجب وقال ابن دقيق العيد لا ينبغي أن يتردد في اقتضاء ذلك الطلب وإنما ينبغي أن ينظر في أن لو أزم صيغة الأمر هل هي لو أزم صيغة الأمر بالأمر أم لا بمعنى أنهم ما يستويان في الدلالة على الطلب من وجه واحد أولا (قلت) وهو حسن فإن أصل المسئلة التي انبنى عليها هذا الخلاف حديث مروا أولادكم بالصلاة لسبع فإن الأولاد ليسوا بمكلفين فلا يتجه عليهم الوجوب وإنما الطلب متوجه على أولياتهم أن يعلموهم ذلك فهو مطلوب من الأولاد بهذه الطريق وليس مساويا للأمر الأول وهذا إنما عارض من أمر خارج وهو امتناع توجيه الأمر على غير المكلف وهو بخلاف القصة التي في حديث الباب والحاصل أن الخطاب إذا توجه لمكلف أن يأمر مكلفا آخر بفعل شيء كان المكلف الأول مبلغا محضاً والثاني مأمور من قبل الشارع وهذا كقوله مالك بن الحويرث وأصحابه ومروهم بالصلاة كذا في حين كذا وقوله لرسول ابنته صلى

ثم لم يسكها حتى تطهر ثم
تحيض ثم تطهر

الله عليه وسلم مرها فلتصبر ولتحتسب وتظا نره كثيرة فاذا أمر الاول الثاني بذلك فلم يمتثل له كان
عاصيا وان توجه الخطاب من الشارع لمكلف أن يأمر غير مكلف أو توجه الخطاب من غير
الشارع يأمر من له عليه الأمر أن يأمر من لا أمر للاول عليه لم يكن الأمر بالأمر بالشئ أمرا
بالشئ فالصورة الاولى هي التي نشأ عنها الاختلاف وهو أمر أولياء الصبيان أن يأمر والصبيان
والصورة الثانية هي التي يتصور فيها أن يكون الأمر متعديا بأمره للاول أن يأمر الثاني فهذا
فصل الخطاب في هذه المسئلة والله المستعان واختلاف في وجوب المراجعة فذهب اليه مالك
وأحمد في رواية والمشهور عنه وهو قول الجمهور أنها مستحبة واحتجوا بأن ابتداء النكاح
لا يجب فاستدامت كذلك لكن صحح صاحب الهداية من الحنفية أنها واجبة والحجة لمن قال
بالوجوب ورود الأمر بها ولان الطلاق لما كان محرما في الحيض كانت استدامة النكاح فيه
واجبة فلو تعدى الذي طلق في الحيض حتى طهرت قال مالك وأكثرا أصحابه يجبر على الرجعة
أيضا وقال أشهب منهم اذا طهرت انتهى الأمر بالرجعة واتفقوا على أنها اذا انقضت عدتها أن
لا رجعة وأنه لو طلق في طهر قدمه سمها فيه لا يؤمر برجعتهما كذا نقله ابن بطال وغيره لكن
الخلافا فيه ثابت قد حكاه الحناضي من الشافعية وجها واتفقوا على أنه لو طلق قبل الدخول
وهي حائض لم يؤمر بالمراجعة الا ما نقل عن زفر فطر الباب (قوله ثم لم يسكها) أي يستمر بها في
عصمته (قوله حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر) في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع ثم لم يدعها حتى
تطهر ثم تحيض حيضة اخرى فاذا طهرت فليطلقها ونحوه في رواية الليث وأيوب عن نافع وكذا
عند مسلم من رواية عبد الله بن دينار وكذا عندهما من رواية الزهري عن سالم وعند مسلم من
رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم بلفظ مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا قال الشافعي
غير نافع انما روى حتى تطهر من الحيضة التي طلقها فيها ثم ان شاء أمسك وان شاء طلق رواه
يونس بن جبير وأنس بن سيرين وسالم قلت وهو كما قال لكن رواية الزهري عن سالم موافقة لرواية
نافع وقد نبه على ذلك أبو داود والزيادة من الثقة مقسولة ولا سيما اذا كان حافظا وقد اختلف في
الحكمة في ذلك فقال الشافعي يحتمل أن يكون أراد بذلك أي بما في رواية نافع أن يستبرئها بعد
الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام ثم حيض تام لئلا يكون تطليقها وهي تعلم عدتها اما يحمل
أو يحيض أو ليكون تطليقها بعد علمه بالحمل وهو غير جاهل بما صنع اذ يرغب فيمسك للمحمل
أو ليكون ان كانت سألت الطلاق غير حامل أن تكف عنه وقيل الحكمة فيه أن لا تصير الرجعة
لغرض الطلاق فاذا أمسكها زما لا يحمل له فيه طلاقها طهرت فائدة الرجعة لانه قد يطول مقامه
معها فقد يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها وقيل ان الطهر الذي يلي
الحيض الذي طلقها فيه كقر واحد فلو طلقها فيه لكان كس طلق في الحيض وهو ممنوع من
الطلاق في الحيض فلزم أن يتأخر الى الطهر الثاني واختلف في جواز تطليقها في الطهر الذي يلي
الحيضة التي وقع فيها الطلاق والرجعة وفيه للشافعية وجهان أحدهما المنع وبه قطع المتولي
وهو الذي يقتضيه طاهر الزيادة التي في الحديث وعبرة الغزالي في الوسيط وتبعه مجلي هل يجوز
أن يطلق في هذا الطهر وجهان وكلام المالكية يقتضي أن التأخير مستحب وقال ابن تيمية
في المحرر ولا يطلقها في الطهر المتعقب له فانه بدعة وعنه أي عن أحمد جواز ذلك وفي كتب

الحنفية عن أبي حنيفة الجواز وعن أبي يوسف ومحمد المنع ووجه الجواز أن التحريم إنما كان
 لأجل الحيض فإذا طهرت زال موجب التحريم بخلاف طلاقها في هذا الطهر كما يجوز في الطهر الذي
 بعده ولا يجوز طلاقها في الطهر إن لم يتقدم طلاق في الحيض وقد ذكرنا حجج المانع ومنها أنه
 لو طلقها عقب تلك الحيضة كان قد راجعها بطلقها وهذا عكس مقصود الرجعة فإنها شرعت
 لإيواء المرأة ولهذا سماها أمسا كافأمره أن يسكها في ذلك الطهر وأن لا يطلق فيه حتى تحيض
 حيضة أخرى ثم تطهر لتكون الرجعة للمساك لا للطلاق ويؤيد ذلك أن الشارع أكد هذا
 المعنى حيث أمر بأن يسكها في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه لقوله في رواية عبد الحميد
 ابن جعفر مره أن يراجعها فإذا طهرت مسها حتى إذا طهرت أخرى فإن شاء طلقها وإن شاء
 أمسكها فإذا كان قد أمره بأن يسكها في ذلك الطهر فكيف يبيح له أن يطلقها فيه وقد ثبت
 النهي عن الطلاق في طهر جامعها فيه (قوله ثم إن شاء أمسك بعدوان شاء طلق قبل أن يمسه)
 في رواية أبي ثوب ثم يطلقها قبل أن يمسه وفي رواية عبد الله بن عمر فإذا طهرت فليطلقها قبل أن
 يجمعها أو يمسه فكيف يجوز في رواية الليث وفي رواية الزهري عن سالم فإن بداله أن يطلقها
 فليطلقها طاهرا قبل أن يمسه وفي رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم ثم يطلقها طاهرا أو حاملا
 وتمسك بهذه الزيادة من استثنى من تحريم الطلاق في طهر جامع فيه ما إذا طهر الحمل فإنه لا يحرم
 والحكمة فيه أنه إذا طهر الحمل فقد أقدم على ذلك على بصيرة فلا يندم على الطلاق وأيضا فإن
 زمن الحمل زمن الرغبة في الوطء فاقدامه على الطلاق فيه يدل على رغبته عنها ومحل ذلك أن
 يكون الحمل من المطلق فلو كان من غيره بأن نكح حاملا من زنى ووطئها ثم طلقها أو وطئت
 منسكوة بشبهة ثم جلت منه فطلقها زوجها فإن الطلاق يكون بدعي لا عدة الطلاق تقع بعد
 وضع الحمل والبقاء من النفاس فلا تشرع عقب الطلاق في العدة كافي الحامل منه قال الخطابي
 في قوله ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق دليل على أن من قال لزوجه وهي حائض إذا طهرت فانت
 طالق لا يكون مطلقا للسنة لأن المطلق للسنة هو الذي يكون مخيرا عند وقوع طلاقه بين إبقاء
 الطلاق وتركه واستدل بقوله قبل أن يمسه على أن الطلاق في طهر جامع فيه حرام وبه صرح
 الجمهور ولو طلق هل يجبر على الرجعة كما يجبر عليها إذا طلقها وهي حائض طرده بعض المالكية
 فيهما والمشهور عنهم إجبارهم في الحائض دون الطاهر وقالوا فيما إذا طلقها وهي حائض يجبر على
 الرجعة فإن امتنع أتبعه الحاكم فإن أصر ارتجع الحاكم عليه وهل يجوز له وطؤها بذلك روايتان
 لهما أحدهما الجواز وعن داود يجبر على الرجعة إذا طلقها حائضا ولا يجبر إذا طلقها نفساء وهو
 جود ووقع في رواية مسلم من طريق محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابن عمر ثم
 ليطلقها طاهرا أو حاملا وفي روايته من طريق ابن أخي الزهري عن الزهري فإن بداله أن يطلقها
 فليطلقها طاهرا من حيضها واختلف الفقهاء في المراد بقوله طاهرا هل المراد به انقطاع الدم
 أو التطهر بالغسل على قولين وهما روايتان عن أحمد والراجح الثاني لما أخرجه النسائي من
 طريق معمر بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذه القصة قال مر عبد الله فليراجعها فإذا
 اغتسلت من حيضتها الأخرى فلا يمسه حتى يطلقها وإن شاء أن يسكها فليمسكها وهذا مفسر
 لقوله فإذا طهرت فليعمل عليه ويتفرع من هذا أن العدة هل تنقضي بانقطاع الدم وترفع الرجعة

ثم إن شاء أمسك بعدوان
 شاء طلق قبل أن يمسه

أولاً بد من الاغتسال فيه خلاف أيضاً والحاصل أن الأحكام المرتبة على الحيض نوعان الأول
 يزول بانقطاع الدم كحصة الغسل والصوم وترتب الصلاة في الذمة والثاني لا يزول إلا بالغسل كحصة
 الصلاة والطواف وجواز اللبس في المسجد فهل يكون الطلاق من النوع الأول أو من الثاني
 وتسلك بقوله ثم ليطلقها طاهراً وحاملاً من ذهب إلى أن طلاق الحامل سني وهو قول الجمهور
 وعن أحمد روايته أنه ليس بسني ولا بدعي (قوله قتل العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء)
 أي أذن وهذا بيان لمراد الآية وهي قوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن
 وصرح معمر في روايته عن أيوب عن نافع بأن هذا الكلام عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي
 روايته أبي الزبير عن مسلم قال ابن عمر قرأ النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء
 الآية واستدل به من ذهب إلى أن الأقراء الاطهار لا امر بطلاقها في الطهر وقوله فطلقوهن
 لعدتهن أي وقت ابتداء عدتهن وقد جعل المطلقة تربص ثلاثة قروء فلما نهى عن الطلاق في
 الحيض وقال إن الطلاق في الطهر هو الطلاق المأذون فيه علم أن الأقراء الاطهار قاله ابن
 عبد البر وسأذكر بقية فوائد حديث ابن عمر في الباب الذي يلي هذا إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾
 إذا طلقتم الحائض تعتد بذلك الطلاق كذا ثبت الحكم بالمسئلة وفيها خلاف قديم
 عن طاووس وعن خلاص بن عمرو وغيرهما أنه لا يقع ومن ثم نشأ سؤال من سأل ابن عمر عن ذلك
 (قوله شعبة عن أنس بن سيرين قال سمعت ابن عمر قال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض فذكر
 عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ليراجعها قلت تحتسب قال فقه) القائل قلت هو أنس بن سيرين
 والمقول له ابن عمر بين ذلك أحمد في روايته عن محمد بن جعفر عن شعبة وكذا أخرجه مسلم من
 طريق محمد بن جعفر وقد ساقه مسلم من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن ابن سيرين مطولاً
 كما سأذكره بعد ذلك (قوله وعن قتادة عن يونس بن جبير) هو معطوف على قوله عن أنس بن
 سيرين فهو موصول وهو من رواية شعبة عن قتادة وقد أفرد مسلم من رواية محمد بن جعفر عن
 شعبة عن قتادة سمعت يونس بن جبير (قوله عن ابن عمر قال مره فليراجعها) هكذا اختصره
 ومراده أن يونس بن جبير حكى القصة نحو ما ذكرها أنس بن سيرين سوى ما بين من سياقها (قوله)
 قلت تحتسب هو بضم أوله والقائل هو يونس بن جبير (قوله قال رأيت) في رواية الكشميهني
 رأيت أن عجز واستحقم وقد اختصره البخاري اكتفاء بسياق أنس بن سيرين وقد ساقه مسلم
 حيث أفردته ولفظه سمعت ابن عمر يقول طلق امرأتى وهي حائض فأتى عمر النبي صلى الله عليه
 وسلم فذكر ذلك له فقال ليراجعها فإذا طهرت فإن شاء فليطلقها قال قلت لابن عمر أفيحسب بها
 قال ما ينهه رأيت أن عجز واستحقم وقال أحمد حدثنا محمد بن جعفر وعبد الله بن بكير قال حدثنا
 شعبة فذكره أنهم منه وفي أوله أنه سأل ابن عمر عن رجل طلق امرأته وهي حائض وفيه فقال مره
 فليراجعها ثم إن بداله طلاقها طلقها في قبل عدتها وفي قبل طهرها قال قلت لابن عمر أفيحتسب
 طلاقها ذلك طلاقاً قال نعم رأيت أن عجز واستحقم وقد ساقه البخاري في آخر الباب الذي بعده هذا
 نحو هذا السياق من رواية همام عن قتادة بطوله وفيه قلت فهل عد ذلك طلاقاً قال رأيت أن عجز
 واستحقم وسياق في أبواب العدد في باب مراجعة الحائض من طريق محمد بن سيرين عن يونس بن
 جبير مختصراً وفيه قلت فتعتد بتلك التطليعة قال رأيت أن عجز واستحقم وأخرجه مسلم من

قتلك العدة التي أمر الله أن
 يطلق لها النساء * (باب إذا
 طلق الحائض تعتد بذلك
 الطلاق) * حدثنا سليمان
 ابن حرب حدثنا شعبة عن
 أنس بن سيرين قال سمعت
 ابن عمر قال طلق ابن عمر
 امرأته وهي حائض فذكر
 عمر للنبي صلى الله عليه وسلم
 فقال ليراجعها قلت تحتسب
 قال فقه وعن قتادة عن يونس
 ابن جبير عن ابن عمر قال مره
 فليراجعها قلت تحتسب
 قال رأيت أن عجز واستحقم

وجه آخر عن محمد بن سيرين مطولا ولفظه فقلت له اذا طلق الرجل امرأته وهي حائض أيعتد
بتلك التولية قال فيه أو أن عجز واستحقم وفي رواية له فقلت أفتحتسب عليه والباقي مثله وقوله
فيه أصله فأوهواستفهام فيه كفاء أي فإيكون أن لم تحتسب ويحتمل أن تكون الهاء أصلية
وهي كلمة فقال للزجر أي كف عن هذا الكلام فإنه لا بد من وقوع الطلاق بذلك قال ابن عبد البر
قول ابن عمر فيه معناه فأى شيء يكون إذا لم يعتد بها أنكار القول السائل أيعتد بها فكانه قال
وهل من ذلك بد وقوله أرايت أن عجز واستحقم أي أن عجز عن فرض فلم يقمه أو استحقم فلم يأت
به أي يكون ذلك عذرا له وقال الخطابي في الكلام حذف أي أرايت أن عجز واستحقم أي سقط عنه
الطلاق حقه أو يبطله عجزه وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه وقال الكرماني يحتمل أن يكون
أن نافية بمعنى ما أي لم يعجز ابن عمر ولا استحقم لانه ليس بطفل ولا مجنون قال وإن كانت الرواية
بفتح ألف أن فعناؤه أظهر والتام من استحقم مفتوحة قاله ابن الخشاب وقال المعنى فعل فعل
يصيره أحق عاجزا فيسقط عنه حكم الطلاق عجزه أو حقه والسين والتاء فيه إشارة إلى أنه تكلف
الحق بما فعله من تطلق امرأته وهي حائض وقد وقع في بعض الأصول بضم التاء مبنيا للمجهول
أي أن الناس استحقموه بما فعل وهو موجب وقال المهلب معنى قوله أن عجز واستحقم يعني عجز
في المراجعة التي أمر بها عن إيقاع الطلاق أو فقد عقله فلم تمكن منه الرجعة أتت المرأة معلقة
لأذات بل ولا مطلقة وقد نهى الله عن ذلك فلا بد أن تحتسب تلك التولية التي أوقعها على غير
وجهها كما أنه لو عجز عن فرض آخر لله فلم يقمه واستحقم فلم يأت به ما كان يعذر بذلك ويسقط
عنه (قوله حدثنا أبو معمر) كذا في رواية أبي ذر وهو ظاهر كلام أبي نعيم في المستخرج
والباقي وقال أبو معمر وبه جزم الاسماعيلي وسقط هذا الحديث من رواية النسفي أصلا (قوله)
عن ابن عمر قال حسبت على بتولية هو بضم أوله من الحساب وقد أخرج أبو نعيم من طريق
عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه مثل ما أخرجه البخاري مختصرا وزاد يعني حين طلق امرأته
فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال النووي شذبه بعض أهل الطاهر فقال اذا طلق
الحائض لم يقع الطلاق لانه غير مأذون فيه فاشبه طلاق الأجنبية وحكاها الخطابي عن الخوارج
والروافض وقال ابن عبد البر لا يخالف في ذلك إلا أهل البسند والضلال يعني الآن قال وروى
مثله عن بعض التابعين وهو شذوذ وحكاها ابن العربي وغيره عن ابن عليه يعني إبراهيم بن اسمعيل
ابن عليه الذي قال الشافعي في حقه إبراهيم ضال جلس في باب الضوال يضل الناس وكان بمصر
وله مسائل ينقريها وكان من فقهاء المعتزلة وقد غلط فيه من ظن أن المنقول عنه المسائل الشاذة
أبوهم وحاشاه فإنه من كبار أهل السنة وكان النووي أراد ببعض الظاهرية ابن حزم فإنه ممن جرد
القول بذلك واتصله وبالغ وأجاب عن أمر ابن عمر بالمراجعة بأن ابن عمر كان اجتنبا فامرأته أن
يعيدها إليه على ما كانت عليه من المعاشرة فحمل المراجعة على معناها اللعوي وتعقب بأن
الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على المعوية اتفاقا وأجاب عن قول ابن عمر حسبت على
بتولية بأنه لم يصح عن حسبها عليه ولا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعقب
بأنه مثل قول الصحابي أمر فاني عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا فإنه ينصرف إلى من له
الأمر حينئذ وهو النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال بعض الشراح وعندى أنه لا ينبغي أن يجيء

حدثنا أبو معمر حدثنا عبد
الوارث حدثنا أيوب عن
سعيد بن جبيرة عن ابن عمر
قال حسبت على بتولية

فيه الخلاف الذي في قول الصحابي أمرنا بكذا فان ذلك محله حيث يكون اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ليس صريحاً وليس كذلك في قصة ابن عمر هذه فان النبي صلى الله عليه وسلم هو الأمر بالمراجعة وهو المرشد لابن عمر فيما يفعل اذا أراد اطلاقها بعد ذلك واذا أخبر ابن عمر أن الذي وقع منه حسبت عليه بتطبيقه كان احتمال أن يكون الذي حسبه عليه غير النبي صلى الله عليه وسلم بعد اجماع اختلاف القرائن في هذه القصة بذلك وكيف يتخيل أن ابن عمر يفعل في القصة شيئاً برأيه وهو ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تغيط من صنيعه كيف لم يشاؤره فيما يدهل في القصة المذكورة وقد أخرج ابن وهب في مسنده عن ابن أبي ذئب أن نافعاً أخبره أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره قليلاً راجعها ثم يسكها حتى تطهر قال ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي واحدة قال ابن أبي ذئب وحدثني حنظلة بن أبي سفيان أنه سمع سالمًا يحدث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وأخرجه الدارقطني من طريق يزيد بن هرون عن ابن أبي ذئب وابن اسحق جميعاً عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هي واحدة وهذا نص في موضع الخلاف فيجب المصير اليه وقد أورد بعض العلماء على ابن حزم فأجاب به بأن قوله هي واحدة لعله ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فالزعم بأنه نقض أصله لأن الأصل لا يدفع بالاحتمال وعند الدارقطني في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر في القصة فقال عمر يا رسول الله أفكحتسب بتلك التولية قال نعم ورجاله إلى شعبة ثقات وعنده من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً قال اني طلقت امرأتى البتة وهي حائض فقال عصيت ربك وفارقت امرأتك قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر ابن عمر أن يراجع امرأته قال انه أمر ابن عمر أن يراجعها بطلاق بقى له وأنت لم تبق ما ترجع به امرأتك وفي هذا السياق رد على من حل الرجعة في قصة ابن عمر على المعنى اللغوي وقد وافق ابن حزم على ذلك من المتأخرين ابن تيمية وله كلام طويل في تقرير ذلك والاتصاره وأعظم ما احتجوا به ما وقع في رواية أبي الزبير عن ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي وفيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ليراجعها فرددتها وقال اذا طهرت فليطلق أو يسك لفظ مسلم والنسائي وأبي داود فردها على زاد أبو داود ولم يرها شيئاً واستناده على شرط الصحيح فان مسلماً أخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج وساقه على لفظه ثم أخرجه من رواية أبي عاصم عنه وقال نحو هذه القصة ثم أخرجه من رواية عبد الرزاق عن ابن جريج قال مثل حديث حجاج وفيه بعض الزيادة فأشار إلى هذه الزيادة ولعله طوى ذكرها عمداً وقد أخرج أحمد الحديث عن روح بن عبادة عن ابن جريج فذكرها فلا يتخيل انفرد عبد الرزاق بها قال أبو داود وروى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة وأحاديثهم كلها على خلاف ما قال أبو الزبير وقال ابن عبد البر قوله ولم يرها شيئاً منك لم يقله غير أبي الزبير وليس بمحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه ولو صح فعناء عندي والله أعلم ولم يرها شيئاً مستقيماً لكونها لم تقع على السمّة وقال الخطابي قال أهل الحديث لم يروا أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا وقد يحتمل أن يكون معناه ولم يرها شيئاً تحرم معه المراجعة أو لم يرها شيئاً جازاً في السنة ماضياً في الاختيار وإن كان لازماً له مع الكراهة

ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال نافع أثبت من أبي الزبير
والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا تخالفا وقد وافق نافعاً غيره من أهل الثبت قال
وبسط الشافعي القول في ذلك وحل قوله لم يرها شيئاً على أنه لم يعتد بها شيئاً صواباً غير خطأ بل يؤمر
صاحبه أن لا يقيم عليه لأنه أمره بالمراجعة ولو كان طلقها طاهرًا لم يؤمر بذلك فهو كما يقال
للرجل إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه لم يصنع شيئاً أي لم يصنع شيئاً صواباً قال ابن عبد البر
واحتج بعض من ذهب إلى أن الطلاق لا يقع بما روى عن الشعبي قال إذا طلق الرجل امرأته
وهي حائض لم يعتد به في قول ابن عمر قال ابن عبد البر وليس معناه ما ذهب إليه وانما معناه لم
تعتد المرأة بتلك الحيضة في العدة كما روى ذلك عنه منصوصاً أنه قال يقع عليه الطلاق ولا تعتد
بتلك الحيضة اهـ وقد روى عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر نحو ما
نقله ابن عبد البر عن الشعبي أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح والجواب عنه مثله وروى سعيد بن
منصور عن طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ليس ذلك بشيء وهذه متابعات لأبي الزبير إلا أنها كلها قابلة للتأويل وهو أولى من
الغاء الصريح في قول ابن عمر أنها حسبت عليه بتطبيقه وهذا الجمع الذي ذكره ابن عبد البر وغيره
يتعين وهو أولى من تغليب بعض الثقات وأما قول ابن عمر أنها حسبت عليه بتطبيقه فإنه وإن لم
يصرح برفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإن فيه تسليم أن ابن عمر قال أنها حسبت عليه
فكيف يجتمع مع هذا قوله أنه لم يعتد بها أولم يرها شيئاً على المعنى الذي ذهب إليه المخالف لانه أن
جعل الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم لزم منه أن ابن عمر خالف ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم
في هذه القصة بخصوصها لانه قال أنها حسبت عليه بتطبيقه فيكون من حسبها عليه خالف كونه
لم يرها شيئاً وكيف يظن به ذلك مع اهتمامه واهتمام أبيه بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك
ليفعل ما يأمر به وإن جعل الضمير في لم يعتد بها أولم يرها لانه لزم منه التناقض في القصة
الواحدة فيفتقر إلى الترجيح ولا شك أن الأخذ بما رواه الأكثر والاحتفاظ أولى من مقابله عند
تعذر الجمع عند الجمهور والله أعلم واحتج ابن القيم لترجيح ما ذهب إليه الشيخ بأقضية ترجع إلى
مسئلة أن النهي يقتضي الفساد فقال الطلاق ينقسم إلى حلال وحرام فالقياس أن حرامه
باطل كالنكاح وسائر العقود وأيضاً فكأن النهي يقتضي التحريم فكذلك يقتضي الفساد
وأيضاً فهو طلاق منع منه الشرع فأفاد منه عدم جواز إيقاعه فكذلك يفيد عدم نفوذه واللا
لم يكن للسمع فائدة لأن الزوج لو وكل رجلاً أن يطلق امرأته على وجه فطلقها على غير الوجه
المأذون فيه لم ينقد فكذلك لم يأذن الشارع للمكلف في الطلاق إلا إذا كان مباحاً فإذا طلق
طلاقاً محرماً لم يصح وأيضاً فكما حرمه الله من العقود ومطلوب الإعدام فالحكم بطلان
ما حرمه أقرب إلى تحصيل هذا المطلوب من تصحيحه ومعلوم أن الحلال المأذون فيه ليس
كالحرمان الممنوع منه ثم أطال من هذا الجنس بمعارضات كثيرة لا تنهض مع التصحيح على
صريح الأمر بالرجعة فإنها أفرع وقوع الطلاق على تصريح صاحب القصة بانها حسبت عليه
تطبيقاً والقياس في معارضة النص فاسد الاعتبار والله أعلم وقد عورض بقياس أحسن من
قياسه فقال ابن عبد البر ليس الطلاق من أعمال البر التي يتقرب بها وانما هو إزالة عصمة فيها حق

أدعى فكيفما وقع وقعه سواء أجرى ذلك أم أم لم يلزم المطيع ولم يلزم العاصي لكان العاصي
أخف حالا من المطيع ثم قال ابن القيم لم يرد النصريح بأن ابن عمر احتسب بتلك التولية إلا في
رواية سعيد بن جبيرة عنه عند البخاري وليس فيها نصريح بالرفع قال فانقراد سعيد بن جبيرة بذلك
كانقراد أبي الزبير بقوله لم يرها شيئا فاما ان يتساقطا واما أن ترجح رواية أبي الزبير لتصريحها
بالرفع وتحمل رواية سعيد بن جبيرة على أن أباه هو الذي حسبها عليه بعد موت النبي صلى الله عليه
وسلم في الوقت الذي ألزم الناس فيه بالطلاق الثلاث بعد أن كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
لا يحتسب عليهم به ثلاثا إذا كان بلفظ واحد (قلت) وغفل رحمه الله عما ثبت في صحيح مسلم من
رواية أنس بن سيرين على وفاق ما روى سعيد بن جبيرة وفي سياقه ما يشعر بأنه انما راجعها في زمن
النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه سألت ابن عمر عن امرأته التي طلق فقال طلقها وهي حائض
فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها فإذا طهرت فليطلقها طهرها قال
فراجعتها ثم طلقها طهرها قلت فاعتدت بتلك التولية وهي حائض فقال مالي لأعتد بها وان
كنت عجزت واستحمت وعند مسلم ايضا من طريق ابن أخي ابن شهاب عن عمه عن سالم في
حديث الباب وكان عبد الله بن عمر طلقها تولية فحسبت من طلاقها فراجعتها كما أمره رسول
الله صلى الله عليه وسلم وله من رواية الزبيدي عن ابن شهاب قال ابن عمر فراجعتها وحسبت لها
التولية التي طلقها وعند الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريح أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه
هل حسبت تولية ابن عمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم وفي حديث ابن عمر من
القوائد غير ما تقدم أن الرجعة يستقل بها الزوج دون الولي ورضا المرأة لانه جعل ذلك اليه
دون غيره وهو كقوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك وفيه أن الأب يقوم عن ابنه البالغ
الرشد في الأمور التي تقع له مما يحتشم الابن من ذكره ويتلقى عنه ما عليه يلحقه من العتاب على فعله
شفقة منه وبرأ وفيه أن طلاق الطاهرة لا يكره لانه أنكر إيقاعه في الحيض لافي غيره ولقوله في
آخر الحديث فان شاء أمسك وان شاء طلق وفيه أن الحامل لا تحيض لقوله في طريق سالم المتقدمة
ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا فخبرم صلى الله عليه وسلم الطلاق في زمن الحيض وأباحه في زمن الحمل
فدل على أنهم سما لا يجتمعان وأجيب بأن حيض الحامل لما لم يكن له تأثير في تطويل العدة ولا
تحقيقها لانها بوضع الحمل فأباح الشارع طلاقها حاملا مطلقا وأما غير الحامل ففرق بين
الحائض والطاهرة لان الحيض يؤثر في العدة فالفرق بين الحامل وغيرها انما هو بسبب الحمل
لابسبب الحيض ولا الطهر وفيه أن ادقراء في العدة هي الاطهار وسيأتي تقرير ذلك في كتاب
العدة وفيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه وبه قال الجمهور وقال المالكية لا يحرم وفي
رواية كالجهور ورجحها الفاكهاني لكونه شرط في الاذن في الطلاق عدم المسيس والمعلق
بالشرط معدوم عند عدمه ﴿قوله﴾ — من طلق وهل يواجه الرجل امرأته
بالطلاق) كذا الجميع وحذف ابن بطال من الترجمة قوله من طلق فكأنه لم يظهر له وجهه وأظن
المصنف قصد اثبات مشروعية جواز الطلاق وحمل حديث أبغض الحلال إلى الله الطلاق على
ما اذا وقع من غير سبب وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره وأعل بالارسال وأما المواجهة
فأشار إلى أنها خلاف الأولى لان ترك المواجهة أرفق وألطف الا ان احتج إلى ذلك ثم ذكر

* (باب من طلق وهل يواجه
الرجل امرأته بالطلاق) *

المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * أحدها حديث عائشة (قوله أن ابنة الجون) زاد في نسخة الصغاني الكلبية وهو يعبد على ماسأينه ووقع في كتاب الصحابة لأبي نعيم من طريق عبيد بن القاسم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرة بنت الجون تعوذت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أدخلت عليه قال لقد عدت بعماد الحديث وعبيد متروك والصحيح أن اسمها أممية بنت النعمان بن شراحيل كما في حديث أبي أسيد وقال مرة أممية بنت شراحيل فتسببت لجدها وقيل اسمها أسماء كما سألني في حديث أبي أسيد مع شرحه مستوفى وروى ابن سعد عن الواقدي عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت تزوج النبي صلى الله عليه وسلم الكلابية فذكر مثل حديث الباب وقوله الكلابية غلط وانما هي الكندية فكأنما الكلمة تصحفت نعم للكلابية قصة أخرى ذكرها ابن سعد أيضاً بهذا السند إلى الزهري وقال اسمها فاطمة بنت الضحالك بن سفيان فاستعادت منه فطلقها فكانت تلتقط البعوض تقول أنا الشقية قال وتوفيت سنة ستين ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن الكندية لما وقع التحير اختارت قومها فقارقتها فكانت تقول أنا الشقية ومن طريق سعيد بن أبي هند أنها استعادت منه فأعادها ومن طريق الكلبية اسمها العالية بنت ظبيان بن عمرو وحكي ابن سعد أيضاً أن اسمها عمرة بنت يزيد بن عبيد وقيل بنت يزيد بن الجون وأشار ابن سعد إلى أنها واحدة اختلف في اسمها والصحيح أن التي استعادت منه هي الجونية وروى ابن سعد من طريق سعيد ابن عبد الرحمن بن ابزى قال لم تستعذ منه امرأة غيرها (قلت) وهو الذي يغلب على الظن لأن ذلك انما وقع للمستعذبة بالخديعة المذكورة فيبعد أن يجدها أخرى بعد ما حمل ما خدعت به بعد شيوع الخبر بذلك قال ابن عبد البر أجمعوا على أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج الجونية واختلقوا في سبب فراقه فقال قتادة لما دخل عليها دعاها فقالت تعال أنت فطلقها وقيل كان بها وضع كالعامرية قال وزعم بعضهم أنها قالت أعوذ بالله منك فقال قد عدت بعماد وقد أعادك الله مني فطلقها قال وهذا باطل انما قال له هذا امرأته من بني العنبر وكانت جميلة تخاف نساؤه أن تغلبن عليه فقلن لها انه يحبها أن يقال له نعوذ بالله منك ففعلت فطلقها كذا قال وما أدري لم يحكم بطلان ذلك مع كثرة الروايات الواردة فيه وثبوته في حديث عائشة في صحيح البخاري وسيأتي مزيد ذلك في الحديث الذي بعده والقول الذي نسب لقتادة ذكر مثله أبو سعيد النيسابوري عن شريك بن قنينة (قوله) رواه حجاج بن أبي منيع عن جده) هو حجاج بن يوسف بن أي منيع وأبو منيع هو عبيد الله بن أبي زياد الوصافي بفتح الواو وتشديد المهملة وبالفاء وكان تكون بحلب ولم يخرج له البخاري الا معلقا وكذا الجده وهذه الطريق وصلها الذهلي في الزهريات ورواه ابن أبي ذئب أيضاً عن الزهري نحوه وزاد في آخره قال الزهري جعلها تطلقه أخرجه البيهقي وقوله الحق بأهلك بكسر الالف من الحق وفتح الحاء بخلاف قوله في الحديث الثاني ألحقها فانه بفتح الهمزة وكسر الحاء * ثانياً (قوله) حدثنا عبد الرحمن بن غسيل كذا في رواية الاكثر بغير ألف ولام وفي رواية النسفي ابن الغسيل وهو أوجه ولعلها كانت ابن غسيل الملائكة فسقط لفظ الملائكة والالف واللام بدل الاضافة وعبد الرحمن ينسب إلى جده أبيه وهو عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الانصاري وحنظلة هو غسيل

حدثنا الحمادي حدثنا الوليد حدثنا الاوزاعي قال سألت الزهري أي أنزواج النبي صلى الله عليه وسلم استعادت منه قال أخبرني عروة عن عائشة رضى الله عنها أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وودنا منها قالت أعوذ بالله منك فقال لها لقد عدت بعظيم الحق بأهلك قال أبو عبد الله رواه حجاج بن أبي منيع عن جده عن الزهري أن عروة أخبره أن عائشة قالت * حدثنا أبو نعيم حدثنا عبد الرحمن بن غسيل عن حمزة ابن أبي أسيد عن أبي أسيد رضى الله عنه قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم

قوله وكان تكون هكذا في نسخة وفي أخرى وكان يكون وفي أخرى وكان سكونه وحرره مصححه

الملائكة استشهدوا به وهو جند فغسلته الملائكة وقصته مشهورة ووقع في رواية الجرجاني عبد الرحيم والصواب عبد الرحمن كجانبه عليه الجباني (قوله) الى حائط يقال له الشوط) بفتح المجهمة وسكون الواو بعدها مهملة وقيل معجمة هو بستان في المدينة معروف (قوله) حتى انتهينا الى حائطين جلسنا بينهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجلسوا ههنا ودخل) أي الى الحائط في رواية لابن سعد عن أبي أسيد قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بني الجون فأمرني أن آتيه بها فأتيته بها فأزنتها بالشوط من وراء باب في أطعم ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فخرج عني ونحن معه وذهب بضم المجهمة وموحدتين مخففتين جليل معروف بالمدينة والاطسم الحصون وهو الاجم أيضا والجمع أطام وآجام كعنق وأعناق وفي رواية لابن سعد أن النعمان بن الجون الكندي أتى النبي صلى الله عليه وسلم مسلما فقال ألا أزوجك أجمل أي في العرب فتزوجها وبعث معه أبا أسيد الساعدي قال أبو أسيد فأزنتها في بني ساعدة فدخل عليها نساء الحلي فرحن بها وخرجن فذكرن من جالها (قوله) وأزنت في بيت في فحل في بيت أمية بنت النعمان بن شراحيل) هو بالتشوين في الكل وأممية بالرفع اما بدلا عن الجونية واما عطف بيان وظن بعض الشراح أنه بالاضافة فقال في الكلام على الرواية التي بعدها تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أمية بنت شراحيل ولعل التي نزلت في بيتها بنت أخيها وهو مردود فان مخرج الطريقين واحد وانما جاء الوهم من اعادة لفظ في بيت وقدرناه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه فقال في بيت في الفحل أممية الخ وجزم هشام بن الكلبي بأنها أسماء بنت النعمان بن شراحيل بن الاسود بن الجون الكندية وكذا جزم بتسميتها أسماء محمد ابن اسحق ومحمد بن حبيب وغيرهما فعمل اسمها أسماء ولقبها أممية ووقع في المغازي رواية يونس بن بكير عن ابن اسحق أسماء بنت كعب الجونية ولعل في نسبها من اسمه كعب نسبها اليه وقيل هي أسماء بنت الاسود بن الحرث بن النعمان (قوله) ومعها دأيتها حاضنة لها) الداية بالتحانية القطر الموضع وهي معربة ولم أقف على تسمية هذه الحاضنة (قوله) هي نفسك لي الخ) السوق بضم السين المهملة يقال للواحد من الرعية والجمع قيل لهم ذلك لان الملك يسوقهم فيساقون اليه ويصرفهم على مراده واما أهل السوق فالواحد منهم سوقى قال ابن المنير هذان بقبضة ما كان فيهما من الجاهلية والسوق عندهم من ليس بملك كائنا من كان فكانها استعدت أن يتزوج الملكة من ليس بملك وكان صلى الله عليه وسلم قد خيرا أن يكون ملكا نبيا فاختر أن يكون عبد انبيا تواضعاً منه صلى الله عليه وسلم لربه ولم يؤاخذها النبي صلى الله عليه وسلم بكلامها معذرة لها القرب عهدا بجاهليتها وقال غيره يحتمل أنها لم تعرفه صلى الله عليه وسلم فخاطبته بذلك وسياق القصة من مجموع طرقها يأتى هذا الاحتمال نعم سيأتى في أواخر الأشرطة من طريق أبي حازم عن سهل بن سعد قال ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم امرأته من العرب فامرأته أبا أسيد الساعدي أن يرسل اليها فقدمت فترأت في أجمل في ساعدة فخرج النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاءها فدخل عليها فاذا امرأته منكسة رأسها فلما كلمها قالت أعوذ بالله منك قال لقد أعذتك مني فقالوا لها أتدري من هذا هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ليخطبك قالت كنت أنا أشقى من ذلك فان كانت القصة واحدة فلا يكون قوله في حديث الباب ألحقها بأهلها ولا قوله

حتى انطلقنا الى حائط يقال له الشوط حتى انتهينا الى حائطين جلسنا بينهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجلسوا ههنا ودخل وقد أتى بالجونية فأزنت في بيت في فحل في بيت أمية بنت النعمان بن شراحيل ومعها دأيتها حاضنة لها فلما دخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم قال هي نفسك لي قالت وهل تهيب الملكة نفسها للسوقة قال

في حديث عائشة الحقي بأهلك تطليقا وتعين أنها لم تعرفه وان كانت القصة متعددة ولا مانع من ذلك فلعل هذه المرأة هي الكلاية التي وقع فيها الاضطراب وقد ذكر ابن سعد بسند فيه العزري الضعيف عن ابن عمر قال كان في نساء النبي صلى الله عليه وسلم سنان بنت سفيان بن عوف بن كعب ابن أبي بكر بن كلاب قال وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا أسيد الساعدي يخطب عليه امرأة من بني عامر يقال لها عمرة بنت يزيد بن عبيد بن رؤاس بن كلاب بن ربيعة بن عامر قال ابن سعد اختلف عليها اسم الكلاية فقبل فاطمة بنت الضحالة بن سفيان وقيل عمرة بنت يزيد بن عبيد وقيل سنان بنت سفيان بن عوف وقيل العالية بنت طيسان بن عمرو بن عوف فقال بعضهم هي واحدة اختلفت في اسمها وقال بعضهم بل كن جمعاً ولكن لكل واحدة منهن قصة غير قصة صاحبها ثم ترجم الجونية فقال أسماء بنت النعمان ثم أخرج من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال قدم النعمان بن أبي الجون الكندي على رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلماً فقال يا رسول الله ألا أزوجك أجبل أيم في العرب كانت تحت ابن عم لها فتوفي وقد رغبت فيك قال نعم قال فابعث من يحملها اليك فبعث معها أبا أسيد الساعدي قال أبو أسيد فأقمت ثلاثة أيام ثم تحملت معي في محفة فأقبلت بها حتى قدمت المدينة فأزلفتها في بني ساعدة ووجهت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بني عمرو بن عوف فأخبره الحديث قال ابن أبي عون وكان ذلك في ربيع الاول سنة تسع ثم أخرج من طريق أخرى عن عمر بن الحكم عن أبي أسيد قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الجونية فحملتها حتى نزلت بها في أطم بن ساعدة ثم جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فخرج عيشي على رجله حتى جاءها الحديث ومن طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي قال اسم الجونية أسماء بنت النعمان بن أبي الجون قيل لها استعيزي منه فإنه أخطى لك عنده وخدعت لما روى من جمالها وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم من جملها على ما قالت فقال انهن صواحب يوسف وكيدهن فهذه تنزل قصتها على حديث أبي حازم عن سهل بن سعد وأما القصة التي في حديث الباب من رواية عائشة فيمكن أن تنزل على هذه أيضاً فإنه ليس فيها الاستعاذة والقصة التي في حديث أبي أسيد فيها أشياء مغايرة لهذه القصة فيقوى التعدد ويقوى أن التي في حديث أبي أسيد اسمها أممية والتي في حديث سهل اسمها أسماء والله أعلم وأممية كان قد عقد عليها ثم فارقها وهذه لم يعقد عليها بل جاء ليخطبها فقط (قوله فأهوى بيده) أي أمالها اليها ووقع في رواية ابن سعد فأهوى اليها ليقبلها وكان إذا اختلى النساء ألقى وقيل وفي رواية لابن سعد فدخل عليها داخل من النساء وكانت من أجل النساء فقالت انك من الملوكة فان كنت تريدن أن تحطى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا جاءك فاستعيزي منه ووقع عنده عن هشام بن محمد عن عبد الرحمن بن الغسيل بإسناد حديث الباب أن عائشة وحفصة دخلتا عليها أول ما قدمت فشطتاها وخضبناها وقالت لهما احداهما ان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه من المرأة اذا دخل عليها أن تقول أعوذ بالله منك (قوله فقال قد عدت بمعاذ) هو بفتح الميم ما يستعاذ به أو اسم مكان العوذ والتسوين فيه للتعظيم وفي رواية ابن سعد فقال بكمه على وجهه وقال عدت بمعاذ اثنان حمرات وفي أخرى له فقال آمن عائذ الله (قوله ثم خرج علينا فقال يا أبا أسيد اكسها رازقين) براء ثم زاي ثم قاف بالشدة صفة موصوف محذوف للعلم به والرازقة ثياب من كان

فأهوى بيده يضع يده عليها
لتسكن فقالت أعوذ بالله
منك فقال قد عدت بمعاذ ثم
خرج علينا فقال يا أبا أسيد
اكسها رازقين .

بعض طول قاله أبو عبيدة وقال غيره يكون في داخل بياضها زرقعة والرازي الصفيق قال ابن
 التين متعها بذلك أما وجوبها وأما تفضلا (قلت) وسيأتي حكم المتعة في كتاب النفقات (قوله
 وألحقها بأهلها) قال ابن بطلان ليس في هذا أنه واجهها بالطلاق وتعبه ابن المنير بأن ذلك ثبت
 في حديث عائشة أول أحاديث الباب فيحمل على أنه قال لها الحق بأهلك ثم لما خرج إلى أبي
 أسيد قال له ألحقها بأهلها فلا منافاة فالأول قصده الطلاق والثاني أراد به حقيقة اللفظ وهو
 أن يعيدها إلى أهلها لأن أبا أسيد هو الذي كان أحضرها كما ذكرناه ووقع في رواية لابن سعد
 عن أبي أسيد قال فأمرني فرددتها إلى قومها وفي أخرى له فلما وصلت بها تصاحبوا وقالوا لك
 لغير مباركة فإدهالك قالت خدعت قال فوفيت في خلافة عثمان قال وحدثني هشام بن محمد عن
 أبي خزيمة زهير بن معاوية أنها ماتت كذا ثم روى بسند فيه الكلي أن المهاجر بن أبي أمية
 تزوجها فأراد عمر معاقبتها فقاتل ما ضرب على الحجاب ولا سميت أم المؤمنين فكف عنها وعن
 الواقدي سمعت من يقول إن عكرمة من أبي جهل حلف عليها قال وليس ذلك ثبت ولعل ابن
 بطلان أراد أنه لم يواجهها بلفظ الطلاق وقد أخرج ابن سعد عن طريق هشام بن عروة عن أبيه
 أن الوليد بن عبد الملك كتب إليه يسأله فكتب إليه ما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم كدية
 الأخت بن الجون فلكها فلما قدمت المدينة نظر إليها فطلقها ولم يبن بها فقوله فطلقها يحتمل أن
 يكون باللفظ المذكور قبل ويحتمل أن يكون واجهها بلفظ الطلاق ولعل هذا هو السرفي أراد
 الترجمة بلفظ الاستفهام دونت الحكم واعترض بعضهم بأنه لم يتزوجها اذ لم يجر ذكر صورة
 العقد وامتنعت أن تهب له نفسها فكيف يطلقها والجواب أنه صلى الله عليه وسلم كان له أن
 يزوج من نفسه بغير إذن المرأة وبغير إذن وليها فكان مجرد إرساله إليها واحضارها ورغبته فيها
 كافيا في ذلك ويكون قوله هي لم تنفسك تطييبا ل خاطرها واستمالة لقلبها ويؤيده قوله في رواية
 لابن سعد أنه اتفق مع أبيها على مقدار صداقها وان أباهما قال له إنها رغبتي فيك وخطبت إليك
 (قوله وقال الحسين بن الوليد النيسابوري عن عبد الرحمن) هو ابن الغسيل (عن عباس بن
 سهل عن أبيه وأبي أسيد) هذا التعليق وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي أحمد القراء عن
 الحسين وهو إذا البخاري منه أن الحسين بن الوليد شارك أبانعم في روايته لهذا الحديث عن
 عبد الرحمن بن العسيل لكن اختلفا في شيخ عبد الرحمن فقال أبو نعيم حجة وقال الحسين عباس
 ابن سهل ثم ساقه من طريق ثالثة عن عبد الرحمن فبين أنه عند عبد الرحمن بالاسمادين لكن
 طريق أبي أسيد عن حجة ابنه عنه وطريق سهل بن سعد عن ابن عباس ابنه عنه وكان حجة حذف
 في رواية الحسين بن الوليد فصار الحديث من رواية عباس بن سهل عن أبي أسيد وليس كذلك
 والتحرير ما وقع في الرواية الثالثة وهي رواية إبراهيم بن أبي الوزير واسم أبي الوزير عمر بن
 مطرف وهو حجازي نزل البصرة وقد أدرك البخاري ولم يلقه فحدث عنه بواسطة وذكره في تاريخه
 فقال مات بعد أبي عاصم سنة اثني عشرة وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وقد وافقه على
 إقامة استاده أبو أحمد الربري أخرجه أحمد في مسنده عنه * (تبهيان) * الأول قال القاضي
 عياض في أوائل كتاب الجهاد من شرح مسلم قال البخاري في تاريخه الحسين بن الوليد بن علي
 النيسابوري القرشي مات سنة ثلاث ومائتين ولم يذكر في باب الحسن مكبر من اسمه الحسن بن

وألحقها بأهلها وقال الحسين
 ابن الوليد النيسابوري عن
 عبد الرحمن عن عباس بن
 سهل عن أبيه وأبي أسيد قال
 تزوج النبي صلى الله عليه
 وسلم أمية بنت شراحيل فلما
 أدخلت عليه بسط يده إليها
 فكأنها كرهت ذلك فأمر
 أبا أسيد أن يجهزها ويكسوها
 فبين رازقين * حدثنا عبد
 الله بن محمد حدثنا إبراهيم
 ابن أبي الوزير حدثنا عبد
 الرحمن عن حجة عن أبيه
 وعن عباس بن سهل بن سعد
 عن أبيه بهذا

الوليد وذ كرفي صحيفه في كتاب الطلاق الحسن بن الوليد النيسابوري عن عبد الرحمن عن عباس
ابن سهل عن أبيه وأبي أسيد تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أمية بنت شراحيل كذا ذكره
مكبرا (قلت) لم أره في شيء من النسخ المعتمدة من البخاري الأصبغاني ويؤيده اقتصاره عليه في تاريخه
والله أعلم * الثاني وقع في رواية أبي أحمد الجرجاني في السند الأول عن حمزة بن أبي أسيد عن
عباس بن سهل عن أبيه وهو خطأ سقطت الواو من قوله وعن عباس وقد ثبتت عند جميع الرواة
وفي الحديث أن من قال لامرأته الحق بأهلك وأراد الطلاق طلقت فان لم يرد الطلاق لم تطلق
على ما وقع في حديث كعب بن مالك الطويل في قصة توبته أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسل
اليه أن يعتزل امرأته قال لها الحق بأهلك فكوني فيهم حتى يقضى الله هذا الأمر وقد مضى
الكلام عليه مستوفى في شرحه * الحديث الثالث حديث ابن عمر في طلاق امرأته وقد مضى
شرحه مستوفى قبل وقوله في هذه الرواية أن تعرف ابن عمر إنما قال له ذلك مع أنه يعرف أنه يعرفه
وهو الذي يخاطبه ليقرره على اتباع السنة وعلى القبول من باقها وأنه يلزم العامة الاقتداء
بمشاهير العلماء فقرر على ما يلزمه من ذلك لأنه ظن أنه لا يعرفه قال ابن المنير ليس فيه مواجهة
ابن عمر المرأة بالطلاق وإنما فيه طلاق ابن عمر امرأته لكن الظاهر من حاله المواجهة لأنه إنما
طلقها عن شقاق اه ولم يذكر مستنده في الشقاق المذكور فقد يحتمل أن لا يكون عن شقاق
بل عن سبب آخر وقد روى أحمد والاربعة وصححه الترمذي وابن حبان وأحمد من طريق حمزة
ابن عبد الله بن عمر عن أبيه قال كان تحتى امرأة أحبها وكان عمر يكرهها فقال طلقها فأبى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال أطع أباك فيحتمل أن تكون هي هذه ولعل عمر لما أمره بطلاقها وشاور
البي صلى الله عليه وسلم فامتنل أمره اتفق أن الطلاق وقع وهي في الحمص فعلم عمر بذلك فكان
ذلك هو السر في توليه السؤال عن ذلك لكونه وقع من قبله ﴿قوله ما من﴾
جوز الطلاق الثلاث) كذا لا يذروا لا أكثر من أجاز وفي الترجمة إشارة إلى أن من السلف من
لم يجوز وقوع الطلاق الثلاث فيحتمل أن يكون مراده بالمنع من كره الينونة الكبرى وهي بإيقاع
الثلاث أعم من أن تكون مجموعة أو مفرقة ويمكن أن يتسلك به حديث أبغض الحلال إلى الله
الطلاق وقد تقدم في أوائل الطلاق وأخرج سعيد بن منصور عن أنس أن عمر كان إذا أتى برجل
طلق امرأته ثلاثاً أوجع ظهره وسنده صحيح ويحتمل أن يكون مراده بعدم الجواز من قال لا يقع
الطلاق إذا وقعها مجموعة للنهي عنه وهو قول للشيعة وبعض أهل الظاهر وطرد بعضهم ذلك
في كل طلاق منهى كطلاق الحائض وهو شذوذ وذهب كثير منهم إلى وقوعه مع منع جوازه
واحتمل بعضهم بحديث محمود بن لبيد قال أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته
ثلاث تطلقات جميعاً فقام مغضباً فقال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم الحديث أخرجه
النسائي ورجاله ثقات لكن محمود بن لبيد ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له منه
سماع وإن ذكره بعضهم في الصحابة فلا جمل الرؤية وقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج
له عدة أحاديث ليس فيها شيء صريح فيه بالسماع وقد قال النسائي بعد تخريجه لا أعلم
أحد راوا غير مخزومة بن بكير يعني ابن الأشج عن أبيه اه ورواية مخزومة عن أبيه
عند مسلم في عدة أحاديث وقد قيل أنه لم يسمع من أبيه وعلى تقدير صحة حديث محمود

* حدثنا حجاج بن منهال
حدثنا همام بن يحيى
عن قتادة عن أبي غلاب
يونس بن جبير قال قلت لابن
عمر رجل طلق امرأته وهي
حائض فقال أتعرف ابن عمر
أن ابن عمر طلق امرأته وهي
حائض فأبى عمر النبي صلى
الله عليه وسلم فذكر ذلك له
فأمره أن يراجعها فإذا
طهرت فأراد أن يطلقها
فليطلقها قلت فهل عد ذلك
طلاقا قال رأيت أن يحجز
واستحقق * (باب من جوز
الطلاق الثلاث) *

فليس فيه بيان أنه هل أمضى عليه الثلاث مع انكاره عليه ايقاعها بمجموعة أو لا فأقل أحواله أن يدل على تحريم ذلك وإن لم يرد وقد تقدم في الكلام على حديث ابن عمر في طلاق الحائض أنه قال لمن طلق ثلاثاً بمجموعة عصيت ربك وبانت منك امرأتك وله ألفاظ أخرى نحو هذه عند عبد الرزاق وغيره وأخرج أبو داود بسند صحيح من طريق مجاهد قال كنت عند ابن عباس فجاہ رجل فقال انه طلق امرأته ثلاثاً فاسكت حتى ظننت أنه سيردها اليه فقال ينطلق أحدكم فيركب الا حوقة ثم يقول يا ابن عباس يا ابن عباس ان الله قال ومن يتق الله يجعل له مخرجاً وانك لم تتق الله فلا جد لك مخرجاً عصيت ربك وبانت منك امرأتك وأخرج أبو داود له متابعات عن ابن عباس بنحوه ومن القائلين بالتحريم واللزوم من قال اذا طلق ثلاثاً بمجموعة وقعت واحدة وهو قول محمد بن اسحق صاحب المغازي واحتج بما رواه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال طلق ركانه بن عبد يزيد امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فزن عليها حزناً شديداً فسأله النبي صلى الله عليه وسلم كيف طلقتهما قال ثلاثاً في مجلس واحد فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما تلك واحدة فارتجعها ان شئت فارتجعها وأخرجه أحمد وأبو يعلى وصححه من طريق محمد بن اسحق وهذا الحديث نص في المسئلة لا يقبل التأويل الذي في غيره من الروايات الا في ذكرها وقد أجابوا عنه بأربعة أشياء * أحدها أن محمد بن اسحق وشيخه مختلف فيهما وأجيب بأنهم احتجوا في عدة من الأحكام بمثل هذا الاسناد كحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على أبي العاص بن الربيع زينب ابنته بالنكاح الاول وليس كل مختلف فيه مردودا * والثاني معارضته بفتوى ابن عباس بوقوع الثلاث كما تقدم من رواية مجاهد وغيره فلا يظن بابن عباس أنه كان عنده هذا الحكم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يفتي بخلافه الا بمرجح ظهري له وراوى الخبر أخيراً من غيره بما روى وأجيب بان الاعتبار برواية الراوى لا برأيه لما يطرق رأيه من احتمال النسيان وغير ذلك وأما كونه تمسكاً بمرجح فلم ينحصر في المرفوع لاحتمال التمسك بتخصيص أو تقييد أو تأويل وليس قول مجتهد حجة على مجتهد آخر * الثالث أن أبا داود رجع أن ركانة انما طلق امرأته البتة كما أخرجه هو من طريق آل بيت ركانة وهو تعليل قوى لجواز أن يكون بهض رواه حمل البتة على الثلاث فقال طلقها ثلاثاً فبهذه التمسكة يقف الاستدلال بحديث ابن عباس * الرابع أنه مذهب شاذ فلا يعمل به وأجيب بأنه نقل عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن عوف نقل ذلك ابن المغيرة في كتاب الوثائق له وعزاه لمحمد بن وضاح ونقل الغنوي ذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كمحمد بن تقي بن مخلد ومحمد بن عبد السلام الخشني وغيرهما ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كعطاء وطاوس وعمر بن دينار ويتعجب من ابن التين حيث جزم بأن لزوم الثلاث لا اختلاف فيه وانما الاختلاف في التحريم مع ثبوت الاختلاف كما ترى ويقوى حديث ابن اسحق المذكور ما أخرجه مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب ان الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأضاه عليهم ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس اتعلم

أنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وثلاثاً من
 إمارة عمر قال ابن عباس نعم ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس
 أن أبا الصهباء قال لابن عباس ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واحدة قال قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تابع الناس في الطلاق فأجازهم وهذه الطريق
 الأخيرة أخرجها أبو داود ولكن لم يسم إبراهيم بن ميسرة وقال بدله عن غير واحد ولفظ المتن أما
 علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة الحديث فتمسك
 بهذا السياق من أجل الحديث وقال إنما قال ابن عباس ذلك في غير المدخول بها وهذا أحد
 الأجوبة عن هذا الحديث وهي متعددة وهو جواب اسحق بن راهويه وجماعة وبه جزم زكريا
 الساجي من الشافعية ووجهه بأن غير المدخول بها تبين إذا قال لها زوجه أنت طالق فإذا قال
 ثلاثاً لغا العدد وقوعه بعد البينة وتعبه القرطبي بأن قوله أنت طالق ثلاثاً كلام متصل غير
 منفصل فكيف يصح جعله كلمتين وتعطى كل كلمة حكماً وقال النووي أنت طالق معناه أنت ذات
 الطلاق وهذا اللفظ يصح تفسيره بالواحدة وبالثلث وغير ذلك الجواب الثاني دعوى شذوذ
 رواية طاوس وهي طريقة البيهقي فإنه ساق الروايات عن ابن عباس بلزوم الثلاث ثم نقل عن
 ابن المنذر أنه لا يظن بابن عباس أنه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ويفتي بخلافه فيتين
 المصير إلى الترجيح والاختيار قول الأكثر أولى من الاختيار قول الواحد إذا خالفهم وقال ابن
 العربي هذا حديث مختلف في صحته فكيف يقدم على الإجماع قال ويعارضه حديث محمود بن
 بسيد يعنى الذي تقدم أن النسائي أخرجه فإن فيه التصريح بأن الرجل طلق ثلاثاً مجموعة ولم يرده
 النبي صلى الله عليه وسلم بل أمضاه كذا قال وأيس في سياق الخبر تعرض لامضاء ذلك ولا رده
 * الجواب الثالث دعوى النسخ فنقل البيهقي عن الشافعي أنه قال يشبهه أن يكون ابن عباس
 علم شيئاً نسخ ذلك قال البيهقي ويقويه ما أخرجه أبو داود ومن طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن
 ابن عباس قال كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعها وإن طلقها ثلاثاً فانسح ذلك وقد
 أنكر المازري ادعاء النسخ فقال زعم بعضهم أن هذا الحكم منسوخ وهو غلط فإن عمر لا ينسخ
 ولو نسخ وحاشاه لبادر الصحابة إلى إنكاره وإن أراد القائل أنه نسخ في زمن النبي صلى الله عليه
 وسلم فلا يتنع لكن يخرج عن ظاهر الحديث لأنه لو كان كذلك لم يجز للراوى أن يخبر ببقاء الحكم
 في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر فإن قيل فقد يجمع الصحابة ويقبل منهم ذلك قننا إنما يقبل
 ذلك لأنه يستدل بإجماعهم على ناسخ وأما أنهم ينسخون من تلقاء أنفسهم فعاد الله لأنه إجماع
 على الخطأ وهم معصومون عن ذلك فإن قيل فلعل النسخ إنما ظهر في زمن عمر قلنا هذا أيضاً غلط
 لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر وليس انقراض العصر شرطاً في صحة
 الإجماع على الرابع (قلت) نقل النووي هذا الفصل في شرح مسلم وأقره وهو مستعجب في مواضع
 * أحدها أن الذي ادعى نسخ الحكم لم يقل أن عمر هو الذي نسخ حتى يلزم منه ما ذكره وإنما قال
 ما تقدم يشبهه أن يكون علم شيئاً من ذلك نسخ أى اطاع على ناسخ الحكم الذي رواه مرفوعاً ولذلك
 أفتى بخلافه وقد سلم المازري في أثناء كلامه أن إجماعهم يدل على ناسخ وهذا هو مراد من ادعى
 النسخ * الثاني إنكاره الخروج عن الظاهر عجيب فإن الذي يحاول الجمع بالتأويل يرتكب

خلاف الظاهر حتما * الثالث أن تغليطه من قال المراد ظهور النسخ عجيب أيضا لأن المراد
 بظهوره انتشاره وكلام ابن عباس أنه كان يفعل في زمن أبي بكر محمول على أن الذي كان يفعله
 من لم يبلغه النسخ فلا يلزم ما ذكر من اجاعهم على الخطا وما أشار إليه من مسئلة انقراض
 العصر لا يجي هنا لأن عصر الصحابة لم ينقرض في زمن أبي بكر بل ولا عرفان المراد بالعصر
 الطبقة من المجتهدين وهم في زمن أبي بكر وعمر بل وبعدهما طبقة واحدة * الجواب الرابع دعوى
 الاضطراب قال القرطبي في المفهم وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه
 وظاهر سياقه يقتضي النقل عن جميعهم أن معظمهم كانوا يرون ذلك والعادة في مثل هذا أن
 يقشوا الحكم ويتشرف كيف يتفرد به واحد عن واحد قال فهذا الوجه يقتضي التوقف عن
 العمل بظاهره أن لم يقتض القطع بطلانه * الجواب الخامس دعوى أنه ورد في صورة خاصة
 فقال ابن سريج وغيره يشبه أن يكون ورد في تكرير اللفظ كأن يقول أنت طالق أنت طالق
 أنت طالق وكانوا أولي على سلامة صدورهم يقبل منهم أنهم أرادوا التاكيد فلما كثرت الناس
 في زمن عمر وكثر فيهم الخداع ونحوه مما يمنع قبول من ادعى التاكيد جعل عمر اللفظ على ظاهر
 التكرار فامضاه عليهم وهذا الجواب ارتضاه القرطبي وقواه بقول عمر أن الناس استعملوا في
 أمر كانت لهم فيه أناة وكذا قال النووي أن هذا أصح الاجوبة * الجواب السادس تأويل
 قوله واحدة وهو أن معنى قوله كان الثلاث واحدة أن الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 كانوا يطلقون واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثا ومحصله أن المعنى أن الطلاق الموقع
 في عهد عمر ثلاثا كان موقع قبل ذلك واحدة لأنهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلا وكانوا
 يستعملونها نادرا وأما في عصر عمر فكثرت استعمالهم لها ومعنى قوله فامضاه عليهم وأجازه وغير
 ذلك أنه صنع فيه من الحكم بإيقاع الطلاق ما كان يصنع قبله ورجح هذا التأويل ابن العربي
 ونسبه إلى أبي زرعة الرازي وكذا أورده البيهقي بإسناده الصحيح إلى أبي زرعة أنه قال معنى هذا
 الحديث عندي أن ما تطلقون أنتم ثلاثا كانوا يطلقون واحدة قال النووي وعلى هذا فيكون
 الخبر وقع عن اختلاف عادة الناس خاصة لا عن تغير الحكم في الواحدة فالتأويل أعلم * الجواب
 السابع دعوى وقفه فقال بعضهم ليس في هذا السياق أن ذلك كان يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم
 فيقرموا بالحجة انما هي في تقريره وتعقب بأن قول الصحابي كأن فعل كذا في عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في حكم الرفع على الراجح لا على أنه اطلع على ذلك فأقره لتوفر دواعيهم على
 السؤال عن جليل الأحكام وحقيقتها * الجواب الثامن جعل قوله ثلاثا على أن المراد بها
 لفظ البتة كما تقدم في حديث ركانة سوا وهو من رواية ابن عباس أيضا وهو قوي ويؤيده
 ادخال البخاري في هذا الباب الآثار التي فيها البتة والاحاديث التي فيها التصريح بالثلاث كأنه
 يشير إلى عدم الفرق بينهما وأن البتة إذا أطلقت جعل على الثلاث إلا أن أراد المطلق واحدة
 فيقبل فكان بعض روايته جعل لفظ البتة على الثلاث لاشتراك التسوية بينهما فرواها بلفظ
 الثلاث وأما المراد لفظ البتة وكانوا في العصر الأول يقبلون عن قال أردت بالبتة الواحدة فلما
 كان عهد عمر أمضى الثلاث في ظاهر الحكم قال القرطبي وحجة الجمهور في لزوم من حيث
 النظر ظاهرة جدا وهو أن المطلقة ثلاثا لا تحل للمطلق حتى تنكح زوجا غيره ولا فرق بين مجموعها

ومفرقها لغة وشرعا وما يتخذ من الفرق صوري ألغام الشرع اتفاقا في التكاح والعق
والاقرار فلو قال الولي أنكحتك هؤلاء الثلاث في كلمة واحدة انعقد كما لو قال أنكحتك هذه
وهذه وهذه وكذا في العتق والاقرار وغير ذلك من الاحكام واحتج من قال ان الثلاث اذا
وقعت مجموعة جمات على الواحدة بأن من قال أحلف بالله ثلاثا لا يعد حلفه الاثينا واحدة
فليكن المطلق مثله وتعقب باختلاف الصغتين فان المطلق ينشئ طلاق امرأته وقد جعل
أمد طلاقها ثلاثا فاذا قال أنت طالق ثلاثا فكأنه قال أنت طالق جميع الطلاق وأما الخالف
فلا أمد لعدد أيمانه فافتقرا وفي الجملة فالذي وقع في هذه المسئلة تطير ما وقع في مسئلة المنعة
سواء أعني قول جابر أنها كانت تفعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة
عمر قال ثم ناعمر عنها فأنتمينا فالراجح في الموضعين تحريم المنعة وإيقاع الثلاث للاجماع الذي
انعقد في عهد عمر على ذلك ولا يحفظ أن أحدا في عهد عمر خالفه في واحدة منهما وقد دل اجماعهم
على وجودنا نسخ وان كان خفي عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر فالحالف بعده هذا
الاجماع منابذه والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق والله أعلم وقد
أطلت في هذا الموضع لالتماس من التمس ذلك مني والله المستعان (قوله لقول الله تعالى الطلاق
مرتان فامسالك بمعروف أو تسريح باحسان) قد استشكل وجه استدلال المصنف بهذه الآية
على ما ترجم به من تجوز الطلاق الثلاث والذي يظهر لي أنه ان كان أراد بالترجمة مطلق وجود
الثلاث مفرقة كانت أو مجموعة فالآية واردة على المانع لانها دلت على مشروعية ذلك من غير
تكثير وان كان أراد تجوز الثلاث مجموعة وهو الاظهر فأشار بالآية الى أنها مما احتج به المخالف
للمنع من الوقوع لان ظاهرها أن الطلاق المشروع لا يكون بالثلاث دفعة بل على الترتيب
المدكور فأشار الى أن الاستدلال بذلك على منع جميع الثلاث غير متجه اذ ليس في السياق المنع
من غير الكيفية المذكورة بل انعقد الاجماع على أن إيقاع المرتين ليس شرطا ولا راجحا بل
اتفقوا على أن إيقاع الواحدة أرجح من إيقاع الثنتين كما تقدم تقريره في الكلام على حديث
ابن عمر فالخالف أن مراده دفع دليل المخالف بالآية لا الاحتجاج بها لتجوز الثلاث هذا الذي
ترجح عندي وقال الكرماني وجه استدلاله بالآية أنه تعالى قال الطلاق مرتان فدل على جواز
جمع الثنتين واذا جاز جمع الثنتين دفعة جاز جمع الثلاث دفعة كذا قال وهو قياس مع وضوح
الفارق لان جمع الثنتين لا يستلزم اليينونة الكبرى بل تبقى له الرجعة ان كانت رجعية وتجديد
العقد بغيرا تنظر عدة ان كانت بائنا بخلاف جمع الثلاث ثم قال الكرماني أو التسريح باحسان
عام يتناول إيقاع الثلاث دفعة (قلت) وهذا لا بأس به لكن التسريح في سياق الآية انما هو
فيما بعد إيقاع الثنتين فلا يتناول إيقاع الطلقات الثلاث فان معنى قوله تعالى الطلاق مرتان
فيما ذكر أهل العلم بالتفسير أي أكثر الطلاق الذي يكون بعده الامسالك أو التسريح مرتان ثم
حينئذ ما ان يختار استمرار العصمة فيمسك الزوجة أو المفارقة فيفسر حها بالطلقة الناشئة وهذا
التأويل نقله الطبري وغيره عن الجمهور ونقلوا عن السدي والخالف أن المراد بالتسريح في
الآية ترك الرجعة حتى تنقضي العدة فتحصل اليينونة ويرجح الاول ما أخرجه الطبري وغيره
من طريق اسمعيل بن ميمع عن أبي رزين قال قال رجل يا رسول الله الطلاق مرتان فأين

لقول الله تعالى الطلاق
مرتان فامسالك بمعروف
أو تسريح باحسان

الثالثة قال امسالك بمعروف أو تسريح يا حسن وسنده حسن لكسره من سسل لان أبارزين
لا صحبته له وقد وصله الدارقطني من وجه آخر عن اسمعيل فقال عن أنس لكسره شاذو الأول
هو المحفوظ وقد رجع اليكا الهراسي من الشافعية في كتاب أحكام القرآن له قول السدي
ودفع الخبر لكونه من سسل وأطال في تقرير ذلك بما حاصله أن فيه زيادة فائدة وهي بيان حال
المطلقة وانها تبين اذا انقضت عدتها قال وتؤخذ الطلقة الثالثة من قوله تعالى فان طلقها اه
والاخذ بالحديث أولى فانه من سسل حسن يعتضد بما أخرجه الطبري من حديث ابن عباس
بسند صحيح قال اذا طلق الرجل امرأته تطليقتين فليتيق الله في الثالثة فاما أن يسكها فيحسن
صحبتها أو يسرحها فلا يظلمها من حقها شيئا وقال القرطبي في تفسيره ترجم البخاري على هذه
الآية من أجاز الطلاق الثلاث لقوله تعالى الطلاق مرتان وهذا إشارة منه إلى أن هذا العدد انما
هو بطريق الفسحة لهم فنضيق على نفسه لزمه كذا قال ولم يظهر له وجه اللزوم المذكور والله
المستعان (قوله وقال ابن الزبير لا أرى أن ترث مبتوتة) كذا لا يذرو لغيره مبتوتة بزيادة ضمير
للرجل وكأنه حذف للعلم به وهذا التعليق عن عبد الله بن الزبير وصله الشافعي وعبد الرزاق من
طريق ابن أبي مليكة قال سألت عبد الله بن الزبير عن الرجل يطلق امرأته فيبنتها ثم يموت وهي في
عدتها قال أما عثمان فورثها وأما أنا فلا أرى أن أورثها لينوتها أياها (قوله وقال الشعبي ترثه)
وصله سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن مغيرة عن إبراهيم والشعبي في رجل طلق ثلاثا في
مرضه قال تعتمد عدة المتوفى عنها زوجها وترثه ما كانت في العدة (قوله وقال ابن شبرمة) هو
عبد الله قاضي الكوفة (قوله تزوج) بفتح أوله وضم آخره وهو استفهام محذوف الاداة (قوله
اذا انقضت العدة قال نعم) هذا ظاهره أن الخطاب دار بين الشعبي وابن شبرمة لكن الذي رأيت
في سنن سعيد بن منصور أنه كان مع غيره فقال سعيد حدثنا جاد بن زيد عن أبي هاشم في الرجل
يطلق امرأته وهو مريض ان مات في مرضه ذلك ورثته فقال له ابن شبرمة رأيت ان انقضت
العدة (قوله قال رأيت ان مات الزوج الآخر فرجع عن ذلك) هكذا وقع عند البخاري مختصرا
والذي في رواية سعيد بن منصور المذكورة فقال ابن شبرمة أتزوج قال نعم قال فان مات هذا ومات
الاول أترث زوجين قال لا فرجع إلى العدة فقال ترثه ما كانت في العدة ولعله سقط ذكر الشعبي من
الرواية وأبو هاشم المذكور هو الرمانى بضم الراء وتشديد الميم اسمه يحيى وهو واسطي كان يتردد إلى
الكوفة وهو ثقة ومحل المسئلة المذكورة كتاب القرائض وانما ذكرت هنا استطرادا والمبتوتة
بوحدة ومثنيتين من قيل لها أتت طالق البتة وتطلق على من أئنت بالثلاث ثم أورد المصنف
في الباب ثلاثة أحاديث الحديث الاول حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين وسيأتي شرحه
مستوفى في كتاب اللعان والغرض منه هنا قوله في آخر الحديث فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول
الله صلى الله عليه وسلم الحديث وقد تعقب بأن المقارفة في الملاعنة وقعت بنفس اللعان فلم
يصادف تطليقه أياها ثلاثا موقعا وأجيب بأن الاحتجاج به من كون النبي صلى الله عليه وسلم لم
ينكر عليه ايقاع الثلاث مجموعة فلو كان ممنوعا لا نكره ولو وقعت الفرقة بنفس اللعان
الحديث الثاني حديث عائشة في قصة رفاعة القرظي وامرأته وسيأتي شرحه مستوفى في باب
اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة زوجها غيره فلم يحسبها وشهد الترجمة منه قوله فبنت طلاق

وقال ابن الزبير في مريض
طلق لا أرى أن ترث مبتوتة
وقال الشعبي ترثه وقال ابن
شبرمة تزوج اذا انقضت
العدة قال نعم قال رأيت
ان مات الزوج الآخر
فرجع عن ذلك

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمراً الجعاني جاء إلى عاصم بن عسدي الأنصاري فقال يا عاصم أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقنله فتقتلونه أم كيف يفعل سل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ففكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم إلى أهله جاء عويمراً فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لم تأتني بخبر قد ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألته عنها قال عويمر والله لا أنتهى حتى أسأله عنها فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣٢١) وسط الناس فقال يا رسول الله أرايت رجلاً

وجد مع امرأته رجلاً أيقنله فتقتلونه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك فأذهب فأت بها قال سهل فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله أن أمسكتها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت تلك سنة المتلاعنين حدثنا سعيد بن عقير حدثني الليث عن عقييل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته أن امرأته رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن رفاعة طلقني فبت طلاقاً وفي نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظي وأغامعه مثل الهدية قال

فانه ظاهر في أنه قال لها أنت طالق البتة ويحتمل أن يكون المراد أنه طلقها طلاقاً حصل به قطع عصمتها منه وهو أعم من أن يكون طلقها ثلاثاً بمجموعة أو مفرقة ويؤيد الثاني أنه سيأتي في كتاب الأدب من وجه آخر أنها قالت طلقني آخر ثلاث تطليقات وهذا يرجح أن المراد بالترجمة بيان من أجاز الطلاق الثلاث ولم يكرهه ويحتمل أن يكون مراد الترجمة أعم من ذلك وكل حديث يدل على حكمهم فرد من ذلك الحديث الثالث حديث عائشة أيضاً أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فاستل النبي صلى الله عليه وسلم أتى للاول قال لا الحديث وهو وإن كان مختصراً من قصة رفاعة فقد ذكرت توجيهه المراد به وإن كان في قصة أخرى فالتمسك بظاهر قوله طلقها ثلاثاً فانه ظاهر في كونها مجموعة وسيأتي في شرح قصة رفاعة أن غيره وقع له مع امرأته تطير ما وقع لرفاعة فليس التعدد في ذلك يبيد (قوله باب من خير أزواجه وقول الله تعالى قل لا زواج لك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها) تقدم في تفسير الاحزاب بيان سبب التخيير المذكور وفيما إذا وقع التخيير ومتى كان التخيير وأذكر هنا بيان حكم من خيرا امرأته مع بقية شرح حديث الباب ووقع هنا في نسخة الصغاني قبل حديث مسروق عن عائشة حديث أبي سلمة عنها في المعنى قال فيه حدثنا أبو الهيثم أن أبا ناسع عن الزهري ح وقال الليث حدثنا يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة قالت لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير أزواجه الحديث وساقه على لفظ يونس وقد تقدم الطريقان في تفسير سورة الاحزاب وساق رواية شعيب وأولها أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءها حين أمره الله بتخيير أزواجه الحديث ثم ساق رواية الليث معلقة أيضاً في ترجمة أخرى (قوله حدثنا عمر بن حفص) أي ابن غياث الكوفي وقوله مسلم هو ابن صبيح بالتصغير أبو الضحى مشهور بكنيته أكثر من اسمه وفي طبقته مسلم البطين وهو من رجال البخاري لكنه وإن روى عنه الأعمش لا يروى عن مسروق وفي طبقته مسلم بن كيسان الأعور وليس هو من رجال الصحيح ولا له رواية عن مسروق (قوله خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الشعبي عن مسروق خير نسائه أخرجه مسلم (قوله فاخترنا الله ورسوله فلم يعد) بتشديد الدال وضم العين من العدد وفي رواية فلم يعدد بفك الادغام وفي أخرى فلم يعتد بسكون لعين وفتح المثناة وتشديد الدال من الاعتماد وقوله فلم

(٤١ - فتح الباري سع)

رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلى تريد أن ترجعي إلى رفاعة لا حتى يذوق عسلتك وتذوق عسلته حدثني محمد بن بشار حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني القاسم بن محمد عن عائشة أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فزوجت فطلق فاستل النبي صلى الله عليه وسلم لم أتجل للاول قال لا حتى يذوق عسلتها كما ذاق الاول (باب من خير أزواجه وقول الله تعالى قل لا زواج لك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعنن وأسرحنن سراحاً جيلاً) حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا مسلم عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترنا الله ورسوله فلم يعد ذلك علينا شيئاً

بعد ذلك علينا شيأ في رواية مسلم فلم يعد طلاقاً (قوله اسمعيل) هو ابن أبي خالد (قوله سالت عائشة عن الخيرة) بكسر المجمة وفتح التختانية بمعنى الخيار (قوله أفكان طلاقاً) هو استفهام انكار ولا جد عن وكيع عن اسمعيل فهل كان طلاقاً وكذا للنسائي من رواية يحيى القطان عن اسمعيل (قوله قال مسروق لا بألى أخيرتها واحدة أو مائة بعد أن تختارني) هو موصول بالاسناد المذكور وقد أخرج مسالم من رواية علي بن مسهر عن اسمعيل فقدم كلام مسروق المذكور ولفظه عن مسروق قال ما بألى فذكر مثله وزاد أو ألفاً ولقد سألت عائشة فذكر حديثها بقول عائشة المذكور يقول جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار وهو أن من خسر زوجته فاختارته لا يقع عليه بذلك طلاق لكن اختلفوا فيما اذا اختارت نفسها هل يقع طلاقه واحدة رجعية أو بآئناً أو يقع ثلاثاً وحكي الترمذي عن علي ان اختارت نفسها فواحدة بآئنة وان اختارت زوجها فواحدة رجعية وعن زيد بن ثابت ان اختارت نفسها ثلاثاً وان اختارت زوجها فواحدة بآئنة وعن عمرو ابن مسعود ان اختارت نفسها فواحدة بآئنة وعن مار جعية وان اختارت زوجها فلا شيء ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى أن التخيير يزيد بين شيئين فلو كان اختيارها لزوجه طلاقاً لالتحقا فدل على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق واختيارها لزوجه بمعنى البقاء في العصمة وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق زاذان قال كنا جلوساً عند علي فسئل عن الخيار فقال سأبني عنه عمر فقلت ان اختارت نفسها فواحدة بآئناً وان اختارت زوجها فواحدة رجعية قال ليس كما قلت ان اختارت زوجها فلا شيء قال فلم أجده من متابعتي فلما وليت رجعت الى ما كنت أعرف قال علي وأرسل عمر الى زيد بن ثابت فقال فذكر مثله ما حكاها عنه الترمذي وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عن علي نظير ما حكاها عنه زاذان من اختياره وأخذ مالك بقول زيد بن ثابت واحتج بعض أتباعه لكونها اذا اختارت نفسها يقع ثلاثاً بأن معنى الخيار بت أحد الأمرين اما الاخذ واما الترك فلو قلنا اذا اختارت نفسها تكون طلاقه رجعية لم يعمل بمقتضى اللفظ لانها تكون بعد في أسرار الزوج وتكون كن خير بين شيئين فاختر غيرهما وأخذ أبو حنيفة بقول عمرو ابن مسعود فيما اذا اختارت نفسها فواحدة بآئنة ولا يرد عليه الايراد السابق وقال الشافعي التخيير كناية فاذا خير الزوج امرأته وأراد بذلك تخييرها بين أن تطلق منه وبين أن تستمر في عصمته فاخترت نفسها وأرادت بذلك الطلاق طلقت فلو قالت لم أرد باختيار نفسي الطلاق صدقت ويؤخذ من هذا أنه لو وقع التصريح في التخيير بالتطبيق أن الطلاق يقع جرماً نبه على ذلك شيخنا حافظ الوقت أبو الفضل العراقي في شرح الترمذي ونبه صاحب الهداية من الحنفية على اشتراط ذكر النفس في التخيير فلو قال مثلاً اختاري فقال انت لم يكن تخييراً بين الطلاق وعدمه وهو ظاهر لكن محله الاطلاق فلو قصد ذلك بهذا اللفظ ساغ وقال صاحب الهداية أيضاً ان قال اختاري ينوي به الطلاق فلها أن تطلق نفسها ويقع بآئناً فلو لم ينو فهو باطل وكذلك لو قال اختاري فقالت اخترت فلونوي فقالت اخترت نفسي وقعت طلاق رجعية وقال الخطاي يؤخذ من قول عائشة فاخترناه فلم يكن ذلك طلاقاً لأنها لو اختارت نفسها لكان ذلك طلاقاً وافقه القرطبي في المنتهم فقال في الحديث ان الخيرة اذا اختارت نفسها أن نفس ذلك الاختيار يكون طلاقاً من غير احتياج الى نطق بلفظ يدل على

* حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن اسمعيل حدثنا عامر عن مسروق قال سألت عائشة عن الخيرة فقالت خبرنا النبي صلى الله عليه وسلم أفكان طلاقاً قال مسروق لا بألى أخيرتها واحدة أو مائة بعد ان تختارني

الطلاق قال وهو مقتبس من مفهوم قول عائشة المذكور (قلت) لكن ظاهر الآية أن ذلك بمجرد لا يكون طلاقاً بل لابد من انشاء الزوج الطلاق لان فيها فتعالين أمتعن وأسرحكن أى بعد الاختيار ودلالة المنطوق مقدمة على دلالة المفهوم واختلّفوا في التخيير هل هو بمعنى التملك أو بمعنى التوكيل وللشافعي فيه قولان المصحح عند أصحابه أنه تملك وهو قول المالكية بشرط مبادرتها له حتى لو أخرت بقدر ما ينقطع القبول عن الإيجاب في العقد ثم طلقت لم يقع وفي وجه لا يضر التأخير مادام في المجلس وبه جزم ابن القاص وهو الذي رجحه المالكية والحنفية وهو قول الثوري والليث والاوزاعي وقال ابن المنذر الرابع أنه لا يقيم ولا يشترط فيه الفور بل متى طلقت نفذ وهو قول الحسن والزهرى وبه قال أبو عبيد ومحمد بن نصر من الشافعية والطحاوي من الحنفية وتسكوا بحديث الباب حيث وقع فيه أني إذا كرّك أمر أفلا تعجلي حتى تستأمرى أبو بك الحديث فإنه طاهر في أنه فسخ لها إذا أخبرها أن لا تتحارّشاً حتى تستأذن أبو بك ثم تفعل ما يشيران به عليها وذلك يقتضي عدم اشتراط الفور في جواب التخيير (قلت) ويمكن أن يقال يشترط الفور أو مادام في المجلس عند الطلاق فأما لو صرح الزوج بالفسخ في آخره بسبب يقتضي ذلك في تراخي وهذا الذي وقع في قصة عائشة ولا يلزم من ذلك أن يكون كل خيار كذلك والله أعلم ﴿قوله﴾ ما — إذا قال فارقتك أو سرحتك أو الخلية أو البرية أو ما عني به الطلاق فهو على نيته) هكذا تب المصنف الحكم في هذه المسئلة فاقضى أن لا صريح عنده إلا لفظ الطلاق أو ما تصرف منه وهو قول الشافعي في القديم ونص في الجديد على أن الصريح لفظ الطلاق والفراق والسراح لورود ذلك في القرآن بمعنى الطلاق وحجة القديم أنه ورد في القرآن لفظ الفراق والسراح لغير الطلاق بخلاف الطلاق فإنه لم يرد إلا للطلاق وقد رجع جماعة القديم كالطبري في العدة والحاملي وغيرهما وهو قول الحنفية واختاره القاضي عبد الوهاب من المالكية وحكي الدارمي عن ابن خيران أن من لم يعرف إلا الطلاق فهو صريح في حقه فقط وهو تفصيل قوي ونحوه للروائي فإنه قال لو قال عرى فارقتك ولم يعرف أنها صريحة لا يكون صريحاً في حقه واتفقوا على أن لفظ الطلاق وما تصرف منه صريح لكن أخرج أبو عبيد في غريب الحديث من طريق عبد الله بن شهاب الخولاني عن عمر أنه رفع اليه رجل قالت له امرأته شهني فقال كأنك طيبة قالت لا قال كأنك حامية قالت لا أرضى حتى تقول أنت خلية طالق فقال لها فقال له عمر خذ بيد هافهي امرأتك قال أبو عبيد قوله خلية طالق أي ناقة كانت معقولة ثم أطلت من عقالها وخلي عنها فتسمى خلية لأنها خلقت عن العقال وطالق لأنها طلقت منه فأراد الرجل أنها تشبه الناقة ولم يقصد الطلاق بمعنى الفراق أصلاً فأسقط عنه عمر الطلاق قال أبو عبيد وهذا أصل لكل من تكلم بشيء من ألفاظ الطلاق ولم يرد الفراق بل أراد غيره فالقول قوله فيه فيما بينه وبين الله تعالى ٥١ وإلى هذا ذهب الجمهور لكن المشكل من قصة عمر كونه رفع اليه وهو طاهر فان كان أجراه مجرى الفتيان لم يكن هذا حكم فيوافق والافه من السواد وقد نقل الخطابي الإجماع على خلافه لكن أثبت غيره الخلاف وعزاه لداود وفي البويطي ما يقتضيه وحكاها الروائي ولكن أوله الجمهور وشرطوا قصد لفظ الطلاق بمعنى الطلاق ليخرج المعنى مثلاً إذا قل كلمة الطلاق فقالها وهو لا يعرف معناه أو بالعربي بالعكس وشرطوا مع النطق

* (باب إذا قال فارقتك أو سرحتك أو الخلية أو البرية أو ما عني به الطلاق فهو على نيته) *

بلفظ الطلاق لعدم ذلك احترازاً عما يسبق به اللسان والاختيار ليخرج المكره لكن إن أكره
فقالها مع القصد إلى الطلاق وقع في الأصح (قوله) وقول الله تعالى وسرحوهن سراح جيلاً
كأنه يشير إلى أن في هذه الآية لفظ التسريح بمعنى الإرسال لا بمعنى الطلاق لأنه أمر من طلق
قبل الدخول أن يمتنع ثم يسرح وليس المراد من الآية تطليقها بعد التطليق قطعاً (قوله) وقال
وأسرحكن) يعني قوله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين
أمتعن وأسرحكن سراحاً جيلاً والتسريح في هذه الآية محتمل للتطليق والإرسال وإذا كانت
صالحة للأمرين أتت أن تكون صريحة في الطلاق وذلك راجع إلى الاختلاف فيما خبر به النبي
صلى الله عليه وسلم نسائه هل كان في الطلاق والإقامة فإذا اختارت نفسها طلق وان اختارت
الإقامة لم تطلق كما تقدم تقريره في الباب قبله أو كان في التخيير بين الدنيا والآخرة ففي اختارت
الدنيا طلقها ثم متعها ثم سرحها ومن اختارت الآخرة أقرها في عصمتها (قوله) وقال تعالى فامسك
بمعروف أو تسريحاً بحسان) تقدم في الباب قبله بيان الاختلاف في المراد بالتسريح مع هنا وأن
الراجح أن المراد به التطليق (قوله) وقال أوفارقوهن بمعروف) يريد أن هذه الآية وردت بلفظ
الفراق في موضع ورودها في البقرة بلفظ السراح والحكم فيهما واحد لأنه ورد في الموضعين
بعد وقوع الطلاق فليس المراد به الطلاق بل الإرسال وقد اختلف السلف قديماً وحديثاً في
هذه المسئلة فجاء عن علي بن أسيد بعض مدعيها بعضاً وأخرجها ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما
قال البرية والخلية والبائن والحرام والبث ثلاث ثلاث وبه قال مالك وابن أبي ليلى والأوزاعي
لكن قال في الخلية أنها واحدة رجعية ونقله عن الزهري وعن زيد بن ثابت في البرية والبث
والحرام ثلاث ثلاث وعن ابن عمر في الخلية والبرية ثلاث وبه قال قتادة ومثله عن الزهري
في البرية فقط واحتج بعض المالكية بأن قول الرجل لامرأته أنت بائنة وبثلة وخلية
وبرية يتضمن إيقاع الطلاق لأن معناه أنت طالق فامسكين به متى أوتيت أي يقطع
عصمتك متى والبثلة بمعناه أوتجلين به من زوجتي أوتبرين منها قال وهذا لا يكون في المدخول
بها الاثلاث إذا لم يكن هناك خلع وتعقب بأن الحمل على ذلك ليس صريحاً والعصمة الشائبة
لا ترفع بالاحتمال وبأن من يقول ان من قال لزوجه أنت طالق طلاقاً بئنة إذا لم يكن هناك
خلع انه يقع رجعية مع التصريح كيف لا يقول يا غومع التقدير وبأن كل لفظة من
المدكورات إذا قصد بها الطلاق وقع وانقضت العدة أنه يتم المعنى المذكور فلم ينحصر الأمر
فيما ذكر وإنما النظر عند الإطلاق فالذي يترجح أن الالفاظ المذكورة وما في معناها ككليات
لا يقع الطلاق بها إلا مع القصد إليه وضابط ذلك أن كل كلام أفهم الفرقة ولو مع دقة يقع به
الطلاق مع القصد فأما إذا لم يفهم الفرقة من اللفظ فلا يقع الطلاق ولو قصد إليه كما لو قال كلي
أو أشربي أو نحو ذلك وهذا التحريم مذهب الشافعي في ذلك وقاله قبله الشافعي وعطاء وعرو بن
دينار وغيرهم وبهذا قال الأوزاعي وأصحاب الرأي واحتج لهم الطحاوي بحديث أبي هريرة
الآتي قريياً تجاوز الله عن أمي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم فأنه يدل على
أن النية وحدها لا تؤثر إذا تجردت عن الكلام أو الفعل وقال مالك إذا خاطبها بأي لفظ كان
وقصد الطلاق طلقت حتى لو قال يا فلانة يريد به الطلاق فهو طلاق وبه قال الحسن بن صالح

وقول الله عز وجل وسرحوهن
سراحاً جيلاً وقال وأسرحكن
سراحاً جيلاً وقال تعالى
فامسك بمعروف أو تسريحاً
بحسان وقال أوفارقوهن
بمعروف

ابن حيي (قوله) وقالت عائشة قد علم النبي صلى الله عليه وسلم أن أبوي لم يكونا يأمراني بفراقه
 هذا التعليق طرف من حديث التخيير وقد تقدم عن عائشة في آخر حديث عمر في باب
 موعظة الرجل ابنته من كتاب النكاح وبيان الاختلاف على الزهري في استناده وأرادت
 عائشة بالفراق هنا الطلاق جزئيا ولا نزاع في الحل عليه إذا قصد إليه وانما النزاع في الإطلاق إذا
 تقدم **(قوله) باب** من قال لا أمر أنه أنت على حرام وقال الحسن نيته) أي يحمل على
 نيته وهذا التعليق وضله البيهقي ووقع لنا عاليا في جزء محمد بن عبد الله الانصاري شيخ البخاري
 قال حدثنا الأشعث عن الحسن في الحرام أن نوى عينا فمين وإن طلاقا فطلاق وأخرجه
 عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن وبهذا قال النخعي والشافعي واسحق وروى نحوه عن ابن
 مسعود وابن عمر وطاوس وبه قال النووي لكن قال أن نوى واحدة فهي بائن وقال الحنفية
 مثله لكن قالوا أن نوى ثنتين فهي واحدة بآئنة وإن لم ينو طلاقا فهي عيى ويصير موليا وهو
 محبب والاول أعجب وقال الاوزاعي وأبو ثور عيى الحرام يكفر وروى نحوه عن أبي بكر وعمر
 وعائشة وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس واحتج أبو ثور بظاهر قوله تعالى لم تحرم ما أحل الله لك
 وسيأتي بيانه في الباب الذي بعده وقال أبو قلابة وسعيد بن جبير من قال لا أمر أنه أنت على حرام
 لزمته كفارة الظهار ومثله عن أحمد وقال الطحاوي يحتمل أنهم أرادوا أن من أراد أن من أراد به الظهار
 كان مظاهرا وإن لم ينو كان عليه كفارة عيى مغالطة وهي كفارة الظهار لأنه يصير مظاهرا ظاهرا
 حقيقة وفيه بعد وقال أبو حنيفة وصاحبه لا يكون مظاهرا ولو أراد وروى عن علي وزيد
 ابن ثابت وابن عمر والحكم وابن أبي ليلى في الحرام ثلاث تطبيقات ولا يستل عن نيته وبه قال
 مالك وعن مسروق والشعبي وربيعة لاشي غيبه وبه قال أصبغ من المالكية وفي المسئلة
 اختلاف كثير عن السلف بلغها القرطبي المفسر إلى ثمانية عشر قولا وزاد غيره عليها وفي مذهب
 مالك فيها تفاصيل أيضا يطول استيعابها قال القرطبي قال بعض علماء سبب الاختلاف
 أنه لم يقع في القرآن صريح ولا في السنة نص ظاهر صحيح يعتمد عليه في حكم هذه المسئلة
 فتجاذبها العلماء فمن تمسك بالبراءة الأصلية قال لا يلزمه شيء ومن قال إنها عيى أخذ بظاهر قوله
 تعالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم بعد قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ومن قال
 تحب الكفارة وليست بيمين بناء على أن معنى اليمين التحريم فوقع الكفارة على المعنى ومن
 قال تقع به طلبة رجعية حل اللفظ على أقل وجوهه الظاهرة وأقل ما تحرم به المرأة طلبة تحريم
 الوطء ما لم يرتجعها ومن قال بآئنة فلا استمرار التحريم بها ما لم يجدد العقد ومن قال ثلاثا حل
 اللفظ على منتهى وجوهه ومن قال ظهار نظرا إلى معنى التحريم وقطع النظر عن الطلاق
 فانحصر الأمر عنده في الظهار والله أعلم **(قوله) وقال أهل العلم** إذا طلق ثلاثا فقد حرمت عليه
 فسموه حراما بالطلاق والفراق) أي فلا بد أن يصرح القائل بالطلاق أو يقصد إليه فلا يطلق
 أو نوى غير الطلاق فهو محل النظر **(قوله) وليس هذا** كالذي يحرم الطعام لأنه لا يقال للطعام
 الحل حرام ويقال للمطلقة حرام وقال في الطلاق ثلاثا لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا
 غيره) قال المهلب من نعم الله على هذه الأمة فيما خفف عنهم أن من قبلهم كانوا إذا حرموا على
 أنفسهم شيئا حرم عليهم كما وقع لعقوب عليه السلام فخفف الله ذلك عن هذه الأمة ونهاهم أن

* وقالت عائشة قد علم
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أن أبوي لم يكونا يأمراني
 بفراقه * (باب من قال
 لا أمر أنه أنت على حرام) *
 وقال الحسن نيته وقال
 أهل العلم إذا طلق ثلاثا فقد
 حرمت عليه فسموه حراما
 بالطلاق والفراق وليس
 هذا كالأذى يحرم الطعام
 لأنه لا يقال للطعام الحل
 حرام ويقال للمطلقة حرام
 وقال في الطلاق ثلاثا لا تحل
 له من بعد حتى تنكح زوجا غيره

٢ قوله إذا هذا كذا في النسخ
 التي بأيانها كما
 معجزة

وقال الليث عن نافع قال
 كان ابن عمر اذا سئل عن
 طلق ثلاثا قال لو طلق
 مرة أو مرتين فإن النبي
 صلى الله عليه وسلم أمرني
 بهذا فان طلقته ثلاثا
 حرمت عليك حتى تنكح زوجا
 غيره * حدثنا محمد حدثنا
 أبو معاوية حدثنا هشام بن
 عروة عن أبيه عن عائشة
 قالت طلق رجل امرأته
 فترجعت زوجها فطلقها
 وكانت معه مثل الهدية فلم
 تصل منه الى شيء تريد فلم
 يأت أن طلقها فأنت النبي
 صلى الله عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله ان زوجي طلقني
 واني تزوجت زوجها غيره
 فدخل بي ولم يكن معه
 الا مثل الهديبة فلم يقر بي
 الا هنة واحدة لم يصل مني
 الى شيء فأحل لزوجي الاول
 وقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا تحلين لزوجك
 الاول حتى يذوق الآخر
 عسلتك وتذوق عسلته

يحرموا على أنفسهم شيئا مما أحل لهم فقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل
 الله لكم اه وأطن البخاري أشار الى ما تقدم عن أصبغ وغيره عن سوى بين الزوجة وبين
 الطعام والشراب كما تقدم نقله عنهم فيين أن الشيبين وان استويا من جهة فقد يفتقران من
 جهة أخرى فالزوجة اذا حرما الرجل على نفسه وأراد بذلك تطلقها حرمت والطعام
 والشراب اذا حرمه على نفسه لم يحرم ولهذا احتج باتفاقهم على أن المرأة بالطلاق الثالثة تحرم
 على الزوج لقوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وورد عن ابن عباس ما يؤيد
 ذلك فأخرج يزيد بن هرون في كتاب النكاح ومن طريقه البيهقي بسند صحيح عن يوسف بن ماهك
 أن اعراسا أتى ابن عباس فقال اني جعلت امرأتى حراما قال ليست عليك بحرام قال أرايت
 قول الله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل الا ما حرما اسرائيل على نفسه الآية فقال ابن
 عباس ان اسرائيل كان به عرق النساء فجعل على نفسه ان شفاه الله أن لا يأكل العروق من كل
 شيء وليس بحرام يعني على هذه الامة وقد اختلف العلماء في حرم على نفسه شيئا فقال الشافعي
 ان حرم زوجته أو أمته ولم يقصد الطلاق ولا الظهار ولا العتق فعليه كفارة يمين وان حرم طعاما
 أو شرابا فلقوا وقال أجد عليه في الجميع كفارة يمين وتقدم بيان بقية الاختلاف في الباب الذي
 قبله قال البيهقي بعد أن أخرج الحديث الذي أخرجه الترمذي وابن ماجه بسند رجاله ثقات من
 طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت آلى النبي صلى الله عليه وسلم
 من نسائه وحرم فجعل الحرام حلالا وجعل في اليمين كفارة قال فان في هذا الخبر تقوية لقول من
 قال ان لفظ الحرام لا يكون باطلاقة طلاقا ولا ظهارا ولا يميننا (قوله وقال الليث عن نافع قال
 كان ابن عمر اذا سئل عن طلق ثلاثا قال لو طلق مرة أو مرتين فإن النبي صلى الله عليه وسلم
 أمرني بهذا فان طلقته ثلاثا حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيره) كذا لاكثر وفي رواية
 الكشميني فان طلقها وحرمت عليه بضمير الغائب في الموضوعين وهذا الحديث مختصر من قصة
 تطليق ابن عمر امرأته وقد سبق شرحه في أول الطلاق وظن ابن التين أن هذا اجله الخبر
 فاستشكل على مذهب مالك قولهم ان الجمع بين تطليقتين بدعة قال والنبي صلى الله عليه وسلم
 لا يأمر بالبدعة وجوابه أن الإشارة في قول ابن عمر فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بذلك الى
 ما أمره من ارتجاع امرأته في آخر الحديث ولم يرد ابن عمر أنه أمره أن يطلق امرأته مرة أو
 مرتين وانما هو كلام ابن عمر ففصل لسائله حال المطلق وقدر وينال الحديث المذكور من
 طريق الليث التي علقها البخاري مطولا موصولا لا عاليا في جزأين أي الجهم العلامين موسى الباهلي
 رواية أبي القاسم البغوي عنه عن الليث وفي أوله قصة ابن عمر في طلاق امرأته وبعده قال نافع
 وكان ابن عمر الخ وأخرج مسلم الحديث من طريق الليث لكن ليس بقامه وقال الكرماني
 قوله لو طلقته جزأوه محذوف تقديره لكان خيرا أو هو للثني فلا يحتاج الى جواب وليس كما قال
 بل الجواب لكان لك الرجعة لقوله فان النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا والتقدير فان كان
 في طهر لم يجامعها فيه كان طلاق سنة وان وقع في الحيض كان طلاق بدعة ومطلق البدعة
 ينبغي أن يبادر الى الرجعة ولهذا قال فان النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا أي بالرجعة لما
 طلق الحائض وقسم ذلك قوله وان طلق ثلاثا وكان ابن عمر الخ لجمع بين المرتين بالواحدة

فسوى بينهما والافالذى وقع منه انما هو واحدة كما تقدم بيانه صريحاً هنا وأراد البخارى
 بإيراد هذا هنا الاستشهاد بقول ابن عمر حرمت عليك فسمها حراماً بالتطبيق ثلاثاً كما أنه يريد
 أنها لا تصير حراماً بمجرد قوله أنت على حرام حتى يريده الطلاق أو يطلقها بآثاماً وخفى هذا على
 الشيخ مغلطاً ومن تبعه فنقوا مناه. سببه هذا الحديث للترجمة ولكن عرج شيخنا ابن الملقن
 تلويحاً على شيء مما أشرت إليه ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة امرأته رفاعة لقوله فيه
 لا تحلين لزوجك الا قول حتى يذوق الاخر عسيلتك وسيأتى شرحه قريباً وقوله في هذه الرواية
 فلم يقرى الا هنة واحدة هو بلفظ حرف الاستثناء والتى بعده بفتح الهاء وتخفيف النون وحكى
 الهروى تشديدها وقد أنكره الأزهرى قبله وقال الخليل هي كلمة يكتفى بها عن الشيء يستحيها
 من ذكرها باسمه قال ابن التين معناه لم يأتى الامر مرة واحدة يقال هن امرأته اذا غشيها ونقل
 الكرماني أنه في أكثر النسخ بموحدة ثقيلة أى مرة والذي ذكر صاحب المشارق أن الذى رواه
 بالموحدة هو ابن السكن قال وعند الكافة بالنون وحكى في معنى هبة بالموحدة ما تقدم وهو
 أن المراد بها مرة واحدة قال وقيل المراد بالهبة الوقعة يقال حذر هبة السيف أى وقعته وقيل
 هي من هب اذا احتاج الى الجماع يقال هب التيس هب هيباً * (تنبه) * زعم ابن بطال أن
 البخارى يرى أن التحريم ينزل منزلة الطلاق الثلاث وشرح كلامه على ذلك فقال بعد أن ساق
 الاختلاف في المسئلة وفي قول مسروق ما أبالى حرمت امرأتى أو حفنة تريد وقول الشعبي
 أنت على حرام أهون من فعلى هذا القول شذوذ وعليه رد البخارى قال واحتج من ذهب أن
 من حرم زوجته أنها ثلاث تطليقات بالاجماع على أن من طلق امرأته ثلاثاً أنها تحرم عليه قال
 فلما كانت الثلاث تحرمها كان التحريم ثلاثاً قال وإلى هذه الحجة أشار البخارى بإيراد حديث
 رفاعة لانه طلق امرأته ثلاثاً فلم تحل له مراجعتها الا بعد زوج فكذلك من حرم على نفسه
 امرأته فهو كمن طلقها اه وفيما قاله نظرو الذى يظهر من مذهب البخارى أن الحرام ينصرف
 الى نية القائل ولذلك صدر الباب بقول الحسن البصرى وهذه عادته في موضع الاختلاف
 مهما صدر به من النقل عن صحابي أو تابعي فهو اختياره وحاشا البخارى أن يستدل بكون
 الثلاث تحرم أن كل تحريم له حكم الثلاث مع ظهور مع الحصر لان الطلقة الواحدة تحرم غير
 المدخول بها مطلقاً والباش تحرم المدخول بها الا بعد عقد جديد وكذلك الرجعية اذا انقضت
 عدتها فلم يتحصر التحريم في الثلاث وأيضاً فالتحريم أعم من التطليق ثلاثاً فكيف يستدل
 بالأعم على الأخص ومما يؤيد ما اخترناه ولا تعقيب البخارى الباب بترجمة لم تحرم ما أحل
 الله لك وساق فيه قول ابن عباس اذا حرم امرأته فليس بشيء كما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى
 * (قوله ما) لم تحرم ما أحل الله لك كذا لاكثر وسقط من رواية النسفى لفظ
 باب ووقع بدله قوله تعالى (قوله حدثني الحسن بن الصباح) هو البزار آخره راء مهملة وهو
 واسطى نزل بغداد وثقه الجمهور ووليه النسائى قليلاً وأخرج عنه البخارى في الايمان
 والصلاة وغيرهما فلم يكثر وأخرج البخارى عن الحسن بن الصباح الزعفرانى لكن اذا وقع
 هكذا يكون نسب لجلده فهو الحسن بن محمد بن الصباح وهو المروى عنه في الحديث الثانى من هذا
 الباب وفي الرواية من شيوخ البخارى ومن في طبقهم محمد بن الصباح الدولابى أخرجه عنه

* (باب لم تحرم ما أحل الله
 لك) * حدثني الحسن بن
 الصباح

البخارى في الصلاة والبيوع وغيرهما وليس هو أخا الحسن بن الصباح ومحمد بن الصباح
 الجرجاني أخرجه عنه أبو داود وابن ماجه وهو غير الدوالي وعبد الله بن الصباح العطار أخرجه
 عنه البخارى في البيوع وغيره وليس أحدهما هو لأخا لآخر (قوله سمع الربيع بن نافع) أي
 أنه سمع ولفظ أنه يحذف خطأ وينطق به وقل من نبه عليه كما وقع التنبيه على لفظ قال والربيع
 ابن نافع هو أبو توبة بفتح المثناة وسكون الواو بعدها موحدة مشهور بكنته أكثر من اسمه حلي
 نزل طرسوس أخرجه عنه الستة الا الترمذي بواسطة الأباداود فأخرج عنه الكثير بغير
 واسطة وأخرج عنه بواسطة أيضا وأدركه البخارى ولكن لم أره عنه في هذا الكتاب شيئا بغير
 واسطة وأخرج عنه بواسطة الا الموضع المتقدم في المزارعة فإنه قال فيه قال الربيع بن نافع
 ولم يقل حدثنا فإدري لقيه أو لم يلقه وليس له عنده الا هذان الموضعان (قوله حدثنا معاوية)
 هو ابن سلام تشديد اللام وشيخه يحيى ومن فوقه ثلاثة من التابعين في نسق (قوله اذا حرم
 امرأته ليس بشئ) كذا الكشي يني وللا كثر ليست أي الكلمة وهي قوله أنت على حرام
 أو محرمة أو نحو ذلك (قوله وقال) أي ابن عباس مستدلا على ما ذهب اليه بقوله تعالى (لقد كان
 لكم في رسول الله اسوة حسنة) يشير بذلك الى قصة التحريم وقد وقع بسط ذلك في تفسير سورة
 التحريم وذكر في باب موعظة الرجل ابنته في كتاب النكاح في شرح الحديث المطول في ذلك
 من رواية ابن عباس عن عمر بن الخطاب هل المراد تحريم العسل أو تحريم مارية وأنه قيل
 في السبب غير ذلك واستوعبت ما يتعلق بوجه الجمع بين تلك الاقوال بحمد الله تعالى وقد أخرج
 النسائي بسند صحيح عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له أمة يطأها فلم يزل به حفصة
 وعائشة حتى حرماها فنزل الله تعالى هذه الآية يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك وهذا أصح
 طرق هذا السبب وله شاهد من سبل أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد بن أسلم التابعي الشهير قال
 أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أم ابراهيم ولده في بيت بعض نسائه فقالت يا رسول الله في
 بيتي وعلى فراشي فجعلها عليه حراما فقالت يا رسول الله كيف تحرم عليك الحلال خاف لها بالله
 لا يصيبها فزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك قال زيد بن أسلم فقول الرجل لا امرأته أنت
 على حرام لغو واما تلزمه كفارة يمين ان حلف وقوله ليس بشئ يحتمل أن يريد بالنفي التطليق
 ويحتمل أن يريد به ما هو أعم من ذلك والاول أقرب ويؤيده ما تقدم في التفسير من طريق هشام
 السوائي عن يحيى بن أي كثير بهذا الاسناد موضعها في الحرام يكفر وأخرجه الاسماعيلي
 من طريق محمد بن المبارك الصوري عن معاوية بن سلام باسناد حديث الباب بلفظ اذا حرم
 الرجل امرأته فانتهاهى عي يكفرها فعرف أن المراد بقوله ليس بشئ أي ليس بطلاق وأخرج
 النسائي وابن مردويه من طريق سالم الافطس عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أن رجلا جاءه
 فقال اني جعلت امرأتى على حراما قال كذبت ما هي عليك بحرام ثم تلا يا أيها النبي لم تحرم
 ما أحل الله لك ثم قال له عليك رقبة اه وكأنه أشار عليه بالرقبة لانه عرف أنه مؤسرفا أراد أن
 يكفر بالاغلاظ من كفارة اليمين لأنه تعين عليه عتق الرقبة ويدل عليه ما تقدم عنه من التصريح
 بكفارة اليمين ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة شرب النبي صلى الله عليه وسلم العسل عند
 بعض نسائه فأوردته من وجهين أحدهما من طريق عبيد بن عمير عن عائشة وفيه أن شرب

سمع الربيع بن نافع
 حدثنا معاوية عن يحيى بن
 أبي كثير عن يعلى بن حكيم
 عن سعيد بن جبيرة أنه أخبره
 أنه سمع ابن عباس يقول اذا
 حرم امرأته ليس بشئ وقال
 لقد كان لكم في رسول الله
 اسوة حسنة * حدثني
 الحسن بن محمد بن الصباح

العسل كان عند زيب بنت جحش والثاني من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وفيه
أن شرب العسل كان عند حفصة بنت عمر فهذا ما في الصحيحين وأخرج ابن مردويه من طريق
ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن شرب العسل كان عند سودة وأن عائشة وحفصة هما اللتان
نوطأنا على وفق ما في رواية عبيد بن عمير وإن اختلفا في صاحبة العسل وطريق الجمع بين هذا
الاختلاف الحمل على التعدد فلا يمتنع تعدد السبب للأمر الواحد فان جنح إلى الترجيح فرواية
عبيد بن عمير أثبت لموافقة ابن عباس لها على أن المتطاهرتين حفصة وعائشة على ما تقدم في
التفسير وفي الطلاق من جزم عمر بذلك فلو كانت حفصة صاحبة العسل لم تقرر في التطاهر
لعائشة لكن يمكن تعدد القصة في شرب العسل وتحريمه واختصاص النزول بالقصة التي فيها
أن عائشة وحفصة هما المتطاهرتان ويمكن أن تكون القصة التي وقع فيها شرب العسل عند
حفصة كانت سابقة ويؤيد هذا الحمل أنه لم يقع في طريق هشام بن عروة التي فيها أن شرب
العسل كان عند حفصة تعرض للآية ولأن كرسب النزول والراجع أيضا أن صاحبة العسل
زيب لا سودة لأن طريق عبيد بن عمير أثبت من طريق ابن أبي مليكة بكثرة ولا جائز أن تصد
بطريق هشام بن عروة لأن فيها أن سودة كانت ممن وافق عائشة على قولها أجدر به مخافس
ويرجح أيضا ما مضى في كتاب الهبة عن عائشة أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن حزينات
وسودة وحفصة وصفية في حزن وزيب بنت جحش وأم سلمة والباقيات في حزن فهذا يرجح أن
زيب هي صاحبة العسل ولهذا غارت عائشة منها لكونها من غير حزنها والله أعلم وهذا أولى
من جرم الداودي بأن تسمية التي شربت العسل حفصة غلط وانما هي صفية بنت حيي أو زيب
بنت جحش ومن جنح إلى الترجيح عياض ومنه تلفظ القرطبي وكذا نقله النووي عن عياض
وأقره فقال عياض رواية عبيد بن عمير أولى لموافقتها طاهر كتاب الله لأن فيه وان تطاهر عليه
فهما اثنتان لأكثر الحديث ابن عباس عن عمر قال فكانت الاسماء انقلبت على راوي الرواية
الأخرى وتعقب الكرمانى مقالة عياض فأجاد فقال متى جوزنا هذا ارتفع الوثوق بأكثر
الروايات وقال القرطبي الرواية التي فيها أن المتطاهرات عائشة وسودة وصفية ليست بصحبة
لأنها مخالفة للتلاوة لحيثها بلفظ خطاب الاثنين ولو كانت كذلك لجات بحطاب جماعة المؤنث ثم
نقل عن الأصيلي وغيره أن رواية عبيد بن عمير أصح وأولى وما المانع أن تكون قصة حفصة سابقة
فلما قيل له ما قيل ترك الشرب من غير تصريح بتحريم ولم ينزل في ذلك شيء ثم لما شرب في بيت زيب
تطاهرت عائشة وحفصة على ذلك القول فحرم حينئذ العسل فنزلت الآية قال وأما ذكر سودة مع
الجزم بالشبهة فممن تطاهر منهم فباعتبارها كانت كالتابعة لعائشة ولهذا وهبت يومها لها فان
كان ذلك قبل الهبة فلا اعتراض بدخول عليها وإن كان بعده فلا يمتنع هبتها يومها للعائشة إن
يتردد إلى سودة (قلت) لا حاجة إلى الاعتذار عن ذلك فان ذكر سودة انما جاء في قصة شرب
العسل عند حفصة ولا تنية فيه ولا نزول على ما تقدم من الجمع الذي ذكره وأما قصة العسل عند
زيب بنت جحش فقد صرح فيه بأن عائشة قالت نوطأت أنا وحفصة فهو مطابق لما جرم به
عمر من أن المتطاهرتين عائشة وحفصة وموافق لطاهر الآية والله أعلم ووجدت لقصة شرب
العسل عند حفصة شاهدا في تفسير ابن مردويه من طريق يزيد بن رومان عن ابن عباس ورواته

لابأس بهم وقد أشرت إلى غالب ألفاظه ووقع في تفسير السدي أن شرب العسل كان عند
 أم سلمة أخرجه الطبري وغيره وهو مرجوح لارساله وشذوذه والله أعلم (قوله حدثنا حجاج)
 هو ابن محمد المصيصي (قوله زعم عطاء) هو ابن أبي رباح وأهل الجاز يطلقون الزعم على مطلق
 القول ووقع في رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن عطاء وقد مضى في التفسير (قوله ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يمكث عند زينب بنت جحش ويشرب عندها عسلا) في رواية هشام
 يشرب عسلا عند زينب ثم يمكث عندها ولا مغايرة بينهما لان الواو لا ترتب (قوله فتواصيت)
 كذا هنا بالصاد من المواصاة وفي رواية هشام فتواطيت بالطام من المواطاة وأصله تواطأت
 بالله من فسدت الهمزة فصارت ياء وثبت كذلك في رواية أبي ذر (قوله أن أيتنا دخل) في
 رواية أجد عن حجاج بن محمد أن أيتنا ما دخل بزياده ما وهي زائدة (قوله اني لا أجد منك ريح
 مغافير) في رواية هشام بتقديم أ كلت مغافير وتأخير اني أجدوا كات استفهام
 محذوف الاداة والمغافير بالغين المعجمة والقاف وبأبواب التثنية بعد القاف في جميع نسخ البخاري
 ووقع في بعض النسخ عن مسلم في بعض المواضع من الحديث بحذفها قال عياض والصواب
 اثباتها لانها عوض من الواو التي في المقرد وانما حذف في ضرورة الشعر اه ومراده بالمفرد
 أن المغافير جمع مغفور بضم أوله ويقال بناءً مثلثة بدل القاف حكاية أبو حنيفة الدينوري في
 النبات قال ابن قتيبة ليس في الكلام مفعول بضم أوله الامغفور ومغزول بالغين المعجمة من
 أسماء الكثرة ومنخور بالحاء المعجمة من أسماء الاتف ومغلق بالغين المعجمة واحداً المغالقي قال
 والمغفور صمغ حلوه رائحة كريهة وذكر البخاري أن المغفور يشبه بالصمغ يكون في الرمث
 بكسر الراء وسكون الميم بعدها مثلثة وهو من الشجر التي ترعاها الابل وهو من الحض وفي
 الصمغ المذكور حلاوة يقال أغفر الرمث اذا ظهر ذلك فيه وذكر أبو زيد الانصاري ان
 المغفور يكون أيضا في العشر بضم المهملة وفتح المعجمة وفي الثمام والسلم والطلع واختلف في ميم
 مغفور فقبل زائدة وهو قول الفراء وعند الجمهور أنهم من أصل الكلمة ويقال له أيضا مغفار
 بكسر أوله ومغفر بضم أوله وبفتحهم وبكسره عن الكسائي والقاف مفتوحة في الجميع وقال
 عياض زعم المهلب أن رائحة المغافير والعرفط حسنة وهو خلاف ما يقتضيه الحديث وخلاف
 ما قاله أهل اللغة اه ولعل المهلب قال خبيثة بجمجمة ثم موحدة ثم تحانية ثم مثلثة فتصحفت
 أو استند إلى ما نقل عن الخليل وقد نسب به ابن بطال إلى العين أن العرفط شجر العضاء والعضاء
 كل شجر له شول واذا استمك به كانت له رائحة حسنة تشبه رائحة طيب البند اه وعلى هذا
 فيكون ريح عيسدان العرفط طيبا وريح الصمغ الذي يسيل منه غير طيبة ولا منافاة في ذلك
 ولا تصحيف وقد حكى القرطبي في المفهم أن رائحة ورق العرفط طيبة فاذا رعت الابل خبثت
 رائحته وهذا طريق آخر في الجمع حسن جدا (قوله فدخل على احدهما) لم أقف على تعيينها
 وأظنها حفصة (قوله فقال لابأس شربت عسلا) كذا وقع هنا في رواية أبي ذر عن شيوخه
 ووقع للباقيين لابل شربت عسلا وكذا وقع في كتاب الايمان والنذور للجميع حيث ساقه
 المصنف من هذا الوجه اسنادا ومثنا وكذا أخرجه أجد عن حجاج ومسلم وأصحاب السنن
 والمستخرجات من طريق حجاج فظهر أن لفظة بأس هنا مغيرة من لفظة بل وفي رواية هشام فقال

حدثنا حجاج عن ابن جريج
 قال زعم عطاء أنه سمع عبيد
 ابن عمير يقول سمعت عائشة
 رضي الله عنها ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يمكث
 عند زينب ابنة جحش
 ويشرب عندها عسلا
 فتواصيت أنا وحفصة أن
 أيتنا دخل عاها النبي صلى
 الله عليه وسلم فلتقل اني
 لا أجد منك ريح مغافير
 أ كات مغافير فدخل على
 احدهما فقال له ذلك
 فقال لابأس شربت عسلا
 عند زينب بنت جحش

لا ولكن كنت أشرب عسلا عند زينب بنت جحش (قوله ولن أعوده) زاد في رواية هشام وقد حلفت لا تخبري بذلك أحدا وهذه الزيادة تظهر مناسبة قوله في رواية ججاج بن محمد فنزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك قال عياض حذف هذه الزيادة من رواية ججاج بن محمد فصارت النظم مشکلا فزال الاشكال برواية هشام بن يوسف واستدل القرطبي وغيره بقوله حلفت على أن الكفارة التي أشير إليها في قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم هي عن اليمين التي أشار إليها بقوله حلفت فتكون الكفارة لأجل اليمين لا مجرد التحريم وهو استدلال قوي لمن يقول إن التحريم لغو لا كفارة فيه بمجرد وجعل بعضهم قوله حلفت على التحريم ولا يخفى بعده والله أعلم (قوله ان تتوبا إلى الله) أي تلا من أول السورة إلى هذا الموضع (فقال لعائشة وحفصة) أي الخطاب لهما ووقع في رواية غير أبي ذر فنزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك إلى قوله ان تتوبا إلى الله وهذا أوضح من رواية أبي ذر (قوله واذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا لقوله بل شربت عسلا) هذا القدر ببقية الحديث وكنت أظنه من ترجمة البخاري على ظاهر ما سأذكره عن رواية النسفي حتى وجدته مذكورا في آخر الحديث عند مسلم وكان المعنى وأما المراد بقوله تعالى واذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا فهو لأجل قوله بل شربت عسلا والنسبة فيه أن هذه الآية داخله في الآيات الماضية لأنها قبل قوله ان تتوبا إلى الله واتفقت الروايات عن البخاري على هذا إلا النسفي فوقع عنده بعد قوله فنزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ما صورته قوله تعالى ان تتوبا إلى الله لعائشة وحفصة واذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا لقوله بل شربت عسلا فجعل ببقية الحديث ترجمة للحديث الذي يليه والصواب ما وقع عند الجماعة لموافقة مسلم وغيره على أن ذلك من بقية حديث ابن عمر (قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب العسل والحلوى) قد أفرد هذا القدر من هذا الحديث كما سيأتي في الاطعمة وفي الاشربة وفي غيرهما من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة وهو عند بتقديم الحلوى على العسل ولتقديم كل منهما على الآخر جهة من جهات التقديم فتقديم العسل لشرفه ولأنه أصل من أصول الحلوى ولأنه مفرد والحلوى مركبة وتقديم الحلوى لشمولها وتنوعها لأنها تتخذ من العسل ومن غيره وليس ذلك من عطف العام على الخاص كما زعم بعضهم وإنما العام الذي يدخل الجميع فيه الحلوى بضم أوله وليس بعد الواو شيء ووقعت الحلوى أكثر الروايات عن أبي أسامة بالمد في بعضها بالقصر وهي رواية علي بن مسهر وكرت عائشة هذا القدر في أول الحديث تمهيدا لما سيذكره من قصة العسل وسأذكر ما يتعلق بالحلوى والعسل مبسوطا في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى (قوله وكان اذا انصرف من العصر) كذا لاكثر وخالفهم جاد بن سلمة عن هشام بن عروة فقال الفجر أخرجه عبد بن جدي في تفسيره عن أبي النعمان عن جاد ويساعده رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس ففيها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح جلس في مصلاه وجلس الناس حوله حتى تطلع الشمس ثم يدخل على نسائه امرأة امرأة يسلم عليهن ويدعو لهن فاذا كان يوم احدها كان عندها الحديث أخرجه ابن مردويه ويمكن الجمع بأن الذي كان يقع في أول النهار سلا ما ودعاء محض والذي في آخره معه جلوس واستئناس ومحادثة لكن المحفوظ في حديث عائشة ذكر العصر ورواية جاد بن سلمة شاذة (قوله)

ولن أعوده فنزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك إلى ان تتوبا إلى الله لعائشة وحفصة واذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا لقوله بل شربت عسلا * حدثنا فروة بن أبي المقرئ حدثنا علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب العسل والحلوى وكان اذا انصرف من العصر

دخل على نسائه في رواية أبي أسامة أجاز لي نسائه أي مشى وبنى بمعنى قطع المسافة ومنه
 فإكون أنا وأمتي أول من يجزي أي أول من يقطع مسافة الصراط (قوله فيدنون منهن) أي
 فيقبل ويباشرن من غير جامع كما في الرواية الأخرى (قوله فاحتبس) أي أقام زادا أبو أسامة عندها
 (قوله فسألت عن ذلك) ووقع في حديث ابن عباس بيان ذلك ولفظه فأنكرت عائشة احتباسه
 عند حفصة فقالت لجويرية حبشية عندها يقال لها خضراء إذا دخل على حفصة فادخلي عليها
 فأتطري ما يصنع (قوله أهدت لها امرأة من قومها عكة عسل) لم أقف على اسم هذه المرأة ووقع في
 حديث ابن عباس أنها أهدت لحفصة عكة فيهما عسل من الطائف (قوله فقلت لسودة بنت زمعة
 أنه سيدنوك) في رواية أبي أسامة فذكرت ذلك لسودة وقلت لها إنه إذا دخل عليك سيدنوك
 منك وفي رواية حماد بن سلمة إذا دخل على أحدنا كن فلنا خذبانها فإذا قال ما شأنك فقولي
 ريح المغافير وقد تقدم شرح المغافير قبل (قوله سقتني حفصة شربة عسل) في رواية حماد بن سلمة
 أنما هي عسيلة سقتنيها حفصة (قوله جرس) بفتح الجيم والراء بعدهما مهملة أي رعت نخل
 هذا العسل الذي شربته الشجر المعروف بالعرفط وأصل الجرس الصوت الخفي ومنه في حديث
 صفة الجنة يسمع جرس الطير ولا يقال جرس بمعنى رعى اللخل وقال الخليل جرس النخل
 العسل تجرسه جرسا إذا حسسته وفي رواية حماد بن سلمة جرس نخلها العرفط إذا والضمير
 للعسيلة على ما وقع في روايته (قوله العرفط) بضم المهملة والفاء بينهما راء ساكنة وآخره طاء
 مهملة هو الشجر الذي صمغ المغافير قال ابن قتيبة هو نبات مر له ورقة عريضة تقرش بالارض
 وله شوكة وثمره بيضاء كالقطن مثل زرا القميص وهو خيث الرائحة (قلت) وقد تقدم في حكاية
 عياض عن المهلب ما يتعلق برائحة العرفط والبحث معه فيه قبل (قوله وقولي أنت يا صفة)
 أي بنت حي أم المؤمنين وفي رواية أبي أسامة وقوليه أنت يا صفة أي قولي الكلام الذي علمته
 لسودة زاد أبو أسامة في روايته وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشتد عليه أن يوجد منه ريح
 أي الغير الطيب وفي رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس وكان أشد شي عليه أن يوجد منه ريح
 سي وفي رواية حماد بن سلمة وكان يكره أن يوجد منه ريح كريهة لأنه يأتيه الملك وفي رواية ابن
 أبي مليمكة عن ابن عباس وكان يعجبه أن يوجد منه ريح الطيب (قوله قالت تقول سودة فوالله
 ما هو إلا أن قام على الباب فأردت أن أبادئه بالذي أمرتني به فقامت) أي خوفا وفي رواية أبي
 أسامة فلما دخل على سودة قالت تقول سودة والله لقد كدت أن أبادره بالذي قلت لي وضبط أبادئه
 في أكثر الروايات بالموحدة من المبادأة وهي بالهمزة وفي بعضها بالنون بغير همزة من المبادأة وما
 أبادره في رواية أبي أسامة فن المبادأة ووقع فيها عند الكشي يني والاصيلي وأبي الوقت كلاول
 بالهمز زيد الراء وفي رواية ابن عساكر بالنون (قوله فلما دار إلى قلت نحو ذلك فلما دار إلى
 صفة قالت له مثل ذلك) كذا في هذه الرواية بلفظ نحو عند اسناد القول لعائشة ولفظ مثل
 عند اسناده لصفة ولعل السرفيه أن عائشة لما كانت المبتكرة لذلك عبرت عنه بألفظ حسن
 بيالها حينئذ فلها قالت نحو ولم تقل مثل وأما صفة فأنما مأثورة بقول شي فليس لها فيه
 تصرف إذ لو تصرف فيه لخشيت من غضب المرأة فلها فلها عبرت عنه بلفظ مثل هذا الذي
 ظهر لي في الفرق ألا ثم راجعت سياق أبي أسامة فوجدته عبر بالمثل في الموضعين فغلب على

دخل على نسائه فحدثني عن حفصة بنت عمر فاحتبس أكثر ما كان يحتبس ففرت فسألت عن ذلك فقبيل لي أهدت لها امرأة من قومها عكة عسل فسقت النبي صلى الله عليه وسلم منه شربة فقلت أما والله لثمتان له فقلت لسودة بنت زمعة أنه سيدنوك فذكرت ذلك لسودة وقلت لها إنه إذا دخل عليك سيدنوك منك وفي رواية حماد بن سلمة إذا دخل على أحدنا كن فلنا خذبانها فإذا قال ما شأنك فقولي ريح المغافير وقد تقدم شرح المغافير قبل (قوله سقتني حفصة شربة عسل) في رواية حماد بن سلمة أنما هي عسيلة سقتنيها حفصة (قوله جرس) بفتح الجيم والراء بعدهما مهملة أي رعت نخل هذا العسل الذي شربته الشجر المعروف بالعرفط وأصل الجرس الصوت الخفي ومنه في حديث صفة الجنة يسمع جرس الطير ولا يقال جرس بمعنى رعى اللخل وقال الخليل جرس النخل العسل تجرسه جرسا إذا حسسته وفي رواية حماد بن سلمة جرس نخلها العرفط إذا والضمير للعسيلة على ما وقع في روايته (قوله العرفط) بضم المهملة والفاء بينهما راء ساكنة وآخره طاء مهملة هو الشجر الذي صمغ المغافير قال ابن قتيبة هو نبات مر له ورقة عريضة تقرش بالارض وله شوكة وثمره بيضاء كالقطن مثل زرا القميص وهو خيث الرائحة (قلت) وقد تقدم في حكاية عياض عن المهلب ما يتعلق برائحة العرفط والبحث معه فيه قبل (قوله وقولي أنت يا صفة) أي بنت حي أم المؤمنين وفي رواية أبي أسامة وقوليه أنت يا صفة أي قولي الكلام الذي علمته لسودة زاد أبو أسامة في روايته وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشتد عليه أن يوجد منه ريح أي الغير الطيب وفي رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس وكان أشد شي عليه أن يوجد منه ريح سي وفي رواية حماد بن سلمة وكان يكره أن يوجد منه ريح كريهة لأنه يأتيه الملك وفي رواية ابن أبي مليمكة عن ابن عباس وكان يعجبه أن يوجد منه ريح الطيب (قوله قالت تقول سودة فوالله ما هو إلا أن قام على الباب فأردت أن أبادئه بالذي أمرتني به فقامت) أي خوفا وفي رواية أبي أسامة فلما دخل على سودة قالت تقول سودة والله لقد كدت أن أبادره بالذي قلت لي وضبط أبادئه في أكثر الروايات بالموحدة من المبادأة وهي بالهمزة وفي بعضها بالنون بغير همزة من المبادأة وما أبادره في رواية أبي أسامة فن المبادأة ووقع فيها عند الكشي يني والاصيلي وأبي الوقت كلاول بالهمز زيد الراء وفي رواية ابن عساكر بالنون (قوله فلما دار إلى قلت نحو ذلك فلما دار إلى صفة قالت له مثل ذلك) كذا في هذه الرواية بلفظ نحو عند اسناد القول لعائشة ولفظ مثل عند اسناده لصفة ولعل السرفيه أن عائشة لما كانت المبتكرة لذلك عبرت عنه بألفظ حسن بيالها حينئذ فلها قالت نحو ولم تقل مثل وأما صفة فأنما مأثورة بقول شي فليس لها فيه تصرف إذ لو تصرف فيه لخشيت من غضب المرأة فلها فلها عبرت عنه بلفظ مثل هذا الذي ظهر لي في الفرق ألا ثم راجعت سياق أبي أسامة فوجدته عبر بالمثل في الموضعين فغلب على

الظن أن تغيير ذلك من تصرف الرواة والله أعلم (قوله فلما دار إلى حفصة) أي في اليوم الثاني (قوله لا حاجة لي فيه) كأنه اجتنبه لما وقع عنده من توارد النسوة الثلاث على أنه نشأت من شربه له ريح منكرة فتركه حسماً للمادة (قوله تقول سودة) راد ابن أبي أسامة في روايته صحاح الله (قوله والله لقد حرمناه) بتخفيف الراء أي منعناه (قوله قلت لها اسكتي) كأنها خشيت أن يفشوا ذلك فيظهر ما دبرته من كيدها الحفصة وفي الحديث من الفوائد ما جبل عليه النساء من الغيرة وإن الغيرة تعذر فيما يقع منها من الاحتيال فيما يدفع عنها ترفع ضررها عليها بأي وجه كان وترجم عليه المصنف في كتاب ترك الحيل ما يكره من احتيال المرأة من الزوج والضرائر وفيه الاحتياط بالحزم في الأمور وترك ما يشبهه الأمر فيه من المباح خشية من الوقوع في المحذور وفيه ما يشهد به ما علم من تبة عائشة عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى كانت ضررتها تهاجمها وتطيعها في كل شيء مما أمرها به حتى في مثل هذا الأمر مع الزوج الذي هو أرفع الناس قدراً وفيه إشارة إلى ورع سودة لما ظهر منها من التندم على ما فعلت لأنها وافقت أولاً على دفع ترفع حفصة عليهن بمزيد الجاوس عندها بسبب العسل ورأت أن التوصل إلى بلوغ المراد من ذلك لحسم مادة شرب العسل الذي هو سبب الإقامة لكن أنكرت بعد ذلك أنه يترتب عليه منع النبي صلى الله عليه وسلم من أمر كان يشبهه وهو شرب العسل مع ما تقدم من اعتراف عائشة الآخر لها بذلك في صدر الحديث فأخذت سودة تتعجب مما وقع منهن في ذلك ولم تجسر على التصريح بالإنكار ولا راجعت عائشة بعد ذلك لما قالت لها اسكتي بل أطاعتهما وسكتت لما تقدم من اعتذارها في أنها كانت تهاجمها وإنما كانت تهاجمها لما تعلم من مزيد حب النبي صلى الله عليه وسلم لها أكثر منهن نخشيت إذا خالفتهما أن تغضبا وإذا أغضبتها لا تأمن أن تغير عليها خاطر النبي صلى الله عليه وسلم ولا تحتمل ذلك فهذا معنى خوفها منها وفيه أن عماد القسم الليل وأن النهار يجوز الاجتماع فيه بالجميع لكن بشرط أن لا تقع الجماعة الأمع التي هو في نوبتها كما تقدم تقريره وفيه استعمال الكتابات فيما يستحي من ذكره لقوله في الحديث فيدنو منهن والمراد فيقبل وتعود ذلك ويحقق ذلك قول عائشة لسودة إذا دخل عليك فإنه سيدنو منك فقولي له اني أجذ كذا وهذا انما يتحقق بقرب القم من الانف ولا سيما إذا لم تكن الرائحة طافحة بل المقام يقتضي أن الرائحة لم تكن طافحة لأنها لو كانت طافحة لكانت بحيث يدركها النبي صلى الله عليه وسلم ولا نكر عليها عدم وجودها منه فلما أقر على ذلك دل على ما قررناه أنها لو قدر وجودها لكانت خفية وإذا كانت خفية لم تدرك بمجرد المجالسة والمحادثة من غير قرب القم من الانف والله أعلم (قوله ما لاطلاق قبل نكاح وقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلققوهن من قبل أن تمسوهن فمالكم عليهن من عدة تعتدونها فقتوهن وسرحوهن سرا حياً) سقط من رواية أبي ذر لاطلاق قبل نكاح وثبت عنده باب أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات فساق من الآية إلى قوله من عدة وحذف الباقي وقال الآية واقتصر النسفي على قوله باب أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات الآية قال ابن التين احتجاج البخاري بهذه الآية على عدم الوقوع لادلالة فيه وقال ابن المنير ليس فيها دليل لأنها أخبار عن صورة وقع فيها الطلاق بعد النكاح ولا حصر هناك وليس في السياق ما يقتضيه (قلت) المحجج بالآية لذلك قبل البخاري

فلما دار إلى حفصة قالت يا رسول الله ألا أسقيك منه قال لا حاجة لي فيه قالت تقول سودة والله لقد حرمناه قلت لها اسكتي * (باب لا طلاق قبل نكاح وقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلققوهن من قبل أن تمسوهن فمالكم عليهن من عدة تعتدونها فقتوهن وسرحوهن سرا حياً) *

ترجمان القرآن عبد الله بن عباس كما سأذكره (قوله وقال ابن عباس جعل الله الطلاق بعد النكاح) هذا التعليق طرف من أثر أخرجه أحد فيمارواه عنه حرب من مسائله من طريق قتادة عن عكرمة عنه وقال سننه جيد وأخرج الحاكم من طريق يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال ما قالها ابن مسعود وإن يكن قالها فزلة من عالم في الرجل يقول إذا تزوجت فلانة فهي طالق قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقوهن ولم يقل إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن وروى ابن خزيمة والبيهقي من طريقه من وجه آخر عن سعيد بن جبير سئل ابن عباس عن الرجل يقول إذا تزوجت فلانة فهي طالق قال ليس بشيء إنما الطلاق لما ملك قالوا فابن مسعود كان إذا وقت وقتافهوكما قال قال يرحم الله أبا عبد الرحمن لو كان كما قال لقال الله إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال سأله مروان عن نسيب له وقت امرأته أن تزوجها فهي طالق فقال ابن عباس لا طلاق حتى تنكح ولا عتق حتى تملك وأخرج ابن أبي حاتم من طريق آدم مولى خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فيمن قال كل امرأته أن تزوجها فهي طالق ليس بشيء من أجل أن الله يقول يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات الآية وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بخمسة وروى عنه مرفوعا في فوائد أبي اسحق بن أبي ثابت بسنده إلى أبي أمية أيوب بن سليمان قال حججت سنة ثلاث عشرة ومائة فدخلت على عطاء فسئل عن رجل عرضت عليه امرأته ليتزوجها فقال هي يوم أتزوجها طالق البتة قال لا طلاق فيما لا يملك عقده يأن ذلك عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي أسنده من لا يعرف (قوله وروى في ذلك عن علي وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبان بن عثمان وعلي بن حسين وشريح وسعيد بن جبير والقاسم وسالم وطاوس والحسن وعكرمة وعطاء وعامر بن سعد وجابر بن زيد ونافع بن جبير ومحمد بن كعب وسليمان بن يسار ومجاهد والقاسم بن عبد الرحمن وعمر بن هرم والشعبي أنها لا تطلق) قلت اقتصر البخاري في هذا الباب على الآثار التي ساقها فيه ولم يذكر فيه خبر امر فوعاصري يحار من امنه الى ما سايئنه في ضمنها من ذلك فأما الآثار عن علي في ذلك فرواه عبد الرزاق من طريق الحسن البصري قال سألت رجلا عن عليا قال قلت ان تزوجت فلانة فهي طالق فقال علي ليس بشيء ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من علي وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن الحسن عن علي ومن طريق النزالي بسيرة عن علي وقد روى مرفوعا أيضا أخرجه البيهقي وأبو داود من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش أنه سمع خاله عبد الله بن أبي أحمد بن جحش يقول قال علي بن أبي طالب حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا من بعد نكاح ولا ينم بعد احتلام الحديث لفظ البيهقي ورواية أبي داود مختصرة وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن علي مطولا وأخرجه ابن ماجه مختصرا وفي سننه ضعف وأما سعيد بن المسيب فرواه عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرني عبد الكريم الجزري أنه سأل سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح عن طلاق الرجل ما لم ينكح فكلهم قال لا طلاق قبل أن ينكح ان سماها وان لم يسمها واسنده صحيح وروى سعيد بن منصور من طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب قال لا طلاق قبل نكاح وسنده صحيح

وقال ابن عباس جعل الله الطلاق بعد النكاح ويروى في ذلك عن علي وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبان بن عثمان وعلي بن حسين وشريح وسعيد بن جبير والقاسم وسالم وطاوس والحسن وعكرمة وعطاء وعامر بن سعد وجابر بن زيد ونافع بن جبير ومحمد بن كعب وسليمان بن يسار ومجاهد والقاسم بن عبد الرحمن وعمر بن هرم والشعبي أنها لا تطلق

أيضا ويأتي له طريق أخرى مع مجاهد وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا محمد بن خالد قال
 جاء رجل إلى سعيد بن المسيب فقال ما تقول في رجل قال ان تزوجت فلانة فهى طالق فقال له
 سعيد كم أصدقها قال له الرجل لم يتزوجها بعد فكيف يصدقها فقال له سعيد فكيف يطلق من
 لم يتزوج وأما عروة ابن الزبير فقال سعيد بن منصور حدثنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة أن أباه
 كان يقول كل طلاق أو عتق قبل الملك فهو باطل وهذا سند صحيح وأما أبو بكر بن عبد الرحمن
 وعبيد الله بن عبد الله فجاء في أثر واحد مجموعا عن سعيد بن المسيب والثلاثة المذكورين بعده
 وزيادة أبي سلمة بن عبد الرحمن فرواه يعقوب بن سفيان والبيهقي من طريقه من رواية يزيد بن
 الهاد عن المنذر بن علي بن أبي الحكم أن ابن أخيه خطب ابنت عمه فتشاجر وأقوى بعض الأمر
 فقال الفقيه طالق ان تكبتها حتى آكل الغضيض قال والغضيض طلع النخل الذكركم ثم ندما
 على ما كان من الأمر فقال المنذر أنا آتاكم بالبيان من ذلك فانطلق إلى سعيد بن المسيب فذكر
 له فقال ابن المسيب ليس عليه شيء طلق ما لم يملك قال ثم اني سألت عروة بن الزبير فقال مثل ذلك
 ثم سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن فقال مثل ذلك ثم سألت أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام
 فقال مثل ذلك ثم سألت عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فقال مثل ذلك ثم سألت عمر بن
 عبد العزيز فقال هل سألت أحدا قلت نعم فسماهم قال ثم رجعت إلى القوم فأخبرتهم وقد روى
 عن عروة مرفوعا فذكر الترمذي في العلل أنه سأل البخاري أي حديث في الباب أصح فقال
 حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن
 عائشة قلت ان البشير بن السري وغيره قالوا عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة مرسلا
 قال فان حماد بن خالد رواه عن هشام بن سعد فوصله (قلت) أخرجه ابن أبي شيبة عن حماد بن خالد
 كذلك وخالفهم علي بن الحسين بن واقد فرواه عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن المسور
 ابن مخزومة مرفوعا أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه لكن هشام بن سعد أخرجه في
 المتابعات فضعف وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث في مناهج كبره وله طريق أخرى عن عروة عن
 عائشة أخرجه الدارقطني من طريق معمر بن بكار السعدي عن ابراهيم بن سعد عن الزهري
 فذكره بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم يبعث أبا سفيان على نجران فدرك قصة وفي آخره فكان
 فيما عهد إلى أبي سفيان أو صاه بتقوى الله وقال لا يطلقن رجلا ما لم ينكح ولا يعتق ما لم يملك
 ولا نذر في معصية الله ومعمر ليس بالحافظ وأخرجه الدارقطني أيضا من رواية الوليد بن سلمة
 الأردني عن يونس عن الزهري والوليد واه ولما أورد الترمذي في الجامع حديث عمرو بن شعيب
 قال ليس بصحيح وفي الباب عن علي ومعاذ وجابر وابن عباس وعائشة وقد ذكرت في أثناء
 الكلام على تحريج أقوال من علق عنهم البخاري في هذا الباب روايات هؤلاء المرفوعة وفات
 الترمذي أنه ورد من حديث المسور بن مخزومة وعائشة كما تقدم ومن حديث عبد الله بن عمرو
 من حديث أبي ثعلبة الحشني حديث ابن عمر يأتي ذكره في أثر سعيد بن جبير وحديث أبي ثعلبة
 أخرجه الدارقطني بسند شاذ فيه بقية بن الوليد وقد عنعنه وأطن فيه رسالا أيضا وأما أبان
 ابن عثمان فلم أقف إلى الآن على الإسناد إليه بذلك وأما علي بن الحسين فرواه في الغيلانيات
 من طريق شعبة عن الحكم هو ابن عتيبة سمعت علي بن الحسين بن علي يقول لا طلاق إلا بعد

نكاح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن شعبة وروينا في فوائد عبد الله بن أيوب
 المخرمي من طريق أبي اسحق السبيعي عن علي بن الحسين مثله وكلا السندين صحيح وله طريق
 أخرى عنه يأتي مع سعيد بن جبير ورواه سعيد بن منصور عن جاد بن شعيب عن حبيب بن أبي
 ثابت قال جاء رجل إلى علي بن الحسين فقال أني قلت يوم أتزوج فلانة فهي طلاق فقرا هذه
 الآية يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن قال علي بن
 الحسين لا أرى الطلاق إلا بعد نكاح وأما شرح فرواه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة عن
 طريق سعيد بن جبير عنه قال لا طلاق قبل نكاح وسنده صحيح ولفظ ابن أبي شيبة في رجل قال يوم
 أتزوج فلانة فهي طالق ثلاثا وأما سعيد بن جبير فرواه أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر
 عن عبد الملك بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير في الرجل يقول يوم أتزوج فلانة فهي طلاق قال
 ليس بشيء إنما الطلاق بعد النكاح وسنده صحيح وله طريق أخرى تأتي مع مجاهد وقال سعيد بن
 منصور حدثنا سفيان عن سليمان بن أبي المغيرة سألت سعيد بن جبير وعلي بن حسين عن الطلاق
 قبل النكاح فلم يراه شيئا وقد روى مرفوعا أخرجه الدارقطني من طريق أبي هاشم الرماني
 عن سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن رجل قال يوم أتزوج فلانة
 فهي طالق فقال طلق ما لا يملك وفي سنده أبو خالد الواسطي وهو واه ولحديث ابن عمر طريق
 أخرى أخرجه ابن عدي من رواية عاصم بن هلال عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رفعه لا طلاق
 إلا بعد نكاح قال ابن عدي قال ابن صاعد لما حدث به لأعماله علة (قلت) استسكروه على ابن
 صاعد ولا ذنب له فيه وإنما علة ضعف حفظ عاصم وأما القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق
 وسالم وهو ابن عبد الله بن عمر فرواه أبو عبيد في كتاب النكاح له عن هشيم بن زيد بن هرون كلاهما
 عن يحيى بن سعيد قال كان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز لا يرون الطلاق
 قبل النكاح وهذا اسناد صحيح أيضا وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن سالم والقاسم وقوعه
 في المعينة وقال ابن أبي شيبة حدثنا حفص هو ابن غياث عن حنظلة قال سئل القاسم وسالم عن
 رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق قالاهي كما قال وعن أبي أسامة عن عمر بن حمزة أنه سأل سالما
 والقاسم وأبا بكر بن عبد الرحمن وأبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد الرحمن عن
 رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق البيته فقال كلهم لا يترقحها وهو محمول على الكراهة
 دون التحريم لما أخرجه اسمعيل القاضي في أحكام القرآن من طريق جرير بن حازم عن يحيى بن
 سعيد أن القاسم سئل عن ذلك فكرهه فهذا طريق التوفيق بين ما نقل عنه من ذلك وأما طاوس
 فأخرجه عبد الرزاق عن معمر قال كتب الوليد بن يزيد إلى أمراء الانصار أن يكتبوا إليه
 بالطلاق قبل النكاح وكان قد ابتلى بذلك فكتب إلى عامله باليمن فدعا ابن طاوس واسمعيل بن
 شروس وسماك بن الفضل فأخبرهم ابن طاوس عن أبيه واسمعيل بن شروس عن عطاء وسماك
 ابن الفضل عن وهب بن منبه أنهم قالوا لا طلاق قبل النكاح قال سمك من عنده إنما النكاح
 عقدة تعقد والطلاق يحلها فكيف يحل عقدة قبل أن تعقد وأخرجه سعيد بن منصور من
 طريق خصيف وابن أبي شيبة من طريق الليث بن أبي سليم كلاهما عن عطاء وطاوس جميعا
 وقد روى مرفوعا قال عبد الرزاق عن الثوري عن ابن المنكر عن سمع طاوسا يحدث عن

النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا طلاق لمن لم يتكلم وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري وهذا امر سئل وفيه راو لم يسم وقيل فيه عن طاوس عن ابن عباس أخرجه الدارقطني وابن عدي بسندين ضعيفين عن طاوس وأخرجه الحاكم والبيهقي من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن طاوس عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح ولا عتق الا بعد ملك ورجاله ثقات الا أنه منقطع بين طاوس ومعاذ وقد اختلف فيه على عمرو بن شعيب فرواه عامر الاحول ومطر الوراق وعبد الرحمن بن الحرث وحسين المعلم كلهم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والاربعة ثقات وأحاديثهم في السنين ومن ثم صححه من يقوى حديث عمرو بن شعيب وهو قوي لكن فيه علة الاختلاف وقد اختلف عليه فيه اختلافا آخر فأخرج سعيد بن منصور من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أنه سئل عن ذلك فقال كان أبي عرض علي امرأة تزوجنيها فأبى أن تزوجها وقلت هي طالق البتة يوم أن تزوجها ثم ندمت فقدمت المدينة فسألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير فقالا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح وهذا يشعر بأن من قال فيه عن أبيه عن جده سلك الجادة والا فلو كان عنده عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرحل فيه الى المدينة ويكتفي فيه بحديث مرسل وقد تقدم أن الترمذي حكى عن البخاري أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أصح شيء في الباب وكذلك نقل ما هنا عن الامام أحمد قاله أعلم وأما الحسن فقال عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وقتادة قال لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل الملك وعن هشام عن الحسن مثله وأخرج ابن منصور عن هشيم عن منصور ويونس عن الحسن أنه كان يقول لا طلاق الا بعد الملك وقال ابن أبي شيبة حدثنا خلف بن خليفة سألت منصوراً عن قال يوم أن تزوجها فهي طالق فقال كان الحسن لا يراه طلاقاً وأما عكرمة فرواه أبو بكر الأثرم عن الفضل بن دكين عن سويد بن نجيع قال سألت عكرمة مولى ابن عباس قلت رجل قالوا له تزوج فلانة قال هي يوم أن تزوجها طالق كذا وكذا قال انما الطلاق بعد النكاح وأما عطاء فتقدم مع طاوس ويأتي له طريق مع مجاهد وجاء من طريقه مرفوعاً أخرجه الطبراني في الاوسط عن موسى بن هرون حدثنا محمد بن المنهال حدثنا أبو بكر الحنفي عن ابن أبي ذئب عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق الا بعد النكاح ولا عتق الا بعد ملك قال الطبراني لم يروه عن ابن أبي ذئب الا أبو بكر الحنفي ووكيع ولا رواه عن أبي بكر الحنفي الا محمد بن المنهال اه وأخرجه أبو يعلى عن محمد بن المنهال أيضاً وصرح فيه بتحديث عطاء من ابن أبي ذئب ولذلك قال أيوب بن سويد عن ابن أبي ذئب حدثنا عطاء لكن أيوب بن سويد ضعيف وكذا أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق محمد بن سنان القزاز عن أبي بكر الحنفي وصرح فيه بتحديث عطاء لابن أبي ذئب وتحدث جابر عطاء وفي كل من ذلك نظروا المحفوظ فيه العنعنة فقد أخرجه الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب عن سمع عطاء وكذلك روينا في الغيلانيات من طريق حسين بن محمد المروزي عن ابن أبي ذئب وكذلك أخرجه أبو قرة في السنن عن ابن أبي ذئب ورواية وكيع التي أشار إليها الطبراني أخرجه ابن أبي شيبة عنه عن ابن أبي ذئب عن عطاء وعن محمد بن المسكدر عن جابر قال لا طلاق قبل نكاح ولرواية محمد بن المسكدر عن جابر طريق أخرى أخرجه البيهقي من طريق صدقة بن

عبد الله قال جئت محمد بن المنكدر وأنا مغضب فقلت أنت أحلت للوليد بن يزيد أم سلمة قاما
أما ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول لا طلاق لمن لا ينكح ولا عتق لمن لا يملك وأما عاصم بن سعد فهو البجلي الكوفي من كبار
التابعين ويحزم الكرماني في شرحه بأنه ابن سعد بن أبي وقاص وفيه نظر وأما جابر بن زيد وهو
أبو الشعثاء البصري فأخرجه سعيد بن منصور عن طريقه وفي سنده رجل لم يسم وأما نافع بن
جبير أي ابن مطعم ومحمد بن كعب أي القرظي فأخرجه ابن أبي شيبة عن جعفر بن عون عن
أسامة بن زيد عنهما قال لا طلاق إلا بعد نكاح وأما سليمان بن يسار فأخرجه سعيد بن منصور عن
عتاب بن بشير عن خصيف عن سليمان بن يسار أنه حلف في امرأته أن تزوجها فهي طالق فتزوجها
فأخبر بذلك عمر بن عبد العزيز وهو أمير على المدينة فأرسل إليه بلغي أنك حلفت في كذا قال نعم
قال أفلا تخلي سبيلها قال لا فتركه عمر ولم يفرق بينهما وأما مجاهد فرواه ابن أبي شيبة من طريق
الحسن بن الرماح سألت سعيد بن المسيب ومجاهدا وعطاء عن رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي
طالق فكلهم قال ليس بشيء زاد سعيد يكون سبيل قبل مطر وقد روى عن مجاهد خلافه
أخرجه أبو عبيد من طريق خصيف أن أمير مكة قال لا امرأته كل امرأته تزوجها فهي طالق
قال خصيف فذكرت ذلك لمجاهد وقلت له ان سعيد بن جبير قال ليس بشيء طالق ما لم يملك
قال فكره ذلك مجاهد وعاصم وأما القاسم بن عبد الرحمن وهو ابن عبد الله بن مسعود فرواه ابن أبي
شبة عن وكيع عن معروف بن واصل قالت سألت القاسم بن عبد الرحمن فقال لا طلاق إلا بعد
نكاح وأما عمرو بن هرم وهو الأزدي من اتباع التابعين فلم أقف على مقالته موصولة إلا أن في كلام
بعض السراخ أن أبا عبيد أخرجه من طريقه وأما الشعبي فرواه وكيع في مصنفه عن اسمعيل
ابن أبي خالد عن الشعبي قال ان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فليس بشيء وإذا وقت لزمه
وكذلك أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن زكريا بن أبي زائدة واسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي
قال اذا عمم فليس بشيء ومن رأى وقوعه في المعينة دون التعميم غير من تقدم ابراهيم التيمي
أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن منصور عنه قال اذا وقت وقع وبأسناده اذا قال
كل فليس بشيء ومن طريق حماد بن أبي سليمان مثل قول ابراهيم وأخرجه من طريق الاسود
ابن يزيد عن ابن مسعود والى ذلك أشار ابن عباس كما تقدم فابن مسعود أقدم من أفتى بالوقوع
وتبعه من أخذ بمذهبه كالنخعي ثم حماد وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن القاسم أنه قال هي طالق
واحتج بأن عمر سئل عن قال يوم أتزوج فهي على كظهر أمي قال لا يتزوجها حتى يكفر فلا يصح
عنه فإنه من رواية عبد الله بن عمر العمري عن القاسم والعمري ضعيف والقاسم لم يدرك عمر
وكان البخاري تبع أحمد في تكثير النقل عن التابعين فقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل في
العلل أن سفيان بن وكيع حدثه قال أحفظ عن أحمد منذ أربعين سنة أنه سئل عن الطلاق قبل
النكاح فقال يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن عباس وعلي بن حسين وابن
المسيب وبنيف وعشرين من التابعين أنهم لم يروا به بأسا قال عبد الله فقلت أي عن ذلك فقال أنا
قلته (قلت) وقد تجاوز البخاري في نسبة جميع من ذكر عنهم إلى القول بعدم الوقوع مطلقا مع أن
عضهم يفصل وبعضهم يخالف عليه وأعل ذلك هو النكته في تصديره النقل عنهم بصيغة التريض

وهذه المسئلة من الخلافات الشهيرة والعلماء فيها مذاهب الوقوع مطلقا وعدم الوقوع مطلقا
والتفصيل بين ما اذا عين أو عجم ومنهم من توقف فقال بعدم الوقوع الجهور كما تقدم وهو قول
الشافعي وابن مهدي وأحمد وإسحق وداود وأتباعهم وجهور أصحاب الحديث وقال بالوقوع
مطلقا أبو حنيفة وأصحابه وقال بالتفصيل ربيعة والثوري والليث والاوزاعي وابن أبي ليلى ومن
قبلهم من تقدم ذكره وهو ابن مسعود وأتباعه ومالك في المشهور عنه وعن عدم الوقوع مطلقا
ولوعين وعن ابن القاسم مثله وعن أنه توقف وكذا عن الثوري وأبي عبيد وقال جهور المالكية
بالتفصيل فان سمي امرأة أو طائفة أو قبيلة أو مكانا أو زمانا يمكن أن يعيش اليه لزمه الطلاق
والعتق وجاء عن عطاء مذهب آخر مفصل بين أن يشترط ذلك في عقد نكاح امرأته أو لا فان
شرطه لم يصح تزويج من عينها أو الأصح آخرجه ابن أبي شيبة وتأول الزهري ومن تبعه قوله
لا طلاق قبل نكاح أنه محمول على من لم يتزوج أصلا فإذا قيل له مثلا تزوج فلانة فقال هي طالق
البيته لم يقع بذلك شيء وهو الذي ورد فيه الحديث وأما إذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فان
الطلاق انما يقع حين تزوجها وما أدها من التأويل ترده إلا نار الصريحة عن سعيد بن
المسيب وغيره من مشايخ الزهري في أنهم أرادوا عدم وقوع الطلاق عن قال ان تزوجت
فهي طالق سواء خصص أم عجم أنه لا يقع ولشبهة الاختلاف كره أحمد مطلقا وقال ان تزوج
لا أمره أن يفارق وكذا قال إسحاق في المعينة قال البيهقي بعد أن أخرج كثير من الاخبار ثم من
الآثار الواردة في عدم الوقوع هذه الآثار تدل على أن معظم الصحابة والتابعين فهم موافقون
للاخبار أن الطلاق أو العتاق الذي علق قبل النكاح والمالك لا يعمل بعد وقوعهما وان تأويل
المخالف في جملة عدم الوقوع على ما اذا وقع قبل الملك والوقوع فيما اذا وقع بعده ليس بشيء لأن
كل أحد يعلم بعدم الوقوع قبل وجود عقد النكاح أو الملك فلا يبقى في الاخبار فائدة بخلاف
ما اذا جلتاه على ظاهره فان فيه فائدة وهو الاعلام بعدم الوقوع ولو بعد وجود العقد فهذا
يرجح ما ذهبنا اليه من جل الاخبار على ظاهرها والله أعلم وأشار البيهقي بذلك الى ما تقدم عن
الزهري والى ما ذكره مالك في الموطأ أن قوما بالمدينة كانوا يقولون اذا حلف الرجل بطلاق
امرأة قبل أن ينكحها ثم حنث لزم اذا نكحها حكاها ابن بطال قال وتأولوا حديث
لا طلاق قبل نكاح على من يقول امرأة فلان طالق وعورض من ألزم بذلك بالاتفاق على
أن من قال لامرأة اذا قدم فلان فأذني لوليك أن يزوجنيك فقالت اذا قدم فلان فقد أذنت
لولي في ذلك أن فلانا اذا قدم لم ينكح فلان فلو لم ينكح فلان فلو قال لامرأة ان طلقك فقد راجعتك
فطلقها لا تنكح كون مرتبة فكذلك الطلاق ومما احتج به من أوقع الطلاق قوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود قال والتعليق عقد التزويج بقوله وربطه بنيته وعلقه بشرطه
فان وجد الشرط نفذ واحتج آخر بقوله تعالى يوفون بالنذر وآخر بمشروعية الوصية وكل ذلك
لا حاجة فيه لان الطلاق ليس من العقود والنذر يتقرب به الى الله بخلاف الطلاق فانه أبغض
الحلال الى الله ومن ثم فرق أحمد بين تعليق العتق وتعليق الطلاق فأوقعه في العتق دون الطلاق
ويؤيده أن من قال لله علي عتق لزمه ولو قال لله علي طلاق كان لغوا والوصية انما تنفذ بعد

الموت ولو علق الحى الطلاق بما بعد الموت لم ينفسدوا حتى بعضهم بعمدة تعليق الطلاق وأن من
قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت طلقت والجواب أن الطلاق حق ملك الزوج
فله أن ينجزه ويؤجله وأن يعلقه بشرط وأن يجعله بيد غيره كما يتصرف المالك في ملكه فاذا لم يكن
زوجاً فأى شيء ملك حتى يتصرف وقال ابن العربي من المالكية الاصل في الطلاق أن يكون
في المسكوحة المقيدة بقيد النكاح وهو الذي يقتضيه مطلق اللفظ لكن الورع يقتضى التوقف
عن المرأة التي يقال فيها ذلك وان كان الاصل بجويزه والغاء التعليق قال ونظر مالك ومن قال
بقوله في مسألة الفرق بين المعينة وغيرها أنه اذا علم سد على نفسه باب النكاح الذي ندب الله اليه
فعارض عنده المشروع فسقط قال وهذا على أصل مختلف فيه وهو تخصيص الأدلة بالمصالح
والافلو كان هذا لازماً في الخصوص للزم في العسوم والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** اذا
قال لامرأته وهو مكره هذه أختي فلا شيء عليه قال النبي صلى
الله عليه وسلم قال ابراهيم لسارة هذه أختي وذلك في ذات الله قال ابن بطال أراد بذلك رد من كره أن يقول لامرأته يا أختي وقد
روى عبد الرزاق من طريق أبي تيمية الهجيمي عن النبي صلى الله عليه وسلم على رجل وهو يقول
لامرأته يا أختية فزجره قال ابن بطال ومن ثم قال جماعة من العلماء يصير بذلك مظاهراً اذا قصد
ذلك فأرشد النبي صلى الله عليه وسلم الى اجتناب اللفظ المشكل قال وليس بين هذا الحديث وبين
قصة ابراهيم معارضة لان ابراهيم انما أراد بها أنها أخته في الدين فن قال ذلك ونوى اخوة الدين لم
يضره (قلت) حديث أبي تيمية مرسل وقد أخرجه أبو داود ومن طرق مرسله وفي بعضها عن أبي
تيمية عن رجل من قومه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا متصل وذكر أبو داود قبله حديث
أبي هريرة في قصة ابراهيم وسارة فكانه وافق البخاري وقد قيد البخاري بكون قائل ذلك اذا كان
مكرهاً لم يضره وتعقبه بعض الشراح بأنه لم يقع في قصة ابراهيم اكرامه وهو كذلك لكن
لا تعقب على البخاري لانه أراد بذلك قصة ابراهيم الاستدلال على أن من قال ذلك في حالة الاكرام
لا يضره قياساً على ما وقع في قصة ابراهيم لانه انما قال ذلك خوفاً من الملك أن يغلبه على سارة
وكان من شأنهم أن لا يقربوا الخلقة الانحطبة ورضا بخلاف المتزوجة فكانوا يغتصبونها من
زوجها اذا أحبوا ذلك كما تقدم تقريره في الكلام على الحديث في المناقب فلخوف ابراهيم على
سارة قال انها أخته وتأول اخوة الدين والله أعلم ﴿تنبيه﴾ وأورد السنن في هذا الباب جميع ما في
الترجمة التي بعده وعكس ذلك أبو نعيم في المستخرج والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** الطلاق
في الاغلاق والكره والسكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق والشرك
وغیره لقول النبي صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى اشقلت هذه الترجمة
على أحكام مجمعها أن الحكم انما يتوجه على العاقل المختار العاقل المختار العاقل المختار ذلك
الاستدلال بالحديث لان غير العاقل المختار لا نية له فيما يقول أو يفعل وكذلك الغلط والناسي
والذي يكره على الشيء وحديث الاعمال بهذا اللفظ وصله المؤلف في كتاب الايمان أول الكتاب
وصله بالفاظ أخرى في أماكن أخرى وتقدم شرحه مستوفى هناك وقوله الاغلاق هو بكسر
الهمزة وسكون المعجمة الاكرام على المشهور قيل له ذلك لان المكره يتعلق عليه أمره ويتضيق
عليه تصرفه وقيل هو العمل في الغضب وبالأول جزم أبو عبيد وجاعة والى الثاني أشار أبو داود

﴿باب﴾ اذا قال لامرأته
وهو مكره هذه أختي فلا
شيء عليه قال النبي صلى
الله عليه وسلم قال ابراهيم
لسارة هذه أختي وذلك في
ذات الله عز وجل ﴿باب﴾
الطلاق في الاغلاق والكره
والسكران والمجنون
وأمرهما والغلط والنسيان
في الطلاق والشرك وغيره
لقول النبي صلى الله عليه
وسلم الاعمال بالنية ولكل
امرئ ما نوى

فانه أنخرج حديث عائشة لا طلاق ولا اعتاق في غلاق قال أبو داود والغلاق أطنه الغضب
وترجم على الحديث الطلاق على غيط ووقع عنده بغير ألف في أوله وحكى البيهقي أنه روى
على الوجهين ووقع عند ابن ماجه في هذا الحديث الاغلاق بالالف وترجم عليه طلاق المكره
فان كانت الرواية بغير ألف هي الراجحة فهو غير الاغلاق قال المطرزي قولهم أياك والعلق أي
الضجر والغضب ورد في الفارسي في مجمع الغرائب على من قال الاغلاق الغضب وغلطه في ذلك وقال
ان طلاق الناس غالباً انما هو في حال الغضب وقال ابن المرباط الاغلاق حرج النفس وليس
كل من وقع له فارق عقله ولو جاز عدم وقوع طلاق الغضبان لكان لكل أحد أن يقول فيما جناه
كنت غضباناً اه وأراد بذلك الرد على من ذهب الى أن الطلاق في الغضب لا يقع وهو مروي
عن بعض متأخري الحنابلة ولم يوجد عن أحد من متقدميهم الا ما أشار اليه أبو داود وأما قوله في
المطالع الاغلاق الاكراه وهو من أغلقت الباب وقيل الغضب واليه ذهب أهل العراق فليس
بمعروف عن الحنفية وعرف بعلة الاختلاف المطلق اطلاق أهل العراق على الحنفية واذا أطلقه
الفقيه الشافعي قرأه مقابل المرافضة منهم ثم قال وقيل معناه النهي عن ايقاع الطلاق البدعي
مطلقاً والمراد النفي عن فعله لا النفي ~~للمكروه~~ كانه يقول بل يطلق للسنة كما أمر الله وقول
البخاري واكراهه هو في النسخ بضم الكاف وسكون الراء وفي عطفه على الاغلاق نظراً لان كان
يذهب الى أن الاغلاق الغضب ويحتمل أن يكون قبل الكاف ميم لانه عطف عليه السكران
فيكون التقدير باب حكم الطلاق في الاغلاق وحكم المكره والسكران والمجننون الخ وقد
اختلف السلف في طلاق المكره فروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابراهيم النخعي أنه يقع قال لانه
شيء اقتدى به نفسه وبه قال أهل الرأي وعن ابراهيم النخعي تفصيل آخر ان وري المكره لم
يقع والواقع وقال الشعبي ان أكرهه للصوم وقع وان أكرهه السلطان فلا أخرجه ابن أبي
شيبه ووجه بأن الصوم من شأنهم أن يقتلوا من يخالفهم غالباً بخلاف السلطان وذهب
الجمهور الى عدم اعتبار ما يقع فيه واحتج عطاء بآية النحل الامن أكرهه وقلبه مطمئن بالايمان
قال عطاء الشرك أعظم من الطلاق أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح وقرره الشافعي بأن
الله لما وضع الكفر عن تلفظ به حال الاكراه وأسقط عنه أحكام الكفر فكذلك يسقط عن
المكره ما دون الكفر لان الأعظم اذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الاولى والى هذه النكتة أشار
البخاري بعطف الشرك على الطلاق في الترجمة وأما قوله والسكران فسيأتي ذكر حكمه في
الكلام على أثر عثمان في هذا الباب وقد يأتي السكران في كلامه ورفع له بما لا يأتي به وهو صاح
لقوله تعالى حتى تعلموا ما تقولون فان فيه دلالة على أن من علم ما يقول لا يكون سكراناً وأما
المجننون فسيأتي في أثر على مع عمر وقوله وأمرهم ما فعناه هل حكمهم ما واحداً ويختلف وقوله
والغلط والتسبان في الطلاق والشرك وغيره أي اذا وقع من المكلف ما يقتضي الشرك غلطاً أو
نسياناً هل يتحكم عليه به واذا كان لا يتحكم عليه به فليكن الطلاق كذلك وقوله وغيره أي وغير
الشرك مما هو دونه وذكر شيخنا ابن الملقن أنه في بعض النسخ والشك بدل الشرك قال وهو
الصواب وتبعه الزركشي لكن قال وهو أليق وكان مناسبة لفظ الشرك خفيت عليهم مما ولم أره
في شيء من النسخ التي وقفت عليها بلفظ الشرك فان ثبت فتكون معطوفة على النسيان لا على

وتلا الشعبي لا تؤاخذنا ان
نسينا أو أخطأنا وما لا يجوز
من اقرار الموسوس وقال
النبي صلى الله عليه وسلم للذي
أقر على نفسه أبك جنون
وقال على بقر حزة خواصر
شارفي فطلق النبي لله صلى
الله عليه وسلم يلوم حزة
فاذا حزة قد نزل حمة عيساه
ثم قال حزة وهل أنتم الاعبيد
لائي فعرف النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قد نزل فخرج
وخرجنا معه وقال عثمان
ليس لجنون ولا لسكران
طلاق

الطلاق ثم رأيت سلف شيخنا وهو قول ابن بطلان وقع في كثير من النسخ والنسيان في الطلاق
والشرك وهو خطأ والصواب والشك مكان الشرك اه ففهم شيخنا من قوله في كثير من النسخ أن
في بعضها بلفظ الشك فزعم بذلك واختلف السلف في طلاق الناسي فكان الحسن يراه كالعهد الا ان
اشترط فقال الا ان أنسى أخرجه ابن أبي شيبة وأخرج ابن أبي شيبة أيضا عن عطاء أنه كان لا يراه
شيئا ويحتاج بالحديث المرفوع الا في كسأقره بعد وهو قول الجمهور وكذلك اختلف في طلاق
المخطئ فذهب الجمهور الى أنه لا يقع وعن الحنفية ممن أراد أن يقول لا امرأته شيئا فسبقه لسانه
فقال أنت طالق يلزمه الطلاق وأشار البخاري بقوله العلط والنسيان الى الحديث الوارد عن ابن
عباس مرفوعا ان الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فانه سوى بين
الثلاثة في التجاوز فنحل التجاوز على رفع الائم خاصة دون الوقوع في الاكرام لزم أن يقول مثل
ذلك في النسيان والحديث قد أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان واختلف أيضا في طلاق
المشرك فجاء عن الحسن وقتادة وربيعة أنه لا يقع ونسب الى مالك وداود وذهب الجمهور الى أنه
يقع كما يصح نكاحه وعتقه وغير ذلك من أحكامه (قوله وتلا الشعبي لا تؤاخذنا ان نسينا أو
أخطأنا) رويناه موصولا في فوائد هناد بن السري الصغير من رواية سليم مولى الشعبي عنه
بعناه (قوله وما لا يجوز من اقرار الموسوس) بمهملتين والواو الاولى مفتوحة والثانية مكسورة
(قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم للذي أقر على نفسه أبك جنون) هو طرف من حديث
ذكره المصنف في هذا الباب بلفظ هل بك جنون وأورده في الحدود ويأتي شرحه هنالك مستوفي
ان شاء الله تعالى ووقع في بعض طرقه ذكر السكر (قوله وقال على بقر حزة خواصر شارفي)
الحديث هو طرف من الحديث الطويل في قصة الشارفين وقد تقدم شرحه مستوفي في غزوة بدر
من كتاب المغازي و بقر بفتح الموحدة وتخفيف القاف أي شق والخواصر بمهمل جمع
خاصرة وقوله في آخره انه نزل بفتح المثلثة وكسر الميم بعدها لام أي سكران وهو من أقوى أدلة
من لم يؤاخذ السكران بما يقع منه في حال سكره من طلاق وغيره واعترض المهلب بأن النحر حينئذ
كانت مباحة قال فبذلك سقط عنه حكم ما نطق به في تلك الحال قال وبسبب هذه القصة كان
تحريم النحر اه وفيما قاله نظرا ما أولا فان الاحتجاج من هذه القصة انما هو بعدم مؤاخذة
السكران بما صدر منه ولا يفترق الحال بين أن يكون الشرب مباحا أولا وأما ثانيا فادعوا ان
تحريم النحر كان بسبب قصة الشارفين ليس بصحيح فان قصة الشارفين كانت قبل أحد اتفاقا لان
حزة استشهد بأحد وكان ذلك بين بدر وأحد عند ترويح على بقاطمة وقد ثبت في الصحيح أن جماعة
اصطحبوا النحر يوم أحد واستشهدوا ذلك اليوم فكان تحريم النحر بعد أحد لهذا الحديث الصحيح
(قوله وقال عثمان ليس لجنون ولا لسكران طلاق) وصله ابن أبي شيبة عن شبابة ورويناه في
الجزء الرابع من تاريخ أبي زرعة الدمشقي عن آدم بن أبي اياس كلاهما عن ابن أبي ذئب عن
الزهري قال قال رجل لعمر بن عبد العزيز طلقت امرأتي وأنا سكران فكان رأي عمر بن عبد
العزيز مع رأي أن يجلده ويفرق بينه وبين امرأته حتى حدته أبان بن عثمان بن عفان عن أبيه
أنه قال ليس على المجنون ولا على السكران طلاق فقال عمر تأمر ونخي وهذا يحدثن عن عثمان
فجلده ورد اليه امرأته وذكر البخاري أثر عثمان ثم ابن عباس استظهار المادل عليه حديث على

في قصة حجة وذهب الى عدم وقوع طلاق السكران أيضا أبو الشعثاء وعطاء وطاوس وعكرمة والقاسم وعمر بن عبد العزيز ذكره ابن أبي شيبة عنهم بأسانيد صحيحة وبه قال ربيعة والميث واسحق والمزني واختاره الطحاوي واحتج بأنهم أجعوا على أن طلاق المعتوه لا يقع قال والسكران معتوه بسكره وقال بوقوعه طائفة من التابعين كسعيد بن المسيب والحسن وأبراهيم والزهرى والشعبي وبه قال الأوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة وعن الشافعي قولان المصحح منهما وقوعه والخلاف عند الحنابلة لكن الترجيح بالعكس وقال ابن المرباط إذا ثبت نكاحه قبل السكران لم يلزمه طلاق والالزيمه وقد جعل الله حد السكر الذي تبطل به الصلاة أن لا يعلم ما يقول وهذا التفصيل لا ياباه من يقول بعدم وقوع طلاقه وإنما استدل من قال بوقوعه مطلقا بأنه عاص بفعله لم يزل عنه الخطأ بذلك ولا الائتم لأنه يؤمر بقضاء الصلوات وغيرها مما يجب عليه قبل وقوعه في السكر أو فيه وأجاب الطحاوي بأنه لا تختلف أحكام فاقد العقل بين أن يكون ذهاب عقله بسبب من جهته أو من جهة غيره إذا لفرق بين من عجز عن القيام في الصلاة بسبب من قبل الله أو من قبل نفسه كن كسر رجل نفسه فانه يسقط عنه فرض القيام وتعقب بأن القيام انتقل الى بدل وهو القعود فاقترا وأجاب ابن المنذر عن الاحتجاج بقضاء الصلوات بأن النائم يجب عليه قضاء الصلاة ولا يقع طلاقه فاقترا وقال ابن بطلال الأصل في السكران العقل والسكر شئ طرأ على عقله فهما وقع منه من كلام مفهوم فهو محمول على الأصل حتى يثبت ذهاب عقله (قوله) وقال ابن عباس طلاق السكران والمستكره ليس بجائز وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور جميعا عن هشيم عن عبد الله بن طلحة الخزاعي عن أبي يزيد المزني عن عكرمة عن ابن عباس قال ليس لسكران ولا لمضطهد طلاق المضطهد بضاده معجزة ساكنة ثم طامه ملة مفتوحة ثم هاء ثم مهلة هو المغلوب المقهور وقوله ليس بجائز أي بواقع إذا اعتل للسكران المغلوب على عقله ولا اختيار للمستكره (قوله) وقال عتبة بن عامر لا يجوز طلاق الموسوس أي لا يقع لأن الوسوسة حديث النفس ولا مؤاخذاة بما يقع في النفس كما سيأتي (قوله) وقال عطاء إذا بدأ بالطلاق فله شرطه تقدم مشروحا في باب الشروط في الطلاق وتقدم عن عطاء وسعيد بن المسيب والحسن وبينت من وصاه عنهم ومن خالف في ذلك (قوله) وقال نافع طلق رجل امرأته البتة ان خرجت فقال ابن عمران خرجت فقد بتت منه وان لم تخرج فليس بشئ) أما قوله البتة فانه بالنصب على المصدر قال الكرماني هنا قال النخاعة قطع همزة البتة بعزل عن القياس اه وفي دعوى أنها تقال بالقطع نظر فان ألف البتة ألف وصل قطعاً والذي قاله أهل اللغة البتة التقطع وهو بنفسه يجرها جراد فها لا أن المراد أنها تقال بالقطع وأما قوله بتت فبضم الموحدة وتشديد المثناة المفتوحة على البناء للمجهول ومناسبة ذكر هذا هنا وان كانت المسائل المتعلقة بالبتة تقدمت موافقة ابن عمر للجمهور في أن لا فرق في الشرط بين أن يتقدم أو يتأخر وهذا يظهر مناسبة أثر عطاء وكذا ما بعده هذا وقد أخرج سعيد ابن منصور من وجه صحيح عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبتة ثلاث ثلاث (قوله) وقال الزهرى فيمن قال ان لم أفعل كذا وكذا فامرأتي طالق ثلاثا يسئل عما قال وعقد عليه قلبه حين حلف بتلك اليمين فان سمي أجلا أراداه وعقد عليه قلبه حين حلف جعل ذلك في دينه وأماته أي يدين فيما

وقال ابن عباس طلاق السكران والمستكره ليس بجائز وقال عتبة بن عامر لا يجوز طلاق الموسوس وقال عطاء إذا بدأ بالطلاق فله شرطه وقال نافع طلق رجل امرأته البتة ان خرجت فقال ابن عمران خرجت فقد بتت منه وان لم تخرج فليس بشئ وقال الزهرى فيمن قال ان لم أفعل كذا وكذا فامرأتي طالق ثلاثا يسئل عما قال وعقد عليه قلبه حين حلف بتلك اليمين فان سمي أجلا أراداه وعقد عليه قلبه حين حلف جعل ذلك في دينه وأماته

بينه وبين الله تعالى أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مختصرا ولفظه في الرجلين
يختلفان بالطلاق والعناقة على أمر يختلفان فيه ولم يتسم على واحد منهما بنية على قوله قال
يدينان ويحملان من ذلك ما تحملا وعن معمر عن سمع الحسن مثله (قوله) وقال ابراهيم
ان قال لا حاجة لي فيك نيته) أي ان قصد طلاقا طلقت والا فلا قال ابن أبي شيبة حدثنا
حفص هو ابن غياث عن اسمعيل عن ابراهيم في رجل قال لا امرأه لا حاجة لي فيك قال نيته وعن
وكيع عن شعبة سألت الحكم وحادا قال ان نوى طلاقا فواحدة وهو أحق بها (قوله) وطلاق
كل قوم بلسانهم) وصله ابن أبي شيبة قال حدثنا ادريس قال حدثنا ابن أبي ادريس وجري
قال الاول عن مطرف والثاني عن المغيرة كلاهما عن ابراهيم قال طلاق الجعبي بلسانه جائز
ومن طريق سعيد بن جبير قال اذا طلق الرجل بالفارسية يلزمه (قوله) وقال قتادة اذا قال اذا
جئت فانت طالق ثلاثا يغشاها عند كل طهر مرة فان استبان جملها فقد بانت منه) وصله ابن
أبي شيبة عن عبد الاعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مثله لكن قال عند كل طهر مرة ثم
يسلك حتى تطهر وذكر بقيته نحوه ومن طريق أشعث عن الحسن يغشاها اذا طهرت من
الحيض ثم يسلك عنها الى مثل ذلك وقال ابن سيرين يغشاها حتى تحمّل وبهذا قال الجمهور
واختلفت الرواية عن مالك في رواية ابن القاسم ان وطئها مرة بعد التعليق طلقت سواء
استبان بها جملها أم لا وان وطئها في الطهر الذي قال لها ذلك بعد الوطء طلقت مكانها وتعقبه
الطحاوي بالاتفاق على أن مثل ذلك اذا وقع في تعليق العتق لا يقع الا اذا وجد الشرط قال
في ذلك الطلاق فليكن (قوله) وقال الحسن اذا قال الحق بأهلك نيته) وصله عبد الرزاق بلفظ
هو مانوي وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الحسن في رجل قال لا امرأته اخبرني استبرق
اذ هي لا حاجة لي فيك هي تطليقة ان نوى الطلاق (قوله) وقال ابن عباس الطلاق عن وطئ
والعتاق ما أريد به وجه الله) أي أنه لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته الا عند الحاجة كالنكاح
بخلاف العتق فانه مطلوب دائما والوطئ بمقتضى الحاجة قال أهل اللغة ولا يبنى منها فعل (قوله)
وقال الزهري ان قال ما أنت باهرا في نيته وان نوى طلاقا فهو مانوي) وصله ابن أبي شيبة عن
عبد الاعلى عن معمر عن الزهري في رجل قال لا امرأته لست لي باهرا قال هو مانوي ومن
طريق قتادة اذا واجهها به وأراد الطلاق فهي واحدة وعن ابراهيم ان كرر ذلك مرارا ما أراه
أراد الا الطلاق وعن قتادة ان أراد طلاقا طلقت وتوقف سعيد بن المسيب وقال الله هي
كذبة وقال أبو يوسف ومحمد لا يقع بذلك طلاق (قوله) وقال علي ألم تعلم أن القلم رفع عن ثلاثة عن
المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ) وصله البغوي في الجعديات
عن علي بن الجعد عن شعبة عن الاعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس أن عمر أتى بمجنونة قد زنت
وهي حبلى فأراد أن يرجها فقال له علي ألم تبلغك أن القلم قد وضع عن ثلاثة فذكره وتابعه ابن
غيره ووكيع وغير واحد عن الاعمش ورواه جري بن حازم عن الاعمش فصرح فيه بالرفع
أخرجه أبو داود وابن حبان من طريقه وأخرجه النسائي من وجهين آخرين عن أبي ظبيان
مرقوعا وموقوفا لكن لم يذكروا فيه ما ابن عباس جعله عن أبي ظبيان عن علي وريح الموقوف
على المرفوع وأخذ بمقتضى هذا الحديث الجمهور لكن اختلفوا في إيقاع طلاق الصبي فعن

وقال ابراهيم ان قال
لا حاجة لي فيك نيته
وطلاق كل قوم بلسانهم
وقال قتادة اذا قال اذا
جئت فانت طالق ثلاثا
يغشاها عند كل طهر مرة
فان استبان جملها فقد بانت
منه وقال الحسن اذا قال
الحق بأهلك نيته وقال ابن
عباس الطلاق عن وطئ
والعتاق ما أريد به وجه الله
وقال الزهري ان قال ما أنت
باهرا في نيته وان نوى طلاقا
فهو مانوي وقال علي ألم تعلم
أن القلم رفع عن ثلاثة عن
المجنون حتى يفيق وعن
الصبي حتى يدرك وعن
النائم حتى يستيقظ

ابن المسيب والحسن يلزمه اذا عقل وميز وحده عند اجدان يطبق الصيام ويحصى الصلاة وعند عطاء اذا بلغ اثني عشر سنة وعن مالك رواية اذا ناهز الاحتلام (قوله وقال على وكل طلاق جائز الاطلاق المعتوه) وصله البغوي في الجعديات عن علي بن الجعد عن شعبة عن الاعمش عن ابراهيم النخعي عن عابس بن ربيعة أن عليا قال كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه وهكذا أخرجه سعيد بن منصور عن جماعة من أصحاب الاعمش عنه صرح في بعضها باسم عابس بن ربيعة من علي وقد ورد فيه حديث مرفوع أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة مشل قول علي وزاد في آخره المغلوب على عقله وهو من رواية عطاء بن بخلان وهو ضعيف جدا والمراد بالمعتوه وهو بفتح الميم وسكون المهملة وضم المثناة وسكون الواو بعدها هاء الناقص العقل فيدخل فيه الطفل والمجنون والسكران والجهور على عدم اعتبار ما يصدر منه وفيه خلاف قديم ذكر ابن أبي شيبه من طريق نافع أن المحبر بن عبد الرحمن طلق امرأته وكان معتوها فامرها ابن عمر بالعدة فقيل له انه معتوه فقال اني لم أسمع الله استثنى للمعتوه طلاقا ولا غيره وذكر ابن أبي شيبه عن الشعبي وابراهيم وغير واحد مثل قول علي (قوله حدثنا مسلم) هو ابن ابراهيم وهشام هو الدستوائي (قوله عن زرارة) تقدم القول فيه في أوائل العتق وذكر فيه بعض فوائد ويأتي بقيتها في كتاب الايمان والذور وقوله ما حدثت به أنفسها بالفتح على المفعولية وذكر المطرزي عن أهل اللغة أنهم يقولونه بالضم يريدون بغير اختيارها وقد أسند الاسماعيلي عن عبد الرحمن ابن مهدي قال ليس عند قتادة حديث أحسن من هذا وهذا الحديث حجة في أن الموسوس لا يقع طلاقه والمعتوه والمجنون أولى منه بذلك واحتج الطحاوي بهذا الحديث للجهور فيمن قال لامرأته أنت طلاق ونوى في نفسه ثلاثا أنه لا يقع الا واحدة خلافا للشافعي ومن وافقه قال لان الخبر دل على أنه لا يجوز وقوع الطلاق نية لالفظ معها وتعقب بأنه لفظ بالطلاق ونوى الفرقة التامة فهي نية صحبها لفظ واحتج به أيضا لما قال فيمن قال لامرأته يا فلانة ونوى بذلك طلاقها انها لا تطلق خلافا لما لك وغيره لان الطلاق لا يقع بالنية دون اللفظ ولم يأت بصيغة لا صريحة ولا كناية واستدل به على أن من كتب الطلاق طلقت امرأته لانه عزم بقلبه وعمل بكابته وهو قول الجمهور وشروط مالك فيه الاشهاد على ذلك واحتج من قال اذا طلق في نفسه طلقت وهو مروى عن ابن سيرين والزهرى وعن مالك رواية ذكرها أشهب عنه وقواها ابن العربي بأن من اعتقد الكفر بقلبه كفر ومن أصر على المعصية أثم وكذلك من رأى بعمله واجب وكذا من قذف مسلما بقلبه وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان وأجيب بأن العفو عن حديث النفس من فضائل هذه الامة والمصر على الكفر ليس منهم وبأن المصر على المعصية الاثم من تقدم له عمل المعصية لانه لم يعمل بمعصية قط وأما الرياء والمحجب وغير ذلك فكله متعلق بالاعمال واحتج الخطابي بالاجماع على أن من عزم على الظهار لا يصير مطاهرا فان وكذلك الطلاق وكذلك لو حدث نفسه بالقذف لم يكن قاذفا ولو كان حديث النفس يؤثر لا بطل الصلاة وقد دل الحديث الصحيح على أن ترك الحديث مندوب فلو وقع لم تبطل وتقدم البحث في الصلاة في ذلك في قول عمراني لاجهز جيشي وأما في الصلاة الحديث الثاني حديث جابر في قصة الذي أقرب بالزنا فخرجهم ذكرها من طريق يونس عن الزهري عن أي سلمة عن جابر وسيأتي شرحه

وقال علي وكل طلاق جائز الا
طلاق المعتوه * حدثنا
مسلم حدثنا هشام
حدثنا قتادة عن زرارة بن
أوفى عن أبي هريرة رضي
الله عنه عن النبي صلى الله
الله عليه وسلم قال ان الله تجاوز
عن أمتي ما حدثت به
أنفسها ما لم تعمل أو تكلّم

وقال قتادة إذا طلق في نفسه فليس بشيء (٣٤٦) * حدثنا أبي عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن

عبد الرحمن عن جابر أن رجلاً
من أسلم أتى النبي صلى الله
عليه وسلم وهو في المسجد
فقال انه قد زنى فأعرض
عنه فتخني لشقه الذي
أعرض فشهد على نفسه
أربع شهادات فدعاه فقال
هل بك جنون هل أحصنت
قال نعم فأمر به أن يرجع
بالمصلى فلما أدلته الحجارة
جزحتي أدرك بالحرمة فقتل
* حدثنا أبو الميان أخبرنا
شعيب عن الزهري قال
أخبرني أبو سلمة بن عبد
الرحمن وسعيد بن المسيب
أن أبا هريرة قال أتى رجل
من أسلم رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو في المسجد
فتداه فقال يا رسول الله ان
الآخر قد زنى يعني نفسه
فأعرض عنه فتخني لشق
وجهه الذي أعرض قبله
فقال يا رسول الله ان الآخر
قد زنى فأعرض عنه فتخني
لشق وجهه الذي أعرض قبله
فقال له ذلك فأعرض عنه
فتخني له الرابعة فلما شهد
على نفسه أربع شهادات
دعاه فقال هل بك جنون
قال لا فقال النبي صلى الله
عليه وسلم اذهبوا به فارجوه
وكان قد أحصن وعن
الزهري قال فإخبرني من سمع
جابر بن عبد الله الانصاري
قال كنت فيمن رجه فرجناه
بالمصلى بالمدينة فلما أدلته الحجارة جزحتي أدرك بالحرمة ففرجناه حتى مات * وكيف الطلاق فيه

مستوفى في كتاب الحدود والمراد منه ما أشار إليه في الترجمة من قوله هل بك جنون فان مقتضاه
أنه لو كان مجنوناً لم يعمل باقراره ومعه الاستفهام هل كان بك جنون أو هل تجن تارة وتنفق تارة
وذلك أنه كان حير المخاطبة مفيقا ويحتمل أن يكون وجهه الخطاب والمراد استفهام من حضر
من يعرف حاله وسيأتي بسط ذلك ان شاء الله تعالى * الحديث الثالث حديث أبي هريرة في القصة
المذكورة أو ردها من طريق شعيب عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب جميعاً عن أبي هريرة
وسيأتي شرحها أيضاً في الحدود وقوله في هذه الرواية ان الآخر قد زنى بفتح الهمزة وكسر الخاء المعجمة
أى المتأخر عن السعادة وقيل معناه الارذل (قوله وقال قتادة اذا طلق في نفسه فليس بشيء) وصله
عبد الرزاق عن معمر عن قتادة والحسن قالاً من طلق سراً في نفسه فليس طلاقه ذلك بشيء وهذا
قول الجمهور وخالفهم ابن سيرين وابن شهاب فقالا تطلق وهي رواية عن مالك * (تنبيه) * وقع
هذا الاثر عن قتادة في رواية الاسفي عقب حديث قتادة المرفوع المذكور هنا بعد فلما ساقه من
طريق قتادة عن زرارة عن أبي هريرة فذكر الحديث المرفوع قال بعده قال قتادة فذكره ثم ذكر
المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * الحديث الاول (قوله وعن الزهري قال فإخبرني من سمع جابر
ابن عبد الله) هو معطوف على قوله شعيب عن الزهري الخ وقد تقدم من رواية يونس عن الزهري
عن أبي سلمة فيحتمل أن يكون أيهم لما حدث به شعيباً ويحتمل أن يكون هذا القدر عنده عن
غير أبي سلمة فأدرج في رواية يونس عنه وقوله في هذه الزيادة أدلته بذال معجمة وقاف أى أصابته
بجدها وقوله جز بفتح الجيم والميم وبزاي أى أسرع هارباً * (قوله باب الخلع) الخلع
بضم المعجمة وسكون اللام وهو في اللغة فراق الزوجة على مال مأخوذ من خلع الثوب لان المرأة
لباس الرجل معنى وضم مصدره تفرقة بين الحسي والمعنوي وذكر أبو بكر بن دريد في أماليه أنه
أول خلع كان في الدين أن عامر بن الطرب بفتح المعجمة وكسر الراء ثم موحدته زوج ابنته من ابن
أخيه عامر بن الحرث بن الطرب فلما دخلت عليه نفرت منه ففشاها إلى أبيها فقال لا أجمع عليك
فراق أهلك ومالك وقد خلعتك منك بما أعطيتها قال فرعم العلماء أن هذا كان أول خلع في العرب
اه وأما أول خلع في الاسلام فسيأتي ذكره بعد قليل ويسمى أيضاً فدية واقتداء وأجمع العلماء
على مشروعيته الا بكر بن عبد الله المزني التابعي المشهور فانه قال لا يحل للرجل أن يأخذ من
امرأته في مقابل فراقها شيئاً لقوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئاً فأوردوا عليه فلا جناح عليه ما فيها
اقتدت به فادعى نسخها بآية النساء أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه وتعقب مع شذره
بقوله تعالى في النساء أيضاً فان طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه وبقوله فيها فلا جناح عليهم ما
أن يصلحوا الآية وبالحديث وكأنه لم يثبت عنده ولم يبلغه وانعقد الاجماع بعده على اعتباره وأن
آية النساء مخصوصة بآية البقرة وبآية النساء الاخرتين وضابطه شرعاً فراق الرجل زوجته
بذل قابل للعوض يحصل لجهة الزوج وهو مكروه الا في حال مخافة أن لا يقيم أو واحداً منهما
مأمر به وقد ينشأ ذلك عن كراهة العشرة ما لم يسوء خلقاً أو خلقاً وكذا ترفع الكراهة اذا احتاج
إليه خشية حث يؤول الى اليقونة الكبرى (قوله وكيف الطلاق فيه) أى هل يقع الطلاق
بجرده أو لا يقع حتى يذكر الطلاق أم باللفظ أو ما بالنية وللعلماء فيها اذا وقع الخلع مجرداً عن
الطلاق لفظاً ونية ثلاثة آراء وهي أقوال للشافعي * أحدها ما نص عليه في أكثر كتبه الجديدة

أن الخلع طلاق وهو قول الجمهور فإذا وقع بلفظ الخلع وما تصرف منه نقص العدد وكذا ان وقع
 بغير لفظه مقروناً بآيته وقد نص الشافعي في الاملاء على أنه من صرائح الطلاق ووجه الجمهور أنه
 لفظ لا يملكه الا الزوج فكان طلاقاً ولو كان فسخماً لما جاز على غير الصداق كالأقالة لكن
 الجمهور على جوازهما قل وأكثر فدل على أنه طلاق والثاني وهو قول الشافعي في القديم وذكره في
 أحكام القرآن من الجديد أنه فسخ وليس بطلاق وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق وعن
 ابن الزبير وروى عن عثمان وعلي وعكرمة وطاوس وهو مشهور مذهب أحمد وسأد كفي الكلام
 على شرح حديث الباب ما يقويه وقد استشكله اسمعيل القاضي بالاتفاق على أن من جعل
 أمر المرأة بيد هاونوى الطلاق فطلقت نفسها طلقت وتعتب بأن محل الخلاف ما إذا لم يقع لفظ
 طلاق ولا نية وانما وقع لفظ الخلع صريحاً وما قام مقامه من الالفاظ مع النية فانه لا يكون فسخماً
 تقع به الفرقة ولا يقع به طلاق واختلف الشافعية فيما إذا نوى بالخلع الطلاق وفرعنا على أنه فسخ
 هل يقع الطلاق أولاً ورجح الامام عدم الوقوع واحتج بأنه صريح في بابه ووجدنا في محله فلا
 ينصرف بالنية الى غيره وصرح أبو حامد والاكثرون بوقوع الطلاق ونقصه الخوارزمي عن نص
 القديم قال هو فسخ لا ينقص عدد الطلاق الا أن ينوي بابه الطلاق ويخدش فيما اختاره الامام
 أن الطحاوي نقل الاجماع على أنه اذا نوى بالخلع الطلاق وقع الطلاق وأن محل الخلاف فيما اذا
 لم يصرح بالطلاق ولم ينو الثالث اذا لم ينو الطلاق لا يقع به فرقة أصلاً ونص عليه في الام وقواه
 السبكي من المتأخرين وذكر محمد بن نصر المروزي في كتاب اختلاف العلماء أنه آخر قول الشافعي
 (قوله وقوله عز وجل ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتوهن شيئاً الا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله)
 زاد غير أبي ذر الى قوله الظالمون وعند النسفي بعد قوله يخافا الآية وبذلك يبين تمام المراد
 وهو بقوله فلا جناح عليكم فيما افقتت به وتمسك بالشروط من قوله فان خفتم من منع الخلع الا
 اذا حصل الشقاق من الزوجين معا وسأد كفي الكلام على أثر طاوس بيان ذلك (قوله وأجاز عمر
 الخلع دون السلطان) أي بغير إذنه واصله ابن أبي شيبة من طريق خزيمة بن عبد الرحمن قال أتى بشر
 ابن مروان في خلع كان بين رجل وامرأة فلم يحجزه فقال له عبد الله بن شهاب الخولاني قد أتى عمر في
 خلع فأجازه وأشار المصنف الى خلاف في ذلك أخرجه سعيد بن منصور حدثه هشيم بن أبان يونس
 عن الحسن البصري قال لا يجوز الخلع دون السلطان وقال حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق عن
 محمد بن سيرين كانوا يقولون فذكر مثله وأخبره أبو عبيد واستدل بقوله تعالى فان خفتم أن
 لا يقيما حدود الله وبقوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها
 قال فجعل الخوف لغير الزوجين ولم يقل فان خافا وقوى ذلك بقراءة جرة في آية الباب الا أن يخافا
 بضم أوله على البناء للمجهول قال والمراد الولاية ورده التماس بأنه قول لا يساعد الاعراب ولا
 اللفظ ولا المعنى والطحاوي بأنه شاذ مخالف لما عليه الجم الغفير ومن حيث النظر ان الطلاق
 جائز دون الحاكم فكذلك الخلع ثم الذي ذهب اليه مبنى على أن وجود الشقاق شرط في الخلع
 والجمهور على خلافه وأجابوا عن الآية بأنها جرت على حكم الغالب وقد أكر قنادة هذا على
 الحسن فأخرج سعيد بن أبي عروبة في كتاب النكاح عن قتادة عن الحسن فذكره قال قتادة ما أخذ
 الحسن هذا الا عن زياد يعني حيث كان أمير العراق لمعاوية (قلت) وزيد ليس أهلاً أن يقتدي به

وقوله عز وجل ولا يحل
 لكم أن تأخذوا مما
 آتيتوهن شيئاً الا أن يخافا
 أن لا يقيما حدود الله وأجاز
 عمر الخلع دون السلطان

(قوله وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها) العقاص بكسر الميم المهملة وتحقيق القاف وآخره صادمهملة جمع عقصة وهو ما يربط به شعر الرأس بعد جمعه وأثر عثمان هذا رويناه موصولا في أمالي أبي القاسم بن بشران من طريق شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت اختلعت من زوجي بمادون عقاص رأسي فأجاز ذلك عثمان وأخرجه البيهقي من طريق روح بن القاسم عن ابن عقيل مطولا وقال في آخره قد دفعت إليه كل شيء حتى أجفت الباب بيني وبينه وهذا يدل على أن معنى دون سوى أي أجاز للرجل أن يأخذ من المرأة في الخلع ما سوى عقاص رأسها وقال سعيد بن منصور حدثنا هشام عن مغيرة عن إبراهيم كان يقال الخلع ما دون عقاص رأسها وعن سفيان عن ابن أبي يحيى عن مجاهد يأخذ من المتلعة حتى عقاصها ومن طريق قبيصة بن ذؤيب إذا خلعتها جاز أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهما ثم تلافيا جناح عليهما فيما افتدت به وسنده صحيح ووجدت أثر عثمان بلفظ آخر أخرجه ابن سعد في ترجمة الربيع بنت معوذ من طبقات النساء قال أنبأنا يحيى بن عباد حدثنا فليح بن سليمان حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت كان بيني وبين ابن عمي كلام وكان زوجها قالت فقلت لك كل شيء وفارقني قال قد فعلت فأخذوا الله كل شيء حتى فراشي فخت عثمان وهو محصور فقال الشرط أملك خذ كل شيء حتى عقاص رأسها قال ابن بطال ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاه وقال مالك لم أر أحدا ممن يقتدى به يمنع ذلك لكنه ليس من مكارم الأخلاق وسيأتي ذكر حجة القائلين بعدم الزيادة في الكلام على حديث الباب (قوله وقال طاوس الآن يخافا لا يقيما حدود الله فيما افترض لكل واحد منهما ما على صاحبه في العشرة والصحبة ولم يقل قول السفهاء لا يحل حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة) هذا التعليق اختصره البخاري من أثر وصله عبد الرزاق قال أنبأنا ابن جريج أخبرني ابن طاوس وقلت له ما كان أبوك يقول في الفداء قال كان يقول ما قال الله تعالى الآن يخافا أن لا يقيما حدود الله ولم يكن يقول قول السفهاء لا يحل حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة ولكنه يقول الآن يخافا أن لا يقيما حدود الله فيما افترض لكل واحد منهما ما على صاحبه في العشرة والصحبة قال ابن التين ظاهر سياق البخاري أن قوله ولم يقل الخ من كلامه ولكن قد نقل الكلام المذكور عن ابن جريج قال ولا يبعد أن يكون ظهر له ما ظهر لابن جريج (قلت) وكأنه لم يقف على الأمر موصولا فتكلف ما قال والذي قال ولم يقل هو ابن طاوس والمحكي عنه التقي هو أبو طاوس وأشار ابن طاوس بذلك إلى ما جاء عن غير طاوس وإن الفداء لا يجوز حتى تعصى المرأة الرجل فيما يريه ومنه ما حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة وهو منقول عن الشعبي وغيره أخرج سعيد بن منصور عن هشيم أنبأنا اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن امرأة قالت لزوجها لا أطيع لك أمرا ولا أبر لك قسما ولا أغتسل لك من جنابة قال إذا كرهته فليأخذ منها وليخل عنها وأخرج ابن أبي شيبة عن وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن في قوله الآن يخافا أن لا يقيما حدود الله قال ذلك في الخلع إذا قالت لا أغتسل لك من جنابة ومن طريق جريد بن عبد الرحمن قال يطيب الخلع إذا قالت لا أغتسل لك من جنابة فحواه ومن طريق علي نحوه ولكن بسندواه والظاهر أن المقول في ذلك عن الحسن وغيره ما هو الأعلى سبيل المثال ولا يمين شرطاني جواز الخلع والله أعلم

وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها وقال طاوس الآن يخافا أن لا يقيما حدود الله فيما افترض لكل واحد منهما ما على صاحبه في العشرة والصحبة ولم يقل قول السفهاء لا يحل حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة

وقد جاء عن غير طائوس نحو قوله فروى ابن أبي شيبة من طريق القاسم انه سئل عن قوله تعالى
الآن يخافان لا يقيما حدود الله قال فيما افترض عليهما في العشرة والعجبة ومن طريق هشام بن
عروة عن أبيه أنه كان يقول لا يحل له الفساد حتى يكون الفساد من قبلها ولم يكن يقول لا يحل
له حتى تقول لا أبرك قسما ولا أغتسل لك من جنابة (قوله حدثني أزهر بن جيل) هو بصري
يكفي أبا محمد مات سنة إحدى وخمسين ومائتين ولم يخرج عنه البخاري في الجامع غير هذا الموضع
وقد أخرجه النسائي أيضا عنه وذكر البخاري أنه لم يتابع على ذكر ابن عباس فيه كما سأق لکن
جاء الحديث موصولا من طريق أخرى كما ذكره في الباب أيضا (قوله حدثنا خالد) هو ابن مهران
الحذاء (قوله أن امرأة ثابت بن قيس) أي ابن شماس عجة ثم مهمله خطيب الانصار تقدم
ذكره في المناقب وأبهم في هذه الطريق اسم المرأة وفي الطرق التي بعدها وسميت في آخر الباب
في طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن سلاب جيلة ووقع في الرواية الثانية أن أخت
عبد الله بن أبي يعقوب كبير الخزرج ورأس المفاق الذي تقدم خبره في تفسير سورة براءة وفي
تفسير سورة المنافقين فطاهره انها جيلة بنت أبي ويؤيده ان في رواية قتادة عن عكرمة عن ابن
عباس ان جيلة بنت ساول جاءت الحديث أخرجه ابن ماجه والبيهقي وساول امرأة اختلف فيها
هل هي أم أبي أو امرأة ووقع في رواية النسائي والطبراني من حديث الربيع بنت معوذ أن
ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأة أنه فكسريدها وهي جيلة بنت عبد الله بن أبي قاتق أخوها
يشتمكي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وبذلك جزم ابن سعد في الطبقات فقال جيلة
بنت عبد الله بن أبي أسلمت وباعت وكانت تحت حنظلة بن أبي عامر غسيل الملائكة فقتل عنها
بأحد وهي حامل فولدت له عبد الله بن حنظلة فخلف عليها ثابت بن قيس فولدت له ابنه محمد ثم
اختلعت منه فتزوجها مالك بن الدخشم ثم خبيب بن اساف ووقع في رواية حجاج بن محمد عن ابن
جرير أخبرني أبو الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي ابن
ساول وكان أصدقها حديقة فكرهته الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وسنده قوى مع إرساله
ولا تنافي بينه وبين الذي قبله لاحتمال أن يكون لها اسمان أو أحدهما القبول وان لم يؤخذ بهذا
الجمع فالموصول أصح وقد اعتضد بقول أهل النسب ان اسمها جيلة وبه جزم الديلمطي وذكر أنها
كانت أخت عبد الله بن عبد الله بن أبي شقيقة أمهما خولة بنت المنذر بن حرام قال الديلمطي
والذي وقع في البخاري من أنها بنت أبي وهم (قلت) ولا يليق اطلاق كونه وهما فان الذي وقع
فيه أخت عبد الله بن أبي وهي أخت عبد الله بلا شك لكن نسب أخوها في هذه الرواية الى جده
أبي كما نسبت هي في رواية قتادة الى جدتها ساول فهذا يجمع بين المختلف من ذلك وأما ابن الأثير
وتبعه النووي فجزم بان قول من قال انها بنت عبد الله بن أبي وهم وان الصواب أنها أخت
عبد الله بن أبي وليس كما قال بل الجمع أولى وجمع بعضهم باتحاد اسم المرأة وعمتها وان ثابتا خالع
الثنتين واحدة بعد أخرى ولا يخفى بعده ولا سيما مع اتحاد الخرج وقد كثرت نسبة الشخص الى
جده اذا كان مشهورا والاصل عدم التعدد حتى يثبت صريحا وجاء في اسم امرأة ثابت بن
قيس قولان آخران أحدهما أنها مريم المغالية أخرجه النسائي وابن ماجه من طريق محمد بن
اسحق حدثني عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن الربيع بنت معوذ قالت لاختلعت من

حدثني أزهر بن جيل حدثنا
عبد الوهاب الثقفي حدثنا
خالد عن عكرمة عن ابن
عباس أن امرأة ثابت بن
قيس

زويحي فذكرت قصة فيها وانما سمع عثمان في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريم المغالية
وكانت تحت ثابت بن قيس فاختلعت منه واستاده جيد قال البيهقي اضطرب الحديث في تسمية
امرأة ثابت ويمكن أن يكون الخلع تعدد من ثابت انتهى وتسميتها مريم يمكن رده للاول لان
المغالية وهي بفتح الميم وتخفيف الغين المعجمة تنسب الى مغالة وهي امرأة من الخزرج ولدت
لعمر بن مالك بن النجار ولده عديا فبنو عدي بن النجار يعرفون كلهم ببني مغالة ومنهم عبد الله
ابن أبي وحسان بن ثابت وجماعة من الخزرج فاذا كان آل عبد الله بن أبي من بني مغالة فيكون
الوهم وقع في اسمها أو يكون مريم اسما ثالثا وبعضها لقب لها والقول الثاني في اسمها أنها حبيبة
بنت سهل أخرجه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن
حبيبة بنت سهل أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وان رسول الله صلى الله عليه وسلم
خرج الى الصبح فوجد حبيبة عند بابها في الغلس من هذه قالت أنا حبيبة بنت سهل قال ماشأ بك
قالت لا أنا ولا ثابت ابن قيس لزوجها الحديث وأخرجه أصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن خزيمة
وابن حبان من هذا الوجه وأخرجه أبو داود ومن طريق عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن
عمرة عن عائشة أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت قال ابن عبد البر اختلف في امرأة ثابت بن
قيس فذكر البصريون أنها جميلة بنت أبي وذكر المديون أنها حبيبة بنت سهل (قلت) والذي
يظهر أنها قصتان وقعتا لامرأتين لشهرة الخبرين وصحة الطريقين واختلاف السياقين
يخلاف ما وقع من الاختلاف في تسمية جميلة ونسبها فان سياق قصتها متقارب فامكن رد
الاختلاف فيه الى الوفاق وسأين اختلاف القصتين عند سياق ألفاظ قصة جميلة وقد أخرج
البراز من حديث عمر قال أول اختلعت في الاسلام حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس
الحديث وهذا على تقدير التعدد يقتضي ان ثابتاً تزوج حبيبة قبل جميلة ولو لم يكن في ثبوت
ما ذكره البصريون الا كون محمد بن ثابت بن قيس من جميلة لكان دليلاً على صحة تزوج ثابت
بجميلة * (تنبيه) * وقع لابن الجوزي في تنقيحها أنها أسهلة بنت حبيب فما أظنه الامقلوب
والصواب حبيبة بنت سهل وقد ترجم لها ابن سعد في الطبقات فقال بنت سهل بن ثعلبة بن
الحارث وساق نسبها الى مالك بن النجار وأخرج حديثها عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال
كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت بن قيس وكان في خلقه شدة فذكر نحو حديث مالك وزاد في
آخره وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هم ان يتزوجها ثم كره ذلك لغيرة الانصار وكرهه أن
يسوءهم في نسائهم (قوله) أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس في
رواية ابراهيم بن طهمان عن أيوب وهي التي علقت هنا ووصلها الاسماعيلي جاءت امرأة ثابت
ابن قيس بن شماس الانصاري وفي رواية سعيد عن قتادة عن عكرمة في هذه القصة فقالت بأبي
وأخي أخرجها البيهقي (قوله) ما أعتب عليه) بضم المشاة من فوق ويجوز كسرهما من العتاب يقال
عتبت على فلان أعتب عتبا والاسم المعتبة والعتاب هو الخطاب بالادلال وفي رواية بكسر العين
بعدها تحتانية ساكنة من العيب وهي أليق بالمراد (قوله في خلق ولادين) بضم الخاء المعجمة واللام
ويجوز اسكانها أي لا أريد مفارقه لسوء خلقه ولانقصان دينه زاد في رواية أيوب المذكورة
ولكني لا أطيقه كذا فيه لم يذكر عدم الطاقة وبينه الاسماعيلي في روايته ثم البيهقي بلفظ

أنت النبي صلى الله عليه
وسلم فقالت يا رسول الله
ثابت بن قيس ما أعتب عليه
في خلق ولادين

لا أطيعه بغضا وهذا ظاهره انه لم يصنع بها شيئا يقتضي الشكوى منه بسببه لكن تقدم من رواية
النسائي انه كسر يدها فيحمل على انها أرادت انه سبي الخلق لكنهما مائيب به بذلك بل بشي آخر
وكذا وقع في قصة حبيبة بنت سهل عند أبي داود انه ضربها فكسر بعضها لكن لم تشكه واحدة
منهمما بسبب ذلك بل وقع التصريح بسبب آخر وهو انه كان دميم الخلقة ففي حديث عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده عند ابن ماجه كانت حبيبة بنت سهل عند ثابت بن قيس وكان رجلا دميما
فقالت والله لولا مخافة الله اذا دخل علي لم تصقت في وجهه وأخرج عبد الرزاق عن معمر قال
بلغني أنها قالت يا رسول الله بي من الجلال ما ترى وثابت رجل دميم وفي رواية معمر بن سليمان عن
فضيل عن أبي جري عن عكرمة عن ابن عباس أول خلق كان في الاسلام امرأة ثابت بن قيس
أقت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله لا يجتمع رأسي ورأس ثابت أبدا اني رفعت
جانب الخباء فرأيت أقبلي في عدة فاذا هو أشدهم سوادا وأقصرهم قامة وأقبحهم وجهافقال
أتردين عليه حديثه قالت نعم وان شاء زدتني ففرق بينهما (قوله ولكني أكره الكفر في الاسلام)
أي أكره ان أقت عنده ان أقع فيها يقتضي الكفر واتقيا أنها أرادت أن يحملهما على الكفر
ويأمرها به نفاقا بقولها لا أعتب عليه في دين فتعين الحمل على ما قلناه ورواية جري بن حازم في
أواخر الباب تؤيد ذلك حيث جاء فيها الا اني أخاف الكفر وكانها اشارت الى أنها قد تحمها شدة
كرهها له على اظهار الكفر لينفسخ نكاحها منه وهي كانت تعرف ان ذلك حرام لكن
خشيت أن يحملهما شدة البغض على الوقوع فيه ويحتمل أن تريد بالكفر كفران العشير اذ هو
تقصير المرأة في حق الزوج وقال الطيبي المعنى أخاف على نفسي في الاسلام ما ينافي حكمه من
نشوز وفرط وغيره مما يتوقع من اشابة الجميلة المبغضة لزوجها اذا كان بالصد منها فاطلقت
على ما ينافي مقتضى الاسلام الكفر ويحتمل أن يكون في كلامها ضمنا رأى أكره لو ازم الكفر
من المعادة والشقاق والخصومة ووقع في رواية ابراهيم بن طهمان ولكني لا أطيعه وفي رواية
المستقلى ولكن قد تقدم ما فيه (قوله أتردين) في رواية ابراهيم بن طهمان فتردين والفاء عاطفة
على مقدر محذوف وفي رواية جري بن حازم تردين وهي استفهام محذوف الاداة كادلت عليه
الرواية الاخرى (قوله حديثه) أي بستانه ووقع في حديث عمرانه كان أصدقها الحديث
المدكور ولفظه وكان تزوجها على حديثه فغل (قوله قالت نعم) زاد في حديث عمر فقال
ثابت أي طيب ذلك يا رسول الله قال نعم (قوله اقبل الحديث وطلقها تطليقة) هو أمر ارشاد
واصلاح لا ايجاب ووقع في رواية جري بن حازم فردت عليه وأمره بفراقها واستدل بهذا
السياق على أن الخلع ليس بطلاق وفيه نظر فليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا ما ينفيه فان قوله
طلقها الخ يحتمل أن يراد طلقها على ذلك فيكون طلاقا صريحا على عوض وليس البحث فيه انما
الاختلاف فيما اذا وقع لفظ الخلع أو ما كان في حكمه من غير تعرض لطلاق بصراحة ولا كناية
هل يكون الخلع طلاقا أو فسخا وكذلك ليس فيه التصريح بان الخلع وقع قبل الطلاق أو بالعكس
نعم في رواية خالد المرسله ثانية أحاديث الباب فردتها وأمره فطلقها وليس صريحا في تقديم
العطية على الامر بالطلاق بل يحتمل أيضا أن يكون المراد ان أعطت طلقها وليس فيه أيضا

ولكني أكره الكفر في الاسلام
فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أتردين عليه حديثه
قالت نعم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اقبل
الحديث وطلقها تطليقة

التصريح بوقوع صيغة الخلع ووقع في مرسل أبي الزبير عند الدارقطني فأخذها له وخلي
سبيلها وفي حديث حبيبة بنت سهل فأخذها منها وجلست في أهلها لكن معظم الروايات في
الباب تسميته خلعاً ففي رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس أنها اختلعت من زوجها
أخرجها أبو داود والترمذي (قوله قال أبو عبد الله) هو البخاري (قوله لا يتابع فيه عن ابن
عباس) أي لا يتابع أزهر بن جليل على ذكر ابن عباس في هذا الحديث بل أرسله غيره ومراده بذلك
خصوص طريق خالد الحذاء عن عكرمة ولهذا عقبه برواية خالد وهو ابن عبد الله الطحان عن خالد
وهو الحذاء عن عكرمة مرسل ثم برواية إبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسل وعن أيوب
موصولاً ورواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب الموصولة وصلها الأسماعيلي (قوله حدثنا قراة)
بضم القاف وتخفيف الراء وآخره دال مهملة وهو لقب واسمه عبد الرحمن بن غزوان بفتح المعجمة
وسكون الزاي وأبو نوح كنيته وهو من كبار الحفاظ وثقوه ولكن خطؤه في حديث واحد حدث
به عن الليث خولف فيه وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ووقع عنده في آخره فردت عليه
وأمره فقارقتها كذا فيه فردت عليه بخذف المفعول والمراد الحديث التي وقع ذكرها ووقع عند
الأسماعيلي من هذا الوجه فأمره أن يأخذ ما أعطاها ويخلي سبيلها (قوله في هذه الرواية
لا أطيعه) تقدم بيانه وهو في جميع النسخ بالقاف وذكر الكرماني أن في بعضها أطيعه بالعين
المهملة وهو تخفيف ثم أشار البخاري إلى أنه اختلف على أيوب أيضاً في وصل الخبر وإرساله فاتفق
إبراهيم بن طهمان وجرير بن حازم على وصله وخالفهما جاد بن زيد فقال عن أيوب عن عكرمة
مرسلًا ويؤخذ من إخراج البخاري هذا الحديث في الصحيح فوائد منها أن الأكثر إذا وصلوا
وأرسل الأقل قدم الواصل ولو كان الذي أرسل أحفظ ولا يلزم منه أنه تقدم رواية الواصل على
المرسل دائماً ومنها أن الراوي إذا لم يكن في الدرجة العليا من الضبط ووافقه من هو مثله اعتضد
وقاومت الروايتان رواية الضابط المتقن ومنها أن أحاديث الصحيح متفاوتة المرتبة إلى صحيح
وأصح وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الشقاق إذا حصل من قبل المرأة فقط جاز الخلع
والقضية ولا يتقيد ذلك بوجوده منهما جميعاً وأن ذلك يشرع إذا كرهت المرأة عشرة الرجل ولولم
يكرهها ولم يرمها ما يقتضي فراقها وقال أبو قلابة ومحمد بن سيرين لا يجوز له أخذ القضية منها إلا
أن يرى على بطنها رجلاً أخرجه ابن أبي شيبة وكأنهم لم يبلغها الحديث واستدل ابن سيرين
بظاهر قوله تعالى الآن يأتين بقاحشة مبینة وتعقب بأن آية البقرة فسرت المراد بذلك مع ما دل
عليه الحديث ثم ظهر لي لما قاله ابن سيرين توجيهه وهو تخصيصه بما إذا كان ذلك من قبل الرجل
بأن يكرهها وهي لا تكرهه فيضاحها التقدي منه فوقع النهي عن ذلك الآن أن يراها على قاحشة
ولا يجزئ بينة ولا يجب أن يفضحها فيجوز حينئذ أن يقتدى منها أو يأخذ منها ما تراضيا عليه
ويطلقها فليس في ذلك مخالفة للحديث لأن الحديث ورد فيما إذا كانت الكراهة من قبلها
واختار ابن المنذر أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق بينهما جميعاً وإن وقع من أحدهما لا يندفع الاثم
وهو قوي موافق لظاهر الآيتين ولا يخالف ما ورد فيه وبه قال طاووس والشعبي وجاعة من
التابعين وأجاب الطبري وغيره عن ظاهر الآية بأن المرأة إذا لم تقم بحقوق الزوج التي أمرت بها

قال أبو عبد الله لا يتابع فيه
عن ابن عباس * حدثني
اسحق الواسطي حدثنا خالد
عن خالد الحذاء عن عكرمة
أن أخت عبد الله بن أبي
بهمذا وقال تردين حديثه
قالت نعم فردتها وأمره
يطلقها وقال إبراهيم بن
طهمان عن خالد عن عكرمة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
وطلقها وعن أيوب بن أبي تميمة
عن عكرمة عن ابن عباس
أنه قال جاءت امرأته ثابت
ابن قيس إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقالت يا رسول
الله اتق لا أعتب على ثابت
في دين ولا خلق ولا كفى
لا أطيعه فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فردين
عليه حديثه قالت نعم

قول الشارح قوله حدثنا
قراة هو مذكور في السند
بعد اهـ

كان ذلك منقر الزوج عنها غاليا ومقتضا لبعضها فنسبت الخفاة اليهما لذلك وعن الحديث
بأنه صلى الله عليه وسلم لم يستفسر ثابته هل أنت كارهها كما كرهت أم لا وفيه ان المرأة اذا سألت
زوجها الطلاق على مال فطلقة ما وقع الطلاق فان لم يقع الطلاق صريحاً ولا نوباً ففيه الخلاف
المتقدم من قبل واستدل من قال بأنه فسخ بما وقع في بعض طرق حديث الباب من الزيادة ففي
رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس عند أبي داود والنسائي وابن ماجه من حديث الربيع بنت معوذ
قيس فأمرها أن تعتد بحيضة وعند أبي داود والنسائي وابن ماجه من حديث الربيع بنت معوذ
أن عثمان أمرها أن تعتد بحيضة قال وتبع عثمان في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه
وسلم في امرأة ثابت بن قيس وفي رواية للنسائي والطبراني من حديث الربيع بنت معوذ
أن ثابت بن قيس ضرب امرأته فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره خذ الذي لها واخل
سبيلها قال نعم فأمرها أن تبرص حيضة وتلق بأهلها قال الخطابي في هذا أقوى دليل لمن
قال ان الخلع فسخ وليس بطلاق اذ لو كان طلاقاً لم تكف بحيضة للعدة اه وقد قال الامام
أحمد ان الخلع فسخ وقال في رواية وانها لا تحل لغير زوجها حتى يمضي ثلاثة أشهر فلم يكن عنده
بين كونه فسخاً وبين النقص من العدة تلازم واستدل به على أن القدية لا تكون الا
بما أعطى الرجل المرأة عيناً أو قدرها لقوله صلى الله عليه وسلم أتردن عليه حديثه وقد وقع
في رواية سعيد عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في آخر حديث الباب عند ابن ماجه والبيهقي
فأمره أن يأخذ منها ولا يزاد وفي رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد قال أيوب لا أحفظ
ولا تزدد ورواه ابن جريج عن عطاء عن سلاف في رواية ابن المبارك وعبد الوهاب عنه أما الزيادة
فلا زاد ابن المبارك عن مالك وفي رواية الثوري وكره أن يأخذ منها أكثر مما أعطى ذكر ذلك
كاه البيهقي قال ووصله الوليد بن مسلم عن ابن جريج بنكر ابن عباس فيه أخرجه ابو الشيخ
قال وهو غير محفوظ يعني الصواب ارساله وفي مرسل أبي الزبير عند الدارقطني والبيهقي
أتردن عليه حديثه التي أعطاك قالت نعم وزيادة قال النبي صلى الله عليه وسلم أما الزيادة فلا
ولكن حديثه قالت نعم فأخذ ما له وخلي سبيلها ورجال اسناده ثقات وقد وقع في بعض
طرقه سمعه أبو الزبير من غير واحد فان كان فيهم صحابي فهو صحيح والا فيعتضد بما سبق لكن
ليس فيه دلالة على الشرط فقد يكون ذلك وقع على سبيل الإشارة رفقا بها وأخرج عبد الرزاق
عن علي لا يأخذ منها فوق ما أعطاهما وعن طاوس وعطاء والزهرى مثله وهو قول أبي حنيفة
وأحمد وإسحق وأخرج اسمعيل بن إسحق عن ميمون بن مهران من أخذ أكثر مما أعطى لم
يسرح باحسان ومقابل هذا ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال
ما أحب أن يأخذ منها ما أعطاهم البعد لها شيئاً وقال مالك لم أزل أسمع أن القدية تجوز بالصدقة
وبأكثر منه لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وحديث حبيبة بنت سهل فاذا كان
النشور من قبلها حل للزوج ما أخذ منها برضاها وان كان من قبله لم يحل له ويرد عليها ان أخذ
وتعضى الفرقه وقال الشافعي اذا كانت غير مؤدية لحقه كارهة له حل له أن يأخذ فانه يجوز أن
يأخذ منها ما طابت به نفسا بغير سبب فبالسبب أولى وقال اسمعيل القاضي ادعى بعضهم أن المراد
بقوله تعالى فيما اقتدت به أي بالصدقة وهو مردود لانه لم يقيد في الآية بذلك وفيه أن الخلع

جائز في الحيض لانه صلى الله عليه وسلم لم يستقصها أحاطض هي أم لا لكن يجوز أن يكون ترك ذلك لسبق العلم به أو كان قبل تقريره فلا دلالة فيه لمن يخصه من منع طلاق الحائض وهذا كله تفريع على أن الخلع طلاق وفيه أن الاخبار الواردة في ترهيب المرأة من طلب طلاق زوجها محمولة على ما إذا لم يكن بسبب يقتضي ذلك الحديث ثوبان أي امرأة سالت زوجها الطلاق فحرام عليها الرجعة الخنة رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان ويدل على تخصيصه قوله في بعض طرقه من غير ما بأس والحديث أبي هريرة المنتزعات والمختلعات هن المنافقات أخرجه احمد والنسائي وفي صحته نظر لان الحسن عند الاكثر لم يسمع من أبي هريرة لكن وقع في رواية النسائي قال الحسن لم أسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث وقد تأوله بعضهم على أنه أراد لم يسمع هذا الا من حديث أبي هريرة وهو تكلف وما المانع أن يكون سمع هذا منه فقط وصار يرسل عنه غير ذلك فتكون قصته في ذلك كقصته مع سمرة في حديث العقيدة كما يأتي في بابه ان شاء الله تعالى وقد أخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن الحسن مرسل لم يذكرفيه أباهريرة وفيه أن الصحابي اذا فتي بخلاف ما روى أن المعتبر ما رواه لا ما رآه لان ابن عباس روى قصة امرأة ثابت بن قيس الدالة على أن الخلع طلاق وكان يفتي بأن الخلع ليس بطلاق لكن ادعى ابن عبد البر شذوذ ذلك عن ابن عباس اذ لا يعرف له أحد نقل عنه أنه فسح وليس بطلاق الا طواس وفيه نظر لان طواس ثقة حافظ فقيه فلا بضرة تفرد به وقد تلقى العلماء ذلك بالقبول ولا أعلم من ذكر الاختلاف في المسئلة الا ورجم ان ابن عباس كان يراه فسحا ذم أخرجه اسمعيل القاضي بسند صحيح عن ابن أبي نجيح ان طواس لما قال ان الخلع ليس بطلاق أنكره عليه أهل مكة فاعتذروا قال انما قاله ابن عباس قال اسمعيل لانعلم أحد اقاله غيره اه ولكن الشأن في كون قصة ثابت صريحة في كون الخلع طلاقا * (تكميل) * نقل ابن عبد البر عن مالك أن المختلعة هي التي اختلعت من جميع مالها وان المفقضية التي اقتدت ببعض مالها وان المبارئة التي بارأت زوجها قبل الدخول قال ابن عبد البر وقد يستعمل بعض ذلك موضع بعض * (قوله) **باب الشقاق وهل يشير بالخلع عند الضرورة** وقوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما الآية) كذا الابي ذرو والنسفي ولكن وقع عنده الضرر وزاد غيرهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها الى قوله خبيراً قال ابن بطال أجمع العلماء على أن المخاطب بقوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما الحكم وان المراد بقوله ان يريد اصلاحا للحكمين وان الحكمين يكون أحدهما من جهة الرجل والآخر من جهة المرأة الا أن لا يوجد من أهلهم ما من يصلح فيجوز أن يكون من الجانب من يصلح لذلك وأنهما اذا اختلفا لم يتفقا قولهما وان اتفقا بقدر في الجمع بينهما من غير توكيل واختلفوا فيما اذا اتفقا على الفرقة فقال مالك والاوزاعي واسحق يتفقد بغير توكيل ولا اذن من الزوجين وقال الكوفيون والشافعي وأحمد يحتاجان الى الاذن فأما مالك ومن تابعه فألحقوه بالعنين والمولى فان الحاكم يطلق عليهما فكذلك هذا وأيضا فلما كان المخاطب بذلك الحكم وان الارسال اليهم دل على أن بلوغ الغاية من الجمع أو التفريق اليهم وجرى الباقيون على الاصل وهو أن الصلاق بيد الزوج فان أذن في ذلك والاطلاق عليه الحاكم ثم ذكر طرفا من حديث المسور في خطبة على بنت أبي جهل وقد تقدمت الإشارة اليه في النكاح

* حدثنا محمد بن عبد الله بن المبارك المخري حدثنا قراذ أبو نوح حدثنا جري بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ما أنقم على ثابت في دين ولا خلق الا أني أخاف الكفر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فتردين عليه حديثه قالت نعم فردت عليه وأمره ففارقها * حدثنا سليمان حدثنا حماد عن أيوب عن عكرمة أن جميله فذكر الحديث * (باب الشقاق وهل يشير بالخلع عند الضرورة وقوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما الآية) *

واعترضه ابن التين بأنه ليس فيه دلالة على ما ترجم به ونقل ابن بطلال قبله عن المهلب قال انما حاول البخاري بإبراده أن يجعل قول النبي صلى الله عليه وسلم فلا آذن خلعا ولا يقوى ذلك لانه قال في الخبر الآن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي فدل على الطلاق فان أراد أن يستدل بالطلاق على الخلع فهو ضعيف وانما يؤخذ منه الحكم بقطع الذرائع وقال ابن المنير في الحاشية يمكن أن يؤخذ من كونه صلى الله عليه وسلم أشار بقوله فلا آذن الى أن عليا يترك الخطبة فاذا ساغ جواز الإشارة بعدم النكاح التحق به جواز الإشارة بقطع النكاح وقال الكرماني تؤخذ مطابقة الترجمة من كون فاطمة ما كانت ترضى بذلك فكان الشقاق بينها وبين علي متوقعا فاراد صلى الله عليه وسلم دفع وقوعه بمنع علي من ذلك بطريق الايمان والاشارة وهي مناسبة جيدة ويؤخذ من الآية ومن الحديث العمل بسد الذرائع لان الله تعالى أمر ببعث الحكيم عند خوف الشقاق قبل وقوعه كذا قال المهلب ويحتمل أن يكون المراد بالخوف وجود علامات الشقاق المقتضى لاستمرار النكاح وسوء المعاشرة ﴿قوله ما﴾ لا يكون بيع الامة طلاقا في رواية المستمل طلاقها ثم أورد فيه قصة بريرة قال ابن التين لم يأت في الباب بشئ مما يدل عليه التبريد لكن لو كانت عصمتها عليه باقية ما خبرت بعد عتقها لان شرائع عائشة كان العتق بازائه وهذا الذي قاله عجيب أما أولا فان الترجمة مطابقة فان العتق اذا لم يستلزم الطلاق فالبيع بطريق الاولى وأيضا فان التفسير الذي جرت الى الفراق لم يقع الاسباب العتق لاسبب البيع وأما ثانيا فانها لو طلقت بمجرد البيع لم يكن للتفسير فائدة وأما ثالثا فان آخر كلامه يردأوله فانه ثبت ما انفاه من المطابقة قال ابن بطلال اختلف السلف هل يكون بيع الامة طلاقا فقال الجمهور لا يكون بيعها طلاقا وروى عن ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب ومن التابعين عن سعيد بن المسيب والحسن ومجاهد قالوا لا يكون طلاقا وتساووا بقوله تعالى والمحصات من النساء الا ما ملكت أيانكم ووجه الجمهور حيث الباب وهو أن بريرة عتقت فخيرت في زوجها ولو كان طلاقا يقع بمجرد البيع لم يكن للتفسير معنى ومن حيث النظر أنه عقد على منفعة فلا يطله بيع الرقبة كافي العبن المؤجرة والآية نزلت في المبيعات فهن المراد بملك اليمين على ما ثبت في الصحيح من سبب نزولها اه ملخصا وما نقله عن الصحابة أخرجه ابن أبي شيبة بأسانيد فيها انقطاع وفيه عن جابر وأنس أيضا وما نقله عن التابعين فيه بأسانيد صحيحة وفيه أيضا عن عكرمة والشعبي نحوه وأخرجه سعيد بن منصور عن ابن عباس بسند صحيح وروى جابر بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال اذا تزوج عبده بأتمته فالطلاق بيد العبد واذا اشترى أمة لها زوج فالطلاق بيد المشتري وأخرج سعيد بن منصور عن طريق الحسن قال اباك العبد طلاقه وحديث عائشة في قصة بريرة أورد المصنف في أول الصلاة وفي عدة أبواب مطولا ومختصرا وطريق ربيعة التي أوردناها أوردته موصولة من طريق مالك عنه عن القاسم عن عائشة وأوردته في الاطعمة من طريق اسمعيل بن جعفر عنه عن القاسم مرسل ولا يضر إرساله لان مالك أحفظ من اسمعيل وأنقن وقد وافقه أسامة بن زيد وغير واحد عن القاسم وكذلك رواه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة لكن صدره بقصة اشتراط الذين باعوها على عائشة ان يكون لهم الولاء وقد تقدم مستوفى في كتاب العتق وكذا رواه عروة وعمره

حدثنا أبو الوليد حدثنا
الليث عن ابن أبي مليكة
عن المسور بن مخرمة الزهري
قال سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يقول ان بني المغيرة
استأذنوا في أن ينكح علي
ابنتهم فلا آذن * (باب
لا يكون بيع الامة طلاقا) *

والاسود وأمين المكي عن عائشة وكذا رواه نافع عن ابن عمر أن عائشة ومنهم من قال عن ابن عمر عن عائشة وروى قصة البرمة واللحم أنس وتقدم حديثه في الهبة ويأتي وروى ابن عباس قصة تخييرها الماعنقت كما يأتي بعد وطرقة كلها صحيحة (قوله كان في بريرة) تقدم ذكرها وضبط اسمها في أواخر العتق وقيل إنها بطنية بفتح النون والموحدة وقيل إنها بطنية بكسر القاف وسكون الموحدة وقيل إن اسم أبيها صفوان وأن له صحبة واختلف في مواليها في رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة أن بريرة كانت لناس من الانصار وكذا عند التميمي من رواية سماعة عن عبد الرحمن ووقع في بعض الشروح لا لآبي لهب وهو وهم من قائله انتقل وهمه من أمين أحد رواة قصة بريرة عن عائشة إلى بريرة وقيل لآل بني هلال أخرجه الترمذي من رواية جري عن هشام بن عروة (قوله ثلاث سنن) وفي رواية هشام ابن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ثلاث قضيات وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود قضى فيها النبي صلى الله عليه وسلم أربع قضيات فذكر نحو حديث عائشة وزاد أمرها أن تعتد عدة الحرة أخرجه الدارقطني وهذه الزيادة لم تقع في حديث عائشة فلذلك اقتصرنا على ثلاث لكن أخرج ابن ماجه من طريق الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الاسود عن عائشة قالت أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض وهذا مثل حديث ابن عباس في قوله تعتد عدة الحرة ويخالف ما وقع في رواية أخرى عن ابن عباس تعتد بحيضة وقد تقدم البحث في عدة المختلعة وان من قال الخلع فسبح قال تعتد بحيضة وهذا ليس اختيارا لعقبه نفسها طلاقا فكان القياس ان تعتد بحيضة لكن الحديث الذي أخرجه ابن ماجه على شرط الشيخين بل هو في أعلى درجات الصحة وقد أخرج أبو يعلى والبيهقي من طريق أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عدة بريرة عدة المطلقة وهو شاهد قوي لأن أبا معشر وإن كان فيه ضعف لكن يصلح في المتابعات وأخرج ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن عثمان وابن عمر وزيد بن ثابت وآخرين أن الأمة إذا اعتقت تحت العبد فطلاقها طلاق عبيد وعدتها عدة حرة وقد قدمت في العتق أن العلماء صنفوا في قصة بريرة تصانيف وأن بعضهم أوصلها إلى أربع مائة فائدة ولا يخالف ذلك قول عائشة ثلاث سنن لأن مراد عائشة ما وقع من الأحكام فيها مقصودا خاصة لكن لما كان كل حكم منها يشتمل على تعديد قاعدة يستنبط العالم القطن منها فوائد عدة وقع التكثر من هذه الحثية وانضم إلى ذلك ما وقع في سياق القصة غير مقصود فان في ذلك أيضا فوائد تؤخذ بطريق التنصيص أو الاستنباط أو اقتصر على الثلاث أو الأربع لكونها أظهر ما فيها وما عداها انما يؤخذ بطريق الاستنباط أو لأنها أهم والحاجة إليها أس قال القاضي عياض معنى ثلاث أو أربع أنها شرعت في قصتها وما ينظر فيها مما سوى ذلك فكان قد علم من غير قصتها وهذا أولى من قول من قال ليس في كلام عائشة حصر ومفهوم العدد ليس بحجة وما أشبه ذلك من الاعتذارات التي لا تدفع سؤال ما الحكم في الاقتصار على ذلك (قوله أنها اعتقت فخبرت) زاد في رواية اسمعيل بن جعفر في أن تقر تحت زوجها أو تفارقه وتقر بفتح القاف وتشديد الراء أي تدوم وتقدم في العتق من طريق الاسود عن عائشة فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم فخبرها من زوجها فاخترت نفسها وفي رواية للدارقطني من طريق أبان بن صالح عن

حدثنا اسمعيل بن عبد الله
حدثني مالك عن ربيعة بن
أبي عبد الرحمن عن القاسم
ابن محمد عن عائشة رضي الله
عنها زوج النبي صلى الله
عليه وسلم قالت كان في
بريرة ثلاث سنن إحدى
السنن أنها اعتقت فخبرت
في زوجها

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة اذهبي فقد عتق معك
بضعك زاد ابن سعد من طريق الشعبي مرسلًا فاختارني وبأني تمام ذلك في شرح الباب الذي
بعده هذا يابن **(قوله)** وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق هذه السنة الثانية
وقد تقدم بيان سيما مستوفى في العتق والشروط وفي رواية نافع عن ابن عمر الماضية وكذا
في عدة طرق عن عائشة انما الولاء لمن أعتق ويستفاد منه أن كلمة انما تفيد الحصر والامتناع
من اثبات الولاء للمعتق نفيه عن غيره وهو الذي أريد من الخبر ويؤخذ منه أنه لا ولا للإنسان
على أحد بغير العتق فينتفي من أسلم على يده أحد وسيأتي البحث فيه في القرائض وأنه لا ولا
للسلطة خلافًا للاحق وللمن حالف إنسانًا خلافاً لاطاعة نفسه من السلف وبه قال أبو حنيفة
ويؤخذ من عمومها أن الحربي لو أعتق عبداً ثم أسلم أنه يستمر ولا يؤمله وبه قال الشافعي وقال ابن
عبد البر أنه قياس قول مالك ووافق على ذلك أبو يوسف وخالف أصحابه فانهم قالوا العتق في
هذه الصورة أن يتولى من يشاء **(قوله)** ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية اسمعيل
ابن جعفر بيت عائشة **(قوله)** والبرمة تفور بلحم فقرب اليه خبز وأدم في رواية اسمعيل بن
جعفر فدعا بالغداء فأتى بخبز **(قوله)** ألم أرا البرمة في اللحم قالوا بلى ولكن ذاك لحم تصدق به على
بريرة وأنت لآكل كل الصدقة وقع في رواية الاسود عن عائشة في الزكاة وأنى النبي صلى الله
عليه وسلم بلحم فقالوا هذا ما تصدق به على بريرة وكذا في حديث أنس في الهبة ويجمع بينهما
بأنه لما سأل عنه أتى به وقيل له ذلك ووقع في رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة في
كتاب الهبة فأهدى لها اللحم فقيل هذا تصدق به على بريرة فإن كان الضمير لبريرة فكانت أطلق على
الصدقة عليها هدية لها وإن كان لعائشة فلا ن بريرة لما تصدقوا عليها باللحم أهدت منه لعائشة
ويؤيده ما وقع في رواية أسامة بن زيد عن القاسم عند أحمد وابن ماجه ودخل على رسول الله
صلى الله عليه وسلم والمريجل يفور بلحم فقال من أين لك هذا قلت أهدته لنا بريرة وتصدق به
عليها وعند أحمد ومسلم من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن
أبيه عن عائشة وكان الناس يتصدقون عليها فتدني لنا وقد تقدم في الزكاة ما يتعلق بهذا المعنى
واللحم المذكور وقع في بعض الشروح أنه كان لحم بقروفيه نظير بل جاء عن عائشة تصدق على
مولاقي بشاة من الصدقة فهو أولى أن يؤخذ به ووقع بعد قوله هو عليها صدقة وللهدية من رواية
أبي معاوية المذكورة فكلوه وسأذكر فوائده بعد يابن ان شاء الله تعالى **(قوله)** **باب**
خيار الامة تحت العبد يعني اذا عتقت وهذا مصير من البخاري الى ترجيح قول من قال ان
زوج بريرة كان عبداً وقد ترجم في أوائل النكاح بحديث عائشة في قصة بريرة باب الحرية تحت
العبد وهو جرم منه أيضاً بأنه كان عبداً ويأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه واعترض عليه هناك
ابن المنير بأنه ليس في حديث الباب ان زوجها كان عبداً واثبات الخيار لها لا يدل لان المخالف
يدعي أن لا فرق في ذلك بين الحر والعبد والجواب أن البخاري جرى على عادته من الإشارة الى
ما في بعض طرق الحديث الذي يورده ولا شك أن قصة بريرة لم تعدد وقد رجح عنده أن زوجها
كان عبداً فلذلك جرم به واقتضت الترجمة بطريق المفهوم ان الامة اذا كانت تحت حرف عتقت
لم يكن لها خيار وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الجمهور الى ذلك وذهب الكوفيون الى

وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الولاء لمن أعتق
ودخل رسول الله صلى
الله عليه وسلم والبرمة
تفور بلحم فقرب اليه خبز
وأدم من أدم البيت فقال
ألم أرا البرمة في اللحم قالوا بلى
ولكن ذاك لحم تصدق به
على بريرة وأنت لآكل
الصدقة قال عليها صدقة
ولنا هدية * (باب خيار
الامة تحت العبد) *

اثبات الخيار لمن عتقت سواء كانت تحت حر أم عبد وتسكوا بحديث الاسود بن يزيد عن عائشة
ان زوج بريرة كان حراً وقد اختلف فيه على راويه هل هو من قول الاسود أو رواه عن
عائشة أو هو قول غيره كما سألني قال ابراهيم بن أبي طالب أحد حفاظ الحديث وهو من أقرب
مسلم فيما أخرجه البيهقي عنه خالف الاسود الناس في زوج بريرة وقال الامام أحمد انما يصح
أنه كان حراً عن الاسود وحده وما جاء عن غيره فلا يس بذالك وصح عن ابن عباس وغيره أنه كان عبداً
ورواه علماء المدينة واذاروى علماء المدينة شيئاً وعملاؤه فهو أصح شيء وإذا عتقت الأمة تحت
الحرف فعتقها المتفق على صحته لا يفسخ بأمر مختلف فيه اهـ وسألت من يدل هذا بعد ما بين وحاول
بعض الحنفية ترجيح رواية من قال كان حراً على رواية من قال كان عبداً فقال الرق تعقبه الحرية
بلا عكس وهو كما قال لكن محل طريق الجمع اذا تساوت الروايات في القوة أماع التفرّد في مقابلة
الاجتماع فتكون الرواية المنفردة شاذة والشاذ مردود ولهذا لم يعتبر بالجمهور طريق الجمع بين
الروايتين مع قولهم انه لا يصار الى الترجيح مع امكان الجمع والذي يتحصل من كلام محققهم وقد
أكثر منه الشافعي ومن تبعه أن محل الجمع اذا لم يظهر الغلط في احدي الروايتين ومنهم من
شرط التساوي في القوة قال ابن بطلان أجمع العلماء أن الأمة اذا عتقت تحت عبداً فان لها
الخيار والمعنى فيه ظاهراً لان العبد غير مكافئ للحرّة في أكثر الاحكام فاذا عتقت ثبت لها
الخيار من البقاء في عصمتها أو المفارقة لانها في وقت العقد عليها لم تكن من أهل الاختيار واحتج
من قال ان لها الخيار ولو كانت تحت حر بأنها عند التزويج لم يكن لها رأى لاتفاقهم على أن
لمولاه أن يزوجهها بغير رضاها فاذا عتقت تجدد لها حال لم يكن قبيل ذلك وعارضهم الآخرون
بأن ذلك لو كان مؤثراً لثبت الخيار للبكر اذا تزوجهما أبوها ثم بلغت رشيدة وليس كذلك فكذلك
الأمة تحت الحرف انه لم يحدث لها بالعق حال ترتفع به عن الحرف كانت كالكتابة تسلم تحت
المسلم واختلف في التي تختار الفراق هل يكون ذلك طلاقاً أو فسحاً فقال مالك والاوزاعي
والليث تكون طلاقاً بآنة وثبت مثله عن الحسن وابن سيرين أخرجه ابن أبي شيبة وقال
الباقون يكون فسحاً لا طلاقاً (قوله عن ابن عباس قال رأيته عبداً يعني زوج بريرة) هكذا
أورده مختصراً من هذا الوجه وهو لفظ شعبة وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق مربع عن
أبي الوليد شيخ البخاري فيه عن شعبة وحده وزاد الاسماعيلي من طريق عبد الصمد عن شعبة
رأيت يميني وفي رواية له لقد رأيته يتبعها وأما لفظ همام فأخرجه أبو داود من طريق عفان عنه
بلفظ ان زوج بريرة كان عبداً أسود يسمى مغيثاً فقهرها النبي صلى الله عليه وسلم وأمرها أن تعتد
وساقه أحمد عن عفان عن همام مطولاً وفيه أنهم اعتد عدة الحرة ثم أورد البخاري الحديث
من وجهين عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال في أحدهما ذاك مغيث عبد بني فلان يعني
زوج بريرة وفي الأخرى كان زوج بريرة عبداً أسود يقال له مغيث وهكذا جاء من غير وجه أن
اسمه مغيث وضبط في البخاري بضم أوله وكسر المجهمة ثم تحتانية ساكنة ثم مثلثة ووقع عند
العسكري بفتح المهملة وتشديد تحتانية وآخره موحدة والاول أثبت وبه جزم ابن ماكولا
وغیره ووقع عند المستغفرى في الصحابة من طريق محمد بن عثمان عن يحيى بن عروة عن عروة عن
عائشة في قصة بريرة أن اسم زوج بريرة مقسم وما أظنه الا تعميماً (قوله عبد البني فلان) عند

حدثنا أبو الوليد حدثنا
شعبة وهمام عن قتادة عن
عكرمة عن ابن عباس قال
رأيت عبداً يعني زوج بريرة
حدثنا عبد الأعلى بن حماد
حدثنا وهيب حدثنا أيوب
عن عكرمة عن ابن عباس
قال ذاك مغيث عبد بني
فلان يعني زوج بريرة كافي
أنظر اليه يتبعها في سكك
المدينة يميني عليها حدثنا
قتيبة بن سعيد حدثنا عبد
الوهاب عن أيوب عن عكرمة
عن ابن عباس رضي الله
عنهما قال كان زوج بريرة
عبداً أسود يقال له مغيث
عبد البني فلان كافي أنظر
اليه يطوف وراءها في سكك
المدينة

الترمذي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن أيوب كان عبداً لأسود بن المغيرة وفي رواية هشيم
عن سعيد بن منصور وكان عبداً لآل المغيرة من بني مخزوم ووقع في المعرفة لابن منده مغيب
مولد أحمد بن جحش ثم ساق الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة مثل ما وقع في الترمذي لكن
عند أبي داود بسند فيه ابن اسحق وهي عند مغيب عبد لآل أبي أحمد وقال ابن عبد البر مولد بني
مطيسع والاول أثبت لصحة اسناده ويعد الجمع لأن بني المغيرة من آل مخزوم كما في رواية هشيم وبني
جحش من أسد بن خزيمة وبني مطيسع من آل عدي بن كعب ويمكن أن يدعى أنه كان مشتركاً بينهم
على بعده وأنتقل **بقوله** شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريرة) أي
عند بريرة ليرجع إلى عصمته قال ابن المنير موقع هذه الترجمة من الفقه تسويغ الشفاعة للحاكم
عند الخصم في خصمه أن يحيط عنه أو يسقط ونحو ذلك وتعقب بأن قصة بريرة لم تقع الشفاعة
فيها عند الترافع وفيه نظر لأن ظاهر حديث الباب أنه بعد الحكم لكن لم يصرح بالترافع اذ رؤية
ابن عباس لزوجهما يكي وقول العباس ٣ وبعده لوراجعته فيحتمل أن يكون القول عند الترافع
لأن الواو لا تقتضي الترتيب (تدبر حديثي محمد) هو ابن سلام على ما بينت في المقدمة وقد أخرجه
النسائي عن محمد بن بشار وابن ماجه عن محمد بن المنسي ومحمد بن خالد الباهلي قالوا حدثنا عبد
الوهاب الثقفي وابن بشار وابن المنني من شيوخ البخاري فيحتمل أن يكون المراد أحدهما **بقوله**
حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي وخالد شيخه هو الخذاة وقد سبق في الباب الذي قبله
عن قتيبة عن عبد الوهاب وهو الثقفي هذا عن أيوب فكان له فيه شيخان لكن رواية خالد الخذاة
أتم سياقاً كما ترى وطريق أيوب أخرجهما الاسماعيلي من طريق محمد بن الوليد البصري عن عبد
الوهاب الثقفي وطريق خالد أخرجهما من طريق أحمد بن ابراهيم الدورقي عن الثقفي أيضاً وساقه
عنهما نحو ما وقع عند البخاري **بقوله** يطوف خلفها يكي) في رواية وهيب عن أيوب في الباب
الذي قبله يتبعها في سكك المدينة يكي عليها والسكك بكسر المهملة وفتح الكاف جمع سكة وهي
الطرق ووقع في رواية سعيد بن أبي عروبة في طرق المدينة ونواحيها واندموعه تسيل على
لحيته يترضاها تختاره فلم تفعل وهذا ظاهره أن سؤالها كان قبل الفرقة وظاهر قول النبي صلى
الله عليه وسلم في رواية الباب لوراجعته أن ذلك كان بعد الفرقة وبه جزم ابن بطل فقال لو كان
قبل الفرقة لقال لو اخترته (قلت) ويحتمل أن يكون وقع له ذلك قبل وبعده وقد عسك برواية
سعيد بن منصور في النور في الخيار هنا وسأني البحث فيه بعد **بقوله** يا عباس) هو ابن عبد المطالب
والدراوي الحديث وتقدم ما فيه وفي رواية ابن ماجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم للعباس
يا عباس وعند سعيد بن منصور عن هشيم قال أنبأنا خالد هو الخذاة بسنده أن العباس كان كأم
النبي صلى الله عليه وسلم أن يطلب إليها في ذلك وفيه دلالة على أن قصة بريرة كانت متأخرة في السنة
التاسعة أو العاشرة لأن العباس انما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطائف وكان ذلك في
أواخر سنة ثمان ويؤيده أيضاً قول ابن عباس أنه شاهد ذلك وهو انما قدم المدينة مع أبويه
ويؤيد تأخر قصتها أيضاً بخلاف قول من زعم أنها كانت قبل الافك أن عائشة في ذلك الزمان
كانت صغيرة فيبعد وقوع تلك الامور والمراجعة والمسارة إلى الشراء والعق منها يومئذ
وأيضاً فقوله عائشة ان شاء مواليك أن أعدها لهم عدة واحدة فيه إشارة إلى وقوع ذلك في

* (باب شفاعة النبي صلى
الله عليه وسلم في زوج
بريرة) * حدثني محمد حدثنا
عبد الوهاب حدثنا خالد عن
عكرمة عن ابن عباس أن
زوج بريرة كان عبداً يقال
له مغيب كما في أنظر إليه
يطوف خلفها يكي ودموعه
تسيل على لحيته فقال النبي
صلى الله عليه وسلم لعباس
يا عباس ألا تعجب من حب
مغيب بريرة ومن بغض
بريرة مغيباً فقال النبي صلى
الله عليه وسلم

٣ قوله وقول العباس الخ
هكذا في جميع النسخ
وحورصحتها اهـ

آخر الامر لانهم كانوا في اول الامر في غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح وفي كل ذلك رد على من زعم ان قصتها كانت متقدمة قبل قصة الافك وجعله على ذلك وقوع ذكرها في حديث الافك وقد قدمت الجواب عن ذلك هناك ثم رأيت الشيخ تقي الدين السبكي استشكل القصة ثم جوازها كانت تخدم عائشة قبل شرائها واشترتها وأخرت عتقها الى بعد الفتح أو دام حزن زوجها عليها مدة طويلة أو كان حصل الفسخ وطلب أن ترده بعقد جديد أو كانت لعائشة ثم باعها ثم استعادتها بعد الكتابة اه وأقوى الاحتمالات الاول كما ترى (قوله لوراجعته) كذا في الاصول بمئة واحدة ووقع في رواية ابن ماجه لوراجعته بإثبات تحنانية ساكنة بعد المنة وهي لغة ضعيفة وزاد ابن ماجه فانه أبو ولدك وظاهره أنه كان له منها ولد (قوله تأمرني) زاد الاسماعيلي قال لا وفيه اشعار بان الامر لا ينحصر في صيغة أفعل لانه خاطبها بقوله لوراجعته فقالت تأمرني أي تريد بهذا القول الامر فيجب على وعند ابن مسعود من مرسل ابن سيرين بسند صحيح فقالت يا رسول الله أشئ واجب علي قال لا (قوله قال انما أنا أشفع) في رواية ابن ماجه انما أشفع أي أقول ذلك على سبيل الشفاعة له لا على سبيل الحتم عليك (قوله فلا حاجة لي فيه) أي فاذا لم تلزمني بذلك لأخبر بالعود اليه وقد وقع في الباب الذي بعده لو أعطاني كذا وكذا ما كنت عنده (قوله باب) كذا اللهم بغير ترجمة وهو من متعلقات ما قبله وأورد فيه قصة بريرة عن عبد الله بن رجاء عن شعبة عن الحكم وهو ابن عتيبة بمئة واحدة وموعدة مصغر عن ابراهيم وهو النخعي عن الاسود وهو ابن يزيد أن عائشة أرادت أن تشتري بريرة ففساق القصة مختصرة وصورة سياقه الارسال لكن أوردته في كفارات الايمان مختصرا عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال فيه عن الاسود عن عائشة وكذا أوردته في الفرائض عن حفص بن عمر عن شعبة وزاد في آخره قال الحكم وكان زوجها حرا ثم أوردته بعده من طريق منصور عن ابراهيم عن الاسود أن عائشة فساق نحو سياق الباب وزاد فيه وخيرت فاخترت نفسها وقالت لو أعطيت كذا وكذا ما كنت معه قال الاسود وكان زوجها حرا قال البخاري قول الاسود منقطع وقول ابن عباس رأيته عبدا أصح وقال في الذي قبله في قول الحكم نحو ذلك وقد أورد البخاري عقب رواية عبد الله بن رجاء هذه عن آدم عن شعبة ولم يسق لفظه لكن قال وزاد نخيرت من زوجها وقد أوردته في الزكاة عن آدم بهذا الاسناد فلم يذكر هذه الزيادة وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن آدم شيخ البخاري فيه فجعل الزيادة من قول ابراهيم ولفظه في آخره قال الحكم قال ابراهيم وكان زوجها حرا فخيرت من زوجها فظهر أن هذه الزيادة مدرجة وحذفها في الزكاة لذلك وانما أوردناها مشيرة الى أن أصل النخس في قصة بريرة ثابت من طريق أخرى وقد قال الدارقطني في العلل لم يختلف على عروة عن عائشة أنه كان عبدا وكذا قال جعفر ابن محمد بن علي عن أبيه عن عائشة وأبو الاسود وأسامة بن زيد عن القاسم (قلت) وقع لبعض الرواة فيه غلط فأخرج قاسم بن أصبغ في مصنفه وابن حزم من طريقه قال أنبأنا أحمد بن يزيد المعلم حدثنا موسى بن معاوية عن جرير عن هشام عن أبيه عن عائشة كان زوج بريرة حرا وهذا وهم من موسى أو من أحمد فان الحفاظ من أصحاب هشام ومن أصحاب جرير قالوا كان عبدا منهم اسحق بن راهويه وحديثه عند النسائي وعثمان بن أبي شيبة وحديثه عند أبي داود وعلى

لوراجعته قالت يا رسول الله تأمرني قال انما أنا أشفع قالت فلا حاجة لي فيه
(باب)

ابن حجر وحديثه عند الترمذي وأصله عند مسلم وأحال به على رواية أبي أسامة عن هشام وفيه أنه كان عبدا قال الدارقطني وكذا قال أبو معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه (قلت) ورواه شعبة عن عبد الرحمن فقال كان حرا ثم رجع عبد الرحمن فقال ما أدرى وقد تقدم في العتق قال الدارقطني وقال عمران بن حدير عن عكرمة عن عائشة كان حرا وهو وهم (قلت) في شيئين في قوله حرا وفي قوله عن عائشة وانما هو من رواية عكرمة عن ابن عباس ولم يختلف على ابن عباس في أنه كان عبدا وكذا جزم به الترمذي عن ابن عمر وحديثه عند الشافعي والدارقطني وغيرهما وكذا أخرجه النسائي من حديث صفية بنت أبي عبيد قالت كان زوج بريرة عبدا وسنده صحيح وقال النووي يؤيد قول من قال انه كان عبدا قول عائشة كان عبدا ولو كان حرا ولم يخبرها فأخبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبدا ثم علمت بقولها ولو كان حرا لم يخبرها ومثل هذا لا يكاد أحاديثه في التوقيف وتعقب بأن هذه الزيادة في رواية جرير عن هشام بن عروة في آخر الحديث وهي مدرجة من قول عروة بين ذلك في رواية مالك وأبي داود والنسائي نعم وقع في رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كانت بريرة مكاتبة لanas من الانصار وكانت تحت عبد الحديث أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي وأسامة فيه مقال وأما دعوى أن ذلك لا يقال الا بتوقيف فردودة فان للاجتهاد فيه مجالا وقد تقدم قريبا توجيهه من حيث الظن أيضا قال الدارقطني وقال ابراهيم عن الاسود عن عائشة كان حرا (قلت) وأصرح ما رأيته في ذلك رواية أبي معاوية حدثنا الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت كان زوج بريرة حرا فلما عتقت خبرت الحديث أخرجه أحمد عنه وأخرج ابن أبي شيبة عن ادريس عن الاعمش بهذا السند عن عائشة قالت كان زوج بريرة حرا ومن وجه آخر عن النخعي عن الاسود أن عائشة خدمته أن زوج بريرة كان حرا حين أعتقت فدللت الروايات المفصلة التي قدمتها آتفا على أنه مدرج من قول الاسود أو من دونه فيكون من أمثلة ما أدرج في أول الخبر وهو نادرقان الاكثر أن يكون في آخره ودونه أن يقع في وسطه وعلى تقدير أن يكون موصولا فيرجح رواية من قال كان عبدا بالكثرة وأيضا قال المرأة عرف بحديثه فان القاسم ابن أخي عائشة وعروة بن أختها وتابعهما غيرهما فروايتهم الأولى من رواية الاسود فانهم أقعد بعائشة وأعلم بحديثها والله أعلم ويترجح أيضا بأن عائشة كانت تذهب الى أن الامة اذا عتقت تحت الحر لا خيار لها وهذا بخلاف ما روى العراقيون عنها فكان يلزم على أصل مذهبهم أن يأخذوا بقولها ويدعوا ما روى عنها لاسيما وقد اختلف عنها فيه وادعى بعضهم أنه يمكن الجمع بين الروايتين بحمل قول من قال كان عبدا على اعتبار ما كان عليه ثم أعتق فلذلك قال من قال كان حرا ويرد هذا الجمع ما تقدم من قول عروة كان عبدا ولو كان حرا لم تخبر وأخرجه الترمذي بلفظ ان زوج بريرة كان عبدا أسود يوم أعتقت فهذا يعارض الرواية المتقدمة عن الاسود ويعارض الاحتمال المذكور احتمال أن يكون من قال كان حرا أراد ما آل اليه أمره واذا تعارض اسنادا واحتمالا احتج الى الترجيح ورواية الاكثر يرجح بها وكذلك الاحتفاظ وكذلك الا لزم وكل ذلك موجود في جانب من قال كان عبدا وفي قصة بريرة من النوائد وقد تقدم بعضها في المساجد وفي الزكاة والكثير منها في العتق جواز المكاتب بالسنة

تقرير الحكم الكتاب وقدروى ابن أبي شيبه في الاوائل بسند صحيح انها أول كتابة كانت في الاسلام ويرد عليه قصة سلمان فيجمع بأن أوليته في الرجال وأولية بريرة في النساء وقد قيل ان أول مكاتب في الاسلام أبو أمية عبد رء وادعى الروياني أن الكتابة لم تكن تعرف في الجاهلية وخولف ويؤخذ من مشروعية نجوم الكتابة البيع الى أجل والاستقراض ونحو ذلك وفيه الحاق الامام بالبطلان الآية ظاهرة في الذكور وفيه جواز كتابة أحد الزوجين الرقيقين ويلحق به جواز بيع أحد همدون الآخر وجواز كتابة من لا مال له ولا حرفة كذا قيل وفيه نظر لانه لا يلزم من طلبها من عائشة الاعانة على حالها أن يكون لا مال لها ولا حرفة وفيه جواز بيع المكاتب اذ ارضى ولم يجز نفسه اذ وقع التراضي بذلك وحله من منع على أنها مجزت نفسها قبل البيع ويحتاج الى دليل وقيل انما وقع البيع على نجوم الكتابة وهو بعيد جدا ويؤخذ منه أن المكاتب عبد ما بقي عليه شيء فيتفرع منه اجراء أحكام الرقيق كلها في النكاح والجنابات والحدود وغيرها وقد أكثر سرد همدان ذكرنا أنهم جمعوا الفوائد المستنبطة من حديث بريرة ومن ذلك أن من أدي أكثر نجومه لا يعتق تغليباً للحكم الاكثر وان من أدي من النجوم بقدر قيمته لا يعتق وأن من أدي بعض نجومه لم يعتق منه بقدر ما أدي لان النبي صلى الله عليه وسلم أذن في شراء بريرة من غير استئصال وفيه جواز بيع المكاتب والرقيق بشرط العتق وأن بيع الامة المزوجة ليس طلاقاً كما تقدم تقريره قريبا وان عتقها ليس طلاقاً ولا فسخا لنسب التخيير فلو طلقت بذلك واحدة لكان لزوجها الرجعة ولم يتوقف على اذنها أو ثلثا لم يقل لها لورا رجعتها لانها ما كانت تحل له الا بعد زوج آخر وان بيعها لا يبيع لمشتريها وطأها لان تخييرها يدل على بقاء علة العصمة وأن سيد المكاتب لا يمنع من الاكتساب وأن اكتسابه من حين الكتابة يكون له وجواز سؤال المكاتب من يعينه على بعض نجومه وان لم تحل وان ذلك لا يقتضي تجيزه وجواز سؤال ما لا يضطر السائل اليه في الحال وجواز الاستعانة بالمرأة المزوجة وجواز تصرفها في مالها بغير اذن زوجها وبذل المال في طلب الابحار حتى في الشراء بالزيادة على ثمن المثل بقصد التقرب بالعتق ويؤخذ منه جواز شراء من يكون مطلقا للتصرف السلعة بأكثر من ثمنها لان عائشة بدلت نقدا ما جعلوه نسيئة في تسع سنين لحصول الرغبة في القدر أكثر من النسيئة وجواز السؤال في الجمل لمر يتوقع الاحتياج اليه فحتمل الاخبار الواردة في الزجر عن السؤال على الاولوية وفيه جواز سعي المرقوق في فكالك رقبته ولو كان بسؤال مريش تری ليعتق وان أضر ذلك بسيدته لتشوف الشارع الى العتق وفيه بطلان الشروط الفاء مدة في المعاملات وصحة الشروط المشروعة لمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وقد تقدم بسطه في الشروط ويؤخذ منه أن من استثنى خدمة المرقوق عنديعه لم يصح شرطه وان من شرط شرط فاسد لم يستحق العقوبة الا ان علم بتصريره وأصر عليه وان سيد المكاتب لا يمنع من السعي في تحصيل مال الكتابة ولو كان حقه في الخدمة ثابتا وان المكاتب اذا أدي نجومه من الصدقة لم يردها السيد واذا أدي نجومه قبل حلولها كذلك ويؤخذ منه أنه يعتق أخذ من قول موالى بريرة ان شامت ان تحتسب عليك فان ظاهره في قبول تجييل ما اتفقوا على تأجيله ومن لازمه حصول العتق ويؤخذ منه أيضا أن من تبرع عن المكاتب بما عليه عتق واستدل به على

عدم وجوب الوضع عن المكاتب لقول عائشة أعدها لهم عدة واحدة ولم ينكر وأجيب بجواز
 قصد دفعهم لها بعد القبض وفيه جواز ابطال الكتابة وفسخ عقدها اذا تراضى السيد والعبد
 وان كان فيه ابطال التصريح لا تقرير بريرة على السعي بين عائشة ومواليها في فسخ كتابتها
 لتشترها عائشة وفيه ثبوت الولاء للمعتق والرد على من خالفه ويؤخذ من ذلك عدة مسائل
 كعتق السائبة واللقيط والخليف ونحو ذلك كثر بها العدد من تكلم على حديث بريرة وفيه
 مشروعية الخطبة في الامر المهم والقيام فيها وتقدمة الحدو والثناء وقول اما بعد عند ابتداء
 الكلام في الحاجة وأن من وقع منه ما ينكر استحباب عدم تعيينه وأن استعمال الجمع في
 الكلام لا يكره الا اذا قصد اليه ووقع مكلفا وفيه جواز اليمين فيما لا يجب فيه ولا سيما عند
 العزم على فعل الشيء وأن لغو اليمين لا كفارة فيه لان عائشة حلفت أن لا تشتري ثم قال لها النبي
 صلى الله عليه وسلم اشترطي ولم ينتقل كفارة وفيه مناجاة الاثنين بحضرة الثالث في الامر يستحي
 منه المناجى ويعلم أن من ناجاه يعلم الثالث به ويستثنى ذلك من النهي الوارد فيه وفيه جواز
 سؤال الثالث عن المناجاة المذكورة اذا ظن أن له تعلقا به وجواز اظهار السر في ذلك ولا سيما
 ان كان فيه مصلحة للمناجى وفيه جواز المساومة في المعاملة والتوكيل فيها ولوللرقيق واستخدام
 الرقيق في الامر الذي يتعلق بمواليه وان لم يأذنوا في ذلك بخصوصه وفيه ثبوت الولاء للمرأة المعتقة
 فيستثنى من عموم الولاء لجهة كل جهة النسب فان الولاء لا ينتقل الى المرأة بالارث بخلاف النسب
 وفيه أن الكافر يرث ولا عتيقه المسلم وان كان لا يرث قريبه المسلم وأن الولاء لا يباع ولا يوهب
 وقد تقدم في باب مفرد في العتق ويؤخذ من معنى قوله في الرواية الاخرى الولاء لمن أعطي
 الورق أن المراد بالمعطى المالك لا من يشرى الا عطاء مطلقا فلا يدخل الوكيل ويؤيده قوله في رواية
 الثوري عند أحمد لمن أعطى الورق وولى النعمة وفيه ثبوت الخيار للائمة اذا عتقت على التفصيل
 المتقدم وأن خيارها يكون على الفور لقوله في بعض طرقه انها عتقت فدعاها فخيرها فاخترت
 نفسها وللعلماء في ذلك أقوال أحدها وهو قول الشافعي انه على الفور وعنه يمتد خيارها ثلاثا
 وقيل بقيامها من مجلس الحاكم وقيل من مجلسها وهما عن أهل الرأي وقيل يمتد أبدا وهو قول
 مالك والأوزاعي وأحد أقوال الشافعي واتفقوا على أنه ان مكنته من وطئها سقط خيارها
 وتمسك من قال به بما جاء في بعض طرقه وهو عند أبي داود ومن طريق ابن اسحق بأسانيد عن
 عائشة أن بريرة أعتقت فذكر الحديث وفي آخره ان قريك فلا خيار لك وروى مالك بسند
 صحيح عن حفصة أنها أفتت بذلك وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله قال ابن عبد البر
 لا أعلم لهما مخالفا من الصحابة وقال به جمع من التابعين منهم الفقهاء السبعة واختلف فيما لو
 وطئها قبل علمها بأن لها الخيار هل يسقط أو لا على قولين للعلماء أصحهما عند الحنابلة لا فرق
 وعند الشافعية تعذر بالجهل وفي رواية الدارقطني ان وطئك فلا خيار لك ويؤخذ من هذه
 الزيادة أن المرأة اذا وجدت بزوجه عيبا ثم مكنته من الوطئ بطل خيارها وفيه أن الخيار
 فسخ لا يملك الزوج فيه رجعة وتمسك من قال له الرجعة بقول النبي صلى الله عليه وسلم لورا جعته
 ولا حجة فيه والما كان لها اختيار فتعين حل المراجعة في الحديث على معناها اللغوي والمراد
 رجوعها الى عصمتها ومنه قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يتراجعا مع أنها في المطلق ثلاثا وفيه

ابطال قول من زعم استتالة أن يجب أحد الشخصين الآخر والاخر يغضه لقول النبي صلى الله عليه وسلم ألا تعجب من حب مغيب بريرة ومن بغض بريرة مغيبا ثم يؤخذ منه أن ذلك هو الأكثر الأغلب ومن ثم وقع التعجب لأنه على خلاف المعتاد وجوز الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نفع الله به أن يكون ذلك مما ظهر من كثرة استتال مغيباتها بأنواع من الاستتالات كإظهاره حبها وترده خلفها وبكائه عليها مع ما ينضم إلى ذلك من استتالته لها بالقول الحسن والوعد الجليل والعادة في مثل ذلك أن يعيل القلب ولو كان نافرا فلما خالفت العادة وقع التعجب ولا يلزم منه ما قال الأولون وفيه أن المرأة إذا خير بين ما يحسن فإثر ما ينفعه لم يلم ولو أضرب ذلك برفيقه وفيه اعتبار الكفاءة في الحرية وفيه سقوط الكفاءة برضا المرأة التي لا ولي لها وإن من خير امرأتها فاختارت فراقه ووقع وانفسخ النكاح بينهما وقد قدم وأنهما لو اختارت البقاء معه لم ينقص عدد الطلاق وكرر بعض من تكلم على حديث بريرة هنا في سرد تفاريح التخيير وفيه أن المرأة إذا ثبت لها الخيار فقالت لا حاجة لي به ترتب على ذلك حكم الفراق كذا قيل وهو مبني على أن ذلك وقع قبل اختيارها الفراق ولم يقع إلا بهذا الكلام وفيه من النظر ما تقدم وفيه جواز دخول النساء الأجانب بيت الرجل سواء كان فيه أم لا وفيه أن المكاتب لا يلحقها في العتق ولدها ولا زوجها وفيه تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم مطلقا وجواز التطوع منها على ما يلحق به في تحريم صدقة الفرض كأزواجه ومواليه وأن موالى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم عليهم الصدقة وإن حرمت على الأزواج وجوازا كل الغنى ما تصدق به على الفقير إذا أهداه له وبالبسع أولى وجواز قبول الغنى هدية الفقير وفيه الفرق بين الصدقة والهدية في الحكم وفيه نصح أهل الرجل له في الأمور كلها وجوازا كل الإنسان من طعام من يسرياً كله منه ولولم يأذن له فيه بخصوصه ويأن الأمة إذا عتقت جاز لها التصرف بنفسها في أمورها ولا يجبر لعتقها عليها إذا كانت رشيدة وأنها تتصرف في كسبها دون إذن زوجها إن كان لها زوج وفيه جواز الصدقة على من يوفيه غيره لأن عائشة كانت تمون بريرة ولم ينكر عليها قبولها الصدقة وأن لمن أهدى لأهله شيء أن يشرك نفسه معهم في الأخبار عن ذلك لقوله وهو لنا هدية وأن من حرمت عليه الصدقة جاز له أن يكل عنها إذا تغير حكمها وأنه يجوز للمرأة أن تدخل إلى بيت زوجها ما لا يملكه بغير علمه وأن تتصرف في بيته بالطبخ وغيره بآلته ووقوده وجوازا كل المرأة ما يجده في بيته إذا غلب الحل في العادة وأنه ينبغي تعريضه بما يخشى توقفه عنه واستحباب السؤال عما يستفاد به علم أو أدب أو بيان حكم أو رفع شبهة وقد يجب وسؤال الرجل عما يعهده في بيته وأن هدية الأدنى للأعلى لا تستلزم الإثابة مطلقا وقبول الهدية وإن نذر قدرها جبر للمهدي وأن الهدية تلك موضعها في بيت المهدي له ولا يحتاج إلى التصريح بالقبول وإن تصدق عليه بصدقة أن يتصرف فيها بمشأه ولا ينقص أجر المتصدق وأنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل إذا لم يكن فيه شبهة ولا عن الديعة إذا ذبحت بين المسلمين وأن من تصدق عليه قليل لا يتسخطه وفيه مشاورة المرأة زوجها في التصرفات وسؤال العالم عن الأمور الدينية وأعلام العالم بالحكم لمن رآه يتعاطى أسبابه ولولم يسأل ومشاورة المرأة إذا ثبت لها حكم التخيير في فراق زوجها والاقامة عنده وأن على الذي يشاور بذلك النصيحة وفيه جواز مخالفة المشير فيما يشير

به في غير الواجب واستحياب شفاعته الحاكم في الرفق بالخصم حيث لا ضرر ولا الزام ولا لوم على
 من خاف ولا غضب ولو عظم قدر الشافع وترجم له الناساق شفاعته الحاكم في الخصوم قبل فصل
 الحكم ولا يجب على المشفوع عنده القبول ويؤخذ منه أن التصميم في الشفاعته لا يسوغ فيما
 تشق الاجابة فيه على المسؤول بل يكون على وجه العرض والترغيب وفيه جواز الشفاعته قبل
 أن يسألها المشفوع له لانه لم ينقل أن مغثا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يشفع له كذا قيل وقد
 قدست أن في بعض الطرق أن العباس هو الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فيحتمل أن
 يكون مغثا سأل العباس في ذلك ويحتمل أن يكون العباس ابتداء ذلك من قبل نفسه شفعه منه
 على مغث ويؤخذ منه استحباب ادخال السرور على قلب المؤمن وقال الشيخ أبو محمد بن أبي
 جرة نفع الله به فيه أن الشافع يؤجر ولو لم تحصل اجابته وأن المشفوع عنده اذا كان دون قدر
 الشافع لم تنفع الشفاعته قال وفيه تبينه صاحب صاحب على الاعتبار بآيات الله وأحكامه
 لتعجيب النبي صلى الله عليه وسلم العباس من حب مغث بريرة قال ويؤخذ منه أن نظره صلى
 الله عليه وسلم كان كله بحضور وفكر وان كلما خالف العادة يتعجب منه ويعتبر به وفيه حسن
 أدب بريرة لانها لم تفصح برد الشفاعته وانما قالت لا حاجة لي فيه وفيه أن فرط الحب يذهب
 الحياء لما ذكر من حال مغث وغلبة الوجد عليه حتى لم يستطع كتمان حياء في ترك النكير عليه
 بيان جواز قبول عذر من كان في مثل حاله من يقع منه ما لا يليق بمصعبه اذا وقع بغير اختياره
 ويستنبط من هذا معذرة أهل المحبة في الله اذا حصل لهم الوجد من سماع ما يقهـمون منه
 الاشارة الى أحوالهم حيث يظهرون منهم ما لا يصدر عن اختيارهم الرقص ونحوه وفيه استحباب
 الاصلاح بين المتنافرين سواء كانا زوجين أم لا وتأكيدا لحرمة بين الزوجين اذا كان بينهما ولد
 لقوله صلى الله عليه وسلم انه أبو ولدك ويؤخذ منه أن الشافع يذكر للمشفوع عنده ما يبعث على
 قبوله من مقتضى الشفاعته والحامل عليها وفيه جواز شراء الامه دون ولدها وأن الولد يثبت
 بالفراش والحكم بظاهر الامر في ذلك (قلت) ولم تقف على تسمية أحد من أولاد بريرة والكلام
 محتمل لان يريد به أنه أبو ولدها بالقوة لكنه خلاف الظاهر وفيه جواز نسبة الولد الى أمه وفيه أن
 المرأة التي لا اجبار عليها ولو كانت معتوقة وجواز خطبة الكبير والشريف لمن هو دونه وفيه
 حسن الادب في المخاطبة حتى من الاعلى مع الادنى وحسن التلطف في الشفاعته وفيه أن للعبد
 أن يخطب مطلقته بغير اذن سيده وأن خطبة المعتدة لا تحرم على الاجنبي اذا خطبها المطلقها وأن
 فسح النكاح لاربعة فيه الا بنكاح جديد وأن الحب والبغض بين الزوجين لا لوم فيه على واحد
 منهما لانه بغير اختيار وجواز بكاء المحب على فراق حبيبه وعلى ما يفوته من الامور الدنيوية
 ومن الدينونة بطريق الاولى وأنه لا عار على الرجل في اظهار حبه لزوجته وأن المرأة اذا أبغضت
 الزوج لم يكن لوليها اكرامها على عشرته واذا أحبته لم يكن لوليها التفريق بينهما وجواز ميل
 الرجل الى امرأته يطمع في تزويجها أو رجعتها وجواز كلام الرجل لمطلقته في الطرق
 واستعطافه لها واتباعها أين سلكت كذلك ولا يخفى أن محل الجواز عند أمن الفتنة وجواز
 الاخبار عما يظهر من حال المرأة وان لم تفصح به لقوله صلى الله عليه وسلم للعباس ما قال وفيه جواز
 رد الشافع المنه على المشفوع اليه بقبول شفاعته لان قول بريرة للنبي صلى الله عليه وسلم

أما امر في ظاهر في أنه لو قال نعم لقبلت شفاعته فلما قال لا علم أنه رد عليها ما فهم من المنة في امتثال الامر كذا قبل وهو متكافئ بل يؤخذ منه أن بريرة علمت أن أمره واجب الامتثال فلما عرض عليها ما عرض استقصت هل هو أمر فيجب عليها امتثاله أم مشورة فتخبر فيها وفيه أن كلام الحاكيم بين انخسوم في مشورة وشفاعته ونحوهما ليس حكما وفيه أنه يجوز لمن سئل قضاء حاجة أن يشترط على الطالب ما يود عليه ففعله لأن عائشة شرطت أن يكون لها الولاء إذا أدت الثمن دفعة واحدة وفيه جواز أداء الدين على المدين وأنه يبرأ إذا غيروه عنه وافتاء الرجل زوجته فيما لها فيه حظ وغرض إذا كان حقا وجواز حكم الحاكم لزوجه بالحق وجواز قول مشترى الرقيق شترته لا اعتقه ترغيبا للبائع في تسهيل البيع وجواز المعاملة بالدرهم والدنانير عددًا إذا كان قدرهما معلوما لقولها أعدها ولقولها تسع أواق ويستنبط منه جواز بيع المعاطاة وفيه جواز عقد البيع بالكفاية لقوله خذنها ومثله قوله صلى الله عليه وسلم لا بي بكر في حديث الهجرة قد أخذتها بالثمن وفيه أن حق الله مقدم على حق الادعي لقوله شرط الله أحق وأوثق ومثله الحديث الآخر دين الله أحق أن يقضى وفيه جواز الاشتراك في الرقيق لتكرره كراهل بريرة في الحديث وفي رواية كانت لناس من الانصار ويحتمل مع ذلك الوحدة واطلاق ما في الخبر على المحاز وفيه أن الايدي ظاهرة في الملك وأن مشترى السلعة لا يسأل عن أصلها إذا لم تكن ربية وفيه استحباب اظهار أحكام العقد للعالم بها إذا كان العاقد يجهلها وفيه أن حكم الحاكم لا يغير الحكم الشرعي فلا يحل حراما ولا عكسه وفيه قبول خبر الواحد الثقة وخبر العبد والامة وروايتهما وفيه أن البيان بالفعل أقوى من القول وجواز تأخير البيان الى وقت الحاجة والمبادرة اليه عند الحاجة وفيه أن الحاجة إذا اقتضت بيان حكم عام وجب اعلانه أو نذب بحسب الحال وفيه جواز الرواية بالمعنى والاختصار من الحديث والاقتصار على بعضه بحسب الحاجة فان الواقعة واحدة وقدرويت بالفاظ مختلفة وزاد بعض الرواة ما لم يذكر الاخر ولم يقدح ذلك في صحته عند أحد من العلماء وفيه أن العدة بالنساء لما تقدم من حديث ابن عباس أنها أمرت أن تعتد عدة الحرة ولو كان بالرجال لا أمرت أن تعتد بعدة الاماء وفيه أن عدة الامة اذا اعتقت تحت عبد فاخارت نفسها ثلاثة قروء وأما ما وقع في بعض طرقه تعتد بحيضة فهو مرجوح ويحتمل أن أصله تعتد بحيض فيكون المراد جنس ما تستبرئ به رجها لا الوحدة وفيه تسمية الاحكام سننا وان كان بعضها واجبا وأن تسمية ما دون الواجب سنة اصطلاح حادث وفيه جواز جبر السيد أمتة على تزويج من لا تختاره اما لسوء خلقه أو خلقه وهي بالاضد من ذلك فقد قيل ان بريرة كانت جميلة غير سوداء بخلاف زوجها وقد زوجت منه وظهر عدم اختيارها لذلك بعد عتقها وفيه أن أحد الزوجين قد يغض الآخر ولا يظهر له ذلك ويحتمل أن تكون بريرة مع بغضها مغنينا كانت تصبر على حكم الله عليها في ذلك ولا تعامله بما يقتضيه البغض الى أن فرج الله عنها وفيه تنبيه صاحب الحق على ما وجب له اذا جهله واستقلال المكاتب بتعجيل نفسه واطلاق الأهل على السادة واطلاق العبيد على الارقاء وجواز تسمية العبد مغنينا وأن مال الكتابة لا حد لا كثره وان للمعتق أن يقبل الهدية من معتقه ولا يقدح ذلك في ثوابه متى وجوز الهدية لاهل الرجل بغير استئذانه وقبول المرأة ذلك حيث لا رية وفيه

سؤال الرجل عما يعهده في بيته ولا يرد على هذا ما تقدم في قصة أم زرع حيث وقع في ساق المدح ولا يسأل عما عهد لان معناه كما تقدم ولا يسأل عن شيء عهده وفاته فلا يقول لاهله أين ذهب وهناسألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء رآه وعيانه ثم أحضره غيره فسأل عن سبب ذلك لانه يعلم أنهم لا يتركون احضاره لشعاع عليه بل لتوهم تحريمه فأراد أن يبين لهم الجواز وقال ابن دقيق العبد فيه دلالة على تبسط الانسان في السراى عن أحوال منزله وما عهد فيه قبل والاول أظهر وعندى أنه مبني على خلاف ما أتبع عليه الاول لان الاول بنى على أنه علم حقيقة الامر في اللحم وأنه مما تصدق به على بريرة والثاني بنى على أنه لم يتحقق من أين هو فجاز أن يكون مما أهدي لاهل بيته من بعض أزمانها كآثارها مثلاً ولم يتعين الاول وفيه أنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل اليه اذا لم يظن تحريمه أو تطهر فيه شبهة اذ لم يسأل صلى الله عليه وسلم عن تصدق على بريرة ولا عن حاله كذا قبل وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم هو الذي أرسل الى بريرة بالصدقة فلم يتم هذا **قوله** ﴿قوله﴾ **تأ** قول الله سبحانه ولا تنكحوا المشركات) كذا لاكثر وساق في رواية كريمة الى قوله ولو أعجبكم ولم يبت البخارى حكم المسئلة لقيام الاحتمال عنده في تأويلها قال أكثر أنهم اعلى العموم وأنها خصت بآية المائدة وعن بعض السلف أن المراد بالمشركات هنا عبدة الاوثان والمجوس حكاه ابن المنذر وغيره ثم أورد المصنف فيه قول ابن عمر في نكاح النصرانية وقوله لا أعلم من الاشرار شيئاً أكثر من أن تقول المرأة ربها عيسى وهذا مصيد منه الى استمرار حكم عموم آية البقرة فكانته يرى أن آية المائدة منسوخة وبه جزم ابراهيم الحارثي ورده النحاس فحمله على التورع كما سيأتى وذهب الجمهور الى أن عموم آية البقرة خص بآية المائدة وهى قوله والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم فبقى سائر المشركات على أصل التحريم وعن الشافعى قول آخر أن عموم آية البقرة أريد به خصوص آية المائدة وأطلق ابن عباس أن آية البقرة منسوخة بآية المائدة وقد قيل ان ابن عمر شذبه ذلك فقال ابن المنذر لا يحفظ عن أحد من الاوائل أنه حرم ذلك اهـ لكن أخرج ابن أبي شيبة بسند حسن أن عطاء كره نكاح اليهوديات والنصرانيات وقال كان ذلك والمسلمات قليل وهذا ظاهر في أنه خص الاباحة بحال دون حال وقال أبو عبيد المسلمون اليوم على الرخصة وروى عن عمر أنه كان يأمر بالنتزة عنهم من غير أن يحرمهم وزعم ابن المرباط تبعاً للنحاس وغيره أن هذا مراد ابن عمر أيضاً لكنه خلاف ظاهر السياق لكن الذى احتج به ابن عمر يقتضى تخصيص المنع بمن يشرك من أهل الكتاب لا ممن يؤحدوله أن يحمل آية الحل على من لم يبدل دينه منهم وقد فصل كثير من العلماء كالشافعية بين من دخل أباً أو هاتى ذلك الدين قبل التحريف أو النسخ وبعد ذلك وهو من جنس مذهب ابن عمر بل يمكن أن يحمل عليه وتقدم بحث في ذلك فى الكلام على حديث هرقلى فى كتاب الايمان فذهب الجمهور الى تحريم النساء المجوسيات وجاء عن حذيفة أنه تسرى بجوسية أخرجه ابن أبي شيبة وأورده أيضاً عن سعيد بن المسيب وطائفة وبه قال أبو ثور وقال ابن بطال هو محجوج بالجماعة والتنزيل وأجيب بأنه لا إجماع مع ثبوت الخلاف عن بعض الصحابة والتابعين وأما التنزيل فظاهره أن المجوس ليسوا أهل كتاب لقوله تعالى أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا لكر لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من

حدثنا عبد الله بن رجا
أخبرنا شعبة عن الحكم عن
ابراهيم عن الاسود أن
عائشة أرادت أن تشتري
بريرة فأبى موالها الآن
يشتريها الولاء فذكر ذلك
للنبي صلى الله عليه وسلم فقال
اشترها وأعتقها فأنما الولاء
لمن أعتق وأتى النبي صلى
الله عليه وسلم بلحم فقيل ان
هذا ما تصدق به على بريرة فقال
هو لها صدقة ولنا هدية
حدثنا آدم حدثنا شعبة
وزاد تخبرت من زوجها
*(باب قول الله تعالى
ولا تنكحوا المشركات
حتى يؤمن ولا ممة مؤمنة
خير من مشرك ولو
أعجبكم)* حدثنا قتيبة
حدثنا الليث عن نافع أن ابن
عمر كان إذا شغل عن نكاح
النصرانية واليهودية قال
ان الله حرم المشركات على
المؤمنين ولا أعلم من
الاشرار شيئاً أكبر من أن
تقول المرأة ربها عيسى
وهو عبد من عباد الله

* (باب نكاح من أسلم من
المشركات وعدتهن) *
حدثني إبراهيم بن موسى
أبنا ناهشام عن ابن جريج
وقال عطاء عن ابن عباس
كان المشركون على منزلتين
من النبي صلى الله عليه وسلم
والمؤمنين كانوا مشركي أهل
حرب يقاتلهم ويقاتلونهم
ومشركي أهل عهد
لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم فكان
إذا هاجرت امرأة من أهل
الحرب لم تحطب حتى
تحيض وتطهر فإذا طهرت
حل لها النكاح فإن هاجر
زوجها قبل أن تنكح ردت
إليه وإن هاجر بعدهم
أو أمة فهاجران ولهما
مال المهاجرين ثم ذكر من
أهل العهد مثل حديث
مجاهد وإن هاجر عبد أو أمة
للمشركين أهل العهد لم
يردوا وردت أمتانهم وقال
عطاء عن ابن عباس كانت
قرية ابنة أبي أمية عند
عمر بن الخطاب فطلقها
فتزوجها معاوية بن أبي
سفيان وكانت أم الحكم
تأبى سفيان تحت عياض
ابن غصن النهري فطلقها
فتزوجها عبد الله بن عثمان
الثقي

المجوس دل على أنهم أهل كتاب فكان القياس أن تجرى عليهم بقية أحكام الكتابيين لكن
أجيب عن أخذ الجزية من المجوس أنهم اتبعوا فيهم الخبر ولم يرد مثل ذلك في النكاح والذبايح
وسببنا تعرض لذلك في كتاب الذبايح إن شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ **باب** نكاح من
أسلم من المشركات وعدتهن) أي قدرها والجمهور على أنها تعد عدة الحرة وعن أبي حنيفة يكفي
أن تستبرأ بحيضة (قوله) أبنا ناهشام) هو ابن يوسف الصنعاني (قوله) وقال عطاء) هو معطوف
على شيء محذوف كأنه كان في جملة أحاديث حدث بها ابن جريج عن عطاء ثم قال وقال عطاء
كما قال بعد فراغه من الحديث قال وقال عطاء فذكر الحديث الثاني بعد سياقه ما أشار
إليه من أنه مثل حديث مجاهد وفي هذا الحديث بهذا الاسناد عدة كالتى تقدمت في تفسير
سورة فوح وقد قدمت الجواب عنها وحاصلها أن أبا مسعود الدمشقي ومن تبعه جزموا بأن عطاء
المذكور هو الخراساني وأن ابن جريج لم يسمع منه التفسير وإنما أخذه عن أبيه عثمان عنه
وعثمان ضعيف وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس وحاصل الجواب جواز أن يكون
الحديث عند ابن جريج بالاسنادين لأن مثل ذلك لا يخفى على البخاري مع تشدده في شرط
الاتصال مع كون الذي نبه على العلة المذكورة هو علي بن المديني شيخ البخاري المشهور به وعليه
يعول غالباً في هذا الفن خصوصاً على الحديث وقد ضاق مخرج هذا الحديث على الاسماعيلي ثم
على أبي نعيم فلم يخرجاه إلا من طريق البخاري نفسه (قوله) لم تحطب) بضم أوله (حتى تحيض
وتطهر) تمشك بظاهرها الحنفية وأجاب الجمهور بأن المراد تحيض ثلاثة حيض لأنها صارت
باسلامها وهجرتها من الحرائر بخلاف ما لو سبقت وقوله فإن هاجر زوجها بعها يأتى الكلام عليه
في الباب الذي بعده (قوله) وإن هاجر عبد منهم) أي من أهل الحرب (قوله) ثم ذكر من أهل العهد
مثل حديث مجاهد) يحتمل أن يعنى بحديث مجاهد الذي وصفه بالمثلثة الكلام المذكور بعد هذا
وهو قوله وإن هاجر عبد أو أمة للمشركين إلى آخره ويحتمل أن يريد به كلاماً آخر يتعلق بنساء أهل
العهد وهو أولى لأنه قسم المشركين إلى قسمين أهل حرب وأهل عهد وذكر حكم نساء أهل الحرب
ثم حكم أرقائهم فكانت أحوال بحكم نساء أهل العهد على حديث مجاهد ثم عقبه بدرك حكم أرقائهم
وحديث مجاهد في ذلك وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عنه في قوله وإن فاتكم شيء من
أزواجكم إلى الكفار فعاقبتم أي أن أصبتم مغنماً من قريش فأعطوا الذين ذهب أزواجهم
مثل ما أنفقوا عوضاً وسببنا في الباب الذي يليه (قوله) وقال عطاء عن ابن عباس) هو
موصول بالاسناد المذكور وأولاً عن ابن جريج كما بينته قبل (قوله) كانت قرية) بالقاف والموحدة
مصغرة في أكثر النسخ وضبطها الديلمياطى بفتح القاف وتبعه الذهبي وكذلك هو في نسخة معتدلة
من طبقات ابن سعد وكذلك الكشي يهني في حديث عائشة المأخوذ في الشروط وللاكثر بالتصغير
كالذي هنا وحكى ابن التين في هذا الاسم الوجهين وقال شيخنا في القاموس بالتصغير وقد تفتح
(قوله) ابنة أبي أمية) أي ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم وهي أخت أم سلمة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم وهذا ظاهر في أنها لم تكن أسلمت في هذا الوقت وهو ما بين عمرة الحديبية وفتح
مكة وفيه نظر لانه ثبت في النسائي بسند صحيح من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن
هشام عن أم سلمة في قصة تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بها فقيه وكانت أم سلمة ترضع زينب بنتها

قوله زنا ب في نسخة أخرى
زنا ب اه معصية

بها عمار فأخذها فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال أين زنا ب فقالت قرية بنت أبي أمية
صادفها عندها أخذها عمار الحديث فهذا يقتضي أنها هاجرت قديما لان تزويج النبي صلى الله
عليه وسلم بأم سلمة كان بعداً حدوقبل الحديبية بثلاث سنين أو أكثر لكن يحتمل أن تكون جاءت
الى المدينة زائرة لاختها قبل أن تسلم أو كانت مقيمة عند زوجها عمر على دينها قبل أن تنزل الآية
وليس في مجرد كونها كانت حاضرة عند تزويج أختها أن تكون حينئذ مسلمة لكن يرد أن
عبد الرزاق عن معمر بن الزهري لما نزلت ولا تمسكوا بعصم الكوافر قد كرا القصة وفيها فطلق
عمارهم أتين كاتاله بمكة فهذا يرد أنها كانت مقيمة ولا يرد أنها جاءت زائرة ويحتمل أن يكون لام
سلمة آختان كل منهما تسمى قرية فقدم اسلام أحدهما وهي التي كانت حاضرة عند تزويج
أم سلمة وتأخر اسلام الاخرى وهي المذكورة هنا ويؤيد هذا الثاني أن ابن سعد قال في الطبقات
قرية الصغرى بنت أبي أمية أخت أم سلمة تزوجها عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق فولدت له
عبد الله وحفصة وأم حكيم وساق بسند صحيح أن قرية قالت لعبد الرحمن وكان في خلقه شدة
لقد حذروني منك قال فأمر لك بذلك قالت لا اختار على ابن الصديق أحدا فقام عليها وتقدم
في الشروط من وجه آخر في هذه القصة في آخر حديث الزهري عن عروة عن مروان والمصور
فذكر الحديث ثم قال وبلغنا أن عمر طلق امرأتين كاتاله في الشرك قرية وابنت أبي جحول
فتزوج قرية معاوية وتزوج الاخرى أبو جهم بن حذيفة وهو مطابق لما هنا وزائد عليه وتقدم
من وجه آخر مثله لكن قال وتزوج الاخرى صفوان بن أمية فيمكن الجمع بأن يكون أحدهما
تزوج قبل الآخر وأما بنت أبي جحول فوقع في المغازي الكبرى لابن اسحق حديث الزهري
عن عروة أنها أم كلثوم بنت عمرو بن جحول فكانت أباهما كنى باسم والده وجحول بفتح الجيم وقد
ينت في آخر الحديث الطويل في الشروط أن القائل وبلغنا هو الزهري وينت هنا لمن وصله
عنه من الرواة وأخرج ابن أبي حاتم بسند حسن من رواية بنى طلحة مسلسل بهم عن موسى
ابن طلحة عن أبيه قال لما نزلت هذه الآية ولا تمسكوا بعصم الكوافر طلق امرأتين أروى بنت
ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب وطلق عمر قرية وأم كلثوم بنت جحول وقد روى الطبري من
طريق سلمة بن الفضل عن محمد بن اسحق قال قال الزهري لما نزلت هذه الآية طلق عمر قرية
وأم كلثوم وطلق طلحة أروى بنت ربيعة ففرق بينهما الاسلام حتى نزلت ولا تمسكوا بعصم
الكوافر ثم تزوجها بعد أن أسلمت خالد بن سعيد بن العاصي واختلف في ترك رد النساء الى أهل
مكة مع وقوع الصلح بينهم وبين المسلمين في الحديبية على أن من جاء منهم الى المسلمين ردوه ومن
جاء من المسلمين اليهم لم ردوه هل نسخ حكم النساء من ذلك ففزع المسلمون من ردهن أو لم يدخلن في
أصل الصلح أو هو عام أريد به الخصوص وبين ذلك عند نزول الآية وقد تمسك من قال بالثاني بما
وقع في بعض طرقه على أن لا يأتيك من رجل الا ردته ففهو مه ان النساء لم يدخلن وقد أخرج
ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان ان المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم رد علينا من
هاجر من نساءنا فان شرطنا أن من آتاك منا أن ترد علينا فقال كان الشرط في الرجال ولم يكن
في النساء وهذا لو ثبت كان قاطعا للتراع لكن يؤيد الاول والثالث ما تقدم في اول الشروط أن أم
كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط لما هاجرت جاء أهلها يسألون ردها فلم يردها لما نزلت اذا جاءكم

المؤمنات مهاجرات الآية والمراد قوله فيها فلا ترجعوهن الى الكفار وذكريا الطلاع في
أحكامه أن سبعة الأسلية هاجرت فأقبل زوجها في طلبها فزالت الآية فرد على زوجها مهرها
والذي أنفق عايتها ولم يردّها واستشكل هذا بما في الصحيح أن سبعة الأسلية مات عنها سعد بن
خولة وهو ممن شهد بدرًا في حجة الوداع فانه دال على أنها تقدمت هجرتها وهجرة زوجها ويمكن
الجمع بأن يكون سعد بن خولة انما تزوجها بعد أن هاجرت ويكون الزوج الذي جاء في طلبها ولم
ترد عليه آخر لم يسلم يومئذ وقد ذكرت في أول الشرط وأسماء عدة ممن هاجر من نساء الكفار في
هذه القصة **(قوله ما)** إذا أسلت المشركة أو النصرانية تحت الذمي أو الحربي كذا
اقتصر على ذكر النصرانية وهو مثال والا فاليهودية كذلك فلو عبر بالكتابة لكان أشمل وكانه
راعى لفظ الآية المنقول في ذلك ولم يجزم بالحكم لاشكاله بل أورد الترجمة مورد السؤال فقط وقد
جرت عادته أن دليل الحكم إذا كان محققًا لا يجزم بالحكم والمراد بالترجمة بيان حكم اسلام المرأة
قبل زوجها هل تقع الفرقة بينهما بمجرد اسلامها أو يثبت لها الخيار أو يوقف في العدة فان أسلم
استقر السكاح والا وقعت الفرقة بينهما وفيه خلاف مشهور وتفاصيل يطول شرحها ومبطل
الجاري الى أن الفرقة تقع بمجرد اسلام كسأبنيته **(قوله)** وقال عبد الوارث عن خالد هو الخداء
عن عكرمة عن ابن عباس لم يقع في موصولا عن عبد الوارث لكن أخرج ابن أبي شيبة عن عباد بن
العوام عن خالد الخداء نحوه **(قوله)** إذا أسلت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه وهو
عام في المدخول بها وغيرها ولكن قوله حرمت عليه ليس بصريح في المراد ووقع في رواية ابن أبي
شبيبة فهي أمك بنفسها وأخرج الطحاوي من طريق أيوب عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية
أو النصرانية تكون تحت اليهودي أو النصراني فتسلم فقال يفرق بينهما الاسلام بعلو ولا يعلى
عليه وسنده صحيح **(قوله)** وقال داود هو ابن أبي الفرات واسم أبي الفرات عمرو بن الفرات
وأبراهيم الصائغ هو ابن ميمون **(قوله)** سئل عطاء هو ابن أبي رباح (عن امرأة من أهل العهد
أسلت ثم أسلم زوجها في العدة أهى امرأته قال لا الآن نشأه هي بنكاح جديد وصدق) وصله ابن
أبي شيبة من وجه آخر عن عطاء بمعناه وهو ظاهر في أن الفرقة تقع باسلام أحد الزوجين ولا تنتظر
انقضاء العدة **(قوله)** وقال مجاهد إذا أسلم في العدة يتزوجها وصله الطبري من طريق ابن أبي
نجيح عنه **(قوله)** وقال الله الخ هذا ظاهر في اختياره القول الماضي فانه كلام البخاري وهو
استدلال منه لتقوية قول عطاء المذكور في هذا الباب وهو معارض في الطاهر لرأيه عن ابن
عباس في الباب الذي قبله وهي قوله لم تخطب حتى تحيض وتطهر ويمكن الجمع بينهما لانه كما
يحتل أن يريد بقوله لم تخطب حتى تحيض وتطهر انظارا لسلام زوجها مادامت في عدتها يحتمل
أيضا أن تأخير الخطبة انما هو لكون المعتدة لا تخطب مادامت في العدة فعلى هذا الثاني لا يبقى
بين الخبرين تعارض وبظاهر قول ابن عباس في هذا وعطاء قال طاوس والنوري وفقهاء
الكوفة ووافقهم أبو ثور ورواه ابن المنذر والبيهقي جنيح البخاري وشرط أهل الكوفة ومن
وافقهم أن يعرض على زوجها الاسلام في تلك المدة فيمتنع ان كانا معا في دار الاسلام وبقول
مجاهد قال قتادة ومالك والشافعي وأحمد واسحق وأبو عبيدواحتج الشافعي بقصة أبي سفيان
لما أسلم عام الفتح عبر الظهران في ليلة دخول المسلمين مكة في الفتح كما تقدم في المغازي فانه لما دخل

* (باب إذا أسلت المشركة
أو النصرانية تحت الذمي أو
الحربي) * وقال عبد الوارث
عن خالد عن عكرمة عن ابن
عباس إذا أسلت النصرانية
قبل زوجها بساعة حرمت
عليه وقال داود عن إبراهيم
الصائغ سئل عطاء عن امرأة
من أهل العهد أسلت ثم
أسلم زوجها في العدة أهى
امرأته قال لا الآن نشأه
هي بنكاح جديد وصدق
وقال مجاهد إذا أسلم في العدة
يتزوجها وقال الله تعالى
لاهن حل لهم ولا هم يحلون
لهن

مكة أخذت امرأته هند بنت عتبة بلحيتته وأنكرت عليه اسلامه فاشار عليها بالاسلام فاسلمت
 بعد ولم يفرق بينهما ولا ذكرت تجديد عقد وكذا وقع لجماعة من الصحابة أسلمت نساؤهم قبلهم حكيم
 ابن حرام وعكرمة بن أبي جهل وغيرهما ولم ينقل انه جددت عقوداً تكفهم وذلك مشهور عند
 أهل المغازي لا اختلاف بينهم في ذلك الا انه محمول عند الأكثر على أن اسلام الرجل وقع قبل
 انقضاء عدة المرأة التي أسلمت قبله وأما ما أخرج مالك في الموطأ عن الزهري قال لم يبلغنا ان
 امرأة هاجرت وزوجها مقسم بدار الحرب الا فرقت هجرتهما بينهما وبين زوجها فهذا محتمل
 للقولين لان الفرقة يحتمل أن تكون قاطعة ويحتمل أن تكون موقوفة وأخرج حماد بن سلمة
 وعبد الرزاق في مصنفهما بإسناد صحيح عن عبد الله بن يزيد الخطمي ان نصرانياً أسلمت امرأته
 فخيرها عمران شاة فارقته وان شاة أقامت عليه (قوله وقال الحسن وقتادة في مجوسيين
 أسلماهما على نكاحهما فاذا سبق أحدهما صاحبه) بالاسلام (لا سبيل له عليها) أما أثر الحسن
 فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح عنه بلفظ فان أسلم أحدهما قبل صاحبه فقد انقطع ما بينهما من
 النكاح ومن وجه آخر صحيح عنه بلفظ فقد بان منه وأما أثر قتادة فوصله ابن أبي شيبة أيضاً
 بسند صحيح عنه بلفظ فاذا سبق أحدهما صاحبه بالاسلام فلا سبيل له عليها بالانخطبة وأخرج
 أيضاً عن عكرمة وكتاب عمر بن عبد العزيز نحو ذلك (قوله وقال ابن جريج قلت لعطاء امرأة
 من المشركين جاءت الى المسلمين أيعاوض زوجها منها) وقع في رواية ابن عساکر أيعاوض بغير
 واو وقوله (لقوله تعالى وآتوهم ما أنفقوا قال لانما كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم
 وبين أهل العهد) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء رأيت اليوم امرأة من أهل
 الشرك فذكره سواء وعن معمر بن الزهري نحو قول مجاهد الا أتى وزاد وقد انقطع ذلك يوم الفتح
 فلا يعاوض زوجها منها بشئ (قوله وقال مجاهد هذا كله في صلح بين النبي صلى الله عليه وسلم
 وبين قريش) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى واسألوا ما أنفقتم
 وليسألوا ما أنفقوا قال من ذهب من أزواج المسلمين الى الكفار فليعطهم الكفار صدقاتهن
 وليسكنوهن ومن ذهب من أزواج الكفار الى أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فكذلك
 هذا كله في صلح كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش وقد تقدم في أواخر الشروط من
 وجه آخر عن الزهري قال بلغنا أن الكفار لما أبوا أن يقرروا بما أنفق المسلمون على أزواجهم
 أي أبوا أن يعاملوا بالحكم المذكور في الآية وهوان المرأة اذا جاءت من المشركين الى المسلمين
 مسلمة لم يردها المسلمون الى زوجها المشرك بل يعطونه ما أنفق عليها من صداق ونحوه وكذا
 بعكسه فامتثل المسلمون ذلك وأعطوهم وأبى المشركون أن يعشوا ذلك فبسوا من جاءت اليهم
 مشركة ولم يعطوا زوجها المسلم ما أنفق عليها فلهم هذا نزلة وان فاتكم شيء من أزواجكم الى
 الكفار فعاقبتم قال والعقب ما يؤدى المسلمون الى من هاجرت امرأته من الكفار الى الكفار
 وأخرج هذا الاثر الطبري من طريق يونس عن الزهري وفيه فلو ذهبت امرأة من أزواج
 المؤمنين الى المشركين رد المؤمنون الى زوجها النفقة التي أنفق عليها من العقب الذي بأيديهم
 الذي أمروا أن يردوه على المشركين من نفقاتهم التي أنفقوا على أزواجهم اللاتي آمن وهاجرن
 ثم ردوا الى المشركين فضلا ان كان بقي لهم ووقع في الاصل فأمر أن يعطى من ذهب له زوج

وقال الحسن وقتادة في
 مجوسيين أسلماهما على
 نكاحهما فاذا سبق أحدهما
 صاحبه وأبى الآخر بان
 لا سبيل له عليها وقال ابن
 جريج قلت لعطاء امرأة من
 المشركين جاءت الى المسلمين
 أيعاوض زوجها منها
 لقوله تعالى وآتوهم ما أنفقوا
 قال لانما كان ذلك بين النبي
 صلى الله عليه وسلم وبين
 أهل العهد وقال مجاهد هذا
 كله في صلح بين النبي صلى الله
 عليه وسلم وبين قريش

من المسلمين ما أنفق من صدقات نساء الكفار اللاتي هاجرن ومعناه أن العقب المذكور في قوله فعاقبتكم أي أصيبتكم من صدقات المشركات عوض ما فات من صدقات المسلمين وهذا تفسير الزهري وقال مجاهد أي أصيبتكم غنمة فاعطوا منها وبه صرح جماعة من التابعين كما أخرجه الطبري لكن حمله على ما إذا لم يحصل من الجهة الاولى شيء وهو محل حسن وقوله في آخر الخبر المذكور وما يعلم أن أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها وهذا النقي لا يردده ظاهر ما دللت عليه الآية والقصة لأن مضمون القصة أن بعض أزواج المسلمين ذهبت إلى زوجها الكافر فأبى أن يعطي زوجها المسلم ما أنفق عليها فعلى تقدير أن تكون مسلمة فالنقي مخصوص بالمهاجرات فيحتمل كون من وقع منها ذلك من غير المهاجرات كالأعرابيات مثلاً أو الحصر على عمومته فتكون نزلت في المرأة المشركة إذا كانت تحت مسلم مثلاً فظهرت منه إلى الكفار ويؤيده رواية يونس الماضية وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق أشعث عن الحسن في قوله تعالى وإن فاتكم شيء من أزواجكم قال نزلت في أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت فتزوجها رجل ثقيفي ولم ترتد امرأة من قريش غيرها ثم أسلمت مع ثقيف حين أسلموا فإن ثبت هذا استثنى من الحصر المذكور في حديث الزهري لأن أم الحكم هي أخت أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في حديث ابن عباس أنها كانت تحت عياض بن غنم وظاهر سياقه أنها كانت عند نزول قوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر مشركة وإن عياض بن غنم فارقها لذلك فتزوجها عبد الله بن عثمان الثقفي فهذا أصح من رواية الحسن * (تبينه) * استطراد البخاري من أصل ترجمة الباب إلى شيء مما يتعلق بشرح آية الامتحان فذكر أثر عطاء فيما يتعلق بالمعاوضة المشار إليها في الآية بقوله تعالى وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتكم ثم ذكر أثر مجاهد المقوى لدعوى عطاء أن ذلك كان خاصاً بذلك العهد الذي وقع بين المسلمين وبين قريش وأن ذلك انتطع يوم الفتح وكأنه أشار بذلك إلى أن الذي وقع في ذلك الوقت من تقرير المسئلة تحت المشرك لا تنظر أسلامه مادامت في العدة منسوخ لما دللت عليه هذه الآثار من اختصاص ذلك بأولئك وإن الحكم بعد ذلك فيما أسلمت أن لا تقر تحت زوجها المشرك أصلاً ولو أسلم وهي في العدة وقد ورد في أصل المسئلة حديثان متعارضان أحدهما أخرجه أحمد من طريق محمد بن اسحق قال حدثني داود ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص وكان أسلامها قبل أسلامه بست سنين على النكاح الأول ولم يحدث شيئاً وأخرجه أصحاب السنن إلا النسائي وقال الترمذي لا بأس بأسناده وصححه الحاكم ووقع في رواية بعضهم بعد سنتين وفي أخرى بعد ثلاث وهو اختلاف جمع بينه على أن المراد بالست ما بين هجرة زينب وإسلامه وهو بين في المغازي فإنه أسر بيدراً فأسلمت زينب من مكة في فدائه فأطلق لها بغير فداء وشرط النبي صلى الله عليه وسلم عليه أن يرسل له زينب فوفى له بذلك واليه الإشارة في الحديث الصحيح بقوله صلى الله عليه وسلم في حقه حدثني فصدقني ووعدني فوفى لي والمراد بالسنتين أو الثلاث ما بين نزول قوله تعالى لا هن حل لهم وقدومه مسلماً فإن بينهما سنتين وأشهر الحديث الثاني أخرجه الترمذي وابن ماجه من رواية حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع عمره جديد ونكاح

جديد قال الترمذي وفي اسناده مقال ثم أخرج عن يزيد بن هرون انه حدث بالحديثين عن ابن اسحق وعن حجاج بن أرطاة ثم قال يزيد حديث ابن عباس أقوى اسنادا والعمل على حديث عمرو بن شعيب يريد عمل أهل العراق وقال الترمذي في حديث ابن عباس لا يعرف وجهه وأشار بذلك الى أن ردها اليه بعد ست سنين أو بعد سنتين أو ثلاث مشكل لا يستبعد أن تبقى في العدة هذه المدة ولم يذهب أحدا الى جواز تقرير المسئلة تحت المشرک اذا تأخر اسلامه عن اسلامها حتى انقضت عدتها ومن نقل الاجماع في ذلك ابن عبد البر وأشار الى أن بعض أهل الظاهر قال بجوازه ورده بالاجماع المذكور وتعقب بنسب الخلف فيه قديما وهو منقول عن علي وعن ابراهيم النخعي أخرجه ابن أبي شيبة عنهم ما بطرق قوية وبه أفق جاد شيخ أبي حنيفة وأجاب الخطابي عن الاشكال بأن بقاء العدة في تلك المدة ممكن وان لم تجز العادة عاليا به ولا سيما اذا كانت المدة انما هي سنتان وأشهر فان الحيض قديطى عن ذوات الاقراء لعارض عله أحيانا ويحصل هذا أجاب البيهقي وهو أولى ما يعقد في ذلك وحكى الترمذي في العلل المفرد عن البخاري أن حديث ابن عباس أصح من حديث عمرو بن شعيب وعلمته تدليس حجاج بن أرطاة وله عله أشد من ذلك وهي ما ذكره أبو عبيد في كتاب النكاح عن يحيى القطان أن حجاجا لم يسمعه من عمرو بن شعيب وانما حمله عن العزري والعزري ضعيف جدا وكذا قال أحمد بعد تخريجهم قال والعزري لا يساوى حديثه شيئا قال والصحيح أنهم ما أقرأ على النكاح الاول وجنح ابن عبد البر الى ترجيح حديث ما دل عليه حديث عمرو بن شعيب وان حديث ابن عباس لا يخالفه قال والجمع بين الحديثين أولى من الغاء أحدهما فحمل قوله في حديث ابن عباس بالنكاح الاول أى بشرطه وان معنى قوله لم يحدث شيئا أى لم يزد على ذلك شيئا قال وحديث عمرو بن شعيب تعضده الاصول وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر جديد والاخذ بالصريح أولى من الاخذ بالمحتمل ويؤيده مذهب ابن عباس المحكى عنه في أول الباب فإنه موافق لما دل عليه حديث عمرو بن شعيب فان كانت الرواية المخرجة عنه في السنن ثابتة فلعله كان يرى تخصيص ما وقع في قصة أبي العاص بذلك العهد كما جاء ذلك عن أتباعه كعطاء ومجاهد ولهذا أفق بخلاف ظاهر ما جاء عنه في ذلك الحديث على أن الخطابي قال في اسناد حديث ابن عباس هذه نسخة ضعفها على بن المديني وغيره من علماء الحديث يشير الى أنه من رواية داود بن الحصين عن عكرمة قال وفي حديث عمرو بن شعيب زيادة ليست في حديث ابن عباس والمثبت مقدم على النافي غير أن الأئمة رجحوا اسناد حديث ابن عباس اه والمعمد ترجيح اسناد حديث ابن عباس على حديث عمرو بن شعيب لما تقدم ولا مكان جل حديث ابن عباس على وجه ممكن وادعى الطحاوى أن حديث ابن عباس منسوخ وان النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته على أبي العاص بعد رجوعه من بدر لما أسرفها ثم اقتدى وأطلق وأسند ذلك عن الزهري وفيه نظر فان ثبت عنه فهو مؤول لانها كانت مستقرة عنده بمكة وهي التي أرسلت في اقتدائه كما هو مشهور في المغازي فيكون معنى قوله ردها أقرها وكان ذلك قبل التحريم والثابت أنه لما أطلق اشتراط عله أن يرسلها ففعل كما تقدم وانما ردها عليه حقيقة بعد اسلامه ثم حكى الطحاوى عن بعض أصحابهم أنه جمع بين الحديثين بطريق أخرى وهي أن عبد الله بن عمرو كان قد اطلع على تحريم نكاح الكفار بعد ان كان جائزا فلذلك قال ردها عليه بنكاح جديد ولم يطلع ابن

عباس على ذلك فلذلك قال ردها بالنكاح الاول وتعقب بأنه لا يظن بالصواب أن يجوز ما يحكم
بناء على ان البناء بشي قد يكون الأمر بخلافه وكيف يظن بابن عباس أن يشبه عليه نزول آية
المتحنة والمنقول من طرق كثيرة عنه يقتضي اطلاعه على الحكم المذكور وهو تحريم استقرار
المسلمة تحت الكافر فلو قدر اشتباهه عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجوز استقرار الاشتباه
عليه بعده حتى يحدث به بعد دهر طويل وهو يوم حدث به يكاد أن يكون أعلم أهل عصره
وأحسن المسالك في هذين الحديثين ترجيح حديث ابن عباس كإرجحه الأئمة وجملة على تطاول
العدة فيما بين نزول آية التحريم وإسلام أبي العاص ولا مانع من ذلك من حيث العادة فضلا عن
مطلق الجواز وأعرب ابن حزم فقال ما لخصه ان قوله ردها اليه بعد كذا امر اده جمع بينهما والا
فإسلام أبي العاص كان قبل الحديبية وذلك قبل أن ينزل تحريم المسلمة على المشرك هكذا زعم
وهو مخالف لما أطبق عليه أهل المغازي أن إسلامه كان في الهدنة بعد نزول آية التحريم وقد
سلك بعض المتأخرين فيه مسلكا آخر فقراءت في السيرة النبوية للعماد بن كثير بعد ذكر بعض
ما تقدم قال وقال آخرون بل الظاهر ان قضاء عدتها وضعف رواية من قال جدد عقدها وانما
يستفاد منه أن المرأة إذا أسلمت وتأخر إسلام زوجها أن نكاحها لا يفسخ بمجرد ذلك بل تخير
بين أن تتزوج غيره أو تترص إلى أن يسلم فيستقر عقد عليها وحاصله أنها تزوجته ما لم تتزوج
ودليل ذلك ما وقع في حديث الباب في عموم قوله فانها تزوجها قبل أن تسلم ردت اليه والله
أعلم ثم ذكر البخاري حديث عائشة في شأن الامتحان وبيانه لشدة تعلقه بأصل المسئلة (قوله)
وقال ابراهيم بن المنذر حدثني ابن وهب (ذكر أبو مسعود أنه وصله عن ابراهيم بن المنذر وقد
وصله أيضا الذهلي في الزهريات عن ابراهيم بن المنذر وسأني اللفظ في البخاري كرواية يونس فان
مسما أخرجه عن أبي الطاهر بن السرح عن ابن وهب كذلك وأما لفظ رواية عقيل فتقدمت
في أول الشروط وأشار الاسماعيلي إلى أن رواية عقيل المذكورة في الباب لا تخالفها (قوله)
كانت المؤمنات اذا هاجرن أي من مكة إلى المدينة قبل عام الفتح (قوله) يتخهن بقول الله
تعالى أي يتخبرهن فيما يتعلق بالايان فيما يرجع إلى ظاهرا لخال دون الاطلاع على مافي
القلوب وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى الله أعلم بايمانهن (قوله) مهاجرات جمع مهاجرة
والمهاجرة بفتح الجيم المغاضبة قال الأزهرى أصل الهجرة خروج البدوي من البادية إلى
القرية وإقامته بها والمراد بها ههنا خروج النسوة من مكة إلى المدينة مسلمات (قوله) إلى آخر
الآية) يحتمل الآية بعينها وآخرها والله أعلم حكيم ويحتمل أن يريد بالآية القصة وآخرها غفور
رحيم وهذا هو المعتمد فقد تقدم في أوائل الشروط من طريق عقيل وحده عن ابن شهاب عقب
حديثه عن عروة عن المسور وعروان قال عروة فأخبرتني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يتخهن بهذه الآية بآيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات إلى غفور رحيم وكذا
وقع في رواية ابن أخي الزهري عن الزهري في تفسير المتحنة (قوله) قالت عائشة هو موصول
بالاسناد المذكور (قوله) فمن أقر هذا الشرط من المؤمنات فقد أقر بالمتحنة) يشير إلى شرط
الايان وأوضح من هذا ما أخرجه الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال كان امتحانهن
أن يشهدن أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأما ما أخرجه الطبري أيضا والبراز من طريق

محمد بن يحيى بن بكير
الليث عن عقيل عن ابن
شهاب وقال ابراهيم بن المنذر
حدثني ابن وهب حدثني
يونس قال ابن شهاب أخبرني
عروة بن الزبير أن عائشة
رضي الله عنها زوج النبي
صلى الله عليه وسلم قالت
كانت المؤمنات اذا هاجرن
إلى النبي صلى الله عليه وسلم
يتخهن بقول الله تعالى
يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم
المؤمنات مهاجرات
فامتنوهن إلى آخر الآية
قالت عائشة فمن أقر بهذا
الشرط من المؤمنات فقد
أقر بالمتحنة فكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا
أقرن بذلك من قولهن
قال لهن رسول الله صلى
الله عليه وسلم

أبي نصر عن ابن عباس كان يتخهن والله ما خرجت من بغض زوج والله ما خرجت رغبة عن أرض إلى أرض والله ما خرجت التماس دنيا والله ما خرجت الاحبال لله ولرسوله ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد نحو هذا ولفظه فاسألوهن عما جاء بهن فإن كان من غضب على أزواجهن أو سخطه أو غديره ولم يؤمن فارجعوهن إلى أزواجهن ومن طريق قتادة كانت محنتهن أن يستحلن بالله ما أخرجن نشوزاً وإنما أخرجن الاحبال لسلام وأهله فإذا قلن ذلك قبل منهن فكل ذلك لا ينافي رواية العوفي لاشقالها على زيادة لم يذكرها (قوله انطلقن فقد بايعتكن) ينشبه بعد ذلك بقولها في آخر الحديث (فقد بايعتكن كلاماً) أي كلاماً يقولوه ووقع في رواية عقيل المذكورة كلاماً يكلمها به ولا يبايع بضرب اليد كما كان يبايع الرجال وقد أوصحت ذلك بقولها ما مست يدر رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأته قط زاد في روايته عقيل في المبايعات غير أنه يبايعهن بالكلام وقد تقدم في تفسير الممتحنة وفي غير موضع حديث ابن عباس وفيه حتى أتى النساء فقال يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك الآية كلها ثم قال حين فرغ أنتن على ذلك فقالت امرأته منهن نعم وقد ورد ما قد يخالف ذلك ولعلها أشارت إلى رده وقد تقدم بيان ذلك مستوفى في تفسير سورة الممتحنة واختلاف في استقرار حكم امتحان من هاجر من المؤمنات فقيل منسوخ بل ادعى بعضهم الاجماع على نسخه والله أعلم (قوله يا قول الله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) كذا لا كثر وساق في رواية كريمة إلى سميع علم ووقع في شرح ابن بطل باب الايلاء وقوله تعالى إلى آخره ووقع لابي ذر والنسبي بعد قوله فان فأورجعوها وهذا تفسير أبي عبيدة قاله في هذه الآية قال فان فأورأى رجوعاً عن اليمين فأي فأي وفيه أء وأخرج الطبري عن ابراهيم النخعي قال النفي الرجوع باللسان ومثله عن أبي قلابة وعن سعيد بن المسيب والحسن وعكرمة النفي الرجوع بالقلب واللسان به مانع عن الجماع وفي غيره بالجماع ومن طريق أصحاب ابن مسعود منهم علقمة مثله ومن طريق سعيد بن المسيب أيضاً ان حلف أن لا يكلم امرأته يوماً وشهرافهو ايلاء الا ان كان يجامعها وهو لا يكلمها فليس عول ومن طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس النفي الجماع وعن مسروق وسعيد بن جبيرة والشعبي مثله والاسانيد بكل ذلك عنهم قوية قال الطبري اختلافهم في هذا من اختلافهم في تعريف الايلاء فمن خصه بترك الجماع قال لا يفي الا بفعل الجماع ومن قال الايلاء الحلف على ترك كلامها أو على أن يغيطها أو يسوأها ونحو ذلك لم يشترط في النفي الجماع بل رجوعه بفعله ما حلف أن لا يفعله ونقل عن ابن شهاب لا يكون الايلاء الا أن يحلف المرء بالله فيما يريد أن يضار به امرأته من اعتزالها فإذا لم يقصد الاضرار لم يكن ايلاءً ومن طريق علي وابن عباس والحسن وطائفة لا ايلاء الا في غضب فإذا حلف أن لا يطأها بسبب كالخوف على الولد الذي يرضع منها من الغيلة فلا ايلاء ومن طريق الشعبي كل عین حالت بين الرجل وبين امرأته فهي ايلاء ومن طريق القاسم وسالم فيمن قال لا امرأته ان كنت سنة فانت طالق ان مضت أربعة أشهر ولم يكلمها طلقت وان كلمها قبل سنة فهي طالق ومن طريق يزيد بن الاصم أن ابن عباس قال له ما فعلت امرأتك لعهدى بها سيئة الخلق قال لقد خرجت وما أكلها قال أدركها قبل أن يمضي أربعة أشهر فان مضت فهي طليقة ومن طريق

انطلقن فقد بايعتكن لا والله ما مست يدر رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأته قط غير أنه يبايعهن بالكلام والله ما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم على النساء الا بما أمره الله يقول لهن اذا أخذ عليهن قد بايعتكن كلاماً * (باب قول الله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) *

أبي بن كعب أنه قرأ للذين يؤلون من نسائهم يقسمون قال القراء التقدير على نسائهم ومن بمعنى
على وقال غيره بل فيه حذف تقديره يقسمون على الامتناع من نسائهم والايلاء مشتق من
الآلية بالتشديد وهي اليمين والجمع ألياء بالتحقيق وزن عطايا قال الشاعر
قليل الألياء حافظ ليمينه * فان سبقت منه الآلية برت

فجمع بين المفرد والجمع ثم ذكر البخاري حديث أنس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من
نساءه الحديث وادخله في هذا الباب على طريقة من لا يشترط في الإيلاء ذكر الجماع ولهذا قال
ابن العربي ليس في هذا الباب معنى من المرفوع سوى هذه الآية وهذا الحديث اه وأنكر
شيخنا في التدريب ادخال هذا الحديث في هذا الباب فقال الإيلاء المعقود له الباب حرام يأثم به
من علم بحاله فلا تجوز نسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم اه وهو يبنى على اشتراط ترك الجماع
فيه وقد كنت أطلقت في أوائل الصلاة والمظالم أن المراد بقول أنس إلى أي حلف وليس المراد
به الإيلاء العرفي في كتب الفقه اتفاقا ثم ظهر لي أن فيه الخلاف قديما فليقيد ذلك بأنه على
رأي معظم النحاة فإنه لم ينقل عن أحد من فقهاء الأمصار أن الإيلاء ينعقد حكمه بغير ذكر
ترك الجماع الا عن جاد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة وان كان ذلك قد ورد عن بعض من تقدمه
كما تقدم وفي كونه حراما أيضا خلاف وقد جزم ابن بطال وجماعة بأنه صلى الله عليه وسلم
امتنع من جماع نساءه في ذلك الشهر ولم أقف على نقل صريح في ذلك فإنه لا يلزم من ترك دخوله
عليهن أن لا تدخل احداهن عليه في المكات الذي اعتزل فيه الا ان كان المذكور من المسجد فيتم
استلزام عدم الدخول عليهن مع استمرار الإقامة في المسجد العزم على ترك الوطء لامتناع الوطء
في المسجد وقد تقدم في السكاح في آخر حديث عمر مثل حديث أنس في أنه آلى من نساءه شهرا
ومن حديث أم سلمة أيضا آلى من نساءه شهرا ومن حديث ابن عباس أقسم أن لا يدخل عليهن
شهرا ومن حديث جابر عند مسلم اعتزل نساءه شهرا وأخرج الترمذي من طريق الشعبي عن
مسروق عن عائشة قالت آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساءه وحرم فجعل الحرام حلالا
ورجاله موثقون لكن ربح الترمذي إرساله على وصله وقد تبسك بقوله حرم من ادعى أنه
امتنع من جماعهن لكن تقدم البيان الواضح أن المراد بالتحريم تحريم شرب العسل أو تحريم
وطء مارية سرية فلا يتم الاستدلال لذلك بحديث عائشة وأقوى ما يستدل به لفظ اعتزل مع
ما فيه (قوله حديثنا اسمعيل بن أبي أويس عن أخيه) هو أبو بكر بن عبد الحميد بن أبي أويس
عبد الله بن عبد الله الأصم بن عم مالك وسليمان هو ابن بلال وقد نزل البخاري في هذا الاسناد
بالنسبة لحميد بن جرتين لأنه أخرجه في كتابه عن بعض أصحابه بلا واسطة كحميد بن عبد الله
الأنصاري ودرجة بالنسبة لسليمان بن بلال فإنه أخرجه عنه الكثير بواسطة واحد فقط وقد
تقدم في هذا الحديث بعينه في الصيام وفي السكاح كذلك والنسبة في اختيار هذا الاسناد النازل
التصريح فيه عن حميد بسماعه له من أنس وقد تقدم بيان قوله آلى من نساءه شهرا وشرحه
في أواخر الكلام على شرح حديث عمر في المتظاهرتين في السكاح ووقع في حديث أنس هذا
في أوائل الصلاة زيادة قصة مشهورة سقوطه صلى الله عليه وسلم عن الفرس وصلاته بأصحابه
جالسا وتقدم شرح الزيادة هناك ومن أحكام الإيلاء أيضا عند الجمهور أن يحلف على أربعة

* حدثنا اسمعيل بن أبي أويس
عن أخيه عن سليمان عن
حميد الطويل أنه سمع أنس
ابن مالك يقول آلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
من نساءه وكانت انفكت
رجله فأقام في مشربة له
تسعا وعشرين ثم نزل فقالوا
يا رسول الله آليت شهرا
فقال الشهر تسع وعشرون

أشهر فصاعداً فان حلف على أنقص منها لم يكن مولياً وقال اسحق ان حلف أن لا يطأ على يوم
فصاعداً ثم لم يطأها حتى مضت أربعة أشهر كان ايلاء وجاء عن بعض التابعين مثله وأنكره الأكثر
وصنيع البخاري ثم الترمذي في ادخال حديث أنس في باب الايلاء يقتضي موافقة اسحق في
ذلك وجعل هؤلاء قوله تعالى تربص أربعة أشهر على المدة التي تضرب للمولى فان فاء بعدها والا
الزم بالطلاق وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء اذا حلف أن لا يقرب امرأته سمى
أجلاً ولم يسمه فان مضت أربعة أشهر يعني الزم حكم الايلاء وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن
البصري اذا قال لامرأته والله لا أقربها الليلة فتركتها أربعة أشهر من أجل عيته تلك فهو ايلاء
وأخرج الطبري من حديث ابن عباس كان ايلاء الجاهلية السنة والسنتين فوقت الله لهم أربعة
أشهر فمن كان ايلاؤه أقل من أربعة أشهر فليس بايلاء (قوله ان ابن عمر رضي الله عنهما كان
يقول في الايلاء الذي سمى الله تعالى لا يحل لاحد بعد الاجل) الذي يحلف عليه بالامتناع من
زوجته (الا أن يمسك بالمعروف أو يعزم بالطلاق كما أمر الله عز وجل) هو قول الجمهور في أن المدة
اذا انقضت بخير الحالف فاما ان بني "واما ان يطلق" وذهب الكوفيون الى أنه ان فاء بالجاء قبل
انقضاء المدة استقرت عصمته وان مضت المدة وقع الطلاق بنقض مضي المدة قياساً على العدة
لانه لا تربص على المرأة بعد انقضائها وتعقب بأن ظاهر القرآن التفصيل في الايلاء بعدم معنى المدة
بخلاف العدة فانها شرعت في الاصل للباسنة والمتوفى عنها بعد انقطاع عصمتها البراءة الرحم فلم
يبق بعدم مضي المدة تفصيل وأخرج الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود وبسند آخر لا بأس به عن
علي ان مضت أربعة أشهر ولم يقضى طلاق طلاقاً بائناً وبسند حسن عن علي وزيد بن ثابت مثله وعن
جماعة من التابعين من الكوفيين ومن غيرهم كابن الحنفية وقيصة بن ذؤيب وعطاء والحسن
وابن سيرين مثله ومن طريق سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن وربيعة ومكحول
والزهري والاوزاعي تطلق لكن طلاقاً رجعية وأخرج سعيد بن منصور من طريق جابر بن زيد
اذا آلتى فمضت أربعة أشهر طلقت بائناً ولا عدة عليها وأخرج اسمعيل القاضي في أحكام القرآن
بسند صحيح عن ابن عباس مثله وأخرج سعيد بن منصور من طريق مسروق اذا مضت الاربعة
بانت بطلقة وتعد بثلاث حيض وأخرج اسمعيل من وجه آخر عن مسروق عن ابن مسعود
مثله وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي قلابه أن النعمان بن بشير آلى من امرأته فقال
ابن مسعود اذا مضت أربعة أشهر فتدبانت منه بتطليقة (تنبيه) سقط أثر ابن عمر هذا وأثره
المذكور بعد ذلك وكذا ما بعده الى آخر الباب من رواية النسفي وثبت للباقي (قوله وقال لي
اسمعيل) هو ابن أبي أويس المذكور قبل وفي بعض الروايات قال اسمعيل مجردا وبه جزم بعض
الحفاظ فلم عليه علامة التعليق والاول المعتمد وهو ثابت في رواية أبي ذر وغيره (قوله اذا مضت
أربعة أشهر يوقف) في رواية الكشميني يوقفه (حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق) كذا
وقع من هذا الوجه مختصراً وهو في الموطأ عن مالك أخرجه الاسماعيلي من طريق معن
ابن عيسى عن مالك بلفظ أنه كان يقول أعمار رجل آلى من امرأته فاذا مضت أربعة أشهر يوقف
حتى يطلق أو ينفى ولا يقع عليه طلاق اذا مضت حتى يوقف وكذا أخرجه الشافعي عن مالك
وزاد فاما أن يطلق واماً أن ينفى وهذا تفسير للآية من ابن عمر وتفسير الصحابة في مثل هذا الحكم

حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن
نافع أن ابن عمر رضي الله
عنهما كان يقول في الايلاء
الذي سمى الله تعالى لا يحل
لاحد بعد الاجل الا أن يمسك
بالمعروف أو يعزم بالطلاق
كما أمر الله عز وجل * وقال
لي اسمعيل حدثني مالك
عن نافع عن ابن عمر اذا
مضت أربعة أشهر يوقف
حتى يطلق ولا يقع عليه
الطلاق حتى يطلق

الرفع عند الشيخين البخاري ومسلم كما نقله الحاكم فيكون فيه ترجيح لمن قال يوقف (قوله ويذكر ذلك) أي الايقاف (عن عثمان وعلي وأبي الدرداء وعائشة واثني عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) أما قول عثمان فوصله الشافعي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق طاوس أن عثمان بن عفان كان يوقف المولى فاما أن ينيء واما أن يطلق وفي سماع طاوس من عثمان نظر لكن قد أخرجه اسمعيل القاضي في الاحكام من وجه آخر منقطع عن عثمان أنه كان لا يرى الايلاء شيئا وان مضت أربعة أشهر حتى يوقف ومن طريق سعيد بن جبير عن عمر نحوه وهذا منقطع أيضا والطريقان عن عثمان يعضدا أحدهما الآخر وجاء عن عثمان خلافه فأخرج عبد الرزاق والدارقطني من طريق عطاء الخراساني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عثمان وزيد بن ثابت اذا مضت أربعة أشهر فهي تطلبة بآئنة وقد سئل أحمد عن ذلك فخرج رواية طاوس وأما قول علي فوصله الشافعي وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمرو بن سلمة أن عليا وقف المولى وسنده صحيح وأخرج مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن خوقول ابن عمر اذا مضت الاربعة أشهر لم يقع عليه الطلاق حتى يوقف فاما أن يطلق واما أن ينيء وهذا منقطع بعنه بالذي قبله وأخرج سعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى شهدت عليا أوقف رجلا عند الاربعة بالرحبة اما أن ينيء واما أن يطلق وسنده صحيح أيضا وأخرج اسمعيل القاضي من وجه آخر عن علي نحوه وزاد في آخره ويجبر على ذلك وأما قول أبي الدرداء فوصله ابن أبي شيبة واسمعيل القاضي من طريق سعيد بن المسيب أن أبا الدرداء قال يوقف في الايلاء عند انقضاء الاربعة فاما أن يطلق واما أن ينيء وسنده صحيح ان ثبت سماع سعيد بن المسيب من أبي الدرداء وأما قول عائشة فأخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن أبا الدرداء وعائشة قالوا فذ كرملة وهذا منقطع وأخرجه سعيد بن منصور بسنده صحيح عن عائشة بلفظ انها كانت لا ترى الايلاء شيئا حتى يوقف وللشافعي عنهما نحوه وسنده صحيح أيضا وأما الرواية بذلك عن اثني عشر رجلا من الصحابة فأخرجها البخاري في التاريخ من طريق عبد ربه بن سعيد عن ثابت بن عبيد مولى زيد بن ثابت عن اثني عشر رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الايلاء لا يكون طلاقا حتى يوقف وأخرجه الشافعي من هذا الوجه فقال بضعة عشر وأخرج اسمعيل القاضي من طريق يحيى بن سعيد الانصاري عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الايلاء لا يكون طلاقا حتى يوقف وأخرج الدارقطني من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال سألت اثني عشر رجلا من الصحابة عن الرجل يولي فقالوا ليس عليه شيء حتى تضي أربعة أشهر فيوقف فان شاء والاطلق وأخرج اسمعيل من وجه آخر عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدركنا الناس يقفون الايلاء اذا مضت الاربعة وهو قول مالك والشافعي وأحمد واسحق وسائر أصحاب الحديث لأن للمالكية والشافعية بعد ذلك تفاريع يطول شرحها منها أن الجمهور ذهبوا إلى أن الطلاق يكون فيه رجعا لكن قال مالك لا تصح رجعة الا ان جامع في العدة وقال الشافعي ظاهر كتاب الله تعالى على أن له أربعة أشهر ومن كانت له أربعة أشهر أجلا فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي فاذا انقضت فعليه أحد أمرين اما أن ينيء واما أن يطلق فلهذا قلنا لا يلزمه الطلاق بمجرد مضي المدة حتى يحدث رجوعا

ويذكر ذلك عن عثمان وعلي
وأبي الدرداء وعائشة واثني
عشر رجلا من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم

أو طلاقاً ثم رجوع قول الوقف بأن كثر العصابة قال به والترحيم قد يقع بالا كثر مع موافقة ظاهر القرآن ونقل ابن المنذر عن بعض الأئمة قال لم يجز في شيء من الأدلة أن العزيمة على الطلاق تكون طلاقاً ولو جاز لكان العزم على النفي يكون فيأولاً قائل به وكذلك ليس في شيء من اللغة أن اليمين التي لا ينوي بها الطلاق تقتضي طلاقاً وقال غيره العطف على الأربعة أشهر بالقامد على أن التخيير بعدم مضى المادة والذي يتبادر من لفظ التبرص أن المراد به المدة المضروبة لتقع التخيير بعدها وقال غيره جعل الله النفي والطلاق معنيين بفعل المولى بعد المدة وهو من قوله تعالى فإن فاقوا وان عزموا فلا يتجبه قول من قال إن الطلاق يقع بمجرد مضى المدة والله أعلم ﴿قوله﴾
 (حكم المفقود في أهله وماله) كذا أطلق ولم يفصح بالحكم ودخول حكم الأهل يتعلق بأبواب الطلاق بخلاف المال لكن ذكره معه استطراداً (قوله وقال ابن المسيب إذا فقد في الصف عند القتال تربص امرأته سنة) وصله عبد الرزاق أتم منه عن الثوري عن داود بن أبي هند عنه قال إذا فقد في الصف تربصت امرأته سنة وإذا فقد في غير الصف فأربع سنين وقوله في الأصل تربص بفتح أوله على حذف إحدى التامين واتفقت النسخ والشروح والمستخرجات على قوله سنة إلا ابن التين فوقع عنده ستة أشهر ولفظ ستة تحكيك ولفظ أشهر زيادة إلى قول سعيد بن المسيب في هذا ذهب مالك لكن فرق بين ما إذا وقع القتال في دار الحرب أو في دار الإسلام (قوله) واشترى ابن مسعود جارية فالتس صاحبها سنة فلم يجده وفقد فأخذ يعطى الدرهم والدرهمين وقال اللهم عن فلان فإن أتى فلان فلي وعلى (وقع في رواية إلا كثر أتى بالمنانة بمعنى جاء والكشميني بالموحدة من الامتناع وسقط هذا التعليق من رواية أبي ذر عن السرخسي وقد وصله سفيان ابن عيينة في جامعه رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور عنه بسند له جيد أن ابن مسعود اشترى جارية بسبع مائة درهم فاما غاب صاحبها وأما تركها فنشده حولاً فلم يجده فخرج بها إلى مساكين عند سدرة باب به فجعل يقبض ويعطى ويقول اللهم عن صاحبها فإن أتى فني وعلى الغرم وأخرجه الطبراني من هذا الوجه أيضاً وفيه أبي بالموحدة (قوله وقال هكذا فافعلوا باللقطة) يشير إلى أنه انتزع فعله في ذلك من حكم اللقطة للأمر بتعريفها سنة والتصرف فيها بعد ذلك فإن جاء صاحبها غرمها له فرأى ابن مسعود أن يجعل التصرف صدقة فإن أجازها صاحبها إذا جاء حصل له أجرها وإن لم يجزها كان الأجر للمتصدق وعليه الغرم لصاحبها وإلى ذلك أشار بقوله فلي وعلى أي في الثواب وعلى الغرامة وغفل بعض الشراح فقال معنى قوله فلي وعلى في الثواب وعلى العقاب أي انهما مكتسبان له بفعله والذي قلته أولى لأنه ثبت مفسراً في رواية ابن عيينة كما ترى وأما قوله في رواية الباب فلي فعناه في ثواب الصدقة وإنما حذفه للعلم به (قوله وقال ابن عباس نحوه) ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر فقط عن المستملي والكشميني خاصة وقد وصله سعيد بن منصور من طريق عبد العزيز بن ربيع عن أبيه أنه استأجر ثوباً من رجل بمكة فضل منه في الزحام قال فأتيت ابن عباس فقال إذا كان العام المقبل فأشدد الرجل في المكان الذي اشتريت منه فإن قدرت عليه ولا تصدق بها فإن جاء خفيته بين الصدقة وأعطاه الدراهم وأخرج دحل في مسند ابن عباس له بسند صحيح عن ابن عباس قال انظر هذه الضوال فشد يدك بها عما فإن جاء بها فادفعها إليه ولا تجاهد بها وتصدق فإن جاء خفيته بين الأجر والمال (قوله)

﴿باب حكم المفقود في أهله وماله﴾ وقال ابن المسيب إذا فقد في الصف عند القتال تربص امرأته سنة * واشترى ابن مسعود جارية فالتس صاحبها سنة فلم يجده وفقد فأخذ يعطى الدرهم والدرهمين وقال اللهم عن فلان فإن أتى فلان فلي وعلى وقال هكذا فافعلوا باللقطة * وقال ابن عباس نحوه

* وقال الزهري في الاسير
يعلم مكانه لا تزوج
امراته ولا يقسم ماله فاذا
انقطع خبره فسنه سنة
المفقود * حدثنا علي بن
عبد الله حدثنا سفيان عن
يحيى بن سعيد عن يزيد
مولى المنبعت أن النبي
صلى الله عليه وسلم سئل
عن ضالة الغنم فقال خذها
فانما هي لك أو لا خيلك
أو للذئب وسئل عن ضالة
الابل فغضب واجرت
وجنتاه وقال مالك ولها
معها الخدام والسقاء تشرب
الماء وتأكل الشجر حتى
يلقها ربه وسئل عن
اللقطه فقال اعرف وكأها
وعفاصها وعرفها سنة فان
جاء من يعرفها أو الا فاخلطها
بمالك قال سفيان فلقيت
ربيعة بن أبي عبد الرحمن
ولم أحفظ عنه شيئا غير هذا
فقلت أرايت حديث يزيد
مولى المنبعت في أمر الضالة
هو عن يزيد بن خالد قال نعم
قال يحيى ويقول ربيعة
عن يزيد مولى المنبعت عن
زيد بن خالد قال سفيان
فلقيت ربيعة فقلت له

وقال الزهري في الاسير يعلم مكانه لا تزوج امراته ولا يقسم ماله فاذا انقطع خبره فسنه سنة
المفقود) وصله ابن أبي شيبة من طريق الاوزاعي قال سألت الزهري عن الاسير في أرض العدو
متى تزوج امرأته فقال لا تزوج ما علت أنه حتى ومن وجه آخر عن الزهري قال يوقف مال
الاسير وامراته حتى يسلم أو يموتا وأما قوله فسنه سنة المفقود فان مذهب الزهري في امرأة
المفقود أنها تبص أربع سنين وقد أخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد
صحيحة عن عمر بن عبد الرزاق من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان قضيا
بذلك وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن عمر وابن عباس قال لا تنتظر امرأة المفقود
أربع سنين وثبت أيضا عن عثمان وابن مسعود في رواية وعن جمع من التابعين كالنخعي
وعطاء والزهري ومكحول والشعبي واتفق أكثرهم على أن التأجيل من يوم ترفع أمرها
للحاكم وعلى أنها تعد عدة الوفاة بعد مضي الأربع سنين واتفقوا أيضا على أنها ان تزوجت
خفاء الزوج الأول خير بين زوجته وبين الصداق وقال أكثرهم اذا اختار الأول الصداق غرمه
له الثاني ولم يفرق أكثرهم بين أحوال الفقد الا ما تقدم عن سعيد بن المسيب وفرق مالك بين
من فقد في الحرب فتوجب له الاجل المذكور وبين من فقد في غير الحرب فلا تجل بل تنتظر مضي
العمر الذي يغلب على الظن أنه لا يعيش أكثر منه وقال أحمد واسحق من غاب عن أهله فلم يعلم
خبره لا تأجيل فيه وانما يوجب من فقد في الحرب أو في البحر أو نحو ذلك وجاء عن علي اذا فقدت
المرأة زوجها لم تزوج حتى يقدم أو يموت أخرج أبو عبيد في كتاب النكاح وقال عبد الرزاق
بلغني عن ابن مسعود أنه وافق عليا في امرأة المفقود أنها تنتظره أبدا وأخرج أبو عبيد أيضا
بسند حسن عن علي أنه لو تزوجت فهي امرأة الأول دخل بها الثاني أو لم يدخل وأخرج سعيد
ابن منصور عن الشعبي اذا تزوجت فبلغها أن الأول حتى يفرق بينهما وبين الثاني واعتدت منه فان
مات الأول اعتدت منه أيضا وورثته ومن طريق النخعي لا تزوج حتى يستبين أمره وهو قول
فقهاء الكوفة والشافعي وبعض أصحاب الحديث واختار ابن المنذر التأجيل لاتفاق خمسة
من الصحابة عليه والله أعلم (قوله حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة
(قوله عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري وفي رواية الحميدي عن سفيان حدثنا يحيى بن سعيد
(قوله عن يزيد مولى المنبعت أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل) في رواية الحميدي سمعت يزيد
مولى المنبعت قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديث اللقطه وهذا صورته
الارسال ولهذا قال بعد فراغ المتن قال سفيان فلقيت ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال سفيان
ولم أحفظ عنه شيئا غير هذا فقلت أرايت حديث يزيد مولى المنبعت في أمر الضالة هو عن زيد بن
خالد قال نعم قال سفيان قال يحيى يعني ابن سعيد الذي حدثه به مرسل ويقول ربيعة عن يزيد
مولى المنبعت عن زيد بن خالد قال سفيان فلقيت ربيعة فقلت له أي قلت له الكلام الذي تقدم
وهو قوله أرايت حديث يزيد الى آخره وحاصل ذلك أن يحيى بن سعيد حدث به عن يزيد مولى
المنبعت مرسل ثم ذكر لسفيان أن ربيعة يحدث به عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد
فيوصله فحمل ذلك سفيان على أن لقي ربيعة فسأله عن ذلك فاعترف له به وقد أخرج
الاسماء على من وجه آخر عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن يزيد مرسل وعن ربيعة موصولا

وساقه بسياقة واحدة وما وقع في رواية ابن المديني من التفصيل أتقن وأضبط فأنه دل على أن السياق ليحيى بن سعيد وأن ربيعة لم يحدث سفيان إلا بأسناده فقط وأخرجه النسائي عن اسحق ابن اسمعيل عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن ربيعة قال سفيان فلقبت ربيعة فقالت حدثني به يزيد عن زيد وهذا أيضا فيه إيهام ورواية ابن المديني أوضح وقد وافقه الحميدي ولفظه قال سفيان فأنت ربيعة فقلت له الحديث الذي يحدثه يزيد مولى المنبعت في اللقطة هو عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم قال سفيان وكنت أكرهه للرأي أي لاجل كثرة فتواه بالرأي قال فلذلك لم أسأله إلا عن أسناده وهذا السبب في قوله رواية سفيان عن ربيعة أولى من السبب الذي أبداه ابن التين فقال كان قصد سفيان لطلب الحديث أكثر من قصده لطلب الفقه وكان الفقه عند ربيعة أكثر منه عند الزهري فلذلك أكثر عنه سفيان دون ربيعة مع أن الزهري تقدمت وفاته على وفاة ربيعة بنحو عشرين سنة بل أكثر اه واقتضى قول سفيان بن عينة هذا أن يحيى بن سعيد ما سمعه من شيخه يزيد مولى المنبعت موصولا وانما وصله له ربيعة ولو كان تقدم الحديث في اللقطة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن يزيد عن زيد موصولا فلعل يحيى بن سعيد لما حدث به ابن عينة ما كان يتذكر وصله أو دلسه لسليمان بن بلال حين حدثه به موصولا وانما سمع وصله من ربيعة فأسقط ربيعة وقد أخرجه مسلم من رواية سليمان بن بلال موصولا أيضا ومن رواية جاد بن سلمة عن يحيى بن سعيد وربيعة جميعا عن يزيد عن زيد موصولا وهذا يقتضي أنه جل إحدى الروايتين على الأخرى وقد تقدم شرح حديث اللقطة مستوفي في بابها وأراد المصنف بذلك كرههنا الإشارة إلى أن التصرف في مال الغير إذا غاب جاز ما لم يكن المال مما لا يخشى ضياعه كما دل عليه التفصيل بين الأبل والغنم وقال ابن المنير لما تعارضت الآثار في هذه المسئلة وجب الرجوع إلى الحديث المرفوع فكان فيه أن ضالة الغنم يجوز التصرف فيها قبل تحقق وفاته صاحبها فكان الحاق المال المفقود بها متجها وفيه أن ضالة الأبل لا يتعرض لها إلا بالاستئذان لها بأمير نفسها فاقتضى أن الزوجة كذلك لا يتعرض لها حتى يتحقق خبر وفاته فالضابط أن كل شيء يخشى ضياعه يجوز التصرف فيه صونا له عن الضياع وما لا فلا وأكثر أهل العلم على أن حكم ضالة الغنم حكم المال في وجوب تعويضه لصاحبه إذا حضر والله أعلم ﴿قوله﴾ (الظهار) بكسر الميم هو قول الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي وانما خص الظهر بذلك دون سائر الأعضاء لأنه محل الركوب غالبا ولذلك سمي الركوب ظهرا فشبهت الزوجة بذلك لأنها مركوب الرجل فلما أضاف لغير الظهر كالبدن مثلا كان ظهرا على الظاهر عند الشافعية واختلاف فيما إذا لم يعين الأم كأن قال كظهر أختي مثلا فعن الشافعي في القديم لا يكون ظهرا بل يختص بالأم كما ورد في القرآن وكذا في حديث خولة التي ظاهرها أوس وقال في الحديث لا يكون ظهرا وهو قول الجمهور لكن اختلفوا فيمن لم يحرم على التأييد فقال الشافعي لا يكون ظهرا وعن مالك هو ظهرا وعن أحمد روايتان كاللذين فلو قال كظهر أمي مثلا فليس بظاهرها عند الجمهور وعن أحمد رواية أنه ظهرا وطرده في كل من يحرم عليه وطؤه حتى في البهيمة ويقع الظهار بكل لفظ يدل على تحريم الزوجة لكن بشرط اقترانه بالنسبة وتجب الكفارة على قائله كما قال الله تعالى لكن بشرط العود مع الجمهور

* (باب الظهار)

وعند الثوري وروى عن مجاهد يجب الكفارة بمجرد الظهار (قوله) وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها الى قوله فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) كذا لا يذروا الاكثر وساق في رواية كريمة الايات الى الموضع المذكور وهو قوله فاطعام ستين مسكينا واستدل بقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا على أن الظهار حرام وقد ذكر المصنف في الباب آثارا اقتصر على الآية وعليها وكأنه أشار بذلك الى الحديث المرفوع الوارد في سبب ذلك وقد ذكر بعض طرقه تعليقا في أوائل كتاب التوحيد من حديث عائشة وسيأتي ذكره وفيه تسمية المظاهر وتسمية المجادلة وهي التي ظاهر منها وأن الرأج أنها خولة بنت نعلبة وأنه أول ظهار كان في الاسلام كما أخرجه الطبراني وابن مردويه من حديث ابن عباس قال كان الظهار في الجاهلية يحرم النساء فكان أول من ظاهر في الاسلام أوس بن الصامت وكانت امرأته خولة الحديث وقال الشافعي سمعت من أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يقول كان أهل الجاهلية يطلقون بثلاث الظهار والايلاء والطلاق فأقر الله الطلاق طلاقا وحكم في الايلاء والظهار بما بين في القرآن انتهى وجاء من حديث خولة بنت نعلبة نفسها عند أبي داود قالت ظاهر مني زوجي أوس ابن الصامت فحُت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكوا اليه الحديث وأخرج أصحاب السنن من حديث سلمة بن صحرا أنه ظاهر من امرأته وقد تقدمت الإشارة الى حديثه في كتاب الصيام في قصة الجماع في رمضان وأن الأصح ان قصته كانت نهرا ولا ي داود والترمذي من حديث ابن عباس أن رجلا ظاهر من امرأته فوقع عليها قبل أن يكفر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فاعتزلها حتى تكفرك عنك وفي رواية أبي داود فلا تقر بها حتى تفعل ما أمرك الله وآسأئده هذه الاحاديث حسان وحكمكم كفارة الظهار منصوص بالقرآن واختلاف السلف في أحكامه في مواضع لم البخاري يعضها في الآثار التي أوردتها في الباب واستدل بآية الظهار وبآية اللعان على القول بالعموم ولو ورد في سبب خاص واتفقوا على دخول السبب وأن أوس بن الصامت شمله حكم الظهار لكن استشكله السبكي من جهة تقدم السبب وتأخر النزول فكيف ينعطف على ماضى مع أن الآية لا تشمل الامن وجد منه الظهار بعد نزولها لان الفاء في قوله تعالى فحصر برقة يدل على أن المبتدأ تضمن معنى الشرط والخبر تضمن معنى الجزاء ومعنى الشرط مستقبل وأجاب عنه بان دخول الفاء في الخبر يستدعي العموم في كل مظاهر وذلك يشمل الحاضر والمستقبل قال وأما دلالة الفاء على الاختصاص بالمستقبل ففيه نظر كذا قال ويمكن أن يحتمل للاخلاق بالاجماع (قوله وقال لي اسمعيل) هو ابن أبي أويس كذا اللالكى ووقع في رواية النسفي وقال اسمعيل بدون حرف الجر والاول أولى وهو موصول فعند جماعة انه يستعمل هذه الصيغة فيما تحمله عن شيوخهم ذكره والذي ظهر لي بالاستقراء أنه انما يستعمل ذلك فيما يورده موصولا من الموقوفات أو بما لا يكون من المرفوعات على شرطه وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق القعنبي عن مالك انه سأل ابن شهاب فذكر مثله وزاد وهو عليه واجب (قوله قال مالك) هو موصول بالاسناد المذكور (قوله وصيام العبد شهران) يحتمل أن يكون ابن شهاب الذي نقل مالك عنه ان ظهار العبد نحو ظهار الحر كأن يعطى العبد في ذلك جميع أحكام الحر ويحتمل أن يكون أراد بالتشبيه مطلق صحة الظهار من العبد كما يصح من الحر ولا يلزم أن يعطى جميع

وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها الى قوله فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) * وقال لي اسمعيل حدثني مالك أنه سأل ابن شهاب عن ظهار العبد فقال نحو ظهار الحر * قال مالك وصيام العبد شهران

أحكامه لكن نقل ابن بطلال الاجماع على أن العبد اذا ظاهر له موافقته بالصيام شهران
كلحز نعم اختلافوا في الاطعام والعق فقال الكوفيون والشافعي لا يجزئ الا الصيام فقط
وقال ابن القاسم عن مالك ان اطعم باذن مولاه أجرأه وما ادعاه من الاجماع مردود فقد نقل
الشيخ الموفق في المغني عن بعضهم انه لا يصحظهار العبد لان الله تعالى قال فحري رقبته والعبد
لا يملك الرقاب وتعقبه بأن تحرير الرقبة انما هو على من يجدها فكان كالمعسر فقرضه الصيام
وأما ما ذكره من قدر صيامه فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابراهيم لوصام
شهرأجرأ عنه وعن الحسن يصوم شهرين وعن ابن جريج عن عطاء في رجل ظاهر من زوجة
أمة قال شطر الصوم (قوله وقال الحسن بن الحر) كذا لاكثر وفي رواية أبي ذر عن المستمل
الحسن بن حن وفي رواية وقال الحسن فقط فأما الحسن بن الحر فهو بضم المهملة وتشديد
الراء ابن الحكم النخعي الكوفي نزيل دمشق ثقة عندهم وليس له في البخاري ذكر الا في هذا
الموضع ان ثبت ذلك وأما الحسن بن حن فبفتح المهملة وتشديد التثنية نسب لجداً بيه وهو
الحسن بن صالح بن صالح بن حن واسم حن كوفي ثقة فقيه عابد من طبقة سفيان الثوري
وقد تقدم ذكرأبيه في أوائل هذا الكتاب وقد أخرج الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء هذا
الاثر عن الحسن بن حن وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم النخعي قال الظهار من
الامة كالظهار من الحر وقد وقع لنا الكلام المذكور من قول الحسن البصري وذلك فيما
أخرجه ابن الاعرابي في معجمه من طريق همام سئل قتادة عن رجل ظاهر من سرته فقال
قال الحسن وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار مثل ظهار الحر وهو قول الفقهاء السبعة وبه
قال مالك وربيعة والثوري والليث واحتجوا بأنه فرج حلال فيحرم بالتحريم وأخرج سعيد بن
منصور بسند صحيح عن الحسن ان وطئها فهو ظهار وان لم يكن وطئها فلا ظهار عليه وهو قول
الاوزاعي (قوله وقال عكرمة ان ظاهراً من أمة فليس بشيء انما الظاهر من النساء) وصله
اسماعيل القاضي بسند لا بأس به وجاء أيضاً عن مجاهد مثله أخرجه سعيد بن منصور من رواية
داود بن أبي هند سألت مجاهداً عن الظاهر من الامة فكأنه لم يره شيئاً فقلت أليس الله يقول من
نسأهم أفليس من النساء فقال قال الله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم أوليس
العبيد من الرجال أفعبوز شهادة العبيد وقد جاء عن عكرمة خلافه قال عبد الرزاق أنبأنا ابن
جريج أخبرني الحكم بن أبان عن عكرمة مولى ابن عباس قال يكفر عن ظهار الامة مثل كفارة
الحر وبقول عكرمة الاول قال الكوفيون والشافعي والجمهور واحتجوا بقوله تعالى من
نسأهم وليس الامة من النساء واحتجوا أيضاً بقول ابن عباس ان الظهار كان طلاقاً ثم أحل
بالكفارة فكما لاحظ للامة في الطلاق لاحظ لها في الطهار ويحتمل أن يكون المنقول عن عكرمة في
الامة المزوجة فلا يكون بين قوليه اختلاف (قوله وفي العربية لما قالوا أي فيما قالوا) أي يستعمل
في كلام العرب عادلكذا بمعنى عادفيه وأبطله (قوله وفي نقض ما قالوا) كذا لاكثر بنون وقاف
وفي رواية الاصيلي والكشيميني بعض بموحدة ثم مهملة والاول أصح والمعنى انه يأتي بفعل
ينقض قوله الاول وقد اختلف العلماء هل يشترط الفعل فلا يجوز له وطؤها الا بعد أن يكفر أو
يكفي العزم على وطئها أو العزم على امساكها وترك فراقها والاول قول الليث والثاني قول

وقال الحسن بن الحر
ظهار الحر والعبد من
الحر والامة سواء وقال
عكرمة ان ظاهراً من أمة
فليس بشيء انما الظاهر من
النساء وفي العربية لما قالوا
أي فيما قالوا وفي نقض ما
قالوا

الحنفية ومالك وحكى عنه أنه الوطء بعينه بشرط أن يقدم عليه الكفارة وحكى عنه العزم على الأمسك والوطء معا وعليه أكثر أصحابه والثالث قول الشافعي ومن تبعه وشم قول رابع سنده هنا (قوله) وهذا أولى لأن الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور) هذا كلام البخاري ومراده الرد على من زعم أن شرط العود هنا أن يقع بالقول وهو إعادة لفظ الظهار فأشار إلى هذا القول وجزم بأنه مرجوح وإن كان هو ظاهر الآية وهو قول أهل الظاهر وقد روى ذلك عن أبي العالية وبكير بن الأشج من التابعين وبه قال القراء النحوي ومعنى قوله ثم يعودون لما قالوا أي إلى قول ما قالوا وقد بالغ ابن العربي في إنكاره ونسب قائله إلى الجهل لأن الله تعالى وصفه بأنه منكرومن القول وزور فكيف يقال إذا أعاد القول المحرم المنكر يجب عليه أن يكفر ثم تحلل له المرأة انتهى والى هذا أشار البخاري بقوله لأن الله لم يدل على المنكر والزور وقال اسمعيل القاضي لما وقع بعد قوله ثم يعودون فتحير رقيقة دل على أن المراد وقوعه ما وقع منه من المظاهرة فان رجلا لو قال إذا أردت أن تمس فأعتق رقبة قبل أن تمس لكان كلاما صحيحا بخلاف ما لو قال إذا لم ترد أن تمس فأعتق رقبة قبل أن تمس وقد جرى بحث بين أبي العباس بن سريج ومحمد بن داود الظاهري فاحتج عليه ابن سريج بالاجماع فأنكره ابن داود وقال الذين خالفوا ظاهر القرآن لأعد خلافتهم خلافا وأنكر ابن العربي أن يصح عن بكير بن الأشج واختلف المعربون في معنى اللام في قوله لما قالوا ففعل معناه ثم يعودون إلى الجماع فتحير رقيقة لما قالوا أي فعلهم تحير رقيقة من أجل ما قالوا فادعوا أن اللام في قوله لما قالوا متعلق بالمحذوف وهو قوله عليهم فانه لا يخفى وقيل المعنى الذين كانوا يظهرون في الجاهلية ثم يعودون لما قالوا أي إلى المظاهرة في الإسلام وقيل اللام بمعنى عن أي يرجعون عن قولهم وهذا موافق قول من يوجب الكفارة بمجرد وقوع كلمة الظهار وقال ابن بطال يشبهه أن تكون ما بمعنى من أي اللواتي قالوا لهن أنتن علينا كظهور رأيهما تناقلا ويجوز أن يكون قالوا بتقدير المصدر أي يعودون للقول فسمى المقول فيهن باسم المصدر وهو القول كما قالوا درهم ضرب الأمير وهو مضروب الأمير والله أعلم بالصواب (قوله) بالاشارة في الطلاق والامور أي الحكيمية وغيرها وذكر فيه عدة أحاديث معلقة وموضولة* وأولها قوله وقال ابن عمر هو طرف من حديث تقدم موصول في الجنائز وفيه قصة لسعد بن عباد وفيها ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه ثانيها وقال كعب بن مالك هو أيضا طرف من حديث تقدم موصول في الملازمة وفيها وأشار إلى أن خذ النصف * ثالثها وقالت أسماء هي بنت أبي بكر (قوله) صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف) الحديث تقدم موصول في كتاب الإيمان بلفظ فأشارت إلى السماء وفيه فأشارت برأسها أي نعم وفي صلاة الكسوف بعنانه وفي صلاة السهو باختصار * رابعها وقال أنس أو ما النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر أن يتقدم هو طرف من حديث ابن عباس خامسها وقال ابن عباس هو طرف من حديث تقدم موصول في العلم في باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس وفيه أو ما بيده ولا حرج * سادسها وقال أبو قتادة هو أيضا طرف من حديث تقدم موصول في باب لا يبشر المحرم إلى الصيد من كتاب الحج وفيه أمره أن يحمل عليها وأشار إليها * الحديث السابع (قوله) أبو عامر (هو) العقدي وأبراهيم شيخه جزم المزى بأنه ابن طهمان وزعم بعض الشراح أنه أبو اسحق الفزاري

وهذا أولى لأن الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور (باب) الإشارة في الطلاق والامور * وقال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يعذب الله بدمع العين ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه * وقال كعب بن مالك أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن خذ النصف * وقالت أسماء صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف فقلت لعائشة ما شأن الناس فأومأت برأسها إلى الشمس فقلت آية فأومأت برأسها وهي تصلي أي نعم * وقال أنس أو ما النبي صلى الله عليه وسلم يتقدم * وقال ابن عباس أو ما النبي صلى الله عليه وسلم بيده لا حرج * وقال أبو قتادة قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصيد للمحرم أحد منكم أمره أن يحمل عليها وأشار إليها قالوا لا قال فكلوا * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر عبد الملك ابن عمرو حدثنا إبراهيم

عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على بعيره وكان كلما أتى على الركن أشار إليه وكبر وقالت زينب قال النبي صلى الله عليه وسلم فتح من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه وهذه وعقد تسعين * حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم قائم يصلي يسأل الله خيراً إلا أعطاه وقال يسهه ووضع أغمته على بطن الوسطى والخنصر قلنا يزيدها * قال وقال الأويسى حدثنا إبراهيم بن سعد عن شعبة بن الحجاج عن هشام (٣٨٥) بن زيد عن أنس بن مالك قال قال عبد الله في عهد رسول الله صلى الله

والأول أرجح وقد أخرجنا إسماعيل بن طريق يحيى بن أبي بكير عن إبراهيم بن طهمان عن خالد وهو الخذاء وتقدم الحديث مشروحا في كتاب الحج وفيه كلما أتى على الركن أشار إليه * الثامن (قوله وقالت زينب) هي بنت جحش أم المؤمنين (قوله مثل هذه وهذه وعقد تسعين) تقدم في أحاديث الأنبياء وعلامات النبوة موصولا ويأتي في الفتن لكن يلفظ وحلق بإصبعه الإبهام والتي تليها وهي صورة عقد التسعين وسيأتي في الفتن من حديث أبي هريرة بلفظ وعقد تسعين ووجه ادخاله في الترجمة أن العقد على صفة مخصوصة لا رادة عدد معلوم يتنزل منزلة الإشارة المفهومة فإذا اكتفى بها عن النطق مع القدرة عليه دل على اعتبار الإشارة من لا يقدر على النطق بطريق الأولى * التاسع (قوله سلمة بن علقمة) بفتح الهملة واللام شيخ ثقة وهو بصري وكذا سائر رواة هذا الاسناد وقد يلبس بسلمة بن علقمة شيخ بصري أيضا لكن في أول اسمه زيادة ميم والهملة ساكنة وهو دون سلمة بن علقمة في الطبقة والثقة (قوله وقال يسهه) أي أشار بها وهو من إطلاق القول على الفعل (قوله ووضع أغمته على بطن الوسطى والخنصر قلنا يزيدها) أي يقللها بين أبو مسلم الكجى في روايته عن مسدد شيخ البخارى أن الذي فعل ذلك هو بشر بن المفضل راويه عن سلمة بن علقمة فعلى هذا ففي سياق البخارى إدراج وقد قيل إن المراد بوضع الأغملة في وسط الكف الإشارة إلى أن ساعة الجمعة في وسط يوم الجمعة وبوضعها على الخنصر الإشارة إلى أنها في آخر النهار لأن الخنصر آخر أصابع الكف وقد تقدم بسط الأقاويل في تعيين وقتها في كتاب الجمعة * الحديث العاشر (قوله وقال الأويسى) هو عبد العزيز بن عبد الله شيخ البخارى أخرج عنه الكثير في العلم وفي غيره وقد أورده أبو نعيم في المستخرج من طريق يعقوب بن سفيان عنه ويأتي في الديات من وجه آخر عن شعبة مع شرحه وقوله فيه أوضاها جمع وضع بفتح أوله والمججمة ثم مهمله هو البياض والمراد هنا حلى من فضة وقوله رضى براء مهمله ثم ضا وخاء معجمتين أي كسر رأسها وهي في آخر رمق أي نفس وزنا ومعنى وقوله أصمت بضم أوله أي وقع بها الصمت أي خرس في لسانها مع حضور ذهنها وفيه فأشارت أن لا وفيه وأشار إلى المشرق * الحديث الحادى عشر حديث ابن عمر في ذكر الفتن يأتي شرحه في الفتن وفيه وأشار إلى المشرق * الحديث الثانى عشر حديث عبد الله بن أبي أوفى (قوله فأجد حلى) بجيم

عليه وسلم على جارية فأخذ أوضاها كانت عليها ورضخ رأسها فأتى بها أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي في آخر رمق وقد أصمت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتلك فلان لغير الذى قتلها فأشارت برأسها أن لا قال فقال لرجل آخر غير الذى قتلها فأشارت أن لا فقال فلان لقائلها فأشارت أن نعم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضخ رأسه بين حجرين * حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الفتن من ههنا وأشار إلى المشرق * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا جرير بن عبد الحميد عن أبي اسحق الشيباني عن

(٤٩ - فتح البارى سع) عبد الله بن أبي أوفى قال كنا في سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

فلما غربت الشمس قال لرجل انزل فأجد حلى قال يا رسول الله لو أمسيت ثم قال انزل فأجد حلى قال يا رسول الله لو أمسيت ان عليك نه سارا ثم قال انزل فأجد حلى فنزل فجده في الثالثة فشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أوماً بيده إلى المشرق فقال اذا رأيتم الليل قد أقبل من ههنا فقد أظطر الصائم * حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا يزيد بن زريع عن سليمان عن أبي عثمان عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يمنع أحدكم نداء بلال أو قال أذانه من سحوره فانما ينادى أو قال يؤذن

ثم مهمله أى حر ك السويق يعود ليدوب في الماء وقد تقدم شرحه في باب متى يحل فطر الصائم من حديث عبد الله بن أبي أوفى من كتاب الصيام والمراد منه هنا قوله ثم وأما بيده قبل المشرق * الثالث عشر حديث أبي عثمان وهو النهدي عن ابن مسعود (قوله ليرجع) بفتح أوله وكسر الجيم وقاءكم بالنصب على المفعولية وقوله وليس أن يقول هو من اطلاق القول على الفعل وقوله كأنه يعنى الصبح أو الفجر شك من الراوى وتقدم في باب الاذان قبل الفجر من كتاب الصلاة بلفظ يقول الفجر بغير شك (قوله وأظهر يزيد) هو ابن زريع راويه (قوله ثم مد أحدهما من الأخرى) تقدم في الاذان على كيفية أخرى ووقع عنده مسلم بلفظ ليس الفجر المعترض ولكن المستطيل وبه يظهر المراد من الإشارة المذكورة * الحديث الرابع عشر (قولا وقال الليث) تقدم التنبيه على أسناده في أوائل الزكاة مع شرحه وقوله هنا جبتان بجيم ثم موحدة وقوله الامادت بتشديد الدال من المد وأصله ماددت فأدغمت وذكره ابن بطل بلفظ مارت برا خنيقة بدل الدال ونقل عن الخليل ما راى شي عيور مورا اذا تردت وقوله من لدن نديهما كذا لا يذر بالثنوية ولغيره نديهما بصيغة الجمع قال ابن التين وهو الصواب فان لكل رجل ندين فيكون لهما أربعة كذا قال وليست الرواية بالثنوية خطأ بل هي موجهة والتقدير ندي كل منهما وقوله تجن بفتح أوله وضم الجيم قيده ابن التين قال ويجوز بضم أوله وكسر الجيم من الرباعي (قلت) وهو الثابت في معظم الروايات وموضع الترجمة منه قوله فيه ويشير بأصبعه الى حلقة قال ابن بطل ذهب الجمهور الى أن الإشارة اذا كانت مفهومة تنزل منزلة النطق وخالفه الحنفية في بعض ذلك ولعل البخارى رد عليهم بهذه الاحاديث التي جعل فيها النبي صلى الله عليه وسلم الإشارة قائمة مقام النطق واذا جازت الإشارة في أحكام مختلفة في الديانة فهي لمن لا يمكنه النطق أجوز وقال ابن المنير أراد البخارى أن الإشارة بالطلاق وغيره من الأخرس وغيره التي يفهم منها الأصل والعدد نافذ كاللفظ اه ويظهر لي أن البخارى أو رده هذه الترجمة وأحاديثها توطئة لما يذكره من البحث في الباب الذي يليه مع من فرق بين لعان الأخرس وطلاقه والله أعلم وقد اختلف العلماء في الإشارة المفهومة فأما في حقوق الله فقالوا لا يكفي ولو من القادر على النطق وأما في حقوق الآدميين كالعقود والاقرار والوصية ونحو ذلك فاختلف العلماء فيمن اعتقل لسانه نالها عن أبي حنيفة ان كان مأبوسا من نطقه وعن بعض الخنابلة ان اتصل بالموت وربحه الطحاوى وعن الأوزاعى ان سبقه كلام ونقل عن مكحول ان قال فلان حر ثم أصمت فقبل له وفلان فأصبح وأما القادر على النطق فلا تقوم إشارته مقام نطقه عند الأكثرين واختلف هل يقوم منه مقام النية كما لو طلق امرأته فقبل له كم طلقه فأشار بأصبعه ﴿قوله باب﴾

ليرجع قائمكم وليس أن يقول كأنه يعنى الصبح أو الفجر وأظهر يزيد به ثم مد أحدهما من الأخرى * وقال الليث حدثني جعفر ابن ربيعة عن عبد الرحمن ابن هرم سمعت أبا هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الخيل والمنفق كشل رجلين عليهما جبتان من حديث من لدن نديهما الى تراقيمهما فأما المنفق فلا ينفق شيئا الامادت على جلده حتى تجن بنانه وتعفو أثره وأما الخيل فلا يريد ينفق الا لزمت كل حلقة موضعها فهو يوسعها ولا تتسع ويشير بأصبعه الى حلقة * (باب اللعان)

اللعان هو مأخوذ من اللعن لان الملاعن يقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين واختير لفظ اللعن دون الغضب في التسمية لانه قول الرجل وهو الذي يدى به في الآية وهو أيضا يدأ به وله أن يرجع عنه فيسقط عن المرأة بغير عكس وقيل سمي لعانا لان اللعن الطرد والابعاد وهو مشترك بينهما وانما خصت المرأة بلفظ الغضب لعظم الذنب بالنسبة اليها لان الرجل اذا كان كاذبا لم يصل ذنبه الى أكثر من القذف وان كانت هي كاذبة فذنبها أعظم لما فيه من تلويث الفراش والتعرض للحاق من ليس من الزوج به فتستشر المحرمية ونبت الولاية والميراث لمن

لا يستحقهما واللعان والالتعان والملاعنة بمعنى ويقال تلاعنوا وتلعنا ولا عن الخاصكم بينهما
والرجل ملاعن والمرأة ملاءنة لوقوعه غالباً من الجانبين وأجمعوا على مشروعية اللعان وعلى
أنه لا يجوز مع عدم التحقق واختلاف في وجوبه على الزوج لكن لو تحقق أن الولد ليس منه قوى
الوجوب (قوله وقول الله تعالى والذين يرمون أزواجهن) إلى قوله ان كان من الصادقين) كذا
للاكثر وساق في رواية كريمة الآيات كلها وكأن البخاري عسى بعموم قوله تعالى يرمون لانه
أعم من أن يكون باللفظ أو بالإشارة المفهومة وقد عسى غيره للجهل بها في أنه لا يشترط في
الالتعان أن يقول الرجل رأيت ناني ولا أن ينفي حملها ان كانت حاملاً أو ولدها ان كانت
وضعت خلافاً لما لك بل يكفي أن يقول انها زانية أو زنت ويؤيده أن الله شرع حد القذف على
الاجنبي برمي المحصنة ثم شرع اللعان برمي الزوجة فلأن أجنبياً قال يا زانية وجب عليه حد
القذف فكذلك حكم اللعان وأوردوا على المالكية الاتفاق على مشروعية اللعان للانعان للاعني
فانفصل عنه ابن القصار بأن شرطه أن يقول لمست فريجه في فريحتها والله أعلم (قوله فاذا قذف
الاخرس امرأته بكتابة) بمائة ثم واحدة وعند الكشيميني بكتاب بلاها (قوله أو إشارة أو ايماء
معروف فهو كالتكلم لان النبي صلى الله عليه وسلم قد أجاز الإشارة في الفرائض) أي في الامور
المفروضة (قوله وهو قول بعض أهل الحجاز وأهل العلم) أي من غيرهم وخالف الحنفية
والاوزاعي واسحق وهي رواية عن أحمد اختارها بعض المتأخرين (قوله وقال الله تعالى
فاشارت اليه قالوا كيف نكلم من كان في المهدصيا) أخرج ابن أبي حاتم من طريق ميمون بن
مهران قال لما قالوا للمريم لقد جئت شيأ فريا إلى آخره أشارت إلى عيسى أن كلموه فقالوا تأمرنا
أن نكلم من هو في المهد زيادة على ما جاءت به من الداهية ووجه الاستدلال به أن مريم كانت
نذرت أن لا تكلم فكانت في حكم الاخرس فأشارت إشارة مفهومة كتفوا بها عن معاودة
سؤالها وان كانوا أنكروا عليها ما أشارت به وقد ثبت من حديث أبي بن كعب وأنس بن مالك أن
معنى قوله تعالى اني نذرت للرجن صوماً أي صمتاً أخرجه الطبراني وغيره (قوله وقال الضحاك)
أي ابن مزاحم (الارمز الإشارة) وصلة عبد بن حميد وأبو حذيفة في تفسير سفيان الثوري
ولفظهما عنه في قوله تعالى آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام الارمز افاستثنى الرمز من الكلام
فدل على أن له حكمه وأغرب الكرماني فقال الضحاك هو ابن شراحيل الهمداني فلم يصب فان
المشهور بالتفسير هو ابن مزاحم وقد وجد الاثر المذكور عنه مصرحاً أنه ابن مزاحم واما ابن
شراحيل ويقال ابن شرجيل فهو من التابعين لكن لم ينقلوا عنه شيئاً من التفسير بل له عند
البخاري حديثان فقط أحدهما في فضائل القرآن والاخر في استتابة المرتدين وكلاهما من
روايته عن أبي سعيد الخدري قال الرمز الإشارة (قوله وقال بعض الناس لاحدوللعان) أي
بالإشارة من الاخرس وغيره (ثم زعم ان طلق بكتابة أو إشارة أو ايماء جاز) كذا لا يذر ولغيره ان
الطلاق بكتابة الخ (قوله وليس بين الطلاق والقذف فرق فان قال القذف لا يكون الا بكلام قيل
له كذلك الطلاق لا يكون الا بكلام) أي وأنت وافقت على وقوعه بغير الكلام فيلزمك مثله في
اللعان والحد (قوله والابطال الطلاق والقذف وكذلك العتق) يعني اما أن يقال باعتبار الإشارة
فيها كلها أو بترك اعتبارها فتبطل كلها بالإشارة والا فالفرقة بينهما بغير دليل تحكم وقد

وقول الله تعالى والذين
يرمون أزواجهن إلى قوله
ان كان من الصادقين) فاذا
قذف الاخرس امرأته
بكتابة أو إشارة أو ايماء
معروف فهو كالتكلم لان
النبي صلى الله عليه وسلم قد
أجاز الإشارة في الفرائض
وهو قول بعض أهل الحجاز
وأهل العلم وقال الله تعالى
فاشارت اليه قالوا كيف
نكلم من كان في المهدصيا
وقال الضحاك الارمز
إشارة وقال بعض الناس
لاحدوللعان ثم زعم ان
طلق بكتابة أو إشارة أو
ايماء جاز وليس بين الطلاق
والقذف فرق فان قال
القذف لا يكون الا بكلام
قيل له كذلك الطلاق
لا يكون الا بكلام والابطال
الطلاق والقذف وكذلك
العتق

وكذلك الاصم يلاعن

وقال الشعبي وقتادة اذا قال أنت طالق فأشار بأصابعه تين منه بإشارته **وقال** ابراهيم الاخرس اذا كتب الطلاق بيده لزمه **وقال** جاد الاخرس والاصم ان قال برأسه جاز **حدثنا** قتيبة حدثنا ثابث عن يحيى ابن سعيد الانصاري أنه سمع أنس بن مالك يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بخير دور الانصار قالوا بلى يا رسول الله قال بنو النجار ثم الذين يلونهم بنو عبد الشهل ثم الذين يلونهم بنو الحرث بن الخزرج ثم الذين يلونهم بنو ساعدة ثم قال بيده فقبض أصابعه ثم بسطهن كالراعي بيده ثم قال وفي كل دور الانصار خير **حدثنا** علي ابن عبد الله حدثنا سفيان قال أبو حازم سمعت من سهل ابن سعد الساعدي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت أنا والساعة كهذه من هذه أو كهاتين وقرن بين السبابة والوسطى

٢ قوله وقرن وأشار سفيان بالسبابة هكذا بالنسخ التي بأيدينا والذي في الصحيح بأيدينا وقرن بين السبابة والوسطى اهـ

وافقه بعض الحنفية على هذا البحث وقال القياس بطلان الجميع لكن عملنا به في غير اللعان والحد استحسننا ومنهم من قال منعناه في اللعان والحد للشبهة لأنه يتعلق بالصريح كالقذف فلا يكتفى فيه بالإشارة لانهم صرحوا به وهذه عمدة من وافق الحنفية من الحنابلة وغيرهم ورد ابن التين بأن المسئلة مفروضة فيما اذا كانت الإشارة مفهومة أفهاما واختمالا يتيق معه رية ومن حجتهم أيضا أن القذف يتعلق بصريح الزنادون معناه بدليل أن من قال لا تروطت وطأ حراما لم يكن قذفا لاحتمال أن يكون وطئ وطء شبهة فاعتقد القائل أنه حرام والإشارة لا يتضح بها التفصيل بين المعينين ولذلك لا يجب الحد في التعريض وأجاب ابن القصار بالنقض عليهم بنفوذ القذف بغير اللسان العربي وهو ضعيف وقض غير بالقتل فإنه ينقسم الى عمد وشبه عمد وخطا وتبين بالإشارة وهو قوي واحتجوا أيضا بأن اللعان شهادة وشهادة الاخرس مردودة بالاجماع وتعقب بأن مالكا ذكر قبولها فلا اجماع وبأن اللعان عند الاكثر عين كما سيأتي البحث فيه **(قوله)** وكذلك الاصم يلاعن أي اذا أشير اليه حتى فهم قال المهلب في امره اشكال لكن قد يرتفع بترداد الإشارة الى أن تفهم معرفة ذلك عنه (قلت) والاطلاع على معرفته بذلك سهل لأنه يعرف من نطقه **(قوله)** وقال الشعبي وقتادة اذا قال أنت طالق فأشار بأصابعه تين منه بإشارته وصله ابن أبي شيبه بلفظ سئل الشعبي فقال سئل رجل مرة أطلقت امرأتك قال فأومأ بيده بأربع أصابع ولم يتكلم ففارق امرأته قال ابن التين معناه أنه عبر عما نواه من العدد بالإشارة فاعتدوا عليه بذلك **قوله** وقال ابراهيم الاخرس اذا كتب الطلاق بيده لزمه وصله ابن أبي شيبه بلفظه وأخرجه الاثرم عن ابن أبي شيبه كذلك وأخرجه عبد الرزاق بلفظ الرجل يكتب الطلاق ولا يلفظه أنه كان يراه لازما ونقل ابن التين عن مالك أن الاخرس اذا كتب الطلاق أو نواه لزمه وقال الشافعي لا يكون طلاقا يعني أن كلامه معا على انفراده لا يكون طلاقا أما لو جمعهما فإن الشافعي يقول بالوقوع سواء كان ناطقا أم أخرس **(قوله)** وقال جاد الاخرس والاصم ان قال برأسه جاز هو جاد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة فكان البخاري أراد الزام الكوفيين بقول شيخهم ولا يخفى أن محل الجواز حيث يسبق ما ينطبق عليه من الايماء بالرأس الجواب ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث تتعلق بالإشارة أيضا * الحديث الاول منها حديث أنس في فضل دور الانصار وقد تقدم شرحه في المناقب فإنه أورده هناك من وجه آخر عن أنس عن أبي أسيد الساعدي وأورده هنا عن أنس بغير واسطة والطريقان صحيحان وفي زيادة أنس هذه الإشارة وليست في روايته عن أبي أسيد وفي رواية عن أبي أسيد من الزيادة قصة لسعد بن عباد كما تقدم والمقصود من الحديث هنا قوله ثم قال بيده فقبض أصابعه ثم بسطهن كالراعي بيده ففيه استعمال الإشارة المفهومة مقرونة بالنطق وقوله كالراعي بيده أي كالذي يكون بيده الشيء قد ضم أصابعه عليه ثم رماه فانتشرت * الثاني حديث سهل **(قوله)** قال أبو حازم كذا وقع عنده وأخرجه الاسماعيلي من وجهين عن سفيان بلفظ عن أبي حازم وصرح الحميدي عن سفيان بالتعديت فقال في روايته حدثنا أبو حازم أنه سمع سهلا أخرجه أبو نعيم **(قوله)** كهذه من هذه أو كهاتين شد من الراوي واقتصر الحميدي على قوله كهذه من هذه **(قوله)** ٢ وقرن وأشار سفيان بالسبابة) سيأتي شرحه مستوفى في كتاب الرقاق

* حدثنا آدم حدثنا

شعبة حدثنا جبلة

ابن سحيم سمعت ابن عمر

يقول قال النبي صلى الله

عليه وسلم الشهر هكذا

وهكذا وهكذا يعني ثلاثين

ثم قال وهكذا وهكذا

وهكذا يعني تسعا وعشرين

يقول مرة ثلاثين ومرة

تسعا وعشرين * حدثني

محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن

سعيد عن اسمعيل عن قيس

عن أبي مسعود قال وأشار

النبي صلى الله عليه وسلم

بيده نحو اليمن الايمان

ههنا مرتين الاوان القصوة

وغلط القلوب في الفئادين

حيث يطلع قرنا الشيطان

ربيعه ومضر * حدثنا عمرو

ابن زرارة أخبرنا عبد العزيز

ابن أبي حازم عن أبيه عن

سهل قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم وأنا وكافل

اليتيم في الجنة هكذا وأشار

بالسبابة والوسطى وفرج

بينهم ما شأنا * (باب اذا عرض

بنفي الولد) * حدثنا يحيى بن

قزعة حدثنا مالك عن ابن

شهاب عن سعيد بن المسيب

عن أبي هريرة أن رجلا أتى

النبي صلى الله عليه وسلم

٢ قوله ان سعيد بن المسيب

أخبره هكذا بنسخ الشارح

التي بأيدينا والذي بنسخ

الصحيح التي بأيدينا عن

سعيد بن المسيب عن أبي هريرة فلعن ما في الشارح رواية له اهـ

ان شاء الله تعالى قال الكرماني قد انقضى من يوم بعثته الى يومنا هذا يعني سنة سبع وستين
وسبعمائة سبعمائة وثمانون سنة فكيف تكون المقاربة وأجاب الخطابي أن المراد أن
الذي بقي بالنسبة الى ما مضى قدر فضل الوسطى الى السبابة (قلت) وسيأتي البحث في ذلك
حدثنا أشرف الى * الثالث حديث ابن عمر الشهر هكذا وهكذا وهكذا تقدم شرحه مستوفى في
كتاب الصيام * الرابع حديث أبي مسعود وهو عقبه بن عمرو ووقع في رواية القابسي
والكشيميني ابن مسعود قال عياض وهو وهم وهو كما قال فقد تقدم كذلك في بدء الخلق والمناقب
والمغازي من طرق عن اسمعيل وهو ابن أبي خالد عن قيس وهو ابن أبي حازم وصرح في بدء الخلق
باسمه ولفظه حدثني قيس عن عقبه بن عمرو وأبي مسعود وقد تقدم شرحه في ذكر الجن في بدء الخلق
وبقية شرحه في أول المناقب * الخامس حديث سهل في فضل كافل اليتيم وسيأتي شرحه في كتاب
الادب ان شاء الله تعالى وقوله فيه بالسبابة في رواية الكشيميني بالسبابة وهو ما يعني
*(قوله ما) اذا عرض بنفي الولد بتشديد الراء من التعريض وهو ذكر شيء يفهم منه
شيء آخر لم يذكر ويفارق الكتابة بأنها ذكر شيء بغير لفظه الموضوع يقوم مقامه وترجم البخاري
لهذا الحديث في الحدود ما جاء في التعريض وكأنه أخذ من قوله في بعض طرقه يعرض بنفيه
وقد اعترضه ابن المنير فقال ذكر ترجمة التعريض عقب ترجمة الاشارة لا اشترا كهما في افهام
المقصود لكن كلامه يشعر بالغاء حكم التعريض فيتناقض مذهبه في الاشارة والجواب أن
الاشارة المعبرة هي التي لا يفهم منها الا المعنى المقصود بخلاف التعريض فان الاحتمال فيه اما
راجع وامامساو فافترا قال الشافعي في الام ظاهرا قول الاعرابي أنه اتهم امرأته لكن لما كان
لقوله وجه غير القذف لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم فيه بحكم القذف فدل ذلك على أنه
لا حد في التعريض وما يدل على أن التعريض لا يعطى حكم التصريح الاذن بخطبة المعتدة
بالتعريض لا بالتصريح فلا يجوز والله أعلم (قوله عن ابن شهاب) قال الدارقطني أخرجه
أبو صعب في الموطأ عن مالك وتابعه جماعة من الرواة خارج الموطأ ثم ساقه من رواية محمد بن
الحسن عن مالك أنا الزهري ومن طريق عبد الله بن محمد بن أسماء عن مالك ومن طريق ابن وهب
أخبرني ابن أبي ذئب ومالك كلاهما عن ابن شهاب وطريق ابن وهب هذه أخرجهما أبو داود (قوله
٣ ان سعيد بن المسيب أخبره) كذا أكثر أصحاب الزهري وخالفهم يونس فقال عنه عن أبي سلمة
عن أبي هريرة وسيأتي في كتاب الاعتصام من طريق ابن وهب عنه وهو مصير من البخاري الى
أنه عند الزهري عن سعيد وأبي سلمة معا وقد وافقه مسلم على ذلك ويؤيده رواية يحيى بن الخياط
عن الاوزاعي عن الزهري عنهما جميعا وقد أطلق الدارقطني أن المحفوظ رواية مالك ومن تابعه
وهو محمول على العمل بالترجيح وأما طريق الجمع فهو ما صنعه البخاري ويتأيد أيضا بأن عقيل
رواه عن الزهري قال بلغنا عن أبي هريرة فان ذلك يشعربأنه عنده عن غيره واحد والاول كان
عن واحد فقط كسعيد مثلا لاقتصر عليه (قوله أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم) في
رواية أبي مصعب جاء أعراي وكذا سيأتي في الحدود عن اسمعيل بن أبي أويس عن مالك وللنسائي
جامرجل من أهل البادية وكذا في رواية أشهب عن مالك عند الدارقطني وفي رواية ابن وهب التي
عند أبي داود أن أعرايا من بني فزارة وكذا عند مسلم وأصحاب السنن من رواية سفيان بن عيينة

سعيد بن المسيب عن أبي هريرة فلعن ما في الشارح رواية له اهـ

عن ابن شهاب واسم هذا الاعرابي ضمضم بن قتادة أخرج حديثه عبد الغني بن سعيد في المهمات له من طريق قطبة بنت عمرو بن هرم أن مدلو كاحدتها أن ضمضم بن قتادة ولد له مولود أسود من امرأة من بني عجل فشكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل لك من ابل (قوله أتى النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية ابن أبي ذئب صرخ بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله فقال يا رسول الله إن امرأة أتت ولدت غلاماً أسود) لم أقف على اسم المرأة ولا على اسم الغلام وزاد في رواية يونس وإني أنكرته أي استنكرته بقلبي ولم يرد أنه أنه ككر كونه ابنه بلسانه والالكات تصرح بالنبي لا تعريضاً ووجه التعريض أنه قال غلاماً أسوداً أي وأنا أبيض فكيف يكون مني ووقع في رواية معمر عن الزهري عند مسلم وهو حينئذ يعرض بأن ينفيه ويؤخذ منه أن التعريض بالقذف ليس قدفاً وبه قال الجمهور واستدل الشافعي بهذا الحديث لذلك وعن المالكية يجب به الحد إذا كان مفهوماً وأجابوا عن الحديث بما سألني في بيانه في آخر شرحه وقال ابن دقيق العيد في الاستدلال بالحديث نظراً لأن المستفتى لا يجب عليه حد ولا تعزير (قلت) وفي هذا الاطلاق نظر لأنه قد يستفتى بلفظ لا يقتضي القذف ولفظ يقتضيه فمن الأول أن يقول مثلاً إذا كان زوج المرأة أبيض فأنت بولد أسود ما الحكم ومن الثاني أن يقول مثلاً إن امرأة أتت بولد أسود وأنا أبيض فيكون تعريضاً أو يزيد فيه مثلاً زنت فيكون تصريحاً والذي ورد في حديث الباب هو الثاني فيتم الاستدلال وقد نبه الخطابي على عكس هذا فقال لا يلزم الزوج إذا صرح بأن الولد الذي وضعته امرأة ليس منه حد قذف بل هو أن يريد أنها وطئت بشبهة أو وضعته من الزوج الذي قبله إذا كان ذلك ممكناً (قوله قال فقالوا لها قال جر) في رواية محمد بن مصعب عن مالك عند الدارقطني قال رمك والارماك الأبيض إلى حرة وقد تقدم تفسيره في شرح حديث جابر في الشروط (قوله فهل فيها من أورك) بوزن أحر (قوله إن فيها أوركاً) بضم الواو ووزن جر والاورق الذي فيه سواد ليس بحال بل يعيّل إلى الغبرة ومنه قيل للحمامة ورقاء (قوله فأى ذلك) بفتح النون الثقيلة أي من أين أنها اللون الذي خلفها هل هو بسبب خلل من غير لونها طرأ عليها أولاً أم آخر (قوله لعل نزع عرق) في رواية كريمة لعله ولا اشكال فيها بخلاف الأول فخرم جمع بأن الصواب النصب أي لعل عرق نزع وقال الصغاني ويحتمل أن يكون في الأصل لعله فسقطت الهاء ووجهه ابن مالك باحتمال أنه حذف منه ضمير الشأن ويؤيد توجيهه ما وقع في رواية كريمة والمعنى يحتمل أن يكون في أصولها من هو باللون المذكور فاجتذبه إليه فجاء على لونه وادعى الداودي أن لعل هنا للتحقيق (قوله ولعل ابنك هذا نزع) كذا في رواية أبي ذر يحذف الضاعل ولغيره نزع عرق وكذا في سائر الروايات والمراد بالعرق الأصل من النسب شبهه بعرق الشجرة ومنه قولهم فلان عريق في الأصلة أي أن أصله متناسب وكذا معرق في الكرم أو اللؤم وأصل النزاع الجذب وقد يطلق على الميل ومنه ما وقع في قصة عبد الله بن سلام حين سئل عن شبه الولد بآبيه أو بأمه نزع إلى آبيه أو إلى أمه وفي الحديث ضرب المثل وتشبيهه المجهول بالمعلوم تقرير بالغهم السائل واستدل به لصحة العمل بالقياس قال الخطابي هو أصل في قياس الشبه وقال ابن العربي فيه دليل على صحة القياس والاعتبار بالنظر وتوقف فيه ابن دقيق العيد فقال هو تشبيه في أمر وجودي والنزاع انما هو في التشبيه في الأحكام الشرعية من طريق واحدة قوية

فقال يا رسول الله ولدت غلاماً أسود فقال هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال جر قال هل فيها من أورك قال نعم قال فأى ذلك قال لعل نزع عرق قل فلعل ابنك هذا نزع

(٢) قوله إن امرأة أتت غلاماً أسود وقوله فقالوا لها وقوله فهل وقوله إن فيها ورقاً وقوله ولعل الخ وهكذا وقع للشارح هنا وهو أيضاً في كتاب الاعتصام ما عدا قوله ولعل الخ والذي في الصحيح بأيدينا ما تراه بالهامش أه مصححه

وفيه أن الزوج لا يجوز له الانتقام من ولده بمجرد الظن وأن الولد يلحق به ولو خالف لونه لون أمه وقال
القرطبي تعالى لا يرشد لأخلاف في أنه لا يحصل ثنى الولد باختلاف الألوان المتقاربة كاللادمة
والسمرة ولا في البياض والسواد إذا كان قد أقرب بالوطء ولم تمض مدة الاستبراء وكأنته أراد في
مذهبه والأخلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل فقالوا إن لم ينضم اليه قرينة زنا لم يجوز النفي
فإن اتهمها فثبت بولده على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح وفي حديث ابن
عباس الآتي في اللعان ما يقويه وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقا والخلاف انما هو
عند عدمها وهو عكس ترتيب الخلاف عند الشافعية وفيه تقديم حكم القرائش على ما يشعر به
مخالفة الشبه وفيه الاحتياط للأنساب وابقائهم مع الأماكن والزجر عن تحقيق ظن السوء وقال
القرطبي يؤخذ منه منع التسلسل وإن الحوادث لا بد لها أن تستند إلى أول ليس بحادث وفيه
أن التعريض بالقذف لا يثبت حكم القذف حتى يقع التصريح خلافا للمالكية وأجاب بعض
المالكية أن التعريض الذي يجب به القذف عندهم هو ما يفهم منه القذف كما يفهم من
التصريح وهذا الحديث لا حجة فيه لدفع ذلك فإن الرجل لم يرد قذفا بل جاء سائلا مستفتيا عن
الحكم لما وقع له من الرية فلما ضرب له المثل أذعن وقال المهلب التعريض إذا كان على سبيل
السؤال لا حذفيه وانما يجب الحد في التعريض إذا كان على سبيل المواجهة والمباشرة وقال
ابن المنير الفرق بين الزوج والأجنبي في التعريض أن الأجنبي يقصد الأذية المحضة والزوج
قد يعذر بالنسبة إلى صيانة النسب والله أعلم **(قوله بأحلاف الملاعن)** ذكر
فيه حديث ابن عمر من رواية جويرية بن أسماء عن نافع مختصرا بلفظ فأحلفهما وكذا سيأتي
بعده ستة أبواب من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع وتقدم في تفسير النور من وجه آخر عن
عبيد الله بن عمر بلفظ لا عن بين رجل وامرأة والمراد بالأحلاف هنا النطق بكلمات اللعان وقد
تمسك به من قال إن اللعان يمين وهو قول مالك والشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة اللعان شهادة
وهو وجه للشافعية وقيل شهادة فيها شبهة اليمين وقيل بالعكس ومن ثم قال بعض العلماء ليس
بيمين ولا شهادة وإنما على الخلاف أن اللعان يشترع بين كل زوجين مسلمين أو كافرين حرين
أو عبيدين عدلين أو فاسقين بناء على أنه يمين فمن صح عينه صح لعانه وقيل لا يصح اللعان إلا من
زوجين حرين مسلمين لأن اللعان شهادة ولا يصح من محدود في قذف وهذا الحديث حجة للأولين
لتسوية الراوي بين لاعن وحلف ويؤيده أن اليمين مادل على حث أو منع أو تحقيق خبر وهو
هنا كذلك ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق حديث ابن عباس فقال له أحلف بالله
الذي لا إله إلا هو أني لصادق يقول ذلك أربع مرات أخرجه الحاكم والبيهقي من رواية جرير بن
حازم عن أيوب عن عكرمة عنه وسيأتي قريبا لولا الإيمان لكان لي ولها شأن واعتل بعض الحنفية
بأنها لو كانت يميناً لما تكررت وأجيب بأنها خرجت عن القياس تغليظا لحرمة الفروج كما خرجت
القسامة لحرمة النفس وبأنها لو كانت شهادة لم تكرر أيضا والذي تحرر لي أنها من حيث الجزم
ينفي الكذب وثبات الصدق يمين لكن أطلق عليها شهادة لاشتراط أن لا يكتفى في ذلك بالظن بل
لابد من وجود علم كل منهما بالامر ين علماً يصح معه أن يشهد به ويؤيد كونه يميناً أن الشخص
لو قال أشهد بالله لقد كان كذا لعنه حلفا وقد قال الفقهاء في محاسن الشريعة كررت أيمان

* (باب أحلاف الملاعن) *
حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا جويرية عن نافع
عن عبد الله رضي الله عنه
أن رجلا من الأنصار قذف
امراة فأحلفهما النبي
صلى الله عليه وسلم ثم فترقا
بينهما

اللعان لأنها أقيمت مقام أربع شهود في غيره ليقام عليها الحد ومن ثم سميت شهادات **(قوله)** **باب يبدأ الرجل بالتلاعن** ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة هلال بن أمية مختصراً وكأنه أخذ الترجمة من قوله ثم قامت فشهدت فانه ظاهر في أن الرجل يقدم قبل المرأة في الملاعة وقد ورد ذلك صريحاً من حديث ابن عمر كما ساذكره في باب صدق الملاعة وبه قال الشافعي ومن تبعه وأشهب من المالكية وروحه ابن العربي وقال ابن القاسم لو ابتدأت به المرأة صح واعتدبه وهو قول أبي حنيفة واحتجوا بأن الله عطفه بالواو وهي لا تقتضي الترتيب واحتج الأولين بأن اللعان شرع لدفع الحد عن الرجل وأؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لهلال البينة والاحتدق ظهره فلو بدى بالمرأة لكان دفعاً لا مراً لم يثبت وبأن الرجل يمكنه أن يرجع بعد أن يلتعن كما تقدم فيندفع عن المرأة بخلاف ما لو بدت به المرأة **(قوله ٢)** عن عكرمة عن ابن عباس كذا وصله هشام ابن حسان عن عكرمة وتابعه عباد بن منصور عن عكرمة أخرجه أبو داود وفي السنن وساقه أبو داود الطيالسي في مسنده مطولاً واختلف على أيوب فرواه جرير بن حازم عنه موصولاً أخرجه الحاكم والبيهقي في الخلافيات وغيرهما وكذا أخرجه النسائي وابن أبي حاتم وابن المنذر وابن مردويه من رواية حماد بن زيد عن أيوب موصولاً وأخرجه الطبري من طريق حماد بن سلا قال الترمذي سألت محمد بن سعد عن هذا الاختلاف فقال حديث عكرمة عن ابن عباس في هذا نحوه **(قوله)** أن هلال بن أمية قذف امرأته فجاء فشهد كذا أورده هنا مختصراً وتقدم في تفسير النور مطولاً وفيه شرح قوله البينة أو حد في ظهره وفيه قول هلال لينزلن الله ما يرى ظهرى من الجلد فنزلت ووقع فيه أنه اتهمها بشريك بن سخماء ووقع في رواية مسلم من حديث أنس أن شريك ابن سخماء كان أخا البراء بن مالك لأمه وهو مشكل فإن أم البراء هي أم أنس بن مالك وهي أم سليم ولم تكن سخماء ولا تسمى سخماء فلعل شريكاً كان أخاه من الرضاعة وقد وقع عند البيهقي في الخلافيات من مرسل محمد بن سيرين أن شريكاً كان يأوى إلى منزل هلال وفي تفسير مقاتل أن والده شريك التي يقال لها سخماء كانت حبشية وقيل كانت يمانية وعند الحاكم من مرسل ابن سيرين كانت أمة سوداء واسم والد شريك عبدة بن مغيث بن الجدين الجحلان وحكي عبد الغنى ابن سعيد وأبو نعيم في الصحابة أن لفظ شريك صفة له لاسم وأنه كان شريكاً لرجل يهودى يقال له ابن سخماء وحكى البيهقي في المعرفة عن الشافعي أن شريك بن سخماء كان يهودياً وأشار عياض إلى بطلان هذا القول وجرم بذلك النووي تبعاً له وقال كان صحابياً وكذا عده جمع في الصحابة فيجوز أن يكون أسلم بعد ذلك ويعكر على هذا قول ابن الكلبي أنه شهد أحداً وكذا قول غيره أن أباه شهد بداراً وأحد أقواله أعلم **(قوله)** في هذه الرواية فجاء فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول الله يعلم أن أحدكم كاذب ظاهره أن هذا الكلام صدر منه صلى الله عليه وسلم في حال ملاعنتهما بخلاف من زعم أنه قاله بعد فراغهما وزاد في تفسير النور من هذا الوجه بعد قوله فشهدت فلما كان عند الخامسة وقفوها وقالوا إنها موجبة ووقع عند النسائي في هذه القصة فأمر رجلاً أن يضع يده عند الخامسة على فيه ثم على فيها وقال إنها موجبة قال ابن عباس فتلك كانت ونكصت حتى قلنا إنها ترجع ثم قالت لا أفصح قومي سائر اليوم فضت وفيه أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم أبصروها فإن جاءت إلى آخره وسأذكر شرحه في باب التلاعن

(باب يبدأ الرجل بالتلاعن) حديث محمد بن بشير حدثنا ابن أبي عدي عن هشام بن حسان حدثنا عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هلال بن أمية قذف امرأته فجاء فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول أن الله يعلم أن أحدكم كاذب فهل منكم تائب ثم قامت فشهدت

(٢) قوله عن عكرمة وقوله **الآتي الله يعلم هكذا بنسخ الشرح التي بأيدينا ولعله رواية للشارح والذي في الصحيح بأيدينا ما تراها بالهامش**

اه

في المسجد ﴿ قوله ﴾ (باب اللعان) تقدم معنى اللعان قبل وهو ينقسم الى واجب ومكروه وحرام فالاول أن يراها تزني أو أقرت بالزنا فصدقها وذلك في طهر لم يجامعها نفسه ثم اعتزلها مدة العدة فأنت بولدها لزمه قذفها التي الولد لئلا يلحقه فيترتب عليه المفاسد الثاني أن يرى أجنبيًا يدخل عليها بحيث يغلب على ظنه أنه زني بها فيجب وزله أن يلاعن لكن لو ترك لكان أولى للستر لانه يمكنه فراقها بالطلاق الثالث ما عدا ذلك لكن لو استفاض فوجهان لأصحاب الشافعي وأحمد فنأجاز تسك بجديت انظر وافان جاءت به فجعل الشبه دال على نفيه منه ولا حجة فيه لانه سبق اللعان في الصورة المذكورة كما سيأتي ومن منع تسك بجديت الذي أنكر شبه ولده به (قوله ومن طلق) أي بعد أن لا عن في هذه الترجمة إشارة الى الخلاف هل تقع الفرقة في اللعان بنفس اللعان أو بايقاع الحاكم بعد الفراغ أو بايقاع الزوج فذهب مالك والشافعي ومن تبعهما الى أن الفرقة تقع بنفس اللعان قال مالك وغالب أصحابه بعد فراغ المرأة وقال الشافعي وأتباعه وسحنون من المالكية بعد فراغ الزوج واعتل بأن اللعان المرأة انما شرع لدفع الحد عنها بخلاف الرجل فانه يزيد على ذلك في حقه في النسب ولحاق الولد وزوال الفراش وتظهر فائدة الخلاف في التوارث لو مات أحدهما عقب فراغ الرجل وفيما اذا علق طلاق امرأة بفراق أخرى ثم لا عن الأخرى وقال الثوري وأبو حنيفة وأتباعهما لا تقع الفرقة حتى يوقعها عليهما الحاكم واحتجوا بظاهر ما وقع في أحاديث اللعان كما سيأتي بيانه وعن أحمد روايتان وسيأتي مزيد بحث في ذلك بعد خمسة أبواب وذهب عثمان البتي أنه لا تقع الفرقة حتى يوقعها الزوج واعتل بأن الفرقة لم تذكر في القرآن ولان ظاهر الاحاديث أن الزوج هو الذي يطلق ابتداء ويقال ان عثمان تفرد بذلك لكن نقل الطبري عن أبي الشعثاء جابر بن زيد البصري أحد أصحاب ابن عباس من فقهاء التابعين نحوه ومقابله قول أبي عبيد أن الفرقة بين الزوجين تقع بنفس القذف ولو لم يقع اللعان وكأنه مفرع على وجوب اللعان على من تحقق ذلك من المرأة فاذا أدخل به عوقب بالفرقة تغليظا عليه (قوله عن ابن شهاب) في رواية الشافعي عن مالك حدثني ابن شهاب (قوله أن عويمرا العجلاني) في رواية القعني عن مالك عويمر بن أشقر وكذا أخرجه أبو داود وأبو عوانة من طريق عياض بن عبد الله الفهري عن الزهري ووقع في الاستيعاب عويمر بن أبيض وعند الخطيب في المبهمات عويمر بن الحرث وهذا هو المعتمد فان الطبري نفسه في تهذيب الآثار فقال هو عويمر بن الحرث بن زيد بن الجدي بن عجلان فلعل آياه كان يلقب أشقر أو أبيض وفي الحساب ابن أشقر آخر وهو مارني أخرجه له ابن ماجه واتفقت الروايات عن ابن شهاب على أنه في مسند سهل الا ما أخرجه النسائي من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة وابراهيم بن سعد كلاهما عن الزهري فقال فيه عن سهل عن عاصم بن عدي قال كان عويمر رجلا من بني العجلان فقال أي عاصم فذكر الحديث والمحموظ الاول وسيأتي عن سهل أنه حضر القصة فسيأتي في الحدود من رواية سفیان بن عيينة عن الزهري قال قال سهل بن سعد شهدت المتلاعنين وأنا ابن خمس عشرة سنة ووقع في نسخة أبي اليمان عن شعيب عن الزهري عن سهل بن سعد قال توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة فهذا يدل على أن قصة اللعان كانت في السنة الأخيرة من زمان النبي صلى الله عليه وسلم لكن بحزم الطبري وأبو

(باب اللعان ومن طلق بعد اللعان) حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمرا العجلاني

حاتم وابن حبان بأن اللعان كان في شعبان سنة تسع وجرم به غير واحد من المتأخرين ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني أن قصة اللعان كانت بمنصرف النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك وهو قريب من قول الطبري ومن وافقه لكن في اسناده الواقدي فلا بد من تأويل أحد القولين فإن أمكن والافطريق شعبة أصح ومما يوهن رواية الواقدي ما اتفق عليه أهل السير أن التوجه إلى تبوك كان في رجب وما ثبت في الصحيحين أن هلال بن أمية أحد الثلاثة الذين تيب عليهم وفي قصته أن امرأته استأذنت له النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذه فآذن لها بشرط أن لا يقر بها فقامت أنه لا حراله به وفيه أن ذلك كان بعد أن مضى لهم أربعون يوما فكيف تقع قصة اللعان في الشهر الذي انصرفوا فيه من تبوك ويقع لهلال مع كونه فيما ذكر من الشغل بنفسه وهجران الناس له وغير ذلك وقد ثبت في حديث ابن عباس أن آية اللعان نزلت في حقه وكذلك عند مسلم من حديث أنس أنه أول من لاعن في الإسلام ووقع في رواية عباد بن منصور في حديث ابن عباس عند أبي داود وأحمد حتى جاء هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم فوجد عند أهله رجلا الحديث فهذا يدل على أن قصة اللعان تأخرت عن قصة تبوك والذي يظهر أن القصة كانت متأخرة ولعلها كانت في شعبان سنة عشرة لا تسع وكانت الوفاة النبوية في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة باتفاق فيلتزم حينئذ مع حديث سهل بن سعد ووقع عند مسلم من حديث ابن مسعود كذا ليله جمعة في المسجد أذ جاء رجل من الأنصار فذكر القصة في اللعان باختصار فعين اليوم لكن لم يعين الشهر ولا السنة (قوله جاء إلى عاصم بن عدي) أي ابن الجعد بن العجلان الجعلائي وهو ابن عم والد عويم وفي رواية الأوزاعي عن الزهري التي مضت في التفسير وكان عاصم سيد بني عجلان والجعد بفتح الجيم وتشديد الدال والعجلان بفتح المهملة وسكون الجيم هو ابن حارثة بن ضبيعة من بني بلي بن عمرو بن الحاف بن قضاصة وكان العجلان حالف بني عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس من الأنصار في الجاهلية وسكن المدينة فدخلوا في الأنصار وقد ذكر ابن الكلبي أن امرأته عويمري بنت عاصم المذكور وأن اسمها خولة وقال ابن منده في كتاب الصحابة خولة بنت عاصم التي قذفها زوجها فلاعن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما لهما ذكر ولا تعرف لهما رواية وتبعه أبو نعيم ولم يذكر أسلفهما في ذلك وكأنه ابن الكلبي وذكر مقاتل بن سليمان فيما حكاه القرطبي أنها خولة بنت قيس وذكر ابن مردويه أنها بنت أخي عاصم فأخرج من طريق الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عاصم بن عدي لما نزلت والذين يرمون المحصنات قال يا رسول الله أين لأحدنا أربعه شهداء فابتلى به في بنت أخيه وفي سنده مع إرساله ضعف وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير عن مقاتل بن حيان قال لما سأل عاصم عن ذلك ابتلى به في أهل بيته فأتاه ابن عمه تحتها ابنة عمه رماها بابن عمه المرأة والزوج والحليل ثلاثهم بنو عم عاصم وعن ابن مردويه في مرسل ابن أبي ليلى المذكور أن الرجل الذي رمى عويمرا أنه به هوشريك بن محمداً وهو يشهد لهذه الرواية لأنه ابن عم عويمر كما بينت نسبه في الباب الماضي وكذا في مرسل مقاتل بن حيان عند أبي حاتم فقال الزوج لعاصم يا ابن عم أقسم بالله لقد رأيت شريك بن محمداً على بطنها وأنها الحلي وما قرئتم منذ أربعة أشهر وفي حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني لا عن بين عويمر الجعلائي وأمرأته فأنكر حملها الذي

جاء إلى عاصم بن عدي
الأنصاري فقال له يا عاصم

في بطنها وقال هو لابن سحما ولا يمنع أن يتم شريك بن سحما بالمرأتين معا أو ما قول ابن
 الصباغ في الشامل ان المزني ذكر في المختصر أن العجلائي قذف زوجته بشريك بن سحما وهو
 سهو في النقل وانما القاذف بشريك هلال بن أمية فكانه لم يعرف مستند المزني في ذلك واذا جاء
 الخبر من طرق متعددة فان بعضها يعضد بعضها والجمع ممكن فيتعين المصير اليه فهو أولى من
 التعليل (قوله رأيت رجلا) أي أخبرني عن حكم رجل (قوله وجد مع امرأته رجلا) كذا
 اقتصر على قوله مع فاستعمل الكناية فان مراده معينة خاصة ومراده أن يكون وجده عند الرؤية
 (قوله أ يقتله فتقتلونه) أي قصاصا لتقدم عليه بحكم القصاص اعموم قوله تعالى النفس بالنفس
 لكن طرقه احتمال أن يخص من ذلك ما يقع بالسبب الذي لا يقدر على الصبر عليه غالباً من الغيرة
 التي في طبع البشر ولاجل هذا قال أم كيف يفعل وقد تقدم في أول باب الغيرة استشكل سعد
 ابن عبادة مثل ذلك وقوله لورأيت به لاضرته بالسيف غير مصفح وقد تقدم في تفسير النور قول النبي
 صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية ما سأله عن مثل ذلك الدينية والاحد في ظهرك وذلك كله قبل
 أن ينزل اللعان وقد اختلف العلماء في وجد مع امرأته رجلا فتحقق الامر فقتله هل يقتل به
 فنع الجهور الاقدام وقالوا يقتص منه الا أن يأتي بينة الزنا أو على المقتول بالاعتراف أو يعترف
 به ورثته فلا يقتل القاتل به بشرط أن يكون المقتول محصنا وقيل بل يقتل به لانه ليس له أن يقيم
 الحد بغير اذن الامام وقال بعض السلف بل لا يقتل أصلا ويعزر فيما فعله اذا ظهرت أمارات
 صدقه وشرط أجدوا سحق ومن تبعهما أن يأتي بشاهدين أنه قتله بسبب ذلك ووافقهم ابن
 القاسم وابن حبيب من المالكية لكن زاد أن يكون المقتول قد أحصن قال القرطبي ظاهر
 تقرير عويمر على ما قال يؤيد قولهم كذا قال والله أعلم وقوله أم كيف يفعل يحتمل أن تكون أم
 متصلة والتقدير أم يصبر على ما به من الماض ويحتمل أن تكون منقطعة بمعنى الاضراب أي بل
 هناك حكم آخر لا نعرفه ويريد أن يطلع عليه فلذلك قال سل لي يا عاصم وانما خص عاصما بذلك لما
 تقدم من أنه كان كبير قومه وصهره على ابنته أو ابنة أخيه وإعله كان اطلع على مخايل ما سأل عنه
 لكن لم يتحققه فلذلك لم يفصح به أو اطلع حقيقة لكن خشى اذا صرح به من العقوبة التي
 تضمنها من رمي المحصنة بغير بينة أشار الى ذلك ابن العربي قال ويحتمل أن يكون لم يقع له شيء من
 ذلك لكن اتفق أنه وقع في نفسه ارادة الاطلاع على الحكم فأتى به كما يقال السلام وكل
 بالمنطق ومن ثم قال ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به وقد وقع في حديث ابن عمر عند مسلم في
 قصة العجلائي فقال رأيت ان وجد رجلا مع امرأته رجلا فان تكلم به تكلم بأمر عظيم وان
 سكت سكت على مثل ذلك وفي حديث ابن مسعود عنده أيضا ان تكلم بجلده عوه أو قيل قتلته
 وان سكت سكت على غيظ وهذه أتم الروايات في هذا المعنى (قوله فكره رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المسائل وعابها حتى كبر) بفتح الكاف وضم الموحدة أي عظم وزنا ومعنى وسببه أن
 الحامل لعاصم على السؤال غيره فاخص هو بالانكار عليه ولهذا قال لعويمر لما رجع فاستفهمه
 عن الجواب لم تأتني بخبر (تنبيهان) * الاول تقدم في تفسير النور أن النووي نقل عن الواحدى
 أن عاصما أحد من لاعن وتقدم انكار ذلك ثم وقفت على مستنده وهو مذكور في معاني
 القرآن للقرءاء لكنه غلط * الثاني وقع في السيرة لابن حبان في حوادث سنة تسع ثم لاعن بين عويمر

أرأيت رجلا وجد مع امرأته
 رجلا أ يقتله فتقتلونه أم
 كيف يفعل سل لي يا عاصم
 عن ذلك رسول الله فسأل
 عاصم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن ذلك فكره
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المسائل وعابها حتى كبر
 على عاصم ما سمع من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فلما
 رجع عاصم الى أهله جاءه
 عويمر فقال يا عاصم ماذا
 قال لك رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال عاصم
 لعويمر لم تأتني بخبر قد كره
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المسئلة التي سألته عنها

فقال عويمر والله لا أنتهي
حتى أسأله عنها فأقبل عويمر
حتى جاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم وسط الناس فقال
يا رسول الله أرايت رجلا
وجد مع امرأته رجلا
أ يقتله فتقتلونه أم كيف
يفعل فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم قد أنزل الله
فيك وفي صاحبك

ابن الحرث العجلاني وهو الذي يقال له عاصم وبين امرأته بعد العصر في المسجد وقد أنكر
بعض شيوخنا قوله وهو الذي يقال له عاصم والذي يظهر لي أنه تحريف وكأنه كان في الأصل
الذي سأل له عاصم والله أعلم وسبب كراهة ذلك ما قاله الشافعي كانت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم
ومن نزول الوحي ممنوعة لتلاينزل الوحي بالتحريم فيما لم يكن قبل ذلك محرما فيحرم ويشهد له
الحديث المخرج في الصحيح أعظم الناس جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته وقال
النووي المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها سيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو إشاعة فاحشة
أو شناعة عليه وليس المراد المسائل المحتاج إليها إذا وقعت فقد كان المسلمون يسألون عن النوازل
فيجبهم صلى الله عليه وسلم بغير كراهة فلما كان في سؤال عاصم شناعة ويترتب عليه تسليط اليهود
والمنافيين على أعراض المسلمين كره مسئلته وربما كان في المسئلة تضيق وكان صلى الله عليه
وسلم يحب التيسير على أمته وشواهد ذلك في الأحاديث كثيرة وفي حديث جابر ما نزلت آية اللعان
الالكثرة السؤال أخرجه الخطيب في المبهات من طريق مجاهد عن عامر عنه (قوله فقال
عويمر والله لا أنتهي) في رواية الكشميهني ما أنتهي أي ما أرجع عن السؤال ولو نهيته عنه زاد
ابن أبي ذئب في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث كما سيأتي في الاعتصام فأنزل الله القرآن
خلف عاصم أي بعد أن رجع من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن جريح في
الباب الذي بعده هذا فأنزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر الملاعنة وفي رواية إبراهيم بن
سعد فأنام فوجدته قد أنزل الله عليه (قوله فأقبل عويمر حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم)
بالنصب (وسط الناس) فتح السين وبسكونها (قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل
الله فيك وفي صاحبك) ظاهر هذا السياق أنه كان تقدم منه إشارة إلى خصوص ما وقع له مع
امرأته فيتبرج أحدا الاحتمالات التي أشار إليها ابن العربي لكن ظهر لي من بقية الطرق أن
في السياق اختصارا ووضح ذلك ما وقع في حديث ابن عمر في قصة العجلاني بعد قوله ان تكلم
تكلم بأمر عظيم وان سكت سكت على مثل ذلك فسكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان
بعد ذلك أتاه فقال ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به فدل على أنه لم يذكر أمرأته إلا بعد ان
انصرف ثم عاد ووقع في حديث ابن مسعود أن الرجل لما قال وان سكت سكت على غيظ قال
النبي صلى الله عليه وسلم اللهم افتح وجعل يدعوفنزات آية اللعان وهذا ظاهره أن الآية نزلت
عقب السؤال لكن يحتمل أن يتخلل بين الدعاء والتزول زمن بحيث يذهب عاصم ويعود عويمر
وهذا كله ظاهر جدا في أن القصة نزلت بسبب عويمر ويعارضه ما تقدم في تفسير النور من
حديث ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماة فقال النبي صلى الله عليه
وسلم البينة أو حد في ظهرك فقال هلال والذي بعثك بالحق انني لصادق ولينزلن الله في ما يبرئ
ظهري من الحد فنزل جبريل فأنزل عليه والذين يرمون أزواجهم الحديث وفي رواية عباد بن
منصور عن عكرمة عن ابن عباس في هذا الحديث عند أي داود فقال هلال وان لا رجوع
أن يجعل الله لي فرجا قال فبينما رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك أنزل عليه الوحي وفي
حديث أنس عند مسلم أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماة وكان أخا البراء بن مالك
لامه وكان أول رجل لا عن في الاسلام فهذا يدل على أن الآية نزلت بسبب هلال وقد قدمت

اختلاف أهل العلم في الراجح من ذلك وبينت كيفية الجمع بينهما في تفسير سورة النور بأن يكون هلال سأل أولاً ثم سأل عويمر فنزلت في شأنهما معا وظهر لي الآن احتمال أن يكون عاصم سأل قبل النور ثم جاء هلال بعده فنزلت عندهما سوأله فجاء عويمر في المرة الثانية التي قال فيها ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به فوجد الآية نزات في شأن هلال فاعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بأنها نزات فيه يعني أنها نزلت في كل من وقع له ذلك لان ذلك لا يختص بهلال وكذا يجاب على سياق حديث ابن مسعود يحتمل أنه لما شرع يدعو بعد توجهه الجحاني جاء هلال فذكر قصته فنزلت فجاء عويمر فقال قد نزل فيك وفي صاحبك (قوله فاذهب فأت بها) يعني فذهب فأتى بها واستدل به على أن اللعان يكون عند الحاكم وبأمره فلو تراضيا بمن يلاعن بينهما فلا عن لم يصح لان في اللعان من التغليظ ما يقتضي أن يختص به الحكم وفي حديث ابن عمر قتلان عليه أي الآيات التي في سورة النور وعظمه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم دعاها فوعظها وذكروا وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قالت والذي بعثك بالحق انه الكاذب (قوله قال سهل) هو موصول بالاسناد المبداه (قوله قتلان) فيه حذف تنديده فذهب فأتى بها فساءلها فأناكرت فأمر باللعان فتلاعنا (قوله) وأنامع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد ابن جرير كافى الباب الذي بعده في المسجد وزاد ابن اسحق في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث بعد العصر أخرجه أحمد وفي حديث عبد الله بن جعفر بعد العصر عند المنبر وسنده ضعيف واستدل بجموع ذلك على أن اللعان يكون بحضور الحاكم وجميع من الناس وهو أحد أنواع التغليظ * ثانيها الزمان * ثالثها المكان وهذا التغليظ مستحب وقيل واجب * (تنبيه) - لم أر في شيء من طرق حديث سهل صفة تلاعنهما الا ما في رواية الاوزاعي الماضية في التفسير فانه قال فأمرهما بالملاعنة بما سمى الله في كتابه وظاهره انهما لم يزا على ما في الآية وحديث ابن عمر عند مسلم صريح في ذلك فان فيه قبحا بالرجل فشهد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم ثنى بالمرأة الحديث وحديث ابن مسعود نحوه لكن زاد فيه فذهبت لتلتعن فقال النبي صلى الله عليه وسلم فأت بالمرأة فالتعننت وفي حديث أنس عند أبي يعلى وأصله في مسلم فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فقال أنشهد بالله انك لمن الصادقين فيما رميته به من الزنا فشهد بذلك أربعاً ثم قال له في الخامسة ولعنة الله عليك ان كنت من الكاذبين ففعل ثم دعاها فذكر نحوه فلما كان في الخامسة سكنت سكنة حتى ظنوا أنها ستعترف ثم قالت لا أفصح قومي سائر اليوم فضت على القول وفي حديث ابن عباس من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عنه عند أبي داود والنسائي وابن أبي حاتم فدعا الرجل فشهد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فأمر به فأمسك على فيه فوعظمه فقال كل شيء أهون علي من لعنة الله ثم أرسله فقال لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وقال في المرأة نحوه ذلك وهذه الطريق لم يسم فيها الزوج ولا الزوجة بخلاف حديث أنس فصرح فيه بأنها في قصة هلال بن أمية فان كانت القصة واحدة وقع الوهم في تسمية الملاعن كما جزم به غير واحد من ذكرته في التفسير فهذه زيادة من ثقة فتمتعوا ان كانت متعددة فقد ثبت بعضها في قصة امرأة هلال كاذرة في آخر باب يبدأ الرجل بالتلاعن (قوله فلما فرغ من

فاذهب فأت بها قال سهل
قتلنا وأنامع الناس عند
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلما فرغ من

تلاعنهما قال عويمر كذبت عليهما يا رسول الله ان أمسكتما في رواية الاوزاعي ان حبستما فافسد ظلمتهما (قوله فطلقها ثلاثا) في رواية ابن اسحق ظلمتهما ان أمسكتما فهي الطلاق فهي الطلاق وقد تفرد به هذه الزيادة ولم يتابع عليها وكأثر رواه بالمعنى لاعتقاده منع جمع الطلقات الثلاث بكلمة واحدة وقد تقدم البص في من قبل في أوائل الطلاق واستدل بقوله فطلقها ثلاثا أن الفرق بين المتلاعنين تتوقف على تطليق الرجل **كما تقدم** نقله عن عثمان البتي وأجيب بقوله في حديث ابن عمر فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين فان حديث سهل وحديث ابن عمر في قصة واحدة وظاهر حديث ابن عمر ان الفرق وقعت بتفريق النبي صلى الله عليه وسلم وقد وقع في شرح مسلم لانووي قوله كذبت عليهما يا رسول الله ان أمسكتما هو كلام مستقل وقوله فطلقها أي ثم عقب قوله ذلك بطلاقها وذلك لانه ظن ان اللعان لا يحرمها عليه فأراد تحريمها بالطلاق فقال هي طالق ثلاثا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليهما أي لا ملك لك عليهما فلا يقع طلاقك انتهى وهو يوهن ان قوله لا سبيل لك عليه اوقع منه صلى الله عليه وسلم عقب قول الملاعن هي طالق ثلاثا وأنه موجود كذلك في حديث سهل ابن سعد الذي شرحه وليس كذلك فان قوله لا سبيل لك عليهما لم يقع في حديث سهل وانما وقع في حديث ابن عمر عقب قوله الله يعلم أن أحدا كاذب لا سبيل لك عليها وفيه قال يا رسول الله مالي الحديث **كما في الصحيحين** وظهر من ذلك أن قوله لا سبيل لك عليها انما استدل من استدل به من أصحابنا لوقوع الفرق بنفس الطلاق من عموم لفظه لا من خصوص السياق والله أعلم (قوله قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين) زاد أبو داود عن القعنب عن مالك فكانت تلك وهي اشارة الى الفرق وفي رواية ابن جريج في الباب بعده فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من التلاعن ففارقها عبد النبي صلى الله عليه وسلم فقال ذلك تفريق بين كل متلاعنين كذا المستمل وللباقيين فكان ذلك تفريقا للكشميين فصار بدل فكان وأخرجه مسلم من طريق ابن جريج بلفظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك التفريق بين كل متلاعنين وهو يؤيد رواية المستمل ومن طريق يونس عن ابن شهاب قال بمثل حديث مالك قال مسلم لكن أدرج قوله وكان فراقه إياها بعد سنة بين المتلاعنين وكذا ذكر الدارقطني في غرائب مالك اختلاف الرواة على ابن شهاب ثم على مالك في تعيين من قال فكان فراقها سنة هل هو من قول سهل أو من قول ابن شهاب وذو ذلك الشافعي وأشار الى أن نسبته الى ابن شهاب لا تمنع نسبته الى سهل ويؤيده ما وقع عند أبي داود ومن طريق عياض بن عبد الله الفهري عن ابن شهاب عن سهل قال فطلقها ثلاثا تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنقذه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فخصت السنة بعد في المتلاعنين أن يفريق بينهما ثم لا يجتمعان أبدا فقوله فخصت السنة ظاهر في أنه من تمام قول سهل ويحتمل أنه من قول ابن شهاب ويؤيده ان ابن جريج كافي الباب الذي بعده وأورد قول ابن شهاب في ذلك بعد ذكر حديث سهل فقال بعد قوله ذلك تفريق بين كل متلاعنين قال ابن جريج قال ابن شهاب كانت السنة بعدهما أن يفريق بين المتلاعنين ثم وجدت في نسخة الصغاني في آخر الحديث قال أبو عبد الله قوله ذلك تفريق بين

تلاعنهما قال عويمر
كذبت عليهما يا رسول
الله ان أمسكتما فطلقها
ثلاثا قبل أن يأمره رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
ابن شهاب فكانت سنة
المتلاعنين

القسي والسهم ولون قشره أجم إلى الصفرة **(قوله)** **باب** قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا بغير بينة) أي من أنكروا إلا فالمعترق أيضاً رجم **(قوله)** عن يحيى بن سعيد (هو الانصاري **(قوله)** عن عبد الرحمن بن القاسم) في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد أخبرني عبد الرحمن بن القاسم وسياق بعد ستة أبواب **(قوله)** عن القاسم بن محمد) أي ابن أبي بكر الصديق وهو والد عبد الرحمن رواية عنه ووقع في رواية النسائي عن أبيه **(قوله)** عن ابن عباس) أنه ذكر التلاعن) يعني أنه قال ذكر خذف لفظ قال وصرح بذلك في رواية سليمان الآتية وقوله ذكر بضم أوله على البناء للمجهول وقوله التلاعن وقع في رواية سليمان المتسلا عنات والمراد ذكر حكم الرجل يرمى امرأته بالزنا فعبر عنه بالتلاعن باعتبار ما آل إليه الأمر بعد نزول الآية **(قوله)** فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف) قال الكرماني معنى قوله قولاً أي كلاماً لا يليق به كحجب النفس والخوة والمبالغة في الغيرة وعدم المراد إلى إرادة الله وقدرته (قلت) وكل ذلك معزول عن الواقع وإنما المراد بقول عاصم ما تقدم في حديث سهل بن سعد أنه سأل عن الحكم الذي أمره عويمر أن يسأل له عنه وإنما جازمت بذلك لانه تبين لي أن حديثي سهل بن سعد وابن عباس من رواية القاسم بن محمد عنه في قصة واحدة بخلاف رواية عكرمة عن ابن عباس فإنها في قصة أخرى كما تقدم في تفسير النور عن ابن عبد البر أن القاسم روى قصة اللعان عن ابن عباس كما رواه سهل بن سعد وغيره في أن الملا عن عويمر وبينت هناك توجيهه وعلى هذا القول المبهم عن عاصم في رواية القاسم هذه هو قوله أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أي يقتله فتقتلونه الحديث ولا مانع أن يروي ابن عباس القصتين معاً ويؤيد التعدد اختلاف السياقين وخلو أحدهما عما وقع في الآخر وما وقع بين القصتين من المغايرة كما أيته **(قوله)** فأتاه رجل من قومه) هو عويمر كما تقدم ولا يمكن تفسيره بهلال بن أمية لانه لا قرابة بينه وبين عاصم لانه هلال بن أمية بن عامر بن عبد قيس من بني واقف وهو مالك بن أمية بن مالك بن الأوس فلا يجتمع مع بني عمرو بن عوف الذي ينتمي عاصم إلى حلفهم إلا في مالك بن الأوس لأن عمرو بن عوف هو ابن مالك **(قوله)** فقال عاصم ما ابتليت بهذا القول) تقدم بيان المراد من ذلك لأن عويمر ابن عمرو وكانت تحته بنت عاصم أو بنت أخيه فلذلك أضاف ذلك إلى نفسه بقوله ما ابتليت وقوله لا بقولي أي بسؤالي عما لم يقع كأنه قال فعوقبت بوقوع ذلك في آل بيتي وزعم الداودي أن معناه أنه قال مثلاً لو وجدت أحداً يفعل ذلك لقتلته أو غيراً أحداً بذلك فابتلى به وكلامه أيضاً معزول عن الواقع فقد وقع في مرسل مقاتل بن حيان عند ابن أبي حاتم فقال عاصم أنا لله وأنا إليه راجعون هذا والله بسؤالي عن هذا الأمر بين الناس فابتليت به والذي كان قال لورأيته لضربه بالسيف هو سعد بن عبادة كما تقدم في باب الغيرة وقد ورد الطبري من طريق أيوب عن عكرمة مرسلًا ووصله ابن مردويه بنكر ابن عباس قال لما نزلت والذين يرمون المحصنات قال سعد بن عبادة أن أنا رأيت لكاع يفجر بهما رجل فذكر القصة وفيه فوالله ما لبثوا إلا يسيراً حتى جاء هلال بن أمية فذكر قصته وهو عند أبي داود في رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس فوضح أن قول عاصم كان في قصة عويمر وقول سعد بن عبادة كان في قصة هلال فالسكلامان مختلفان وهو مما يؤيد تعدد القصة ويؤيد التعدد أيضاً أنه وقع في آخر حديث ابن عباس عند

* (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا بغير بينة) * حدثنا سعيد بن عفير حدثني الليث عن يحيى ابن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف فأتاه رجل من قومه يشكو إليه أنه قد وجد مع امرأته رجلاً فقال عاصم ما ابتليت بهذا القول فذهب به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي وجد عليه امرأته

الحاكم قال ابن عباس فما كان بالمدينة أكثر غاشية منه وعند أبي داود وغيره قال عكرمة فكان بعد ذلك أميراً على مصر وما يدعى لابن فهدا يدل على أن ولد الملاعنة عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم زماناً وقوله على مصر أي من الأمصار وظن بعض شيوخنا أنه أراد مصر البلد المشهور فقال فيه نظر لأن أمراء مصر معروفون معدودون ليس فيهم هذا ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند ابن سعد في الطبقات أن ولد الملاعنة عاش بعد ذلك سنتين ومات فهذا أيضاً يقوى التعدد والله أعلم **(قوله وكان ذلك الرجل)** أي الذي روى أمر أنه **(قوله مصفراً)** يضم أوله وسكون الصاد المهملة وفتح القاء وتشديد الراء أي قوى الصفرة وهذا لا يخالف قوله في حديث سهل أنه كان أجراً أو أشقر لأن ذال لونه الأصلي والصفرة عارضة وقوله قليل اللحم أي نحيف الجسم وقوله سبط الشعر بفتح المهملة وكسر الموحدة هو ضد الجعودة **(قوله)** وكان الذي ادعى عليه أنه وجدته عند أهل آدم **(قوله)** بالمدينة لونه قريب من السواد **(قوله)** خذلاً بفتح الحجة ثم المهملة وتشديد اللام أي ممتلي الساقين وقال أبو الحسن بن فارس ممتلي الأعضاء وقال الطبري لا يكون إلا مع غلظ العظم مع اللحم **(قوله)** كثير اللحم أي في جميع جسده يحتمل أن تكون صفة شارحة لقوله خذلاً بناء على أن الخذل الممتلي البدن وأما على قول من قال أنه الممتلي الساق فيكون فيه تعميم بعد تخصيص وزاد في رواية سليمان بن بلال الآية جعداً قاططاً وقد تقدم تفسيره في شرح حديث سهل قريباً وهذه الصفة موافقة للتي في حديث سهل بن سعد حيث فيه عظيم الاليتين خذلاً السابق الخ **(قوله)** فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم بين يأتى الكلام عليه بعد أربعة أبواب **(قوله)** فخامت في رواية سليمان بن بلال فوضعت **(قوله)** فلا عن النبي صلى الله عليه وسلم بينهم ما هذا ظاهره أن الملاعنة بينهم ما تأخرت حتى وضعت فيحمل على أن قوله فلا عن معقب بقوله فذهب به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي وجد عليه أمر أنه واعترض بقوله وكان ذلك الرجل الخ والحامل على ذلك ما قدمناه من الأدلة على أن رواية القاسم هذه موافقة لحديث سهل بن سعد **(قوله)** لو كنت راجباً بغيرينة ٢ تمسك به من قال أن نكول المرأة عن اللعان لا يوجب عليها الحد وهو قول الأوزاعي وأصحاب الرأي واحتجوا بأن الحدود لا تثبت بالنكول ويأن قوله صلى الله عليه وسلم لو كنت راجباً لم يقع بسبب اللعان فقط وقال أحمد إذا امتنعت فحبس وأهاب أن أقول ترجم لاجرم لأقرت صريحاً ثم رجعت لم ترجم فكيف ترجم إذا ثبت الالتعان **(قوله)** فقال رجل لابن عباس في المجلس يأتى بيانه في باب قول الإمام اللهم بين قريباً **(قوله)** قال أبو صالح وعبد الله بن يوسف آدم خذلاً يعني بسكون الدال ويقال بفتحها مخففاً في الوجهين وبالسكون ذكره أهل اللغة وأبو صالح هذا هو عبد الله بن صالح كاتب الليث وقد وقع في بعض النسخ عن أبي ذر وقال لنا أبو صالح ورواية عبد الله بن يوسف وصلها المؤلف في الحدود **(قوله)** **باب** صدق الملاعنة أي بيان الحكم فيه وقد انعقد الإجماع على أن المدخول بها تستحق جميعه واختلف في غير المدخول بها فالجمهور على أن لها النصف كغيرها من المطلات قبل الدخول وقيل بل لها جميعه قاله أبو الزناد والحكم وجاد وقيل لاشئ لها أصلاً قاله الزهري وروى عن مالك **(قوله)** أخبرنا اسمعيل هو المعروف بابن عليه **(قوله)** قلت لابن عمر رجل قذف امرأته أي ما الحكم فيه وقد أوردته مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة فزاد في أوله قال

وكان ذلك الرجل مصفراً قليل اللحم سبط الشعر وكان الذي ادعى عليه أنه وجدته عند أهل آدم خذلاً كثير اللحم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم بين فخامت شيباً بال رجل الذي ذكر زوجها أنه وجدته فلا عن النبي صلى الله عليه وسلم بينهم ما قال رجل لابن عباس في المجلس هي التي قال النبي صلى الله عليه وسلم لورجت أحدًا بغيرينة رجت هذه فقال لا تلك امرأه كانت تظهر في الإسلام السوء قال أبو صالح وعبد الله بن يوسف آدم خذلاً * (باب صدق الملاعنة) * حدثني عمرو بن زرارة أخبرنا اسمعيل عن أيوب عن سعيد بن جبيرة قال قلت لابن عمر رجل قذف امرأته

٢ قوله لو كنت راجباً بغيرينة هكذا بنسخ الشرح التي بأيدينا وفي الصحيح الذي بأيدينا لورجت أحدًا الخ فعمل ما في الشرح رواية له

اه

لم يفرق المصعب يعني ابن الزبير بين المتلاعنين أي حيث كان أميراً على العراق قال سعد قد كرت ذلك لابن عمر ومن وجه آخر عن سعيد سئل عن المتلاعنين في امرأة مصعب بن الزبير فادريت ما أقول فخصيت إلى منزل ابن عمر بمكة الحديث وفيه فقلت يا أبا عبد الرحمن المتلاعنان أي يفرق بينهما قال سبحان الله نعم أن أول من سأل عن ذلك فلان بن فلان وعرف من قوله بمكة أن في الرواية التي قبلها حذف تقديره فسافرت إلى مكة فذكرت ذلك لابن عمر ووقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن سعيد بن جبير قال كتاب الكوفة فختلف في الملاعة يقول بعضنا يفرق بينهما ويقول بعضنا لا يفرق ويؤخذ منه أن الخلاف في ذلك كان قديماً وقد استمر عثمان البتي من فقهاء البصرة على أن اللعان لا يقتضي الفرقة كما تقدم نقله عنه وكأني لم يبلغه حديث ابن عمر **(قوله)** فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان) سيأتي البحث فيه بعد باب وتقدمت تسميتهما في حديث سهل بن سعد ووقع في رواية أبي أحمد الجرجاني بين أحد بني العجلان بجاء ودال مهملتين وهو تصحيف **(قوله)** وقال الله يعلم أن أحدكم لكاذب (كذا للمستمل) وسقطت اللام لغیره **(قوله)** فهل منك تأبى (أي) ظاهراً أن ذلك كان قبل صدور اللعان بينهما وسيأتي أيضاً **(قوله)** قال أيوب (هو موصول بالسند المبداه) **(قوله)** فقال لي عمرو بن دينار أن في الحديث شيئاً لا أراك تحذنه قال قال الرجل مالى قال قيل لا مال لك إلى آخره) حاصله أن عمرو بن دينار وأيوب سمعا الحديث جميعاً من سعيد بن جبير فحفظ فيه عمرو ما لم يحفظه أيوب وقد بين ذلك سفیان بن عيينة حيث رواه عنهم جميعاً في الباب الذي بعده فوقع في روايته عن عمرو بسنده قال النبي صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين حسابكما على الله أحدكم كاذب لا سبيل لك عليها قال مالى قال لا مال لك أما معنى قوله لا سبيل لك أي لا تسليط وأما قوله مالى فانه فاعل فعل محذوف كأنه لما سمع لا سبيل لك عليها قال أيذهب مالى والمراد به الصداق قال ابن العربي قوله مالى أي الصداق الذي دفعته إليها فأجيب بأنك استوفيت بدخولك عليها وتمكينك من نفسها ثم أوضح له ذلك بتقسيم مستوعب فقال أن كنت صادراً فإما ادعيت عليه ساقطت حقك منها قبل ذلك وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك من مطالبته لئلا تجتمع عليها الظلم في عرضها ومطالبته بما لم قبضته منك قبضاً صحيحاً تستحقه وعرف من هذه الرواية اسم القائل لا مال لك حيث أجهل اسم في حديث الباب بلفظ قيل لا مال لك مع أن النسائي رواه عن زياد بن أيوب عن ابن عليه بلفظ قال لا مال لك وقوله فقد دخلت بها فسرته في رواية سفیان بلفظ فهو بما استحلت من فريحتها وقوله فهو أبعد منك كذا عند النسائي أيضاً ووقع عند الاسماعيلي من رواية عثمان ابن أبي شيبة عن ابن عليه فهو أبعدك وسيأتي قبل كتاب النفقات سواء من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير بلفظ فذلك أبعد وأبعدك منها وكرر لفظ أبعداً كيداً قوله ذلك الإشارة إلى الكذب لانه مع الصدق يعد عليه استحقاق إعادة المال ففي الكذب أبعد ويستفاد من قوله فهو بما استحلت من فريحتها أن الملاعة لو أ كذبت نفسها بعد اللعان وأقرب بالزنا ووجب عليها الحد لكن لا يسقط مهرها **(قوله)** يا قول الامام للمتلاعنين أن أحدكم كاذب (كاذب) فيه تغليب المذكر على المؤنث وقال عياض وتبعه النووي في قوله أحدكم كاذب على من قال من النكاح أن لفظ أحد لا يستعمل إلا في النفي وعلى من قال منهم لا يستعمل إلا في الوصف وأنها

فقال فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان وقال الله يعلم أن أحدكم لكاذب فهل منك تأبى فأبى فقال الله يعلم أن أحدكم لكاذب فهل منك تأبى فأبى فقال الله يعلم أن أحدكم لكاذب فهل منك تأبى فأبى ففرق بينهما قال أيوب فقال لي عمرو بن دينار أن في الحديث شيئاً لا أراك تحذنه قال قال الرجل مالى قال قيل لا مال لك أن كنت صادراً فقد دخلت بها وإن كنت كاذباً فهو أبعد منك **(باب قول الامام للمتلاعنين أن أحدكم كاذب)**

لا توضع موضع واحد ولا توقع موقعه وقد أجاز المبرد وجاء في هذا الحديث في غير وصف ولا تقي
وبمعنى واحد اه قال الفاكهي هذا من أعجب ما وقع للقاضي مع براعته وحذقه فان الذي
قاله النخاعة انما هو في أحد التي للعموم نحو ما في الدار من أحد وما جاءني من أحد وأما أحد بمعنى
واحد فلا خلاف في استعمالها في الاثبات نحو قول هو الله أحد ونحو فشمادة أحد هم ونحو
أحد كما كاذب (قوله فهل منك من تائب) يحتمل أن يكون ارشاد الآتية لم يحصل منهما ولا من
أحدهما اعتراف ولأن الزوج لو كذب نفسه كانت توبة منه (قوله سفيان قال عمرو) هو ابن
دينار وفي رواية الحميدي عن سفيان أنبا ناعمر وقد كرم وقد ثبت ما فيه في الذي قبله (قوله قال
سفيان حفظته من عمرو) هذا كلام علي بن عبد الله يريد بيان سماع سفيان له من عمرو (قوله
وقال أيوب) هو موصول بالسند المبداه وليس بتعليق وحاصله أن الحديث كان عند سفيان عن
عمرو بن دينار وعن أيوب جميعا عن ابن عمر وقد وقع في رواية الحميدي عن سفيان قال وحدثنا
أيوب في مجلس عمرو بن دينار فحدثه عمرو بحديثه هذا فقال له أيوب أنت أحسن حديثا مني وقد
ثبت في الذي قبله سبب ذلك وهو أن فيه عند عمرو ما ليس عند أيوب (قوله فقال باصبعيه) هو من
إطلاق القول على الفعل وقوله وفرق سفيان بين السبابة والوسطى جملة معترضة أراد بها بيان
الكيفية والذي يظهر أنه لا يجزم بذلك الا عن توقف وقوله فرق النبي صلى الله عليه وسلم الى
آخره هو جواب السؤال (قوله وقال الله يعلم أن أحدكما كاذب) قال عياض ظاهره أنه قال هذا
الكلام بعد فراغهما من اللعان فيؤخذ منه عرض التوبة على المذنب ولو يدعى بالاجمال وأنه
يلزم من كذبه التوبة من ذلك وقال الداودي قال ذلك قبل اللعان تحذير الهمامنه والاول أظهر
وأولى بسياق الكلام (قلت) والذي قاله الداودي أولى من جهة أخرى وهي مشروعية
الموعظة قبل الوقوع في المعصية بل هو أخرى مما بعد الوقوع واما سياق الكلام فمحتمل في رواية
ابن عمر للامرين وأما حديث ابن عباس فسياقه ظاهر فيما قال الداودي في رواية جرير بن حازم
عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عند الطبري والحاكم والبيهقي في قصة هلال بن أمية قال
فدعاهما حين نزلت آية الملاعة فقال الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منك تائب فقال هلال
والله اني لصادق الحديث وقد قدمت أن حديث ابن عباس من رواية عكرمة في قصة غير
القصة التي في حديث سهل بن سعد وابن عمر فيصح الامر ان معابا باعتبار التعدد ﴿قوله﴾
بالتفريق بين المتلاعنين ثبتت هذه الترجمة للمسئلة وذكرها الاسماعيلي وثبت
عند النسفي باب بلا ترجمة وسقط ذلك للباقيين والاول أنسب وفيه حديث ابن عمر من طريق
عبد الله بن عمر العمري عن نافع من وجهين ولفظ الاول فرق بين رجل وامرأة قذفهما فأحلفهما
واقظ الثاني لاعتن بين رجل وامرأة فأحلفهما ويؤخذ منه أن إطلاق يحيى بن معين وغيره تخطئة
الرواية بل لفظ فرق بين المتلاعنين انما المراد به في حديث سهل بن سعد بخصوصه فقد أخرجه أبو
داود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عنه بهذا اللفظ وقال بعده لم يتابع ابن عيينة على
ذلك أحد ثم أخرج من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر فرق
رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بنى العجلان قال ابن عبد البر لعل ابن عيينة دخل عليه
حديث في حديث وذكر ابن أبي خيثمة أن يحيى بن معين سئل عن الحديث فقال أنه غلط قال ابن

فهل منك من تائب
تائب) * حدثنا علي بن عبد
الله حدثنا سفيان قال عمرو
سمعت سعيد بن جبير قال
سألت ابن عمر عن المتلاعنين
فقال قال النبي صلى الله
عليه وسلم للمتلاعنين
حسابكما على الله أحدكما
كاذب لا سبيل لك عليها قال
مالي قال لا مال لك ان كنت
صدقت عليها فهو بما
استحلت من فرجها وان
كنت كذبت عليها فذلك
أبعد لك قال سفيان حفظته
من عمرو وقال أيوب سمعت
سعيد بن جبير قال قلت لابن
عمر رجل لا عن امرأته فقال
بأصبعيه وفرق سفيان بين
أصبعيه السبابة والوسطى
فرق النبي صلى الله عليه وسلم
بين أخوي بنى العجلان وقال
الله يعلم أن أحدكما كاذب
فهل منك تائب ثلاث مرات
قال سفيان حفظته من عمرو
وأيوب كما أخبرتك * (باب
التفريق بين المتلاعنين) *

٢ قوله بين السبابة الذي
في نسخ الصحيح التي بأيدينا بين
أصبعيه السبابة الخ فلعل
ما في الشارح رواية له اه

عبدالبران أراد من حديث سهل فسهل والافهوه مردود (قلت) تقدم أيضا في حديث سهل من طريق ابن جريج فكانت سنة في المتلاعنين لا يجتمعان أبدا ولكن ظاهر سياقه أنه من كلام الزهري فيكون مرسلًا وقد بينت من وصله وأرسله في باب اللعان ومن طلق وعلى تقدير ذلك فقد ثبت هذا اللفظ من هذا الوجه فتمسك به من قال إن الفرقة بين المتلاعنين لا تقع بنفس اللعان حتى يوقعها الحاكم ورواية ابن جريج المذكورة تؤيد أن الفرقة تقع بنفس اللعان وعلى تقدير إرسالها فقد جاء عن ابن عمر بلغظه عند الدارقطني ويتأيد بذلك قول من جعل التفريق في حديث الباب على أنه بيان حكم لا يقع فرقة واحتجوا أيضا بقوله في الرواية الأخرى لا سبيل لك عليها وتعقب بأن ذلك وقع جوابا لسؤال الرجل عن ماله الذي أخذته منه وأجيب بأن العبرة بعموم اللفظ وهو نكرة في سياق النفي فيشمل المال والبدن ويقتضي نفي تسليطه عليها بوجه من الوجوه ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود وقضى أن ليس عليه نفقة ولا سكنى من أجل أنهم ما يفتراقان بغير طلاق ولا متوفى عنها وهو ظاهر في أن الفرقة وقعت بينهما بنفس اللعان ويستفاد منه أن قوله في حديث سهل فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقها أن الرجل انحاط لطلقها قبل أن يعلم أن الفرقة تقع بنفس اللعان فيبادر إلى تطلقها الشدة بغيره منها واستدل بقوله لا يجتمعان أبدا على أن فرقة اللعان على التأييد وأن الملاعن لو أكذب نفسه لم يحل له أن يتزوجها بعد وقال بعضهم يجوز له أن يتزوجها وانما يقع باللعان طلاقة واحدة بآية هذا قول حماد وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وصح عن سعيد بن المسيب قالوا ويكون الملاعن إذا كذب نفسه خاطبا من الخطاب وعن الشعبي والضحاك إذا كذب نفسه ردت إليه امرأته قال ابن عبد البر هذا عندي قول ثالث (قلت) ويحتمل أن يكون معنى قوله ردت إليه أي بعد العقد الجديد فيوافق الذي قبله قال ابن السمعاني لم أقف على دليل لتأييد الفرقة من حيث النظر وانما المتبع في ذلك النص وقال ابن عبد البر أبدى بعض أصحابنا له فائدة وهو أن لا يجتمع ملعون مع غير ملعون لأن أحدهما ملعون في الجملة بخلاف ما إذا تزوجت المرأة غير الملاعن فإنه لا يتحقق وتعقب بأنه لو كان كذلك لامتنع عليهما معا التزوج لانه يتحقق أن أحدهما ملعون ويمكن أن يجاب بأن في هذه الصورة افتراق في الجملة قال السمعاني وقد أورد بعض الخفيسة أن قوله المتلاعنان يقتضي أن فرقة التأييد يشترط لها أن يقع التلاعن من الزوجين والشافعية يكتفون في التأييد بلعان الزوج فقط كما تقدم وأجاب بأنه لما كان لعانه بسبب لعانها وصرح لفظ اللعن بوجوده في جانبه دونها سمى الموجود عنسه ملاعنة ولأن لعانه سبب في إثبات الزنا عليه فاستلزم اتقاء نسب الولدية فينتفي الفراش فإذا انتفى الفراش انقطع النكاح فان قيل إذا كذب الملاعن نفسه يلزم ارتفاع الملاعنة حكما وإذا ارتفعت صارت المرأة محل استتاع قلنا اللعان عندكم شهادة والشاهد إذا رجع بعد الحكم لم يرتفع الحكم وأما عندنا فهو بين واليمين إذا صارت حجة وتعلق بها الحكم لا ترتفع فإذا كذب نفسه فقد زعم أنه لم يوجد منه ما يسقط الحد عنه فيجب عليه الحد ولا يرتفع موجب اللعان (قوله ما) يلحق الولد بالملاعنة أي إذا انتفى الزوج منه قبل الوضع أو بعده (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين رجل وامرأته فأنفى من ولدها) قال الطيبي الفاء سببية أي الملاعنة سبب

حدثني ابراهيم بن المنذر
حدثنا أنس بن عياض عن
عبيد الله عن نافع أن ابن عمر
رضي الله عنهما أخبرا أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فرق بين رجل وامرأة
قدفها وأحلفهما * حدثني
مسدد حدثنا يحيى عن عبيد
الله أخبرني نافع عن ابن عمر
قال لا عن النبي صلى الله
عليه وسلم بين رجل وامرأة
من الانصار وورق بينهما
* (باب يلحق الولد بالملاعنة)
حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
مالك قال حدثني نافع عن
ابن عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم لا عن بين رجل
وامرأته فأنفى من ولدها

الاتقاء فان أراد أن الملاعة سبب ثبوت الاتقاء جليد وان أراد أن الملاعة سبب وجود الاتقاء
فليس كذلك فانه ان لم يتعرض لنفي الولد في الملاعة لم يتقف والحديث في الموطأ بلفظ واتقى
بالواو لا بالفاء وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك ذكره بلفظ واتقل يعني بقافي بدل
الفاء ولا م آخره وكأنه تصحيف وان كان محفوظا فعنه قريب من الاول وقد تقدم الحديث
في تفسير النور من وجه آخر عن نافع بلفظ ان رجلا رمى امرأته واتقى من ولدها فأمرهما
النبي صلى الله عليه وسلم قتلا عنافا فوضح أن الاتقاء سبب الملاعة لا العكس واستدل بهذا
الحديث على مشروعية اللعان لنفي الولد وعن أحمد بن حنبل في الولد بمجرد اللعان ولو لم يتعرض الرجل
لذكره في اللعان وفيه نظر لانه لو استلحقه لحقه وانما يؤثر لعان الرجل دفع حد القذف عنه وثبت
زنا المرأة ثم يرتفع عنها الحد بالتعانها وقال الشافعي ان نفي الولد في الملاعة اتقى وان لم يتعرض له
فله أن يعبد اللعان لا نسائه ولا إعادة على المرأة وان أمكنه الرفع الى الحائض فآخر بغير عذر حتى
ولدت لم يكن له أن ينقمه كما في الشفعة واستدل به على أنه لا يشترط في نفي الحمل تصريح الرجل
بأنها ولدت من زنا ولا أنه استبرأها بحيضة وعن المالكية يشترط ذلك واحتج بعض من خالفهم
بأنه نفي الحمل عنه من غير أن يتعرض لذلك بخلاف اللعان الناشئ عن قذفها واحتج الشافعي بأن
الحامل قد تحيض فلا معنى لاشتراط الاستبراء قال ابن العربي ليس عن هذا جواب مقنع (قوله
ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة) قال الدارقطني فقد رد مالك بهذه الزيادة قال ابن عبد البر ذكرنا
أن مالكا تفرد بهذه اللفظة في حديث ابن عمر وقد جاءت من أوجه أخرى في حديث سهل بن سعد
كما تقدم من رواية يونس عن الزهري عن أبي داود بلفظ ثم خرجت حاملا فكان الولد إلى أمه
ومن رواية الاوزاعي عن الزهري وكان الولد يدعى إلى أمه ومعنى قوله ألحق الولد بأمه أي صيره
لها وحدها ونفاه عن الزوج فلا توارث بينهما وأما أمه فترث منه ما فرض الله لها كما وقع صريحا
في حديث سهل بن سعد كما تقدم في شرح حديثه في آخره وكان ابنها يدعى لأمه ثم جرت السنة في
ميراثها أنها ترثه ويرث منها ما فرض الله لها وقيل معنى الحاقه بأمه أنه صيرها له أباً وأما فترث
جميع ماله اذ لم يكن له وارث آخر من ولد ونحوه وهو قول ابن مسعود ورواه عنه طائفة ورواه عن
أحمد وروى أيضا عن ابن القاسم وعنه معناه أن عصبة أمه تصير عصبة له وهو قول علي وابن
عمر المشهور عن أحمد وقيل ترثه أمه وأخوته منها بالفرض والرد وهو قول أبي عبيد ومحمد بن
الحسن ورواية عن أحمد قال فان لم يرثه ذو فرض بحال فعصبة أمه واستدل به على أن الولد
المتوفى باللعان لو كان يتناحل للملاعن نكاحها وهو وجه شاذ لبعض الشافعية والاصح كقول
الجمهور أنها تحرم لانها ربيته في الجملة (قوله ما) قول الامام اللهم بين قال
ابن العربي ليس معنى هذا الدعاء طلب ثبوت صدق أحدهما فقط بل معناه أن تلد ليظهر الشبه
ولا يتنعج دلائلها جوت الولد مثلاً فلا يظهر البيان والحكمة فيه ردع من شاهد ذلك عن التلبس
بمثل ما وقع لما يترقب على ذلك من القبح ولو اندرأ الحد (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس
ويحيى بن سعيد هو الانصاري (قوله أخبرني عبد الرحمن بن القاسم) ثبتت هذه الرواية وكذا
رواية اللبث السابقة قبل أربعة أبواب أن رواية ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن القاسم التي
أخرجها الشافعي وغيره وقعت فيها تسوية ويحيى وان كان سمع من القاسم لكنه ما سمع هذا

ففرق بينهما وألحق الولد
بالمرأة * (باب قول الامام
اللهم بين) * حدثنا اسمعيل
قال حدثني سليمان بن بلال
عن يحيى بن سعيد قال
أخبرني عبد الرحمن بن
القاسم عن أنفاس بن محمد
عن ابن عباس أنه قال ذكر
الملاعنة عند رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
عاصم بن عدي في ذلك قولاً
ثم انصرف فاتاه رجل من
قومه فدكره أنه وجد مع
امرأته رجلاً فقال عاصم
ما بتليت بهذا الامر الا
لقول فذهب به الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فأخبره بالذي وجد عليه
امرأته وكان ذلك الرجل
مصفراً قليل اللحم سبط الشعر
وكان الذي وجدته عند أهله
آدم خدلاً كثيراً اللحم جعداً
قططاً فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اللهم بين

الحديث الامن ولده عبد الرحمن عنه (قوله فوضعت شيها بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد
عندها فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما) ظاهرة أن الملاعة تأخرت إلى وضع المرأة
لكن قد أوضحت أن رواية ابن عباس هذه هي في القصة التي في حديث سهل بن سعد وتقدم قبل
من حديث سهل أن اللعان وقع بينهما قبل أن تضع فعلى هذا تكون الفاء في قوله فلا عن معقبة
بقوله فإخبره بالذي وجد عليه امرأته وأما قوله وكان ذلك الرجل مصفر إلى آخره فهو كلام
اعترض بين الجلتين ويحتمل على بعد أن تكون الملاعة وقعت مرة بسبب القذف وأخرى
بسبب الانتفاء والله أعلم (قوله فقال رجل لابن عباس) هذا السائل هو عبد الله بن شداد بن الهاد
وهو ابن خالة ابن عباس سماه أبو الزناد عن القاسم بن محمد في هذا الحديث كما سيأتي في كتاب الحدود
(قوله كانت) تظهر في الإسلام السوء أي كانت تعلن بالفاحشة ولكن لم يثبت عليها ذلك ببينة
ولا اعتراف قال الداودي فيه جواز عيب من يسلك مسالك السوء وتعقب بأن ابن عباس لم
يسمها فان أراد اظهار العيب على الابهام فحتمل وقدم في التفسير في رواية عكرمة عن ابن
عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن أي لولا
ما سبق من حكم الله أي أن اللعان يدفع الحد عن المرأة لاقت عليها الحد من أجل الشبه الظاهر
بالذي رميت به ويستفاد منه أنه صلى الله عليه وسلم كان يحكم بالاجتهاد فيما لم ينزل عليه فيه وحى
خاص فاذا أنزل الوحي بالحكم في تلك المسئلة قطع النظر وعمل بما نزل وأجرى الامر على الظاهر
ولو قامت قرينة تقتضي خلاف الظاهر وفي أحاديث اللعان من الفوائد غير ما تقدم أن المفتي إذا
سئل عن واقعة ولم يعلم حكمها ورجا أن يجد فيها نصا لا يبادر إلى الاجتهاد فيها وفيه الرحلة في
المسئلة النازلة لأن سعيد بن جبير رحل من العراق إلى مكة من أجل مسئلة الملاعة وفيه اتيان
العالم في منزله ولو كان في قائلته إذا عرف الا أن لا يشق عليه وفيه تعظيم العالم ومخاطبته بكنيته
وفيه التيسير عند التعجب واشعار بسعة علم سعيد بن جبير لأن ابن عمر عجب من خفاء مثل هذا
الحكم عليه ويحتمل أن يكون تعجبه لعلمه بأن الحكم المذكور كان مشهورا من قبل فتعجب كيف
خفي على بعض الناس وفيه بيان أوليات الاشياء والعناية بمعرفة القول ابن عمر أول من سال عن
ذلك فلان وقول أنس أول لعان كان وفيه أن البلاء موكل بالمنطق وأنه ان لم يقع بالناطق وقع عن
له به واصله وأن الحاصم يردع الخصم عن التمادي على الباطل بالموعظة والتذكير والتحذير
ويكرر ذلك ليكون أبلغ وفيه ارتكاب أخف المفسدين بترك أثقلهم ما لان مفسدة الصبر
على خلاف ما توجيهه الغيرة مع قبحه وشدة أسهل من الاقدام على القتل الذي يؤدي إلى
الاقتصاص من القاتل وقد نهى له الشارع سبيلا إلى الراحة منها ما بالطلاق وما باللعان وفيه
أن الاستفهام بأريأت كان قديما وأن خبر الواحد يعمل به إذا كان ثقة وأنه يسن للعالم وعظ
المتلاعنين عند ارادة التلاعن ويتأكد عند الخامسة ونقل ابن دقيق العيد عن الفقهاء أنهم
خصوصا بالمرأة عند ارادة تلفظها بالغضب واستشكها بما في حديث ابن عمر لكن قد صرح جماعة
من الشافعية وغيرهم باستحباب وعظهم مامعا وفيه ذكر الدليل مع بيان الحكم وفيه كراهة
المسائل التي يترقب عليها هتك المسلم أو التوصل إلى أذيته بأي سبب كان وفي كلام الشافعي إشارة
إلى أن كراهة ذلك كانت خاصة بمنه صلى الله عليه وسلم من أجل نزول الوحي لثلاث تقع المسئلة

فوضعت شيها بالرجل الذي
ذكر زوجها أنه وجد عندها
فلا عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بينهما فقال رجل
لابن عباس في المجلس هي
التي قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لو رجعت أحدا
بغير بينة لرجعت هذه فقال
ابن عباس لانك امرأة
كانت تظهر السوء في
الإسلام

تظهر في الإسلام السوء هكذا
ينسخ الشرح التي بأيدينا والذي
في نسخ الصحيح الذي بأيدينا
تظهر السوء في الإسلام فاعل
بما في الشارح رواية له اه

عن شيء مباح فيقع التحريم بسبب المسئلة وقد ثبت في الصحيح أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته وقد اسقر جماعة من السلف على كراهة السؤال عما لم يقع لكن عمل الاكثر على خلافه فلا يحصى ما فرعه الفقهاء من المسائل قبل وقوعها وفيه أن الصحابة كانوا يسألون عن الحكم الذي لم ينزل فيه وحى وفيه أن للعالم اذا كره السؤال أن يعيبه ويهينه وأن من لقي شيئا من المكروه بسبب غيره يعاتبه عليه وأن المحتاج الى معرفة الحكم لا يرد كراهة العالم لما سأل عنه ولا غضبه عليه ولا جفاؤه له بل يعاود ملاطفته الى أن يقضى حاجته وأن السؤال عما يلزم من أمور الدين مشروع سرا وجهرا وأن لا يعيب في ذلك على السائل ولو كان مما يستقيم وفيه التحريض على التوبة والعمل بالستر والتحصار الحق في أحد الجانبين عند تعذر الواسطة لقوله أن أحدا كاذب وأن الخصمين المتكاذبين لا يعاقب واحد منهما وإن أحاط العلم بكذب أحدهما لا يعينه وفيه أن اللعان إذا وقع سقط حد القذف عن الملا عن المرأة والذي رميت به لانه صرح في بعض طرقه بتسمية المقدوف ومع ذلك لم ينقل أن القاذف حد قال الداودي لم يقل به مالك لانه لم يبلغه الحديث ولو بلغه لقال به وأجاب بعض من قال يحتمل من المالكية والحنفية بأن المقدوف لم يطلب وهو حقه فلذلك لم ينقل أن القاذف حد لأن الحد سقط من أصله باللعان وذكر عياض أن بعض أصحابهم اعتذر عن ذلك بأن شريكا كان يهوديا وقد بينت ما فيه في باب يبدأ الرجل بالتلاعن وفيه أنه ليس على الامام أن يعلم المقدوف بما وقع من قاذفه وفيه أن الحامل تلعن قبل الوضع لقوله في الحديث انظروا فان جاءت به الخ كما تقدم في حديث سهل وفي حديث ابن عباس وعند مسلم من حديث ابن مسعود فجاء يعنى الرجل هو وامرأته فتلاعنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلها أن تجي به أسود جعدا فجاءت به أسود جعدا وبه قال الجمهور خلافا لمن أبى ذلك من أهل الرأي معتلا بأن الحمل لا يعلم لانه قد يكون نفخة وحجة الجمهور أن اللعان شرع لدفع حد القذف عن الرجل ودفع حد الرجم عن المرأة فلا فرق بين أن تكون حاملا أو حائلا ولذلك يشرع اللعان مع الآيسة وقد اختلف في الصغيرة فالجمهور على أن الرجل اذا قذفها فله أن يلتعن لدفع حد القذف عنه دونها واستدل به على أن لا كفارة في المين الغموس لانها لو وجبت لبينت في هذه القصة وتعقب بأنه لم يتعين الحائث وأجيب بأنه لو كان واجبا للبينة مجحلا بأن يقول مثلا فليكفر الحائث منكما عن عيینه كما أرشد أحدهما الى التوبة وفي قوله عليه السلام البينة والاحتق في ظهره دلالة على أن القاذف لو عجز عن البينة فطلب تخليف المقدوف لا يجاب لان الحصر المذكور لم يتغير منه الا زيادة مشروعية اللعان وفيه جواز ذكر الاوصاف المذمومة عند الضرورة الداعية الى ذلك ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة واستدل به على أن اللعان لا يشرع الا لمن ليست له بينة وفيه نظرا لانه لو استطاع إقامة البينة على زناها ساغ له أن يلاعنها تنفي الولد لانه لا ينحصر في الزنا وبه قال مالك والشافعي ومن تبعهما وفيه أن الحكم يتعلق بالظاهر وامر السرائر موكل الى الله تعالى قال ابن التين وبه احتج الشافعي على قبول توبة الزنديق وفيه نظرا لان الحكم يتعلق بالظاهر فما لا يتعلق فيه حكم الباطن والزنديق قد علم باطنه بما تقدم فلا يقبل منه ظاهر ما يديه بعد ذلك كذا قال وحجة الشافعي ظاهرة لانه صلى الله عليه وسلم قد تحقق أن أحدهما كاذب وكان قادرا

على الاطلاع على عين الكاذب لكن أخبر أن الحكم بظاهر الشرع يقتضى أنه لا ينقب عن
البواطن وقد لاحت القرائن بتعيين الكاذب في المتلاعنين ومع ذلك فأجراهما على حكم الظاهر
ولم يعاقب المرأة ويستفاد منه أن الحاكم لا يكتفى بالمنظرة والاشارة في الحدود اذا خالفت الحكم
الظاهر كمين المدعى عليه اذا أنكر ولا يئنه واستدل به الشافعي على ابطال الاستحسان لقوله
لولا الايمان لكان لي ولها شأن وفيه أن الحاكم اذا بدل وسعه واستوفى الشرائط لا ينقض
حكمه الا ان ظهر عليه اخلال شرط أو تفریط في سبب وفيه أن اللعان يشرع في كل امرأة
دخل بها أو لم يدخل ونقل فيه ابن المنذر الاجماع وفي صدق غير المدخول بها خلاف للحنابلة
تقدمت الاشارة اليه في باب فلو نكح فاسدا أو طلق بائنا فولدت فأرادني الولد فله الملاعنة وقال
أبو حنيفة يلحقه الولد ولا تني ولا لعان لانها أجنبية وكذا لو ذفها ثم أبانها ثلاث فله اللعان وقال
أبو حنيفة لا وقد أخرج ابن أبي شيبة عن هشيم عن مغيرة قال الشعبي اذا طلقها ثلاثا فوضعت
فأتني منه فله أن يلاعن فقال له الحرث ان الله يقول والذين يرمون أزواجهن أقترها له زوجة
فقال الشعبي اني لا استحي من الله اذا رأيت الحق أن لأرجع اليه فلو اتعن ثلاث مرات فقط
فالتعن المرأة مثله ففرق الحاكم بينهما لم تقع الفرقة عند الجمهور لان ظاهر القرآن أن الحد
وجب عليهما وأنه لا يندفع الابطال كرفيتعين الايمان بجميعه وقال أبو حنيفة أخطأ السنة
وتحصل الفرقة لانه أتني بالا كثر فعلق به الحكم واستدل به على أن الالتعان ينتفي به الحل
خلاف الاي حنيفة ورواية عن أحمد لقوله انظروا فان جاءت به الخ فان الحديث طاهر في أنها
كانت حاملا وقد ألحق الولد مع ذلك بأمه وفيه جواز الخلف على ما يغلب على الظن ويكون
المستند التمسك بالاصل أو قوة الرجاء من الله عند تحقق الصدق لقول من سأله هلال والله
ليجلدك ولقول هلال والله لا يضربني وقد علم أني رأيت حتى استفتيت وفيه أن الميّن التي يعتد
بها في الحكم ما يقع بعد اذن الحاكم لان هلال قال والله اني لصادق ثم لم يحتسب بها من كلمات
اللعان الخمس وتمسك به من قال بالغاء حكم القافة وتعقب بأن الغاء حكم الشبهة هنا انما وقع
حيث عارضه حكم الظاهر بالشرع وانما يعتبر حكم القافة حيث لا يوجد ظاهر يتمسك به ويقع
الاشتباه فيرجع حينئذ الى القافة والله أعلم **(قوله باب)** اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت
بعد العدة زوجا غيره فلم يسها أي هل تحل للاول ان طلقها الثاني بغير مسيس * (تنبيه) لم يفرد
كتاب العدة عن كتاب اللعان فيما وقعت عليه من السخ ووقع في شرح ابن بطال قبل الباب الذي
يلي هذا وهو باب واللائي يتسنن من الحيض كتاب العدة ولبعضهم أبواب العدة والاولى اثبات
ذلك هنا فان هذا الباب لا تعلق له باللعان لان الملاعنة لا تعود للذي لاعن منها ولو تزوجت غيره
سواء جامعها أم لم يجمع **(قوله يحيى)** هو ابن سعيد القطان وهشام هو ابن عروة وقوله حدثني
عثمان بن أبي شيبة الخ ساقه على لفظ عبدة وانما احتاج الى رواية يحيى لتصريح هشام في روايته
بقوله حدثني أبي **(قوله أن رفاعه القرظي)** هو رفاعه القرظي ابن سموأل بفتح المهملة والميم
وسكون الواو بعدها همزة ثم لام والقرظي بالقاف والطاء المعجمة وقد تقدم ضبط قرظطة والنضير
في أوائل المعازي **(قوله تزوج امرأة)** في رواية عمرو بن علي عند الاسماعيلي امرأة من بني
قرظطة وسمها مالك من حديث عبيد الرحمن بن الزبير نفسه كما أخرجه ابن وهب والطبراني

* (باب اذا طلقها ثلاثا
ثم تزوجت بعد العدة زوجا
غيره فلم يسها) * حدثني
عمرو بن علي حدثنا يحيى
حدثنا هشام قال حدثني
أبي عن عائشة عن النبي صلى
الله عليه وسلم حدثنا عثمان
ابن أبي شيبة حدثنا عبدة عن
هشام عن أبيه عن عائشة
رضي الله عنها أن رفاعه
القرظي تزوج امرأة

والدارقطني في الغرائب. ووصولا وهو في الموطأ من سبل تيممة بنت وهب وهي عثناة واختلاف
هل هي بفتحها أو بالتصغير والثاني أرجح ووقع مجز وما به في النكاح لسعيد بن أبي
عروبة من روايته عن قتادة وقيل اسمها سهمية بسين مهمله مصغر أخرجه أبو نعيم
وكأنه تصحيف وعند ابن منده أمية بألف أخرجهما من طريق أبي صالح عن ابن عباس
وسمى أباهما الحرث وهي واحدة اختلف في التلقب باسمها والراجح الأول (قوله ثم طلقها فتزوجت
آخر) سماه مالك في روايته عبد الرحمن بن الزبير وأبوه بفتح الزاي واتفقت الروايات كلها عن
هشام بن عروة أن الزوج الأول رفاعه والثاني عبد الرحمن وكذا قال عبد الوهاب بن عطاء
عن سعيد بن أبي عروبة في كتاب النكاح له عن قتادة أن تيممة بنت أبي عبيد القرظية كانت تحت
رفاعة فطلقها خلف عليها عبد الرحمن بن الزبير وتسميته لا يها لالتنا في رواية مالك فلعل اسمه
وهب وكنيته أبو عبيد الا ما وقع عند ابن اسحق في المعازي من رواية سلمة بن الفضل عنه وتفرّد
به عنه عن هشام عن أبيه قال كانت امرأت من قريظة يقال لها تيممة تحت عبد الرحمن بن الزبير
فطلقها فتزوجها رفاعه ثم فارقها فأرادت أن ترجع الى عبد الرحمن بن الزبير وهو مع ارساله
مقبول والمحموظ ما اتفق عليه الجماعة عن هشام وقد وقع لامرأة أخرى قريب من قصتها
فأخرج النسائي من طريق سليمان بن يسار عن عبيد الله بن العباس أي ابن عبد المطلب أن
الغميصاء أو الرميضاء أمت النبي صلى الله عليه وسلم تشكروا من زوجها أنه لا يصل إليها فلم يابث
أن جاء فقال إنها كاذبة ولكنها تريد أن ترجع الى زوجها الأول فقال ليس ذلك لها حتى تذوق
عسلته ورجاله ثقات لكن اختلف فيه على سليمان بن يسار ووقع عند شيخنا في شرح الترمذي
عبد الله بن عباس مكبر وتعقب على ابن عساكر والمزني أنهم لما يذكرا هذا الحديث في الاطراف
ولا تعقب عليهم فانهم اذ كراه في مسند عبيد الله بالتصغير وهو الصواب وقد اختلف في
سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم الا أنه ولد في عصره فذكر كذلك في الصحابة واسم زوج
الغميصاء هذه عمرو بن حزم أخرجه الطبراني وأبو مسلم الكجي وأبو نعيم في الصحابة من طريق
جاء بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرو بن حزم طلق الغميصاء فتزوجها رجل
قبل أن يمسه فأرادت أن ترجع الى زوجها الأول الحديث ولم أعرف اسم زوجها الثاني
ووقعت لثلاثة قصة أخرى مع رفاعه رجل آخر غير الاول والزوج الثاني عبد الرحمن بن الزبير
أضا أخرجه مقاتل بن حيان في تفسيره ومن طريقه ابن شاهين في الصحابة ثم أبو موسى في قوله
تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره قال نزلت في عائشة بنت عبد الرحمن بن عقيل
الضريّة كانت تحت رفاعه بن وهب بن عتيك وهو ابن عمها فطلقها طلاقا تاما فتزوجت بعده
عبد الرحمن بن الزبير ثم طلقها فأمت النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل أن يمتني
أفأرجع الى ابن عمي زوجي الاول قال لا الحديث وهذا الحديث ان كان محفوظا فالواضح من
سياقه أنها قصة أخرى وان كلاً من رفاعه القرظي ورفاعة الضريّة وقع له مع زوجة له طلاق
فتزوج كلاهما عبد الرحمن بن الزبير فطلقها قبل أن يمسهما فالحكم في قصتهما متحد مع تغاير
الشخص وبهذا يتبين خطأ من وحديثهما طنا منه أن رفاعه بن مموأل هو رفاعه بن وهب
فقال اختلف في امرأة رفاعه على خمسة أقوال فذكر الاختلاف في المطلق بتيممة ونعم اليها

ثم طلقها فتزوجت آخر

عائشة والتحقيق ما تقدم ووقعت لأبي ركانة قصة أخرى سأذكرها آخر هذا الباب (قوله) فأتت
 النبي صلى الله عليه وسلم في الكلام حذف تقديره يظهر من الروايات الأخرى فعند المصنف من
 طريق أبي معاوية عن هشام فتر وبحث زوجها غيره فلم يصل منها إلى شيء يريد. وعند أبي عوانة
 من طريق الدراوردي عن هشام فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها وكذا في رواية
 مالك ابن عبد الرحمن بن الزبير نفسه وزاد فلم يستطع أن يجسها وقوله فاعترض بضم المثناة
 وآخره ضاد مبهمة أي حصل له عارض حال بينه وبين أتيانها إمام ابن الجني وإمام المرض (قوله)
 فذكرت له أنه لا يأتيها) وقع في رواية أبي معاوية عن هشام فلم يقرب إلى الهنة واحدة ولم يصل منى
 إلى شيء والهنة بفتح الهاء وتخفيف النون المرة الواحدة الحقيرة (قوله) وأنه ليس معه الامثل
 هدية (بضم الهاء وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة هو طرف الثوب الذي لم ينسج مأخوذ
 من هذب العين وهو شعر الجفن وأرادت أن ذكره يشبه الهدية في الاسترخاء وعدم الانتشار
 واستدل به على أن وطء الزوج الثاني لا يكون محلا لارتجاع الزوج الأول للمرأة إلا أن كان
 حال وطئه منتشرًا فلو كان ذكره أشل أو كان هو عنيًا أو طفلًا لم يكف على أصح قول العلماء وهو
 الأصح عند الشافعية أيضًا (قوله فقال لا) هكذا وقع من هذا الوجه مختصرا ووقع في رواية
 أبي معاوية عن هشام بن عروة كما تقدم قريبا في باب من قال لامرأته أنت على حرام ولم يكن معه
 الامثل الهدية فلم يقرب إلى الهنة واحدة ولم يصل منى إلى شيء أقاحل الزوج الأول فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا تحلين لزوجك الأول الحديث وفي رواية الزهري عن عروة كما تقدم
 أيضا في أوائل الطلاق وانما معه مثل الهدية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلك تريد
 أن ترجعي إلى رفاعه لا الحديث وسيأتي في اللباس من طريق أيوب عن عكرمة أن رفاعه طلق
 امرأته فتر وجهها عبد الرحمن بن الزبير قالت عائشة فجاءت وعليها خمار أخضر فشكت إليها أي
 إلى عائشة من زوجها وأرتها خضرة فجاءها فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والنساء
 يبصرن بعضهم بعضا قالت عائشة ما رأيت ما يلقى المؤمنات لجلدها أشد خضرة من ثوبها وسمع
 زوجها فقام معها ابنان له من غيرها قالت والله ما لي إليه من ذنب إلا أن ما معه ليس بأغنى عني
 من هذه وأخذت هدية من ثوبها فقال كذبت والله يا رسول الله اني لانقضها انقض الاديم
 ولكنها ناشئة تريد رفاعه قال فان كان ذلك لم تحل له الحديث وكان هذه المراجعة بينهما هي
 التي جلت خالد بن سعيد بن العاص على قوله الذي وقع في رواية الزهري عن عروة فان في آخر
 الحديث كما سيأتي في كتاب اللباس من طريق شعيب عنه قال فسمع خالد بن سعيد قولها وهو
 بالباب فقال يا أبا بكر ألا تنهى هذه عما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فوالله ما يريد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على التبسم وفيه ما كان الصحابة عليه من سلوك الأدب بحضرة
 النبي صلى الله عليه وسلم وانكارهم على من خالف ذلك بفعله أو قوله لقول خالد بن سعيد لأبي بكر
 الصديق وهو جالس ألا تنهى هذه وانما قال خالد ذلك لأنه كان خارج الحجر فاحتمل عنده أن
 يكون هناك ما يمنعه من مباشرة نفسها بنفسه فأمر به أبا بكر لكونه كان جالسا عند النبي صلى الله
 عليه وسلم مشاهدا للصورة الحال ولذلك لما رأى أبو بكر النبي صلى الله عليه وسلم يتبسم عند
 مقالته لم يزجرها وتبسمه صلى الله عليه وسلم كان تعجبا منها ما لتصريحها بما يستحي النساء من

فأتت النبي صلى الله عليه
 وسلم فذكرت له أنه لا يأتيها
 وأنه ليس معه الامثل هدية
 فقال لا

التصريح به غالباً وما للضعف عقل النساء لكون الحامل لها على ذلك شدة بغضها في الزوج الثاني ومحبتها في الرجوع الى الزوج الاول ويستفاد منه جواز وقوع ذلك (تبينه) * وقع في جميع الطرق من قول خالد بن سعيد لابي بكر لا تنهي هذه عما تجهر به أي ترفع به صوتها وذكره الداودي بلفظ تم جبر بتقديم التاء على الجيم والهجر بضم الهاء القعش من القول والمعنى هنا عليه لكن الثابت في الروايات ما ذكرته وذكر عياض أنه وقع كذلك في غير الصحيح وتقدم البحث في الشهادات مع من استدل بكلام خالد هذا الجواز الشهادة على الصوت (قوله) حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك) كذا في الموضوعين بالتصغير واختلاف في توجيهه فقيل هي تصغير العسل لان العسل مؤنث جزم به القزاز ثم قال وأحسب التذكير لغة وقال الازهرى يذكرو يؤنث وقيل لان العرب اذا حقرت الشيء ادخلت فيه هاء التأنيث ومن ذلك قولهم درجهم مات جمعوا الدرهم جمع المؤنث عند ارادة التحقير وقالوا أيضاً في تصغير هند هندية وقيل التأنيث باعتبار لو طأة اشارة الى أنها تكفي في المقصود من تحليلها للزوج الاول وقيل المراد قطعة من العسل والتصغير للتقليل اشارة الى أن القدر القليل كاف في تحصيل الحل قال الازهرى الصواب أن معنى العسيلة حلاوة الجماع الذي يحصل بتغيب الحشفة في الفرج وأنت تشبها بقطعة من عسل وقال الداوي صغرت لشدة شبهها بالعسل وقيل معنى العسيلة الطففة وهذا يوافق قول الحسن البصري وقال جمهور العلماء ذوق العسيلة كتابة عن الجامعة وهو تغيب حشفة الرجل في فرج المرأة وزاد الحسن البصري حصول الانزال وهذا الشرط انفرد به عن الجامعة قاله ابن المنذر وآخرون وقال ابن بطلال شذ الحسنة في هذا وخالفه سائر الفقهاء وقالوا يكفي من ذلك ما يوجب الحد ويحصن الشخص ويوجب كمال الصداق ويفسد الحج والصوم قال أبو عبيد العسيلة لذة الجماع والعرب تسمى كل شيء تستلذه عسلاً وهو في التشديد يقابل قول سعيد بن المسيب في الرخصة ويرد قول الحسن ان الانزال لو كان شرطاً لكان كافياً وليس كذلك لان كلامهم ما اذا كان بعيد العهد بالجماع مثلاً أنزل قبل تمام الايلاج واذا أنزل كل منهم ما قبل تمام الايلاج لم يذوق عسيلة صاحبه لان فسرت العسيلة بالامناء ولا بلذة الجماع قال ابن المنذر أجمع العلماء على اشتراط الجماع لتحلل الاول الاسمعي بن المسيب ثم ساق بسنده الصحيح عنه قال يقول الناس لا تحلل الاول حتى يجامعها الثاني وأنا أقول اذا تزوجها تزويجاً صحيحاً لا يريد بذلك احلالها للاول فلا بأس أن يتزوجها الاول وهكذا أخرج ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وفيه تعقب على من استبعد صحته عن سعيد قال ابن المنذر وهذا القول لا نعلم أحداً وافقه عليه الا طائفة من الخوارج ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن (قلت) سياق كلامه يشعر بذلك وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك وهو ما أخرج الترمذي من رواية شعبة عن علقمة بن مرثد عن سالم بن رزين عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر رفعه في الرجل تكون له المرأة فيطلقها ثم يتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها فترجع الى الاول فقال لا حتى تذوق العسيلة وقد أخرج الترمذي أيضاً من رواية سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد فقال عن رزين بن سفيان الاجري عن ابن عمر نحوه قال الترمذي هذا أولى بالصواب وانما قال ذلك لان الثوري أثقن وأحفظ من شعبة وروايته أولى بالصواب من وجهين

حتى تذوق عسيلته ويذوق
عسيلتك

* أحدهما أن شيخ علقمة شيخهما هو رزين بن سليمان كما قال الثوري لا سالم بن رزين كما قال
 شعبة فقد رواه جماعة عن علقمة كذلك منهم غيلان بن جامع أحد الثقات * ثانيهما أن الحديث
 لو كان عند سعيد بن المسيب عن ابن عمر مر فوعاً مانسبه إلى مقالة الناس الذين خالفهم ويؤخذ
 من كلام ابن المنذر أن نقل أبي جعفر النحاس في معاني القرآن وتبعه عبد الوهاب المالكي في
 شرح الرسالة القول بذلك عن سعيد بن جبيرة وهم وأعجب منه أن أبا حبان جزم به عن السعديين
 سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة ولا يعرف له سند عن سعيد بن جبيرة في شيء من المصنفات وكفى
 قول ابن المنذر حجة في ذلك وحكي ابن الجوزي عن داود أنه وافق سعيد بن المسيب على ذلك
 قال القرطبي ويستفاد من الحديث على قول الجمهور أن الحكم يتعلق بأقل ما ينطلق عليه
 الاسم خلافاً لمن قال لا بد من حصول جميعه وفي قوله حتى تذوق عسيلته إلى آخره اشعار
 بإمكان ذلك لكن قولها ليس معه الامثل هذه الهدية ظاهرة في تعذر الجماع المشروط فأجاب
 الكرماني بأن مرادها بالهدية التشبيه في الدقة والرقعة لا في الرخاوة وعدم الحركة واستبعد
 ما قال وسياق الخبر يعطى بأنما شكت منه عدم الانتشار ولا يمنع من ذلك قوله صلى الله عليه
 وسلم حتى تذوق لأنه علقه على الامكان وهو جائز الوقوع فكان أنه قال اصبري حتى يتأتى منه ذلك
 وإن تنفارقا فلا بد لها من ارادة الرجوع إلى رفاعة من زوج آخر يحصل لها منه ذلك واستدل
 باطلاق وجود الذوق منهما لا اشتراط علم الزوجين به حتى لو وطئها نائمة أو مغمى عليها لم يكف ولو
 أنزل هو وبالغ ابن المنذر فنقله عن جميع الفقهاء وتعقب وقال القرطبي فيه حجة لاحد القولين
 في أنه لو وطئها نائمة أو مغمى عليه لم يحل وجزم ابن القاسم بأن وطئ المجنون يحل وخالفه
 أشهب واستدل به على جواز رجوعها لزوجها الاول اذا حصل الجماع من الثاني لكن شرط
 المالكية ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت أن لا يكون في ذلك مخادعة من الزوج الثاني
 ولا ارادة تحليلها الاول وقال الاكثر ان شرط ذلك في العقد فسد والا فلا واتفقوا على أنه اذا
 كان في نكاح فاسد لم يحل وشذ الحنابلة فقال يكفي وأن من تزوج أمة ثم بت طلاقها ثم ملكها
 لم يحل له أن يطأها حتى تتزوج غيره وقال ابن عباس وبعض أصحابه والحسن البصري تحل له
 بملك اليمين واختلفوا فيما اذا وطئها حائضاً أو بعد أن طهرت قبل أن تطهر أو أحدهما صائم
 أو محرّم وقال ابن حزم أخذ الحنفية بالشرط الذي في هذا الحديث عن عائشة وهو زائد على
 ظاهر القرآن ولم يأخذوا بحديثها في اشتراط خمس رضعات لأنه زائد على ما في القرآن فيلزمهم
 الأخذ به أو ترك حديث الباب وأجابوا بأن النكاح عندهم حقيقة في الوطء فالحديث موافق
 لظاهر القرآن واستدل بقولها بت طلاق على أن البتة ثلاث تطليقات وهو محجب عن استدلال
 به فان البت بمعنى القطع والمراد به قطع العصمة وهو أعم من أن يكون بالثلاث بمجموعة أو بوقوع
 الثالثة التي هي آخر ثلاث تطليقات وسيأتى في اللباس صريحاً أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات
 فبطل الاحتجاج به ونقل ابن العربي عن بعضهم أنه أورد على حديث الباب ما ملخصه أنه يلزم
 من القول به اما الزيادة بخبر الواحد على ما في القرآن فيستلزم نسخ القرآن بالسنة التي لم تتواتر
 أو جل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين مع ما فيه من اللباس * والجواب عن الاول أن الشرط
 اذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن اضافته نسخاً ولا زيادة وعن الثاني أن النكاح في الآية

أضيف إليها وهي لا تتولى العقد بمجرد هاتفتين أن المراد به في حقها الوطء ومن شرطه اتفاقا أن يكون وطأ مباحا فيحتاج إلى سبق العقد ويمكن أن يقال لما كان اللفظ محتملا للمعنيين بنت السنة أنه لا بد من حصولهما فاستدل به على أن المرأة لا حق لها في الجماع لأن هذه المرأة شكت أن زوجها لا يطؤها وإن ذكره لا يتشروا نه ليس معه ما يغني عنها ولم يفسخ النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها بذلك ومن ثم قال إبراهيم بن اسمعيل بن علي بن داود بن علي لا يفسخ بالعنة ولا يضرب للعنين أجل وقال ابن المنذر اختلفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع فقال الأكثر أن وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم يؤجل أجل العنين وهو قول الأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وأبو حنيفة قال أبو ثور إن ترك جماعها لعله أجل له سنة وإن كان لغير علة فلا تأجيل وقال عياض اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حق في الجماع فيثبت الخيار لها إذا تزوجت المحبوب والممسوح جاهله تهما ويضرب للعنين أجل سنة لاحتمال زوال مابه وأما استدلال داود ومن يقول بقوله بقصة امرأة رفاعة فلا حجة فيها لأن في بعض طرقه أن الزوج الثاني كان أيضا طلقها كما وقع عند مسلم صريحاً من طريق القاسم عن عائشة قالت طلق رجل امرأته ثلاثاً فزوجها رجلاً آخر فطلقها قبل أن يدخل بها فأراد زوجها الأول أن يتزوجها فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا الحديث وأصله عند البخاري وقد تقدم في أوائل الطلاق ووقع في حديث الزهري عن عروة كما سيأتي في اللباس في آخر الحديث بعد قوله لاحق تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك قال فقارفته بعد زاد ابن جريح عن الزهري في هذا الحديث أنها جاءت بعد ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أنه يعني زوجها الثاني مسها فنعها أن ترجع إلى زوجها الأول وصرح مقاتل بن حيان في تفسيره مرسلات أنها قالت يا رسول الله أنه كان مسني فقال كذبت بقولك الأول فلن أصدقك في الآخر وأنها أتت أبا بكر ثم عمر فنعها وكذا وقعت هذه الزيادة الأخيرة في رواية ابن جريح المذكورة أخرجهما عبد الرزاق عنه ووقع عند مالك في الموطأ عن المسور بن رفاعه عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير زاد خارج الموطأ فيمارواه ابن وهب عنه وتابعه إبراهيم بن طهمان عن مالك عند الدارقطني في الغرائب عن أبيه أن رفاعه طلق امرأته تميم بنت وهب ثلاثاً فنعها عبد الرحمن فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسه فقارقتها فأراد رفاعه أن يتزوجها الحديث ووقع عند أبي داود من طريق الأسود عن عائشة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته فزوجت غيره فدخل بها وطلقها قبل أن يواقعها أتجمل للأول قال لا الحديث وأخرج الطبري وابن أبي شبة من حديث أبي هريرة نحوه والطبري أيضاً والبيهقي من حديث أنس كذلك وكذا وقع في رواية جاد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرو بن حزم طلق الغميصاء فنعها رجلاً فطلقها قبل أن يمسه فاسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لاحق يذوق الآخر عسيلتها وتذوق عسيلته وأخرجه الطبراني ورواته ثقات فان كان جاد بن سلمة حفظه فهو حديث آخر لعائشة في قصة أخرى غير قصة امرأة رفاعة وله شاهد من حديث عبد الله بن التميمي عن عباس عند النسائي في ذكره الغميصاء لكن سياقه يشبه سياق قصة رفاعة كما تقدم في أول شرح هذا الحديث وقد قدمت أنه وقع لكل من رفاعة بن سمؤال ورفاعة بن وهب أنه طلق امرأته وإن

(باب واللائي يتسنن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم) قال مجاهد ان لم تعلموا يحضن أو لا يحضن واللائي قعدن عن الحيض واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر (باب وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن الاعرج قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة من أسلم يقال لها سبعة كانت تحت زوجها توفي عنها وهي حبل خطبها أبو السنا بل بن بعك فأتت أن تنكحه فقالت والله ما يصلح أن تنكحه حتى تعتدي آخر الاجلين فكثت قرييما من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقال انكحي

كلامهم مما تزوجها عبد الرحمن بن الزبير وان كلامهم ما شككت أنه ليس معه الامثل الهدية فاعل احدى المرأتين شكته قبل أن يفارقها والاخرى بعد أن فارقها ويحتمل أن تكون القصة واحدة ووقع الوهم من بعض الرواة في التسمية أو في النسبة وتكون المرأة شككت مرتين من قبل المفارقة ومن بعدها والله أعلم وأما ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس قال طلق عبد يزيد أوراكة أم ركانة ونكح امرأة من مزينة فجاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ما يغني عني إلا كما تغني هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه قال فقال للنبي صلى الله عليه وسلم لعبد يزيد طلقها وراجع أم ركانة ففعل فليس فيه حجة لمسئلة العنين والله أعلم بالصواب (قوله) واللائي يتسنن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم سقط لفظ باب لابي ذروركية وثبت للباقيين ووقع عند ابن بطال كتاب العدة باب قول الله الى آخره والعدة اسم لمدة تترتب بها المرأة عن التزويج بعد وفاة زوجها أو فراقها ما بالولادة أو بالاقراء أو الاشهر (قوله) قال مجاهد ان لم تعلموا يحضن أو لا يحضن أي فسر قوله تعالى ان ارتبتم أي لم تعلموا وقوله واللائي قعدن عن الحيض أي حكمن أي حكمن حكم اللاتي يتسنن وقوله واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر أي ان حكم اللاتي لم يحضن أصلا ورأسا حكمهن في العدة حكم اللاتي يتسنن فكان تقدير الآية واللائي لم يحضن كذلك لأنها وقعت بعد قوله فعدتهن ثلاثة أشهر وأثر مجاهد هذا وصله الفريابي وتقدم بيانه في تفسير سورة الطلاق وأخرج ابن أبي حاتم من طريق يونس عن الزهري قال الارباب والله أعلم في المرأة التي تشك في قعودها عن الولد وفي حيضها أم تحيض أو لا وتشك في انقطاع حيضها بعد ان كانت تحيض وتشك في صغرها هل بلغت الحيض أم لا وتشك في حملها أو لا فارتبتم فيه من ذلك فالعدة فيه ثلاثة أشهر وهذا الذي جزم به الزهري مختلف فيه فمن انقطع حيضها بعد ان كانت تحيض فذهب أكثر فقهاء الامصار الى أنها تنتظر الحيض الى أن تدخل في السن الذي لا يحيض فيه مثلها فتعد حينئذ تسعة أشهر وعن مالك والاوزاعي تربص تسعة أشهر فان حاضت والا اعتدت ثلاثة وعن الاوزاعي ان كانت شابة فسنة وحجة الشافعي والجمهور ظاهرا القرآن فانه صرح في الحكم للايسة والصغيرة وما الى تحيض ويتأخر حيضها فليست آيسة لكن لما لك في قوله سلف وهو عمر فقد صرح عنه ذلك وذهب الجمهور الى أن المعنى في قوله ان ارتبتم أي في الحكم لافي اليأس (قوله) أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أي ابن عبد الاسد الخزومي وقد تقدم الحديث في تفسير الطلاق من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن كريب عن أم سلمة وذلك لما وقعت المراجعة بينه وبين ابن عباس في ذلك وتقدم بيان ذلك مشروحا هناك وقد رواه مالك عن عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة وفيه فدخل أبو سلمة على أم سلمة أو رده المصنف هنا مختصرا أو ورد القصة من وجهين آخرين باختصار أيضا الطريق الاولى طريق الاعرج أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة كذا رواه الاعرج عن أبي سلمة ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن كريب عن أم سلمة كما تقدم في تفسير سورة الطلاق وفيه قصة لابي سلمة مع ابن عباس وأبي هريرة وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن يسار أن ابن عباس وأبا سلمة اجتمعا عند أبي هريرة فبعثوا كريبا الى أم سلمة يسالها عن ذلك فذكرت القصة وهو شاهد لرواية الاعرج وأخرجه

مالك في الموطأ عن عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة قال دخلت على أم سلمة وأخرجته النساء من طريق داود بن أبي عاصم أن أبا سلمة أخبره فذكر قصته مع ابن عباس وأبي هريرة قال فأخبرني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجته أحمد من طريق ابن اسحق حدثني محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة قال دخلت على سبيعة وهذا الاختلاف على أبي سلمة لا يقدح في صحة الخبر فإن لأبي سلمة اعتناء بالقصة من حين تنازع هو وابن عباس فيها فكانت لما بلغه الخبر من كريب عن أم سلمة لم يقتنع بذلك حتى دخل عليها ثم دخل على سبيعة صاحبة القصة نفسها ثم تحمّلها عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الرجل يحتمل أن يكون هو المسور بن مخرمة كما يأتي في الطريق الثالثة ويحتمل أن يكون أبا هريرة فإن في آخر الحديث عند النسائي فقال أبو هريرة أشهد على ذلك فيحتمل أن يكون أبو سلمة أيهم أو لهما قال أخبرني رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما أخرجه عبد بن حميد من رواية صالح ابن أبي حسان عن أبي سلمة فذكر قصته مع ابن عباس وأبي هريرة قال فأرسلوا إلى عائشة فذكرت حديث سبيعة فهو شاهد وصالح بن أبي حسان مختلف فيه ولعل هذا هو سبب الوهم الذي حكاه الحميدي عن ابن مسعود وذكرته في تفسير الطلاق ووقع في رواية أبيان العطار عن يحيى ابن أبي كثير في هذا الحديث أن ابن عباس احتج بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وإن أبا سلمة قال له يا ابن عباس أقال الله آخر الاجلين رأيت لو مضت أربعة أشهر وعشر ولم تضع أترج فقال لعلها ذهبت إلى أم سلمة * الطريق الثانية (قوله الليث عن يزيد) قال الليث في حواشيه هو ابن عبد الله بن الهاد وهو في ذلك وإنما هو ابن أبي حبيب كذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه وكذا أخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث (قوله أن ابن شهاب كتب إليه) هو حجة في جواز الرواية بالمكاتبة وقد سبق في غزوة بدر من المغازي معلقا عن الليث عن يونس عن ابن شهاب أنهم ساءلوا ما هنا ووصله مسلم من طريق ابن وهب عن يونس كذلك ووافقه الزبيدي عن ابن شهاب أخرجه ابن حبان وأخرجه الطبراني من طريق عقيل عن ابن شهاب خالف في بعض روايته (قوله عن أبيه) هو عبد الله بن عتبة بن مسعود وقد سلف في تفسير الطلاق أن ابن سيرين حدث به عن عبد الله بن عتبة عن سبيعة فيحتمل أن يكون عبد الله بن عتبة لقي سبيعة بعد أن كان بلغه عنها من سيد كرم الوسايط ويحتمل أن يكون أرسله عنها لابن سيرين وأخرجه أحمد من طريق قتادة عن خلاص عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود أن سبيعة بنت الحرث الحديث (قوله أنه كتب إلى ابن الأرقم) حزم جمع من الشراح أنه عبد الله ابن الأرقم الزهري الصحابي المشهور وهو موافق لذلك وإنما هو ولده عمر بن عبد الله كذلك وقع واخفا مفسرا في رواية يونس وليس لعمر المذكور في الصحيحين سوى هذا الحديث الواحد ووقع في رواية عقيل عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا ه كتب إليه أن الق سبيعة فسألها كيف قضى لها قال فأخبرني زفر بن أوس بن الحذاف أن سبيعة أخبرته والقائل أخبرني زفر هو عبيد الله بن عبد الله بن ذلك النسائي في روايته من طريق أبي زيد بن أنيسة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب ووضح بذلك أن لابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فيه طريقين

* حدثنا يحيى بن بكير
عن الليث عن يزيد أن
ابن شهاب كتب إليه أن
عبيد الله بن عبد الله أخبره
عن أبيه أنه كتب إلى ابن
الأرقم
قوله يا ابن عباس في نسخة
أخرى يا أبا عباس هـ

الطريق الثالثة رواية هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة ان سبيعة الاسلمية نفست وهذا يحتمل أن يكون المسور جله أو أرسله عن سبيعة وحضر القصة فإنه حفظ خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في شأن فاطمة الزهراء وكانت قبل قصة سبيعة فاعلمنا من سبيعة أيضاً (قوله) في الطريق الاولى أن امرأته من أسلم يقال لها سبيعة هي بمهملة وموحدة ثم مهملة تصغير سبع ووقع في المغازي سبيعة بنت الحرث وذكرها ابن سعد في المهاجرات ووقع في رواية لابن اسحق عند أحمد سبيعة بنت أبي برزة الاسلمي فان كان محفوظاً فهو أبو برزة آخر غير الظاهر في المشهور وهو ما كنية للحرث والد سبيعة أو نسبت في الرواية المذكورة الى جد لها (قوله) كانت تحت زوجها) تقدم في غزوة بدر أيضاً تسميته سعد بن خولة وفيه أنه من بني عامر بن لؤي وثبت فيه أنه كان من حلفائهم (قوله توفي عنها) تقدم هناك أنه توفي في حجة الوداع ونقل ابن عبد البر الاتفاق على ذلك وفي ذلك نظر فقد ذكر محمد بن سعد أنه مات قبل الفتح وذكر الطبري أنه مات سنة سبع وقد ذكرت شيئاً من ذلك في كتاب الوصايا وتقدم في تفسير الطلاق أنه قتل ومعظم الروايات على أنه مات وهو المعتد ووقع لاكرمانى لعل سبيعة قالت قتل بناء على ظن منها في ذلك فتبين أنه لم يقتل وهذا الجمع يحجه السمع وإذا ظنت سبيعة أنه قتل ثم تبين لها أنه لم يقتل فكيف تجزم بعد دهر طويل بأنه قتل والمعتمد أن الرواية التي فيها قتل ان كانت مخفوفة ترجح لانها لا تنافي مات أو توفي وان لم يكن في نفس الامر قتل فهي رواية شاذة (قوله) نخطبها أبو السنا بل بمهملة ونون ثم موحدة جمع سنبله اختلف في اسمه ف قيل عمرو قاله ابن البرقي عن ابن هشام عن ينق به عن الزهري وقيل عامر روى عن ابن اسحق وقيل حبة بموحدة بعد المهملة وقيل بنون وقيل لبديريه وقيل أصرم وقيل عبد الله ووقع في بعض الشروح وقيل بغيض (قلت) وهو غلط والسبب فيه أن بعض الأئمة سئل عن اسمه فقال بغيض يسأل عن بغيض فظن الشارح أنه اسمه وليس كذلك لان في بقية الخبر اسمه لبديريه وجرم العسكري بأن اسمه كنيته وبعبك بموحدة ثم مهملة ثم كافين بوزن جعفر بن الحرث بن عيلة بن السباق بن عبد الدار وكذا نسبته ابن اسحق وقيل هو ابن عبك بن الجراح بن الحرث بن السباق فنقل ذلك عن ابن الكلبي ابن عبد البر قال وكان من المؤلفين وسكن الكوفة وكان شاعراً ونقل الترمذي عن البخاري أنه قال لا يعلم أن أبا السنا بل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال لكن جزم ابن سعد أنه بقي بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمناً وقال ابن منده في العناية عداة في أهل الكوفة وكذا قال أبو نعيم أنه سكن الكوفة وفيه نظر لان حليفه قال أقام بمكة حتى مات وتبعه ابن عبد البر ويؤيد كونه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم قول ابن البرقي أن أبا السنا بل تزوج سبيعة بعد ذلك وأولدها سنا بل بن أبي السنا بل ومقتضى ذلك أن يكون أبا السنا بل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لانه وقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة أنها تزوجت الشاب وكذا في رواية داود بن أبي عاصم أنها تزوجت فتى من قومها وتقدم أن قصتها كانت بعد حجة الوداع فاحتاج ان كان الشاب دخل عليه اثم طلقها الى زمان عدة منه ثم الى زمان الحمل حتى تضع وتلد سنا بل حتى صار أبوه يكنى به أبا السنا بل وقد أفاد محمد بن وضاح فيما حكاه ابن بشكوال وغيره عنه أن اسم الشاب الذي خطب سبيعة هو أبو السنا بل فاثرت على أبي السنا بل أبو البشر بن الحرث

ان يسأل سبيعة الاسلمية
كيف أفتاها النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت أفتاني
إذا وضعت أن أتكح

وضبطه بكسر الموحدة وسكون المعجمة وقد أخرج الترمذى والنسائى قصة سبيعة من رواية
الاسود عند أبي السنابل بسند على شرط الشيخين الى الاسود وهو من كبار التابعين من أصحاب
ابن مسعود ولم يوصف بالتدليس فالحديث صحيح على شرط مسلم لكن البخارى على قاعدته
في اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة فلهذا قال ما نقله الترمذى (قوله فأبت أن تنكحه) وقع في رواية
الموطأ فخطبها رجلان أحدهما شاب وكهل فخطت الى الشاب فقال الكهل لم تحلى وكان
أهلها غيبا فمر بها أن يوثروها (قوله فقالت والله ما يصلح أن تنكحه حتى تعتدى آخر
الاجلين فكشكت قريبا من عشرين ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقال انكحى) قال
عياض هكذا وقع عند جميعهم فقالت والله ما يصلح الا لابن السكس فعنده فقال مكان فقالت
وهو الصواب (قلت) وكذا في الاصل الذى عندنا من رواية أبي ذر عن مشايخه بل قال ابن التين
انه عند جميعهم فقال الا عند القابسى فقالت بزيادة التاء وهذا أقرب مما قال عياض ثم قال
عياض والحديث مبني على نقص منه قولها فنقصت بعد ليال فخطبت الخ (قلت) قد ثبت المحذوف
في رواية ابن ملحان التي أشرت اليها عن يحيى بن بكير شيخ البخارى فيه ولقظه فكشكت قريبا من
عشرين ليلة ثم نقصت وقد وقع للبخارى اختصار المتن في الطريق الثانية بأبلغ من هذا فانه اقتصر
منه على قوله انه كتب الى ابن أرقم أن يسأل سبيعة الاسمية كيف أفتاها النبي صلى الله عليه وسلم
فقالت أفتاني اذا حللت أن أنكح فأبهم اسم ابن أرقم ونسبه الى جده كانهت عليه وطوى ذكر
أكثر القصة وتقديره فأنها فسألها فأخبرته فكتب اليه الجواب انى سألتها فذكرت القصة وفي
آخرها فقالت الى آخره وقد وقع بيانه واضحافي تفسير الطلاق من رواية يونس عن الزهري وفيه
فكتب عمر بن عبد الله بن الارقم الى عبد الله بن عتبة يخبره أن سبيعة بنت الحرث أخبرته أنها
كانت تحت سعد بن خولة فتوفي عنها في حجة الوداع وهى حامل فلم تشب أن وضعت حملها فلما
تعلت من نقاسها تجملت للخطاب فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك رجل من بني عبد الدار
فقال مالي أراك تجملت للخطاب ترجين النكاح فأنت والله ما أنت بنا كح حتى يمر عليك أربعة
أشهر وعشر قالت سبيعة فلما قال لي ذلك جعت على ثيابي حين أمسيت فأتيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فسألته عن ذلك فأفتاني بأني قد حللت حين وضعت حملي وأمرني بالتزويج ابدا الى
وقوله في هذه الطريق الثانية فكشكت قريبا من عشرين ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم قد
يخالف في الظاهر قوله في رواية الزهري المذكورة فلما قال لي ذلك جعت على ثيابي حين أمسيت
فانه ظاهر في أنها توجهت الى النبي صلى الله عليه وسلم في مساء اليوم الذى قال لها فيه أبو
السنابل ما قال ويمكن الجمع بينهما أن يحمل قولها حين أمسيت على ارادة وقت توجهها ولا يلزم
منه أن يكون ذلك في اليوم الذى قال لها فيه ما قال (قوله في الرواية الثالثة ان سبيعة نقصت)
بضم النون وكسر القاء أى ولدت (قوله بعد وفاة زوجها بليال) كذا أبهم المدة وكذا في رواية
سليمان بن يسار عند مسلم مثله وفي رواية الزهري فلم تشب أن وضعت ووقع في رواية محمد بن
ابراهيم التيمي عن أبي سلمة عن سبيعة عند أحمد فلم أمكث الا شهرين حتى وضعت وفي رواية
داود بن أبي عاصم فولدت لادنى من أربعة أشهر وهذا أيضا مبهم وفي رواية يحيى بن أبي كثير
الماضية في تفسير الطلاق فوضعت بعد موته بأربعين ليلة كذا في رواية شيبان عنه وفي

* حدثنا يحيى بن قزعة
حدثنا مالك عن هشام بن
عروة عن أبيه عن المسور
ابن مخزومة أن سبيعة الاسمية
نقصت بعد وفاة زوجها
بليال فجاءت النبي صلى الله
عليه وسلم فاستأذنته أن
تنكح فأذن لها فنكحت

رواية حجاج الصواف عند التسائي بعشرين ليلة ووقع عند ابن أبي حاتم من رواية أيوب عن يحيى بعشرين ليلة أو خمس عشرة ووقعت في رواية الاسود فوضعت بعد وفاة زوجها بثلاثة وعشرين يوماً أو خمسة وعشرين يوماً كذا عند الترمذي والتسائي وعند ابن ماجه يضع وعشرين ليلة وكان الراوي ألغى الشك وأتى بلفظ يشمل الآخرين ووقع في رواية عبد ربه بن سعيد بنصف شهر وكذا في رواية شعبة بلفظ خمسة عشر نصف شهر وكذا في حديث ابن مسعود عند أحمد والجمع بين هذه الروايات متعذراً لاتحاد القصة وأصل هذا هو السر في إيهام من إيهام المدة إذ محل الخلاف أن تضع لدون أربعة أشهر وعشر وهو هنا كذلك فأقل ما قيل في هذه الروايات نصف شهر وأما ما وقع في بعض الشروح أن في البخاري رواية عشر ليال وفي رواية للطبراني ثمان أو سبع فهو في مدة أقامتها بعد الوضع إلى أن استفتت النبي صلى الله عليه وسلم لافي مدة بقية الحمل وأكثر ما قيل فيه بالتصريح شهرين وبغيره دون أربعة أشهر وقد قال جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتوى في الأمصار أن الحامل إذا مات عنها زوجها تحل بوضع الحمل وتنقض عدة الوفاة وخالف في ذلك على فقال تعتد آخر الاجلين ومعناه أنها ان وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر تربصت إلى انقضاءها ولا تحل بمجرد الوضع وان انقضت المدة قبل الوضع تربصت إلى الوضع أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن علي بسند صحيح وبه قال ابن عباس كما في هذه القصة ويقال انه رجح عنه ويقويه أن المنقول عن أتباعه وفاق الجماعة في ذلك وتقدم في تفسير الطلاق أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنكر على ابن سيرين القول بانقضاء عدتها بالوضع وأنكر أن يكون ابن مسعود قال بذلك وقد ثبت عن ابن مسعود من عدة طرق أنه كان يوافق الجماعة حتى كان يقول من شاء لا عنته على ذلك ويظهر من مجموع الطرق في قصة سبيعة أن أبا السنا بل رجح عن فتواه أو لا أنها لا تحل حتى تمضي مدة عدة الوفاة لانه قد روى قصة سبيعة ورد النبي صلى الله عليه وسلم ما أفتاها أبو السنا بل به من أنها لا تحل حتى يمضي لها أربعة أشهر وعشر ولم يرد عن أبي السنا بل تصريح في حكمها لو انقضت المدة قبل الوضع هل كان يقول بظاهرها طلاقه من انقضاء العدة أو لا لكن نقل غير واحد الاجماع على أنها لا تنقض في هذه الحالة الثانية حتى تضع وقد وافق صحنون من المالكية علياً نقله المازري وغيره وهو شذوذ حذر دود لانه احداث خلاف بعد استقرار الاجماع والسبب الحامل له الحرص على العمل بالآيتين اللتين تعارض عمومهما فقوله تعالى والدين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشر أعام في كل من مات عنها زوجها يشمل الحامل وغيرها وقوله تعالى وأولات الأجلهن أن يضعن حملهن عام أيضاً يشمل المطلقة والمتوفى عنها فجاء أولئ بين العمومين بقصر الثانية على المطلقة بقرينة ذكر عدد المطلقات كالأيسة والصغيرة قبلهما ثم لم يهملوا ما تناوله الآية الثانية من العموم لكن قصره على من مضت عليها المدة ولم تضع فكان تخصيص بعض العموم أولى وأقرب إلى العمل بمقتضى الآيتين من الغاء أحدهما في حق بعض من شمله العموم قال القرطبي هذا نظر حسن فان الجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الأصول لكن حديث سبيعة نص بأنها تحل بوضع الحمل فكان فيه بيان للمراد بقوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشر أنه في حق من لم تضع وإلى ذلك أشار ابن مسعود بقوله ان آية الطلاق نزلت بعد آية

البقرة وفهم بعضهم منه أنه يرى نسخ الاول بالاخيرة وليس ذلك مراده وانما يعنى أنها مخصصة لها فانها أخرجت منها بعض متناولاتها وقال ابن عبد البر لولا حديث سبيعة لكان القول ما قال على وابن عباس لانهم اعدت ان مجتمعتان يصفقتين وقد اجتمعتا في الحامل المتوفى عنها زوجها فلا تخرج من عدتها الا بيقين واليقين آخر الاجلين وقد اتفق الفقهاء من أهل الحجاز والعراق أن أم الولد لو كانت متزوجة فمات زوجها وماتت سبيها معا أن عليها أن تأتى بالعدة والاستبراء بأن تبرص أربعة أشهر وعشر افيها حيضة أو بعدها ويترجح قول الجمهور أيضا بأن الايتين وان كانتا عامتين من وجه خاصتين من وجه فكان الاحتياط أن لاتنقض العدة الا بالآخر الاجلين لكن لما كان المعنى المقصود الاصل من العدة براءة الرحم ولا سيما فيمن تحيض يحصل المطلوب بالوضع ووافق ما دل عليه حديث سبيعة ويقويه قول ابن مسعود في تأخر نزول آية الطلاق عن آية البقرة واستدل بقوله فأفتاني بأني حلت حين وضعت جلي بأنه يجوز العدة عليها اذا وضعت ولولم تطهر من دم النفاس وبه قال الجمهور والى ذلك أشار ابن شهاب في آخر حديثه عند مسلم بقوله ولا أرى بأسا أن تتزوج حير وضعت وان كانت في دمها غير أنه لا يقر بهاز زوجها حتى تطهر وقال الشعبي والحسن والنخعي وجاد بن سلمة لاتنكح حتى تطهر قال القرطبي وحديث سبيعة حجة عليهم ولا حجة لهم في قوله في بعض طرقه فلما تعلت من نفاسها لان انقطعت كما يجوز أن يكون معناه طهرت جازا أن يكون استعلت من ألم النفاس وعلى تقدير تسليم الاول فلا حجة فيه أيضا لانها حكاية واقعة سبيعة والحجة انما هو في قول النبي صلى الله عليه وسلم انها حلت حين وضعت كما في حديث الزهري المتقدم ذكره وفي رواية معمر عن الزهري حلت حين وضعت جلك وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي بن كعب أن امرأته أم الطفيل قالت لعمر قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سبيعة أن تنكح اذا وضعت وهو ظاهرا للقرآن في قوله تعالى أن يضعن جلهن فعلق الحل بحين الوضع وقصره عليه ولم يقل اذا طهرت ولا اذا انقطع دمك فصيح ما قال الجمهور وفي قصة سبيعة من الفوائد أن الحكماء كانوا يفتون في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وان المفتي اذا كان له ميل الى الشيء لا ينبغي له أن يفتي فيه لثلاثي حمله الميل اليه على ترجيح ما هو مرجوح كما وقع لابي السنا بل حيث أفتى سبيعة أنها لا تحل بالوضع لكونه كان خطبها فغنته ورجاها اذا قبلت ذلك منه وانتظرت مضي المدة حضر أهلها فرغبوها في زواجه دون غيره وفيه ما كان في سبيعة من الشهامة والفطنة حيث ترددت فيما أفتاها به حتى جلهما ذلك على استيضاح الحكم من الشارع وهكذا ينبغي لمن ارتاب في فتوى المفتي أو حكم الحاكم في مواضع الاجتهاد أن يبحث عن النص في تلك المسئلة ولعل ما وقع من أبي السنا بل من ذلك هو السرف في اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم أنه كذب في الفتوى المذكورة كما أخرجه أحمد من حديث ابن مسعود على أن الخطأ قد يطلق عليه الكذب وهو في كلام أهل الحجاز كثير وجله بعض العلماء على ظاهره فقال انما كذبه لانه كان عالما بالقصة وأفتى بخلافه حكاه ابن داود عن الشافعي في شرح المختصر وهو بعيد وفيه الرجوع في الوقائع الى العلم ومباشرة المرأة السؤال عما ينزل بها ولو كان مما يستحق النساء من مثله لكن خروجها من منزلها ليل يكون أستر لها كما فعلت سبيعة وفيه أن الحامل تنقض عدتها بالوضع على أي صفة كان من مضغعة أو من علقه

سواء استبان خلق آدمي أم لا لأنه صلى الله عليه وسلم رتب الحل على الوضع من غير تفصيل
وتوقف ابن دقيق العيد فيه من جهة أن الغالب في اطلاق وضع الحامل هو الحل التام المتخلق وأما
خروج المضغة أو العلقه فهو نادر والحل على الغالب أقوى ولهذا نقل عن الشافعي قول بأن
العدة لا تنقضي بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة بينة ولا خفية وأجيب عن الجمهور بأن المقصود
في انقضاء العدة راحة الرحم وهو حاصل بخروج المضغة أو العلقه بخلاف أم الولد فان المقصود
منها الولادة وما لا يصدق عليه أنه أصل آدمي لا يقال فيه ولدت وفيه جواز تجسمل المرأة بعد
انقضاء عدتها لمن يخطبها لان في رواية الزهري التي في المغازي فقال ما لي أراك تجملت للخطاب
وفي رواية ابن اسحق فتيات للنكاح واختصبت وفي رواية معمر عن الزهري عند أجد فلقيها
أبو السنابل وقد اكتحلت وفي رواية الاسود فتطيت وتصنعت وذكر الكرماني أنه وقع في
بعض طرق حديث سبيعة أن زوجها مات وهي حامل وفي معظمها حامل وهو الأشهر لان الحل
من صفات النساء فلا يحتاج الى علامة التأنيت ووجه الاول أنه أريد بأنها إذا حل بالفعل كما
قيل في قوله تعالى تذهل كل مرضعة فلوأريد أن الارضاع من شأنها القيل كل مرضع اه والذي
وقضنا عليه في جميع الروايات وهي حامل وفي كلام أبي السنابل لست بنا كحم واستدل به على
أن المرأة لا يجب عليها التزويج لقولها في الخبر من طريق الزهري وأمرني بالتزويج ان بدالي وهو
مبين للمراد من قوله في رواية سليمان بن يسار وأمرها بالتزويج فيكون معناه وأذن لها وكذا
ما وقع في الطريق الاول من الباب فقال انكحي وفي رواية ابن اسحق عند أجد فقد حلت
فتزويجي ووقع في رواية الاسود عن أبي السنابل عند ابن ماجه في آخره فقال ان وجدت زوجا
صالحا فتزويجي وفي حديث ابن مسعود عند أجد اذا نالك أحد ترضينه وفيه أن الشيب لا تزوج
الابرضاهما من رضاه ولا اجبار لا حد عليها وقد تقدم بيانه في غير هذا الحديث ﴿قوله﴾
باب قول الله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء سقط لفظ باب لابي در
والمراد بالمطلقات هنا ذوات الحيض كما دلت عليه آية سورة الطلاق المذكورة قبل والمراد
بالتربص الانتظار وهو خبر بمعنى الامر وقرأ الجمهور قروء بالهمز وعن نافع بتشديد الواو بغير همز
﴿قوله﴾ وقال ابراهيم هو الخصى (فمن تزوج في العدة فحاضت عنده ثلاث حيض بانت من الاول
ولا تحتسب به لمن بعده وقال الزهري تحتسب وهذا أحب الى سفيان) زاد في نسخة الصغاني يعني
قول الزهري وصله ابن أبي شيبه عن عبد الرحمن بن مهاد عن سفيان وهو الثوري عن مغيرة عن
ابراهيم في رجل طلق فحاضت فتزوجها رجل فحاضت قال بانت من الاول ولا تحتسب للذي بعده
وعن سفيان عن معمر عن الزهري تحتسب قال ابن عبد البر لا أعلم أحدا ممن قال الاقراء
الاطهار يقول هذا غير الزهري قال ويلزم على قوله ان المعتدة لا تحل حتى تدخل في الحيضة
الرابعة وقد اتفق علماء المدينة من الصحابة في بعدهم وكذا الشافعي ومالك وأجدوا تابعهم على
أنها اذا طعت في الحيضة الثالثة طهرت بشرط أن يقع طلاقها في الطهر وما لو وقع في الحيض لم
تعتد بتلك الحيضة وذهب الجمهور الى أن من اجتمعت عليها عدتان أنها تعد عدتين وعن الحنفية
ورواية عن مالك بكفي لها عدة واحدة كقول الزهري والله أعلم ﴿قوله﴾ وقال معمر يقال أقرأت المرأة
الح معمر هو أبو عبيدة بن المشني وقد تقدم بيان ذلك عنه في أوائل تفسير سورة السور وقوله

﴿باب قول الله تعالى
والمطلقات يتربصن بأنفسهن
ثلاثة قروء﴾ وقال ابراهيم
فمن تزوج في العدة فحاضت
عنده ثلاث حيض بانت
من الاول ولا تحتسب به لمن
بعده وقال الزهري تحتسب
وهذا أحب الى سفيان يعني
قول الزهري ﴿وقال معمر
يقال أقرأت المرأة اذا دنا
حيضها وأقرأت اذا دنا
طهرها﴾

بسلي بكسر الموحدة وفتح المهملة والتسوين بغير هز السلي هو غشاء الولد وقال الاخفش أقرأت
 المرأة اذا صارت ذات حيض والقرء انقضاء الحيض ويقال هو الحيض نفسه ويقال هو من
 الاضداد وهو ادأى عبدة أن القرء يكون بمعنى الطهر وبمعنى الحيض وبمعنى الضم والجمع وهو
 كذلك وجزم به ابن بطل وقال لما احتملت الآية واختلف العلماء في المراد بالاقراء فيها ترجح قول
 من قال ان الاقراء الاطهار بحديث ابن عمر حيث أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق في
 الطهر وقال في حديثه قتل العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء فدل على أن المراد بالاقراء
 الاطهار والله أعلم **(قوله قصة فاطمة بنت قيس)** كذا لا كثر وليعضهم باب وبه جزم ابن بطل
 والاسماعيل وفاطمة هي بنت قيس بن خالد بن بني محارب بن فهر بن مالك وهي أخت الضحالك بن
 قيس الذي ولي العراق ليزيد بن معاوية وقيل بخرج راطه وهو من صغار الحكاية وهي أسن منه
 وكانت من المهاجرات الاول وكان لها عقل وجمال وتزوجها أبو عمرو بن حفص ويقال أبو حفص
 ابن عمرو بن المغيرة المخزومي وهو ابن عم خالد بن الوليد بن المغيرة فخرج مع علي لما بعثه النبي صلى
 الله عليه وسلم الى اليمن فبعث اليها بتليقة ثالثة بقيت لها وأمر ابن عمه الحرث بن هشام وعياش
 ابن أبي ربيعة أن يدفعا لها تمرا وشعيرا فاستقلت ذلك وشكت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 لها ليس لك سكنى ولا نفقة هكذا أخرج مسلم قصتها من طرق متعددة عنها ولم أرها في البخاري
 وانما ترجم لها كما ترى وأورد أشياء من قصتها بطريق الاشارة اليها ووهم صاحب العمدة فأورد
 حديثها بطوله في المتفق واتفقت الروايات عن فاطمة على كثرها عنها أنها ابانت بالطلاق ووقع
 في آخر صحيح مسلم في حديث الجساسة عن فاطمة بنت قيس تكعت ابن المغيرة وهو من خيار شباب
 قريش يومئذ فأصيب في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما تأميت خطبني أبو جهم
 الحديث وهذه الرواية وهم ولكن أولها بهضهم على أن المراد أصيب بجراحة أو أصيب في ماله
 أو نحو ذلك حكاه النووي وغيره والذي يطهر أن المراد بقولها أصيب أي مات على ظاهره وكان
 في بعث علي الى اليمن فيصدق أنه أصيب في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في طاعة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يلزم من ذلك ان تكون بينو نتماسه بالموت بل بالطلاق السابق
 على الموت فقد ذهب جمع جم الى أنه مات مع علي باليمن وذلك بعد أن أرسل اليها بالطلاق فإذا
 جمع بين الروايتين استقام هذا التأويل وارتفع الوهم ولكن يعبد ذلك قول من قال انه بقي الى
 خلافة عمر **(قوله وقول الله عز وجل واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن الآية)** كذا
 لا كثر وللنسفي بعد قوله بيوتهن الى قوله بعد عسر يسرا وساق الآيات كلها الى يسرا في
 رواية كريمة **(قوله اسمعيل)** هو ابن أبي أويس **(قوله يحيى بن سعيد بن العاص)** أي ابن سعيد
 ابن العاص بن أمية وكان أبوه أمير المدينة لمعاوية ويحيى هو أخو عمرو بن سعيد المعروف
 بالاشدق **(قوله طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم)** هي بنت أخي مروان الذي كان أمير المدينة
 أيضا لمعاوية حينئذ وولي الخلافة بعد ذلك واسمها عمرة فيما قبل وسيأتي في الخبر الثالث أنه طلقها
 البتة **(قوله قال مروان في حديث سليمان بن عبد الرحمن غلبني)** وهو موصول بالاسناد المذكور
 الى يحيى بن سعيد وهو الذي فصل بين حديثي شيخه فساق ما اتفقا عليه ثم بين لفظ سليمان وهو
 ابن يسار وحده ولفظ القاسم بن محمد وحده وقول مروان ان عبد الرحمن غلبني أي لم يطعني

ويقال ما قرأت بسلي قط
 اذا لم تجمع ولدافى بطنها
 * (قصة فاطمة بنت قيس
 وقول الله عز وجل واتقوا
 الله ربكم لا تخرجوهن من
 بيوتهن الآية) * حدثنا
 اسمعيل حدثني مالك عن يحيى
 ابن سعيد عن القاسم بن محمد
 وسليمان بن يسار أنه سمعهما
 يذكران أن يحيى بن سعيد
 ابن العاص طلق بنت عبد
 الرحمن بن الحكم فانتقلها
 عبد الرحمن فأرسلت عائشة
 أم المؤمنين الى مروان بن
 الحكم وهو أمير المدينة اتق
 الله واردها الى بيتها قال
 مروان في حديث سليمان ان
 عبد الرحمن بن الحكم غلبني

قيس وقوله وحش بفتح الواو وسكون المهملة بعدها مجة أي خال لأنيس به ولرواية ابن أبي
 الزناد هذه شاهد من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة لكن قال عن أبيه عن فاطمة بنت قيس
 قالت قلت يا رسول الله إن زوجي طلقني ثلاثاً فأخاف أن يقتحم علي فأمرها فتحوّلت وقد أخذ
 البخاري الترجمة من مجموع ما ورد في قصة فاطمة فرتب الجواز على أحد الأمرين إما خشية
 الاقتحام عليها وإما أن يقع منها على أهل مطلقها فحش من القول ولم يربط الأمرين في قصة
 فاطمة معارضة لاحتمال وقوعهما معاً في شأنها وقال ابن المنير ذكر البخاري في الترجمة علتين
 وذكر في الباب واحدة فقط وكأنه أو ما إلى الأخرى أما لورودها على غير شرطه وإما لأن الخوف
 عليها إذا اقتضى خروجها فثله الخوف منها بل لعله أولى في جواز إخراجها فلما صح عنده معنى
 العلة الأخرى ضمنها الترجمة وتعقب بأن الاقتصار في بعض طرق الحديث على بعضه لا يمنع قبول
 بعض آخر إذا صح طريقه فلا مانع أن يكون أصل شكواها ما تقدم من استقلال النفقة وأنه
 اتفق أنه به امنها بسبب ذلك شر لا صهارها وأطلع النبي صلى الله عليه وسلم عليه من قبلهم وخشي
 عليها أن استمرت هناك أن يتركوها بغير أنيس فأمرت بالانتقال (قلت) ولعل البخاري أشار
 بالثاني إلى ما ذكره في الباب قبله من قول مروان لعائشة إن كان بك شرفانه يوحى إلى أن السبب
 في ترك أمرها بعلزمة السكن ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشر وقال ابن دقيق العيد
 سياق الحديث يقتضي أن سبب الحكم أنها اختلفت مع الوكيل بسبب استقلالها ما أعطاهما
 وأنها لما قال لها الوكيل لا نفقة لك سألت النبي صلى الله عليه وسلم فأجابها بأنها لا نفقة لها
 ولا سكنى فاقضى أن التعايل إنما هو بسبب ما جرى من الاختلاف لا بسبب الاقتحام والبذاة
 فإن قام دليل أقوى من هذا الظاهر عمل به (قلت) المتفق عليه في جميع طرقه أن الاختلاف كان
 في النفقة ثم اختلفت الروايات ففي بعضها فقال لا نفقة لك ولا سكنى وفي بعضها أنه لما قال لها
 لا نفقة لك استأذنته في الانتقال فأذن لها وكلها في صحيح مسلم فإذا جعت ألفاظ الحديث من
 جميع طرقه خرج منها أن سبب استئذانها في الانتقال ما ذكر من الخوف عليها ومنها واستقام
 الاستدلال حينئذ على أن السكنى لم تسقط لذاتها وإنما سقطت للسبب المذكور نعم كانت فاطمة
 بنت قيس تجزأ بسقاط سكنى البائت ونفقة ما تستدل لذلك كما سيأتي ذكره ولهذا كانت عائشة
 تنكر عيها * (تبينه) * طعن أبو محمد بن حزم في رواية ابن أبي الزناد المعلقة فقال عبد الرحمن بن أبي
 الزناد ضعيف جداً وحكم على روايته هذه بالبطلان وتعقب بأنه مختلف فيه ومن طعن فيه
 لم يذكر ما يدل على تركه فضلاً عن بطلان روايته وقد جزم يحيى بن معين بأنه أثبت الناس في هشام
 ابن عروة وهذا من روايته عن هشام فلهذا در البخاري ما أكثر استحضاره وأحسن تصرفه في
 الحديث والفقهاء وقد اختلف السلف في نفقة المطلقة البائت وسكاتها فقال الجمهور لا نفقة لها
 ولها السكنى واحتجوا لإثبات السكنى بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم
 ولا سقاط النفقة بمفهوم قوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فإن
 مفهومه أن غير الحامل لا نفقة لها والالم يكن لتخصيصها بالذكرة معنى والسياق يفهم أنها في غير
 الرجعية لأن نفقة الرجعية واجبة ولو لم تكن حاملاً وذهب أحمد وإسحاق وأبو ثور إلى أنه
 لا نفقة لها ولا سكنى على ظاهر حديث فاطمة بنت قيس ونازعوا في تناول الآية الأولى

المطلقة البائن وقد احتجبت فاطمة بنت قيس صاحبة القصة على مروان حين بلغها انكاره
يقولها يعني وينكم كتاب الله قال الله تعالى لا تحرجوهن من بيوتهن الى قوله يحدث بعد ذلك أمرا
قالت هذا لمن كانت له مراجعة فأى أمر يحدث بعد الثلاث واذالم يكن لها نفقة وليست حاملا
فعلى م يحبسونها وقد وافق فاطمة على أن المراد بقوله تعالى يحدث بعد ذلك أمرا المراجعة
قتادة والحسن والسدي والضحاك أخرجه الطبري عنهم ولم يحك عن أحد غيرهم خلافاً وحكى
غيره أن المراد بالأمر ما يأتي من قبل الله تعالى من نسخ أو تخصيص أو تحوّل فلم ينحصر ذلك في
المراجعة وأما أخرجه أحمد من طريق الشعبي عن فاطمة في آخر حديثها مرفوعاً إنما السكني
والنفقة لمن يملك الرجعة فهو في أكثر الروايات موقوف عليها وقد بين الخطيب في المدرج أن
مجالدين سعيد تقرر دبر فعه وهو ضعيف ومن أدخله في رواية غير مجالدين الشعبي فقد أدرجه
وهو كما قال وقد تابع بعض الرواة عن الشعبي في رفعه مجالدين السكني أضعف منه وأما قولها إذا
لم يكن لها نفقة فعلى م يحبسونها فأجاب بعض العلماء عنه بأن السكني التي تتبعها النفقة هو حال
الزوجية الذي يمكن معه الاستمتاع ولو كانت رجعية وأما السكني بعد البينونة فهو حق لله تعالى
بدليل أن الزوجين لو اتفقا على إسقاط العدة لم تسقط بخلاف الرجعية فدل على أن لا ملازمة
بين السكني والنفقة وقد قال بمثل قول فاطمة أحمد وإسحق وأبو ثور وداود وأتباعهم وذهب
أهل الكوفة من الحنفية وغيرهم إلى أن لها النفقة والكسوة وأجابوا عن الآية بأنه تعالى إنما قيد
النفقة بحالة الحمل ليدل على إيجابها في غير حالة الحمل بطريق الأولى لأن مدة الحمل تطول غالباً
ورده ابن السمعاني بمنع العدة في طول مدة الحمل بل تكون مدة الحمل أقصر من غيرها تارة
وأطول أخرى فلا أولوية وبأن قياس الحائل على الحامل فاسد لأنه يتضمن إسقاط تقييد ورد
به النص في القرآن والسنة وأما قول بعضهم أن حديث فاطمة أنكره السلف عليها كما تقدم من
كلام عائشة وكما أخرج مسلم من طريق أبي إسحق كنت مع الأسود بن يزيد في المسجد فحدث
الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكناً ولا نفقة
فأخذ الأسود كفاً من حصي فخصبه به وقال ويلك تحدث بهذا قال عمر لا ندع كتاب ربنا وسنة
نبينا لقول امرأه لا ندري لعلها حفظت أو نسيت قال الله تعالى لا تحرجوهن من بيوتهن
فالجواب عنه أن الدارقطني قال قوله في حديث عمر وسنة نبينا غير محفوظ والمحفوظ لا ندع
كتاب ربنا وكان الحامل له على ذلك أن أكثر الروايات ليست فيها هذه الزيادة لكن ذلك لا يرد
رواية النفقة ولعل عمر أراد بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ما دل عليه أحكامه من اتباع كتاب
الله لأنه أراد سنة مخصوصة في هذا ولقد كان الحق ينطق على لسان عمر فان قوله لا ندري حفظت
أو نسيت قد ظهر مصداقه في أنها أطلقت في موضع التقييد أو عمت في موضع التخصيص كما
تقدم بيانه وأيضاً فليس في كلام عمر ما يقتضي إيجاب النفقة وإنما أنكر إسقاط السكني وادعى
بعض الحنفية أن في بعض طرق حديث عمر للمطلقة ثلاثاً السكني والنفقة ورواه ابن السمعاني
بأنه من قول بعض المجازفين فلا تحل روايته وقد أنكر أحمد ثبت ذلك عن عمر أصلاً ولعله أراد
ما ورد من طريق إبراهيم الخفي عن عمر لكونه لم يلقه وقد بالغ الطحاوي في تقرير مذهبه فقال
خالف فاطمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن عمر روى خلاف ما روت فخرج المعنى الذي

خطبها خمي معقل من ذلك أنفا فقال (٤٢٦) خلى عمر وهو يقدر عليها ثم يخطبها فقال بينه وبينها فانزل الله تعالى وإذا طلقتم

النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن إلى آخر الآية فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ عليه فترك الحمة واستقاد لأمير الله * حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن نافع أن ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنهم أطلق امرأته وهى حائض فطلقته واحدة فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراجعها ثم يسكنها حتى تطهر ثم تحيض عنده حية أخرى ثم يعيها حتى تطهر من حيضها فإن أراد أن يطلقها فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها فتلك العدة التى أمر الله أن يطلق لها النساء وكان عبد الله إذا سئل عن ذلك قال لا أحدهم أن كنت طلقته ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وزاد فيه غيره عن الليث حدثني نافع قال ابن عمر لو طلقت مرة أو مرتين فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا * (باب مراجعة الحائض) * حدثنا يحيى بن إبراهيم حدثنا محمد بن سيرين حدثني يونس ابن جبير سألت ابن عمر فقال طلق ابن عمر امرأته وهى حائض فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم قال مره أن يراجعها ثم يطلق من قبل

أخته وقد تقدم هذا الحديث وشرحه في باب لا نكاح إلا بولي من كتاب النكاح وبينت هناك من وصله وأرسله وتقدم في تفسير البقرة أيضا موصولا ومرسلا وقوله خمي بوزن علم بكسر ثانيه وقوله أنفا بفتح الهمزة والنون منون أى ترك الفعل غيظا وترفعاً وقوله فترك الحمة بالتشديد وقوله واستقاد لأمير الله كذا اللام كثر بقاف أى أعطى مقادته والمعنى أطاع وأمتثل وفي رواية السكشمي واستراد براء بدل القاف من الرود وهو الطالب أو المعنى أراد رجوعها ورضى به ونقل ابن التين عن رواية القابسي ٢ واستقاد بتشديد الدال وردّه بان المفاعلة لا تجتمع مع سين الاستفعال * الحديث الثاني حديث ابن عمر في طلاق الحائض وتقدم شرحه مستوفى في أول كتاب الطلاق وقوله وزاد فيه غيره عن الليث تقدم بيانه في أول الطلاق أيضا حيث قال فيه وقال الليث الخ وفيه تسمية الغير المذكور وقال ابن بطل مالم تحض المراجعة على ضربين أما في العدة فهى على ما في حديث ابن عمر لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بمراجعها ولم يذكر أنه احتاج إلى عقد جديد وأما بعد العدة فعلى ما في حديث معقل وقد أجمعوا على أن الحرة إذا طلق الحرة بعد الدخول بها فليطلقها أو تطليقتين فهو أحق برجعتهما ولو كرهت المرأة ذلك فإن لم يراجع حتى انقضت العدة فتصير أجنبية فلا تحل له إلا بنكاح مستأنف واختلف السلف فيما يكون به الرجل من الرجوع فقال الأوزاعي إذا جامعها فقد راجعها وجاء ذلك عن بعض التابعين وبه قال مالك وإسحق بشرط أن ينوى به الرجعة وقال الكوفيون كالأوزاعي وزادوا ولو لمسه بأشبهه أو ونظر إلى فرجها بأشبهه وقال الشافعي لا تكون الرجعة إلا بالكلام وإنبنى على هذا الخلاف جواز الوطء وتحريمه وحجة الشافعي أن الطلاق مزيل للنكاح وأقرب ما يظهر ذلك في حل الوطء وعدمه لأن الحل معنى يجوز أن يرجع في النكاح ويعود كما في اسلام أحد المشركين ثم اسلام الآخر في العدة وكما يرتفع بالصوم والأحرام والحيض ثم يعود بزوال هذه المعاني وحجة من أجاز أن النكاح لو زال لم تعد المرأة إلا بعقد جديد وبصفة الخلع في الرجعية ولو وقع الطلقة الثانية والجواب عن كل ذلك أن النكاح ما زال أصله وانما زال وصفه وقال ابن السمعاني الحق أن القياس يقتضى أن الطلاق إذا وقع زال النكاح كالعق لکن الشرع أثبت الرجعة في النكاح دون العتق فاقتضا (قوله) (باب مراجعة الحائض) ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك وهو ظاهر فيما ترجم له وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل الطلاق (قوله) (باب) تحت) بضم أوله وكسر ثانيه من الرابع ويجوز بنسخة ثم ضمة من الثلاث وقد تقدم بيان ذلك في باب احداث المرأة على غير زوجها من كتاب الجنازة قال أهل اللغة أصل الاحداث المنع ومنه سمي البواب حداث المنع الداخل وسميت العقوبة حد الانهاتردع عن المعصية وقال ابن درستوبه معنى الاحداث منع المعتدة نفسها الزينة وبنها الطيب ومنع الخطاب خطبتها والطمع فيها كما يمنع الحد المعصية وقال القرامسى الحديد حديدا للامتناع به أو لامتناعه على محاوله ومنه تحديد النظر بمعنى امتناع قلبه في الجهات ويروى بالجيم حكاه الخطابي قال يروى بالحاء والجيم وبالحاء أشهر والجيم مأخوذ من جدت الشيء إذا قطعت فكأن المرأة انقطعت عن الزينة وقال أبو حاتم أنكر الأصمعي حدث ولم يعرف إلا أحدث وقال القراء كل القدماء يؤثرون أحدث والأخرى أكثر ما في كلام العرب

عدها قالت أفعدت تلك التطلقة قال رأيت أن عجزوا استحتمق * (باب تعد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرا) * (قوله) ٢ قوله واستقاد بتشديد الدال كذا في النسخ وفي القسطلا في أن التشديد انما هو مع الراء فليكرر الرواية هـ صحيحه

(قوله وقال الزهري لأرى أن تقرب الصبية الطبيب) أي إذا كانت ذات زوج فأتى وقوله لأن عليها العدة أظنه من تصرف المصنف فإن أثر الزهري وصله ابن وهب في موطئه عن يونس عنه بدونها وأصله عند عبد الرزاق عن معمر عنه باختصار وفي التعليل إشارة إلى أن سبب إلحاق الصبية بالبالغ في الأحكام وجوب العدة على كل منهما اتفاقاً وبذلك احتج الشافعي أيضاً واحتج أيضاً بأنه يحرم العقد عليها بل خطبتها في العدة واحتج غيره بقوله في حديث أم سلمة في الباب أفنككها فإنه يشعر بأنها كانت صغيرة إذ لو كانت كبيرة لقالت أفنككك هي وفي الاستدلال به نظر لاحتمال أن يكون معنى قولها أفنككها أي أفنككنها من الإكمال (قوله) عن زينب بنت أبي سلمة (أي ابن عبد الأسد) بنت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم وزعم ابن التين أنها لا رواية لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قال وقد أخرج لها مسلم حديثها كان اسمي برة فسماني رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب الحديث وأخرج لها البخاري حديثاً تقدم في أوائل السيرة النبوية (قوله) أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة) تقدم منها الحديثان الأولان في كتاب الجنائز مع كثير من شرحهما والكلام على قوله في الأول حين توفي أبوها وفي الثاني حين توفي أخوها وأنه سمي في بعض الموطآت عبد الله وكذا هو في صحيح ابن حبان من طريق أبي مصعب وإن المعروف أن عبد الله بن جحش قتل بإحدى شهيداً وزينب بنت أبي سلمة يومئذ طفلة فيستحيل أن تكون دخلت على زينب بنت جحش في تلك الحالة وأنه يجوز أن يكون عبد الله المصغر فأن دخول زينب بنت أبي سلمة عبد بلوغ الخبر إلى المدينة بوفاة كان وهي عميرة وأن يكون أباً أجد بن جحش فإن اسمه عبد بغير إضافة لآله مات في خلافة عمر فيجوز أن يكون مات قبل زينب لكن ورد ما يدل على أنه حضر دفنها ويلزم على الأمرين أن يكون وقع في الاسم تغييراً والميت كان أخاً زينب بنت جحش من أمها أو من الرضاة (قوله لا يحل) استدلل به على تحريم الأحكام على غير الزوج وهو واضح وعلى وجوب الأحكام المدة المذكورة على الزوج واستشكل بأن الاستثناء وقع بعد النفي فيدل على الحل فوق الثلاث على الزوج لا على الوجوب وأجيب بأن الوجوب استفيد من دليل آخر كالاجماع ورد بأن المنقول عن الحسن البصري أن الأحكام لا يجب أخراجه ابن أبي شيبة ونقل الخلال بسنده عن أحمد عن هشيم عن داود عن الشعبي أنه كان لا يعرف الأحكام قال أحمد ما كان بالعراق أشد تبجراً من هذين يعني الحسن والشعبي قال وخفي ذلك عليهما اهـ ومخالفتهما لا تقدح في الاحتجاج وإن كان فيها رد على من ادعى الاجماع وفي أثر الشعبي تعقب على ابن المنذر حيث نفي الخلاف في المسئلة إلا عن الحسن وأيضاً حديث التي شكت عينها وهو ثالث أحاديث الباب دال على الوجوب والالتماس التداوي المباح وأجيب أيضاً بأن السياق يدل على الوجوب فإن كل ما منع منه إذا دل دليل على جوازه كان ذلك الدليل دالاً بعينه على الوجوب كالختان والزادة على الركوع في الكسوف ونحو ذلك (قوله لا امرأة) تمسك بمفهومه الخنفسة فقالوا لا يجب الأحكام على الصغيرة وذهب الجمهور إلى وجوب الأحكام عليها كما تجب العدة وأجابوا عن التقييد بالمرأة أنه خرج مخرج الغالب وعن كونها غير مكلفة بأن الولي هو المخاطب بمنعها مما تمتنع منه المعتدة ودخل في عموم قوله امرأة المدخول بها وغير المدخول بها

وقال الزهري لأرى أن
تقرب الصبية الطبيب
لأن عليها العدة * حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن عبد الله بن أبي بكر
ابن محمد بن عمرو بن حزم
عن حميد بن نافع عن زينب
ابنة أبي سلمة أنها أخبرته
هذه الأحاديث الثلاثة
قالت زينب دخلت على
أم حبيبة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم حين توفي
أبوها أبو سفيان بن حرب
فدعت أم حبيبة بطيب فيه
صفرة خلوق أو غيره فدهنت
منه جارية ثم مست بعارضها
ثم قالت والله مالي بالطيب
من حاجة غير أني سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول لا يحل لامرأة

سرة كانت أو أمة ولو كانت مبيعة أو مكاتبه أو أم ولد إذا مات عنها زوجها لا سيدها لتقييده
 بالزوج في الخبر خلافا للحنفية (قوله تؤمن بالله واليوم الآخر) استدلل به الحنفية بأن
 لأحداد على الذميمة للتقييد بالإيمان وبه قال بعض المالكية وأبو ثور وترجم عليه النسائي
 بذلك وأجاب الجمهور بأنه ذكرنا كيد اللبغاغة في الزجر فلا مفعول له كما يقال هذا طريق المسلمين
 وقديس بكه غيرهم وأيضا فالأحداد من حق الزوج وهو ملحق بالعدة في حفظ النسب فتدخل
 الكافرة في ذلك بالمعنى كما دخل الكافر في النهي عن السوم على سوم أخيه ولأنه حق للزوجة
 فأشبه النفقة والسكنى ونقل السبكي في فتاويه عن بعضهم أن الذميمة إذا دخلت في قوله تؤمن بالله
 واليوم الآخر ورد على قائله وبين فساد شبهته فأجاد وقال النووي قيد بوصف الإيمان لأن
 المتصف به هو الذي يتقاد للشرع قال ابن دقيق العيد والاول أولى وفي رواية عند المالكية أن
 الذميمة المتوفى عنها تعتد بالأقراء قال ابن العربي هو قول من قال لأحداد عليها (قوله على ميت)
 استدلل به أن قال لأحداد على امرأة المفقود لأنه لم يتحقق وفاته خلافا للمالكية (قوله الأعلى
 زوج) أخذ من هذا الحصر أن لا يزداد على الثلاث في غير الزوج أباً كان أو غيره وإماماً أخرج
 أبو داود في المراسيل من رواية عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمرأة أن
 تتحد على أربعين سنة أيام وعلى من سواه ثلاثة أيام فلو صح لكان خصوص الأب يخرج من هذا
 العموم لكنه مرسل أو معضل لأن جل رواية عمرو بن شعيب عن التابعين ولم يرو عن أحد من
 الصحابة إلا الشيء اليسير عن بعض صغار الصحابة ووهب بعض الشراح فتعقب على أبي داود
 تخريجه في المراسيل فقال عمرو بن شعيب ليس تابعياً فلا يخرج حديثه في المراسيل وهذا التعقب
 مردود لما قلناه ولا احتمال أن يكون أبو داود كان لا يخص المراسيل برواية التابعي كما هو منقول
 عن غيره أيضاً واستدل به للأصح عند الشافعية في أن لأحداد على المطلقة فأما الرجعية فلا
 أحداد عليها إجماعاً وانما الاختلاف في الباش فقال الجمهور لا أحداد وقالت الحنفية وأبو عبيد
 وأبو ثور عليها الأحاد قياساً على المتوفى عنها وبه قال بعض الشافعية والمالكية واحتج
 الأولون بأن الأحاد شرع لأن تركه من الطيب واللبس والترين يدعو إلى الجماع فنفعت المرأة
 منه زجراً لها عن ذلك فكان ذلك ظاهراً في حق الميت لأنه يمنع الموت عن مع المعتمدة منه عن
 الترويح ولا تراعيه هي ولا تحاف منه بخلاف المطلق الحي في كل ذلك ومن ثم وجبت العدة على
 كل متوفى عنها وإن لم تكن مدخولاً به بخلاف المطلقة قبل الدخول فلا أحداد عليها اتفاقاً وبأن
 المطلقة الباش يمكنها العود إلى الزوج بعينه بعد جديد وتعقب بأن الملاعة لا أحداد عليها
 وأجيب بأن تركه لفقدان الزوج بعينه لا لفقدان الزوجية واستدل به على جواز الأحاد على
 غير الزوج من قريب رفحوه ثلاث ليال فسادونها وتحرمة فميزاد عليها وكأن هذا القدر أبيع لأجل
 حظ النفس ومراعاتها وغلبة الطامع البشرية ولهذا تناولت أم حبيدة وزينب بنت جحش رضي
 الله عنهما الطيب لتخرجاً عن عهدة الأحاد وصرحت كل منهما بأنها لم تطيب لحاجة أشارت إلى
 أن آثار الحزن باقية عندها لكنهما لم يسعها إلا أمثال الأمر (قوله أربعة أشهر وعشراً) قيل
 الحكمة فيه أن الولد يتكامل تحليقه وتنفع فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوماً وهي زيادة على
 أربعة أشهر بنقصان الأهل خبر الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط وذكر العشر مؤثلاً لإرادة

تؤمن بالله واليوم الآخر أن
 تحد على ميت فوق ثلاث ليال
 الأعلى زوج أربعة أشهر
 وعشراً قالت زينب فدخلت
 على زينب ابنة جحش حين
 توفي أخوها فدعت بطيب
 فست منه ثم قالت أما والله
 مالي بالطيب من حاجة غير
 أني سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول على
 المنبر لا يحل لامرأة تؤمن
 بالله واليوم الآخر أن تحد
 فوق ثلاث ليال الأعلى زوج
 أربعة أشهر وعشراً

اليالى والمراد مع أيامها عند الجمهور فلا تحل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة وعن الاوزاعي وبعض السلف تنقضى بعضى اليالى العشر بعد مضي الا شهر وتحل في أول اليوم العاشر واستثنت الحامل كما تقدم شرح حالها قبل في الكلام على حديث سبيعة بنت الحرث وقد ورد في حديث قوى الانناد أخرجه أحمد وصححه ابن حبان عن أسماء بنت عيسى قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب فقال لا تحدى بعد يومك هذا لفظ أحمد وفي رواية له ولا بن حبان والطحاوى لما أصيب جعفر أنا نال النبي صلى الله عليه وسلم فقال تسلي ثلثا ثم اصنعي ما شئت قال شيخنا في شرح الترمذي ظاهره أنه لا يجب الاحداد على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث لان أسماء بنت عيسى كانت زوج جعفر بن أبي طالب بالاتفاق وهي والدته وأولاده عبد الله ومحمد وعون وغيرهم قال بل ظاهر النسي أن الاحداد لا يجوز وأجاب بأن هذا الحديث شاذ مخالف للحديث الصحيحة وقد أجمعوا على خلافه قال ويحتمل أن يقال ان جعفر اقل شهيدا والشهداء أحياء عند ربهم قال وهذا ضعيف لانه لم يرد في حق غير جعفر من الشهداء ممن قطع بأبهم شهداء كما قطع لجعفر كحزمة بن عبد المطلب عمه وكعب بن عبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر اه كلام شيخنا ملخصا وأجاب الطحاوى بأنه مسوخ وأن الاحداد كان على المعتدة في بعض عدتها في وقت ثم أمرت بالاحداد أربعة أشهر وعشرا ثم ساق أحاديث الباب وليس فيها ما يدل على ما ادعاه من النسخ لكنه يكثر من ادعاء النسخ بالا حتمنا بخبري على عادته ويحتمل وراء ذلك أجوبة أخرى * أحدها أن يكون المراد بالاحداد المقيد بالثلاث قد رازا نداء على الاحداد المعروف فعلته أسماء بالغة في حزنها على جعفر فنهاها عن ذلك بعد الثلاث * ثانيها أنها كانت حاملا فوضعت بعد ثلاث فأنقضت العدة فمها بعد ها عن الاحداد ولا يمنع ذلك قوله في الرواية الأخرى ثلاثا لانه يحتمل على أنه صلى الله عليه وسلم اطلع على أن عدتها تنقضى عند الثلاث * ثالثها لعلة كان أباهما بالطلاق قبل استشهادهم فلم يكن عليها احداد * رابعها أن البيهقي أعل الحديث بالانقطاع فقال لم يثبت سماع عبد الله بن شداد من أسماء وهذا تعليل مدفوع فقد صححه أحمد لكسره قال انه مخالف للحديث الصحيحة في الاحداد (قلت) وهو مصير منه الى أنه يعمله بالشذوذ وكذا لا ترم أن أحمد شغل عن حديث حنظلة عن سالم عن ابن عمر رفعه لاحداد فوق ثلاث فقال هذا مكروا المعروف عن ابن عمر من رأيه اه وهذا يحتمل أن يكون عبر المرأة المعتدة فلان كارة فيه بخلاف حديث أسماء والله أعلم وأعرب ابن حبان فساق الحديث بلنظ تسلي بالميم يدل الموحدة وفسره بأنه أمرها بالتسليم لامر الله ولا مفهوم لتقيدها بالثلاث بل الحكمة فيه ككون القلق يكون في ابتداء الامر أشد فالدلالة عليها بالثلاث هذا معنى كلامه فصنف الكامة وتكلف لتأويلها وقد وقع في رواية البيهقي وغيره فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اتسلب ثلاثا فبين خطوه (قوله) قالت زينب وسمعت أم سلمة) هو موصول بالاسناد المذكور وهو الحديث الثالث ووقع في الموطأ سمعت أمي أم سلمة زاد عبد الرزاق عن مالك بنت أبي أمية زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) جاءت امرأة) زاد النسائي من طريق الليث عن حميد بن نافع عن قريش وسمها ابن وهب في موطئه وأخرجه اسمعيل القاضي في أحكامه من طريق عاتكة بنت نعيم بن مسدد الله أخرجه ابن وهب عن أبي الأسود النوفلي عن القاسم

قالت زينب وسمعت أم سلمة
تقول جاءت امرأة الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله ان ابنتي
توفي عنها زوجها

وقد اشتكت عينها
أفنى كملها فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لامرئين أو ثلاثا كل ذلك
يقول لا ثم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انما هي
أربعة أشهر وعشرا وقد
كانت احدا كن في الجاهلية
ترعى بالبعرة على رأس
الحول

ابن محمد عن زينب عن أمها أم سلمة أن عاتكة بنت نعيم بن عبد الله أتت تستفتي رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقالت ان ابنتي توفي عنها زوجها وكانت تحت المغيرة المخزومي وهي تحب وتشتكي
عينها الحديث وهكذا أخرجه الطبراني من رواية عمران بن هريرة عن ابن لهيعة لكنه
قال بنت نعيم ولم يسمها وأخرجه ابن مندة في المعرفة من طريق عثمان بن صالح عن عبد الله بن
عقبة عن محمد بن عبد الرحمن عن حميد بن نافع عن زينب عن أمها عن عاتكة بنت نعيم أخت عبد
الله بن نعيم جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابنتي توفي زوجها الحديث وعبد
الله بن عقبة هو ابن لهيعة نسبه لخدمه ومحمد بن عبد الرحمن هو أبو الاسود فان كان محفوظا فلان
لهيعة فيه طريقان ولم تسم البنت التي توفي زوجها ولم تنسب فيما وقعت عليه وأما المغيرة
المخزومي فلم أقف على اسم أبيه وقد أغفل ابن مندة في الصحابة وكذا أبو موسى في الذيل عليه
وكذا ابن عبد البر لكن استدركه ابن فتحون عليه **(قوله)** وقد اشتكت عينها قال ابن دقيق العيد
يجوز فيه وجهان ضم النون على الفاعلية على أن تكون العين هي المشتكية وقصها على أن يكون
في اشتكت ضمير الفاعل وهي المرأة ورجح هذا ووقع في بعض الروايات عينها يعني وهو يريح
الضم وهذه الرواية في مسلم وعلى الضم اقتصر النووي وهو الأرجح والذي رجح الا قول هو
المنذري **(قوله)** أفنى كملها بضم الحاء **(قوله)** لامرئين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا في رواية شعبة
عن حميد بن نافع فقال لا تكحل قال النووي فيه دليل على تحريم الا تكحال على الحادة سواء
احتاجت اليه أم لا وجاء في حديث أم سلمة في الموطأ وغيره اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار ووجه
الجمع أنها اذا لم تحج اليه لا يحل واذا احتاجت لم يجوز بالنهار ويجوز بالليل مع أن الاولى تركها فان
فعلت مسحته بالنهار قال وتأول بعضهم حديث الباب على أنه لم يقم الخوف على عينها وتعقب
بأن في حديث شعبة المذكور فخشا على عينها وفي رواية ابن مندة المتقدم ذكرها رمدت رمدا
شديدا وقد خشيت على بصرها وفي رواية الطبراني أنها قالت في المرة الثانية انها تشتكي عينها
فوق ما ينظن فقال لا وفي رواية القاسم بن أصبغ أخرجه ابن حزم اني أخشى أن تنفقي عينها
قال لا وان انفقت وسنده صحيح ويمثل ذلك أفنت أسماء بنت عميس أخرجه ابن أبي شيبة
وبهذا قال مالك في رواية عنه بنحوه مطلقا وعنه يجوز اذا خافت على عينها بما لا يطيّب فيه وبه
قال الشافعية مقيدا بالليل وأجابوا عن قصة المرأة باحتمال أنه كان يحصل لها البر بغير الكحل
كالتمسيد بالصبر ونحوه وقد أخرج ابن أبي شيبة عن صفية بنت أبي عبيد أنها أهدت على ابن
عمر فلم تكحل حتى كادت عينها تزيغان فكانت تقطر فيها الصبر ومنهم من تأول النهي على
كل مخصوص وهو ما يقتضي التزين به لان محض التداوي قد يحصل بما لا يزيّن فيه فلم ينحصر
فيما فيه زينة وقالت طائفة من العلماء يجوز ذلك ولو كان فيه طيب وحبوا النهي على التزيّن
جمع بين الأدلة **(قوله)** انما هي أربعة أشهر وعشرا كذا في الاصل بالنصب على حكاية لفظ
القرآن وبعضهم بالرفع وهو واضح قال ابن دقيق العيد فيه اشارة الى تقليل المدة بالنسبة لما كان
قبل ذلك وتهوين الصبر عليها ولهذا قال بعده وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترمي بالبعرة على
رأس الحول وفي التقييد بالجاهلية اشارة الى أن الحكم في الاسلام صار بخلافه وهو كذلك
بالنسبة لما وصف من الصنيع لكن التقدير بالحول استقر في الاسلام بنص قوله تعالى وصية

لازواجهم متاعا الى الحول ثم نسخت بالآية التي قبل وهي يترى بصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا
(قوله قال جيد) هو ابن نافع راوى الحديث وهو موصول بالاسناد المبدوم به **(قوله فقلت)**
 لزنب (هو بنت أبي سلمة) وماتت بالبعرة) أي بينى في المراد بهذا الكلام الذي خوطبت به هذه
 المرأة **(قوله كانت المرأة)** إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشا الخ) هكذا في هذه الرواية لم تسنده
 زنب ووقع في رواية شعبة في الباب الذي يليه مرفوعا كله لكنه باختصار ولقطه فقال
 لا تكمل قد كانت احدا كن تمكث في شرا حلا سها أو شريتها فإذا كان حول فركلب رمت
 بعرة فلا حتى تمضي أربعة أشهر وعشرو وهذا لا يقتضي ادراج رواية الباب لان شعبة من
 أحفظ الناس فلا يقتضي على روايته رواية غيره بالاحتمال واعل الموقوف ما في رواية الباب
 من الزيادة التي ليست في رواية شعبة والخش بكسر المهملة وسكون الفاء بعدها همزة ميمية فسر
 أبو داود في روايته من طريق مالك البيت الصغير وعند النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك
 الخش الخضم المجمة بعدها همزة ميمية وهو أخص من الذي قبله وقال الشافعي الخش
 البيت الذليل الشعث البناء وقيل هو شيء من خوص يشبه الققة تجتمع فيه المعتدة متاعها من
 غزل أو نحوه وطاهر سياق القصة بأي هذا خصوصا رواية شعبة وكذا وقع في رواية للنسائي عمدت
 الى شربيت لها فجلست فيه ولعل أصل الخش ما ذكر ثم استعمل في البيت الصغير الخش على
 طريق الاستعارة والاحلاس في رواية شعبة بمهملتين جمع جلس بكسر ثم سكون وهو الثوب
 أو الكساء الرقيق يكون تحت البرذعة والمراد أن الراوى شك في أى اللفظين وقع وصف ثيابها
 أو وصف مكانها وقد ذكرنا معاني رواية الباب **(قوله حتى يترها)** في رواية الكشي هي لها **(قوله ثم)**
 توثى بدابة) بالتسوين (حمار) بالخرو والتسوين على البدل وقوله أو شاة أو طائر للتسوية لا للشك
 واطلاق الدابة على ما ذكر هو بطريق الحقيقة اللغوية لا العرفية **(قوله فتقتض)** بقاء ثم
 دناءة ثم ضاد مجمة ثقيلة فسر مالك في آخر الحديث فقال تمسح به جلدها وأصل الفض الكسر
 أى تكسرها كانت فيه وتخرج منه بما تفعله بالدابة ووقع في رواية للنسائي تقبض بقاف ثم
 موحدة ثم مهملة خفيفة وهي رواية الشافعي والقبض الاخذ باطراف الانامل قال الاصمغاني
 وابن الاثير هو كناية عن الاسراع أى تذهب بعدد وسرعة الى منزل أبويها الكثيرة حيا ثم القبح
 منظرها أولسدة شوقها الى التزوج بعد عهدها والباء في قولها به سببية والضبط الاول أشهر
 قال ابن قتيبة سألت الحجازيين عن الاقتضا فذكروا أن المعتدة كانت لاتمس ماء ولا تقلم ظفرا
 ولا تزيل شعرا ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر ثم تفتض أى تكسرها هي فيه من العدة بطائر
 تمسح به قبلها وتبذره فلا يكاد يعيش بعد ما تفتض به (قلت) وهذا لا يخالف تفسير مالك لكنه
 أخص منه لأنه أطلق الخلد وتبين ان المراد به جلد القبل وقال ابن وهب معناه انها تمسح بيدها
 على الدابة وعلى ظهره وقيل المراد تمسح به ثم تفتض أى تغتسل والاقتضا الاعتسال بالماء
 العذب لازالة الوسخ وإرادة النقا حتى تصير بيضاء نقية كالفضة ومن ثم قال الاخفش معناه
 تنظف فتنتقى من الوسخ فتشبه الفضة في نقائها وبياضها والغرض بذلك الإشارة الى اهلالها ما
 هي فيه ومن الرمي الانفصال منه بالكلية (تنبيه) جوز الكرماني أن تكون الباء في قوله فتقتض
 به للتعدية أو تكون زائدة أى تفتض الطائر بأن تكسر بعض أعضائه انتهى ويرده ما تقدم من

قال جيد فقلت لزنب
 وما ترى بالبعرة على
 رأس الحول فقالت زنب
 كانت المرأة اذا توفي
 عنها زوجها دخلت حفشا
 ولبست ثيابا لم تمس
 طيبا حتى تتر بها سنة ثم توثى
 بدابة حمار أو شاة أو طائر
 فتقتض به فقلما تفتض بشئ
 الامات

ثم يخرج فتعطي بعره فترى بها ثم (٤٣٤) تراجع بعد ما شئت من طيب أو غيره يستل مالك لرجه الله ما تقتض به قال

تفسير الاقتضا صريحاً (قوله ثم يخرج فتعطي بعره) بفتح الموحدة وسكون الممهلة ويجوز فتحها (قوله فترى بها) في رواية مطرف وابن الماجشون عن مالك ترى بعره من بعر الغنم أو الأبل فترى بها امامها فيكون ذلك احلالاً لها وفي رواية ابن وهب فترى بعره من بعر الغنم من وراء ظهرها ووقع في رواية شعبة الآية فإذا كان حول فركب رمت بعره وظاهره أن رميها البعرية يتوقف على مرور الكلب سواء طال زمن انتظاره ورده أم قصر وبه جزم بعض الشراح وقيل ترى بها من عرض من كلب أو غيره تراه ترى من حضرها أن مقامها حول أهون عليها من بعره ترى بها كلباً أو غيره وقال عياض يمكن الجمع بأن الكلب إذا مر اقتضت به ثم رمت البعرية (قلت) ولا يخفى بعده والزيادة من التثنية مقبولة ولا سيما إذا كان حافظاً فانه لا منافاة بين الرويتين حتى يحتاج الى الجمع واختلف في المراد برمي البعرية ف قيل هو اشارة الى أنها رمت البعرية ترى البعرية وقيل اشارة الى أن الفعل الذي فعلته من التربص والصبر على البلاء الذي كانت فيه لما انقضى كان عندها بمنزلة البعرية التي ردتها استحقاقاً لله وتعظيماً لحق زوجها وقيل بل ترميها على سبيل التناول بعدم عودها الى مثل ذلك (قوله باب

الكحل للعادة) كذا وقع من الثلاثي ولو كان من الرباعي لقال المحدة قال ابن التين الصواب الحاد بلاها لانه نعت للمؤنث كطائق وحائض (قلت) لكنه جائز فليس بخطا وان كان الآخر أرجح ذكر فيه حديث أم سلمة الماضي في الباب قبله وكذا حديث أم حبيبة أو ردهما من طريق شعبة باختصار وقد تقدم ما فيه قبل وقوله لا تكحل في رواية المستملى بلاتاء بين الكاف والحاء ثم أورد حديث أم عطية مختصراً وفي الباب الذي يليه مطولاً وقوله الابزوح في رواية الكشميني الأعلى زوج (قوله باب القسط للعادة عند الطهر) أي عند طهرها من الحيض إذا كانت ممن تحيض (قوله كأنهني) بضم أوله وقد صرح برفعها في الباب الذي بعده (قوله ولا نلبس ثوباً مصبوغاً الا ثوب عصب) بمهملتين مفتوحة ثم ساكنة ثم موحدة وهو بالاضافة وهي برود اليمين بعصب غزلها أي بربط ثم يصبغ ثم ينسج معصوباً فيخرج موشي لبقاً ما عصب به أيض لم يصبغ وانما يعصب السدى دون اللحمه وقال صاحب المنتهى العصب هو المفتول من برود اليمين وذكر أبو موسى المدني في ذيل الغريب عن بعض أهل اليمن أنه من دابة بحرية تسمى فرس فرعون يتخذ منها الحرز وغيره ويكون أبيض وهذا غريب وأغرب منه قول السهلي انه نبات لا ينبت الا باليمن وعزاه لابي خنيفة الدينوري وأغرب منه قول الداودي المراد بالشوب العصب الخضرة وهي الخبرة وليس له سلف في أن العصب الاخضر قال ابن المنذر أجمع العلماء على أنه لا يجوز للعادة لبس الثياب المعصفرة ولا المصبغة الا ما صبغ بسواد فرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ للزينة بل هو من لباس الحزن وكرهه عروة العصب أيضاً وكرهه مالك غليظه قال النووي الاصح عند أصحابنا تحريمه مطلقاً وهذا الحديث حجة لمن أجازوه وقال ابن دقيق العيد يؤخذ من مفهوم الحديث جواز ما ليس بمصبوغ وهي الثياب البيض ومنع بعض المالكية المرتفع منها الذي يتزين به وكذلك الاسود إذا كان مما يتزين به قال النووي وورخص أصحابنا فيما لا يتزين به ولو كان مصبوغاً واختلف في الحرير فالاصح عند الشافعية منعه مطلقاً مصبوغاً وغير مصبوغ لانه أبيع للنساء للترزين به والحادة ممنوعة من التزين فكان في حقها

تسمح به جلدها * (باب الكحل للعادة) * حدثنا آدم بن أبي اياس حدثنا شعبة حدثنا جسد بن نافع عن زينب ابنة أم سلمة عن أمها أن امرأة توفي زوجها فخشوا على عينها فأتوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في الكحل فقال لا تكحل قد كانت أحداً كن تمكث في شر أحلاسها أو شربيتها فإذا كان حول فركب رمت بعره فلا حتى تمضي أربعة أشهر وعشر وسمعت زينب ابنة أم سلمة تحدث عن أم حبيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ فوق ثلاثة أيام الأعلى زوجها أربعة أشهر وعشراً * حدثنا مسدد حدثنا بشر حدثنا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين قالت أم عطية هيئنا أن نتخذ أكثر من ثلاث الابزوح * (باب القسط للعادة عند الطهر) * حدثني عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا جاد بن زيد عن أيوب عن حفصة عن أم عطية قالت كنا ننهي أن نتخذ على ميت فوق ثلاث الأعلى زوج أربعة أشهر وعشراً ولا تكحل ولا نطيب ولا نلبس ثوباً مصبوغاً الا ثوب عصب

كالرجال وفي التحلي بالذهب والقضة واللؤلؤ ونحوه وجهان الاصح جوازه وفيه نظر من جهة
 المعنى في المقصود بلبسه وفي المقصود بالاحداث فانه عند تأملها يتبرح المتع والله أعلم (قوله) وقد
 رخص لنا) بضم أوله أيضا وقد صرح برفعه في الباب الذي بعده (قوله) عند الطهر اذا اغتسلت
 احدا منا من محضها) في رواية الكشي عن جديها وفي الذي بعده ولا تمس طيبا الا أدنى طهرها
 اذا طهرت (قوله في نبذة) بضم النون وسكون الموحدة بعدها مجة أى قطعة وتطلق على الشيء
 اليسير (قوله من كست أظفار) كذا فيه بالكاف وبالإضافة وفي الذي بعده من قسط
 وأظفار بقاف وواو عاطفة وهو أوجه وخطأ عياض الأول وقد تقدم بيانه في كتاب الحيض
 وقال بعده قال أبو عبد الله وهو البخاري القسط والكست مثل الكافور والقافور أى يجوز
 في كل منهما الكاف والقاف وزاد القسط أنه يقال بالباء المتناهية بدل الطاء فاراد المتلينة في
 الحرف الاول فقط قال النووي القسط والظفار نوعان معروفان من الجوز وليس من مقصود
 الطبيب رخص فيه للمغتسل من الحيض لازالة الرائحة الكريهة تتبع به أثر الدم لا للتطيب
 (قلت) المقصود من التطيب بهما أن يخلط في أجزاء أخرى من غيرهما ثم تسحق فتصير طيبا
 والمقصود بهما هنا كما قال الشيخ أن تتبع بهما أثر الدم لازالة الرائحة لا للتطيب وزعم الداودي
 أن المراد انها تسحق القسط وتلقب في الماء آخر غسلها لتذهب رائحة الحيض وردة عياض بأن
 ظاهرا الحديث يأباه وأنه لا يحصل منه رائحة طيبة الا من التجربه كذا قال وفيه نظر واستدل
 به على جواز استعمال ما فيه منفعة لها من جنس ما منعت منه اذا لم يكن للتزين أو التطيب
 كالتدهن بالزيت في شعر الرأس أو غيره (قوله) بـ تلبس الحادة ثياب العصب
 ذكر فيه حديث أم عطية مصرح برفعه وزاد في أوله لا يحل لامرأة الحديث مثل حديث أم
 حبيبة الماضي قبله وزاد بعد قوله الاعلى زوج فانها لا تسكتحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب
 عصب وقد تقدم شرحه في الذي قبله ووقع فيه فوق ثلاث وتقدم في حديث أم حبيبة في
 الطريق الاولى ثلاث ليال وفي الطريق الثانية ثلاثة أيام وجمع بارادة الليالي بأيامها ويحمل
 المطلق هنا على المقيد الاول ولذلك أنت وهو محمول أيضا على أن المراد ثلاث ليال بأيامها وذهب
 الاوزاعي الى أنها تسكتحل ثلاث ليال فقط فان مات في أول الليل أقفعت في أول اليوم الثالث وان
 مات في اثناء الليل أو في أول النهار أو في اثنائه لم تقلع الا في صبيحة اليوم الرابع ولا تلبس (قوله)
 وقال الانصاري) هو محمد بن عبد الله بن المشي شيخ البخاري وقد أخرج عنه الكثير بواسطة
 وبلا واسطة وهشام هو الدستوائي المذكور في الذي قبله (قوله) نهى النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا تمس طيبا) كذا أورده مختصرا وهو في الاصل مثل الحديث الذي قبله وقد وصله البيهقي
 من طريق أبي حاتم الرازي عن الانصاري بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تسكتحل
 المرأة فوق ثلاثة أيام الاعلى زوج فانها تسكتحل عليه أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا
 الا ثوب عصب ولا تسكتحل ولا تمس طيبا (قوله) الا أدنى طهرها) أى عند قرب طهرها أو أقل
 طهرها وقد تقدم شرحه قبل ثم ذكر المصنف حديث أم حبيبة من طريق سفيان وهو الثوري
 عن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم شيخ مالك فيه وقد مضى شرحه أيضا
 (قوله) بـ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الى قوله خير) كذا الابي ذر

وقدر رخص لنا عند الطهر
 اذا اغتسلت احدا منا من
 محضها في نبذة من كست
 أظفار وكان نهى عن اتباع
 الجنائز قال أبو عبد الله
 القسط والكست مثل
 الكافور والقافور نبذة
 قطعة * (باب تلبس الحادة
 ثياب العصب) * حدثنا
 الفضل بن دكين حدثنا عبد
 السلام بن حرب عن هشام
 عن حفصة عن أم عطية
 قالت قال النبي صلى الله
 عليه وسلم لا يحل لامرأة
 تؤمن بالله واليوم الآخر
 أن تسكتحل فوق ثلاث الاعلى
 زوج فانها لا تسكتحل
 ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا
 ثوب عصب * وقال الانصاري
 حدثنا هشام حدثتنا حفصة
 حدثتني أم عطية نهى النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا تمس
 طيبا الا أدنى طهرها اذا
 طهرت نبذة من قسط
 وأظفار قال أبو عبد الله
 القسط والكست مثل
 الكافور والقافور * (باب
 والذين يتوفون منكم
 ويذرون أزواجا الى قوله
 خير) *

حدثني اسحق بن منصور أخبر ناروخ بن عباد حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا قال كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها وأجبا فنزل الله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاعا إلى الحول غير أخراج فإن خرجن (٤٣٤) فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف قال جعل الله لها تمام السنة

سبعة أشهر وعشرين ليلة وصية ان شاءت سكنت في وصيتها وان شاءت خرجت وهو قول الله تعالى غير أخراج فإن خرجن فلا جناح عليكم فالعدة كلها واجب عليها زعم ذلك عن مجاهد وقال عطاء عن ابن عباس نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها فتعدت حيث شاءت وقول الله تعالى غير أخراج وقال عطاء ان شاءت امتدت عند أهلها وسكنت في وصيتها وان شاءت خرجت لقول الله فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن قال عطاء ثم جاء الميراث فنسخ السكني لها حيث شاءت ولا سكني لها * حدثنا محمد بن كثير عن سفيان عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم حدثني جدي بن نافع عن زينب ابنة أم سلمة عن أم حبيبة ابنة أبي سفيان لما جاءها نعي أبيها دعت بطيب فمسحت ذراعيها وقالت مالي بالطيب من حاجة لولا أنني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول

والأكثر وساق في رواية كريمة الآية بكالها (قوله حدثني اسحق بن منصور) تقدم في تفسير البقرة هذا الحديث بهذا السند وينت هناك ما قيل فيه من تعليق وغيره ووقع هناك اسحق غير منسوب وفسر بان راهويه وقد ظهر من هذه الطريق أنه ابن منصور ولعله كان عنده عنهما جميعا وقوله كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها وأجبا كذا في الأبي ذر عن الكشي في وذكروا أجبا اما لانه صفة محذوف أي أمر أو أجبا أو ضمن العدة معنى الاعتداد وفي رواية كريمة واجب على أنه خير مبتدأ محذوف قال ابن بطال ذهب مجاهد إلى أن الآية وهي قوله تعالى يتر بصن بأفسهن أربعة أشهر وعشر انزلت قبل الآية التي فيها وصية لازواجهم متاعا إلى الحول غير أخراج كنهى قبلها في التلاوة وكان الحامل له على ذلك استشكل أن يكون النسخ قبل المنسوخ فرأى أن استعماله ما يمكن بحكم غير متدافع لجواز أن يوجب الله على المعتدة تربص أربعة أشهر وعشر ويوجب على أهلها أن تبقى عندهم سبعة أشهر وعشرين ليلة تمام الحول ان أقامت عندهم اهـ ملخصا قال وهو قول لم يقله أحد من المفسرين غيره ولا تابعه عليها من الفقهاء أحد بل أطبقوا على أن آية الحول منسوخة وان السكني تبع للعدة فلما نسخ الحول في العدة بالاربعة أشهر وعشر نسخت السكني أيضا وقال ابن عبد البر لم يختلف العلماء أن العدة بالحول نسخت إلى أربعة أشهر وعشر وانما اختلفوا في قوله غير أخراج فالجهور على أنه نسخ أيضا وروى ابن أبي نجيح عن مجاهد فذكر حديث الباب قال ولم يتابع على ذلك ولا قال أحد من علماء المسلمين من العداية والتابعين به في مدة العدة بل روى ابن جرير عن مجاهد في قدرها مثل ما عليه الناس فارتفع الخلاف واختص ما نقل عن مجاهد وغيره بدة السكني على أنه أيضا شاذ لا يعول عليه والله أعلم (قوله با) مهر البغي والنكاح الفاسد البغي بكسر المعجمة وتشديد الحاء ثمانية وزن فاعيل من البغاء وهو الزنا يتولى في لفظه المدكر والمؤنث قال الكرماني وقيل وزنه فعول لأن أصله بغوى أبدت الواو ياء ثم كسرت الغين لاجل الياء التي بعدها والتقدير ومهر من نكحت في النكاح الفاسد أي بشبهة من اخلال شرط أو نحو ذلك (قوله وقال الحسن) هو البصري (اذن تزوج محرمة) بتشديد الراء والمستعمل بفتح الميم والراء وسكون الحاء بينهما وبالضمير وهذا الثاني جزم ابن التين وقال أي ذامحرمه (قوله وهو لا يشهر) احتراز عما اذا تعدد وهذا القيد ومفهومه يطابق الترجمة وقال ابن بطال اختلف العلماء فيها على قولين فمنهم من قال لها المسمى ومنهم من قال لها مهر المثل وهم الأكثر (قوله فرق بينهما) بضم أوله (قوله وليس لها غيره ثم قال بعد لها صداقها) هذا الاثر وصله ابن أبي شبة عن هشيم عن يونس عن الحسن مثله إلى قوله وليس لها غيره ومن طريق مطر الوراق عن الحسن نحوه وقال لها صداقها أي صداق مثلها ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * الاول حديث أبي مسعود وهو عقبه بن عمرو الانصاري في النهي عن ثمن الكلب وحوالان الكاهن ومهر البغي

لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن يخرج على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا وقوله (باب مهر البغي والنكاح الفاسد) وقال الحسن اذ تزوج محرمة وهو لا يشهر فرق بينهما ولو لم تأخذت وليس لها غيره ثم قال بعد لها صداقها

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن (٤٣٥) عن أبي مسعود رضي الله عنه قال

نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي * حدثنا آدم حدثنا شعبة * حدثنا عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال لعن النبي صلى الله عليه وسلم الواشمة والمستوشمة وآكل الربا وموكله ونهى عن ثمن الكلب وكسب البغي ولعن المصورين * حدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن محمد ابن بحادة عن أبي حازم عن أبي هريرة نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الاماء * (باب المهر للمدخل عليها وكيف الدخول أو طلقها قبل الدخول والمسيس) * حدثنا عمرو بن زرارة أخبرنا اسمعيل عن أيوب عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عمر رجل قد فارق امرأته فقال فرقني الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان وقال الله يعلم أن أحدا كاذب فهل منك تائب فأبى فقال الله يعلم أن أحدا كاذب فهل منك تائب فأبى ففرق بينهما قال أيوب فقال لي عمرو بن دينار في الحديث شيء لا زالت تحثه قال قال الرجل مالي قال لا مال لك ان كنت صادقا فقد دخلت بها وان كنت كاذبا فهو أبعد

وقوله عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن هو ابن الحرث بن هشام في رواية الحميدى عن سفيان حدثنا الزهري أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن * الثاني حديث أبي جحيفة في لعن الواشمة الحديث وفيه ونهى عن ثمن الكلب وكسب البغي ولعن المصورين * الثالث حديث أبي هريرة في النهي عن كسب الاماء وقد تقدم شرح الاحاديث الثلاثة في آخر البيوع قال ابن بطال قال الجهور من عقد على محرم وهو عالم بالتحریم وجب عليه الخلع لاجتماع على تحریم العقد فلم يكن هنالك شبهة يدرأها الخلع وعن أبي حنيفة العقد شبهة واحتج بها بالوطئ جارية له فيها شركة فانهم محرمة عليه بالاتفاق ولا حد عليه للشبهة وأجيب بأن حصته من الملك اقتضت حصول الشبهة بخلاف المحرم له فلا ملك له فيها أصلا فافتراؤا من ثم قال ابن القاسم من المالكية يجب الخلع في وطء الحرة ولا يجب في المملوكة والله أعلم * (قوله) **باب** المهر للمدخل عليها أي وجوبه وأستحقاقه وقوله وكيف الدخول يشير الى الخلاف فيه وقد تمسك بقوله في حديث الباب فقد دخلت بها على أن من أغلق بابا وأرخى سترا على المرأة فقد وجب لها الصداق وعليها العدة وبذلك قال الليث والاوزاعي وأهل الكوفة وأحمد وجاء ذلك عن عمرو بن يزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابن عمر قال الكوفيون الخلوة الصحيحة يجب معها المهر كاملا سواء وطئ أم لم يطأ إلا ان كان أحدهما مريضا أو صائما أو محرما أو كانت حائضا فلها النصف وعليها العدة كاملة واحتجوا أيضا بأن الغالب عند اغلاق الباب وارضاء الستر على المرأة وقوع الجماع فأقيمت المنظمة مقام المشنة لما جبت عليه النفوس في تلك الحالة من عدم الصبر عن الوقاع غالب الغلبة الشهوة وتوفر الداعية وذهب الشافعي وطائفة الى أن المهر لا يجب كاملا إلا بالجماع واحتج بقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وقال ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فالتكم عليهن من عدة تعتدونها وجاء ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وشريح والشعبي وابن سيرين والجواب عن حديث الباب أنه ثبت في الرواية الاخرى في حديث الباب فهو بما استحل من فرجها فلم يكن في قوله دخلت عليها حجة لمن قال ان مجرد الدخول يكفي وقال مالك اذا دخل المرأة في بيته صدقت عليه وان دخل بها في بيتها صدقت عليها ونقله عن ابن المسيب وعن مالك رواية أخرى كقول الكوفيين (قوله) **أوطلقها قبل الدخول** قال ابن بطال التقدير أو كيف طلقها فاحتج بذكر الفعل عن ذكر المصدر لدلالته عليه (قلت) ويحتمل أن يكون التقدير أو كيف الحكم اذا طلقها قبل الدخول (قوله والمسيس) ثبت هذا في رواية النسفي والتقدير وكيف المسيس وهو معطوف على الدخول أي اذا طلقها قبل الدخول وقبل المسيس ثم ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية سعيد بن جبير عنه في قصة الملاعة وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب اللعان * (قوله) **باب** المتعة للاتي لم يفرض لها لقوله تعالى لاجناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة الى قوله بصير) كذا لاكثر وساق ذلك في رواية كريمة وساق ابن بطال في شرحه الى قوله وعلى الموسع قدره ثم قال الى قوله تعقلون ولم أر ذلك لغيره وهو بعيد أيضا لان المصنف قال بعد ذلك وقوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف وتقييده في الترجمة التي لم يفرض لها قد استدلل به بقوله في الآية أو تفرضوا لهن فريضة وهو مصير منه الى أن أول التنويع فتنى الجناح عن طلات قبل

منك * (باب المتعة للاتي لم يفرض لها لقوله تعالى لاجناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة الى قوله بصير

الميسر فلا متعة لها لانها نقصت عن المسمى فكيف ثبت لها قدر زائد عن فرض لها
 قدر معلوم مع وجود الميسر وهذا أحد قولى العلماء وأحد قولى الشافعى أيضا وعن أبى
 حنيفة تختص المتعة بمن طلقها قبل الدخول ولم يسم لها صداقا وقال الليث لا تجب المتعة
 أصلا وبه قال مالك واحتج له بعض أتباعه بأنها لم تقدر وتعتب بأن عدم التقدير لا يمنع
 الوجوب كفقهاء القريب واحتج بعضهم بأن شريح يقول متع ان كنت محسنا متع ان كنت
 متقيا ولا دلالة فيه على ترك الوجوب وذهبت طائفة من السلف الى أن لكل مطلقة متعة من غير
 استثناء وعن الشافعى مثله وهو الراجح وكذا تجب في كل فرقة الا في فرقة وقعت بسبب منها
 (قوله وقوله تعالى ولا مطلقات متاع بالمعروف) تمسك به من قال بالعموم وخصه من فصل بما
 تقدم في الآية الاولى (قوله ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الملاءنة متعة حين طلقها
 زوجها) قد تقدمت أحاديث اللعان مستوفاة الطرق وليس في شيء منها للمتعة ذكر فكأنه تمسك
 في ترك المتعة للملاءنة بالعدم وهو مبني على أن الفرقة لا تقع بنفس اللعان فاما من قال انها تقع
 بنفس اللعان فأجاب عن قوله في الحديث فطلقها بأن ذلك كان قبل علمه بالحكم كما تقدم تقريره
 وحينئذ فلم تدخل الملاءنة في عموم المطلقات ثم ذكر حديث ابن عمر في قصة الملاعن وقوله فيه
 وان كنت كاذبا وقع في رواية الكشميهنى وان كنت كذبت عليها * (خاتمة) * اشتمل كتاب الطلاق
 وتوابعه من اللعان والظهار وغير ذلك من الاحاديث المرفوعة على مائة وثمانية عشر حديثا
 المعلق منها ستة وعشرون حديثا والباقي موصول المكرر منه فيه وفيما مضى اثنان وتسعون
 حديثا والخالص ستة وعشرون حديثا ووافقه مسلم على تجريجها سوى حديث عائشة
 وحديث أبى أسيد وحديث سهل بن سعد ثلاثها في قصة الجونية وحديث على لم تعلم أن القلم
 رفع عن النائم الحديث وهو معلق وحديث ابن عباس في قصة ثابت بن قيس في الخلع وحديثه
 في زوج برة وحديثه كان المشركون على منزلتين وحديث ابن عمر في نكاح الزميمة وحديثه
 في تفسير الايلاء وحديث المسور في شأن سبعة وحديث عائشة كانت فاطمة بنت قيس في
 مكان وحش وهو معلق وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم تسعون أثرا والله أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب النفقات وفضل النفقة على الاهل)

كذلك كريمة وقد تقدم في رواية أبى ذر والنسفي كتاب النفقات ثم البسمله ثم قال باب
 فضل النفقة على الاهل وسقط لفظ باب لابي ذر (قوله وقول الله عز وجل ويسألونك ماذا
 ينفقون قل العفو كذلك بين الله لكم الايات لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة) كذا الجميع
 ووقع للنسفي عند قوله قل العفو وقد قرأ الاكثر قل العفو بالنصب أى تنفقون العفو أو أنفقوا
 العفو وقرأ أبو عمرو وقبله الحسن وقتادة قل العفو بالرفع أى هو العفو ومثله قولهم ماذا
 ركبت أفرس أم بعير يجوز الرفع والنصب (قوله وقال الحسن العفو الفضل) وصله عبد بن
 حميد وعبد الله بن أحمد في زيادات الزهد بسند صحيح عن الحسن البصرى وزاد ولا لوم على
 الكفاف وأخرج عبد بن حميد أيضا من وجه آخر عن الحسن قال أن لا تجهد مالك ثم تقعد تسأل

وقوله والمطلقات متاع
 بالمعروف حصا على المتقين
 كذلك بين الله لكم آياته
 لعلكم تعقلون * ولم يذكر
 النبي صلى الله عليه وسلم في
 الملاءنة متعة حين طلقها
 زوجها * حديثا قتيبة بن
 سعيد حدثنا سفيان عن عمرو
 عن سعيد بن جبير عن ابن عمر
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال للملاعنة حين حسابكما
 على الله أحدكما كاذب
 لا سبيل لك عليها قال يا رسول
 الله مالى قال لا مال لك ان
 كنت صدقت عليها فهو بما
 استحللت من فرجها وان
 كنت كاذبا فذلك أبعد
 وأبعد لك منها

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 *(كتاب النفقات وفضل
 النفقة على الاهل
 وقول الله عز وجل
 ويسألونك ماذا ينفقون قل
 العفو كذلك بين الله لكم
 الايات لعلكم تتفكرون
 في الدنيا والآخرة)* وقال
 الحسن العفو الفضل

الناس فعرف به هذا المراد بقوله الفضل أي مالا يؤثر في المال فيمحققه وقد أخرج ابن أبي حاتم
من مرسلي يحيى بن أبي كثير بسند صحيح إليه أنه بلغه أن معاذ بن جبل ونعيلة سألا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقالا ان لنا ارقاء وأهلين فأنفق من أموالنا فزلت وبهذا يتبين مراد البخاري
من إيرادها في هذا الباب وقد جاء عن ابن عباس وجاعة أن المراد بالعفو ما فضل عن الأهل
أخبره ابن أبي حاتم أيضا ومن طريق مجاهد قال العفو الصدقة المفروضة ومن طريق علي بن
أبي طلحة عن ابن عباس العفو مالا يتبين في المال وكان هذا قبل أن تفرض الصدقة فلما اختلفت
هذه الأقوال كان ما جاء من السبب في نزولها أولى أن يؤخذ به ولو كان مرسلا ثم ذكر في الباب
أربعة أحاديث * الأول حديث أبي مسعود الانصاري وهو عقبه بن عمرو (قوله عن عدي بن
ثابت) تقدم في الإيمان من وجه آخر عن شعبة أخبرني عدي بن ثابت (قوله عن أبي مسعود
الانصاري فقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال عن النبي صلى الله عليه وسلم) القائل فقلت
هو شعبة بينه الاسماعيلي في رواية له من طريق علي بن الجعد عن شعبة فذكره الى أن قال عن
أبي مسعود فقال قال شعبة قلت قال عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم وتقدم في كتاب الإيمان
عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير مر اجعة وذكر المن مثله وفي المغازي عن مسلم
ابن ابراهيم عن شعبة عن عدي عن عبد الله بن يزيد أنه سمع أبا مسعود البدرى عن النبي صلى الله
عليه وسلم وذكر المن مختصر ليس فيه وهو يحتسبها وهذا مقيد لمطلق ما جاء في أن الانفاق على
الأهل صدقة كحديث سعد رابع أحاديث الباب حيث قال فيه ومهما أنفقت فهو لك صدقة
والمراد بالاحتساب القصد الى طلب الأجر والمراد بالصدقة الثواب وإطلاقها عليه مجاز وقرينه
الاجماع على جواز الانفاق على الزوجة الهاشمية مثلا وهو من مجاز التشبيه والمراد به أصل
الثواب لا في كسبه ولا كفيته ويستفاده أنه أن الأجر لا يحصل بالعمل بالمعروف وبالنية ولهذا
أدخل البخاري حديث أبي مسعود المذكور في باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة وحذف
المقدار من قوله إذا أنفق لإرادة التعميم ليشمل الكثير والقليل وقوله على أهله يحتمل أن يشمل
الزوجة والأقارب ويحتمل أن يختص بالزوجة ويلحق به من عداها بطريق الأولى لأن الثواب
إذا ثبت فيما هو واجب فثبوته فيما ليس بواجب أولى وقال الطبري ما ملخصه الانفاق على الأهل
واجب والذي يعطيه يؤجر على ذلك بحسب قصده ولا منافاة بين كونها واجبة وبين تسميتها
صدقة بل هي أفضل من صدقة التطوع وقال المهلب النفقة على الأهل واجبة بالاجماع وإنما
سمها الشارع صدقة خشية أن يظنوا أن قيامهم بالواجب لأجر لهم فيه وقد عرفوا ما في
الصدقة من الأجر فعرفهم أنها لهم صدقة حتى لا يخرجوها الى غير الأهل الأبعد أن يكفؤهم
ترغيبا لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع وقال ابن المنير تسمية النفقة صدقة من
جنس تسمية الصداق نحلة فلما كان احتياج المرأة الى الرجل كاحتياجها اليها في اللذة والتأنيس
والتحصين وطلب الولد كان الأصل أن لا يجب لها عليه شيء إلا أن الله خص الرجل بالفضل على
المرأة بالقيام عليها ورفعها عليها بذلك درجة فنمجاز إطلاق النحلة على الصداق والصدقة على
النفقة * الحديث الثاني (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس وهذا الحديث ليس في الموطأ
وهو على شرط شيخنا في تقريب الاسانيد لكنه لم يكن في الموطأ لم يخرج له كانه

* حدثنا آدم بن أبي ايمن
حدثنا شعبة عن عدي بن
ثابت قال سمعت عبدا لله
ابن يزيد الانصاري عن أبي
مسعود الانصاري فقلت
عن النبي صلى الله عليه وسلم
فقال عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال إذا أنفق
المسلم نفقة على أهله
وهو يحتسبها كانت له
صدقة * حدثنا اسمعيل قال
حدثني مالك عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال

أخرجه من رواية همام عن أبي هريرة وقد أخرجه الامام علي من طريق عبد الرحمن بن القاسم وأبو نعيم من طريق عبد الله بن يوسف كلاهما عن مالك **(قوله)** قال الله أنفق يا ابن آدم أنفق عليك أنفق الاولى بفتح أوله وسكون التاء بصيغة الامر بالانفاق والثانية بضم أوله وسكون القاف على الجواب بصيغة المضارع وهو وعد بالخلف ومنه قوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وقد تقدم القدر المذكور من هذا الحديث في تفسير سورة هود من طريق شعيب ابن أبي حمزة عن أبي الزناد في اثناء حديث ولفظه قال الله أنفق أنفق عليك وقال يد الله ملائكة الحديث وهذا الحديث الثاني أخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق سعيد بن داود عن مالك وقال صحيح تفرد به سعيد عن مالك وأخرج مسلم الاول من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ ان الله تعالى قال لي أنفق أنفق عليك الحديث وفرقه البخاري كما سيأتي في كتاب التوحيد وليس في روايته قال لي فدل على أن المراد بقوله في رواية الباب يا ابن آدم النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يراد جئس بن آدم ويكون تخصيصه صلى الله عليه وسلم بإضافته الى نفسه لكونه رأس الناس فتوجه الخطاب اليه ليعمل به ويبلغ أمته وفي تركه تقييد النفقة بشئ معين ما يرشد الى أن الحديث على الانفاق يشمل جميع أنواع الخير وسيأتي شرح حديث شعيب مبسوطا في التوحيد ان شاء الله تعالى * الحديث الثالث **(قوله)** عن ثور بن زيد في رواية محمد بن الحسن في الموطأ عن مالك أخبرني ثور **(قوله)** الساعي على الارملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله كذا قال جميع أصحاب مالك عنه في الموطأ وغيره وأكثرهم ساقه على لفظ رواية مالك عن صفوان ابن سليم به مرسل ثم قال وعن ثور بسنده مثله وسيأتي في كتاب الادب عن اسمعيل بن أبي أويس عن مالك كذلك واقتصر أبو قرة موسى بن طارق على رواية مالك عن ثور فقال الساعي على الارملة والمسكين له صدقة بين ذلك الدارقطني في الموطآت **(قوله)** أو القائم الليل الصائم النهار هكذا الجميع عن مالك بالشك لكن لاكثرهم مثل معن بن عيسى وابن وهب وابن بكير في آخرين بلفظ أو كالذي يصوم النهار ويقوم الليل وقد أخرجه ابن ماجه من رواية الدراوردي عن ثور بمثل هذا اللفظ لكن قاله بالواو لا بلفظ أو وسيأتي في الادب من رواية القعني عن مالك بلفظ وأحسبه قال كالمجاهد لا يفتر والصائم لا يفتر شك القعني وقد ذكره الاكثر بالشك عن مالك لكن بمعناه فيحمل اختصاص القعني باللفظ الذي أورده ومعنى الساعي الذي يذهب ويحجى في تحصيل ما ينفع الارملة والمسكين والارملة بالراء المهملة التي لازوج لها والمسكين بتقديم بيانه في كتاب الزكاة وقوله القائم الليل يجوز في الليل الحركات الثلاث كما في قولهم الحسن الوجه ومطابقة الحديث للترجمة من جهة امكان اتصاف الاهل أي الاقارب بالصفتين المذكورتين فإذا ثبت هذا الفضل لمن ينفق على من ليس له بقرىب ممن اتصف بالوصفتين فالمنفق على المنصف أولى * الحديث الرابع حديث سعيد بن أبي وقاص في الوصية بالثلث وقد تقدم شرحه في الوصايا والمراد منه هنا قوله ومهما أنفقت فهو لك صدقة حتى اللقمة ترفعها في امرأ أنك وقد أخرج مسلم من حديث مجاهد عن أبي هريرة رفعه دينار أعطيته مسكينا ودينارا أعطيته في رقبة ودينارا أعطيته في سبيل الله ودينارا أنفقته على أهلك قال الدينار الذي أنفقته على أهلك أعظم أجرا ومن حديث أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان رفعه أفضل دينار ينفعه الرجل

قال الله أنفق يا ابن آدم أنفق عليك * حديث شايحي ابن قزعة حديث مالك عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الساعي على الارملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو القائم الليل الصائم النهار * حديث محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن سعد بن ابراهيم عن عامر ابن سعد عن سعد رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا مريض بمكة فقلت لي مال أوصي بمالي كله قال لا قلت فالشطر قال لا قلت فالثلث قال الثلث والثلث كثيران تدع ورثتك أغنياء خيرون أن تدعهم عالة يتكففون الناس في أيديهم ومهما أنفقت فهو لك صدقة حتى اللقمة ترفعها في امرأ أنك ولعل الله يرفعك ينفق بك ناس ويصربك آخرون

ديتار ينفعه على عياله ويتار ينفعه على دابته في سبيل الله ويتار ينفعه على أصحابه في سبيل الله قال ابو قلابة بدأ بالعيال وأى رجل أعظم أجر من رجل يتفق على عياله يعفهم وينفعهم الله به قال الطبري البسادة في الانفاق بالعيال يتناول النفس لان نفس المرم من جلة عياله بل هي أعظم حقا عليه من بقيه عياله اذ ليس لاحدا حيا غيره باتلاف نفسه ثم الانفاق على عياله كذلك ﴿ قوله ﴾ **باب وجوب النفقة على الاهل والعيال** الظاهر أن المراد بالاهل في الترجمة الزوجة وعطف العيال عليها من العام بعد الخاص أو المراد بالاهل الزوجة والاقارب والمراد بالعيال الزوجة والخدم فتكون الزوجة ذكرا وذكرا كيدا لحقها ووجوب نفقة الزوجة تقدم دليله أول التفقات ومن السنة حديث جابر عند مسلم ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ومن جهة المعنى أنها محبوسة عن التكسب لحق الزوج وانعقد الاجماع على الوجوب لكن اختلفوا في تقديرها فذهب الجمهور الى أنها بالكفاية والشافعي وطائفة كما قال ابن المنذر الى أنها بالامداد ووافق الجمهور من الشافعية أصحاب الحديث كابن خزيمة وابن المنذر ومن غيرهم أبو الفضل بن عبدان وقال الرويانى في الخلية هو القياس وقال النووي في شرح مسلم ما سبأ في باب اذا لم يتفق الرجل فللمرأة ان تأخذ بعد سبعة أبواب وتمسك ببعض الشافعية بأنها لو قدرت بالحاجة لسقطت نفقة المريضة والغنية في بعض الايام فوجب الحاقها بما يشبه الدوام وهو الكفارة لا اشتراكها في الاستقرار في الذمة ويقويه قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم فاعتبروا الكفارة بها والامداد معتبرة في الكفارة ويخشد في هذا الدليل أنهم صححوا الاعتياض عنه وبأنهم لو أكلت معه على العادة سقطت بخلاف الكفارة فيه ما والراجح من حيث الدليل أن الواجب الكفاية ولا سيما وقد نقل بعض الأئمة الاجماع الفعلي في زمن الصحابة والتابعين على ذلك ولا يحفظ عن أحد منهم خلافه **قوله** أفضل الصدقة ما ترك غنى تقدم شرحه في أول الزكاة وبيان اختلاف ألقاظه وكذا قوله واليد العليا وقوله وابدأ بمن تعول أى بمن يجب عليك نفقته يقال عال الرجل أهله اذا ما نهم أى قام بما يحتاجون اليه من قوت وكسوة وهو أمر بتقديم ما يجب على ما لا يجب وقال ابن المنذر اختلف في نفقة من بلغ من الاولاد ولا مال له ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الاولاد أطلاقا كانوا أو بالغين انا نأوذ كرانا اذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها وذهب الجمهور الى ان الواجب أن يتفق عليهم حتى يبلغ الذكرا وتزوج الانثى ثم لا نفقة على الاب الا ان كانوا زمنى فان كانت لهم أموال فلا وجوب على الاب وألحق الشافعي ولد الولد وان سفل بالولد في ذلك وقوله تقول المرأة وقع في رواية للنسائي من طريق محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح به فقيس من أعول يارسول الله قال امرأتك الحديث وهو وهم والصواب ما أخرجه هو من وجه آخر عن ابن عجلان به وفيه فسهل أبو هريرة من تعول بأبأهريرة وقد تمسك بهذا بعض الشراح وغفل عن الرواية الاخرى ورجح ما فهمه بما أخرجه الدارقطني من طريق عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة تقول لزوجها أطعمنى ولا حجة فيه لان في حفظ عاصم شيئا والصواب التخصيل وكذا وقع للاسماعيلي من طريق أبي معاوية عن الاعمش بسند حديث الباب قال أبو هريرة تقول امرأتك الخ وهو معنى قوله في آخر حديث الباب لا هذا من كيس

* (باب وجوب النفقة على
الاهل والعيال) * حدثنا
عمر بن حفص حدثنا أبي
حدثنا الاعمش حدثنا أبو
صالح قال حدثني أبو هريرة
رضي الله عنه قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم أفضل
الصدقة ما ترك غنى واليد
العليا خير من اليد السفلى
وابدأ بمن تعول

أبي هريرة ووقع في رواية الاسماعيلي المذكورة قالوا يا أبا هريرة شئ تقول من رأيك أو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا من كيسي وقوله من كيسي هو بكسر الكاف للدلالة على كثرة ما من حصله إشارة إلى أنه من استنباطه مما فهمه من الحديث المرفوع مع الواقع ووقع في رواية الاصيلي بفتح الكاف أي من فطنته **(قوله تقول المرأة ما أن تطعمني)** في رواية النسائي عن محمد بن عبد العزيز عن حفص بن غياث بسند حديث الباب ما أن تنفق علي **(قوله)** ويقول العبد أطعمني واستعملني في رواية الاسماعيلي ويقول خادمك أطعمني والافبعني **(قوله)** ويقول الابن أطعمني إلى من تدعني في رواية النسائي والاسماعيلي تكافى وهو بمعناه واستدل به على أن من كان من الاولاد له مال أو حرفة لا تجب نفقته على الاب لان الذي يقول إلى من تدعني انما هو من لا يرجع إلى شئ سوى نفقة الاب ومن له حرفة أو مال لا يحتاج إلى قول ذلك واستدل بقوله ما أن تطعمني وما أن تطلقني من قال يفرق بين الرجل وامرأته اذا أعسر بالنفقة واختارت فراقه وهو قول جمهور العلماء وقال الكوفيون يلزمها الصبر وتعلق النفقة بذمته واستدل الجمهور بقوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا وأجاب المخالف بأنه لو كان الفراق واجبا لما جاز الابقاء اذا رضيت ورد عليه بأن الاجماع دل على جواز الابقاء اذا رضيت فبقى ما عداه على عموم التهي وطعن بعضهم في الاستدلال بالاية المذكورة بأن ابن عباس وجاعة من التابعين قالوا نزلت فيمن كان يطلق فاذا كادت العدة تنقضي راجع والجواب أن من قاعدتهم ان العبرة بعموم اللفظ حتى تمسكوا بحديث جابر بن سمرة اسكنوا في الصلاة لترك رفع اليدين عند الركوع مع أنه انما ورد في الإشارة بالايدي في التشهد بالسلام على فلان وفلان وهما تمسكوا بالسبب واستدل للجمهور أيضا بالقياس على الرقيق والحيوان فان من أعسر بالاتفاق عليه أجبر على بيعه اتفاقا والله أعلم **(قوله باب حبس الرجل قوت سنة على أهله وكيف نفقات العيال)** ذكر فيه حديث عمر وهو مطابق لركن الترتبة الاول وأما الركن الثاني وهو كيفية النفقة على العيال فلم يظهر لي أولا وجه أخذه من الحديث ولا رأيت من تعرض له ثم رأيت أنه يمكن أن يؤخذ منه دليل التقدير لان مقدار نفقة السنة اذا عرف عرف منه توزيعها على أيام السنة فيعرف حصصة كل يوم من ذلك فكانه قال لكل واحدة في كل يوم قدر معين من المغل المذكور والاصل في الاطلاق التسوية **(قوله)** حدثني محمد بن سلام **(قوله)** كذا في رواية كريمة وللاكثر حدثني محمد حسب **(قوله)** قال لي معمر قال لي الثوري هذا الحديث مما فات ابن عيينة سماعه من الزهري فرواه عنه بواسطة معمر وقدرناه أيضا عن عمرو بن دينار عن الزهري باتم من سياق معمر وتقدم في تفسير سورة الحشر وآخر جه الحميدي وأجد في مسندهما عن سفيان عن معمر وعمرو بن دينار جميعا عن الزهري وقد أخرج مسلم رواية معمر وحدها عن يحيى ابن يحيى عن سفيان عن معمر عن الزهري ولكنه لم يسق لفظه وقد أخرج اسحق بن راهويه رواية معمر منفردة عن سفيان عنه عن الزهري بلفظ كان يتفق على أهله نفقة سنة من مال بني النضير ويجعل ما بقي في الكراع والسلاح وقد أخرج مسلم الحديث مطولا من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وفي كل من الاسنادين رواية الاقران فان ابن عيينة عن معمر قرينان وعمرو بن دينار عن الزهري كذلك ويؤخذ منه المذاكره بالعلم واللقاء العالم المستله على نظيره

تقول المرأة ما أن تطعمني وما أن تطلقني ويقول العبد أطعمني واستعملني ويقول الابن أطعمني إلى من تدعني فقالوا يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هذا من كيسي أبي هريرة حدثنا سعيد بن عفيرة قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد ابن مسافر عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول **(باب حبس الرجل قوت سنة على أهله وكيف نفقات العيال)** * حدثني محمد بن سلام أخبرنا وكيع عن ابن عيينة قال قال لي معمر قال لي الثوري هل سمعت في الرجل يجمع لاهله قوت سنتهم أو بعض السنة قال معمر فلم يحضرني ثم ذكرت حديثا حدثناه ابن شهاب الزهري عن مالك بن أوس عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم

كان يبيع نخل بنى النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم * حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثنا عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان وكان محمد بن جبير بن مطعم ذكر لي ذكر امرئ من حديثه فأنطلقت حتى دخلت على مالك بن أوس فسأله فقال مالك أنطلقت حتى أدخل على عمر إذا أتاه حاجبه يرفأ فقال هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد يستأذنون قال نعم فأذن لهم قال فدخلوا وسلموا فجلسوا ثم لبث يرفأ قليلا فقال لعمر هل لك في علي وعباس قال نعم فأذن لهما فلما دخلا سلما وجلسا فقال عباس يا أمير المؤمنين اقض بيني وبين هذا فقال الرهط عثمان وأصحابه يا أمير المؤمنين اقض بينهما وأرح أحدهما من الآخر فقال عمر اتدوا أنشدكم بالله الذي به تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما تركنا صدقة يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه قال الرهط قد قال ذلك فأقبل عمر على علي وعباس فقال أنشدكم بالله هل تعلمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك قالوا قد قال ذلك قال عرفاني (٤٤١) أحدثكم عن هذا الأمر أن الله كان خص

رسوله صلى الله عليه وسلم في هذا المال بشي لم يعطه أحد غيره قال الله ما أفاء الله على رسوله منهم فإأ وجفتم عليه من خيل ولاركاب الى قوله قد ريف كانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما احتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم لقد أعطاكموها وبثها فيكم حتى بقي منها هذا المال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتفق على أهله نفقة سنتهم من هذا المال ثم يأخذ ما بقي فيجعله يجعل مال الله فعمل بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حيا به أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك قالوا نعم قال لعلي وعباس أنشدكم بالله هل تعلمان ذلك قالوا نعم ثم توفي الله نبيه صلى الله عليه وسلم

ليستخرج ما عنده من الحفظ وتثبت معمر وانصافه لكونه اعترف أنه لا يستحضر اذ ذلك في المسئلة شيئا ثم لما تذكرها أخبر بالواقعة كما هي ولم يأتف مما تقدم (قوله كان يبيع نخل بنى النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم) كذا أورده مختصرا ثم ساق المصنف الحديث بطوله من طريق عقيل عن ابن شهاب الزهري وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل فرض الخمس قال ابن دقيق العيد في الحديث جواز الادخار للاهل قوت سنة وفي السياق ما يؤخذ منه الجمع بينه وبين حديث كان لا يدخر شيئا لغيره فيحمل على الادخار لنفسه وحديث الباب على الادخار لغيره ولو كان له في ذلك مشاركة لكن المعنى انهم المقصد بالادخار دونه حتى لو لم يوجد ولم يدخر قال والمنكلمون على لسان الطريقة جعلوا أو بعضهم ما زاد على السنة خارجا عن طريقة التوكل انتهى وفيه إشارة الى الرد على الطبري حيث استدلل بالحديث على جواز الادخار مطلقا فلما منع ذلك وفي الذي نقله الشيخ تقييد بالسنة اتساعا للخبر الوارد لكن استدلال الطبري قوي بل التقييد بالسنة انما جاء من ضرورة الواقع لان الذي كان يدخر لم يكن يحصل الامن السنة الى السنة لانه كان ما عثرا واما شعيرا فلو قدر أن شيئا ما يدخر كان لا يحصل الامن سنتين الى سنتين لاقتضي الحال جواز الادخار لاجل ذلك والله أعلم ومع كونه صلى الله عليه وسلم كان يحبس قوت سنة لعياله فكان في طول السنة ربما استعجز منهم لمن يرد عليه ويعرضهم عنه ولذلك مات صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة على شعير اقترضه قوت الالهة واختلف في جواز ادخار القوت لمن يشتره من السوق قال عياض اجازة قوم واحتجوا بهذا الحديث ولا حجة فيه لانه انما كان من مغل الأرض ومنعه قوم الا ان كان لا يضرب بالسعر وهو متجبر ارفا قال الناس ثم محل هذا الاختلاف اذ لم يكن في حال الضيق والافلا يجوز الادخار في تلك الحالة أصلا (قوله) نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد ذكر فيه حديث عائشة في قصة هند امرأة أبي سفيان وسيأتي

(٥٦ - فتح الباري س) فقال أبو بكر أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها أبو بكر فعمل فيها بما عمل به فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتما حينئذ وأقبل على علي وعباس تزعمان أن أبا بكر كذا وكذا والله يعلم انه فيها صادق يارأشد تابع للحق ثم توفي الله أبا بكر فقلت أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر فقبضتها سقتين أعمل فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ثم جئتماني وكلمتكم واحدة وأمر كل جميع جئتمني تسألني نصيبك من ابن أخيك وأتى هذا يسألني نصيب امرأته من أيها فقلت ان شئتم ادفعته اليكم على أن عليكم عهد الله وميثاقه لتعملان فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما عمل به فيها أبو بكر وبما عملت به فيها منذ وليتم والافلا تكلماني فيها فقلت ادفعها اليك بذلك فدفعتها اليك بذلك أنشدكم بالله هل دفعتم اليها بذلك فقال الرهط نعم قال فأقبل علي وعباس فقال أنشدكم بالله هل دفعتم اليك بذلك قالوا نعم قال أنشدكم بالله هل دفعتم اليها بذلك فوالذي يادنه تقوم السماء والأرض لا أقضي فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة فان عجزتم عنها فادفعوها فانا أكفيكمها * (باب نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد)

* حدثنا ابن مقاتل أخبرنا عبد الله (٤٤٢) أخبرنا يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت

جاءت هند بنت عتبة فقالت يا رسول الله ان أبا سفيان رجل مسيك فهل علي حرج أن أطعم من الذي له عيالنا قال لا إلا بالمعروف * حدثنا يحيى حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن همام قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فله نصف أجره * (باب) * والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة الى قوله يصير * وقال وجهه وفصاله ثلاثون شهرا وقال وان تعاسرت فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه الى قوله بعد عسر يسرا * وقال يونس عن الزهري نهى الله تعالى أن تضار والدة يولدها وذلك أن تقول والدة ليست مرضعته وهي أمثل له غذاء وأشفق عليه وأرفق به من غيرها فليس لها أن تأتي بعد أن يعطيها من نفسه ما جعل الله عليه وليس للمولود له أن يضار بولده والدة فيمنعها أن ترضعه ضرارها الى غيرها فلا جناح عليهما أن يسترضعا عن طيب نفس الوالد والوالدة فان أرادا فصلا عن تراض

شرحه بعد أربعة أبواب وحديث أبي هريرة اذا أنفقت المرأة من كسب زوجها وقد مر شرحه في آخر النكاح * (تنبيه) * وقعت هذه الترجمة وحديثها متأخرة عن الباب الذي بعده عند النسفي * (قوله) باب والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين الى قوله يصير كذا لا يذروا الاكثر وفي رواية كرية الى قوله بما تعملون بصير (وقال وجهه وفصاله ثلاثون شهرا وقال وان تعاسرت فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته) قيل دلت الآية الاولى على ايجاب الاتفاق على المرضعة من أجل ارضاعها الولد سواء كانت في العصمة أم لا وفي الثانية الإشارة الى قدر المدة التي يجب ذلك فيها وفي الثالثة الإشارة الى مقدار الاتفاق وأنه بالنظر لحال المنفق وفيها أيضا الإشارة الى أن الارضاع لا يتحكم على الام وقد تقدم في أوائل النكاح في باب الارضاع بعد حولين البحث في معنى قوله تعالى وجهه وفصاله ثلاثون شهرا وأخرج الطبري عن ابن عباس أن ارضاع الحولين مختص بمن وضعت لستة أشهر فهما وضعت لاكثر من ستة أشهر نقص من مدة الحولين تسكبا بقوله تعالى وجهه وفصاله ثلاثون شهرا وتعقب بن زاد جملها على ثلاثين شهرا فانه يلزم اسقاط مدة الرضاعة ولا قائل به والصحيح أنها محمولة على الغالب وأخذ من الآية الاولى والثانية أن من ولد لستة أشهر فافوقها التحق بالزوج (قوله وقال يونس) هو ابن يزيد وهذا لا أثر وصله ابن وهب في جامعه عن يونس قال قال ابن شهاب فذكره الى قوله وتشاور وأخرجه ابن جرير من طريق عقيل عن ابن شهاب نحوه وقوله ضرارها الى غيرها يتعلق بمنعها أي منعها ينتهي الى رضاع غيرها فاذا رضيت فليس له ذلك ووقع في رواية عقيل والوالدان أحق برضاع أولادهن وليس لوالدة أن تضار ولدها فتأبى رضاعه وهي تعطى عليه ما يعطى غيرها وليس للمولود له أن ينزع ولده منها ضرارها وهي تقبل من الاجر ما يعطى غيرها فان أراد افضال الولد عن تراض منهما وتشاور دون الحولين فلا بأس (قوله في آخر الكلام فصاله فطامه) هو تفسير ابن عباس أخرجه الطبري عنه وعن السدي وغيرهما والفصال مصدر يقال فاصلته أفاصله مفاصلته وفصالا اذا فارقته من خاطئة كانت بينهما وفصال الولد منعه من شرب اللبن قال ابن بطل قوله تعالى والوالدان يرضعن لفظه لفظ الخبر ومعناه الا هربا فيه من الاضرار كقولك حسب درهم أي اكتب بدرهم قال ولا يجب على والدة ارضاع ولدها اذا كان أبوه حيا موسرا بدليل قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن قال وان تعاسرت فسترضع له أخرى فدل على أنه لا يجب عليها ارضاع ولدها ودل على أن قوله والوالدان يرضعن أولادهن سيق لمبلغ غاية الرضاعة التي مع اختلاف الوالدين في رضاع المولود جعلت حدا فاصلا (قلت) وهذا أحد القولين عن ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه وعن ابن عباس أنه مختص بمن ولدت لستة أشهر كما تقدم قريبا أخرجه الطبري أيضا بسند صحيح الا أنه اختلف في وصله أو وقفه على عكرمة وعن ابن عباس قول ثالث أن الحولين لغاية الارضاع وأن الارضاع بعدهما أخرجه الطبري أيضا ورجاله ثقات الا أنه منقطع بين الزهري وابن عباس ثم أخرج بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال ما كان من رضاعة بعد الحولين فلا رضاع وعن ابن عباس أيضا بسند صحيح مثله ثم أسند عن قتادة قال كان ارضاعها الحولين فرضا ثم خفف بقوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة والقول الثاني هو الذي عول عليه البخاري ولهذا عقب الآية

جاءت هند بنت عتبة فقالت يا رسول الله ان أبا سفيان رجل مسيك فهل علي حرج أن أطعم من الذي له عيالنا قال لا إلا بالمعروف * حدثنا يحيى حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن همام قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فله نصف أجره * (باب) * والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة الى قوله يصير * وقال وجهه وفصاله ثلاثون شهرا وقال وان تعاسرت فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه الى قوله بعد عسر يسرا * وقال يونس عن الزهري نهى الله تعالى أن تضار والدة يولدها وذلك أن تقول والدة ليست مرضعته وهي أمثل له غذاء وأشفق عليه وأرفق به من غيرها فليس لها أن تأتي بعد أن يعطيها من نفسه ما جعل الله عليه وليس للمولود له أن يضار بولده والدة فيمنعها أن ترضعه ضرارها الى غيرها فلا جناح عليهما أن يسترضعا عن طيب نفس الوالد والوالدة فان أرادا فصلا عن تراض

الاولى بالآية الثانية وهي قوله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون شهرا وما جزم به ابن بطال من ان الخبر
بمعنى الامر هو قول الاكثر لكن ذهب جماعة الى انها خبر عن المشروعية فان بعض الودات
يجب عليهن ذلك وبعضهن لا يجب كما سيأتي بيانه فليس الامر على عمومته وهذا هو السرفي
العدول عن التصريح بالالزام كأن يقال وعلى الودات ارضاع أولادهن كما جاء بعده وعلى
الوارث مثل ذلك قال ابن بطال وأكثروا أهل التفسير على أن المراد بالودات هنا المبتونات
المطلقات وأجمع العلماء على أن أجرة الرضاع على الزوج اذا خرجت المطلقة من العدة والام بعد
الينونة أولى بالرضاعة الا ان وجد الاب من يرضع له بدون ماسأت الا أن لا يقبل الولد غير هاتين
بأجرة مثلها وهو موافق للمنفقول هنا عن الزهري واختلفوا في المتزوجة فقال الشافعي وأكثروا
الكوفيين لا يلزمها ارضاع ولدها وقال مالك وابن أبي ليلى من الكوفيين تجبر على ارضاع ولدها
مادامت متزوجة بوالده واحتج القائلون بأنها لا تجبر بأن ذلك ان كان لحرمة الولد فلا يتجه لأنها
لا تجبر عليه اذا كانت مطلقة ثلاثا باجماع مع أن حرمة الولدية موجودة وان كان لحرمة الزوج
لم يتجه أيضا لانه لو أراد أن يستخدمها في حق نفسه لم يكن له ذلك في حق غيره أولى اهـ ويمكن أن
يقال ان ذلك لحرمة ما جعيا وقد تقدم كثير من مباحث الرضاع في أوائل المكاح والله أعلم
❦ (قوله) **باب عمل المرأة في بيت زوجها** ❦ أو رديفه حديث على في طلب فاطمة
الخادم والحجة منه قوله فيه تشكو اليه ما تلقى في يدها من الرشي وقد تقدم الحديث في أوائل
فرض الخمس وان شرحه يأتي في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى وسأذكر شيئا مما يتعلق به هذا
الباب في الباب الذي يليه ويستفاد من قوله ألا أدلك على خير مما سألتك الذي يلزم ذكر الله
يعطى قوة أعظم من القوة التي يعملها له الخادم أو تسهل الأمور عليه بحيث يكون تعاطيه
أموره أسهل من تعاطي الخادم لها هكذا استنبطه بعضهم من الحديث والذي يظهر أن المراد
ان نفع التسبيح محتص بالدار الآخرة ونفع الخادم محتص بالدار الدنيا والآخرة خير وأبقى
❦ (قوله) **باب خادم المرأة** ❦ أي هل يشرع ويلزم الزوج اخذ امهاذ كرفيه حديث
على المذكور في الذي قبله وسياقه أخصر منه قال الطبري يؤخذ منه أن كل من كانت لها طاقة
من النساء على خدمة بيتها في خير أو طعن أو غير ذلك ان ذلك لا يلزم الزوج اذا كان معروفاً أن
مثلها يلي ذلك بنفسه ووجه الاخذ أن فاطمة لما سألت أباها صلى الله عليه وسلم الخادم لم يأمر
زوجها بأن يكفها ذلك اما باخذ امها خادماً أو باستئجار من يقوم بذلك أو بتعاطي ذلك بنفسه
ولو كانت كفاية ذلك الى على لا أمر به كما أمره أن يسوق اليها صداقها قبل الدخول مع أن سوق
الصداق ليس بواجب اذا رضيت المرأة أن تؤخره فكيف يأمره بما ليس بواجب عليه ويتروك أن
يأمره بما هو واجب وحكي ابن حبيب عن أصبغ وابن الماجشون عن مالك أن خدمة البيت تلزم
المرأة ولو كانت الزوجة ذات قدر وشرف اذا كان الزوج معسراً قال ولذلك ألزم النبي صلى الله
عليه وسلم فاطمة بالخدمة الباطنة وعليها بالخدمة الظاهرة وحكي ابن بطال أن بعض الشيوخ
قال لا نعلم في شيء من الآثار أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى على فاطمة بالخدمة الباطنة وانما
جرى الامر بينهم على ما تعارفوه من حسن العشرة وجبل الاخلاق وأما أن تجبر المرأة على شيء
من الخدمة فلا أصل له بل الاجماع منعقد على أن على الزوج مؤنة الزوجة كلها ونقل

❦ (باب عمل المرأة في بيت زوجها) ❦ حديثنا مسدد حدثنا
يحيى عن شعبة قال حدثني
الحكم عن ابن أبي ليلى
حدثنا على أن فاطمة عليها
السلام أتت النبي صلى الله
عليه وسلم تشكو اليه ما تلقى
في يدها من الرشي وبلغها
أنه جاءه رقيق فلم تصادفه
فذكرت ذلك لعائشة فلما
جاء أخبرته عائشة قال
لجاءنا وقد أخذنا مضاجعنا
فذهبنا نقوم فقال على
مكأنكم جاء فقعد يميني
وبينها حتى وجدت برد
قدميه على بطني فقال ألا
أدلك على خير مما سألتك اذا
أخذت مضاجعكم أو
أويتما الى فراشكم فسيح
ثلاثا وثلاثين واجدا ثلاثا
وثلاثين وكبيرا أربعاً وثلاثين
فهو خير لكم من خادم
❦ (باب خادم المرأة) ❦

* حدثنا الحيدى حدثنا
سفيان حدثنا عبيدا لله بن أبي
يزيد سمع مجاهد سمعت عبد
الرحمن بن أبي ليلى يحدث
عن علي بن أبي طالب أن
فاطمة عليها السلام أتت
إلى النبي صلى الله عليه وسلم
تسأله خادما فقال ألا أخبرك
ما هو خير لك منه تسعين
الله عند منامك ثلاثا
وثلاثين وتحمدن الله
ثلاثا وثلاثين وتكبرن الله
أربعين وثلاثين ثم قال
سفيان أحدهن أربع
وثلاثون فأتى كتهما بعد قيل
ولليلته صفيين قال ولليلته
صفيين (باب خدمة الرجل
في أهله) * حدثنا محمد بن
عزرة حدثنا شعبة عن
الحكم بن عتيبة عن إبراهيم
عن الأسود بن يزيد سألت
عائشة رضي الله عنها ما كان
النبي صلى الله عليه وسلم
يضع في البيت قالت كان
يكون في مهنة أهله فإذا سمع
الاذان خرج * (باب إذا لم
ينفق الرجل فللمرأة أن
تأخذ بغير علمه ما يكفيها
وولدها بالمعروف) * حدثني
محمد بن المثني حدثنا يحيى
عن هشام قال أخبرني أبي
عن عائشة أن هند ابنت
عتبة قالت يا رسول الله

الطحاوي الإجماع على أن الزوج ليس له إخراج خادم المرأة من بيتها فدل على أنه يلزمه نفقة
الخادم على حسب الحاجة إليه وقال الشافعي والكوفيون يفرض لها ولخادمها النفقة إذا
كانت ممن تخدم وقال مالك والليث ومحمد بن الحسن يفرض لها ولخادمها إذا كانت خطيرة
وشد أهل الظاهر فقالوا ليس على الزوج أن يخدمها ولو كانت بنت الخليفة وحجة الجماعة قوله
تعالى وعاشروهن بالمعروف وإذا احتاجت إلى من يخدمها فامتنع لم يعاشرها بالمعروف وقد
تقدم كثير من مباحث هذا الباب في باب الغيرة من أواخر النكاح في شرح حديث أسماء بنت
أبي بكر في ذلك * (قوله بأ) خدمة الرجل في أهله أي بنفسه (قوله كان
يكون) سقط لفظ يكون من رواية المستملي والسرخسي وقد تقدم ضبط المهنة وأنه بفتح الميم
ويجوز كسرها في كتاب الصلاة وقال ابن التين ضبط في الأمهات بكسر الميم وضبطه الهروي
بالفتح وحكي الأزهرى عن شمر عن مشايخه أن كسرها خطأ (قوله فإذا سمع الاذان خرج)
تقدم شرحه مع شرح بقية الحديث مستوفى في أبواب فضل الجماعة من كتاب الصلاة
(تنبيه) * وقع هنا للتنبيه وحده ترجمة نصها باب هل لي من أجر في بني أبي سلمة وبعده الحديث
الآتي في باب وعلى الوارث مثل ذلك بسنده ومثله والراجح ما عند الجماعة * (قوله
بأ) إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف (أخذ
المصنف هذه الترجمة من حديث الباب بطريق الأولى لأنه دل على جواز الأخذ لتكمله النفقة
فكذا يدل على جواز أخذ جميع النفقة عند الامتناع (قوله يحيى) هو ابن سعيد القطان وهشام
هو ابن عروة (قوله أن هند ابنت عتبة) كذا في هذه الرواية هند ابنة عتبة ووقع في رواية
الزهري عن عروة الماضية في المطالم بغير صرف هند بنت عتبة بن ربيعة أي ابن عبد شمس بن عبد
مناف وفي رواية الشافعي عن أنس بن عياض عن هشام أن هند أم معاوية وكانت هند لما قتل
أبوها عتبة وعملها شبيهة وأخوها الوليد يوم بدر شق عليها فلما كان يوم أحد وقتل حزة فرحت بذلك
وعمدت إلى بطنه فشقته وأخذت كبده فلا كتها ثم لفظتها فلما كان يوم الفتح ودخل أبو سفيان
مكة مسلما بعد أن أسره خيل النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة فاجاره العباس غضبت هند
لأجل إسلامه وأخذت بلحيته ثم أنها بعد استقرار النبي صلى الله عليه وسلم بمكة جاءت فأسلمت
وباعت وقد تقدم في أواخر المناقب أنها قالت له يا رسول الله ما كان علي ظهر الأرض من أهل
خباء أحب إلى أن يذلوا من أهل خبائك وما علي ظهر الأرض اليوم خباء أحب إلى أن يعزوا
من أهل خبائك فقال أيضا والذي نفسي بيده ثم قالت يا رسول الله إن أبنا سفيان الخ وذكر ابن
عبد البر أنها ماتت في المحرم سنة أربع عشرة يوم مات أبو قحافة والد أبي بكر الصديق وأخرج ابن
سعد في الطبقات ما يدل على أنها عاشت بعد ذلك فروى عن الواقدي عن ابن أبي سبرة عن عبد الله
ابن أبي بكر بن حزم أن عمر استعمل معاوية على عمل أخيه فلم يزل واليا العمر حتى قتل واستخلف
عثمان فأقره على عمله وأقره بولاية الشام جميعا وشخص أبو سفيان إلى معاوية ومعه ابنه عتبة
وعنيسة فكتب هند إلى معاوية قد قدم عليك أبوك وأخوالك فأجل أبالك على فرس وأعطه
أربعة آلاف درهم وأجل عتبة على بغل وأعطه ألفي درهم وأجل عنيسة على جمار وأعطه
ألف درهم ففعل ذلك فقال أبو سفيان أشهد بالله إن هذا عن رأي هند (قلت) كان عتبة منها

وعنيسة من غيرها أمه عاتكة بنت أبي أزيهر الأزدي وفي الأمشال للميداني أنها عاشت بعد وفاة أبي سفيان فإنه ذكر قصة فيها أن رجلا سأل معاوية أن يرز وجه أمه فقال إنها قعدت عن الولد وكانت وفاة أبي سفيان في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين **(قوله ان أباسفيان)** هو خنبر بن حرب بن أمية بن عبد شمس زوجها وكان قد رأس في قريش بعد وقعة بدر وسار بهم في أحد وساق الأحزاب يوم الخندق ثم أسلم ليلة الفتح كما تقدم مبسوطا في المغازي **(قوله رجل شحيح)** تقدم قبل ثلاثة أبواب رجل مسيك واختلف في ضبطه فالأكثر بكسر الميم وتشديد السين على المبالغة وقيل بوزن شحيح قال النووي هذا هو الأصح من حيث اللغة وإن كان الأول أشهر في الرواية ولم يظهر لي كون الثاني أصح فإن الآخر مستعمل كثيرا مثل شريب وسكير وإن كان الخفف أيضا فيه نوع مبالغة لكن المشدد أبلغ وقد تقدمت عبارة النهاية في كتاب الأشخاص حيث قال المشهور في كتب اللغة الفتح والتخفيف وفي كتب المحدثين الكسرو والتشديد والشح الجمل مع حرص والشح أعم من الجمل لأن الجمل يختص بمنع المال والشح بكل شيء وقيل الشح لازم كالطبع والجمل غير لازم قال القرطبي لم ترد همد وصف أبي سفيان بالشح في جميع أحواله وإنما وصفت حالها معه وأنه كان يقتصر عليها وعلى أولادها وهذا لا يستلزم الجمل مطلقا فإن كثيرا من الرؤساء يفعل ذلك مع أهله ويؤثر الأجانب استئلا فالهم (قلت) وورد في بعض الطرق لقول همد هذا سبب يأتي ذكره قريبا **(قوله الامأخذت منه وهو لا يعلم)** زاد الشافعي في روايته سرافهل على في ذلك من شيء ووقع في رواية الزهري فهل على حرج أن أطعم من الذي له عيالا **(قوله فقال خذي ما يكفيك وولدت بالمعروف)** في رواية شحيب عن الزهري التي تقدمت في المظالم لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف قال القرطبي قوله خذي أمر اباحه بدليل قوله لا حرج والمراد بالمعروف القدر الذي عرف بالعادة أنه الكفاية قال وهذه الاباحة وإن كانت مطلقة لفظا لكنها مقيدة بمعنى كآته قال ان صح ما ذكرنا وقال غيره يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم علم صدقها فيما ذكرنا فاستغنى عن التقيد واستدل هذا الحديث على جواز ذكر الإنسان بما لا يحبه إذا كان على وجه الاستفتاء والاشتكاك ونحو ذلك وهو أحد المواضع التي تباح فيها الغيبة وفيه من الفوائد جواز ذكر الإنسان بالتعظيم كاللقب والكنية كذا قيل وفيه نظر لأن أباسفيان كان مشهورا بكنيته دون اسمه فلا يدل قولها أن أباسفيان على إرادة التعظيم وفيه جواز استماع كلام أحد الخصمين في غيبة الآخر وفيه أن من نسب إلى نفسه أمر أعليه فيه غضاضة فليقرنه بما يقيم عذره في ذلك وفيه جواز سماع كلام الأجنبية عند الحكم والافتاء عند من يقول ان صوتها عورة ويقول جازها للضرورة وفيه أن القول قول الزوجة في قبض النفقة لأنه لو كان القول قول الزوج انه منفق لكلفت هذه البينة على اثبات عدم الكفاية وأجاب المازري عنه بأنه من باب تعليق القسالة القضاء وفيه وجوب نفقة الزوجة وأنها مقيدة بالكفاية وهو قول أكثر العلماء وهو قول للشافعي حكاه الجويني والمشهور عن الشافعي أنه قدرها بالامداد فعلى الموسر كل يوم مدين والمتوسط مدين ونصف والمعسر مدين وتقرر بها بالامداد رواية عن مالك أيضا قال النووي في شرح مسلم وهذا الحديث حجة على أصحابنا (قلت) وليس صريحا في الرد عليهم لكن التقدير بالامداد محتاج إلى دليل فإن ثبت حملت الكفاية في حديث الباب على القدر

ان أباسفيان رجل شحيح
وليس يعطيني ما يكفيني
وولدت الامأخذت منه
وهو لا يعلم فقال خذي
ما يكفيك وولدت بالمعروف

المقدر بالامداد فكأنه كان يعطيها وهو موسر ما يعطى المتوسط فأذن لها في أخذ التكلفة وقد تقدم الاختلاف في ذلك في باب وجوب النفقة على الأهل وفيه اعتبار النفقة بحال الزوجة وهو قول الحنفية واختار الخصاص منهم أنهم اعتبروا بحال الزوجين معاً قال صاحب الهداية وعليه الفتوى والحجة فيه ضم قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته الآية إلى هذا الحديث وذهبت الشافعية إلى اعتبار حال الزوج تمسكاً بالآية وهو قول بعض الحنفية وفيه وجوب نفقة الأولاد بشرط الحاجة والأصح عند الشافعية اعتبار الصغرا والزمانة وفيه وجوب نفقة خادم المرأة على الزوج قال الخطابي لأن أباسفنيان كان رئيس قومه ويعبد أن يمنع زوجته وأولاده النفقة فكأنه كان يعطيها قدر كفايتها ولدها دون من يخدمهم فأضافت ذلك إلى نفسها لأن خادمها داخل في جملتها (قلت) ويحتمل أن يتمسك بذلك بقوله في بعض طرقه أن أطعم من الذي له عيالنا واستدل به على وجوب نفقة الابن على الأب ولو كان الابن كبيراً وتعقب بأنها واقعة معينة ولا عموم في الأفعال فيحتسمل أن يكون المراد بقولها بنى بعضهم أي من كان صغيراً أو كبيراً زماً لا جميعهم واستدل به على أن من له عند غيره حق وهو عاجز عن استيفائه جازله أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير أذنه وهو قول الشافعي وجاعة وتسمى مسئلة الطفر والراجح عندهم لا يأخذ من غير جنس حقه إلا إذا عذر جنس حقه وعن أبي حنيفة المنع عنه يأخذ من جنس حقه ولا يأخذ من غير جنس حقه إلا أحد النقيدين بدل الآخر وعن مالك ثلاث روايات كهذه الآراء وعن أحمد المنع مطلقاً وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأشخاص والملازمة قال الخطابي يؤخذ من حديث هناد جواز أخذ الجنس وغير الجنس لأن منزل الشحيح لا يجمع كل ما يحتاج إليه من النفقة والكسوة وسائر المرافق اللازمة وقد أطلق لها الأذن في أخذ الكفاية من ماله قال ويدل على صحة ذلك قولها في رواية أخرى وأنه لا يدخل على بيتي ما يكفيني وولدي (قلت) ولابدلالة فيه لما ادعاه من أن بيت الشحيح لا يحتوي على كل ما يحتاج إليه لأنها نفت الكفاية مطلقاً فتناول جنس ما يحتاج إليه وما لا يحتاج إليه ودعواه أن منزل الشحيح كذلك مسلمة لكن من أين له أن منزل أبي سفيان كان كذلك والذي يظهر من سياق القصة أن منزله كان فيه كل ما يحتاج إليه إلا أنه كان لا يمكنها إلا من القدر الذي أشارت إليه فاستأذنت أن تأخذ زيادة على ذلك بغير علمه وقد وجه ابن المنير قوله أن في قصة هناد دلالة على أن لصاحب الحق أن يأخذ من غير جنس حقه بحيث يحتاج إلى التقويم لأنه عليه الصلاة والسلام أذن لهناد أن تفرض لنفسها وعيالها قدر الواجب وهذا هو التقويم بعينه بل هو أدق منه وأعسر واستدل به على أن للمرأة مدخل في القيام على أولادها وكفالتهم والاتفاق عليهم وفيه اعتماد العرف في الأمور التي لا تحديد فيها من قبل الشرع وقال القرطبي فيه اعتبار العرف في الشرعيات خلافاً لمن أنكر ذلك لفظاً وعمل به معنى كالشافعية كذا قال والشافعية إنما أنكروا العمل بالعرف إذا عارضه النص الشرعي وأولم يرشد النص الشرعي إلى العرف واستدل به الخطابي على جواز القضاء على الغائب وسأيت في كتاب الأحكام أن البخاري ترجم القضاء على الغائب وأورد هذا الحديث من طريق سفيان الثوري عن هشام بلفظ أن أباسفنيان رجل شحيح فأحتاج أن يأخذ من ماله قال خذ ما يكفيك وولدك بالمعروف وذكر الثوري أن جماعة من العلماء من أصحاب الشافعي ومن

غيرهم استدلو بهذا الحديث لذلك حتى قال الرافعي في القضاء على الغائب احتج أصحابنا على الخنفية في منعهم القضاء على الغائب بقصة هندو كان ذلك قضاء من النبي صلى الله عليه وسلم على زوجها وهو غائب قال النووي ولا يصح الاستدلال لان هذه القصة كانت بمكة وكان أبو سفيان حاضرا به او شرط القضاء على الغائب أن يكون غائبا عن البلد أو مستترا لا يقدر عليه أو متعززا ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجودا فلا يكون قضاء على الغائب بل هو افتاء وقد وقع في كلام الرافعي في عدة مواضع أنه كان افتاء اه واستدل بعضهم على أنه كان غائبا بقول هند لا يعطيني اذلو كان حاضر القالت لا يثفق على لان الزوج هو الذي يباشر الاتفاق وهذا ضعيف لجواز أن يكون عادته أن يعطيه باجله ويأذن لها في الاتفاق مفرقا نعم قول النووي ان أبا سفيان كان حاضرا بمكة حق وقد سبقه الى الحزم بذلك السهيلي بل أورد أخص من ذلك وهو أن أبا سفيان كان جالسا معها في المجلس لكن لم يسق اسناده وقد ظفرت به في طبقات ابن سعد أخرجه بسند رجاله رجال الصحيح الا أنه مرسل عن الشعبي أن هند لما بايعت وجاء قوله ولا يسرقن قالت قد كنت أصبت من مال أبي سفيان فقال أبو سفيان فما أصبت من مالي فهو حلال لك (قلت) ويمكن تعدد القصة وأن هذا وقع لما بايعت ثم جاءت مرة أخرى فسألت عن الحكم وتكون فهمت من الاول احلال أبي سفيان لها ما مضى فسألت عما يستقبل لكن يشكل على ذلك ما أخرجه ابن منده في المعرفة من طريق عبد الله بن محمد بن زاذان عن هشام بن عروة عن أبيه قال قال هند لابي سفيان اني أريد أن أبايع قال فان فعلت فاذهبي معك برجل من قومك فذهبت الى عثمان فذهب معها فدخلت منتقبة فقال بايعي أن لا تشركي الحديث وفيه فلما فرغت قالت يا رسول الله ان أبا سفيان رجل بخيل الحديث قال ما تقول يا أبا سفيان قال اما يا بسا فلا واما رطبا فأحله وذكر أبو نعيم في المعرفة أن عبد الله تفرده بهذا السياق وهو ضعيف وأول حديثه يقتضي أن أبا سفيان لم يكن معها وأخره يدل على أنه كان حاضرا لكن يحتمل أن يكون كل منهما ما توجه وحده أو أرسل اليه لما اشتكت منه ويؤيد هذا الاحتمال الثاني ما أخرجه الحاكم في تفسيره المتحفة من المستدرک عن عاتمة بنت عتبة أن أبا حذيفة بن عتبة ذهب بها وبأختها هنديا يعان فلما اشترط ولا يسرقن قالت هند لا أبايعك على السرقة اني أسرق من زوجي فكف حتى أرسل الى أبي سفيان يتحلل لها منه فقال اما الرطب نعم واما اليا بس فلا والذي يظهر لي أن البضاري لم يرد أن قصة هند كانت قضاء على أبي سفيان وهو غائب بل استدل بها على صحة القضاء على الغائب ولو لم يكن ذلك قضاء على غائب بشرطه بل لما كان أبو سفيان غير حاضر معها في المجلس وأذن لها أن تأخذ من ماله بغير إذنه قدر كفايتها كان في ذلك نوع قضاء على الغائب فيحتاج من منعه أن يجيب عن هذا وقد انبنى على هذا خلاف يتفرع منه وهو أن الأب اذا غاب أو امتنع من الاتفاق على ولده الصغير أذن القاضي للام اذا كانت فيها أهلية ذلك في الاخذ من مال الأب ان أمكر أو في الاستقراض عليه والاتفاق على الصغير وهل لها الاستقلال بذلك بغير إذن القاضي وجهان يبنيان على الخلاف في قصة هند فان كانت افتاء جاز لها الاخذ بغير إذن وان كانت قضاء فلا يجوز الا باذن القاضي ومما رجح به أنه كان قضاء لاقتيا التعبير بصيغة الأمر حيث قال لها خذي ولو كان فتيا قال مشلا لا حرج عليك اذا أخذت ولان الأغلب من

تصرفاته صلى الله عليه وسلم انما هو الحكم ومما يرجح به أنه كان فتوى وقوع الاستفتاء في
 القصة في قولها هل على جناح ولانه فوض تقدير الاستحقاق اليها ولو كان قضاء لم يفوضه الى
 المدعى ولانه لم يستحلفها على ما ادعته ولا كلفها البينة والجواب أن في ترك تحليفها أو تكليفها
 البينة محتمل أجاز للقاضي أن يحكم بعلمه فكأنه صلى الله عليه وسلم علم صدقها في كل ما ادعت به
 وعن الاستفتاء أنه لا استحالة فيه من طالب الحكم وعن تفويض قدر الاستحقاق أن المراد
 الموكول الى العرف كما تقدم وسيأتي بيان المذهب في القضاء على الغائب في كتاب الاحكام
 ان شاء الله تعالى * (تنبيه) * أشكل على بعضهم استدلال البخاري بهذا الحديث على مسئلة
 الطفر في كتاب الاشخاص حيث ترجم له قصاص المظالم اذا وجد مال ظالمه واستدلاله به
 على جواز القضاء على الغائب لان الاستدلال به على مسئلة الطفر لا تكون الاعلى القول بأن
 مسئلة هند كانت على طريق الفتوى والاستدلال به على مسئلة القضاء على الغائب لا يكون
 الاعلى القول بأنها كانت حكما والجواب ان يقال كل حكم يصدر من الشارع فانه ينزل منزلة
 الافتاء بذلك الحكم في مثل تلك الواقعة فيصح الاستدلال بهذه القصة للمسائلين والله أعلم وقد
 وقع هذا الباب مقدا على بابين عند أبي نعيم في المستخرج **قوله** **باب** حفظ المرأة
 زوجها في ذات يده والنفقة) المراد بذات اليد المال وعطف النفقة عليه من عطف الخاص على
 العام ووقع في شرح ابن بطال والنفقة عليه وزيادة لنفقة عليه غير محتاج اليها في هذا الموضع
 وليست من حديث الباب في شيء **(قوله** حدثنا ابن طاوس) اسمه عبدالله **(قوله** عن أبيه وأبو
 الزناد) هو عطف على ابن طاوس لا على ابن طاوس وحاصله أن لسفيان بن عيينة فيه اسادين الى أبي
 هريرة ووقع في مسند الحميدي عن سفيان وحدثنا أبو الزناد وأخرجه أبو نعيم من طريقه **(قوله**
 خير نساء ركب الأبل نساء قريش وقال الآخر صالح نساء قريش) في رواية الكشميهني صلح
 بضم الصاد وتشديد اللام بعدها مهملة وهي صبيعة جمع وحاصله أن أحد شئني سفيان اقتصر
 على نساء قريش وزاد الآخر صالح ووقع عند مسلم عن ابن أبي عمير عن سفيان قال أحد ما صالح
 نساء قريش وقال الآخر نساء قريش ولم أره عن سفيان إلا مهملا لكن ظهر من رواية شعيب
 عن أبي الزناد الماضية في أول السكاح ومن رواية معمر عن ابن طاوس عند مسلم أن الذي زاد
 لفظة صالح هو ابن طاوس ووقع في أوله عند مسلم من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن
 أبي هريرة بيان سبب الحديث ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب أم هانئ بنت أبي طالب
 فقالت يا رسول الله اني قد كبرت ولى عيال فذكر الحديث وقوله أحناه على مهملة ثم نون من
 الحنو وهو العطف والشفقة وأرعاه من الرعاية وهي الإبقاء قال ابن التين الحانية عند أهل اللغة
 التي تقيم على ولدها فلا تتزوج فان تزوجت فليست بحانية **(قوله** في ذات يده) قال قاسم بن ثابت
 في الدلائل ذات يده وذات يميننا ونحو ذلك صفة لمحذوف مؤنث كأنه يعنى الحال التي هي بينهم
 والمراد بذات يده ماله ومكسبه واما قولهم لقينته ذات يوم فالمراد لقاة أو مرة فلما حذف الموصوف
 وبقيت الصفة صارت كالحال **(قوله** ويد كر عن معاوية وابن عباس عن النبي صلى الله عليه
 وسلم) أما حديث معاوية وهو ابن أبي سفيان فأخرجه أحمد والطبراني من طريق زيد بن أبي
 غيث عن معاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر مثل رواية ابن طاوس في جملة

باب حفظ المرأة زوجها في
 ذات يده والنفقة * حدثنا
 ابن عبدالله حدثنا سفيان
 حدثنا ابن طاوس عن أبيه
 وأبو الزناد عن الأعرج عن
 أبي هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال خير
 نساء ركب الأبل نساء قريش
 وقال الآخر صالح نساء
 قريش أحناه على ولدي
 صغره وأرعاه على زوج في
 ذات يده ويد كر عن معاوية
 وابن عباس عن النبي صلى
 الله عليه وسلم

أحاديث ورجال موثقون وفي بعضهم مقال لا يقدح وأما حديث ابن عباس فأخرجه أحمد
أيضاً من طريق شهر بن حوشب حدثني ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب امرأته من
قومه يقال لها سودة وكان لها خمسة صبيان أو ستة من يعمل لها مأت فقال له ما يمنعني منك الآن
لا تكون أحب البرية إلى إلا أني أكرمك أن تصغوه هذه الصبية عند رأسك فقال لها يرحمك الله
إن خير نساء ركني أعجاز الابل صالح نساء قريش الحديث وسنده حسن وله طريق أخرى
أخرجها قاسم بن ثابت في الدلائل من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس باختصار
القصة وهذه المرأة يحتمل أن تكون أم هانئ المذكورة في حديث أبي هريرة فلعلمها كانت تلقب
سودة فإن المشهور أن اسمها فاختة وقيل غير ذلك ويحتمل أن تكون امرأة أخرى وليست
سودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فإن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها قديماً بمكة
بعد موت خديجة ودخل بها قبل أن يدخل بعائشة ومات وهي في عصمته وقد تقدم ذلك واضحاً
وتقدم شرح المن مستوفى في أوائل كتاب النكاح ﴿قوله﴾ **باب** كسوة المرأة
بالمعروف) هذه الترجمة لفظ حديث آخرجه مسلم من حديث جابر المطلق في صفة الحج ومن
جلته في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة اتقوا الله في النساء ولهن عليكم رزقهن
وكسوتهن بالمعروف ولم يلم يكن على شرط البخاري أشار إليه واستنبط الحديث من حديث آخر
على شرطه فأورد حديث علي في الحلة السبراء وقوله فشقة قتها بين نسائي قال ابن المنير وجه
المطابقة أن الذي حصل لزوجته فاطمة عليها السلام من الحلة قطعة فرضت بها اقتصاداً
بحسب الحال لا اسرافاً وأما حكم المسئلة فقال ابن بطلان أجمع العلماء على أن للمرأة مع النفقة
على الزوج كسوتها وجوباً وذكر بعضهم أنه يلزمه أن يكسوها من الثياب كذا والصحيح في ذلك
أن لا يحمل أهل البلدان على غط واحد وأن على أهل كل بلد ما يجري في عادتهم بقدر ما يطيقه
الزوج على قدر الكفاية لها وعلى قدر سره وعسره اه وأشار بذلك إلى الرد على الشافعية وقد
تقدم البحث في ذلك في النفقة قريباً والكسوة في معناها وحديث علي سيأتي شرحه مستوفى
في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى وقوله آتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمداي أعطى ثم ضمن
أعطى معنى أهدي أو أرسل فلذلك عداه بالي وهي بالتشديد وقد وقع في رواية النسفي بعث وفي
رواية ابن عبدوس أهدي ولا تضمن فيها ومن قرأ إلى بالتخفيف بلفظ حرف الجر واتى بمعنى جاء
لزمه أن يقول حلة سبراء بالرفع ويكون في الكلام حذف تقديره فأعطانيها فلبستها إلى آخره قال
ابن التين ضبط عند الشيخ أبي الحسن آتى بالقصر أي جاء فيحتمل أن يكون المعنى جاءني النبي صلى
الله عليه وسلم بحلة فحذف ضمير المتكلم وحذف الباء فاتصبت والحلة أزارورداً والسبراء بكسر
المهملة وفتح التمانية وبالمد من أنواع الحرير وقوله بين نسائي يوهن زواجه وليس كذلك فإنه
لم يكسر له حينئذ زوجة إلا فاطمة فالمراد بنسائه زوجته مع أقاربه وقد جاء في رواية بين القواطم
﴿قوله﴾ **باب** عون المرأة زوجها في ولده) سقط في ولده من رواية النسفي وذكر
فيه حديث جابر في تزويجه النبي صلى الله عليه وسلم على أخواته وتصلهن وكان استنبط قيام المرأة على
ولدها من قيام امرأة جابر على أخواته ووجه ذلك منه بطريق الأولى قال ابن بطلان وعون
المرأة زوجها في ولده ليس بواجب عليها وإنما هو من جيل العشرة ومن شيمة صالحات النساء

﴿باب﴾ كسوة المرأة
بالمعروف) حدثنا حجاج
ابن منهال حدثنا شعبة
قال أخبرني عبد الملك بن
ميسرة قال سمعت زيد بن
وهب عن علي رضي الله
عنه قال آتى إلى النبي صلى
الله عليه وسلم حلة سبراء
فلبستها فأرأت الغضب في
وجهه فشقة قتها بين نسائي
﴿باب﴾ عون المرأة زوجها
في ولده) حدثنا مسدد
حدثنا جابر بن زيد عن عمرو
عن جابر بن عبد الله رضي
الله عنه قال هلك أبي وترك
سبع بنات أو تسع بنات
فتزوجت امرأة ثيباً فقال
لي رسول الله صلى الله عليه
وسلم تزوجت يا جابر فقلت
نعم فقال أبكراً أم ثيباً قلت بل
ثيباً قال فهل جارية تلاعها
وتلاع بك وتضاعفها
وتضاعفك قال فقلت له
إن عبد الله هلك وترك بنات
واني كرهت أن أجيشن
بمثلهن فتزوجت امرأة
تقوم عليهن وتصلهن فقال
بارك الله لك وأخيراً

(باب نفقة المعسر على أهله)
 حدثنا أحمد بن يونس حدثنا
 إبراهيم بن سعد حدثنا ابن
 شهاب عن جريد بن عبد
 الرحمن عن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال أتى النبي صلى
 الله عليه وسلم رجل فقال
 هلكت قال ولم قال وقعت
 على أهلي في رمضان قال
 فأعترق ربة قال ليس عندي
 قال فصم شهرين متتابعين
 قال لا أستطيع قال فأطعم
 ستين مسكينا قال لا أجد
 فأتى النبي صلى الله عليه
 وسلم بعرق فيه تمر فقال أين
 المسائل قال ها أنا ذا قال
 تصدق بهذا قال على
 أحوج مني يا رسول الله
 فوالذي بعثك بالحق ما بين
 لا بتيها أهل بيت أحوج منا
 فضحك النبي صلى الله عليه
 وسلم حتى بدت أنيابه قال
 فأنتم إذا *(باب وعلى
 الوارث مثل ذلك وهل
 على المرأة منه شيء وضرب
 الله مثلا رجلين أحدهما
 أبكم الآية

وقد تقدم الكلام على خدمة المرأة زوجها هل تجب عليها أم لا قريبا ﴿قوله﴾
 نفقة المعسر على أهله ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الذي وقع على امرأته في رمضان وقد
 تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام قال ابن بطال وجه أخذ الترجمة منه أنه صلى الله
 عليه وسلم أباح له إطعام أهله التمر ولم يقل له أن ذلك يجزيك عن الكفارة لانه قد تعين عليه فرض
 النفقة على أهله بوجود التمر وهو أزم له من الكفارة كذا قال وهو يشبه الدعوى فيحتاج الى
 دليل والذي يظهر أن الاخذ من جهة اهتمام الرجل بنفقة أهله حيث قال لما قيل له تصدق به
 فقال أعلى أفقر منا فلولا اهتمامه بنفقة أهله لبادر وتصدق ﴿قوله﴾
 والوارث مثل ذلك وهل على المرأة منه شيء وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم الآية كذا لا ي
 ذروا لغيره بعد قوله أبكم الى قوله صراط مستقيم قال ابن بطال ما ملخصه اختلاف السلف في المراد
 بقوله وعلى الوارث مثل ذلك فقال ابن عباس عليه أن لا يضار وبه قال الشعبي ومجاهد والجمهور
 قالوا ولا غرم على أحد من الورثة ولا يلزمه نفقة ولد الموروث وقال آخرون على من يرث الأب
 مثل ما كان على الأب من أجر الرضاع اذا كان الولد لأماله ثم اختلفوا في المراد بالوارث فقال
 الحسن والنخعي هو كل من يرث الأب من الرجال والنساء وهو قول أحمد واسحق وقال أبو حنيفة
 وأصحابه هو من كان ذارحم محرم للمولود دون غيره وقال قبيصة بن ذؤيب هو المولود بنفسه وقال
 زيد بن ثابت اذا خلف أماً وعماً فعلى كل منهما ارضاع الولد بقدر ما يرث وبه قال الشوري قال
 ابن بطال والى هذا القول أشار البخاري بقوله وعلى وهل على المرأة منه شيء ثم أشار الى رده
 بقوله تعالى وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم فنزل المرأة من الوارث منزلة الأبكم من
 المتكلم اه وقد أخرج الطبري هذه الاقوال عن قائلها وسبب الاختلاف جلثلية
 في قوله مثل ذلك على جميع ما تقدم أو على بعضه والذي تقدم الارضاع والانفاق والكسوة
 وعدم الاضرار قال ابن العربي قالت طائفة لا يرجع الى الجميع بل الى الاخير وهذا هو
 الاصل فمن ادعى أنه يرجع الى الجميع فعليه الدليل لان الاشارة بالافراد أقرب مذكور هو
 عدم الاضرار فرجع الجدل عليه ثم اورد حديث أم سلمة في سؤالها هل لها أجر في الانفاق
 على أولادها من أبي سلمة ولم يكن لهم مال فأخبرها أن لها أجر اقل على أن نفقة بنينا
 لا تجب عليها اذ لو وجبت عليها لبين لها النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وكذا قصة هند بنت عتبة
 فانه أذن لها في أخذ نفقة بنينا من مال الأب فدل على أنها تجب عليه دونها فأراد البخاري أنه
 لما يلزم الامهات نفقة الاولاد في حياة الآباء فالحكم بذلك مستقر بعد الآباء ويقويه قوله تعالى
 وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن أي رزق الامهات وكسوتهن من أجل الرضاع للبناء فكيف
 يجب لهن في أول الآية وتجب عليهن نفقة الاناء في آخرها وأما قول قبيصة فيرده أن الوارث
 لفظ يشمل الولد وغيره فلا يخص به وارث دون آخر الا بحجة ولو كان الولد هو المراد لقيل وعلى
 المولود وأما قول الحنفية فيلزم منه أن النفقة تجب على الخال لابن أخته ولا تجب على العم لابن
 أخيه وهو تفصيل لا دلالة عليه من الكتاب ولا السنة ولا القياس قاله اسمعيل القاضي وأما قول
 الحسن ومن تابعه فتعقب بقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن
 فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن فلما وجب على الأب الانفاق على من يرضع ولده ليغذي

* حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا وهيب أخبرنا
هشام عن أبيه عن زينب
بنت أبي سلمة عن أم سلمة
قلت يا رسول الله هل لي
من أجر في بني أبي سلمة أن
أنفق عليهم ولست بتاركتهم
هكذا وهكذا انما هم بني
قال نعم لك أجر ما أنفقت
عليهم * حدثنا محمد بن
يوسف حدثنا سفيان عن
هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها قالت
هذا يا رسول الله ان
سفيان رجل شحيح فهل علي
جناح أن آخذ من ماله
ما يكفيني وبني قال خذ
بالمعروف * (باب قول
النبي صلى الله عليه وسلم
من ترك كلاً أو ضياعاً
قال) * حدثنا يحيى
ابن بكير حدثنا الليث عن
عقيل عن ابن شهاب عن
أبي سلمة عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يؤتي
بالرجل المتوفى عليه الدين
فيسأل هل ترك لدين
فضلاً قال حدث أنه ترك
وفاء صلى والاقال للمسلمين
صلاً على صاحبكم فلما فتم
الله عليه الفتوح قال أما
أولي المؤمنين من أنفسهم
فمن توفي من المؤمنين فترك
ديناً فلي قضاؤه ومن ترك

ويربي فكذلك يجب عليه إذا فطم فيغذيه بالطعام كما كان يغذيه بالرضاع مادام صغيراً ولو وجب
مثل ذلك على الوارث لو حب إذا مات عن الحامل أنه يلزم العصبية بالاتفاق عليها لاجل ما في بطنها
وكذا يلزم الحنفية الزام كل ذي رحم محرم وقال ابن المنير انما قصر البخاري الرد على من زعم أن
الام يجب عليها نفقة ولدها وارضاعه بعد أبيه لدخولها في الوارث فيبين أن الام كانت كالأب على
الأب واجبة النفقة عليه ومن هو كل بالاصالة لا يقدر على شيء غالباً كيف يتوجه عليه أن ينفق
على غيره وحديث أم سلمة صريح في أن انفاقها على أولادها كان على سبيل الفضل والتطوع
فدل على أن لا وجوب عليها وأما قصة هند فظاهرة في سقوط النفقة عنها في حياة الأب
فيستحب هذا الأصل بعد وفاة الأب وتعب بأنه لا يلزم من السقوط عنها في حياة الأب
السقوط عنها بعد فقده والافتقار للقيام بمسالح الولد بفقده فيحتمل أن يكون مراد البخاري من
الحديث الأول وهو حديث أم سلمة في انفاقها على أولادها الجزء الأول من الترجمة وهو أن وارث
الأب كالام يلزمه نفقة المولود بعد موت الأب ومن الحديث الثاني الجزء الثاني وهو أنه ليس على
المرأة شيء عند وجود الأب وليس فيه تعرض لما بعد الأب والله أعلم ﴿قوله﴾ (باب قول
النبي صلى الله عليه وسلم من ترك كلاً) بفتح الكاف والتشديد والتنوين (أو ضياعاً) بفتح الضاد
المهجمة (قال) بالتشديد ذكر فيه حديث أبي هريرة بلفظ من توفي من المؤمنين فترك ديناً فلي قضاؤه
قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته وأما لفظ الترجمة فأوردته في الاستقراض من طريق أبي حازم عن
أبي هريرة بلفظ من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فالينا ومن طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة
عن أبي هريرة ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني فأنا مولاه والضياع تقدم ضبطه وتفسيره في
الكفالة وفي الاستقراض وقد تقدم شرح الحديث في الكفالة وفي تفسير الأخراب ويأتي بقية
الكلام عليه في كتاب الفرائض ان شاء الله تعالى وأراد المصنف بإدخاله في أبواب النفقات
الإشارة إلى أن من مات وله أولاد ولم يترك لهم شيئاً فان نفقتهم تجب في بيت مال المسلمين والله أعلم
﴿قوله﴾ (باب المراضع من المواليات وغيرهن) كذا الجميع قال ابن التين ضبط
في رواية بضم الميم ويفتحها في أخرى والأول أولى لانه اسم فاعل من والت توالى (قلت) وليس كما
قال بل المضبوط في معظم الروايات بالفتح وهو من الموالى لامن الموالاة وقال ابن بطال كان
الأولى أن يقول المواليات جمع مولاة وأما المواليات فهو جمع الجمع مولى جمع التكسير ثم جمع
مولى جمع السلامة بالالف والتاء فصار مواليات ثم ذكر حديث أم حبيبة في قولها انكح أختي
وفي قوله صلى الله عليه وسلم لما ذكرته لدة بنت أبي سلمة فقال بنت أم سلمة وانما استئبنتها في ذلك
ليرتب عليه الحكم لأن بنت أبي سلمة من غير أم سلمة تحل له لو لم يكن أبو سلمة رضيعه لأنها ليست
ربيبة بخلاف بنت أبي سلمة من أم سلمة وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب النكاح وقوله
في آخره قال شعيب عن الزهري قال عروة ثوبية أعتقها أبو لهب تقدم هذا التعليق موصولاً في
جمله الحديث الذي أشرت إليه في أوائل النكاح وساق مرسل عروة أتم ما هنا وتقدم شرحه
وأراد بذلك هنا أيضاً أن ثوبية كانت مولاة ليطابق الترجمة ووجه إرادتها في أبواب
النفقات الإشارة إلى أن ارضاع الام ليس معتقداً بل لها أن ترضع ولها أن تمتنع فإذا امتنعت كان
للأب أو الولي ارضاع الولد بالاجنبية حرة كانت أو أمة متبرعة كانت أو بأجرة والجرة تدخل

مالا فلورثته * (باب المراضع من المواليات وغيرهن) *

حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
المثلث عن عقيل عن ابن
شهاب أخبرني عروة أن
زينب بنت أبي سلمة أخبرته
أن أم حبيسة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم قالت
قلت يا رسول الله انكح
أختي ابنة أبي سفيان قال
وتحسين ذلك قالت نعم لست
لك بخليفة وأحب من شاركني
في الخير أختي فقال ان ذلك
لا يحل لي فقلت يا رسول الله
فوالله انا تفعل ذلك أنت تريد
أن تنكح ذرة بنت أبي سلمة
فقال ابنة أم سلمة فقلت نعم
قال فوالله لو لم تكن ربيتي
في حجرى ما حلت لي انها
ابنة أخي من الرضا ع
أرضعتني وأباسلمة ثوية فلا
تعرضن علي بناتهن
ولا أخواتكن وقال شعيب
عن الزهري قال عروة ثوية
أعتقها أبو لهب

(بسم الله الرحمن الرحيم)
*(كتاب الاطعمة وقول
الله تعالى كلوا من طيبات
ما رزقناكم الآية وقوله
أنفقوا من طيبات ما كسبتم
وقوله كلوا من الطيبات
واعلموا صالحا اني بما تعملون
عليم)*

في النفقة وقال ابن بطال كانت العرب تكره رضاع الاماء وترغب في رضاع العربية لتجابه الولد
فأعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد رضع من غير العرب وأنجب وأن رضاع الاماء لا يهجن اه
وهو معنى حسن الآية لا يفيد الجواب عن السؤال الذي أوردته وكذا قول ابن المنسير أشار
المصنف الى أن حرمة الرضاع تنشر سواء كانت المراجعة حرمة أم أمة والله أعلم *(خاتمة)* أشتمل
كتاب النفقات من الاحاديث المرفوعة على خمسة وعشرين حديثا المعلق منها ثلاثة وجميعها
مكرر الا ثلاثة أحاديث وهي حديث أبي هريرة السامعي على الامة وحديث ابن عباس
ومعاوية في نساء قریش وهما معلقان وافقه مسلم على تحريم حديث أبي هريرة دونهما وفيه
من الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين ثلاثة آثار أثر الحسن في أوله وأثر الزهري في
الوالدات يرضعن وأثر أبي هريرة المتصل بحديث أفضل الصدقة ما ترك عن غنى الحديث وفيه
تقول المرأة اما أن تعطيني واما أن تطلقني الخ وبين في آخره أنه من كلام أبي هريرة فهو
موقوف متصل الاسناد وهو من أفراد عن مسلم بخلاف غالب الآثار التي يوردها فانها معلقة
والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الاطعمة)

وقول الله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم الآية وقوله أنفقوا من طيبات ما كسبتم وقوله كلوا
من الطيبات واعلموا صالحا كذا في أكثر الروايات في الآية الثانية أنفقوا على وفق التلاوة
ووقع في رواية النسفي كلوا بدل أنفقوا وهكذا في بعض الروايات عن أبي الوقت وفي قليل من
غيرها وعليها شرح ابن بطال وأكبرها وتبعه من بعده حتى زعم عياض أنها كذلك للجميع ولم
أرها في رواية أبي ذر الأعلى وفق التلاوة كما ذكرت وكذا في نسخة معتمدة من رواية كريمة ويؤيد
ذلك أن المصنف ترجم بهذه الآية وحدها في كتاب البيوع فقال باب قوله أنفقوا من طيبات
ما كسبتم كذا وقع على وفق التلاوة للجميع الا النسفي وعليه شرح ابن بطال أيضا وفي بعض
النسخ من رواية أبي الوقت وزعم عياض أنه وقع للجميع كلوا الا بأذر عن المسنن فقال
أنفقوا وتقدم هناك التنبيه على أنه وقع على الصواب في كتاب الزكاة حيث ترجم باب صدقة
الكسب والتجارة لقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ولا اختلاف بين
الرواة في ذلك ويحسن التمسك به في أن التغيير فيما عداه من النساخ والطيبات جمع طيبة وهي
تطلق على المستلذذ مما لا ضربه وعلى النظيف وعلى ما لا أذى فيه وعلى الحلال فمن الأول قوله
تعالى يستألفونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وهذا هو الراجح في تفسيرها اذ لو كان المراد
الحلال لم يزد الجواب على السؤال ومن الثاني فقيموا صعيدا طيبا ومن الثالث هذا يوم طيب
وهذه ليلة طيبة ومن الرابع الآية الثانية في الترجمة فقد تقدم في تفسيرها في الزكاة أن
المراد بالتجارة الحلال وجاء أيضا ما يدل على أن المراد بها الجسد لا قترانها بالنهي عن الانفاق من
الحديث والمراد به الردي كذلك فسر ابن عباس وورد فيه حديث مرفوع ذكره في باب
تعليق القنوف المسجدة من أوائل الصلاة من حديث عوف بن مالك وأوضح منه فيما يتعلق بهذه

الترجمة ما أخرجه الترمذي من حديث البراء قال كالأصحاب فخل فكان الرجل يأتي بالقنوف فيعلقه في المسجد وكان بعض من لا يرغب في الخير يأتي بالقنوم من الخشف والشيص فيعلقه فنزلت هذه الآية ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون فكأن بعد ذلك يجي الرجل بصالح ما عنده ولا يداود من حديث سهل بن حنيف فكان الناس يتيممون شرار تجارتهم ثم يخرجونها في الصدقة فنزلت هذه الآية وليس بين تفسير الطيب في هذه الآية بالخلال وبما يستلزم منافاة ونظيرها قوله تعالى يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وقد جعلها الشافعي أصلا في تحريم ما تستخبئه العرب مما لم يرتد فيه نص بشرط سيأتي بيانه وكان المصنف حيث أورد هذه الآيات لم يفتح بالحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يأبى الناس أن الله طيب لا يقبل إلا طيبا وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال يأبى الناس أن الله طيب الطيبات وأعمالها صالحا وقال يأبى الذين آمنوا أن طيبات ما رزقناكم الحديث وهو من رواية فضيل بن مرزوق وقد قال الترمذي أنه تفرد به وهو ممن انفرد مسلم بالاحتجاج به دون البخاري وقد وثقه ابن معين وقال أبو حاتم بهم كثيرا ولا يحتج به وضعه النسائي وقال ابن حبان كان يخطئ على الثقات وقال الحاكم عيب على مسلم أخرجه فكان الحديث لمسلم يكن على شرط البخاري اقتصر على إيراد في الترجمة قال ابن بطال لم يختلف أهل التأويل في قوله تعالى يأبى الذين آمنوا أن طيبات ما أحل الله لكم أنها نزلت فيمن حرم على نفسه لذيذ الطعام واللذات المباحة ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث تتعلق بالجوع والشبع * الأول حديث أبي موسى (قوله أطعموا الجائع وعودوا المريض) الحديث تقدم في الوليمة من كتاب النكاح بلفظ أجبوا الداعي بدل أطعموا الجائع ومخرجهما واحد وكان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر قال الكرماني الأمر هنا للنسب وقد يكون واجبا في بعض الأحوال اهـ ويؤخذ من الأمر بطعام الجائع جواز الشبع لانه ما دام قبل الشبع فصفة الجوع قائمة به والأمر بطعامه مستمر (قوله وفكوا العاني) أي خلصوا الأسير من فككت الشئ فأنقذ (قوله قال سفيان والعاني الأسير) تقدم بيان من أدرجه في النكاح وقيل للأسير عان من عني يعنوا إذا خضع * الحديث الثاني حديث أبي هريرة (قوله ما شبع آل محمد من طعام ثلاثة أيام حتى قبض) في رواية مسلم من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم بلفظ ما شبع محمد وأهله ثلاثة أيام تباعا أي متوالية وسيأتي بعد هذا من حديث عائشة التقييد أيضا بثلاث لكن فيه من خبر البر وعند مسلم ثلاث ليال ويؤخذ منها أن المراد بالأيام هنا بلياليها كما أن المراد بالليالي هنا بأيامها وأن الشبع المنقضي بقيد التوالي لا مطلقا ولمسلم والترمذي من طريق الأسود عن عائشة ما شبع من خبر شعير يومين متتابعين ويؤخذ من قصوده من جواز الشبع في الجملة من المفهوم والذي يظهر أن سبب عدم شبعهم غالبا كان بسبب قلة الشئ عندهم على أنهم كانوا قد يجدون ولكن يؤثرن على أنفسهن وسيأتي بعد هذا في الرقاق أيضا من وجه آخر عن أبي هريرة خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم يشبع من خبر الشعير ويأتي بسط القول في شرحه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى * الحديث الثالث (قوله وعن أبي حازم عن أبي هريرة قال أصابني جهد شديد) هو موصول بالاسناد الذي قبله وذكر محمد بن الديار الحلبية برهان الدين أن شيخنا الشيخ سراج الدين البلقيني

* حدثنا محمد بن كثير
أخبرنا سفيان عن منصور
عن أبي وائل عن أبي موسى
الاشعري رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
أطعموا الجائع وعودوا
المريض وفكوا العاني
قال سفيان والعاني الأسير
* حدثنا يوسف بن عيسى
حدثنا محمد بن فضيل عن
أبيه عن أبي حازم عن أبي
هريرة قال ما شبع آل محمد
صلى الله عليه وسلم من
طعام ثلاثة أيام حتى قبض
* وعن أبي حازم عن أبي هريرة
قال أصابني جهد شديد

استشكل هذا التركيب وقال قوله وعن أبي حازم لا يصح عطفه على قوله عن أبيه لانه يلزم منه اسقاط فضيل فيكون منقطعاً اذ يصير التقدير عن أبيه وعن أبي حازم قال ولا يصح عطفه على قوله وعن أبي حازم لان الحديث الذي لم يعين هو محمد بن فضيل فيلزم الاتقطاع أيضاً قال وكان اللائق أن يقول وبه الى أبي حازم انتهى وكأنه تلقفه من شيخنا في مجلس سماعه للبجاري والافلم يسمع بأن الشيخ شرح هذا الموضع والاول مسلم والثاني مردود لانه لا مانع من عطف الراوى لحديث على الراوى بعينه حديث آخر فكان يوسف قال حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم بكذا وعن أبي حازم بكذا واللائق الذي ذكره صحيح لكنه لا يتعين بل لو قال وبه الى أبيه عن أبي حازم لصح وأحذف قوله عن أبيه فقال وبه عن أبي حازم لصح وحدثنا يكون به مقدرة والمقدرة في حكم الملقوظ وأوضح منه أن قوله وعن أبي حازم معطوف على قوله حدثنا محمد بن فضيل الخ لحذف ما بينهما للعلم به وزعم بعض الشراح أن هذا متعلق وليس كما قال فقد أخرجه أبو يعلى عن عبد الله ابن عمر بن أبيان عن محمد بن فضيل بسند البخاري فيه فظهر أنه معطوف على السند المذکور كما قلته أولاً والله الحمد (قوله أصابني جهد شديد) أي من الجوع والجهد تقدم انه بالضم وبالفتح بمعنى والمراد به المشقة وهو في كل شيء يجسه (قوله فاستقرأته آية) أي سألتها ان يقرأ على آية من القرآن معينة على طريق الاستفادة وفي غالب النسخ فاستقرأته بغير همز وهو حائر على التسهيل وان كان أصله الهمزة (قوله فدخل داره وفتحها على) أي قرأها على وأفهمني اياها ووقع في ترجمة أبي هريرة في الخلية لابي نعيم من وجه آخر عن أبي هريرة أن الآية المذكورة من سورة آل عمران وفيه فقلت له اقرأني وأبالأريد القراءة وانما أريد الاطعام وكأنه سهل الهمزة فلم يظن عمر لمراده (قوله فخررت لوجهي من الجهد) أي الذي أشار اليه أولاً وهو شدة الجوع ووقع في الرواية التي في الخلية أنه كان يومئذ صائماً وأنه لم يجد ما يطر عليه (قوله فأمرني بعس) يضم العين المهملة بعدها مهملة هو القدر الكبير (قوله حتى استوى بطني) أي استقام من امتلائه من اللبن (قوله كالقدح) بكسر القاف وسكون الدال بعدها حاء مهملة هو السهم الذي لا ريش له ويسمى في لابي هريرة قصة في شرب اللبن مطولة في كتاب الرقاق وفيها انه قال اشرب فقال لأجدله مساعاً ويستفاد منه جواز الشبع ولو جعل المراد بنفي المساع على ما جرت به عادته لانه أراد انه زاد على الشبع والله أعلم * (تبينه) * ذكر لي محدث الديار الحلبية برهان الدين ان شيخنا سراج الدين البلقيني قال ليس في هذه الاحاديث الثلاثة ما يدل على الاطعمة المترجم عليها المتلوف فيها الايات المذكورة (قلت) وهو ظاهر اذا كان المراد مجرد ذكر أنواع الاطعمة أما اذا كان المراد بها ذلك وما يتعلق به من أحوالها وصفاتها فالمناسبة ظاهرة لان من جلة أحوالها الناشئة عنها الشبع والجوع ومن جلة صفاتها الحل والحرمة والمستلذ والمستخبث وما ينشأ عنها الاطعام وتركه وكل ذلك ظاهر من الاحاديث الثلاثة وأما الايات فانها تضمنت الاذن في تناول الطيبات فكانه أشار بالاحاديث الى أن ذلك لا يختص بنوع من الحلال ولا المستلذ ولا بحالة الشبع ولا بسد الرمق بل يتناول ذلك بحسب الوجدان وبحسب الحاجة والله أعلم (قوله تولى ذلك) أي باشره من اشباعي ودفع الجوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكي السكراني أن في رواية تولى الله ذلك قال ومن على هذا مفعول وعلى الاول فاعل انتهى ويكون

فلقيت عمر بن الخطاب فاستقرأته آية من كتاب الله فدخل داره وفتحها على فسيدي غير بعيد فخررت لوجهي من الجهد والجوع فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على رأسي فقال يا أبا هريرة فقلت ليسك رسول الله وسعديك فأخذ بيدي فأقامني وعرف الذي بي فأنطاق بي الى رحله فأمرني بعس من لبن فشربت منه ثم قال عسدا فشرب يا أبا هريرة فعدت فشربت ثم قال عد فعدت فشربت حتى استوى بطني فصار كالقدح قال فلقيت عمرو ذكرت له الذي كان من أمري وقلت له تولى ذلك من كان أحق به منك يا عمر والله لقد استقرأتك الآية

تولى على الثاني بمعنى ولى (قوله ولا تأقرأ لها منك) فيه اشعار بان عمر لما قرأها عليه توقف فيها وفي شئ منها حتى ساغ لابي هريرة ما قال ولذلك أقره عمر على قوله (قوله أدخلتك) أى الدار وأطعمتك (قوله جر النعم) أى الابل وللعمر منها فضل على غيرها من أنواعها وقد تقدم في المناقب البحث في تخصيصها بالذكور والمراد به وتقدم من وجه آخر عن أبي هريرة كنت استقرئ الرجل الآية وهو معي كي ينقلب معي فيطعمني قال ابن بطال فيه أنه كان من عادتهم اذا استقرأ أحدهم صاحب القرآن أن يحمله الى منزله ويطعمه ما تيسر ويحمل ما وقع من عمر على أنه كان له شغل عاقبه عن ذلك ولم يكن عنده ما يطعمه حينئذ انتهى ويعد الاخير تأسف عمر على فوت ذلك وذكرى محدث الديار الحليسة أن شيخنا سراج الدين البلقيني استبعد قول أبي هريرة لعمر لا تأقرأ لها منك يا عمر من وجهين أحدهما مهابة عمر والثاني عدم اطلاع أبي هريرة على أن عمر لم يكن يقرأها مثله (قلت) عجبت من هذا الاعتراض فإنه يتضمن الطعن على بعض رواة الحديث المذكور بالغلط مع وضوح توجيهه أما الاول فان أبا هريرة خاطب عمر بذلك في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وفي حالة كان عمر فيها في صورة انخلاق منه خسر عليه وأما الثاني فيعكس ويقال وما كان أبو هريرة ليقول ذلك الا بعد اطلاعه فعله سمعها من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزلت وما سمعها عمر مثلاً الا بواسطة (قوله بالتسمية التسمية على الطعام والاكل باليمن) المراد بالتسمية على الطعام قول بسم الله في ابتداء الاكل وأصرح ما ورد في صفة التسمية ما أخرجه أبو داود والترمذي من طريق أم كلثوم عن عائشة مرفوعاً اذا أكل أحدكم طعاماً فليقل بسم الله فان نسي في أوله فليقل بسم الله في أوله وآخره وله شاهد من حديث أمية بن محنشي عند أبي داود والنسائي وأما قول النووي في أدب الاكل من الاذكار صفة التسمية من أهم ما ينبغي معرفته والافضل أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان قال بسم الله كفاه وحصلت السنة فلم أر لها ادعاء من الافضلية دليلاً خاصاً وأما ما ذكره الغزالي في آداب الاكل من الاحياء أنه لو قال في كل ائمة بسم الله كان حسنة وانه يستحب أن يقول مع الاولى بسم الله ومع الثانية بسم الله الرحمن ومع الثالثة بسم الله الرحمن الرحيم فلم أر للاستحباب ذلك دليلاً والتكرار قد بين هو وجهه بقوله حتى لا يشغله الاكل عن ذكر الله وأما قوله والاكل باليمن فيأتى البحث فيه وهو يتناول من يتعاطى ذلك بنفسه وكذا بغيره بأن يحتاج الى أن يلقمه غيره ولكنه يمينه لا بشماله (قوله أخبرنا سفيان قال الوليد بن كثير أخبرني) كذا وقع هنا وهو من تأخير الصيغة عن الراوى وهو جائز وقد أخرجه الحميدى في مسنده وأبو نعيم في المستخرج من طريقه عن سفيان قال حدثنا الوليد بن كثير وأخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن خلاد عن سفيان عن الوليد بالنعنة ثم قال في آخره فسأله عن اسناده فقال حدثني الوليد بن كثير ولعل هذا هو السرفى سياق على بن عبد الله على هذه الكيفية وسفيان بن عيينة في هذا الحديث سند آخر أخرجه النسائي عن محمد بن منصور وابن ماجه عن محمد بن الصباح كلاهما عن سفيان عن هشام عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة وقد اختلف على هشام في سنده فكان البخارى عرج عن هذه الطريق لذلك (قوله عمر بن أبي سلمة) أى ابن عبد الاسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم واسم أبي سلمة عبد الله وأم عمر المذكورة هى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك جاء في آخر

ولا تأقرأ لها منك قال
عمر والله لأن أكون
أدخلتك أحب الى من أن
يكون لى مثل جر النعم * (باب
التسمية على الطعام والاكل
باليمن) * حدثنا على بن عبد
الله أخبرنا سفيان قال الوليد
ابن كثير أخبرني أنه سمع
وهب بن كيسان أنه سمع عمر
ابن أبي سلمة يقول

الباب الذي يليه وصفه بأنه ربيب النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كنت غلاماً) أي دون البلوغ يقال للصبي من حين يولد إلى أن يبلغ الحلم غلام وقد ذكر ابن عبد البر أنه ولد في السنة الثانية من الهجرة إلى المدينة بأرض الحبشة وتبعه غيره واحد وفيه نظر بل الصواب أنه ولد قبل ذلك فقد صح في حديث عبد الله بن الزبير أنه قال كنت أنا وعمر بن أبي سلمة مع التسوية يوم الخندق وكان أكبر مني بستين انتهى ومولداً بن الزبير في السنة الأولى على الصحيح فيكون مولدهم قبل الهجرة بستين (قوله في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم) بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم أي في تربيته وتحت نظره وأنه يربي في حضته تربية الولد قال عياض الجري يطلق على الحضن وعلى الثوب فيجوز فيه الفتح والكسر وإذا أريد به معنى الحضنة فبالفتح لا غير فإن أريد به المنع من التصرف فبالفتح في المصدر وبالكسر في الاسم لا غير (قوله وكانت يدي تطيش في الصحفة) أي عند الأكل ومعنى تطيش وهو بالطاء المهملة والشين المعجمة بوزن تطير تحرك فتجمل إلى نواحي القصعة ولا يقتصر على موضع واحد قاله الطيبي قال والأصل أطيش بيدي فاسند الطيش إلى يده مبالغة وقال غيره معنى تطيش تحق وتسرع وسيأتي في الباب الذي يليه بلفظ أكلت مع النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً فجعلت أكل من نواحي الصحفة وهو يفسر المراد والصحفة ما تشبع خمسة وثجوها وهي أكبر من القصعة ووقع في رواية الترمذي من طريق عروة عن عمر بن أبي سلمة أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده طعام فقال ادن يا بني ويأتي في الرواية التي في آخر الباب الذي يليه أي النبي الله عليه وسلم بطعام وعنده يديه والجمع بينهما أن مجيء الطعام وافق دخوله (قوله يا غلام سم الله) قال النووي أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام في أوله وفي نقل الإجماع على الاستحباب نظر إلا أن أريد بالاستحباب أنه راجح الفعل والافقذ ذهب جماعة إلى وجوب ذلك وهو قضية القول بإيجاب الأكل باليمين لأن صيغة الأمر بالجميع واحدة (قوله وكل يمينك ومما يليك) قال شيخنا في شرح الترمذي حله أكثر الشافعية على التندب وبه جزم الغزالي ثم النووي لكس نص الشافعي في الرسالة وفي موضع آخر من الأمل على الوجوب (قلت) وكذا ذكره عنه الصيرفي في شرح الرسالة ونقل البويطي في مختصره أن الأكل من رأس الثريد والتعريس على الطريق والقران في التمر وغير ذلك مما ورد الأمر بضده حرام ومثل البيضاوي في مناجاه للتندب بقوله صلى الله عليه وسلم كل مما يليك وتعقبه تاج الدين السبكي في شرحه بأن الشافعي نص في غير موضع على أن من أكل مما لا يليه عالم بالأنهى كان عاصياً آثاراً قال وقد جمع والذي نظائر هذه المسئلة في كتاب له سماه كشف اللبس عن المسائل الخمس ونصر القول بأن الأمر فيها للوجوب (قلت) ويدل على وجوب الأكل باليمين ورود الوعيد في الأكل بالشمال ففي صحيح مسلم من حديث سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يأكل بشماله فقال كل بيمينك قال لا أستطيع قال لا استطعت فما رفعها إلى فيه بعد وأخرج الطبراني من حديث سبيعة الأسلمية من حديث عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى سبيعة الأسلمية تأكل بشمالها فقال آخذها ذراعاً فقال إن بها قرحة قال وإن غرت بغزة فأصابها طاعون فماتت وأخرج محمد بن الربيع الجيزي في مسند الصحابة الذين نزلوا مصر وسنده حسن وثبت النهي عن الأكل بالشمال وأنه من عمل الشيطان من حديث ابن عمر ومن حديث جابر عند مسلم وعند أحمد بسند

كنت غلاماً في حجر رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وكانت يدي تطيش
في الصحفة فقال لي رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يا غلام سم الله وكل يمينك
وكل مما يليك

حسن عن عائشة رفعت من أكل بشماله أكل معه الشيطان الحديث ونقل الطيبي أن معنى قوله أن الشيطان يأكل بشماله أي يحمل أولياءه من الأنس على ذلك ليصادبه عباد الله الصالحين قال الطيبي وتحريره لا تأكلوا بالشمال فإن فعلتم كنتم من أولياء الشيطان فإن الشيطان يحمل أولياءه على ذلك انتهى وفيه عدول عن الظاهر والاولى جل الخبر على ظاهره وإن الشيطان يأكل حقيقة لأن العقل لا يحيل ذلك وقد ثبت الخبر به فلا يحتاج إلى تأويله وحكى القرطبي ذلك احتقاليين ثم قال والقدرة صالحة ثم ذكر من عند مسلم أن الشيطان يستحل الطعام إذا لم يذكر اسم الله عليه قال وهذا عبارة عن تناوله وقيل معناه استحسانه رفع البركة من ذلك الطعام إذا لم يذكر اسم الله قال القرطبي وقوله صلى الله عليه وسلم فإن الشيطان يأكل بشماله ظاهره أن من فعل ذلك تشبه بالشيطان وأبعد وتعسف من أعاد الضمير في شماله على الأكل قال النووي في هذه الأحاديث استحباب الأكل والشرب باليمين وكراهة ذلك بالشمال وكذلك كل أخذ وعطاء كما وقع في بعض طرق حديث ابن عمر وهذا إذا لم يكن عذر من مرض أو جراحة فإن كان بلا كراهة كما قال وأجاب عن الأشكال في الدعاء على الرجل الذي فعل ذلك واعتذر فلم يقبل عذره بأن عياضاً ادعى أنه كان منافقاً وتعقبه النووي بأن جماعة ذكروه في الصحابة وسموه بسرايض الموحدة وسكروا المهمة واحتج عياض بما ورد في خبره أن الذي حمله على ذلك الكبر وورده النووي بأن الكبر والمخالفة لا يقتضي النفاق لكنه معصية إن كان الأمر أمر إيجاب (قلت) ولم ينقل عن اختياره أن الأمر أمر نذوب وقد صرح ابن العربي بأثم من أكل بشماله واحتج بأن كل فعل ينسب إلى الشيطان حرام وقال القرطبي هذا الأمر على جهة النذب لأنه من باب تشريف اليمين على الشمال لأنها أقوى في الغالب وأسبق للأعمال وأمكن في الأشغال وهي مشتقة من اليمين وقد شرف الله أصحاب الجنة أذنسبهم إلى اليمين وعكسه في أصحاب الشمال قال وعلى الجملة فاليمين وما نسب إليها وما اشتق منها محمود لغة وشرعاً وديناً والشمال على تقيض ذلك وإذا تقرر ذلك في الآداب المناسبة لمكارم الأخلاق والسيرة الحسنة عند الفصلاء اختصاص اليمين بالأعمال الشريفة والأحوال النظيفة وقال أيضاً كل هذه الأوامر من المحاسن المكملات والمكارم المستحسنة والأصل فيما كان من هذا الباب الترغيب والنذب قال وقوله كل مما يليك محمله ما إذا كان الطعام نوعاً واحداً لأن كل أحد كالحائز لما يليه من الطعام فأخذ الغيرة تعد عليه مع ما فيه من تعدد النفس مما خاضت فيه الأيدي ولما فيه من أطهار الخرص والنهم وهو مع ذلك سوء أدب بغير فائدة أما إذا اختلفت الأنواع فقد أباح ذلك العلماء كذا قال (قوله فما زالت تلك طعمتى بعد) بكسر الطاء أي صفة أكل أي لزمتم ذلك وصار عادته قال الكرماني وفي بعض الروايات بالضم يقال طعم إذا أكل والطعممة الأكلة والمراد جميع ما تقدم من الإبداء بالتسمية والأكل باليمين والأكل مما يليه وقوله بعد بالضم على البناء أي استمر ذلك من صنيعي في الأكل وفي الحديث أنه ينبغي اجتناب الأعمال التي تشبه أعمال الشياطين والكفار وإن للشيطان يدين وأنه يأكل ويشرب ويأخذ ويعطي وفيه جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعي وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى في حال الأكل وفيه استحباب تعليم أدب الأكل والشرب وفيه منقبة لعمر بن أبي سلمة لأمثاله الأمر ومواظبته

فما زالت تلك طعمتى بعد

على مقتضاه ﴿قوله﴾ **باب** الاكل مما يليه وقال أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم اذكروا اسم الله ولياً كل رجل مما يليه (هذا التعليق طرف من حديث الجعد أبي عثمان عن أنس في قصة الوليمة على زينب بنت جحش وقد تقدم في باب الهدية للعروس في أوائل الشكاح معلقاً من طريق إبراهيم بن طهمان عن الجعد وفيه ثم جعل يدعو عشرة عشرة ياً كلون ويقول لهم اذكروا اسم الله ولياً كل رجل مما يليه وقد ذكرت هناك من وصله وسياق أصله موصولاً بعد ما بين من وجه آخر عن أنس لكن ليس فيه مقصود الترجمة وعزاه شيخنا ابن الملقن تبعاً لمغلطاي لتخريج ابن أبي عاصم في الاطعمة من طريق بكر وثابت عن أنس وهو ذهل منهما فليس في الحديث المذكور مقصود الترجمة وهو عند أبي يعلى والبخاري أيضاً من الوجه الذي أخرجه ابن أبي عاصم (قولاً حدثني محمد بن جعفر) يعني ابن أبي كثير المحدث وحلله بجهلتيين مفتوحتين بينهما لام ساكنة ثم لام مفتوحة (قوله) عن وهب بن كيسان أبي نعيم قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا رواه أصحاب مالك في الموطأ عنه وصورته الارسال وقد وصله خالد ابن مخلد ويحيى بن صالح الوحاظي فقالا عن مالك عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة وخالف الجميع اسحق بن ابراهيم الحنيني أحد الضعفاء فقال عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر وهو منكروا نفاستجاز البخاري أخرجه وان كان المحفوظ فيه عن مالك الارسال لانه تبين بالطريق الذي قبله صحة سماع وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة واقضى ذلك أن مالكاً قصر باسناده حيث لم يصرح بوصله وهو في الاصل موصول ولعله مودة فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى بن صالح وهما ثقتان أخرجا ذلك الدارقطني في الغرائب عنهما واقتصر ابن عبد البر في التهذيب على ذكر رواية خالد بن مخلد وحده ﴿قوله﴾ **باب** من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه) حوالى يفتح اللام وسكون التثنية أى جوانب يقال رأيت الناس حوله وحواليه وحواليه واللام مفتوحة في الجميع ولا يجوز كسرهما (قوله) اذالم يعرف منه كراهية) ذكر فيه حديث أنس في تتبع النبي صلى الله عليه وسلم الدباء من القصعة وهذا ظاهر يعارض الذي قبله في الاثر بالاكل مما يليه فجمع البخاري بينهما بما يحمل الجواز على ما اذا علم رضا من يأكل معه ورمز بذلك الى تضعيف حديث عكراش الذي أخرجه الترمذي حيث جاء فيه التفصيل بين ما اذا كان لونا واحداً فلا يتعدى ما يليه وأما من لونا فيجوز وقد جعل بعض الشراح فعله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث على ذلك فقال كان الطعام مشتقاً على مرق ودباء وقد يدفكان يأكل مما يعجبه وهو الدباء ويترك ما لا يعجبه وهو القديد وحله الكرماني كما تقدم له في باب الخياط من كتاب البسيع على أن الطعام كان الذي صلى الله عليه وسلم وحده قال فلو كان له ولغيره لكان المستحب أن يأكل مما يليه (قلت) ان أراد بالوحدة أن غيره لم يأكل معه فردود لان أنساً كل معه وان أراد به المالك وأذن لأنس أن يأكل معه فليطرده في كل مالك ومضيف وما أظن أحدنا وافقه عليه وقد نقل ابن بطال عن مالك جواباً يجمع الجوابين المذكورين فقال ان المأواكل لاهله وخدمه يباح له أن يتبع شهوته حيث رآها اذا علم أن ذلك لا يكره منه فاذا علم كراهتهم لذلك لم يأكل الا مما يليه وقال أيضاً انما جاءت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطعام لانه علم أن أحداً لا يكره ذلك منه ولا يتقذره بل كانوا يتبركون بريقه ومماسه يده بل كانوا يتبادرون الى فخامته

﴿باب الاكل مما يليه وقال أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم اذكروا اسم الله ولياً كل رجل مما يليه﴾
حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن حلحلة الديلي عن وهب بن كيسان أبي نعيم عن عمر بن أبي سلمة وهو ابن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال أكلت يوماً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً فجعلت أكل من نواحي القصعة فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مما يليك * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن وهب بن كيسان أبي نعيم قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه ربيبه عمر بن أبي سلمة فقال سم الله وكل مما يليك * (باب من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه اذا لم يعرف منه كراهية) *

فيتدلكونهم فكذا ذلك من لم يتقدم من مؤاكلة يجوز له أن يجول يده في الصحفة وقال ابن التين
إذا أكل المرء مع خادمه وكان في الطعام نوع منفرد جاز له أن يتقدم به وقال في موضع آخر إنما
فعل ذلك لأنه كان يأكل وحده فسيأتي في رواية أن الخياط أقبل على عمله (قلت) هي رواية ثمانية
عن أنس كما سيأتي بعد أبواب لكن لا يثبت المدعى لأن أنسأكل معه النبي صلى الله عليه وسلم
(قوله ان خياطاً) لم أقف على اسمه لكن في رواية ثمانية عن أنس أنه كان غلام النبي صلى الله عليه
وسلم وفي لفظ أن مولى له خياط دعاه (قوله لطعام صنعه) كان الطعام المذكور ثريداً كما سألني
(قوله قال أنس) فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت يتبع الديباء هكذا أورده
مختصراً وأخرجه مسلم عن قتبية شيخ البخاري فيه بتمامه وقد تقدم في البيوع عن عبد الله بن
يوسف عن مالك بالزيادة ولفظه فقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبزاً ومراً فاقب به دباء
وقديد وأفاد شيخنا ابن الملقن عن مستخرج الاسماعيل أن الخبز المذكور كان خبز شعير وغفل عما
أورده البخاري في باب المرق كما سيأتي عن عبد الله بن مسلمة عن مالك بلفظ خبز شعير والثاني مثله
وكذا أورده بعد باب آخر عن اسمعيل بن أبي أويس عن مالك بتمامه وهو عند مسلم عن قتبية
أيضا وقد أفرد البخاري لكل واحدة ترجمة وهي المرق والدباء والثريد والقديد (قوله الديباء) بضم
الدال المهملة وتشديد الموحدة ممدود ويجوز القصص حكاه القزاز وأنكره القرطبي هو القرع
وقيل خاص بالمستدير منه ووقع في شرح المذهب للنووي أنه القرع اليابس وما أظنه الأسهل
وهو اليقطين أيضاً واحدة دباء ونبه وكلام أبي عبيد الهروي يقتضي أن الهمزة زائدة فانه أخرجه
في ديب وأما الجوهرى فأخرجه في المعتل على أن همزته منقلبة وهو أشبه بالصواب لكن قال
المنحشري لا ندري هي منقلبة عن واو أو ياء أو أي في رواية ثمانية عن أنس فلما رأيت ذلك جعلت
أجعله بين يديه وفي رواية حميد عن أنس فجعلت أجعله وأدنيه منه (قوله فلم أزل أحب الديباء من
يومئذ) في رواية ثمانية قال أنس لا أزال أحب الديباء بعد ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
صنع ما صنع وفي رواية مسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس جعلت ألقبه اليه
ولا أطعمه وله من طريق معمر عن ثابت وعاصم عن أنس فذكر الحديث قال ثابت فسمعت
أنساً يقول فاصنع لي طعام بعد أقدر على أن يصنع فيه دباء الاصنع ولا بن ماجه بسند صحيح
عن حميد عن أنس قال بعثت معي أم سليم بمكثل فيه رطب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم
أجده وخرج قريبا إلى مولى له دعاه فصنع له طعاما فأتته وهو يأكل فدعاني فأكلت معه قال
وصنع له ثريدة بلحم وقرع فاذا هو يعجبه القرع فجعلت أجعله فأدنيه منه الحديث وأخرج مسلم
بعضه من هذا الوجه بلفظ كان يعجبه القرع وللنسائي كان يحب القرع ويقول انها شجرة أخي
بونس ويجمع بين قوله في هذه الرواية فلم أجده وبين حديث الباب ذهبت مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه أطلق المعية باعتبار ما آل إليه الحال ويحتمل تعدد القصص على بعد وفي الحديث
جواز أكل الشريف طعام من دونه من محترف وغيره واجابة دعوته ومؤاكلة الخادم وبيان
ما كان في النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع واللاطف بالصحاب وتعاهدهم بالجيء إلى منازلهم
وفيه الاجابة إلى الطعام ولو كان قليلا ومناولة الضيفان بعضهم بعضا مما وضع بين أيديهم وإنما
يتمنع من يأخذ من قدام الآخر شيئا لنفسه أو لغيره وسيأتي البحث فيه في باب مفرد وفيه جواز

* حدثنا قتبية عن مالك عن
اسحق بن عبيد الله بن أبي
طلحة أنه سمع أنس بن مالك
يقول ان خياطاً دعاه رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لطعام صنعه قال أنس
فذهبت مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فرأيت يتبع
الديباء من حوالى القصعة
قال فلم أزل أحب الديباء من
يومئذ

* قال عمر بن أبي سلمة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم كل يمينك * (باب التمين في الأكل وغيره) * حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن أشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب التمين ما استطاع في ظهوره وتعلمه وترجله وكان قال بواسط قبل هذا في شأنه كله * (باب من أكل حتى شبع) * حدثنا اسمعيل حدثني مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول قال أبو طلحة لأم سليم لقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف فيه الجوع فهل عندك من شيء فأخرجت أقرصا من شعير ثم أخرجت خارا لها فلفت الخبز ببعضه ثم دسته تحت ثوبي وردتني ببعضه ثم أرسلتني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذهبت به فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ومعه الناس فقمت عليهم فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلك أبو طلحة فقلت نعم قال بطعام قال فقلت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم لن معه قوموا (٤٦٠) فأنطلق وأنطلقت بين أيديهم حتى جئت أبا طلحة فقال أبو طلحة يا أم سليم

قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وليس عندنا من الطعام ما يطعمهم فقالت الله ورسوله أعلم قال فأنطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل أبو طلحة ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دخلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يأم سليم ما عندك فأنت بذلك الخبز فأمر به ففقت وعصرت عليه أم سليم عكة لها فأدمتته ثم قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء الله أن يقول ثم قال أئذن لعشرة فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال أئذن لعشرة فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال

ترك المضيف الأكل مع الضيف لأن في رواية شامة عن أنس في حديث الباب أن الخياط قدم لهم الطعام ثم أقبل على عمله فيؤخذ جواز ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون الطعام كان قليلا فأثرهم به ويحتمل أن يكون كان مكتفيا من الطعام أو كان صائغا أو كان شغلا قد تحتم عليه تكميله وفيه الحرص على التشبيه بأهل الخير والاقتداء بهم في المطاعم وغيرها وفيه فضيلة ظاهرة لأنس لاقتفائه أثر النبي صلى الله عليه وسلم حتى في الأشياء الجلية وكان يأخذ نفسه باتباعه فيها رضي الله عنه (قوله قال عمر بن أبي سلمة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم كل يمينك) كذا ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر عن الجوى والكشميني وسقط للباقين وهو الأشبه وقد مضى موصولا قبل باب والذي يطهر لي أن محله بعد الترجمة التي تليه * (قوله التمين في الأكل وغيره) ذكر فيه حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التمين الحديث وهو ظاهر فيما ترجم له ووطن بعضهم أن في هذه الترجمة تكرارا لأنه تقدم في قوله باب التسمية على الطعام والأكل باليمين وقد أجاب عنه ابن بطال بأن هذه الترجمة أعم من الأولى لأن الأولى لفعل الأكل فقط وهذه لجميع الأفعال فيدخل فيه الأكل والشرب بطريق التعميم اهـ ومن جملة العموم عموم متعلقات الأكل كالأكل من جهة اليمين وتقديم من على اليمين في الاتحاف ونحوه على من على الشمال وغير ذلك (قوله وكان قال بواسط قبل هذا في شأنه كله) القائل هو شعبة والمقول عنه أنه قال بواسط هو أشعث وهو ابن أبي الشعثاء وقد تقدم بيان ذلك مع مباحث الحديث في باب التمين من كتاب الوضوء وقال الكرماني قال بعض المشايخ القائل بواسط هو أشعث كذا نقل وليس بصواب من قال * (قوله يا من أكل حتى شبع) ذكر فيه ثلاثة أحاديث * الأول حديث أنس في تكثير الطعام ببركة النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم شرحه في علامات النبوة وفيه فأكلوا حتى شبعوا * الثاني

أئذن لعشرة فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم أئذن لعشرة فأكل

حديث

القوم كلهم وشبعوا والقوم ثمانون رجلا * حدثنا موسى حدثنا معمر عن أبيه قال وحدث أبو عثمان أياض عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهم ما قال كذا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين ومائة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم طعام فإذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه فمجن ثم جاء رجل مشركا مشعرا طويلا بغنم يسوقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبيع أم عطية أو قال هبة قال لا بل يبيع قال فاشترى منه شاة فصنعت فأمرني الله صلى الله عليه وسلم بسواد البطن يشوى وإيم الله ما من الثلاثين ومائة إلا قدر له حرة من سواد بطنها إن كان شاهدا أعطاه إياها وإن كان غائبا خباها له ثم جعل فيها قصعين فأكلنا أجعون وشبعنا وفضل في القصعين لحمه على البعير وكما قال * حدثنا مسلم حدثنا وهيب حدثنا منصور عن أمه عن عائشة رضي الله عنها توفى النبي صلى الله عليه وسلم حين شبعنا من الأسودين التمر والماء

حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في اطعام القوم من سواد بطن الشاة وكانوا ثلاثين ومائة رجل
 وفيه قائلان أجمعون وشيعنا وقد تقدم شرحه في كتاب الهبة * الثالث حديث عائشة توفى
 النبي صلى الله عليه وسلم حين شيعنا من الاسودين التمر والماء وفيه اشارة الى أن شيعهم لم يقع
 قبل زمان وفاته قاله الكرماني (قلت) لكن ظاهره غير مراد وقد تقدم في غزوة خيبر من
 طريق عكرمة عن عائشة قالت لما قحمت خيبر قلنا الا أن تشبع من التمر من حديث ابن عمر قال
 ما شيعنا حتى فتحنا خيبر فالمراد أنه صلى الله عليه وسلم شبع حين شيعوا واستقر شيعهم وابتدأوه
 من فتح خيبر وذلك قبل موته صلى الله عليه وسلم بثلاث سنين ومراد عائشة بما أشارت اليه من
 الشيع هو من التمر خاصة دون الماء لكن قرنته به اشارة الى أن تمام الشيع حصل بجمعهما
 فكان الواو فيه بمعنى مع لأن الماء وحده يوحد الشيع منه ولما عبرت عن التمر بوصف واحد
 وهو السواد عبرت عن الشيع والرى بفعل واحد وهو الشيع وقوله في حديث أنس عن أبي
 طلحة سمعت صوت النبي صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف فيه الجوع كأنه لم يسمع في صوته لما
 تكلم اذ ذاك الفخامة المألوفة منه فحمل ذلك على الجوع بقربة الحال التي كانوا فيها وفيه رد على
 دعوى ابن حبان أنه لم يكن يجوع واحتج بحديث أبي تيطس بن ربي ويسقيني وتعقب بالحل على
 تعدد الحال فكان يجوع أحيانا ليسأسى به أصحابه ولا سيما من لا يجد مددا وأدركه ألم الجوع صبر
 فضوعف له وقد بسطت هذا في مكان آخر ويؤخذ من قصة أبي طلحة أن من أدب من يضيف أن
 يخرج مع الضيف الى باب الدار تكرمة له قال ابن بطال في هذه الاحاديث جواز الشيع وان كان
 تركه أحيانا أفضل وقد ورد عن سلمان وأبي جحيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أكثر الناس
 شيعا في الدنيا أطولهم جوعا في الآخرة قال الطبري غير أن الشيع وان كان مباحا فان له حدا
 ينتهي اليه وما زاد على ذلك فهو سرف والمطلق منه ما أعان الا كل على طاعة ربه ولم يشغله ثقله
 عن أداء ما وجب عليه اه وحديث سلمان الذي أشار اليه أخرجه ابن ماجه بسندين
 وأخرج عن ابن عمر نحوه وفي سنده مقال أيضا وأخرج البزار نحوه من حديث أبي جحيفة
 بسند ضعيف قال القرطبي في المفهم لما ذكر قصة أبي الهيثم اذ ذبح للنبي صلى الله عليه وسلم
 ولصاحبيه الشاة فأكوا حتى شبعوا وفيه دلائل على جواز الشيع وما جاء من الهى عنه محمول
 على الشيع الذي ينقل المعدة ويثبط صاحبه عن القيام للعبادة ويفضي الى البطر والاشتر
 والنوم والكسل وقد تنتهى كراهته الى التحريم بحسب ما يترتب عليه من المفسدة وذكر
 الكرماني تبعا لابن المنير أن الشيع المذكور محمول على شيعهم المعتاد منهم وهو أن الثلث
 للطعام والثلث للشراب والثلث للنفس ويحتاج في دعوى أن تلك عادتهم الى نقل خاص وانما
 ورد في ذلك حديث حسن أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث
 المقدام بن معد يكرب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطن
 حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه فان غلب الآدمي نفسه فثلث للطعام وثلث للشراب وثلث
 للنفس قال القرطبي في شرح الاسماء الواسع بقراط بهذه القسمة لمعجب من هذه الحكمة وقال
 الغزالي قبله في باب كسر الشهوتين من الاحياء ذكر هذا الحديث لبعض الفلاسفة فقال ما سمعت
 كلاما في قله الا كل أحكم من هذا ولا شك في أن أثر الحكمة في الحديث المذكور واضح وانما

* (باب ليس على الاعمى
 حرج) * والنهد والاجتماع على
 الطعام * حدثنا علي بن عبد
 الله حدثنا سفيان قال يحيى
 ابن سعيد سمعت بشير بن يسار
 يقول حدثنا سويد بن النعمان
 قال خرجنا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الى خيبر
 فلما كنا بالصهبا قال يحيى
 وهي من خيبر على روضة
 دعا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بطعام فأتى الابسويق
 فلكاه فأكل ما منه ثم دعا بآء
 فضمض ومضمضنا فصلى
 بنا المغرب ولم يتوصأ قال
 سفيان سمعته منه عودا
 وبدأ

خص الثلاثة بالذكر لانها أسباب حياة الحيوان ولانه لا يدخل البطن سواها وهل المراد بالثالث
 التساوى على ظاهر الخبر أو التقسيم الى ثلاثة أقسام متقاربة محل احتمال والاول أولى
 ويحتمل أن يكون لمجرد ذكر الثالث الى قوله في الحديث الآخر الثالث كثير وقال ابن المنير ذكر
 البخارى في الاشربة في باب شرب اللبن للبركة حديث أنس وفيه قوله فجعلت لا آلو ما جعلت في
 بطني منه فيحتمل أن يكون الشيع المشار اليه في أحاديث الباب من ذلك لانه طعام بركة (قلت)
 وهو محتمل الا في حديث عائشة ثالث أحاديث الباب فان المراد به الشيع المعتاد لهم والله أعلم
 واحتلف في حد الجوع على رأيين ذكرهما في الاحياء أحدهما أن يشتهي الخبز وحده ففي طلب
 الادم فليس بجائع ثانيهما أنه اذا وقع ريقه على الارض لم يقع عليه الذباب وذكر أن
 هراقب الشيع تنحصر في سبعة الاول ما تقوم به الحياة الثاني أن يزيد حتى يصوم ويصلى عن
 قيام وهذا واجب الثالث أن يزيد حتى يقوى على أداء النوافل الرابع أن يزيد حتى يقدر على
 التكسب وهذا مستحبان الخامس أن يملأ الثالث وهذا جائز السادس أن يزيد على ذلك
 وبه ثقل البدن ويكثر النوم وهذا مكروه السابع أن يزيد حتى يتضرر وهي البطننة المنهى
 عنها وهذا حرام اه ويمكن دخول الثالث في الرابع والاول في الثاني والله أعلم * (تنبيهه) *
 وقع في سياق السند معتمروه وان سليمان التيمي عن أبيه قال وحدثني أبو عثمان أيضا فزعم
 الكرماني أن ظاهره أن أباه حدث عن غير أبي عثمان ثم قال وحدث أبو عثمان أيضا (قلت)
 وليس ذلك المراد وانما أراد أن أباعثمان حدثه بحديث سابق على هذا ثم حدثه بهذا فلذلك قال
 أيضا أي حدث بحديث بعد حديث * (قوله باب) ليس على الاعمى حرج الى
 هنالكاكثر وساق في رواية أبي ذر الصنفين الاخرين ثم قال الآية وأراد بقية الآية التي في
 سورة المور لا التي في الفتح لانها المناسبة لآبواب الاطعمة ويؤيد ذلك أنه وقع عند الاسماعيلي
 الى قوله لعلكم تعقلون وكذا البعض رواية الصحيح (قوله والنهد والاجتماع على الطعام) ثبتت
 هذه الترجمة في رواية المستقلى وحده والنهد بكسر الهمزة وسكون الهاء تقدم تفسيره في أول
 الشركة حيث قال باب الشركة في الطعام والنهد وتقدم هنالك بيان حكمه وذكر فيه عدة
 احاديث في ذلك ثم ذكر حديث سويد بن النعمان وفيه دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام
 فلم يأت الابسويق الحديث وليس هو ظاهرا في المراد من النهد لاحتمال أن يكون ما جرى
 بالسويق الامن جهة واحدة لكن مناسبة لاصل الترجمة ظاهرة في اجتماعهم على لول
 السويق من غير تمييز بين أعمى وبصير وبين صحيح ومريض وحكي ابن بطال عن المهلب قال
 مناسبة الآية لحديث سويد ما ذكره أهل التفسير أنهم كانوا اذا اجتمعوا للاكل عزل الاعمى على
 حدة والاعرج على حدة والمريض على حدة لتقصيرهم عن كل الاصحاء فكانوا يخرجون أن
 يتفصوا عليهم وهذا عن ابن الكلبي وقال عطاء بن يزيد كان الاعمى يخرج أن يأكل طعام غيره
 لجعله يده في غير موضعها والاعرج كذلك لاتساعه في موضع الاكل والمريض لراحتته فترت هذه
 الآية فأباح لهم الاكل مع غيرهم وفي حديث سويد معنى الآية لانهم جعلوا أيديهم فيما حضر
 من الزاد سواء مع أنه لا يمكن أن يكون أكلهم بالسواء لاختلاف أحوال الناس في ذلك وقد
 سوغ لهم الشارع ذلك مع ما فيه من الزيادة والنقصان فكان مباحا والله أعلم اه كلامه

وقد جاء في سبب نزول الآية أثر آخر من وجه صحيح قال عبد الرزاق أنبأنا معمر عن ابن أبي
نجيح عن مجاهد كان الرجل يذهب بالاعشى أو الأعرج أو المريض إلى بيت أبيه أو أخيه
أو قريبه فكان الزمى يخرجون من ذلك ويقولون انما يذهبون بنا إلى بيوت غيرهم
فنزلت الآية رخصة لهم وقال ابن المنير موضع المطابقة من الترجمة وسط الآية وهي قوله
تعالى ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعاً وأنستأوا هي أصل في جواز أكل الخارجة ولهذا
ذكر في الترجمة الهدى والله أعلم ﴿قوله﴾ بالخبز المرقق والاكل على الخوان
والسفرة) أما الخبز المرقق فقال عياض قوله مرقق أي مليناً محسناً كخبز الخواري وشبهه
والترقيق التلين ولم يكن عندهم مناخل وقد يكون المرقق الرقيق الموسع اه وهذا هو
المتعارف وبه جزم ابن الأثير قال الرقاق الرقيق مثل طول وطويل وهو الرقيق الواسع
الرقيق وأغرب ابن التين فقال هو السميد وما يصنع منه من كعك وغيره وقال ابن الجوزي هو
الخفيف كأنه مأخوذ من الرقاق وهي الخشبة التي يرقق بها وأما الخوان فالمشهور فيه كسر
المجعة ويجوز ضمها وفي لغة ثالثة اخوان بكسر الهمزة وسكون الخاء وسئل ثعلب هل يسمى
الخوان لأنه يتخون ما عليه أي ينتقص فقال ما يعد قال الجواليقي والصحيح أنه أعجمي معرب
ويجمع على اخونة في القلة وخون مضموم الاول في الكثرة وقال غيره الخوان المائدة ما لم يكن
عليها طعام وأما السفرة فاشتهرت لما يوضع عليها الطعام وأصلها الطعام نفسه (قوله) كاعند
أنس وعند خبازله) لم أقف على تسميته ووقع عند الاسماعيلي عن قتادة كناناً في أنسا
وخبازه قائم زاد ابن ماجه وخوانه موضوع فيقول كوا وفي الطبراني من طريق راشد بن أبي
راشد قال كان لأنس غلام يعمل له المقائق ويطبخ له لونين طعاماً ويخبز له الخواري ويخبذه
بالسمن اه والخواري بضم المهملة وتشديد الواو وفتح الراء الخالص الذي يخبز مرة بعد مرة
(قوله) ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم خبزاً مرققاً ولا شاة مسمومة) المسموط الذي أزيل شعره
بالماء المسخن وشوى بجلده أو يطبخ وانما يصنع ذلك في الصغار السن الطرى وهو من فعل
المترفين من وجهين أحدهما المبادأة إلى ذبح ما لويق لا زداد تنه وثانيهما أن المسلوخ ينتفع
بجلده في اللبس وغيره والسمط يفسده وقد جرى ابن بطال على أن المسموط المشوى فقال ما ملخصه
يجمع بين هذا وبين حديث عمرو بن أمية أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحتزم من كتف شاة
وحديث أم سلمة الذي أخرجه الترمذي أنها قربت للنبي صلى الله عليه وسلم جنا مشويافاً كل
منه بأن يقال يحتمل أن يكون لم يتفق أن تسمط له شاة تكالها لاه قد احتزم من الكتف مرة ومن
الجنب أخرى وذلك لحم مسموط أو يقال ان أنسا قال لا أعلم ولم يقطع به ومن علم حجة على من لم
يعلم وتعبه ابن المنير بأنه ليس في حر الكتف ما يدل على أن الشاة كانت مسمومة بل انما حزمها
لأن العرب كانت عاداتها غالباً أنها لا تنضج اللحم فاحتج إلى الحر قال ولعل ابن بطال لما رأى
البحاري ترجم بعد هذا باب شاة مسمومة والكتف والجنب ظن أن مقصوده إثبات أنه أكل
السميط (قلت) ولا يلزم أيضاً من كونها مشوية واحتزم من كتفها أو جنبها أن تكون مسمومة
فإن شئ المسلوخ أكثر من شئ المسموط لكن قد ثبت أنه أكل الكراع وهو لا يؤكل إلا مسموطاً
وهذا لا يرد على أنس في نفي رواية الشاة المسمومة وقد وافقه أبو هريرة على نفي أكل الرقاق

* (باب الخبز المرقق
والاكل على الخوان
والسفرة) * حدثنا محمد بن
سنان حدثنا همام عن قتادة
قال كاعند أنس وعند
خبازله فقال ما أكل النبي
صلى الله عليه وسلم خبزاً
مرققاً ولا شاة مسمومة
حتى لقي الله

أخرجه ابن ماجه من طريق ابن عطاء عن أبيه عن أبي هريرة أنه زار قومه فأثمه برقاق فبكى
وقال ما رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بعينه قال الطيبي قول أنس ما أعلم رأي النبي صلى
الله عليه وسلم الخ نفي العلم وأراد نفي المعلوم وهو من باب نفي الشيء بنفي لازمه وانما صح هذا من
أنس لطول لزومه النبي صلى الله عليه وسلم وعدم مفارقتة له إلى أن مات (قوله عن يونس قال
على هو الاسكاف) على هو شيخ البخاري فيه وهو ابن المديني ومراده أن يونس وقع في السند غير
منسوب فنسبه على لتمييزه فان في طبقته يونس بن عبيد البصري أحد الثقات الكثيرين وقد
وقع في رواية ابن ماجه عن محمد بن مشني عن معاذ بن هشام عن أبيه عن يونس بن أبي الفرات
الاسكاف وليس ليونس هذا في البخاري الا هذا الحديث الواحد وهو بصري وثقه أحمد وابن
معين وغيرهما وقال ابن عدى ليس بالمشهور وقال ابن سعد كان معروفا وله أحاديث وقال ابن
حبان لا يجوز أن يحتج به كذا قال ومن وثقه أعراف بحاله من ابن حبان والراوى عنه هشام هو
الدستوائي وهو من الكثيرين عن قتادة وكأنه لم يسمع منه هذا وفي الحديث رواية الاقران لان
هشام ما يونس من طبقة واحدة وقدرناه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة وصرح بالتحديث كما
سيأتي في الرقاق لكن ذكر ابن عدى أن يزيد بن زريع رواه عن سعيد فقال عن يونس عن قتادة
فيحتمل أن يكون سمعه أولا عن قتادة بواسطة ثم حمله عنه بغير واسطة فكان يحدث به على
الوجهين (قوله عن أنس) هذا هو المحفوظ ورواه سعيد بن بشر عن قتادة فقال عن الحسن قال
دخلنا على عاصم بن حذرة فقال ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان قط الحديث أخرجه
ابن منبده في المعرفة فان كان سعيد بن بشر حفظه فهو حديث آخر لقتادة لاختلاف مساق
الخبرين (قوله على سكرحة) بضم السين والكاف والراء التنخيلة بعسدها جيم مفتوحة قال
عياض كذا قيدناه ونقل عن ابن مكي أنه صوب فتح الراء (قلت) وبهذا جزم التوربشتي وزاد
لأنه فارسي معرب والراء في الاصل مفتوحة ولا حجة في ذلك لان الاسم الاجمعي اذا نطقت به
العرب لم يبقه على أصله غالبا وقال ابن الجوزي قاله لنا شيخنا أبو منصور اللغوي يعني الجواليقي
بفتح الراء قال وكان بعض أهل اللغة يقول الصواب اسكرحة وهي فارسية معربة وترجمتها مقرب
الخل وقد تكلمت بها العرب قال أبو علي فان حقرت حذف الجيم والراء وقلت اسكره ويجوز
اشباع الكاف حتى تزيد اوقياس ما ذكره سيبويه في برهم برهم ان يقال في سكرحة سكرحة
والذي سبق أولى قال ابن مكي وهي صحاف صغار بؤ كل فيها ومنها الكبير والصغير فالكبرة
تعمل قدر ست أواق وقيل ما بين ثلثي أوقية إلى أوقية قال ومعنى ذلك أن العجم كانت تستعمله في
الكواميج والخوارش للتشهي والهضم وأغرب الداودي فقال السكرحة قصعة مدهونة ونقل
ابن قرقول عن غيره أنها قصعة ذات قوائم من عود كإثدة صغيرة والاول أولى قال شيخنا في شرح
الترمذي تركه الا كل في السكرحة اما لكونها لم تكن تصنع عندهم اذ ذاك أو لاستغفار الها
لان عاداتهم الاجتماع على الاكل أو لانها كما تقدم كانت تعد لوضع الاشياء التي تعين على الهضم
ولم يكونوا غالبا يشبعون فلم يكن لهم حاجة بالهضم (قوله قيل لقتادة) القائل هو الراوى (قوله
فعلا م) كذا لاكثر ووقع في رواية المستطلي بالاشباع (قوله يا كلون) كذا عدل عن الواحد
إلى الجمع إشارة إلى أن ذلك لم يكن مختصا بالنبي صلى الله عليه وسلم وحده بل كان أصحابه يقتفون

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا
معاذ بن هشام قال حدثني
أبي عن يونس قال هو
الاسكاف عن قتادة عن
أنس رضي الله عنه قال
ما علمت النبي صلى الله عليه
وسلم أكل على سكرحة
قط ولا خبز له مرقق قط ولا
أكل على خوان قط قيل
لقتادة فعلا م ما كانوا
يا كلون قال

قوله حذف الجيم والراء الخ
كذا في جميع النسخ وحرر
اه محصيه

أثره ويقتدون بفعله (قوله على السفر) جمع سفرة وقد تقدم بيانها في الكلام على حديث عائشة الطويل في الهجرة إلى المدينة وإن أصلها الطعام الذي يتخذها المسافرون أكثر ما يصنع في جلد فنقل اسم الطعام إلى ما يوضع فيه كما سميت المزادة راوية ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة صفية فساقه مختصراً وقد ساقه في غزوة خيبر بالاسناد الذي أورده هنا بعينه أتم من سياقه هنا واقتضاه أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاث ليال بيني عليه بصفية وزاد فيه أيضاً بين قوله إلى وليته وبين قوله أمر بالانطاع وما كان فيها من خبز ولا لحم وما كان فيها إلا أن أمر فذكره وزاد بعد قوله والسمن فقال المسلمون إحدى أمهات المؤمنين الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى هناك (قوله وقال عمرو عن أنس بن مارية النبي صلى الله عليه وسلم ثم صنع حبساً في نطع) هو أيضاً طرف من حديث وصله المؤلف في المعازي مطولاً من طريق عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب عن أنس بن مالك بتمامه (قوله هشام عن أبيه وعن وهب بن كيسان) هشام هو ابن عروة جمل هذا الحديث عن أبيه وعن وهب بن كيسان وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أحمد بن يونس عن أبي معاوية فقال فيه عن هشام عن وهب بن كيسان فقط وتقدم أصل هذا الحديث في باب الهجرة إلى المدينة من طريق أبي أسامة عن هشام عن أبيه وعن امرأته فاطمة بنت المنذر كلاهما عن أسماء وهو محمول على أن هشاماً جعله عن أبيه وعن امرأته وعن وهب ابن كيسان ولعل عنده عن بعضهم ما ليس عند الآخر فان الرواية التي تقدمت ليس فيها قوله يعيرون وهو بالعين المهملة من العار وابن الزبير هو عبد الله والمراد بأهل الشام عسكرياً لحاج ابن يوسف حيث كانوا يتأولونه من قبل عبد الملك بن مروان أو عسكرياً الحسين بن غير الدين قاتلوه قبل ذلك من قبل يزيد بن معاوية (قوله يعيرونك بالنطاقين) قيل الإفصح أن يعدي التعبير بنفسه تقول عيرته كذا وقد سمع بكذا مثل ما هنا (قوله وهل تدري ما كان النطاقين) كذا أورده بعض الشراح وتعبه بأن الصواب النطاقان بالرفع وأما لم أقف عليه في النسخ إلا بالرفع فإن ثبت رواية بغير الالف أمكن توجيهها ويحتمل أن يكون كان في الأصل وهل تدري ما كان شأن النطاقين فسقط لفظ شأن أو نحوه (قوله إنما كان نطاق شققته نصفين فأوكيت) تقدم في الهجرة إلى المدينة أن أبا بكر الصديق هو الذي أمره بذلك لما جاز مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة (قوله يقول أيها) كذا لا أكثر ول بعضهم ابنها جوحدة ونون وهو تصحيف وقد وجه بأنه مقول الراوي والضمير لاسماء وابنها هو ابن الزبير وأغرب ابن التين فقال هو في سائر الروايات ابنها وذكره الخطابي بلفظ أيها اه وقوله والاله في رواية أحمد بن يونس أيها ورب الكعبة قال الخطابي أيها بكسر الهمزة والتسوين معناها الاعتراف بما كانوا يقولونه والتقرير له تقول العرب في استدعاء القول من الإنسان أيها واياه بغير تنوين وتعقب بأن الذي ذكره نعلب وغيره إذا استزدت من الكلام قلت اياه وإذا أمرت بقطعه قلت أيها اه وليس هذا الاعتراض بجيد لأن غير نعلب قد جرم بأن أيها كلمة استزادة وارتضاه وحرره بعضهم فقال أيها بالتسوين للاستزادة وبغير التسوين لقطع الكلام وقد نأى أيضاً عن كيف (قوله تلك شكاة ظاهراً عاكراً) شكاة بفتح الشين المعجمة معناه رفع الصوت بالتقول القبيح ول بعضهم بكسر الشين والاول أولى وهو مصدر شكاية وشكوى وشكاة وظاهر أي زائل قال الخطابي أي

على السفر * حدثنا ابن أبي هريرة أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا حميد أنه سمع أنس يقول أقام النبي صلى الله عليه وسلم بيني بصفية فدعوت المسلمين إلى وليته أمر بالانطاع فبسطت فألقى عليها القمراً والاقط والسمن وقال عمرو عن أنس بن مارية النبي صلى الله عليه وسلم ثم صنع حبساً في نطع * حدثنا محمد بن أحمد أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام عن أبيه وعن وهب بن كيسان قال كان أهل الشام يعيرون ابن الزبير يقولون يا ابن ذات النطاقين فقالت له أسماء يا بني انهم يعيرونك بالنطاقين وهل تدري ما كان النطاقين إنما كان نطاق شققته نصفين فأوكيت تسرية رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحدهما وجعلت في سفرته آخر قال فكان أهل الشام إذا عيروه بالنطاقين يقول أيها والاله * تلك شكاة ظاهراً عاكراً *

حدثنا أبو النعمان حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن أم حفيد بنت الحرث بن حزن خالة ابن عباس أهدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم سمنًا واقطًا وأضبا فدعا بهن فأكلن على مائدة (٤٦٦) النبي صلى الله عليه وسلم ولا أمر بها كلهن * (باب السويق) * حدثنا سليمان ابن حرب حدثنا جاد عن

يحيى عن بشير بن يسار عن سويد بن النعمان أنه أخبره أنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالصهبا وهي على روضة من خيبر ففُضرت الصلاة فدعا بطعام فلم يجده الاسويقا فلائ منه فلكا معه ثم دعا بماء فغمض ثم صلى وصلينا ولم يتوضأ * (باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمى له فيعلم ما هو) * حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني أبو أمامة بن سهل بن حنيف الانصاري أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد الذي يقال له سيف الله أخبره أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ميمونة وهي خالته وخالة ابن عباس فوجد عندها ضبا مخنوزا قدمت به أختها حفيدة بنت الحرث بن نجد فقدمت الضب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قليما يقدم يده لطعام حتى

ارتفع عنك فلم يعلق بك والظهور يطلق على الصعود والارتفاع ومن هذا قول الله تعالى فما استطاعوا أن يظهر وما أي يعملوا عليه ومنه ومعارج عليها يظهر ون قال وتتل ابن الزبير بمصرع بيت لابي ذؤيب الهذلي وأوله * وعيرها الواشون اني أحبها * يعني لابس بهذا القول ولا عار فيه قال مغلطاي وبعديت الهذلي

فان اعتذر منها فاني مكذب * وان يعتذر يرد عليك اعتذارها وأول هذه القصيدة

هل الدهر الا ليله ونهارها * والاطلوع الشمس ثم غيارها

أبي القلب الأتم عمرو فأصبحت * تحرق ناري بالشكاة ونارها

وبعده * وعيرها الواشون اني أحبها * البيت وهي قصيدة تزيد على ثلاثين بيتا وتردد ابن قتيبة هل أنشأ ابن الزبير هذا المصراع أو أنشده ممثلا به والذي جزم به غيره الثاني وهو المعتقد لان هذا مثل مشهور وكان ابن الزبير يكثر التمثل بالشعر وقلما أنشأه ثم ذكر حديث ابن عباس في كل خالد الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيأتي شرحه بعد في كتاب الصيد والذبائح وقوله على مائدة أي الشيء الذي يوضع على الأرض صيانة للطعام كالتمثيل والطبق وغير ذلك ولا يعارض هذا حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم مأكلا على الخوان لان الخوان أخص من المائدة وفي الاخص لا يستلزم نفى الاعم وهذا أولى من جواب بعض الشراح بأن أنسا اعم اني علمه قال ولا يعارضه قول من علم واختلاف في المائدة فقال الزجاج هي عندي من ما يعمد اذا تحرك وقال غيره من ما يعمد اذا أعطى قال أبو عبيد وهو قاعلة بمعنى مفعوله من العطاء قال الشاعر * وكنت للمنتجعين مائدا * (قوله باب

السويق) ذكر فيه حديث سويد بن العمان وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة (قوله باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمى له فيعلم ما هو) كذا في جميع النسخ التي وقفت عليها بالاضافة وشرح الزركشي على أنه باب بالتسوين فقال قال ابن التين انما كان يسأل لان العرب كانت لاتعاف شيئا من المأكول لظلمتها عندهم وكان هو صلى الله عليه وسلم قد يعاف بعض الشيء فلذلك كان يسأل (قلت) ويحتمل أن يكون سبب السؤال انه صلى الله عليه وسلم ما كان يكثر السكون في البادية فلم يكن له خبرة بكثير من الحيوانات أولان الشرع ورد بتحریم بعض الحيوانات وإباحة بعضها وكانوا لا يحرمون منها شيئا وربما مشوا أو مطبوخا فلا تميز عن غيره الا بالسؤال عنه ثم أورد فيه حديث ابن عباس في قصة الضب وسيأتي شرحه في كتاب الصيد والذبائح ووقع فيه فقالت امرأته من النسوة الحضور كذا وقع بلفظ جمع

المذكر

يحدث به ويسمى له فأهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم يده إلى الضب فقالت امرأته من النسوة الحضوراً أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قدمت له هو الضب يا رسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده عن الضب فقال خالد بن الوليد أكرام الضب يا رسول الله قال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأجندني أعافه قال خالد فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إلى

المذكور كانه باعتبار الاشخاص وفيه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قدمتن له وهذه المرأة ورد التصريح بأنهما ميمونة أم المؤمنين في رواية الطبراني ولفظه فقالت ميمونة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما هو فلما أخبروه تركوه وعند مسلم من وجه آخر عن ابن عباس فقالت ميمونة يا رسول الله انه لحم ضب فكف يده ﴿قوله﴾ **باب طعام الواحد يكفي الاثنين** أو ردفه حديث أبي هريرة طعام الاثنين يكفي الثلاثة وطعام الثلاثة يكفي الأربعة واستشكل الجمع بين الترجمة والحديث فإن قضية الترجمة هي جمعها النصف وقضية الحديث هي جمعها الثلث ثم الرابع وأجيب بأنه أشار بالترجمة إلى لفظ حديث آخر ورد ليس على شرطه وبأن الجامع بين الحديثين أن مطلق طعام القليل يكفي الكثير لكن أقصاه الضعف وكونه يكفي مشله لا ينفي أن يكفي دونه نعم كون طعام الواحد يكفي الاثنين يؤخذ منه أن طعام الاثنين يكفي الثلاثة بطريق الأولى بخلاف عكسه ونقل عن اسحق بن راهويه عن جرير قال معنى الحديث أن الطعام الذي يشبع الواحد يكفي قوت الاثنين ويشبع الاثنين قوت الأربعة وقال المهلب المراد به هذه الأحاديث الحظ على المكارم والتقنع بالكفاية يعني وليس المراد الحصر في مقدار الكفاية وإنما المراد الموازنة ينبغي للاثنين إدخال ثالث لطعامهما وإدخال رابع أيضا بحسب من يحضر وقد وقع في حديث عمر بن عبد الله بن ماجة بلفظ طعام الواحد يكفي الاثنين وإن طعام الاثنين يكفي الثلاثة والأربعة وإن طعام الأربعة يكفي الخمسة والستة ووقع في حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في قصة أضياف أبي بكر فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس وعند الطبراني من حديث ابن عمر ما يرشد إلى العلة في ذلك وأوله كلوا جميعا ولا تفرقوا فإن طعام الواحد يكفي الاثنين الحديث فيؤخذ منه أن الكفاية تنشأ عن ركة الاجتماع وأن الجمع كلما كثر ازدادت البركة وقد أشار الترمذي إلى حديث ابن عمر وعند البزار من حديث سمرة بن جندب عن عبد الرحمن بن عوف في آخره ويد الله على الجماعة وقال ابن المنذر يؤخذ من حديث أبي هريرة استحباب الاجتماع على الطعام وأن لا يأكل المرء وحده انتهى وفي الحديث أيضا الإشارة إلى أن الموازنة إذا حصلت حصلت معها البركة فتعظم الحاضرين وفيه أنه لا ينبغي للمرء أن يستحق ما عنده فيمنع من تقديمه فإن القليل قد يحصل به الاكتفاء بمعنى حصول سد الرمق وقيام البنية لا حقيقة الشبع وقال ابن المنذر ورد حديث بلفظ الترجمة لكنه لم يوافق شرط البخاري فاستقر أمعناه من حديث الباب لأن من أمكنه ترك الثلث أمكنه ترك النصف لتقاربهما انتهى وتعقبه مغلطى بأن الترمذي أخرج الحديث من طريق أبي سفيان عن جابر وهو على شرط البخاري انتهى وليس كما زعم فإن البخاري وإن كان أخرج لابي سفيان لكن أخرج له مقرونا بأبي صالح عن جابر ثلاثة أحاديث فقط وليس على شرطه ثم لا أدري لم خصه بتخريج الترمذي مع أن مسلما أخرج منه من طريق الأعمش عن أبي سفيان أيضا ولعل ابن المنذر اعتمد على ما ذكره ابن بطلال أن ابن وهب روى الحديث بلفظ الترجمة عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر وابن لهيعة ليس من شرط البخاري قطع الكن يرد عليه أن ابن بطلال قصر بنسبة الحديث والافقد أخرجه مسلم أيضا من طريق ابن جريج ومن طريق سفيان الثوري كلاهما عن أبي الزبير عن جابر وصرح بطريق ابن جريج

* (باب طعام الواحد يكفي الاثنين) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك وحدثنا اسمعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طعام الاثنين كافي الثلاثة وطعام الثلاثة كافي الأربعة

* (باب المؤمن يا كل في معي واحد) * فيه (٤٦٨) أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الصمد

حدثنا شعبة عن واقد بن محمد عن نافع قال كان ابن عمر لا يأكل حتى يؤتي بمسكين يأكل معه فأدخل رجلاً يأكل معه فأكل كثيراً فقال يا نافع لا تدخل هذا على سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول المؤمن يا كل في معي واحد والكافر يا كل في سبعة أمعاء * (باب المؤمن يا كل في معي واحد) * فيه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا محمد بن سلام أخبرنا عبدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن يا كل في معي واحد والكافر أو المنافق فلا أدري أيهما قال عبيد الله يا كل في سبعة أمعاء * وقال ابن بكير حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو قال كان أبو نهيك رجلاً أكلوا فقال له ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الكافر يأكل في سبعة أمعاء فقال أنا وأمن بالله ورسوله * حدثنا اسمعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل في معي واحد والكافر يا كل في سبعة أمعاء

بسماع أبي الزبير عن جابر قال حديث صحيح لكن لا على شرط البخاري والله أعلم وفي الباب عن ابن عمر وسمرة كما تقدم وفيه عن ابن مسعود أيضاً في الطبراني * (قوله يا كل في معي واحد) المعنى بكسر الميم مقصور وفي لغة حكاها في المحكم يسكون العين بعدها تحتانية والجمع أمعاء ممدود وهي المصارين وقد وقع في شعر القطامي بلفظ الافراد في الجمع فقال في أبيات له حكاها أبو حاتم * حوالب غزرا ومعى جياعا * وهو كقوله تعالى ثم يخرجكم طفلاً وانما عدى يا كل يعني يوقع الأكل فيها ويجعلها نظراً للمأكل ومنه قوله تعالى انما يا كلون في بطونهم أي ملء بطونهم قال أبو حاتم السجستاني المعنى مذكروا لم أسمع من أنقبة يؤثقه فيقول معي واحدة لكن قد رواه من لا يؤثقه به (قوله حدثنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث ووقع في رواية أبي نعيم في المستخرج منسوباً (قوله عن واقد بن محمد) هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر (قوله فأدخل رجلاً يأكل معه فأكل كثيراً) لعلة أبو نهيك المذكور بعد قليل ووقع في رواية مسلم فجعل ابن عمر يضع بين يديه ويضع بين يديه فجعل يأكل أكلاً كثيراً (قوله لا تدخل هذا على) وذكر الحديث هكذا جعل ابن عمر الحديث على ظاهره ولعله كره دخوله عليه لما رآه متصفاً بصفة وصفها الكافر * (قوله يا كل في معي واحد) في معي واحد فيه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا ثبت هذا الكلام في رواية أبي ذر عن السرخسي وحده وليس هو في رواية أبي الوقت عن الداودي عن السرخسي ووقع في رواية النسفي ضم الحديث الذي قبله إلى ترجمة طعام الواحد في الاثنين وإيراد هذه الترجمة لحديث ابن عمر بطريقه وحديث أبي هريرة بطريقه ولم يذكر فيها التعليق وهذا الوجه فانه ليس لأعادة الترجمة بلفظها معنى وكذا ذكر حديث أبي هريرة في الترجمة ثم إيرادها فيها موصولاً من وجهين (قوله عبدة) هو ابن سليمان وعبيد الله هو ابن عمر العمري (قوله وان الكافر أو المنافق فلا أدري أيهما قال عبيد الله) هذا الشك من عبدة وقد أخرجه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر بلفظ الكافر بغير شك وكذا رواه عمرو بن دينار كما يأتي في الباب وكذا هو في رواية غير ابن عمر من روى الحديث من الصحابة إلا أنه ورد عند الطبراني في رواية له من حديث سمرة بلفظ المنافق بدل الكافر (قوله وقال ابن بكير) هو يحيى بن عبد الله بن بكير وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريقه ووقع لنا في الموطأ من روايته عن مالك ولفظه المؤمن يا كل في معي واحد والكافر يا كل في سبعة أمعاء وأخرجه الاسماعيلي من طريق ابن وهب أخبرني مالك وغير واحد أن نافعاً حدثهم فذكره بلفظ المسلم فظهر أن مراد البخاري بقوله مثله أي مثل أصل الحديث لا خصوص الشك الواقع في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع (قوله سفيان) هو ابن عيينة (قوله عن عمرو) هو ابن دينار ووقع التصريح بتحديثه لسفيان في رواية الحميدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج (قوله كان أبو نهيك) بفتح النون وكسر الهاء (رجلاً أكلوا) في رواية الحميدي قيل لابن عمر ان أبو نهيك رجل من أهل مكة يأكل أكلاً كثيراً (قوله فقال أنا وأمن بالله ورسوله) في رواية الحميدي فقال الرجل أنا وأمن بالله الخ ومن ثم أطلق العلماء على حمل الحديث على غير ظاهره كما سيأتي ايضاحه (قوله في حديث أبي هريرة يا كل المسلم في معي واحد) في رواية مسلم من وجه

آخر

أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل المسلم في معي واحد والكافر يا كل في سبعة أمعاء

آخر عن أبي هريرة المؤمن يشرب في معي واحد الحديث (قوله في الطريق الاخرى عن أبي حازم) هو سلمان بسكون اللام الاشجعي وليس هو سلمة بن دينار الزاهد فانه أصغر من الاشجعي ولم يدرك أباهريرة (قوله أن رجلا كان يأكل أكلا كثيرا فأسلم) وقع في رواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضافه ضيف وهو كافر فأمر له بشاة فخلبت فشرب حلابها ثم أخرى ثم أخرى حتى شرب حلاب سبع شياه ثم أنه أصبح فأسلم فأمر له بشاة فشرب حلابها ثم أخرى فلم يستتمها الحديث وهذا الرجل يشبه أن يكون جهجاه الغفاري فأخرج ابن أبي شيبة وأبو يعلى والبخاري والطبراني من طريقه أنه قدم في قومه يريدون الاسلام فحضر وامع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فلما سلم قال ليأخذ كل رجل بيد جليسه فلم يبق غيري فكنيت رجلا عظيما طويلا لا يقدم على أحد فذهب بي رسول الله صلى الله عليه وسلم الى منزله فخلب لي عنزاً فأتيت عليه ثم حلب لي آخر حتى حلب لي سبعة أعنزاً فأتيت عليها ثم أتيت بصنيع برمسة فأتيت عليها فقالت أم أيمن أجاج الله من أجاج رسول الله فقال مه يا أم أيمن أكل رزقه ورزقنا على الله فلما كانت الليلة الثانية وصلينا المغرب صنع ما صنع في التي قبلها فخلب لي عنزاً ورويت وشبعت فقالت أم أيمن أليس هذا ضيفنا قال أنه أكل في معي واحد الليلة وهو مؤمن وأكل قبل ذلك في سبعة أمعاء الكافرياً كل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معي واحد وفي اسناد الجميع موسى بن عبيدة وهو ضعيف وأخرج الطبراني بسند جيد عن عبد الله بن عمرو قال جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم سبعة رجال فأخذ كل رجل من الصحابة رجلاً وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً فقال له ما اسمك قال أبو غزوان قال فخلب له سبع شياه فشرب لبنها كله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك يا أبا غزوان أن تسلم قال نعم فأسلم فسخ رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره فلما أصبح حلب له شاة واحدة فلم يتم لبنها فقال مالك يا أبا غزوان قال والذي بعثت نبيا لقد رويت قال أنك أمس كان لك سبعة أمعاء وليس لك اليوم الامعي واحد وهذه الطريق أقوى من طريق جهجاه ويحتمل أن تكون تلك كنيته لكن يقوى التعدد أن أجد أخرج من حديث أبي بصرة الغفاري قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجرت قبل أن أسلم فخلب لي شويهة كان يحلبها لاهله فشربتها فلما أصبحت أسلت حلب لي فشربت منها فرويت فقال أرويت قلت قد رويت ما لا رويت قبل اليوم الحديث وهذا لا يفسره المبهمة في حديث الباب وان كان المعنى واحد الكن ليس في قصته خصوص العرد ولا جذاً يضاً وأبي مسلم الكجبي وقاسم بن ثابت في الدلائل والبغوي في الصحابة من طريق محمد بن معن بن فضال الغفاري حدثني جدي فضالة بن عمرو قال أقبلت في لقاح لي حتى أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت ثم أخذت علبه فخلبت فيها فشربتها فقلت يا رسول الله ان كنت لا شربها راراً لا امتلي وفي لفظ ان كنت لا شرب السبعة فما امتلي فذكر الحديث وهذا أيضاً لا ينبغي أن يفسر به مبهمة حديث الباب لاختلاف السياق ووقع في كلام النووي تعال عياض أنه نضرة بن نضرة الغفاري وذكر ابن اسحق في السيرة من حديث أبي هريرة في قصة ثمانية بن أمثال أنه لما أسلم وقع له قصة تشبه قصة جهجاه فيجوز أن يفسر به وبه صدر المازري كلامه واختلف في معنى الحديث فقيس ليس المراد به ظاهراً وإنما هو مثل ضرب للمؤمن وزهده في الدنيا والكافر وحوصه عليها

* حدثنا سليمان بن حرب
حدثنا شعبة عن عدي بن
ثابت عن أبي حازم عن أبي
هريرة أن رجلاً كان يأكل
أكلاً كثيراً فأسلم فكان
يأكل أكلاً قليلاً فذكر
ذلك للنبي صلى الله عليه
وسلم فقال ان المؤمن يأكل
في معي واحد والكافر يأكل
في سبعة أمعاء

فكان المؤمن لتقلله من الدنيا كل في معنى واحد والكافر لشدة رغبته فيها واستكثاره منها كل في سبعة أمعاء فليس المراد حقيقة الامعاء ولا خصوص الاكل وانما المراد التقليل من الدنيا والاستكثار منها فكانت عبرة عن تناول الدنيا بالاكل وعن أسباب ذلك بالامعاء ووجه العلاقة ظاهر وقيل المعنى أن المؤمن يأكل الحلال والكافرياً كل الحرام والحلال أقل من الحرام في الوجود ونقله ابن التين ونقل الطحاوي نحو الذي قبله عن أبي جعفر بن أبي عمران فقال حل قوم هذا الحديث على الرغبة في الدنيا كما تقول فلان يا كل الدنيا كلاً أي يرغب فيها ويحرص عليها معنى المؤمن يأكل في معنى واحد أي يزهد فيها فلا يتناول منها الا قليلاً والكافر في سبعة أي يرغب فيها فيستكثر منها وقيل المراد حض المؤمن على قلة الاكل اذا علم أن كثرة الاكل صفة الكافر فان نفس المؤمن تنفر من الاتصاف بصفة الكافر ويدل على أن كثرة الاكل من صفة الكفار قوله تعالى والذين كفروا يمتعون ويأكلون كاتاً كل الانعام وقيل بل هو على ظاهره ثم اختلفوا في ذلك على أقوال * أحدها أنه ورد في شخص بعينه واللام عهدية لاجنسية جرم بذلك ابن عبد البر فقال لا سبيل الى حمله على العموم لان المشاهدة تدفعه فكم من كافر يكون أقل أكلًا من مؤمن وعكسه وكم من كافر أسلم فلم يتغير مقدار أكله قال وحديث أبي هريرة يدل على أنه ورد في رجل بعينه ولذلك عقب به مالك الحديث المطلق وكذا البخاري فكانت قال هذا اذا كان كافراً كان يأكل في سبعة أمعاء فلما أسلم عوفي وبورك له في نفسه فكفاه جزء من سبعة أجزاء مما كان يكفيه وهو كافر اهـ وقد سبقه الى ذلك الطحاوي في مشكل الآثار فقال قيل ان هذا الحديث كان في كافر مخصوص وهو الذي شرب حلاب السبع شياء قال وليس للحديث عندنا محمل غير هذا الوجه والسابق الى ذلك أولاً أبو عبيدة وقد تعقب هذا الحل بأن ابن عمر راوى الحديث فهم منه العموم فلذلك منع الذي رآه يأكل كثيراً من الدخول عليه واحتج بالحديث ثم كيف يتأتى حمله على شخص بعينه مع ما تقدم من ترجيح تعدد الواقعة ويورد الحديث المذكور عقب كل واحدة منها في حق الذي وقع له نحو ذلك * القول الثاني أن الحديث خرج مخرج الغالب وليست حقيقة العدد مرادة قالوا تخصيص السبعة للمبالغة في التكثير كما في قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة أبحر والمعنى أن من شأن المؤمن التقليل من الاكل لاشتغاله بأسباب العبادة ولعلمه بان مقصود الشرع من الاكل ما يستد الجوع ويمسك الرمق ويعين على العبادة ونخشيته أيضاً من حساب ما زاد على ذلك والكافر بخلاف ذلك كله فانه لا يقف مع مقصود الشرع بل هو تابع لشهوة نفسه مسترسل فيها غير خائف من تبعات الحرام فصار كل المؤمن لما ذكرته اذا نسب الى كل الكافر كأنه بقدر السبع منه ولا يلزم من هذا اطراذه في حق كل مؤمن وكافر فقد يكون في المؤمنين من يأكل كثيراً اما بحسب العادة واما لعارض يعرض له من مرض باطن أو لغير ذلك ويكون في الكفار من يأكل قليلاً اما مراعاة الصحة على رأى الاطباء واما للرياضة على رأى الرهبان واما لعارض كضعف المعدة قال الطيبي ومحصل القول أن من شأن المؤمن الحرص على الزهادة والاقتناع بالبلغه بخلاف الكافر فاذا وجد مؤمن أو كافر على غير هذا الوصف لا يقدح في الحديث ومن هذا قوله تعالى الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة الآية وقد يوجد من الزانى نكاح

الحرّة ومن الزانية نكاح الحر * القول الثالث أن المراد بالمؤمن في هذا الحديث التام الايمان لان من حسن اسلامه وكل ايمانه اشتغل فكره فيما يصير اليه من الموت وما بعده فتمنعه شدة الخوف وكثرة الفكر والاشفاق على نفسه من استيه قاصه شهوته كما ورد في حديث لابي أمامة رفعه من كثرة تمكّره قل طعمه ومن قل تنكّره كثر طعمه وقسا قلبه ويشير الى ذلك حديث أبي سعيد الصحيح ان هذا المال حلوة خضرة فمن أخذ به بأشرف تنس كان كالذي يأكل ولا يشبع فدل على أن المراد بالمؤمن من يقصد في مطعمه وأما الكافر فمن شأنه الشره فيما كل بالنهم كجأ كل البهيمه ولا يأكل بالمصلحة اقيام البنية وقد رت هذا الخطاب وقال قد ذكر عن غير واحد من أفاضل السلف الاكل الكثير فلم يكن ذلك نقصاً في ايمانهم * الرابع أن المراد أن المؤمن يسمى الله تعالى عند طعامه وشربه فلا يشركه الشيطان فيه كفيه القليل والكافر لا يسمى في شركه الشيطان كما تقدم تقريره قبل وفي صحيح مسلم في حديث مرفوع ان الشيطان يستحل الطعام ان لم يذكر اسم الله تعالى عليه * الخامس أن المؤمن يقل حرصه على الطعام فيبارك له فيه وفي مأكله فيشبع من القليل والكافر طامح البصر الى المأكّل كالانعام فلا يشبعه القليل وهذا يمكن ضمه الى الذي قبله ويجعلان جواباً واحداً من كذا * السادس قال النووي المختار أن المراد أن بعض المؤمنين يأكل في معنى واحد وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء ولا يلزم أن يكون كل واحد من السبعة مثل معنى المؤمن اه ويدل على تفاوت الامعاء ما ذكره عياض عن أهل التشرّح أن أمعاء الانسان سبعة المعدة ثم ثلاثة أمعاء بعدها متصلة بها البواب ثم الصائم ثم الرقيق والثلاثة رفاق ثم الاعور والقولون والمستقيم وكلها غلاظ فيكون المعنى أن الكافر لكونه يأكل بشره لا يشبعه الا ملء أمعائه السبعة والمؤمن يشبعه ملء معنى واحد ونقل الكرماني عن الاطباء في تسمية الامعاء السبعة انها المعدة ثم ثلاثة متصلة بها رفاق وهي الاثنا عشرى والصائم والقولون ثم ثلاثة غلاظ وهي الفاني بنون وفاني بنون وفاني بنون والمستقيم والاعور * السابع قال النووي يحتمل أن يريد بالسبعة في الكافر صفات هي الحرص والشره وطول الامل والطمع وسوء الطبع والحسد وحب السمن وبالواحد في المؤمن سدخلته * الثامن قال القرطبي شهوات الطعام سبع شهوة الطبع وشهوة النفس وشهوة العير وشهوة الغم وشهوة الاذن وشهوة الانف وشهوة الجوع وهي الضرورية التي يأكل بها المؤمن وأما الكافر فبأكل كل بالجميع ثم رأيت أصل ما ذكره في كلام القاضي أبي بكر بن العربي ملخصاً وهو أن الامعاء السبعة كناية عن الحواس الخمس والشهوة والحاجة قال العلماء يؤخذ من الحديث الحظ على التقليل من الدنيا والحث على الزهد فيها والقناعة بما تسر منها وقد كان العقلاء في الجاهلية والاسلام يتدحون بقله الاكل ويذمون كثرة الاكل كما تقدم في حديث أم زرع أنها قالت في معرض المدح لابن أبي زرع ويشبعه ذراع الجفرة وقال حاتم الطائي فان ان أعطيت بطنك سؤله * وفربك نال منتهى الذم أجمعاً

وسياً في مزيد لهذا في الباب الذي يليه وقال ابن التين قيل ان الناس في الاكل على ثلاث طبقات طائفة تأكل كل مطعوم من حاجة وغير حاجة وهذا فعل أهل الجهل وطائفة تأكل عند

الجوع بقدر ما يستد الجوع حسب وطائفة يجوعون أنفسهم يقصدون بذلك قمع شهوة النفس
 وإذا أكلوا أكلوا ما يستد الرق اه ملخصا وهو صحيح لكنه لم يتعرض لتزليل الحديث عليه
 وهو لا تقي بالقول الثاني ﴿ **قوله** ما **الكل متكئا** ﴾ أى ما حكمه وانما لم
 يجزم به لأنه لم يأت فيه نهى صريح **(قوله** حدثنا مسعر) كذا أخرجه البخارى عن أبي نعيم
 وأخرجه أحمد عن أبي نعيم فقال حدثنا سفيان هو الثوري فكان لأبي نعيم فيه شيخين **(قوله**
 عن علي بن الاقر) أى ابن عمرو بن الحرث بن معاوية الهمداني بسكون الميم الوادي الكوفي
 ثقة عند الجميع وماله في البخارى سوى هذا الحديث **(قوله** سمعت أبا جحيفة) في رواية
 سفيان عن علي بن الاقر عن عون بن أبي جحيفة وهذا يوضح أن رواية رقية لهذا الحديث
 عن علي بن الاقر عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه من المزيدي متصل الاسانيد لتصرح علي
 ابن الاقر في رواية مسعر بسماعه له من أبي جحيفة بدون واسطة ويحتمل أن يكون سمعه من
 عون أولا عن أبيه ثم لقي أباه وسمعه من أبي جحيفة وثبته فيه عون **(قوله** انى لا آكل متكئا)
 ذكر في الطريق التي بعدها له سببا مختصرا لفظه فقال لرجل عنده لا آكل وأنا متكى قال
 الكرماني اللفظ الثاني أبلغ من الاول في الاثبات وامافي النفي فالاول أبلغ اه وكان سبب هذا
 الحديث قصة الاعرابي المذكور في حديث عبد الله بن بسر عند ابن ماجه والطبراني باسناد
 حسن قال أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فجنى على ركبتيه يأكل فقال له اعرابي ما هذه
 الجلسة فقال ان الله جعلني عبدا كريما ولم يجعلني جبارا عنيدا قال ابن بطال انما فعل النبي
 صلى الله عليه وسلم ذلك تواضعا لله ثم ذكر من طريق أبوب عن الزهري قال أتى النبي صلى الله
 عليه وسلم ملك لم يأت قبلها فقال ان ربك يخبرك بين أن تكون عبدا نبيا أو ملكا نبيا قال فنظر الى
 جبريل كالمستشير له فأومأ اليه أن تواضع فقال بل عبدا نبيا قال فأأكل متكئا اه وهذا
 مرسل أو معضل وقد وصله النسائي من طريق الزبيدي عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن
 عباس قال كان ابن عباس يحدث فذكر نحوه وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن
 العاص قال ما روى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكئا قط وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد
 قال ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم متكئا الا مرة ثم نزع فقال اللهم انى عبدك ورسولك وهذا
 مرسل ويمكن الجمع بأن تلك المرة التي في أثر مجاهد ما طلع عليه عبد الله بن عمرو فقد أخرج ابن
 شاهين في ناسخه من مرسل عطاء بن يسار أن جبريل رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكئا
 فنهاه ومن حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهاه جبريل عن الاكل متكئا لم يأكل
 متكئا بعد ذلك واختلف في صفة الاتكاء فقيل أن يتمكن في الجلوس للاكل على أى صفة
 كان وقيل أن يميل على أحد شقيه وقيل أن يعتمد على يده اليسرى من الارض قال الخطابي
 تحسب العامة أن المتكى هو الاكل على أحد شقيه وليس كذلك بل هو المعتمد على الوطاء الذي
 تحته قال ومعنى الحديث انى لا أقعد متكئا على الوطاء عند الاكل فعل من يستكثر من الطعام
 فاني لا آكل الا البلغة من الزاد فلذلك أقعد مستوفرا وفي حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم
 أكل تمرا وهو مقع وفي رواية وهو محتقر والمراد الجلوس على وركيه غير متمكن وأخرج ابن
 عدى بسند ضعيف زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الاكل

* (باب الاكل متكئا) *
 حدثنا أبو نعيم حدثنا مسعر
 عن علي بن الاقر سمعت أبا
 جحيفة يقول قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انى
 لا آكل متكئا * حدثني
 عثمان بن أبي شيبة أخبرنا
 جرير عن منصور عن علي بن
 الاقر عن أبي جحيفة قال
 كنت عند النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال لرجل عنده
 لا آكل وأنا متكى

قال مالك هو نوع من الانكاء (قلت) وفي هذا اشارة من مالك الى كراهة كل ما بعد الاكل فيه
 متكثرا ولا يختص بصفة بعينها وجزم ابن الجوزي في تفسير الانكاء بأنه الميسل على أحد
 الشقين ولم يلتفت لانكار الخطابي ذلك وحكى ابن الاثير في النهاية أن من فسر الانكاء بالميل
 على أحد الشقين تأوله على مذهب الطب بأنه لا ينحدر في مجارى الطعام سهلا ولا يسبغ هتيا
 وربما تأذى به واختلف السلف في حكم الاكل متكثرا فزعم ابن القاص أن ذلك من الخصائص
 النبوية وتعقبه البيهقي فقال قد يكره لغيره أيضا لانه من فعل المتعظمين وأصله مأخوذ من
 ملوك العجم قال فان كان بالمرء مانع لا يتمكن معه من الاكل الا متكثرا لم يكن في ذلك كراهة ثم
 ساق عن جماعة من السلف أنهم أكلوا كذلك وأشار الى حل ذلك عنهم على الضرورة وفي الحل
 انظر وقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس وخالد بن الوليد وعبيدة السلماني ومحمد بن سيرين
 وعطاء بن يسار والزهرى جواز ذلك مطلقا واذ ثبت كونه مكروها وخلاف الاولى فالمستحب في
 صفة الجلوس للأكل أن يكون جاثيا على ركبتيه وظهور قدميه أو ينصب الرجل اليمنى ويجلس
 على اليسرى واستثنى الغزالي من كراهة الاكل مضطجعا كل البقل واختلف في علة
 الكراهة وأقوى ما ورد في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابراهيم النخعي قال كانوا
 يكرهون أن يأكلوا انكاء مخافة أن تعظم بطونهم والى ذلك يشير بقية ما ورد فيه من الاخبار
 فهو المعتمد ووجه الكراهة فيه ظاهر وكذلك ما أشار اليه ابن الاثير من جهة الطب والله أعلم
 ﴿قوله بالسواء﴾ بكسر المجمة وبالمد معروفا (قوله وقول الله تعالى فجاء بعجل
 حينئذ) كذا في الأصل وهو سبق قلم والتلاوة ان جاء ٢ كما سيأتى (قوله مشوى) كذا ثبت قوله
 مشوى في رواية السرخسي وأورده النسفي بلفظ أى مشوى وهو تفسير أبى عبيدة قال في قوله
 تعالى فالبث ان جاء بعجل حينئذ أى محنود وهو المشوى مثل قنيل في مقتول وروى الطبري عن
 وهب بن منبه عن سفيان الثوري مثله وعن ابن عباس أخص منه قال حينئذ أى فضج ومن
 طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد الحنيد المشوى النضج ومن طرق عن قتادة والضحاك وابن
 اسحق مثله ومن طريق السدي قال الحنيد المشوى في الرضف أى الحجارة المحماة وعن مجاهد
 والضحاك نحوه وهذا أخص من جهة أخرى وبه جزم الخليل صاحب اللغة ومن طريق ثمر بن
 عطية قال الحنيد قال الذي يقطر ماءؤه بعد أن يشوى وهذا أخص من جهة أخرى والله أعلم ثم
 ذكر المصنف حديث ابن عباس في قصة خالد بن الوليد في الضب وسيأتى شرحها في كتاب الصيد
 ولذا تباع ان شاء الله تعالى وأشار ابن بطال الى أن أخذ الحكم للترجمة ظاهر من جهة أنه صلى الله
 عليه وسلم لم أهوى لياكل ثم لم يمنع الا لكونه ضبا فلو كان غير ضب لا كل (قوله في آخره وقال
 مالك عن ابن شهاب بضب محنود) يأتي موصولا في الذبائح من طريق مالك (قوله بالسواء
 الخزيرة) بجاء معجمة مفتوحة ثم زاي مكسورة وبعد التحنينة الساكنة راء هي ما يتخذ من الدقيق
 على هيئة العصيدة لكنه أرق منها قاله الطبري وقال ابن فارس دقيق يخلط بشحم وقال القتيبي
 وتبعه الجوهري الخزيرة أن يؤخذ اللحم فيطعم صغارا ويصب عليه ماء كثير فاذا نضج در عليه
 الدقيق فان لم يكن فيها اللحم فهي عصيدة وقيل مرق يصن من بلالة النخالة ثم يطبخ وقيل حساء
 من دقيق ودسم (قوله قال الضر) هو ابن شميل النحوى اللغوى المحدث المشهور (قوله

* (باب السواء وقول الله
 تعالى فجاء بعجل حينئذ أى
 مشوى) * حدثنا علي بن
 عبد الله حدثنا هشام
 ابن يوسف أخبرنا معمر
 عن الزهرى عن أبى أمامة
 ابن سهل عن ابن عباس عن
 خالد بن الوليد قال أتى النبي
 صلى الله عليه وسلم بضب
 مشوى فأهوى اليه لياكل
 فقيل له انه ضب فأمسك يده
 فقال خالد أحرأ هو قال لا
 وليكنه لا يكون بأرض
 قومي فاجدنى أعافه فأكل
 خالد ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم يتظر * قال مالك
 عن ابن شهاب بضب محنود
 * (باب الخزيرة) * قال الضر

٢ قوله وهو سبق قلم والتلاوة
 ان جاء كذا بالنسخ وليس
 كذلك بل التلاوة في سورة
 الذاريات كذا فلعل
 الشارح سها عنها وقصد
 ما في سورة هود

الخزيرة من النخالة والحزيرة من اللبن * حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن
الربيع الانصاري أن عتيان بن مالك وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن شهد بدر من الانصار أنه أتى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله اني (٤٧٤) أنكرت بصرى وأنا أصلى اقوى فإذا كانت الامطار سال الوادى الذى بيني

والبين لم أستطع أن أتى
مسجدهم فأصلى لهم
فوددت يا رسول الله أنك
تأتى فتصلى في بيتي فأخذته
صلى فقال سافعل ان شاء
الله قال عتيان فغدا على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأبو بكر حين ارتفع
النهار فاستأذن النبي صلى
الله عليه وسلم فأذنت له فلم
يجلس حتى دخل البيت ثم
قال لي أين تحب أن أصلى
من بيتك فأشرت الى ناحية
من البيت فقام النبي صلى
الله عليه وسلم فكبر فصعدنا
فصلى ركعتين ثم سلم وحسنه
على خزير صغناه فثاب في
البيت رجال من أهل الدار
ذوو عدد فاجتمعوا فقال قائل
منهم أين مالك بن الدخشن
فقال بعضهم ذلك منافق
لا يحب الله ورسوله قال
النبي صلى الله عليه وسلم
لا تقل ألا تراه قال لا إله إلا
الله يريد بذلك وجه الله قال
الله ورسوله أعلم قال قلنا
فأنا نرى وجهه ونصيحته

الخزيرة) يعنى بالاعمام (من النخالة والحزيرة) يعنى بالاهمال (من اللبن) وهذا الذى قاله النضر
وافقه عليه أبو الهيثم لكن قال من الدقيق بدل اللبن وهذا هو المعروف ويحتمل أن يكون معنى
اللبن أنها تشبه اللبن في البياض لشدة تصفيتها والله أعلم ثم ذكر المصنف حديث عتيان بن مالك في
صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وقد تقدم شرحه مستوفى في باب المساجد في البيوت في
أوائل كتاب الصلاة والغرض منه قوله وحسنه على خزير صغناه أى منعه من الرجوع عن
منزله لاجل خزير صغناه له لئلا كل منه (قوله) أخبرني محمود بن الربيع الانصاري أن عتيان بن مالك
وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن شهد بدر من الانصار أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم
كدا في الاصول المعتمدة ونقل الكرماني أن في بعض النسخ عن عتيان وهو أوضح قال وللأول
وجه وهو أن يكون ان الثانية تو كيما كقوله تعالى أيعذكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما
انكم مخرجون (قلت) فيصير التقدير أن عتيان أتى النبي صلى الله عليه وسلم وما بينهما أشياء
اعتبرت فيصح كما قال لكن يبقى ظاهرا أنه من مسند محمود بن الربيع فيكون مرسلًا لأنه ذكر
قصة ما أدركها وهذا بخلاف ما لو قال ان عتيان بن مالك قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فانه
يساوى ما لو قال عن عتيان أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم وقد مضى بيان ذلك بأوضح من هذا في
الباب المذكور (قوله) قال ابن شهاب ثم سألت الحصين) هو موصول بالاسناد المذكور
والحصين بمهملتين مصغر وقد قدمت في الصلاة أن القاسمي رواه ضاد معجمة ولم يوافق على ذلك
ونقل ابن التين عن الشيخ أبي عمران قال لم يدخل البخاري في جامعه الحضير يعنى بالمهمله ثم الضاد
وأخبره وأدخل الحصين بمهملتين ونون بشير بذلك الى أن مسلما أخرج لاسيد بن حضير ولم
يخرج له البخاري وهذا قصور عن قوله فان أسيد بن حضير وان لم يخرج له البخاري من روايته
موصولا لكنه علق عنه ووقع ذكره عنده في غير موضع فلا يليق نفي ادخاله في كتابه على أنه قلما
يلتبس من أجل تفرق النون وانما اللبس الحصين بمهملتين ونون وهم جماعة في الاسماء
والكنى والآباء والحصين مثله لكن بضاد معجمة وهو واحد أخرج له مسلم وهو حصين بن منذر
أبو ساسان له صحبة وقد نبه على وهم القاسمي في ذلك عياض وأضاف اليه الاصيلي فقال قال
القاسمي ليس في البخاري بالضاد المعجمة سوى الحصين بن محمد قال عياض وكذا وجدت الاصيلي
قيده في أصله وهو وهم والصواب للجماعة بضاد معجمة اهـ وما نسبته الى الاصيلي ليس بمحقق
لان النقطة فوق الحرف لا يتعين أن تكون من كاتب الاصل بخلاف القاسمي فانه أفصح به حتى
قال أبو لبيد الوقشي كذا قرئ عليه قالوا وهو خطأ والله أعلم (قوله) (باب الاقط)
بفتح الهمزة وكسر القاف وقد تسكن بعدها طاء مهملة هو جبن اللبن المستخرج زبده وقد
تقدم تفسيره في باب زكاة الفطر وغيره (قوله) وقال حميد الخ) تقدم موصول في باب الخبز المرقق

(قوله)

الى المنافقين فقال فان الله حرم على النار من قال لا إله

الا الله يتغنى بذلك وجهه الله قال ابن شهاب ثم سألت الحصين بن محمد الانصاري أحد بني سالم وكان من سرائرهم
عن حديث محمود فصده * (باب الاقط) * وقال حميد بن عت أنساب بن النبي صلى الله عليه وسلم بصفية فألقى القم
والاقط والسمن

(قوله وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس) تقدم أيضا في الباب المذكور لكن معلقا وبينت الموضع الذي وصله فيه مع شرحه ثم ذكر طرفا من حديث ابن عباس في الضب لقوله فيه أهدت خالتي ضبابا واقطا ولينا وسيأتي شرحه في الذبائح ﴿قوله﴾ (باب السلق) بكسر السين المهملة نوع من البقل معروف فيه تحليل لسدد الكبد ومنه صنّف أسود يعقل البطن ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في قصة الجحوز التي كانت تصنع لهم أصول السلق في قدر يوم الجمعة وقد تقدم شرحه في كتاب الجمعة وأحيل بشيء منه على كتاب الاستئذان وقد فرقه البخاري حديثين من رواية أبي غسان عن أبي حازم ووقع هنا من الزيادة في آخر الحديث والله ما فيه شحم ولا ودك وتقدم في تلك الرواية أن السلق يكون عرقه أي عوضا عن عرقه فان العرق بفتح العين وسكون الراء بعدها قاف العظم عليه بقية اللحم فان لم يكن عليه لحم فهو عراق وقد صرح في هذه الرواية بأنه لم يكن فيه شحم ولا ودك وهو بفتح الواو والمهملة بعدها كاف وهو الدسم وزنا ومعنى وعطفه على الشحم من عطف الاعم على الاخص والله أعلم وفي الحديث ما كان السلف عليه من الاقتصاد والصبر على قلة الشيء إلى أن فتح الله تعالى لهم الفتوح العظيمة فمنهم من تبسط في المباحات منها ومنهم من اقتصر على الدون مع القدرة زهدا وورعا ﴿قوله﴾ (باب النهش وانتشال اللحم) النهش بفتح النون وسكون الهاء بعدها شين معجمة أو مهملة وهماء بمعنى عند الاصمعي وبه جزم الجوهرى وهو القبض على اللحم بالقم وازالته عن العظم أو غيره وقيل بالمعجمة هذا وبالهملة تناوله بمقدم القم وقيل النهش بالهملة للقبض على اللحم ونثره عند الأكل قال شيخنا في شرح الترمذي الأمر فيه محمول على الارشاد فانه عليه بكونه أهنا وأمر أي أشدهنا ومراة ويقال هني صار هنياً وهري صار هرياً وهو أن لا يشقل على المعدة وينهضم عنها قال ولم يثبت النهش عن قطع اللحم بالسكين بل ثبت الخبز من الكتف فيختلف باختلاف اللحم كما اذا عسر نهشه بالسكن قطع بالسكين وكذا اذا لم تحضر السكين وكذا يختلف بحسب العجالة والتأني والله أعلم والانتشال بالمعجمة التناول والقطع والاقترلاع يقال نشلت اللحم من المرق أخرجه منه ونشلت اللحم اذا أخذت بيدك عضوا فتركت ما عليه وأكثر ما يستعمل في أخذ اللحم قبل أن ينضج ويسمى اللحم نشيلا وقال الاسماعيلي ذكر الانتشال مع النهش والانتشال التناول والاستخراج ولا يسمى نهشاً حتى يتناول من اللحم (قلت) فاصله ان النهش بعد الانتشال ولم يقع في شيء من الطريقتين اللذين ساقهما البخاري بلفظ النهش وانما ذكره بالمعنى حيث قال تعرق كتفاي تناول اللحم الذي عليه بنعمه وهذا هو النهش كما تقدم ولعل البخاري أشار بهذه الترجمة الى تضعيف الحديث الذي سأذكره في الباب الذي يلي الباب الذي بعده في النهش عن قطع اللحم بالسكين (قوله عن محمد) هو ابن سيرين ووقع منسوباً في رواية الاسماعيلي قال ابن بطال لا يصح لابن سيرين سماع من ابن عباس ولا من ابن عمر (قلت) سبق الى ذلك يحيى بن معين وكذا قال عبد الله بن أحمد عن أبيه لم يسمع محمد بن سيرين من ابن عباس يقول بلغنا وقال ابن المديني قال شعبة أحاديث محمد بن سيرين عن عبد الله بن عباس انما سمعها من عكرمة لقيته أيام المختار (قلت) وكذا قال خالد الخذاء كل شيء يقول ابن سيرين ثبت عن ابن عباس سمعه من عكرمة اه واعتماد البخاري في هذا المتن انما

وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس صنع النبي صلى الله عليه وسلم حديسا * حدثنا مسلم ابن ابراهيم حدثنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أهدت خالتي الى النبي صلى الله عليه وسلم ضبابا واقطا وابنا فوضع الضب على مائدته فلو كان حراما لم يوضع وشرب اللبن وأكل الاقط * (باب السلق والشعير) * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال ان كنا لنفرح بيوم الجمعة كانت لنا جحوز تأخذ أصول السلق فتجعل في قدر لها فتجعل فيه حبات من شعير اذا صلينا زرناها فقتربته الينا وكنا نفرح بيوم الجمعة من أجل ذلك وما كنا نتغذى ولا نقبل الا بعد الجمعة والله ما فيه شحم ولا ودك * (باب النهش وانتشال اللحم) * حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا جاد حدثنا أيوب عن محمد عن ابن عباس رضي الله عنهما

قال تعرق رسول الله صلى الله عليه وسلم كغثاء فقام فصلى ولم يتوضأ * وعن أيوب وعاصم عن عكرمة عن ابن عباس قال اتشل النبي صلى الله عليه وسلم عرفاً من قدر فأكل ثم صلى ولم يتوضأ * (باب تعرق العضد) * حدثني محمد بن المنثري قال حدثني عثمان بن عمر حدثنا فليح حدثنا أبو حازم المدني (٤٧٦) حدثنا عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال خر جئنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نحو مكة * وحدثني

عبد العزيز بن عبد الله حدثنا محمد بن جعفر عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة السلمي عن أبيه أنه قال كنت يوماً جالساً مع رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله صلى الله عليه وسلم نازل أمامنا والقوم محرمون وأنا غير محرم فابصر واجاروا حشياً وأنا مشغول أخصف نعلي فلم يؤذوني له وأحبوا لو أني أبصرته فالتفت فأبصرته فقممت إلى القرم فأسرحت ثم ركبت ونسيت السوط والرمح فقلت لهم ناولوني السوط والرمح فقالوا لا والله لا نعينك عليه بشئ فغضبت فزلت فاخذتهم ما ثم ركبت فشددت على الحمار فعقرته ثم جئت به وقدمات فوقعوا فيه يأكلونه ثم انهم شكوا في أنهم يراه وهم حرم فرحنا وخبأت العضد معي فأدركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عن ذلك فقال معكم منه شيء فناولته العضد فأكلها حتى تعرقها

هو على السند الثاني وقد ذكرت أن ابن الطباع أدخل في الأول عكرمة بين ابن سيرين وابن عباس وكان البخاري أشار بإيراد السند الثاني إلى ما ذكرت من أن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس (قلت) وماله في البخاري عن ابن عباس غير هذا الحديث وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق محمد بن عيسى بن الطباع عن جاد بن زيد فأدخل بين محمد بن سيرين وابن عباس عكرمة وانما صح عنده لجيئته بالطريق الأخرى الثانية فأورده على الوجه الذي سمعه (قوله) تعرق رسول الله صلى الله عليه وسلم كغثاء في رواية عطاء بن يسار عن ابن عباس كما تقدم في الطهارة أكل كغثاء وعندهم من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بهدية خبز ولحم فأكل ثلاث لقم الحديث فأفادت تعيين جهة اللحم ومقدار ما أكل منه (قوله) (عن أيوب) هو معطوف على السند الذي قبله وأخطأ من زعم أنه معلق وقد أورده أبو نعيم في المستخرج من طريق الفضل بن الحباب عن الحلبي وهو عبد الله بن عبد الوهاب شيخ البخاري فيه بالسند المذكور وحاصله أن الحديث عند جاد بن زيد عن أيوب بسندين على لفظين أحدهما عن ابن سيرين باللفظ الأول والثاني عنه عن عكرمة وعاصم الا حول باللفظ الثاني ومقادير الحديثين واحد وهو تركه ليجاب الوضوء مما مست النار قال الاسماعيلي وصله ابراهيم بن زياد وأجد بن ابراهيم الموصلي وعاصم ويحيى بن غيلان والحوضي كلهم عن جاد بن زيد وأرسله محمد بن عبيد بن حساب فلم يذكر فيه ابن عباس (قلت) ووصله صحيح اتفاقاً لانهم أكثر وأحفظ وقد وصلوا وأرسلوا الحكم لهم عليه وقد وصله آخرون غير من سمي عن جاد بن زيد والله أعلم * (قوله) **باب** تعرق العضد مضى تفسير التعرق وأما العضد فهو العظم الذي بين الكف والمرفق وذكر المصنف حديث أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي وقدم مضى شرحه مستوفى في كتاب الحج وأبو حازم المدني في اسناده هو سلة بن دينار صاحب سهل بن سعد وهو مراده منه قوله في آخره فناولته العضد فأكلها حتى تعرقها أي حتى لم يبق على عظمها لحم وقوله في آخره قال محمد بن جعفر وحدثني زيد بن اسلم هو معطوف على السند الذي قبله والحاصل أن لمحمد بن جعفر أي ابن أبي كثير شيخ البخاري فيه اسنادين ووقع للنسفي والاكثر قال ابن جعفر غير مسمى وفي رواية أبي ذر عن الكشميين قال أبو جعفر فإن كان محمد بن جعفر يكنى أبا جعفر صحت رواية الكشميين والافهوا بن لاأب والله أعلم * (قوله) **باب** قطع اللحم بالسكين ذكر فيه حديث عمرو بن أمية أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحتز من كتف شاة الحديث وقد تقدم مشروفاً في كتاب الطهارة ومعنى يحتز يقطع وأخرج أصحاب السنن الثلاثة من حديث المغيرة بن شعبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يحزني من جنب حتى أذن بلال فطرح السكين وقال ماله تربت يداه قال ابن بطال هذا الحديث يرد حديث أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رفعتة لا تقطعوا اللحم بالسكين فإنه من صنيع الاعاجيم وانهم شوه فانه أهنا وأمرأ قال أبو داود وهو

وهو محرم * قال محمد بن جعفر وحدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة مثله * (باب قطع اللحم بالسكين) * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية أن أباه عمرو بن أمية أخبره أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحتز من كتف شاة في يده فدى إلى الصلاة فألقاها والسكين التي يحتز بها ثم قال فصل في لم يتوضأ

حديث ليس بالقوى (قلت) له شاهد من حديث صفوان بن أمية أخرجه الترمذي بلفظ انهم شوا اللحم نهشاً فانه أهناً وأمرأ وقال لانعرفه الا من حديث عبد الكريم اه وعبد الكريم هو أبو أمية بن أبي المخارق ضعيف لكن أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن صفوان بن أمية فهو حسن لكن ليس فيه ما زاده أبو معشر من التصريح بالنهي عن قطع اللحم بالسكين وأكثر ما في حديث صفوان أن النهش أولى وقد وقع في أول حديث الشفاعة الطويل الماضي في التفسير من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم يلحم للذراع فنهش منها نهشة الحديث ﴿قوله﴾ **باب** ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً أي مباحاً ما الحرام فكان يعيبه ويذمه وينهى عنه وذهب بعضهم الى أن العيب ان كان من جهة الخلقة كرهه وان كان من جهة الصنعة لم يكرهه قال لان صنعة الله لا تعاب وصنعة الآدميين تعاب (قلت) والذي يظهر التعميم فان فيه كسر قلب الصانع قال النووي من آداب الطعام المتأ كدة أن لا يعاب كقوله ما لح حامض قليل الملح غليظ رقيق غير ناضج ونحو ذلك (قوله عن أبي حازم) هو الأشجعي وللأعمش فيه شيخ آخر أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عنه عن أبي يحيى مولى جعدة عن أبي هريرة وأخرجه أيضاً من طريق أبي معاوية وجاعة عن الأعمش عن أبي حازم واقتصرا البخاري على أبي حازم لكونه على شرطه دون أبي يحيى وأبو يحيى مولى جعدة بن هبيرة الخزومي مدني ماله عند مسلم سوى هذا الحديث وقد أشار أبو بكر بن أبي شيبة فيمارواه ابن ماجه عنه الى أن أبا معاوية تفرد بقوله عن الأعمش عن أبي يحيى فقال لما أوردته من طريقه يخالفه فيه بقوله عن أبي حازم وذكره الدارقطني فيما اتفق على مسلم وأجاب عياض بأنه من الأحاديث المعللة التي ذكر مسلم في خطبة كتابه أنه يوردها ويبين علتها كذا قال والتحقيق أن هذا العله فيه لرواية أبي معاوية الوجهين جميعاً وانما كان يأتي هذا الوقتصر على أبي يحيى فيكون حينئذ شاذاً أما بعد ان وافق الجماعة على أبي حازم فتكون زيادة محضة حفظها أبو معاوية دون بقية أصحاب الأعمش وهو من أحفظهم عنه فيقبل والله أعلم (قوله وان كرهه تركه) يعني مثل ما وقع له في الضب ووقع في رواية أبي يحيى وان لم يشتهه سكت أي عن عيبه قال ابن بطال هذا من حسن الأدب لان المرقء لا يشتهى الشيء ويشتهيه غيره وكل ما دون في أكاه من قبل الشرع ليس فيه عيب ﴿قوله﴾ **باب** النفخ في الشعير) أي بعد طخه لطير منه قشوره وكأته به هذه الترجمة على أن النهي عن النفخ في الطعام خاص بالطعام المطبوخ (قوله أبو غسان) هو محمد بن مطرف وأبو حازم هو سلمة بن دينار وهو غير الذي قبله وهو أصغر منه وان اشتركا في كون كل منهما تابعياً (قوله النقي) بفتح النون أي خبز الدقيق الخواري وهو التنظيف الأبيض وفي حديث البعث يحشر الناس على أرض عقراء كقرصة النقي وذكره في الباب الذي بعده من وجه آخر عن أبي حازم أتم منه (قوله قال لا) هو موافق لحديث أنس المتقدم مارأى مرققاً قط (قوله) فهل كنتم تتخولون الشعير) أي بعد طخه (قوله ولكن كنتم نفخه) ذكره في الباب الذي بعده بلفظ هل كنتم تتخولون الشعير في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخل قال مارأى النبي صلى الله عليه وسلم مناخلاً من حين ابتعثه الله حتى قبضه الله تعالى وأظنه احتريز عما قبل البعثة لكونه صلى الله عليه وسلم كان سافراً في تلك المدة الى الشام تاجر او كانت الشام اذذاك مع الروم والخبز النقي عندهم

(باب ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً) حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة قال ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً قط ان اشتهاه أكله وان كرهه تركه * (باب النفخ في الشعير) * حدثنا سعيد ابن أبي مريم حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم انه سأل سهلاً هل رأيتم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم النقي قال لا فهل كنتم تتخولون الشعير قال لا ولكن كنتم نفخه

(باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ياكلون) حدثنا أبو النعمان حدثنا جاد بن زيد عن عباس الجريري عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم يوم ما بين أصحابه تراً فأعطى كل إنسان سبع تمرات فأعطاني سبع تمرات أحداً من حشقة فلم يكن فيهن تمره أعجب إلى منها شدت في مضاعى * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا وهب بن جرير حدثنا شعبة عن اسمعيل عن قيس بن سعد قال رأيتني سابع سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لما لنا طعام الا ورق الحبله أو الحبله حتى يضع أحداً ما تضع الشاة ثم أصبحت (٤٧٨) بنو أسد تعزوني على الاسلام خسرت اذا وضل سعي * حدثنا قتيبة بن سعيد

حدثنا يعقوب عن أبي حازم قال سألت سهل بن سعد فقلت هل أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم النقي فقال سهل ما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم النقي من حين اتبعه الله حتى قبضه الله قال فقلت هل كانت لكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخل قال ما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخلاً من حين اتبعه الله حتى قبضه الله قال قلت كيف كنتم تأكلون الشعير غير منخول قال كنا نطحنه وننفضه فطير مطار وما بقي ثريناه فأكلناه * حدثني اسحق بن ابراهيم أخبرنا روح بن عباد حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه مر بقوم يسين أيديهم شاة مصلية فدعوه فأني أن يأكل قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم يشبع من الخبز الشعير * حدثنا عبد الله بن أبي الاسود

كثيرو كذا المداخل وغيرها من آلات الترفه فلا ريب أنه رأى ذلك عندهم فأما بعد البعثة فلم يكن إلا الجملة والطائف والمدينة ووصل إلى تبوك وهي من أطراف الشام لكن لم يفحصها ولا طالت إقامته بها وقول التكرمان في نخلت الدقيق أي غربلته إلا أن يقول أي أخرجت منه النخالة ﴿قوله﴾ ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ياكلون أي في زمانه صلى الله عليه وسلم وذكريه ستة أحاديث * الأول حديث أبي هريرة في قصة التمر وسيأتي شرحه في باب بعد باب القضاء والرطب وقوله في هذه الرواية شدت من مضاعى بفتح الميم وقد كسر وحقه فاضاد المجهمة وبعد الالف غين مجهزة هو ما عسخ أو هو المضع نفسه و مراده أنها كانت فيها قوة عنده مضغها فطال مضغه لها كالعلك وسيأتي بعد أبواب بلفظ هي أشدهن لضرسي * الثاني حديث اسمعيل وهو ابن خالد بن قيس وهو ابن أبي حازم عن سعد وهو ابن أبي وقاص ووقع في شرح ابن بطال وتبعه ابن الملقن عن قيس بن سعد عن أبيه كأنه توهمه قيس بن سعد بن عباد وهو غلط فاحش فقد مضى الحديث في مناقب سعد من طريق قيس وهو ابن أبي حازم سمعت سعداً ووقع في رواية مسلم عن قيس سمعت سعد بن أبي وقاص (قوله) رأيتني سابع سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا فيه إشارة إلى قدم اسلامه وقد تقدم بيان ذلك في مناقبه من كتاب المناقب ووقع عند ابن أبي خيثمة أن السبعة المذكورين أبو بكر وعثمان وعلي وزيد ابن حارثة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وكان اسلام الاربعة بدعاء أبي بكر لهم إلى الاسلام في أوائل البعثة وأما علي وزيد بن حارثة فاسلما مع النبي صلى الله عليه وسلم أو لم ما بعث (قوله) الا ورق الحبله أو الحبله * الأول بفتح المهملة وسكون الموحدة * والثاني بضمهما وقيل غير ذلك والمراد به تمر العضاء وتمر السمرو وهو يشبه اللوبيا وقيل المراد عروق الشجر وسيأتي بسطه في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى * الثالث حديث سهل في النقي والمناخل تقدم في الباب الذي قبله وقوله في آخره وما بقي ثريناه بجملة وراه ثقيله أي بلاناه بالماء (قوله) فأكلناه يحتمل أن يريد أكلوه بغير عجن ولا خبز ويحتمل أنه أشار بذلك إلى عجنه بعد البيل وخبزه ثم أكله والمخل من الأدوات التي جاءت بضم أولها * الرابع حديث أبي هريرة أنه مر بقوم بين أيديهم شاة مصلية أي مشوية والصلاة الكسر والمد الشئ (قوله) فدعوه فأني أن يأكل ليس هذا من ترك اجابة الدعوة لانه في الولية لافي كل الطعام وكان أباهريرة استحضر حينئذ ما كان النبي صلى الله عليه وسلم فيه من شدة العيش فزهد في أكل الشاة ولذلك قال حرج ولم يشبع

من حدثنا عبد الله بن أبي الاسود * حدثنا عبد الله بن أبي الاسود عن أنس بن مالك قال ما أكل كل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان ولا في سكرجة ولا خبز له مرقى قلت لقادة على ما يأكلون قال على السفر * حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت ما شبع آل محمد صلى الله عليه وسلم منذ قدم المدينة من طعام البر ثلاث ليال تباعا حتى قبض

* (باب التليينة) * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت إذا مات الميت من أهلها فاجتمع لذلك النساء ثم تفرقن الأهلها وخصصتها أمرت ببرمة من تليينة فطخت ثم صنعت تريد فصبت التليينة عليها ثم قالت كلن منها فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التليينة حمزة لفؤاد المريض تذهب ببعض الحزن * (باب الثريد) * حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة (٤٧٩) عن عمرو بن مرة الجلي عن مرة الهمداني

عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران وآسية امرأة فرعون وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام * حدثنا عمرو بن عون حدثنا خالد بن عبد الله عن أبي طوالة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام * حدثنا عبد الله بن منير سمع أبا حاتم الأشهل بن حاتم حدثنا ابن عون عن ثمامة بن أنس عن أنس رضي الله عنه قال دخلت مع النبي صلى الله عليه وسلم على غلام له خياط فقدم إليه قصعة فيها ثريد قال وأقبل على عمله قال فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء قال فجعلت أتبعه فأضعه بين يديه قال فازلت بعد أحب الدباء * (باب شاة مسهوبة والكتف والجنب) * حدثنا

من خبزالشعير وقد مضت الإشارة إلى ذلك في أول الاطعمة ويأتي مزيد له في كتاب الرقاق * الخامس حديث أنس في الخوان والسكرجة تقدم شرحه قريبا * السادس حديث عائشة في طعام البرقة قدمت الإشارة إليه في أول الاطعمة ويأتي في الرقاق أيضا إن شاء الله تعالى * (قوله باب التليينة) بفتح المثناة وسكون اللام وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم نون طعام يتخذ من دقيق أو نخالة ويرى ما جعل فيها عسل سميت بذلك لشبهها باللبن في البياض والرقه والنافع منه ما كان رقيقا ناضجا لا غليظا نيا وقوله حمزة بفتح الجيم والميم الثقيلة أي مكان الاستراحة ورويت بضم الميم أي مريحة والجام بكسر الجيم الراحة وجم الفرس إذا ذهب أعيأؤه وسيأتي شرح حديث عائشة في كتاب الطب إن شاء الله تعالى * (قوله باب الثريد) بفتح المثناة وكسر الراء معروف وهو أن يثرد الخبز بمرق اللحم وقد يكون معه اللحم ومن أمثالهم الثريد أحد اللحمين وربما كان أنفع وأقوى من نفس اللحم النضيج إذا ثرد بمرقه وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث * الأول والثاني عن أبي موسى وأنس في فضل عائشة وقد تقدم في المناقب وفي أحاديث الأنبياء في ترجمة موسى عليه السلام عند ذكر امرأة فرعون وفي ترجمة مريم والجلي في أسناد حديث أبي موسى بفتح الجيم وتخفيف الميم نسمة إلى بن جمل حتى من مراد وقد تقدم شرح الحديث هناك وتقرير فضل الثريد وورده في أخص من هذا فعند أحمد من حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة في السحور والثريد وفي أسناده ضعف وللطبراني من حديث سلمان رفعه البركة في ثلاثة الجماعة والسحور والثريد وأبو طوالة في حديث أنس هو عبد الله بن عبد الرحمن بن حزم وزعم عياض أنه وقع في رواية أبي ذر هنا عن ابن أبي طوالة وهو خطأ ولم أره في النسخة التي عندنا من طريق أبي ذر إلا على الصواب وذكر القابسي حدثنا خالد بن عبد الله بن أبي طوالة وهو تخفيف وانما هو عن أبي طوالة * ثالثا حديث أنس في الخياط (قوله سمع أبا حاتم) هو أشهل بن حاتم البصري ووقع في نسخة الصغاني تسميته وتسمية أبيه في الأصل وفي نسخة حدثنا أشهل بن حاتم وابن عون هو عبد الله (قوله على غلام له خياط) تقدم أنه لم يسم وتقدم شرح الحديث في باب من تتبع حوالى القصة * (قوله باب شاة مسهوبة والكتف والجنب) ذكر فيه حديث أنس وفيه ولا رأى شاة سمينة وفي رواية الكشميهني مسهوبة وحديث عمرو بن أمية يجتزمن كتف شاة وقد تقدم ما قريبا وأما الجنب فأشار به إلى حديث أم سلمة أنها قربت إلى النبي صلى الله عليه وسلم جنباه مشويا فأكل منه ثم قام إلى الصلاة أخرجه الترمذي وصححه وتقدم في باب قطع اللحم بالسكين الإشارة إلى حديث المغيرة بن شعبة وفيه عند أبي داود والنسائي ضفت النبي صلى

الله بن خالد حدثنا همام بن يحيى عن قتادة قال كانا في أنس بن مالك رضي الله عنه وخبازه قائم قال كلوا فإنا علم النبي صلى الله عليه وسلم رأى رغيفا مر قفا حتى لحق بالله ولا رأى شاة سمينة بعينه قط * حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا عمر عن الزهري عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتزمن كتف شاة فأكل منها فدعى إلى الصلاة فقام فطرح السكين فصلى ولم يتوضأ

(باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام واللحم وغيره)
وقالت عائشة وأسما
صنعنا للنبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر سفرة
حدثنا خالد بن يحيى حدثنا
سفيان عن عبد الرحمن بن
عابس عن أبيه قال قلت
لعائشة أنهي النبي صلى
الله عليه وسلم أن تؤكل
لحوم الاضاحي فوق ثلاث
قالت ما فعله الا في عام جاع
الناس فيه فأراد أن يطعم
الغني الفقير وان كالترفع
الكراع فناكله بعد خمس
عشرة قيل ما اضطركم اليه
فحككت قال ما شبع آل
محمد صلى الله عليه وسلم من
خبز برأدوم ثلاثة أيام حتى
لحق بالله ء وقال ابن كثير
أخبرنا سفيان حدثنا عبد
الرحمن بن عابس به هذا
حدثني عبد الله بن محمد
حدثنا سفيان عن عمرو عن
عطاء عن جابر قال كنا نترود
لحوم الهدى على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم الى
المدينة تابعه محمد عن ابن
عميرة وقال ابن جرير قلت
لعطاء أقال حتى جئنا
المدينة قال لا

الله عليه وسلم فأمر بجنب فشوى فأخذ الشفرة فجعل يحترق بها منه قال ابن بطال يجمع بين هذا
الحديث وكذا حديث عمرو بن أمية وبين قول أنس أنه صلى الله عليه وسلم ما رأى شاة مسحوبة
فذكر ما تقدم في باب الخبز المرقق وقدم في البحث منه مستوفي **(قوله)** ما كان
السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام واللحم ليس في شيء من أحاديث الباب للطعام
ذكر وإنما يؤخذ منها بطريق اللاحاق أو من مقتضى قول عائشة ما شبع من خبز البر المأدوم ثلاثا
فانه لا يلزم من نفى كونه مأدوما نفى كونه مطلقا وفي وجود ذلك ثلاثا مطلقا دلالة على جواز تناوله
وابقائه في البيوت ويحتمل أن يكون المراد بالطعام ما يطعم فيه كل ادم **(قوله)** وقالت
عائشة وأسما صنعنا للنبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر سفرة تقدم حديث عائشة موصولا
في باب الهجرة الى المدينة مطولا وحديث أسما تقدم في الجهاد وسبق الكلام فيه قريبا ثم ذكر
فيه حديثين * أحدهما عن عائشة **(قوله)** عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه (هو عابس بمهمله ثم
موحدة ثم مهمله ابن ربيعة النخعي الكوفي تابعي كبير ويلقب به عابس بن ربيعة الغطيفي صحابي
ذكره ابن يونس وقال له صحبة وشهد فتح مصر ولم أجدهم عنه رواية **(قوله)** قالت ما فعله الا في عام
جاع الناس فيه فأراد أن يطعم الغني الفقير) بينت عائشة في هذا الحديث أن النهي عن ادخال لحوم
الاضاحي بعد ثلاث نسخ وان سبب النهي كان خاصا بذلك العام للعلل التي ذكرتها وسيأتي بسط
هذا في آخر كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى وغرض البخاري منه قولها وان كان ترفع الكراع
الخ فان فيه بيان جواز ادخال اللحم وأكل القديد وثبت أن سبب ذلك قلة اللحم عندهم بحيث انهم
لم يكونوا يشبعون من خبز البر ثلاثة أيام متوالية **(قوله)** وقال ابن كثير (هو محمد وهو من مشايخ
البخاري وغرضه تصريحه سفيان وهو الثوري بأخبار عبد الرحمن بن عابس له به وقد وصله
الطبراني في الكبير عن معاذ بن المثنى عن محمد بن كثير **(قوله)** في حديث جابر حدثنا سفيان
هو ابن عيينة وسفيان الذي قبله في حديث عائشة هو الثوري كما بينته **(قوله)** تابعه محمد عن ابن
عميرة) قيل ان محمد اذ هذا هو ابن سلام وقد وقع لي الحديث في مسند محمد بن يحيى بن أبي عمر
عن سفيان ولفظه كان عزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل وكانت ترود لحوم
الهدى الى المدينة **(قوله)** وقال ابن جرير (الخ) وصل المصنف أصل الحديث في باب ما يؤكل من
البدن من كتاب الحج ولفظه كالأنا كل من لحوم يتنا فوق ثلاث فرخص لنا النبي صلى الله
عليه وسلم فقال كلوا وترودوا ولم يذكر هذه الزيادة وقد ذكرها مسلم في روايته عن محمد بن
حاتم عن يحيى بن سعيد بالسند الذي أخرجه به البخاري فقال بعد قوله كلوا وترودوا قلت لعطاء
أقال جابر حتى جئنا المدينة قال نعم كذا وقع عنده بخلاف ما وقع عند البخاري قال لا والذي
وقع عند البخاري هو المعتمدان أحمد أخرجه في مسنده عن يحيى بن سعيد كذلك وكذلك أخرجه
النسائي عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد وقد نبه على اختلاف البخاري ومسلم في هذه اللفظة
الحمدى في جمعه وتبعه عياض ولم يذكر جابرا وأغفل ذلك سراح البخاري أصلا فيما وقفت
عليه ثم ليس المراد بقوله لانني الحكم بل مراده أن جابر لم يصرح باستمرار ذلك منهم حتى قدموا
فيكون على هذا معني قوله في رواية عمرو بن دينار عن عطاء كنا نترود لحوم الهدى الى المدينة
أى لتوجهنا الى المدينة ولا يلزم من ذلك بقاءها معهم حتى يصلوا المدينة والله أعلم لكن قد

* (باب الحيس) * حدثنا قتيبة حدثنا اسمعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب أنه سمع أنس ابن مالك يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ي طلبة التمس غلاما من غلمانكم يخدمني تخرجني أبو طلبة يردفني وراءه فكنت أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما نزل فكنت أسمع يكثر أن يقول اللهم اني أعوذ بك من الهم والحزن والعجز والكسل والجمل والجن والحين وضاع الدين وغلبة الرجال فلم أزل أخدمه حتى (٤٨١) أقبلنا من خير وأقبل بصقعة بنت حبي قد حازها فكنت أراه يحوي لها وراه عباة أو بكساء ثم يردها وراه حتى اذا كنا بالصبا صنع حيسا في نطع ثم أرسلني فدعوت رجلا قافا وكوا وكان ذلك بناء بها ثم أقبل حتى اذا بداه احد قال هذا جبل يحبنا ونحبه فلما أشرف على المدينة قال اللهم اني أحرم ما بين جبلينا مثل ما حرم به ابراهيم مكة اللهم بارك لهم في مدهم وصاعهم * (باب الاكل في اناة مقضض) * حدثنا أبو

أخرج مسلم من حديث ثوبان قال ذبح النبي صلى الله عليه وسلم أضحيته ثم قال لي يا ثوبان أصلح لحم هذه فلم أزل أطعمه منه حتى قدم المدينة قال ابن بطال في الحديث رد على من زعم من الصوفية أنه لا يجوز ادخار طعام لغد وان اسم الولاية لا يستحق ان ادخر شيئا ولو قل وان من ادخر أساء الظن بالله وفي هذه الاحاديث كفاية في الرد على من زعم ذلك * (قوله باب الحيس) بفتح المهملة وسكون التحتية بعد هاء مهملة تقدم تفسيره مع شرح حديث الباب في قصة صفة في غزوة خيبر من كتاب المغازي وأصل الحيس ما يتخذ من التمر والاقط والسمن وقد يجعل عوض الاقط الفتيق أو الدقيق وقوله فيه وضلع الدين بفتح الضاد المججمة واللام أي ثقله وحكي ابن التين سكون اللام وفسره بالميل ويأتي مزيد لشرح هذا الدعاء في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى وقوله يحوي بجاء مهملة وواو ثقيلة أي يجعل لها حوية وهو كساء محشود ادر حول سنام الراحلة يحفظرا كهاس السقوط ويستريح بالاستناد اليه (قوله ثم أقبل حتى بداه احد) تقدم الكلام عليه في أواخر الحج وقوله مثل ما حرم به ابراهيم مكة قال الكرماني مثل منصوب بنزع الخافض أي بمنزل ما حرم به وليس لفتنة به زائدة * (قوله باب الاكل في اناة مقضض) أي الذي جعلت فيه النضة كذا اقتصر من الآنية على هذا والاكل في جميع الآنية مباح الا اناة الذهب واناة الفضة واختلف في اناة الذي فيه شيء من ذلك اما بالتضييب واما بالتخلط واما بالطلاء وحديث حذيفة الذي ساقه في الباب فيه النهي عن الشرب في آنية الذهب والفضة ويؤخذ منع الاكل بطريق اللاحاق وهذا بالنسبة لحديث حذيفة وقد ورد في حديث أم سلمة عند مسلم كما سيأتي التنبيه عليه في كتاب الاشرية ذكر الاكل فيكون المع منه بالنص ايضا وهذا في الذي جيعه من ذهب أو فضة اما المخلوط أو المضيب أو المموة وهو المظلي فورد فيه حديث أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر رفعه من شرب في آنية الذهب والفضة أو اناة فيه شيء من ذلك فأنما يجرب في جوفه نار جهنم قال البيهقي المشهور عن ابن عمر موقوف عليه ثم أخرجه كذلك وهو عند ابن أبي شيبة من طريق أخرى عنه أنه كان لا يشرب من قدح فيه حلقة فضة ولا ضبة فضة ومن طريق أخرى عنه أنه كان يكره ذلك وفي الاوسط للطبراني من حديث أم عطية نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تفضيض الاقداح ثم رخص فيه للنساء قال مغلاطاي لا يطابق الحديث الترجمة الا ان كان اناة الذي سقى فيه حذيفة كان مضبافا ان الضبة موضع الشفة عند الشرب وأجاب الكرماني بأن لفظ مقضض وان كان ظاهرا فيما فيه فضة لكنه يشمل ما اذا كان متخذ كاه من فضة والنهي عن الشرب في آنية النضة يلحق به الاكل للعلة الجامعة فيطابق الحديث الترجمة والله أعلم * (قوله باب ذكر الطعام) ذكر فيه

لها وراه عباة أو بكساء
ثم يردها وراه حتى اذا كنا
بالصبا صنع حيسا في نطع
ثم أرسلني فدعوت رجلا
قافا وكوا وكان ذلك بناء بها
ثم أقبل حتى اذا بداه احد
قال هذا جبل يحبنا ونحبه
فلما أشرف على المدينة قال
اللهم اني أحرم ما بين جبلينا
مثل ما حرم به ابراهيم مكة
اللهم بارك لهم في مدهم
وصاعهم * (باب الاكل في
اناة مقضض) * حدثنا أبو
نعيم حدثنا سيف بن أبي
سليمان قال سمعت مجاهدا
يقول حدثني عبد الرحمن بن
أبي ليلى أنهم كانوا عند
حذيفة فالتسقى فسقاه
مجوسى فلما وضع القدح في
يده رماه به وقال لولا أني
نهيته عن مرة ولا مرتين
كانه يقول لم أفعل هذا
ولكني سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يقول لا تلبسوا
الحرير ولا الديباغ ولا
تسربوا في آنية الذهب
والفضة ولا تأكلوا في

(٦١ - فتح الباري سع) صحافها فانهم في الدنيا ولنا في الآخرة * (باب ذكر الطعام) * حدثنا قتيبة حدثنا

أبو عوانة عن قتادة عن أنس عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل
الترجمة ريحها طيب وطعمها طيب ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمرة لا ريح لها وطعمها حلو ومثل المنافق الذي يقرأ
القرآن كمثل الرمانة ريحها طيب وطعمها مر ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الخنثى ليس لها ريح وطعمها مر

* حدثنا مسدد حدثنا
خالد حدثنا عبد الله بن عبد
الرحمن عن أنس عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
فضل عائشة على النساء
كفضل الثريد على سائر
الطعام * حدثنا أبو نعيم
حدثنا مالك عن سمى عن أبي
صالح عن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
السفر قطعة من العذاب
يمنع أحداكم نومه وطعامه
فإذا قضى نهمته من وجهه
فليجمل إلى أهله * (باب
الآدم) * حدثنا قتيبة بن
سعيد حدثنا اسمعيل بن
جعفر عن ربيعة أنه سمع
القاسم بن محمد يقول كان في
بريرة ثلاث سنن أرادت
عائشة أن تشتريها فعتقتها
فقال أهلها ولنا الولاء فذكرت
ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال لو شئت
شرطتبه لهم فأنما الولاء لمن
أعنت قال وأعنت فخيرت
في أن تقصر تحت زوجها أو
تفارقه ودخل رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوما بيت
عائشة وعلى النار برمة تفور
فدعا بالعداء فأتى بخبز وأدم
من أدم البيت فقال ألم أر
لها قالوا بلى يا رسول الله
ولكنه لحم تصدق به على
بريرة فأهدته لنا فقال هو
صدقة عليها وهدته لنا

ثلاثة أحاديث * أحدها حديث أبي موسى مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن وقد سبق شرحه في فضائل القرآن والغرض منه تكرار ذكر الطعم فيه والطعام يطلق بمعنى الطعم * ثانيها حديث أنس في فضل عائشة وقد مضى التشبيه عليه قريبا وذكر فيه الطعام * ثالثها حديث أبي هريرة السيفر قطعة من العذاب ذكره لقوله فيه يمنع أحدكم نومه وطعامه وقد مضى شرحه في أواخر أبواب العمرة بعد كتاب الحج قال ابن بطال معنى هذه الترجمة اباحة كل الطعام الطيب وان الزهد ليس في خلاف ذلك فإن تشبيه المؤمن بمطعمه طيب وتشبيه الكافر بمطعمه مر ترغيبا في كل الطعام الطيب والحلو قال وانما ذكره السلف الايمان على كل الطيبات خشية أن يصير ذلك عادة فلا تصبر النفس على فقدها قال وأما حديث أبي هريرة ففيه إشارة إلى أن الآدمي لا بد له في الدنيا من طعام يقيم به جسده ويقوى به على طاعة ربه وإن الله جل وعلا جعل النفوس على ذلك لقوام الحياة لكن المؤمن يأخذ من ذلك بقدر ما يناله من الآخرة على الدنيا وزعمه غلطى أن ابن بطال قال قبل حديث أبي هريرة ما معناه ليس فيه ذكر الطعام قال مغلطى قوله ليس فيه ذكر الطعام ذهول شديد فان لفظ المنع يمنع أحدكم نومه وطعامه اه وتعبه صاحبه الشيخ سراج الدين بن الملحق بأنه لا ذهول فان عبارة ابن بطال ليس فيه ذكر أفضل الطعام ولا أدناه وهو كما قال فلم يذهل (قوله بالادم) بضم الهمزة والدال المهملة ويجوز اسكانها جمع ادم وقيل هو بالاسكان المنرد وبالضم الجمع ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريرة وفيه فأتى بأدم من آدم البيت وفيه ذكر اللحم الذي تصدق به على بريرة وقد مضى شرحه مستوفى في الكلام على قصة بريرة في الطلاق وحكى ابن بطال عن الطبري قال دلت القصة على إثاره عليه الصلاة والسلام اللحم اذا وجد اليه السبيل ثم ذكر حديث بريرة رفعه سيد الادام في الدنيا والآخرة اللحم وامامنا ما ورد عن عمرو وغيره من السلف من ايتارا كل غير اللحم على اللحم فاما لمع النفس عن تعاطي الشهوات والادمان عليها والسكرانة الاسراف والاسراع في تبذير المال لقوله اثنى عندهم اذذاك ثم ذكر حديث جابر لما أضاف النبي صلى الله عليه وسلم وذبح له الشاة فلما قدمها اليه قال له كائنا قد علمت حبنا اللحم وكان ذلك لقوله الشئ عندهم فكان حبهم له لذلك اه ملخصا وحديث بريرة أخرجه ابن ماجه وحديث جابر أخرجه أحمد مطولا من طريق نبيح العنزي عنه وأصله في الصحيح بدون الزيادة وقد اختلف الناس في الادام فالجمهور أنه ما يؤكل به الخبز مما يطيبه سواء كان حرا قانما واشترط أبو حنيفة وأبو يوسف الاصطناع وسيأتى بسط ذلك في كتاب الايمان والندوان شاء الله تعالى ووقع في حديث عائشة فقال أهلها ولنا الولاء هو معطوف على محذوف تقديره نبيعها ولنا الولاء وفيه فقال لو شئت شرطت به اثبات التحانية وهي ناشئة عن اشباع حركة المثناة وفيه واعتقت فخيرت بين أن تقر تحت زوجها أو تفارقه قال ابن التين يصح أن يكون أصله من وقر فتكون الراء مخففة يعني والقاف مكسورة يقال وقرت أقر اذا جلست مستقرا والمحذوف فاء الفعل قال ويصح أن تكون القاف مفتوحة يعنى مع تشديد الراء من قولهم قررت بالمكان أقر يقال بنخ القاف ويجوز بكسرها من قرير اه ملخصا والثالث هو المحذوف في الرواية (تنبيه) * وأورد البخاري هذا الحديث هنا من طريق اسمعيل بن جعفر عن ربيعة عن القاسم بن محمد قال كان في بريرة ثلاث سنين

وساق الحديث وليس فيه أنه أسنده عن عائشة وتعقبه الاسماعيلي فقال هذا الحديث الذي صححه هرسل وهو كما قال من ظاهر سياقه لكن البخاري اعتمد على ابراهمه موصولا من طريق مالك عن ربيعة عن القاسم عن عائشة كما تقدم في النكاح والطلاق ولكنه جرى على عادته من تجنب ايراد الحديث على هيئته كلها في باب آخر وقد سنت وصل هذا الحديث في باب لا يكون بيع الامه طلاقا من كتاب الطلاق والله أعلم ﴿قوله يا﴾ الحلوى والعسل كذا لا في ذرم قصور واغيره ممدود وهما الغتان قال ابن ولدهي عند الاصمعي بالقصر تكتب بالماء وعند الفراء بالماء تكتب بالالف وقبل تعد وتقصرو وقال اللبث الاكثر على المد وهو كل حلوى وكل وقال الخطابي اسم الحلوى لا يقع الا على ما دخلته الصنعة وفي المخصص لابن سيده هي ما عولج من الطعام بخلاوة وقد تطلق على الناكهة ﴿قوله يحب الحلوى والعسل﴾ كذا في الرواية للجميع بالقصر وقد تقدم في أبواب الطلاق بالوجهين وهو طرف من حديث تقدم في قصة التخيير قال ابن بطال الحلوى والعسل من جملة الطيبات المذكورة في قوله تعالى كلوا من الطيبات وفيه تقوية لقول من قال المراد به المستلذ من المباحات ودخل في معنى هذا الحديث كل ما يشابه الحلوى والعسل من أنواع المأكول اللذيذة كما تقدم تقريره في أول كتاب الاطعمة وقال الخطابي وتبعه ابن التين لم يكن حبه صلى الله عليه وسلم لها على معنى كثرة انتشهي لها وشدة نزاع النفس اليها وانما كان ينال منها اذا حضرت اليه نيلا صالحا فيعلم بذلك أنها تعجبه ويؤخذ منه جواز اتخاذ الاطعمة من أنواع شتى وكان بعض أهل الورع يكره ذلك ولا يبرخص أن يأكل من الخلاوة الا ما كان حلوه بطبعه كالتمر والعسل وهذا الحديث يرد عليه وانما تورع عن ذلك من السلف من آثر تأخير تناول الطيبات الى الآخرة مع القدرة على ذلك في الدنيا واضحة عالما شحا ووقع في كتاب فقه اللغة للنجاشي أن حلوى النبي صلى الله عليه وسلم التي كان يحبها هي الجميع بالجميع وزن عظيم وهو تمر يعجن بلبن وسيأتي في باب الجمع بين لوين ذكر من روى حديث أنه كان يحب الزبد والتمر وفيه رد على من زعم أن المراد بالحلوى أنه صلى الله عليه وسلم كان يشرب كل يوم قدح عسل عمزج بالماء وأما الحلوى المصنوعة فما كان يعرفها وقيل المراد بالحلوى القفالونج لا المعقودة على النار والله أعلم ﴿قوله حدثنا عبد الرحمن بن شيبه﴾ هو عبد الرحمن بن عبد الملك بن محمد بن شيبه الخزاعي بالمهملة والزاى المدني نسبة الى جد أبيه وغلط بعضهم فقال عبد الرحمن ابن أبي شيبه وافظ أبي زيادة على سبيل الغلط المحض والمعاد عبد الرحمن في البخاري سوى موضعين هذا أحدهما ﴿قوله ابن أبي الفديك﴾ هو محمد بن اسمعيل وأما ما يرد بغير ألف ولام ﴿قوله كنت أكره﴾ تقدم هذا الحديث في المناقب من وجه آخر عن ابن أبي ذئب وأوله يقول الناس أكثر أبو هريرة الحديث ﴿قوله لشيب بن بطي﴾ في رواية الكشميهني بشيب بالموحدة والمعنى مختلف فان الذي بالباء يشعر بالمعاوضة لكن رواية اللام لا تنفيها ﴿قوله ولا ألبس الحرير﴾ كذا هنا للجميع وتقدم في المناقب بلفظ الحبر بالموحدة بدل الراء الاولى وتقدم أنه للكشميهني براءين وقال عياض هو بالموحدة في رواية القاسبي والاصمعي وعبدوس وكذا لا في ذرم عن الجوى وكذا هو للنسفي والباقي براءين كالذي هنا ورجح عياض الرواية بالموحدة وقال هو الثوب المحبر وهو المزين الملون مأخوذ من التخيير وهو التحسين وقيل الحبر ثوب وشي مخطط وقيل هو الحديد

* (باب الحلوى والعسل) *
حدثني اسحق بن ابراهيم
الحنظلي عن أبي أسامة عن
هشام قال أخبرني أبي عن
عائشة رضي الله عنها قالت
كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يحب الحلوى والعسل
* حدثنا عبد الرحمن بن شيبه
قال أخبرني ابن أبي الفديك
عن ابن أبي ذئب عن المقبري
عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال كنت أكره النبي صلى
الله عليه وسلم لشيب بطن
حين لا أكل الحبر ولا ألبس
الحرير

وانما كانت رواية الحرير مر جوحة لان السياق يشعر بأن أبا هريرة كان يفعل ذلك بعد أن كان لا يفعله وهو كان لا يلبس الحرير لا أولا ولا آخر بخلاف أكله الخبز ولبسه الخبز فإنه صار يفعله بعد أن كان لا يجده **(قوله ولا يخدمني فلان ولا فلانة)** يحتمل أن يكون أبو هريرة هو الذي كفى وقصد الابهام لارادة التعظيم والتهويل ويحتمل أن يكون سمي معيناً وكفى عنه الراوى وقد أخرج ابن سعد من طريق أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال ولقد رأيتني واني لا جبر لابن عفان و بنت غزوان بطعام بطنى وعقبه رجلى أسوق بهم اذا ارتحلوا وأخدمهم اذا انزلوا فقالت لي يوما لتردن حافيا وتركن قائما فزوجه الله تعالى فقلت لها لتردن حافية وتركن قائما وسنده صحيح وهو في آخر حديث أخرجه البخارى والترمذى بدون هذه الزيادة وأخرج ابن سعد أيضا وابن ماجه من طريق سليم بن حيان سمعت أبي يقول سمعت أبا هريرة يقول نشأت يتيما وهاجرت مسكينا وكنت أجبر البسرة بنت غزوان الحديث **(قوله وأستقرئ الرجل الآية وهي معي)** تقدم شرح قصته في ذلك مع عمر في أوائل الاطعمة وقصته في ذلك مع جعفر في كتاب المناقب **(قوله وخير الناس للمساكين جعفر)** تقدم شرحه في المناقب ووقع في رواية الاسماعيلي من الزيادة في هذا الحديث من طريق ابراهيم الخزومي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة وكان جعفر يحب المساكين ويجلس اليهم ويخدمهم ويخدمونه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكنيه أبا المساكين **(قلت)** و ابراهيم الخزومي هو ابن الفضل ويقال ابن اسحق الخزومي مدني ضعيف ليس من شرط هذا الكتاب وقد وردت هذه الزيادة في المناقب عن الترمذي وهي من رواية ابراهيم أيضا وأشار الى ضعف ابراهيم قال ابن المنير مناسبة حديث أبي هريرة للترجمة أن الحلوى تطلق على الشيء الحلوى لما كانت العكة يكون فيها غالبا العسل وربما جاء مصرحاً به في بعض طرقه ناسب التبويب **(قلت)** اذا كان ورد في بعض طرقه العسل طابق الترجمة لانها مشتملة على ذكر الحلوى والعسل معا فيؤخذ من الحديث أحد ركني الترجمة ولا يشترط أن يشتمل كل حديث في الباب على جميع ما تضمنته الترجمة بل يكفي التوزيع واطلاق الحلوى على كل شيء حلوى خلاف العرف وقد جزم الخطابي بخلافه كما تقدم فهو والمعتقد **(قوله فنشقتها)** قيده عياض بالشين المعجمة والفاء ورجح ابن التين أنه بالقاف لان معنى الذي بالفاء أن يشرب ما في الاناء كما تقدم والمراد هنا أنهم لعقوا ما في العكة بعد أن قطعوها ليمسكوا من ذلك **(قوله باب الدباء)** ذكر فيه حديث أنس في قصة الخياط من طريق ثمامة عن أنس وقد تقدم شرحه ووضبطه وتقدمت الإشارة الى موضع شرحه قريبا وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق حكيم بن جابر عن أبيه قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وعنده هذا الدباء فقلت ما هذا قال القرع وهو الدباء نكث به طعاما **(قوله باب الرجل يتكلف الطعام لآخوانه)** قال الكرماني وجه التكلف من حديث الباب أنه حصر العدد بقوله خامس خمسة ولولا تكلفه لما حصر وسبق الى نحو ذلك ابن التين وزاد أن التحديد ينافي البركة ولذلك لما حدد أبو طلحة حصلت في طعامه البركة حتى وسع العدد الكثير **(قوله عن أبي وائل عن أبي مسعود)** في رواية أبي أسامة عن الأعشى حديثا شقيق وهو أبو وائل حديثا أبو مسعود وسياق بعد اثنين وعشرين بابا وللأعشى فيه شيخ آخر نهت عليه في أوائل البيوع

ولا يخدمني فلان ولا فلانة وألصق بطنى بالخصاء واستقرئ الرجل الآية وهي معي كي ينقلب بي فيطعمني وخير الناس للمساكين جعفر بن أبي طالب ينقلب بنا فيطعمنا ما كان في بيته حتى ان كان ليخرج السنا العكة ليس فيها شيء فنشقتها فنلحق ما فيها **(باب الدباء)** * حدثنا عمرو ابن علي حدثنا أزهر بن سعد عن ابن عون عن ثمامة بن أنس عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى مولى له خيطا فأتى بدباء فجعل يأكله فلم أزل أحبه منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله **(باب الرجل يتكلف الطعام لآخوانه)** * حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن الأعشى عن أبي وائل عن أبي مسعود الانصاري قال

أخرجه مسلم من طريق زهير وغيره عن أبي سفيان عن جابر مقرونا برواية أبي وائل عن أبي مسعود وهو عقبة بن عمرو ووقع في بعض النسخ المتأخرة عن ابن مسعود وهو نصيف (قوله) كان من الانصار رجل يقال له أبو شعيب (لم أقف على اسمه) وقد تقدم في أوائل البيوع أن ابن عمر عند أحمد والحمامي رواه عن الأعمش فقال فيه عن أبي مسعود عن أبي شعيب جعله من مسند أبي شعيب (قوله) وكان له غلام لحام (لم أقف على اسمه) وقد تقدم في البيوع من طريق حفص بن غياث عن الأعمش بلفظ قصاص ومضى تفسيره (قوله) فقال اصنع لي طعاما أدع رسول الله صلى الله عليه وسلم خامس خمسة) زاد في رواية حفص اجعل لي طعاما يكتفي خمسة فاني أريد أن أدع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عرفت في وجهه الجوع وفي رواية أبي أسامة اجعل لي طعاما وفي رواية جريز عن الأعمش عنده سلم اصنع لنا طعاما خمسة نفر (قوله) فدعا النبي صلى الله عليه وسلم خامس خمسة) في الكلام حذف تقديره فصنع فدعا وصرح بذلك في رواية أبي أسامة ووقع في رواية أبي معاوية عن الأعمش عند مسلم والترمذي وساق لفظها فدعا وجلساء الذين معه وكانهم كانوا أربعة وهو خامسهم يقال خامس أربعة وخامس خمسة بمعنى قال الله تعالى ثاني اثنين وقال ثالث ثلاثة وفي حديث ابن مسعود رابع أربعة وخامس خامس أربعة أي زائد عليهم وخامس خمسة أي أحدهم والاجود نصب خامس على الحال ويجوز الرفع على تقدير حذف أي وهو خامس أو أوأنا خامس والجملة حينئذ حالية (قوله) فتبعهم رجل) في رواية أبي عوانة عن الأعمش في المظالم فاتبعهم وهي بالتشديد بمعنى تبعهم وكذا في رواية جريز وأبي معاوية وذكرها الداودي بمزقة قطع وتكلف ابن التين في توجيهها ووقع في رواية حفص ابن غياث بخاء معهم رجل (قوله) وهذا رجل تبعنا في رواية أبي عوانة وجريز اتباعنا بالتشديد وفي رواية أبي معاوية لم يكن معنا حين دعوتنا (قوله) فان شئت أذنت له وان شئت تركته) في رواية أبي عوانة وان شئت أن يرجع رجع وفي رواية جريز وان شئت رجع وفي رواية أبي معاوية فانه اتباعنا ولم يكن معنا حين دعوتنا فان أذنت له دخل (قوله) بل أذنت له) في رواية أبي أسامة لابل أذنت له وفي رواية جريز لابل أذنت له يارسول الله وفي رواية أبي معاوية فقد أذنت له فليدخل ولم أقف على اسم هذا الرجل في شيء من طرق هذا الحديث ولا على اسم واحد من الأربعة وفي الحديث من القوائد جواز الاكتساب بصناعة الجزيرة واستعمال العبد فيما يطيق من الصنائع واتقاعه بكسبه منها وفيه مشروعية الضيافة وتأكد استحبابها لمن غلبت حاجته لذلك وفيه أن من صنع طعاما غيره فهو بالخيار بين أن يرسله اليه أو يدعوه الى منزله وأن من دعا أحدا استجب أن يدعو معه من يرى من أخصائه وأهل مجالسته وفيه الحكم بالدليل لقوله اني عرفت في وجهه الجوع وأن الصحابة كانوا يدعون النظر الى وجهه تبركاه وكان منهم من لا يطيل النظر في وجهه حياء منه كما صرح به عمرو بن العاص فيما أخرجه مسلم وفيه أنه كان صلى الله عليه وسلم يجوع أحيانا وفيه اجابة الامام والشريف والكبير دعوة من دونهم وأكلهم طعام ذي الحرفة غير الرفيعة كالجزار وأن تعاطى مثل تلك الحرفة لا يضع قدر من يتوقى فيها ما يكره ولا تسقط بمجرد تعاطيها شهادته وأن من صنع طعاما للجماعة فليكن على قدرهم ان لم يقدر على أكثر ولا ينقص من قدرهم مستندا الى أن طعام الواحد يكفي الاثنين وفيه أن من دعا قوما

كان من الانصار رجل يقال له
أبو شعيب وكان له غلام لحام
فقال اصنع لي طعاما أدعو
رسول الله صلى الله عليه
وسلم خامس خمسة فدعا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم خامس خمسة فتبعهم
رجل فقال النبي صلى الله
عليه وسلم انك دعوتنا خامس
خمس وهذا رجل قد تبعنا
فان شئت أذنت له وان شئت
تركته قال بل أذنت له
قال محمد بن يوسف سمعت
محمد بن اسمعيل يقول اذا
كان القوم على المائدة ليس
لهم أن يناولوا من مائدة الى
مائدة أخرى ولكن يناول
بعضهم بعضا في تلك المائدة
أو يدعوا

متصفين بصفة ثم طرأ عليهم من لم يكن معهم حقيقته أنه لا يدخل في عموم الدعوة وان قال قوم انه يدخل في الهدية كما تقدم أن جلساء المرء شركاؤه فيما يهدي اليه وأن من تطفل في الدعوة كان لصاحب الدعوة الاختيار في حرمانه فان دخل بغير اذنه كان له اخراجه وأن من قصد التطفيل لم يمنع ابتداء لأن الرجل تبع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرده لاحتمال أن تطيب نفس صاحب الدعوة بالأذن له وينبغي أن يكون هذا الحديث أصلا في جواز التطفيل لكن يقيد بمن احتاج اليه وقد جمع الخطيب في اخبار الطفيليين جزأ فيه عدة فوائد منها أن الطفيلي منسوب الى رجل كان يقال له طفيل من بني عبد الله بن غطفان كثر منه الاتيان الى الولاء ثم بغير دعوة فسمى طفيل العرائس فسمى من اتصف بعد بصفته طفيليا وكانت العرب تسميه الوارش بشين معجمة وتقول لمن يتبع المدعو بغير دعوة ضيف بنون زائدة قال الكرماني في هذه التسمية مناسبة اللفظ للمعنى في التبعية من حيث انه تابع للضيف والنون تابعة للكلمة واستدل به على منع استتباع المدعو غيره الا اذا علم من الداعي الرضا بذلك وأن الطفيلي يأكل حراما ولنصر ابن علي الجهمي في ذلك قصة جرت له مع طفيلي واحتج نصر بحديث ابن عمر رفعه من دخل بغير دعوة دخل سارقا وخرج مغيرا وهو حديث ضعيف أخرجه أبو داود واحتج عليه الطفيلي بأشياء يؤخذ منها تقييد المنع عن الاحتياج الى ذلك ممن يتطفل ومن يتكلمه صاحب الطعام الدخول اليه اما لقله الشيء أو استئصال الداخل وهو يوافق قول الشافعية لا يجوز التطفيل الا لمن كان بينه وبين صاحب الدار انبساط وفيه أن المدعو لا يمنع من الاجابة اذا امتنع الداعي من الاذن لبعض من صحبه وأما ما أخرجه مسلم من حديث أنس أن فارسييا كان طيب المرق صنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاما ثم دعاه فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهذه لعائشة قال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا فيجاب عنه بأن الدعوة لم تكن لوليمة وانما صنع الفارسي طعاما بقدر ما يكفي الواحد فخشي ان أذن لعائشة أن لا يكفي النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون الفرق أن عائشة كانت حاضرة عند الدعوة بخلاف الرجل وأبضا فالمستحب للداعي أن يدعو خواص المدعو معه كما فعل اللعام بخلاف الفارسي فلذلك امتنع من الاجابة الا أن يدعوها أو علم حاجة عائشة لذلك الطعام بعينه أو أحب أن تأكل معه منه لأنه كان موصوفا بالجودة ولم يعلم مثله في قصة اللعام وأما قصة أبي طلحة حيث دعا النبي صلى الله عليه وسلم الى العصيدة كما تقدم في علامات النبوة فقال لمن معه قوموا فأجاب عنه المازري أنه يحتمل أن يكون علم رضا أبي طلحة فلم يستأذنه ولم يعلم رضا أبي شعيب فاستأذنه ولأن الذي أكله القوم عند أبي طلحة كان مما خرق الله فيه العادة لئيه صلى الله عليه وسلم فكان جل ما أكلوه من البركة التي لا يصنع لابي طلحة فيها فلم يفتقر الى استئذانه وألانه لم يكن بينه وبين القصاب من المودة ما بينه وبين أبي طلحة أولان أبا طلحة صنع الطعام للنبي صلى الله عليه وسلم فتصرف فيه كيف أراد وأبو شعيب صنع له ولنفسه ولذلك حذر بعدد معين ليكون ما يفضل عنهم له وعلاله مثلا واطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فاستأذنه لذلك لأنه أخبر بما يصلح نفسه وعلاله وفيه أنه ينبغي لمن استؤذن في مثل ذلك أن يأذن للطارئ كما فعل أبو شعيب وذلك من مكارم الاخلاق وعله سمع الحديث الماضي طعام الواحد يكفي الاثنين أو رجاء أن يعم الزائد بركة النبي صلى الله

عليه وسلم وإنما استأذنه النبي صلى الله عليه وسلم تطييباً لنفسه ولعله علم أنه لا يمنع الطارئ
وأما توقف القارسي في الأذن لعائشة ثلاثاً وأمتناع النبي صلى الله عليه وسلم من إجابته فأجاب
عياض بأنه لعله إنما صنع قدر ما يكفي النبي صلى الله عليه وسلم وحده وعلم حاجته لذلك فلو تبعه
غيره لم يستد حاجته والنبي صلى الله عليه وسلم اعتمد على ما ألف من إمداد الله تعالى له بالبركة وما
اعتماده من الإيثار على نفسه ومن مكارم الأخلاق مع أهله وكان من شأنه أن لا يراجع بعد ثلاث
فلذلك رجع القارسي عن المنع وفي قوله صلى الله عليه وسلم أنه اتبعنا رجلاً لم يكن معنا حين
دعوتنا إشارة إلى أنه لو كان معهم حالة الدعوة لم يحتج إلى الاستئذان عليه فيؤخذ منه أن الداعي
لو قال لرسوله ادع فلانا وجلساه جاز لكل من كان جلساه أن يحضر معه وإن كان ذلك لا يستحب
أو لا يجب حيث قلنا بوجوبه إلا بالتعيين وفيه أنه لا ينبغي أن يظهر الداعي الإجابة وفي نفسه
الكراهة لئلا يطعم ما تكرهه نفسه ولئلا يجمع الرياء والبخل وصفة ذى الوجهين كذا استدلل به
عياض وتعبه شيخنا في شرح الترمذي بأنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك بل فيه مطلق
الاستئذان والأذن ولم يكفه أن يطلع على رضاه بقلبه قال وعلى تقدير أن يكون الداعي يكره
ذلك في نفسه فينبغي له مجاهدة نفسه على دفع تلك الكراهة وما ذكره من أن النفس تكون بذلك
طبيسة لا شأن له أرى لكن ليس في سياق هذه القصة ذلك فكأنه أخذ من غير هذا الحديث
والتعقب عليه واضح لأنه ساقه مساق من يستنبطه من حديث الباب وليس ذلك فيه وفي قوله
صلى الله عليه وسلم اتبعنا رجلاً فأبهمه ولم يعينه أدب حسن لئلا ينكسر خاطر الرجل ولا بد أن
أن ينضم إلى هذا أنه أطلع على أن الداعي لا يردّه والافسكان يتعين في ثانی الحال فيحصل كسر
خاطره وأيضاً في رواية لمسلم أن هذا اتبعنا ويجمع بين الروايتين بأنه أبهمه لفظاً وعينه إشارة
وفيه نوع رفق به بحسب الطاقة (تنبيه) وقع هنا عند أبي ذر عن المستملى وحده قال محمد بن
يوسف وهو الثوري يروي سمعت محمد بن اسمعيل هو البخاري يقول إذا كان القوم على المائدة فليس
لهم أن يناولوا من مائدة إلى مائدة أخرى ولكن يناول بعضهم بعضاً في تلك المائدة أو يدعوا أي
يتركوا أو كانوا استنبط ذلك من استئذان النبي صلى الله عليه وسلم الداعي في الرجل الطارئ ووجه
أخذه منه أن الذين دعوا صار لهم بالدعوة عموم إذن بالتصرف في الطعام المدعو اليه بخلاف من لم
يدع فيستزل من وضع بين يديه الشيء منزلة من دعى له أو ينزل الشيء الذي وضع بين يديه غيره منزلة
من لم يدع اليه وأغفل من وقعت على كلامه من الشراح التنبه على ذلك (قوله ما
من أضاف رجلاً وأقبل هو على عمله) أشار به هذه الترجمة إلى أنه لا يتحتم على الداعي أن يأكل مع
المدعو أو ورد فيه حديث أنس في قصة الخياط وقد تقدم شرحه مستوفى وقد تعقبه الاسماعيلي
بأن قوله وأقبل على عمله ليس فيه فائدة قال وإنما أراد البخاري إيراد من رواية النضر بن شميل
عن ابن عون (قلت) بل لترجمته فائدة ولا مانع من إرادة الفائدة بين الاسنادية والمتنية ودع اعتراف
الاسماعيلي بغرابة الحديث من حديث النضر فائماً أخرجه من رواية أزهر عن ابن عون فكأنه
لم يقع له من حديث النضر وقال ابن بطلال لا أعلم في اشتراط أكل الداعي مع الضيف إلا أنه أبسط
لوجهه وأذهب لاحتشامه فن فعل فهو أبلغ في قرى الضيف ومن ترك الجائز وقد تقدم في قصة
أضياف أبي بكر أنهم امتنعوا أن يأكلوا حتى يأكل معهم وأنه أنكر ذلك (قوله ما

* (باب من أضاف رجلاً
إلى طعام وأقبل هو على
عمله) * حدثني عبد الله بن
منير سمع النضر أخيراً ابن
عون قال أخبرني غمامة بن
عبد الله بن أنس عن أنس
رضي الله عنه قال كنت
غلاماً مشى مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فدخل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم على غلام له خياط
فأناه بقصعة فيها طعام
وعليه دباء فجعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتنبح
الدباء قال فلما رأيت ذلك
جعلت أجمع بين يديه قال
فأقبل الغلام على عمله قال
أنس لا أزال أحب الدباء بعد
ما رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم صنع ما صنع
*) (باب

(المرق) * حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك أن خياطاً دعا النبي صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته فذهبت مع النبي صلى الله عليه وسلم فقرب خبز شعير ومر قافيه دباً وقديد فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتبع الدباً من حوالى القصعة (٤٨٨) فلم أزل أحب الدباً بعد يومئذ * (باب القديد) * حدثنا أبو نعيم حدثنا مالك

ابن أنس عن اسحق بن عبد الله عن أنس رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أتى بحرقه فيها دباً وقديد فرأيت أنه يتبع الدباً يأكلها * حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت ما فعله إلا في عام جاع الناس أراد أن يطعم العتيق النقيروان كالترفع الكراع بعد خمس عشرة وما شبع آل محمد من خبز برمادوم ثلاثاً * (باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئاً) * قال وقال ابن المبارك لا بأس أن يناول بعضهم بعضاً ولا يناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول أن خياطاً دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته قال أنس فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ذلك الطعام فقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبزاً

(المرق) أو ردفه حديث أنس المذكور قبل وهو ظاهر فيما ترجم له قال ابن التين في قصة الخياط روايات فيما أحضر في بعضها قرب مرقا وفي بعضها قديد وفي أخرى خبز شعير وفي أخرى ثريدا قال والزيادة من الثقة مقبولة قال الداودي وإنما كان ذلك لأنهم لم يكونوا يكتبون فربما غفل الراوي عندما يحدث عن كلمة يعنى ويحفظها غيره من الثقات فيعتمد عليها (قلت) أتم الروايات ما وقع في هذا الباب عن مالك فقرب خبز شعير ومر قافيه دباً وقديد فلم يفتن الاذكر الثريد وفي خصوص التنصيص على المرق حديث صريح ليس على شرط البخاري أخرجه النسائي والترمذي وصححه وكذلك ابن حبان عن أبي ذر رفعه وفيه واذنا طجنت قدراً فأكثر مرقة واعر في الجارك منه وعند أحمد والبخاري من حديث جابر نحوه وفي الباب عن جابر في حديثه الطويل في صفة الحج عند مسلم وأصحاب السنن ثم أخذ من كل بدنة بضعة وجعلت في قدر وطجنت فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى من لحها وشربا من مرقتها * (قوله) (باب القديد) ذكر فيه حديث أنس المذكور وهو ظاهر فيه وحديث عائشة ما فعله إلا في عام جاع الناس أراد أن يطعم الغني الفقير الحديث (قلت) وهو مختصر من حديثها المأثري في باب ما كان السلف يدخرون وقد تقدم قريبا وأوله سؤال التابعي عن النهي عن الأكل من لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأجاب بذلك فيعرف منه أن مرجع الضمير في قولها ما فعله إلى النهي عن ذلك * (قوله) من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئاً قال ابن المبارك لا بأس أن يناول بعضهم بعضاً ولا يناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى تقدم هذا المعنى قريبا والأثر فيه عن ابن المبارك موصول عنه في كتاب البر والصلة له ثم ذكر فيه حديث أنس في قصة الخياط وفيه وقال ثمانية عن أنس فجعلت أجمع الدباً بين يديه وصله قبل بايين من طريق ثمانية وقد تقدم في باب من يتبع حوالى القصعة أن في رواية حميد عن أنس فجعلت أجمعه فأدنيه منه وهو المطابق للترجمة لأنه لا فرق بين أن يناوله من أناء إلى أناء أو يضم ذلك إليه في نفس الأناء الذي يأكل منه قال ابن بطال إنما جاز أن يناول بعضهم بعضاً في مائدة واحدة لأن ذلك الطعام قدم لهم بأعيانهم فلمهم أن يأكلوه كله وهم فيه شركاء وقد تقدم الأمر بأكل كل واحد مما يليه في ناول صاحبه ما بين يديه فكأنه آثره بنصيبه مع ما له فيه معه من الشراكة وهذا بخلاف من كان على مائدة أخرى فإنه وإن كان للمناول حق فيما بين يديه لكن لا حق للآخر في تناوله منه إذ لا شركة له فيه وقد أشار الاسماعيلي إلى أن قصة الخياط لاجبة فيها لجواز المناولة لأنه طعام اتخذ للنبي صلى الله عليه وسلم وقصد به والذي جمع له الدباً بين يديه خادمه يعني فلا حجة في ذلك لجواز مناولة الضيفان بعضهم بعضاً مطلقاً * (قوله) (باب القضاء بالطب) أي أكلهما معا وقد ترجم له بعد سبعة أبواب الجمع بين اللونين (قوله) عن أبيه هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف من صغار التابعين وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب من صغار الصحابة

من شعير ومر قافيه دباً وقديد قال أنس فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبع الدباً من حوالى القصعة فلم أزل أحب الدباً من يومئذ وقال ثمانية عن أنس فجعلت أجمع الدباً بين يديه * (باب القضاء بالطب) * حدثنا عبد العزيز ابن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنهما

(قوله رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب بالقشاة) قال الكرماني في الحديث أكل الرطب بالقشاة والترجمة بالعكس وأجاب بأن الماء للمصاحبة وللملاصقة فكل منهما صاحب للآخر أو ملاصق (قلت) وقد وقعت الترجمة في رواية النسفي على وفق لفظ الحديث وهو عند مسلم عن يحيى بن يحيى وعبد الله بن عون جميعاً عن إبراهيم بن سعد بسند البخاري فيه بلفظ يأكل القشاة بالرطب كلفظ الترجمة وكذلك أخرجه الترمذي وسياق الكلام على الحديث في باب الجمع بين اللونين (قوله باب) كذا هو في رواية الجميع بخير ترجمة وسقط عند الاسماعيلي فاعترض بأنه ليس فيه للرطب والقشاة كروا الذي أظنه أنه أراد أن يترجم به للتمر وحده أو لنوع منه وذكر فيه حديث أبي هريرة قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم تقرأ فأصابني سبع تمرات أحدها ثم حشفة وهو من رواية عباس الجريري عن أبي عثمان النهدي عنه وقد تقدم قبل بمثابة أبواب ثم ساقه من رواية عاصم الاحول عن أبي عثمان بلفظ فأصابني خمس تمرات أربع تمر وحشفة قال ابن التين أما أن تكون إحدى الروايتين وهما أو يكون ذلك وقع مرتين (قلت) الثاني بعيد لا محذور وأجاب الكرماني بأن لامناقة اذ التخصيص بالعدد لا يتقيد الزائد وفيه نظر والامساك كان لذكره فائدة والاولى أن يقال ان القسمة أو لا تنفقت خمساً خمساً ثم فضلت فضله فقسمت ثنتين ثنتين فذكر أحد الراويين مبتدأ الامر ولا آخر منتهاه وقد وقع في الحديث اختلاف أشد من هذا فان الترمذي أخرجه من طريق شعبة عن عباس الجريري بلفظ أصابهم جوع فأعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم تمر تمره وأخرجه النسائي من هذا الوجه بلفظ قسم سبع تمرات بين سبعة أنا فيهم وابن ماجه وأحمد من هذا الوجه بلفظ أصابهم جوع وهم سبعة فأعطاني النبي صلى الله عليه وسلم سبع تمرات لكل انسان تمر وهذه الروايات متقاربة المعنى ومخالفة لرواية حماد بن زيد عن ابن عباس وكأنها رجحت عند البخاري على رواية شعبة فاقصر عليها وأيدها برواية عاصم لأنها توافقهما من حيثية الزيادة على الواحدة في الجملة (قوله في الرواية الاولى تضيفت) بضاد مجمة وفاء أي زلت به ضيفاً وقوله سبعا أي سبع ليال (قوله فكان هو وامرأته) تقدم أنها بسرة بضم الموحدة وسكون المهملة بذ غزان بفتح الغين المجمة وسكون الزاي وهي صحابية أخذت عتبة الصحابي الجليل أمير البصرة (قوله وخادمه) لم أقف على اسمها (قوله يعقبون) بالقاف أي يتناولون قيام الليل وقوله أثلاثاً أي كل واحد منهم يقوم ثلث الليل فن بدأ اذا فرغ من ثلثه أي يقطع الآخر (قوله وسبعته يقول) القائل أبو عثمان النهدي والمسموع أبو هريرة ووقع عند أحمد والاسماعيلي في هذه الرواية بعد قوله ثم يوقف هذا قلت يا أبا هريرة كيف تصوم قال أما أنا فأصوم من أول الشهر ثلاثاً فان حدث لي حدث كان لي أجر شهر قال وسبعته يقول قسم وكان البخاري حذف هذه الزيادة لكونها موقوفة وقد أخرج بهذا الاسناد في الصلاة التحريض على صيام ثلاثة أيام من كل شهر مرفوعاً وأخرجه في الصيام من وجه آخر عن أبي عثمان وهو السبب في سؤال أبي عثمان أبا هريرة عن كنية صومه يعنى من أي الشهر تصوم الثلاث المذكورة وقد سبق بيان ذلك في كتاب الصيام (قوله أحدها ثم حشفة) زاد في الرواية الماضية فلم يكن فيهن تمره فأنجب الى منها الحديث وقد تقدم شرحه هناك (قوله في الرواية الثانية أربع تمر) بالرفع والتسوين فيهما وهو واضح وفي رواية أربع تمر بزيادة

قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب بالقشاة (باب) حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زيد عن عباس الجريري عن أبي عثمان قال تضيفت أبا هريرة سبعاً فكان هو وامرأته وخادمه يعقبون الليل أثلاثاً يصلي هذا ثم يوقف هذا وسبعته يقول قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصحابه تقرأ فأصابني سبع تمرات أحدها ثم حشفة حدثنا محمد بن الصباح حدثنا اسمعيل بن زكريا عن عاصم عن أبي عثمان عن أبي هريرة رضي الله عنه قسم النبي صلى الله عليه وسلم بيننا تقرأ فأصابني منه خمس أربع تمر

وحشفة ثم رأيت الحشفة هي أشدهن لضرسى * (باب الرطب والتمر وقول الله تعالى وهزى إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا) * وقال محمد بن يوسف عن سفيان عن منصور بن صفية حدثني أمي عن عائشة رضي الله عنها قالت توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شبعنا من الأسودين التمر والماء * حدثنا سعيد بن أبي مریم حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

ها في آخره أي كل واحدة من الأربع تمرقة قال الكرماني فإن وقع بالاضافة والجر فشاذا على خلاف القياس وإنما جاء في مثل ثلثاء وأربعاء (قوله وحشفة) بمهله ثم مجزة مفتوحين ثم فاء أي رديته والحشف ردى التمر وذلك أن تيبس الرطبة في النخلة قبل أن يتنهى طيبها وقيل لها حشفة ليس بها وقيل مراده صلبة قال عياض فعلى هذا فهو بسكون الشين (قلت) بل الثابت في الروايات بالتحريك ولا منافاة بين كونها رديشة وصلبة * (تنبيه) * أخرج الاسماعيلى طريق عاصم من حديث أبي يعلى عن محمد بن بكارة عن اسمعيل بن زكريا بسند البخارى فيه وزاد في آخره قال أبو هريرة أن أبجخل الناس من أبجخل بالسلام وأبجخل الناس من عجز عن الدعاء وهذا موقوف صحيح عن أبي هريرة كان البخارى حذفه لكونه موقوفا ولم يعلقه بالباب وقد روى مرفوعا والله أعلم * (قوله باب الرطب والتمر) كذا الجميع فيما وقفت عليه الا ابن بطال ففيه باب الرطب بالتمر وقع فيه بموحدة بدل الواو ووقع لعياض في باب ح ل أن في البخارى باب أشكل التمر بالرطب وليس في حديثي الباب ما يدل لذلك أصلا (قوله وقول الله تعالى وهزى إليك بجذع النخلة الآية) وروى عبد بن حميد من طريق شقيق بن سلمة قال لو علم الله أن شيا للنفساء خير من الرطب لأمرهم الرطب لا أمرهم الرطب ومن طريق عمرو بن ميمون قال ليس للنفساء خير من الرطب أو التمر ومن طريق الربيع بن خثيم قال ليس للنفساء مثل الرطب ولا للمريض مثل الغسل أسانيد صحيحة وأخرج ابن أبي حاتم وأبو يعلى من حديث علي رفعه قال أطعموا نفساءكم الولد الرطب فإن لم يكن رطب فتمر وليس من الشجر شجرة أكرم على الله من شجرة نزلت تحتها مريم وفي أسنده ضعف وقد قرأ الجمهور تساقط بتشديد السين وأصله تساقط وقرأة حزة وهي رواية عن أبي عمرو التخفيف على حذف إحدى التاءين وفيها قرأت أخرى في الشواذ ثم ذكر فيه حديثين * الاول حديث عائشة (قوله وقال محمد بن يوسف) هو القرطبي شيخ البخارى وسفيان هو الثوري وقد تقدم الحديث وشرحه في أوائل الاطعمة من طريق أخرى عن منصور وهو ابن عبد الرحمن بن طلحة العبدري ثم الشيبى الحنبل وأمه هي صفية بنت شيبة من صغار الصحابة وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق ومن رواية ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري مثله وأخرجه مسلم من رواية أبي أحمد الزبيرى عن سفيان بلفظ وما شبعنا والصواب رواية الجماعة وقد أخرجه أحمد ومسلم أيضا من طريق داود بن عبد الرحمن عن منصور بلفظ حين شبع الناس واطلاق الاسود على الماء من باب التغليب وكذا اطلاق الشبع موضع الرى والعرب تفعل ذلك في الشئين يصطحبان فتسميهما معا باسم الاشهر منهما وأما التسوية بين الماء والتمر مع أن الماء كان عندهم متيسرا لأن الرى منه لا يحصل بدون الشبع من الطعام لمضرة شرب الماء صرفا بغیر كل لكها قرئت بينهما لعدم التمتع بأحدهما إذا فات ذلك من الآخر ثم عبرت عن الامرين الشبع والرى بفعل أحدهما كما عبرت عن التمر والماء بوصف أحدهما وقد تقدم شئ من هذا في باب من أكل حتى شبع * الثاني حديث جابر (قوله أبو غسان) هو محمد بن مطرف وأبو حازم هو سلمة بن دينار (قوله عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة) هو الخنزوى واسم أبي ربيعة عمرو ويقال حذيفة وكان يلقب ذا الرمحين وعبد الله بن أبي ربيعة من مسلمة الفتح وولى الجند من بلاد اليمن لعمر فلم يزل بها الى ان جاء سنة حصر عثمان لينصره

فسقط عن راحته مغات ولا إبراهيم عنه رواية في النسائي قال أبو حاتم انها من سبله وليس
 لإبراهيم في البخاري سوى هذا الحديث وأمه أُم كلثوم بنت أبي بكر الصديق وله رواية عن أمه
 وخالته عائشة (قوله كان بالمدينة يهودي) لم أقف على اسمه (قوله وكان يسلفني في تربي إلى
 الجذاذ) بكسر الجيم ويجوز فتحها والذال معجمة ويجوز اهـ ما لها أي زمن قطع تمر النخل وهو
 الصرام وقد استشكل الاسماعيل ذلك وأشار إلى شذوذ هذه الرواية فقال هذه القصة
 يعني دعاء النبي صلى الله عليه وسلم في النخل بالبركة رواها الثقات المعروفون فيما كان على والد
 جابر من الدين وكذا قال ابن التين الذي في أكثر الأحاديث إن الدين كان على والد جابر قال
 الاسماعيل والسلف إلى الجداد مما لا يجيزه البخاري وغيره وفي هذا الاسناد نظر (قلت)
 ليس في الاسناد من ينظر في حاله سوى إبراهيم وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وروى
 عنه أيضا ولده اسمعيل والزهرى وأما ابن القطان فقال لا يعرف حاله وأما السلف إلى الجداد
 فيعارضه الأهرم بالسلم إلى أجل معلوم فيحمل على أنه وقع في الاقتصار على الجداد اختصار
 وأن الوقت كان في أصل العقد معنا وأما الشذوذ الذي أشار إليه فيسند فبع بالتعدد فان في
 السياق اختلافا ظاهرا فهو محمول على أنه صلى الله عليه وسلم ترك في النخل الخلف عن والد جابر
 حتى وفي ما كان على أيه من التركة تقدم بيان طريقه واختلاف ألفاظه في علامات النبوة ثم ترك
 أيضا في النخل المختص بجابر فيما كان عليه هو من الدين والله أعلم (قوله وكانت لجابر الأرض
 التي بطريق رومة) فيه الثقات أو هو مدرج من كلام الراوي لكريرده ويعضد القول أن في
 رواية أبي نعيم في المستخرج من طريق الرمادي عن سعيد بن أبي هريرة شيخ البخاري فيه وكانت
 لي الأرض التي بطريق رومة ورومة بضم الراء وسكون الواو هي البئر التي اشتراها عثمان رضي
 الله عنه وسبلها وهي في نفس المدينة وقد قيل إن رومة رجل من بني غفار كانت له البئر قبل أن
 يشتريها عثمان نسبت إليه ونقل الكرماني أن في بعض الروايات دومة بدل الراء قول واعلمها
 دومة الجندل (قلت) وهو باطل فإن دومة الجندل لم تكن إذ ذاك فتحت حتى يمكن أن يكون
 لجابر فيها أرض وأيضا في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم مشى إلى أرض جابر وأطعمه من
 رطبها ونام فيها وقام فبرك فيها حتى أوفاه فلو كانت بطريق دومة الجندل لاحتاج إلى السفر لأن
 بين دومة الجندل وبين المدينة عشرة مراحل كما بينه أبو عبيد البكري وقد أشار صاحب المطالع
 إلى أن دومة هذه هي بئر رومة التي اشتراها عثمان وسبلها وهي داخل المدينة فكان أن أرض جابر
 كانت بين المسجد النبوي ورومة (قوله جلست فخلا عاما) قال عياض كذا اللقابي وأبي ذر
 وأكثروا واقبا لجيم واللام قال وكان أبو مروان بن سراج يصوب هذه الرواية إلا أنه يضبطها
 جلست أي بسكون السين وضم التاء على أنها مخاطبة جابر وتفسره أي تأخرت عن القضاء فخلا
 بفاء وخاء معجمة ولام مشددة من التخلية أو مخففة من الخلو أي تأخر السلف عاما قال عياض
 لكن ذكر الأرض أول الحديث يدل على أن الخبر عن الأرض لا عن نفسه انتهى فاقضى ذلك أن
 ضبط الرواية عند عياض بفتح السين المهملة وسكون التاء والضمير للأرض وبعده فخلابنون ثم
 معجمة ساكنة أي تأخرت الأرض عن الأعمار من جهة النخل قال ووقع للأصمعي جلست بجاء
 مهملة ثم موحدة وعند أبي الهيثم فحاست بعد الخاء المعجمة ألف أي خالفت معهودها وجاهلها

قال كان بالمدينة يهودي
 وكان يسلفني في تربي إلى
 الجذاذ وكانت لجابر الأرض
 التي بطريق رومة جلست
 فخلا عاما فجاءني اليهودي
 عبد الجذاذ

ولم اجتمع منها شيئاً ففعلت أستنظره الى قابل فيأتي فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لأصحابه امشوا نستنظر لحابر من اليهودي فجاؤني في فخل في جعل النبي (٤٩٣) صلى الله عليه وسلم يكلم اليهودي فيقول أبا القاسم لا أنظره فلما رأى النبي صلى الله

عليه وسلم قام فطاف في الخلل ثم جاءه فكلّمه فأبى فقامت فجئت بقليل رطب فوضعت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فأكل ثم قال أين عريشك يا جابر فأخبرته فقال أفرش لي فيه ففرشته فدخل فرقد ثم استيقظ فجئته بقبضة أخرى فأكل منها ثم قام فكلّم اليهودي فأبى عليه فقام في الرطاب في الخلل الثانية ثم قال يا جابر جئنا واقض فوقف في الجسداد جئدت منها ما قضيت به وفضل منه فخرجت حتى جئت النبي صلى الله عليه وسلم فبشرته فقال أشهد أني رسول الله عرش وعريش بناء وقال ابن عباس معروشات ما يعرش من الكروم وغير ذلك يقال عروشها أبنيتها قال محمد بن يوسف قال أبو جعفر قال محمد بن اسمعيل خلا ليس عندى مقيداً ثم قال بخل ليس فيه شك * (باب أكل الجمار) * حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أي حدثنا الأعمش قال حدثني مجاهد عن عبد الله بن عمر رضي الله

يقال خامس عهده إذا خافه أو تغير عن عادته وخاس الشيء إذا تغير قال وهذه الرواية أثبتنا (قلت) وحكي غيره خست بجاءه بحجة ثم نون أي تأخرت ووقع في رواية أبي نعيم في المستخرج بهذه الصورة فأتدري بجاء مهملة ثم موحدة أو بحجة ثم نون وفي رواية الاسماعيلي خست على عاماً وأظنها بحجة ثم سين مهملة ثقيلة وبعد ها على بفتحتين وتشديد الحائية فكأن الذي وقع في الاصل بصورة تخطأ وكذا اخلا تصحيف من هذه اللفظة وهي على كتب الباء بالف ثم حرف العين والعلم عند الله ووقع في رواية أبي ذر عن المستملي قال محمد بن يوسف هو القريري قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم وراق البخاري قال محمد بن اسمعيل هو البخاري خلا ليس عندى مقيداً أي مضبوطاً ثم قال خلا ليس فيه شك (قلت) وقد تقدم توجيهه لكن وجدته في النسخة بحيم وبالحاء المعجمة أظهر (قوله ولم أجد) بفتح الهمزة وكسر الجيم وتشديد الدال (قوله أستنظره) أي استمهله (الى قابل) أي الى عام ثان (قوله فأخبر) بضم الهمزة وكسر الموحدة وفتح الراء على الفعل الماضي المبني للمجهول ويحتمل أن يكون بضم الراء على صيغة المضارعة والفاعل جابر وذكره كذلك مبالغة في استحضار صورة الحال ووقع في رواية أبي نعيم في المستخرج فأخبرت (قوله فيقول أبا القاسم لا أنظره) كذا فيه بحذف أداة النداء (قوله أين عريشك) أي المكان الذي اتخذته في البستان استظل به وتقبل فيه وسألت الكلام عليه في آخر الحديث (قوله جئته بقبضة أخرى) أي من رطب (قوله فقام في الرطاب في الخلل الثانية) أي المرة الثانية وفي رواية أبي نعيم فقام فطاف بدل قوله في الرطاب (قوله ثم قال يا جابر جئ) فعل أمر بالجاء (واقض) أي أوف (قوله فقال أشهد أني رسول الله) قال ذلك صلى الله عليه وسلم لم يافيه من خرق العادة الظاهر من ابناء الكثيرين القليل الذي لم يكن يظن انه يوفى منه البعض فضلاً عن الكل فضلاً عن أن تفضل فضله فضلاً عن أن يفضل قدر الذي كان عليه من الدين (قوله عرش وعريش بناء) وقال ابن عباس معروشات ما يعرش من الكرم وغير ذلك يقال عروشها أبنيتها ثبت هذا في رواية المستملي والنقل عن ابن عباس في ذلك تقدم موصولاً في أول سورة الانعام وفيه النقل عن غيره بأن المعروش من الكرم ما يقوم على ساق وغير المعروش ما يسط على وجه الأرض وقوله عرش وعريش بناء هو تفسير أي عبدة وقد تقدم نقله عنه في تفسير الاعراف وقوله عروشها أبنيتها هو تفسير قوله خاوية على عروشها وهو تفسير أي عبدة أيضاً والمراد هنا تفسير عرش جابر الذي رقد النبي صلى الله عليه وسلم عليه فالاكثر على أن المراد به ما يستظل به وقيل المراد به السرير قال ابن التين في الحديث أنهم كانوا لا يخلون من دين لقله الشيء اذ ذلك عندهم وان الاستعاذه من الدين أريد بها الكثير منه أو ما لا يجده وفاء ومن ثم مات النبي صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة على شعير أخذها لاهله وفيه زيارة النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه ودخول البساتين والقبول فيها والاستغلال بظلالها والشفاعة في انظار الواجد غير العين التي استحققت عليه ليكون أرفق به (قوله باب أكل الجمار) بضم الجيم وتشديد الميم ذكر فيه

عنهما قال بينما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوس إذ أتى بجمار فخله فقال النبي صلى الله عليه وسلم حديث من الشجر المباركة كبركة المسلم فظننت أنه يعني النخلة فأردت أن أقول هي النخلة يا رسول الله ثم التفت فإذا بأعاشر عشرة أنا أحدثهم فسكت فقال النبي صلى الله عليه وسلم هي النخلة

حديث ابن عمر في النخلة وقد تقدم شرحه في كتاب العلم مستوفى وتقدم الكلام على خصوص الترجمة بأكل الجار في كتاب البيوع (قوله باب العجوة) بفتح العين المهملة وسكون الجيم نوع من التمر معروف (قوله حدثنا جعة) بضم الجيم وسكون الميم (ابن عبد الله) أي ابن زياد بن شداد السلمي أبو بكر البخني يقال إن اسمه يحيى وجعة لقبه ويقال له أيضاً أبو خاقان كان من أئمة الرأي أو لا ثم صار من أئمة الحديث قاله ابن حبان في الثقات ومات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وماله في البخاري بل ولا في الكتب الستة سوى هذا الحديث وسيأتي شرح حديث العجوة في كتاب الطب إن شاء الله تعالى وقوله هنا من تصبح كل يوم سبع تمرات وقع في نسخة الصغاني بزيادة الباء في أوله فقال بسبع (قوله باب القرآن) بكسر القاف وتحفيف الراء أي ضم تمة إلى تمر تلتن أكل مع جاعة (قوله جيلة) بفتح الجيم والموحدة الخفيفة (قوله ابن سحيم) بضم السين مع كوفي تابعي ثقة ماله في البخاري عن غير ابن عمر رضي الله عنهما شيء (قوله أصابنا عام سنة) بالاضافة أي عام قط وقع في رواية أبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة أصابنا شعبة (قوله مع ابن الزبير) يعني عبد الله لما كان خليفة وتقدم في المظالم من وجه آخر عن شعبة بلفظ كتاب المدينة في بعض أهل العراق (قوله فرزقنا تمرًا) أي أعطانا في أرزاقنا تمرًا وهو القدر الذي يصرف اليهم في كل سنة من مال الخراج وغيره بدل النقدر تمرًا قاله النقاد ذلك بسبب الجماعة التي حصلت (قوله ويقول لا تقارنوا) في رواية أبي الوليد في الشركة فيقول لا تقارنوا وكذا لا يابى داود الطيالسي في مسنده (قوله عن الاقران) كذلك لا كثر الراء وقد أوضحت في كتاب الحج أن اللغة التي هي غير ألف وقد أخرج أبو داود الطيالسي بلفظ القرآن وكذلك قال أحمد عن ججاج بن محمد عن شعبة وقال عن محمد بن جعفر عن شعبة الاقران قال القرطبي وقع عند جميع رواة مسلم الاقران وفي ترجمة أبي داود باب الاقران في التمر وليست هذه اللفظة معروفة وأقرن من الرباعي وقرن من الثلاثي وهو الصواب قال الفراء قرن بين الحج والعمرة ولا يقال أقرن وإنما يقال أقرن لما قوى عليه وأطاقه ومنه قوله تعالى وما كآله مقرنين قال ابن كثر جاء في اللغة أقرن الدم في العرق أي كثر فيحمل حمل الاقران في الخبر على ذلك فيكون معناه أنه نهى عن الاكثار من أكل التمر إذا كان مع غيره ويرجع معناه إلى القرآن المذكور (قلت) لكن يصير أهم منه والحق أن هذه اللفظة من اختلاف الرواة وقد ميز أجديين من رواه بلفظ أقرن ولفظ قرن من أصحاب شعبة وكذا قال الطيالسي عن شعبة القرآن ووقع في رواية الشيباني الاقران وفي رواية مسعر القرآن (قوله ثم يقول الآن يستأذن الرجل أخاه) أي فإذا أذن له في ذلك جاز والمراد بالآخر رفيقه الذي اشتد معه في ذلك التمر (قوله قال شعبة الأذن من قول ابن عمر) هو وصول بالسند الذي قبله وقد أخرج أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة مدرجا وكذلك تقدم في الشركة عن أبي الوليد وللأمة عيسى وأمه له لمسلم كذلك عن معاذ بن معاذ وكذلك أخرجه أحمد عن يزيد بن جهمز وغيرهما عن شعبة وتابع آدم على فصل الموقوف من المرفوع شعبة بن سوار عن شعبة أخرجه الخطيب من طريقه مثل ما ساقه آدم إلى قوله الاقران قال ابن عمر الآن يستأذن الرجل منكم أخاه وكذا قال عاصم بن علي عن شعبة أرى الأذن من قول ابن عمر أخرجه الخطيب وقد فصله أيضاً عن شعبة سعيد بن عامر الضبي فقال في روايته قال شعبة الآن يستأذن أحدكم أخاه هو

* (باب العجوة) * حدثنا
جعة بن عبد الله حدثنا
مروان أخبرنا هاشم بن
هاشم أخبرنا عامر بن سعد
عن أبيه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
تصبح كل يوم سبع تمرات
بعجوة لم يضره في ذلك اليوم
سم ولا سحر * (باب القرآن
في التمر) * حدثنا آدم حدثنا
شعبة حدثنا جيلة بن سحيم
قال أصابنا عام سنة مع ابن
الزبير فرزقنا تمرًا فكان
عبد الله بن عمر يترنا ونحن
نأكل ويقول لا تقارنوا فان
النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن الاقران ثم يقول
الآن يستأذن الرجل أخاه
قال شعبة الأذن من قول

من قول ابن عمر أخرجه الخطيب أيضا الآن سعيداً أخطأ في اسم التابعي فقال عن شعبة عن
عبد الله بن دينار عن ابن عمر والمحموظ جيله بن سعيد كما قال الجماعة والحاصل أن أصحاب شعبة
اختلفوا كثيراً منهم رَوَاهُ عنه مدرجا وطائفة منهم رَوَاهُ عنه التردد في كون هذه الزيادة مرفوعة
أو موقوفة وشبابة فصل عنه وأدم حرم عنه بان الزيادة من قول ابن عمر وتابعه سعيد بن عامر إلا أنه
خالف في التابعي فلما اختلفوا على شعبة وتعارض جزمه وتردده وكان الذي رَوَاهُ عنه التردد أكثر
تظرفا فبين رَوَاهُ غيره من التابعين قرأناه قد ورد عن سفيان الثوري وابن اسحق الشيباني
ومسعر وزيد بن أبي أنيسة فاما الثوري فتقدمت روايته في الشركة ولفظه نهى أن يقرن
الرجل بين القرتين جميعا حتى يستأذن أصحابه وهذا ظاهره الرفع مع احتمال الادراج وأما
رواية الشيباني فأخرجهما أحد وأبو داود يلفظ نهى عن الاقران إلا أن تستأذن أصحابك والقول
فيها كالقول في رواية الثوري وأما رواية زيد بن أبي أنيسة فأخرجهما ابن حبان في النوع
الثامن والخمسين من القسم الثاني من صحيحه بلفظ من أكل مع قوم من عمر فلا يقرن فإن أراد أن
يفعل ذلك فليستأذنهم فإن أذنوا فليفعل وهذا أظهر في الرفع مع احتمال الادراج أيضا ثم تظرفنا
فبين رَوَاهُ عن النبي صلى الله عليه وسلم غير ابن عمر فوجدناه عن أبي هريرة وسياقه يقتضي أن
الامر بالاستئذان مرفوع وذلك أن اسحق في مسنده ومن طريقه ابن حبان أخرجا من
طريق اشعبي عن أبي هريرة قال كنت في أصحاب الصفة فبعث اليك رسول الله صلى الله عليه
وسلم ترجمحة فكب بيننا فكتانا كل الثنتين من الجوع فجعل أصحابنا إذا قرن أحدهم قال لصاحبه
انني قد قرت فأقرنوا وهذا الفعل منهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم دال على أنه كان مشروعا
لهم معروفا وقول الصحابي كأنه فعل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كذاله حكم الرفع عند
الجمهور وأصرح منه ما أخرجه الزار من هذا الوجه ولفظه قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم راين أصحابه فكان بعضهم يقرن فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرن إلا بأذن أصحابه
فالذي ترجح عندي أن لا ادراج فيه وقد اعتمد البخاري هذه الزيادة وترجم عليها في كتاب المظالم وفي
الشركة ولا يلزم من كون ابن عمر ذكر الأذن مرة غير مرفوعة أن لا يكون مستنده في الرفع وقد
ورد أنه استفتى في ذلك فأفتى والمفتي قد لا ينشط في فتواه إلى بيان المستند فأخرج النسائي من
طريق مسعر عن صله قال سئل ابن عمر عن قران القرتين قال لا تقرن إلا أن تستأذن أصحابك فيحمل
على أنه لما حدث بالقصة ذكرها كلها مرفوعة ولما استفتى أفتى بالحكم الذي حفظه على وقفه
ولم يصرح حينئذ برفعه والله أعلم وقد اختلف في حكم المسئلة قال النووي اختلفوا في هذا
النهي هل هو على التعريم أو الكراهة والصواب التفصيل فإن كان الطعام مشتركا بينهم فالقران
حرام الأبرضا هم ويحصل بتصريحهم أو بما يقوم مقامه من قرينة حال بحيث يغلب على الظن
ذلك فإن كان الطعام لغيرهم حرم وإن كان لأحدهم وأذن لهم في الأكل اشترط رضاه ويحرم لغيره
ويجوز له هو إلا أنه يستحب أن يستأذن إلا كلين معه وحسن للمضيف أن لا يقرن ليساوى
ضيفه إلا أن كان الشيء كثيرا يفضل عنهم مع أن الأدب في الأكل مطلقا ترك ما يقتضي الشره
الآن يكون مستحجلا يريد الأسراع لشغل آخر وذكر الخطابي أن شرط هذا الاستئذان أنما
كان في زمنهم حيث كانوا في قلة من الشيء فأما اليوم مع اتساع الحال فلا يحتاج إلى استئذان

وتعقبه النووي بأن الصواب التفصيل لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كيف وهو غير ثابت (قلت) حديث أبي هريرة الذي قدمته يرشد إليه وهو قوي وقصة ابن الزبير في حديث الباب كذلك وقال ابن الأثير في النهاية انما وقع النهي عن القران لأن فيه شرها وذلك يترى بصاحبه أو لأن فيه غيبا برفيقه وقيل انما نهى عنه لما كانوا فيه من شدة العيش وقلة الشيء وكانوا مع ذلك يواسون من القليل واذا اجتمعوا ربما آثر بعضهم بعضا وقد يكون فيهم من اشتد جوعه حتى يحمله ذلك على القرن بين الثمرتين أو تعظيم اللقمة فارشدهم إلى الاستئذان في ذلك تطييبا لنفوس الباقين وأما قصة جبله بن سحيم فظاهرها أنها من أجل الغبن ولكون ملكهم فيه سواء وروى نحوه عن أبي هريرة في أصحاب الصفة انتهى وقد أخرج ابن شاهين في النسخ والمنسوخ وهو في مسند البزار من طريق ابن مريدة عن أبيه رفعه كنت نهيتكم عن القران في الثمران الله وسع عليكم فاقروا ففعل النووي أشار إلى هذا الحديث فان في استناده ضعفا قال الحازمي حديث النهي أصح وأشهر الآن الخطب فيه يسيرا لأنه ليس من باب العبادات وانما هو من قبيل المصالح الدنيوية فيمكن فيه بمثل ذلك ويعضده اجماع الامم على جواز ذلك كذا قال ومراذه بالجواز في حال كون الشخص مالكا لذلك الماء كقول ولو بطريق الاذن له فيه كما قرره النووي والاقليم بجواز أحدهم من العلماء أن يستأثر أحد بعمال غيره بغير إذنه حتى لو قامت قرينة تدل على أن الذي وضع الطعام بين الضيفان لا يرضيه استئثار بعضهم على بعض حرم الاستئثار جزما وانما تقع المكارمة في ذلك اذا قامت قرينة الرضا وذكر أبو موسى المديني في ذيل الغريين عن عائشة وجابر استقباح القران لما فيه من الشر والطمع المزرى بصاحبه وقال مالك ليس بجميل أن يأكل أكثر من رفيقه * (تنبيه) * في معنى التمر الرطب وكذا الزبيب والعنب ونحوهما لوضوح الجملة الجامعة قال القرطبي جل أهل الظاهر هذا النهي على التحريم وهو سهو منهم وجهل بمساق الحديث وبالمعنى وجهله الجمهور على حال المشاركة في الاكل والاجتماع عليه بدليل فهم ابن عمر راويه وهو أفهم للمقال راقع بالحال وقد اختلف العلماء في موضع الطعام بين يديه متى يملكه فقيل بالوضع وقيل بالرفع الى فيه وقيل غير ذلك فعلى الاول فلكم فيه سواء فلا يجوز أن يقرن الأباذن الباقين وعلى الثاني يجوز أن يقرن لكن التفصيل الذي تقدم هو الذي تقتضيه القواعد الفقهية نعم ما يوضع بين يدي الضيفان وكذلك المشار في الاعراس سبيله في العرف سبيل المكارمة لا التشاح لاختلاف الناس في مقدار الاكل وفي الاحتياج الى تناول من الشيء ولو حمل الامر على تساوي السهمان بينهم لضاق الامر على الواضع والموضوع له ولما ساغ لمن لا يكفيه اليسر أن يتناول أكثر من نصيب من يشبعه اليسر ولم يمتنع تشاح الناس في ذلك وجرى عملهم على المساخمة فيه عرف أن الامر في ذلك ليس على الإطلاق في كل حالة والله أعلم

(قوله) باب القناء يأتي شرح حديثه في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى **(قوله)** **باب** بركة النخلة ذكر فيه حديث ابن عمر مختصرا وقد تقدم التنبيه عليه قريبا واه مر شرحه مستوفى في كتاب العلم **(قوله) باب** جمع اللوزين أو الطعامين بجمرة أي في حالة واحدة ورأيت في بعض الشروح جمرة مرة ولم أر التكرار في الاصول ولعل البخاري لمح الى تضعيف حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بآباء أو بقعب فيه لبن وعسل فقال أدمان

ابن عمر * (باب القناء) *
حدثنا معمر بن عبد الله
قال حدثني إبراهيم بن سعد
عن أبيه قال سمعت عبد الله
ابن جعفر قال رأيت النبي
صلى الله عليه وسلم يأكل
الرطب بالقناء * (باب بركة
النخلة) * حدثنا أبو نعيم
حدثنا محمد بن طلحة عن
زيد عن مجاهد قال
سمعت ابن عمر عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال من
الشجر شجرة تكون مثل
المسلم وهي النخلة * (باب
جمع اللوزين أو الطعامين
بجمرة) *

في اناء لا آكله ولا أحرمه أخرجه الطبراني وفيه راو مجهول (قوله عبد الله) هو ابن المبارك وقد تقدم اخراج البخاري لهذا الحديث قبل هذا الباب سواء وكذا فيما قبله بابواي على من هذا درجة والسبب في ذلك أن مداره على ابراهيم بن سعد قال الترمذي صحيح غريب لا يعرفه الا من حديثه (قوله يا كل الرطب بالقثاء) وقع في رواية الطبراني كيفية آكله لهما فاخرج في الاوسط من حديث عبد الله بن جعفر قال رأيت في عين النبي صلى الله عليه وسلم قثاء وفي شماله رطباً وهو يأكل من ذامرة ومن ذامرة وفي سنده ضعف وأخرج فيه وهو في الطب لا ينعيم من حديث أنس كان يأخذ الرطب يمينه والبطيخ يساره فيأكل كل الرطب بالبطيخ وكان أحب القثاء كفه اليه وسنده ضعيف أيضاً وأخرج النسائي بسند صحيح عن حميد عن أنس رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرطب والخريز وهو بكسر الخاء الموحدة وسكون الراء وكسر الموحدة بعدها زاي نوع من البطيخ الاصفر وقد تكبر القثاء فتصغر من شدة الحرق فتصير كالخريز كما شاهدته كذلك بالحج زوفي هذا تعقب على من زعم أن المراد بالبطيخ في الحديث الاخضر واعتل بأن في الاصفر حرارة كما في الرطب وقد ورد التعليل بأن أحدهما يطفئ حرارة الآخر والجواب عن ذلك بأن في الاصفر بالنسبة للرطب برودة وان كان فيه خللاوته طرف حرارة والله أعلم وفي النسائي أيضاً بسند صحيح عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل البطيخ بالرطب وفي رواية له جمع بين البطيخ والرطب جميعاً وأخرج ابن ماجه عن عائشة أرادت أن تعالجني للسحنة لتدخلني على النبي صلى الله عليه وسلم فاستقام لها ذلك حتى أكلت الرطب بالقثاء فسمحت كاحسن سمعة والنسائي من حديثه لما تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم عالجوني بغير شيء فاطعموني القثاء بالتمر فسمحت عليه كاحسن الشهم وعند أبي نعيم في الطب من وجه آخر عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبو يها بذلك ولابن ماجه من حديث ابني بسر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب الزبد والتمر الحديث ولا جد من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن أبيه قال دخلت على رجل وهو يتجمع ابناً برفق قال ادن فان رسول الله صلى الله عليه وسلم سماهما الاطيين واسناده قوي قال النووي في حديث الباب جوازاً كل الشئين من الناكهة وغيرهما معاً وجوازاً كل طعامين معا يؤخذ منه جواز التوسع في المطاعم ولا خلاف بين العلماء في جواز ذلك وما نقل عن السلف من خلاف هذا محمول على الكراهة منعاً لا اعتياد اتوسع والترفيه والاكثر لغیر مصلحة دينية وقال الترمذي يؤخذ منه جواز مراعاة صفات الاطعمة وطبائعها واستعمالها على الوجه اللائق بها على قاعدة الطب لان في الرطب حرارة وفي القثاء برودة فاذا أكلها اعتدلا وهذا أصل كبير في المركبات من الادوية وترجم أبو نعيم في الطب باب الاشياء التي تؤكل مع الرطب ليذهب ضرره فساد هذا الحديث لكن لم يذكر الزيادة التي ترجم بها وهي عند أبي داود في حديث عائشة بلفظ كان يأكل البطيخ بالرطب فيقول يكسره هذا ببرده هذا وبرده هذا بجر هذا والطبيخ بتقديم الطاء لغة في البطيخ بوزنه والمراد به الاصفر بدليل ورود الحديث بلفظ الخريز بدل البطيخ وكان يكثر وجوده بأرض الحجاز بخلاف البطيخ الاخضر (تنبيه) سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسائي ولم يذكرهما الاسماعيلي أيضاً (قوله ما) من أدخل الضيفان عشرة عشرة والجلوس على الطعام عشرة عشرة) أي اذا احتج الى ذلك لضيق الطعام أو ما كان الجلوس عليه

نحدثنا ابن مقاتل أخبرنا
عبد الله أخبرنا ابراهيم بن
سعد عن أبيه عن عبد الله
ابن جعفر رضي الله عنهما
قال رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يأكل الرطب
بالقثاء * (باب من أدخل
الضيفان عشرة عشرة
والجلوس على الطعام عشرة
عشرة) *

(قوله عن الجعد أبي عثمان عن أنس وعن هشام عن محمد عن أنس وعن سنان أبي ربيعة عن أنس) هذه الاسانيد الثلاثة لحاجد بن زيد وهشام هو ابن حسان ومحمد هو ابن سيرين وسنان أبو ربيعة قال عياض وقع في رواية ابن السكن سنان بن أبي ربيعة وهو خطأ وإنما هو سنان أبو ربيعة وأبو ربيعة كنيته (قلت) الخطأ فيه عن دون ابن السكن وسنان هو ابن ربيعة وهو أبو ربيعة وافقت كنيته اسم أبيه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وهو مقرون بغيره وقد تكلم فيه ابن معين وأبو حاتم وقال ابن عدى له أحاديث قليلة وأرجو أنه لا بأس به (قوله جشته) بجيم وشين معجمة أي جعلته جشيشا والجشيش دقيق غير ناعم (قوله خطيفة) بجاء معجمة وطاء مهملة وزن عسيدة ومعناه كذا تقدم الجزم به في علامات النبوة وقيل أصله أن يؤخذ لبن ويدير عليه دقيق ويطحخ ويلعقها الناس فيخطفونها بالاصابع والملاعق فسميت بذلك وهي فعيلة بمعنى منفعولة وقد تقدم شرح هذه القصة مستوفى في علامات النبوة وسياق الحديث هناك أتم معامها وقوله في هذه الرواية إنما هو شيء صنعته أم سليم أي هوشى قليل لأن الذي يتولى صنعه امرأة بمفردها لا يكون كثيرا في العادة وقد قدمت في علامات النبوة أن في بعض روايات مسلم ما يدل على أن في سياق الباب هنا اختصارا مثل قوله في رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس فقال أبو طلحة يا رسول الله إنما أرسلت أنسا يدعوك وحدك ولم يكن عندنا ما يشبع من أرى وفي رواية عمرو بن عبد الله عن أنس فقال أبو طلحة إنما هو قرص فقال إن الله سيبارك فيه قال ابن بطال الاجتماع على الطعام من أسباب البركة وقد روى أبو داود من حديث وحشي بن حرب رفعه اجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله يبارك لكم قال وإنما أدخلهم عشرة عشرة والله أعلم لأنها كانت قصعة واحدة ولا يمكن الجماعة الكثيرة أن يقدروا على تناول منها مع قلة الطعام فجعلهم عشرة عشرة ليمكسوا من الأكل ولا يزدجوا قال وليس في الحديث المع عن اجتماع أكثر من عشرة على الطعام (قوله باب) ما يكره من الثوم والبقول أي التي لها رائحة كريهة وهل الهسى عن دخول المسجد لأكلها على التعميم أو على من أكل النبي منها دون المأخوذ وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث * أحدها (قوله) في ما بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم تقدم في أخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة من رواية نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غزوة خيبر من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقرب من مسجدنا ووقع لسبب هذا الحديث فأخرج عثمان ابن سعيد الدارمي في كتاب الاطعمة من رواية أبي عمرو هو بشر بن حرب عنه قال جاء قوم مجلس النبي صلى الله عليه وسلم وقد أكلوا الثوم والبصل فأكاه تأذي بذلك فقال فذكره ثانيا حديث أنس أورده عن مسدد وقدم في الصلاة عن أبي معمر كلاهما عن عبد الوارث وهو ابن سعيد عن عبد العزيز هو ابن صهيب * ثالثها حديث جابر وقد تقدم أيضا هناك موصولا ومعلقا وفيه ذكر البقول ولكنه اختصره هنا وقوله كل فأنابا من لا تنأج فيه أباحتها لغيره صلى الله عليه وسلم حيث لا يتأذى به المصلون جميعا بين الأحاديث واختلف في حقه هو صلى الله عليه وسلم فقيل كان ذلك محرما عليه والأصح أنه مكروه لعموم قوله لا في جواب أحرام هو وحجة الأول أن العلة في المنع ملازمة الملك له صلى الله عليه وسلم وأنه ما من ساعة الا وملك يمكن أن يلقاه فيها وفي

حدثني الصلت بن محمد
حدثنا جاد بن زيد عن
الجعد أبي عثمان عن أنس
وعن هشام عن محمد عن
أنس وعن سنان أبي ربيعة
عن أنس أن أم سليم أمه
عمدت إلى مدمن شعير جشته
وجعلت منه خطيفة
وعصرت عكة عندها ثم
بعثتني إلى النبي صلى الله
عليه وسلم فأتيته وهو في
أصحابه فدعوته قال ومن
معي فحيت فقلت انه يقول
ومن معي فخرج اليه أبو
طلحة قال يا رسول الله إنما
هوشى صنعته أم سليم قد دخل
فحيتي به وقال أدخل علي
عشرة فأدخلوا فأكلوا حتى
شبعوا ثم قال أدخل علي
عشرة فدخلوا فأكلوا حتى
شبعوا ثم قال أدخل علي
عشرة حتى عد أربعين ثم
أكل النبي صلى الله عليه
وسلم ثم قام فجعلت أنظر هل
نقص منها شيء * (باب
ما يكره من الثوم والبقول) *
فيه ابن عمر عن النبي صلى
الله عليه وسلم

حدثنا مسدد بن حماد بن عمار
الوارث عن عبد العزيز
قال قيل لانس ما سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم
يقول في الصوم فقال من أكل
فلا يقرب من مسجدنا حدثنا
علي بن عبد الله حدثنا أبو
صفوان عبد الله بن سعيد
أخبرنا يونس عن ابن شهاب
قال حدثني عطاء بن جابر بن
عبد الله رضي الله عنهم ما زعم
أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من أكل ثوماً أو بصلاً
فليعتزلنا أو ليعتزل مسجدنا
* (باب الكبث وهو ورق
الاراك) * حدثنا سعيد بن
عفير حدثنا ابن وهب عن
يونس عن ابن شهاب قال
أخبرني أبو سلمة قال أخبرني
جابر بن عبد الله قال كُتِبَ
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعر الطهران فنجى
الكبث فقال عليكم بالأسود
منه فإنه أيطب فقص
أ كنت ترى الغنم قال نعم
وهل من نبي الأرعاه * (باب
المضغضة بعد الطعام) *

هذه الأحاديث بيان جواز كل الثوم والبصل والكراث الآن من أكلها يكره له حضور المسجد
وقد ألحق بها الفقهاء ما في معناها من البقول الكريمة الرائحة كالقفل وقد ورد فيه حديث في
الطبراني وقيد عياض بن يحيى منه وألحق به بعض الشافعية الشديد البحر ومن به جراحة
تفوح رائحتها واختلف في الكراهية فالجمهور على التنزيه وعن الطاهرية التحريم وأغرب
عياض فقل عن أهل الطاهرية تحريم تناول هذه الأشياء مطلقاً لأنها تمنع حضور الجماعة والجماعة
فرض عين ولكن صرح ابن حزم بالجواز ثم يحرم على من يتعاطى ذلك حضور المسجد وهو أعلم
بمذهبه من غيره * (قوله باب الكبث) نفتح الكاف وتحقيف الموحدة وبعد الألف
مثلثة (قوله وهو ورق الراك) كذا وقع في رواية أبي ذر عن مشايخه وقال كذا في الرواية
والصواب ثمر الراك انتهى ووقع للنسفي ثمر الراك وللباقين على الوجهين ووقع عند
الاسماعيلي وأبي نعيم وابن بطل و ابن بطل ورق الراك و عقبه الاسماعيلي فقال انما هو ثمر الراك وهو
البربر يعني بموحدة وزن الحبر فاذا اسود فهو الكبث وقال ابن بطل الكبث ثمر الراك الغض
منه والبربر ثمر الرطب واليابس وقال ابن التين قوله ورق الراك ليس بصحيح والذي في اللغة
أنه ثمر الراك وقيل هو نضيجه فاذا كان طرياً فهو موز وقيل عكس ذلك وأن الكبث الطري
وقال أبو عبيد هو ثمر الراك اذا يبس وليس له عجم قال أبو زيد يشبه التين يأكله الناس والابل
والغنم وقال أبو عمرو هو حار كاس فيه لمحات انتهى وقال عياض الكبث ثمر الراك وقيل نضيجه
وقيل غضه قال شيخنا ابن الملقن والذي رأيناه من نسخ البخاري وهو ثمر الراك على الصواب
كذا قال وقال الكرماني وقع في نسخة البخاري وهو ورق الراك قيل وهو خلاف
اللغة (قوله بعر الطهران) بتشديد الراء قبلها ميم مفتوحة والطاء معجمة بلفظ تنبيه الطهر
مكان معروف على مرحلة من مكة (قوله فحني) أي نكتظف (قوله فإنه أيطب) كذا وقع هنا
وهو لغة بمعنى أظيب وهو مقلوبه كما قالوا جذب وجبذ (قوله فقص) كنت ترى الغنم في
السؤال اختصار والتقدير أ كنت ترى الغنم حتى عرفت أظيب الكبث لأن راى الغنم يكثر
تردده تحت الاشجار لطلب المرعى منها والاستئطال تحتها وقد تقدم بيان ذلك في قصة موسى من
أحاديث الانبياء وتقدم الكلام على الحكمة في رعى الانبياء الغنم في أوائل الاجارة وأقاد ابن
التين عن الداودي أن الحكمة في اختصاصها بذلك لكونها لا تركب فلا ترهون نفس راكبها قال
وفيه اباحة كل ثمر الشجر الذي لا يملك قال ابن بطل كان هذا في أول الاسلام عند عدم
الاقوات فاذا قد أغنى الله عباده بالحنطة والحبوب الكثيرة وسعة الرزق فلا حاجة بهم الى ثمر
الاراك (قلت) ان أراد بهذا الكلام الإشارة الى كراهة تناوله فليس بمسلم ولا يلزم من وجود
ما ذكر منع ما أبيع غير ثمن بل كثير من أهل الورع لهم رغبة في مثل هذه المباحات أكثر من تناول
ما يشتري والله أعلم * (تكملة) - أخرج البيهقي هذا الحديث في كتاب الدلائل من طريق عبيد
ابن شريك عن يحيى بن بكير بسنده الماضي في أحاديث الانبياء الى جابر فذكر هذا الحديث وقال
في آخره وقال ان ذلك كان يوم بدر يوم جمعة لثلاث عشرة بقية من رمضان قال البيهقي رواه
البخاري عن يحيى بن بكير دون التاريخ يعني دون قوله ان ذلك كان الخ وهو كما قال ولعل هذه
الزيادة من ابن شهاب احذر واته * (قوله باب المضغضة بعد الطعام) ذكر فيه

حديث سويد بن النعمان في المضضة بعد السويق وساقه بسند واحد بلفظين **باب** في أحدهما فأكلنا وزاد في الآخر فلكاه وقد تقدم بأسناده ومثله في أوائل الاطعمة وقال في آخره هناك قال سمعته منه عودا على بدء وقال في آخره هنا قال سفيان كأنك تسمعه من يحيى بن سعيد وهو محمول على أن عليا وهو ابن المديني سمعه من سفيان مرارا فربما غفر في بعضها بعض الالفاظ **(قوله باب لعق الاصابع ومصها قبل أن تمسح بالتمديد)** كذا قيده بالتمديد وأشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرق الحديث كما أخرجه مسلم من طريق سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر بلفظ فلا يمسح يده بالتمديد حتى يلعق أصابعه لكن حديث جابر المذكور في الباب الذي يليه صريح في أنهم لم يكن لهم مناديل ومفهوما يدل على أنهم لو كانت لهم مناديل لمسحوا بها فيحمل حديث النهي على من وجد ولا مة فهو له بل الحكم كذلك لو مسح بغير التمديد وأما قوله في الترجمة ومصها فيشير إلى ما وقع في بعض طرقه عن جابر أيضا وذلك فيما أخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي سفيان عنه بلفظ إذا طعم أحدكم فلا يمسح يده حتى يعصها وذكر الفقيه في محاسن الشريعة أن المراد بالتمديد هنا التمديد المعدل لزالة الزهومة لا التمديد المعدل للمسح بعد الغسل **(قوله عن عمرو بن دينار عن عطاء)** في رواية الجسدي ومن طريقه الاسماعيلي حدثنا عمرو بن دينار أخبرني عطاء **(قوله عن ابن عباس)** في رواية ابن جريج عند مسلم سمعت عطاء سمعت ابن عباس زادا بن أبي عمري روايته عن سفيان سمعت عمر بن قيس يسأل عمرو بن دينار عن هذا الحديث فقال هو عن ابن عباس قال فان عطاء حدثناه عن جابر قال حفظناه عن عطاء عن ابن عباس قبل أن يقدم علينا جابر اه وهذا ان كان عمر بن قيس حفظه احتل أن يكون عطاء سمعه من جابر بعد أن سمعه من ابن عباس ويؤيده ثبوته من حديث جابر عند مسلم وان كان من غير طريق عطاء وفي ساقه زيادة ليست في حديث ابن عباس ففي أوله إذا وقعت لقمة أحدكم فليطأ ما كان بها من أذى ولا يدعها للشيطان ثم ذكر حديث الباب وفي آخره زيادة أيضا سأذكرها فلعن ذلك سبب أخذ عطاء له عن جابر **(قوله إذا أكل أحدكم)** زاد مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وآخرين عن سفيان طعاما وفي رواية ابن جريج إذا أكل أحدكم من الطعام **(قوله فلا يمسح يده)** في حديث كعب بن مالك عند مسلم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل ثلاث أصابع فإذا فرغ لعقها فيحتمل أن يكون أطلق على الأصابع اليد ويحتمل وهو الأول أن يكون المراد باليد الكف كلها فيشمل الحكم من أكل بكفه كلها أو بأصابعه فقط أو ببعضها وقال ابن العربي في شرح الترمذي يدل على الأكل بالكف كلها أنه صلى الله عليه وسلم كان يتعرق العظم وينهش اللحم ولا يمكن ذلك عادة إلا بالكف كلها وقال شيخنا فيه نظر لأنه يمكن بالثلاث سألنا لكن هو ممسك بكفه كلها لا أكل بها سألنا لكن محل الضرورة لا يدل على عموم الأحوال ويؤخذ من حديث كعب بن مالك أن السنة الاكل ثلاث أصابع وان كان الأكل باكثر منها جائزا وقد أخرج سعيد بن منصور عن سفيان عن عبيد الله بن أبي يزيد أنه رأى ابن عباس إذا أكل لعق أصابعه الثلاث قال عياض والأكل باكثر منها من الشره وسوء الأدب وتكبير اللقمة ولأنه غير مضطر إلى ذلك لجمعه اللقمة ومساكها من جهاتها الثلاثة فان اضطر إلى ذلك لخفة الطعام وعدم تليفه بالثلاث فيدعه بالربعة أو الخامسة وقد أخرج سعيد بن منصور عن مرسل

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا
سفيان سمعت يحيى بن سعيد
عن بشير بن يسار عن سويد
ابن النعمان قال خرجنا مع
رسول الله صلى الله عليه
وسلم إلى خيبر فلما كنا
بالصبياء دعا بطعام فألقى
الابسويق فأكلنا فقام إلى
الصلاة فقمض ومضمضنا
قال يحيى سمعت بشيرا
يقول أخبرنا سويد خرجنا
مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم إلى خيبر فلما كنا بالصبياء
قال يحيى وهي من خيبر على
روحة دعا بطعام فألقى
الابسويق فلكاه فأكلنا
منه ثم دعا بما فقمض
ومضمضنا معه ثم صلى بنا
المغرب ولم يتوضأ * وقال
سفيان كأنك تسمعه من
يحيى * **(باب لعق الاصابع
ومصها قبل أن تمسح
بالتمديد)** * حدثنا علي بن
عبد الله حدثنا سفيان عن
عمرو بن دينار عن عطاء عن
ابن عباس أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال إذا أكل
أحدكم فلا يمسح يده

ابن شهاب قال النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أكل أكل بخمس فيجمع بينه وبين حديث
كعب باختلاف الحال (قوله حتى يلعقها) بفتح أوله من الثلاثي أى يلعقها هو (أو يلعقها)
بضم أوله من الرباعي أى يلعقها غيره قال النووي المراد العاق غيره من لا يتقذر ذلك من زوجة
وجارية وخدام وولد وكذا من كان في معناهم كتمليذ يعتقد البركة يلعقها وكذلك الوالد لعقها شاة
ونحوها وقال البيهقي ان قوله أو شاك من الراوى ثم قال فان كانا جميعا محفوظين فانما أراد أن
يلعقها صغيراً ومن يعلم أنه لا يتقذرهما ويحتمل أن يكون أراد أن يلعق أصبعه فيه فيكون بمعنى
يلعقها بمعنى فتكون أو للشك قال ابن دقيق العيد جاءت عليه هذه امسنة في بعض الروايات فانه
لا يدري في أى طعامه البركة وقد يعلل بأن مسحها قبل ذلك فيه زيادة تلويث لما يسمح به مع
الاستغناء عنه بالريق لكن اذا صح الحديث بالتعليل لم يعدل عنه (قلت) الحديث صحيح أخرجه
مسلم في آخر حديث جابر ولفظه من حديث جابر اذا سقطت لقمة أحدكم فليط مائها صابها من أذى
ولياً كلها ولا يسمح يده حتى يلعقها أو يلعقها فانه لا يدري في أى طعامه البركة زاد فيه النسائي
من هذا الوجه ولا يرفع الحنفية حتى يلعقها أو يلعقها ولا جدم من حديث ابن عمر نحوه بسند
صحيح والطبراني من حديث أبي سعيد نحوه بلفظ فانه لا يدري في أى طعامه يبارك له ولمسلم نحوه
من حديث أنس ومن حديث أبي هريرة أيضاً والعلة المذكورة لا تمتع ماذكره الشيخ فقد يكون
للحكم علتان فأكثر التخصيص على واحدة لا ينفي غيرها وقد أبدى عياض علة أخرى فقال انما
أمر بذلك لثلاثها ون بقليل الطعام قال النووي معنى قوله في أى طعامه البركة ان الطعام الذى
يحضر الانسان فيه بركة لا يدري أن ذلك البركة فيما أكل أو فيما بقي على أصابعه أو فيما بقي في
أسفل القصعة أو في اللقمة الساقطة فينبغي أن يحافظ على هذا كله لتحصيل البركة اه وقد
وقع لمسلم في رواية أبي سفيان عن جابر في أول الحديث ان الشيطان يحضر أحدكم عند كل شئ من
شأنه حتى يحضره عند طعامه فاذا سقطت من أحدكم اللقمة فليط مائها كان بها من أذى ثم لياً كلها
ولا يدعها للشيطان وله نحوه في حديث أنس وزادوا أمر بأن يسلط القصعة قال الخطابي
السلط يتبع ما بقي فيها من الطعام قال النووي والمراد بالبركة ما تحصل به التغذية وتسلم عاقبته
من الأذى ويقوى على الطاعة والعلم عند الله وفي الحديث رد على من كره لعق الأصابع استقذارا
نعم يحصل ذلك لو فعله في أثناء الأكل لانه يعيد أصابعه في الطعام وعليها أثر ريقه قال الخطابي
عاب قوم أفسد عقلاهم الترفه فزعوا أن لعق الأصابع مستقبح كأنهم لم يعلموا أن الطعام الذى
علق بالأصابع أو القصعة جزء من أجزاء ما أكلوه واذالم يكس سائر أجزائه مستقذراً لم يكن الجزء
اليسير منه مستقذراً وليس في ذلك أكبر من مصه أصابعه بباطن شفقيه ولا يشك عاقل في ان
لابأس بذلك فقد يعضض الانسان فيدخل أصبعه فيه فيذلك أسانه وباطن فيه ثم لم يقل أحد
أن ذلك قذارة أو سوء أدب وفيه استحباب مسح اليد بعد الطعام قال عياض محله فيما لم يحتج فيه
الى الغسل مما ليس فيه غمر وزوجة مما لا يذهب الا الغسل لما جاء في الحديث من الترغيب في
غسله والخذر من تركه كذا قال وحديث الباب يقتضى منع الغسل والمسح بغير لعق لانه صريح
في الأمر بالعق دونها ما تحصيلا للبركة نعم قد يتعين الندب الى الغسل بعد اللعق لازالة الرائحة
وعليه يحمل الحديث الذى أشار اليه وقد أخرجه أبو داود بسند صحيح على شرط مسلم عن أبي

حتى يلعقها أو يلعقها

الوليد عن ثور عند ابن ماجه الحمد لله جدا كثيرا (قوله غير مكفي) بفتح الميم وسكون الكاف وكسر الفاء وتشديد التحتانية قال ابن بطل يحتمل أن يكون من كفات الاناء فالمعنى غير مردود عليه انعامه ويحتمل أن يكون من الكفاية أي ان الله غير مكفي رزق عباده لانه لا يكفيهم أحد غيره وقال ابن التين أي غير محتاج الى أحد لكنه هو الذي يطعم عباده ويكفيهم وهذا قول الخطابي وقال القزاز معناه أنا غير مكفي بنفسى عن كفايته وقال الداودى معناه لم أكتف من فضل الله ونعمته قال ابن التين وقول الخطابي أولى لان مقعولا بمعنى مفتعل فيه بعد خروج عن الظاهر وهذا كله على أن الضمير لله ويحتمل أن يكون الضمير للعمود وقال ابراهيم الحربي الضمير للطعام ومكفي بمعنى مقلوب من الاكفاء وهو القلب غير أنه لا يكفي الاناء للاستغناء عنه وذكر ابن الجوزى عن أبي منصور الجواليقي أن الصواب غير مكافا بالهمزة أي أن نعمة الله لا تكافأ (قلت) وثبتت هذه اللفظة هكذا في حديث أبي هريرة لكن الذي في حديث الباب غير مكفي بالياء ولكل معنى (قوله في الرواية الاخرى كفانا وأروانا) هذا يؤيد عود الضمير الى الله تعالى لانه تعالى هو الكافي لا المكفي وكفانا هو من الكفاية وهي أعم من الشبع والرى وغيرهما فأروانا على هذا من الخاص بعد العام ووقع في رواية ابن السكن عن القريري وآوانا بالمد من الاواء ووقع في حديث أبي سعيد عن داود الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين ولايى داود والترمذى من حديث ابى ايوب الحمد لله الذي أطعم وسقى وسوغه وجعل له مخرجاً وأخرج النسائى وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ابى هريرة ما في حديث ابى سعيد وأبى أمامة وزيادة في حديث مطول والنسائى من طريق عبد الرحمن بن جبير المصرى انه حدثه رجل خدام النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين انه كان يسمع النبي صلى الله عليه وسلم اذا قرب اليه طعامه يقول بسم الله فاذا فرغ قال اللهم أطعمت وسقيت وأغنيت وأقنيت وهديت وأحييت فلك الحمد على ما أعطيت وسنده صحيح (قوله في الرواية الاخرى ولا مكفور) أي مجعود فضله ونعمته وهذا مما يقوى أن الضمير لله تعالى (قوله ولا مودع) بفتح الدال الثقيلة أي غير متروك ويحتمل كسرها على أنه حال من القائل أي غير تارك (قوله ولا مستغنى عنه) بفتح النون وبالتنوين (قوله ربنا) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو ربنا وعلى أنه مبتدأ خبره متقدم ويجوز النصب على المدح أو الاختصاص أو اضماراً عنى قال ابن التين ويجوز الجر على أنه بدل عن الضمير في عنه وقال غيره على البدل من الاسم في قوله الحمد لله وقال ابن الجوزى ربنا بالنصب على النداء مع حذف أداة النداء قال الكرماتى بحسب رفع غير أى ونصبه ورفع ربنا ونصبه والاختلاف في مرجع الضمير تكثر التوجيهات في هذا الحديث (قوله باب) الاكل مع الخادم) أي على قصد التواضع والخادم يطلق على الذكر والانثى أعم من أن يكون رقيقاً أو حراً محله فيما اذا كان السيد رجلاً أن يكون الخادم اذا كان أنثى ملكة أو محرمة أو مافى حكمه وبالعكس (قوله محمد بن زياد) هو الجحى (قوله اذا أتى أحدكم) بالنصب (خادمه) بالرفع (قوله فان لم يجلسه معه) في رواية مسلم فليقعده معه فلياً كل وفي رواية اسمعيل بن أبى خالد عن أبيه عن أبي هريرة عند أحمد والترمذى فليجلسه معه فان لم يجلسه معه فليأوله وفي رواية لاجد عن بجلان عن أبي هريرة فادعه فان أبى فاطعمه منه ولا بن ماجه من طريق جعفر بن ربيعة عن الاعرج

غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا * حدثنا أبو عاصم عن ثور بن زيد عن خالد بن معدان عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من طعامه وقال مرة اذا رفع مائدة قال الحمد لله الذي كفانا وأروانا غير مكفي ولا مكفور وقال مرة لك الحمد ربنا غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى ربنا * (باب الاكل مع الخادم) يحدثننا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فان لم يجلسه معه

عن أبي هريرة فليدعه فليأكل معه فان لم يفعل وفاعل أبي وكذا ان لم يفعل يحتمل أن يكون السيد والمعنى اذا ترفع عن مؤاكلته غلامه ويحتمل ان يكون الخادم اذا تواضع عن مؤاكلته سيده ويؤيد الاحتمال الاول أن في رواية جابر عند أحمد أمرنا أن ندعوه فان كرمنا أن يطعم معه فليطعمه في يده واسناده حسن (قوله فليأكله أكلة أو أكلتين) بضم الهمزة أي اللقمة واللقمة تقسيم بحسب حال الطعام وحال الخادم وقوله أولقمة أو لقمتين هو شك من الراوي وقد رواه الترمذي بلفظ لقمة فقط وفي رواية مسلم تقييد ذلك بما اذا كان الطعام قليلا ولقظه فان كان الطعام مشقوا قليلا وفي رواية أبي داود يعني قليلا فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين قال أبو داود يعني لقمة أو لقمتين ومقتضى ذلك أن الطعام اذا كان كثيرا فاما أن يقعده معه واما أن يجعل حظه منه كثيرا (قوله فانه ولي حره) أي عند الطبخ (وعلاجه) أي عند تحصيل آلاته وقيل وضع القدر على النار ويؤخذ من هذا أن في معنى الطباخ حامل الطعام لوجود المعنى فيه وهو تعلق نفسه به بل يؤخذ منه الاستحباب في مطلق خدم المهرم بعاني ذلك والى ذلك يؤتى اطلاق الترجمة وفي هذا تعديل الامر المذكور وإشارة الى أن العين حظا في المأكول فينبغي صرفها باطعام صاحبها من ذلك الطعام لتسكن نفسه فيكون أكل شره قال المهلب هذا الحديث يفسر حديث أبي ذر في الامر بالتسوية مع الخادم في المظم والملبس فانه جعل الخيار الى السيد في اجلاس الخادم معه وتركه (قلت) وليس في الامر في قوله في حديث أبي ذر أطمعهم بما أطمعون الزام بمؤاكلته الخادم بل فيه أن لا يستأثر عليه بشيء بل يشركه في كل شيء لكن بحسب ما يدفع به شرعيته وقد نقل ابن المنذر عن جميع أهل العلم أن الواجب اطعام الخادم من غالب القوت الذي يأكل منه مثله في تلك البلد وكذلك القول في الادم والكسوة وان للسيد أن يستأثر بالنفيس من ذلك وان كان الافضل أن يشركه معه الخادم في ذلك والله أعلم باختلاف حكم هذا الامر بالاجلاس أو المناولة فقال الشافعي بعد ان ذكر الحديث هذا عندنا والله أعلم على وجهين * أولهما بمعناه أن اجلاسه معه أفضل فان لم يفعل فليس بواجب أو يكون بالخيار بين أن يجلسه أو يأكله وقد يكون أمره اختيارا غير حتم اهـ وريح الرافعي الاحتمال الاخير وجعل الاول على الوجوب ومعناه أن الاجلاس لا يتعين لكن ان فعله كان أفضل والاعتين المناولة ويحتمل ان الواجب أحدهما لا بعينه * والثاني أن الامر للندب مطلقا * (تنبيه) في قوله في رواية مسلم فان كان الطعام مشقوها بالشين المججمة والفاء فسر به القليل وأصله الماء الذي تكثر عليه الشفاه حتى يقل إشارة الى أن محل الاجلاس أو المناولة ما اذا كان الطعام قليلا وانما كان كذلك لانه اذا كان كثيرا وسع السيد والخادم وقد تقدم أن العلة في الامر بذلك أن تسكن نفس الخادم بذلك وهو حاصل مع الكثرة دون القلة فان القلة مظنة أن لا يفضل منه شيء ويؤخذ من قوله فان كان مشقوها أن الامر الوارد لمن طبخ بكثير المرق ليس على سبيل الوجوب والله أعلم (قوله) — الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر فيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث من الاحاديث المتعلقة التي لم تقع في هذا الكتاب موصولة وقد أخرجه المصنف في التاريخ والخاتم في المستدرک من رواية سليمان بن بلال عن محمد بن عبد الله ابن أبي حرة بضم المهملة وتشديد الراء عن عمه حكيم بن أبي حرة عن سليمان الاغر عن أبي هريرة

فليأكله أكلة أو أكلتين
أولقمة أو لقمتين فانه ولي
حره وعلاجه * (باب
الطاعم الشاكر مثل الصائم
الصابر) * فيه عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه
وسلم

وقال أنس إذا دخلت على مسلم لا يتهم فكل من طعامه واشرب من شرابه * حدثنا عبد الله بن أبي الأسود حدثنا أبو أسامة
حدثنا الأعمش حدثنا شقيق حدثنا أبو مسعود الانصاري قال كان رجل من الانصار يكنى أبا شعيب وكان له غلام لحام فأتى
النبي صلى الله عليه وسلم وهو في أصحابه فعرف الجوع في وجه النبي (٥٠٥) صلى الله عليه وسلم فذهب الى غلامه اللحام
فقال اصنع لي طعاما يكتفي

أبي مسعود إشارة منه الى تغاير القصتين واختلاف الحالين (قوله) وقال أنس إذا دخلت على
مسلم لا يتهم فكل من طعامه واشرب من شرابه) وصله ابن أبي شيبة من طريق عمير الانصاري
سمعت أنس يقول مثله لكن قال علي بن رجل لا يتهم وجاء نحو ذلك عن أبي هريرة مرفوعاً أخرجه
أحمد والحاكم والطبراني من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم
فأطعمه طعاماً قليلاً كل من طعامه ولا يسأله عنه قال الطبراني تفرد به مسلم بن خالد (قلت) وفيه
مقال لكن أخرجه الحاكم شاهد من رواية ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رواية
بنحوه وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه موقوفاً ومطابقة لاثريج الحديث من جهة كون
اللحام لم يكن متهما وأكل النبي صلى الله عليه وسلم من طعامه ولم يسأله وعلى هذا القيد يحمل
مطلق حديث أبي هريرة والله أعلم (قوله) باب إذا حضر العشاء فلا يجمل عن
عشائه قال الكرماني العشاء في الترجمة يحتمل أن يراد به ضد الغداء وهو بالفتح ويحتمل أن يراد
به صلاة العشاء وهي بالكسر ولفظ عن عشائه بالفتح لا غير (قلت) الرواية عندنا بالفتح وانما في
الترجمة عدول عن المضمر الى المظهر لعني قصده ويعد الكسر أن الحديث انما ورد في صلاة
المغرب وقد ورد النهي عن تسميتها عشاء ولفظ هذه الترجمة وقع معناه في حديث أورده
المصنف في الصلاة في أوائل صلاة الجمعة من طريق ابن شهاب عن أنس بلفظ إذا قدم العشاء
فأبوا به قبل أن تصلا صلاة المغرب ولا تجلوا عن عشائكم وأورده فيه من حديث ابن عمر بلفظ
إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا يجمل حتى يفرغ منه (تمهله وقال
الليث حدثني يونس) أي ابن يزيد (عن ابن شهاب) وصله الذهلي في الزهريات عن أبي صالح
عن الليث وأخرجه الاسماعيلي من رواية أبي حمزة عن يونس (قوله) فآلقاها أي القطعة
اللحم التي كان احتراها وقال الكرماني الضمير للكشف وأنت باعتبار انه اكتسب التأنيث
من المضاف اليه وهو مؤنث سماعي قال ودلالته على الترجمة من جهة أنه استنبط من اشتغاله
صلى الله عليه وسلم بالا كل وقت الصلاة (قلت) ويظهر لي أن البخاري أراد بتقديم هذا
الحديث بيان أن الامر في حديث ابن عمر وعائشة بترك المبادرة الى الصلاة قبل تناول الطعام
ليس على الوجوب (قوله) وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه
هو معطوف على السند الذي قبله وهو من رواية وهيب عن أيوب وكذا أثر ابن عمر أنه تعشى
مرة وهو يسمع قراءة الامام وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن سهل بن عسكر عن
معلى بن أسد شيخ البخاري فيه بهذا الاسناد الثاني ولفظه إذا وضع العشاء الحديث وأخرج
أثر ابن عمر من طريق عبد الوارث عن أيوب ولفظه قال فتعشى ابن عمر ليلة وهو يسمع قراءة
الامام (قوله) في الطريق الاخرى من رواية عائشة قال وهيب ويحيى بن سعيد عن هشام

خمساً لعلي أدعوا النبي صلى
الله عليه وسلم خامساً
فصنع له طعاماً ثم أتاه فدعاه
فتبعهم رجل فقال النبي
صلى الله عليه وسلم يا أبا
شعيب ان رجلاً تبعنا فان
شئت أذنت له وان شئت
تركته قال لا بل أذنت له
* (باب) إذا حضر العشاء فلا
يجمل عن عشائه * حدثنا
ابو اليان أخبرنا شعيب عن
الزهري وقال الليث حدثني
يونس عن ابن شهاب قال
أخبرني جعفر بن عمرو بن
أمية أن أبا هريرة بن أمية
أخبره أنه رأى رسول الله
صلى الله عليه وسلم يحترق
كتف شاة في يده فدعى الى
الصلاة فآلقاها والسكين
التي كان يحترقها ثم قام
فصلى ولم يتوضأ * حدثنا
معلى بن أسد حدثنا وهيب
عن أيوب عن أبي قلابة عن
أنس بن مالك رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا وضع العشاء وأقيمت
الصلاة فابدؤا بالعشاء

(٦٤ - فتح الباري سع) وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه * وعن

أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه تعشى مرة وهو يسمع قراءة الامام * حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء فابدؤا بالعشاء قال وهيب ويحيى بن
سعيد عن هشام

يعني ابن عروة (اذا وضع العشاء) يعني ان هذين رواياه عن هشام بلفظ اذا وضع بدل اذا حضر
وهي التي وصلها في الباب من رواية سفيان وهو الثوري عن هشام فأما رواية وهيب فوصلها
الاسماعيلي من رواية يحيى بن حسان ومعلي بن أسد قالوا حدثنا وهيب به ولفظه اذا وضع العشاء
وأقيمت الصلاة فأبى العشاء وأما رواية يحيى بن سعيد وهو القطان فوصلها أحمد عنه بهذا
اللفظ أيضاً وقد أخرجها المصنف بلفظ اذا حضر وفي بعض الروايات عنه وضع وأخرجه الاسماعيلي
من رواية عمرو بن علي الفلاس عن يحيى بن سعيد بلفظ اذا أقيمت الصلاة وقرب العشاء فكلوا ثم
صلوا وذكر الاسماعيلي أن أكثر أصحاب هشام روه عنه بلفظ اذا وضع وان بعضهم قال اذا
حضر وجاء عن شعبة وضع وحضر وقال ابن اسحق اذا قدم (قات) قدم وقرب ووضع متقاربات
المعنى فيحمل حضر عليها وان كان معناها في الاصل أعم والله أعلم ﴿ قوله يا رسول الله تعالى فاذا طعمتم ﴾
آية الخجاء وقوله أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسا بن يئب العروس نعت يستوى فيه
الرجل والمرأة والعريس مدة بناء الرجل بالمرأة وأصله اللزوم وقد تقدم بيان الاختلاف في الامر
بالانتشار بعد صلاة الجمعة في أول البيع في قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض
وأما الانتشار هنا بعد الاكل فالمراد به التوجه عن مكان الطعام للتخفيف عن صاحب المنزل كما
هر مقتضى الآية وقد مر مستوفى في تفسير سورة الاحزاب * (خاتمة) * اشتمل كتاب الاطعمة
من الاحاديث المرفوعة على مائة حديث واثني عشر حديثا المعلق منها أربعة عشر طريقا
والباقي موصول المكرر منه فيه وفيه ماضى تسعون حديثا والخالص اثنان وعشرون حديثا
واقفه مسلم على تحريجهما سوى حديث أبي هريرة في استقراءه عمر الآية وحديث أنس
مارأى شاة سميطا وحديث أبي جحيفة لا آكل متسكنا وحديث سهل مارأى النقي وحديث جابر
في وفاء دينه لما تقرأ أنها قصصة له غير قصته في وفاء دين أبيه وحديث أنس اذا حضر الطعام
والصلاة وحديث جابر في المناديل وحديث أبي أمامة في الدعاء بعد الاكل وحديث أبي هريرة
في الطاعم الشاكر وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة آثار والله أعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

، (كتاب العقيقة) *

بفتح العين المهملة هو اسم لما يذبح عن المولود واختلف في اشتقاقها فقال أبو عبيد والاصمعي
أصلها الشعر الذي يخرج على رأس المولود وتبعه الزمخشري وغيره وسميت الشاة التي تذبح
عنه في تلك الحالة عقيقة لانه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح وعن أحمد أنها مأخوذة من العق
وهو الشق والقطع ورجحه ابن عبد البر وطائفة قال الخطابي العقيقة اسم الشاة المذبوحة عن
الولد سميت بذلك لانها تعق مذابحها أي تشق وتقطع قال وقيل هي الشعر الذي يحلق وقال ابن
فارس الشاة التي تذبح والشعر كل منها يسمى عقيقة يقال عقي يعق اذا حلق عن ابنه عقيقته
وذبح للمساكين شاة وقال القزاز أصل العق الشق فكانها قيل لها عقيقة بمعنى معقوقة وسمي
شعر المولود عقيقة باسم ما يعق عنه وقيل باسم المكان الذي انعق عنه فيه وكل مولود من البهائم

اذا وضع العشاء * (باب)
قول الله تعالى فاذا طعمتم
فانتشروا * حدثني عبد الله
ابن محمد حدثنا يعقوب بن
ابراهيم حدثني أبي عن صالح
عن ابن شهاب أن أنسا قال أنا
أعلم الناس بالحجاب كان أبي
ابن كعب يسألني عنه أصبح
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عروسا بن يئب بنت
جحش وكان تزوجها بالمدينة
فدعا الناس للطعام بعد
ارتفاع النهار فجلس رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وجلس معه رجال بعد
ما قام القوم حتى قام رسول
الله صلى الله عليه وسلم فشي
ومشيت معه حتى بلغ باب
حجرة عائشة ثم ظن انهم
خرجوا فرجع فرجعت معه
فاذا هم جلوس مكانهم
فرجع ورجعت معه الثانية
حتى بلغ باب حجرة عائشة
فرجع ورجعت معه فاذا هم
قد قاموا ف ضرب بيني وبينه
سترا ونزل الحجاب

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب العقيقة) *

فشعره عقيقة فاذا سقط وبر البعير ذهب عقه ويقال أعقت الحامل نبت عقيقة ولدها في بطنها
 (قلت) ومما ورد في تسمية الشاة عقيقة ما أخرجه البزار من طريق عطاء عن ابن عباس رفعه
 للغلام عقيقتان والجارية عقيقة وقال لا نعلم بهذا اللفظ إلا بهذا الاسناد اهـ ووقع في عدة
 أحاديث عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ﴿ **قوله** **باب** تسمية المولود غداة

يولد لمن لم يعق عنه) كذا في رواية أبي ذر عن الكشي عن وسقط لفظة عن الجمهور وللنسي وان لم
 يعق عنه بدل لمن لم يعق عنه ورواية القريري أولى لان قضية رواية النسي تعين التسمية غداة
 الولادة سواء حصلت العقيقة عن ذلك المولود أم لا وهذا يعارضه الاخبار الواردة في التسمية يوم
 السابع كما ساذ كرها قرياً وقضية رواية القريري أن من لم يرد أن يعق عنه لا يؤخر تسميته الى
 السابع كما وقع في قصة ابراهيم بن أبي موسى وعبد الله بن أبي طلحة وكذلك ابراهيم بن النبي صلى
 الله عليه وسلم وعبد الله بن الزبير فإنه لم ينقل أنه عق عن أحد منهم ومن أريد أن يعق عنه تؤخر
 تسميته الى السابع كما سيأتي في الاحاديث الاخرى وعوجع لطيف لم أره لغير البخاري **(قوله**
وتحنيكه) أي غداة يولد وكانه قيد بالغداة اتباعا للفظ الخبر والغداة تطلق ويراد بها مطلق الوقت
 وهو المراد هنا وإنما اتفق تأخير ذلك لضرورة الواقع فلما اتفق أنها تلد نصف النهار مثلاً فوقت
 التحنيك والتسمية بعد الغداة قطعاً والتحنيك مضغ الشيء ووضع في فم الصبي وذلك حنكه به
 يصنع ذلك بالصبي ليترن على الاكل ويقوى عليه وينبغي عند التحنيك أن يفتح فاه حتى ينزل
 جوفه وأولاه التمر فان لم يتيسر تمر فربط والافشي حلو وعسل النحل أولى من غيره ثم ما لم تمسه نار
 كما في نظيره مما يقطر الصائم عليه ويستفاد من قوله وان لم يعق عنه الإشارة الى أن العقيقة
 لا تجب قال الشافعي أفرط فيها رجلان قال أحدهما هي بدعة والآخر قال واجبة وأشار بقائل
 الوجوب الى الليث بن سعد ولم يعرف امام الحرمين الوجوب الا عن داود فقال لعل الشافعي أراد
 غير داود فان داوداً إنما كان بعده وتعقب بأنه ليس للعل هنام معنى بل هو أمر محقق فان الشافعي
 مات ولداً وداربع سنين وقد جاء الوجوب أيضاً عن أبي الزناد وهي رواية عن أحمد والذي نقل
 عنه أنها بدعة أبو حنيفة قال ابن المنذر أنكر أصحاب الرأي أن تكون سنة وخالفوا في ذلك
 الا نارا الثابتة واستدل بعضهم بما رواه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة
 عن أبيه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال لأحب العقوق كانه كره الاسم
 وقال من ولده ولد فأحب أن ينسك عنه فليقل وفي رواية سعيد بن منصور عن سفيان عن
 زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن عمه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن العقيقة
 وهو على المنبر بعرفة فذكره وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه
 أبو داود ويؤيى أحد الحديثين بالآخر قال أبو عمر لا أعلمه مرفوعاً الا عن هذين (قلت)
 وقد أخرجه البزار وأبو الشيخ في العقيقة من حديث أبي سعيد ولا حاجة فيه لنفي مشروعيتها بل
 آخر الحديث ينبتها وانما غايته أن يؤخذ منه أن الاولى أن تسمى نسكة أو ذبيحة وان لا تسمى
 عقيقة وقد نقله ابن أبي الدم عن بعض الاصحاب قال كما في تسمية العشاء عتمة وادعى محمد بن
 الحسن نسخها بحديث نسخ الاضحى كل ذبح أخرجه الدارقطني من حديث علي وفي سننه
 ضعف وأما في ابن عبد البر ورواه عنه عقب وعلى تقدير أن يثبت أنها كانت واجبة ثم نسخ

* (باب تسمية المولود غداة
 يولد لمن لم يعق عنه وتحنيكه)
 حدثني اسحق بن نصر حدثنا
 أبو أسامة حدثني

٣ قوله نسخة كذا في جميع
النسخ التي بأيدينا والذي
يظهر لنا أنمأ زائدة لا معنى
لها آخر اه

بريد عن أبي بردة عن أبي
موسى رضي الله عنه قال
ولد لي غلام فأيت به النبي
صلى الله عليه وسلم فسماه
ابراهيم فحنكه بقرعة ودعاه
بالبركة ودفعه الى وكان أكبر
ولد أبي موسى * حدثنا
مسدد حدثنا يحيى عن
هشام عن أبيه عن عائشة
رضي الله عنها قالت أتى
النبي صلى الله عليه وسلم
بصبي يحنكه فبال عليه
فأتبعه الماء * حدثنا اسحق
ابن نصر حدثنا أبو أسامة
حدثنا هشام بن عروة عن
أبيه عن أسماء بنت أبي بكر
رضي الله عنها أنها قالت
بعث الله بن الزبير بركة
قالت فخرجت وأنا سم
فأتيت المدينة فزلت قباء
فولدت بقباء ثم أتيت به
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فوضعت في حجره ثم دعا
بقرة فضعها ثم تقبل في فيه
فكان أول شيء دخل جوفه
ريق رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم حنكه بالقرعة ثم
دعاه فبرك عليه وكان أول
مولود ولد في الاسلام ففرحوا
به فراحشديدا لانهم قيل
لهم ان اليهود قد سحر تكلم
فلا يولد لكم

وجوبها فيبقى الاستحباب كما جاء في صوم عاشوراء فلا حجة فيه أيضا لمن نفي مشروعية تسميته
ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث * الأول حديث أبي موسى (قوله بريد) بالموحدة والراء
مصغره هو ابن عبد الله بن أبي بردة وهو يروي عن جده أبي بردة عن أبي موسى الأشعري نسخة ٣
وابراهيم بن أبي موسى المذكور في هذا الحديث ذكره جماعة في الصحابة لما وقع في هذا الحديث
وذلك يقتضي أن تكون له رواية وقد ذكره ابن حبان في الصحابة وقال لم يسمع من النبي صلى الله
عليه وسلم شيئا ثم ذكره في ثقات التابعين وليس ذلك تناقضا منه بل هو بالاعتبارين (قوله فأتيت به
النبي صلى الله عليه وسلم فسماه ابراهيم فحنكه) فيه اشعار بأنه أسرع باحضاره الى النبي صلى الله
عليه وسلم وان تحنيكه كان بعد تسميته فففيه تعجيل تسمية المولود ولا ينتظر بها الى السابع
وأما ما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث الحسن عن سمرة في حديث العقيقة تذبح عنه
يوم السابع ويسمى فقد اختلف في هذه اللفظة هل هي يسمي أو يدعى بالدال بدل السين وسيأتي
البحث في ذلك في الباب الذي يليه ويدل على أن التسمية لا تختص بالسابع ما تقدم في النكاح
من حديث أبي أسيد أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم بانه حين ولد فسماه المنذر وما أخرجه مسلم
من حديث ثابت عن أنس رفعه قال ولد لي الليلة غلام فسميته باسم أبي ابراهيم ثم دفعه الى أم
سيف الحديث قال البيهقي تسمية المولود حين يولد أصح من الأحاديث في تسميته يوم السابع
(قالت) قد ورد فيه غير ما ذكر في البزار وصححه ابن حبان والحاكم بسند صحيح عن عائشة قالت
عق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين يوم السابع وسماهما ولترمذي من طريق
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بتسمية المولود لسابعه
وهذا من الأحاديث التي يتعين فيها أن الجده هو الصحابي لا جد عمرو الحقيقي محمد بن عبد الله بن
عمرو وفي الباب عن ابن عباس قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمي ويحن ويغاط عنه
الأذى وتنقب أذنه ويعق عنه ويحلق رأسه ويلطخ من عقيقته ويتصدق بوزن شعرا رأسه ذهباً
أو فضة أخرجه الطبراني في الاوسط وفي سنده ضعف وفيه أيضا عن ابن عمر رفعه اذا كان يوم
السابع للمولود فأهرقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى وسموه وسنده حسن * الحديث الثاني
(قوله يحيى) هو القطان وهشام هو ابن عروة (قوله أتى النبي صلى الله عليه وسلم بصبي يحنكه)
تقدم في الطهارة من وجه آخر عن هشام بن عروة ليس فيه ذكر التحنيك ويثبت هناك ما قبل في
اسمه الحديث الثالث حديث أسماء في ولادة عبد الله بن الزبير وقد تقدم شرحه مستوفى في باب
هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة وبيان الاختلاف في سنده ووقع في آخره هنا من
الزيادة فقرحوا به فراحشديدا لانهم قيل لهم ان اليهود قد سحر تكلم فلا يولد لكم وهذا يدل على
ما قدمته أن ولادته كانت بعد استقرارهم بالمدينة وما وقع في أول الحديث أنه ولده بقباء ثم أتت
به النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد أنها أحضرته له بقباء وانما حلتها من قباء الى المدينة وقد أخرج
ابن سعد في الطبقات من رواية أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن قال لما قدم المهاجرون المدينة
أقاموا الا يولد لهم فقالوا سحر تكلم وحدثني كثر في ذلك القالة فكان أول مولود بعد الهجرة عبد
الله بن الزبير فكبر المسلمون تكبيرة واحدة حتى ارتجت المدينة تكبيرا وقوله وأنا ممت بكسر
المنشأة أي شارفت تمام الحمل وقوله تفل بمنشة ثم فاه وبرك بالتشديد أي دعاه بالبركة * الحديث

* حدثني مطرب بن الفضل

حدثنا ابن زيد بن هرون أخبرني
عبد الله بن عون عن أنس بن
سيرين عن أنس بن مالك رضى
الله عنه قال كان ابن لاي
طلحة يشتكى فخرج أبو طلحة
فقبض الصبي فلما رجع أبو
طلحة قال ما فعل ابني قالت
أم سليم هو أسكن ما كان
فقربت اليه العشاء فتعشى
ثم أصاب منها فلما فرغ قالت
واري الصبي فلما أصبح أبو
طلحة أتى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأخبره فقال
أعرستم الليلة قال نعم قال
اللهم بارك لهما في ليلتهما
فولدت غلاما قال لي أبو
طلحة احفظه حتى تأتي به
النبي صلى الله عليه وسلم
فأتى به النبي صلى الله عليه
وسلم وأرسلت معه بتمرات
فأخذها النبي صلى الله عليه
وسلم فقال أمعه شي قالوا نعم
تمرات فأخذها النبي صلى
الله عليه وسلم فضعها ثم أخذ
من فيه فجعلها في الصبي
وحسب كده وسماه عبد الله
* حدثني محمد بن المنثني
حدثنا ابن أبي عدي عن ابن
عون عن محمد عن أنس
وساق الحديث * (باب
اماطة الاذى عن الصبي في
العقيقة) * حدثنا أبو الزعمان
حدثنا جاد بن زيد عن أيوب
عن محمد عن سلمان بن عامر
قال مع الغلام عقيقة

الرابع حديث أنس في قصة ابن أبي طلحة واسمه عبد الله وهو والد اسحق وقد قدم شرحه في
الحنائز وفي الزكاة (قوله أعرستم) هو استفهام محذوف الاداة والعين ساكنة أعرس الرجل
إذا بنى بامرأته ويطلق أيضا على الوطء لانه يتبع البناء غالبا ووقع في رواية الاصيلي أعرستم بفتح
العين وتشديد الراء فقال عياص هو غلط لان التعريس النزول وأثبت غيره أنه الغة يقال أعرس
وعرس إذا دخل بأهله والاقصع أعرس قاله ابن التيمي في كتاب التحرير في شرح مسلم له (قوله قال
لي أبو طلحة احفظه) في رواية الكشميني احفظيه والاول أولى (قوله حدثني محمد بن المنثني الى أن
قال وساق الحديث) هذا يوههم أنه يريد الحديث الذي قبله وليس كذلك لان لفظهما مختلف وهما
حديثان عند ابن عون * أحدهما عنده عن أنس بن سيرين وهو المذكور هنا * والثاني عنده
عن محمد بن سيرين عن أنس وقد ساقه المصنف في اللباس بهذا الاسناد ولفظه أن أم سليم قالت لي
يا أنس انظر هذا الغلام فلا تصيب شيئا حتى تغدو به الى النبي صلى الله عليه وسلم فغدوت به فاذا
هو في حائط له وعليه خيصة وهو يسم الظهر الذي قدم عليه في الفتح ثم وجدت في نسخة الصغاني
بعد قوله وساق الحديث قال أبو عبد الله اختلاف في أنس بن سيرين ومحمد بن سيرين أي أن ابن أبي
عدي وابن زيد بن هرون اختلغا في شيخ عبد الله بن عون وهذا يتعين أنهم ما عنده حديثا مختلفا
الفاظه وذكر المزي أن جاد بن سعدة وافق ابن أبي عدي أخرجه مسلم من طريقه لكني لم أراه في
كتاب مسلم مسمى بل قال عن ابن سيرين ويؤيد رواية ابن أبي عدي أن أحدا خرج الحديث
مطولا من طريق همام عن محمد بن سيرين (قوله يا) اماطة الاذى عن الصبي في
العقيقة) الاماطة الازالة (قوله عن محمد) هو ابن سيرين (قوله عن سلمان بن عامر) هو الصبي
وهو صحابي سكن البصرة ماله في البخاري غير هذا الحديث وقد أخرجه من عدة طرق موقوفا
ومرفوعا موصولا من الطريق الاولى لكنه لم يصرح برفعه فيها ومعلقة من الطرق الاخرى
صرح في طريق منها بوقفه وما عداها مرفوع قال الاسماعيلي لم يخرج البخاري في الباب حديثا
صحيا على شرطه اما حديث جاد بن زيد يعني الذي أورده موصولا فجاءه موقوفا وليس فيه ذكر
اماطة الاذى الذي ترجم به واما حديث جرير بن حازم فذكره بلا خبر واما حديث جاد بن سلمة
فليس من شرطه في الاحتجاج (قلت) اما حديث جاد بن زيد فهو المعتمد عليه عند البخاري
لكنه أورده مختصرا فكانت سمعه كذلك من شيخه أي النعمان واكتفى به كعادته في الاشارة
الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده وقد أخرجه أحمد عن يونس بن محمد عن جاد بن
زيد فزاد في المتن فأهريقه وأهريقه ما وأهريقه ما وأهريقه ما وأهريقه ما وأهريقه ما
يونس بن محمد عن جاد بن زيد عن هشام عن محمد بن سيرين فصرح برفعه وأخرجه أيضا عن عبد
الوهاب عن ابن عون وسعيد عن محمد بن سيرين عن سلمان مرفوعا وأخرجه الاسماعيلي من
طريق سلمان بن حرب عن جاد بن زيد عن أيوب فقال فيه رفعه واما حديث جرير بن حازم
وقوله انه ذكره بلا خبر يعني لم يقل في أول الاسناد أنباء أصبغ بل قال قال أصبغ لكن أصبغ
من شيوخ البخاري قدأكثر عنه في الصحيح فعلى قول الاكثر هو موصول كما قرره ابن المصالح في
علوم الحديث وعلى قول ابن حزم هو منقطع وهذا كلام الاسماعيلي يشير الى موافقته وقد زيف
الناس كلام ابن حزم في ذلك واما كون جاد بن سلمة على شرطه في الاحتجاج فسلم لكن لا يضره

* وقال حجاج حدثنا جاد
أخبرنا أيوب وقتادة
وهشام وجيب عن ابن
سيرين عن سلمان عن
النبي صلى الله عليه وسلم
وقال غير واحد عن عاصم
وهشام عن حفصة بنت
سيرين عن الرباب عن
سلمان بن عامر الضبي عن
النبي صلى الله عليه وسلم
ورواه يزيد بن إبراهيم عن
ابن سيرين عن سلمان قوله
* وقال أصبغ أخبرني ابن
وهب عن جرير بن حازم عن
أيوب السخيتي عن محمد
ابن سيرين حدثنا سلمان بن
عامر الضبي قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول

أرادته للاستشهاد كعادته (قوله وقال حجاج) هو ابن منهل وجاد هو ابن سلمة وقد وصله
الطحاوي وابن عبد البر والبيهقي من طريق اسمعيل بن اسحق القاضي عن حجاج بن منهل حدثنا
جاد بن سلمة به وقد أخرجه النسائي من رواية عفتان والاسماعيلي من طريق حبان بن هلال
وعبد الأعلى بن جاد وإبراهيم بن الحجاج كلهم عن جاد بن سلمة فزادوا مع الأربعة الذين ذكرهم
البخاري وهم أيوب وقتادة وهشام وهو ابن حسان وحبيب وهو ابن الشهيد ويونس وهو ابن عبيد
ويحيى بن عتيق لكن ذكر بعضهم عن جاد ما لم يذكره الآخر وساق المتن كله على لفظ حبان
وصرح برفعه ولفظه في الغلام عقيقة فأهر يقوا عنه الدم وأميطوا عنه الأذى قال الاسماعيلي
وقد رواه الثوري موصولا مجردا ثم ساقه من طريق أبي حذيفة عن سفیان عن أيوب كذلك
فاتفق هؤلاء على أنه من حديث سلمان بن عامر وخالفهم وهيب فقال عن أيوب عن محمد بن أم
عطية قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مع الغلام فذكر مثله سواء أخرجه أبو نعيم
في مستخرجهم من رواية حوثر بن محمد عن أبي هشام عن وهيب به وهيب من رجال الصحيحين
وأبو هشام اسمه المغيرة بن سلمة احتج به مسلم وأخرج له البخاري تعليقا وثقه ابن المديني والنسائي
وغيرهما وحوثر بن مجاهد مسملة ومثله وزن جوهرة بصرى يكنى أبا الأزهر احتج به ابن خزيمة في
صححه وأخرج عنه من الستة ابن ماجه وذكر أبو علي الحيات أن أبا داود دروي عنه في كتاب بدء
الوحي خارج السنن وذكره ابن حبان في الثقات فالإسناد قوي لأنه شاذ والمحمول عن محمد بن
سيرين عن سلمان بن عامر فلعل بعض رواه دخل عليه حديث في حديث (قوله وقال غير
واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر الضبي عن النبي صلى
الله عليه وسلم) قلت من الذين أنهمهم عن عاصم سفیان بن عيينة أخرجه أحمد عنه بهذا
الإسناد فصرح برفعه وذكر المتن المذكور وحديثين آخرين * أحدهما في القطر على القمر
* والثاني في الصدقة على ذي القرابة وأخرجه الترمذي من طريق عبد الرزاق والنسائي عن
عبد الله بن محمد الزهري كلاهما عن ابن عيينة بقصة العقيقة حسب وقال النسائي في روايته عن
الرباب عن عمها سلمان به والرباب بفتح الراء ووحيد بن أسد عن غير هذا الحديث
وعن رواه عن هشام بن حسان عبد الرزاق أخرجه أحمد عنه عن هشام بالأحاديث الثلاثة
وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق عبد الرزاق ومنهم عبد الله بن غير أخرجه ابن ماجه من
طريقه عن هشام به وأخرجه أحمد أيضا عن يحيى القطان ومحمد بن جعفر كلاهما عن هشام
لكن لم يذكر الرباب في إسناده وكذا أخرجه الدارمي عن سعيد بن عامر والحريث بن أبي أسامة عن
عبد الله بن بكير السهمي كلاهما عن هشام (قوله ورواه يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين عن سلمان
قوله) قلت وصله الطحاوي في بيان المشكل فقال حدثنا محمد بن خزيمة حدثنا حجاج بن منهل
حدثنا يزيد بن إبراهيم به موقوفا (قوله وقال أصبغ أخبرني ابن وهب الخ) وصله الطحاوي عن
يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب به قال الاسماعيلي ذكر البخاري حديث ابن وهب بلا خبر
وقد قال أحمد بن حنبل حديث جرير بن حازم كأنه على التوهم أو كما قال (قلت) لفظ الأثرم عن
أحمد حدثنا بالوهم بمصر ولم يكن يحفظ وكذا ذكر الساجي اه وهذا ما حدث به جرير بمصر
لكن قد وافقه غيره على رفعه عن أيوب نعم قوله عن محمد حدثنا سلمان بن عامر هو الذي تفرد به

وبالجملة فهذه الطرق يقوى بعضها بعضا والحديث مرفوع لا يضره رواية من وقفه (قوله مع الغلام عقيقة) تملك بمفهومه الحسن وقتادة فقال لا يعق عن الصبي ولا يعق عن الجارية وخالفهم الجمهور فقالوا يعق عن الجارية أيضا ووجههم الاحاديث المصرحة بذكر الجارية وسأذكرها بعد هذا فلو ولد اثنان في بطن استحب عن كل واحد عقيقة ذكره ابن عبد البر عن الليث وقال لا أعلم عن أحد من العلماء خلافه (قوله فأهريقوا عنه دما) كذا أبيهم ما يهراق في هذا الحديث وكذا في حديث سمرة الأتي بعده وفسر ذلك في عدة أحاديث منها حديث عائشة أخرجه الترمذي وصححه من رواية يوسف بن ماهك أنهم دخلوا على حفصة بنت عبد الرحمن أي ابن أبي بكر الصديق فسألوها عن العقيقة فأخبرتهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة وأخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث أم كرز أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة واحدة ولا يضركم ذكرنا أننا كنا أوثانا قال الترمذي صحيح وأخرجه أبو داود والنسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه في اثنا حديث قال من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة قال داود بن قيس راويه عن عمرو سألت زيدا بن أسلم عن قوله مكافئتان فقال متشابهتان نذبحان جميعا أي لا يؤخر ذبح أحدهما عن الأخرى وحكي أبو داود عن أحمد المكافئتان المتقاربان قال الخطابي أي في السنن وقال الرخشي معناه متعادلتان لما يجزى في الزكاة وفي الأضحية وأولى من ذلك كله ما وقع في رواية سعيد بن منصور في حديث أم كرز من وجه آخر عن عبيد الله بن أبي يزيد بلفظ شاتان مثلان ووقع عند الطبراني في حديث آخر قيل ما المكافئتان قال المثلان وما أشار إليه زيدا بن أسلم من ذبح أحدهما عقب الأخرى حسن ويحتمل الحمل على المعنيين معا وروى البزار وأبو الشيخ من حديث أبي هريرة رفعه أن اليهود تعق عن الغلام كبشا ولا تعق عن الجارية فعقوا عن الغلام كبشين وعن الجارية كبشا وعند أحمد من حديث أسماء بنت يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم العقيقة حق عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة وعن أبي سعيد نخو حديث عمرو بن شعيب أخرجه أبو الشيخ وتقدم حديث ابن عباس أول الباب وهذه الأحاديث حجة للجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية وعن مالكهما سواء فيعق عن كل واحد منهما شاة واحتج له بما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم علق عن الحسن والحسين كبشا كبشا أخرجه أبو داود ولا حجة فيه فقد أخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ كبشين كبشين وأخرج أبضام طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله وعلى تقدير ثبوت رواية أبي داود فليس في الحديث ما يرد به الأحاديث المتواردة في التخصيص على التثنية للغلام بل غاية أن يدل على جواز الاقتصار وهو كذلك فإن العدد ليس شرطا بل مستحب وذكر الخليلي أن الحكم في كون الأثني على النصف من الذكر أن المتصود استبقاء النفس فأشبهت الذبحة وقواه ابن القيم بالحديث الوارد في أن من أعتق ذكرا عتق كل عضو منه ومن أعتق جارين كذلك إلى غير ذلك مما ورد ويحتمل أن يكون في ذلك الوقت ما تيسر العدد واستدل باطلاق الشاة والساتين على أنه لا يشترط في العقيقة ما يشترط في الأضحية وفيه

مع الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دما

وجهان للشافعية وأصحهما يشترط وهو بالقياس لا بالخبر وبذكرة الشاة والكبش على أنه يتعين
 الغنم للعقيقة وبه ترجم أبو الشيخ الأصماني ونقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي
 بكر وقال البندنجي من الشافعية لأنص للشافعية في ذلك وعندى أنه لا يجوز غيرها والجمهور
 على اجزاء الابل والبقرا أيضا وفيه حديث عند الطبراني وأبي الشيخ عن أنس رفعه يعق عنه
 من الابل والبقرا والغنم ونص أحمد على اشتراط كاملة وذکر الرافعي بحثا أنها تأدى بالسبع كما
 في الاضحية والله أعلم (قوله وأميطوا) أي أزيلوا وزنا ومعنى (قوله الاذى) وقع عند أبي داود
 من طريق سعيد بن أبي عروبة وابن عوف عن محمد بن سيرين قال ان لم يكن الاذى حلق الرأس
 فلا أدري ما هو وأخرج الطحاوي من طريق يزيد بن ابراهيم عن محمد بن سيرين قال لم أجدهم
 يخبرني عن تفسير الاذى اه وقد حزم الاصمعي بأنه حلق الرأس وأخرجه أبو داود بسند صحيح
 عن الحسن كذلك ووقع في حديث عائشة عند الحاكم وأمر أن يماط عن رؤسهما الاذى
 ولكن لا يتعين ذلك في حلق الرأس فقد وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني ويماط عنه
 الاذى ويحلق رأسه فعطفه عليه فالاولى حل الاذى على ما هو أعم من حلق الرأس ويؤيد ذلك
 أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب ويماط عنه أقذاره رواه أبو الشيخ (قوله حدثنا عبد
 الله بن أبي الاسود) هو عبد الله بن محمد بن حميد بن الاسود بن أبي الاسود نسب لجد جده وربما
 ينسب لجد أبيه فقبل عبد الله بن الاسود معروف من شيوخ البخاري وشيخه قريش بن أنس
 بصري ثقة يكنى أبا أنس كان قد تغير سنة ثلاث ومائتين واستقر على ذلك ست سنين فنسمع منه
 قبل ذلك فسماعه صحيح وأيسر له في البخاري سوى هذا الموضع وقد أخرجه الترمذي عن
 البخاري عن علي بن المديني عنه ولم أره في نسخ الجامع الا عن عبد الله بن أبي الاسود فكان له فيه
 شيخين وقد توقف البرزنجي في صحة هذا الحديث من أجل اختلاط قريش وزعم أنه تفرد به وأنه
 وهم وكأنه تسع في ذلك ما حكاه الاثر عن أحمد أنه ضعف حديث قريش هذا وقال ما أراه بشيء
 لكن وجدنا له متابعا أخرجه أبو الشيخ والبراز عن أبي هريرة كما ساذكره وأيضا فسماع علي بن
 المديني وأقرانه من قريش كان قبل اختلاطه فلعل أحمد انما ضعفه لانه ظن أنه انما حدث به بعد
 الاختلاط (قوله حديث العقيقة) لم يقع في البخاري بيان الحديث المذكور وكأنه اكتفى عن
 إيراده بشهرته وقد أخرجه أصحاب السنن من رواية قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال الغلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى قال
 الترمذي حسن صحيح وقد جاء مثله عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أخرجه البراز وأبو الشيخ
 في كتاب العقيقة من رواية اسراييل عن عبد الله بن المختار عنه ورجاله ثقات فكان ابن سيرين
 لما كان الحديث عنده عن أبي هريرة وبلغه أن الحسن يحدث به احتمل عنده أن يكون يرويه
 عن أبي هريرة أيضا وعن غيره فسأل فأخبر الحسن أنه سمعه من سمرة فقوى الحديث برواية
 هذين التابعين الجليلين عن الصحابين ولم يقع في حديث أبي هريرة هذه الكلمة الاخيرة وهي
 ويسمى وقد اختلف فيها أصحاب قتادة فقال أكثرهم يسمى بالسین وقال همام عن قتادة يدعى
 بالمال قال أبو داود وخلف همام وهو وهم منه ولا يؤخذ به قال ويسمى أصح ثم ذكره من رواية
 غير قتادة بلفظ ويسمى واستشكل ما قاله أبو داود بما في يقيه رواية همام عنده أنهم سألوا قتادة

قوله بالسبع بضم السين
 واسكان الباء اه

وأميطوا عنه الاذى
 * حدثني عبد الله بن أبي
 الاسود حدثنا قريش بن
 أنس عن حبيب بن الشهيد
 قال أمرني ابن سيرين أن
 أسأل الحسن عن سمع
 حديث العقيقة فسأته
 فقال من سمرة بن جندب

عن الدم كيف يصنع به فقال اذا ذبحت العقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت به أو داجها ثم
توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط ثم يغسل رأسه بعد ويحلق فيبعد مع
هذا الضبط ان يقال ان هما ما وهم عن قتادة في قوله ويذبح الا أن يقال ان أصل الحديث ويسمى
وان قتادة ذكر الدم كما عا كان أهل الجاهلية يصنعونه ومن ثم قال ابن عبد البر لا يحتمل همام
في هذا الذي انفرد به فان كان حفظه فهو منسوخ اه وقد رجع ابن حزم رواية همام وحل
بعض المتأخرين قوله ويسمى على التسمية عند الذبح لما اخرج ابن أبي شيبة من طريق هشام
عن قتادة قال يسمى على العقيقة كما يسمى على الاضحية بسم الله عقيقة فلان ومن طريق سعيد
عن قتادة نحوه وزاد اللهم منك ولك عقيقة فلان بسم الله والله أكبر ثم يذبح وروى عبد
الرزاق عن معمر عن قتادة يسمى يوم يعق عنه ثم يحلق وكان يقول يطلى رأسه بالدم وقد ورد
ما يدل على النسخ في عدة أحاديث منها ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن عائشة قالت كانوا في
الجاهلية اذا علقوا عن الصبي خضبوا قطنه بدم العقيقة فاذا حلقوا رأس الصبي وضعوها على
رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوا مكان الدم خلوقا زاد أبو الشيخ ونهى أن يمس رأس
المولود بدم وأخرج ابن ماجه من رواية أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله المزني أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم وهذا امر سهل فان يزيد لا صحبة له وقد
أخرجه البزار من هذا الوجه فقال عن يزيد بن عبد الله المزني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
ومع ذلك فقالوا انه مرسل ولا يداود والحاكم من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال كفى
الجاهلية فذكر نحو حديث عائشة ولم يصرح برفعه قال فلما جاء الله بالاسلام كان ذبح شاة
وتحلق رأسه ونلطنه بزعفران وهذا شاهد لحديث عائشة ولهذا كره الجمهور التدمية ونقل
ابن حزم استحباب التدمية عن ابن عمر وعطاء ولم ينقل ابن المنذر استحبابها الا عن الحسن
وقتادة بل عند ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن أنه كره التدمية وسيأتي ما يتعلق بالتسمية
وآدابها في كتاب الادب ان شاء الله تعالى واختلف في معنى قوله مرتين بعقيقته قال الخطابي
اختلف الناس في هذا وأجود ما قيل فيه ما ذهب اليه أحمد بن حنبل قال هذا في الشفاعة يريد أنه
اذا لم يعق عنه فأت طفلا لم يشفع في أبيه وقيل معناه أن العقيقة لازمة لآبائه فاشبه المولود في
لزمها وعدم انفكاكها عنها بالرهن في يد المرتين وهذا يقوى قول من قال بالوجوب وقيل المعنى
أنه مرهون بأذى شعره ولذلك جاء فأमित طواغينه الاذى اه والذي نقل عن أحمد قاله عطاء
انظر اساقى أسنده عنه البيهقي وأخرج ابن حزم عن بريدة الاسلمي قال ان الناس يعرضون يوم
القيامة على العقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس وهذا لو ثبت لكان قول آخر يتمسك به
من قال بوجوب العقيقة قال ابن حزم ومثله عن فاطمة بنت الحسين وقوله يذبح عنه يوم
السابع تمسك به من قال ان العقيقة موقفة باليوم السابع وأن من ذبح قبله لم يقع الموضع وأنها
تفوت بعده وهو قول مالك وقال أيضا ان مات قبل السابع سقطت العقيقة وفي رواية
ابن وهب عن مالك أن من لم يعق عنه في السابع الاول عاق عنه في السابع الثاني قال ابن وهب
ولا بأس أن يعق عنه في السابع الثالث ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن تذبح
العقيقة يوم السابع فان لم يتيها فيوم الرابع عشر فان لم يتيها عاق عنه يوم احدى وعشرين ولم

ار هذا صريحا الا عن أبي عبد الله البوشنجي ونقله صالح بن احمد عن أبيه وورده فيه حديث
 أخرجه الطبراني من رواية اسمعيل بن مسلم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه واسمعيل ضعيف
 وذكر الطبراني أنه تفرد به وعند الخنازلة في اعتبار الاسابيع بعد ذلك روايتان وعند الشافعية
 ان ذكر الاسابيع للاختيار لا للتعين فنقل الرافعي أنه يدخل وقتها بالولادة قال وذكر السابع
 في الخبر بمعنى أن لا تؤخر عنه اختيارا ثم قال والاختيار أن لا تؤخر عن البلوغ فان أخرت عن
 البلوغ سقطت عن كان يريد أن يعق عنه لكن ان أراد هو أن يعق عن نفسه فعل وأخرج ابن
 أبي شيبة عن محمد بن سيرين قال لو أعلم اني لم يعق عني لعققت عن نفسي واختاره القفال ونقل
 عن نص الشافعي في البويطي أنه لا يعق عن كبير وليس هذا نصافي منع أن يعق الشخص عن
 نفسه بل يحتمل أن يريد أن لا يعق عن غيره اذا كبر وكأنه أشار بذلك الى أن الحديث الذي ورد أن
 النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن نفسه بعد النبوة لا يثبت وهو كذلك فقد أخرجه البزار من رواية
 عبد الله بن محرز وهو مجهول عن قتادة عن أنس قال البزار تفرد به عبد الله وهو ضعيف اه
 وأخرجه أبو الشيخ من وجهين آخرين أحدهما من رواية اسمعيل بن مسلم عن قتادة واسمعيل
 ضعيف أيضا وقد قال عبد الرزاق انهم تركوا حديث عبد الله بن محرز من أجل هذا الحديث
 فلعل اسمعيل سرقه منه فانهم من رواية أبي بكر المسملي عن الهيثم بن جميل وداود بن المحبر قال
 حدثنا عبد الله بن المثنى عن ثمامة عن أنس وداود ضعيف لكن الهيثم ثقة وعبد الله من رجال
 البخاري فالحديث قوى الاسناد وقد أخرجه محمد بن عبد الملك بن أيمن عن ابراهيم بن اسحق
 السراج عن عمرو الناقد وأخرجه الطبراني في الاوسط عن أحمد بن مسعود كلاهما عن الهيثم
 ابن جميل وحسنه فلولاما في عبد الله بن المثنى من المقال لكان هذا الحديث صحيحا لكن قد قال
 ابن معين ليس بشيء وقال النسائي ليس بقوى وقال أبو داود لا أخرجه حديثه وقال الساجي فيه
 ضعف لم يكن من أهل الحديث روى مناكير وقال العقيلي لا يتابع على أكثر حديثه وقال ابن
 حبان في الثقات ربما أخطأ وثقه العجلي والترمذي وغيرهما فهذه من الشيوخ الذين اذا
 انفردوا أحدهم بالحديث لم يكن حجة وقد مشى الحافظ الضياء على ظاهر الاسناد فأخرج هذا
 الحديث في الاحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين ويحتمل أن يقال ان صح هذا الخبر كان من
 خصائصه صلى الله عليه وسلم كما قالوا في تفضيله عن لم يضح من أمته وعند عبد الرزاق عن
 معمر عن قتادة من لم يعق عنه أحرأته اضحيتهم وعند ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين والحسن
 يجرى عن الغلام الاضحية من العقيقة وقوله يوم السابع أي من يوم الولادة وهل يحسب يوم
 الولادة قال ابن عبد البر نص مالك على أن أول السبعة اليوم الذي يلي يوم الولادة الا ان ولد قبل
 طلوع الفجر وكذا نقله البويطي عن الشافعي ونقل الرافعي وجهين ورجح الحسبان واختلف
 ترجيح النووي وقوله يذبح بالضم على البناء للمجهول فيه أنه لا يتعين الذابح وعند الشافعية
 يتعين من تلمذه ثقة المولود وعن الخنازلة يتعين الاب الا ان تعد ربعوت أو امتساع قال الرافعي
 وكان الحديث أنه صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين مؤول قال النووي يحتمل أن
 يكون أبواه حينئذ كآباء عسرين أو تبرع باذن الاب أو قوله عاق أي أمرا وهو من خصائصه صلى
 الله عليه وسلم كماضحى عن لم يضح من أمته وقد عده بعضهم من خصائصه ونص مالك على أنه

يعق عن اليتيم من ماله ومنعه الشافعية وقوله ويخلق رأسه أي جميعه لثبوت النهي عن القزع كما سيأتي في اللباس وحكي الماوردي كراهة خلق رأس الجارية وعن بعض الخنابلة يخلق وفي حديث علي عند الترمذي والحاكم في حديث العقيقة عن الحسن والحسين يا فاطمة اخلق رأسه وتصدق بزنة شعره قال فوزناه فكان درهما أو بعض درهم وأخرج أحمد من حديث أبي رافع لما ولدت فاطمة حسنا قالت يا رسول الله ألا أعق عن ابني بدم قال لا ولكن اخلق رأسه وتصدق بوزن شعره فضة ففعلت فلما ولدت حسينا ففعلت مثل ذلك قال شيخنا في شرح الترمذي يحمل على أنه صلى الله عليه وسلم كان عاق عنه ثم استأذنته فاطمة أن تعق هي عنه أيضا فنعها (قلت) ويحتمل أن يكون منعها الضيق ما عندهم حينئذ فأرشدوا إلى نوع من الصدقة أخف ثم ينسره عن قريب ما عاق به عنه وعلى هذا فقد يقال يختص ذلك بمن لم يعق عنه لكن أخرج سعيد بن منصور من مرسل أبي جعفر الباقر صحيحا أن فاطمة كانت إذا ولدت ولدا حلقته شعره وتصدق بزنه ورقا واستدل بقوله يذبح ويخلق ويسمى بالواو على أنه لا يشترط الترتيب في ذلك وقد وقع في رواية لابي الشيخ في حديث سمرة يذبح يوم سابعه ثم يخلق وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج يذبح قبل الخلق وحكي عن عطاء عكسه ونقله الروياني عن نص الشافعي وقال البغوي في التهذيب يستحب الذبح قبل الخلق وصححه النووي في شرح المهذب والله أعلم

❦ **(قوله باب الفرع)** بفتح الفاء والراء بعدها مهملة ذكر فيه حديث أبي هريرة لافرع ولا عتيرة من رواية عبد الله وهو ابن المبارك عن معمر حدثنا الزهري وفيه تفسير الفرع والعتيرة وظاهره الرفع ووقع في المحكم أن الفرع أول نتاج الابل والغنم كان أهل الجاهلية يذبحونه لاصنامهم والفرع ذبح كانوا إذا بلغت الابل ما تنماه صاحبها ذبحوه وكذلك إذا بلغت الابل مائة يعتمر منها بعيرا كل عام ولا يأكل منه هو ولا أهل بيته والفرع أيضا طعام يصنع لنتاج الابل كالخرس للولادة وسيأتي القول في العتيرة آخر الباب الذي يليه ويؤخذ من هذا ما نسبة ذكر البخاري حديث الفرع مع العقيقة ثم قال ❦ **باب العتيرة** * وذكر فيه الحديث بعينه من رواية سفیان وهو ابن عيينة عن الزهري ووقع في رواية الحميدي عن سفیان حدثنا الزهري وأخرجه أبو نعيم من طريقه وشذابن أبي عمر فرواه عن سفیان عن زيد ابن أسلم عن أبيه عن ابن عمر أخرجه ابن ماجه وقال انه من فرائد ابن أبي عمر **(قوله ولا عتيرة)** بفتح المهملة وكسر المثناة بوزن عظيمة قال القزاز سميت عتيرة بما يفعل من الذبح وهو العترة في فعله بمعنى مفعولة هكذا جاء بلفظ النفي والمراد به النهي وقد ورد بصيغة النهي في رواية للنسائي وللإسماعيلي بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية لأحمد لافرع ولا عتيرة في الاسلام **(قوله قال والفرع)** لم يتعين هذا القائل هنا ووقع في رواية مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر موصولا بالتفسير بالحديث ولا يابن داود من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال الفرع أول النتاج الحديث جعله موقوفا على سعيد ابن المسيب وقال الخطابي أحسب التفسير فيه من قول الزهري (قلت) قد أخرج أبو قرة في السنن الحديث عن عبد المجيد بن أبي داود عن معمر وصرح في روايته أن تفسير الفرع والعتيرة من قول الزهري والله أعلم **(قوله أول النتاج)** في رواية الكشمي نتاج بغير ألف ولا م وهو بكسر النون

* **(باب الفرع)** * حدثنا
عبدان حدثنا عبد الله
أخبرنا معمر حدثنا الزهري
عن ابن المسيب عن أبي
هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا فرع ولا عتيرة * **والفرع**
أول النتاج كانوا يذبحونه
لطاغيتهم والعتيرة في
رجب * **(باب العتيرة)** *
حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفیان قال الزهري
حدثنا عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
لا فرع ولا عتيرة * قال
والفرع أول النتاج

كان ينتج لهم كانوا يذبحونه
لطواغيتهم

(١) قال في التقريب مختف
بكسر أوله وبنون أبي سليم
ابن الحرث بن عوف الأزدي
الغامدي صحابي اه

بعدها مشاة خفيفة وآخره جيم (قوله كان ينتج لهم) يضم أوله وفتح ثالثه يقال تجت الناقة بضم
النون وكسر المشاة إذا ولدت ولا يستعمل هذا الفعل إلا هكذا وإن كان مبنيا للفاعل (قوله
كانوا يذبحونه لطواغيتهم) زاد أبو داود عن بعضهم ثم يا كلونه ويلقى جلده على الشجر فيه
إشارة إلى علة النهي واستنبط الشافعي منه الجواز إذا كان الذبح لله جمعا بينه وبين حديث
الفرع حق وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من رواية داود بن قيس عن عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر وكذا في رواية الحاكم سئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الفرع قال الفرع حق وأن تتركه حتى يكون بنت مخاض أو ابن لبون فتحمل عليه في
سبيل الله أو تعطيه أرملة خير من أن تذبحه يلصق لجه بوره وتلقه ناقك وللحاكم من طريق عمار
ابن أبي عمار عن أبي هريرة من قوله الفرعة حق ولا تذبحها وهي تلصق في يدك ولكن أمكنها من
اللبن حتى إذا كانت من خيار المال فاذبحها قال الشافعي فيما نقله البيهقي من طريق المزني عنه
الفرع شيء كان أهل الجاهلية يذبحونه يطلبون به البركة في أموالهم فكان أحدهم يذبح بكر
ناقتة أو شاته رجاء البركة فيما يأتي بعده فسألو النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمها فأعلمهم أنه
لا كراهة عليهم فيه وأمرهم استحبابا بأن يتركوه حتى يحمل عليه في سبيل الله وقوله حق أي
ليس بباطل وهو كلام خرج على جواب السائل ولا مخالفة بينه وبين حديث الآخر لا فرع
ولا عتيرة فان معناه لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة وقال غيره معنى قوله لا فرع ولا عتيرة أي ليسا
في تأكيد الاستحباب كالأضحية والاولى وأولى وقال النووي أص الشافعي في حمله على أن الفرع
والعتيرة مستحبان ويؤيده ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم وابن المنذر
عن نيشة بنون وموحدة ومجعة مصغر قال نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا كنانة
عتيرة في الجاهلية في رجب فأتاهم نا قال اذبحوا لله في أي شهر كان قال أنا كنانة فرع في الجاهلية
قال في كل سائمة فرع تغذوه ماشيتك حتى إذا استحمل ذبحته فتصدق بلحمه فان ذلك خير وفي
رواية أبي داود عن أبي قلابة السائمة مائة ففي هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يطل الفرع
والعتيرة من أصلهما وإنما بطل صفقة من كل منهما ما في الفرع كونه يذبح أول ما يولد ومن
العتيرة خصوص الذبح في شهر رجب وأما الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق أبي
رملة (١) عن مختف بن محمد بن سليم قال كنا وقوفامع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة فسمعته يقول
يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة هل تدرؤن ما العتيرة هي التي يسمونها
الرجبية فقد ضعهن الخطابي لكن حسنه الترمذي وجاء من وجه آخر عن عبد الرزاق عن
مختف بن سليم ويمكن رده إلى ما جعل عليه حديث نيشة وروى النسائي وصححه الحاكم من
حديث الحرث بن عمرو أنه لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقال رجل يا رسول الله
العنائر والفرائع قال من شاء عترو ومن شاء لم يعترو ومن شاء فرع ومن شاء لم يفرع وهذا صريح
في عدم الوجوب لكن لا ينفي الاستحباب ولا يثبت فيؤخذ الاستحباب من حديث آخر وقد
أخرج أبو داود من حديث أبي العشاء عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العتيرة
فحسنها وأخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من طريق وكيع بن عديس عن عمه أبي رزين
العقيلي قال قلت يا رسول الله أنا كنانة يذبح ذبايح في رجب فأتا كل ونطعم من جاءنا فقال لا بأس به

قال وكيع بن عديس فلا أدعه وجرم أبو عبيد بأن العتيرة تستحب وفي هذا تعقب على من قال ان ابن سيرين تفرد بذلك ونقل الطحاوي عن ابن عون أنه كان يفعله ومال ابن المنذر الى هذا وقال كانت العرب تفعلهما وفعلهما بعض أهل الاسلام بالاذن ثم نهى عنهما والنهي لا يكون الا عن شيء كان يفعله وما قال أحد انه نهى عنهما ثم أذن في فعلهما ثم نقل عن العلماء تركهما الا ابن سيرين وكذا ذكر عياض أن الجمهور على النسخ وبه جرم الطحاوي وما تقدم نقله عن الشافعي يرد عليهم وقد أخرج أبو داود والحاكم والبيهقي واللفظ له بسند صحيح عن عائشة أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرعة في كل خمسين واحدة (قوله والعتيرة في رجب) في رواية الحميدي والعتيرة الشاة تذبح عن أهل بيت في رجب وقال أبو عبيد العتيرة هي الرجبية ذبيحة كانوا يذبحونها في الجاهلية في رجب يتقربون بها لاصنامهم وقال غيره العتيرة نذر كانوا يذرونه من بلغ ماله كذا أن يذبح من كل عشرة منها رأسا في رجب وذكر ابن سيده أن العتيرة أن الرجل كان يقول في الجاهلية ان بلغ ابلي مائة عترة منها عتيرة زاد في الصباح في رجب ونقل أبو داود تقييدها بالعشر الاول من رجب ونقل النووي الاتفاق عليه وفيه نظر * (خاتمة) * اشتمل كتاب العقيدة وما معه من الفرع والعتيرة على اثني عشر حديثا المعاق منها ثلاثة والبقية موصولة المكر منها فيه وفيما مضى ثمانية والخالص أربعة ووافقه مسلم على تخرجه حديث أنس وأبي هريرة واختص بتخرجه حديث سلمان وسمرة وفيه من الآثار قول سلمان في العقيدة وتفسير الفرع والعتيرة والله أعلم

* (قوله كتاب الذبائح والصيد) *

كذا لكريمة والاصيلي ورواية عن أبي ذر وفي أخرى له ولابي الوقت باب وسقط للنسفي وثبت له السلسلة لاحقة ولابي الوقت سابقة (قوله باب التسمية على الصيد) سقط باب لكريمة والاصيلي وأبي ذر وثبت للباقيين والصيد في الأصل مصدر صادي صيد صيد او عومل معاملته الاسماء فوقع على الحيوان المصاد (قوله وقول الله تعالى حرمت عليكم الميتة الى قوله فلا تخشوهم واخشون وقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا يلبسوا لكم الله بشيء من الصيد) كذا لابي ذر وقدم وأخر في رواية كريمة والاصيلي وزاد بعد قوله الصيد تناله أيديكم ورماحكم الآية الى قوله عذاب أليم وعند النسفي من قوله أحلت لكم بهيمة الانعام الآيتين وكذا لابي الوقت لكن قال الى قوله فلا تخشوهم واخشون وفرقهما في رواية كريمة والاصيلي (قوله قال ابن عباس العقود العهود ما أحل وحرم) وصله ابن أبي حاتم أنه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود يعني بالعهود ما أحل الله وما حرم وما فرض وما حدى في القرآن ولا تغدروا ولا تنكثوا وأخرجه الطبري من هذا الوجه مفرقا ونقل مثله عن مجاهد والسدي وجماعة ونقل عن قتادة المراد ما كان في الجاهلية من الحلف ونقل عن غيره هي العقود التي يتعاقد بها الناس قال والاول أولى لان الله أتبع ذلك البيان عما أحل وحرم قال والعقود جمع عقد وأصل عقد الشيء بغيره وصله به كما يعقد الحبل بالحبل (قوله الا ما يتلى

والعتيرة في رجب
* (كتاب الذبائح والصيد) *
* (باب التسمية على الصيد) *
وقول الله حرمت عليكم
الميتة الى قوله فلا تخشوهم
واخشون وقوله تعالى يا أيها
الذين آمنوا يلبسوا لكم الله
بشيء من الصيد وقوله جل
ذكره أحلت لكم بهيمة
الانعام الا ما يتلى عليكم الى
قوله فلا تخشوهم واخشون
وقال ابن عباس العقود
العهود ما أحل وحرم الا
ما يتلى

عليكم الخنزير) وصله أيضا ابن أبي حاتم عنه من هذا الوجه باللفظ إلا ما يتلى عليكم يعني الميتة والدم ولحم الخنزير (قوله يجرم منكم يحمل منكم) يعني قوله تعالى ولا يجرم منكم شأن قوم أي لا يحمل منكم بغض قوم على العدوان وقد وصله ابن أبي حاتم أيضا من الوجه المذكور إلى ابن عباس وحكي الطبري عن غيره غير ذلك لكنه راجع إلى معناه (قوله المختقة الخ) وصله البيهقي بتمامه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وقال في آخره فما أدركته من هذا يتحرك له ذنب أو تطرف له عين فاذبح وإذا كراسم الله عليه فهو حلال وأخرجه الطبري من هذا الوجه باللفظ المختقة التي تختنق فقوت والموقودة التي تضرب بالخشب حتى يوقد لها فقوت والمتردية التي تتردى من الجبل والنطيحة تنطح الشاة وما أكل السبع ما أخذ السبع إلا ما أدركته ذكاته من هذا كله يتحرك له ذنب أو تطرف له عين فاذبح وإذا كراسم الله عليه فهو حلال ومن وجه آخر عن ابن عباس أنه قرأ أو أكل السبع ومن طريق قتادة كل ما ذكركم غير الخنزير إذا أدركت منه عينا تطرف أو ذنبا يتحرك أو فائمة ترتكض فذكته فقد أحل لك ومن طريق علي بن خوقول ابن عباس ومن طريق قتادة كان أهل الجاهلية يضربون الشاة بالعصا حتى إذا ماتت أكلوها قال والمتردية التي تتردى في البئر (قوله حدثنا زكريا) هو ابن أبي زائدة وعامر هو الشعبي وهذا السند كوفيون (قوله عن عدي بن حاتم) هو الطائي في رواية الأسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن زكريا حدثنا عامر حدثنا عدي قال الأسماعيلي ذكرته بقوله حدثنا عامر حدثنا عدي يشير إلى أن ذكر يامدلس وقد عنعن عنه (قلت) وسيأتي في رواية عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي سمعت عدي بن حاتم وفي رواية سعيد بن مسروق حدثني الشعبي سمعت عدي بن حاتم وكان لنا جارا ودخيلان وريطان بالنهرين أخرجه مسلم وأبوه حاتم هو المشهور بالجود وكان هو أيضا جوادا وكان إسلامه سنة الفتح وثبت هو وقومه على الإسلام وشهد الفتوح بالعراق ثم كان مع علي وعاش إلى سنة ثمان وستين (قوله المعراض) بكسر الميم وسكون المهملة وآخره مبهمة قال الخليل وتبعه جماعة سهم لاريش له ولا نصل وقال ابن دريد وتبعه ابن سيده سهم طويل له أربع قذذ رفاق فاذا رمى به اعترض وقال الخطابي المعراض نصل عريض له ثقل ورزاة وقيل عود رقيق الطرفين غليظ الوسط وهو المسمى بالخدافة وقيل خشبة ثقيلة آخرها عصا محددا رأسها وقد لا يحدد وقوى هذا الأخير النوى تبع العياض وقال القرطبي أنه المشهور وقال ابن التين المعراض عصا في طرفها حديدية يرمى الصائد بها الصيد فأصاب بجده فهو ذك فيؤكل وما أصاب بغير جده فهو وقيد (قوله وما أصاب بعرضه فهو وقيد) في رواية ابن أبي السفر عن الشعبي في الباب الذي يليه بعرضه فقتل فانه وقيد فلاتا كل وقيد بالتفاف وآخره ذال مبهمة وزن عظيم فعيل بمعنى مفعول وهو ما قتل بعصا أو حجر أو ما لا حذله والموقودة تقدم بنفسها وانما التي تضرب بالخشب حتى تموت ووقع في رواية همام بن الحرث عن عدي الاتية بعد باب قلت أنا نرى بالمعراض قال كل ما خرق وهو بفتح المجهمة والزاي بعدها قاف أي نفذ يقال سهم خازق أي نافذ ويقال بالسين المهملة بدل الزاي وقيل الخرق بالزاي وقيل تبدل سينا الخدش ولا يثبت فيه فان قيل بالراء فهو أن يثقبه وحاصله أن السهم وما في معناه إذا أصاب الصيد بجده حل وكانت تلك ذكاته وإذا أصابه بعرضه لم يحل لانه في معنى الخشبة الثقيلة والحجر ونحو ذلك من المثقل

عليكم الخنزير يجرم منكم
يحمل منكم شأن عداوة المختقة
تختنق فقوت الموقودة تضرب
بالخشب يوقد لها فقوت
والمتردية تتردى من الجبل
والنطيحة تنطح الشاة فما
أدركته يتحرك بدنه أو يعينه
فاذبح وكل * حدثنا أبو نعيم
حدثنا زكريا عن عامر عن
عدي بن حاتم رضي الله عنه
قال سألت النبي صلى الله
عليه وسلم عن صيد المعراض
قال ما أصاب بجده فكله
وما أصاب بعرضه فهو وقيد

وقوله بعرضه بفتح العين أي بغير طرفه المحدود وهو حجة الجمهور في التفصيل المذكور وعن
الاوزاعي وغيره من فقهاء الشام حل ذلك وسيأتي في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى (قوله)
وسألت عن صيد الكلب فقال ما أمسك عليك فكل فإن أخذ الكلب ذكاة في رواية ابن أبي
السفر إذا أرسلت كلبك فسميت فكل وفي رواية بيان بن عمرو عن الشعبي الآية بعد أبواب
إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك والمراد بالمعلمة التي إذا أغراها
صاحبها على الصيد طلبته وإذا زجرها انزجرت وإذا أخذت الصيد حبسته على صاحبها وهذا
الثالث مختلف في اشتراطه واختلف متى يعلم ذلك منها فقال البغوي في التهذيب أقله ثلاث
مرات وعن أبي حنيفة وأحمد يكتفي مرتين وقال الرافعي لم يقدره المعظم لاضطراب العرف
واختلاف طباع الجوارح فصار المرجح إلى العرف ووقع في رواية مجاهد عن الشعبي عن عدي
في هذا الحديث عند أبي داود والترمذي أما الترمذي فلفظه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن صيد البازي فقال ما أمسك عليك فكل وأما أبو داود فلفظه ما علمت من كلب أو باز ثم أرسلته
وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك قلت وإن قتل قال إذا قتل ولم يأكل منه قال الترمذي
والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد الباز والصقور بأسا اه وفي معنى الباز الصقر
والعقاب والباشق والشاهين وقد فسر مجاهد الجوارح في الآية بالكلاب والطيور وهو قول
الجمهور إلا ما روى عن ابن عمر وابن عباس من التفرقة بين صيد الكلب والطيور (قوله) إذا أرسلت
كلابك المعلمة فإن وجدت مع كلبك كلبا غيره في رواية بيان وإن خالطها كلاب من غيرها فلا
تأكل وزاد في روايته بعد قوله مما أمسك عليك وإن قتل إلا أن يأكل الكلب فاني أخاف
أن يكون انما أمسك على نفسه وفي رواية ابن أبي السفر قلت فإن أكل قال فلا تأكل فإنه
لم يمسك عليك انما أمسك على نفسه وسيأتي بعد أبواب زيادة في رواية عاصم عن الشعبي في
رحى الصيد إذا غاب عنه ووجده بعد يوم أو أكثر وفي الحديث اشتراط التسمية عند الصيد
وقد وقع في حديث أبي نعيلة كما سيأتي بعد أبواب وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله فكل
وقد أجمعوا على مشروعيتهما إلا أنهم اختلفوا في كونها شرطاً في حل الأكل فذهب الشافعي
وطائفة وهي رواية عن مالك وأحمد أنها سنة فمن تركها عمد أو سهو لم يقدر في حل الأكل
وذهب أحمد في الرابع عنه وأبو ثور وطائفة إلى أنها واجبة لجعلها شرطاً في حديث عدي
ولا يقف الأذن في الأكل عليها في حديث أبي نعيلة والمعلق بالوصف ينتفي عند اتقائه عند من
يقول بالمفهوم والشرط أقوى من الوصف ويتأكد القول بالوجوب بأن الأصل تحريم الميتة
وما أذن فيه منها تراعى صفته فالمسمى عليها وافق الوصف وغير المسمى باق على أصل التحريم
وذهب أبو حنيفة ومالك والنوري وجهاً إلى الجواز لمن تركها سهواً لا عمداً لكن
اختلف عن المالكية هل تحرم أو تكره وعند الحنفية تحرم وعند الشافعية في العدد ثلاثة أوجه
أصحها يكره الأكل وقيل خلاف الأولى وقيل يأثم بالترك ولا يحرم الأكل والمشهور عن أحمد
التفرقة بين الصيد والذبيحة فذهب في الذبيحة إلى هذا القول الثالث وسيأتي حجة من لم يشترطه
فيها في الذبائح مفصلة وفيه إباحة الاصطياد بالكلاب المعلمة واستثنى أحمد واسحق الكلب
الأسود وقال لا يحل الصيد به لأنه شيطان ونقل عن الحسن وإبراهيم وقتادة نحو ذلك وفيه جواز

وسألت عن صيد الكلب
فقال ما أمسك عليك فكل
فإن أخذ الكلب ذكاة وإن
وجدت مع كلبك أو كلابك
كلبا غيره فخشيت أن يكون
أخذته معه وقد قتله فلا
تأكل فإنما ذكرت اسم الله
على كلبك ولم تذكره على غيره

أكل ما أمسكه الكلب بالشروط المتقدمة ولو لم يذبح لقوله إن أخذ الكلب ذكاة فلو قتل الصيد
 بنظره أو نابيه حل وكذا بثقله على أحد القولين للشافعي وهو الرابع عندهم وكذا لو لم يقتله الكلب
 لكن تركه ويهرم ولم يبق زمن يمكن صاحبه فيه لحاقه وذبحه فأت حل لعدم قوله فإن أخذ
 الكلب ذكاة وهذا في المعلم فلو وجد حيا حياة مستقرة وأدرك ذكاته لم يحل إلا بالتذكية فلو لم
 يدبجه مع الامكان حرم سواء كان عدم الذبح اختيارا أو اضطرارا كعدم حضور آله الذبح فإن
 كان الكلب غير معلم اشترط ادراكه تذكيته فلو أدركه ميتا لم يحل وفيه أنه لا يحل أكل ما شاركه
 فيه كلب آخر في اصطياده ومحلله ما إذا استرسل بنفسه أو أرسله من ليس من أهل الذكاة فإن تحقق
 أنه أرسله من هو من أهل الذكاة حل ثم يتظر فإن أرسلاه معا فهو لهما والافلاول ويؤخذ ذلك
 من التعليل في قوله فأنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره فإنه يفهم منه أن المرسل لو سمي على
 الكلب حل ووقع في رواية بيان عن الشعبي وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل فيؤخذ
 منه أنه لو وجد حيا وفيه حياة مستقرة فذكاه حل لأن الاعتقاد في الإباحة على التذكية لا على
 امساك الكلب وفيه تحريم أكل الصيد الذي أكل الكلب منه ولو كان الكلب معلما وقد
 علل في الحديث بالخوف من أنه أنما أمسك على نفسه وهذا قول الجمهور وهو الرابع من قولي
 الشافعي وقال في القديم وهو قول مالك ونقل عن بعض الصحابة يحل واحتجوا بما ورد في حديث
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابيا يذبح له أبو ثعلبة قال يا رسول الله إن لي كلابا بمكبة
 فأقتني في صيدها قال كل مما أمسك عليك قال وإن أكل منه قال وإن أكل منه أخرجه أبو داود
 ولابأس بسنده وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طرقا منها للقائلين بالتحريم حل حديث أبي
 ثعلبة على ما إذا قتله وخلاه ثم عاد فأكل منه ومنها الترجيح فرواية عدي في الصحيحين متفق على
 صحته ورواية أبي ثعلبة المذكورة في غير الصحيحين مختلف في تضعيفها وأيضا فرواية عدي
 صريحة مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الامساك على نفسه متأيدة بأن الأصل في
 الميتة التحريم فإذا شككنا في السبب المبيح رجعنا إلى الأصل وظاهر القرآن أيضا وهو قوله
 تعالى فكلوا مما أمسكن عليكم فإن مقتضاها أن الذي أمسكه من غير إرسال لا يباح ويقتوي أيضا
 بالشاهد من حديث ابن عباس عند أحمد إذا أرسل الكلب فأكل الصيد فلا تأكل فأنما أمسك
 على نفسه وإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فأنما أمسك على صاحبه وأخرجه البزار من وجه
 آخر عن ابن عباس وابن أبي شيبه من حديث أبي رافع نحوه بمعناه ولو كان مجرد الامساك كافيا
 لما احتج إلى زيادة عليكم ومنها للقائلين بالإباحة حل حديث عدي على كراهة التنزيه وحديث
 أبي ثعلبة على بيان الجواز قال بعضهم ومناسبة ذلك أن عديا كان موسرا فاختره الحمل على
 الأولى بخلاف أبي ثعلبة فإنه كان بعكسه ولا يخفى ضعف هذا التمسك مع التصريح بالتعليل
 في الحديث بخوف الامساك على نفسه وقال ابن التين قال بعض أصحابنا هو عام فيحمل على
 الذي أدركه ميتا من شدة العدو أو من الصدمة فأكل منه لأنه صار على صفة لا يتعلق بها الإرسال
 ولا الامساك على صاحبه قال ويحتمل أن يكون معنى قوله فإن أكل فلا تأكل أي لا يوجد منه
 غير مجرد الأكل دون إرسال الصائد وتكون هذه الجملة مقطوعة عما قبلها ولا يخفى تعسف
 هذا وبعده وقال ابن القصار مجرد إرسال الكلب امساك علينا لأن الكلب لا ينسب له ولا يصح

منه مبرها وانما يتصيد بالتعليم فاذا كان الاعتبار بان يمسك علينا وعلى نفسه واختلف الحكم في ذلك وجب أن يتميز ذلك بنية من له نية وهو مرسله فاذا أرسله فقد أمسك عليه واذا لم يرسله لم يمسك عليه كذا قال ولا يخفى بعده أيضا ومصادمته لسباق الحديث وقد قال الجمهور ان معنى قوله أمسك عليكم صيدكم وقد جعل الشارع أكله منه علامة على أنه أمسك لنفسه لا لصاحبه فلا يعدل عن ذلك وقد وقع في رواية لابن أبي شيبة ان شرب من دمه فلا تأكل فانه لم يعلم ما علمته وفي هذا الإشارة الى أنه اذا شرع في أكله دل على أنه ليس يعلم التعليم المشروط وسلك بعض المالكية الترجيح فقال هذه اللفظة ذكرها الشعبي ولم يذكرها همام وعارضها حديث أبي ثعلبة وهذا ترجيح مردود لما تقدم وتمسك بعضهم بالاجماع على جواز أكله اذا أخذه الكلب بفيه وهم بأكله قادر قبل أن يأكل قال فلو كان أكله منه دالا على أنه أمسك على نفسه لكان تناوله بفيه وشروعه في أكله كذلك ولكن يشترط أن يقف الصائد حتى ينظر هل يأكل أو لا والله أعلم وفيه اباحة الاصطياد للاقتناع بالصيد للكل والبيع وكذا اللهو بشرط قصد التدكية والانتفاع وكرهه مالك وخالفه الجمهور وقال الليث لا أعلم حقا أشبه بياطل منه فلو لم يقصد الانتفاع به حرم لانه من الفساد في الارض باتلاف نفس عبثا وينقدح أن يقال يباح فان لازمه وأكثر منه كره لانه قد يشغله عن بعض الواجبات وكثير من المندوبات وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس رفعه من سكن البادية جفا ومن اتبع الصيد غفل وله شاهد عن أبي هريرة عند الترمذي أيضا وآخر عند الدارقطني في الافراد من حديث البراء بن عازب وقال تفرد به شريك وفيه جواز اقتناء الكلب المعلم للصيد وسيأتي البحث فيه في حديث من اقتنى كلبا واستدل به على جواز بيع كلب الصيد للاضافة في قوله كلبك وأجاب من منع بأنها اضافة اختصاص واستدل به على طهارة سور كلب الصيد دون غيره من الكلاب للذن في الاكل من الموضع الذي أكل منه ولم يذكر الغسل ولو كان واجبا لبيته لانه وقت الحاجة الى البيان وقال بعض العلماء يعنى عن معض الكلب ولو كان نجسا لهذا الحديث وأجاب من قال بنجاسته بأن وجوب الغسل كان قد اشتهر عندهم وعلم فاستغنى عن ذكره وفيه نظر وقد يتقوى القول بالعفو لانه يشدة الجري يحفر ريقه فيؤمن معه ما يخشى من اصابه لعابه موضع العض واستدل بقوله كل ما أمسك عليك بأنه لو أرسل كلبه على صيد فاصطاد غيره حل للعموم الذي في قوله ما أمسك وهذا قول الجمهور وقال مالك لا يحل وهو رواية البويطى عن الشافعي (تنبيهه) قال ابن الميريس في جميع ما ذكر من الآتى والاحاديث تعرض للتسمية المترجم عليها الا آخر حديث عدى فكأنه عده بيان لما أجلت له الأدلة من التسمية وعند الاصوليين خلاف في المجل اذا اقترنت به قرينة لفظية معينة هل يكون ذلك الدليل المجل معها أو أياها خصة انتهى وقوله الاحاديث يوهم أن في الباب عدة احاديث وليس كذلك لانه لم يذكر فيه الاحاديث عدى نعم ذكر فيه تفاسير ابن عباس فكأنه عدها احاديث ويحتمل في التسمية المذكورة في آخر حديث عدى مردود وليس ذلك مراد البخارى وانما جرى على عادته في الإشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده وقد أورد البخارى بعده بقليل من طريق ابن أبي السفر عن الشعبي بلفظ اذا أرسلت كلبك وسميت فكل ومن رواية بيان عن الشعبي اذا أرسلت كلابك المعلمة وذكر اسم الله

* (باب صيد المعراض) * وقال (٥٢٢) ابن عمر في المقتولة بالبندقية تلك الموقوذة وكرهه سالم والقاسم ومجاهد

وابراهيم وعطاء والحسن وكره الحسن رمى البندقية في القرى والامصار ولا يرى به بأساً فيما سواه * حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي قال سمعت عدى بن حاتم رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المعراض فقال اذا أصبت بجده فكل فاذا أصاب بعرضه فقتل فانه وقيد فلا تأكل فقلت أرسل كلبي قال اذا أرسلت كلبك وسميت فكل قلت فان أكل قال فلا تأكل فانه لم يمسك عليك انما أمسك على نفسه قلت أرسل كلبي فأجده معه كلباً آخر قال لا تأكل فانك انما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر * (باب ما أصاب المعراض بعرضه) * حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن منصور عن ابراهيم عن هشام بن الحرث عن عدى بن حاتم رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله انا نرسل الكلاب المعلمة قال كل ما أمسكن عليك قلت وان قتلن قال وان قتلن قلت وان نرعى بالمعراض قال كل ما خر وما أصاب بعرضه

فكل فلما كان الاخذ بقدم المعلم متفقاً عليه وان لم يذكر في الطريق الاولى كانت التسمية كذلك والله أعلم * (قوله يا) صيد المعراض تقدم تفسيره في الذي قبله (قوله وقال ابن عمر في المقتولة بالبندقية تلك الموقوذة وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وابراهيم وعطاء والحسن) أما أثر ابن عمر فوصله البيهقي من طريق أبي عاصم العقدي عن زهير هو ابن محمد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر أنه كان يقول المقتولة بالبندقية تلك الموقوذة وأخرج ابن أبي شيبة من طريق نافع عن ابن عمر أنه كان لا يأكل ما أصاب البندقية ولما لكت في الموطأ عن نافع رمية طائر من بجعر فأصبت ما فأما أحدهما فأت طهر حبه ابن عمر وأما سالم وهو ابن عبد الله بن عمر والقاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق فأخرج ابن أبي شيبة عن النقي عن عبيد الله بن عمر عنهما أنهما كانا يكرهان البندقية الا ما دركت ذكاته ولما لكت في الموطأ أنه بلغه أن القاسم بن محمد كان يكره ما قتل بالمعراض والبندقية وأما مجاهد فأخرج ابن أبي شيبة من وجهين أنه كرهه زاد في أحدهما لا تأكل الآن يذكي وأما ابراهيم وهو النخعي فأخرج ابن أبي شيبة من رواية الاعمش عنه لا تأكل ما أصبت بالبندقية الا أن يذكي وأما عطاء فقال عبد الرزاق عن ابن جريح قال عطاء ان رمية صيد ببندقية فادركت ذكاته فكله والا فلا تأكله وأما الحسن وهو البصري فقال ابن أبي شيبة حدثنا عبد الاعلى عن هشام عن الحسن اذا رمى الرجل الصيد بالجلاهقة فلا تأكل الا أن تدرك ذكاته والجلاهقة بضم الجيم وتشديد اللام وكسر الهاء بعدها فاف هي البندقية بالفارسية والجمع جلاهاق (قوله وكره الحسن رمى البندقية في القرى والامصار ولا يرى به بأساً فيما سواه) ثم ذكر حديث عدى بن حاتم من طريق عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي وقد تقدم شرحه مستوفى في الباب الذي قبله * (قوله يا) ما أصاب المعراض بعرضه ذكر فيه حديث عدى بن حاتم من طريق همام بن الحرث عنه مختصراً وقد بينت ما فيه في الباب الاول * (قوله يا) صيد القوس القوس معروفة وهي مركبة وغير مركبة ويطلق لفظ القوس أيضاً على الثمر الذي يبقى في أسفل النخلة ٢ وليس مرادنا (قوله وقال الحسن وابراهيم اذا ضرب صيد افبان منه يد أو رجل لا تأكل الذي بان وكل سائر) في رواية الكشميهني ويا كل سائر أما أثر الحسن فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن قال في رجل ضرب صيد افبان منه يد أو رجلاً وهو حي ثم مات قال لا تأكله ولا تأكل ما بان منه الا أن تضربه فتقطعه فيموت من ساعته فاذا كان كذلك فليأكله وقوله في الاصل سائر يعني باقيه وأما أثر ابراهيم فروي عنه من روايته لا من رأيه لكنه لم يتعقبه فكانه رضي به وقال ابن أبي شيبة حدثنا أبو بكر بن عياش عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة قال اذا ضرب الرجل الصيد فبان منه عضو ترك ما سقط وأكل ما بقي قال ابن المنذر اختلفوا في هذه المسئلة فقال ابن عباس وعطاء لا يأكل العضو منه وذلك الصيد وكله وقال عكرمة ان عدا حياً بعد سقوط العضو منه فلا تأكل العضو وذلك الصيد وكله ان مات حين ضربه فكله كله وبه قال الشافعي وقال لا فرق أن ينقطع قطعتين أو أقل اذا مات من تلك الضربة وعن الثوري وأبي حنيفة ان قطعته نصفين أو كلاً جيعاً وان قطع الثلث مما يلي الرأس فكذا ذلك ومما يلي العجز كل الثلثين مما يلي الرأس ولا يأكل

الثلث

فلا تأكل * (باب صيد القوس) * وقال الحسن وابراهيم اذا ضرب صيد افبان منه يد أو رجل لا تأكل الذي بان وكل سائر

هكذا يابض بأصله

٢ في نسخة النخلة

الثالث الذي يلي العجز (قوله وقال ابراهيم) هو الخصى (اذا ضربت عنقه أو وسطه) هو بفتح
 المهملة واما الوسط بالسكون فهو المكان (قوله وقال الاعمش عن زيد استعصى على رجل من
 آل عبد الله جار الخ) وصله ابن أبي شيبه عن عيسى بن يونس عن الاعمش عن زيد بن وهب قال
 سئل ابن مسعود عن رجل ضرب رجل جارا وحشي فقطعها فقال دعوا ما سقط وذكوا ما بقي
 وكلوه فيستفاد منه نسبه زيد وانه ابن وهب التابعي الكبير وأن عبد الله هو ابن مسعود وأن
 الجار كان جارا وحشي وأما الرجل الذي من آل ابن مسعود فلم أعرف اسمه وقد ردد ابن التين في
 شرحه النظر هل هو جارا وحشي أو أهلي وشرع في حكاية الخلاف عن المالكية في الجار الأهلي
 ومطابقة هذه الآثار لحديث الباب من جهة اشتراط الذكاة في قوله فأدركت ذكاته فكل فان
 مفهوماه أن الصيد اذا مات بالصدمة من قبل أن يدرك ذكاته لا يؤكل قال ابن بطال أجمعوا على
 أن السهم اذا أصاب الصيد فجرحه جازأ كله ولو لم يدركه مات بالجرح أو من سقوطه في الهواء
 أو من وقوعه على الأرض وأجمعوا على أنه لو وقع على جبل مثلا فتدري منه فوات لا يؤكل وان
 السهم اذا لم ينفذ مقاتله لا يؤكل الا اذا أدركت ذكاته وقال ابن التين اذا قطع من الصيد ما لا
 يتوهم حياته بعده فكأنه أنفذه بتلك الضربة فقامت مقام الذكاة وهذا مشهور مذهب مالك
 وغيره (قوله حدثنا عبد الله بن يزيد) هو المقرئ وحيوة هو ابن شريح (قوله عن أبي نعلبة
 الخشي) بضم الخاء وفتح الشين المجتئين ثم نون نسبة الى بن خشين بطن من النمر بن وبرة بن تغلب
 بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام بعدها موحدة ابن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة
 (قوله قلت يا بني الله انا بأرض قوم أهل كتاب) يعني بالشام وكان جماعة من قبائل العرب قد سكنوا
 الشام وتنصر وامنهم آل غسان وتنوخ وجرز أو بطون من قضاعة منهم بنو خشين آل أبي نعلبة
 واختلف في اسم أبي نعلبة فضيل جرثوم وهو قول الأكثر وقيل جرهم وقيل ناشب وقيل جرثم
 وهو كالاول لكن بغير اشباع وقيل جرثومة وهو كالاول لكن بزيادة هاء وقيل غرثوق وقيل ناشر
 وقيل لاشر وقيل لاش وقيل لاشن وقيل لاشومة واختلف في اسم أبيه فقيل عمرو وقيل ناشب
 وقيل ناسب بمهملة وقيل عجمة وقيل ناشر وقيل لاشر وقيل لاش وقيل لاشن وقيل لاشم
 وقيل لاسم وقيل جلهم وقيل جبر وقيل جرهم وقيل جرثوم ويجمع من اسمه واسم أبيه
 بالتركيب أقوال كثيرة جدا وكان اسلامه قبل خيبر وشهد بيعة الرضوان وتوجه الى قومه
 فاسلموا وله أخ يقال له عمر وأسلم أيضا (قوله في آنيهم) جمع انا والاولا في جمع آية وقد وقع الجواب
 عنه فان وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها فتمسك بهذا الامر من
 رأى أن استعمال آية أهل الكتاب تتوقف على الغسل لكثرة استعمالهم النجاسة ومنهم من
 يتدين بعبادتها قال ابن دقيق العيد وقد اختلف الفقهاء في ذلك بناء على تعارض الأصل والغالب
 واحتج من قال بعبادتها عليه هذا الحديث بان الظن المستفاد من الغالب راجح على الظن المستفاد
 من الأصل وأجاب من قال بأن الحكم للأصل حتى تتحقق النجاسة بجوابين أحدهما أن الامر
 بالغسل محمول على الاستحباب احتياطيا بينه وبين ما دل على التمسك بالأصل والثاني أن المراد
 بحديث أبي نعلبة حال من يتحقق النجاسة فيه ويؤيده ذكر الجوس لان أوليهم نجسة لكونهم
 لا تتحل ذبايحهم وقال النووي المراد بالآية في حديث أبي نعلبة آية من يطبخ فيها لحم الخنزير

وقال ابراهيم اذا ضربت
 عنقه أو وسطه فكله وقال
 الاعمش عن زيد استعصى
 على رجل من آل عبد الله
 جارا فأمرهم أن يضربوه
 حيث تيسر دعوا ما سقط
 منه وكلوه حدثنا عبد الله
 ابن يزيد * حدثنا حيوة قال
 أخبرني ربيعة بن يزيد الدمشقي
 عن أبي ادريس عن أبي
 نعلبة الخشي قال قلت
 يا بني الله انا بأرض قوم أهل
 كتاب أفنأكل في آنيهم

وبارض صيد أصيد بقوسي
ويكفي الذي ليس بمعلم
ويكفي المعلم فاصبح لي قال
أما ما ذكرت من اهل الكتاب
فان وجدت غيرهم فلاتأكلوا
فيها وان لم تجدوا فاعسلوها
وكلوا فيها وما صدت
بقوسك فذكرت اسم الله
فكل وما صدت بكلمك المعلم
فذكرت اسم الله فكل وما
صدت بكلمك غير معلم
فأدر كنت ذكاته فكل
(باب الخذف والبندقة)
حدثني يوسف بن راشد
حدثنا وكيع بن يزيد بن هرون
واللفظ يزيد عن كهمس بن
الحسن عن عبد الله بن بريدة
عن عبد الله بن مغفل أنه
رأى رجلا يخذف فقال له
لا تخذف فان رسول الله
صلى الله عليه وسلم

و يشرب فيها الخمر كما وقع التصريح به في رواية أبي داود انا نجوار أهل الكتاب وهم يطبخون
في قدرهم الخنزير ويشربون في آنيةهم الخمر فقال قذ كرا جواب وأما الفقهاء فإرادهم مطلق
آنية الكفار التي ليست مستعملة في النجاسة فانه يجوز استعمالها ولو لم تغسل عندهم وان كان
الاولى الغسل للخروج من الخلاف لاثبت الكراهة في ذلك ويحتمل أن يكون استعمالها بلا
غسل مكروها بناء على الجواب الاول وهو الظاهر من الحديث وأن استعمالها مع الغسل
رخصة اذا وجد غيرها فان لم يجد جاز بلا كراهة للنهي عن الاكل فيها مطلقا وتعليق الاذن
على عدم غيرها مع غسلها وتعمد هذا بعض المالكية لقولهم انه يتعين كسر آنية الخمر على كل
حال بناء على أنها لا تطهر بالغسل واستدل بالتفصيل المذكور لان الغسل لو كان مطهرا لها لما
كان للتفصيل معنى وتعقب بأنه لم ينحصر في كون العين تصير نجسة بحيث لا تطهر أصلا بل يحتمل
أن يكون التفصيل للاخذ بالاولى فان الاناء الذي يطبخ فيه الخنزير يستقدر ولو غسل كما يكره
الشرب في المحجمة ولو غسلت استقدرا ومشي ابن حزم على طاهرته فقال لا يجوز استعمال آنية
أهل الكتاب الا بشرطين أحدهما أن لا يجد غيرها والثاني غسلها وأجيب بما تقدم من أن أمره
بالغسل عند فقد غيرها دال على طهارتها بالغسل والامر باجتنابها عند وجود غيرها للمبالغة في
التنفير عنها كما في حديث سلمة الآتي بعد في الامر بكسر القدور التي طبخت فيه الميتة فقال رجل
أو نغسلها فقال أو ذاك فأمر بالكسر للمبالغة في التنفير عنها ثم أذن في الغسل ترخيصا فكذلك
يتجه هذا هنا والله أعلم (قوله وبارض صيد أصيد بقوسي) فقال في جوابه وما صدت بقوسك
وذكرت اسم الله فكل تمسك به من أوجب التسمية على الصيد وعلى الذبيحة وقد تقدمت
مباحته في الحديث الذي قبله وكذا تقدمت مباحث السؤال الثالث وهو الصيد بالكل وقوله
فكل وقع مفسرا في رواية أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرايا
يقال له أبو ثعلبة قال يا رسول الله ان لي كلابا بمكة الحديث وفيه واقتني في قوسي قال كل ما ردت
عليك قوسك ذكيا وغير ذكيا قال وان تغيب عني قال وان تغيب عنك ما لم يصل أو تجد فيه أثرا
غير سهمك وقوله تصل بصاد مهملة مكسورة ولا م ثقله أي يتن وسيقا في مباحث هذا الحديث
بعد ثلاثة أبواب في باب الصيد اذا غاب يومين أو ثلاثة وفي الحديث من الفوائد جمع المسائل
وايرادها دفعة واحدة وتفصيل الجواب عنها واحدة واحدة بلقط أما ما (قوله ما) **ب**
الخذف والبندقة أما الخذف فسيأتي تفسيره في الباب وأما البندقة فمعرفة تخذف من طين
وتيس فيرى بها وقد تقدمت أشياء تتعلق بها في باب صيد المعراض (قوله حدثني يوسف
ابن راشد) وهو يوسف بن موسى بن راشد بن بلال القطان الرازي نزيل بغداد نسبته البخاري
الى جده وفي طبقته يوسف بن موسى التستري نزيل الري فعل البخاري كان يخشى أن يلتبس
به (قوله واللفظ يزيد) قلت قد أخرج أحمد الحديث عن وكيع مقتصر على المن دون
القصة وأخرجه الاسماعيلي من رواية يحيى القطان ووكيع كلاهما عن كهمس مقررنا
وقال ان السياق ليحيى والمعنى واحد (قوله أنه رأى رجلا) لم أقف على اسمه ووقع في رواية
مسلم من رواية معاذ بن معاذ عن كهمس رأى رجلا من أصحابه وله من رواية سعيد بن جبير عن
عبد الله بن مغفل أنه قريب لعبد الله بن مغفل (قوله يخذف) بخاء معجمة وآخره فاء أي يرى

نهي عن الخذف أو كان يكره
الخذف وقال انه لا يصاد به
صيد ولا ينكأ به عدو ولكنها
قد تكسر السن وتفقأ العين
ثم رآه بعد ذلك يخذف فقال
له أحدثك عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه نهى
عن الخذف أو كره الخذف
وأنت تخذف لأكل كذا
وكذا * (باب من اقتنى كلبا
ليس بكلب صيد أو ماشية) *
حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا عبد العزيز بن
مسلم حدثنا عبد الله بن
دينار قال سمعت ابن عمر
رضي الله عنهما عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من
اقتنى كلبا ليس بكلب ماشية
أو ضارية نقص كل يوم من
عله قيراطان * حدثنا المكي
ابن ابراهيم أخبرنا حنظلة
ابن أبي سفيان قال سمعت
سالمنا يقول سمعت عبد الله
ابن عمر يقول سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يقول من
اقتنى كلبا الا كلبا ضاريا
اصدا أو كلب ماشية فانه
ينقص من أجره كل يوم
قيراطان * حدثنا عبد الله
ابن يوسف أخبرنا مالك عن
نافع عن عبد الله بن عمر قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من اقتنى كلبا
الا كلب ماشية أو ضاريا
نقص من عمله كل يوم
قيراطان

بجصاص أو نواة بين سبائيه أو بين الابهام والسبابة أو على ظاهر الوسطى وباطن الابهام وقال ابن
فارس خذفت الحصة رمية بين أصبعيك وقيل في حصى الخذف أن يجعل الحصة بين السبابة
من اليمن والابهام من اليسرى ثم يقذفها بالسبابة من اليمن وقال ابن سيده خذف بالشئ
يخذف فارسي وخص بعضهم به الحصى قال والخدفة التي يوضع فيها الحجر ويرمي بها الطير ويطلق
على المقلاع أيضا قاله في الصحاح (قوله نهى عن الخذف أو كان يكره الخذف) في روايه أجد عن
وكيع نهى عن الخذف ولم يشك وأخرجه عن محمد بن جعفر عن كهمس بالشك وبين ان الشك
من كهمس (قوله انه لا يصاد به صيد) قال المهلب أباح الله الصيد على صفة فقال تناله أيديكم
ورماحكم وليس الرمي بالبندقية ونحوها من ذلك وانما هو وقيد وأطلق الشارع أن الخذف
لا يصاد به لانه ليس من المجزئات وقد اتفق العلماء الا من شذ منهم على تحريم أكل ما قتلته البندقية
والجحر انتهى وانما كان كذلك لانه يقتل الصيد بقوة راميته لا بجده (قوله ولا ينكأ به عدو)
قال عياض الرواية بفتح الكاف وبهمزة في آخره وهي لغة والاشهر بكسر الكاف بغير همز وقال
في شرح مسلم لا ينكأ بفتح الكاف مهموز وروى لا ينكأ بكسر الكاف وسكون التحتانية وهو
أوجه لان المهموز انما هو من نكأت القرحة وليس هذا موضعه فانه من النكاية لكن قال في
العين نكأت لغة في نكيت فعلى هذا توجه هذه الرواية قال ومعناه المبالغة في الاذى وقال
ابن سيده نكأ العدو نكاية أصاب منه ثم قال نكأت العدو أنكوهم لغة في نكيتهم فظهر أن
الرواية صحيحة المعنى ولا معنى لخطئها وأغرب ابن السنين فلم يعرج على الرواية التي بالهمز
أصلا بل شرحه على التي بكسر الكاف بغير همز ثم قال ونكأت القرحة بالهمز (قوله ولكنها
قد تكسر السن) أي الرمية وأطلق السن فيشمل سن الرمي وغيره من آدمي وغيره (قوله
لأأكل كذا وكذا) في رواية معاذ ومحمد بن جعفر لأأكل كذا وكذا وكذا وكذا بالنصب
والسنوين كذا وكذا أجهم الزمان ووقع في رواية سعيد بن جبيرة عند مسلم لأأكل أبدا وفي
الحديث جواز هجران من خالف السنة وترك كلامه ولا يدخل ذلك في النهي عن الحجر فوق
ثلاث فانه يتعلق بمن هجر لخط نفسه وسيأتي بسط ذلك في كتاب الادب وفيه تغيير المنكر ومنع
الرمي بالبندقية لانه اذا نفي الشارع أنه لا يصيد فلا معنى للرمي به بل فيه تعريض للعيوان بالتلف
لغير مالكة وقد ورد النهي عن ذلك نعم قد يدر لك ذكاة ماري بالبندقية فيحل أكله ومن ثم اختلف
في جوازه فصرح مجلي في الذخائر بمنعه وبه أفتى ابن عبد السلام وجزم النووي بحله لانه طريق
الى الاصطفاة والتحقيق التفصيل فان كان الاغلب من حال الرمي ما ذكر في الحديث
امتنع وان كان عكسه جاز ولا سيما ان كان الرمي مما لا يصل اليه الرمي الا بذلك ثم لا يقتله غالبا وقد
تقدم قبل بابين من هذا الباب قول الحسن في كراهية رمي البندقية في القرى والامصار ومفهومه
أنه لا يكره في القلعة جعل مدار النهي على خشية ادخال الضرر على أحد من الناس والله أعلم
❦ (قوله ما) من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية يقال اقتنى الشئ
اذا اتخذ له للدخار ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك من ثلاثة طرق عنه ووقع في الرواية الاولى
ليس بكلب ماشية أو ضارية وفي الثانية الا كلبا ضاريا لصيدا أو كلبا ماشية وفي الثالثة
الا كلب ماشية أو ضاريا فالرواية الثانية تفسر الاولى والثالثة فالاولى اما للاستعارة على أن

ضاري بصفة للجماعة المضارين أصحاب الكلاب المعتادة الضارية على الصيد يقال ضرا على
 الصيد ضراوة أي تعود ذلك واستقر عليه وضرا الكلب وأضره صاحبه أي عودته وأغراه
 بالصيد والجمع ضوار واما التناسب للفظ ماشية مثل لادريت ولا تليت والاصل تسليت
 والرواية الثالثة فيها حذف تقديره أو كلبا ضاريا ووقع في الرواية الثانية في غير رواية أبي
 ذر الا كلب ضاري بالاضافة وهو من اضافة الموصوف الى صفته أو لفظ ضاري صفة للرجل
 الصائد أي الا كلب رجل معتاد للصيد وثبت الياء في الاسم المنقوص مع حذف الالف واللام
 منه لغة وقد أورد المصنف حديث الباب من حديث أبي هريرة في المزارعة وفي بدء الخلق
 وأورده فيهما أيضا من حديث سفيان بن أبي زهير وتقدم شرح المتن مستوفى في كتاب المزارعة
 وفيه التنبيه على زيادة أبي هريرة وسفيان بن أبي زهير في الحديث أو كلب زرع وفي لفظ حوث
 وكذا وقعت الزيادة في حديث عبد الله بن مغفل عند الترمذي (قوله باب اذا
 أكل الكلب) ذكر فيه حديث عدي بن حاتم من رواية بيان بن عمرو عن الشعبي عنه وقد تقدم
 شرحه مستوفى في الباب الاول (قوله وقوله تعالى يسألونك ماذا أحل لهم الآية مكليين
 الكواسب) في رواية الكشميني الصوائد وجهها في نسخة الصغاني وهو صفة محذوف تقديره
 الكلاب الصوائد أو الكواسب وقوله مكليين أي مؤذيين أو معودين قيل وليس هو تفعيل من
 الكلب الحيوان المعروف وانما هو من الكلب بفتح اللام وهو الحرص وهو الحارس نعم هو راجع الى الاول
 لانه أصل فيه لما طبع عليه من شدة الحرص ولان الصيد غالبا انما يكون بالكلاب فمن علم الصيد
 من غيرها كان في معناها وقال أبو عبيدة في قوله مكليين أي أصحاب كلاب وقال الراغب
 الكلاب والمكلب الذي يعلم الكلاب (قوله اجتروا اكتسبوا) هو تفسير أبي عبيدة وليست
 هذه الآية في هذا الموضع وانما ذكرها استطراد البيان أن الاجترار يطلق على الاكتساب وان
 المراد بالمكليين المعلمين وهو وان كان أصل المادة الكلاب لكن ليس الكلب شرطاً فيصح
 الصيد بغير الكلب من أنواع الجوارح ولفظ أبي عبيدة وما علمتم من الجوارح أي الصوائد
 ويقال فلان جارحة أهله أي كاسبهم وفي رواية أخرى ومن يجترح أي يكتسب وفي رواية
 أخرى الذين اجتروا السيئات اكتسبوا (تنبيه) اعترض بعض الشراح على قوله
 الكواسب والجوارح فانه قال في تفسيره في الهوا لك ما تقدم ذكره فالزمه التناقض وليس كما
 قال بل الذي هنا على الاصل في جمع المؤنث (قوله وقال ابن عباس ان أكل الكلب فقد أفسده
 انما أمسك على نفسه والله يقول تعلمون من مما علمكم الله فتضرب وتعلم حتى تترك) وصله سعيد بن
 منصور مختصرا من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس قال اذا أكل الكلب فلا تأكل فانما
 أمسك على نفسه وأخرج أيضا من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال اذا أرسلت كلبك المعلم
 فسميت فلا تأكل واذا أكل قبل أن يأتي صاحبه فليس بعالم لقول الله عز وجل مكليين
 تعلمون من مما علمكم الله وينبغي اذا فعل ذلك أن يضربه حتى يدع ذلك الخلق فعرف بهذا المراد
 بقوله حتى يترك أي يترك خلقه في الشره ويترن على الصبر عن تناول الصيد حتى يجي صاحبه
 (قوله وكرهه ابن عمر) وصله ابن أبي شيبة من طريق مجاهد عن ابن عمر قال اذا أكل الكلب من
 صيده فانه ليس بمعلم وأخرج من وجه آخر عن ابن عمر الرخصة فيه وكذا أخرج سعيد بن

* (باب اذا أكل الكلب
 وقوله تعالى يسألونك ماذا
 أحل لهم الآية) * مكليين
 الكواسب اجتروا
 اكتسبوا تعلمون من مما
 علمكم الله فكلوا مما أمسكن
 عليكم الى قوله سريع
 الحساب وقال ابن عباس ان
 أكل الكلب فقد أفسده
 انما أمسك على نفسه والله
 يقول تعلمون من مما علمكم
 الله فتضرب وتعلم حتى تترك
 وكرهه ابن عمر

وقال عطاء ان شرب الدم ولم

ياكل فكل * حدثنا قتيبة

ابن سعيد حدثنا محمد بن فضيل

عن يثان عن الشعبي عن

عدي بن حاتم قال سالت

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قلت ايا قوم نصيده هذه

الكلاب قال اذا ارسلت

كلابك المعلة وذكرت اسم

الله فكل مما أمسكن عليك

وان قتلن الآن يا كل

الكلاب فاني أخاف أن يكون

اغماً أمسكه على نفسه وان

خالطها كلاب من غيرها

فلاتأكل * (باب الصيد اذا

غاب عنه يومين أو ثلاثة) *

حدثنا موسى بن اسمعيل

حدثنا ثابت بن يزيد حدثنا

عاصم عن الشعبي عن

عدي بن حاتم رضي الله عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال اذا ارسلت كلبك

وسميت فأمسك وقتل فكل

وان تأكل فلاتأكل فلتأكل

أمسك على نفسه واذا خالط

كلاباً لم يذكر اسم الله عليها

فأمسكن فقتلن فلاتأكل

فانك لا تدري أيها قتل وان

رمت الصيد فوجدته بعد

يوم أو يومين ليس به الأثر

سهمك فكل وان وقع في

الماء فلاتأكل * وقال عبد

الاعلى حسن داود عن عامر

عن عدي أنه قال للنبي صلى

الله عليه وسلم يرحى الصيد

فيقتقر أثره اليومين والثلاثة

ثم يجده ميتاً وفيه سهمه قال

ياكل ان شاء

منصور وعبد الرزاق (قوله وقال عطاء ان شرب الدم ولم ياكل فكل) وصله ابن أبي شيبة من طريق ابن جريج عنه بلفظ ان أكل فلاتأكل وان شرب فلا وتقدمت مباحث هذه المسئلة في الباب الاول * (قوله ما) الصيد اذا غاب عنه يومين أو ثلاثة) أي عن الصاد (قوله ثابت بن يزيد) هو أبو يزيد البصري الاحول وحكي الكلاب اذى أنه قيل فيه ثابت بن زيد قال والا اول أصح (قلت) زيد كنيته لا اسم أبيه وشيخه عاصم هو ابن سليمان الاحول وقد زاد عن الشعبي في حديث عدي قصة السهم (قوله وان رمت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به الا أثر سهمك فكل) ومفهومه أنه ان وجد فيه أثر غير سهمه لا يأكل وهو نظير ما تقدم في الكلب من التفصيل فيما اذا خالط الكلب الذي أرسله الصاد كلب آخر لكن التفصيل في مسئلة الكلب فيما اذا شارك الكلب في قتله كلب آخر وهنا الاثر الذي وجد فيه من غير سهم الراعي أهم من أن يكون أثر سهم رام آخر أو غير ذلك من الاسباب القاتلة فلا يحل أكله مع التردد وقد جاءت فيه زيادة من رواية سعيد بن جبير عن عدي بن حاتم عند الترمذي والنسائي والطحاوي بلفظ اذا وجدت سهمك فيه ولم تجد به أثر سبع وعلمت أن سهمك قتله فكل منه قال الراعي يؤخذ منه أنه لو جرحه ثم غاب ثم جاء فوجد ميتاً انه لا يحل وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر وقال النووي الحل أصح دليلاً وحكي البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه قال في قول ابن عباس كل ما أصميت ودع ما أنميت معني ما أصميت ما قتله الكلب وأنت تراه وما أنميت ما غاب عنك مقتله قال وهذا لا يجوز عند غيره الا أن يكون عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء فيسقط كل شيء خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقوم معه رأي ولا قياس قال البيهقي وقد ثبت الخبر يعني حديث الباب فينبغي أن يكون هو قول الشافعي (قوله وان وقع في الماء فلا تأكل) يؤخذ سبب منع أكله من الذي قبله لانه حينئذ يقع التردد هل قتله السهم أو الغرق في الماء فلو تحقق أن السهم أصابه فمات فلم يقع في الماء الا بعد أن قتله السهم فهذا يحل أكله قال النووي في شرح مسلم اذا وجد الصيد في الماء غريقاً حرم بالاتفاق اه وقد صرح الراعي بان محله ما لم ينته الصيد بتلك الجراحة الى حركة المذبوح فان انتهى اليها بقطع الحلقوم مثلاً فقد تمت زكاته ويؤيده قوله في رواية مسلم فانك لا تدري الماء قتله أو سهمك فدل على أنه اذا علم أن سهمه هو الذي قتله أنه يحل (قوله وقال عبد الاعلى) يعني ابن عبد الاعلى السامي بالمهملة البصري وداود هو ابن أبي هند وعاصم هو الشعبي وهذا التعليق وصله أبو داود عن الحسين بن معاذ عن عبد الاعلى به (قوله فيقتقر) بقاء ثم مشاة ثم قاف أي يتبع فقاره حتى يتمكن منه وعلى هذه الرواية اقتصر ابن بطال وفي رواية الكشميهني فيقتني أي يتبع وكذا المسلم والاصيلي وفي رواية فيقتقوا وهي أوجه (قوله اليومين والثلاثة) فيه زيادة على رواية عاصم بن سليمان بعد يوم أو يومين ووقع في رواية سعيد بن جبير فيغيب عنه الليلة والليلتين ووقع عند مسلم في حديث أبي نعيم بسند فيه معاوية بن صالح اذا رمت سهمك فغاب عنك فأدر كته فكل ما لم يتن وفي لفظ في الذي يدرك الصيد بعد ثلاث كاه ما لم يتن ونحوه عند أبي داود من طريق عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده كما تقدم التبسيه عليه قرياً جعل الغاية أن يتن الصيد فلو وجدته مثلاً بعد ثلاث ولم يتن حل وان وجدته بدونها وقد اتن فلا هذا ظاهر الحديث وأجاب النووي

* (باب اذا وجد مع الصيد كلبا آخر) * حدثنا آدم حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله اني ارسل كلبى واسمى فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا ارسلت كلبك وسجيت فأخذ فقتل فأكل فلا تأكل فائما أمسك على نفسه قلت اني ارسل كلبى أجده معه كلبا آخر لا أدري أيهما أخذ فقلت لا تأكل فائما سميت على كلبك ولم تسم على غيره وسألت عن صيد المعراض فقال اذا أصبت بجده فكل واذا أصبت بعرضه فقتل فإنه وقيد فلا تأكل * (باب ما جاء في التصيد) * حدثني محمد بن أحمد بن أبي فضيل عن بيان عن عامر عن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت انا قوم تصيد بهذه الكلاب فقال اذا ارسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك الآن يا كل الكلب فلا تأكل فاني أخاف أن يكون انما أمسك على نفسه وان خالطها كلب من غيرها فلا تأكل * حدثنا أبو عاصم عن حيوة بن شريح وحدثني أحمد (٥٢٨) بن أبي رجا حدثنا سلمة بن سليمان عن ابن المبارك عن حيوة بن شريح قال سمعت

ربيع بن يزيد الدمشقي قال أخبرني أبو إدريس عائذ الله قال سمعت أبا ثعلبة الخشني رضى الله عنه يقول أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أنا بأرض قوم أهل الكلاب تأكل في آيتهم وأرض صيد أصيد بقوسي وأصيد بكلي المعلم والذي ليس معلما فأخبرني ما الذي يحل لنا من ذلك فقال أما ما ذكرت من أنك بأرض قوم أهل الكلاب تأكل في آيتهم فإن وجدتم غير آيتهم فلا تأكلوا فيها وإن لم تجدوا فاغسلوها ثم كلوا فيها وأما ما ذكرت من أنك بأرض صيد فاصدت بقوسك فاذكر اسم الله ثم

بأن التمسى عن أكله اذا أتت للتزينة وسأد كرفي ذلك بحثا في باب صيد البحر واستدل به على أن الراعى لو أخر طلب الصيد عقب الرمي إلى أن يجده أنه يحل بالشروط المتقدمة ولا يحتاج إلى استقصال عن سبب غيبته عنه كأن مع الطلب أو عدمه لكن يستدل للطلب بما وقع في الرواية الأخيرة حيث قال فيقتنى أثره فدل على أن الجواب خرج على حسب السؤال فاخصر بعض الرواة السؤال فلا يتمسك فيه بترك الاستقصال واختلف في صفة الطلب فعن أبي حنيفة أن أخر ساعة فلم يطلب لم يحل وإن أتبعه عقب الرمي فوجده ميتا حل وعن الشافعية لا بد أن يشعه وفي اشتراط العدو وجهان أظهرهما يكتفى المشي على عادته حتى لو أسرع وجده حيا حل وقال امام الحرمين لا بد من الاسراع قليلا ليتحقق صورة الطلب وعند الحنفية نحو هذا الاختلاف (قوله يا) اذا وجد مع الصيد كلبا آخر ذكر فيه حديث عدي بن حاتم من رواية عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الاول (قوله يا) ما جاء في التصيد قال ابن المير مقصوده بهذه الترجمة التنبيه على أن الاشتغال بالصيد لمن هو عيشه به مشروع ولمن عرض له ذلك وعيشه بغيره مباح وأما التصيد لمجرد اللهو فهو محل الخلاف (قلت) وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الاول وذكر فيه أربعة أحاديث * الاول حديث عدي بن حاتم من رواية بيان بن عمرو عن الشعبي عنه وقد تقدم ما فيه * الثاني حديث أبي ثعلبة أخرجه عاليا عن أبي عاصم عن حيوة بن المبارك عن حيوة وهو ابن شريح وسأله على رواية ابن المبارك وسأله لفظ أبي عاصم حيث أفرد به ثلاثة أبواب وقد تقدم قبل خمسة أبواب من وجه آخر عاليا * الثالث حديث أنس أنفجنا أرنبيا أتى شرحه في أواخر الذبائح حيث عقد للارنب ترجمة مفردة ومعنى أنفجنا أثرنا وقوله هنا الغبوا بغين مبهمة

بعد

كل وما صدت بكلك المعلم فاذا كراسم الله ثم كل وما صدت بكلك الذي ليس

معلم فاذا دركته كانه فكل * حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثني هشام بن زيد عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال أنفجنا أرنبيا جمر الظهران فسعوا عليها حتى لغبوا فسمعت عليها حتى أخذتها فجئت بها إلى أبي طلحة فبعث إلى النبي صلى الله عليه وسلم بوركها أو فخذها فقبله * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن نافع مولى أبي قتادة عن أبي قتادة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحاب له محرمين وهو غير محرم فرأى جمارا وحشيا فاستوى على فرسه ثم سأل أصحابه أن ينالوه سوطا فأبوا فأسألهم رحمة فأبوا فأخذهم ثم شدد على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بعضهم فلما أدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم سألوه عن ذلك فقال انما هي طعمة أطعمكموها الله * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة مثله أنه قال هل معكم من لحمه شيء

* (باب التصيد على الجبال) * حدثنا يحيى بن سليمان الجعفي قال حدثني ابن وهب (٥٢٩) أخبرنا عمرو بن أميعة عن نافع

مولي أبي قتادة وأبي صالح مولي

التوأمة سمعت أبا قتادة قال

كنت مع النبي صلى الله عليه

وسلم فيما بين مكة والمدينة

وهم محرمون وأنا رجل حل

على فرسي وكنت رقاء على

الجبال فبينما أنا على ذلك إذ

رأيت الناس متشوقين لشيء

فذهبت أنظر فإذا هو جبار

وحش فقلت لهم ما هذا

قالوا لا ندري قلت هو جبار

وحش فقالوا هو ما رأيت

وكنت نسيت سوطي فقلت

لهم ناولوني سوطي فقالوا

لا نعنيك عليه فنزلت

فأخذته ثم ضربت في أثره

فلم يكن إلا ذلك حتى عقرت

فأبى إليهم فقلت لهم

قوموا فاحملوا قالوا لا نمسه

فحملته حتى جثمت به فأبى

بعضهم وأكل بعضهم

فقلت أنا أسـتوقف لكم

النبي صلى الله عليه وسلم

فأدركته فخدمته الحديث

فقال لي أبق معكم شيء منه

قلت نعم فقال كلوا فهو طعم

أطعمكموه الله * (باب

قول الله تعالى أحل لكم

صيد البحر وطعامه متاعا

لكم) وقال عمر صيده

ما اصطيد وطعامه ما رمي به

وقال أبو بكر الطائي حلال

وقال ابن عباس طعامه

مستسه الا ما قدرت منها

والجزي لا تأكله اليهود ونحن نأكله

بعد اللام أي تعبوا وزنه ومعناه وثبت بلفظ تعبوا في رواية الكشميني وقوله بوركها كذا
للاكثر بالافراد وللشهيبي بوركها بالتثنية * الرابع حديث أبي قتادة في قصة الجمار الوحشي
وتقدم شرحها مستوفى في كتاب الحج * (قوله بأب) التصيد على الجبال هو بالجيم
جمع جبل بالتحريك أو ردفه حديث أبي قتادة في قصة الجمار الوحشي لقوله فيه كنت رقاء على
الجبال وهو بتشديد القاف مهموز أي كثيرا الصعود عليها (قوله أخبرنا عمرو) هو ابن الحرث
المصري وأبو النضر هو المدني واسمه سالم (قوله وأبي صالح) هو مولى التوأمة واسمه نهبان ليس له
في البخاري الا هذا الحديث وقرنه نافع مولى أبي قتادة وغفل الداودي فظن أن أبا صالح هذا هو
ولده صالح مولى التوأمة فقال انه تغير بأخرة فنأخذ عنه قديما مثل ابن أبي ذئب وعمرو بن
الحرث فهو صحيح وذكر أبو علي الجبائي أن أبا أحمد كتب على حاشية نسخته مقابل وأبي صالح
هذا خطأ يعني أن الصواب عن نافع وصالح قال وليس هو كما ظن فان الحديث محفوظ لنهبان
الا ابنه صالح وقد نبه على ذلك عبد الغني بن سعيد الحافظ فانه سئل عن روى هذا الحديث فقال
عن صالح مولى التوأمة فقال هذا خطأ انما هو عن نافع وأبي صالح وهو والد صالح ولم يأت عنه غير
هذا الحديث فلذلك غلط فيه والتوأمة ضبطت في بعض النسخ بنسب المنة حكاية عياض عن
المحدثين قال والصواب بفتح أوله قال ومنهم من ينقل حركة الهمزة فيفتح بها الواو وحكى ابن التين
التوأمة بوزن الحطمة ولعل هذه الضمة أصل ما حكى عن المحدثين وقوله رقاء على الجبال في رواية
أبي صالح دون نافع مولى أبي قتادة قال ابن المنير به هذه الترجمة على جواز ارتكاب المشاق لمن
له غرض لنفسه أو لدايته اذا كان الغرض مباحا وان التصيد في الجبال كهو في السهل وان اجراء
الخيال في الوعر جائز للحاجة وليس هو من تعذيب الحيوان * (قوله بأب) قول الله
تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم) كذا التنسي واقتصر الباقون على أحل لكم صيد
البحر (قوله وقال عمر) هو ابن الخطاب (صيده ما اصطيد وطعامه ما رمي به) وصله المصنف في
التاريخ وعبد بن حميد من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال لما قدمت البحرين
سألني أهلها عما قد في البحر فأمرتهم أن يأكلوه فلما قدمت على عمر فذكر قصة قال فقال عمر قال
الله عز وجل في كتابه أحل لكم صيد البحر وطعامه فصيده ما صيد وطعامه ما قد في به (قوله وقال
أبو بكر) هو الصديق (الطائي حلال) وصله أبو بكر بن أبي شيبة والطحاوي والدارقطني من رواية
عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال أشهد على أبي بكر أنه قال السمكة الطافية
حلال زاد الطحاوي لمن أراد أكله وأخرجه الدارقطني وكذا عبد بن حميد والطبري منها وفي
بعضها أشهد على أبي بكر أنه أكل السمك الطافي على الماء اه والطافي بغير همز من طنا يطفو
اذا علا الماء ولم يرسب ولله دارقطني من وجه آخر عن ابن عباس عن أبي بكر ان الله ذبح لكم ما في
البحر فكلوه كله فانه ذكي (قوله وقال ابن عباس طعامه ميتته الا ما قدرت منها) وصله الطبري
من طريق أبي بكر بن حفص عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى أحل لكم صيد البحر
وطعامه قال طعامه ميتته وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس وذكري صيد البحر
لا تأكل منه طافيا في سنده الاجل وهو لين ويوهنه حديث ابن عباس الماضي قبله (قوله
والجزي لا تأكله اليهود ونحن نأكله) وصله عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الكريم الجزري

عن عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن الجري فقال لا بأس به انما هو شيء كرهته اليهود وأخرجه
ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري به وقال في روايته سألت ابن عباس عن الجري فقال لا بأس
به انما تحرمه اليهود ونحن نأكله وهذا على شرط الصحيح وأخرج عن علي وطائفة نحوه والجري
يفتح الجيم قال ابن التين وفي نسخة بالكسر وهو ضبط الصحاح وكسر الراء الثقيلة قال ويقال له
أيضا الجريت وهو ما لا قشر له قال وقال ابن حبيب من الماء ~~الكسبة~~ كسبة أنا كرهه لانه يقال انه من
المسوخ وقال الازهرى الجريت نوع من السمك يشبه الحيات وقيل سمك لا قشر له ويقال له
أيضا المرامهى والسرور مثله وقال الخطابي هو ضرب من السمك يشبه الحيات وقال غيره نوع
عريض الوسط دقيق الطرفين (قوله وقال شريح صاحب النبي صلى الله عليه وسلم كل شيء في
البحر مذبوح وقال عطاء أما الطير فأرى أن تذبحه) وصله المصنف في التاريخ وابن منده في المعرفة
من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار وأبي الزبير أنهم سمعوا شريحاً صاحب النبي صلى الله
عليه وسلم يقول كل شيء في البحر مذبوح قال فذكر ذلك لعطاء فقال أما الطير فأرى أن تذبحه
وأخرجه الدارقطني وأبو نعيم في الصحابة هر فوعا من حديث شريح والموقوف أصح وأخرجه
ابن أبي عاصم في الاطعمة من طريق عمرو بن دينار سمعت شيخاً كبيراً يخالف بالله ما في البحردابة
الا قد ذبحها الله لبني آدم وأخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن سرجس رفعه ان الله قد
ذبح كل ما في البحر لبني آدم وفي سنده ضعف والطبراني من حديث ابن عمر رفعه نحوه وسنده
ضعيف أيضاً وأخرج عبد الرزاق بسندين جدين عن عمر ثم عن علي الحوت ذكرى كله (تنبيه) *
سقط هذا التعليق من رواية أبي زيد وابن السكن والجرجاني ووقع في رواية الاصيلي وقال أبو
شريح وهو هو هـ م نه على ذلك أبو علي الجبائي وتبعه عياض وزادوهو شريح بن هانئ أبو هانئ
كذا قال والصواب أنه غيره وليس له في البخاري ذكر الا في هذا الموضع وشريح بن هانئ لا يسه صحة
وأما هو فله ادراك ولم يثبت له سماع ولا لقاء وأما شريح المذكور فذكره البخاري في التاريخ وقال
له صحة وكذا قال أبو حاتم الرازي وغيره (قوله وقال ابن جريج قلت لعطاء صيد الانهار وقلات
السييل أصيد بجر هو قال نعم ثم تلا هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج ومن كل تأكلون
لحاطريا) وصله عبد الرزاق في التفسير عن ابن جريج بهذا سواء وأخرجه الفاكهي في كتاب مكة
من رواية عبد المجيد بن أبي داود عن ابن جريج أنهم من هذا وفيه وسألته عن حستان بركة القشيري
وهي بئر عظيمة في الحرم أتصاد قال نعم وسألته عن ابن الماء وأشباهه أصيد بجر أم صيد بئر فقال
حيث يكون أكثر فهو صيد وقلات بكسر القاف وتخفيف اللام وآخره مشناة ووقع في رواية
الاصيلي مثلثة والصواب الاول جمع قلت بفتح أوله مثل بجر وبحار هو النقرة في الصخرة يستنقع
فيها الماء (قوله وركب الحسن على سرج من جلود كلاب الماء وقال الشعبي لو أن أهلي أكلوا
الضفادع لأطعمتهم ولم يرا الحسن بالسحفاة بأساً) أما قول الحسن الاول فقيل انه ابن علي وقيل
البصري ويؤيد الاول أنه وقع في رواية وركب الحسن عليه السلام وقوله على سرج من جلود
أي متخذ من جلود كلاب الماء وأما قول الشعبي فالضفادع جمع ضفدع بكسر أوله وفتح الدال
وبكسر هاء أيضاً وحكى ذم أوله مع فتح الدال والضفادع غير عين لغة فيه قال ابن التين لم يبين
الشعبي هل تدعى أم لا ومذهب مالك أنها تؤكل بغير تذكية ومنهم من فصل بين مأمأ وماء وغيره

وقال شريح صاحب النبي
صلى الله عليه وسلم كل شيء
في البحر مذبوح وقال عطاء
أما الطير فأرى أن تذبحه
وقال ابن جريج قلت لعطاء
صيد الانهار وقلات السيل
أصيد بجر هو قال نعم ثم تلا
هذا عذب فرات سائغ شرابه
وهذا ملح اجاج ومن كل
تأكلون لحاطريا وركب
الحسن على سرج من جلود
كلاب الماء وقال الشعبي
لو أن أهلي أكلوا الضفادع
لأطعمتهم ولم يرا الحسن
بالسحفاة بأساً

وعن الحنفية ورواية عن الشافعي لا بد من التذكية وأما قول الحسن في السلقاة فوصله ابن
 أبي شيبة من طريق ابن طاوس عن أبيه أنه كان لا يرى بأكل السلقاة بأسا ومن طريق مبارك
 ابن فضالة عن الحسن قال لا بأس بها كلها والصلقة بضم المهملة وفتح اللام وسكون المهملة
 بعدها فاء ثم ألف ثم هاء ويجوز بدل الهاء همزة حكاة ابن سيده وهي رواية عبدوس وحكي أيضا
 في المحكم سكون اللام وفتح الحاء وحكي أيضا صلقة كالقول لكن بكسر الفاء بعدها تحتانية
 مفتوحة (قوله وقال ابن عباس كل من صيد البحر نصراني أو يهودي أو مجوسي) قال الكرماني
 كذا في النسخ القديمة وفي بعضها ما صاده قبل لفظ نصراني (قلت) وهذا التعليق وصله البيهقي
 من طريق مالك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال كل ما ألقى البحر وما صيده منه صاده
 يهودي أو نصراني أو مجوسي قال ابن التين مفهوما أن صيد البحر لا يؤكل إن صاده غير هؤلاء
 وهو كذلك عند قوم وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن عطاء وسعيد بن جبيرة بسند آخر عن
 علي كراهية صيد المجوسي السمك (قوله وقال أبو الدرداء في المري ذبح الخمر النينان والشمس)
 قال البيضاوي ذبح بصيغة الفعل الماضي ونصب راء الخمر على أنه المفعول قال ويروى بسكون
 الموحدة على الإضافة والخمر بالكسر أي تطهيرها (قلت) والاول هو المشهور وهذا لا يرسق
 من رواية الترمذي وقد وصله إبراهيم الحربي في غريب الحديث له من طريق أبي الزاهرية عن
 جبيرة بن نفير عن أبي الدرداء فذكره سواء قال الحربي هذا مري يعمل بالشام يؤخذ الخمر فيجعل
 فيه الملح والسمك ويوضع في الشمس فيتغير عن طعم الخمر وأخرج أبو بشر الدولابي في الكشي من
 طريق يونس بن ميسرة عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه قال في مري النينان غيرته الشمس
 ولا بن أبي شيبة من طريق مكحول عن أبي الدرداء لا بأس بالمري ذبحته النار والمخ وهذا منقطع
 وعابه أقصر غلطى ومن تبعه واعتضوا على جزم البخاري به وما عثروا على كلام الحربي وهو
 مراد البخاري جزمنا وله طرق أخرى أخرجهما الطحاوي من طريق بشر بن عبيد الله عن أبي
 ادريس الخولاني أن أبا الدرداء كان يأكل المري الذي يجعل فيه الخمر ويقول ذبحته الشمس
 والمخ وأخرجه عبد الرزاق من طريق سعيد بن عبد العزيز عن عطية بن قيس قال مر رجل من
 أصحاب أبي الدرداء بأخر قد كرقصة في اختلافهم في المري فأثاب أبا الدرداء فسأله فقال ذبحت
 خمرها الشمس والمخ والحيتان وروينا في جزء اسحق بن القبط من طريق عطاء الخراساني قال
 سئل أبو الدرداء عن أكل المري فقال ذبحت الشمس سكر الخمر فمن تأكل لا يرى به بأسا قال أبو
 موسى في ذيل الغريب عبر عن قوة الملح والشمس وغلبتهما على الخمر وازالتهما طعمهما ورائحتهما
 بالذبح وانما ذكر النينان دون المخ لأن المقصود من ذلك يحصل بدونه ولم يرد أن النينان وحدها
 هي التي خللتها قال وكان أبو الدرداء ممن يقضى بجواز تخليل الخمر فقال إن السمك بالآلة التي
 أضفت إليه يغلب على ضراوة الخمر ويزيل شدتها والشمس تؤثر في تخليلها فتصير حلالا قال
 وكان أهل الريف من الشام يعجنون المري بالخمر وبعما يجعلون فيه أيضا السمك الذي يربي بالمخ
 والابزار مما يسمونه العجنا والقصد من المري هضم الطعام فيضيفون إليه كل ثقيف أو خريف
 ليزيد في جلاء المعدة واستدعاء الطعام بحرقته وكان أبو الدرداء وجاعة من العجاجة يأكلون
 هذا المري المعمول بالخمر وأدخله البخاري في طهارة صيد البحر يريد أن السمك طاهر حلال وأن

وقال ابن عباس كل من صيد
 البحر نصراني أو يهودي أو
 مجوسي وقال أبو الدرداء في
 المري ذبح الخمر النينان
 والشمس * حدثنا مسدد حدثنا
 يحيى عن ابن جريح قال أخبرني
 عمرو أنه سمع جابر أراضى الله
 عنه يقول غزونا جيش
 الخط وأمر أبو عبيدة فجعلنا
 جوعا شديدا فألقى البحر
 حوتامينا لم ير مثله يقال له
 العنبر فأكلنا منه نصف
 شهر فأخذ أبو عبيدة عظما
 من عظامه فخر الراكب
 تحته * حدثنا عبد الله بن
 محمد أخبرنا سفيان عن عمرو
 قال سمعت جابرا يقول بعثنا
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ثلثمائة راكب وأميرنا أبو
 عبيدة نرصد عيرا القريش
 فأصابنا جوع شديد حتى
 أكلنا الخط فسمى جيش
 الخط وألقى البحر حوتا يقال
 له العنبر فأكلنا نصف شهر
 وادعنا بودك حتى صلت
 أجسامنا قال فأخذ أبو
 عبيدة ضلعان أضلاعه
 فنصب به قرال كعب تحته
 وكان فينا رجل فلما اشتد
 الجوع فخر ثلاث جزائر ثم
 ثلاث جزائر ثم نهأ أبو عبيدة

طهارته وحله يتعدى الى غيره كالمخ حتى يصير الحرام النجس باضافتها اليه طاهرا حلالا وهذا رأي من يجوز تحليل الخمر وهو قول أبي الدرداء وجماعة وقال ابن الاثير في النهاية استعار الذبح للاحلال فكأنه يقول كما أن الذبح يحل أكل المذبوحة دون الميتة فكذلك هذه الاشياء اذا وضعت في الخمر قامت مقام الذبح فأحلها وقال البيضاوي يريد انها حلت بالحوث المطروح فيها وطبخها بالشمس فكان ذلك كالذكاة للحيوان وقال غيره معنى ذبحتها أبطلت فعلها وذكروا الحاكم في النوع العشرين من علوم الحديث من حديث ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أبي بكر ابن عبد الرحمن أنه سمع عثمان بن عفان يقول اجتنبوا الخمر فانها أم الخبائث قال ابن شهاب في هذا الحديث أن لا خير في الخمر وانها اذا أفسدت لا خير فيها حتى يكون الله هو الذي يفسدها فيطيب حينئذ الخمر قال ابن وهب وسمعت مالكا يقول سمعت ابن شهاب يسئل عن خير جعلت في قله وجعل معها ملح وأخلط كثيرة ثم يجعل في الشمس حتى تعود مرى فقال ابن شهاب شهدت قبصة ينهى أن يجعل الخمر مرى اذا أخذ وهو خمر (قلت) وقبصة من كبار التابعين وأبوه صحابي وولده هو في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فذكر في الصحابة لذلك وهذا يعارض أثر أبي الدرداء المذكور ويقسر المراد به والنيان بنونين الاولى مكسورة بينهما تحتانية ساكنة جمع نون وهو الحوث والمرى بضم الميم وسكون الراء بعدها تحتانية ووسط في النهاية تبعاً للصحيح بتشديد الراء نسبة الى المرو وهو الطعم المشهور وحزم الشيخ محي الدين بالاول ونقل الجواليقي في لحن العامة انهم يحركون الراء والاصل بسكونها ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة جيش الخيط من طريقين احدهما رواية ابن جريج أخبرني عمرو وهو ابن دينار أنه سمع جابراً وقد تقدم بسنده ومثله في المغازي وزاد هناك عن أبي الزبير عن جابر وقد قدمت مشروحة مع شرح سائر الحديث الطريق الثانية رواية سفيان عن عمرو بن دينار أيضاً وفيه من الزيادة وكان فينار رجل فخر ثلاث جزائر ثم ثلاث جزائر ثم نهاه أبو عبيدة وهذا الرجل هو قيس بن سعد بن عباد كما تقدم ايضاحه في المغازي وكان اشترى الجزر من اعرابي جهني كل جزور بوسق من تمر وفيه اياه بالمدينة فلما رأى عمر ذلك وكان في ذلك الجيش سأل أبا عبيدة أن ينهي قيساً عن الخمر فعزم عليه أبو عبيدة أن ينهي عن ذلك فأطاعه وقد تقدمت الإشارة الى ذلك هناك أيضاً والمراد بقوله جزائر جمع جزور وفيه نظر فان جزائر جمع جزيرة والجزور انما يجمع على جزر بضمين فلعله جمع الجمع والغرض من ايراده هنا قصة الحوث فانه يستفاد منها جوازاً كل ميتة البحر لتصريحه في الحديث بقوله فألقى البحر حوتاً ميتاً لم ير مثله يقال له العنبر وتقدم في المغازي أن في بعض طرقه في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل منه وبهذا قتم الدلالة والافتراء كل الصحابة منه وهم في حالة المجاعة قد يقال انه للاضطرار ولا سيما وفيه قول أبي عبيدة ميتة ثم قال لا بل نحن نرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي سبيل الله وقد اضطررتم فكلوا وهذه رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم وقد قدمت للمصنف في المغازي من هذا الوجه لكن قال أبو عبيدة كلوا ولم يذكر بقيته وحاصل قول أبي عبيدة أنه بناءً ولا على عموم تحريم الميتة ثم ذكر تخصيص المضطر بإباحة أكلها اذا كان غير باغ ولا عاد وهم بهذه الصفة لانهم في سبيل الله وفي طاعة رسوله وقد تبين من آخر الحديث أن جهة كونها حلالاً ليست بسبب الاضطرار بل كونها من صيد البحر في آخره

عندهما جميعا فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كلوا رزقا أخرجه الله أطعمونا إن كان معكم قاتناه بعضهم بعضوفاً كله فتبين لهم أنه حلال مطلقا وبالغ في البيان بأكله منها لأنه لم يكن مضطرا فيستفاد منه إباحة ميتة البحر سواء مات بنفسه أو مات بالاصطياد وهو قول الجمهور وعن الحنفية يكره وفرقوا بين ما لفظه فوات وبين ما مات فيه من غير آفة وتمسكوا بحديث أبي الزبير عن جابر ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوه وما مات فيه فقطقا فلا تأكلوه أخرجه أبو داود من فروعهم عن رواية يحيى بن سليم الطائفي عن أبي الزبير عن جابر ثم قال روى الثوري وأيوب وغيرهما عن أبي الزبير هذا الحديث موقوفا وقد أسند من وجه ضعيف عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر من فروعهم قال الترمذي سألت البخاري عنه فقال ليس بمحفوظ ويرى عن جابر خلافة اه ويحيى بن سليم صدوق وصفوه بسوء الحفظ وقال النسائي ليس بالقوي وقال يعقوب بن سفيان إذا حدث من كتابه فحديثه حسن وإذا حدث حفظا يعرف وينكر وقال أبو حازم لم يكن بالحافظ وقال ابن حبان في الثقات كان يخطئ وقد توبع على رفعه وأخرجه الدارقطني من رواية أبي أحمد الزبير عن الثوري من فروعهم الكنعاني قال خالفه وكيع وغيره فوقوه عن الثوري وهو الصواب وروى عن ابن أبي ذئب وإسماعيل بن أمية من فروعهم ولا يصح والصحيح موقوف وإذا لم يصح الاموقوف فقد عارضه قول أبي بكر وغيره والقياس يقتضي حله لأنه سمك لومات في البر لا كل يغير تذكيرة ولو نضب عنه الماء أو قتلته سمكة أخرى فوات لا كل فكذلك إذا مات وهو في البحر ويستفاد من قوله أكلنا منه نصف شهر جواز أكل اللحم ولو أتن لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أكل منه بعد ذلك واللحم لا يبقى غالبا لا تن في هذه المدة لاسيما في الجازم مع شدة الحر لكن يحتمل أن يكونوا لمحوه وقد دوه فلم يدخله تن وقد تقدم قريبا قول النووي أن النهي عن أكل اللحم إذا أتن للتنزيه إلا أن خيف منه الضرر فيحرم وهذا الجواب على مذهبه ولكن المالكية جماعه على التحريم مطلقا وهو الظاهر والله أعلم ويأتي في الطائفي نظير ما قاله في التن إذا خشى منه الضرر وفيه جواز أكل حيوان البحر مطلقا لأنه لم يكن عند العناية نص يخص العنبر وقد أكلوا منه كذا قال بعضهم ويخشد فيه أنهم أولا نعم أقدموا عليه بطريق الاضطرار ويحجج بأنهم أقدموا عليه مطلقا من حيث كونه صيد البحر ثم توقفوا من حيث كونه ميتة فدل على إباحة الاقدام على أكل ما صيد من البحر وبين لهم الشارع آخر أن ميتته أيضا حلال ولم يفرق بين طاف ولا غيره واحتج بعض المالكية بأنهم أقاموا يأكلون منه أياما فلو كانوا أكلوا منه على أنه ميتة بطريق الاضطرار ما داموا عليه لان المضطر إذا أكل الميتة يأكل منها بحسب الحاجة ثم ينتقل لطلب المباح غيرها وجع بعض العلماء بين مختلف الاخبار في ذلك بحمل النهي على كراهة التنزيه وما عدا ذلك على الجواز ولا خلاف بين العلماء في حل السمك على اختلاف أنواعه وإنما اختلف فيما كان على صورة حيوان البر كالآدمي والكاب والخنزير والثعبان فعند الحنفية وهو قول الشافعية يحرم ما عدا السمك واحتجوا عليه بهذا الحديث فان الحوت المذكور لا يسمى سمكا وفيه نظر فان الخبر ورد في الحوت نصا وعن الشافعية الحل مطلقا على الاصح النصوص وهو مذهب المالكية إلا أن الخنزير في رواية وجهتهم قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وحديث هو الطهور ماؤه الحل

ميتته أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم وعن الشافعية ما يؤكل نظيره في البرحلال وما لا فلا واستثنوا على الأصح ما يعيش في البحر والبر وهو نوعان النوع الأول ما ورد في منع أكله شيء يخصه كاضفدع وكذا استثناءه أجدل انتهى عن قتله ورد ذلك من حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخرجه أبو داود والنسائي وصححه والحاكم وله شاهد من حديث ابن عمر عن عبد الله بن عاصم وأخر عن عبد الله بن عمرو أخرجه الطبراني في الأوسط وزاد فان نقيقتها تسبح وذكر الأطباء أن الضفدع نوعان بري وبحري فالبري يقتل أكله والبحري يضره ومن المستثنى أيضا القساح لكونه يعدو بناه وعند أحمد فيه رواية ومثله القرش في البحر الملح خلافا لما أفتى به الحبيب الطبري والشعبان والعقرب والسرطان والسحفاة للاستحيات والضرر اللاحق من السم وديلمس قيل إن أصله السرطان فان ثبت حرم النوع الثاني ما لم يرد فيه مانع فيجوز لكن بشرط التذكية كالبط وطيور الماء والله أعلم (تنبيه) * وقع في أو آخر صحيح مسلم في الحديث الطويل من طريق الوليد بن عبيدة بن الصامت أنهم دخلوا على جابر فرأوه يصلي في ثوب الحديث وفيه قصة النخامة في المسجد وفيه أنهم خرجوا في غزاة يبطن بواط وفيه قصة الحوض وفيه قيام المأمومين خلف الإمام كل ذلك مطول وفيه قال سرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قوت كل رجل مناقرة كل يوم فكان يصمها وكان يخبث بقمسينا ونا كل وسرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزلنا واديا أفصح فذكر قصة الشجرتين اللتين التقيا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم حتى تستريح ما عند قضاء الحاجة وفيه قصة القبرين اللذين غرس في كل منهما غصنا وفيه فأتينا العسكر فقال يا جابر ناد الوضوء فذكر القصة بطولها في نبع الماء من بين أصابعه وفيه وشكا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجوع فقال عسى الله أن يطعمكم فأتينا سيف البحر فزجر البحر زجرة فالقي دابة فأورينا على شقها النار فاطبخنا واشتويانا وكلنا وشبعنا وذكر أنه دخل هو وجماعة في عيناها وذكر قصة الذي دخل تحت ضاعها ما يطأ طي رأسه وهو أعظم رجل في الركب على أعظم جل وظاهر سياق هذه القصة يقتضي مغايرة القصة المذكورة في هذا الباب وهي من رواية جابر أيضا حتى قال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين هذه واقعة أخرى غير تلك فان هذه كانت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وما ذكره ليس بنص في ذلك لاحتمال أن تكون الفاء في قول جابر فأتينا سيف البحر هي الفصيحة وهي عقيقة لمخدوف تقديره فأرسلنا النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي عبيدة فأتينا سيف البحر فتمتد القصتان وهذا هو الرابع عندي والأصل عدم التعدد ومما تنبه عليه هنا أيضا أن الواقدي زعم أن قصة بعث أبي عبيدة كانت في رجب سنة ثمان وهو عندي خطأ لأن في نفس الخبر الصحيح أنهم خرجوا يترصدون عير قريش وقريش في سنة ثمان كما كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذنة وقد نهت على ذلك في المغازي وجوزت أن يكون ذلك قبل الهدنة في سنة ست أو قبلها ثم ظهر لي إلا أن تقوية ذلك بقول جابر في رواية مسلم هذه أنهم خرجوا في غزاة بواط وغزاة بواط كانت في السنة الثانية من الهجرة قبل وقعة بدر وكان النبي صلى الله عليه وسلم خرج في مائتين من أصحابه يعترض عير القريش فيها أمية بن خلف فباغ بواط وهي بضم الموحدة جبال الجهيضة مما يلي الشام بينها وبين المدينة أربعة برد قلم يلقى أحدا فرجع فكانه أفردا بأعبدة فمين معه يرصدون العير المذكورة ويؤيد

تقدم أمرها ما ذكر فيها من القلة والجهد والواقع انهم في سنة ثمان كان حالهم اتسع بفتح خبير
وغيرها والجهد المذكور في القصة يناسب ابتداء الامر فيرجح ما ذكرته والله أعلم ﴿ قوله ﴾
باب (كل الجراد) بفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة والذ كرو والاشي
سواء كالجامة ويقال انه مشتق من الجرذ لانه لا ينزل على شيء الا جرده وخلقة الجراد عجيبه فيها
عشرة من الحيوانات ذكر بعضها ابن الشهر زوري في قوله

لها هذا بـ **كر** وساقانعامه * وقاد متانسرو وجوؤ ضيسم

حبها أفاي الرمل بطنا وأنعمت * عليها جيا د الخيل بالرأس والقم

بياض باصله

قبل وفاته عين الفيل وعنق الثور وقرن الابل وذنب الحية وهو صنفان طيار ووثاب ويبيض في
الصخر فيتركه حتى يبس ويتشرب فلا يمر بزرع الا اجتاحه وقيل واختلف في أصله فقيل انه
نثرة حوت فلذلك كان أكله بغير ذكاة وهذا ورد في حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه عن أنس
رفعه ان الجراد نثره حوت من البحر ومن حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه عن أنس
وسلم في حج أو عمرة فاستقبلنا رجل من جراد فجعلنا نضرب بنعالنا وأسواطنا فقال كوه فانه من
صيد البحر أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وسنده ضعيف ولو صح لكان فيه حجة لمن قال
لأجزاء فيه إذا قتله المحرم وجهور العلماء على خلافه قال ابن المنذر لم يقل لأجزاء فيه غير أبي سعيد
الخدري وعروة بن الزبير واختلف عن كعب الاحبار وإذا ثبت فيه الجزاء دل على أنه برئ وقد
أجمع العلماء على جواز أكله بغير تذكية الا أن المشهور عند المالكية اشتراط تذكيته واختلقوا
في صفتها فقيل بقطع رأسه وقيل ان وقع في قدر أو نار حل وقال ابن وهب أخذه ذكاته ووافق
مطرف منهم الجمهور في أنه لا يفتقر الى ذكاته لحديث ابن عمر أكلت لنا ميتان ودمان السمك
والجراد والكبد والطحال أخرجه أحمد والدارقطني مرفوعا وقال ان الموقوف أصح ورجح
البيهقي أيضا الموقوف الا أنه قال ان له حكم الرفع (قوله عن أبي يعفور) بفتح التثنية وسكون
المهملة وضم القاء هو العبدى واسمه وقدان وقيل واقد وقال مسلم اسمه واقد ولقبه وقدان وهو
الا كبروا ابو يعفور الاصغر اسمه عبد الرحمن بن عبيد وكلاهما ثقة من أهل الكوفة وليس الا كبر
في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الصلاة في أبواب الركوع من صفة الصلاة وقد
ذكرت كلام النووي فيه وجرمه بأنه الاصغر وان الصواب أنه الا كبر وبذلك جرم الكلاباذي
وغيره والنووي تبع في ذلك ابن العربي وغيره والذي يرجح كلام الكلاباذي جرم الترمذي بعد
تخريجهم ان راوى حديث الجراده هو الذي اسمه واقد ويقال وقدان وهذا هو الا كبر ويؤيده
أيضا أن ابن أبي حاتم جرم في ترجمة الاصغر بأنه لم يسمع من عبد الله بن أبي أوفى (قوله سبع
غزوات أوستا) كذا لا كثيرا ولا اشكال فيه ووقع في رواية النسفي أوست بغير تنوين ووقع في
توضيح ابن مالك سبع غزوات أو ثمانى وتكلم عليه فقال الاجود أن يقال سبع غزوات أو ثمانى
بالتنوين لان لفظ ثمان وان كان كلفظ جوارى أن ثالث حرفه ألف بعد ها حرفان ثمانية مائة
فهو يخالفه في أن جوارى جمع وثمانى ليس بجمع واللفظ بهم في الرفع والجر سواء ولكن تنوين
ثمان تنوين صرف وتنوين جوارى تنوين عوض وانما يفتقران بالنصب واستمر يتكلم على ذلك
ثم قال وفي ذكره ثلاثون ثلاثة أوجه أجودها أن يكون حذف المضاف اليه وأبقى المضاف

﴿باب أكل الجراد﴾
حدثنا أبو الوليد حدثنا
شعبة عن أبي يعفور قال
سمعت ابن أبي أوفى رضى
الله عنهما قال غزونا مع
النبي صلى الله عليه وسلم
سبع غزوات أوستا

على ما كان عليه قبل الحذف ومثله قول الشاعر * خمس ذود أو ست عوّضت منها * البيت
الوجه الثاني أن يكون المنصوب كتب بغير ألف على لغة ربيعة وذكر وجهها آخر يختص بالثمان
ولم أره في شيء من طرق الحديث لافي البخاري ولا في غيره بلفظ ثمان فإدري كيف وقع هذا وهذا
الشك في عدد الغزوات من شعبة وقد أخرجه مسلم من رواية شعبة بالشك أيضاً والنسائي من
روايته بلفظ الست من غير شك والترمذي من طريق غندر عن شعبة فقال غزوات ولم يذكر
عدداً (قوله) وكاناً كل معه الجراد) يحتمل أن يريد بالمعينة مجرد الغزودون ماتبعه من أكل الجراد
ويحتمل أن يريد مع أكله ويدل على الثاني أنه وقع في رواية أبي نعيم في الطب وياً كل معنا
وهذا إن صح يرد على الصمري من الشافعية في زعمه أنه صلى الله عليه وسلم عافه كما عاف الضب ثم
وقفت على مستند الصمري وهو ما أخرجه أبو داود من حديث سلمان سئل صلى الله عليه وسلم
عن الجراد فقال لا آكله ولا أحرمه والصواب مرسل ولا ين عدي في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع
عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال لا آكله ولا أحرمه وسئل عن الجراد فقال
مثل ذلك وهذا ليس ثابتاً لأن ثابتاً قال فيه النسائي ليس بشقة وثقة بل النووي الاجماع على حل
أكل الجراد لكن فصل ابن العربي في شرح الترمذي بين جراد الحجاز وجراد الاندلس فقال في
جراد الاندلس لا يؤكل لانه ضرر محض وهذا ان ثبت أنه يضراً كله بأن يكون فيسه سمية تخصه
دون غيره من جراد البلاد تعين استثنائه والله أعلم (قوله وقال سفيان) هو الثوري وقد وصله
الدارمي عن محمد بن يوسف وهو القرطبي عن سفيان وهو الثوري ولفظه غزوات مع النبي صلى الله
عليه وسلم سبع غزوات نأكل الجراد وكذا أخرجه الترمذي من وجه آخر عن الثوري وأفاذ أن
سفيان بن عيينة روى هذا الحديث أيضاً عن أبي يعفور ولكن قال ست غزوات (قلت) وكذا
أخرجه أحمد بن حنبل عن ابن عيينة جازماً بالست وقال الترمذي كذا قال ابن عيينة ست
وقال غيره سبع (قلت) ودلت رواية شعبة على أن شيخهم كان يشك فيحمل على أنه جزم مرة
بالسبع ثم لما طرأ عليه الشك صار يحزم بالست لانه المتيقن ويؤيد هذا الجمل أن سفيان بن
عيينة عنه متأخر دون الثوري ومن ذكر معه ولكن وقع عند ابن حبان من رواية أبي الوليد شيخ
البخاري فيه سبعاً أو ستاً يشك شعبة (قوله وأبوعوانة) وصله مسلم عن أبي كامل عنه ولفظه مثل
الثوري وذكره البزار من رواية يحيى بن حماد عن أبي عوانة فقال مرة عن أبي يعفور ومرة
عن الشيباني وأشار إلى ترجيح كونه عن أبي يعفور وهو كذلك كما تقدم صريحاً أنه عند أبي داود
(قوله واسرائيل) وصله الطبراني من طريق عبد الله بن رجاء عنه ولفظه سبع غزوات فكاناً كل
معه الجراد (قوله) آية المجوس قال ابن التين كذا ترجمه وأتى بحديث أبي
نعلبة وفيه ذكر أهل الكتاب فلهذا يرى أنهم أهل كتاب وقال ابن المنير ترجم المجوس والاحاديث
في أهل الكتاب لانه بنى على أن المحذور منهما واحد وهو عدم توقيفهم النجاسات وقال الكرماني
أوحكمه على أحدهما بالقياس على الآخر أو باعتبار أن المجوس يزعمون أنهم أهل كتاب (قلت)
وأحسن من ذلك أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث منصوصاً على المجوس فعند الترمذي
من طريق أخرى عن أبي نعلبة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قدور المجوس فقال أنه نقوها
غسلها واطبخوا فيها وفي لفظ من وجه آخر عن أبي نعلبة قلت أنا عمر بهذا اليهود والنصارى

كاناً كل معه الجراد قال
سفيان وأبوعوانة واسرائيل
عن أبي يعفور عن ابن أبي
أوفى سبع غزوات * (باب
آية المجوس

والميتة) * حدثنا أبو عاصم عن حيوة بن شريح قال حدثني ربيعة بن يزيد الدمشقي حدثني أبو إدريس الخولاني حدثني أبو ثعلبة الخشني قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أنا بأرض أهل (٥٣٧) الكتاب فأتيتهم وبأرض

صيداً صيد بقوسي وأصيد بكلي المعلم ويكلي الذي ليس يعلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما ماذا كرت أنك بأرض أهل كتاب فلا تأكلوا في آيتهم إلا أن لا يجدوا بداً فان لم تجدوا بداً فاعسلوها وكوافها وأما ماذا كرت أنكم بأرض صيد فاصدت بقوسك فاذكر اسم الله وكل وما صدت بكلي المعلم فاذكر اسم الله وكل وما صدت بكلي الذي ليس يعلم فأدر كرت ذكاته فكله * حدثني المكي بن إبراهيم حدثني يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال لما أمسوا يوم ففحوا خيبراً وقدوا النيران قال النبي صلى الله عليه وسلم علام أو قدتم هذه النيران قالوا لحوم الحمر الانسية قال أهريقوا ما فيها وأكسروا قدورها فقام رجل من القوم فقال نهريق ما فيها ونغسلها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أوزاك * (باب التسمية على الذبيحة ومن ترك التسمية) * وقال ابن عباس من نسي فلا بأس وقال الله تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر

والمجوس فلا تجد غير آيتهم الحديث وهذه طريقة يكثر منها البخاري فما كان في سنده مقال يترجم به ثم يورد في الباب ما يؤخذ الحكم منه بطريق الالتحاق ونحوه والحكم في آية المجوس لا يختلف مع الحكم في آية أهل الكتاب لأن العلة أن كانت لكونهم تحمل ذبائحهم كأهل الكتاب فلا إشكالاً ولا محل كما سياتي البحث فيه بعد أبواب فتكون الآيت التي يطبخون فيها ذبائحهم ويغرفون قد تحسست بملاقاة الميتة فأهل الكتاب كذلك باعتبار أنهم لا يتدبنون باجتناب النجاسة وبأنهم يطبخون فيها الخنزير ويضعون فيها الخمر وغيرها ويؤيد الثاني ما أخرجه أبو داود والبراز عن جابر كان غزوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتصيب من آية المشركين فنسقتع بها فلا يعيب ذلك علينا لفظ أبي داود وفي رواية البراز فغسلها ونأكل فيها (قوله والميتة) قال ابن المنبر يذكر الميتة على أن الجبريل كانت محرمة لم تؤثر فيها الذكاة فكانت ميتة ولذلك أمر بغسل الآيت منها ثم أورد حديث أبي ثعلبة عن أبي عاصم عاليا وساقه على لفظه وقد تقدم شرحه قبل ثم حديث سلمة بن الأكوع في الحمر الأهلية أوردته عاليا وهو من ثلاثياته وسيأتي شرحه بعد ثلاثة عشر باباً (قوله باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمداً) كذا للجميع ووقع في بعض النسخ هنا كتاب الذبائح وهو خطأ لأنه ترجم أولاً كتاب الصيد والذبائح أو كتاب الذبائح والصيد فلا يحتاج إلى تكرار وأشار بقوله متعمداً إلى ترجيح التفرقة بين المتعمد وترك التسمية فلا تحمل تذكيره ومن نسي فحمل لأنه استظهر لذلك بقول ابن عباس وبما ذكر بعده من قوله تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ثم قال والناسي لا يسمى فاسقاً يشير إلى قوله تعالى في الآية وأنه انفسق فاستنبط منها أن الوصف للعامة فيختص بالحكم به والتفرقة بين الناسي والعامة في الذبيحة قول أحمد وطائفة وقواء الغزالي في الأحياء محتجاً بأن ظاهر الآية الإيجاب مطلقاً وكذلك الأخبار وإن الأخبار الدالة على الرخصة تحتل التعميم وتحتل الاختصاص بالناسي فكان حله عليه أولى لتجري الأدلة كلها على ظاهرها ويعذر الناسي دون العامة (قوله وقال ابن عباس من نسي فلا بأس) وصله الدارقطني من طريق شعبة عن مغيرة عن إبراهيم في المسلم يذبح ونسي التسمية قال لا بأس به وبه عن شعبة عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء حدثني (ع) عن ابن عباس أنه لم يره بأساً وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عيينة بهذا الإسناد فقال في سنده عن (ع) يعني عكرمة عن ابن عباس فين ذبح ونسي التسمية فقال المسلم فيه اسم الله وإن لم يذكر التسمية وسنده صحيح وهو موقوف وذكره مالك بلاغا عن ابن عباس وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً وأما قول المصنف وقوله تعالى وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم فكأنه يشير بذلك إلى الزجر عن الاحتجاج بلواز ترك التسمية بتأويل الآية وجلها على غير ظاهرها لئلا يكون ذلك من وسوسة الشيطان ليصد عن ذكر الله تعالى وكأنه لم يلمح بما أخرجه أبو داود وابن ماجه والطبري بسند صحيح عن ابن عباس في قوله وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم قال كانوا يقولون ماذا ذكر عليه اسم الله فلا تأكلوه وما لم يذكر عليه اسم الله فكلوه قال الله تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر

اسم الله عليه وأخرج أبو داود والطبري أيضاً من وجه آخر عن ابن عباس قال جاءت اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا نأكل مما اقتلنا ولا نأكل مما قتله الله فزنا ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه الى آخر الآية وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه وساق الى قوله للمشركون ان أطيعوهم فيما نهيتكم عنه ومن طريق معمر بن قنادة في هذه الآية وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم قال جادلهم المشركون في الذبيحة فذكروه ومن طريق أسباط عن السدي نحوه ومن طريق ابن جريج قلت لعطاء ما قوله فكلوا مما ذكر اسم الله عليه قال يأمركم بذلك كاسمه على الطعام والشراب والذبح قلت فما قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه قال ينهي عن ذبائح كانت في الجاهلية على الاوثان قال الطبري من قال ان ما ذبحه المسلم ففسى أن يذكر اسم الله عليه لا يحل فهو قول يعسد من الصواب لشذوذه وخروجه عما عليه الجماعة قال وأما قوله وانه لفسق فانه يعني أن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه من الميتة وما أهل به لغير الله فسق ولم يحك الطبري عن أحد خلاف ذلك وقد استشكل بعض المتأخرين كون قوله وانه لفسق منسوقاً على ما قبله لان الجمله الاولى طلبية وهذه خبرية وهذا غير سائغ ورد هذا القول بأن سبويه ومن تبعه من المحققين يجيزون ذلك ولهم شواهد كثيرة وادعى المانع أن الجمله مستأنفة ومنهم من قال الجمله حالية أى لا تأكلوه والحال أنه فسق أى لا تأكلوه في حال كونه فسقاً والمراد بالفسق قد بين في قوله تعالى في الآية الاخرى أو فسقاً أهل لغير الله به فراجع الزجر الى النهي عن أكل ما ذبح لغير الله فليست الآية صريحة في فسق من أكل ما ذبح بغير تسمية اهـ ولعل هذا القدر هو الذي حذرت منه الآية وقد نوزع المذكور فيما حل عليه الآية ومنع ما أدعاه من كون الآية بمجمله والاخرى معينة لان ثم شرط وليست هنا (قوله عن سعيد بن مسروق) هو الثوري والدسقيان ومدار هذا الحديث في الصحيحين عليه (قوله عن عباية) بفتح المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الالف تحتانية (قوله عن جده رافع بن خديج) كذا قال أكثر أصحاب سعيد بن مسروق عنه كما سيأتي في آخر كتاب الصيد والذبائح وقال أبو الاحوص عن سعيد بن عباية عن أبيه عن جده وليس لرافعة ابن رافع ذكر في كتب الاقدمين عن صف في الرجال وانما ذكره ولده عباية بن رافعة ثم ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال انه يكنى أبا خديج وتابع أبا الاحوص على زيادته في الاسناد حسان بن ابراهيم الكرماني عن سعيد بن مسروق أخرجه البيهقي من طريقه وهكذا رواه ليث بن أبي سليم عن أبي سليم عن عباية عن أبيه عن جده قاله الدارقطني في العلل قال وكذا قال مبارك بن سعيد الثوري عن أبيه وتعب بأن الطبراني أخرجه من طريق مبارك فلم يقل في الاسناد عن أبيه فلهذا اختلف على المبارك فيه فان الدارقطني لا يتكلم في هذا الفن جزافاً ورواية ليث بن أبي سليم عند الطبراني وقد أغفل الدارقطني ذكر طريق حسان بن ابراهيم قال الجياني روى البخاري حديث رافع من طريق أبي الاحوص فقال عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رافع عن أبيه عن جده هكذا عند أكثر الرواة وسقط قوله عن أبيه في رواية أبي علي بن السكن عن الثوري وحده وأظنه من اصلاح ابن السكن فان ابن أبي شيبة أخرجه عن أبي الاحوص باسناد قوله عن أبيه ثم قال أبو بكر لم يقل أحد في هذا السند عن أبيه غير أبي

حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا أبو عوانة عن سعيد
ابن مسروق عن عباية بن
رفاعة بن رافع عن جده رافع
ابن خديج قال

الاحوص اه وقد قدمت في باب التسمية على الذبيحة ذكر من تابع أبا الاحوص على ذلك ثم
 نقل الحياني عن عبد الغني بن سعيد حافظ مصر أنه قال خرج البخاري هذا الحديث عن مسدد
 عن أبي الاحوص على الصواب يعني باسقاط عن أبيه قال وهو أصل يعمل به من بعد البخاري
 اذا وقع في الحديث خطأ لا يعول عليه قال وانما يحسن هذا في النقص دون الزيادة فيحذف الخطأ
 قال الحياني وانما تكلم عبد الغني على ما وقع في رواية ابن السكن ظنا منه أنه من عمل البخاري
 وليس كذلك لما بينا أن الاكثر روي عن البخاري بآيات قوله عن أبيه (قوله) كما مع النبي صلى الله
 عليه وسلم بندي الخليفة (زاد سفیان الثوري عن أبيه من تهامة تقدمت في الشركة وذو الخليفة
 هذا مكان غير ميقات المدينة لان الميقات في طريق الذهاب من المدينة ومن الشام الى مكة
 وهذا بالقرب من ذات عرق بين الطائف ومكة كذا جزم به أبو بكر الحازمي وياقوت ووقع
 للقباسي أنها الميقات المشهور وكذا ذكر النويري قالوا وكان ذلك عند رجوعهم من الطائف
 سنة ثمان وتهامة اسم لكل منزل من بلاد الحجاز سميت بذلك من التهم بفتح المثناة والهاء وهو
 شدة الحر وركود الريح وقيل تغير الهواء (قوله) فأصاب الناس جوع) كان الصحابي قال هذا
 محمد العذرة هم في ذبحهم الابل والغنم التي أصابوا (قوله) فأصبنا ابلا وغنما) في رواية أبي
 الاحوص وتقدم سرعان الناس فأصابوا من المغنم ووقع في رواية الثوري الاتية بعد
 أبواب فأصبنا غنم ابلا وغنم (قوله) وكان النبي صلى الله عليه وسلم في آخريات الناس) آخريات
 جمع أخرى وفي رواية أبي الاحوص في آخر الناس وكان صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك صوتا
 للعسكر وحفظا لانه لو تقدمهم لخشي أن ينقطع الضعيف منهم ودونه وكان حرصهم على مرافقته
 شديد فيلزم من سيره في مقام الساقة صوت الضعفاء لوجود من يتأخر معه قصدا من الاقوياء
 (قوله) فجعلوا نصبوا القدور) يعني من الجوع الذي كان بهم فاستعملوا فذبحوا الذي غنموه
 ووضعوه في القدور ووقع في رواية داود بن عيسى عن سعيد بن مسروق فأنطلق ناس من
 سرعان الناس فذبحوا ونصبوا قدورهم قبل أن يقسم وقد تقدم في الشركة من رواية علي بن
 الحكم عن أبي عوانة فجعلوا وذبحوا ونصبوا القدور وفي رواية الثوري فأغلو القدور رأى
 أوقدوا النار تحتها حتى غلت وفي رواية زائدة عن عمر بن سعيد عند أبي نعيم في المستخرج على مسلم
 وساق مسلم اسنادها فجعل أولهم فذبحوا ونصبوا القدور (قوله) فدفع النبي صلى الله عليه وسلم
 اليهم) دفع بضم أوله على البناء للمجهول والمعنى أنه وصل اليهم ووقع في رواية زائدة عن سعيد
 ابن مسروق فأنتهى اليهم أخرجه الطبراني (قوله) فأمر بالقدور فأكفئت) بضم الهمزة وسكون
 الكاف أي قلبت وأفرغ ما فيها وقد اختلف في هذا المكان في شيئين أحدهما سبب الاراقة
 والثاني هل أئلف اللعم أم لا فاما الاول فقال عياض كانوا انتهوا الى دار الاسلام والمحل الذي
 لا يجوز فيه الاكل من مال الغنمة المشتركة الا بعد القسمة وأن محل جواز ذلك قبل القسمة انما هو
 ماداموا في دار الحرب قال ويحتمل أن سبب ذلك كونهم انتهبوا ولم يأخذوها باعتدال وعلى
 قدر الحاجة قال وقد وقع في حديث آخر ما يدل لذلك يشير الى ما أخرجه أبو داود من طريق
 عاصم بن كليب عن أبيه وله صحبة عن رجل من الانصار قال أصاب الناس مجاعة شديدة وجهد
 فأصابوا غنما فأنتهبوا فان قدورنا لتغلي بها اذا جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرسه فأكفأ

كما مع النبي صلى الله عليه
 وسلم بندي الخليفة فأصاب
 الناس جوع فأصبنا ابلا
 وغنما وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم في آخريات الناس
 فجعلوا نصبوا القدور
 فدفع النبي صلى الله عليه
 وسلم اليهم فأمر بالقدور
 فأكفئت

ثم قسم فعدل عشرة من
الغنم ببيع

بباض بالاصل

قدورنا بقوسه ثم جعل يرمل اللحم بالتراب ثم قال ان التهمة ليست بأجل من الميتة اه وهذا يدل على أنه عام لهم من أجل استحبابهم بتقيض قصدهم كما عومل القاتل بمنع الميراث واما الثاني فقال النووي المأمور به من اراقة القدور انما هو اتلاف المرق عقوبة لهم وأما اللحم فلم يتلقوه بل يحصل على أنه جمع ورد الى المغنم ولا يظن أنه أمر باتلافه مع أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن اضاعه المال وهذا من مال الغنائم وأيضا فالجناية بطبخه لم تقع من جميع مستحقى الغنمة فان منهم من لم يطبخ ومنهم المستحقون للخمس فان قيل لم ينقل أنهم حملوا اللحم الى المغنم قلنا لم ينقل أنهم أحرقوه أو ألقوه فيجب تأويله على وفق القواعد اه ويرد عليه حديث أبي داود فانه جيد الاسناد وترك تسمية العصاة لا يضر ورجال الاسناد على شرط مسلم ولا يقال لا يلزم من تريب اللحم اتلافه لا مكان تداركه بالغسل لان السياق يشعر بأنه أريد المبالغة في الزجر عن ذلك الفعل فلو كان يصدد أن ينتفع به بعد ذلك لم يكن فيه كبير زجر لان الذي يخص الواحد منهم نزيه سيرا فكان افسادها عليهم مع تعلق قلوبهم بها واحتهم اليها وشهوتهم لها بل بلغ في الزجر وأبعد المهلب فقال انما عاقبهم لانهم استجلبوا وتركوه في آخر القوم متعرضا لمن يقصده من عدو ونحوه وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم كان مختارا لذلك كما تقدم تقريره ولا معنى للعمل على الظن مع ورود النص بالسبب وقال الاسماعيلي أمره صلى الله عليه وسلم بكفاء القدور يجوز أن يكون من أجل أن ذبح من لا يملك الشيء كله لا يكون مذكيا ويجوز أن يكون من أجل أنهم تجلبوا الى الاختصاص بالشيء دون بقية من يستحقه من قبل أن يقسم ويخرج منه الخمس فعاقبهم بالمنع من تناول ما سبقوا اليه زجر لهم عن معاودة مثله ثم رجع الثاني وزيف الاول بأنه لو كان كذلك لم يحمل أكل البعير الناذ الذي رماه أحدهم بسهم اذ لم يأذن لهم الكل في رميه مع أن رميه ذكاه كما نص عليه في نفس حديث الباب اه ملخصا وقد جنح الاجازي الى المعنى الاول وترجم عليه كما سيأتي في آخر أبواب الاضاحي ويمكن الجواب عما ألزمه به الاسماعيلي من قصة البعير بأن يكون الراي رحى بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم والجماعة فأقروه فدل سكوتهم على رضاهم بخلاف ما ذبحه أولئك قبل أن يأتي النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه فافترقا والله أعلم (قوله ثم قسم فعدل عشرة من الغنم ببيع) في رواية وهذا محمول على أن هذا كان قيمة الغنم اذ ذلك فلعل الابل كانت قليلة أو نفيسة والغنم كانت كثيرة أو هزيلة بحيث كانت قيمة البعير عشر شياه ولا يخالف ذلك القاعدة في الاضاحي من أن البعير يجزئ عن سبع شياه لان ذلك هو الغالب في قيمة الشاة والبعير المعتدلين وأما هذه القسمة فكانت واقعة عين فيحتمل أن يكون التعديل لما ذكر من نفاسة الابل دون الغنم وحديث جابر عند مسلم صريح في الحكم حيث قال فيه أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الابل والبقر كل سبعة منافي بدنة والبدنة تطلق على الناقة والبقرة وأما حديث ابن عباس كما مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فخر الاضاحي فاشتركت في البقرة تسعة وفي البدنة عشرة ففسنه الترمذي وصححه ابن حبان وعضده بحديث رافع بن خديج هذا والذي يتحرر في هذا أن الاصل أن البعير بسبعة ما لم يعرض عارض من نفاسة ونحوها فيغير الحكم بحسب ذلك وبهذا تجتمع الاخبار الواردة في ذلك ثم الذي يظهر من القسمة المذكورة أنها وقعت فيما عدا ما طبخ وأريق من الابل والغنم التي كانوا

غفوها ويحتمل ان كانت الواقعة تعددت أن تكون القصة التي ذكرها ابن عباس ألتلف فيها
 العمل لكونه كان قطع للطبخ والقصة التي في حديث رافع طجنت الشياه صحاحا مثلاً فلما أرى
 مرقها ضمت الى المغسّم لتقسم ثم يطبخها من وقعت في سهمه ولعل هذا هو النكتة في الخطاط
 قيمة الشياه عن العادة والله أعلم (قوله فتد) بفتح النون وتشديد الدال أي هرب نافرا (قوله منها)
 أي من الابل المقسومة (قوله وكان في القوم خيل يسيرة) فيه تهديد لعذرهم في كون البعير الذي
 نذأتهم ولم يقدر واعي تحصيله فكأنه يقول لو كان فيهم خيول كثيرة لا مكنهم أن يحيطوا به
 فيأخذوه ووقع في رواية أبي الاحوص ولم يكن معهم خيل أي كثيرة أو شديدة الخري فيكون
 النقي لصفة في الخيل لا لاصل الخيل جمعاً بين الروايتين (قوله فطلبوه فأعياهم) أي أتعبهم ولم
 يقدر واعي تحصيله (قوله فأهوى اليه رجل) أي قصد نحوه ورماه ولم أقف على اسم هذا الرأي
 (قوله فخبسه الله) أي أصابه السهم فوقف (قوله ان لهذه البهائم) في رواية الثوري وشعبة
 المذكورين بعد ان لهذه الابل قال بعض شراح المصابيح هذه اللام تفيد معنى من لان البعضية
 تستفاد من اسم ان لكونه نكرة (قوله أو ابد) جمع آبد بالمد وكسر الموحدة أي غريبة يقال جاء
 فلان بآبد أي بكلمة أو فعله منفرة يقال أبدت بفتح الموحدة تأبد بضمها ويجوز الكسر أبودا
 ويقال تأبدت أي توحشت والمراد أن لها توحشا (قوله فأنذت عليكم منها فاصنعوا به هكذا) في
 رواية الثوري فما غلبكم منها وفي رواية أبي الاحوص فما فعل منها هذا فافعلوا مثل هذا زاد عمر
 ابن سعيد بن مسروق عن أبيه فاصنعوا به ذلك وكلوه أخرجه الطبراني وفيه جوازاً كل مارعى
 بالسهم فخرح في أي موضع كان من جسده بشرط أن يكون وحشياً أو متوحشاً وسيأتي البحث
 فيه بعد ثمانية أبواب (قوله وقال جدى) زاد عبد الرزاق عن الثوري في روايته يارسول الله
 وهذا صورته مرسل فان عباية بن رفاع لم يدرك زمان القول وظاهر سائر الروايات أن عباية نقل
 ذلك عن جده ففي رواية شعبة عن جده أنه قال يارسول الله وفي رواية عمر بن عبيد الاشية أيضاً
 قال قلت يارسول الله وفي رواية أبي الاحوص قلت يارسول الله (قوله انا نرجوا) ونخاف
 هو شك من الراوى وفي التعبير بالرجاء إشارة الى حرصهم على لقاء العدو ولما يرجونه من فضل
 الشهادة أو الغنية وبالنخوف إشارة الى أنهم لا يحبون أن يهجم عليهم العدو وبغته ووقع في
 رواية أبي الاحوص انا نلقى العدو وغدا بالجزم ولعله عرف ذلك بخبر من صدقه أو بالقرائن وفي
 رواية يزيد بن هرون عن الثوري عند أبي نعيم في المستخرج على مسلم انا نلقى العدو وغدا وانا
 نرجوا كذا بخذف متعلق الرجاء ولعل مراده الغنية (قوله وليست معنأمدى) بضم أوله مخفف
 مقصور جمع مديّة بسكون الدال بعدها تحتانية وهي السكين سميت بذلك لانها تقطع مدي
 الحيوان أي عمره والرابط بين قوله نلقى العدو وليست معنأمدى يحتمل أن يكون مراده أنهم
 اذا القوا العدو صاروا ابصداً أن يغنوا منهم ما يذبجونه ويحتمل أن يكون مراده أنهم يحتاجون
 الى ذبح ما ياكلونه ليتقوا به على العدو اذا القوه ويؤيده ما تقدم من قصة الغنم والابل بينهم
 فكان معهم ما يذبجونه وكرهوا أن يذبجوا بسببهم لئلا يضر ذلك بمجدها والحاجة ماسة له
 فسأل عن الذي يجزى في الذبح غير السكين والسيف وهذا وجه الحصر في المديّة والقصب
 ونحو مع امكان ما في معنى المديّة وهو السيف وقد وقع في حديث غير هذا انكم لا قوا العدو

فقد منها بعير وكان في القوم
 خيل يسيرة فطلبوه
 فأعياهم فأهوى اليه رجل
 بسهم فخبسه الله فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم ان لهذه
 البهائم أو ابدك أو ابد الوحش
 فأنذت عليكم منها فاصنعوا به
 هكذا قال وقال جدى انا
 نرجوا ونخاف أن نلقى
 العدو وغدا وليست معنأمدى

غدا والنظر أقوى لكم فندبهم الى الفطر ليتقوا (قوله أفندج بالقص) يأتي البحث فيه بعد
 يابن (قوله ما أنهر الدم) أي أسأله وصبه بكثرة شبه بجري الماء في النهر قال عياض هذا هو
 المشهور في الروايات بالراء وذكره أبو ذر الخشني بالراء وقال النزهي معنى الرفع وهو غريب
 وما موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها فكلوا والتقدير ما أنهر الدم فهو حلال فكلوا
 ويحتمل أن تكون شرطية ووقع في رواية أبي اسحق عن الثوري كل ما أنهر الدم ذكاته وما في
 هذا موصوفة (قوله وذكر اسم الله) هكذا وقع هنا وكذا هو عند مسلم بحذف قوله عليه وثبتت
 هذه اللفظة في هذا الحديث عند المصنف في الشركة وكلام النووي في شرح مسلم يوهم أنها
 ليست في البخاري اذ قال هكذا هو في النسخ كلها يعني من مسلم وفيه محذوف أي ذكر اسم الله
 عليه أو معه ووقع في رواية أبي داود وغيره وذكر اسم الله عليه اه فكانت لما لم يرها في
 الذبايح من البخاري أيضا عزها لابي داود اذ لو استحضرها من البخاري ما عدل عن التصريح
 بذكرها فقه اشتراط التسمية لانه علق الاذن بمجموع الامرين وهما الانهار والتسمية والمعلق على
 شيئين لا يكتب فيه الا باجتماعهما وينتفي باقتضاء أحدهما وقد تقدم البحث في اشتراط التسمية
 أول الباب ويأتي أيضا قريبا (قوله ليس السن والظفر) بالنصب على الاستثناء بليس ويجوز
 الرفع أي ليس السن والظفر مباحا أو مجزئا ووقع في رواية أبي الاحوص ما لم يكن سن أو ظفر
 وفي رواية عمر بن عبد غير السن والظفر وفي رواية داود بن عيسى الاستثناء وظفرا (قوله
 وسأحدثكم عن ذلك) في رواية غير أبي ذر وسأخبركم وسأتي البحث فيه وهل هو من جملة المرفوع
 أو مدرج في باب اذا أصاب قوم غنية قبيل كتاب الاضاحي (قوله أما السن فعظم) قال البيضاوي
 هو قياس حذفته المقدمة الثانية لشهرتها عندهم والتقدير أما السن فعظم وكل عظم لا يحل
 الذبح به وطوى النتيجة لدلالة الاستثناء عليها وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط هذا يدل
 على أنه عليه الصلاة والسلام كان قد قرر كون الذكاة لا تحصل بالعظم فلذلك اقتصر على قوله
 فعظم قال ولم أر بعد البحث من نقل للمنع من الذبح بالعظم معنى يعقل وكذا وقع في كلام ابن عبد
 السلام وقال النووي معنى الحديث لا تذبحوا بالعظام فانها تجس بالدم وقد نهيتكم عن
 تجسها لانها زاد اخوانكم من الجن اه وهو محتمل ولا يقال كان يكره تطهيرها بعد الذبح
 هالان الاستنجاء بها كذلك وقد تقرر أنه لا يجزئ وقال ابن الجوزي في المشكل هذا يدل على أن
 الذبح بالعظم كان معهودا عندهم أنه لا يجزئ وقرره الشارع على ذلك وأشار إليه هنا (قلت)
 وسأذكر بعد يابن من حديث حذيفة ما يصلح أن يكون مستندا لذلك ان ثبت (قوله وأما الظفر
 فدى الحبشة) أي وهم كفار وقد نهيتهم عن التشبه بهم قاله ابن الصلاح وتبعه النووي وقيل
 نهى عنهم لان الذبح بهما تعذيب للحيوان ولا يقع به غالب الا الخنق الذي ليس هو على صورة
 الذبح وقد قالوا ان الحبشة تدمي مذايح الشاة بالظفر حتى ترهق نفسها خنقا واعترض على
 التعليق الاول بأنه لو كان كذلك لامتنع الذبح بالسكين وسأمر ما يذبح به الكفار وأجيب بأن
 الذبح بالسكين هو الاصل وأما ما يلحق بها فهو الذي يعتبر فيه التشبيه لضعفها ومن ثم كانوا
 يسألون عن جواز الذبح بغير السكين وشبهها كما سيأتي واضحا ثم وجدت في المعرفة للبيهقي من
 رواية حرملة عن الشافعي أنه حل الظفر في هذا الحديث على النوع الذي يدخل في الجحور فقال

أفندج بالقص فقال
 ما أنهر الدم وذكر اسم الله
 فكل ليس السن والظفر
 وسأحدثكم عن ذلك أما
 السن فعظم وأما الظفر
 فدى الحبشة

معقول في الحديث أن السن انما يذبح بها اذا كانت متزعة فأما وهي ثابتة فلو ذبح بها لكانت
مختنقة يعني فدل على أن المراد بالسن السن المتزعة وهذا بخلاف ما نقل عن الحنفية من
جوازها بالسن المنفصلة قال وأما الظفر فلو كان المراد به ظفر الانسان لقال فيه ما قال في السن
لكن الظاهر أنه أراد به الظفر الذي هو طيب من بلاد الحبشة وهو لا يقرى فيكون في معنى
الخنق وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم تحريم التصرف في الاموال المشتركة من غير إذن
ولو قلت ولو وقع الاحتياج اليها وفيه انقياد الصحابة لامر النبي صلى الله عليه وسلم حتى في ترك
ما بهم اليه الحاجة الشديدة وفيه أن للامام عقوبة الرعية بما فيه اتلاف منفعة ونحوها
اذا غلبت المصلحة الشرعية وأن قسمة الغنيمة يجوز فيها التعديل والتقويم ولا يشترط
قسمة كل شيء منها على حدة وأن ما توخش من المستأنس يعطى حكم المتوحش وبالعكس
وجواز الذبح بما يحصل المقصود سواء كان حديداً أم لا وجواز عقار الحيوان الناذل عن مجزعه
ذبحه كالصيد البري والمتوحش من الانسي ويكون جميع أجزائه مذبحاً إذا أصيب فوات من
الاصابة حل أما المقدور عليه فلا يباح الا بالذبح أو التخرجا عما وفيه التنبيه على أن تحريم
الميتة لبقائه فيها وفيه منع الذبح بالسن والظفر متصلان كان أو منفصلان طاهر كان أو
متنجساً وفرق الحنفية بين السن والظفر المتصلين فخصوا المنع بهما وأجازوه بالمفصلين وفرقوا
بأن المتصل يصير في معنى الخنق والمنفصل في معنى الحجر وجزم ابن دقيق العيد بحمل الحديث
على المتصلين ثم قال واستدل به قوم على منع الذبح بالعظم مطلقاً لقوله أما السن فعظم فعل منع
الذبح به لكونه عظماً والحكم به بعموم علته وقد جاء عن مالك في هذه المسئلة أربع روايات
ثالثها يجوز بالعظم دون السن مطلقاً رابعها يجوز به ما مطلقاً حكاها ابن المنذر وحكى الطحاوي
الجواز مطلقاً عن قوم واحتجوا بقوله في حديث عدي بن حاتم أمر الدم بما شئت أخرجه أبو داود
لكن عمومهم مخصوص بالنهي الوارد صحيحاً في حديث رافع عملاً بالحديثين وسلك الطحاوي طريقاً
آخر فاحتج لمذهبه بعموم حديث عدي قال والاستثناء في حديث رافع يقتضي تخصيص هذا العموم
لكنه في المنزوعين غير محقق وفي غير المنزوعين محقق من حيث النظر وأيضاً فالذبح بالمتصلين
يشبه الخنق والمنزوعين يشبه الآلة المستقلة من حجر وخشب والله أعلم **(قوله)** باب
ما ذبح على النصب والاصنام النصب بضم أوله وينتجه واحد الانصاب وهي نجارة كانت
تنصب حول البيت يذبح عليها باسم الاصنام وقيل النصب ما يعبد من دون الله فعلى هذا
فعطف الاصنام عطف تفسيري والاول هو المشهور وهو اللائق بحديث الباب ذكر فيه حديث
ابن عمر في قصة زيد بن عمرو بن نفيل ووقع فيه من الاختلاف تطير ما وقع في الرواية التي في
أواخر المساقب وهو أنه وقع للآكثر فقدم اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرة وللكشميهني
فقدم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرة وجمع ابن المنير بين هذا الاختلاف بأن القوم الذين
كانوا هنالك قدموا السفرة للنبي صلى الله عليه وسلم فقدمها لزيد فقال زيد مخاطباً بالاولئك القوم
ما قال وقوله سفرة لحم في رواية أبي ذر سفرة فيها لحم وقد سبق شرح الحديث مستوفى
في أواخر المناقب **(قوله)** قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبح على اسم الله
ذكر فيه حديث جندب بن عبد الله في ذبح الضحايا قبل صلاة العيد وفيه اللفظ المذكور وهو

(باب ما ذبح على النصب والاصنام) * حدثنا علي بن أسد حدثنا عبد العزيز بن المختار أخبرنا موسى بن عقبة قال أخبرني سالم أنه سمع عبد الله يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لقي زيد بن عمرو بن نقيل بأسفل بلدح وذلك قبل أن ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي فقدم اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرة لحم فأبى أن يأكل منها ثم قال اني لا آكل مما تدبسون على أنصابكم ولا آكل الا مما ذكر اسم الله عليه **(باب قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبح على اسم الله)** * حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن الأسود ابن قيس عن جندب بن سفيان الحلبي قال ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أضحية ذات يوم فإذا أناس قد ذبحوا ضحاياهم قبل الصلاة فلما انصرف رأيهم النبي صلى الله عليه وسلم أنهم قد ذبحوا قبل الصلاة فقال من ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها أخرى ومن كان لم يذبح حتى صلينا فليذبح على اسم الله

(باب ما أنهر الدم من القصب
والمروة والحديد) حدثنا
محمد بن أبي بكر المقدي
حدثنا معمر عن عبيد الله
عن نافع سمع ابن كعب بن
مالك يخبر ابن عمر أن أباه
أخبره أن جارية لهم كانت
ترعى غنما بسلع فأبصرت
بشاة من غنمها موتا فكسرت
حجرا فذبحته فقال لأهله
لأننا كلوا حتى أتى النبي صلى
الله عليه وسلم فأسأله أوحى
أرسل إليه من يسأله فأتى
النبي صلى الله عليه وسلم أو
بعث إليه فأمر النبي صلى
الله عليه وسلم بأكلها
* حدثنا موسى حدثنا
جويرة عن نافع عن رجل
من بني سلة أخبرنا عبد الله
أن جارية لكعب بن مالك
ترعى غنمها بالجبل الذي
بالسوق وهو بسلع فأصابت
بشاة فكسرت حجرا فذبحته
به فذكره النبي صلى الله
عليه وسلم فأمرهم بأكلها
* حدثنا عبدان قال أخبرني
أبي عن شعبة عن سعيد بن
مسروق عن عباية بن رفاعه
عن جده أنه قال يا رسول
الله ليس لنا مدي فقال ما
أنهر الدم وذكر اسم الله
فكل ليس الظفر والسن أما
الظفر فدى الحبشة وأما
السن فعظم وتذبح فيه
فقال إن لهذه الأبل أوابد
كأوابد الوحش فاعلمكم
منها فاصنعوا به هكذا (باب
ذبيحة المرأة والامة)

يحتمل أن يكون المراد به الأذن في الذبيحة حينئذ أو المراد به الإهر بالتسمية على الذبيحة وسيأتي
شرح الحديث مستوفى في كتاب الأضاحي إن شاء الله تعالى وقد استدل به ابن المنير على اشتراط
تسمية العامس دون الناسي ويأتي تقريره هناك إن شاء الله تعالى ووقع في هذه الرواية ضحينا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أضحية بفتح أوله بمعنى الأضحية ﴿قوله﴾ **باب**
ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد أنهر أي أسال والمروة حجر أبيض وقيل هو الذي يقدر
منه النار وأشار المصنف بذلك إلى ما ورد في بعض طرق حديث رافع فان في رواية حبيب بن
حبيب عن سعيد بن مسروق عند الطبراني أفندج بالقصب والمروة وفي رواية لث بن أبي سليم
عن عباية أفندج بالمروة وشقة العصا ووقع ذكر الذبيح بالمروة في حديث أخرجه أحمد والنسائي
والترمذي وابن ماجه من طريق الشعبي عن محمد بن صفوان وفي رواية عن محمد بن صيفي قال
ذبحت أرنبين بمروة فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها وصححه ابن حبان والحاكم وأخرج
الطبراني في الأوسط من حديث حديث حذيفة رفعه أذبحوا بكل شيء فري الأوداج ما خلا السن
والظفر وفي سنده عبد الله بن خراش مختلف فيه وله شاهد من حديث أبي أمامة نحوه والاشهر
في رواية غير من ذكر أفندج بالقصب وأما الحديد فن قوله وليست معنا مدي فان فيه إشارة إلى
أن الذبيح بالحديد كان مقورا عندهم جوازه والمراد بالسؤال عن الذبيح بالمروة جنس الأحجار
لا خصوص المروة ولذلك ذكر في الباب حديث كعب بن مالك وفيه التنصيص على الذبيح بالحجر
(قوله معمر) هو ابن سليمان التيمي وعبيد الله هو ابن عمر العمري (قوله عن نافع سمع ابن كعب
ابن مالك) جزم المزني في الأطراف بأنه عبيد الله بن كعب وقد سبق ما فيه في الوكالة وأن الذي
يترجح أنه عبيد الرحمن بن كعب وقد اختلف في هذا الحديث على نافع كما سألته في الباب الذي
بعده (قوله أن جارية لهم) لم أقف على اسمها (قوله بسلع) بفتح السين المهملة وسكون اللام
وحكى قحها وآخره مهملة جبل معروف بالمدينة (قوله فأبصرت بشاة) في رواية غير أبي ذر
فأصبت شاة من غنمها (قوله موتا) في رواية السرخسي والمستقلى موتها (قوله فذبحته) في
رواية الكشي مني فذكتها وسقط لغريبي ذربه (قوله أوحى أرسل إليه) هو شك من الراوي
(قوله عن سعيد بن مسروق) هكذا جزم به عبدان عن أبيه عن شعبة ووقع في رواية غندر عن
شعبة أكبر على أبي سمعة من سعيد بن مسروق وحديثي به سفيان يعني الثوري عنه أخرجه
النسائي وأخرجه أحمد عن غندر فيمن أن القدر الذي كان يشك شعبة في سماعه له من سعيد بن
مسروق هو قوله وجعل عشر من الشاة يعير (قلت) ولهذه النكتة اقتصر البخاري من الحديث
من رواية شعبة هذه على ما عدا قصة تعديل العشر شيئا بالبعير إذ هو المحقق من السماع وقد
تقدمت مباحث الحديث قريبا (قوله عن عباية بن رفاعه) في رواية غير أبي ذر عن عباية بن رافع
ورافع جند عباية وأبو رفاعه نسب في هذه الرواية إلى جده ولو أخذ بظاهرها لكان الحديث
عن خديج والد رافع وليس كذلك وقوله في هذه الرواية وتذبح فيه فحسه فيه اقتصار وقد أخرجه
الاسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة بلفظ وتذبح منه فاسعوا له فرماه رجل بسهم فحسه
﴿قوله﴾ **باب** ذبيحة الامة والمرأة كانه يشير إلى الرد على من منع ذلك وقد نقل
محمد بن عبد الحكم عن مالك كراهته وفي المدونة جوازه وفي وجهه للشافعية يكره ذبح المرأة

الاضحية وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم التيمي أنه قال في ذبيحة المرأة والصبي
 لا بأس إذا طاق الذبيحة وحفظ التسمية وهو قول الجمهور (قوله عبدة) هو ابن سليمان الكلبي
 الكوفي وافق معمر بن سليمان التيمي البصري على روايته عن عبيد الله بن عمرو ذكر الدارقطني أن
 غيرهما رواه عن عبيد الله فقال عن نافع ابن رجل من الانصار (قلت) وكذا تقدم في الباب الذي
 قبله من رواية جويرية عن نافع وكذا علقه هنا من رواية الليث عن نافع ووصله الاسماعيلي من
 رواية أحمد بن يونس عن الليث به قال الدارقطني وكذا قال محمد بن اسحق عن نافع وهو أشبه
 وسلك الجادة قوم منهم يزيد بن هرون فقال عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر وكذا قال
 مرحوم العطار عن داود العطار عن نافع وذكر الدارقطني عن غيرهم أنهم روه كذلك قال ومنهم
 من أرسله عن نافع وهو أشبه بالصواب وأعقل ماذكره البخاري وأخر الباب من رواية مالك
 عن نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد وسعد بن معاذ أن جارية لكعب وقد أوردته في
 الموطأ له كذلك من حديث جماعة عن مالك منهم محمد بن الحسن وقال في روايته عن رجل من
 الانصار معاذ بن سعد وسعد بن معاذ وأشار الى تفرد محمد بذلك وقال الباقر عن رجل عن معاذ
 ابن سعد وسعد بن معاذ ومنهم ابن وهب أخرجه من طريقه كالجاعة قال وأخرجه ابن وهب في
 غير الموطأ فقال أخبرني مالك وغيره عن أهل العلم عن نافع عن رجل من الانصار أن جارية لكعب
 ابن مالك فذكره وقال الصواب ما في الموطأ يعني عن مالك وأما عن غيره فيجتمعا أن يكون ابن
 وهب أراد الليث ورجل رواية مالك على روايته وأغرب ابن التين فقال فيه رواية صحابي عن تابعي
 لأن ابن كعب تابعي وابن عمر صحابي (قلت) لكن ليس في شيء من طرقه أن ابن عمر رواه عنه وإنما
 فيها أن ابن كعب حدث ابن عمر بذلك فحمله عنه نافع وأما الرواية التي فيها عن ابن عمر فقال راويها
 فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر ابن كعب وقد تقدم أنها شاذة والله أعلم وقال الكرماني
 الشك من الراوي في معاذ بن سعد وسعد بن معاذ لا يقدح لأن الصحابة كلهم عدول وهو كما قال
 لكن الراوي الذي لم يسم يقدح في صحة الخبر إلا أنه قد تدين بالطريق الأخرى أن له أصلاً (قوله
 جارية) وفي لفظ أمة لا ينافي قوله في الرواية الأخرى امرأة لأنها أعم فيؤخذ بقول من زاد في
 روايته صفة وهي كونها أمة (قوله فذبحتها) في رواية الكشميهني فذكتها ووقع في رواية
 معن بن عيسى عن مالك في الموطأ فأدركت ذكاتها بحجر (قوله فستل النبي صلى الله عليه وسلم) في
 رواية الليث فكسرت حجر فذبحتها به فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال كلوها فاستنقاد
 من روايته تعيين الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد سبق في الباب الذي قبله من
 رواية جويرية عن نافع فذكر والنبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم من رواية عبيد الله بن عمر
 فيه على الشك والله أعلم وفي الحديث تصديق الاجير الامين فيما اتقن عليه حتى يظهر عليه دليل
 الخيانة وفيه جواز تصرف الامين كالمودع بغير إذن المالك بالمصلحة وقد تقدمت ترجمة المصنف
 بذلك في كتاب الوكالة وقال ابن القاسم اذا ذبح الراعي شاة بغير إذن المالك وقال خشيت عليها
 الموت لم يضمن على ظاهر هذا الحديث وتعقب بأن الجارية كانت أمة لصاحب الغنم فلا
 يتصور تضمينها وعلى تقدير أن تكون غير ملكة فلم ينقل في الحديث أنه أراد تضمينها وكذا لو
 أنزى على الأناث فلا بغير إذن فهلك قال ابن القاسم لا يضمن لانه من صلاح المال وقد أوما

* حدثنا صدقة أخبرنا عبدة

عن عبيد الله عن نافع

عن ابن لكعب بن مالك عن

أيسه أن امرأه ذبحت شاة

بحجر فستل النبي صلى الله

عليه وسلم عن ذلك فأمر

بأكلها * وقال الليث حدثنا

نافع أنه سمع رجلاً من

الانصار يخبر عبيد الله عن

النبي صلى الله عليه وسلم أن

جارية لكعب بهذا

* حدثنا اسمعيل حدثني

مالك عن نافع عن رجل من

الانصار عن معاذ بن سعد أو

سعد بن معاذ أخبره أن

جارية لكعب بن مالك كانت

ترعى غنابلسع فأصيبت شاة

منها فأدركتها فذبحتها بحجر

فستل النبي صلى الله عليه

وسلم فقال كلوها

البخاري في كتاب الوكالة الى موافقته حيث قدم الجواز بقصد الاصلاح وقد تقدم بيان ذلك وفيه
 جواز كل ما ذبح بغير اذن مالكه ولو ضمن الذابح وخالف في ذلك طاووس وعكرمة كما سيأتي في
 آخر كتاب الذابح وهو قول اسحق وأهل الظاهر واليه جرح البخاري لانه أورد في الباب المذكور
 حديث رافع بن خديج في الامر بالكفاء القدور وقد سبق ما فيه وعورض بحديث الباب وبما
 أخرجه أحمد وأبو داود بسند قوى من طريق عاصم بن كليب عن أبيه في قصة الشاة التي ذبحتها
 المرأة بغير اذن صاحبها فامتنع النبي صلى الله عليه وسلم من أكلها لكنه قال أطمعوها الاسارى فاولم
 تكن ذكينة ما أمر باطعامها الاسارى وفيه جواز كل ما ذبحته المرأة سواء كانت حرة أو أمة كبيرة
 أو صغيرة مسالة أو كناية طاهراً وغير طاهر لانه صلى الله عليه وسلم أمر بكل ما ذبحته ولم يستفصل
 نص على ذلك الشافعي وهو قول الجمهور وقد تقدم في صدر الباب ﴿قوله﴾ **باب**
 لا يذبح بالسن والعظم والظفر قال الكرماني السن عظم خاص وكذلك الظفر ولكنهما في
 العرف ليسا بعظمين وكذا عند الأطباء وعلى الاول فذكر العظم من عطف العام على الخاص ثم
 انحصر على العام ذكر فيه طرفان من حديث رافع بن خديج وقد تقدمت مباحثه وسفيان هو
 الثوري قال الكرماني ترجم بالعظم ولم يذكره في الحديث ولكن حكمه يعلم منه (قلت) والبخاري
 في هذا ما شاع على عادته في الإشارة الى ما يتضمنه أصل الحديث فان فيه أما السن فعظم وان كانت
 هذه الجملة لم تذكر هنا لكنها ثابتة مشهورة في نفس الحديث ﴿قوله﴾ قال النبي صلى الله عليه وسلم
 كل يعني ما أنهر الدم الا السن والظفر كذا عند الجميع ولم أره عند أحد من رواه عن الثوري
 بهذا اللفظ وكل فعل أمر بالاكل واخطأ يعني تفسيره كأن الراوي قال كلاماً هذا معناه وقد أخرجه
 البيهقي من طريق الباعدي عن قبيصة شيخ البخاري فيه بلنظ كما مع النبي صلى الله عليه وسلم بندي
 الخليفة فأصاب الناس ابلا وغمّاً قال وذكر الحديث بنحوه وزاد في آخره قال عباية ثم ان
 ناضحاً تردى بالمدينة فذبح من قبل شاكلته فأخذ منه ابن عمر شيرابدرهمين وسيأتي الحديث
 بعد قليل من طريق يحيى القطان عن الثوري مطولاً ﴿قوله﴾ **باب** ذبيحة
 الاعراب ونحوهم كذا لاكثر بالواو والكشميني بالراء بدل الواو وكذا هو عند النسفي ولكل
 وجه ﴿قوله﴾ أسامة بن حفص المدني هو شيخ لم يزد البخاري في التاريخ في تعريفه على ما في هذا
 الاسناد وذكر غيره أنه روى عنه أيضاً يحيى بن ابراهيم بن أبي قبيلة بالقاف والمثناة مصغر ولم يحتج
 البخاري بأسامة هذا لانه قد أخرج هذا الحديث من رواية الطفاوى وغيره كما سيأتي ﴿قوله﴾
 تابعه على عن الدراوردي هو علي بن عبد الله بن المديني شيخ البخاري والدراوردي هو عبد
 العزيز بن محمد وانما يخرج له البخاري في المتابعات ومراد البخاري أن الدراوردي رواه عن
 هشام بن عروة مرفوعاً كما رواه أسامة بن حفص وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق يعقوب
 ابن حميد عن الدراوردي به ﴿قوله﴾ وتابعه أبو خالد الطناوى يعني عن هشام بن عروة في رفعه
 أيضاً فإما رواية أبي خالد وهو سليمان بن حبان الأجر فقد وصلها عنه المصنف في كتاب التوحيد
 وقال عقبه وتابعه محمد بن عبد الرحمن والدراوردي وأسامة بن حفص وأما رواية الطفاوى وهو
 محمد بن عبد الرحمن فقد وصلها عنه المصنف في كتاب البيوع وخالفهم مالك فرواه عن هشام عن
 أبيه من سلايس فيه عائشة قال الدارقطني في العلل رواه عبد الرحيم بن سليمان ومحاضر بن

﴿باب لا يذبح بالسن والعظم
 والظفر﴾ * حدثنا قبيصة
 حدثنا سفيان عن أبيه عن
 عباية بن رفاع عن رافع بن
 خديج قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم كل يعني
 ما أنهر الدم الا السن والظفر
 * ﴿باب ذبيحة الاعراب
 ونحوهم﴾ * حدثنا محمد بن
 عبيد الله حدثنا أسامة بن
 حفص المدني عن هشام بن
 عروة عن أبيه عن عائشة
 رضى الله عنها

المورع والنضر بن شميل وآخرون عن هشام موصولاً ورواه مالك من سلا عن هشام ووافق
مالك على إرساله الجأدان وابن عيينة والقطان عن هشام وهو أشبه بالصواب وذكراً أيضاً أن
يحيى بن أبي طالب رواه عن عبد الوهاب بن عطاء عن مالك موصولاً (قلت) رواية عبد الرحيم
عند ابن ماجه ورواية النضر عند النسائي ورواية محاضر عند أبي داود وقد أخرجه البيهقي
من رواية جعفر بن عون عن هشام مرسلاً ويستفاد من صنيع البخاري أن الحديث إذا
اختلف في وصله وإرساله حكمه للواصل بشرطين: أحدهما أن يزيد عدد من وصله على من أرسله
والآخر أن يحتف بقربة تقوى الرواية الموصولة لأن عروة معروف بالرواية عن عائشة مشهور
بالأخذ عنها ففي ذلك إشعار بحفظ من وصله عن هشام دون من أرسله ويؤخذ من صنيعه أيضاً
أنه وإن اشترط في الصحيح أن يكون راويه من أهل الضبط والاتقان أنه إن كان في الراوي قصور
عن ذلك ووافقه على رواية ذلك الخبر من هو مثله انجبر ذلك القصور بذلك وصح الحديث على
شرطه (قوله) أن قوماً قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم لم أقف على تعيينهم ووقع في رواية مالك سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) أن قوماً يأتوننا بالحكم في رواية أبي خالد يأتوننا بالحكم وفي
رواية النضر بن شميل عن هشام عند النسائي أن ناساً من الأعراب وفي رواية مالك من البادية
(قوله) لا ندري أذكر اسم الله عليه كذا هنا بضم الذال على البناء للمجهول وفي رواية
الطحاوي الماضية في البيوع أذكروا وفي رواية أبي خالد لا ندري يدكرون زاد أبو داود في
روايته أم لم يذكروا أفنا كل منها (قوله) سموا عليه أنتم وكلاهما في رواية الطحاوي سموا الله وفي
رواية النضر وأبي خالد أذكروا اسم الله زاد أبو خالد أنتم (قوله) قالت وكانوا حديثي عهد بالكفر
وفي لفظ حديث عهد هم وهي جملة اسمية قدم خبرها و وقعت صفة لقوله أقواماً ويحتمل أن
يكون خبراً ثانياً بعد الخبر الأول وهو قوله يأتوننا بالحكم (قوله) بالكفر وفي لفظ بكفر وفي رواية
أبي خالد بشركت وفي رواية أبي داود بجاهلية زاد مالك في آخره وذلك في أول الإسلام وقد تعلق
بهذه الزيادة قوم فرغوا أن هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه قال ابن عبد البر وهو تعلق ضعيف وفي الحديث نفسه ما يرده لأنه أمرهم فيه بالتسمية عند
الآكل فدل على أن الآية كانت نزلت بالأمر بالتسمية عند الأكل وأيضاً فقد انفقوا على أن
الأنعام مكية وأن هذه القصة جرت بالمدينة وأن الأعراب المشار إليهم في الحديث هم بادية أهل
المدينة وزاد ابن عيينة في روايته اجتهدوا إيمانهم وكلاهما أي حلفوا هم على أنهم سموا حين
ذبحوا وهذه الزيادة غريبة في هذا الحديث وابن عيينة ثقة لكن روايته هذه مرسله نعم أخرج
الطبراني من حديث أبي سعيد نحوه لكن قال اجتهدوا إيمانهم أنهم ذبحوها ورجاله ثقات
والطحاوي في المشكل سأل ناساً من الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا أعاريب يأتوننا
بالحمان وجبن وسمي ما ندري ما كنهه إسلامهم قال انظروا ما حرم الله عليكم فامسكوا عنه
وما سكت عنه فقد عفا لكم عنه وما كان ريبك نسباً أذكروا اسم الله عليه قال المهلب هذا
الحديث أصل في أن التسمية على الذبيحة لا تجب إذ لو كانت واجبة لاشتطت على كل حال وقد
أجمعوا على أن التسمية على الأكل ليست فرضاً فلما ثبتت عن التسمية على الذبيحة دل على أنها
سنة لأن السنة لا تنوب عن الفرض ودل هذا على أن الأمر في حديث عدي وأبي ثعلبة محمول

أن قوماً قالوا للنبي صلى الله
عليه وسلم أن قوماً يأتوننا بالحكم
لا ندري أذكر اسم الله عليه
أم لا فقال سموا عليه أنتم
وكلاهما قالت وكانوا حديثي
عهد بالكفر تابعه على عن
الدرأوردى وتابعه أبو خالد
والطحاوي

على التنزيه من أجل أنهم كانوا يصيدون على مذهب الجاهلية فعلمهم ما التي صلى الله عليه وسلم
أمر الصيد والذبح فرضه ومنذوه به لئلا يوافقوا شبهة من ذلك وليأخذوا بكل الأمور فيما
يستقبلان وأما الذين سألو عن هذه الذبائح فأنهم سألو عن أمر قد وقع ويقع لغيرهم ليس فيه
قدرة على الأخذ بالاكمل فعرفهم بأصل الحل فيه وقال ابن التين يحتمل أن يراد بالتسمية هنا عند
الاكل وبذلك جزم النووي قال ابن التين وأما التسمية على ذبح نولاه غيرهم من غير علمهم فلا
تكليف عليهم فيه وإنما يحتمل على غير الصحة إذا تبين خلافها ويحتمل أن يريد أن تسميتكم إلا أن
تستبحون بها أكل ما لم تعلموا أذكر اسم الله عليه أم لا إذا كان الذابح ممن تصح ذبيحته إذا سمى
ويستفاد منه أن كل ما يوجد في أسواق المسلمين محمول على الصحة وكذا ما ذبحه أعراب
المسلمين لأن الغالب أنهم عرفوا التسمية وبهذا الأخير جزم ابن عبد البر فقال فيه إن ما ذبحه
المسلم يؤكل ويحمل على أنه سمى لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك
وعكس هذا الخطأ في فقال فيه دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة لأنها لو كانت شرطاً لم
تستبح الذبيحة بالأمر المشكوك فيه كما لو عرض الشك في نفس الذبيحة فلم يعلم هل وقعت الذكاة
المعتبرة أو لا وهذا هو المتبادر من سياق الحديث حيث وقع الجواب فيه فسموا أنهم وكلوا كأنه
قيل لهم لا تهمموا بذلك بل الذي يهكم أنتم أن تذكروا اسم الله وتأكلا وهذا من أسلوب الحكيم
كنايه عليه الطيبي ومما يدل على عدم الاشتراط قوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم
فأباح الأكل من ذبائحهم مع وجود الشك في أنهم سموا أم لا * (تكملة) * قال الغزالي في الأحياء
في مراتب الشبهات المرتبة الأولى ما يتأكد الاستصحاب في التورع عنه وهو ما يقوى فيه دليل
المخالف فنه التورع عن أكل متروكة التسمية فإن الآية ظاهرة في الإيجاب والأخبار متواترة
بالأمر بها ولكن لما صح قوله صلى الله عليه وسلم المؤمن يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم احتمل
أن يكون عاماً موجبا لصرف الآية والأخبار عن ظاهر الأمر واحتمل أن يخص بالناسي
ويبقى من عداه على الظاهر وهذا الاحتمال الثاني أولى والله أعلم (قلت) الحديث الذي اعتمد
عليه وحكم بصحته بالغ النووي في إنكاره فقال هو مجمع على ضعفه قال وقد أخرجه
البيهقي من حديث أبي هريرة وقال منكراً لا يحتج به وأخرج أبو داود في المراسيل عن الصلت
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر (قلت) الصلت يقال له
السدوسي ذكره ابن حبان في الثقات وهو مرسل جيد وحديث أبي هريرة فيه مروان بن سالم وهو
متروك ولكن ثبت ذلك عن ابن عباس كما تقدم في أول باب التسمية على الذبيحة واختلف في رفعه
ووقفه فإذا انضم إلى المرسل المذكور قوى أما كونه يبلغ درجة الصحة فلا والله أعلم * (قوله)
باب ذبائح أهل الكتاب وشحومها من أهل الحرب وغيرهم) أشار إلى جواز ذلك وهو
قول الجمهور عن مالك وأحمد تحريم ما حرم الله على أهل الكتاب كالشحوم وقال ابن القاسم لأن
الذي أباحه الله طعامهم وليس الشحوم من طعامهم ولا يقصدونها عند الذكاة وتعقب بأن ابن
عباس فسر طعامهم بذبائحهم كما ساقى آخر الباب وإذا أبيت ذبائحهم لم يحتج إلى قصدهم أجزاء
المذبوح والتذكية لا تقع على بعض أجزاء المذبوح دون بعض وإن كانت التذكية شائعة في
جميعها دخل الشحوم لا محالة وإيضافاً فإن الله سبحانه وتعالى نص بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر فكان

*(باب ذبائح أهل الكتاب
وشحومها من أهل الحرب
وغيرهم)*

يلزم على قول هذا القائل أن اليهودى اذا ذبح ماله ظفر لا يحل للمسلم أكله وأهل الكتاب أيضا يحرمون أكل الابل فيقع الالزام كذلك (قوله وقوله تعالى أحل لكم الطيبات) كذا لا يبي ذر وساق غيره الى قوله حل لهم وهذه الزيادة تبين مراده من الاستدلال على الحل لانه لم يخص ذميا من حرى ولا خص لحما من شحم وكون الشحم محرمة على أهل الكتاب لا يضر لانها محرمة عليهم لا علينا وغايته بعد أن يتقرر أن ذبايحهم لنا حلال أن الذى حرم عليهم منها مسكوت فى شرعنا عن تحريره علينا فيكون على أصل الاباحة (قوله وقال الزهرى لأبأس بذبيحة نصارى العرب وان سمعته يهل لغير الله فلا تأكل وان لم تسمعه فقد أحله الله لك وعلم كفرهم) وصله عبد الرزاق عن معمر قال سألت الزهرى عن ذبايح نصارى العرب فذكر نحوه وزاد فى آخره قال واهلأله أن يقول باسم المسيح وكذا قال الشافعى ان كان لهم ذبح يسمون عليه غير اسم الله مثل اسم المسيح لم يحل وان ذكر المسيح على معنى الصلاة عليه لم يحرم وحكى البيهقى عن الحلبي بحثا أن أهل الكتاب انما يذبحون لله تعالى وهم فى أصل دينهم لا يقصدون بعبادتهم الا الله فإذا كان قصدهم فى الأصل ذلك اعتبرت ذبيحتهم ولم يضر قول من قال منهم مثلاً باسم المسيح لانه لا يريد بذلك الا الله وان كان قد كفر بذلك الاعتقاد (قوله ويذكر عن على نحوه) لم أقف على من وصله وكأنه لا يصح عنه ولذلك ذكره بصيغة التريض بل قد جاء عن على من وجسه آخر صحيح المنع من ذبايح بعض نصارى العرب أخرجه الشافعى وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن على قال لا تأكلوا ذبايح نصارى بنى تغلب فانهم لم يتسكروا من دينهم الا بشرب الخمر ولا تعارض بين الروايتين عن على لان منعه الذى منع فيه أخص من الذى نقل فيه عنه الجواز (قوله وقال الحسن وابراهيم لأبأس بذبيحة الاقلف) بالقاف ثم القاء هو الذى لم يثبت والقلقة بالقاف ويقال بالغين المجمة الغرلة وهى الجلدة التى تسترا الحشفة وأثر الحسن أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال كان الحسن يرخص فى الرجل اذا أسلم بعدما يكبر يخاف على نفسه ان اختن أن لا يثبت وكان لا يرى بأكل ذبيحته بأسا وأما أثر ابراهيم فأخرجه أبو بكر الخلال من طريق سعيد بن أبى عروبة عن مغيرة عن ابراهيم النخعي قال لأبأس بذبيحة الاقلف وقد ورد ما يخالفه فأخرج ابن المنذر عن ابن عباس الاقلف لا تؤكل ذبيحته ولا تقبل صلاته ولا شهادته وقال ابن المنذر قال جمهور أهل العلم تجوز ذبيحته لان الله سبحانه أباح ذبايح أهل الكتاب ومنهم من لا يثبت (قوله وقال ابن عباس طعمهم ذبايحهم) كذا ثبت هذا التعليق هنا عند المستمل وثبت عند السرخسى والحوطى فى آخر الباب عقب الحديث المرفوع وهو موصول عند البيهقى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم قال ذبايحهم وقائل هذا يلزمه أن يجيز ذبيحة الاقلف لان كثيرا من أهل الكتاب لا يثبتون وقد خاطب النبي صلى الله عليه وسلم هرقل وقومه بقوله يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهرقل وقومه ممن لا يثبتون وقد سموا أهل الكتاب ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل كذا محاصر من قصر خيبر فرمى انسان بجراب فيه شحم فنزوت بنون وزاى أى وثبت وفى رواية الكشميهنى فبدرت أى سارعت وقد تقدمت مباحثه فى فرض الحس وفيه حجة على من منع ما حرم عليهم كالشحم لان النبي صلى الله عليه وسلم أقرب ابن مغفل على الاتقاع بالجراب المذكور

وقوله تعالى أحل لكم الطيبات * وقال الزهرى لأبأس بذبيحة نصارى العرب وان سمعته يسمي لغير الله فلا تأكل وان لم تسمعه فقد أحله الله وعلم كفرهم ويذكر عن على نحوه وقال الحسن وابراهيم لأبأس بذبيحة الاقلف وقال ابن عباس طعمهم ذبايحهم * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن جيد بن هلال عن عبد الله بن مغفل رضى الله عنه قال كنا محاصرين قصر خيبر فرمى انسان بجراب فيه شحم فنزوت لأخذه فالتفت فإذا النبي صلى الله عليه وسلم فاستحييت منه

* (باب ما ندم من البهائم فهو بمنزلة الوحش) * وأجازة ابن مسعود وقال ابن عباس ما أعجزك من البهائم مما في يدك فهو كالصيد وفي بعير تردى في بئر من حيث قدرت عليه فذكروا رأي ذلك على وابن عمرو عائشة * حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا سفيان حدثنا أبي عن عبيدة بن رفاع بن خديج عن رافع بن خديج قال قلت يا رسول الله انا لا أقول العبد وعبدا وليست معنهما مدى فقال اعجل أو أرن ما أنهر الدم وذكرا سم الله فكل ليس السن والظفر وسأحدثك أما السن فعظم وأما الظفر فمدى الحبشة وأصابعه ابل وغنم فتد منها بعير فرماه رجل بسهم فخسسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لهذه الابل أو ابد كأ وابد الوحش فاذا غلبكم منها شيء فافعلوا به هكذا

وفيه جواز أكل الشحم مما ذبحه أهل الكتاب ولو كانوا أهل حرب * (قوله ما ندم) أي نفر (من البهائم) أي الانسية (فهو بمنزلة الوحش) أي في جواز عقره على أي ضفة اتفقت وهو مستفاد من قوله في الخبر فاذا غلبكم منها شيء فافعلوا به هكذا وأما قوله ان لهذه الابل أو ابد كأ وابد الوحش فالظاهر أن تقديم ذكر هذا التشبيه كالتهديد لكونه انتشارك المتوحش في الحكم وقال ابن المنبر بل المراد أنها تنفر كما ينفر الوحش لأنها تعطى حكمها كذا قال وآخر الحديث يرد عليه (قوله وأجازة ابن مسعود) يشير إلى ما تقدم في باب صد القوم عن ابن مسعود وأخرج البيهقي من طريق أبي العميس عن غصان بن زيد الجبلي عن أبيه قال أعرس رجل من الحلى فاشترى جرو رافندت فعرقها وذكرا سم الله فأمرهم عبد الله يعني ابن مسعود أن يأكلوا فطابت أنفسهم حتى جعلوا له منها بضعة ثم أتوه بها فأكل (قوله وقال ابن عباس ما أعجزك من البهائم مما في يدك فهو كالصيد وفي بعير تردى في بئر من حيث قدرت) في رواية كريمة من حيث قدرت عليه فذكروا الأثر الأول فوصله ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عنه بهذا قال فهو بمنزلة الصيد وأما الثاني فوصله عبد الرزاق من وجه آخر عن عكرمة عنه قال اذا وقع البعير في البئر فاطعنه من قبل خصرته واذكرا سم الله وكل (قوله ورأى ذلك على وابن عمرو عائشة) أما أثر علي فوصله ابن أبي شيبة من طريق أبي راشد السلمي قال كنت أرى منائح لاهلي يظهر الكوفة فتردى منها بعير فخسيت أن يسبقني بذكرا سم الله فأتته فوجدته فوجأت به في جنبه أو سنامه ثم قطعته أعضاء وفرقته على أهلي فأبوا أن يأكلوه فأتيت عليا فقممت على باب قصره فقلت يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين فقال يا أبا بكر ما لي بكاه فآخبرته خبره فقال كل وأطعمني وأما أثر ابن عمر فوصله عبد الرزاق في أثر حديث رافع بن خديج من رواية سفيان عن أبيه عن عبيدة بن رفاع وقد تقدم في باب لا يذكي بالسن والعظم وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبيدة بن رفاع تردى بعير في ركة فنزل رجل لينخره فقال لا أقدر على نخره فقال له ابن عمر اذكرا سم الله ثم اقتل شاكلته يعني خصرته ففعل وأخرج مقطعا فآخذه ابن عمر عشرين درهمين أو أربعة وأما أثر عائشة فلم أقف عليه بعد موصولا وقد نقله ابن المنذر وغيره عن الجمهور وخالفهم مالك والليث ونقل أيضا عن سعيد بن المسيب وربيعة فقالوا لا يحل أكل الانسي اذا توحش الا بذكركه في حلقة أوليته ووجه الجمهور حديث رافع ثم ذكر حديث رافع بن خديج من رواية يحيى القطان عن سفيان الثوري ولم يذكروا فيه قصة نصب القدور وكفائها وذكرا سم الله الحديث (قوله فيه عن عبيدة بن رفاع بن خديج) كذا فيه نسب رفاع إلى جدته ووقع في رواية كريمة رفاع بن رافع بن خديج بغير تنص فيه (قوله فقال اعجل أو أرن) في رواية كريمة بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون النون وكذا ضبطه الخطابي في سنن أبي داود وفي رواية أبي ذر بسكون الراء وكسر النون ووقع في رواية الاسماعيلي من هذا الوجه الذي هنا وأرني بإثبات الياء آخره قال الخطابي هذا حرف طالما استثبت فيه الرواة وسألت عنه أهل اللغة فلم أجده عندهم ما يقطع بعصته وقد طلبت له مخرجا فذكر أوجهها * أحدها أن يكون على الرواية بكسر الراء من أرن القوم اذا هلكوا مواشيهم فيكون المعنى أهلكها ذبحها * ثانيها أن يكون على الرواية بسكون الراء بوزن اعط يعني انظروا وانظروا تنظر بمعنى قال الله تعالى حكاية عن قال انظروا فانقبس من نوركم أي انظرونا

أوهو بضم الهمزة بمعنى آدم الحزن من قولك رنوت إذا أدمت النظر إلى الشيء وأراد آدم النظر إليه وراعيه يبصره * ثالثها أن يكون مهموزا من قولك أرأ أن يرث إذا نشط وخف كأنه فعل أمر بالاسراع لتلايموت خنقا ويرج في شرح السنن هذا الوجه الأخير فقال صوابه أرئن بهمزة ومعناه خف واجعل لتلا تخنقها فإن الذبح إذا كان بغير الحذف احتاج صاحبه إلى خفة يد وسرعة في أمر ارتك الآلة والالتيان على الحلقوم والأوداج كلها قبل أن تهلك الذبيحة بما ينالها من ألم الضغط قبل قطع مذابحها ثم قال وقد ذكرت هذا الحرف في غريب الحديث وذكرت فيه وجوها يحتملها التأويل وكان قال فيه يجوز أن تكون الكلمة تصحفت وكان في الأصل أرز بالزاي من قولك أرز الرجل أصبعه إذا جعلها في الشيء وأرزت الحرارة أرزا إذا دخلت ذنبها في الأرض والمعنى شديدك على النحر وزعم أن هذا الوجه أقرب الجميع قال ابن بطال عرضت كلام الخطابي على بعض أهل النقد فقال أما أخذه من أران القوم فاعترض لأن أران لا يتعدى وإنما يقال أران هو ولا يقال أران الرجل غنمه وأما الوجه الذي صوبه فففيه نظر وكأنه من جهة أن الرواية لا تساعد وأما الوجه الذي جعله أقرب الجميع فهو أبعد لعدم الرواية به وقال عياض ضبطه الأصيلي أرني فعل أمر من الرؤية ومثله في مسلم لكن الراعي كنة قال وأفادني بعضهم أنه وقف على هذه اللفظة في مسند علي بن عبد العزيز مضبوطة هكذا أرني أو اجعل فكان الراوي شك في أحد اللفظين وهما بمعنى واحد والمقصود الذبح بما يسرع القطع ويجري الدم ويرج النووى أن أرني بمعنى اجعل وأنه شك من الراوي وضبط اجعل بكسر الجيم وبعضهم قال في رواية لمسلم أرني بسكون الراء وبعد النون ياء أي أحضرنى الآلة التي تذبح بها الأراها ثم أضرب عن ذلك فقال أو اجعل وأوتني للاضراب فكانه قال قد لا يتيسر احضار الآلة فيناخر البسان فعترف الحكم فقال اجعل ما أنهر الدم الخ قال وهذا أولى من جعله على الشك وقال المتذري اختلف في هذه اللفظة هل هي بوزن اعط أو بوزن اطع وهي فعل أمر من الرؤية فعلى الأول المعنى آدم الحزن من رنوت إذا أدمت النظر وعلى الثاني أهلكها ذبحا من أران القوم إذا هلكت مواشيهم وتعقب بأنه لا يتعدى وأجيب بأن المعنى كن ذا شاة هالكة إذا أرهقت نفسها بكل ما أنهر الدم (قلت) ولا يخفى تكلفه وأما على أنه بصيغة فعل الأمر فعناء أرني سيلان الدم ومن سكن الراء اختلس الحركة ومن حذف الياء جاز وقوله واجعل بهمزة وصل وفتح الجيم وسكون اللام فعل أمر من العجلة أي اجعل لاتموت الذبيحة خنقا قال ورواه بعضهم بصيغة أفعل التفضيل أي ليكن الذبح أجعل ما أنهر الدم (قلت) وهذا وإن تشبى على رواية أبي داود بتقديم لفظ أرني على اجعل لم يستقم على رواية البخاري بتأخيرها وجوز بعضهم في رواية أرني بسكون الراء أن يكون من أراني حسن ما رأته أي جلاني على الرنؤاليه والمعنى على هذا أحسن الذبح حتى تحب أن تنظر اليك ويؤيده حديث إذا ذبحت فاحسنوا أخرجه مسلم وقد سبقت مباحث هذا الحديث مستوفاة قبل وسياقه هناك أتم مما هنا والله أعلم **(قوله ما النحر والذبح)** في رواية أبي ذر والذباح بصيغة الجمع وكأنه جمع باعتبار أنه الأكثر النحر في الأبل خاصة وما غير الأبل فيذبح وقد جاءت أحاديث في ذبح الأبل وفي نحر غيرها وقال ابن التين الأصل في الأبل النحر وفي الشاة ونحوها الذبح وأما البقر فإفناء في القرآن ذكر ذبحها وفي السنة ذكر نحرها

* (باب النحر والذبح) *

وقال ابن جريج عن عطاء
لا ذبح ولا نحر الا في المذبح
والمحرق قلت أيجزى ما يذبح
أن أنحره قال نعم ذكر الله ذبح
البقرة فان ذبحت شيئا ينحر
جازوا النحر أحب الى والذبح
قطع الاوداج قلت فيختلف
الاوداج حتى يقطع النخاع
قال لا احوال وأخبرني نافع
أن ابن عمر نهى عن النخع
يقول يقطع مادون العظم
ثم يدع حتى يموت واذا قال
موسى لقومه ان الله يأمركم
أن تذبحوا بقرة الى فذبحوها
وما كادوا يفعلون وقال
سعيد بن جبيرة عن ابن عباس
الذكاة في الخلق واللثة وقال
ابن عمر وابن عباس وأنس
اذا قطع الرأس فلا بأس

واختلف في ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح فأجازوه الجمهور ومنع ابن القاسم (قوله وقال ابن جريج
عن عطاء الخ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج مقطعا وقوله والذبح قطع الاوداج جمع وذبح
بفتح الدال المهملة والجيم وهو العرق الذي في الاخذ وعرقا وهما عرقان متقابلان قبل ليس لكل
بهيمة غيرو دجيين فقط وهما محيطان بالخلقوم ففي الاتيان بصيغة الجمع نظروا يمكن أن يكون
أضاف كل ودجين الى الانواع كلها هكذا اقتصر عليه بعض الشراح وبقي وجه آخر وهو أنه
أطلق على ما يقطع في العادة ودجا تغلبا فقد قال أكثر الحنفية في كتبهم اذا قطع من الاوداج
الاربعة ثلاثة حصلت التذكية وهما الخلقوم والمرى وعرقان من كل جانب وحكى ابن المنذر
عن محمد بن الحسن اذا قطع الخلقوم والمرى وأكثر من نصف الاوداج أجزأ فان قطع أقل فلا خير
فيها وقال الشافعي يكفي ولو لم يقطع من الودجين شيئا لانها ما قد يسلان من الانسان وغيره
فيعيش وعن الثوري ان قطع الودجين أجزأ ولو لم يقطع الخلقوم والمرى وعن مالك والليث
يشترط قطع الودجين والخلقوم فقط واحتج له بما في حديث رافع ما نهر الدم وانهاره اجراؤه وذلك
يكون بقطع الاوداج لانها مجرى الدم واما المرى فهو مجرى الطعام وليس به من الدم ما يحصل
به انهار كذا قال وقوله فأخبرني نافع القائل هو ابن جريج وقوله النخع بفتح النون وسكون
الخاء المعجمة فسر في الخبر بأنه قطع مادون العظم والنخاع عرق أبيض في فقار الظهر الى القلب
يقال له خيط الرقبة وقال الشافعي النخع أن تذبح الشاة ثم يكسر فقارها من موضع المذبح
أو تضرب ليحجل قطع حركتها وأخرج أبو عبيد في الغريب عن عمر انه نهى عن الفرس في
الذبيحة ثم حكى عن أبي عبيدة أن الفرس هو النخع يقال فرست الشاة ونخعتها وذلك أن ينهى
بالذبح الى النخاع وهو عظم في الرقبة قال ويقال أيضا هو الذي يكون في فقار الصلب شبيه بالخنجر
وهو متصل بالقفا نهى أن ينهى بالذبح الى ذلك قال أبو عبيدة أما النخع فهو على ما قال وأما
الفرس فيقال هو الكسر وانما نهى أن تكسر رقبة الذبيحة قبل أن تبرد ويبين ذلك أن في
الحديث ولا تعجلوا الانفس قبل أن ترهق (قلت) يعني في حديث عمر المذكور وكذا ذكره الشافعي
عن عمر (قوله) واذا قال موسى لقومه ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة الى فذبحوها وما كادوا
يفعلون) زاد في رواية كريمة وقول الله تعالى واذا قال موسى لقومه وهذا من تمام الترجمة وأراد
ان يفسر به قول ابن جريج في الاثر المذكور ذكر الله ذبح البقرة وفي هذا اشارة منه الى اختصاص
البقر بالذبح وقد روى شيخه اسمعيل بن أبي أويس عن مالك من نحر البقر فبئس ما صنع ثم تلا
هذه الآية وعن أشهب ان ذبح بعير من غير ضرورة لم يؤكل (قوله وقال سعيد بن جبير عن
الذكاة في الخلق واللثة) وصله سعيد بن منصور والبيهقي من طريق أيوب عن سعيد بن جبير عن
ابن عباس أنه قال الذكاة في الخلق واللثة وهذا اسناد صحيح وأخرجه سفیان الثوري في جامعه
عن عمر مثله وجاءه من فروع من وجه واه واللثة بفتح اللام وتشديد الموحدة هي موضع القلادة
من الصدر وهي المنخر وكان المصنف لم يضعف الحديث الذي أخرجه اصحاب السنن من رواية
جماد بن سلمة عن أبي المعشر الدارمي عن أبيه قال قلت يا رسول الله ما تكون الذكاة الا في الخلق
واللثة قال لو طعنت في نحرها لاجزأك لكن من قواه حمله على الوحش والمتوحش (قوله وقال
ابن عمر وابن عباس وأنس اذا قطع الرأس فلا بأس) أما أثر ابن عمر فوصله أبو موسى الزمن من

رواية أبي مجاز مالت ابن عمر عن ذبيحة قطع رأسها فأمر ابن عمر بأكليها وأما أثر ابن عباس
فوصله أن أي شبيه بسند صحيح أن ابن عباس سئل عن ذبيح دجاجة فطير رأسها فقال ذكاة
وحية بفتح الواو وكسر الحاء المهملة بعدها تحتانية ثقيلة أي سريضة منسوبة إلى الوحاء وهو
الأسراع والجملة وأما أثر أنس فوصله ابن أبي شينة من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس أن
جرار الانس ذبيح دجاجة فاضطربت فذبحها من قفاها فأطار رأسها فأرادوا طرحها فأمرهم
أنس بأكليها ثم ذكر المصنف في الباب حديث أسماء بنت أبي بكر في أكل القرس أو رده من
رواية سفيان الثوري ومن رواية جرير كلاهما عن هشام بن عروة موصولا بلفظ فخرنا وقال
في آخره تابعه وكيع وابن عيينة عن هشام في النحر وأورده أيضا من رواية عبدة وهو ابن سليمان
عن هشام بلفظ ذبحنا ورواية ابن عيينة التي أشار إليها سائق موصولة بعدد بين من رواية
الحديث عن سفيان وهو ابن عيينة به وقال فخرنا ورواية وكيع أخرجهما أحمد عنه بلفظ فخرنا
وأخرجهما مسلم عن محمد بن عبد الله بن غير حدثنا أبي وحفص بن غياث وكيع ثلاثتهم عن
هشام بلفظ فخرنا وأخرجه عبد الرزاق عن معمر والنوري جميعا عن هشام بلفظ فخرنا واختلف على حماد
الاسماعيلي قال همام وعيسى بن يونس وعلي بن مسهر عن هشام بلفظ فخرنا واختلف على حماد
ابن زيد وابن عيينة فقال أكثر أصحابهم ما فخرنا وقال بعضهم ذبحنا وأخرجه الدارقطني من
رواية مؤمل بن اسمعيل عن الثوري ووهيب بن خالد ومن رواية ابن ثوبان وهو عبد الرحمن بن
ثابت بن ثوبان ومن رواية يحيى القطان كلهم عن هشام بلفظ ذبحنا ومن رواية أبي معاوية
عن هشام أن فخرنا وكذا أخرجه مسلم من رواية أبي معاوية وفيه إشعار بأنه كان تارة يروي به بلفظ
عوانة عنهم بلفظ فخرنا وهذا الاختلاف كله عن هشام وفيه إشعار بأنه كان تارة يروي به بلفظ
ذبحنا وتارة بلفظ فخرنا وهو مصير منه إلى استواء اللفظين في المعنى وأن النحر يطلق عليه ذبيح
والذبيح يطلق عليه نحر ولا يتعين مع هذا الاختلاف ما هو الحقيقة في ذلك من المجاز إلا أن رج
أحد الطرفين وأما أنه يستفاد من هذا الاختلاف جواز نحر المذبوح وذبيح النحر كما قاله
بعض الشراح فبعدلانه يستلزم أن يكون الأمر في ذلك وقع مرتين والاصل عدم التعدد مع
اتحاد النحر وقد جرى النور على عادة في الحل على التعدد فقال بعد أن ذكر اختلاف
الرواية في قولها فخرنا وذبحنا يجمع بين الروايتين بأنهما قضيتان فمرة فخرنا ومرة ذبحنا ثم قال
ويجوز أن تكون قصة واحدة وأحد اللفظين مجاز والاول أصح كذا قال والله أعلم **(قوله)**
باب ما يكره من المثلة بضم الميم وسكون المثلة هي قطع أطراف الحيوان أو بعضها
وهو حي يقال مثلت به أمثل بالتشديد للمبالغة **(قوله والمصبورة)** بصاد مهملة ساكنة وموحدة
مضمومة **(والجمعة)** بالجميم والمثالة المفتوحة التي تربط وتجعل غرض اللرمي فإذا ماتت من ذلك لم
يجلأ كلها والجثوم للطير ونحوها بمنزلة البروك للابل فلوجئت بنفسها فهي جائعة ومجتمعة بكسر
الثلثة وتلك إذا صيدت على تلك الحالة فذبحت جازأ كلها وان رميت فماتت لم يجز لانها نصير
موقودة ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث الأول حديث أنس **(قوله)** عن هشام بن زيد يعني
ابن أنس بن مالك **(قوله)** دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب يعني ابن أبي عقيل الثقفي ابن عم
الحجاج بن يوسف ونا به على البصرة وزوج أخته زينب بنت يوسف وهو الذي يقول فيه جرير

يعدده حتى أنفخناها على باب الحكم * خليفة الحاج غير منهم

وقع ذكره في عدة أحاديث وكان يضاها في الجور ابن عمه ولين يد الضبي معه قصة طويلة تدل على ذلك أو ردها أبو يعلى الموصلي في مسند أنس له ووقع في رواية الاسماعيلي بلفظ خرجت مع أنس بن مالك من دار الحكم بن أيوب أمير البصرة (قوله فرأى غلماناً وقتياناً) شك من الراوي ولم أقف على أسماهم وظاهر السياق أنهم من أتباع الحكم بن أيوب المذكور (قوله أن تصبر) بضم أوله أي تحبس لترى حتى تموت وفي رواية الاسماعيلي من هذا الوجه بلفظ سمعت أنس بن مالك يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صبر الروح وأصل الصبر الحبس وأخرج العقيلي في الضعفاء من طريق الحسن عن سمرة قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تصبر البهيمة وأن يؤكل لحما إذا صبرت قال العقيلي جاء في النهي عن صبر البهيمة أحاديث جياذ وأما النهي عن أكلها فلا يعرف إلا في هذا (قلت) إن ثبت فهو محمول على أنها ماتت بذلك بغير تذكية كما تقدم في المقتول بالبنديقة الحديث الثاني حديث ابن عمر (قوله أنه دخل على يحيى ابن معبد) أي ابن العاص وهو أخو عمر والمعروف بالاشدق بن سعيد بن العاص والد سعيد بن عمرو وأبيه عن ابن عمر (قوله وغلام من بني يحيى) أي ابن سعيد المذكور لم أقف على اسمه وكان ليحيى من الذكور عثمان وعنبسة وأبان واسماعيل وسعيد ومحمد وهشام وعمر وكان يحيى بن سعيد قدولى امرأته المدية مرة وكذا أخوه عمرو (قوله فغشى إليها ابن عمر حتى حلها) بتشديد اللام في رواية السرخسي والمستقلى حلها ورواية الكشميني أوضح لقوله في أول الحديث رابط دجاجة ووقع في رواية الاسماعيلي وأبي نعيم في المستخرج في الدجاجة (قوله أبحروا غلامكم) في رواية الكشميني غلمانكم (عن أن يصبر) في رواية الكشميني أن يصبروا بصيغة الجمع وهو على نسق الذي قبله وزاد أبو نعيم في آخر الحديث وإن أردتم ذبحها فاذبحوها (قوله هذا الطير) قال الكرماني هذا على لغة قليلة وهي إطلاق الطير على الواحد واللغة المشهورة في الواحد طائر والجمع الطير (قلت) وهو هنا محتمل لارادة الجمع بل الأولى أنه لارادة الجنس (قوله أن تصبر بهيمة أو غيرها للقتل) أو للتبويح للشك وهو زاد على حديث أنس فيدخل فيه البهائم والطيور وغيرها ونحوه حديث أبي أيوب قال والذي نفسي بيده لو كانت دجاجة ما صبرتها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن قتل الصبر أخرجه أبو داود وبسنند قوي ويجمع ذلك حديث شدا بن أوس عند مسلم رفعه إذا قتلتم فأحسنوا القتل وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته قال ابن أبي جرة فيه رحمة الله لعباده حتى في حال القتل فأمر بالقتل وأمر بالرفق فيه ويؤخذ منه قهر الجميع عباده لأنه لم يترك لأحد التصرف في شيء إلا وقد حدث له فيه كيفية (قوله عن أبي بشر) هو جعفر بن أبي وحشية (قوله فغروا بقتية أو بنقر) شك من الراوي وفي رواية الاسماعيلي فاذا قتيته نصبوا دجاجة يرمونها وله كل خاطئة يعني أن الذي يصيبها يأخذ السهم التي ترمى به إذا لم يصبها (قوله وقال ابن عمر من فعل هذا) زاد في رواية الاسماعيلي فتفرقوا (قوله إن النبي صلى الله عليه وسلم لعن من فعل هذا) في رواية مسلم لعن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً معجبةين والفتح أي منصوب بالرمى وفي رواية الاسماعيلي لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل بالحيوان وفي رواية له بالبهايم وفي رواية له من تجثم واللعن من دلائل التحريم ولا جدم من وجه آخر عن

فراى غلماناً وقتياناً نصبوا دجاجة يرمونها فقال أنس نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تصبر بالبهايم * حدثنا أحمد بن يعقوب حدثنا اسحق بن سعيد بن عمرو عن أبيه أنه سمعه يحدث عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه دخل على يحيى بن سعيد وغلام من بني يحيى رابط دجاجة يرميها غشى إليها ابن عمر حتى حلها ثم أقبل بها وبالغلام معه فقال أبحروا غلامكم عن أن يصبر هذا الطير للقتل فإني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تصبر بهيمة أو غيرها للقتل * حدثنا أبو النعمان حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال كنت عند ابن عمر فغروا بقتية أو بنقر نصبوا دجاجة يرمونها فلما رأوا ابن عمر ففرقوا عنها وقال ابن عمر من فعل هذا إن النبي صلى الله عليه وسلم لعن من فعل هذا

أبي صالح الحنفي عن رجل من الصحابة أراه عن ابن عمر رفعه من مثل بندي روح ثم لم يقب مثل الله به يوم القيامة رجاله ثقات (قوله تابعه سليمان) هو ابن حرب (قوله لعن النبي صلى الله عليه وسلم من مثل بالحيوان) أي صيره مثله بضم الميم والمثلثة وهذه المتابعة وصلها البيهقي من طريق اسمعيل بن اسحق القاضي عن سليمان بن حرب وزاد فيه أيضا قصة أن ابن عمر خرج في طريق من طرق المدينة فرأى غلمانا فذكروا مثل رواية أبي بشر وفيه فلما رأوه فروا فغضب الحديث ووهم مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن وغيره فجزموا بأن سليمان هذا هو أبو داود الطيالسي واستند إلى أن أبا نعيم أخرجه في مستخرجه من طريق أبي خليفة عن الطيالسي (قلت) وهو غلط ظاهر فان الطيالسي الذي يروي عنه أبو خليفة هو أبو الوليد واسمه هشام بن عبد الملك ولم يدرك أبو خليفة أبدا وأبو داود الطيالسي فان مولده بعد وفاته بستين مات أبو داود سنة أربع وما تين على الصحيح وولد أبو خليفة ستة وستين وما تين والمنهال المذكور في السند هو ابن عمرو يعني أنه تابع أبا بشر في روايته لهذا الحديث عن سعيد بن جبيرة وخالفهما عدى بن ثابت فرواه عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس كما بينه في الطريق التي بعدها * الحديث الثالث والرابع (قوله وقال عدى) هو ابن ثابت (عن سعيد) هو ابن جبيرة (عن ابن عباس) هو موصول بالاسناد الذي ساقه إلى عدى بن ثابت عن عبد الله بن يزيد وقد ساقه البخاري في تاريخه عن حجاج بن منهال الذي ساق حديث عبد الله بن يزيد به ولكن لفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا (قوله سمعت عبد الله بن يزيد) هو الخطمي بفتح الميم وسكون المهملة تقدم ذكره في الاستسقاء (قوله نهى عن النهي) بضم النون وسكون الهاء ثم بالوحدة مقصود أي أخذ مال المسلم قهرا جهرًا ومنه أخذ مال الغنمة قبل القسمة اختطافا بغير تسوية (قوله والمثلثة) تقدم ضبطها وتفسيرها وتقدم في المغازي في باب قصة عكل وعريته لهذا الحديث طريق أخرى وذكر الاسماء على الاختلاف على شعبة فيه وبين أن يعقوب الحضرمي رواه عن شعبة كما قال حجاج بن منهال لكن أدخل بين عبد الله بن يزيد والنبي صلى الله عليه وسلم أبا أيوب ورواية يعقوب بن اسحق المذكورة وصلها الطبراني وفي هذه الأحاديث تحريم تعذيب الحيوان إلا دمي وغيره وفي الحديث الأول قوة أنس على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع معرفته بشدة الأمير المذكور لكن كان الخليفة عبد الملك بن مروان نهى الحجاج عن التعرض له بعد أن كان صدم من الحجاج في حقه خشونة فشكاه لعبد الملك فأغلظ للحجاج وأمره بكرامه (قوله باسم الدجاج) هو اسم جنس مثل الدال ذكره المنذري في الحاشية وابن مالك وغيرهما ولم يحك النوى الضم والواحدة دجاجة مثلث أيضا وقيل إن الضم فيه ضعيف قال الجوهرى دخلتها الهاء للوحدة مثل الحمامة وأفاد إبراهيم الحربي في غريب الحديث أن الدجاج بالكسر اسم للذكر دون الاناث والواحد منها ديك والفتح الاناث دون الذكران والواحدة دجاجة بالفتح أيضا قال وسي لا سراع في الاقبال والانباء من دج يدج إذا أسرع (قلت) ودجاجة اسم امرأة وهي بالفتح فقط ويسمى بها الكلبة من الغزل (قوله حدثنا يحيى) هو ابن موسى البلخي نسبه أبو علي بن السكن وجزم الكلاباذي وأبو نعيم بأنه ابن جعفر (قوله عن أيوب) في الرواية الثانية ابن أبي تيمية وهو السخيتاني وعند أحمد عن عبد الله بن الوليد عن سفيان حدثنا أيوب حدثني أبو قلابة (قوله عن

* تابعه سليمان عن شعبة
* حدثنا المنهال عن سعيد عن
ابن عمر لعن النبي صلى الله عليه
وسلم من مثل بالحيوان * وقال
عدى عن سعيد عن ابن
عباس عن النبي صلى الله
عليه وسلم * حدثنا حجاج بن
منهال حدثنا شعبة قال
أخبرني عدى بن ثابت قال
سمعت عبد الله بن يزيد عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه
نهى عن النهي والمثلثة
* (باب لحم الدجاج) * حدثنا
يحيى حدثنا وكيع عن
سفيان عن أيوب عن

(أبي قلابه) كذا رواه مسفيان الثوري عن أيوب ووافقه سفيان بن عيينة عن أيوب عنده مسلم وهكذا قال عبد السلام بن حرب عن أيوب كما مضى في المغازي وقال عبد الوارث كما في الحديث الذي يليه عن أيوب عن القاسم بدل أبي قلابه وكذا قال ابن علية عن أيوب كما يأتي في الأيمان والنسور أيضا وقال جاد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابه والقاسم قال وأما الحديث فاسم أحفظ أخرجه في فرض الخس وكذا قال وهيب عن أيوب عنهما عنده مسلم (قوله عن زهدم) بفتح الزاي هو ابن مضرب بضم أوله وبفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدهما موحدة (الجرمي) بفتح الجيم بصري ثقة ليس له في البخاري سوى حديثين هذا الحديث وقد أخرجه في مواضع له وحديث آخر أخرجه عن عمران بن حصين تقدم في المناقب وذكره في مواضع أخرى أيضا (قوله رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يا كل دجاجا) كذا أورده مختصرا وكذا ساقه أحد عن وكيع وأخرجه عن أبي أحمد الزبير عن سفيان أتم منه وساقه الترمذي في الشمائل من وجه آخر مطولا كما ذكره المصنف من طريق عبد الوارث عن أيوب عن القاسم وهو ابن عاصم التميمي وليس له في البخاري سوى هذا الحديث فقد أورده عنه في مواضع مقرونا ومفردا مختصرا ومطولا مستقلا على قصة الرجل الذي امتنع من أكل الدجاج وحلف على ذلك وفتوى أبي موسى له بأن يكفر عن عيئه ويأكل وقص له الحديث في ذلك وسببه وهو طلبهم من النبي صلى الله عليه وسلم أن يحملهم وقد ورد المصنف قصة الاستحمال وما يليها من حكم اليمين وكفارتها دون قصة الدجاج أيضا من رواية غيلان بن جريح عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه في كفارة الأيمان وأوردها أيضا في المغازي من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة أتم سياق منه في قصة الاستحمال وليس فيه ذكر كفارة اليمين وقد أحلت في فرض الخس وفي المغازي بشرحه على كتاب الأيمان والنسور فاذا ذكرهنا ما يعلق بالدجاج (قوله كما عند أبي موسى الأشعري) وكان يينا وبينه هذا الحى) بالخفض بدلا من الضمير في بينه كذا قال ابن التين وليس بجيد لانه يصير تقدير الكلام أن زهدما الجرمي قال كان يينا وبين هذا الحى من جرم أخاه وليس ذلك المراد وإنما المراد أن أبا موسى وقومه الأشعريين كانوا أهل مودة وأخاء لقوم زهدم وهم بنو جرم وقد وقع هنا في رواية الكشميهني وكان يينا وبين هذا الحى وكذا وقع في رواية اسمعيل عن أيوب عن القاسم وأبي قلابه كما سأتى في كفارة الأيمان وهو يؤيد ما قال ابن التين الآن المعنى لا يصح وقد أخرجه في آخر كتاب التوحيد من طريق عبيد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابه والقاسم كلاهما عن زهدم قال كان بين هذا الحى من جرم وبين الأشعريين ودأ وأخاء وهذه الرواية هي المعتمدة (قوله أخاء) بكسر أوله والمد قال ابن التين ضبطه بعضهم بالقصر وهو خطأ (قوله وفي القوم رجل جالس أجر) أي اللون وفي رواية جاد بن زيد رجل من بني تيم الله أجر كأنه من الموالي أي العجم وهذا الرجل هو زهدم الراوى عنهم نفسه فقد أخرج الترمذي من طريق قتادة عن زهدم قال دخلت على أبي موسى وهو يأكل دجاجا فقال ادن فكل فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله مختصرا وقد أشكل هذا الكونه وصف الرجل في رواية الباب بأنه من بني تيم الله وزهدم من بني جرم فقال بعض الناس الظاهر أنهما امتنعوا مع زهدم والرجل التميمي وجعله على دعوى التعدد استبعادا أن يكون الشخص الواحد ينسب إلى تيم الله وإلى جرم

أبي قلابه عن زهدم الجرمي
عن أبي موسى يعني الأشعري
رضي الله عنه قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم
يا كل دجاجا حدثنا أبو
معمر حدثنا عبد الوارث
حدثنا أيوب بن أبي تميمة عن
القاسم عن زهدم قال كنا
عند أبي موسى الأشعري
وكان يينا وبينه هذا الحى
من جرم أخاه فأتى بطعام
فيه لحم دجاج وفي القوم
رجل جالس أجر فلم يدن من
طعامه فقال ادن فقد
رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يأكل منه قال

ولا بعد في ذلك بل قد أخرج أحد الحديث المذكور عن عبد الله بن الوليد هو العذني عن سفيان هو الثوري فقال في روايته عن رجل من بني تميم الله يقال له زهدم قال كما عند أبي موسى فأتى بلحم دجاج فعلى هذا فعل زهدم كان تارة ينسب إلى بني جرم وتارة إلى بني تميم الله وجرم قبيلة في قضاة ينسبون إلى جرم بن زبان بن زاي وهو وحيدة ثقيلة ابن عمران بن الحاف بن قضاة وقيم الله بطن من بني كلب وهم قبيلة في قضاة أيضا ينسبون إلى تميم الله بن رفيدة براء وفاء مصغر ابن ثور بن كلب بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاة فحلوان عم جرم قال الرشاطي في الانساب وكثيرا ما ينسبون الرجل إلى أعمامه (قلت) وربما أبهم الرجل نفسه كما تقدم في عدة مواضع فلا بعد في أن يكون زهدم صاحب القصة والاصل عدم التعدد وقد أخرج البيهقي من طريق القرطبي عن الثوري بسنده المذكور في هذا الباب إلى زهدم قال رأيت أبا موسى يأكل الدجاج فدعاني فقلت اني رأيت يا كل تننا قال ادنه فكل فذكر الحديث المرفوع ومن طريق الصعق بن حزن عن مطر الوراق عن زهدم قال دخلت على أبي موسى وهو يأكل لحم دجاج فقال ادن فكل فقلت اني خلقت لا آكله الحديث وقد أخرجه موسى عن شيبان بن فروخ عن الصعق لكن لم يسق لفظه وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه من وجه آخر عن زهدم نحوه وقال فيه فقال لي ادن فكل فقلت اني لا أريده الحديث فهذه عدة طرق صرح زهدم فيها بأنه صاحب القصة فهو المعتمد ولا يعكز عليه الا ما وقع في الصحيحين مما ظاهره المغايرة بين زهدم والمتنع من أكل الدجاج ففي رواية عن زهدم كما عند أبي موسى فدخل رجل من بني تميم الله أحمرشبهه بالموا إلى فقال هلم فتلكنا الحديث فان ظاهره أن الداخل دخل وزهدم جالس عند أبي موسى لكن يجوز أن يكون مراد زهدم بقوله كما قومه الذين دخلوا قبله على أبي موسى وهذا مجاز قد استعمل غيره مثله كقول ثابت البناني خطبنا عمران بن حصين أي خطب أهل البصرة ولم يدرك ثابت خطبة عمران المذكورة فيحتمل أن يكون زهدم دخل فجري له ما ذكره غاية ما فيه أنه أبهم نفسه ولا عجب فيه والله أعلم (قوله اني رأيت يا كل شيئا فقد رته) بكسر الهمزة والميم وفي رواية أبي عوانة اني رأيتها تأكل قد ذرا وكأنه ظن أنها أكثرت من ذلك بحيث صارت جلالة قبيلته له أبو موسى أنها ليست كذلك أو أنه لا يلزم من كون تلك الدجاجة التي رآها كذلك أن يكون كل الدجاج كذلك (قوله فقال ادن) كذلك لا كثر فعل أمر من ادنو ووقع عند المستقلى والسر خسي اذا بكسر الهمزة وبذل معجزة مع التنوين حرف نصب وعلى الاول فقوله أخبرك مجزوم وعلى الثاني هو منصوب وقوله أو أحدثك شك من الراوي (قوله اني أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم) سأتى شرحه في الايمان والندور وقوله فأعطانا خمس ذود غر الدر الغر بضم الميم جمع أغرو الأغر الأبيض والذرى بضم الميم والقصير جمع ذرورة وذرة كل نسي أعلاه والمراد هنا أسمة الابل واعلمها كانت بيضاء حقيقة أو أراد وصفها بأنها لعله فيها ولادبر ويجوز في غر النصب والجر وقوله خمس ذود كذلك وقع بالاضافة واستنكره أبو البقاء في غريبه قال والصواب تنوين خمس وأن يكون ذود بدلا من خمس فانه لو كان بغير تنوين لتغير المعنى لان العدد المضاف غير المضاف اليه فيلزم أن يكون خمس ذود خمسة عشر بعيرا لان الابل الذود ثلاثة انتهى وما أدرى كيف يحكم بفساد المعنى اذا كان العدد كذلك وليكن عددا لابل خمسة عشر بعيرا

اني رأيت يا كل شيئا فقد رته خلقت أن لا آكله فقال ادن أخبرك أو أحدثك اني أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من الاشعرين فوافقته وهو غضبان وهو يقسم نعمنا من نعم الصدقة فاستحملناه فحلف أن لا يحملنا قال ما عندى ما أحلكم عليه ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهب من ابل فقال أين الاشعريون أين الاشعريون قال فأعطانا خمس ذود غر الذرى فلبثنا غير بعيد فقلت لأصحابي نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم عينة فوالله لن تغفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عينة لا نفلع أبدا فارجعنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله انا استحملنا فخلقت أن لا تحملنا فظننا أنك نسيت يمينك فقال ان الله هو حلكم اني والله ان شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها الا أتيت الذي هو خير وتحملتها

فما الذي يضر وقد ثبت في بعض طرقه خذهذين القرنين والقرنين الى أن عدست هرات والذي
 قاله انما يتم أن لو جاءت رواية صريحة أنه لم يعطهم سوى خمسة أبخرة وعلى تقدير ذلك فأطلق لفظ
 ذود على الواحد مجازاً كابل وهذه الرواية الصحيحة لا تمنع امكان التصوير وفي الحديث دخول
 المرء على صديقه في حال أكله واستدناء صاحب الطعام الداخل وعرضه الطعام عليه ولو كان
 قليلاً لان اجتماع الجماعة على الطعام سبب للبركة فيه كما تقدم وفيه جوازاً كل الدجاج انسية
 ووحشية وهو بالاتفاق الا عن بعض المتعمقين على سبيل الورع الا أن بعضهم استثنى الجلالة
 وهي مائتاً كل الاقذار وظاهر صنيع أبي موسى انه لم يسأل بذلك والجلالة عبارة عن الدابة التي
 تأكل الجلالة بكسر الجيم والتشديد وهي البعرة وادعى ابن حزم اختصاص الجلالة بذوات الاربع
 والمعروف التعميم وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة
 الجلالة ثلاثاً وقال مالك والليث لا بأس بأكل الجلالة من الدجاج وغيره وانما جاء النهي عنها
 للتقذر وقد ورد النهي عن أكل الجلالة من طرق أصحها ما أخرجه الترمذي وصححه وأبو داود
 والنسائي من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
 المجثمة وعن لبن الجلالة وعن الشرب من في السقاء وهو على شرط البخاري في رجاله الا أن أيوب
 رواه عن عكرمة فقال عن أبي هريرة أخرجه البيهقي والبراز من وجه آخر عن أبي هريرة نهى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة وعن شرب لبنها وأكلها وركوبها ولا بن أبي شيبة
 بسند حسن عن جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة أن يؤكل لحمها أو يشرب
 لبنها ولا بن داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يوم خيبر عن لحوم الجمل الأهلية وعن الجلالة عن ركوبها وأكل لحمها وسنده حسن وقد
 أطلق الشافعية كراهة كل الجلالة اذا تغير لحمها بأكل النجاسة وفي وجه اذا كثرت من ذلك
 ورجح أكثرهم أنها كراهة تنزيه وهو قضية صنيع أبي موسى ومن يحتجهم أن العلف الطاهر اذا
 صار في كرشها نجس فلا تغذى الا بالنجاسة ومع ذلك فلا يحكم على اللحم واللبن بالنجاسة
 فكذلك هذا وتعقب بأن العلف الطاهر اذا نجس بالمجاورة جاز اطعامه للدابة لانها اذا أكلته
 لا تغذى بالنجاسة وانما تغذى بالعلف بخلاف الجلالة وذهب جماعة من الشافعية وهو قول
 الحنابلة الى أن النهي للتحریم وبه جزم ابن دقيق العيد عن الفقهاء وهو الذي صححه أبو اسحق
 المروزي والقفال وامام الحرمين والبعوى والغزالي وألقوا بلبنها ولحمها يضها وفي معنى الجلالة
 ما يتغذى بالنجس كالشاة ترضع من كلبة والمعتبر في جوازاً كل الجلالة زوال رائحة النجاسة بعد
 أن تعلق بالشئ الطاهر على الصحيح وجاء عن السلف فيه توقيت فعند ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه
 كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثاً كما تقدم وأخرج البيهقي بسند فيه نظر عن عبد الله بن عمرو
 مرفوعاً أنها لا تؤكل حتى تعلق أربعين يوماً (قوله يا لحوم الخيل) قال ابن
 المنير لم يذكر الحكم لتعارض الأدلة كذا قال ودليل الجواز ظاهر القوة كما سأتى (قوله سفيان)
 هو ابن عيينة وهشام هو ابن عروة وفاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وهي ابنة عم هشام المذكور
 وزوجته وقد تقدم ذلك صريحاً في باب النحر والذبح وقد اختلف في سنده على هشام فقال
 أيوب من رواه عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبيه عن أسماء وكذا قال ابن ثوبان من رواية عتبة بن

* (باب لحوم الخيل) * حدثنا
 الحمدي حدثنا سفيان
 حدثنا هشام عن فاطمة عن
 أسماء

جاد عنه عن هشام بن عروة وقال المغيرة بن مسلم عن هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام أخرجه
 البزار وذكر الدارقطني الاختلاف ثم رجع رواية ابن عيينة ومن وافقه (قوله نحرنا فرسا على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلناه) زاد عبد بن سليمان عن هشام ونحن بالمدينة وقد تقدم
 ذلك قبل بابين وفي رواية للدارقطني فأكلناه نحن وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وتقدم
 الاختلاف في قولها نحرنا وذبحنا واختلاف الشارحون في توجيهه فقبل بحمل النحر على الذبح
 مجازا وقيل وقع ذلك مرتين وإليه يرجع النووي وفيه نظر لأن الأصل عدم التعدد والنحر مجاز
 والاختلاف فيه على هشام فبعض الرواة قال عنه نحرنا وبعضهم قال ذبحنا والمستفاد من ذلك
 جواز الأمرين عندهم وقيام أحدهما في التذكية مقام الآخر والأما ساغ لهم الاتيان بهذا
 موضع هذا وما الذي وقع بعينه فلا يتحرر لوقوع التساوي بين الرواة المختلفين في ذلك ويستفاد
 من قولها ونحن بالمدينة أن ذلك بعد فرض الجهاد فيرد على من استند إلى منع أكلها بعله أنها من
 آلات الجهاد ومن قولها نحن وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم الرد على من زعم أنه ليس فيه أن
 النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على ذلك مع أن ذلك لو لم يرد لم يظن بالآل أبي بكر أنهم يقدمون على
 فعل شيء في زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلا وعندهم العلم بجوازه لشدة اختلافهم بالنبي صلى
 الله عليه وسلم وعدم مفارقتهم له هذا مع توفر داعية العناية إلى سؤاله عن الأحكام ومن ثم كان
 الرجح أن الصحابي إذا قال كذا فعل كذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع لأن
 الطاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقريره وإذا كان ذلك في مطلق الصحابي
 فكيف بالآل أبي بكر الصديق (قوله جاد) هو ابن زيد وعمر وهو ابن دينار ومحمد
 ابن علي أي ابن الحسين بن علي وهو الباقر أبو جعفر كذا أدخل جاد بن زيد بن عمرو بن دينار وبين
 جابر في هذا الحديث محمد بن علي ولما أخرجه النسائي قال لا أعلم أحدا وافق جادا على ذلك وأخرجه
 من طريق حسين بن واقد وأخرجه هو والترمذي من رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو
 ابن دينار عن جابر ليس فيه محمد بن علي ومال الترمذي أيضا إلى ترجيح رواية ابن عيينة وقال
 سمعت محمد يقول ابن عيينة أحفظ من جاد (قلت) يمكن اقتصر البخاري ومسلم على تخرجه
 طريق جاد بن زيد وقد وافقه ابن جرير عن عمرو بن علي أدخله الواسطية بين عمرو وجابر لكنه
 لم يسمه أخرجه أبو داود ومن طريق ابن جرير وله طريق أخرى عن جابر أخرجهما مسلم من طريق
 ابن جرير وأبو داود ومن طريق جاد والنسائي من طريق حسين بن واقد كلهم عن أبي الزبير عنه
 وأخرجه النسائي صحيحا عن عطاء عن جابر أيضا وأغرب البيهقي فجزم بأن عمرو بن دينار لم يسمعه
 من جابر واستغرب بعض الفقهاء دعوى الترمذي أن رواية ابن عيينة أصح مع إشارة البيهقي إلى
 أنها منقطعة وهو ذهل فان كلام الترمذي محمول على أنه صح عنه اتصاله ولا يلزم من دعوى
 البيهقي انقطاعه كون الترمذي يقول بذلك والحق أنه ان وجدت رواية فيها تصريح بعمرو
 بالسماع من جابر فتكون رواية جاد من المزيد في متصل الأسانيد والافرواية جاد بن زيد هي
 المتصلة وعلى تقدير وجود التعارض من كل جهة فالله حديث طرق أخرى عن جابر غير هذه فهو
 صحيح على كل حال (قوله يوم خيبر عن لحوم الحمر) زاد مسلم في روايته الأهلية (قوله ورخص في
 لحوم الخيل) في رواية مسلم وأذن بدل رخص وله في رواية ابن جرير أكلنا من خير الخيل وحمر

قالت نحرنا فرسا على عهد
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فأكلناه * حدثنا
 مسدد حدثنا جاد عن
 عمرو عن محمد بن علي عن
 جابر بن عبد الله قال نهى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم خيبر عن لحوم الحمر
 ورخص في لحوم الخيل

الوحش ونها نال النبي صلى الله عليه وسلم عن الجمار الالهى وفي حديث ابن عباس عند الدارقطنى
أمر قال الطحاوى وذهب أبو حنيفة الى كراهة أكل الخيل وتخالقه صاحبه وغيرهما واحتجوا
بالأخبار المتواترة فى حلها ولو كان ذلك مأخوذا من طريق النظر لما كان بين الخيل والجر الالهية
فرق ولكن الأثر اذا صححت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال بهما يوجب النظر
ولاسيما وقد أخبر جابر أنه صلى الله عليه وسلم أباح لهم لحوم الخيل فى الوقت الذى منعهم فيه من
لحوم الجر فدل ذلك على اختلاف حكمهما (قلت) وقد نقل الحل بعض التابعين عن الصحابة من
غير استثناء أحد فأخرج ابن أبى شيبة بإسناد صحيح على شرط الشيخين عن عطاء قال لم يزل سلفك
يا كلونه قال ابن جرير قلت له أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم وأما ما نقل فى
ذلك عن ابن عباس من كراهتها فأخرجه ابن أبى شيبة وعبد الرزاق بسندين ضعيفين ويدل على
ضعف ذلك عنه ما سأتى فى الباب الذى بعده صحيحا عنه أنه استدل لباحة الجر الالهية بقوله
تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى محرما فان هذا ان صلح مستسكا لحل الجر صلح للخيل ولا فرق
وسأتى فيه أيضا أنه توقف فى سبب المنع من أكل الجر هل كان تحريما مؤبدا أو بسبب كونها
كانت جولة الناس وهذا يأتى مثله فى الخيل أيضا فيبعد أن يثبت عنه القول بتحريم الخيل
والقول بالتوقف فى الجر الالهية بل أخرج الدارقطنى بسند قوى عن ابن عباس من فوعا مثل
حديث جابر ولفظه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجر الالهية وأمر بلحوم الخيل
وصح القول بالكراهة عن الحكم بن عيينة ومالك وبعض الحنفية وعن بعض المالكية
والحنفية التحريم وقال الفاكهسى المشهور عند المالكية الكراهة والصحيح عند المحققين منهم
التحريم وقال أبو حنيفة فى الجامع الصغير كره لحم الخيل فحمله أبو بكر الرازى على التنزيه وقال
لم يطلق أبو حنيفة فيه التحريم وليس هو عنده كالجمار الالهى وصح عنه أصحاب المحيط والهداية
والذخيرة التحريم وهو قول أكثرهم وعن بعضهم يأثم آكله ولا يسمى حراما وروى ابن القاسم
وابن وهب عن مالك المنع وأنه احتج بالآية الآتى ذكرها وأخرج محمد بن الحسن فى الآثار عن
أبى حنيفة بسند له عن ابن عباس نحو ذلك وقال القرطبى فى شرح مسلم مذهب مالك الكراهة
واستدل له ابن بطل بالآية وقال ابن المنير الشبيه الخلق بينها وبين البغال والخيول ما يؤكده
القول بالمنع فمن ذلك هيئتها وزهومة لحها وغلظه وصفة أروانها وانها لا تجتر قال واذا تأكد
الشبه الخلق التحق بنى الفارق وبعد الشبه بالانعام المتفق على أكلها اه وقد تقدم من كلام
الطحاوى وما يؤخذ منه الجواب عن هذا وقال الشيخ أبو محمد بن أبى جرة الدليل فى الجواز مطلقا
واضح لكن سبب كراهة مالك لا كلها كونها تستعمل غالبا فى الجهاد فلو اتقت الكراهة لكثرة
استعماله ولو كثرت لادى الى قلة ما يفيض الى فئاتها فيؤل الى النقص من ارهاب العدو الذى وقع
الامر به فى قوله تعالى ومن رباط الخيل (قلت) فعلى هذا فالكراهة لسبب خارج وليس البحث
فيه فان الحيوان المتفق على اباحته لو حدث أمر يقتضى أن لو ذبح لافضى الى ارتكاب محذور
لا ممتنع ولا يلزم من ذلك القول بتحريمه وكذا قوله ان وقوع أكلها فى الزمن النبوى كان نادرا
فاذا قيل بالكراهة قل استعماله فىوافق ما وقع قبل انتهى وهذا لا ينهض دليلا للكراهة بل

غاية ما أن يكون خلاف الأولى ولا يلزم من كون أصل الحيوان حل أكله قنأؤمنا لا كل وأما قول بعض المانعين لو كانت حلالات الحازت الاضحية بها فتقتض بحوان البرقائه مأ كول ولم تشرع الاضحية به ولعل السبب في كون الخيل لا تشرع الاضحية بها استبقاؤه، لانه لو شرع فيها جميع ما جاز في غيرها لتأت المنفعة بها في أهم الاشياء منها وهو الجهاد وذ كر الطحاوى وأبو بكر الرازى وأبو محمد بن حزم من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجر والخيل والبغال قال الطحاوى وأهل الحديث يضجعون عكرمة بن عمار (قلت) لا سيما فى يحيى بن أبى كثير فان عكرمة وان كان مختلفا فى وثيقه فقد أخرج له مسلم لكن انما أخرج له من غير روايته عن يحيى بن أبى كثير وقد قال يحيى ابن سعيد القطان أحاديثه عن يحيى بن أبى كثير ضعيفة وقال البخارى حديثه عن يحيى مضطرب وقال النسائى ليس به بأس الا فى يحيى وقال أحمد حديثه عن غير اياس بن سلمة مضطرب وهذا أشد مما قبله ودخل فى عموم يحيى بن أبى كثير أيضا وعلى تقدير صحة هذه الطريق فقد اختلف على عكرمة فيها فان الحديث عند أحمد والترمذى من طريقه ليس فيه الخيل ذكر وعلى تقدير أن يكون الذى زاده حفظه قالوايات المتنوعة عن جابر المفصلة بين لحوم الخيل والجر فى الحكم أظهر اتصالا وأتقن رجالا وأكثر عددا وأعل بعض الحنفية حديث جابر بما نقله عن ابن اسحق أنه لم يشهد خيبر وليس بعلة لان غايته أن يكون مرسل صحابى ومن حجج من منع أكل الخيل حديث خالد بن الوليد المخرج فى السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الخيل وتعقب بأنه شاذ سنكر لان فى سياقه أنه شهد خيبر وهو خطأ فانه لم يسلم الا بعدها على الصحيح والذى جزم به الاكثر أن اسلامه كان سنة الفتح والعمدة فى ذلك على ما قال مصعب الزبيرى وهو أعلم الناس بقريش قال كتب الوليد بن الوليد الى خالد حين فرس من مكة فى عمرة القضية حتى لا يرى النبي صلى الله عليه وسلم بمكة فذكر القصة فى سبب اسلام خالد وكانت عمرة القضية بعد خيبر جزموا وأعل أيضا بأن فى السند راويا مجهولا لكن قد أخرج الطبرى من طريق يحيى بن أبى كثير عن رجل من أهل حص قال كنا مع خالد فذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الجر الأهلية وخيلها وبغالها وأعل بتدليس يحيى وإيهام الرجل وادعى أبو داود أن حديث خالد بن الوليد منسوخ ولم يبين ناسخه وكذا قال النسائى الأحاديث فى الإباحة أصح وهذا ان صح كان منسوخا وكانه لما تعارض عنده الخبران ورأى فى حديث خالد نهى وفى حديث جابر أذن جل الأذن على نسخ التكريم وفيه نظر لانه لا يلزم من كون النهى سابقا على الأذن أن يكون اسلام خالد سابقا على فتح خيبر والاكثر على خلافه والنسخ لا يثبت بالاحتمال وقد قرر الحازمى النسخ بعد أن ذكر حديث خالد وقال هو شامى المخرج جاء من غير وجه بما ورد فى حديث جابر من رخص وأذن لانه من ذلك يظهر أن المنع كان سابقا والأذن متأخرا فيتعين المصير اليه قال ولولم تر هذه اللفظة لكأن دعوى النسخ مردودة لعدم معرفة التاريخ اه وليس فى لفظ رخص وأذن ما يتعين معه المصير الى النسخ بل الذى يظهر أن الحكم فى الخيل والبغال والجر كان على البراءة الأصلية فلما نهىهم الشارع يوم خيبر على الجر والبغال خشى أن يظنوا أن الخيل كذلك لشبهها بها فأذن فى أكلها دون الجر والبغال والراجح أن الاشياء قبل بيان حكمها

في الشرع لا توصف لا بحل ولا حرمة فلا يثبت النسخ في هذا ونقل الحازمي أيضا تقرير النسخ
 بطريق أخرى فقال ان النهي عن أكل الخيل والحبر كان عاما من أجل أخذهم لها قبل القسمة
 والتخميس ولذلك أمر بأكلها كفاء القدور ثم بين بدائته بأن لحوم الحمر رجس أن تحريرها لذاتها وأن
 النهي عن الخيل إنما كان بسبب ترك القسمة خاصة ويعكر عليه أن الأمر بأكلها كفاء القدور إنما
 كان بطبقتهم فيها الحمر كما هو صرح به في الصحيح لا الخيل فلا يتم مراده والحق أن حديث خالد
 ولو سلم أنه ثابت لا ينهض معارضا لحديث جابر الدال على الجواز وقد وافقه حديث أسماء وقد
 ضعف حديث خالد أحمد والبخاري وموسى بن هرون والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد
 الحق وآخرون وجمع بعضهم بين حديث جابر وخالد بأن حديث جابر دال على الجواز في الجملة
 وحديث خالد دال على المنع في حالة دون حالة لأن الخيل في خير كانت عزيزة وكانوا محتاجين
 إليها للجهاد فلا يعارض النهي المذكور ولا يلزم وصف أكل الخيل بالكراهة المطلقة فضلا عن
 التحريم وقد وقع عند الدارقطني في حديث أسماء كانت لما فرس على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فأرادت أن تموت فذب عنها فأكلناها وأجاب عن حديث أسماء بأنها واقعة عين فعمل
 تلك الفرس كانت كبرت بحيث صارت لا ينتفع بها في الجهاد فيكون النهي عن الخيل لمعنى خارج
 لاذاتها وهو جمع جيد وزعم بعضهم أن حديث جابر في الباب دال على التحريم لقوله رخص
 لأن الرخصة استباحة المحظور مع قيام المانع فدل على أنه رخص لهم فيها بسبب المحصة التي
 أصابتهم بخير فلا يدل ذلك على الحل المطلق وأجيب بأن أكثر الروايات جاء بلفظ الأذن وبعضها
 بالأمر فدل على أن المراد بقوله رخص أذن لا خصوص الرخصة باصطلاح من تأخر عن عهد
 الصحابة ونوقض أيضا بأن الأذن في أكل الخيل لو كان رخصة لأجل المحصة لكأنت الحمر الأهلية
 أولى بذلك لكثرة أعضائها وعزلة الخيل حينئذ ولأن الخيل ينتفع بها فيما ينتفع بالحبر من الحل وغيره
 والحبر لا ينتفع بها فيما ينتفع بالخيل من القتال عليها والواقع كما سيأتي صريحاً في الباب الذي يليه
 أنه صلى الله عليه وسلم أمر بآقة القدور التي طبخت فيها الحمر مع ما كان بهم من الحاجة فدل
 ذلك على أن الأذن في أكل الخيل إنما كان للاستباحة العامة لا لخصوص الضرورة وأما ما نقل عن
 ابن عباس ومالك وغيرهما من الاحتجاج بالمنع بقوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها
 وزينة فقد تمسك بها أكثر القائلين بالتحريم وقرر وأذلك بأوجه * أحدها أن اللام للتعليل فدل
 على أنها لم تخلق لغير ذلك لأن العلة المنصوصة تفيد الحصر فإباحة كلها تقتضي خلاف ظاهر
 الآية * ثانيها عطف البغال والحمير فدل على اشتراكها معها في حكم التحريم فيحتاج من أفرد
 حكمها عن حكم ما عطف عليه إلى دليل * ثالثها أن الآية سبقت مساق الامتنان فلو كانت
 ينفذ بها في الأكل لكان الامتنان به أعظم لأنه يتعلق به بقاء البنية بغير واسطة والحكيم لا يمتن
 بأدنى النعم ويترك أعلاها ولا سيما وقد وقع الامتنان بالأكل في المذكورات قبلها * رابعها الواجب
 أكلها لكانت المنفعة بها فيما وقع به الامتنان من الركوب والزينة هذا المخلص ما تمسكوا به من
 هذه الآية والجواب على سبيل الاجمال أن آية النحل مكينة اتفاقا والأذن في أكل الخيل كان
 بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين فلو فهم النبي صلى الله عليه وسلم من الآية المنع لما أذن
 في الأكل وأيضا الآية النحل ليست نصا في منع الأكل والحديث صريح في جوازه وأيضا على

(باب لحوم الجر الانسية)

فيه عن سلة عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا صدقة أخبرنا عبدة عن عبيد الله عن سالم وناقع عن ابن عمر رضي الله عنهم أنه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجر الاهلية يوم خيبر * حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله حدثني نافع عن عبد الله قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجر الاهلية * تابعه ابن المبارك عن عبيد الله عن نافع * وقال أبو أسامة عن عبيد الله عن سالم * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهم ما عن علي رضي الله عنهم قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة عام خيبر ولحوم جر الانسية * حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد عن عمرو عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجر الاهلية يوم خيبر عن الحيل * حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثني عدي عن البراء وابن أبي أوفى رضي الله عنهم قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجر

سبيل التزل فاعيدل ماذا ترك الاكل والترك اعم من أن يكون للتحريم وللتزبه أو خلاف الاولى واذا لم يتعين واحد منهما بقي التمسك بالدلة المصرحة بالجواز وعلى سبيل التفصيل أما أولاً فلو سلمنا أن اللام للتعديل لم تسلم اقادة الحصر في الركوب والزينة فانه ينتفع بالخيل في غيرهما وفي غير الاكل اتفاقاً وانما ذكر الركوب والزينة لكونهما أغلب ما تطلب له الخيل وتطير حديث البقرة المذكور في الصحيحين حين خاطبت راكبتها فقالت انما فخلق له هذا انما خلقنا للحرث فانه مع كونه أصرح في الحصر لم يقصده الاغلب والافهى تؤكل وينتفع بها في أشياء غير الحرث اتفاقاً وأيضاً فلو سلم الاستدلال للزمن منع حمل الانتقال على الخيل والبغال والخيول ولا قائل به وأما ثانياً فدلالة العطف انما هي دلالة اقتران وهي ضعيفة وأما ثالثاً فالامتنان انما قصده غالباً ما كان يقع به انتفاعهم بالخيل فخطبوا بما ألنوا وعرفوا ولم يكونوا يعرفون أن كل الخيل لعزتهم في بلادهم بخلاف الانعام فان أكثر انتفاعهم بها كان لحمل الانتقال وللأكل فاقصر في كل من الصنفين على الامتنان بأغلب ما ينتفع به فلوزم من ذلك الحصر في هذا الشق للزمن مثله في الشق الآخر وأما ما راعا فلوزم من الاذن في آكلها أن تقضى للزمن مثله في البقر وغيرها مما أبيح أكله ووقع الامتنان بمنفعة له أخرى والله أعلم * (قوله) باب لحوم الجر الانسية القول في عدم جرمه بالحكم في هذا كالمقول في الذي قبله لكن الراجح في الجر المنع بخلاف الخيل والانسية بكسر الهمزة وسكون النون منسوبة الى الانس ويقال فيه انسية بفتحسين وزعم ابن الاثير أن في كلام أبي موسى المديني ما يقتضي أنها بالضم ثم السكون لقوله الانسية هي التي تألف البيوت والانس ضد الوحشة ولا حجة في ذلك لأن أبا موسى انما قاله بفحسين وقد صرح الجوهري أن الانس بفحسين ضد الوحشة ولم يقع في شيء من روايات الحديث بضم ثم سكون مع احتمال جوازه نعم زيف أبو موسى الرواية بكسر أوله ثم السكون فقال ابن الاثير ان أراد من جهة الرواية فعسى والافهوا ثابت في اللغة ونسبتها الى الانس وقد وقع في حديث أبي ثعلبة وغيره الاهلية بدل الانسية ويؤخذ من التقييدها جوازاً كل الجر الوحشية وقد تقدم صريحاً في حديث أبي قتادة في الحليج (قوله) فيه سلة هو ابن الاكوع وقد تقدم حديثه موصولاً في المغازي مطولاً ثم ذكر في الباب أحاديث * الاول حديث ابن عمر (قوله) عبدة هو ابن سليمان وعبيد الله هو العمري (قوله) عن سالم وناقع كذا قال عبد الله بن نعيم عن عبيد الله عند مسالم ومحمد بن عبيد عنه كما سبق في المغازي ثم ساقه المصنف من طريق يحيى القطان عن عبيد الله عن نافع وحده وقوله تابعه ابن المبارك وصله المؤلف في المغازي (قوله) وقال أبو أسامة عن عبيد الله عن سالم وصله في المغازي من طريقه وفصل في روايته بين أكل الثوم والجر فبين أن النهي عن الثوم من رواية نافع فقط وأن النهي عن الجر عن سالم فقط وهو تفصيل بالغ لكن يحيى القطان حافظ فعمل عبيد الله لم يفصله الا لابي أسامة وكان يحدث به عن سالم وناقع معامداً محققاً قصر بعض الرواة عنه على أخذ شيخه تمسكاً بظاهر الاطلاق * الثاني حديث علي ذكره مختصراً وتقدم مطولاً في كتاب النكاح * الثالث حديث جابر وقد سبق في الباب الذي قبله * الرابع والخامس حديث البراء وابن أبي أوفى أورده مختصراً وقد تقدم عنهم أتم سياقاً من هذا في المغازي وأفرده عن ابن أبي أوفى هنا وفي فرض الخمس وفيه زيادة اختلافهم في السبب

* حدثنا اسحق أخبرنا يعقوب بن ابراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب أن أبا ادريس أخبره أن أبا ثعلبة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الجمر الاهلية * تابعه الزبيدي وعقيل عن ابن شهاب * وقال مالك ومعمرو والماجشون ويونس وابن اسحق عن الزهري نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كل ذى ناب من السباع * حدثنا محمد بن سلام أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه فقال أكلت الجمر ثم جاءه فقال أكلت الجمر ثم جاءه فقال أفنيت الجمر فأمر مناديا فنادى في الناس إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الجمر الاهلية فأنهارجس فأكنثت القدر وانهالت فور باللحم * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال عمرو قلت لجابر بن زيد يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جمر الاهلية فقال قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة ولكن أبي ذلك الجمر ابن عباس

* السادس حديث أبي ثعلبة (قوله حدثنا اسحق) هو ابن راهويه ويعقوب بن ابراهيم أي ابن سعيد وصالح هو ابن كيسان (قوله حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الجمر الاهلية) تابعه الزبيدي وعقيل عن الزهري فرواية الزبيدي وصلها النسائي من طريق بقيقة قال حدثني الزبيدي ولفظه نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع وعن لحوم الجمر الاهلية ورواية عقيل وصلها أحمد بلفظ الباب وزاد وحلم كل ذى ناب من السباع وسيأتي البحث فيه بعد هذا ووقع عند النسائي من وجه آخر عن أبي ثعلبة فيه قصة ولفظه غزو فنامع النبي صلى الله عليه وسلم خير الناس جياع فوجدوا جمر الانسية فذبحوا منها فأمر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف فنادى ألا أن لحوم الجمر الانسية لا تحل (قولا) وقال مالك ومعمرو والماجشون ويونس وابن اسحق عن الزهري نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذى ناب من السباع (يعني لم يتعرضوا فيه لذكر الجمر فأما حديث مالك فسيأتي موصولا في الباب الذي يليه وأما حديث معمرو ويونس فوصلهما الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن المبارك عنهما وأما حديث الماجشون وهو يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة فوصله مسلم عن يحيى بن يحيى عنه وأما حديث ابن اسحق فوصله اسحق بن راهويه عن عبدة بن سليمان ومحمد بن عبيد كلاهما عنه * الحديث السابع حديث أنس في النداء النهى عن لحوم الجمر ووقع عند مسلم أن الذي نادى بذلك هو أبو طلحة وعزاه النووي لرواية أبي يعلى فنسب الى التقصير ووقع عند مسلم أيضا أن بلال نادى بذلك وقد تقدم قريبا عند النسائي أن المنادى بذلك عبد الرحمن بن عوف ولعل عبد الرحمن نادى أولا بالنهي مطلقا ثم نادى أبو طلحة وبلال بزيادة على ذلك وهو قوله فأنهارجس فأكنثت القدر وانهالت فور باللحم ووقع في الشرح الكبير للرافعي أن المنادى بذلك خالد بن الوليد وهو غلط فانه لم يشهد خيبر وانما أسلم بعد فتحها (قوله جاءه فقال أكلت الجمر) لم أعرف اسم هذا الرجل ولا الذين بعده ويحتمل أن يكونوا واحدا فانه قال أولا أكلت فاما لم يسمعه النبي صلى الله عليه وسلم واما لم يسمه أمر فيه ابشئ وكذا في الثانية فلما قال الثالثة أفنيت الجمر أي لكثرة ما ذبح منها لتطبخ صادف نزول الأمر بتكريمها ولعل هذا مستند من قال انما نهى عنها لكونها كانت حوله الناس كما سيأتي * الحديث الثامن (قوله سفيان) هو ابن عيينة وعمر وهو ابن دينار (قوله قلت لجابر بن زيد) هو أبو الشعثاء سمجة ومثلثة البصري (قوله يزعمون) لم أقف على تسمية أحد منهم وقد تقدم في الباب الذي قبله أن عمرو بن دينار روى ذلك عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله وأن من الرواة من قال عنه عن جابر بلا واسطة (قوله قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة) زاد الحديث في مسنده عن سفيان بهذا السند قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرجه أبو داود ومن رواه ابن جريج عن عمرو بن دينار مضموما الى حديث جابر بن عبد الله في النهى عن لحوم الجمر فوعا ولم يصرح برفع حديث الحكم (قوله ولكن أبي ذلك الجمر ابن عباس) وأبي من الابهاء أي امتنع والجمر حقة لابن عباس قيل له السعة علمه وهو من تقديم الصفة على الموصوف مبالغة في تعظيم الموصوف كأنه صار علما عليه وانما ذكر لشهرته بعد ذلك لاحتمال خفاءه على بعض الناس ووقع في رواية ابن جريج وأبي ذلك الجمر يريد ابن عباس وهذا

وهذا يشعر بأن رواية ابن عيينة ادراجا (قوله وقرأ قل لأجد فيما أوحى إلى محرم) في رواية ابن مردويه وصححه الحاشيا كم من طريق محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقذروا فبعث الله نبيه وأنزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه فجاء حل فيه فهو حلال وما حرم فيه فهو حرام وما سكنت عنه فهو عفو وتلا هذه قل لأجد إلى آخرها والاستدلال بهذا الحل انما يتم فيما يأت فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحريمه وقد تواردت الاخبار بذلك والتصيص على التحريم مقدم على عموم التحليل وعلى القياس وقد تقدم في المغازي عن ابن عباس أنه توقف في النهي عن الحمر هل كان لمعنى خاص أو للتأنيد فقيه عن الشعبي عنه أنه قال لا أدري أنهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل أنه كان حولة الناس فذكره أن تذهب جملتهم أو حرمها البتة يوم خيبر وهذا التردد أصح من الخبر الذي جاء عنه بالجزم بالعلة المذكورة وكذا فيما أخرجه الطبراني وابن ماجه من طريق شقيق بن سلمة عن ابن عباس قال انما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمر الاهلية مخافة قلة الظهور وسنده ضعيف وقد تقدم في المغازي في حديث ابن أبي أوفى فتحدثنا انه انما نهى عنها لانهم لم تخمس وقال بعضهم نهى عنها لانها كانت تأكل العذرة (قلت) وقد أزال هذه الاحتمالات من كونها لم تخمس أو كانت جلالة أو كانت انتهت حديث أنس المذكور قبل هذا حيث جاء فيه فانها رجس وكذا الامر بغسل الاناء في حديث سلمة قال القرطبي قوله فانها رجس ظاهر في عود الضهير على الحمر لانها المتحدث عنها المأثور با كفائهم من القصور وغسلها وهذا حكم المتخمس فيستفاد منه تحريم أكلها وهو دال على تحريمها لعينها لا لمعنى خارج وقال ابن دقيق العيد الامر بكفاء القدور ظاهر أنه سبب تحريم لحم الحمر وقد وردت علل أخرى ان صح رفع شيء منها وجب المصير اليه لكن لا مانع أن يعلل الحكم بأكثر من علة وحديث أبي نعبلة صريح في التحريم فلا معدل عنه واما التعليل بخشية قلة الظهور فأجاب عنه الطحاوي بالمعارضة بالتحليل فان في حديث جابر النهي عن الحمر والاذن في التحليل مقرونان فلو كانت العلة لاجل الحولة لكانت التحليل أولى بالمنع لقلتها عندهم وعزتها وشدة حاجتهم اليها والجواب عن آية الانعام انها مكينة وخبر التحريم متأخر جدا فهو مقدم وأيضا فنص الآية خبر عن الحكم الموجود عند نزولها فانه حينئذ لم يكن نزل في تحريم الماء كقول الاماذ كرفها وليس فيها ما يمنع أن ينزل بعد ذلك غير ما فيها وقد نزل بعد ما في المدينة أحكام بتحريم أشياء غير ما ذكر فيها كالحمر في آية المسائدة وفيها أيضا تحريم ما أهل غير الله به والمنخقة إلى آخره وكتحريم السباع والحشرات قال النووي قال بتحريم الحمر الاهلية أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم ولم يجد عن أحد من الصحابة في ذلك خلافا لهم الا عن ابن عباس وعند المالكية ثلاث روايات ثالثها الكراهة واما الحديث الذي أخرجه أبو داود عن غالب بن الحر قال أصابتنا سنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي الاسمان حمر فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت انك حرمت لحوم الحمر الاهلية وقد أصابتنا سنة قال أطعم أهلنا من سمين حمرنا فامنا حرمنا من أجل حوا إلى القرية يعني الجلالة واسناده ضعيف والمتن شاذ مخالف للحديث الصحيحة فالاعتماد عليها واما الحديث الذي أخرجه الطبراني عن أم نصر المحاربية أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحمر الاهلية فقال أليس ترى

وقرأ قل لأجد فيما أوحى إلى
محرم

الكلأ وتأكّل الشجر قال نعم قال فأصب من لحومها وأخرجته ابن أبي شيبة من طريق رجل من بني مرة قال سألت فذكر نحوه في السندين مقال ولو ثبتا احتل أن يكون قبل التحريم قال الطحاوي لو تواتر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم الجوارح لكان النظر يقتضي حلها لأن كل ما حرم من الأهل أجمع على تحريمه إذا كان وحشياً كالخنزير وقد أجمع العلماء على حل الجوارح وحشياً فكان النظر يقتضي حل الجوارح الأهل (قلت) ما ادعاه من الإجماع مردود فان كثير من الحيوان الأهل مختلف في نظيره من الحيوان الوحش كالهر في الحديث أن الذكاة لا تطهر ما لا يحل أكله وإن كل شيء نجس بملاقاة النجاسة يكفي غسله مرة واحدة لا إطلاق الأمر بالغسل فإنه يصدق الامتثال بالمرة والأصل أن لازيادة عليهم وإن الأصل في الأشياء الإباحة تكون الصحابة أقدم وأعلى ذبحها وطبخها كسائر الحيوان من قبل أن يستأمر وأمع نفردوا عنهم على السؤال عما يشكّل وأنه ينبغي لامير الجيش تفقد أحوال رعيتهم ومن رآه فعل ما لا يسوغ في الشرع أشاع منعه أما بنفسه كان يخاطبهم وأما بغيره بأن يأمره نادياً فيمادى لثلاثي غتريه من رآه فيظنه جازياً (قوله يا أكل كل ذي ناب من السباع) لم يمت القول بالحكم للاختلاف فيه أو للتفصيل كما سأينته (قوله من السباع) يأتي في الطب بلفظ من السبع وليس المراد حقيقة الأفراد بل هو اسم جنس وفي رواية ابن عيينة في الطب أيضاً عن الزهري قال ولم أسمع حتى أتيت الشام ولمسلم من رواية يونس عن الزهري ولم أسمع ذلك من علماءنا بالجاز حتى حدثني أبو ادريس وكان من فقهاء أهل الشام وكان الزهري لم يبلغه حديث عبيدة بن سفيان وهو مدني عن أبي هريرة وهو صحيح أخرجه مسلم من طريقه ولقظه كل ذي ناب من السباع فأكله حرام ولمسلم أيضاً من طريق ميمون بن مهران عن ابن عباس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير والمخلب بكسر الميم وسكون الميمجة وفتح اللام بعد هاء واحدة وهو الطير كالظفر لغيره لكسبه أشد منه وأعظ وأحد فهو له كالناب للسبع وأخرج الترمذي من حديث جابر بسند لا بأس به قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجوارح والأنسية ولحوم البغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ومن حديث العرباض بن سارية مثله وزاد يوم خيبر (قوله تابعه يونس ومعمروا بن عيينة والمباحثون عن الزهري) تقدم بيان من وصل أحاديثهم في الباب قبله إلا ابن عيينة فقد أشرت إليه في هذا الباب قرياً قال الترمذي العمل على هذا عند أكثر أهل العلم وعن بعضهم لا يحرم وحكي ابن وهب وابن عبيد الحكم عن مالك كالجهور وقال ابن العربي المشهور عنه الكراهة وقال ابن عبد البر اختلاف فيه على ابن عباس وعائشة وجابر عن ابن عمر من وجه ضعيف وهو قول الشعبي وسعيد بن جبيرة واحتجوا بعدم قل لأجد والجواب أنها مكية وحديث التحريم بعد الهجرة ثم ذكر نحوه ما تقدم من أن نص الآية عدم تحريم غير ما ذكرنا ذلك فليس فيها نفي ماسياً وعن بعضهم أن آية الأنعام خاصة بيهيمة الأنعام لأنه تقدم قبلها حكاية عن الجاهلية أنهم كانوا يحرمون أشياء من الأزواج الثمانية بآرائهم فنزلت الآية قل لأجد فيما أوحى إلى محرماً أي من المذكورات إلا الميتة منها والدم المسفوح ولا يرد كون لحم الخنزير ذكراً مع أنها قرنت به عنه له تحريمه وهو كونه رجساً ونقل امام الحرمين عن الشافعي أنه يقول بخصوص

* (باب أكل كل ذي ناب من السباع) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي ادريس الخولاني عن أبي ثعلبة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع * تابعه يونس ومعمروا بن عيينة والمباحثون عن الزهري

السبب اذا ورد في مثل هذه القصة لانه لم يجعل الآية حاصرة لما يحرم من الماء كولات مع ورود صبغة العموم فيها وذلك أنها وردت في الكفار الذين يحلون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ويحرمون كثيرا مما أباحه الشرع فكان الغرض من الآية إبانة حالهم وانهم يضادون الحق فكانت قبيل لأحرام الأما حلقته مبالغة في الرد عليهم وحكي القرطبي عن قوم أن آية الانعام المذكورة قرأت في حجة الوداع فتكون ناسخة ورد بأنها مكية كما صرح به كثير من العلماء ويؤيده ما تقدم قبلها من الآيات من الرد على مشركي العرب في تحريمهم ما حرموه من الانعام وتخصيصهم بعض ذلك بآلهم إلى غير ذلك مما سبق للرد عليهم وذلك كله قبل الهجرة إلى المدينة واختلف القائلون بالتحريم في المراد بحاله ناب فقييل أنه ما يتقوى به ويصول على غيره ويصطاد ويعدو بطبيعته غالباً كالأسد والفهد والصقر والعقاب وأما ما لا يعدو كالضبع والثعلب فلا وإلى هذا ذهب الشافعي والليث ومن تبعهما وقد ورد في حل الضبع أحاديث لأبأس بها وأما الثعلب فورد في تحريمه حديث خزيمة بن جرح عند الترمذي وابن ماجه ولكن سنده ضعيف ﴿قوله﴾
باب جلود الميتة زاد في البيوع قبل أن تدبغ فقيده هناك بالدباغ وأطلق هنا فيحمل مطلقه على مقيده **(قوله عن صالح)** هو ابن كيسان **(قوله من بشاة)** كذلك أكثر عن الزهري وزاد في بعض الرواة عن الزهري عن ابن عباس عن ميمونة أخرجهم مسلم وغيره من رواية ابن عيينة والراجح عند الحفاظ في حديث الزهري ليس فيه ميمونة نعم أخرج مسلم والنسائي من طريق ابن جريح عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس أن ميمونة أخبرته **(قوله باهاها)** بكسر الهمزة وتحتيف الهاء هو الجلد قبل أن يدبغ وقيل هو الجلد دبغ ولم يدبغ وجعه أهب بفحنتين ويجوز بضمتين زاد مسلم من طريق ابن عيينة هلا أخذتم آهاها فدبغتموه فاستفتم به وأخرج مسلم أيضاً من طريق ابن عيينة أيضاً عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس فحوه قال ألا أخذوا آهاها فدبغتموه فاستفتموه وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجهم الدارقطني وقال حسن **(قوله قالوا انها ميتة)** لم أقف على تعيين القائل **(قوله قال انما حرم أكلها)** قال ابن أبي جرة فيه مراجعة الإمام فيما لا يفهم السامع معنى ما أمره كأنهم قالوا كيف تأمرنا بالاستفاعة بها وقد حرمت علينا فبين وجه التحريم ويؤخذ منه جواز تخصيص الكتاب بالسنة لان لفظ القرآن حرمت عليكم الميتة وهو شامل لجميع أجزائها في كل حال فخصت السنة ذلك بالاكل وفيه حسن مراجعة هم وبلاغتهم في الخطاب لانهم جمعوا معاني كثيرة في كلمة واحدة وهي قولهم انها ميتة واستدل به الزهري بجواز الاستفاعة بجلد الميتة مطلقا سواء دبغ أم لم يدبغ لكن صح التقييد من طرق أخرى بالدباغ وهي حجة الجمهور واستثنى الشافعي من الميتات الكلب والخنزير وما تولد منهما النجاسة عينها عنده ولم يستثن أبو يوسف وداود شيئا أخذوا بعموم الخبر وهي رواية عن مالك وقد أخرج مسلم من حديث ابن عباس رفعه اذا دبغ الأهاب فقد طهر ولفظ الشافعي والترمذي وغيرهما من هذا الوجه أياها دبغ فقد طهر وأخرج مسلم اسنادها ولم يسبق لفظها فأخرجه أبو نعيم في المستخرج من هذا الوجه باللفظ المذكور وفي لفظ مسلم من هذا الوجه عن ابن عباس سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال دبغها طهوره وفي رواية للبراز من وجه آخر قال دبغ الأديم طهوره وجزم الرافي وبعض أهل

* (باب جلود الميتة) * حدثنا زهير بن حرب حدثنا يعقوب ابن ابراهيم حدثنا أبي عن صالح حدثني ابن شهاب أن عبيد الله بن عبد الله أخبره أن عبيد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال هلا استمتعتم باهاها قالوا انها ميتة قال انما حرم أكلها

الاصول أن هذا اللفظ ورد في شاة ميمونة ولكن لم أقف على ذلك صريحاً مع قوة الاحتمال فيه
 ليكون الجميع من رواية ابن عباس وقد تمسك بعضهم بخصوص هذا السبب فقصر الجواز على
 الماء كقول لورود الخسبر في الشاة ويتقوى ذلك من حيث النظر بأن الدباغ لا يزيد في التطهير على
 الذكاة وغير الماء كقول لوزكي لم يطهر بالذكاة عند الاكثر فكذلك الدباغ وأجاب من عهم بالتمسك
 بعموم اللفظ فهو أولى من خصوص السبب وعموم الاذن بالمنفعة ولأن الحيوان طاهر ينتفع
 به قبل الموت فكان الدباغ بعد الموت قائماً له مقام الحياة والله أعلم وذهب قوم الى أنه لا ينتفع
 من الميتة بشئ سواه ديبغ الجلد لم يذبغ وتمسكوا بحديث عبد الله بن عكيم قال أتانا كتاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته أن لا تتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب أخرجه الشافعي
 وأجدوا الأربعة وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي وفي رواية للشافعي ولا جد ولا يداود قبل
 موته بشهر قال الترمذي كان أحمد يذهب اليه ويقول هذا آخر الامر ثم تركه لما اضطربوا في
 اسناده وكذا قال الخلال فحواه ورد ابن حبان على من ادعى فيه الاضطراب وقال سمع ابن عكيم
 الكتاب يقرأ وسمعه من مشايخ من جهينة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا اضطراب وأعله
 بعضهم بالانقطاع وهو مردود وبعضهم بكونه كتاباً وليس بعلة فادحة وبعضهم بأن ابن أبي
 ليلى راويه عن ابن عكيم لم يسمعه منه لما وقع عند أبي داود عنه انه انطلق وناس معه الى عبد الله
 ابن عكيم قال قد دخلوا وقعت على الباب فخرجوا الى فأخبروني فهذا يقتضي ان في السند من
 لم يسم ولكن صح تصريح عبد الرحمن بن أبي ليلى بسماعه من ابن عكيم فلا أثر لهذه العلة أيضاً
 وأقوى ما تمسك به من لم يأخذ بنظائره معارضة الاحاديث الصحيحة له وانها عن سماع وهذا عن
 كناية وانها أصح مخارج وأقوى من ذلك الجمع بين الحديثين بحمل الاله على الجلد قبل الدباغ
 وانه بعد الدباغ لا يسمى اهاباً انما يسمى قربة وغير ذلك وقد نقل ذلك عن أئمة اللغة كالنضر بن
 شميل وهذه طريقة ابن شاهين وابن عبد البر والبيهقي وأبعد من جمع بينهما بحمل النهي على
 جلد الكلب والخنزير لكونهما لا يدبغان وكذا من حمل النهي على باطن الجلد والاذن على
 ظاهره وحكي الماوردي عن بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما مات كان لعبد الله بن عكيم
 سنة وهو كلام باطل فانه كان رجلاً **(قوله حدثنا خطاب بن عثمان)** هو الفوزي بفتح الفاء
 وسكون الواو وبعد هازاي ومحمد بن جبر بكسر المهملة وسكون الميم وفتح التحتانية وأخطأ من
 قاله بالتصغير وهو قضاعي حمصي وكذا شيخه والراوى عنه حمصيون ما لهم في البخاري سوى هذا
 الحديث الا محمد بن جبر وله آخر سبق في الهجرة الى المدينة فأمّا ثابت فوثقه ابن معين ودحيم
 وقال أحمد أنا أوقف فيه وساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث غرائب وقال العقيلي لا يتابع في
 حديثه وأما محمد بن جبر فوثقه أيضاً ابن معين ودحيم وقال أبو حاتم لا يحتج به وأما خطاب فوثقه
 الدارقطني وابن حبان لكن قال ربما أخطأ فهذا الحديث من أجل هؤلاء من المتابعات لا من
 الاصول والاصل فيه الذي قبله ويستفاد منه خروج الحديث عن الغرابة وقد ادعى الخطيب
 تفرد هؤلاء الرواة فقال بعد أن أخرجه من طريق عمر بن يحيى بن الحرث الحراني حدثنا جدي
 خطاب بن عثمان به هذا حديث عزيز ضيق الخرج انتهى وقد وجدنا لمحمد بن جبر فيه متابعاً

* حدثنا خطاب بن عثمان
 حدثنا محمد بن جبر عن
 ثابت بن عجلان قال سمعت
 سعيد بن جبر قال سمعت
 ابن عباس رضي الله عنهما
 يقول مر النبي صلى الله عليه
 وسلم

أخرجه الطبراني من رواية عبد الملك بن محمد الصغاني عن ثابت بن عجلان ووجدت لخطاب فيه متابعاً أخرجه الاسماعيلي من رواية علي بن بحر عن محمد بن جبر ولا بن عباس حديث آخر في المعنى سيأتي في الأيمان والندور من طريق عكرمة عنه عن سودة قالت ماتت لنا شاة قد بغنا مسكها الحديث والمسك بفتح الميم وسكون المهملة الجلد وهذا غير حديث الباب جزماً وهو مما يتأيد به من زاد ذكر الدباغ في الحديث وقد أخرجه أحمد مطولاً من طريق سمك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت يا رسول الله ماتت فلانة فقال قلولا أخذتم مسكها فقالت نأخذ مسك شاة قد ماتت فقال انما قال الله قل لا أبجد فيما أوصى الى محرماً على طاعم يطعمه الا أن يكون مبيته الآية وانكم لا تطعمونه ان تدبغوه تنفعوا به قال فأرسلت اليها فسلخت مسكها فدبغته فالتحنت منه قربة الحديث (قوله بعن) بفتح المهملة وسكون النون بعدها زاي هي الماعزة وهي الانثى من المغزول لا ينافي رواية سمك ماتت شاة لانه يطلق عليها شاة كالضأن (قوله باب المسك) بكسر الميم الطيب المعروف قال الكرماني مناسبة ذكره في الذبايح انه فضله من الطيب (قلت) ومناسبة للباب الذي قبله وهو جلد الميتة اذا دبغ تظهر مما سأذكره قال الجاحظ هو من دويبة تكون في الصين تصاد لنواحيها وسررها فاذا اصيدت شددت بعصائب وهي مدلية يجتمع فيها دمها فاذا دبغت قورت السرة الذي عصب ودفت في الشعر حتى يستحيل ذلك الدم المختنق الجاهد مسكاً ذكياً بعد أن كان لا يرام من الذن ومن ثم قال القفال انها تدبغ بما فيها من المسك فتطهر كما يطهر غيرها من المدبوغات والمشهور أن غزال المسك كالظبي لكن لونه أسود وله نابان لطيفان أبيضان في فكه الاسفل وان المسك دم يجتمع في سرته في وقت معلوم من السنة فاذا اجتمع ورم الموضع فرض الغزال الى أن يسقط منه ويقال ان أهل تلك البلاد يجعلون لها أنثاداً في البرية تحتك بها ليسقط ونقل ابن الصلاح في مشكل الوسيط أن النافقة في جوف الطيبة كالانفحة في جوف الجدى وعن علي بن مهدي الطبري الشافعي أنها تلقى من جوفها كما تلقى الدجاجة البيضة ويمكن الجمع بأنها تلقى من سرتها فتعلق بها الى أن تحتك قال النووي أجمعوا على أن المسك طاهر يجوز استعماله في البدن والنوب ويجوز بيعه ونقل أصحابنا عن الشيعة فيه مذهباً باطلاً وهو مستثنى من القاعدة مأين من حي فهو ميت انتهى وحكى ابن التين عن ابن شعبان عن المالكية أن فأرة المسك انما تؤخذ في حال الحياة أو بعد كاه من لا تصح كاهه من الكفرة وهي مع ذلك محكوم بطهارتها لانها تستحيل عن كونها دماً حتى تصير مسكاً كما يستحيل الدم الى اللحم فيطهر ويحل أكله وليس له بحيوان حتى يقال نجست بالموت وانما هي شيء يحدث بالحيوان كالبيض وقد أجمع المسلمون على طهارة المسك الا ما حكى عن عمر من كراهته وكذا حكى ابن المنذر عن جماعة ثم قال ولا يصح المنع فيه الا عن عطاء بناء على أنه جرم منفصل وقد أخرج مسلم في أثناء حديث عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المسك أطيب الطيب وأخرجه أبو داود ومقتصر منه على هذا القدر (قوله ما من مكوم) أي مجروح (وكله) بفتح الكاف وسكون اللام (يدى) بفتح أوله وثالثه وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الجهاد قال النووي ظاهر قوله في سبيل الله اختصاصه

بعن زميصة فقال ما على أهلها لو اتفعوا بأهابها (باب المسك) * حدثنا مسدد حدثنا عبد الواحد حدثنا عمار بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مكوم يكلم في سبيل الله الا جاء يوم القيامة وكله يدي اللون لون دم والريح ريح مسك * حدثنا محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثل الجليس الصالح والسوء كحامل المسك ونافخ الكبر فخامل المسك

بمن وقع له ذلك في قتال الكفار لكن يلتحق به من قتل في حرب البغاة وقطاع الطريق وأقامته
 المعروف لا شتر المالك في كونه شهيداً وقال ابن عبد البر أصل الحديث في الكفار ويلتحق
 هؤلاء بهم بالمعنى لقوله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد وتوقف بعض المتأخرين في
 دخول من قاتل دون ماله لأنه يقصد صون ماله بداعية الطبع وقد أشار في الحديث إلى اختصاص
 ذلك بالخلص حيث قال والله أعلم عن يكلم في سيده والجواب أنه يمكن فيه الإخلاص مع إرادة
 صون المال كأن يقصد بقتال من أراد أخذه منه صون الذي يقاتله عن ارتكاب المعصية واستئصال
 أمر الشارع بالدفع ولا يحض القصد لصون المال فهو كمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا مع
 تشوفه إلى الغنية قال ابن المنير وجه استدلال البخاري بهذا الحديث على طهارة المسك وكذا
 بالذي بعده وقوع تشبيه دم الشهيد به لأنه في سياق التكريم والتعظيم فلو كان نجس لكان من
 انجاست ولم يحسن التمثيل به في هذا المقام وقد تقدم شرح حديث أبي موسى في المجلس
 الصالح في أوائل البيوع وقوله فيه يحذيك بضم أوله ومهملة ساكنة وذال معجمة مكسورة
 أي يعطيك وزنا ومعنى ﴿قوله﴾ **باب** (الارب) هودوية معروفة تشبه العناق
 لكن في رجلها طول بخلاف يديها والارب اسم جنس للذ كروالانثى ويقال للذ كراً أيضاً الخرز
 وزن عمر عجميات وللانثى عكرشة وللصغير خرنق بكسر المعجمة وسكون الراء وفتح النون بعدها
 قاف هذا هو المشهور وقال الجاحظ لا يقال أرب إلا للانثى ويقال ان الارب شديدة الجبن
 كثيرة الشبق وانها تكون سنة ذكراً وسنة أنثى وانها تحيض وسأذكر من خرجها ويقال انها
 تنام مفتوحة العين **(قوله أنجبنا)** بفتح مفتوحة وجيم ساكنة أي أثرنا وفي رواية مسلم
 استنبجنا وهو استفعال منه يقال نفج الارب اذا نأروعدا وانتفج كذلك وانتفجت اذا أثرته من
 موضعه ويقال ان الانتفاج الاقشعر ارفكان المعنى جعلناها بطلبنا لها تنتفج والانتفاج أيضاً
 ارتفاع الشعر وانتفاشه ووقع في شرح مسلم المازرى بجنبنا بوحدة وعين مفتوحة وفسره
 بالشق من يعج بطنه اذا شقه وتعقبه عياض بأنه تخفيف وبأنه لا يصح معناه من سياق الخبر لان
 فيه أنهم سعوا في طلبها بعد ذلك فلو كانوا شقوا بطنها كيف كانوا يحتاجون إلى السعي خلفها
(قوله بمر الظهران) مر بفتح الميم وتشديد الراء والظهران بفتح المعجمة بلفظ تشنية الظهر اسم
 موضع على مرحلة من مكة وقد يسمى بأحد الكلمتين تخفيفاً وهو المكان الذي تسميه عوام
 المصريين بطن مرو والصواب مرت بتشديد الراء **(قوله فسعى القوم فلغبوا)** بمعجمة وموحدة أي
 تعبوا وزنه ومعناه ووقع بلفظ تعبوا في رواية الكشميني وتقدم في الهبة بيان ما وقع للداودي
 فيه من غلط **(قوله فأخذتها)** زاد في الهبة فأدركتها فأخذتها ولمسلم فسعت حتى أدركتها ولا ي
 دواد من طريق جاد بن سلمة عن هشام بن زيد وكنت غلاماً حراً وهو بفتح المهملة والزاي والواو
 المشددة بعدها راء ويجوز سكون الزاي وتخفيف الواو وهو المراهق **(قوله إلى أبي طلحة)** وهو
 زوج أمه **(قوله فذبحها)** زاد في رواية الطيالسي عمرة وزاد في رواية جاد المذكورة فشويتها
(قوله فبعث بوركيها) وقال بفتحها هوشك من الراوى وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الهبة
 ووقع في رواية حماد بن مجازها **(قوله فقبلها)** أي الهدية وتقدم في الهبة من هذا الوجه قلت وأكل

اما ان يحذيك واما ان يتباع
 منه واما ان تجده منه ربحاً
 طيبة ونافع الكبر اما ان
 يحرق ثيابك واما ان تجدد
 ربحاً خبيثة **(باب الارنب)**
 حدثنا أبو الوليد حدثنا
 شعبة عن هشام بن زيد عن
 أنس رضي الله عنه قال
 أنفجنا أربنا ونحن بمر
 الظهران فسعى القوم
 فلغبوا فأخذتها فبعثها
 إلى أبي طلحة فذبحها فبعث
 بوركيها وقال بفتحها إلى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فقبلها

منه قال وأكل منه ثم قال فقبله ولترمذي من طريق أبي داود الطيالسي فيه فأكله قلت أكله
قال قبله وهذا التردد لهشام بن زيد وقف جده أنس على قوله أكله فكانت توقف في الجزم به وجزم
بالقبول وقد أخرج الدارقطني من حديث عائشة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أرنب
وأنا ناعمة فخبأ لي منها العجز فلما قتأطعته في هذا الوصح لا شعري بأنه أكل منها لكن سنده ضعيف
ووقع في الهداية للحنفية أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من الأرنب حين أهدى إليه مشويا
وأمر أصحابه بالأكل منه وكانه تلقاه من حديثين فأوله من حديث الباب وقد ظهر ما فيه
والآخر من حديث أخرجه النسائي من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة جاء أعرابي إلى
النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب قد شواه فوضعها بين يديه فأمسك وأمر أصحابه أن يأكلوا
ورجاله ثقات إلا أنه اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافا كثيرا وفي الحديث جواز أكل
الأرنب وهو قول العلماء كافة إلا ما جاء في كراهته عن عبد الله بن عمر من الصحابة وعن عكرمة من
التابعين وعن محمد بن أبي ليلى من الفقهاء واحتج بحديث خزيم بن جرء قلت يا رسول الله
ما تقول في الأرنب قال لا آكله ولا أحرمه قلت فاني آكل ما لا تحرمه ولم يارسول الله قال نبئت
أنها تدعى وسنده ضعيف ولو صح لم يكن فيه دلالة على الكراهة كما سيأتي تقريره في الباب الذي
بعده وله شاهد عن عبد الله بن عمرو بلفظ جئ بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكلها ولم ينه
عنها زعم أنها تحيض أخرجه أبو داود وله شاهد عن عمر بن عبد الله بن ربيعة في مسنده وحكي
الرافعي عن أبي حنيفة أنه حرمها وغلطه النووي في النقل عن أبي حنيفة وفي الحديث أيضا
جواز استشارة الصيد والغد في طلبه وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس
رفعه من أتبع الصيد غفل فهو محمول على من واطب على ذلك حتى يشغله عن غيره من المصالح
الدينية وغيرها وفيه أن أخذ الصيد يملكه بأخذه ولا يشاركه من آثاره معه وفيه هدية الصيد
وقبولها من الصائد وأهداء الشيء اليسير للكبير القدر إذا علم من حاله الرضا بذلك وفيه أن ولي
الصيد يتصرف فيما يملكه الصيد بالمصلحة وفيه استتبات الطاب شيخه عما يقع في حديثه مما
يحمل أنه يضبطه كما وقع لهشام بن زيد مع أنس رضي الله عنه ﴿قوله باب الضب﴾
هو دويبة تشبه الجرودون لكنه أكبر من الجرودون ويكنى أباحسل بعهملتين مكسورة ثم ساكنة
ويقال للأنثى ضبة وبه سميت القبيلة وبالخيف من منى جبل يقال له ضب والضب داء في خف
البعير ويقال إن لأصل ذكر الضب فرعين ولهذا يقال له ذكران وذكر ابن خالويه إن الضب
يعيش سبعمئة سنة وأنه لا يشرب الماء ويول في كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال بل
أسنانه قطعة واحدة وحكي غيره أن أكل لحمه يذهب العطش ومن الأمثال لأفعل كذا حتى يرد
الضب يقوله من أراد أن لا يفعل الشيء لأن الضب لا يرد بل يكتفي بالنسيم وبرد الهواء ولا يخرج
من جحره في الشتاء وذكر المصنف في الباب حديثين الأول حديث ابن عمر (قوله الضب لست
أكله ولا أحرمه) كذا أورده مختصرا وقد أخرجه مسلم من طريق اسمعيل بن جعفر عن عبد الله
ابن دينار بلفظ سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب فقال لا آكله ولا أحرمه ومن طريق نافع
عن ابن عمر سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية عن نافع أيضا وهو على المنبر

* (باب الضب) * حدثنا
موسى بن اسمعيل حدثنا
عبد العزيز بن مسلم
حدثنا عبد الله بن دينار
قال سمعت ابن عمر رضي الله
عنهما يقول قال النبي صلى
الله عليه وسلم الضب لست
أكله ولا أحرمه

وهذا السائل يحتمل أن يكون خزيمة بن جرة فقد أخرج ابن ماجه من حديثه قلت يا رسول الله ما تقول فقال لا آكله ولا أحرمه قال قلت فاني آكل ما لم تحرمه وسنده ضعيف وعند مسلم والنسائي من حديث أبي سعيد قال رجل يا رسول الله انا بأرض مضبة فتأمرنا قال ذكر لي أن أمة من بني اسرائيل مسخت قلم يأمر ولم ينه وقوله مضبة بضم أوله وكسر المجهة أي كثيرة الضباب وهذا يمكن أن يفسر بشاب بن وديعة فقد أخرج أبو داود والنسائي من حديثه قال أصبت ضبابا فشويت منها ضبا فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ عودا فعد به أصابعه ثم قال ان أمة من بني اسرائيل مسخت دواب في الارض واني لأدري أي الدواب هي فلم يأكل ولم ينه وسنده صحيح الحديث الثاني (قوله عن أبي أمامة بن سهل) أي ابن حنيف الانصاري له رؤية ولا يسه صحبة وتقدم الحديث في أوائل الاطعمة من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني أبو أمامة (قوله عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد) في رواية يونس المذكورة أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد الذي يقال له سيف الله أخبره وهذا الحديث مما اختلف فيه على الزهري هل هو من مسند ابن عباس أو من مسنده خالد وكذا اختلف فيه على مالك فقال الأكثر عن ابن عباس عن خالد وقال يحيى بن بكير في الموطأ واطاعة عن مالك بسنده عن ابن عباس وخالد أنهم ما دخلا وقال يحيى بن يحيى التميمي عن مالك بلفظ عن ابن عباس قال دخلت أنا وخالد على النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم عنه وكذا أخرجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بلفظ عن ابن عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم ونحن في بيت ميمونة بضبين مشويين وقال هشام بن يوسف عن معمر كالجهور كما تقدم في أوائل الاطعمة والجمع بين هذه الروايات أن ابن عباس كان حاضر اللقصة في بيت خالته ميمونة كما صرح به في إحدى الروايات وكأنه استثبت خالد بن الوليد في شيء منه لكونه الذي كان باشر السؤال عن حكم الضب وبأمر أكله أيضا فكان ابن عباس رجا رواه عنه ويؤيد ذلك أن محمد بن المنكدر حدث به عن أبي أمامة ابن سهل عن ابن عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت ميمونة وعنده خالد بن الوليد بلحم ضب الحديث أخرجه مسلم وكذا رواه سعيد بن جبيرة عن ابن عباس فلم يذكر فيه خالد وقد تقدم في الاطعمة (قوله أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة) زاد يونس في روايته وهي خالته وخالة ابن عباس (قلت) واسم أم خالد لبابة الصغرى واسم أم ابن عباس لبابة الكبرى وكانت تكنى أم الفضل بابنها الفضل بن عباس وهما أختا ميمونة والثلاث بنات الحرث بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي الهلالي (قوله فأتى بضب مخنوذ) بمهملة ساكنة ونون مضمومة وآخره ذال معجمة أي مشوي بالخجارة المحمأة ووقع في رواية معمر بضب مشوي والمخنوذ أخص والحنيد بمنعناه زاد يونس في روايته قدمت به أختها حفيدة وهي بمهملة وفاء مصغر ومضى في رواية سعيد بن جبيرة أن أم حفيدة بنت الحرث بن حزن خالة ابن عباس أهدت للنبي صلى الله عليه وسلم سمنا وأقطا وأضبا وفي رواية عوف عن أبي بشر عن سعيد بن جبيرة عند الطحاوي جاءت أم حفيدة بضب وقتلها وذكر القنفذ فيه غريب وقد قيل في اسمها هزيلة بالتصغير وهي رواية الموطأ من مرسل عطاء بن يسار فان كان محفوظا فعمل لها اسمين أو اسم

حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن خالد بن الوليد أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأتى بضب مخنوذ

ولقب وحكى بعض شراح العمدة في اسمها جيدة بيم وفي كنيته أم حيد بيم بغيرها وفي رواية
 بها وبقاء ولكن براء بدل الدال وبعين مهملة بدل الحاء بغيرها موكلا بتصحيقات (قوله فأهوى)
 زاديونس وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قل ما يقدم يده لطعام حتى يسمى له وأخرج اسحق
 ابن راهويه والبيهقي في الشعب من طريق يزيد بن الحوت كنية عن عمر رضى الله عنه أن أعرابيا
 جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب يهديها إليه وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل من
 الهدية حتى يأمر صاحبها فبأكل منها من أجل الشاة التي أهديت إليه بخير الحديث وسنده
 حسن (قوله فقال بعض النسوة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل فقالوا
 هو ضب) في رواية يونس فقالت امرأة من النسوة الحضور أخبرن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بما قدمتن له هو الضب يا رسول الله وكان المرأة أرادت أن غيرها يخبره فلما لم يخبروا بادرت هي
 فأخبرت وسيأتى في باب أجازة خبر الواحد من طريق الشعبي عن ابن عمر قال كان ناس من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيهم سعدي عن ابن أبي وقاص فذهبوا يأكلون من لحم فنادتهم
 امرأة من بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولمسلم من طريق يزيد بن الأصم عن ابن عباس
 أنه بينما هو عند ميمونة وعندها الفضل بن عباس وخالد بن الوليد وأمرأة أخرى أذقوا اليهم
 خوان عليه لحم فلما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يأكل قالت له ميمونة أنه لحم ضب فكف يده
 وعرف بهذه الرواية اسم التي أبهمت في الرواية الأخرى وعند الطبراني في الأوسط من وجه آخر
 صحيح فقالت ميمونة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو (قوله فرفع يده) زاديونس عن
 الضب ويؤخذ منه أنه أكل من غير الضب مما كان قدم له من غير الضب كما تقدم أنه كان فيه غير
 الضب وقد جاء صريحاً في رواية سعيد بن جبيرة عن ابن عباس كما تقدم في الأطعمة قال فأكل
 الاقط وشرب اللبن (قوله لم يكن بأرض قومي) في رواية يزيد بن الأصم هذا اللحم لم آكله قط قال
 ابن العربي اعترض بعض الناس على هذه اللفظة لم يكن بأرض قومي بأن الضباب كثيرة بأرض
 الحجاز قال ابن العربي فإن كان أراد تكذيب الخبر فقد كذب هو فإنه ليس بأرض الحجاز منها شيء
 أو ذكرته بغير اسمها أو حدثت بعد ذلك وكذا أنكرا ابن عبد البر ومن تبعه أن يكون يبلاد
 الحجاز شيء من الضباب (قلت) ولا يحتاج إلى شيء من هذا بل المراد بقوله صلى الله عليه وسلم
 بأرض قومي قريش فقط فيختص النبي بمكة وما حولها ولا يمنع ذلك أن تكون موجودة بسائر
 بلاد الحجاز وقد وقع في رواية يزيد بن الأصم عند مسلم دعاء ناعروس بالمدينة فقرب الينا ثلاثة
 عشر ضباً فأكل وتارك الحديث فهذا يدل على كثرة وجدانها بتلك الديار (قوله فأجذني
 أعافه) بعين مهملة وفامخيفة أي أنكروا كنهه يقال غشت الشيء أعافه ووقع في رواية سعيد بن
 جبيرة فتر كهن النبي صلى الله عليه وسلم كلمة تقدر لهن ولو كن حراماً لما أكلن على مائدة النبي
 صلى الله عليه وسلم ولما أمر بأكلهن كذا أطلق الأمر وكأنه تلقاه من الأذن المستفاد من التقرير
 فإنه لم يقع في شيء من طرق حديث ابن عباس بصيغة الأمر إلا في رواية يزيد بن الأصم عند مسلم
 فإن فيها فقال لهم كلوا فأكل الفضل وخالد والمرأة وكذا في رواية الشعبي عن ابن عمر فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم كلوا وأطعموا فإنه حلال أو قال لا بأس به ولكنه ليس طعماً وفي هذا

فأهوى إليه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يده
 فقال بعض النسوة أخبروا
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بما يريد أن يأكل فقالوا
 هو ضب يا رسول الله فرفع
 يده فقلت أحرأ هو يا رسول
 الله فقال لا ولكن لم يكن
 بأرض قومي فأجذني أعافه

كله بيان سبب ترك النبي صلى الله عليه وسلم وأنه بسبب أنه ما اعتاده وقد ورد ذلك سبب آخر
أخرجه مالك من مرسل سليمان بن يسار فذكره مع حديث ابن عباس وفي آخره فقال النبي صلى
الله عليه وسلم كلاً يعني لحالد وابن عباس فأتى بحضرتي من الله حاضرة قال المازري يعني
الملائكة وكان اللحم الضب ربحاً فتركه كلاً لاجل ربحه كما ترك أكل الثوم مع كونه حلالاً
(قلت) وهذا إن صح يمكن ضمه إلى الأول ويكون لتركه الأكل من الضب سببان (قوله) قال خالد
فاجترته (بجيم) ورأى هذا هو المعروف في كتب الحديث وضبطه بعض شراح المذهب برأى
قبل الرأى وقد غلطه النووي (قوله) ينظر (زاد يونس في روايته) إلى وفي هذا الحديث من القوائد
جوازاً كل الضب وحكي عياض عن قوم تحريره وعن الخنفية كراهته وأنكر ذلك النووي
وقال لا أظنه يصح عن أحد قان صح فهو محجوج بالنصوص وباجماع من قبله (قلت) قد نقله
ابن المنذر عن علي قان إجماع يكون مع مخالفته ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم
وقال الطحاوي في معاني الآثار كره قوم أكل الضب منهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن
الحسن قال وأحج محمد بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى له ضب فلم يأكله فقام
عليهم سائل فأرادت عائشة أن تعطيه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطينه ما لا تأكلين
قال الطحاوي ما في هذا دليل على الكراهة لاحتمال أن تكون عاقته فأراد النبي صلى الله عليه
وسلم أن لا يكون ما يتقرب به إلى الله إلا من خير الطعام كما نهى أن يتصدق بالقر الرديء اه وقد
جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الضب أخرجه أبو داود بسند حسن فانه من رواية
اسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عتبة عن أبي راشد الطبراني عن عبد
الرحمن بن شبل وحديث ابن عياش عن الشاميين قوى وهو لا مشاميون ثقات ولا يغترب قول
الخطابي ليس أسنده بذلك وقول ابن حزم فيه ضعفاء ومجهولون وقول البيهقي تفرد به اسمعيل بن
عياش وليس بحجة وقول ابن الجوزي لا يصح في كل ذلك تساهل لا يخفى فان رواية اسمعيل عن
الشاميين قوية عند البخاري وقد صحح الترمذي بعضها وقد أخرج أبو داود من حديث عبد
الرحمن بن حسنة بن لثما أرضاً كثيرة الضباب الحديث وفيه أنهم طبخوا منها فقال النبي صلى الله
عليه وسلم ان أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض فأخشي أن تكون هذه فأكفوها
أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والطحاوي وسنده على شرط الشيخين إلا الضمك فلم يخرج له
وللطحاوي من وجه آخر عن زيد بن وهب ووافقه الحرث بن مالك ويزيد بن أبي زياد وكيع
في آخره فقبل له ان الناس قد اشتوهوا وكلوها فلم يأكل ولم ينه عنه والاحاديث الماضية وان
دلت على الحل تصريحاً ولو يحانصا وتقريراً فالجمع بينهما وبين هذا حمل النهي فيه على أول
الحال عند مجوز ان يكون مما سخط وحينئذ أمر بما كفاء القدر ثم توقف فلم يأمر به ولم ينه عنه
وحمل الأذن فيه على ثاني الحال لما علم أن الممسوخ لا ينسل له ثم بعد ذلك كان يستتدره فلا
يأكله ولا يكرمه وأكل على مائنه فدل على الإباحة وتكون الكراهة للتنزيه في حق من
يتقذره وتحمل الأحاديث الإباحة على من لا يتقذر ولا يلزم من ذلك أنه يكره مطلقاً وقد أفهم كلام
ابن العربي أنه لا يحل في حق من يتقذر ما يتوقع في أكله من الضرر وهذا لا يختص به إذا

قال خالد فاجترته فأكلته
ورسول الله صلى الله عليه
وسلم ينظر

ووقع في حديث يزيد بن الاصم أخبرني ابن عباس بقصة الضب فأكثر القوم حوله حتى قال بعضهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا آكله ولا أنهي عنه ولا أحرمه فقال ابن عباس بنس ما قلتم ما بعثني الله إلا محرماً أو محلاً أخرجه مسلم قال ابن العربي ظن ابن عباس أن الذي أخبر بقوله صلى الله عليه وسلم لا آكله أراد ألا أحله فأنكر عليه لأن خروجه من قسم الحلال والحرام محال وتعقبه شيخنا في شرح الترمذي بأن الشيء إذا لم يتضح الحاقه بالحلال أو الحرام يكون من الشبهات فيكون من حكم الشيء قبل ورود الشرع والاصح كما قال النووي أنه لا يحكم عليها بحل ولا حرمة (قلت) وفي كون مسئلة الكتاب من هذا النوع نظر لأن هذا إنما هو إذا تعارض الحكم على المجتهد أما الشارع إذا سئل عن واقعة فلا بد أن يذكر فيها الحكم الشرعي وهذا هو الذي أراده ابن العربي وجعل محط كلام ابن عباس عليه ثم وجدت في الحديث زيادة لفظة سقطت من رواية مسلم وبها يتجه انكار ابن عباس ويستغنى عن تأويل ابن العربي لا آكله بلا أحله وذلك أن أبا بكر بن أبي شيبة وهو شيخ مسلم فيه أخرجه في مسنده بالسند الذي ساقه به عند مسلم فقال في روايته لا آكله ولا أنهي عنه ولا أحله ولا أحرمه وأعل مسلم حذفها عمداً لشدوذاها لأن ذلك لم يقع في شيء من الطرق لا في حديث ابن عباس ولا غيره وأشهر من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا آكله ولا أحرمه ابن عمر كما تقدم وليس في حديثه لا أحله بل جاء التصريح عنه بأنه حلال فلم تثبت هذه اللفظة وهي قوله لا أحله لأنها وإن كانت من رواية يزيد بن الاصم وهو ثقة ولكنه أخبر بها عن قوم كانوا عند ابن عباس فكانت رواية عن مجهول ولم يقل يزيد بن الاصم أنهم صحابة حتى يغتفر عدم تسميتهم واستدل بعض من منع آكله بحديث أبي سعيد عند مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت وقد ذكرته وشواهد قبل وقال الطبري ليس في الحديث الجزم بأن الضب مما مسخ وإنما خشي أن يكون منهم فتوقف عنه وإنما قال ذلك قبل أن يعلم الله تعالى نبيه أن الممسوخ لا ينسل وبهذا أجاب الطحاوي ثم أخرج من طريق المعرور بن سويد عن عبد الله بن مسعود قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القردة والخنازير أهي مما مسخ قال إن الله لم يهلك قوماً أو يمسخ قوماً فيجعل لهم نسلاً ولا عاقبة وأصل هذا الحديث في مسلم وكأنه لم يستحضره من صحيح مسلم ويتعجب من ابن العربي حيث قال قوله إن الممسوخ لا ينسل دعوى فانه أمر لا يعرف بالعقل وإنما طريقه النقل وليس فيه أمر يعول عليه كذا قال ثم قال الطحاوي بعد أن أخرجه من طرق ثم أخرج حديث ابن عمر فثبت بهذه الآثار أنه لا بأس بأكل الضب وبه أقول قال وقد احتج محمد بن الحسن لأصحابه بحديث عائشة فساقه الطحاوي من طريق جاد بن سلمة عن جاد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكله فقام عليهم سائل فأرادت عائشة أن تعطيه فقال لها أعطيه ما لا تأكلين قال محمد دل ذلك على كراهته لنفسه ولغيره وتعقبه الطحاوي باحتمال أن يكون ذلك من جنس ما قال الله تعالى ولستم يأخذونه إلا أن تغمضوا فيه ثم ساق الأحاديث الدالة على كراهة التصديق بحشف القمر وقد مر ذكرها في كتاب الصلاة في باب تعليق القنوف في المسجد وبحديث البراء كانوا يحبون الصدقة بأردائهم

فنزلات أنفقوا من طيبات ما كسبتم الآية قال فهذا المعنى كره لعائشة الصدقة بالضرب لالكونه
 حراما اه وهذا يدل على أنه فهم عن محمد أن الكراهة فيه للتحريم والمعروف عن أكثر الحنفية
 فيه كراهة التنزيه وجنح بعضهم إلى التحريم وقالوا اختلقت الأحاديث وتعددت معرفة المتقدم
 فريحنا جانب التحريم تقليدا للنسخ اه ودعوا إلى التعذر ممنوعة لما تقدم والله أعلم ويتعجب من
 ابن العربي حيث قال قولهم إن المسوخ لا ينسل دعوى فأنه أمر لا يعرف بالعقل وإنما طريقه
 النقل وليس فيه أمر يعقل عليه كذا قال وكأنه لم يستحضره من صحيح مسلم ثم قال وعلى تقدير
 ثبوت كون الضب ممسوخا فذلك لا يقتضي تحريم أكله لأن كونه آدميا قد زال حكمه ولم يبق
 له أثر أصلا وإنما كره صلى الله عليه وسلم الأكل منه لما وقع عليه من سخط الله كما كره الشرب
 من مياه ثمود اه ومسئلة جوازاً كل الآدمي إذا مسخ حيواناً ما كولا لم أرها في كتب
 فقهاءنا وفي الحديث أيضاً الإعلام بما شئت فيه لا يوضح حكمه وأن مطلق النقرة وعدم
 الاستطابة لا يستلزم التحريم وإن المنقول عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يعيب الطعام إنما
 هو فيما صنعته الآدمي لئلا ينكسر خاطره وينسب إلى التخصيص فيه وأما الذي خلق كذلك
 فليس نفور الطبع منه ممسوخا وفيه أن وقوع مثل ذلك ليس بمعيب ممن يقع منه خلافا لبعض
 المتسطة وفيه أن الطباع تختلف في النفور عن بعض المأكولات وقد يستنبط منه أن اللحم إذا
 أنين لم يحرم لأن بعض الطباع لا تعافه وفيه دخول أقارب الزوجة بيتهما إذا كان باذن الزوج أو
 رضاه وهذا ابن عبد البر هنا ذهبوا فاحشاً فقال كان دخول خالد بن الوليد بيت النبي صلى الله
 عليه وسلم في هذه القصة قبل نزول الحجاب وغفل عما ذكره هو أن إسلام خالد كان بين عمرة القضية
 والفتح وكان الحجاب قبل ذلك اتفاقاً وقد وقع في حديث الباب قال خالد أحرأ هو يا رسول الله
 فلو كانت القصة قبل الحجاب لكانت قبل إسلام خالد ولو كانت قبل إسلامه لم يسأل
 عن حلال ولا حرام ولا خاطب بقوله يا رسول الله وفيه جواز الأكل من بيت القريب والصهر
 والصديق وكان خالداً ومن وافقه في الأكل أرادوا جبر قلب الذي أهده أو لتحقيق حكم الحل أو
 لامتنال قوله صلى الله عليه وسلم كلوا وفهم من لم يأكل أن الأمر فيه للإباحة وفيه أنه صلى الله
 عليه وسلم كان يؤكل أصحابه وياً كل اللحم حيث تيسر وأنه كان لا يعلم من المغيبات إلا ما علمه الله
 تعالى وفيه وفور عقل ميمونة أم المؤمنين وعظيم نصيحتة للنبي صلى الله عليه وسلم لأنها فهمت
 مظنة نفوره عن أكله بما استقرت منه خشيت أن يكون ذلك كذلك فيتأذى بأكله لاستقذاره
 له فصدمت فراستها ويؤخذ منه أن من خشي أن يتقدر شيئاً لا ينبغي أن يدلس له لئلا يتضرر به
 وقد شوه ذلك من بعض الناس ﴿قوله﴾ باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد
 أو الذائب أي هل يفتقر الحكم أو لا وكأنه ترك الجزم بذلك لقوة الاختلاف وقد تقدم في
 الطهارة ما يدل على أنه يختار أنه لا ينجس إلا بالتغير ولعل هذا هو السرفي إرادته طريق يونس
 المشعرة بالتفصيل (قوله عن ميمونة) تقدم في أواخر كتاب الوضوء بيان الاختلاف فيه على
 الزهري في إثبات ميمونة في الإسناد وعدمه وأن الرأج اثباتها فيه وتقدم هناك الاختلاف
 على مالك في وصله وانقطاعه (قوله فقال ألقوها وما حولها) هكذا أورده أكثر أصحاب ابن

*(باب إذا وقعت الفأرة
 في السمن الجامد أو
 الذائب) حدثنا الحميدي
 حدثنا سفيان حدثنا
 الزهري قال أخبرني عبيد
 الله بن عبد الله بن عتبة أنه
 سمع ابن عباس يحدثه عن
 ميمونة أن فأرة وقعت في سمن
 فماتت فسئل النبي صلى الله
 عليه وسلم عنها فقال ألقوها
 وما حولها واكلوه

عينته عنه ووقع في مسند اسحق بن راهويه ومن طريقه أخرجه ابن حبان بلقظ ان كان جامداً فلقوها وما حولها وكلوه وان كان ذائباً فلا تقربوه وهذه الزيادة في رواية ابن عينة غريبة وسأقي القول فيها (قوله قيل لسفيان) القائل لسفيان ذلك هو علي بن المديني شيخ البخاري كذلك ذكره في علاه (قوله فان معمر يحدث به الخ) طريق معمر هذه وصلها أبو داود عن الحسن بن علي الحلواني وأجد بن صالح كلاهما عن عبد الرزاق عن معمر باسناده المذكور إلى أبي هريرة ونقل الترمذي عن البخاري أن هذه الطريق خطأ والمحموط رواية الزهري من طريق ميمونة وجرم الذهلي بأن الطريقين صحيحان وقد قال أبو داود في روايته عن الحسن بن علي قال الحسن وروى ما حدث به معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة وأخرجه أبو داود أيضاً عن أجد بن صالح عن عبد الرزاق عن عبد الرحمن ابن بوزوية عن معمر كذلك من طريق ميمونة وكذا أخرجه النسائي عن خشيش بن أصرم عن عبد الرزاق وذكر الاسماعيلي أن الليث رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن جامد الحديث وهذا يدل على أن لرواية الزهري عن سعيد أصلاً وكون سفيان بن عينة لم يحفظه عن الزهري إلا من طريق ميمونة لا يقتضي أن لا يكون له عنده اسناد آخر وقد جاء عن الزهري فيه اسناد ثالث أخرجه الدارقطني من طريق عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر به وعبد الجبار مختلف فيه قال البيهقي وجاء من رواية ابن جريج عن الزهري كذلك لكن السند إلى ابن جريج ضعيف والمحموط أنه من قول ابن عمر (قوله قال ما سمعت الزهري) القائل هو سفيان وقوله ولقد سمعته منه مراراً أي من طريق ميمونة فقط ووقع في رواية الاسماعيلي عن جعفر الفريابي عن علي بن المديني شيخ البخاري فيه قال سفيان كم سمعنا من الزهري بعينه ويبدئه (قوله عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد (قوله عن الزهري عن الدابة) أي في حكم الدابة تموت في الزيت والسمن الخ ظاهر في أن الزهري كان في هذا الحكم لا يفرق بين السمن وغيره ولا بين الجامد منه والذائب لأنه ذكر ذلك في السؤال ثم استدل بالحديث في السمن فاما غير السمن فالخاق به في القياس عليه واضح وأما عدم الفرق بين الذائب والجامد فلا أنه لم يذكر في اللفظ الذي استدل به وهذا يقدح في صحة من زاد في هذا الحديث عن الزهري التفرقة بين الجامد والذائب كما ذكر قبل عن اسحق وهو مشهور من رواية معمر عن الزهري أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن حبان وغيره على أنه اختلف عن معمر فيه فأخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر بغير تفصيل نعم وقع عند النسائي من رواية ابن القاسم عن مالك وصف السمن في الحديث بأنه جامد وتقدم التنبيه عليه في الطهارة وكذا وقع عند أجد بن صالح من رواية الاوزاعي عن الزهري وكذا عند البيهقي من رواية حجاج بن منهال عن ابن عينة وكذا أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن سفيان وتقدم التنبيه على الزيادة التي وقعت في رواية اسحق بن راهويه عن سفيان وأنه تفرد بالتفصيل عن سفيان دون حفاظ أصحابه مثل أجد والحيد ومسدود وغيرهم ووقع التفصيل فيه أيضاً في رواية عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن أبيه وقد تقدم أن الصواب في هذا الاسناد أنه موقوف وهذا الذي ينقص به الحكم فيما يظهر لي بأن التقييد عن

قيل لسفيان فان معمر
يحدثه عن الزهري عن سعيد
ابن المسيب عن أبي هريرة
قال ما سمعت الزهري يقول
الا عن عبد الله عن ابن
عباس عن ميمونة عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولقد
سمعت منه مراراً حدثنا
عبدان أخبرنا عبد الله عن
يونس عن الزهري عن
الدابة تموت في الزيت
والسمن وهو جامد أو غير
جامد الفارة أو غيرها قال
بلغنا ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم أمر بفارة
ماتت في سمن فأمر بما قرب
منها فطرح ثم أكل

الزهري عن سالم عن أبيه من قوله والاطلاق من روايته من فروعاً لأنه لو كان عنده من فروعاً ما سوي في فتواه بين الجامد وغير الجامد وليس الزهري ممن يقال في حقه لعنه نسي الطريق المفصلة المرفوعة لأنه كان أحفظ الناس في عصره خفياً ذلك عنه في غاية البعد (قوله عن حديث عبيد الله بن عبد الله) يعني بسنده لكن لم يظهر لنا هل فيه ميمونة أو لا وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق نعيم بن جاد عن ابن المبارك فقال فيه عن عبيد الله بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره من سلا وأغرب أبو نعيم في المستخرج فساقه من طريق الضربى عن البخاري عن عبدان موصولاً بذكر ابن عباس وميمونة بالمرفوع دون الموقوف وقال أخرجه البخاري عن عبدان وذكر فيه كلاماً واستدل بهذا الحديث لأحدى الروايتين عن أحمد أن المائع إذا حلت فيه النجاسة لا ينجس إلا بالتغير وهو اختيار البخاري وقول ابن نافع من المالكية وحكي عن مالك وقد أخرج أحمد عن اسمعيل بن عتبة عن عمارة بن أبي حفصة عن عكرمة أن ابن عباس سئل عن فارة ماتت في سمن قال تؤخذ الفارة وما حولها فقلت إن أثرها كان في السمن كله قال إنما كان وهي حية وإنما ماتت حيث وجدت ورجالها رجال الصحيح وأخرجه أحمد من وجه آخر وقال فيه عن جرفيه زيت وقع فيه جرز وفيه أليس جال في الجر كله قال إنما جال وفيه الروح ثم استقر حيث مات وفرق الجمهور بين المائع والجامد بما لا يتفصيل المقدم ذكره وقد تمسك ابن العربي بقوله وما حولها على أنه كان جامداً قال لأنه لو كان مائعاً لم يكن له حول لأنه لو نقل من أي جانب مهما نقل خلفه غيره في الحال فيصير مما حولها فيحتاج إلى القائه كله كذا قال وأما ذكر السمن والفارة فلا عمل بعفوه ومهمهما وجد ابن حزم على عادته فخص التفرقة بالفارة فلموقع غير جنس الفار من الدواب في مائع لم ينجس إلا بالتغير وضابط المائع عند الجمهور أن يتراد بسرعته إذا أخذ منه شيء واستدل بقوله لماتت على أن تأثيرها في المائع إنما يكون بموتها فيه فلموقع فيه وخرجت بلا موت لم يضره ولم يقع في رواية مالك التقييد بالموت فيلزم من لا يقول بحمل المطلق على المقسد أن يقول بالتأثير ولو خرجت وهي في الحياة وقد التزمه ابن حزم خالف الجمهور أيضاً (قوله ألقوها وما حولها) لم يرد في طريق صحيحة تحديد ما يلتق لكن أخرج ابن أبي شيبة عن مرسل عطاء بن يسار أنه يكون قدر الكف وسنده جيد ولو لا إرساله وقد وقع عند الدارقطني من رواية يحيى القطان عن مالك في هذا الحديث فأمر أن يقور ما حولها فيرحى به وهذا أظهر في كونه جامداً من قوله وما حولها فيقوى ما تمسك به ابن العربي وأما ما أخرجه الطبراني عن أبي الدرداء من فروعاً من التقييد في المأخوذ منه ثلاث غرفات بالكفين فسنده ضعيف ولو ثبت لكان ظاهراً في المائع واستدل بقوله في الرواية المفصلة وأن كان مائعاً فلا تقربوه على أنه لا يجوز الانتفاع به في شيء فيحتاج من أجاز الانتفاع به في غير الكل كالشافعية وأجاز يعنه كالحنفية إلى الجواب أعنى الحديث فإنهم احتجوا به في التفرقة بين الجامد والمائع وقد احتج بعضهم بما وقع في رواية عبد الجبار بن عمر عند البيهقي في حديث ابن عمران كان السمن مائعاً تتفعوا به ولا تأكلوه وعنده في رواية ابن جريج مثله وقد تقدم أن الصحيح وقفه وعنده من طريق الثوري عن أيوب عن نافع عن ابن عمر في فارة وقعت في زيت قال استصحبوا به وادهنوا به آدمكم وهذا السند على شرط الشيخين إلا أنه موقوف واستدل به على أن الفارة طاهرة العيين وأغرب ابن العربي فحكي عن

عن حديث عبيد الله بن عبد الله حدثنا عبد العزيز ابن عبد الله حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنهم قالت سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن فارة سقطت في سمن فقال ألقوها وما حولها وكلوه

الشافعي وأبي حنيفة أنها نجسة (قوله في رواية مالك ستل رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو كذلك في أكثر الروايات بابها السائل ووقع في رواية الاوزاعي عن أحمد بن عيسى عن أبيه عن حماد بن عيسى عن ميمونة أنها استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فارة الحديث ومثله في رواية يحيى القطان عن مالك عند الدارقطني بلفظ عن ابن عباس أن ميمونة استفتت والله أعلم (قوله العلم) بفحش (والوسم) بفتح أوله وسكون المهملة وفي بعض النسخ بالمجعة فقبل هو بمعنى الذي بالمهملة وقيل بالمهملة في الوجه وبالمجعة في سائر الجسد فعلى هذا فالصواب هنا بالمهملة لقوله في الصورة والمراد بالوسم أن يعلم الشيء بشئ يؤثر فيه تأثيرا بالغوا أصله أن يجعل في البهية علامة لميزها عن غيرها (قوله عن حنظلة) هو ابن أبي سفيان الجعفي وسالم هو ابن عبد الله بن عمر (قوله أن تعلم) بضم أوله أي تجعل فيها علامة (قوله الصورة) في رواية الكشميهني في الموضعين الصور بفتح الواو بلاها جمع صورة والمراد بالصورة الوجه (قوله وقال ابن عمر نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن تضرب) هو موصول بالسند المذكور بدأ بالموقوف ونحوه بالمرفوع مستدل به على ما ذكر من الكراهة لانه إذا ثبت النهي عن الضرب كان منع الوسم أولى ويحتمل أن يكون أشار إلى ما أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه وفي لفظه من عليه النبي صلى الله عليه وسلم بحمار قد وسم في وجهه فقال لعن الله من وسمه (قوله تابعه قتيبة قال حدثنا العنقزي) بفتح المهملة والقاف بينهما نون ساكنة وبعد القاف زاي منسوب إلى العنقز وهو نبت طيب الريح ويقال هو المرزنجوش بفتح الميم وسكون الراء ثم فتح الزاي وسكون النون بعدها جيم مضمومة وآخره معجمة وهذا تفسير للشئ بمثله في الخفاء والمرزنجوش هو الشمار أو الشذاب وقيل العنقز الريحان وقيل القصب الغض واسم العنقزي عمرو بن محمد الكوفي وثقه أحمد والنسائي وغيرهما وقال ابن حبان في الثقات كان يبيع العنقز وهذه المتابعة لها حكم الوصل عند ابن الصلاح لأن قتيبة من شيوخ البخاري وانما ذكرها لزيادة المحذوف في رواية عبيد الله بن موسى حيث قال أن تضرب فان الضمير في روايته للصورة لكونها ذكرت أولا وأفصح العنقزي في روايته بذلك وقوله عن حنظلة يريد بالسند المذكور وهو عن سالم عن أبيه وقد أخرج الاسماعيلي الحديث من طريق بشر بن السري ومحمد بن عدي فرقهما كلاهما عن حنظلة بالسند المذكور واللفظ المذكور لكن لفظ رواية بشر بن السري عن الصورة تضرب وأخرجه من طريق وكيع عن حنظلة بلفظ أن تضرب وجوه البهائم ومن وجه آخر عنه أن تضرب الصورة يعني الوجه وأخرجه أيضا من طريق محمد بن بكر يعني البرساني واسحق بن سليمان الرازي كلاهما عن حنظلة قال سمعت سالما يسأل عن العلم في الصورة فقال كان ابن عمر يكره أن تعلم الصورة وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تضرب الصورة يعني بالصورة الوجه قال الاسماعيلي المسند منه على اضطراب فيه ضرب الصورة واما العلم فانه من قول ابن عمر وكان المعنى فيه الكي (قلت) وهذه الرواية الأخيرة هي المطابقة للفظ الترجمة وعطفه الوسم عليها اما عطف تفسيرى واما من عطف الاعم على الاخص وأشار الاسماعيلي بالاضطراب إلى الرواية الأخيرة حيث قال فيها وبلغنا فان الظاهر أنه من قول سالم فيكون مرسل بخلاف الروايات الأخرى أنها ظاهرة الاتصال لكن اجتماع العدد

(باب الوسم والعلم في الصورة)
 حدثنا عبيد الله بن موسى عن حنظلة عن سالم عن ابن عمر أنه كره أن تعلم الصورة وقال ابن عمر نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن تضرب *تابعه قتيبة قال حدثنا العنقزي عن حنظلة وقال تضرب الصورة *حدثنا أبو الوليد

قوله الشارح باب العلم والوسم في نمضة المتن والشارح القسطاني باب الوسم والعلم كما تراه

لحديث شعبة عن هشام بن زيد عن أنس (٥٨٠) قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم بأخ لي يحنكه وهو في حربه فريته بسم

الكثير وأولى من تقصير من قصر به والحكم لهم ومثل هذا لا يسمى اضرباً في الاصطلاح لأن شرط الاضطراب أن يتعدى الترجيح بعد تعذر الجمع وليس الأمر هنا كذلك وجاء في ذكر الوسم في الوجه صريحاً حديث جابر قال قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بحمار قد وسم في وجهه فقال لعن الله من فعل هذا لا يسم أحد الوجه ولا يضرب أحد الوجه أخرجه عبد الرزاق ومسلم والترمذي وهو شاهد جيد لحديث ابن عمر وقد تقدم البحث في ضرب وجه الادمي في كتاب الجهاد في الكلام على حديث أبي هريرة وقد تقدم قبل أبواب النهي عن صبر الهممة وعن المثلة (قوله عن هشام بن زيد) أي ابن أنس بن مالك (قوله عن أنس) هو جده (قوله بأخ لي يحنكه) هو أخوه من أمه وهو عبد الله بن أبي طلحة وسيأتي مطولاً في اللباس من وجه آخر (قوله في مرید) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الموحدة بعدها همزة مكان الابل وكان الغنم أدخلت فيه مع الابل (قوله وهو يسم شاة) في رواية الكشي من شاء بالهمز وهو جمع شاة مثل شياه وسيأتي في الرواية التي في اللباس بلفظ وهو يسم الظهر الذي قدم عليه وفيه ما يدل على أن ذلك بعد رجوعهم من غزوة النخع وحسين والمراد بالظهر الابل وكأنه كان يسم الابل والغنم فصادف أول دخول أنس وهو يسم شاة ورآه يسم غير ذلك وقد تقدم في العقيدة بيان شيء من هذا (قوله حسبته) القاتل شعبة والضمير لهشام ابن زيد وقع مبيناً في رواية مسلم (قوله في آذانها) هذا محل الترجمة وهو العدول عن الوسم في الوجه إلى الوسم في الأذن فيستفاد منه أن الأذن ليست من الوجه وفيه حجة للجمهور في جواز وسم البهائم بالكي وخالف فيه الحنفية تسكياً بعموم النهي عن التعذيب بالنار ومنهم من ادعى نسخ وسم البهائم وجعله الجمهور مخصوصاً من عموم النهي والله أعلم (قوله بأصابعهم) إذا أصاب قوم غنمة بفتح أوله وزن عظيمة (قوله فذبح بعضهم غنماً وأبلا بغير أمر أصحابه لم تؤكل لحديث رافع) هذا مصير من البخاري إلى أن سبب منع الأكل من الغنم التي طبخت في التصة التي ذكرها رافع بن خديج كونها لم تقسم وقد تقدم البحث في ذلك في باب التسمية على الذبيحة وقوله فيه وسأحدثكم عن ذلك جزم التنوير بأنه من جملة المرفوع وهو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهو الظاهر من السياق وجزم أبو الحسن بن القطان في كتاب بيان الوهم والايهام بأنه مدرج من قول رافع بن خديج راوى الخبر وذكر ما حصله أن أكثر الرواة عن سعيد ومسروق وأوردوه على ظاهر الرفع وأن أبنا الأحوص قال في روايته عنه بعد قوله أو ظفر قال رافع وسأحدثكم عن ذلك ونسبت ذلك لرواية أبي داود وهو عجيب فإن أبداً وأخرج عن مسدد وليس في شيء من نسخ السنن قوله قال رافع وانما فيه كما عند المصنف هنا بدونها وشيخ أبي داود فيه مسدوما هو شيخ البخاري فيه هنا وقد أورد البخاري في الباب الذي بعده هذا بلفظ غير السن والظفر فان السن عظم إلى آخره وهو ظاهر جدي في أن الجميع مرفوع (قوله وقال طاوس وعكرمة في ذبيحة السارق اطرحوه) وصلة عبد الرزاق من حديثه ما بلفظ انهم استلوا ذلك فكرهاها ونهيا عنها وتقدم بيان الحكم في ذلك في ذبيحة المرأة ثم ذكر المصنف حديث رافع بن خديج وقد تقدم شرحه مستوفى قبل (قوله بأصابعهم) اذ اندبوا لقوم فرما بعضهم بسهم بسهم فقتله فأراد اصلاحهم فهو جائز في رواية الكشي من أصله ولكريمة صلاحه بغير ألف

شاة حسبته قال في آذانها * (باب إذا أصاب قوم غنمة فذبح بعضهم غنماً أو أبلا بغير أمر أصحابه لم تؤكل) * لحديث رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال طاوس وعكرمة في ذبيحة السارق اطرحوه * حدثنا مسدد حدثنا أبو الأحوص حدثنا سعيد بن مسروق عن عباية ابن رفاع عن أبيه عن جده رافع بن خديج قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم اتنا نلقى العدو غدا وليس معنا مدى فقال ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكلوه ما لم يكن سن ولا ظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فغدي الحيشة وتقدم سرعان الناس فأصابوا من الغنائم والنبي صلى الله عليه وسلم في آخر الناس فنصبوا قدورا فأمر بها فأكففت وقسم بينهم عدل بغير إيعاش شياه ثم نذمتها بغير من أوائل القوم ولم يكن معهم خيل فرما رجل بسهم فحسبه الله فقال ان لهذه البهائم أوبدكأ وأبد الوحش فافعل منها هذا فافعلوا مثل هذا * (باب إذا ندبوا لقوم فرما بعضهم بسهم فقتله فأراد اصلاحهم فهو

جائز) * خبر رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثني محمد بن سلام أخبرنا عن ابن عبد الطناقسي عن سعيد بالافراد ابن مسروق عن عباية بن رفاع عن جده رافع بن خديج رضى الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فندب بغير من قول السارق وهو يسم في نسخة المتن التي بايدينا فريته بسم

بالأفراد أي البعير وضهير الجع للقوم ثم ذكر المصنف حديث رافع بن خديج وقد تقدم التنبيه عليه في الذي قبله ومضى في باب ذبيحة المرأة بحث في خصوص هذه الترجمة وقوله في هذه الرواية ما أنهر الدم وأنهر شئ من الراوى والصواب أنهر بالهمز وقد أرمه الاسماعيلي التناقض في هذه الترجمة والتي قبلها وأشار إلى عدم الفرق بين الصورتين والجامع أن كلامهم - ما متعديا لذكاة وأجيب بأن الذين ذبحوا في القصص الأولى ذبحوا ما لم يقسم ليختصوا به فعوقبوا بحرمانه اذ ذلك حتى يقسم والذي رمى البعير أراد ابقاء منفعة المالك فافترقا وقال ابن المنير بسببه بهذه الترجمة على أن ذبح غير المالك إذا كان بطريق التعدي كما في القصص الأولى فاسد وأن ذبح غير المالك إذا كان بطريق الإصلاح للمالك خشية أن تقوت عليه المنفعة ليس بفاسد ﴿قوله﴾ **باب** إذا أكل المضطر أي من الميتة وكأنه أشار إلى الخلاف في ذلك وهو في موضعين * أحدهما في الحالة التي يصح الوصف بالاضطرار فيها لباح الاكل * والثاني في مقدار ما يأكل فاما الأول فهو أن يصل به الجوع إلى حد الهلاك أو إلى مرض يقضي إليه هذا قول الجمهور وعن بعض المالكية تحديد ذلك بثلاثة أيام قال ابن أبي جرة الحكمة في ذلك أن في الميتة سمية شديدة فلما أكلها ابتداء لاهلكته فشرع له أن يجوع ليصير في بدنه بالجوع سمية أشد من سمية الميتة فإذا أكل منها حينئذ لا يتضرر اه وهذا ان ثبت حسن بالغ في غاية الحسن وأما الثاني فذكر في تفسير قوله تعالى متجانف لا ثم وقد فسره قتادة بالمتعدي وهو تفسير معنى وقال غيره الاثم أن يأكل فوق سدر الرمي وقيل فوق العادة وهو الأرجح لاطلاق الآية ثم محل جواز الشبع أن لا يتوقع غير الميتة عن قرب فان توقع امتنع ان قوى على الجوع الا أن يجده وذكر امام الحرمين أن المراد بالشبع ما ينتفي الجوع لا الامتلاء حتى لا يبقى لطعام آخر مساغ فان ذلك حرام واستشكل بما في حديث جابر في قصة العنبر حيث قال أبو عبيدة وقد اضطررتهم فكلوا قال قلنا حتى سنا وقد تقدم البحث فيه مبسوطا ﴿قوله﴾ لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم الى قوله فلا اثم عليه وقال فن اضطر في محضة غير متجانف لا ثم فان الله غفور رحيم وقوله فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ان كنتم بآياته مؤمنين) زاد في رواية كريمة الآية التي بعدها الى قوله ما اضطررتهم اليه وفي نسخة الى بالمعتدين وبه تظهر مناسبة ذكر ذلك هنا واطلاق الاضطرار هنا عما سبق من أجازا كل الميتة للعاصي وجل الجمهور المطلق على المقيد في الآيتين الاخيرتين ﴿قوله﴾ وقوله جل وعلا قل لا تجد فيما أوحى الى محرمات ساق في رواية كريمة الى آخر الآية وهي قوله غفور رحيم وبذلك يظهر أيضا وجه المناسبة وهو قوله فن اضطر ﴿قوله﴾ وقال ابن عباس (مهاقا) أي فسر ابن عباس المسفوح بالمهراق وهو موصول عند الطبراني من طريق علي بن أبي طلحة عنه ﴿قوله﴾ وقوله فكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا) كذا ثبت هنا لكريمة والاصحلي وسقط الباقي وساق في نسخة الصغاني الى قوله خنزير ثم قال الى قوله فان الله غفور رحيم قال الكرماني وغيره عقد البخاري هذه الترجمة ولم يذكر فيها حديثا إشارة الى أن الذي ورد فيها ليس فيه شيء على شرطه فاكتمى

الابن قال فرما رجل بسهم
عيسه قال ثم قال ان لها
أوبد كاويد الوحش فما
عليكم منها فاصنعوا بها
هكذا قال قلت يا رسول الله
اننا نكون في المغازي
والاسفار فريدان نذبح صقلا
يكون مدى قال أرنا ما أنهر
الدم وأنهر شئ من الراوى
فكل غير السن والظفر فان
السن عظم والظفر مدى
الحبشة * ﴿باب أكل﴾
المضطر ﴿قوله﴾ تعالى يا أيها
الذين آمنوا كلوا من طيبات
ما رزقناكم الى قوله فلا
اثم عليه وقال فن اضطر
في محضة غير متجانف لا ثم
فان الله غفور رحيم وقوله
فكلوا مما ذكر اسم الله
عليه ان كنتم بآياته
مؤمنين وقوله جل وعلا
قل لا تجد فيما أوحى الى
محرمات وقال ابن عباس
مهاقا وقوله فكلوا مما
رزقكم الله حلالا طيبا

بما ساق فيها من الايات ويحتمل أن يكون بيض فانضم بعض ذلك الى بعض عند تبييض الكتاب
 (قلت) والثاني أوجه واللائق بهذا الباب على شرطه حديث جابر في قصة الغنبر فقلعه قصا
 أن يذكر له طريقاً أخرى * (خاتمة) * اشتمل كتاب النبائع والصيد من الاحاديث المرفوعة
 على ثلاثة وتسعين حديثاً المعلق منها أحد وعشرون حديثاً والبقية موصولة المكرر
 منها فيه وفيما مضى تسعة وسبعون حديثاً والخالص أربعة عشر حديثاً
 وآفته مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في النهي عن أن تصبر
 البهيمة وحديث ابن عباس فيه وحديث عبد الله بن زيد في
 النهي عن المثلة وحديث ابن عباس والحمد لله بن
 عمرو في الجر الاهلية وحديث ابن عمر في النهي
 عن ضرب الصورة وفيه من الآثار عن
 الصحابة فمن بعدهم أربعة
 وأربعون أثراً والله سبحانه
 وتعالى أعلم

()

* (تم الجزء التاسع ويليه الجزء العاشر أوله كتاب الاضاحي) *

To: www.al-mostafa.com